

بِسِتُ جَبِّ لُوعِ الْمُسَرَّامِ الْمُوعِ الْمُسَرَّامِ الْمُوعِ الْمُسَرَّامِ الْمُسْتَّالِينَ الْمُسْتَّالِين العَلَّامَة مِحمَّدَيْنِ صَالِح الْمِسْتُمِيْنِ

رَفْعُ معبى (لرَّحِمْنِ (الْبَخِّرِي (ليُسِلنَمُ (لِيْرُمُ (الِفِرُوفِي بِ

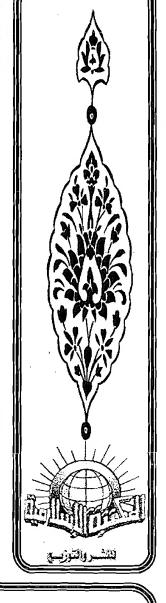
وه في في الطَّ عِي مَعْمُوطَ:

للمكتبة الإسلامية النشر والتوزيع

الطبعة : الأولى

رقم الإيداع: ٢٠٠٦/١٠٨١٠

التاريخ: ۱٤٢٧هـ- ۲۰۰۲م



الإدارة والفرع الرئيسي.

٣٣ ش صعب صالح- عين شمس الشرقية- القاهرة- جمهورية مصر العربية ت وفاكس: ٤٩٩١٢٥٤ /٣٩٠٦٠٨/٤٩٠٠

فظ الأزهر - درب الأتراك - ت: ١٠٨٠١٥

E-mail: islamya2005@hotmail.com

مِن الرَّبِي الْاَفِينَ الْوَرِي مِن الْرَبِي الْوَرِي مِن الْرَبِي الْوَرِي مِن الْرَبِي الْوَرِي مِن الْرَبِي المِن الوَرِي الْرَبِي الْرِبِي الْرَبِي ال

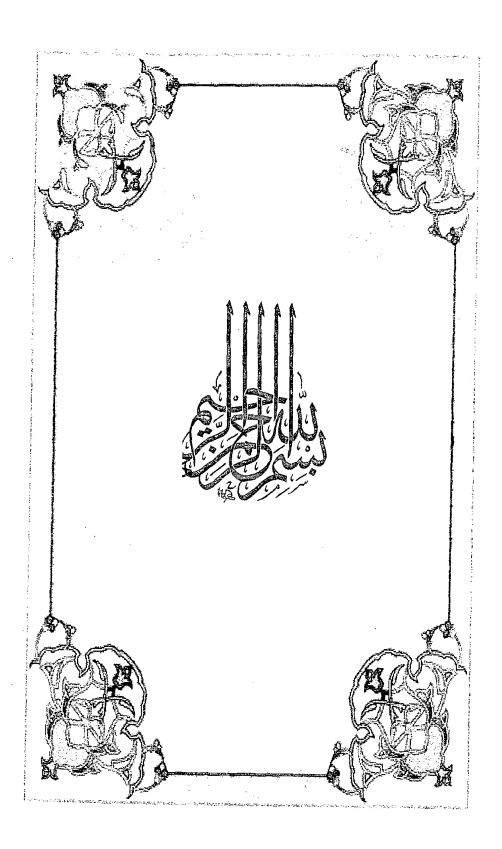
يحين رتعلن

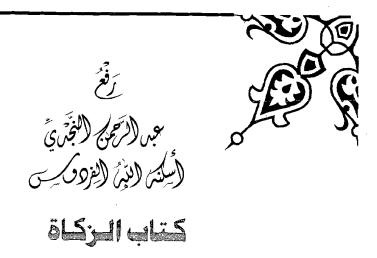
ائم إسراء بنت عروبتوي

مسئي *ن جمد ر*کضنان

الجزء الكالث

الْمُكَنَّةُ لَا إِنَّ لَا مِينَهُ





ويشتمل على:

١- باب صدقة الفطر.

٢- باب صدقة التطوع.

٣- باب تسم المدقات.



. •



رَفْعُ عبر (لرَّحِلُ (الْنَجْرُ) (الْنَجْرُ) فَي كَتَّابِ الرِّحَاة (سِلْنَهُ) (الِنْرِثُ (الِنْرِهُ وَكِرِس

انتهى الآن الكلام على كتاب الصلاة، والعلماء -رحمهم الله- يقسمون العلم إلى أقسام، بدءوا بالصلاة، لأنها آكد أركان الإسلام بعد الشهادتين، والفقهاء لم يتكلموا على الشهادتين، لأن الكلام فيها عند أهل التوحيد والعقيدة، لكن يتكلمون على الأصول العملية، فتكلموا على الصلاة وما يتعلق بها من الشروط كالطهارة، ثم تُثُوا بالزكاة، لماذا؟ لأنها آكد أركان الإسلام بعد الشهادتين، ولأنها قُدَّمت في حديث النبي عَلَيْ : «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت»(١). فلهذا قدموها.

مفهوم الزكاة:

والزكاة لها معنيان: لغوي وشرعي، والشرعي أيضًا له معنيان: زكاة النفس بالإيمان، وزكاة النفس ببدل المال.

فأما الزكاة في اللغة: فهي النماء والزيادة، ومنه قولهم: «زكى الزرع» أي: نَما واشتد وطال، وكذلك تأتى الزكاة بمعنى: الزيادة؛ فإنهم يقولون: «زكى مال فلان، يعني: زاد وكَثُر.

وأما الزكاة في الشرع فقد قلت: إنها زكاة النفس، وزكاة المال، وكلاهما زكاة نفسٍ في الواقع، لكن الأول زكاة النفس بالإيمان، والثاني زكاة النفس ببذل المال.

زكاة النفس بالإيمان لها أمثلة؛ منها قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّنَهَا ﴿ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَنَهَا ﴾ [البَيْتِينَ : ٩، ١٠]. أي: من زكى نفسه، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَوَيْلُ لِلْمُسْرِكِينَ ﴾ اللَّذِينَ لاَ يُوْتُونُ الزَّكَوْةَ وَهُم بِالْآيَخِرَةِ هُمْ كَفِرُونَ ﴾ [مُثناتَنَ : ٢، ٧]. فإن كثيرًا من المفسرين يقولون المراد بالزكاة هنا: زكاة النفس بالإيمان؛ لأنه قال: ﴿ لِللَّمُتَّرِكِينَ ﴾ اللَّذِينَ لا يُؤتُونُ الزَّكَوْةَ ﴾، وليس إتيان الزكاة بأعظم من فعل الصلاة، فدل على أن المراد بالزكاة هنا زكاة النفس بالإيمان.

وأمَّا الزكاة بالمال فهي كثيرة؛ منها قوله تعالَى: ﴿ وَمَا ءَانَيْتُم مِن رَبَّالِيَرَبُوا فِي أَمَوْلِ النَّاسِ فَلا يَرْبُواْ عِندَ اللَّهِ عَلَى الْهَالِيَ الْمَالِ اللَّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى الل

⁽۱) هو حديث جبريل أخرجه مُسلم (۸).

زكاة المال، لأنه جعلها في مقابلة الربا المشتمل على الظلم، والزكاة: بذل مشتمل على الإحسان فهذا مقابل لهذا؛ إذن لابد أن نعرف الزكاة التي هي زكاة النفس بالمال، فما تعريفها؟ تعريف الزكاة: هي التعبد لله -سبحانه وتعالى- بدفع جزء معين شرعًا من مال معين لجهة معينة، هذا التعريف فيه إنهام، حيث إنه هو مجمل يحتاج إلى شرح، فقولنا: بدفع جزء معين شرعًا هو المال الذي يجب إخراجه في الزكاة، ويختلف نوعه، فمثلاً في الذهب والفضة وعروض التجارة ربع العُشر، يعني: واحد من أربعين، وذلك بأن تقسم المال الذي عندك كله على أربعين فما خرج فهو الزكاة، فإذا كان عندك أربعون ألفا اقسمها على أربعين فيكون الذي يخرج ألفاً، عندك أربعون مليون زكاتها مليون، عندك ثمانمائة ريال اقسمها على أربعين يساوي عشرين ريال، ألف ريال تخرج خمسة وعشرين.... وهكذا، أما زكاة الحبوب والثمار عندك مائة صاع -على فرض أنها يخرج فيها الزكاة- فتخرج عشرة أصواع إن كانت نصف عندك مائة صاع -على فرض أنها يخرج فيها الزكاة- فتخرج عشرة أصواع إن كانت نصف العشر وإلا فعشرون صاعًا.

أما زكاة السائمة ففي الواقع لا مجال للاجتهاد فيها ولا للعقل؛ لأنها مطلوبة معينة لا باعتبار سهم معين كما سيأتي -إن شاء الله- فمثلاً خمس من الإبل فيها شاة، وخمس وعشرون فيها بنت مخاض من الإبل، في مائتين وواحد من الغنم ثلاث شياه، في ثلاثمائة وتسع وتسعين كله واحد وتسعين من الغنم ثلاث شياه، انظر الفرق مائتين وواحدة إلى ثلاثمائة وتسع وتسعين كله واحد ثلاث شياه، ولهذا تقدير الزكاة في الماشية أمر تعبدي؛ لأن مسائل البهيمة زكاتها غير معقولة، يعني: ما ثبت بالعقل نسلم فيها للنص تسليمًا تامًّا، إذا عددت مائتين وواحد ففي كل مائة شاة، ففي ثلاثمائة ثلاث شياه، في أربعمائة أربع شياه، إذن من (٢٠١) إلى (٣٩٩) كله واحد.

فائلة الزكاة:

الزكاة فائدتها ظاهرة، فهي فيها فائدة للمُخرج منه وللمُخرَج إليه، أما المُخرِج فقد قال الله تعالَى: ﴿ فُذَ مِنْ أَمْوَلُهِمْ صَدَفَةً تُطُهِرُهُمْ وَتُرَكِّهِم بِهَا ﴾ [الثّين :١٠٣]. فهي تطهير من الذنوب لقول الله تعالَى: ﴿ فُذَ مِنْ أَمْوَلُهِمْ صَدَفَةً تَطْفَئ الحَطيئة كما يطفئ الماء الناره (١)، وإذا كان الرجل تصدق بدرهم صدقة تطوع فإنها تطفئ الخطيئة فإن أثرها إذا كان ذاك زكاة أعظم، ودليل ذلك قول الله تعالَى المدقة تطوع فإنها تطفئ الخطيئة فإن أثرها إذا كان ذاك زكاة أعظم، ودليل ذلك قول الله تعالَى المدقة

⁽۱) أخرجه الترمذي (۲۲۱٦)، وقال: حسن صحيح، والنسائي في الكبرى (۱۳۹٤)، وابن ماجه (۳۹۷۳)، وصححه الحاكم (۱۳۲۶)، وابن حبان (۲۱٤) من طرق عن معاذ، وقول الترمذي حسن صحيح ردَّ عليه ابن رجب في جامع العلوم (ح۲۹) قائلاً: وفي كلامه كَيْلَةُ نظر من وجهين فذكرهما. انظره بتحقيقناً، طبعة دار طيبة.

في الحديث القدسي: «مَا تَقَرَّب إِنَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِنِيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ»(١)، فلو سألك سائل: رجلان أحدهما تصدق بدرهم صدقة تطوع، والثاني تصدق به زكاة واجبة أيهما أفضل؟ الثاني أفضل، لأنه واجب، والواجب أحبُ إلَى الله تعالَى من التطوع من جنسه، إذن هي تطهر من الذنوب، ﴿وَتُرَكِّهِم بِهَا ﴾ أي: تزكي إيمانهم وأعمالهم وأخلاقهم، أي: تزكي الإيمان، لأن بذل الإنسان ما يجب ابتغاء لرضا الله وَعِنَانَ لا شك أن إيمانه يزداد به، وتزكي الأعمال، لأن الأعمال الصالحة يزيد بها الإيمان كما هو مذهب أهل السنة والجماعة، وتزكي الأخلاق، لأنه يلتحق ببذل المال بصفوف الكرماء، والكرم خلق محمود فحينئذ يزكو خلقه أيضًا.

أما المال فإن فائدتها -أعني: الزكاة- للمال فائدة عظيمة، لأنك إذا أخرجت زكاة المال بارك الله لك فيما أبقى، وإذا منعت فإنه قد تسحق الزكاة مالك وتسلَّط عليه الآفات حتى ينفد، ففيها إذن فائدة للمخرج وللمُخْرَج منه، وللمُخْرَج إليه، كيف المُخرج إليه؟ هذا معلوم، حيث إن هذه الزكاة يستفيد منها الفقير ويجد نفقة بها، ويستفيد منها أيضًا المجاهدون في سبيل الله فيجدون معونة، والمؤلفة قلوبهم يجدون ما يؤلفهم على الإيمان، ففيها فوائد عظيمة.

ثم إن في إيجاب الزكاة على عباد الله بيان لحكمة الله تعالى في التشريع؛ لأنك إذا تأملت الشرائع وجدت أنها كف وبذل، كف عن محبوب وبذل لمحبوب، فبذل المحبوب مثل الزكاة والحرج في غالب الأحيان، وكف عن محبوب مثل الصيام والصلاة، فإن الإنسان في حال صلاته لا يأكل ولا يشرب ولا يتمتع بأهله ولا يلتفت إلى شيء غير صلاته، وفي الصيام يمسك عن الأكل والشرب والنكاح ومتع الدنيا التي تتعلق بالصيام، فتجد أن العبادات كف وبذل، ثم مع ذلك العبادات كف وبذل، إما بالبدن، وإما بالمال لأجل أن يتبين صدق العبودية، لأن من الناس من يهون عليه بذل البدن ويتعب ولا يهمه، لكن لو قيل له: أخرج قرشا واحدا من دراهمك، احمر وجهه، وبعض الناس يهون عليه المال، ولكن يشق عليه التعب البدني، ويُذكر أن بعض العلماء -غفر الله لنا ولهم- وجب على أحد الملوك عتق رقبة في بعض الكفارات، وأفتاه بأن يصوم بدل من العتق مع أن مرتبة الصيام بالنسبة للكفارات أنه يلي العتق، وما حجة هذا العالم الذي أفتى؟! قال: لأن عتق الرقبة للملك بسيط سيعتق عشر رقاب، لكن صيام يوم واحد أشق عليه ما مائة رقبة! فقال: نؤذيه بالصيام هل هذا الاستحسان صحيح؟ لا، غير صحيح، لأن الاستحسان المضاد للشرع لا شك أنه سوء وليس بخير.

فالحاصل: أن الله حكيم في تنويع العبادات لأجل أن يمتحن العبد هل هو عبد لله حقًا أو هو عبد لله عبد لهواه، فمن مشئ مع الشرع فهو عبد لله.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥٠٢)، تحفة الأشراف (١٤٢٢٢)، وانظر حديث رقم (٣٨) من جامع العلوم.



متى فرضت الزكاة؟

وأما الذين قالوا: إنها فُرضت في التاسعة. فنقول: هذا غير صحيح، لأن الذي كان في التاسعة بعث السُّعاة لأخذ الزكاة من أصحابها، يعني: أهل المواشي، وأهل الثمار، وأما الوجوب الذي هو على ما هو عليه الآن فإن هذا كان في السنة الثانية من الهجرة، فصار للزكاة ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: الوجوب لكن على سبيل الإطلاق، والإنسان ما وجب عليه شيء معين. والثانية: الوجوب بهذا التقدير والتعيين الموجود الآن لكن بدون أن يبعث الناس لقبضها من أصحابها، وهذا كان في السنة الثانية من الهجرة.

والثالثة: أن الرسول ﷺ صار يرسل السُّعاة لقبضها من أهلها، وهذا كان في السُّنة التاسعة من الهجرة.

حكم الذكاة:

وأما حكمها فهي فريضة بالنص والإجماع، أما النص فما ذكره المؤلف في حديث ابن عباس -وسيأتي إن شاء الله-، وأما الإجماع فقد أجمع المسلمون على أن الزكاة فرض، وقالوا من جحد فرضيتها ومثله لا يجهله فهو كافر؛ لأنه مكلب لله ورسوله وإجماع المسلمين، أما إذا كان مثله يجهله -كما لو كان حديث عهد بإسلام ولا يدري عن فرائض الإسلام شيئا- فإن أصر بعد التعليم صار بذلك كافرا، هذا من جحد وجوبها، أما مَنْ أقر بوجوبها ولكنه لم يؤدها كسلا وتهاونا ففيه خلاف بين أهل العلم، فمنهم من قال: إنه يكفر؛ لأنها ركن من أركان الإسلام، بل لأن الله قال: ﴿ وَوَيْلٌ لِلمُشْرِكِينَ ۞ الَّذِينَ لَا يُؤتُونَ الرَّكَوْة ﴾، فجعلهم الله تعالى مشركين بذلك، وهذا القول إحدى الروايات (١) عن الإمام أحمد رَوَالله أن تارك الزكاة كسلاً

⁽۱) الإنصاف (۱/ ۲۰٪)، والفتاوي (۲۰/ ۹۸)، والمبدع (۲/ ٤٠٠)، والفروع (۲/ ٤١٤).



وتهاونًا يكون كافرًا مرتدًا وعلى هذا فيلحق بتارك الصلاة، ولكن جمهور أهل العلم على أنه لا يكفر بذلك، ولكنه قد ارتكب إثما عظيمًا أشد من الكبائر، ودليل هؤلاء حديث أبي هريرة الثابت في صحيح مسلم أن النبي على ذكر عقوبة من لم يؤد الزكاة، ثم قال: «فيرئ سبيله إما إلى الحبنة وإما إلى الناره(۱)، ومعلوم أن من يمكن أن يكون له سبيل إلى الجنة فإنه لا يكون كافرًا؛ لأن الكافر لا يمكن أن يكون له سبيل إلى الجنة.

مسالة: هل تُؤخذ الزكاة قهرًا؟

بحث ثانٍ: هل إذا تركها تهاونًا تؤخذ منه قهرًا أو لا؟ الجواب: تؤخذ قهرًا، وفي هذه الحال هل تبرأ بها ذمته أو لا تبرأ؟ إن أداها لله برئت ذمته، وإن كان مُكرهًا -وإن أداها لدفع الإكراه فقط وقال: هذه جزية - فإنها عند الله لا تبرأ ذمته ولا يُعد مخرجًا لها عند الله؛ لأنه ما أخرجها لله ولا امتثالاً لأمره.

وهل مع إجباره وقهره على الزكاة هل يعاقب بذلك؟ اختلف فيه أهل العلم؛ فمنهم من قال: العقوبة أن يُلزَم بدفعها فقط، وقال آخرون: بل يعاقب بأن يؤخذ من الزكاة شطر ماله، واستدلوا بحديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، أن النبي على قال فيمن لم يؤدها: «فإنا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربناه". فقال: «آخذوها وشطر ماله» هل هذا شطر ماله كله -والشطر بمعنى: النصف- أو شطر ماله الذي منع زكاته؟ فيه خلاف أيضًا، وهذا الخلاف يحتمله اللفظ، فنرد ذلك إلى اجتهاد الحاكم، إذا رأى أن يؤخذ شطر المال كله أخذه، وإن رأى ألا يؤخذ إلا شطر المال الذي منع زكاته فليفعل؛ لأن هذا من باب التعزير فيرجع فيه إلى الإمام. و ١٧٥ - عَن ابْن عَبَّاس عَنِيَا النَّبَيَ عَنَيْ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَن ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ،

٥٧١ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَيُنْفِى: «أَنَّ النَّبِيُّ وَ الْفَيْ بَعَثُ مُعَاذا إِلَى الْمَمَنِ... فَذَكَرَ الْحَدِيث، وَفِيهِ: «إِنَّ الله قَدِ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَ الْهِمْ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَا يِّهِمْ فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ ("). مُتَّفَقٌ عَلَيْه، وَاللَّفْظُ لِلْنُخَارِيِّ.

قوله: «بعث معاذ بن جبل إلى اليمن»، أي: أرسله، وكان ذلك في ربيع الأول سَنة عشر من الهجرة، أي: قبل موت الرسول ﷺ بسنة، بعثه إلى اليمن داعيًا ومُعلِّمًا وحاكمًا، بعثه يدعوهم إلَى الله ويعلمهم ويحكم بينهم، والحكم هنا القضاء.

«فذكر الحديث»، يعنى: ذكر ابن عباس الحديث بطوله، وفيه أن أول ما يدعوهم إليه شهادة

⁽١) أخرجه مسلم (٩٨٧).

⁽٢) أخرَّجه أبو دأود (١٥٧٥)، والنسائي (١٦/٥)، وصححه ابن خزيمة (٢٢٢٦)، والحاكم (١/٥٥٤)، وانظر الفتح (١٣/ ٣٥٥)، والتلخيص (٢/ ١٦٠)، وحاشية ابن القيم (١٨/٤)، وسيأتي.

⁽٣) أخرجه البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (١٩)، تحفة الأشراف (١١ (٦٥).



أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله فإن أجابوا أعلمهم بأن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة، فإن أجابوا لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة في أموالهم، فيه أنه قال له: «فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة تُؤخذ من أغنيائهم فتررد في فقرائهم»، فهافترض، بمعنى: أوجب، وأصل الفرض في اللغة: الحزم والقطع، ومنه سُمّي الحكم الحتمي فرضًا؛ لأنه مقطوع به لا يمكن أن يتخلف.

وقوله: «صدقة في أموالهم» «صدقة» أي: زكاة لا صدقة تطوع؛ لأنه قال: «افترض»، والفرض لا يكون تطوعاً، وسُمِّي بذلك المال صدقة؛ لأنه دليل على صدق إيمان باذله كيف ذلك؟ لأننا نعلم أن المال محبوب إلى النفوس، والنفوس لا يمكن أن يهون عليها بذل المحبوب إلا برجاء محبوب أعظم، وكون الدافع يفعل ذلك برجاء محبوب أعظم يدل على تصديقه بثواب هذه الصدقة، فلهذا سُمِّى بذل المال صدقة.

وقوله: «تُؤخذ من أغنيائهم» «تؤخذ» هنا مبني للمجهول، فمن الآخذ؟ الآخذ: الإمام أو نائبه وهو الساعي.

وقوله: «من أغنيائهم» «أغنيا» جمع غني، والغني: هو الذي عنده ما يستغني به عن غيره، هذا في الأصل، ولكن يختلف الغني باختلاف الأبواب، فعندما نقول الغني في باب أهل الزكاة يكون المراد بالغني: مَنْ عنده قوت نفسه وأهله لمدة سنة، وعندما نقول: الغني في زكاة الفطر نقول: الغني مَنْ عنده زائد عن قوت يومه وليلته يوم العيد، وعندما نقول: الغني في باب النفقات نقول: هو من عنده ما يستطبع إنفاقه على مَنْ له إنفاق النفقة عليه، وعندما نقول: في باب الزكاة هنا نقول: الغني هو الذي يملك نصابًا زكويًا، فهنا قوله: «من أغنيائهم» يعني: مَنْ يملكون نصابًا زكويًا.

فإن قلت: ما هو الدليل على ذلك، أفلا تكون هذه الكلمة من الكلمات التي مرجعها العُرْف؟

فالحواب: أننا لا نرد الكلمات إلى العرف إلا حيث لا يكون لها حقيقة شرعية، فإن كان لها حقيقة شرعية فالواجب الرجوع إلى الشرع كما قيل:

وَكُلُّ مَا أَتَى وَلَمْ يُحَدُّد بِالشَّرِعِ كَالْحِرْزِ فَبِالعُرِفِ احْدُدِ(١)

أمًا هنا فقد حُدَّد بالشرع، قال النبي ﷺ: ﴿ وَ الْإِبْلُ فِي كُلْ خَسْ شَاقَهُ، إذَنَ عَرَفْنَا الآنَ أن صاحب الإبل متى يكون غنيًا؟ إذا ملك خمسًا، وقال الرسول ﷺ في الفضة: «ليس فيما دون

⁽١) انظر شرح منظومة القواعد للشارح البيت رقم (٦٥).

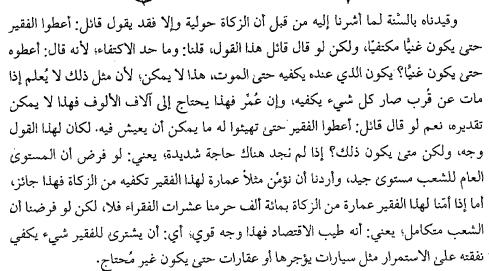
خمس أواق صدقة»، إذن فالذي يملك خمس أواق يكون غنيًا، وفي الذهب: «عشرون دينارًا» فمن يملك عشرين دينارًا يكون غنيًا، وهكذا الحبوب والثمار، «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»، فمن يملك خمسة أوسق فهو غني، فهذا الذي أوجب لنا أن نخرج كلمة «غني» عن مدلولها العُرْفي إلَى المدلول الشرعي، لماذا؟ لأنه وُجِدَ لها مدلول شرعي محدد من قِبَل الشرع فلا يمكن أن نتعداه.

وقوله: «تُؤخذ من أغنيائهم»، الإضافة هنا هل هي إضافة للجنس أو إضافة للقوم، يعني: هل المراد: أن تؤخذ من أغنيائهم المسلمين عمومًا، أو من أغنياء أهل اليمن فقط؟ الظاهر أنها عمومًا؛ يعني: تُؤخذ من أغنياء الناس كلهم، وبناء على ذلك «فتردتُ في فقرائهم»، «فترده أي: الصدقة؛ أي: ترجع في فقرائهم، وقوله: «في فقرائهم» دون «إلى فقرائهم»؛ لأن «رده في الغالب تتعدى برالى»، لكن «في» أبلغ في الوصول؛ لأن مدخولها يكون ظرفًا لما قبله، فهي أبلغ من كلمة «إلى».

وقوله: «في فقرائهم» من الفقير؟ هل نقول: إن الفقير من كان فقيرًا عند الناس أو لا؟ يرى بعض أهل العلم أن الفقير ما سُمِّي فقيرًا عند الناس، وبناء على هذا فإن الفقر يكون أمرًا نسبيًا. وقال بعضهم: إن الفقير هو الذي لا يجد ما يكفيه وعائلته لمدة سنة، وقدَّروها بالسَّنة، قالوا: لأن الزكاة تجب على رأس الحول، فإذا أعطينا الفقراء ما يكفيهم لهذه السَّنة لأنهم في انتظار زكاة العام الثاني فقيدوا الفقر بأن الفقير هو الذي لا يجد نفقته وعائلته لمدة سَنة.

لو قال قائل: لماذا لا تجعلون الفقير هو الذي لا يملك نصابًا زكويًا؛ لأن ظاهر الحديث التقابل، فما دمتم قلتم: إن الغني هو الذي يملك نصابًا زكويًا؛ فإن الفقير هو الذي لا يملك نصابًا زكويًا، وبذلك يكون من عنده خمس من الإبل فإنه لا يُعطى من الزكاة؛ لأنه ليس بفقير، ومن عنده أربعون شأة لا يُعطى من الزكاة؛ لأنه ليس بفقير، ومن عنده خمس أواق لا يعطى من الزكاة؛ لأنه ليس بفقير، لو قال قائل هذا واستدل علينا بالمقابلة، بأن قال مثلاً: إن مفهوم القول بأنها تؤخذ من غني وتُردُ إلى فقير يقتضي التقابل، فيقال -بناء عليه-: إن الفقير هو ضد الغني، والغني قلتم: إنه من يملك نصابًا زكويًا، فيكون الفقير من لا يملك، فبما نردُ على هذا؟

نقول: هذا لا شك أنه إيراد قوي؛ لأن الأصل في الكلام إذا ذُكِرَ الشيء ومقابله أن يكون مقابله ضده في المعنى، ولكنا نقول: نحن إذا علمنا أن مقصود الشارع دفع حاجة المعطي صار تقيده بأن الفقير من لا يملك نصابًا زكويًّا غير وافي بالمقصود؛ لأن الرجل قد يكون عنده عائلة كبيرة وخمس من الإبل لا تكفيه ولا لمدة شهرين فيكون محتاجًا إلَى الزكاة، فما دمنا قد علمنا العلة -وهي أن المقصود بذلك سد حاجة الفقير- فليكن ذلك محققًا.



وقوله: «أَوُخذ من أغنيائهم فترد إلى فقرائهم» الإضافة هنا إضافة جنس أو إضافة قوم؟ فيه خلاف هو كالأول جنس هذا صحيح، لكن مع ذلك اختلف العلماء في هذه المسألة، فقال بعضهم: «إلى فقرائهم» أي: فقراء قومهم بمعنى أن زكاة أهل اليمن لأهل اليمن لا تخرج إلا إذا لم يوجد مستحق فتخرج، لكن ما دام يوجد مُستحق فإنها لا تُصرف إلى غيرهم، يعني يُقال: «من أغنيائهم فترد في فقرائهم» وذهب بعض أهل العلم إلى أن الإضافة هنا للجنس؛ أي: في فقراء المسلمين، وعلى هذا القول فيجوز أن ننقل الزكاة من البلد إلى بلد آخر، وسيأتي إن شاء الله في الفوائد.

هذا الحديث صدَّر به المؤلف كتاب الزكاة؛ لأن فيه التصريح بأن الزكاة فرض.

فيستفاد من هذا الحديث فوائد؛ منها: مشروعية بعث الدُّعاة إلَى الله وَعَنَّلَا لقوله: وبعث معاذا إلى اليمن، وهل بَعث الدُّعاة واجب؟ الجواب: نعم واجب كفائي؛ لأن على المسلمين واجب تبليغ الإسلام، فيكون بدلك من باب فرض الكفاية، فيجب على ولاة المسلمين أن يبعثوا الدُّعاة إلى البلاد لبث الإسلام.

ثانيًا: حرص النبي عَلَيْ على انتشار الإسلام، يُؤخذ من بعثه الدُّعاة.

ويُستفاد من الحديث من الألفاظ التي حذفها المؤلف: أنه ينبغي الترتيب في المدعوة فيبدأ بالأهم فالأهم، حتى إذا اطمأن الإنسان ورضي والتزم ينتقل إلى الثاني، وهذا يؤخذ من قوله: «فإن هم أطاعوك لذلك».

ويستفاد منه: أن الصلاة أوكد من الزكاة؛ لأن الرسول ﷺ لم يأمره بإعلامهم بفرضية الزكاة إلا إذا قبلوا فرض الصلاة.

ومنها: أنه لا يجب على الإنسان في اليوم والليلة أكثر من خمس صلوات، ويتفرع على هذه الفائدة أن الوتر ليس بواجب؛ لأن الوتر يومي، ولو كان واجبًا لكان المفروض في اليوم والليلة ست صلوات، أما ما يجب لسبب فإنه لا يمكن أن يستدل بهذا الحديث وأمثاله على انتفاء وجوبه، لأن ما يجب بسبب ليس دائرًا بدوران الأيام مثل صلاة الجنازة والكسوف وركعتي الطواف وتحية المسجد وصلاة العيد؛ لأن هذه واجبة بأسباب تحدث، فإيجابها طارئ بخلاف الصلوات اليومية.

ومن فوائد هذا الحديث: أن الزكاة فرض، نذكر أولاً: لماذا لم يذكر المؤلف الصوم والحج؟ إن قلت: إنهما لم يُفرضاً؛ فالجواب: خطأ؛ لأن الصوم فُرض في السُّنة الثانية، والحج فُرض في السُّنة التاسعة، وبعث معاذ في السنة العاشرة، إذن ما هو الجواب؟ الجواب أن يقال: إن المسألة مسألة دعوة يدعون إلى الأهم فالأهم، وهو قد بُعث إليهم في ربيع الأول بقي على الصوم خمسة شهور، فإذا استقر الإيمان في نفوسهم فإنهم حينئذ يؤمرون بالصوم، أي: أن الصوم لم تدع الحاجة إلى الدعوة إليه في ذلك الوقت، وكذلك نقول في الحج؛ لأن الحج باق عليه ثمانية شهور، وهكذا نقول: إن الحكمة في عدم ذكرهما هو أن الوقت لم يحن بعد، فالدعوة إليهما غير مُلحة.

وفي المحديث أيضًا من الفوائد: أن الزكاة فرض لقوله: «افترض»، وأن المرجع في فرض الأشياء إلى الله وَ الله والله وا

وفيه أيضًا: إطلاق الصدقة على الزكاة خلافًا للعُرف، وهذه الفائدة تؤخذ من قوله: «افترض عليهم صدقة»، وكذلك يدل على هذا قوله تعالى: ﴿ * إِنَّمَا ٱلصَّدَفَتُ ﴾ الآية. ومن فوائد الحديث: أن الزكاة واجبة في المال لقوله: «في أموالهم».

مسألة: هل يمنع النّين وجوب الزكاة؟

ويتفرع على هذه الفائدة أن الدين لا يمنع وجوب الزكاة مطلقاً، مثال ذلك: رجل عنده الف درهم وعليه دين مقداره ألف درهم، فهل نقول: إن المال الذي بيده -وهو ألف درهم- لا زكاة عليه لأنه مدين بمثله؟ هذه مسألة فيها خلاف بين العلماء، لكن هذا الحديث يدل على أن الزكاة تجب عليه، وجه الدلالة: أن النبي على جعل الزكاة في المال، والدين الذي يجب على الإنسان واجب في ذمته وليس في ماله، ولهذا لو تلف ماله فهل يسقط دَينه؟ لا يسقط؛ لأنه في ذمته، فالدين في الذمة والزكاة في المال، ويشهد لهذا الحديث ويُؤيده قوله تعالى: ﴿ خُذُ مِنَ أَمَوْلِهُمْ صَدَفَةٌ ﴾ [المَنْ الذي الله على الله وقوله: ﴿ وَالَذِينَ فِي الْمَالُ، وقوله: ﴿ وَالَذِينَ فِي الْمَالُ اللهِ وَاللهِ عَلَمُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ ال



* وللعلماء في هذه المسألة -وهي مهمة ينبغي للإنسان أن يعرفها- ثلاثة أقوال:

القول الأول(١٠): أنه لا زكاة لمن عليه دين يُنقص النصاب؛ سواء كانت الزكاة واجبة في أموال باطنة، وهذا هو المشهور من مذهب الحنابلة -رحمهم الله-.

والقول الثاني: أن الزكاة واجبة في المال؛ سواء كان ظاهرًا أم باطنًا، ولو كان على صاحبه دين، وهذا القول هو القول الراجح الذي تؤيده الأدلة.

والقول الثالث "أ: التفصيل؛ فإن كانت الزكاة واجبة في أموال ظاهرة لم يمنعها الدين، وإن كانت واجبة في أموال الظاهرة والباطنة؟ الأموال كانت واجبة في أموال باطنة فالدين مانع لها، لكن ما هي الأموال الظاهرة والباطنة؟ الأموال الظاهرة هي التي تظهر ولا تُحاز في الصناديق مثل بهيمة الأنعام والحبوب والثمار، هذه تُسمئ عند أهل العلم الأموال الظاهرة؛ لأنها ظاهرة للناس، كل يراها، فما حجة هذه الأقوال؟

أما الذين قالوا: إن الدُّين يمنع وجوب الزكاة مطلقًا، فقالوا: لأن الزكاة إنما تجب للمواساة، والذي عليه الدَّين ليس أهلا للمواساة؛ لأنه هو نفسه يحتاج إلى من يواسيه، وعلى هذا فلا تجب عليه الزكاة، هذا هو تعليلهم مع أنهم يستدلون بآثار.

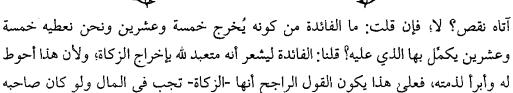
أما الذين قالوا: إنها لا تمنع وجوب الزكاة في الأموال الظاهرة، فقالوا: إن النبي على كان يبعث السعاة لقبض الزكاة من الأموال الظاهرة ولم يكن يأمرهم أن يستفصلوا: هل عليكم دَين أم لا؟ مع أن أصحاب الأموال الظاهرة -ولاسيما أصحاب الثمار - في الغالب أنهم مدينون، وهذا ولذلك كان السلم في عهد الرسول على موجودا، كانوا يسلفون بالثمار السنة والسنتين، وهذا يدل على أنهم يحتاجون للدراهم، فلما لم يأمرهم النبي على أن يستفصلوا دل هذا على أن الدئين لا يمنع وجوب الزكاة، ولان هذه أموال ظاهرة تتعلق بها أطماع الفقراء ويعرفونها، وإذا لم يوجب عليه الزكاة فإن ذلك قد يؤدي إلى فتنة، فإن الفقراء ربما يثورون على الأغنياء ويبدءون بالسرقة من هذه الأموال الظاهرة. هذا هو تعليل من فرق بين هذا وهذا.

وأما الأموال الباطنة فقالوا: إن الرسول على لله لله لله لله للناس لأخذها، وأيضا ليست ظاهرة للفقراء بحيث لو لَم تؤد زكاتها.

وأما الذين قالوا بوجوب الزكاة على من عليه دَين فقالوا: إن لدينا نصوصًا عامة لم تفرق بين الأموال، وأما قولكم: إن الزكاة وجبت مواساة فنقول: نعم، نحن نوجب على هذا أن يزكي ونواسيهم في إعطائهم من الزكاة، فإذا كان عليه ألف درهم وبيده ألف درهم، قلنا: أخرج زكاة الدراهم خمسًا وعشرين لتوفي ما عليك، وحينئذ هل

⁽١) المبدع (٢/ ٢٩٩).

⁽٢) الدر المختار (٦/ ٤٨١).



وأما التعليل بأن الزكاة وجبت مواساة والمدين لا يتحملها؛ فإن التعليل في مقابلة النص عليل أو ميت مطروح، ثم نقول لهم: من الذي قال لكم إن الزكاة وجبت مواساة؟ اليست تصرف في الجهاد في سبيل الله؟ نعم، وهذا ليس بمواساة، تُصرف في الغارم في إصلاح ذات البين ولو كان غنيًا، تُصرف لابن سبيل لكن الغالب أنه محتاج، لكن من الذي يقول إنها مواساة؟ نحن نتلمس علة ثم مع ذلك نبطل بها عموم النص!! هذا لا يستقيم.

ومن فوائد هذا الحديث أيضًا: جواز أخذ الولى الزكاة من الأغنياء.

مدينًا، نقول له: زَكَّ مالك ونحن نعطيك ما توفي به دينك.

ومن فوائد هذا المحديث: وجوب الزكاة في فقراء البلد لقوله: «فترد في فقرائهم»، وهذا مبني على أن الضمير «في فقرائهم» يعود إلَى أهل اليمن، أما إذا قلنا: تعود إلى فقراء المسلمين وأن الإضافة جنسية فليس فيه دليل، ومن ثَمَّ اختلف العلماء في ذلك.

ومن فوائد هذا المحديث أيضًا: جواز صرف الزكاة إلَى صنف واحد، لقوله: «في فقرائهم»، والفقراء هم أحد الأصناف الثمانية الذين قال الله فيهم: ﴿ فَ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَكِينِ وَالْفَقراء هم أحد الأصناف الثمانية الذين قال الله فيهم: ﴿ فَ إِنَّمَا الصَّدَقِينَ لِللَّهُ وَأَيْنِ السّبِيلِ ﴾ [التَّخَينَ : ١٠] وَالْعَنْمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤلَّفَةِ فُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَنْرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَأَيْنِ السّبِيلِ ﴾ [التَّخَينَ : ١٠] فيكون في هذا المحديث رد لقول من يقول: إنه لابد أن تُصرف الزكاة على الأصناف الثمانية كلها وألا يقل العدد في كل صنف عن ثلاثة، وعلى هذا اضرب ثلاثة في ثمانية يساوي أربعة وعشرين، فلو كان عندك ألف ريال فزكاته خمس وعشرون ريالاً، تعطي الفقراء الثلاثة على ريال، وتعطي المجاهدين في ريال، وتعطي المجاهدين، وعلى هذا فقس، والصحيح أنه يجوز أن تُصرف الزكاة إلى صنف واحد، وأن المراد بالآية بيان المستحقين لا وجوب التوزيع على الجميع.

فيه أيضًا من الفوائد: دليل على بعث الدُّعاة إلَى الله وَ الله و المسلمين أن يبعثوا سبيل الوجوب؟ نعم ولكنه وجوب كفائي، إنما يجب على وُلاة أمور المسلمين أن يبعثوا الدُّعاة إلَى دين الإسلام، لا يقولوا: من جاءنا دعوناه، يجب أن يبثوا الدعوة الإسلامية، وإذا نظرنا إلى حالنا نحن المسلمين اليوم وجدنا أن عندنا تقصيرًا عظيمًا، وأن النصارى -على باطلهم أقوى في الدعوة إلى الضلال وإلى دين منسوخ محرف، ومع ذلك يبذلون النفس والنفس في تنصير الناس، يذهبون يقطعون الفيافي والمخاطر والمفاوز لأجل الدعوة إلى هذا



الدين الذي هم عليه، ويبذلون أموالهم الكثيرة في بناء المستشفيات والمدارس وتحصيل الكسوة والنفقة، مع أن الواجب في هذا الأمر أن يقوم به المسلمون!! ودين الإسلام دين الفطرة، أي إنسان تعرض عليه دين الإسلام عرضا صحيحا سليما فإنه سوف يقبل، قال الله تعالى: ﴿ فَأَفِدَ وَجُهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النّاسَ عَلَيْها ۚ ﴾ [التخفيز: ٢٠]. ومعلوم أن ما يوافق الفطرة فهو مقبول، ولذلك الإنسان يقبل أن يهرب من عدوه وأن يُقبل على صديقه، وهذا أمر فطري لا يحتاج إلى درس ولا تعلم.

زكاة بهيمة الأنعام:

٥٧٢ - وَعَنْ أَنَسِ هِ أَنَ أَبَا بَكْرِ الصِّدِيقَ هِ كَتَبَ لَهُ: «هَذِهِ فَرِيضَةُ السَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ الله عَلَيْ عَلَى الْسَمُسُلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ الله بِهَا رَسُولَه: فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الإِبلِ فَمَا دُونهَا الْغَنَمُ فِي كُلِّ حَمْسٍ شَاةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَسَىٰ خَمْسُ وَفَلاثِينَ الإِبلِ فَمَا دُونهَا الْغَنَمُ فِي كُلِّ حَمْسٍ شَاةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى مَتَا وَثَلاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَفَلاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أَنْثَىٰ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكر، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًا وَثَلاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَإِنَ اللهُ مِتِينَ فَفِيهَا حِقَةٌ طُرُوقَةُ الْجَمَل، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فِيهَا جَلَعَةٌ اللهُ عِتْ اللهُ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حِقَتَانِ طَرُوقَتَا الْحَمَل، فَإِذَا زَادَتُ بَنَتَا لَبُونٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حِقَتَانِ طَرُوقَتَا الْحَمَلِ، فَإِذَا رَادَتُ بَنَتَا لَبُونٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَمَائَةٍ فَفِيها حِقَتَانِ طَرُوقَتَا الْحَمَلِ، فَإِذَا زَادَتُ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيها حِقَتَانِ طَرُوقَتَا الْبَحَمَلِ، فَإِذَا زَادَتُ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيها حِقَتَانِ طَرُوقَتَا الْمَعَمَلُ مَعَهُ إِلا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا.

وَفِي صَدَقَةً الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةِ شَاةٍ شَاةٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةِ شَاةٍ شَاةٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتِيْنِ إِلَى ثَلاَثْمِائَةٍ فَفِيهَا ثَلاثُ شِياه فَإِذَا وَادَتْ عَلَى مِائَتِيْنِ إِلَى ثَلاَثْمِائَةٍ فَفِيهَا ثَلاثُ شِياه فَإِذَا وَادَتْ عَلَى مِائَتِيْنِ إِلَى ثَلاَثْمِائَةٍ فَفِيهَا ثَلاثُ شِياه فَإِذَا وَادَتْ عَلَى مِائَةٍ شَاةً، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً عَنْ أَرْبَصِينَ شَاةٍ شَاةً وَاحَدةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إلا أَنْ يَشَاءَ رَبُهَا.

وَلا يُحْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلاَ يُفَرَّقُ بَيْنَ مُحْتَوعِ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ، وَلا يُخْرَجُ فِي السَّدَقَةِ هَرِمَةٌ وَلا ذَاتُ عَوَارٍ ولا نَيْسُ إِلا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَّدَّقُ، وَفِي الرِّقَةِ فِي مَا مُتِي دِرْهَم رُبُعُ الْمُشْرِ، فَإِنْ لَهُ مَتَكُن إِلا تِسْعِينَ وَمِائَةً فَلَيْسَ فِيهَا الْمُصَّدَقَةُ إِلا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَمَنْ بَلَفَتْ عِنْدَهُ مِنَ الإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ وَعَنْدَهُ حِقَةً، فَإِنَّا لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَهُمَا، وَمَنْ بَلَغَتْ عَنْدَهُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنِ اسْتَيْسَرَتَا لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَهُمَا، وَمَنْ المَحْفَا وَمَنْ الْإِبِلِ صَدَقَةُ النَّهُ اللهِ عَنْدَهُ وَعِنْدَهُ وَعَنْدَهُ وَعَنْدَهُ وَعِنْدَهُ وَعَنْ الْمُعَلِيقِ إِلَا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةً وَعِنْدَهُ وَعِنْدَهُ وَعَنْ الْمُعَلِيقِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةً وَعَنْدَهُ وَعِنْ لَهُ عَلَيْ الْمُعَلَّالَ مَنْ الْمُ عَلَى الْمُعَلَّ عَلَيْ فَا إِنَّهُ اللّهُ عَلَى مَا اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَيْ وَلَا الْمُعَلِيقِ اللّهُ الْعَنْمُ وَالْمُ اللّهُ عَلَى الْوَلَا لَلْهُ الْمُعْتَعِيْقَ الْمُعْتَعُلُقُ اللّهُ الْعَنْمُ اللّهُ الْمُعْمَا فَيْعُ الْمُعْتَعُلِقُونُ الْمُعْتَعُلِقُ اللّهُ الْعَنْمُ وَاللّهُ الْمُ الْعَلَالُ مُعْلَقُهُ اللّهُ الْعَنْمُ وَلَهُ الْمُعَلِقُ الْعَنْ عِنْدُهُ وَالْمُ الْعَلْمُ لَعُلُولُ الْعَلْمُ الْمَا عَلَيْدُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعُلِقُ الْمُعُولِ الْمُعْمَلِ الْمُعُولُ وَلَا لَمَا الْمُعَلِقُ الْمُعْمَا الْمُعَالِقُ الْعَلْمُ الْمُعْلِقُ الْمَالِمُ الْمُعَلِقُ الْمُولُولُ الْمُعُلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعُلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعُولُ الْمُعُلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعْمَالُولُولُ اللْمُعُلِقُ الْمُعُلِقُ الْمُعْلَقُ الْمُعُلِقُ الْمُعُلِقُ الْمُعُلِقُ الْمُعُلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعُلِقُ الْمُعَلِقُ

⁽١) السجدعة: هي التي لها أربع وطعنت في الخامسة، وسُمّيت به؛ لأنها أُجدعت مقدمة أسنانها؛ أي: أسقطته.

بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحِقَّةُ وَعِنْدَهُ الْحِذَعَةُ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحَذَعَةُ، وَيَعْظِيهِ الْمُصَّدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ»(١). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

«أبو بكر الصديق» هو الخليفة الأول لرسول الله وَ وكان والله الله وكان الله وكان الله وكان الله وكان الله والمنهورة، بل الزكاة، فبعث أنس بن مالك إلى البحرين وهي منطقة معروفة وليست هي الجزيرة المشهورة، بل إن هذه الأحياء وما جاورها كلها تسمى البحرين، وقاعدتها هجر، وهي كثيرة التمر ولهذا يُضرب بها المثل، فبعثه وكتب له هذا الكتاب: «هذه فريضة الصدقة» هذه المشار إليه ما كتب.

وقوله: «فريضة الصدقة» أي: مفروضتها التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين، وهذا يدل على أن الحديث مرفوع؛ لأنه قال: «فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين.

وقوله: «والتي أمر الله بها رسوله» فيه: أن هذه الفريضة بأمر الله وَعِلَقُ ولهذا قال: «والتي أمر الله بها رسوله» وهالواوة هنا عطف، وهو من باب عطف الصفات، لأن الشيء واحد هنا لكن هو مفروض بفرض الرسول ومأمور به بأمر الله، وعطف الصفات يقع كثيرًا، والأصل في العطف أن يكون عطف أعيان، ولكنه إذا عُلم أن الأعيان لن تتعدد حُمل على أنه عطف صفات، فإذا قلت ما تقول في قوله تعالى: ﴿سَيِّج آسَهُ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى اللهُ الذي خَلَق فَسَوَى اللهُ الذي مَلَق فَسَوَى اللهُ الله واحد، الموصوف واحد، فيكون هذا العطف عطف صفات لا عطف أعيان، يقول: «والتي أمر الله بها رسوله» رسوله والله على أنه واحد، فيكون هذا العطف عطف صفات لا بالأمر، بل الله هو الذي يأمره.

يقول: «في كل أربع وعشرين من الإبل فما دونها الغنم»، «في كل» جار ومجرور خبر مقدم، و«الغنم» مبتدأ مؤخر؛ يعني: الغنم في كل أربع وعشرين من الإبل فما دونها فيها الغنم، يعني: وليس فيها إبل، فأربع وعشرون من الإبل لا يمكن أن تجب فيها صدقة من الإبل، لماذا؟ لأنها لا تتحمل أن يدفع منها شيء من الإبل فجعل فيها الغنم.

«في أربع وعشرين فما دونها الغنم» لكن كيف توزع؟ قال: «في كل خمس شاة»، الخمس الأولى شاة، وفي العشرين أربع شياه، وفي الخمس عشرة ثلاث شياه، وفي العشرين أربع شياه، إذن ما بين الفرضين تابع لما قبله، فالست والسبع والثمان والتسع تابعة للخمس يكون فيها شاة، وإحدى عشرة، واثنتا عشرة، وثلاث عشرة، وأربع عشرة تابعة للغشر ففيها شاتان، وست عشرة، وسبع عشرة، وثماني عشرة، وتسع عشرة، تابعة للخمس

⁽١) أخرجه البخاري (١٤٥٤)، تحفة الأشراف (٦٥٨٢).

عشرة ففيها ثلاث شياه وإحدى وعشرون، واثنتان وعشرون، وثلاث وعشرون، وأربع وعشرون تابعة للعشرين ففيها أربع شياه، لكن ما نوع هذه الشاة؟ هذه الشاة تكون من جنس الإبل، إن كانت طيبة فطيبة، وإن كانت رديئة فرديئة، وإن كانت وسطًا فوسطًا؛ لأن الواجب من جنس ما وجب فيه، ولكن لو فُرض أن في الإبل طيب ورديء لا يمكن أن نأخذ من الطيب؛ لأن الرسول على حَدَّر من هذا فقال: «إياك وكرائم أموالهم» إذن «في كل خمس شاة، فإذا بلغت خمسًا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى.

كيف قال: «أنثى» مع أنه قال: «بنت»؟ من باب التأكيد، وقوله: «بنت مخاض» معناه: التي أمها ماخض، والماخض هي الحامل أو ما كانت مُتهيئة للحمل. قال العلماء: وهي البكرة التي تم لها سَنة، فإذا كان عند الإنسان (٢٥) من الإبل وجب عليه بكرة عمرها سنة، (٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٠، ٣٠) كلها فيها بنت مخاض (١٠) يعنى: بكرة تم لها سَنة.

يقول: «فإن لم تكن فابن لبون ذكر»، «تكن» هنا تامة وليست ناقصة؛ أي: فإن لم توجد، لو قلت لي: لماذا لا تجعلها ناقصة والخبر محلوف، والتقدير: فإن لم تكن موجودة؟ نقول: هذا ممكن من حيث الإعراب لكن لا حاجة أن نقدر أنها موجودة، مع أن «تكن» جاءت في اللغة العربية بمعنى «توجد»، يعني: جاءت تامّة لا تحتاج إلّى خبر، وإذا صار الأمرين الحلف وعدم الحلف في الكلام، فعدم الحذف أولّى، فحينئذ نقول: «تكن» هنا تامة. بمعنى: توجد.

يقول: «فابن لبون ذكر»، وهو جمل تم له سنتان، وسُمي ابن لبون؛ لأن الغالب أن أمه قد وضعت وصارت ذات لبون. وقوله: «ذكر» توكيد.

يقول: «فإذا بلغت ستًا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى، يعني: بكرة تم لها سنتان، لماذا نقول في (٣٦) ابن لبون ذكر له سنتان، وهنا نقول: بنت لبون لها سنتان؟ نقول: لأن الأول فيه نقص وهو الذكورة والذكورة، في الحيوان كمال أو نقص؟ نقص؛ ابن لبون بمكان بنت مخاض بينهم سنة لكن لنقصه عنها جُبر بسنة.

يقول: «فإذا بلغت ستًا وأربعين إلى ستين ففيها حِقة طروقة الجمل»، من (٤٦) إلَى (٩٠) فيها حقة طروقة الجمل، حقة بالكسر، ويُقال في الذكر: «حِق» وهو الذي تم له ثلاث سنوات، وسُمِّي بذلك «حِق» وحقة لأنها استحقت أن ترحل ويُحمل عليها، وبالنسبة اللأنثى أنها استحقت أن تتحمل الجمل، ولهذا قال: «طروقة الجمل» فعولة، بمعنى: مفعولة، أي: يطرقها الجمل لو أرادها، وما دون ذلك فهي صغيرة لا تتحمل الجمل، فمن (٤٦) إلى (٦٠) فيها حِقة وهي بكرة تم لها ثلاث سنوات.

⁽١) سُمِّيت البنت مخاص؛ لأن أمها بعد سنة من ولادتها آن لها أن تحمل مرة أخرى فتصير من المخاض أي: الحوامل.



قال: «فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة عم بينهما؟ (١٤)، والجذعة هي البكرة التي تم لها أربع سنين.

قال: «إذا بلغت ستًّا وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون» اثنتان تم لكل واحدة منها سنتان، والوقص (١) أربع عشرة أيضًا.

«فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل»، كم الوقص؟ تسع وعشرون.

«طروقتا الجمل» أصلها طروقتان، لكن حُذفت النون لأجل الإضافة، إذن بنت المَخاض لم تتكرر، وبنت اللبون تكررت، والحِقاق تكررت، والجدعات لم تتكرر، فصار الذي تكرر من هذه السن الوسط وهو «بنت اللبون والحقاق» يعني: لا توجد فريضة فيها بنتا مخاض، ولا توجد فريضة فيها جدعتان، قال: «فإذا زادت على عشرين ومائة» يعني: صارت (١٢١)، «ففي كل أربعين بنت لبون، وفي بنت لبون وفي كل خمسين حقة»، يعني: من (١٢١) تستقر الفريضة في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حِقة، وفي كل أربعين بنت لبون.

إذن ففيها بنتا لبون وحقة، في أربعين ومائة فيها حقتان وبنت لبون، وفي خمسين ومائة للاث حقاق، في ستين ومائة أربع بنات لبون، في سبعين ومائة حقة وثلاث بنات لبون، في تمانين ومائة حقتان وبنتا لبون، في تسعين ومائة ثلاث حقاق وبنت لبون، في مائتين أربع حقاق أو خمس بنات لبون يخير الإنسان في هذه الحال، إذن على هذا فقس إذا زادت عشرين ومائة واحدة استقرت الفريضة في كل أربعين بنت لبون في كل خمسين حقة، ومتى بقي معك عشر فأكثر فاعلم أنك أخطأت في التقدير؛ لأنه لا يمكن أن يبقى معك عشر فأكثر أبداً، يمكن أن يبقى حمس مثل (١٢٥) كم فيها؟ ثلاث بنات لبون بقي خمس ما يضر، لكن متى وزعت فبقي معك عشر فاعلم أن التوزيع خطأ، لو قلنا: في ثلاثين ومائة ثلاث بنات لبون لا يصح؛ لأنه بقي عشر، لو قلنا: في ستين ومائة ثلاث حقاق ما صحّ؛ لأن الباقى عشر فتعيد النظر.

قال: «فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون»، كلمة «على عشرين ومائة». فائدة لفوية:

لاحظوا أننا نقول: مائة وعشرين وهي خطأ، قراءتنا مائة وعشرين موافقة للغة الإنجليزية تمامًا، لماذا؟ لأنها تبدأ من اليسار، والمائة يسار العشرين، فالصواب أن نقول عشرون ومائة.

يقول: «ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة» لماذا؟ لأنها لم تبلغ النصاب؛ لأن أقل النصاب خمس من الإبل، وهذا ما لم يكن أعدها للتجارة، فإن كان قد أعدها للتجارة فالواحدة يمكن يصير فيها شيء، بل المعتبر فيما أعد للتجارة القيمة.

⁽١) الوقص: هو ما بين الفرضين وليس فيه شيء، وذلك رفقًا بالمالك.

أما هنا اتخدها للتنمية؛ إنسان ينمي الإبل يتخدها للدر والنسل، ولا يضره إذا باع منها ما يزيد على حاجته أو إذا باع الأولاد، لكن إذا كان المقصود التنمية فهذه أقل نصابها هخمس من الإبل، ولهذا قال: «فإن لم يكن».

وقوله: ﴿ إِلا أَن يشاء ربهاه: الاستثناء هنا منقطع، وذلك لأن الواجب لا يُحال على المشيئة أو لا يخير فيه الإنسان، ولو جعلناه استثناء متصلاً لكان المعنى: فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها ففيها صدقة، والأمر ليس كذلك؛ لأن الواجب لا يُخيِّر فيه الإنسان ولا يُرد في أمره إلى مشيئته، فالاستثناء إذن منقطع، يعني: لكن إن شاء ربها أن يتصدق بشيء فلا مانع، يعني: الذي عنده أربع من الإبل لو أراد أحد أن يتصدق عنها بشاة من الغنم فلا حرج؛ لأن الصدقة خير وبابها مفتوح، وأما أن نقول: هذا واجب عليك فليس كذلك.

«وفي صدقة الغنم في سائمتها...إلخ»، «صدقة» أي: زكاة، وهالغنم» يشمل الضأن والمعز، والفرق بين الضأن والمعز واضح، التي لها ذيل مرتفع يسمى الماعز، يقول: «في سائمتها» يسميها النحويون بدل اشتمال بإعادة العامل فكأنه قال: وفي سائمة (۱) الغنم، في الإبل أظنه ما قال: «في سائمتها»، ولكنه سيأتينا -إن شاء الله- في حديث بهز بن حكيم ذكر ذلك في كل سائمة إبل، وعلى هذا فلابد من السوم في الغنم والإبل أيضاً.

أما الغنم فكما تشاهدون، وأما الإبل فلحديث بهز بن حكيم وللقياس الجلي، فإنه إذا كانت الغنم يشترط فيها السائمة ففي الإبل من باب أولى؛ لأن الإبل أشد مؤونة وأكثر وأعظم، ما معنى السّوم؟ قال الله تعالى: ﴿ هُو الَّذِى آنزُلَ مِن السَّمَاءِ مَا أَ كُرُ مِنهُ شَرَابٌ وَمِنّهُ شَبَرَبُ وَمِنهُ شَبَعَرُ فِيهِ تُسِيمُون ﴾ قال الله تعالى: ﴿ هُو الَّذِى آنزُلَ مِن السَّماء ما معنى: الرعي، وهي التي ترعى ولا تُعلف، كم ترعى السائمة، هل السنة كاملة؟ هذا يكون نادرا في الغالب، لأن في أيام غير الربيع قد تحتاج المواشي إلى إعلاف، ولهذا قال العلماء: السائمة هنا هي التي ترعى الحول كله أو أكثره، فجعلوا الأكثر له حكم الكل، أما إذا كانت ترعى نصف الدهر وتُعلف نصف الدهر فليس فيها شيء، وإذا كانت ترعى أقل الدهر وتعلف أكثره فليس فيها شيء، وإذا كانت تُعلف كل الدهر وتعلف أكثره فليس فيها شيء، وإذا كانت تُعلف كل الدهر هذا الثاني، تُعلف نصف فكم الأقسام؟ نعدها تُعلف كل الدهر أربعة، تسوم كل الدهر خمسة، اثنان منها فيه الزكاة وثلاثة لا زكاة فيها، أما التي تُعلف الدهر أو أكثره واضح، يبقى التي تسوم نصف الدهر وتُعلف نصف الدهر هذه المنترك فيها موجب ومانع على السواء قالوا: فيغلب جانب المانع اعتبارا بالبراءة الدهر هذه المدرك فيها موجب ومانع على السواء قالوا: فيغلب جانب المانع اعتبارا بالبراءة الدهر هذه المدرك فيها موجب ومانع على السواء قالوا: فيغلب جانب المانع اعتبارا بالبراءة

⁽١) السائمة: هي المعدَّة للدّرّ والنسل أي: اتخذها صاحبها لدرها أي: لحليبها وسمنها والنسل، انظر كشاف القناع (٢/ ١٨٣).

الأصلية؛ لأن الأصل عدم الوجوب وبراءة الدمة ما دمنا ليس عندنا ما يُرَجحُ جانب السُّوم فإن الأصل الوجوب.

أحكام مهمة في السوم:

أما إذا كان السُّوم أكثر الحول أو كل الحول فالوجوب واضح، وإذا كان الإعلاف أكثر الحول أو كل الحول الحكم واضح في عدم وجوب الزكاة، إذا كان الرعي كل الحول أو أكثر الحول فالوجوب واضح، إذا كان الرعى والإعلاف سواء فقد تنازع في الحكم موجب ومانع، الموجب السّوم، والمانع عدم السُّوم. قالوا: فيُرجّح المانع؛ لماذا؟ لأن الأصل براءة الذمة وعدم الوجوب، فلا نلزم المسلمين إلا بشيء ظاهر حتى يتحقق الشرط، ماذا قلنا في إعراب اسائمتها ٤٠ قلنا: إنها بدل اشتمال لإعادة العامل، وهي خبر مقدم.

قوله: وإذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة شاقه؛ وشاقه هذه مبتدأ مؤخر، في أربعين إلى عشرين ومائة شاة، ففي أربعين شاة، وفي خمسين شاة، وفي ستين شاة، وفي ثمانين شاة، وفي مائة شاة، وفي عشر ومائة شاة، وفي عشرين ومائة شاة.

كم الوقص؟ ثمانون، فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاتان.

قوله: هفإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاثة شياه، فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة». تستقر الفريضة إذن في (٢٠١) ثلاث شياه، ومن (١٢١) إلى (٢٠٠) شاتان الوقص (٨٠)، ومن (٤٠) إلى (١٢٠) شاة الوقص (٨٠)، (٢٠١) إلى (٣٩٩) فيها ثلاث شياه.

إذن من (٢٠١) إلى (٤٠٠) كله ثلاث شياه الوقص (١٩٩)؛ وذلك لأن مثل هذه الأمور مرجعها إلَى الشرع، ومن أجل ذلك نقول: إننا لا نعلم الحكمة في هذا التفاوت العظيم في هذه

الوقص الأول والثاني متساويان، والوقص الثالث هذا هو المتباعد، ثم من أربعمائة إلَىٰ خمسمائة يكتمل الوقص مائة في كل مائة شاة.

صدقة الغنم صارت أيسر من صدقة الإبل؛ لأن الإبل كبيرة وثمينة فلذلك كثرت أوقاصها وتجزئتها بخلاف الغنم.

قوله: «فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شاةٍ شاةً واحدة»، «شاة واحدة» هذه مفعول ناقصة؛ لأن «نقص، تنصب مفعولين، قال الله تعالَى: ﴿ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيَّعًا ﴾ [المَنْيَمَا : ٤]. فنصبت مفعولين إذا كانت ناقصة شاة.

«فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربُّهاه «إلاه هنا استئناء منقطع، فإذا كان عند الإنسان (٣٩) من الغنم سائمة فليس عليه زكاة، ولكن إن يتصدق كان ذلك تطوعًا؛ لأن الصدقة إذا أضيفت إلَى



المشيئة صار تطوعًا؛ إذ إن الواجب لا مشيئة فيه، أظن اتضح الآن صدقة الغنم في أربعين شاة، وفي ثمانين شاة، وفي عشرين ومائة شاة، وفي واحد وعشرين ومائة شاتان، وفي مائتين شاتان، وفي واحد ومائتين ثلاث شياه وفي واحد وثلاثمائة ثلاث شياه وفي تسعين وثلاثمائة ثلاث شياه وفي أربعمائة أربع شيام إذا كانت (٣٩) فليس فيها شيء إلا إذا تصدق الإنسان فلا حرج عليه.

قوله: «ولا يُجمع بين متفرق ولا يُفَرق بين مجتمع خشية الصدقة»، هذا الحديث أفادنا أن الاجتماع والافتراق يؤثر في الصدقة، وهذا خاصٌّ في السائمة، يعني: أنه لا يجوز للإنسان أن يجمع بين شيئين من أجل الصدقة، مثال ذلك: رجل عنده مال من الغنم أربعون شاة في الرياض وأربعون شاة في القصيم كم في كل واحد؟ شاة؛ يعني: عليه شاتان، فذهب وجمعهما في مكان واحد كم يصير عليه؟ شاة؛ إذن جمع بين متفرق خشية الصدقة هذا لا يجوز.

وكذلك لو كان رجلان عند كل واحد منهما أربعون فخلطاهما خشية الصدقة؛ فصار على الجميع شاة واحدة ومع التفريق شاتان. أقول: هذا لا يجوز؛ وذلك لأن التحيل على إسقاط الواجب لا أثر له، فإن التحيل على إسقاط الواجبات لا يُسقطها؛ إذ لو كان التَّحيل على إسقاط الواجبات مؤثرًا لكان كل إنسان يتمكن من إسقاط الواجب عليه بنوع من الحيلة، وكذلك التحيل على المحرمات لا يبيحها، وإلا لكان جائزًا لكل إنسان يستطيع أن يفعل المحرم بنوع من الحيلة، إذن لا يُجمع بين متفرق خشية الصدقة، ولا يُفرق بين مجتمع خشية الصدقة، كيف يُفرق بين مجتمع؟ إنسان عنده أربعون شاة في مكان ماذا عليه؟ شاة واحدة، لكنه أخذ عشرين وأبعدها عن الأخرى، فأصبح كل منهما الآن ليس فيها شيء، ففرق بين المجتمع خشية الصدقة والعلة فيه ظاهرة؛ لأن كل حيلة على إسقاط واجب فلا أثر لها، وكل حيلة على فعل محرم فلا أثر لها، إذا لم يكن للحيلة أثر بقى الواجب على وجوبه والمحرم على تحريمه، بل إن عقوبة المتحايلين على محارم الله أشدُّ من عقوبة الفاعلين لها على سبيل الصراحة؛ ولهذا قلب الله أولئك اليهود الذين تحيلوا على السبت قردة وخنازير -والعياذ بالله-؛ لأن هذا من باب الاستهزاء بالله وَعَيَّلَ والاستخفاف به والاستهانة بأحكامه؛ أفليس الله وَعَيَّلَ عالمًا بما تريد؟ بلى، هو عالم وعَيَّلَ بما تريد كيف تخادعه، المنافقون أشدُّ إثمًا وعقوبة من الكافرين لماذا؟ لأنهم تحيَّلوا على الله ﷺ وخادعوه، أظهروا أنهم مسلمون وهم كافرون في الواقع، بخلاف الكافرين فإنَّهم صرحوا بذلك وهم على كفرهم.

مسائلة: الاشتراك والخلطة في الماشية: هذه المسألة خاصة بالمواشي عند جمهور أهل العلم لأنها جاءت في سياقها، وعليه فإننا نستفيد منها أن خُلطة الأوصاف تُؤثر في المواشي، بمعنى: أن يتميز ما لكل واحد من المالكين ويشتركا فيما يتعلق بشئون الماشية كما سنوضحه -إن شاء الله-، الاشتراك في الماشية، بل أقول بعبارة أعم: الماشية إما أن يكون المالك واحدًا، أو اثنين مشتركين فيها شركة أوصاف، فهذه ثلاثة أقسام إذا كان واحدًا فوجوب الزكاة عليه معلوم ظاهر كما لو كان يملك أربعين شاة فعليه زكاتها.

الثاني: إذا كان اشتراك على سبيل الشيوع، بمعنى: أن هذا المال مشترك بين الشخصين أنصافًا؛ يعني: له نصف والثاني له نصف فيه الزكاة؛ لأنه الآن مال مجتمع ففيه الزكاة، وإن كان كل واحد منهما لو انفرد لم تَجب عليه الزكاة؛ لأنه لا يملك إلا نصف نصاب.

الثالث: شركة الأوصاف أن يتميز مال كل واحد منهما، ولكن يشتركان في المرعى والمحلب والفحل والمسرح، ففي هذه الحال تجب الزكاة على هذا المال المختلط خُلطة أوصاف، وإن كان كل منهما لو نظر إلى نصيبه لم يكن من أهل الزكاة هذا خاصٌّ بالماشية، أما ما عداها فإن كل واحد من المُشتركين له حكم نصيبه ولا عبرة فيها بالجمع ولا بالتفريق، ولهذا لو قُدر أن أحدًا من الناس له مثلاً من المال نصف نصاب في هذا البلد ونصف نصاب في البلد الآخر فتجب عليه الزكاة وإن كان متفرقًا، لكن لو كان له نصف نصاب من الماشية هنا ونصف من الماشية في بلد آخر لم يجب عليه؛ لأن الرسول ﷺ لا يَجمع بين مُتفرق ولا يُفرق بين مُجتمع خشية الصدقة، كذلك لو فرضنا أن رجلاً توفي وترك نصابًا من الذهب وورثه ابناه هل عليهما زكاة؟ لا؛ لأن كل واحد منهما لا يملك إلا نصف نصاب فلا زكاة عليهما، ولو ترك لهما أربعين من الغنم وبقيت طوال الحول لم تقسم فعليهما الزكاة، والسبب هو ما قلت من أن الجمع والتفريق في الماشية مؤثر وفي غيرها لا يؤثر، كل إنسان على حسب ملكه، فصارت الآن الماشية تختص عن غيرها بأمور منها هذه المسألة وهي: أن الجمع والتفريق يؤثران فيها بخلاف غيرها، وذكرنا أن للماشية بالنسبة للانفراد والاشتراك ثلاث حالات: إما أن ينفرد الإنسان بملكها، أو يشاركه غيره شركة مشاعة أو شائعة، أو يشاركه غير شركة أوصاف، والفرق بين شركة الأوصاف وشركة الشيوع: أن شركة الشيوع يشترك فيها الرجلان في هذا المال يكون بينهما، وشركة الأوصاف ينفرد كل واحد منهما بماله لكن يشتركان فيما يختص بالماشية من المرعى والمحلب والمسرح والفَحْل وما أشبه ذلك، جُمعت في قوله:

إنّ اشتراك فَحْل مَسْرح ومَرْعى وتحلب ومسراح خلطة قطعًا

قال: «وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية»، «ما كان» هذه شرطية، «ما» شرطية و «كان» فعل الشرط، و «فإنهما يتراجعان» جواب الشرط، و «من خليطين»، «من» بيان لدما» الشرطية؛ يعنى: ما وجد من خليطين، و «خليطين» بمعنى شريكين، «فإنهما يتراجعان



بينهما بالسوية»، يعنى: أن الزكاة تجب عليهما مع الاختلاط ويتراجعان بالسوية، والمراد بالسوية؛ أي: بالقسط وليست السوية سوية الواجب؛ لأن سوية الواجب تختلف، ولكن المراد بالسوية أي: بالقسط بحيث لا يُزاد أحدهما عن نصيب حقه، فإذا كان رجلان لهما غنم مختلطة لأحدهما أربعون، وللثاني عشرون، كم الجميع؟ ستون تجب فيها شاة على صاحب الأربعين ثلثا القيمة أو ثلثا الشاة، وعلى الثاني ثلثها. هذا معنى قوله: «فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية».

وفي قوله: «وما كان من خليطين» دليل على ثبوت الخلطة في الماشية، وهي كما قلت: خلطة اشتراك على سبيل الشيوع، وخلطة أوصاف.

ثم قال: «ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس إلا أن يشاء الْـمُصدق»، «ولا يخرج في الصدقة» أي: صدقة الإبل أو الغنم؟ الجميع، والإبل سبق لنا أنه يجب فيها شاة فيما دون الخمس وعشرين، ومن الإبل فيما بلغت الخمس والعشرين، وما زاد لا يخرج.

همرمةه: يعنى كبيرة السن؛ لأن كبيرة السن قد فسد لحمها وربما وقفت عن الإنتاج ففيها ظلم لأهل الزكاة، فلا يجوز أن يخرج المالك هَرمة، ولا يجوز للمصدِّق أن يقبلها أيضًا.

«ولا ذات عوار»؛ أي: عيب؛ لأنها معيبة، والعَور في اللغة: العَيب.

«ولا تيس» أي: ذكر المعز فلا يخرج، إلا أن العلماء استثنوا «تيس الزّراب» -أي: الذي ينزو على الغنم- أي: الذي يزرب شرط أن يرضى ربه؛ لأن في ذلك مصلحة، ولكننا نزيد شرطًا آخر وهو: أن يكون عند المُصدّق معز تنتفع بهذا التيس، التيس لا يخرج.

يقول: «إلا أن يشاء المصدق». قوله: «إلا أن يشاء، هذه عائدة على الجملة الأخيرة وهي «ولا تيس، أما الأول فلا يجوز، السبب: لأن الأول لو فرض أن المُصَدِّق أراد أن يُحابى صاحب المال ويأخذ منه معيبة أو هَرمة هل يجوز؟ لا يجوز؛ لأن ما عاد إلَى المشيئة في باب الولايات يجب أن يُراعى فيه الأصلح، وهذه قاعدة سبق لنا تقريرها، ومعلوم أن المُصدق وهو الذي يبعثه الإمام لقبض الزكاة- لو أراد أن يقبل المعيبة لكان هذا خيانة ولا يحل له ذلك، لكن في التيس لو رأى المصلحة في أخذه فيجوز والمصلحة فيما ذكره الفقهاء -رحمهم الله- وهو تيس الزراب يعنى: الذي يُجرع الغنم، وعللوا ذلك بأن نقصه في الذكورة يُجبر بكماله في الزراب، فإذا رأى المصدق أنه يأخذ التيس لأن عنده غنمًا تحتاج إلى تيس فرأى أن من المصلحة أخذه فله ذلك، ولهذا قال النبي ﷺ: ﴿إِلاَّ أَن يَشَاءَ الْـمُصدِّقَ.

بقى أن نقول: إذا كان لا يخرج ذات عوار ولا هرمة ولا تيس إلا بمشيئة المُصَدِّق، فهل يخرج الطِّيب الأعلى؟ نقول: أما إذا رضي صاحب المال فلا حرج، وأما بدون رضاه فلا يجوز؛ لأن الرسول عَيَا قَال لمعاذ بن جبل: «إياك وكرائم أموالهم». فقوله: «لا يخرج في الصدقة هَرِمة

زكاة الفضة والمعتبر فيها:

قوله: «وفي الرقة في مائتي درهم ربع العشر» «الرقة» بالكسر كَعِدَة، وأصلها: وَرِق أو وَرَق وهي: الفضة، قال الله تعالَى: ﴿ فَكَابْعَـ مُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُم هَذِهِ ﴾ [الكهمّنية : ١٩]. فحد فت منها فاء الكلمة، وعُوضت عنها هاء التأنيث فصارت رقة مثل عِدَة، لكن «في الرقة في مائتي درهم»، وهذا البدل قلنا: إنه بدل اشتمال أو بدل بعض من كل؛ لأن الرقة تشمل مائتي درهم وما زاد وما نقص، فقال: «في مائتي درهم ربع العشر». هذا مبتدأ مؤخر، واحد من أربعين؛ لأن العشر واحد من أربعين، فعلى هذا العشر واحد من الفضة على أربعين والخارج بالقسمة هو الزكاة قلّت أو كَثُرَت.

قال: «في مائتي درهم ربع العُشر» هنا عَلَق النصاب بالعدد في مائتي درهم، وفي حديث أبي هريرة: هليس فيما دُون خمس أواق صدقة و فعلّقه بالوزن، ومن ثم اختلف أهل العلم؛ فقال أكثر أهل العلم: إن المعتبر الوزن، لأنه هو الذي ينضبط، فإن المثاقيل لم تختلف في جاهلية ولا إسلام بخلاف الدراهم فإن الدراهم مختلفة، كانت -كما قيل في عهد النبي عني منها ما يكون ستة دوانق، ومنها ما يكون ثمانية دوانق، فلما تولَّى عبد الملك بن مروان وَحُدَها وجعلها ستًا وثمانيًا، يعني: جعلها وسطًا سبع دوانق، وهذا متأخر عن حياة الرسول عني ومن العلماء من قال: إن المعتبر العدد، وأن مائتي درهم في عهد الرسول عني الوزن خمس أواق. قالوا: بدليل أن عائشة في قالت: «كان صداق النبي عني لأزواجه ثنتي عشرة أوقية ونشاه أن النش، بمعنى: النصف، نصف أوقية الأوقية تبلغ أربعين درهمًا إذا كانت ثنتي عشرة أوقية ونصف، كم يكون المجموع؟ خمسمائة، قالوا: فهذا -أي: حديث عائشة دليل على أن الدراهم في عهد الرسول على أربعين درهمًا فعلك خمسمائة درهمًا، فهذا دليل واضح على أن عشرة أوقية ونشأه، والأوقية: أربعون درهمًا فتلك خمسمائة درهمًا، فهذا دليل واضح على أن

⁽١) أخرجه مسلم، وسيأتي في كتاب النكاح باب الصداق.



الأواقي في عهد الرسول على كل واحدة تساوي أربعين درهما، فالمعتبر العدد، وهذا ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية كلفة، ولكن جمهور أهل العلم على أن المعتبر الوزن، ولكن ما دمنا نقول: إن العدد في عهد الرسول على البالغ ماتئي درهما يساؤي خمس أواق فإننا نعتبر الدراهم بالعدد، ونعتبر غير الدراهم بالوزن وحينئذ نأخذ بالدليلين جميعًا، فنقول: نصاب الفضة من الدراهم مائتا درهم قل ما فيه من الفضة أو كثر، وما تعامل الناس به وسموه درهما فهو درهم، حتى لو كان ثقيل الوزن أو كان خفيف الوزن لا نعتبره، وهذا ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية كَلْقَهُ وأنكر على من خالف في ذلك.

والقول الثاني: وهو قول جمهور أهل العلم، حتى إن بعضهم قال إن الخلاف شاذ هو أن المعتبر الوزن، وننظر آخر الحديث ربما يؤيد كلام شيخ الإسلام ابن تيمية.

«وفي الرقة في مائتي درهم ربع العُشر، فإن لم تكن إلا تسعين ومائة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها» «إلا تسعين ومائة» يعني: تسعين درهما ومائة» فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربئها وإن كان مائة وخمس وتسعين؟ يقولون: إنهم يدعون الفصل فيما بين الأعشار عقد العدد يلغون الكسر، فكانه قال: فإن لم يكن إلا تسعة وتسعون ومائة، وعليه فما دون المائتين من الدراهم ليس فيه زكاة، لأن حديثها هنا صريح بأن المعتبر العدد فجاء به منطوقًا وجاء به مفهومًا. المنطوق: «في كل مائتي درهم ربع العُشر»، مفهومه: أنَّ ما دون ذلك ليس فيه شيء، وجاء به لهذا المفهوم منطوقًا فقال: «فإن لم تكن إلا تسعين ومائة»، المهم إذا اعتبرنا الوزن في نصاب الفضة فهو أربعون ومائة مثقال، كل مثقال بالغرام أو بالغرام أربع غرامات وربع، وبناء على ذلك كم الريال العربي؟ يقول الصائغ: إنه إحدى عشر غرامًا وثلاثة أرباعه.

قال النبي ﷺ: هومن بلغت عنده من الإبل صدقة البجذعة وليست عنده جذعة، متى تكون الجذعة؟ من (٦١) إلى (٧٥) إذا كان (٦١، ٦٢، ٦٣) إلى (٧٥)، وليس عنده جذعة.

يقول الرسول عليه: «وعنده حِقة»، الحقة من (٤٦) إلى (٦٩).

يقول: «وعنده حقة» فإنها تقبل منه الحقة، من يقبله؟ المُصدُق، «ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهمًا»، ولكن الرسول يقول: «وليست عنده جدعة»، فيفيد الحديث بأنها إن كانت عنده جدعة فإن الحقة لا تُقبل منه، ولو دفع الجُبران.

ثم قال: «يُجعل معها شاتين إن استيسرتا له»، كم الفرق بين صدقة الحقة وصدقة الجذعة؛ يعني: الوقص؟ أو العدد (٤٦) آخرها (٦٠) فيكون (١٥)، (١٥) في باب الجُبران نقصت عن التقويم فيما كان عنده خمس من الإبل؛ يعني: خمس من الإبل العُشر فيها شاتان وهنا خمس عشرة كان جبرها شاتين؛ لأنه كلما زاد العدد نقصت النسبة كما تشاهدون فيما سبق.

فالآن لو قال قائل: لماذا كان الجُبران شاتين في مقابل خمسة عشر بعيرًا؟

نقول: لأنه كلما زاد العدد نقصت النسبة بخلاف الذي عنده خمسة عشر فعليه ثلاثة شياه، وقوله: «إن استيسرتا له» يعني: إذا كانت موجودة عنده متيسرة، فإن لم تكن عنده فإنه لا يُلزم بالشراء ولكن يدفع عشرين درهمًا، وهذا يدل على أنه في عهد الرسول على كانت الشاتان تساوي عشرين درهمًا، يعنى: الشاة بعشرة دراهم.

يقول: «ومن بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة»، «بلغت» أي: وجبت صدقة الجذعة وهي من (٦١) إلَى (٧٥)، «وليست عنده جذعة وعنده حِقة» الجذعة: هي التي لها أربع سنوات، «عنده حقة» يعنى لها ثلاث سنوات، «فإنها تقبل منه». «تُقبل، مبنية للمجهول، والقابل هو المصدق، «تقبل منه حِقة ويُجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهمًا، جبرًا لما نقص من السِّن؛ لأنه معلوم الفرق بين الحقة والجدعة سنة كاملة وهذا تتغير به القيمة، لكن الشارع هنا لم يقل: عليه الفرق بين القيمتين، وكان الذي يتبادر إلى الذهن أن يقول: فإنها تقبل منه الحقة ويدفع الفرق بين القيمتين، وإذا كان كذلك فإن هذا يختلف باختلاف الأزمان والأماكن، قد تكون سنة من السنوات الفرق بينهما خمسون درهمًا، وقد تكون في سنة الفرق مائة، وقد يكون في سنة ثلاثين لكن لم يقل ذلك، وإنما حددها بنفسه حتى لا يحصل النراع والخصام بين المُصدِّق والمُصدِّق، المصدِّق هو دافع الصدقة والمصدِّق هو آخذ الصدقة؛ لأننا لو رجعنا إلى الفرق بين القيمتين لكان المُصدَّق يقول: الفرق مائة، والمصدَّق يقول: الفرق مائتان يزيد، فمن أجل دفع النزاع وقطع الخصام قَدَّرَهَا الشارع، نظير هذا ما جاء في هالمصراة، إذا تبين له التصرية، والمصراة هي التي حُبس لبنها عند البيع من إبل، أو بقر، أو غنم، يحبس عند البيع من أجل إذا رآها المشتري يظن أنها كثيرة اللبن، فالشارع جعل له الخيار ثلاثة أيام ويُردُّ معها صاعًا من تمر عوضًا عن اللبن، ليس المحلوب بعد العقد، بل عن اللبن الموجود حين العقد؛ لأنه هو الذي نما ونشأ في ملك البائع، أما ما بعد العقد فإنه في ملك المشتري ليس له قيمة، هذا اللبن الذي هو في ضرع البهيمة عند العقد لو قدر بالقيمة يحصل نزاع هذا يقول: مذ، وهذا يقول: ربع منه، فالشارع قطع النزاع وجعل الواجب صاعًا من تمر حتى ينتهي الموضوع، هذا مثلها -والله أعلم- أنه جعل شاتين أو عشرين درهمًا، يبقى عندنا هالعشرون درهم، معروفة، لكن الشاتان أفلا تختلف؟ بلي، لكنها تكون على نحو الإبل جودة ورداءة، ويتبع في ذلك العدل فلا تؤخذ شاتان طيبتان والإبل من الوسط ولا العكس، وإنما تُؤخذ شاتان على قدر القيمة فتكون متوسطتين، فإن لم يتيسرا لصاحب الإبل فإنه يدفع عشرين درهما بالعدد.

Ţ.

قال: «ومن بلغت عند» أي: وجبت عنده «صدقة الحقة» ولها ثلاث سنوات، «وليست عنده الحقة وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدِّق عشرين درهمًا أو شاتين» لماذا؟ دفعًا للزائدة؛ لأن الأن المُصدِّق الدافع دفع أكثر مما يجب عليه فيُعطئ عوضًا عن الزائد شاتين، أو عشرين درهمًا هنا يقول: «عشرين درهمًا أو شاتين»، و«أو» هنا للتخيير، ولم يقل الرسول عَيُّة: «إن استيسرتا له»، وعلى هذا فيجب على المصدِّق أن ينظر الأصلح لأهل الزكاة بشرط ألا يكون في ذلك ظلم على صاحب الحق، فإذا رأى أن الأفضل أن يدفع عشرين درهمًا فعل أو شاتين دفع شاتين.

قال المؤلف: «رواه البخاري»، لكن البخاري يَخَلَقُهُ رواه مُفرَّقًا في صحيحه كعادته في أغلب الأحيان، حيث إنه يذكر الأحاديث مفرقة إما على حسب الأسانيد أو على حسب الأبواب كما يرى يَخَلَقُهُ، لكن المؤلف يَحَلَقُهُ جمعه وهذا حسن.

هذا المحديث حديث عظيم وفيه فوائد كثيرة جدًّا فنبدأ بفوائده: أولا يقول: «إن أبا بكر كتب له....» إلخ.

فيُستفاد من هذا: العمل بالكتابة في الحديث، وأن أصل كتابة الحديث موجودة في عهد الخلفاء كما هو موجود في عهد النبي على الخلفاء كما هو موجود في عهد النبي على الله بن عمرو بن العاص من أكثر الصحابة حديثًا عن النبي على الله كان يكتب الحديث، والعمل بالكتابة في نقل الحديث وروايته أمر مجمع عليه مع دلالة النص عليه وإشارة القرآن إلى ذلك، فإن الله تعالى جعل الكتابة من الطرق التي تتوثق بها الحقوق: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ عَامَنُوا إِذَا تَدَايَنَتُهُ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلِ مُسَمّى فَاصَحْتُ بُوه ﴾ [النمون ٢٨٢].

وفيه أيضًا: جواز الإشارة إلَى ما ليس بموجود بل متصور في الذهن لقوله: «هذه فريضة الصدقة»، وهو قبل أن يكتبها.

ومنها: أن الصدقة بجميع أحوالها وأوصافها وأنواعها ومقاديرها فريضة حتى في صرفها فريضة ليست راجعة إلى اختياري أنا الذي وجبت علي، بل هي فريضة من الله حتى في صرفها لما ذكر الله ويجَانَ أهل الزكاة قال: ﴿ فَرِيضَكَةُ مِنَ اللهِ فيها، كما لا يجوز لنا أن نتعدى ما فرض الله فيها، كما لا يجوز لنا أن نتعدى ما فرض الله في الصلاة، فلا يجوز لنا أن نتعدى ما فرض الله في الزكاة.

ومنها أيضًا: أن النبي ﷺ يُضاف إليه الفرض لقوله: «التي فرض»، إذن هو يفرض كما أنه يُوجب ويأمر، فهو يوجب كما في قوله ﷺ: «غُسُل الجمعة واجب على كل مُحتلم»(١)، وهو

⁽١) أخرجه البخاري (١١٢)، ومسلم (١٣٥٥) عن أبي هريرة، تحفة الأشراف (١٥٣٧٢).

⁽٢) تقدم تخريجه، وهو صحيح.

=4



يامر كما في أحاديث كثيرة لا تُحْصَى، وهو أيضًا يفرض كما في هذا الحديث وكما في قول عبد الله بن عمر: هفرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعيره(١١).

فإن قلت: هل يستقل الرسول ﷺ بالحكم وبحكم من عنده؟

فالمجواب: أن هذا على قسمين: قسم يكون بالوحي، وقسم آخر يكون من عنده، لكن إقرار الله له يجعله في حكم الحكم، كما قلنا: إن الصحابي إذا فعل فعلاً وأقره النبي يَ يَكُون في حكم السنة، كأن الرسول هو الذي قاله أو فعله، كذلك أيضًا ما حكم به الرسول عَلَيْ وأقره الله عليه فإنه يضاف إلى الله تعالى وحيًا على سبيل الإقرار.

ومنها: أن هذا الفرض الذي فرضه الرسول و أن أرض على المسلمين، فهل يؤخذ منه أن الكافر لا يخاطب بفروع الشريعة ؛ ظاهره كذلك، وهو كذلك أيضًا بالنسبة للمخاطبة في الدنيا، فإننا لا نخاطب الكافر بالمزكاة وهو لم يُسلم أبدًا، وفي حديث مُعاذ الذي قبل هذا الحديث أمرهم أن يدعوهم أولا إلى التوحيد، ثم إلى الصلاة، ثم إلى الزكاة، ومن الجهل جدًا أن تقول لكافر يقابلك -يشرب الدُخان- يا رجل هذا الدخان حرام، هل هذا يصلح ؟ لا يصلح، فَلأن تأمره الأول بالإسلام أهم من شرب الدخان.

إذن هم لا يخاطبون بفروع الإسلام في الدنيا، لكن في الآخرة يُعاقبون عليها، وهنا ثلاثة أمور بالنسبة لشرائع الإسلام في حق الكافر:

أولاً: لا يخاطب بها في الدنيا فيلزم بها، بل نقول له: أسلم.

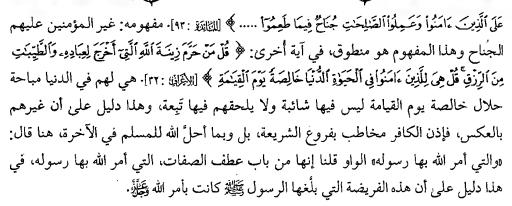
ثانيًا: إذا أسلم لا نامره بإعادتها أو لا نامره بقضائها؛ لأن الله يقول: ﴿ قُل لِلَّذِينَ كَفَرُوٓا إِن يَنتَهُوا يُغَفَرُ لَهُم مَّاقَدٌ سَلَفَ ﴾ [الثَيْنَانَ : ٣٨]. ولهذا لا نضمنهم لو كانوا قاتلين لآبائنا وإخواننا وأبنائنا؛ لأن الإسلام يهدم ما قبله.

ثالثًا: بالنسبة للخطاب في الآخرة يعاقبون عليها، بدليل قوله تعالَى: ﴿يَسَآءَلُونَ ۞ عَنِ اللَّهِ بِينَ ۞ مَا لَلْمُ إِينَ ۞ مَا لَلْمُ إِينَ ۞ وَكُونُ مُعَ الْمُعْلِينَ ۞ وَكُونُ مُعَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّهُ اللّ

لعل قائلاً يقول: إن كونهم يكذبون بيوم الدين هو الذي أوجب لهم الدخول في النار؛ لأنه كفر فلا نسلم أن يكونوا مخاطبين بالفروع، فما الجواب؟

الجواب أن نقول: لولا أن لتركهم ذلك أثرًا في دخولهم النار ما ذُكر، لأن ذكره عبث لا فائدة منه، فهم يخاطبون بها في الآخرة، بل إنهم يُعلَّبون على الأمور المباحة للمسلم من الأكل والشُرب واللباس، هم يُعاقبون عليها وهو مُباح للمسلم، ما الدليل؟ قوله تعالَى: ﴿ لَيْسَ

⁽١) صحيح، سيأتي في باب صدقة الفطر.

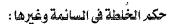


ومن فوائد هذا الحديث: حكمة الشارع في الإيجاب في الصنف وفي الوصف وفي القدر؛ لأن الإبل ما دون (٢٥) الزكاة واجبة من غير صنفها واجبة من الغنم؛ لأنها لا تتحمل أن تجب الزكاة فيها من جنسها، فلهذا جواز الزكاة الواجبة من غير جنسها، في الوصف الذي هو السن كما ترون في (٢٥) بنت مخاض، وفي (٣٦) بنت لبون، وفي (٤٦) حِقة، وفي (٦١) جدعة، اختلفت الأوصاف باختلاف المال؛ لأن كل مال يناسبه ما أوجبه الشارع فيه، أما في القدر ففي الربعة المون زاد قدر الواجب ثم هناك حكمة أخرى، وهي: أن الأثمان المعينة وهي أربعة الأول والأخير لا يتكرر والوسط هو الذي يتكرر أيضًا إذا استقرت الفريضة فإن الأول والأخير لا يدخلان أصلاً فهذان فائدتان، السن الأول أدنى السنين والسن الأخير أعلاها فلا يتكرر.

ثانيًا: السن الأول والأخير لا يكون فيما إذا استقرت الفريضة؛ لأنها إذا استقرت في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة.

ومن فوائد هذا المحديث: ثبوت الوقص في زكاة السائمة، والوقص ما بين الفرضين وهو معفو عنه، فهل هذا الوقص يثبت في غير السائمة؟ الصحيح أنه لا يثبت، فمثلاً رجل ملك (٢٠٠) درهم فيه الزكاة كم؟ ربع العُشر، يعني: فيها خمسة، ملك (٢١٠) فيها خمسة وربع، في (٣٠٠) فيها (سبعة ونصف)، في (٤٠٠) فيها (١٠) لا نقول إننا من (٢٠٠) إلى (٤٠٠) لا نزيد لأنه كان هناك وقص كنا نقول ما نزيد إلا إذا و ُجِدَ نِصاب جديد، ولكنه لا وقص لو زاد درهم واحد وجبت زكاته بخلاف السائمة وهذا مما تختص به السائمة.

ومن فوائد هذا الحديث: إثبات الخُلطة والتفريق في الماشية، بمعنى: أنه إذا كان مال الرجل متفرقًا وفي كل ناحية ما هو أقلُ من النصاب وليس ذلك حيلة فلا زكاة عليه، كما لو كان له عشرون شاة في بلد وعشرون شاة في بلد آخر فلا زكاة عليه، ولو كان عنده مائة درهم في بلد ومائة درهم في آخر وجبت عليه الزكاة.



الخُلطة مع الغير مؤثرة في السائمة، فلو كان لرجلين أربعون شاة فيها زكاة، ولو كان لرجلين مائتا درهم فلا زكاة فيها هذا هو المشهور من مذهب أحمد، أما الخلطة في غير السائمة فلا أثر لها، فإذا اختلط في نصاب من غير السائمة فلا زكاة عليه، وذهب بعض أهل العلم إلى أن الزكاة تجب على الخليطين في المال الظاهر مثل الحبوب والثمار، واستدلوا لذلك بأن النبي على كان يبعث السعاة لأخذ الزكاة من الأموال الظاهرة ولم يأمرهم بسؤال الناس هل لهم شريك في هذه الأموال أو لا؟ والأصل أن عدم التفصيل يدل على العموم، وأن المال الظاهرة تجب فيها الزكاة، وإن كان نصيب كل واحد منهم أقلُ من النصاب، لكن المشهور من مذهب الإمام أحمد (١) أن الخُلطة لا تؤثر إلا في السائمة.

ومن فوائد هذا التحديث: حكمة الشارع في استقرار الفريضة بعد انتهاء الفرض المقدر، ووجه الحكمة من ذلك: أنه لو استمر التقدير معينًا بالشرع لكان في ذلك شيء من المشقة لكن إذا جُعل إلى أمد ينتهى إليه ثم ثبتت القاعدة صار ذلك أسهل على الدافع وعلى المدفوع إليه.

ومن فوائد هذا الحديث: أنه يجوز للإنسان أن يتصدق وإن لم تجب عليه الزكاة، يؤخذ ذلك من قوله: «إلا أن يشاء رَبُّها».

ومن فوائده أيضًا: أنه لابد من السّوم في زكاة بهيمة الأنعام لقوله: «في الغنم في سائمتها»، ولم يذكر شرط السّوم في الإبل، ولكننا نقول: إنه يشترط فيها لما سيأتي -إن شاء الله- من حديث بهز بن حكيم وللقياس الجلي إذ لا فرق، فيؤخذ من هذا: أن الماشية التي تُعْلَف أكثر الحول أو الحول كله أو نصف الحول ليس فيها زكاة؛ لأنها من السائمة.

ويؤخذ منه أيضًا: أن البهيمة إذا كانت مما يُركب أو يُحرث عليه فإنه لا زكاة فيها، يعني: الإبل العوامل أو البقر العوامل التي يُحرث عليها وإن بلغت ما بلغت فليس فيها زكاة، لماذا؟ لأنها غير سائمة، ولكن الإبل العوامل أو البقر العوامل الحارثة إذا كانت تستغل بأجرة فإن الزكاة تجب في أجرتها إذا تم عليها الحول.

ومن فوائد هذا الحديث: أن الشريكين يتراجعان في الضمان بالسوية، يتفرع على هذه الفائدة -وهي المظالم المشتركة- لو فرض أنه جعل ضريبة من قبل السلطان على هذا المال وهو مشترك فسلمها أحد الشريكين بغير إذن الآخر هل يرجع على شريكه؟ إذا قال الشريك أنا ما أذنت لك تدفع، نقول: الضريبة ما جعلت على أو عليك الضريبة جُعلت على هذا المال نفسه وهو مشترك فيجب أن تضمن بمقدار نصيبك، إذا كان لك من هذا المال الثلثان تضمن

(١) الفروع لابن مفلح (٢/٣٠٤)، والكافي في فقه ابن حنبل (١/٢٩٦).



ثلثي الضريبة، وإذا كان لك ثلث تضمن ثلثها، وأما أن نقول: هذا الرجل الذي حمى الملك ودفع الضريبة التي عليه نقول: ليس لك شيء لماذا لم تستأذن شريكك؟ هذا ظلم، وعلى هذا فنقول: إنه في هذه الحال إذا جعل ضريبة على مال مشترك فإن الشريكين يتراجعان بينهما بالسوية.

وفيه أبضًا: تحريم إخراج المعيب، وقد دلَّ القرآن على ذلك فقال تعالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ الْمَرْضُ وَلَا تَيَمَّمُوا ٱلخَبِينَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَاللَّهُمْ مِنَ ٱلْأَرْضُ وَلَا تَيَمَّمُوا ٱلخَبِينَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَاللَّهُمْ مِنَ ٱلْأَرْضُ وَلاَ تَيَمَّمُوا ٱلخَبِينَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسَّتُم بِعَاخِذِيهِ ﴿ [النَّقَة: ٢٦٧]. ودلُ عليه أيضًا النظر الصحيح؛ لأنه ليس من العدل أن تخرج عن الطيب رديقًا، كما أنه ليس من العدل أن نأخذ كرائم الأموال وندع لك الأوساط أو الرديئة بل الواجب القسط.

ومن فوائد هذا الحديث: أنه لا يخرج في الصدقة تيس لقوله: «ولا تيس» إلا إذا رأى المصدّق في ذلك مصلحة.

ومن فوائد هذا الحديث: مراعاة تكافؤ الأوصاف والمعاني، يؤخذ ذلك من أن التيس ممنوع، لكن إذا كان فيه صفة مقصودة ترجح أخذه فإنه يؤخذ، فيكون ناقصاً من وجه آخر.

ومن فوائده أيضًا: أنه لا يخرج الذكر إلا إذا شاء المصدّق، والمشيئة هنا ترجع إلى المصلحة. ومن فوائده: وجوب الزكاة في الفضة وأن مقدارها ربع العشر؛ لقوله: «وفي الرّقة ربع العشر».

ومن فوائده: أنه لا زكاة فيها حتى تبلغ النصاب؛ لقوله: «فإن لم يكن إلا تسعين ومائة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ريــــُها».

ومن فوائده: أن نصاب الفضة مقدر بالعدد لقوله: «في مائتي درهم ربع العُشر»، وهل هذا مشروط بما إذا لم تكن هذه الدراهم أكثر من خمس أواق أو ليس بمشروط؟ في هذا خلاف بين العلماء، فمن العلماء من يقول: في مائتي درهم إذا كانت لا تزيد على خمس أواق، فإن كانت تزيد فالزكاة في مقدار خمس أواق، يعني: لو فرض أن مائتي درهم تبلغ عشر أواق من الفضة، فعلى هذا الرأي تجب الزكاة في مأئتي درهم؛ لأنه يعتبر أن الزكاة في مائتين بشرط ألا تزيد على خمس أواق ولو كان هناك مائتا درهم لكنها تبلغ أربع أواق فقط، فعلى هذا الرأي لا تجب الزكاة فيها، لأنه يقول إن نصاب الفضة مائتا درهم إذا كانت مساوية في الوزن لخمس أواق فإن زادت فالمعتبر الخمس وإن نقصت فالمعتبر الخمس، أما شيخ الإسلام ابن تيمية تولى أن المعتبر العدد سواء زاد على خمس أواق أو نقص، وعليه فنعكس الأحكام، ففي مائتي درهم زنتها خمس أواق عند شيخ الإسلام فيها الزكاة وإن لم تبلغ خمس أواق، وفي مائة وتسعين درهما تبلغ عشر أواق ليس فيها زكاة على رأي شيخ الإسلام وككن أو أن أحداً

احتاط وقال: آخذ بالقولين فما بلغ خمس أواق أوجبت الزكاة فيه وإن لم يبلغ مائتي درهم وما بلغ مائتي درهم وما بلغ مائتي درهم أواق، لو ذهب ذاهب إلى هذا لكان له وجه.

ومن فوائد هذا الحديث: جريان الجُبران في زكاة الإبل كيف ذلك الذي ليس عنده السنّ الواجب ينتفي، من عنده أعلى منه يدفع الأعلى ويأخذ الجُبران والذي عنده سن واجب أو عليه سن واجب وليس عنده وعنده دونه فإنه يدفع الأدون والجبران، الدليل قوله: «ومن بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حِقة فإنها تقبل منه ويجعل معها شاتين إن استيسر تا له أو عشرين درهما».

ومن فوائد هذا الحديث: أنه إذا لم تكن عنده السن الواجب ولا ما دونه ولا ما فوقه فإنه يرجع إلى الأصل ويخرج السن الواجب، مثال ذلك: رجل عليه حِقة وليس في إبله لا حقة ولا جدعة ولا بنت لبون ماذا يصنع؟ نقول ارجع للأصل وهو الحِقة.

وهل يُستفاد من الحديث جواز إخراج القيمة في الزكاة؟ مقيد بالمصلحة وإلا فلا، يعني: أن الأصل أن تخرج الزكاة من جنس المال، وإن كانت الزكاة تخرج من غير جنسه كالغنم فيما دون (٢٥) من الإبل فمن الغنم، فإذا كان هناك حاجة فإنه تخرج القيمة أو كان هناك مصلحة واختار المصدق أن يأخذ القيمة فله ذلك، وقد نصّ على هذا الإمام أحمد تَعَلَنه، وشيخ الإسلام ابن تيمية، فقال الإمام أحمد: إذا باع بستانه بدراهم فإنه يخرج العشر من الدراهم، ولا يقال: لابد أن تعطينا تمراً أو حبًا، بل يأخذ من الدراهم ولا حرج.

ومن فوائد هذا المحديث: التيسير على العباد من قوله: «إن استيسرتا»، ومن أخذ ما دون الواجب أو ما فوقه إذا كان عنده ولا يُكلَف أن يحصل الواجب عليه هذا ما تيسر وربما عند التأمل يرى طالب العلم فوائد أخرى.

زكاة البقر ونصابها:

٣٧٥ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلِ ﴿ عَنَ النَّبِيّ وَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ إِلَى الْمَيْمَنِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ لَلَّ اللَّهِ الْمَيْمَنِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ لَلَّا اللَّهُ الل

قوله: «بعثه...» إلخ كان ذلك في ربيع الأول في السُّنة العاشرة من الهجرة، بعثه داعيًا إلى الله ومعلمًا وحاكمًا وواليًا.

⁽۱) أخرجه أبو داود (۱۰۷٦)، والترمذي (۲۲۳)، والنسائي (٥/ ٢٥)، وابن ماجه (۱۸۰۳)، وأحمد (٥/ ٢٣٠)، وصححه ابن خزيمة (۲۲۲۸)، وابن حبان (۶۸۸۶)، والحاكم (١/ ٣٩٨)، وصححه ابن عبد البر في التمهيد (٢/ ١٣٠).



«فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعًا أو تبيعة»، «بقرة» منصوبة؛ لأنها تمييز للعدد ثلاثين، و «تبيعًا» مفعول «يأخذ» التبيع أو التبيعة هو الصغير من البقر الذي بلغ سنة، والتبيع ذكر، والتبيعة أنثى، والمُسنة ما تم لها سنتان وهي أنثى قال: «ومن كل حالم دينارًا»، «الحالم» البالغ دينارًا هذا في الجزية، والدينار الواحدة من النقود الذهبية ويسمَّى عندنا جنيه.

«أو عدله معافريًا» «عدله» أي: ما يعادله، «معافريًا» هذا وصف أو اسم لثوب، يسمى كذلك نسبة لمعافر حي من أحياء اليمن.

ففي هذا الحديث: وجوب الزكاة في البقر وهو محل إجماع، ولكنه يلاحظ أنه لابد أن تكون سائمة، فإن كانت لغير السُّوم فإنها ليس فيها زكاة، كما لو كان عند إنسان ثلاثون بقرة أعدها في مزرعته يعلفها فإن هذه ليس فيها زكاة؛ لأنها ليست سائمة.

ومن فوائده أيضًا: أن في كل ثلاثين من البقر تبيعًا أو تبيعة؛ يعني: إما ذكر له سَنة أو أنثى لها سَنة، وهذا أيضًا محل إجماع.

ومن فوائده أيضًا: أن في كل أربعين مسنة؛ يعنى: أنثى لها سنتان.

ومن فوائد هذا الحديث: أن ما دون الثلاثين من البقر ليس فيه زكاة، وهذا محل إجماع إلا عند بعض التابعين فإنه يقول إن الخمس من البقر فيها الزكاة كالإبل، ولكن هذا قياس مع الفارق ومع وجوب النص فلا يعتبر، والصحيح أنه لا زكاة فيما دون الثلاثين، وهذا من الوجوه التي يُفرق فيها بين الإبل والبقر، وإلا فالغالب أن ما ثبت للإبل من الأحكام ثبت للبقر، يعني: فيما يتعلق بالواجب والإجزاء وما أشبه ذلك، لا فيما يتعلق بنقض الوضوء من لحمها أو الصلاة في أعطانها وما أشبه ذلك.

ومن فوائد هذا الحديث: إجزاء الذكر عن الإناث، يؤخذ ذلك من قوله: «في كل ثلاثين تبيع»، وهذا يدل على أن الذكر يُجزئ في هذا الموضوع، وهناك موضع آخر يُجزئ فيه الذكر بدل الأنثى وهو ابن اللبون مكان بنت المخاض، وأيضًا التيس إذا شاء المُصدَق، وأيضًا إذا كان النصاب كله ذكورًا في النصاب كله ذكورًا على خلاف فيه، لأن بعض أهل العلم يقول: إذا كان النصاب كله ذكورًا في الإبل فإن الواجب إخراج ما نص عليه الشرع، يعني: بنت المخاض، بنت اللبون، والحقة، والحذعة، لأن الأحاديث عامة، ولكن المشهور عند الفقهاء أنه إذا كان النصاب ذكورًا فإنه لا يكلف أنثى، والذي يظهر لي أن الأحوط إذا كانت الأنثى عنده أن يخرج الأنثى التي قدرها الشارع مثل أن يكون عنده خمسة وعشرون جملاً وعنده بنت مخاض، هل نقول: يجوز أن تخرج ابن مخاض بدلها؟ على المذهب يجوز، وعلى القول الثاني لا يجوز ما دامت بنت المخاض عندك فأخر جها.

ومن فوائد الحديث: ثبوت الجزية لقوله: هومن كل حالم دينارًاه.

ومن فوائده: أن من هو دون البلوغ لا جزية عليه؛ لأنه ليس أهلاً للقتال فلا يكلُّف الجزية.

وهل نقول من فوائده: أن مقدار الجزية دينار، أو نقول: إن هذا يختلف باختلاف الأحوال؟ الثاني، وهذا هو المعروف، قد تكون في زمن من الأزمان دينارًا وقد تكون دون ذلك بحسب النمو الاقتصادي، لأنه إذا كان ضعيفًا فإن تكليفهم بإخراج الدينار فيه مشقة والعكس بالعكس، أما الفقير الذي يعجز عنها فلا شيء عليه.

وظاهر الحديث: أن الجزية ثابتة على كل كافر من كل حالم دينارًا، وأكثر أهل العلم يرون أن الجزية إنما تكون لأهل الكتاب فقط -اليهود والنصارئ- وأما غيرهم فالإسلام أو القتال، والصحيح أن الجزية ثابتة لجميع الكفار، لحديث بريدة: «كان النبي ﷺ إذا أمّر أميرًا على جيش أو سرية … إلّى قوله: أنهم إذا بذلوا الجزية قال النبي ﷺ: فاقبل منه وكف عنهمه (١٠).

فالصحيح: أن الجزية إذا بذلها الكفار فإنه يكف عنهم ولا يلزمون بالإسلام، أما لو امتنعوا من الإسلام ومن الجزية فإنهم يُقاتلون، لكن بشرط أن يكون لدينا القدرة على قتالهم، فإن لم يكن لدينا القدرة فإننا لا نلزم بما لا نستطيع، ولهذا لم يُفرض القتال على النبي على إلا بعد أن هاجر وكانت له دولة قوية، وأما قبل ذلك فلا يجب.

ومن فوائد هذا الحديث أيضًا: التيسير على أهل الجزية بأن ناخذ منهم إما ذهبًا، وإما ثيابًا لقوله: «أو عدله معافريًا».

ومن فوائده أيضًا: جريان التقويم في الأشياء لقوله: «أو عدله معافريًّا»، ولم يقل: أو معافريًّا، بل قال: «عدله»، وقد مر علينا فيما سبق أن من الأشياء ما يُقوَّمها الشرع بغير نظر للاجتهاد، ومنها ما يُقوِّمه فينظر إلى الاجتهاد.

هذا الحديث وإن اختلفوا في وصله لكن ما فيه من الأحكام متفق عليه.

مشروعية بعث السُّعاة لقبض الزكاة:

٤٧٥ - وَعَنْ عَمْرِ و بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَلَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ: شُؤْخَلُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَىٰ مِياهِهمْ (١٠). رَوَاهُ أَحْمَدُ.

- وَلاَّ بِ دَاوُدَ: «لا تُؤْخَذُ صَدَقَاتُهُمْ إلا في دُورهِمْ».

هذا بالنسبة للصدقات التي يُبعث إليها السُّعاة -الجُباة الذين يأخذون الصدقات- هؤلاء الجُباة يجب عليهم أن يذهبوا إلى أمكنة أهل الزكاة لا يجلسون في مكان ويقولون: أحضروا لنا

⁽١) سيأتي في كتاب الجهاد.

⁽٢) المسند (٢/ ١٨٤) بإسناد صحيح، وأبي داود (١٥٩١)، قال في تحفة المحتاج (١/ ٤٩): إسناده حسن.



الزكاة، بل يجب أن يذهبوا هم إلى أهل الزكاة، ولهذا قال الرسول عَلَيْنَة: «تؤخذ صدقات المسلمين على مياههم» أي: الموارد، لأن أهل الأموال والمواشي لهم أماكن يردونها فيجلس الجابي أو الساعي على الماء، وكل من جاء أخذ منه الزكاة، ولا يجوز أن يجلس في مكان ويقول: ائتوا بزكاتكم، فإن فعل كان مخالفًا لأمر النبي عَلَيْنَ.

وقوله: «تؤخذه جملة خبرية، ولكنها بمعنى الأمر، الرواية الثانية: «لا تُؤخذ صدقاتهم إلا في دُورهم» وهذا الحديث أعم من الأول؛ لأنه قال: «لا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم»، فيشمل الماشية وغير الماشية مثل زكاة الثمار؛ لأن زكاة الثمار يفرضها الإمام أو نائبه، فلا تؤخذ منهم إلا في دورهم، ولا نقول: ائت بها إلينا، بل نقول: اذهب أنت إلى أهل البساتين وخذ الزكاة.

من فوائد هذا الحديث: مشروعية بعث السّعاة لقبض الزكاة.

ومنها أيضًا: أن الواجب على العامل أن يذهب بنفسه إلى بلاد مَنْ عليهم الزكاة ليجلبها، ومنها مراعاة التيسير، لأن المُزكِّي في ومنها مراعاة التيسير، لأن المُزكِّي في الحقيقة قد أُخِذَ منه الزكاة، فإذا أُخِذَ منه وكلَّف أن يسافر بذلك صار في هذا نوع من المشقة عليه وثقلت، ثم لو طلب منه أن يأتي بها هو فربما يتأخر ويتكاسل، فإذا ذهب الساعي إليه أخذ منه الزكاة.

لا زكاة على المسلم في عبيده وخيله:

٥٧٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هِنْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَيْسَ عَلَىٰ الْـمُسْلِمِ فِي عَبْـدِهِ وَلا فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ» (ا). رَوَاهُ الْبُحَارِيُّ.

- وَلِـمُسْلِم: «لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلا صَدَقَةُ الْفِطْر».

قوله: «ليس على المسلم في عبده»، كلمة «على المسلم» لا مفهوم لها؛ وذلك لأن الكافر يُحاسب على النول الصحيح، لكنه وصفه بالمسلم؛ لأنه هو الذي يُخاطب في أداء الزكاة.

وقوله: «في عبده» الإضافة هنا للاختصاص والتملك في عبده الذي ملكه مُختصًا به، مثل العبد الذي اتخذه للخدمة في البيت، أو في الدُكان، أو في العمل، أو ما أشبه ذلك.

وقوله: «ولا فرسه» نقول فيها مثل ما قلنا «في عبد» أنه الفرس الذي احتصه لنفسه يركبه ويُجاهد عليه ويُسابق عليه وما أشبه ذلك.

وقوله: «صدقة» أي: زكاة، والدليل أنها زكاة أنه قال: «ليس على المسلم» و«على» تفيد الوجوب، فنفى الرسول ﷺ الوجوب ولا واجبة إلا الزكاة.

⁽١) أخرجه البخاري (١٤٦٤)، ومسلم (٩٨٢)، تحفة الأشراف (١٤١٥٣).

أما لفظ مسلم ففيه أنه قال: وإلا صدقة الفطر»، فإن على المسلم أن يُؤدي زكاة الفطر عن عبده، وقوله: وإلا صدقة الفطر، يجوز فيها وجهان في الإعراب: الأول: النصب. والثاني: الرفع، لأن المستثنى منه تام منفى فجاز في المستثنى وجهان.

ففي هذا الحديث فوائد كثيرة؛ أو لاً: أنه لا زكاة على المسلم فيما يقتنيه من العبيد والخيل لقوله: «ليس على المسلم في عبده وفرسه».

ثانيًا: عموم ذلك يتناول الخيل السائمة، فلو كان عند الإنسان مائة فرس اقتناها لنفسه وهي تسوم ترعى فليس فيها صدقة؛ لأن الرسول ﷺ نفى ولم يستثنى، ولو كانت السائمة مستثناة لاستثناها كما استثنى صدقة الفطر في العبد.

ومن فوائد هذا السحديث: التيسير على العباد في أنه لا يلزمهم الزكاة فيما يختصُون به لأنفسهم.

ومن فوائد هذا المحديث: أنه ليس على المسلم صدقة في فِرَاش البيت وأواني البيت وسيارات الركوب وما أشبه ذلك، من أين يؤخذ! من القياس؛ لأن الفرس والأواني والفرش وشبهها لا فرق بينها وبين هذه الأشياء، فكل ما اقتناه الإنسان من أي شيء كان فليس فيه زكاة إلا الحكى من الذهب والفضة ففيه الزكاة للأدلة الخاصة به.

ومن فوائد هذا المحديث: أنه لا زكاة في الإبل والبقر العوامل التي أعدت للسواقي وأعدت للإيجار والحرث، ليس فيها زكاة ولو كانت سائمة؛ لأنها عوامل مع أن العوامل مشتغلة بالعمل لا تسوم في الغالب.

ومن فوائد هذا الحديث: أن العُروض ليس فيها زكاة -عروض التجارة - كيف؟ لأنه لو فرض أن عند الإنسان عشر خُيول أعدها للتجارة فهل هي له أو لغيره؟ له، فتكون داخلة في قوله: «ولا فرسه» فلا تجب الزكاة في العُرُوض. نعم هكذا استدل بها الظاهرية (أ) وقالوا: إن العُرُوض ليس فيها زكاة الأن الحديث: «ليس على المسلم في عبده ولا فرسه» والعجيب أن الظاهرية -رحمهم الله- يمنعون القياس وهنا يقيسون، وكان عليهم أن يقولوا الفرس لا تجب فيه الزكاة ولو للتجارة، وأموال التجارة ليس فيها زكاة، لكن لا يأخذونها من هذا الحديث وإلا تناقضوا، والصحيح: أن هذا الحديث لا يدل على انتفاء الزكاة في العروض كما لا يدل على ثبوتها، وذلك لأن قول الرسول على عبده ولا فرسه ظاهر في أن المراد به: الذي يختص به والذي اختصه لنفسه فهو عبده لا يريد أن يبيعه وكذلك فرسه، أما عروض التجارة فإن المالك لا يريدها بذاتها، لأنه يمكن أن يشتريها في الصباح ويبيعها في المساء، لكن ما أعده لنفسه لا

⁽١) المحلئ (٥/ ٢٣٤).

يبيعه، فهو لا يريد السلعة بعينها إنما يريد قيمتها وربحها، وهذا هو الدليل على وجوب زكاة العروض، لأن مالك العُروض لا يريد إلا القيمة فقط، وقد قال النبي على وإنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوئ، ولهذا تجد الذي يشتري العروض، إذا اشترى بيئا مشيدًا جميلاً من أحسن البيوت للتجارة وعرضه على الناس للبيع فقال له واحد من الناس: يا رجل، هذا لا تجد مثله لا تفرط فيه ماذا تكون نيته؟ يعتقد الآن أنه صار خاصًا به، وليست نظرته الآن الله كنظرته السابقة، ففرق بين عُروض التجارة وبين الأشياء التي يختصها الإنسان لنفسه من الأعيان كالعبد والفرس، فالصواب: أنه ليس فيه دليل على سقوط الصدقة في عُروض التجارة وللامام أن فأخذ الزكاة قهرًا وبيماقها المائية:

٥٧١ - وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ -رضي الله عنهم - قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَنَّ وَ وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ -رضي الله عنهم - قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَنَّ فِي كُلِّ سَائِمَةِ إِبِلٍ: فِي أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونِ، لاَ تَفَرَّقُ إِيلٌ عَنْ حِسَابِهَا، مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْ تَجِرًا بِهَا فَلَهُ أَجُرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرَ مَالِهِ، عَزْمَةً مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّسَا، لاَ يَجِيلُ لآلِ مُحَمَّدِ مِنْهَا أَجُرُهَا، وَمَنْ مَنْ عَزَمَاتِ رَبِّسَا، لاَ يَجِيلُ لآلِ مُحَمَّدٍ مِنْهَا مَنْ عَزَمَاتِ رَبِّسَا، لاَ يَجِيلُ لآلِ مُحَمَّدٍ مِنْهَا مَنْ عَزَمَاتِ رَبِّسَا، لاَ يَجِيلُ لآلِ مُحَمَّدٍ مِنْهَا مَنْ عَزَمَاتِ رَبِّسَا، وَعَلَى الشَافِعِيُّ الْقَوْلَ بِهِ عَلَى عُلَى اللهَافِعِيُّ الْقَوْلَ بِهِ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَافِعِيُّ الْقَوْلَ بِهِ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَافِعِيُّ الْقَوْلَ بِهِ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ اللهَ عَلَى اللهُ اللهَ اللهُ الل

هذا الحديث -حديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده- اختلف فيه المُحدثون هل هي ترجمة مقبولة أو غير مقبولة؟ فمنهم من ضعفها، وسبب تضعيفهم إياها: حديثه هذا؛ لأنهم استنكروا العقوبة بالمال فمن أجل ذلك ضعفوه، وقالوا: لولا حديثه هذا لكان حديثه حسنا أو موثوقًا، لكن الإمام أحمد كَلَّنَهُ وإسحاق بن راهويه قبلوا حديثه وصححوه، وقالوا: إن هذا الحديث لا يوجب الطعن في الرّجُل؛ لأن هذا الحديث ليس منكرًا متنًا، إذ إن له نظائر في الشريعة، فلا يمكن أن يُعلَّل الرجل أو أن يُقدح في الرجل بسببه، قال ابن القيم: والقدح في هذا الرجل بسبب هذا الحديث معناه الدوران وهذا صحيح، والدُّور عند أهل العلم باطل؛ لأننا إذا أبطلنا الحديث بالرجل وأبطلنا الرجل بالحديث صار الدور، والصحيح ما ذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل أن الرجل لا مَطعن فيه، وأن هذا الحديث جارٍ على قواعد الشريعة كما سبتين أرنشاء الله-.

يقول الرسول عليه: «في كل سائمة إبل، وقد سبق لنا معنى السائمة وهي التي ترعى المباح

⁽۱) أخرجه أبو داود (۱۵۷۵)، والنسائي (۱/ ۱۲)، والحاكم (۳۹۸/۱)، وأخرجه أيضًا أحمد (٥/٤)، وابن خزيمة (٢٢٦٦)، ونقل البيهقي بإسناده عن الشافعي قوله: لو ثبت لقلنا به، ثم قال البيهقي: كان تضعيف الغرامة في أول الإسلام ثم صار منسوخًا. السنن (٤/ ١٠٥). ورُدَّ هذا القول، ونفصل ذلك في التلخيص (٢/ ١٠١).

الحول أو أكثره والمراد بالمباح عند العلماء ليس ضد الحرام، ولكن المباح هو الذي لم يزرعه الآدمي، وإنما هو كلأ أنبته الله، وقد سبق لنا في السُّوم أن له أربع حالات سائمة: كل الحول، أو أكثر الحول، أو نصف الحول، أو أقل من النصف، أي: ليست سائمة معلوفة، والتي فيها الزكاة هي السائمة أكثر الحول، أو كل الحول.

وقوله: «في كل سائمة إبل» هذا مُقيد لحديث أنس السابق أو مخصص؛ لأن حديث أنس السابق ليس فيه اشتراط السوم بالنسبة للإبل، وإنما فيه اشتراط السوم بالنسبة للغنم.

وقوله: «في أربعين بنت لبون» لا يخالف حديث أنس؛ لأن حديث أنس: «في ست وثلاثين بنت إلى خمس وأربعين فيها بنت لبون»؛ إذن فالأربعون داخلة فيما سبق، ففي ست وثلاثين بنت لبون، وفي أربعين بنت لبون، وفي خمس وأربعين بنت لبون فلا يُخالف حديث أنس.

وقوله: «في كل سائمة إبل في أربعين» بالنسبة لما قبلها من حيث المعنى والإعراب أيضًا تعتبر بدلاً، أي: في السائمة في الأربعين منه، وهل هو بدل بعض من كل؟ نعم؛ لأن السائمة تشمل القليل والكثير، وأربعين تخص هذا العدد، وبنت اللبون هي التي تم لها سنتان.

قال: «لا تفرق إبل عن حسابها» الذي تجب فيه الزكاة، أي: لا يفرق الإنسان الإبل المجتمعة عن حسابها لتسقط عنه الزكاة، وهذا كقوله في حديث أنس: «بين مجتمع خشية الصدقة»؛ لأن الإنسان مثلا إذا كان عنده أربعون من الغنم ففيها شاة، فإذا فرقها فليس فيها شيء، عنده خمس من الإبل فيها شاة، فإذا فرقها وجعل اثنتين هنا وثلاثا بعيدة سقطت الزكاة، فالرسول عقول: «لا تفرق إبل عن حسابها»، يعني: عند العدد الذي بلغته خوفًا من الصدقة، أما إذا كان ليس خوفًا من الصدقة كما لو كان لغرض مقصود فإنه لا نهي فيه، وعلى هذا فيكون قوله: «لا تفرق إبل عن حسابها» مقيدًا بحديث أنس السابق، أي: لا تفرق خشية الصدقة.

ثم قال ﷺ: «من أعطاها» أي: من أعطى الزكاة الواجبة وهي بنت لبون في الأربعين، «مؤتجرًا بها فله أجرها» «مؤتجرًا» أي: طالبًا الأجر، فهي مفتعل بمعنى: طالب للشيء، يعني: طالبًا لأجرها فله أجرها، ومَن أعطاها غير مُؤتجر بها ولكنه أعطاها رياء وسمعة أو أعطاها خوفًا من السلطان أن يُكرهه على دفعها فهل له أجرها؟ لا، ليس له أجرها، لكنها تُجزؤه ظاهرًا؛ بمعنى: أن السلطان لا يطالبه بها؛ لأنه أدّاها، أما في الآخرة فلا ينتفع بها.

«ومن منعها» فلم يعطها «فإنا آخذوها وشَطْر ماله»، «فإنا» الضمير يعود على الرسول ﷺ، ويعود إليه باعتبار سُعاته أو باعتبار نفسه هو؛ لأنه له السلطة، «فإنا آخذوها» كيف آخذوها ليس فيها نون؟ إعراب «آخذوها» خبر إن مرفوع والنون حُذفت للإضافة كما يحذف التنوين؛ ولهذا



نقول في إعراب جمع المذكر السالم والتثنية: النون عِوض عن التنوين في الاسم المفرد، والعوض يقوم مقام المُعَوِّض، يقول الشاعر في رجل لا يحب الاجتماع إليه: [الطويل]

كَانَّيْ تَنْسِوِينٌ وأَنْسَتَ إِضَافَةٌ فَأَنَّا تَسرَانِ لاَ تَسِحِلُّ مَكَان

يعنى: لا تحل معى.

المهم أن نقول: النون حُذفت هنا للإضافة، هفإنا آخذوها وشطر ماله، الواو للمعية؛ يعنى: فإنا آخذوها مع شطر ماله، وعلى هذا فتكون «شطر» منصوبة على أنها مفعول معه، ويجوز أن تكون الواو حرف عطف وتكون معطوفة على الهاء باعتبار محلها؛ لأن الهاء مفعول به في الواقع فمحلها في الأصل النصب، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك في «الألفية»(١) بأن المعطوف على هذا المجرور الذي محله النصب لولا الإضافة يجوز فيه العطف على المحل والعطف على اللفظ؛ أي: أنه يجوز نصبه مراعاة للمحل، كما يجوز جره مراعاة للفظ.

قوله: «وشطر ماله» شطر هذه اسم، والشطر بمعنى: النصف، أي: آخذوا نصف ماله.

العجيب: أن بعض أهل العلم -سامحهم الله- قالوا: إن في الحديث تحريفًا وصوابه: «فإنا آخذوها وشُطْرَ ماله، أي: جعل شطرين فيؤخذ الأعلى من الشطرين، يعنى: نأخذ زكاته ونأخد أعلى ما يكون من الزكاة؛ لماذا ادَّعوا ذلك؟ فرارًا من أن يعاقب الإنسان بأخذ شيء من ماله، والعجب أنهم قالوا هكذا، وقالوا: نأخذ خيار ماله، الأخذ من خياره هل هو الواجب أو زائد عن الواجب؟ الثاني، إذن هذه عقوبة لكنها عقوبة بالوصف لا عقوبة بالعَين والذات.

فقيل لهم: أنتم الآن حرفتم الحديث من أجل اعتقادكم بأنه لا عقوبة في غرامة المال مثل ما قال ابن القيم رَحَلَتْهُ هذا تحريف بلا شك، والحديث المحفوظ رواية وكتابة هو: «شَطْر ماله»، ثم إنه على زعمكم أن هذا هو الصواب وأن شطر ماله مُحرّف، نقول: إذا قلتم شطرين: واحد جيد وواحد رديء، فإن أخذت الجيد فهذه عقوبة، ودعواكم أن هذه عقوبة بالوصف لا بالعَيْن دعوى باطلة، المهم أنه ثبت أصل العقوبة في المال، أنا سقته وإن كان ليس ذا أهمية ليتبين لكم خطورة اعتقاد الإنسان للشيء قبل أن يستدل عليه، ولذلك ينبغي لك أن تكون بين النصوص كالميت بين يدي الغاسل لا تتحرك إلا حيث حُركت؛ لأنك مسئول عن هذه النصوص.

فانظر إلِّي هذا التحريف في هذا الحديث بناء على اعتقاد أنه لا غرامة في المال، يا جماعة ما دليلكم على أنه لا غرامة في المال؟ قال لأن النبي عَلَيْ يقول: «إن دماءكم وأموالكم، وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذاه. ومتى قالها؟ في.

⁽١) انظر ألفية ابن مالك باب العطف بتحقيقنا.

حجة الوداع. إذن كل العقوبات بالمال منسوخة بهذا الحديث؛ لأن هذا من آخر ما حدَّث به الرسول ﷺ فلا عقوبة في المال. نقول لهم: سبحانك اللهم وبحمدك، ما تقولون في عقوبة الإنسان ببدنه أيهما أشدُ: عقوبة البدن أو عقوبة المال؟ عقوبة البدن.

علىٰ كل حال نقول هم: هذا الحديث في الحقيقة قد يكون حجة عليكم، لأنكم تقولون بجواز تعزير الإنسان بالضرب في بدنه والمخرج واحد والحديث واحد، والضرب على البدن قد يؤثر أكثر من أخذ المال، وكثير من الناس يحمون أبدانهم بأموالهم، وهذا شيء مُشاهد، لو جاء لصوص ومعك مائة مليون ريال، بل مائة مليون دينار، وقالوا: نأخذ المال أو نقتلك ماذا تقول؟! تقول: خذوا المال ولا تقتلوني، إذن إذا كان الشارع بإقراركم يُبيح التعزير بعقوبة البدن وليس ذلك منسوخ؟

لهذا أقول: إن هذا الحديث، يقول: «آخذوها وشطر ماله» عقوبة له، لكن ما المراد بهشطر المال»، هل هو المال كله، أو المال الذي منع زكاته فقط؟ فيه احتمال هذا، أو هذا، فنحن مثلاً نقول: هذا رجل عنده مليون درهم، وعنده أربعون شاة، فجاء الساعي فمنع الزكاة يجب عليه في أربعين شاة شاة واحدة، فلم يعطها للساعي، إذا قلنا: «آخذوها وشطر ماله»، المال الذي منع زكاته كم نأخذ منه؟ (٢١) شاة، وإذا قلنا: جميع المال كم نأخذ؟ خمسمائة ألف وواحد وعشرين درهمًا. بين الاحتمالين فرقًا عظيمًا فأيهما نأخذ به؟ نقول: الأصل في مال المسلم الحرمة، فلا نأخذ بالاحتمال الزائد مع إمكان حمل اللفظ على الاحتمال الأدون؛ لأننا نقول نصف المال الذي منع زكاته مستحق بكل تقدير، ونصف جميع المال مستحق باحتمال، والاحتمال شك، وحرمة مال المسلم يقين. إذن لا نقصر اليقين بالشك، وحينئذ نقول: يخرج منه نصف المال الذي منع زكاته، لكن ما تقولون لو أن ولى الأمر رأى من المصلحة أن يؤخذ نصف ماله كله من أجل ردعه وأمثاله عن منع الزكاة هل يسوغ له ذلك ويقول: أنا أتشبث بهذا الاحتمال الواقع في هذا اللفظ أو نقول لا يحل لك؛ لأنها قد تكون القيمة كبيرة كما في المثال الذي ذكرنا؟ على كل حال الشيء المؤكد الآن أنه يُؤخذ نصف المال الذي منع زكاته؛ لأنه هو المال الذي حصلت فيه المخالفة والمعارضة، فكانت الحكمة تقتضي ألا تتجاوز العقوبة على المال الذي مُنعت زكاته هذا من وجه، ومن وجه آخر: أن الأصل في المال الحُرمة فلا نستبيح ما كان مشكوكًا فيه؛ لأن المشكوك فيه لا يقصر الشيء المتيقن.

ثم قال: «عَزْمة من عزمات ربنا»، «عزمة» فيها روايتان: «عزمة»، و«عزمة»، أمّا على رواية «عزمة و«عزمة فهي خبر لمبتدأ محلوف تقديره: هي عزمة أو هذه عزمة وأما على رواية النصب فهو مصدر مؤكّد للجملة قبلها «فإنا آخذوها»، والأخذ عزيمة والعزمة مصدر، فتكون مصدرا



مؤكِّدًا للجملة قبله مثل قولك: «تبنى أنت حقًّا» فإن «حقًّا» مؤكد لمضمون الجملة السابقة هذا أيضًا مؤكِّدة لمضمون الجملة، ومعنى «عزمة» أي: أكيدة، يعنى: نأخذها أخذًا مؤكَّدًا مجزومًا به، همن عزمات ربناه أي: من تأكيدات ربنا، وهنا إشكال وهو إنه قال: «عزمة من عَزَمات، ولم يقل عزمة من عزمات، يقول ابن مالك:

والسَّالِم العَيْنِ الثُّلاَثِي اسْمًا أَنِيل إِتْبَاعَ عَينِ فَاءَه بِمَا شُكِلْ مُخْتَ تَمًا بِالتَّاء أو مُ جَرَّدَا إِنْ سَاكنَ العَايْنِ مؤنَّتُ ا بَادَا خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُللًّا قَدْ رَوَوْا(١) وسَـكِّن التَّالِي غَـيْرَ الْفَـتْح أَوْ

فالفاء المفتوحة تكون العين فيها مفتوحة دائمًا، ولا يجوز التسكين، فهذه القاعدة «عزمة من عزمات ربنا».

قال: «لا يحل لآل محمد منها شيء»، «لا يحل» أي: يحرم. من الذي يدرينا أن «لا يحل» يعنى: يحرم؟ لأن الحل المطلق يقابله التحريم المطلق، فإذا قلت: «لا يحل» فهو كما لو قلت: يَحرم، ولهذا قال الله وَعِنْكَ: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ ٱلْسِنَدُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَنذَا حَرَامٌ لِنَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ _ ٱلكَذِبُّ ﴾ [النَّكَان : ١١٦]. وهذا هو المفهوم من كلمة «لا يحل» أي: يحرم، وإن كان نفي الحل قد يراد به نفى أن يكون مستوي الطرفين فيتناول المكروه والمحرم، بمعنى أن نقول: ليس حرامًا، بل هو حلال، والحرام ليس حلالاً، ولكنه لا يُصار إلى هذا إلا بدليل واضح، وإلا فالأصل أن نفى الحيل إثبات للتحريم هذا الأصل. يقول: «لا يحل لآل محمد» مَنْ آل محمد؟ هم أقاربه وليس أتباعه هنا بالتأكيد؛ لأننا لو قلنا: لا يحل لأتباع الرسول الزكاة لا يستقيم؛ لأن معنى ذلك أنها لا تحل إلا إلى الكفار؛ إذن آل محمد هم قرابته وهم بنو هاشم فقط، وقيل: بنو المطلب، والصحيح خلافه، وأن آل المطلب تحل لهم الزكاة، وإنما شاركوهم في الأخذ من الغنيمة لمساعدتهم إياهم؛ ولهذا قال الرسول ﷺ في بني عبد المطلب: وإنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلامه ٢٠٠٠. لكن الآن هم بنو هاشم، وهل يدخل في ذلك زوجاته؟ فيه نقاش أو لا؟ ليس فيه نقاش؛ لأنه هل الآن تأتي إحدى زوجات الرسول وتقول: أعطوني من الزكاة؟ هذا غير واقع، وإذا كان غير واقع فالمناقشة فيه قد تكون من فضول العلم، ولكن لا شك أن زوجات الرسول عَيْظِيُّ من أهل البيت بنص القرآن قال الله تعالَى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجُنَ تَبَرُّجُ ٱلْجَهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَانِينَ ٱلزَّكَوْةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنَكُمُ ٱلرِّجْسَ

⁽١) انظر شرح الأبيات رقم (٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨) من ألفية ابن مالك للشيخ ابن عثيمين كَلْقَهُ، بتحقيقنا. (٢) أخرجه البخاري (٣١٤٠) عن جبير بن مطعم، تحفة الأشراف (٣١٨٥).

أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرُقُمْ تَطْهِيرًا ﴿ وَٱذْكُرِتَ مَا يُسَلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَنتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِصَمَةِ ﴾ [الأَخْبَائِي : ٢٣، ٢٤]. وقد أضاف النبي وَاللَّهُ ذلك إلى نفسه حينما قال: «مَنْ يعدرني من رجل قال في أهلي؟» (١)، فأضاف الأهل إلى نفسه وَ الله للمحث في استحقاق نسائه من الزكاة في هذا الزمن ليس له داعٍ إنما يدخلن في أهله فيما إذا قلن: اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد (١).

في هذا الحديث دليل على وجوب الزكاة في الإبل لقوله: «في كل سائمة إبل....» إلخ، وفيه دليل على اشتراط السوم في الإبل كما دل حديث أنس السابق على اشتراط السوم في الغنم لقوله: «في كل سائمة»، وفيه دليل على أن في أربعين من الإبل بنت لبون وهو ظاهر، ولكن هل يُعارض ما تقدم في حديث أنس؟ لا؛ لأن حديث أنس من (٣٦) إلى (٤٥) بنت لبون، وهذا أربعون فهو داخل فيما سبق.

ومن فوائد هذا الحديث: أنه لا يجوز أن تفرق الإبل عن حسابها خشية الصدقة.

ومن فوائد هذا الحديث: الإشارة إلى إخلاص النية لقوله: «مؤتجرًا مها».

ومن فوائده: أنه لا يُنافي الكمال أن ينوي الإنسان بعبادته الأجر لقوله: «مؤتجرا»، وأما من زعم أن من عَبَدَ الله لغواب الله فعبادته ناقصة ومن عَبَدَ الله لعبادة الله فعبادته كاملة، فقد أبعد النجعة وأخطأ؛ لأن الله -سبحانه وتعالى- يقول في وصف الرسول عَيَا الله وأصحابه الله وتعالى- يقول في وصف الرسول عَيَا الله وأصحابه الله وأَعَمَدُ رَسُولُ الله وَاصحابه الله والله وا

ومن فوائد الحديث أيضًا: أن الله وَعَلَيْنَ على لسان رسوله تكفل لمن أخلص النية له أن يعطيه ما احتسب، يؤخد من قوله: «فله أجره».

ومن فوائد هذا الحديث:تحريم منع الصدقة الواجبة، يؤخذ من العقوبة على المنع.

ومنها: جواز التعزير بأخذ المال لقوله: «آخذوها وشطر ماله»، فإن قلت: هذا يُنافي قوله على ومنها: هذا صحيح، لكن إذا وجدت أسباب الإباحة صارت مباحة.

ومن فوائد هذا الحديث أيضًا: إثبات وصف شرع الله بالعدل لقوله: هعزمةٌ من عزمات ربناه، وله شاهد في الحديث: «إن الله يحب أن تؤتئ رخصه كما يتُحب أن تؤتئ عزائمه» (١٠). -فلله تعالَى - عزائم وهي ما أوجبها -سبحانه وتعالى - على نفسه شرعًا أو كونًا، فما أوجبه على نفسه فهى عزيمة.

(١) أخرجه البخاري (٢٦٣٧)، ومسلم (٢٧٧٠) عن عائشة، تحفة الأشراف (١٦٧٠٨).

(٢) تفصيل ذلك ينظر في كتابي «في رحاب أمهات المؤمنين» (ص٦) طبعة دار المعرفة بيروت.

(٣) أخرجه البزار بإسناد حسن كما في مجمع الزوائد (٣/١٦٢)، والطبراني في الكبير (١٠/ ٨٤) عن ابن عباس، وصححه ابن حبان (٤٣٥).



ومن فوائد هذا الحديث: إسناد التشريع من الرسول ﷺ إلَى الله لقوله: «عزمة من عزمات ربنا»، فتشريع النبي ﷺ أحيانًا يأتي بدون هذه النسبة وأحيانًا يأتي بهذه النسبة، والكل من عند الله.

فإن قلت: هل لهذا الحديث شاهد من جواز التعزير بالمال؟

فالجواب: نعم، تحريق رَحْل الغال ثابت بالسُّنة (١)، وهو من التعزير بالمال؛ لأن الغال الذي يكتم شيئًا مما غنمه من الغنيمة يحرق رحله كله إلا ما استثنى الشرع.

ومنها أيضًا: إضافة قيمة الضالة على من كتمها يضاعف عليه ضعفين.

ومنها: إضعاف القيمة على من سرق الثمر، وكذلك هنا تضاعف القيمة على من منع الزكاة، وقد سبق لنا احتمال كلمة «ماله» هل يُراد بها المال الزكوي الذي منع زكاته أو جميع المال.

ومن فوائد هذا الحديث: أن الزكاة لا تحل لآل محمد لقوله: «لا يحل لآل محمد منها شيء». ومنها: كرم أصل هذا النسب الشريف حيث حُرِّمت عليهم الزكاة؛ لأنها أوساخ الناس كما قال الرسول عَلَيْ الله وفي أخذ الزكاة من الإنسان نوع من الذل، فإن الإنسان إذا أخذ من شيء يوصف أنه صدقة تجده يتذلل أمام هذا الرجل الذي أعطاه، فمن أجل كرم هذا النسب ورفعته منع النبي على من إعطاء هذا البيت الزكاة.

ومنها: أن نفي الحل يقتضي التحريم، يؤخذ من قوله: «لا يحل»، وقد منع النبي على العباس من الزكاة لما طلب أن يعطيه، وقال: «إنها لا تحل لآل محمد إنما هي أوساخ الناس»، وهذا هو الأصل في نفي الحل أن يراد به التحريم، وقد يراد بنفي الحل نفي الجواز فقط فلا يقتضي التحريم ويدخل فيه المكروه، ولكن هذا يحتاج إلى دليل، وإلا فالأصل أنه إذا نُفي الحيل فمقتضاه التحريم.

هل يستفاد من الحديث جواز ذكر الإنسان نفسه بلفظ التعظيم؟ نعم، يؤخذ من قوله: هفإنا آخذوها وشطر ماله، وقد يقال: إن مثل هذا إذا قاله السلطان أو الولي فإنه يصح باعتبار أنه يتوصل إلَى الأمر بجنوده وقوته، وعلى كل حال: فهذا التعبير سائغ بين أهل العلم إلَى زماننا هذا.

فاندة:

ومن فوائد هذا الحديث -ولكنه ليس من فوائد الحديث في الواقع ولكنها فائدة مستقلة-: أنه يجوز للعالم أن يعلق القول بالشيء على ثبوت دليله، وقد علق الشافعي القول به على ثبوته، وهذا مسلك صحيح، لا يقال: إن العالم إذا قال هذا فإنه لم يعطنا شيئًا: «إن صح هذا

⁽١) أخرجه أبو داود (٢٧١٣)، والترمذي (١٤٦١)، قال البخاري في التاريخ الصغير (٢/ ١٠٣) بعدما أورده في ترجمة صالح بن محمد بن زائدة: لا يتابع عليه.

⁽٢) أخرجه مسلم (١٠٧٢).

الحديث قلت به، إذن ما قال بشيء، لكن فائدته أننا إذا بحثنا عن هذا الحديث وثبت فإنه يكون قولاً له، لكن لابد من ثبوت أمرين: ثبوت الدلالة وثبوت النسبة، هذا القول الذي قاله الشافعي رَعَيْلَةُ واجب على كل مؤمن إذا ثبت الدليل أن يكون قائلاً به؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَمُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيرَةُ مِنْ آمَرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللهَ وَرَسُولُهُ فَقَدْ ضَلَ كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلا مُؤْمِنية إِذَا قَضَى اللهُ وَرَمُولُهُ وَمَرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيرَةُ مِنْ آمَرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللهَ وَرَسُولُهُ فَقَدْ ضَلَ طَلَكُ مُبِينًا ﴾ [الانجَزائي: ٢٦]. وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قُولَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النجوزي: ١٥]. ولقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا كُن قُولَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الانجوزي: ١٥]. ولقوله تعالى: ﴿ يَتَا يُمْ لِمَا يُعْيِيكُمْ وَاعْلَمُواْ أَنَ اللهَ يَعُولُ بَيْنَ اللهَ يَعُولُ بَيْنَ اللهُ وَلَا اللهُ يَعْلَمُواْ أَنَ اللهَ يَعُولُ بَيْنَ

المهم: أن الآيات في هذا كثيرة، وأن كل مؤمن يقول بلسانه وقلبه: إذا ثبت هذا الدليل فإنني أقول به، والحديث ثابت عند الإمام أحمد وإسحاق كما سبق لنا في الشرح، وعلى هذا فيكون القول به واجبًا، ودعوى من ادعى أنه منسوخ بحديث: وإن دماءكم ... إلخ الذي قاله النبي في حجة الوداع أقول: إن هذه الدعوى لا تستقيم، لأن من شرط النسخ ألا يمكن الجمع هذا واحد، ومن شرط النسخ أن يُعلم التاريخ بحيث نعلم تأخر الناسخ، وهنا لا نعلم هل الرسول حَدَّث بهذا الحديث قبل حجة الوداع أو بعدها، وعلى كل حال فإن الشرط الأول وهو أنه لا يمكن الجمع غير متحقق هنا قطعًا، والشرط الثاني فيه احتمال أن يكون قبل أو بعد. شروط الزكاة:

٥٧٧ - وَعَنْ عِلِيٍّ ﴿ عَلَى اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْهَا اللهُ عَلَيْهَا اللهُ عَلَيْهَا الله عَلَيْهَا الله عَلَيْهَا الله عَلَيْهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ حَتَّىٰ يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهَا اللّهَ وَلُكَ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ حَتَّىٰ يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهِ اللّهَ وَلُكَ، وَلَيْسَ فِي مَالٍ زَكِاةٌ حَتَّىٰ يَسحُولَ عَلَيْهِ اللّهَ عَوْلُهُ اللّهَ وَاوُدَ، وَهُو حَسَنٌ، وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي رَفْعِهِ.

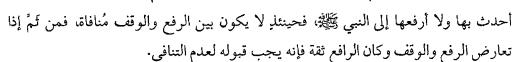
الحديث كما رأيتم في تحسين المؤلف له يقول: إنه حديث حسن، وقد اختلف في رفعه، يعني: اختلف هل هذا من كلام الرسول ﷺ أو من كلام علي والمعروف عند أهل العلم أنه عند اختلاف الرواة في رفعه ووقفه -وكان الرافع له ثقة- يُحكم بالرفع، لماذا؟ لسببين:

أولاً: أن فيه زيادة، والزيادة من الثقة مقبولة.

الثاني: أن الوقف لا ينافي الرفع، فإن الإنسان إذا روى الحديث عن الرسول على قد يقوله من نفسه من غير أن ينسبه إلى الرسول على لله لثبوته عنده، أنا الآن ربما أقول إنما الأعمال بالنيات،

⁽۱) أخرجه أبو داود (۱۰۷۳)، ونقل الزيلعي عن النووي قوله: هو حديث صحيح أو حسن، نصب الراية (۲/ ۳۲۸)، وصححه الضياء في المختارة (۲/ ۱۰٤)، وقال المصنف في النلخيص (۲/ ۱۰۵): لا باس بإسناده.

- فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام في المجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام



وللزيادة أيضًا يقول: «إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم، اشترط النبي عليه في هذا الحديث شرطين:

الأول: بلوغ النصاب وهو مائتا درهم، ومائتا درهم بالمثاقيل مائة وأربعون مثقالاً؛ لأن الدرهم الإسلامي سبعة أعشار مثقال، سبق لنا أن المثقال أربعة جرامات وربع خمس وعشرين في المائة وضربناها فبلغت خمسمائة وخمسة وتسعين جرامًا هذا هو نصاب الفضة.

قال: «وليس عليك شيء حتى يكون لك عشرون دينارًا»، «شيء» يعني: من زكاة الذهب، ليس من كل شيء، لأن الإنسان قد يكون عنده نصاب فضة وليس عنده نصاب ذهب، فقوله: «شيء» أي: نصاب الذهب، يقول: «حتى يكون لك عشرون دينارًا»، كم عشرون دينارًا في المثاقيل؟ عشرون مثقالاً؛ لأن الدينار مثقال بخلاف الدراهم فالدراهم اختلفت ففي عهد الرسول يَعْلِين كانت مختلفة منها أربعة دوانق ومنها ثمانية دوانق، وفي عهد عبد الملك بن مروان رأى أن يضرب سكة للمسلمين تكون سيتة دوانق زاد هذه الأربعة ونقص من الثمانية دانقين، وجعل الدوانق الإسلامية ست دوانق على أن كل عشرة منها سبعة مثاقيل. إذن الدرهم أقل من الدينار في الوزن بسبعة أعشار الدينار هذا بالوزن، لكن بالحجم يمكن أن يكون أكبر منه مرة ونصف بالحجم؛ لأن الذهب أثقل من الفضة، يقول لنا الصاغة: إن الريال العربي يساوي اثنا عشر غرامًا إلا ربع، والريال السعودي يعادل اثنا عشر مثقالاً إلا ربعًا، وأما الدينار فهو ثمانية مثاقيل، غرامًا إلا ربع، والريال السعودي يعادل اثنا عشر مثقالاً إلا ربعًا، وأما الدينار فهو ثمانية مثاقيل،

هذا يدل على أن الـذهب أثقل من الفضـة، إذن نصاب الذهب كم يساوي؟ عشرين مثقالاً؛ ولهذا قال: «حتى يكون لك عشرون دينارًا».

وقوله: «وحال عليها الحول» هذه الجملة في موضع نصب على الحال، أي: وقد حال عليه الحول، ليس عليك في الله عليه الحول، ليس عليك في الله عليه الحول، واشتراط الحول كما سبق.

فإن قلت: ما هي الحكمة من اشتراط الحول؟ لماذا لا نقول: يجب على الإنسان أن يؤدي الزكاة بمجرد ما يملكها؟

فالجواب: إنما يجب ذلك رفقًا بالمالك؛ لأن الأصل أن الزكاة إنما تجب في الأموال النامية، والنمو لا يتقدر بزمن معين، لكن لابد أن يكون له زمن، فلو اعتبرنا الحولين لكنا أضررنا بأصحاب الزكاة، ولو قلنا بالشهر لكنا أضررنا بصاحب المال، فكان المعنى المناسب أن يكون مقدرًا بالحول.

قال: «ففيها نصف دينار» إذا قسمنا عشرين على أربعين يساوي ربع العشر فما زاد فبحساب ذلك ولو قليلاً، ففي مائتي درهم ودرهم خمسة دراهم وربع عشر الدرهم، وهذا بخلاف زكاة السائمة فإن زكاة السائمة ليست كذلك.

قال: «وليس في مال زكاة حتى بحول عليه الحول»، كلمة «في مال» هذه نكرة يُراد بها الخصوص في مال أي زكوي، والأموال الزكوية سبق لنا بيانها أيضًا، يُراد من الأموال الزكوية أشياء خاصة ليست كلها، لأن الخارج من الأرض الذي سميناه الحبوب والثمار لا يُشترط فيه الحول: ﴿وَءَاتُوا حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ * [الأنتيك : ١٤١]. فلو أن الإنسان بذر حنطة وبقيت ستة شهور ثم حصدها فيزكيها، الآن فحينئذ صار في المال تخصيصان:

أولاً: يخصص من عمومات المال بأن المراد به المال الزكوي.

ثانيًا: حتى المال الزكوي ليس كل مال زكوي ليس فيه زكاة حتى يحول الحول؛ لأننا نستثنى الحبوب والثمار، فإن زكاتها حين جذاذها وحصادها.

٥٧٨ - وَلِلتَّرْمِذِيِّ؛ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ عَنِ السَّفَادَ مَالاً، فَلا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَستُحُولَ عَلَيْهِ الْسَحَوْلُ عَلَيْهِ الْسَخُولُ عَلَيْهِ الْسَخُولُ عَلَيْهِ الْسَخُولُ» (١). وَالرَّاجِحُ وَقْفُهُ.

هذا الحديث يقول: «من استفاد مالاً»، «استفاد» أي: جاءه فائدة، «فلا زكاة عليه حتىٰ يحول عليه الحول». وقوله: «مالأ» نكرة في سياق الشرط فهو للعموم لكنه عام أريد به الخاص، ما الذي أريد به؟ المال الزكوى غير الثمار والحبوب.

⁽١) أخرجه الترمذي (٦٣١)، والبيهقي (١٠٣/٤)، وقال: الصحيح أنه موقوف.



وقوله: «من استفاد مالاً فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول» ظاهره العموم أيضًا في المستفاد وليس كذلك، ليس هذا في عموم المستفاد، بل المستفاد نفسه منه ما يشترط له الحول ومنه ما لا يشترط على التفصيل الآتي:

أولاً: أن يكون المستفاد من غير جنس المال الذي عندك فهذا لا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول مثل: رجل عنده فضة واستفاد ذهبًا ورث ذهبًا أو رجل وهبه ذهبًا، فهنا المستفاد لا يُضم إلى من عنده لا في النصاب ولا في الحول، إذا كان مستفادًا من غير الجنس الذي عندك، فإنك لا تضمه إليه لا في الحول ولا في النصاب، مثال ذلك: رجل عنده مائة درهم وبعد ستة شهور استفاد عشرة دنانير مائة درهم نصف نصاب وعشرة دنانير نصف نصاب، نصف مع نصف واحد فهل يُضم؛ لأنه من غير جنسه، تم الحول على عشرة دنانير فليس فيها زكاة والدراهم التي معه تم عليها سنة ونصف هل فيها زكاة؟ ليس فيها زكاة، لأن المال من غير جنسه فلا يضم لا في النصاب ولا في الحول.

ثانيًا: أن يكون المستفاد نماء أو ربحًا للذي عنده فهل يُضم إليه؟ مثال ذلك: رجل عنده مائتا درهم وفي منتصف الحول ربح فيها مائتين إذا تم الحول الأولى عليه الزكاة يزكي الجميع، لأن هذا ربح المال الأول والربح تابع للأصل، عنده أربعون شاة وبعد ستة أشهر ولدت كل شاة شاتين وواحدة منهن ولدت ثلاثًا كم صار عنده؟ (١٢١)، كم من الزكاة عليه؟ شاتان، لأن هذا نتاج الأصل فيزكي عن مائة وإحدى وعشرين، رجل عنده ثلاثون شاة وفي منتصف الحول ولدت عشر منها عشر شياه عليه شاة لكن من الحول الأول أو من الولادة؟ من الولادة؛ لأن الأول لم يتم النصاب الأول فيكون من الولادة، والسبب أن النصاب ما تم.

القسم الثالث: أن يكون المستفاد الذي استفاده من جنس الذي عنده فهنا يُضم إلى ما عنده في تكميل النصاب لا في الحول.

مثال: رجل عنده عشرة دنانير ليس فيها زكاة بعد مضي ستة أشهر وُهب له عشرة دنانير كم صار عنده الآن؟ أصبح عنده نصاب فيضم هذا إلى هذا في تكميل النصاب لا في الحول وعليه متى تجب عليه الزكاة؟ إذا مضى على الأول سنة وستة أشهر، هذه أقسام ثلاثة للمستفاد، فصار الحديث يحتاج إلى تخصيص.

مثال آخر للقسم الثاني: يعني: أنه إذا كان عنده نصاب ومن الأول فإن الثاني لا يشترط فيه بلوغ النصاب، بل تجب فيه الزكاة على كل حال، لأنه عنده من جنسه لا في الحول بمعنى: أننا لا نلزمه بإخراج زكاة المستفاد إذا تم حول الأول، وإنما نلزمه بإخراج زكاته إذا تم حوله هو، مثال ذلك عندي: مائتا درهم ملكتها في الأول من المحرم عام سبعة وأربعمائة وألف في أول

يوم من رجب ملكت مائة درهم في أول يوم من محرم عام ثمانية وأربعمائة وألف تجب علي ومن رجب ملكتها في رجب الزكاة في المائتين السابقة؛ لأنه تم لها سنة ولا تجب علي زكاة المائة التي ملكتها في رجب لأنه لم يتم حولها، وتجب علي الزكاة فيها إذا تم حولها، ولكننا نقول: تضم إلَى الأول في النصاب ولا تضم في الحول وعلى هذا فتجب الزكاة في المائة التي ملكها في الأول من رجب وإن لم تبلغ نصابًا؛ لماذا؟ لأنها مضمومة إلَى ما عنده من النصاب، لكن ما يجب علي إخراج زكاتها حتى أول يوم من رجب عام ثمانية وأربعمائة وألف.

الدليل على هذا التقسيم أن الأول الذي يكون المستفاد من الذي عنده إما نماء وإما ربحًا الدليل على ذلك أن هذا الربح من نفس المال فهو فرعه والفرع له حكم الأصل هذا واحد.

ثانيًا: أن النصوص الواردة في زكاة التجارة وفي زكاة المواشي ما كانوا يستفصلون ويقولون هل هذا النماء أو الربح حصل بعد تمام الحول أو من أول الحول، فكانت العمومات تقتضي وجوب الزكاة فيه بكل حال.

ثالثًا: أننا لو قلنا: إن الربح يستقل بنفسه ولا يتبع في الحول لشقت الزكاة على المالك ولحقه بذلك مشقة إذ يلزم على هذا أن يحص اليوم ربح ريالاً والثاني ربح ثلاثة من يستطيع هذا؟ فهذه مشقة، والمشقة يجب أن تراعى وأن يسقط عن المرء ما كان فيه مشقة.

رابعًا: أن ذلك أحظ للفقراء وأهل الزكاة فمن أجل هذه الوجوه كان الناتج الذي هو النماء والربح تبعًا لأصله، وأما في القسم الثالث وهو أن يكون المستفاد من غير الجنس فالأمر فيه ظاهر؛ لأنه لا يمكن أن يُضم إليه وهو ليس من جنسه.

حكم زكاة البقر العوامل:

٥٧٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ عِلِيٍّ هَاكَ: «لَيْسَ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ (١١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَالرَّاجِحُ وَقْفُهُ أَبُضًا.

إعراب الحديث واضح، فإن المحلقة اسم ليس مؤخر، والمراد بالصدقة هنا: الزكاة، وسميت صدقة لدلالتها على صدق إيمان باذلها، والبقر العوامل، يعني: البقر التي تعمل كبقر الحرث، تحرث الأرض، وبقر الدياس التي تدوس الزرع، فالناس في الزمن الأول يعانون من مشاق كبيرة في الزروع، لكن الحمد لله الآن أصبح الأمر يسيرًا، وهل في البقر غير هذا؟ نعم السناية يعني: التي تخرج الماء بواسطة رفع الغروب، في بعض البلاد تركب البقر، ولكن بعد التمرين؛ ولهذا يقول العلماء: يجوز الانتفاع بالحيوان في غير ما خُلق له كبقر للحمل وغنم لحرث أو دياسة إذا كانت تطبق هذا.

⁽١) أخرجه أبو داود (١٥٧٢)، والدارقطني (٢/ ١٠٣)، وانظر المحليٰ (٦/ ٧٠)، وصححه ابن القطان كما في خلاصة البدر المنير (١/ ٢٩٢).



يقول المؤلف: «إن الراجح وقفه» فمعناه: أنه من قول علي بيض. ولننظر هل هذا الحديث له حكم الرفع لأنه قول صحابي؟ إن كان لا مساغ للاجتهاد فيه فله حكم الرفع، وإن كان لا مساغ للاجتهاد فليس له حكم الرفع، بمعنى: هل العقل يتدخل في هذا الحكم أو لا يتدخل؟ يتدخل، إذ إنه يجوز أن يقيس الإنسان هذا على قول الرسول ي لي المسلم في عبده وفرسه صدقة»، فلا يكون له حكم الرفع، إذا لم يكن له حكم الرفع نرجع إلى قاعدة ثانية: هل قول الصحابي حجة؟ نقول: نعم مثل علي بن أبي طالب قوله حجة، لأنه من الخلفاء الراشدين الذين أمرنا باتباعهم، لاسيما أن قوله هذا له ما يؤيده من القياس وهو قول الرسول على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة»، وعلى هذا فيكون الحيوان المعد للعمل ليس فيه زكاة.

وهل نتبع بالحيوان المعدات كالسيارات والماكينات وشبهها؟ نعم؛ لأنه لا فرق كلها غير معدة للتجارة. وهل مثل ذلك العقار المعد للتأجير؟ الجواب: نعم مثلها؛ لأنه أعِد للبقاء مع الاستغلال، وكل ما أعد للبقاء مع الاستغلال فإنه ليس فيه زكاة إلا ما تقدم من الذهب والفضة لعموم الأدلة فيها، وبناء على هذا نقول: سيارات النقل لا زكاة فيها؛ لأنها كالبقر العوامل تمامًا، عقارات الإجارة لا زكاة فيها؛ لأنها كالبقر العوامل، الماكينات وشبهها لا زكاة فيها؛ لأنها تشبه هذا، فكل ما أعد للبقاء والانتفاع فلا زكاة فيه.

ومن فوائد هذا الحديث الأول حديث على: أن خطاب النبي على للامة خطاب لجميع الأمة، وهذا باتفاق المسلمين إلا إذا دل الدليل على تخصيص ذلك الرجل بالحكم، تؤخذ هذه الفائدة من قوله: «إذا كانت لك» والخطاب لعلي، والحكم عند عامة العلماء لكل المسلمين، ونظير هذا قول النبي على العلى: «اغسل ذكرك وتوضأ» -في المذي والحكم هنا عام لجميع الناس إلا إذا دل الدليل على تخصيص الرجل المخاطب بالحكم فيؤخذ بما دل عليه الدليل ويكون خاصًا به، ومن ذلك أن النبي على ترجلا امرأة على أن يعلمها القرآن وقال: «لن يُحزئ عن أحد بعدك مَهْرًا» (أ). هذا خصه به، لكنه مر علينا أن هذا الحديث ضعيف، لأنه شاذ مُخالف لجميع الروايات الصحيحة، وهو قوله: «لن يُجزئ عن أحد بعدك مهرًا»، ومنه حديث أبي بُردة بن نيار قال له الرسول على العناق: «إنها لن تُجزئ عن أحد بعدك» ألى وسبق لنا خاص، فهل تُجزئ العناق العناق العناق الي بردة؟ لا، وسبق لنا خاص، فهل تُجزئ العناق العناق النصوص نص يخص شخصًا بعينه لعينه، ولكن أن شيخ الإسلام كَالله يقول: إنه ليس في النصوص نص يخص شخصًا بعينه لعينه، ولكن

⁽١) أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٢٠٦/١)، وأصله في الصحيح، وسيأتي في النكاح.

⁽٢) تقدم في باب العيدين.



يخصه بعينه لحاله أو لوصفه أما بعينه لعينه فلا؛ لأن الناس عند الله سواء لا يمكن أن يُخص فلانا بحكم لأنه فلان، فإن قلت: ينتقض عليك هذا بخصائص الرسول على فإنها خاصة به؟ فالجواب: لا ينتقض؛ لأن النبي على خص بها لنبوته ورسالته فلم يخص بها لعينه، وما قاله شيخ الإسلام هو الحق، وعلى هذا يكون قوله الله لا يبردة: «لن تُجزئ عن أحد بعدك أي: بعد حالك باعتبار وصفه لا باعتبار شخصه، الحديث الذي معنا الآن يُخاطب على بن أبي طالب فهل يختص به على أو له ولغيره؟ له ولغيره بناء على القاعدة التي ذكر ناها أنه ليس في الشريعة تخصيص شخص بحكم بعينه لعينه ولكن لوصفه وحاله.

ويستفاد من هذا الحديث: وجوب الزكاة في مائتي درهم.

ومنها: أن زكاة الفضة رُبع العُشر، تؤخذ من قوله: «خمسة دراهم»، ونسبة الخمسة للمائتين ربع العشر.

ومن فوائد هذا التحديث: أنه لابد من تمام الحول لوجوب الزكاة لقوله: «وحال عليها الحول»، والجملة هذه معطوفة على الشرط إذا كانت لك مائة درهم.

ومنها: أن المعتبر في الدراهم العدد دون الوزن.

ومن فوائد هذا الحديث: وجوب الزكاة في الذهب.

ومن فوائده: أن نصاب الذهب عشرون مثقالاً، يؤخذ ذلك من قوله: «عشرون دينارًا»؛ لأن الدينار يساوى في الوزن مثقالاً.

ومنها: أن الدراهم والدنانير ليس فيها وقص، يؤخذ هذا من قوله: «فما زاد بحساب ذلك»؛ يعني: مائتا درهم زكاتها خمسة دراهم. مائتا درهم ودرهم فما زكاته؟ خمسة دراهم وربع عشر الدرهم بخلاف الماشية.

ومن فوائد هذا الحديث: أن زكاة الذهب رُبع العشر، ويؤخذ ذلك من قوله: وإذا كانت عشرين دينارًا ففيها نصف ديناره.

فاندة فيما لا يُشترط فيه الحول:

ومنه قاعدة: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»، ولكننا استثنينا منها شيئًا وهو الحبوب، والثمار، والركاز، وربح التجارة، ونتاج السائمة، والعسل، وعروض التجارة ستة أشياء:

الأول: الحبوب والثمار، وما دليلها؟ قوله تعالَى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِمَّ ﴾ [الأنتَا: ١٤١].

الثاني: ربح التجارة، دليله قوله تعالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَتِ مَا كَسَبَتْمْ ﴾ [النَّقَةِ: ٢٦٧]. لأن المسلمين يُزكُون ما كسبوا عند تمام حول الأصل؛ ولأنه تابع، والتابع على اسمه تابع للأصل.

فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام



والثالث: نتاج السائمة، دليله بعث الرسول السعاة فلا يسألون هل تم حول أو لا؟ الرابع: الركاز، دليله حديث: «في الركاز الخُمس»، وجه الدلالة: أنه في القياس على الحبوب والثمار أقرب من قياسه على المستفاد؛ لأن هذا اكتسب في حال واحدة من غير تعب ثقيل، على أن بعض العلماء يقول: إن قوله: «الخمس» ليس زكاة، وأن الخمس «أل» للعهد الذهني المعروف وهو الفيء خمس الغنيمة، وليس «أل» هنا لبيان النسبة؛ أي: أن فيه واحدا من خمسة، بل فيه الخُمس المعهود الذي يُصرف مصرف الفيء لا مصرف الزكاة.

الخامس: العسل أيضًا يشبه الركاز، والحبوب والثمار في اجتنائه من أصله فيزكَّى في الحال. أما الحديث الثاني: «من استفاد مالاً...» فهو كالأول، إلا أننا ذكرنا أن المستفاد إذا كان من جنس ما عنده فإنه يُضم إليه في تكميل النصاب لا في الحول.

هل يُؤخذ من هذا الحديث والذي قبله بيان حكمة الشارع في مراعاة الوقت في إيجاب الزكاة؟ نعم؛ لأنه لو وجبت الزكاة في كل ستة أشهر لكان في ذلك إضرار على المال، ولو تأخر إلى سنتين لكان في ذلك إضرار على أهل الزكاة.

أما حديث علي: «ليس في البقر» ففيه دليل على أن العوامل من البقر ليس فيها صدقة، فيقاس عليها العوامل من الإبل، ويُقاس على ذلك أيضًا العوامل من السيارات والماكينات وكل ما يستغله الإنسان، ويُقاس عليه أيضًا العقارات المعدة للتأجير، لأنها تشبهها في الانتفاع بها بالاستغلال، فكل هذه ليس فيها زكاة.

الزكاة في مال الصبي:

٠٨٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ؛ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍ و وَفَضْ أَنَّ رَسُولَ الله عَنْ جَدِّهِ الله بْنِ عَمْرٍ و وَفَضْ أَنَّ رَسُولَ الله عَنْ جَدِّ لَهُ، وَلا يَتْرُكُمُهُ حَتَّىٰ تَأْكُلَهُ السَّدَقَةُ (١). رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

- وَلَهُ شَاهِدٌ مُرْسَلٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ.

قوله: «من ولي يتيمًا»، «وليه» أي: تولى أمره، واليتيم: هو الذي مات أبوه قبل أن يبلغ سواء كان ذكرًا أم أنثى، وأما من ماتت أمه فليس بيتيم خلافًا للعامة، فهم يقولون: إن اليتيم من ماتت أمه، ولكن الشرع يقول: اليتيم من مات أبوه، حتى وإن كانت أمه موجودة فهو يتيم، ولو ماتت أمه وأبوه موجود فليس بيتيم.

وقوله: «فليتجر له» الفاء جواب الشرط، اللام للأمر، وإنما وقعت الفاء في جواب الشرط؛

(١) أخرجه الترمذي (٦٤١)، والدارقطني (٢/ ١٠٩)، وإسناده ضعيف كما قال المصنف؛ لضعف المُثنى بن الصباح، والمرسل عند الشافعي في مسنده (ص٩٢).



لأن الجملة طلبية، وإذا كانت الجملة طلبية كان اقترانها بالفاء لازمًا، وقد مر علينا أن الذي يقترن بالفاء وجوبًا سبعة أشياء مجموعة في قول الشاعر:

التي معنا من الطلبية، وقوله: «فليتجر لـه» أي: لليتيم؛ أي: لأجله، والاتجار: هو التصرف في المال لطلب الربح، «ولا يتركه» معطوف على «فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة».

قوله: «وله شاهد مرسل» فهو ضعيف أيضًا يقول: «ولا يتركه حتى تأكله الصدقة» «تأكله» أي: تفنيه وتخلصه، ولا يُعارض هذا قول النبي على النبي على النبي الله الصدقة الله المحمع بينهما؟ الجمع أن نقص مال من صدقة، وهنا يقول: «فلا يتركه حتى تأكله الصدقة فما الجمع بينهما؟ الجمع أن يقال إن النقص نوعان: نقص عين، ونقص معنى، فالصدقة لا شك أنها تنقص المال نقص عين لكنها لا تنقصه نقص معنى، لأن الله تعالى يُنزل فيه البركة، وبقاء الزكاة فيه تنزع البركة منه مثاله إذا كان عند رجل مائة درهم كم الواجب فيها؟ خمسة دراهم أخرج الواجب خمسة دراهم نقصت المائنان وأصبحت مائة وخمسة وتسعين درهما، ولهذا لو بقيت عنده إلى العام القادم لا يزكيها لأنها نقصت، فالنقص العيني لا شك أنه يحصل بالصدقة، والنقص المعنوي لا يحصل، فإن الصدقة إذا خرجت من المال أنزل الله فيه البركة حتى إن العشرة تساوي ما يزيد عليها، بمعنى: أن العشرة قد تكون عوضًا عن عشرين أو عن ثلاثين حسب البركة.

ففي هذا الحديث عدة فوائد: أو لاً: أن اليتيم لابد له من ولي، لقوله: «من ولي يتيمًا»، فلا يجوز للأيتام أن يتركوا بدون ولاية، والولاية على اليتيم مصدرها إما الشرع، وإما العُرف فإن كان الأب هو الذي أوصى على ولده فهنا الوصية صادرة بالعرف، وإذا كان الأب مات ولم يُوص ولكن لهذا اليتيم جَداً فولايته من قِبَل الشرع، وكذلك القاضي ولي على الأيتام الذين ليس لهم ولى من قِبَل الشرع.

ومن فوائد هذا الحديث: رحمة الله رَحْقَةً بعباده حيث جعل لليتامي أولياء.

ومن فوائد هذا الحديث أيضًا: وجوب الزكاة على غير البالغ، يُؤخذ من قوله: «ولا يتركه حتى تأكله الصدقة»، إذن فمال الصبى فيه الزكاة، ومال المجنون فيه الزكاة،

⁽١) أخرجه مسلم (٢٥٨٨) عن أبي هريرة.

⁽٢) سيأتي في الطّلاق.



فالجواب: أن الزكاة واجبة في المال، والمال لا فرق فيه بين أن يكون لصغير، أو لكبير، أو لعاقل، أو لمجنون، ما هو الدليل على أن الزكاة في المال؟ هذه المسألة فيها خلاف، فجمهور أهل العلم على أن الزكاة واجبة في مال اليتيم لعموم الأدلة ولهذا الدليل الخاص؛ ولأن الزكاة منوطة بسبب متى وُحِدَ هذا السبب وجبت الزكاة، فهو كضمان الجنايات التي تلزم الصغير إذا جنى، وكوجوب النفقة على الصغير في ماله لمن تجب عليه نفقتهم، فلو كان أخ صغير غني وأخ فقير كبير ولا يرثه إلا هذا الأخ الصغير وجبت على الأخ الصغير النفقة مع أنه ليس بمكلف، لأنها واجبة في المال، فهذه هي للزكاة أيضًا، وبهذا نعرف الفرق بين الزكاة والصلاة والصوم، لأن هذه الأشياء عبادات دينية تتعلق بمال المكلف.

الدعاء لمخرج الزكاة:

َ ١٨٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللهُ بْنِ أَبِي أَوْفَى فِي قَالَ: «كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ» (١). مُتَفَقّ عَلَيْهِ.

قوله: «قوم» أي: جماعة، والقوم تطلق على الرجال فقط، وتطلق على القبيلة فتشمل الذكر والأنشى، وفي والأنشى، ففي مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَرْمِهِ ﴾ [﴿ إِنْ اللهِ عَلَى اللهُ وَالْأَنْمَى، وَفَي قُوله تعالى: ﴿ يَنَا أَيُّهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسَخَر قَوْمٌ يُمِن فَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلَا يَسَاءً مِن يَسَاءً عَسَىٰ آن يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلَا يَسَاءً مِن يَسَاءً عَسَىٰ آن يَكُونُوا خَيْرا مِنْهُمْ وَلَا يَسَاءً مِن يَسَاءً عَسَىٰ آن يَكُونُوا خَيْرا مِنْهُمْ وَلا يَسَاءً مِن يَسَاءً عَسَىٰ آن يَكُونُوا خَيْرا مِنْهُمْ وَلا يَسَاءً مِن يَسَاءً أَن يَكُونُوا خَيْرا مِنْهُمْ وَلا يَسَاءً مِن يَسَاءً إِنْهَا اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ ع

فجعل النساء مقابل القوم، فيكون المراد بالقوم: الرجال، وهنا وإذا أتاه قوم الظاهر المراد بهم: الرجال بقرينة الحال، وهي أن الذي يأتي بالصدقات النساء أو الرجال؟ الرجال، وإذا أتاه قوم بصدقة أي: بزكاتهم، كما مر علينا أن الصدقة تطلق على الزكاة وعلى صدقة التطوع.

قال: «اللهم صَلِّ عليهم»، «اللهم» أي: يا لله، فحذفت «ياء» النداء وعُوض عنها الميم تَيمُنا بالبداءة باسم الله وعوضت عنها الميم للدلالة على المحذوف وصارت ميما متأخرة للدلالة على الضم، لأن الميم فيها ضم الشفتين، فكأن الداعي جمع قلبه إلى الله وضمه، وقوله: «صل على الضم» الصلاة تُطلق على عدة معان، فإذا قلت: صل على فلان، أي: ادع له وإذا قلت: «اللهم صل عليه» أي: اللهم أثن عليه في الملأ الأعلى، وهو تفسير أبي العالية وَيَنَالله وهو أصح من تفسير من فسر الصلاة بالرحمة، لأن تفسير الصلاة بالرحمة يبطله قوله تعالى: ﴿ أَوْلَتَهِكَ عَلَيْهِمُ

⁽١) أخرجه البخاري (١٤٩٧)، ومسلم (١٠٧٨)، تحفة الأشراف (١٦٧٥).

⁽٢) البيت من الوافر، وهو لزهير بن أبل سلمي في ديوانه (ص٧٣).

صَلَوَتُ مِن زَيِهِمْ وَرَحْمَةً ﴾ [التقفية ١٥٧]. لأن الأصل في العطف المغايرة، فعلى هذا فالصواب: أن الصلاة هي ثناء الله على العبد في الملأ الأعلى، فإذا قلت: «اللهم صلّ على محمد، أي: أثن عليه في الملأ الأعلى، والملأ الأعلى هم الملائكة المقربون.

وانما كان الرسول عليهم أي: على هؤلاء الذين أتوا بالصدقة؛ أي: أنْ عليهم في الملأ الأعلى، وإنما كان الرسول عليهم أي: على هؤلاء الذين أتوا بالصدقة، أي: أمْرَ فَهِمْ صَدَفَةٌ تُطَهّرُهُمْ وَتُرَكِيم عَا وَصَلِ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوْتَكَ سَكَنَّ لَمُمْ الله أمره به فقال: ﴿ خُذِمِنَ آمْرَ فِهِمْ صَدَفَةٌ تُطَهّرُهُمْ وَبُرُكِيم عَا وَصَلَ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوْتَكَ سَكَنَّ لَمُمْ الله أنه المال حبيب إلى النفوس وبدله شاق عليها فإذا دعي لمن بذله سكن واطمأن وانشرح صدره ولهذا تجد الفرق بين رجلين أعطيت أحدهما هدية أو صدقة فقال: جزاك الله خيرًا وأخلف عليك، والثاني أعطيته الهدية فمد يده وأخذها وسكت فلم يتكلم أيهما الذي ينشرح صدرك له؟ لا شك أنه الأول، وإن كان الذي يعطي لله لا يهمه: ﴿ إِنَّا اللّهُ خلاق أحسن.

فيستفاد من هذا الحديث فوائد: أولاً: أن رسول الله عليه عبد مأمور ممتثل يطلب الأجر، من أين يؤخذ؟ من كونه يقول: «اللهم صلّ عليه امتثالاً لأمر الله: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾؛ إذن فهو عبد يوجه إليه أمر فيمتثله طلبًا لأجره، وهذا كله يدل على أنه ﷺ مفتقرًا إلى الله وَ الله والله وأنه ليس له حق في الربوبية إطلاقًا، وهذا أمر معلوم عند المسلمين كلهم.

ومن فوائد هذا المحديث: أنه يشرع لمن أعطى زكاة أن يقول لمن أعطاه: «اللهم صلّ عليه»، إلا إذا خشيت أن يستنكر هذا الأمر فقل هكذا أمر الله نبيه، وتذكر الآية والحديث. فائدة في محكم المعلاة على غير الأنبيباء:

ومن فوائد هذا السحديث: جواز الصلاة على غير الأنبياء لقوله: «اللهم صلِّ عليهم»، والصلاة على غير الأنبياء تقع على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون تابعة للصلاة على الأنبياء، وهذه جائزة بالنص والإجماع قال على اللهم صل على محمد وعلى آل محمده. فصلى عليهم تبعًا.

الثاني: أن يُخص بها شخص معين كلما ذكر صُلِّي عليه فهذا لا يجوز؛ لأنه يلحقه بالأنبياء عُرفًا؛ لأن الذي يُصلى عليه كلما ذُكر: الرسول ﷺ كما جاء في حديث أبي هريرة أن جبريل قال له: «رغم أنف امرئ ذُكرت عنده فلم يُصل عليك»(١).

الثالث: أن يصلى على غير الأنبياء استقلالاً، ولا يجعل شعارًا لهذا الشخص المعين، فهذا جائز لاسيما إذا كان بسبب كما في هذا الحديث.

⁽١) أخرجه الترمذي (٣٥٤٥)، وقال حسن غريب، وصححه ابن حبان (٩٠٨)، والحاكم (١/ ٧٣٤).

فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام



ومن فوائد هذا الحديث: مشروعية مكافأة فاعل المعروف لأنا كفأناه بالدعاء له. ومن فوائده: أن من قام بواجب فإنه لا يُكافأ بمثله، ولكن يُكافأ بالدعاء له.

ومن فوائده. جواز دفع الزكاة إلى الإمام، يؤخذ من دفعها إلى الرسول على وهو الإمام، وهل تُدفع إلى الإمام مطلقًا أو إذا كان عدلاً يصرفها في مصارفها؟ الأخير إذا كان عدلاً يصرفها في مصارفها دُفعت إليه وإلا فلا تدفعها إليه، لكن إن أخذها منك أجزأتك وإن لم يصرفها في مصارفها، لأنك مأمور بدفعها إليه عند طلبه وأنت تبرأ ذمتك والإثم عليه.

حكم تعجيل الزكاة:

٥٨٢ - وَعَنْ عَلِيٍّ هِفَ: «أَنَّ الْعَبَّاسَ هِفَ سَأَلَ النَّبِيَّ وَالْعَبَّاسَ هِفَ سَأَلَ النَّبِيَّ وَالْعَبَّاسَ هِفَ سَأَلَ النَّبِيَّ وَالْعَبَاسَ هِفَ سَأَلَ النَّبِيَّ وَالْعَبَاسَ هِفَ سَأَلَ النَّبِيَّ وَالْعَالَمُ فَي فَلْكَ» (١٠. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ.

كلا الرجلين من آل النبي ﷺ على والعباس لكن أيهما أفضل؟ علي، والعباس هو عم لعلي وعم للنبي ﷺ.

يقول: «أن العباس سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل، يعني: قبل أن تجب ويأتي وجوبها عند تمام الحول، «فرخص له» رخص، أي: سهل والترخيص في اللغة بمعنى التسهيل، فيكون معنى رخص: سهل له فعجّلها، وقد استدل العلماء بهذا الحديث على أنه يجوز أن يقدم الإنسان زكاة ماله قبل حلولها، ووجه ذلك: أن الرسول ﷺ رخص للعباس، ولو كان هذا غير جائز لمنعه.

ويستفاد منه أيضًا: أنه يُشرع للإنسان أن يسأل عن أمر دينه؛ لأن العباس بن عبد المطلب ويستفاد منه أيضًا وإلا فمن المعلوم عقلاً أن أداء الواجب قبل حلوله أولى من تأخيره لكن لما كانت المسألة مسألة شرعية استأذن العباس النبي على قبل أن يفعل، فيؤخد منه: مشروعية سؤال الإنسان عن دينه قبل أن يقدم على فعل الشيء.

ومن فوائد هذا الحديث: أن للزكاة وقتًا تحل فيه لقوله: «قبل أن تحل»، وقد سبق ما يدل على أن حلولها يكون بتمام الحول إلا في أشياء معينة.

ويستفاد من الحديث: أنه لا تعجيل لصدقة المال حتى يتم النصاب، وجهه: لأنه قال: «في تعجيل صدقته» وما لم يتم نصابه فليس فيه صدقة، فلو كان عند الإنسان تسعين ومائة درهما، وقد سبق أنه لا زكاة فيها إلا أن يشاء فلو أراد أن يعجل زكاة تسعين ومائة عن مائتين درهم، فهذا التعجيل غير صحيح؛ لأنه تقديم للشيء قبل وجود سبب الوجوب، وتقديم الشيء قبل

⁽۱) أخرجه الترمذي (۲۷۸)، وأبو داود (۱٦٢٤)، وابن ماجه (۱۷۹۵)، والحاكم (۳/ ۳۷۵)، والدارقطني (۲/ ۱۲۶)، وقال: إرساله أصح، وحسنه النووي في المجموع (۲/ ۱۲۲).



وجود سبب الوجوب وجوبه لا يصح كما لو صلى الإنسان قبل دخول الوقت فإن صلاته لا تصح، فهكذا إذا عجًل الزكاة قبل تمام النصاب فإنها لا تصح؛ لأنه لم يخاطب بها الآن، فهله الفائدة يدل عليها النص والتعليل، ما هو النص؟ قوله: «صدقته» وهو قبل أن يبلغ النصاب ليس فيه صدقة، والتعليل: أنه تقديم للعبادة قبل وجود سبب الوجوب، إذن ماذا نقول لو أن رجلاً قدم زكاة تسعين ومائة عن مائتي درهم، قلنا: لا تُجزئ فتكون صدقة تطوع، وهذا مبني على قاعدة ذكرها الفقهاء -رحمهم الله- قالوا: ينقلب الشيء نفلاً إذا بان عدم وجود سبب الوجوب كمن صلى الظهر قبل أن تزول الشمس ظائاً أن الشمس قد زالت ثم تبين أنها لم تزل فإن هذا ينقلب نفلاً، لماذا؟ لأنه نوى عبادة معينة فتبين فساد التعيين فبقي أصل العبادة، ففي صلاة الظهر وهي أبين من مسألة الزكاة صلى الظهر قبل الزوال بنية أنها فريضة الظهر صلاته هذه مشتملة على نيتين كل نية داخل النية وهما: نية الصلاة وأنها الظهر تبين أن الظهر لا تصح، لأنها قبل الوقت فبقيت نية الصلاة، نعم لو فرض أنه يعلم أن الوقت لم يدخل ونوى بهذه الصلاة الظهر، فإنه لا تصح صلاته، لا فرضاً ولا نفلاً؛ لأنه متلاعب بل نقول إنه للإثم أقرب منه إلى السلامة لأن هذا نوع من اتخاذ آيات الله هزواً.

ويستفاد من الحديث: جواز تعجيل صدقة المال قبل أن تحل بشرط أن يكون قد بلغ النصاب وإلا فلا تصح.

ومن فوائد هذا الحديث: أن التعجيل رخصة وليس بسنة لقوله: «فرخص له».

فإن قلت: أليس تعجيل الدين قبل وجوبه من باب حُسن الأداء، يعني: لو كان عليك دين لزيد مائة ريال تحل بعد شهر فأديتها في عشرة أيام أليس هذا أطيب وأفضل؟ نعم، فلماذا لا يكون تقديم الزكاة أفضل وأطيب؟ لأن الدين قد وجب ولزمك، أما الزكاة فإنها لم تجب، لأنه من الجائز أن هذا المال يتلف أو ينقص عن النصاب فلا تجب عليك الزكاة، ولهذا كان تأخير الزكاة إلى وقت الوجوب أفضل من التعجيل، وهذه قد يلغز بها ظاهراً لكن عند التأمل ليس فيها لغز، وهي أن يقال: حق واجب كان تأخيره أفضل من تقديمه مع جواز التقديم، أما لو لم يجز فالأمر واضح نقول: هذا هو الزكاة فإن تعجيلها من باب الجواز لا من باب الأفضلية، ولهذا قال: «فرخص له».

ومن فوائد هذا الحديث: أن ظاهره أنه يجوز أن يعجل الزكاة لسنة وسنتين وثلاث وأكثر؛ لأن الحديث مطلق ليس فيه قيد، ولكن المشهور عند أهل العلم أنه مقيد، واستدلوا لذلك بقول النبي ﷺ حين قيل له: إن العباس منع الزكاة فقال: «وأما العباس فهي علي ومثلها» "،

⁽١) متفق عليه من حديث أبي هريرة: البخاري (١٤٦٨)، ومسلم (٩٨٣)، تحفة الأشراف (١٣٧٥٢).

وفسروا ذلك بأن العباس قد قدم زكاة سنتين فقال الرسول على المرسول على ومثلها، كأنه قال: فهي عندي ومثلها، ولكنه سبق لنا أن القول الراجح في هذا أن الرسول على ضمن زكاته لكنه ضاعفها؛ لأن الرجل من قرابة النبي على فضاعف عليه الغرم، وهو نظير قول أمير المؤمنين عمر في حين ينهى الناس عن الشيء يجمع أهل بيته، ويقول: إني نهيت الناس عن كذا وكذا فلا أرى أحدًا منكم فعله إلا ضاعفت عليه العقوبة (۱۱) لماذا؟ لأن قريب السلطان قد يتجرأ على المعصية لقربه من السلطان يستخدم قربه من السلطان لإقدامه على المعصية فيضاعف عليه الغرم، المشهور من المذهب أنه لا يجوز أن تقدم أكثر من سنتين، وما دامت المسألة فيها اشتباه فالأولى ألا تقدم أكثر من سنتين، ولم وقتها، فتقديمها عليه ألا تقدم أكثر من سنتين فيقتصر فيه على ما ورد.

ومن فوائد هذا الحديث: أن الرسول ﷺ تعجل من العباس صدقة سنتين، لو قال قائل: هل يمكن أن يؤخذ من هذا الحديث أن العباس لم يعجل إلا صدقة واحدة عن عام واحد؟ قد يقول قائل: إننا لا نسلم أن في الحديث دليلاً على أنه لا يجوز أن تقدم أكثر من سنة؛ لأن الكلام واضح صدقته قبل أن تحل وإن كان الاحتمال الأول قائمًا؛ لأن الصدقة مفرد، وإذا أضيف المفرد كان للعموم، على كل حال أهل العلم نصوا على أنه لا يجوز تعجيل الزكاة إلا لسنتين فأقل.

وقد يُؤخذ من الحديث: فضل العباس؛ لأن الظاهر أن العباس ما طلب هذا إلا لمصلحة يراها كرجل طلب معونة للزواج في هذه السنة وهو محتاج وزكاتنا هذا العام فقط لا تكفيه فنقدم زكاة العام القادم، فهذا فيه مصلحة للمُعطي فلا حرج وهذا قد يكون أفضل، وهل يدخل في ذلك جواز تقديم زكاة الدين قبل قبضه الرجل له دَيْن على شخص وقال: أنا أريد أن أحصي مالي عينه ودينه وأخرج زكاته الآن فهذا يجوز؛ لأن تأخير إخراج زكاة الدين من باب الرفق بالمكلف، وإلا فالأصل أن زكاته واجبة بتمام الحول، نوضح أكثر بمثال: رجل بيده الآن الرفق بالمكلف، وإلا فالأصل أن زكاته واجبة بتمام الحول، نوضح أكثر بمثال: رجل بيده الآن إشكال فيها، والعشر التي في ذمة زيد (١٠٠٠٠) تم حولها، أما العشرة التي بيده فزكاتها واجبة ولا إشكال فيها، والعشر التي في ذمة زيد هل يجب عليه إخراج زكاتها الا يجب؛ لأنه لم يقبضها فملكه عليها غير تام، لكن لو أخرجها مع زكاة العشرة التي في يده كان ذلك جائزًا لا حرج فيه.

٥٨٣ – وَعَنْ جَابِرِ ﴿ فَ عَنْ رَسُولِ الله وَ إِنَّا قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَسْسَ أَوَاقٍ مِنَ الْـوَرِقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَسْ ِ ذَوْدٍ مِنَ الإِبِلِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَسْسَةِ أَوْسُتٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ (٢). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

⁽١) طبقات ابن سعد (٣/ ٢٨٩)، وتاريخ بغداد (٤/ ٢١٩)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٥٣/ ٢٢٨- ٢٢٩).

⁽۲) أخرجه مسلم (۹۸۰).

١٨٥ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ ﴿ فَيْ : «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَـمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ تَـمْرٍ وَلا حَبّ صَدَقَةٌ (١). وَأَصْلُ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مُتَفَقٌ عَلَيْهِ.

٥٨٥ - وَعَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِي عَن النَّبِيِّ قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُّونُ، أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا: الْعُشْرُ، وَفِيمَا شُقِيَ بِالنَّضْح: نِصْفُ الْعُشْرِه"). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

- وَلاَّ بِي دَاوُدَ: «أُو كَانَ بَعْلاً: الْعُشْرُ، وَفِيمَا شُقِيَ بِالسَّوَانِي أَوِ النَّضْح: نِصْفُ الْعُشْرِ».

الحديث الأول يقول: هليس فيما خمس أواق من الورق صدقة»، الورق هو الفضة، والأواق جمع أوقية، وهنا التنوين في قوله: «خمس أواقي» هل هو تنوين إعراب، أو الإعراب على الياء المحذوفة؟ الثاني، وهذا التنوين والكسر ليس إعرابًا.

وقوله ﷺ: «خمس أواق، الأوقية: أربعون درهمًا، فكم تكون الخمس؟ تكون مائتي درهم، وقد سبق في حديث أنس الطويل أن النبي ﷺ قال: «وفي الرقة في مائتي درهم ربع العشر»، وما كان دون ذلك ليس فيه صدقة.

وقوله: «وليس فيما دون خمس ذودٍ من الإبل صدقة»، «الذود» كالرهط لكنه يختص بالإبل، والرهط يختص بالبسر، إذن ذود يُقال لما بين الاثنين والعشرة -يعني: ثلاثة إلَى تسعة - كل هذا ذود، فإذا قال: «خمس ذود» فهو من باب إضافة العدد إلى المعدود لا باعتبار دلالة اللفظ كما لو قلت: عندي خمسة رهط، قد يكون العدد خمس رجال ليس خمسة رهط أي خمسة عشر رجلاً، ولهذا توجد روايتان للحديث: «ولا ما دون خمس ذود»، وعلى هذه الرواية لا إشكال، لأن الذود يُطلق على الخمس وعلى الثلاث والأربع والسبع والثمان والتسع، فيقول: «دون خمس، مجرورة بإضافة «دون» إليها، و«ذود» بدل منها هذا بالتنوين، أما بالإضافة فالمراد بدخمس ذوده: أي خمس من هذا النوع الذي هو الإبل، وقد سبق أن الخمس فيها شاة.

ووليس فيما دون خسة أوسق من التمر صدقة، والأوسق، جمع وسق بالفتح، ووالوسق، الحمل؛ لأنه يوسق ويُربط، وكان الوسق الحمل في عهد الرسول والله ستون صاعًا بصاع النبي الله الذي زِنتُه ألفان وأربعون غرامًا، يعني: إذا قلنا: الوسق ستون صاعًا يكون خمسة أوسق ثلاثمائة صاع، فنضرب ثلاثمائة صاع في ألفين وأربعين يكون ستمائة واثنى عشر ألف غرام، كم يكون قدره بالكيلو؟ كيلوان وستمائة غرام.

茶茶苓

(١) أخرجه البخاري (١٤٥٩)، ومسلم (٩٧٩)، تحقة الأشراف (٢٠٦).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٤٨٣)، وأبو داود (١٥٩٦)، تحقة الأشراف (٢٩٧٧).



استدراك:

ومن فوائد حديث علي: جواز تعجيل الصدقة، دليله: أن النبي ﷺ رخص لعمه العباس أن يؤجلها.

ومن فوائله أيضًا: أن النبي ﷺ هو المرجع في الأحكام؛ لأن الصحابة كانوا يرجعون إليه فيسألونه كما سأله العباس.

ومنها: أن الأصل أن الزكاة لا تدفع إلا وقت حلولها، ولولا ذلك ما احتاج العباس أن يسأل النبي على . قد يقول قائل: إذا جاز التعجيل جاز التأخير. نقول: لا؛ لأن التعجيل فيه فائدة للمستحقين للزكاة أمّا التأخير فهو ضرر على الدافع والمدفوع إليه، فإن المال قد يتلف ويتعلق الشيء بذمة من وجب عليه.

ومنها: جواز التعبير بالرخصة فيما لم يرد فيه المنع لقوله: «فرخص له»، لكنه يتوهم المنع؛ لأن الأصل أن الزكاة لا تُدفع إلَى عند حلولها.

أما حديث جابر فمن فوائده: حكمة الشارع في إيجاب الزكاة، حيث لم يوجب الزكاة في كل قليل وكثير؛ لأنها لو وجبت في كل قليل وكثير لأرهقت الأغنياء، ولو لم تجب إلا في الأموال الكثيرة الطائلة لضاع حق المستحقين لها، فمن حكمة الشارع أنه قدر أنصبة مناسبة للمال كما ستشاهدون.

مسألة: اختلاف العلماء في نصاب الفضة

ومنها: أن نصاب الفضة مُقدر بالوزن لقوله: هليس فيما دون خس أواق، وحيئذ نحتاج إلى الجمع بين هذا الحديث وحديث أنس السابق الذي قدر فيه النصاب بالعدد، فهل نعتبر العدد ولو زاد في الوزن أو نقص، أو نعتبر الوزن ولو زاد العدد أو تقص؟ في هذا خلاف بين أهل العلم، فمنهم من اعتبر الوزن احتجاجا بهذا الحديث، لأن الحديث فيه النهي: هليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة، فما دون الخمس ولو بلغ مئات الدراهم ليس فيه صدقة، وهذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد، بل هذا الذي عليه جماهير أهل العلم (۱) بل حكي فيه الإجماع، على أن المعتبر الوزن في هذا الحديث؛ لأن هذا فيه نفي: هليس فيما دون خمس أواق صدقة، ولكن حديث أنس أيضاً نفي فإن فيه: «فإن لم يكن إلا تسعون ومائة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها».

فعلى هذا نقول: إن هذا الحديث مقدم على الحديث الآخر الذي اعتبر فيه العدد، وقال آخرون -وهم قلة، ولكن منهم شيخ الإسلام ابن تيمية-: إن المعتبر العدد وأن مائتي درهم فيها

⁽١) روضة الطالبين (٨/ ٣٠٥)، المبسوط للسرخسي (٢/ ١٩٤).

رُبع العشر قبل منا فيها من الفضة أم كثر حتى لو بلغت عشر أواق فإن هذه إذا نقصت عن المائتين فليس فيها زكاة، وهذا مبني على ما سبق من حديث أنس وهو متفق عليه، وهذا أيضًا متفق عليه.

ويمكن أن يُجاب بأن يقال: في عهد الرسول عَلَيْ كانت الدراهم المائتان كانت خمس أواق، وعلى هذا فلا خلاف بين الحديثين، أما نحن فإذا اختلف الوزن والعدد فإننا نقدم القاعدة بأن نقدم الأحب للفقراء، فإن كان الأحب العدد أخذنا به، وإن كان الأحب الوزن أخذنا به.

والمحديث الثاني حديث أبي سعيد: «ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر ولا حب صدقة»، «دون» بمعنى: أقل، و«خمسة أوسق»؛ أي: خمسة أحمال؛ لأن الوسق الحمل، سُمَّي بذلك؛ لأنه يوسق على الناقة ويُربط، وكل حمل عند العرب معروف ستون صاعّا، فتكون الخمسة ثلاثمائة صاع بصاع النبي عليه وصاع النبي يله يبلغ كيلوين وأربعين غرامًا، فاضرب ثلاثمائة في كيلوين وأربعين غرامًا حتى يتبين لك مقدار النصاب بالغرامات وهو حوالي ستمائة واثني عشر غرامًا، هذا هو نصاب التمر، والحبوب أيضًا.

نستفيد من هذا الحديث: حكمة الشارع في عدم وجوب الزكاة في القليل، لأنه لو أوجب الزكاة في القليل لكان في ذلك إجحاف على المُلأك، ولو جعل الأمر لا حد له لكان في ذلك إهدار بحق أهل الزكاة، ولو جعل الأمر موكولاً على الناس لاختلف الناس في البذل والمنع، لأنا نعرف أن من الناس من هو كريم يبذل من القليل الكثير، ومن الناس من هو بخيل يمنع القليل من الكثير، فلما كان الناس يختلفون في ذلك في تقدير المال حدده الشرع قطعًا للنزاع وضبطًا للواجب. إذن النصاب لا يرجع للعُرف، وإنما يرجع إلى الشرع، فلو قدر أننا في زمن تكون ثلاثمائة صاع شيئًا قليلاً لا يؤبه له ولا يعد مقتنيها غنيًا فتجب الزكاة ولو كنا في وقت مائة الصاع تعتبر مالاً كثيرًا، ويعد مالكها من الأغنياء، فإن الزكاة لا تجب فيها، فمن ثم حدد الشارع النصاب حتى لا يختلف الناس في وجوه الزكاة، وهناك أشياء أيضًا محددة من جنس هذا التحديد كصدقة الفطر وكصاع المصراة من الإبل أو الغنم إذا وجدها المشتري مصراة؛ أي: محبوسًا لبنها حتى يراها المشتري كثيرة اللبن فإن له الخيار بعد أن يحلبها ثلاثة أيام إن شاء محبوسًا لبنها حتى يراها ورد معها صاعًا من التمر، الصاع من التمر ليس عوضًا على ما أخذه من اللبن في هذه المدة لكنه عوض عن اللبن الموجود في الضرع حين العقد؛ لأنه هو الذي وقع اللبن في هذه المدة لكنه عوض عن اللبن الموجود في الضرع حين العقد؛ لأنه هو الذي وقع اللبن في هذه المدة لكنه عوض عن اللبن الموجود في الضرع حين العقد؛ لأنه هو الذي وقم



عليه العقد، أما ما بعد العقد فإنه نماء للمشتري كما سيأتي في كتاب البيوع، وإنما قدره الشارع بصاع قطعًا للنزاع وصار من التمر، لأن التمر أقرب ما يكون شبهًا باللبن لحلاوته والتغذي به، المهم: أن النصاب من الحبوب والثمار ثلاثمائة صاع بصاع النبي عليه ما دون ذلك فليس فيه صدقة، وهل نقول: وإلا أن يشاء ربه الجواب: نعم نقول: إلا أن يشاء ربه، يعني: على أن يتصدق منه لا على أنها زكاة فلا يمنع.

والحديث الثالث: عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريًا(١) العشر». هذه جملة خبرية سبق فيها الخبر على المبتدأ، الخبر هو قوله: «فيما سقت السماء»، والمبتدأ قوله: «العشر». «وفيما سقي بالنضح نصف العشر»، «بالنضح»؛ أي: بالسواني، وشبهها نصف العشر؛ يعني: واحد من عشرين، والأول العشر واحد من عشرة.

ولأبي داود: «إذا كان بعلاً العُشر، وفيما سُقي بالسواني أو النضح نصف العُشر». ففي هذا الحديث بيان مقدار الواجب لا مقدار ما فيه الواجب، لأن مقدار ما فيه الواجب سبق في حديث أبي سعيد وجابر، لكن هنا بيان مقدار الواجب، فما هو الواجب في الحبوب والثمار إذا بلغت النصاب؟ الواجب يختلف «إذا كان بعلاً» يشرب بعروقه أو كان يشرب بالمطر أو كان يشرب بالعيون الجارية وكذلك بالأنهار فهذا فيه العشر كاملاً؛ لأن المؤنة فيه قليلة ليس على مالكه إلا أن يصرف الماء إذا كان يُسقى بالعيون أو يسقى بالأنهار، وأما ما كان يسقى بمؤنة بمعنى: أنه يحتاج في استخراج الماء إلى مؤنة عند السقي هذا فيه نصف العشر؛ يعني: واحداً من عشرين لكثرة المؤنة والتعب عليها.

وقوله وقوله وقيلا: «فيما سقت السماء»، «ما» هذه عامة في النوع والقدر «فيما سقت»، فيقتضي وجوب الزكاة في كل ما سقته السماء، أو الذي سقي بالعيون، أو كان بعلاً يشرب بعروقه كل شيء التمر، والحبوب، والبطيخ، وكل شيء لأنه شامل، «فيما» عام في قدره، «فيما سقت السماء» يقتضي لو أن الإنسان ملك من البعل مائة صاع من البر لوجب عليه الزكاة؛ لأنه يصدق عليه أنه كان بعلا فشرب بعروقه، فهل هذا الحديث على عمومه من الوجهين أي: النوع والقدر؟ الجواب لا، كيف؟ يخصصه حديثي جابر وأبي سعيد في النوع وفي القدر، إذ إن حديثي جابر وأبي سعيد يدلان على أنه ليس فيه زكاة إذا كان دون خمسة أوسق، ويدلان أيضًا على أن الزكاة إنما تجب فيما يوسق ويُحمل وهو الحبوب والتمر، وأما ما لا يُحمل ولا يُوسَق كالبِطْيخ والفاكهة وما أشبه ذلك فليس فيه زكاة، وعلى هذا فالحديث مخصوص بوجهين وهما النوع والقدر.

⁽١) العثري: هو الذي يشرب بعروقه؛ لأنه عثر على الماء وذلك حيث كان الماء قريبًا من وجه الأرض فيغرس عليه فيصل الماء إلى العروق من غير سقى.

فيستفاد من هذا الحديث عدة فوائد؛ أولاً: وقوع التخصيص في النصوص وأن بعضها يخصص بعضا، فإن قلت: كيف يخصص بعضها بعضا مع الانفصال، ولو كان المخصص متصلاً مثل: «قام القوم إلا زيداً» لكان الأمر واضحا، لكن هنا منفصل ذاك حديث، وهذا حديث فكيف يصح التخصيص مع الانفصال؟

الجواب: لأن المتكلم بهما واحد، والشرع لا يختلف ولا يتناقض، ولو أننا قلنا بعدم التخصيص لتناقض في الصورة التي لا يجتمعان فيها؛ فإذا قلنا بتخصيص العام اتفق في الصورة المعينة التي وقع فيها التخصيص، لكن لو أني تكلمت بكلام عام ثم جاء واحد آخر يتكلم بكلام خاص فهو لا يستطيع أن يخصص كلامي؛ لأن المتكلم مختلف، أما والمتكلم واحد والشرع لا يتناقض فإن القول التخصيصي واجب وهو واقع.

ويُستفاد من هذا الحديث: حكمة الشرع حيث فرق بين ما يُسقى بمؤنة وما يسقى بلا مؤنة، فجعل الذي يُسقى بمؤنة فيه على النصف مما يُسقى بلا مؤنة.

ويستفاد: حكمة الشرع أيضًا من وجه آخر؛ فإنه لما كانت الزروع أقل كلفة من الاتجار بالدراهم والدنانير جعل الشرع فيها نصف العشر أو العشر بخلاف الدراهم والدنانير وأموال التجارة ففيها ربع العشر؛ لأن تنمية تلك أصعب وأشق، فالدراهم والدنانير إن لم تحركها لا تنمو ولا تستفيد منها فلو أوجبنا نصف العشر لكانت تتلف عليه بسرعة، وأما عروض التجارة فتنمو لكنها تنمو نمواً بطيئًا خفيفًا، ونمو الثمار والحبوب أسرع، إذ إنه ربما يكسب الإنسان في خلال ستة أشهر تكون المائة سبعمائة أو أكثر: ﴿كَمَثُلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِ سُئِلَةٍ مِّاتَةً عَلَيْ اللهُ وَالمَا وَالْحَبْرِ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ مِنْ اللهُ اللهُ

كم تكون الواحدة؟ سبعمائة، فالنمو فيها ظاهر جداً لذلك أوجب الشرع فيها العشر إذا كان لا يحتاج إلى مؤنة في سقيه، ونصف العشر إن كان يحتاج إلى مؤنة في سقيه، إن كان يسقى أحيانا بمؤنة، وأحيانا بلا مؤنة اعتبرنا الأكثر، فإذا كان مثلاً يسقى بمؤنة ثمانية أشهر، وبلا مؤنة أربعة أشهر اعتبرنا الأكثر؛ إلا إذا كانت هذه الأربعة في انتفاء الزرع أكثر من ثمانية فإننا حينئذ نرجع إلى الأنفع، فصار إذا كان يسقى بهذا وبهذا نعتبر الأكثر قدراً؛ لأن الأكثر قدراً منضبط ثمانية أشهر، أربعة، تسعة أشهر وثلاثة، وذلك إذا كان الزرع يبقى سنة، فإن كان ستة أشهر وشهرين.



أنواع الحبوب التي تجب فيها الزكاة:

٥٨٦ – وَعَنْ أَبِي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيِّ وَمُعَاذٍ هِنِ ، أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لَهُمَا: «لا تَأْخُذَا فِي الصَّدَقَةِ إِلا مِنْ هَذِهِ الأَصْنَافِ الأَرْبَعَةِ: الشَّعِيرِ، وَالْحِنْطَةِ، وَالزَّبِيبِ، وَالتَّمْرِ» (١). رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ وَالْحَاكِمُ.

والشعيره معروف هو حب يُكال ويقتات، ووالحنطة عب يُكال ويقتات لكنهما نوعان مختلفان، فيكون هذان النوعان المختلفان يتخذهما الناس قوتًا، فعليه نقول: كل ما كان قوتًا ففيه الزكاة، وظاهر الحديث أنه لا فرق -إذا جعلنا هذه العلة- بين ما يُكال وما لا يُكال، وإذا قلنا: إنه خاص بهذه الأشياء بنوعها، فإنه يُبطله حديث جابر وأبي سعيد السابقين، فإن الرسول يَخي يقول: وليس فيما دون خمسة أوسق من تمر صدقة، وهذا صريح في أن الزكاة تجب في التمر مع أنها ليست من هذه الأصناف الأربعة، فيكون الحصر هنا حصر جنس أو نوع وليس حصر شخص، يعني: لا تأخذها إلا في هذه الأشياء وما كان نظير لها، أيضًا الزبيب لأنه مأخوذ من العنب فهو يُكال ويدخر بعد أن يكون زبيبًا، والتمر يُكال ويدخر بعد أن يكون تمرًا قبل أن يكون رطبًا، فإذا كان الرسول عليها وجدنا أنها وحدنا أنها وقوت للناس تُكال وتدخر فعليه تجب الزكاة في كل قوت يُكال ويُدخر.

فقولنا: «في كل قوت»، خرج به ما ليس بقوت مثل حب القت الذي يُسمَى البرسيم، الحب الذي يفصص هل تجب فيه الزكاة ؟ لو جمع الإنسان من هذا الذي يسمونه الفُصْفُص فلا تجب فيه الزكاة ، لأنه ليس قوتًا، فالصحيح أن الحد فيما تجب فيه الزكاة مما تخرجه الأرض أنه ما كان حبًا أو ثمرًا يقتات ويُدخر ، لأنك إذا تأملت هذه التي يجب فيها الزكاة وجدتها كذلك، ولابد من اعتبار التوسيق لقوله: «ليس فيما دون خسة أوسق» فلابد أن يكون مما يوسق ويُكال، وأما ما لا يُوسق ولا يُكال فهو وإن كان قوتًا ويُدخر فليس فيه زكاة، فإنه يوجد بعض الفواكه يكون قوتًا عند أهله وربما يدخرونه لاسيما بعد وجود الآلات المبردة ومع ذلك نقول: ليس فيه زكاة.

«الزبيب» هو العنب إذا جف، ولكن اعلم أن العنب ينقسم إلَى قسمين: قسمٌ لا يمكن أن يأتي منه زبيب أبدًا مثل العنب البلدي هنا، وقسمٌ آخر يمكن أن يكون زبيبًا، فأيهما أشبه بتمر النخل؟ الأخير أشبه بتمر النخل، وأما الأول فأشبه بالفواكه؛ لأنه لا يؤكل إلا طريًا ولو يبس لفسد

⁽۱) الطبراني (۲۰/۳۱۳)، والحاكم (٥٥٨/١)، وأخرجه البيهقي (٤/٥٢٥) من طريق الطبراني، ثم أورد طريق شيخه الحاكم وقال: هذا إسناد ثقات متصل، وأعلىٰ وأولىٰ أن يؤخذ به. وانظر المجموع (٥١٣/٥).



ولم يؤكل، ولكن مع ذلك ذهب بعض العلماء إلى أنه تجب الزكاة فيه وإن لم يكن زبيبًا، لأن هذا يعتبر نادرًا، فإن أكثر الأعناب -ولاسيما الأعناب الخارجية- تكون زبيبًا، وبناء على ذلك يوجد من الرطب ما لا يصلح لو جعل تمرًا.

فهل نقول: إن هذا يُقاس على العنب الذي لا يتأتى منه زبيب فلا تجب فيه الزكاة؟

الجواب: لا، لأن هذا نادر جلاً، والتمر حتى وإن كان لا يُؤكل إلا رطبًا، فإنه لو بقي ويبس انتفع به بخلاف العنب الذي لا يُزبب، ووجوب الزكاة في العنب الذي لا يُزبب عندي فيه نظر، والأقرب عندي أن الزكاة لا تجب فيه، وأنه من جنس الخضروات والفواكه، فكما أن البرتقال والتفاح والمشمش وما إلى ذلك لا زكاة فيه فهذا أيضًا لا زكاة فيه.

- هل تجب الزكاة في التين؟

قال بعض العلماء: لا تجب في التين؛ لأنه إنما يؤكل طريًا على أنه فاكهة، وقال آخرون - وهو اختيار شيخ الإسلام (١٠-: بل تجب الزكاة فيه؛ لأن التين يؤكل طريًا ويدخر، وقد حدثنا من سبقنا في السن أنهم كانوا فيما سبق يدخرون التين ويكنزونه كما يكنز التمر تمامًا.

٥٨٧ - وَلِلدَّارَ قُطْنِيِّ عَنْ مُعَاذٍ ﴿ فَ قَالَ: ﴿ فَأَمَّا الْقِثَّاءُ، وَالْبِطِّيخُ، وَالرُّمَّانُ، وَالْقَصَبُ، فَقَدْ عَفَا عَنْهُ رَسُولُ الله عَلِيْ ﴿). وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

ولكن هذا النفي قد يستفاد من قوله: ولا تأخذ الصدقة إلا من هذه الأصناف الأربعة»؛ لأن هذه الأصناف الأبعية عنه الأصناف الأخيرة القناء -هو عبارة عن الخيار أو يشبهه-، وأما البطيخ فهو عام يشمل كل ما يؤكل خضرا، وأما الرمان فواضح معروف، والقصب هو قصب السكر، هذا ليس فيه شيع؛ لأنه لا يُكال ولا يُدخر.

خرص الثمر قبل نضوجه:

٥٨٨ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ هِنْ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ الله ﷺ إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا، وَدَعُوا النُّلُثَ، فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا النُّلُثَ، فَدَعُوا الرُّبُعَ» (٣). رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلا ابْنَ مَاجَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

قوله: وإذا خرصتم، هو تقدير الشيء على سبيل التخمين والتحري، لأن تقدير الشيء إما أن يكون بالمكيال، أو الميزان، أو العد، أو الذرع، وهذا يكون تقديرًا متيقنًا، مثل أن تذرع هذا

⁽١) نقله عنه تلميذه ابن مفلح في الفروع (٢/ ٣١١).

⁽٢) الدارقطني (٢/ ٩٧)، والحاكم (١/ ١٠٤)، وقال: موسى بن طلحة تابعي كبير لا ينكر له أن يدرك أيام معاذ، قال ابن عبد البر في الاستذكار: لم يلقه ولم يدركه. تحفة المحتاج (٢/ ٥١)، وضعفه ابن الجوزي في التحقيق (٢/ ٨٨).

⁽٣) أخرجه أبو داود (١٦٠٥)، والترمذي (٦٤٣)، والنسائي (٥/ ٤٢)، وأحمد (٤٨/٣)، وابن حبّان (٣٢٨٠)، والحاكم (١/ ٥٦٠)، وقال ابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٤٧٢): وهذا الحديث حجة على من أنكر الخرص في الزكاة.



الحبل فيبلغ عشرة أمتار، تزن هذا الشيء فيبلغ عشرة كيلوات، تكيل هذا الشيء فيبلغ عشرة آصع، هذا يكون تقديرًا متيقنًا إذا لم تفعل هكذا، ولكن قدرته فيسمئ هذا خرصًا، والخرص معتبر فيما يتعذر فيه اليقين، أو يتعسر، بناء على القاعدة المعروفة عند أهل العلم، والتي دل عليها الشرع: «أنه إذا تعذر اليقين عملنا بغلبة الظن».

«إذا خرصتم» معناه: قدرتم الشيء على سبيل التحري والتخمين، وما الذي يُخرص؟ هو الثمار كالعنب والتمر، لأن الثمرة فيها ظاهرة بارزة فيخرص، وأما الزروع فقال العلماء: إنها لا تخرص؛ لأن الحب المقصود مستتر بالسنابل، فلا تمكن الإحاطة به، فخرصه لا يكون على سبيل التحري؛ لأن التحري فيه متعذر، أو متعسر؛ ولهذا قالوا: لا تخرص الزروع، حتى إن بعض أهل العلم حكى الإجماع على أن الزرع لا يخرص، والعمل الآن على خلاف ذلك فإن الناس يخرصون الزروع، ويقولون: إن أهل الخبرة يقدرون ذلك بالتحري والتخمين كما يقدرون ذلك بالثمار، ولا شك أن التقدير في الثمار أقرب إلى اليقين؛ لأن الثمرة مشاهدة في العنب أو في التمر بخلاف هذا، إذن الذي يخرص الثمار فقط من التمور والأعناب.

وقوله: «فخذوا ودعوا الثلث»، «خذوا ما يجب فيها من الزكاة، ففي ألف كيلو فيما يسقى بهرؤنة نصف العشر خمسمائة كيلو، وفيما يُسقى بلا مؤنة العشر مائة كيلو، لكن يقول الرسول على: «دعوا الثلث» هل المراد: دعوا الثلث من أصل المال فلا تأخذوا عنه زكاة، أو دعوا الثلث أي: مما يُؤخذ حتى يؤديه صاحبه؟ فيه احتمالان في الحديث، وهما قولان لأهل العلم، لأن كلمة: «إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث» ظاهر الحديث يقول: «دعوا الثلث» من الواجب؛ لماذا؟ يبقيها للمالك؛ لأنه ربما يكون لديه أناس من أقاربه من أهل الزكاة فيعطيهم، أو أناس من أصحابه من أهل الزكاة فيعطيهم، فجعل الشارع ثلث الواجب باقيًا للمالك يتصرف فيه كما يشاء يعطيه لمستحقه؛ لأننا لو أخذنا منه الكل، وكان له أقارب أو جيران أو أصدقاء ينظرون إلَى ملكه في ثماره، ثم يحرمهم من زكاته كان في نفوسهم شيء من ذلك، فجعل الشرع له الثلث، وهذا الذي فسرنا به الحديث هو الذي يوافق ما سبق في الأحاديث في قوله: «فيما سقت السماء العشر» لأننا لو فسرنا الحديث على الاحتمال الثاني الذي هو أن ندع ثلث العشر، وفيما سقي بالنضح ثلث العشر، فيما سقت السماء العشرة على ما هي عليه، ويكون هذا له وجه من النظر، وهو تفسير يحتمله الحديث: «دعوا الثلث فإن لم تدعوا الثلث عن الواجب يؤديه المالك حتى تبقى عموم الأحاديث على ما هي عليه، ويكون هذا له وجه من النظر، وهو تفسير يحتمله الحديث: «دعوا الثلث فإن لم تدعوا الثلث فان لم تدعوا الثلث فات فالم تعول الربع».

قوله: «فإن لم تدعوا الثلث» هل هذا على سبيل الخيار المطلق للسعاة الذين يأخذون الزكاة



ويخرصونها؟ يعني: إن لم تختاروا ترك الثلث فدعوا الربع، نقول: لدينا قاعدة وهي أن كل ما جعل فيه الخيار لشخص عن طريق الولاية أو التصرف لغيره فالواجب عليه اتباع الأصلح، بخلاف ما جعل فيه الخيار مما يتصرف لنفسه فهذا يتبع ما يراه أسهل على ما يرى، أما ما جعل له الخيار فيه عن طريق الولاية أو التصرف للغير فالواجب عليه أن يتبع الأصلح.

«إن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع» يعني: إن رأيتم المصلحة في عدم ترك الثلث فاتركوا الربع، فما هي المصلحة؟ أما على الاحتمال الأول الذي يقول: «دعوا الثلث» يعني: لا يجب عليه بذله، فيقولون: إن السعاة ينظرون إلّى هذا الرجل، إذا كان هذا الرجل مضيافًا كريمًا يبذل كثيرًا من ماله للضيوف فهنا يترك له الثلث، وإن كان بالعكس فيترك له الربع، كذلك لو كان النخل قد أصيب بجوائح، أو كان هناك أتعاب أكثر في هذه السنة على سقيه ونحو ذلك فيترك له الثلث وإلا ترك له الربع.

والاحتمال الثاني، نقول: إذا كان هذا الرجل حوله أناس كثيرون فقراء من أهل الزكاة فإننا نترك له الثلث، وإلا تركنا له الربع، فأيًا كان فإن هذه مرجعه إلَىٰ ما تقتضيه المصلحة.

يُستفاد من هذا الحديث: ثبوت الخرص في الثمار لقوله: «إذا خرصتم فدعوا»، ووجه ثبوته: أنه لما علق على الخرص أحكامًا كان ذلك دليلاً على نفوذها؛ لأن غير النافذ لا يترتب عليه أحكام لأنه يُلغى من الأصل، فلما رتب عليه الأحكام عُلم أنه نافذ وصحيح.

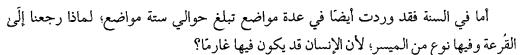
ومن فوائد الحديث: تيسير الشرع على العباد؛ لأن الخرص أسهل من التقدير بالكيل؛ إذ أنّا لو اعتبرنا التقدير بالكيل لزم من ذلك أن يَجُزُه صاحب المال -يعني: صاحب الثمرة-، ثم يُتبّس، ثم يكيّل، ثم يعرف الواجب، وهذا فيه صعوبة ومشقة، فالخرص لا شك أنه من التيسير.

ويستفاد منه: أنه إذا تعذر اليقين أو تعسر رجعنا إلَىٰ غلبة الظن، وهذا له نظائر في الشرع منها ما سبق في حديث ابن مسعود في الشك في الصلاة يقول: «فليتحر الصواب ثم يبني عليه» هذا أصل يشهد لهذا الحديث.

والأمر بالخرص كاستعمال القرعة عند الحاجة إليها، فإن القرعة (1) بلا شك فيها تعيين المستحق على سبيل التحري، فإنه لو اجتمع شخصان فأكثر في حق من الحقوق واستويا ولم يمكن التمييز بينهما فإننا نجري القرعة، وقد ذكرت القرعة في القرآن مرتين في قصة يونس: ﴿ فَسَاهُمَ فَكَانَ مِنَ المُدْحَضِينَ ﴿ فَالنَّقَمَهُ الْحُوتُ وَهُو مُلِيمٌ ﴾ [الفَيْاقَاني : ١٤١، ١٤١]. وفي قصة مريم: ﴿ وَمَا صُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْلَصِمُونَ ﴾ [النَّفِيلي : ٤٤].

⁽۱) انظر صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب (۳۰)، وقواعد الأحكام للعز بن عبد السلام (ص١٣٦)، والمنثور في القواعد للزركشي (٣/ ٦٢)، وقواعد ابن رجب (ق/ ١٦٠)، وقواعد السعدي (ق/ ٢٥).

فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام



نقول: لأنه لما تعدر التمييز على سبيل اليقين رجعنا إلى غلبة الظن، هذا الحديث يمكن أن يكون من جملة الأصول التي تدل على أنه إذا تعدر اليقين رجعنا إلى غلبة الظن.

ومن فوائد الحديث: أنه يجب أن يترك لرب المال الثلث أو الربع على حسب ما تقتضيه المصلحة ويقتضيه نظر الساعى؛ لقوله: «فخذوا ودعوا».

ومنها: وجوب أخذ الزكاة من أهل الثمار، وهذه الفائدة قد يكون فيها مناقشة؛ إذا قلنا: «وجوب»، من أين يؤخل؟ من قوله: «فخذوا» هذا أمر، ولكن قد يقول قائل: إن المراد بذلك الإباحة، يعني: بيان ما يؤخذ، وليس على سبيل الإلزام، وأن الساعي لو رأى من المصلحة ألا يأخذ الزكاة من هؤلاء بل يبين المقدار ويدع الأمر إلى إيمانهم لكان ذلك جائزًا، ولكن على كل حال إبقاء الحديث على ظاهره وأنه يؤمر بأن يأخذ أولى؛ لأنه لو لم يأخذ لكان بعث السعاة وتعبهم وعملهم مشقة بدون فائدة.

ومن فوائد الحديث: أن ترك الثلث أو الربع موكول إلى الساعي فيجب عليه أن ينظر نحو ِ الأصلح.

ومن فوائد الحديث: مراعاة الأحوال أنه من الحكمة أن تراعئ الأحوال، وهذا شيء مستقر في النفوس، وأن الشرع يراعي الأحوال حتى إنه ليجب على الشخص ما لا يجب على غيره ويحرم عليه ما لا يحرم على غيره، ويلزم بما لا يلزم به غيره حسب ما تقتضيه العلل الشرعية.

ومن فوائد الحديث الأول: «لا تأخذا في الصدقة إلا من هذه الأصناف»: أن الزكاة لا تجب إلا في هذا الأصناف الأربعة؛ لأنه قال: «لا تأخذا في الصدقة إلا من هذه الأصناف»، وهذا مذهب كثير من أهل العلم أنها لا تجب إلا في هذه الأصناف، ولكن هل هذا الحصر حصر عين أو حصر وصف؟ إن قلنا: إنه حصر عين، فمعناه: أنها لا تجب الزكاة في غير هذه الأربعة فقط فلا تجب في الرز، ولا في الذرة، ولا في الدُّخن(۱)، ولا في غيرها، وإن قلنا: إنها حصر وصف صار ما يماثلها مُلحقًا بها تجب فيه الزكاة مثل الرز والذرة والدُّخن وغيرها من الحبوب التي تقتات وتدخر، وذكرنا أن القول الراجح والأحوط هو أن هذا المذكور حصر وصف لا حصر عين.

ويرئ بعض العلماء أنه حصر عين ويقول: إنه لا يجب أن نلزم الناس ونغرمهم في أموالهم بشيء ليس فيه دليل بَيِّن؛ لأن أخذ المال كإسقاط المال، يعني: أخد المال من الأغنياء وهو لا

⁽١) الدُّخْنُ: نباتٌ عُشْبي من النجيليَّات حبَّه صعير أملس كحب السمسم ينبت برِّيًّا ومزروعًا.

يجب عليهم، كإسقاطه عنهم وحرمانه الفقراء، والأصل براءة الذمة؛ لأن هنا هل الاحتياط أن نلزم بالزكاة احتياطًا لأهل الزكاة أو لا نلزم احتياطًا لحماية أموال الناس؟

فقد تعارض الاحتياطان، قالوا: وإذا تعارض الاحتياطان تساقطا ورجعنا إلَى الأصل، وهو أن الأصل براءة الذمة، هذا وجه من رجح القول بأن هذا الحصر حصر أعيان، لكن المشهور عند أكثر أهل العلم أنه حصر أوصاف.

ومن فوائد الحديث: أنه ينبغي للإمام الموجه للسعاة أن يبين لهم ما تجب فيه الزكاة مما لا يجب حتى يكونوا على بصيرة من أمرهم لقوله: ولا تأخذا الصدقة إلا من هذه الأصناف، وهكذا شأن كل مَنْ ولَّى أحدًا على ولاية أن يبين له ما يجب عليه فيها حتى تقوم عليه الحجة وتبرأ ذمة المولّى.

٥٨٩ - وَعَنْ عَتَّابِ بِنِ أُسَيْدٍ ﴿ فَ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَنْ يُخْرَصَ الْعِنَبُ كَمَا يُخْرَصُ الْعِنَبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخُلُ، وَتُؤْخَذَ زَكَاتُهُ زَبِيبًا ﴾ (١). رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَفِيهِ انْقِطَاعٌ.

قوله: «كما يخرص النخل» يعني: ثمر النخل، والعنب ثمر العنب، وسبق لنا أن معنى الخرص هو الظن والتخمين، وأنه عمل به لدعوة الحاجة إليه كما أمر بالقرعة لدعوة الحاجة إليها.

وقوله: «كما يخرص النخل» هذه تشبيه للأصل بالأصل، وإلا فمعلوم أن خرص العنب في الغالب أشق من خرص النخل؛ لأن بروز ثمرة النخل واضح، لكن العنب خفي يختفي بالأوراق فهو يحتاج إلَى عناية أكثر وإلَى ضبط أكثر.

وقوله: «تؤخذ زكاته زبيبًا» يعني: لا عنبًا؛ لأن الزبيب هو الذي يدخر، أما العنب فإنه يفسد.

وظاهر الحديث: أن العنب الذي تتجب زكاته هو ما يكون زبيبًا، وأما العنب الذي لا يزبب فإن العلماء اختلفوا فيه، فمنهم من ألحقه بالفاكهة والخضروات، ومنهم من ألحقه بالذي يزبب، وقال: إنه يقدر زبيبًا، لم يذكر في الحديث نصاب الزبيب، ولكنه مُلحق بثمر النخل، وقد يُشعر قوله: «كما يخرص النخل، بذلك، وأن نصابه كنصاب النخل، وهو هكذا يقينًا فيما عدا ثمار النخل، وثمار العنب هل يُخرص أو لا مثل الزروع؟ تقدم لنا أن في المسألة خلافًا، وأن أكثر أهل العلم، بل حُكي إجماعًا أن الزرع لا يُخرص، وعللوا ذلك بأن المقصود منه مستتر بقشوره فلا تمكن الإحاطة به، بخلاف النخل والزبيب فإن المقصود منه ظاهر بارز.

وقلنا: إن عمل الناس اليوم على خلاف ذلك، وأن أهل الخبرة يعرفونه ويقدرونه تقديرًا قد يكون منضبطًا، وهذا هو الذي عليه العمل.

⁽۱) أخرجه أبو داود (۱۲۰۳)، والترمذي (۱۶۶)، والنسائي (٥/ ١٠٩)، وابن ماجه (١٨١٩)، كلهم عن سعيد بن المسيب عن عتاب. قال المنذري وانقطاعه ظاهر؛ لأن مولد سعيد في خلافة عمر، ومات عتاب يوم مات أبو بكر، أفاده المصنف في التلخيص (٢/ ١٧١).



حكم زكاة الحلي:

٥٩٠ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، «أَنَّ امْرَأَةً أَتَتِ النَّبِيَّ عَيْكِ وَمَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا،
 وَفِي يَدِ ابْنَتِهَا مَسْكَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ لَهَا: أَتَعْطِينَ زَكَاةَ هَـذَا؟ قَالَـتْ: لا. قَـالَ: أَيَسُرُّ لِكِ أَنْ يُسَوِّرَكِ الله بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سِوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ؟ فَأَلْقَتْهُمَا» (١٠). رَوَاهُ النَّلاثَةُ، وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ.

- وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةً.

يقول: «امرأة أتت....» إلخ. «المسكتان» قال العلماء: هما السواران، وفي بعض ألفاظ الحديث: «مسكتان غليظتان».

وقوله: «من ذهب»، «من» هذه لبيان الجنس كما يُقال: خاتم من ذهب، أو من حديد، أو ما أشبه.

وقوله: «أتعطين زكاة» هذا الخطاب للأم، ولم يسأل البنت؛ لأنها إما صغيرة طفلة، وإما صغيرة غير مميزة، وتكون وليتها أمها أو أبوها كما سيأتي في الفوائد.

فقال: «أيسرك أن يسورك الله بهما؟» السرور معناه: الانبساط والفرح وما أشبه ذلك، وهو من المعاني النفسية التي لا يمكن تعريفها؛ لأن المسائل النفسية لا يُمكن للإنسان أن يعرفها أبدًا مهما عرفتها فإنك تعرفها بآثارها؛ ولذلك لو قال لك قائل: ما هي العداوة؟ ما تعرفها بأوضح من لفظها. ما هي البغضاء؟ ما هي المحبة؟ ما تقدر؛ ولهذا نقول: إن المعاني النفسية لا يمكن أن تُعرَّف بمثل ألفاظها، فالمعنى: هل تسرين بأن يسورك الله بهما سوارين من نار، يعني: تحبين ذلك وتسرين به. ما الجواب؟ لا، ولا أحد يُسرَّه أن يُسوره الله يوم القيامة سوارًا من نار، وأخذ النبي بَنَيْ هذا المعنى من قوله تعالَى: ﴿ وَالَّذِينَ يَكُنْرُونَ الذَّهَبَ وَأَلْفِضَةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي النبي بَنِيْ هذا المعنى من قوله تعالَى: ﴿ وَالَّذِينَ يَكُنْرُونَ الذَّهَبَ وَأَلْفِضَةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي مَنِي اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ الل

⁽۱) أخرجه أبو داود (۱۰۵۳)، والترمذي (۱۳۷)، والنسائي (۱/۳۸)، وأحمد (۲/٤/۲)، من طريق حُسيْن المعلم عن عمرو به، وأخرجه الترمذي (۱۳۳) من طريق ابن لهيعة والمثنى عن عمرو به وقال: لا يصح في هذا الباب عن النبي على شيء، لكن قال ابن القطان: والحديث إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صحيح. قلنا: يقصد طريق حسين المعلم المتقدم، وحديث عائشة أخرجه أبو داود (۱۰۵۰)، والدارقطني وليه محمد بن عطاء مجهول. قال الذهبي في الميزان (۲/۱۰۱)، والدارقطني مع حفظه أمر محمد بن عطاء من الأثبات... وقال ابن حجر في التلخيص (۲/۱۷۸): إسناده على شرط الصحيح.

⁽٢) أخرجه مـــلم (٩٨٧) عن أبي هريرة.

القيامة أسورة من نار ويكوئ بها المحل، يعني: لا أحد يستطيع أن يضعه ولو شريطًا على ذراعه، لكن هذه بقدر ما عليها من الأسورة التي تجب فيها الزكاة ولم تزكها فإنها تحرق بها، والعياذ بالله.

قال: «فألقتهما من يد ابنتها». وفي رواية أخرى: وقالت: «هما لله ورسوله»؛ وتركتهما لأنها خافت، فإن هذا أمر عظيم.

قال المؤلف: وإسناده قوي، وهو كما قال، لكن صححه بعض المتأخرين وقال: إنه صحيح، ويشهد له عمومات الكتاب والسنة الدالة على وجوب الزكاة في الذهب والفضة بدون تفصيل.

قال الْمُؤلف:

قولها: «أوضاحًا من ذهب» المعروف أن الأوضاح تكون من الفضة، وسميت وضحًا لبياضها ولمعانها، ولكن ربما يُراد بها من الذهب بشرط أن تقيد به، فيقال: أوضاح من ذهب، ويكون الجمع بينها وبين الفضة اللمعان في كل منهما، فسألت النبي را كن هو؟ وتريد بالكنز ما يعاقب عليه صاحبه، وليست تسأل هل هو كنز مدفون، لماذا؟ لأنها تعلم ذلك، لكن هل هو يُعاقب عليه صاحبه أم لا؟ فقال لها النبي را أذيت زكاته فليس يكنزه.

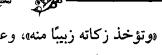
وفي رواية أبي داود: «إذا بلغ أن يزكى فأديه زكاته وليس بكنز»، وهذه زيادة مهمة جدًا كما سيذكر في الفوائد، إذن يجعل هذا الحديث شاهدًا لحديث عمرو بن شعيب.

من فوائد حديث عتاب: أن العنب يخرص كما يخرص النخل لظهور ثمرته وبروزها وبيان ثمرها، وفيه إشارة إلى أنه لابد أن يبلغ النصاب؛ لأن هذا هو نتيجة الخرص، ولو كانت الزكاة واجبة في قليل وكثير ما احتجنا إلى الخرص، وفي قوله: «كما يخرص النخل، أيضًا إشارة إلى أن نصابه كنصاب ثمن النخل.

وفيه أيضًا من الفوائد: أن الزكاة واجبة فيه لقوله: «وتؤخذ زكاته»، وأنه يجب أن تؤخذ زبيبًا، ولكن إذا كان لا يزبب فهل يلزم مالكه أن يشتري زبيبًا ليدفعه عنه؟ إن قلت: هذا على الغالب، صار لابد أن يكون هناك شيء مقدر.

⁽۱) أبو داود (۱۰۲۶)، والدارقطني (۱۰۰/۲)، والبيهقي (۱/۱۰۱) وغيرهما، قال ابن عبد البر: في سنده مقال. وقال العراقي: إسناده جيد رجاله رجال الصحيح. قلنا: سبب الاختلاف يتضح بقول المنذري: في إسناده عَتاب بن بشير، وقد أخرج له البخاري وتكلم فيه غير واحد. انظر المحليٰ (۱/۷۹)، وفيض القدير (٥/٤٣٢).





«وتؤخذ زكاته زبيبًا منه»، وعلى هذا يكون بناء على الغالب وإن لم تقدر، وتؤخذ زكاته زبيبًا صار لابد أن يقدر هذا العنب زبيبًا ثم تخرج زكاته من الزبيب، وهذا هو ظاهر الحديث وهو الذي ذكره الفقهاء -رحمهم الله-.

ولكن الصحيح: أن تؤخذ زكاته منه؛ لأن الإنسان لا يكلف أكثر مما عنده فيؤدى زكاته منه والفقير يتصرف، نعم إذا حاف لو أعطى الفقير شيئًا كثيرًا فسد عليه فإنه يوزعه بحيث يعطى الفقير ما لا يفسد عليه، فإذا قدرنا مثلاً أن هذا الرجل عنده زكاة تبلغ ثلاثين كيلو هذا ربما إن أعطاه الفقير ربما يفسد عليه أو يبيعه بقليل من المال، فمثل هذا نقول: حرصا على مصلحة الفقير توزع عليه توزيعًا مناسبًا هذا إن لم يبعه فإن باعه فلا شك أنه يخرج من قيمته، ويكون الواجب عليه نصف العشر إن كان يسقى بمؤنة، وإن كان يسقى بلا مؤنة فالعشر كاملاً. فائدة في جواز لبس الناهب المحلِّق:

أما حديث عمرو بن شعيب فمن فوائده: جواز لبس الذهب المحلق لقوله: «وفي يد ابنتها مسكتان»؛ لأن السوار محلق بلا شك، وقد تضافرت الأدلة على جوازه، وهناك أحاديث تدل على المنع من الذهب المحلق والوعيد على من فعل ذلك، ولكن العلماء(١١) اختلفوا في تخريج هذه الأحاديث؛ فمنهم من قال: إنها شاذة ولا يُعمل بها، ومنهم من قال: إنها منسوخة، فأما من قال: منسوخة؛ فإنه يحتاج إلِّي إقامة الدليل على أنها سابقة، وأن الأحاديث الدالة على الجواز متأخرة؛ لأن هذه هي القاعدة، ومن قال: إنها شاذة؛ قال: لأنها تخالف الأحاديث الصحيحة التي هي أقوى منها، وتخالف عمل المسلمين، فإن بعض العلماء نقل الإجماع على جواز لبس الذهب المحلق، والغالب ألا يكون الجمهور على قول يخالف الحق السيما وأن معهم من الأدلة القوية الصريحة في جواز اللبس ما يقوي قولهم، وعلى هذا فتكون شاذة، وكنت قد بحثت معكم مسألة الشذوذ، هل يصح أن نحكم على الحديث بالشذوذ إذا كانا حديثين، أو نقول: إن الشذوذ مخالفة الراوي بقية الرواة في هذا الحديث المعين؟ كنت أظن أن الشذوذ يكون في حديث واحد يختلف فيه الرواة، فيشذ بعضهم ويزيد شيئًا لم يزده غيره، ولكن رأيت كلامًا للإمام أحمد لَخَلِللهُ يدل على أن الشذوذ يقع حتى وإن كانا الحديثان مختلفين، وذلك فيما ورد من الحديث عن النهى عن الصيام: ﴿إِذَا انتصف شعبان فلا تصوموا ، قال الإمام أحمد: هذا حديث شاذ لمخالفته قول النبي عَلَيْة: «لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين». قال: لأن هذا الأخير ثابت في الصحيحين وغيرهما، فهو قوي ورواته حفاظ، وذاك الحديث لا يساويه في القوة، فيكون مما خالف الثقة من هو أوثق منه فيحكم بشذوذه، وكذلك أيضًا هذا الحديث

⁽١) للشيخ كَتَلَقة رسالة في زكاة الحلى مُلحقة بكتاب الزكاة المفرد من الشرح الممتع (ص٢٠٢).

الذي أشرنا إليه في مسألة الذهب المحلق. قال كثير من أهل العلم: إنه شاذ لمخالفته الأحاديث الصحيحة الكثيرة الدالة على جواز لبس الذهب المحلق، ولهذا كان الراجح القول بالجواز، وأن القول بالمنع ضعيف.

ويستفاد من هذا الحديث: أن للأم ولاية على أولادها، لقوله: «أتعطين زكاة هذا؟»، وهذه المسألة مُختلف فيها عند أهل العلم، فمنهم من قال: إنه لا ولاية للأم على أولادها في المال، وأن ولاية المال للأب إما خاصة وإما للأب والجد وإن علا، أما الأم فليس لها ولاية المال على أولادها، ولكن الصحيح أن لها ولاية المال على أولادها كما لها ولاية على آداب أولادها، نعم لو كان هناك أب فهو الأولى لأنه هو الذي يحفظ المال ويحسن التصرف أكثر من الأم، إنما إذا لم يكن أب وكانت الأم هي التي تتولى مال أولادها كما لو مات زوجها وبقي أولادها عندها تتولى أموالهم أخذا ودفعًا وتصرفًا فإن لها ولاية شرعية.

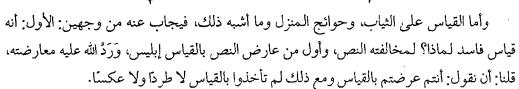
ويُستفاد من هذا الحديث: أن المخاطب بزكاة مال الصبي والمجنون وليهما لقوله: «أتعطين زكاة هذا؟»؛ ولهذا قال العلماء: إن الزكاة تجب في زكاة الصبي والمجنون ويخرجها وليهما.

ويُستفاد من هذا المحديث: أنه ينبغي للإنسان أن يستفصل في الأمور التي قد تخفى وإلا فالأصل أن الإنسان ما يسأل، كيف ذلك؟ لأنه سألها هل تعطي زكاة هذا، وإلا فلا يلزم الإنسان أن يسأل الناس هل أنتم تزكون، هل أنتم تفعلون؟ لا، لكن إذا كان المقام يقتضي السؤال فليسأل؛ ولهذا سأل النبي عليه فقال: «أتؤدين زكاة هذا؟».

وفيه أيضًا: دليل على وجوب الزكاة في الحلي؛ لأنه قال: «زكاة هذا» وهو كذلك، ويؤيد هذا قوله: «أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار؟»، ومثل هذا الوعيد إنما ورد في ترك الزكاة، ولم يأت بطائل من قال: إنه لا زكاة في الحلي؛ لأنهم لم يقابلوا هذا الحديث وغيره من الأحاديث العامة بأدلة من السنة أبدًا، وغاية ما هناك أنهم استدلوا بحديث رواه جابر أن النبي على قال: «ليس في الحلى زكاة». وهذا الحديث ضعيف(۱).

ثم هم لا يقولون بموجبه أيضًا، بل يقولون: إن الحلي تجبّ فيه الزكاة أحيانًا، ولو أخذوا بظاهر الحديث لكان ظاهره عدم الوجوب مطلقًا مع أنهم يقولون: لو أعد حليًا للإجارة لوجبت فيه الزكاة مع أنه ليس عروض تجارة، هم يقرون أن مثل هذا ليس عروض تجارة، ومع هذا يوجبون فيه الزكاة، ولو أخذوا بدلالة الحديث الذي استدلوا به لكان الواجب عليهم أن يقولوا: ليس فيه زكاة، والمهم: أن من تأمل أدلة من قالوا بعدم الوجوب لم يجد لها طائلاً.

⁽۱) أخرجه الدارقطني (۲/ ۱۰۷)، وضعفه بأبي حمزة، لكن قال ابن الجوزي: ما عرفنا أحدًا طعن فيه، ورده الذهبي في التنقيح فقال: هذا صحيح والمعروف أنه موقوف، ونقل العجلوني (۲۲۷/۲) عن البيهقي قوله: لا أصل له. انظر التحقيق (۲/ ۱۹۳)، والدراية (۱/ ۲۲۰).



فإنكم تقولون: لو كان عنده حلي للإيجار وجبت عليه الزكاة، ولو كان عنده ثياب للإيجار لم تجب الزكاة.

وتقولون أيضًا: إذا كان عنده ثياب محرمة يلبسها فليس فيها زكاة، وإذا كان عنده حلي محرم يلبسه ففيه الزكاة.

وتقولون أيضًا: إنه إذا كان عنده ثياب أعدها للبس ثم عدل عن ذلك وأعدها للتجارة لم تجب فيها الزكاة، وإذا كان عنده حلى للبس، ثم عدل عن ذلك وأعدها للتجارة ففيه الزكاة.

وتقولون أيضًا: لو كان عنده حلي أعده للنفقة، مثل امرأة فقيرة ليس عندها مال عندها حلي كثير وجعلته للنفقة، كلما احتاجت باعته وأنفقت على نفسها فعليها الزكاة، ولو كان عندها ثياب كثيرة جداً أعدتها للنفقة كلما احتاجت باعت وأنفقت فليس عليها زكاة، كيف يصح القياس مع هذه المخالفة العظيمة؟ لا يصح؛ لأن القياس معناه: إلحاق الفرع بالأصل، وهنا الفرع خالف الأصل في أكثر المسائل، فتبين بهذا أن من نفوا وجوب الزكاة في الحلي ليس عندهم دليل من أثر ولا نظر، أما الآثار فعرفتم، وأما النظر فعرفتم التناقض وعدم صحة القياس، وبناء عليه فإن أحاديث وجوب زكاة الحلي قائمة بلا معارض، وكلما جاء الدليل قائما سالماً عن المعارض وجب الأخذ بمدلوله ومقتضاه، ولهذا صار القول الراجح وجوب زكاة الحلي وهو مذهب أبي حنيفة، ولكن بشرط أن يبلغ النصاب.

فإن قلت: ظاهر هذا الحديث أنه لا يشترط بلوغ النصاب؛ لأن النبي عَلَيْ قال: «أيسرك أن يسورك الله بهما سوارين من نار؟»، والسواران في الغالب لا يبلغان عشرين مثقالاً، فاختلف الجواب في ذلك؛ فقال الثوري كَيْلَة: تضمه إلى ما عندها حتى يبلغ النصاب(١).

وبعضهم قال: إن في بعض ألفاظ الحديث: «سواران غليظان»، والسوار الغليظ قد يبلغ، لأن الغليظ معناه: المتين، وهذا يبلغ.

ومنهم من قال: إن هذا مطلق أو مجمل مبين بالأحاديث الدالة على أنه لا زكاة في الذهب حتى يبلغ النصاب، ومنه حديث أم سلمة في رواية أبي داود حيث اشترط أن يبلغ ما يزكئ. القول الثالث في المسألة: أن الزكاة واجبة في الحلى قليلاً كان أو كثيرًا.

⁽١) قال أبو داود (١٥٦٦) حدثنا صفوان بن صالح، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا سفيان عن عمر بن يعلى..... فذكر الحديث، وقيل لسفيان: كيف تزكيه؟ قال: تضمه إلَىٰ غيره، وانظر عون المعبود (١/٤).



ومن فوائد هذا الحديث: أن الزكاة واجبة في الحلي كل سنة، لقوله: «أتؤدين زكاة هذا؟»، وجه الدلالة: أن الزكاة في الأموال تتكرر كل سنة، فلو كان عند الإنسان مال دراهم أو دنانير وجب عليه أن يزكيها كل سنة وإن كانت لا تنمو، ومن قال: إن الزكاة لا تجب فيه إلا سنة واحدة فليس قوله بظاهر، بل الظاهر وجوب الزكاة في الحلي في كل سنة.

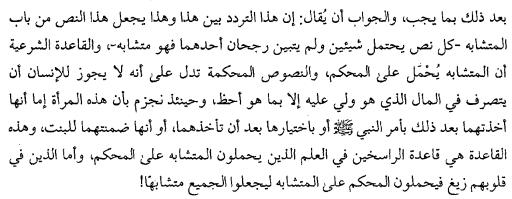
ومن فوائد الحديث: إثبات يوم القيامة لقوله: «أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة؟».

ومنها: أن الجزاء من جنس العمل، كيف ذلك؟ لما كانت المخالفة هنا في الأسورة كان العقاب في الأسورة العقاب في الأسورة، فالجزاء من جنس العمل، ويؤيد هذه القاعدة أن الله -سبحانه وتعالى حَكَمُ عَدُلُ لا يظلم، وأنه جعل جزاء السيئة بالنسبة للخلق -بعضهم مع بعض- سيئة مثلها فكذلك العقوبة تكون مثل العمل، ويؤيد ذلك أيضًا قوله تعالَى: ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ * ﴾ [التَهْ الله على حسب ذنبه، ولهذا لو رأيت حتى الحدود الدنيوية تجد أن الحدود مناسبة تمامًا للجرائم.

ومن فوائد الحديث: إثبات النار، وأن الله تعالى قد يغلب الأشياء عن معدنها الأصلي إلَى تا تكون ناراً؛ لقوله: «سوارين من ناره هذا إن قلنا: إن السوارين من النار هما السواران الملبوسان، وإن قلنا: إنهما غيرهما فليس فيه دليل، لكن حديث أبي هريرة: «صفحت له صفائح من ناره يدل على أن السوارين من الذهب تكون يوم القيامة سوارين من نار، لكن هل المعنى: أنها تنقلب المادة، أو أنها إذا أحمى عليها حتى احمرت وصارت كالجمرة صارت ناراً؟ يحتمل، وهذا عندى أقرب؛ لأن الحديدة إذا أحْمَيْتَهَا في النار صارت ناراً؛ أي: قطعة حمراء تلتهب أحيانًا.

وفي هذا المحديث أيضًا من الفوائد: ورع الصحابة -رضي الله عنهم- وشدة خوفهم من العقاب لقوله: «فألقتهما»، ولكن في هذا إشكال، وهو أن المعروف أن ولي الصغير يتصرف فيما هو أحظ للصغير، ومعلوم أن الأحظ للصغير هنا أن تخرج الزكاة وتبقي السوارين، فالمجواب على ذلك أن يُقال: هي القتهما، ولكن هل بقيا ملقيين، أو أن الرسول على أخبرها

فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام



ومن فوائد حديث أم سلمة: جواز لبس المرأة الذهب من الأوضاح وغيرها لقوله: «كانت تلبس أوضاحًا».

وفيه أيضًا: دليل على أن الكنز هو المال الذي لا تُؤدّى زكاته، وليس المال المدفون لقول النبي عَلَيْد: وإذا أدبت زكاته فليس بكنزه.

وفيه أيضًا: أن الكنز هو المال الذي لا تؤدئ زكاته، نأخذه من مفهوم قوله: وإذا أديت زكاته فليس بكنزه، فإن مفهومه: إذا لم تؤد زكاته فهو كنز، والمراد بالكنز قوله تعالَى: ﴿ وَاللَّذِينَ يَكُنِزُونَ الذَّهَبَ وَٱلْفِضَـةَ ... ﴾ [النَّجَمَا: ٣٤].

وفيه: دليل على أنه ينبغي السؤال عن العلم؛ لسؤال أم سلمة قالت: «أكنز هو؟»، ويقول العلماء: إن السؤال مفتاح العلم، وقيل لابن عباس (١) والفضية: بِمَ أدركت العلم؟ قال: وبلسان سئول، وقلب عقول، وبدن غير ملول».

وفيه أيضًا: حرص الصحابة -رضي الله عنهم- على براءة ذممهم وسلامتها من عقاب الآخرة لقولها: هأكنز هو؟ه.

وفيه: دليل على وجوب الزكاة في الحلى؛ لقوله: وإذا أديت زكاته فليس بكنزه.

زكاة عروض التجارة:.

٥٩٢ – وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ﴿ فَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نُـخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِنَ اللَّذِي نَعُدُّهُ لِلْبَيْعِ» (١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ لَيِّنٌ.

«اللين» معناه: ضد القوي؛ لأن هناك لينًا له ضد وهو القوة وكأن المحدِّثين -رحمهم الله- إذا كان الضعف ليس بينا واضحًا يقولون: إنه لين، فهو درجة بين الضعف المجزوم بضعفه وبين الحسن.

⁽١) إعلام الموقعين (١/ ١٩).

⁽٢) أخرجُه أبو داود (١٥٦٢)، والطبراني في الكبير (٧/ ٢٥٧)، وضعفه الهيثمي (٣/ ٦٩)، وقال ابن حزم: هذا حديث ساقط فيه مجهولون، المحليٰ (٢٤٣/٥)، وانظر التلخيص (٢/ ١٧٩).



يقول سمرة: «كان رسول الله على سبيل الاستعلاء، أي: أن الطالب يظهر نفسه مظهر المستعلي الأصوليين: طلب الفعل على سبيل الاستعلاء، أي: أن الطالب يظهر نفسه مظهر المستعلي على المطلوب وإن لم يكن عاملاً عليه في الواقع، قد يكون رجلاً قاطع طريق، أو هو من ضعة الناس وأراذلهم، فيمسك رجلاً من أشراف الناس ويأمره، والأمر في الأصل يكون من الأعلى إلى الأدنى، لكن هذا نزل نفسه منزلة الأعلى، ولهذا قال العلماء في التعريف: على وجه الاستعلاء، ولم يقولوا: العلو، لأنه قد يأمر وليس عليًا على المأمور من حيث الواقع، لكن ينزل نفسه منزلة المستعلي، ثم إن استحق العلو فهو له وإن لم يستحقه فهو دعوى، أمر النبي على المأمور به موصوف بأنه صدقة، والصدقة واجب إخراجها إذا أمر بها.

وقوله: «من الذي نعده للبيع»، «الذي» اسم موصول، والاسم الموصول يفيد العموم، وإن كان مفردًا، والدليل قوله تعالى: ﴿ وَاللَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَدَقَ بِهِ ۚ أُولَيْنِكَ هُمُ ٱلْمُنَّقُونَ ﴾ [البيئز: ٢٦]. ولم يقل: هو المتقي، وهذا دليل على أن الاسم الموصول ولو مفردًا يفيد العموم؛ إذن الذي نعده للبيع عام لكل ما يُعد للبيع، يعني: لا يتخذ لذاته وعينه، ولكنه متخذ للبيع، يعني: يُراد به قيمته وربحه.

وهذا الحديث يدل على وجوب زكاة العروض، العروض: كل ما أعده الإنسان للبيع لا لذاته مثل سلع التجار التي في حوانيتهم هذا نسميه عروضًا؛ لأنه يعرض للناس يشترونه، أو لأنه يعرض ويزول ما يبقى عند صاحبه، إذا أعطيت السلعة ربحًا بعد شرائها بساعة أو ساعتين يبيعها والإنسان يجد فرقًا بين ما يشتريه لعينه وما يشتريه لربحه، الذي يشتريه لعينه لا تبيعه، اللهم إلا أن يأتيك به [ربحً] كبيرًا، والذي تشتريه للربح تبيعه إذا ربحت ولو بعد نصف ساعة أو أقل، لأنك لا تريده لذاته وإنما تريد ربحه، فكل ما قُصِدَ به الاتجار والربح فهو عروض تجارة تجب فيه الزكاة، هل هو خاص بمال معين؟ لا؛ لأنه قال: «من الذي نعده»، إذا كان العروض من الإبل فيه زكاة؟ نعم، رجل عنده بعير واحدة أعدها للتجارة تساوي خمسمائة درهم فيها زكاة؟ نعم، ولو جعلناها سائمة لم يكن فيها زكاة، لأن أقل نصاب للسائمة خمس، ولو بقر عروض فيها زكاة، لأن أقل نصاب للسائمة خمس، ولو بقر عروض فيها زكاة، له غير ذلك كالدجاج والحمام، والثياب لا يجوز بيعها ولا حتى المعلمة منها للصيد، أمًا غير ذلك كالدجاج والحمام، والثياب والسيارات، والعقارات كالأراضى، فإنها إذا أعدت للبيع وجب فيها الزكاة.

وهذا الحديث -كما تشاهدون- أشار المؤلف إلَى ضعفه؛ لقوله: «وفيه لين»؛ ولذلك اختلف أهل العلم -رحمهم الله- في وجوب زكاة العروض، لكن جماهير أهل العلم على الوجوب حتى حكاه بعض العلماء إجماعًا، والذين حكوه إجماعًا من طريقتهم أنهم لا يعتدون

بخلاف الظاهرية، يرون أن خلاف أهل الظاهر ليس له قيمة ولا يعتبر، كما أن بعض أهل العلم على العكس من هؤلاء لا يعتدون بخلاف أهل الرأي، والصواب أن نعتد بخلاف كل واحد من المسلمين؛ لأن الله يقول يخاطب المؤمنين: ﴿ فَإِن نَنزَعْنُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [النَّتَهَانِيَةَ : ٥٩]. لكن لا ريب أن جماهير أهل العلم يرون وجوب الزكاة في عروض التجارة وهو الصواب قطعًا، وله أدلة عامة وخاصة. فمن أدلته العامة:

أُولاً: قول عالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ عَامَنُواً أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَتِ مَا حَكَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخَرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَتَجِبُ فِي طَيَبَاتِ مَا كَسَبَنا. الْأَرْضِ وَتَجِبُ فِي طَيَبَاتِ مَا كَسَبَنا. الْأَرْضِ وَتَجِبُ فِي طَيَبَاتِ مَا كَسَبَنا. وَمِنْهَا أَيْضًا: قوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَلِمْ ﴾ [النَّيَهُ : ١٠٣]. وهذا عام، والأصل فيه أنه يشمل كل شيء حتى العروض؛ لأنها من أموالنا.

والدليل الثالث: قول النبي ﷺ لمعاذ بن جبل: «أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم».

والدليل الرابع: قول النبي على: وإنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى. وصاحب العروض لو سألناه ما نيتك بهذه العروض؛ لقال: نيتي الدراهم، أي: ليس بنيتي السلعة، ولهذا أشتري في أول النهار برأ، وأشتري في آخر النهار شعيرا، وأشتري في أول النهار بقرا، وأشتري في آخره غنما، لأنه ليس عندي إرادة لعين المال، وإنّما قصدي الربح الذي هو القيمة فيكون قوله -عليه الصلاة والسلام-: وإنما الأعمال بالنيات، دالاً على وجوب الزكاة في عروض التجارة؛ لأن نية المتجره هي الأثمان -النقود- فوجبت الزكاة عليه.

فيه أيضًا: دليل معنوي نظري، وهو أننا لو نفينا الزكاة في عروض التجارة لكانت أكثر أموال الأغنياء لا زكاة فيها؛ لأن أكثر أموال الأغنياء هي العروض، ولولا أنهم يتعاملون بالعروض ما نمت أموالهم، لو كان عندهم الدراهم فقط أو الدنانير ما نمت الأموال، ما تنمو أموال التجارة غالبًا إلا بعروض التجارة.

فإذا قلنا: إن هؤلاء الذين عندهم ملايين يبيعون بها ويشترون للتكسب لا زكاة عليهم، انتفت الزكاة في أكثر أموال الأغنياء، وهذا يُخالف قول الرسول على أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، أرأيت لو أن إنسانا عنده أراض، وعقارات ومواش، وأوان، وسيارات، ومعدات تبلغ ملايين للتجارة، وإنسان عنده مائتا درهم. قلنا للأول: لا زكاة عليك وللثاني: عليك زكاة هل هذا معقول؟ لا، ذاك الأول عنده ملايين الملايين من العقارات، ولا يمشي إلا بالسيارات الفخمة، وعنده من الخدم والحشم ما لا يحصيهم إلا الله والمسكين هذا الذي ليس عنده إلا (٢٠٠) درهما قلنا: زكي، أخرج منها

خمسة دراهم، والأول نقول: سلام عليك ليس عليك شيء، فهذا ليس بمعقول، والشريعة لا تأتي بأمر يُخالف المعقول، ولذلك أنا عندي أن وجوب زكاة العروض من الأمور اليقينية ليست من الأمور الظنية، وإن كان من أهل العلم يقولون: إن من أنكر وجوب الزكاة فيها لا يكفر للاختلاف فيها، وهذا صحيح، لو أن أحدًا قال: أنا لا أرى وجوب زكاة العروض، لا نقول: إنك كافر، لكن لو قال: أنا لا أرى وجوب زكاة الذهب والفضة، قلنا: إنك كافر، فالمسائل الخلافية من فروع الزكاة لا نكفر الإنسان المخالف كما لا نكفر من قال إنه لا زكاة في الحلى.

المهم: أن القول الراجح المقطوع به عندي هو وجوب الزكاة في العروض للأدلة الأثرية التي ذكرناها، وللدليل النظري الذي يُعارضه شبه مكابر.

كيف نؤدي زكاة عروض التجارة؟

لكن كيف نؤدي هذه الزكاة هل نعتبر ما اشتريناها به، أو نعتبر ما تساويه عند تمام الحول؛ أو نعتبر المتوسط بين هذا وهذا، أو نعتبر قيمتها في موسم من المواسم مر بها في أثناء العام؟

نقول: المعتبر قيمتها وقت وجوب الزكاة سواء كانت أكثر مما اشتراها به أو أقل أو مثل ما اشتراها به، فإن لم يعلم ما تساوي رجعنا إلَى الأصل وهو ما اشتراها به، لأننا لو قلنا: إنها تقدر بأكثر، قلنا: الأصل عدم الزيادة، وبأنقص قلنا: الأصل عدم النقص، فيزكي ما اشتراها به.

مثال ذلك: اشترئ أرضا بعشرة آلاف ريال لما جاء عند تمام الحول يرئ أن العقارات في فتور، فقال: لا أبيع، هل تساوي عشرة آلاف، أو اثني عشرة، أو ثمانية ماذا نقول؟ نقول: عشرة، لأن الأصل أن هذه السلعة حافظة لقيمتها إلا إذا علمنا الزيادة أو النقص، وإلا فالأصل أن قيمتها محفوظة فيها، إذا كان هذا العرض الذي اشتراه كان في آخر الحول وزادت قيمته إلى الضعف هل يزكى القيمة الزائدة؟

مثال ذلك: تجب زكاته في رمضان واشترئ أرضًا في رجب بمائة ألف وصارت في رمضان تساوي مائتي ألف، المائة الربح هذه لم يمض عليها إلا شهران هل يزكي الربح، أو نقول: يصبر إلّى أن يتم عليه الحول؟ يزكي الربح.

- هل عند كساد العروض وعدم بيعها يخرج من نفس العروض؟ الجواب: نعم.

- هل يخرج زكاة العروض منها في غير هذه الصورة! قال بعض العلماء نعم له أن يخرج زكاة العروض منها لعموم قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ فِي ٱلْمَوْلِمُ مَتَّ مَّعُلُومٌ ﴾ [المَّالِيَّ : ٢٤]. ولكن الصحيح أنه لا يجب؛ لأن المال في العروض ليس هو عين عن المال، بل القيمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن صاحب العروض الدارجة الرائجة لا تبقى عنده العروض من أول الحول إلى

آخره؛ لأنه يبادلها يبيع هذا ويشتري هذا يمكن أن تتبدل عنده بالحول نحو (٢٠) صنفا، فإذا أخرج من الصنف الذي كان عنده وقت وجوب الزكاة فهو في الحقيقة لم يخرج عن جميع الأصناف السابقة، لكن إذا أخرج من القيمة فهي الأصل، وهي الركيزة، فالراجح أنه لا يجوز أن يُخرج قيمة العروض منها، اللهم إلا رجل كانت عروض تجارته من جنس واحد كل الحول

كما لو كان عياشًا، أو إن شئت قلنا: كما لو كان قماحًا يبيع القمح، فهذا له أن يخرج من العروض؛ لأنه من أول الوقت إلى آخره هي من جنس واحد

من فوائد الحديث: وجوب الزكاة في عروض التجارة.

الفائدة الثانية: أن الإنسان لو عدل عن نية العروض إلَى القنية سقطت الزكاة لقوله: هفيما عدره.

الثالثة: أنه لو جدد نية العروض؛ فإنه يكون للعروض بالنية؛ يعني: بأن يكون الإنسان الشرى هذا الشيء ليقتيه ثم بدا له أن يجعله تجارة فإنه يكون تجارة.

مثال ذلك: رجل اشترى لبيته سكرا، ورزاً، وشاياً، وقهوة، ودلة، وإبريقاً يريد أن تكون لبيته ففتح جزءا من بيته، دكان وبسط هذه الأشياء للبيع صار الآن تجارة أعدها للبيع فأصبحت عروضاً لعموم قوله: «فيما نعده للبيع»، وسبق أن أهل المذهب -رحمهم الله- يقولون: إنه لا يكون للعروض بالنية حتى يملكها بفعله بنية التجارة، وقلنا: إن هذا خلاف ظاهر الحديث.

90 - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي مُ اَنَّ رَسُولَ الله وَ اللهِ قَالَ: ﴿ وَفِي الرِّكَازِ: الْمُخْمُسُ (١). مُتَفَقٌ عَلَيْهِ. وركاز فِعَال بمعنى: مفعول، من ركز الشيء إذا أثبته، ومنه ركزت العنزة بين يدي النبي والله والركاز يدور على هذه المادة تدل على مادة الثبوت والاستقرار. هذا في اللغة.

والركاز في الشرع: هو ما وجد من دفن الجاهلية فهو فعال بمعنى: مفعول؛ أي: مركوز من دفن الجاهلية، أي: من مدفونها بحيث يكون عليه علامة الكفار، مثل تاجر وجد في الأرض مدفونا خُليًا عليه علامة الكفار كله صُلبان، هذا نعرف أنه من مال الكفار، لأن المسلمين ليس هذا شعارهم، فيكون هذا ركاز، كذلك إنسان وجد دراهم ما تستعمل إلا في بلاد الكفر فهذا أيضًا ركاز، أوان ما تستعمل إلا في الخمر فهذا أيضًا ركاز، لأن الذين يشربون الخمر هم الكفار.

المهم: إذا وجد شيئًا مدفونًا عليه علامة الكفر بأي علامة تكون، فهذا يسمئ ركازًا، فإن لم يكن كذلك فهو لقطة إن كان ليس عليه علامة الكفر فإنه لقطة.

⁽١) البخاري (١٤٩٩)، ومسلم (١٧١٠)، تحفة الأشراف (١٥٢٤٦).

«في الركاز الخمس» على مَنْ؟ على من وجده، وإذا أوجب الشارع فيه الخمس دل ذلك على أن أربعة الأخماس لواجده، وهو كذلك إلا من استأجر لإخراجه، فإنه يكون لمن آجره، يعني: مثلاً رجل استأجر عمالاً يحفرون له هذه الأرض؛ لأن فيها كنزًا، فحفروه فوجدوه، فهل له ولهم، أو لمن استأجرهم؟ الثاني؛ لأنهم حفروه بالوكالة عنه.

وظاهر الحديث أنه لا يكون للمالك الأول، تفرض هذه الأرض منتقلة من زيد إلَىٰ عمر إلى خالد ووجده خالد فهو لخالد.

العلماء متفقون على أن الواجب الخمس كما في الحديث، لكن أين يُصرف؟ قالوا: إن كانت «أل» لبيان الحقيقة التي يراد بها بيان مقدار الواجب فمصرف لأهل الزكاة، ومن ثم أدخله المؤلف في باب الزكاة فيصرف مصرف الزكاة، وينبني على ذلك أنه لا يجب الخمس إلا على من تجب عليه الزكاة وهو المسلم الحر، ولا يجب الخمس إلا إذا بلغ النصاب، وإلا إذا كان مما تجب في عينه، أو مَلكَهُ الإنسان بنيَّة التجارة، فتجب الزكاة في قيمته أما على قول من يقول: إن «أل» هنا للعهد، والمراد به: «الخمس» الذي يصرف مصرف الفيء، فقالوا: إن الخمس هذا لا يعطى أهل الزكاة، ولكن يعطى بيت المال.

وقالوا: ولا يشترط أن تكون مما تجب الزكاة فيه حتى لو وجد ركازًا من خزف أو من زجاج أو من حديد أو من أي شيء وجب فيه الخمس، قالوا: ولا يشترط أن يبلغ النصاب؛ لأن هذا ما هو خمس زكاة ولكن حمس فيء فيجب في الكثير والقليل.

قالوا: ولا يجب أن يكون واجده من أهل الزكاة فيجب الخمس، ولو كإن الواجد كافرًا أو كان عبدًا لكن تجب على سيده؛ لماذا؟ لأن هذا ليس من باب الزكاة.

قالوا: ولإ يُشترط أن يتم عليه الحول فيجب الخمس بمجرد ما يجده في ذلك الوقت، وهذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد (١) ويُمَلَّهُ على أن هذا الخمس فيء يصرف لبيت المال ويجب في قليل المال وكثيره، وسواء كان المال مما تجب الزكاة في عينه أم لا، وسواء بلغ النصاب أم لا، وسواء كان واجده ممن تجب عليه الزكاة أم لا حتى إذا لم يجد إلا خَمْسة ريالات وجب عليه ريال، واستدل هؤلاء بعموم قوله: «في الركاز، عام، وبأن الأمور المطلقة في لسان الشارع تُحمل على المعهود الشرعي، والخمس عند الإطلاق يُراد به: ما يصرف في بيت المال وهو الفيء، وهذا أحوط؛ لأنك إذا تأملت هذا وجدته أحوط؛ إذ إنه يوجب الخمس في القليل والكثير وفي أي نوع من المال وأيًا كان الواجد.

⁽١) المبدع (٣/ ٣٦٢)، والفروع (٢/ ٣٦٦)، والإنصاف (٦/ ٥٩٤)، قال المرداوي: المراد بمصرف الفيء هنا مصرف الفيء المطلق للمصالح كلها فلا يختص بمصرف خمس الغنيمة.

فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام



من فوائد هذا الحديث: وجوب الخمس في الركاز لقوله: «وفي الركاز الخمس».

ثانيًا: أن الركاز لواجده وهو الباقي بعد الخمس وهو أربعة أخماس.

ثالثًا: أنه لا يشترط فيه بلوغ النصاب لإطلاق الحديث، ولإتمام الحول لإطلاق الحديث، ولا نوعية المال لإطلاق الحديث.

ومن فوائده أيضًا على القول الراجح: أن مصرف هذا الواجب مصرف الفيء وهو بيت المال.

زكاة الكنز والمعادن:

٥٩٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ -رضي الله عنهم-: «أَنَّ رسول الله ﷺ قَالَ فِي حَنْ جَدْهِ مَسْكُونَةٍ، فَعَرِّفْهُ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرْيَةٍ غَيْرِ قَالَ فِي كَنْزٍ وَجَدْتَهُ فِي قَرْيَةٍ غَيْرِ مَسْكُونَةٍ، فَعَرِّفْهُ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرْيَةٍ غَيْرِ مَسْكُونَةٍ، فَعَرِّفَهُ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرْيَةٍ غَيْرِ مَسْكُونَةٍ، فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ: الْمُخْمُسُ» (١٠). أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهُ بِإِسْنَادٍ حَسَن.

«الْخَرِبَة»: الحلة الخربة المتهدمة وليست صالحة للسكنى، يقول: «إن وجدته في قرية مسكونة فَعَرِّفه» يعني: اطلب من يعرفه، وهذا يدل على أن رسول الله على الله على اللقطة هي التي يجب على صاحبها أن يعرفها، وكيف التعريف؟ يقول مثلاً: من ضاع له الشيء الفلاني يعرفه في مجامع الناس، عند أبواب المساجد، لكن في المساجد لا، للنهي عن ذلك، كيف يعرفه؟ نقول أولاً: متى تجده عرفه كل يوم، كلما اجتمع الناس عَرفه: من ضاع له كذا وكذا، وهل أخصص وأقول: من ضاع له المال الفلاني الذي صفته كذا وكذا؟ لا، لماذا؟ لأنك لو عينته بوصفه كل واحد يطلبه يقول: هذا لي، ولكن أقول: مَنْ ضَاعَ له الشيء الفلاني؟ إذا قال قائل: هل أقول الشيء الفلاني، أو أقول الدراهم أو قوارير أو الأواني إذا كان أواني؟ يعم، لابد أن يبين الجنس.

قال العلماء: يُعرِّفه أول أسبوع كل يوم، ثم كل أسبوع لمدة شهر، ثم شهر، ثم كل شهر مرة.

وبعض العلماء يقول: إن هذا التحديد يحتاج إلى دليل، والنبي يَكِينُ يقول: «عرِّفْهَا»، فما دام الرسول أطلق فيرجع إلى العُرْف فتُعرِّف في أقرب وسيلة يحصل بها معرفة صاحبها، فلو عرَّفها في الراديو، أو الصحف فهو أبلغ، لاسيما إذا وجدتها في طريق بين قريتين فلا تدري أين تعرفها، فأحسن لهذه أن تعرف في الصحف، أو في الإذاعة.

⁽١) عزاه الحافظ في الدراية (١/ ٢٦٢) إلى الشافعي والحاكم، وكذا في التلخيص (٢/ ١٨٢)، ولم نجده في ابن ماجه ولم نجد أحدًا عزاه إليه. وقد أخرجه الشافعي في الأم (٢/ ٤٣)، ومن طريقه البيهقي (٤/ ١٥٥)، وصححه الحاكم (٢/ ٤٤).

لعل قائلاً يقول: على من تكون أجرة التعريف؟ فيها ثلاثة أقوال: المذهب أنها على الواجد؛ لأن الرسول قال: «عَرَّفها، فوجَّه الخطاب إليه، فأنت المسئول عن تعريفها.

وقال بعض العلماء: يكون على بيت المال؛ لأن هذا لمصلحة عامة.

وقال بعض العلماء: يكون على صاحبها إن وجد، فإن لم يوجد أخذه الواجد من قيمة الله الله الله والله على الله والله وال

يقول النبي ﷺ: «وإن وجدته في قرية غير مسكونة ففيه وفي الركاز الخمس، «فيه» أي: في هذا الكنز، «وفي الركاز الخمس» والباقي لواجده، وفي هذا دليل على أن الركاز غير الكنز، فإن الكنز قد يكون ظاهرًا، والركاز غالبًا يكون مدفونًا.

٥٩٥ - وَعَنْ بِلالِ بْنِ الْسِحَارِثِ ﴿ مَنْ رَسُولَ الله عَلَيْ أَخَذَ مِنَ الْسَمَعَادِنِ الْقَبَلِيَّةِ الصَّدَقَةَ» (١٠ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

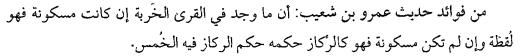
«المعادن» جمع معدن، وهو ما يُستخرج من الأرض لا من جنسها، ولا من النبات، فقولنا هذا: ولا من جنسها خرج به ما يُستخرج من الأرض من جنسها مثل: الحجارة وما أشبه ذلك، مما هو من جنس الأرض فليس هذا من المعدن، وولا من النبات، خرج به النبات فليس بمعدن؛ فالذهب معدن، والحديد، والفضة، والرصاص، والنحاس، والزئبق، الآن نقول: المعادن الرسول عَلَي أخذ منها الصدقة ففيها إذن الصدقة؛ لأن الرسول عَلَي أخذ منها، ولكن هل تجب في كل المعادن، أو نقول: إن كان المعدن مما تجب الزكاة في عينه كالذهب والفضة ففيه الصدقة، وإن كان مما لا تجب في عينه كالنحاس والرصاص وما أشبهه فإن قصد به التجارة فهو عروض تجارة وإلا فلا شيء فيه؟

اختلف العلماء في ذلك؛ فمنهم من قال: إن الزكاة واجبة فيه بكل حال؛ لأنه خارج من الأرض بدون مؤنة شاقة فيشبه الزرع.

ومنهم من قال: إن المعدن جوهر مستقل ليس من جنس الأرض، فيرجع فيه إلى الأصل، والأصل عدم وجوب الزكاة في غير الذهب والأصل عدم وجوب الزكاة إلا بدليل، ولا يوجد دليل على وجوب الزكاة في غير الذهب والفضة إلا إذا كان عروضًا، وهذا ليس عروضًا، والاحتياط أن يخرج الإنسان زكاة المعدن مطلقًا؛ لأن هذا هو ظاهر الحديث؛ ولأنه يشبه الحبوب والثمار تجب فيها الزكاة، وإن لم تكن دهبًا ولا فضة ولا تجارة.

⁽١) أبو داود (٣٠٦١)، ومالك في الموطأ (٥٨٢)، والبيهقي (٤/ ١٥٥)، ونقل عن الشافعي قوله: ليس هذا مما يشت أهل الحديث. إلا أن الحاكم صححه (١/ ٢١٥)، وقال ابن خزيمة (٤/ ٤٤): إن صح هذا الخبر فإن في القلب شيء من اتصال هذا السند.

فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام



ومن فوائده: تفريق الشرع بين المختلفين حقيقة فيفرق بينهما في الحكم، فإن هناك فرقًا بين الأرض المسكونة والأرض غير المسكونة فاختلف الحكم.

ومن فوائده: حكمة الشرع في التفريق في الحكم بين المختلفين في الحقيقة.

ومن فوائده: أن هناك فرقًا بين اللَّقطة وبين الركاز، فالركاز لواجده وعليه فيه الخُمس، واللَّقطة تُعرَّف فإن جاء صاحبها فهي له، وإن لم يأت صاحبها فهي لواجدها.

مسألة:

لو تلفت اللَّقطة في أثناء الحول فعلى من يكون الضمان؟ فيه تفصيل: إن كان مفرطًا أو متعديًا فعليه الضمان وإلا فلا، وإن تلفت بعد الحول فعليه الضمان مطلقًا، لأنه لما تم الحول دخلت في ملكه فكانت مضمونة عليه، يعني: إذا جاء صاحبها وقال: هذه اللقطة ووصفها كذا وكذا، وانطبق الوصف، فإنه يجب أن تردها بكل حال، وأظنها فيها قولا آخر، لكن لا أتيقنه أنها بعد تمام الحول كما قبله؛ بمعنى: أنه إن تعدى أو فرط فعليه الضمان وإلا فلا، ولكن الفرق بين ما قبله وبعده أن تصرفه فيها بعد الحول جائز وقبله لا يجوز إلا إذا كان من مصلحة اللقطة، كما لو وجد مثلاً زنبيلاً من البطيخ إذا عرفه سنة هلك فيبيعه بعد حفظ صفاته، ويحفظ الثمن هذا تصرف، ولكن لمصلحة اللقطة، وكذلك لو وجد شاة تحتاج إلى الأكل إن جعل ينفق عليها، أكلت دراهم كثيرة، إذن يبيعها بعد حفظ صفاتها ويحتفظ بثمنها.

أما الحديث الثاني: ففيه دليل على أن المعدن يُملك بالأخذ، كيف ذلك؟ لأن النبي عَلَيْهُ أخذ منه الصدقة، ولازم ذلك أن يكون ما عدا الصدقة لواجد هذا المعدن ومستخرجه، وهالْقَبَلِيَّة، نقول: إنها جمع «قَبَل» وهي ناحية من نواحي الفرع بين مكة والمدينة، وقيل: إنها بلدة من ساحل البحر، ونحن لا يهمنا مكانها المهم أخذ الزكاة من المعدن.



١- بابُ صَدَقَة الفطر

كلمة «صدقة» تقدم أنها تطلق على الواجب والمستحب، ومن إطلاقها على الواجب قوله تعالَى: ﴿ ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُ قَرَاءِ ﴾ [النَّهُ: ١٠]. ومن إطلاقها على العموم قوله ﷺ: هالصدقة تطفئ الخطبئة كما يطفئ الماء الناره(١).

وقوله: «صدقة الفطره هل هي من باب إضافة الشيء إلى سببه، أو من باب إضافة الشيء إلى رمنه؟ الظاهر إلى زمنه، لماذا؟ لأنها تجب على الإنسان وإن لم يصم، فإن كان الإنسان مريضًا مثلاً وجبت عليه صدقة الفطر مع أنه لم يصم رمضان، إلا أن يقول قائل: إنها من باب إضافة الشيء إلى سببه باعتبار الأعم الأغلب فهذا له وجه، لكن إذا قلنا: من باب إضافة الشيء إلى وقته، فإنه يبقى الكلام على ظاهره، والمراد بالفطره أي: الفطر من رمضان.

صدقة الفطر على من تُحد؟

٥٩٦ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ هِنْ قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ الله ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ، صَاعًا مِنْ تَسَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَسَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ: عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكْرِ وَالأَنْفَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَسَرَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ: عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكْرِ وَالأَنْفَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَسَرَ إِلَى الصَّلاقِ» أَنْ ثُودًى قَبْلُ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلاقِ» أَنْ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«الفرض» في اللغة سبق أنه بمعنى القطع والتقدير، وله معان متعددة بحسب السياق، لكنه يدل على الوجوب. «فرض» بمعنى: أوجب وألزم، ولا فرق بينه وبين الواجب على القول الراجح، فإن الواجب والمفروض بمعنى واحد.

وقيل: إن الفرض: ما ثبت بدليل قطعي. والواجب: ما ثبت بدليل ظني. والصواب: أنه لا فرق بينهما.

«فرض زكاة الفطر»، هناك سماها زكاة، والزكاة في اللغة: النماء والزيادة. وفي الشرع: ما تزكو به النفوس من مال أو عمل، ولهذا تسمى الأعمال الصالحة زكاة، قال الله تعالى: ﴿ فَدَأَفَلَحَ مَن زَكَّنهَا الله وَ عَمَل فَهُو زَكَاة شُرعًا لَكُن تَطْلَق عَلَى المعنى الخاص؛ أي: أنه يُراد بها بعض معانيها كما في قولنا: زكاة المال.

«زكاة الفطر صاعًا»، ما إعراب «صاعًا»؟ حال على سبيل التأويل كما قال ابن مالك: * كَبِعِهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ (٢) *

فهو على سبيل التأويل بالمشتق، ويجوز أن تكون هفرض، بمعنى: قَدْر، وتكون هصاعًا،

⁽١) تقدم تبخر يبحه

⁽٢) أخرجه البخاري (١٥٠٣)، ومسلم (٩٨٤)، تحفة الأشراف (٨٢٤٤).

⁽٣) البيت رقم (٣٣٥) من ألفية ابن مالك بشرح الشيخ، بتحقيقنا.



مفعولاً ثانيًا لهفرض، والمراد بالصاع: الصاع النبوي الذي زِنَتُهُ -حسب تحريري له- كيلوان وأربعون غرامًا وهو الذي يُقدَّر به، جميع ما يقدر بالمكيال يقدر بالصاع النبوي وهو أربعة أمداد.

وقوله: «على العبد» متعلق بـ«فرض»، و«على العبد والحر، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين».

قوله: (على العبده، إذا قال قائل: كيف تُفرض على العبد، والعبد هو وما تحت يده مملوك السيده، كما قال الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَبْنَغُونَ الْكِنْبَ مِمّا مَلَكَتَ أَيْمَنْكُمْ ﴾ [النّوَلا : ٢٦]. فهم ملك السيادهم فليس لهم مال؟ قلنا: تجب عليه أصالة، ويتحملها عنه السيد، وقوله: «الحره معروف، وهالْمُبَعَض، كذلك واجبة عليه؛ لأنها لا تختلف الحرية والعبودية هنا، فالحر والعبد والمبعض كلهم تجب عليهم الزكاة، ولكن نريد مثالاً يكون فيه الإنسان مبعضاً؟ إذا كان المعتق الذي أعتق نصيبه إذا كان فقيراً فإنه يعتق نصيبه والباقي يبقى على العبودية، هذا هو المشهور من المذهب، ولكن فيه قول آخر: وهو أنه يُستسعى العبد -وهو الصحيح إذا أمكن - معنى يستسعى: يعني: يطلب منه السعي، ونفس العبد يعطي أسياده الذين لم يعتقوا، فإذا لم يمكن للعبد أن يستسعى فحينئذ يكون العبد مُبَعَضًا. إذن نقول: يمكن التبعيض إذا أعتق إنسان فقير نصيبه من عبد مشترك ولم يمكن استسعاء العبد فهذا على كل الأقوال يصح.

قوله: «الذكر والأنثى» معروف، وهالخنثى، يدخل، والصغير والكبير، والعاقل والمجنون يدخل في عموم قوله: «الذكر والأنثى» فيشمل كل من كان من المسلمين.

وقوله: «من المسلمين» بيان لما سبق، وهو قوله: «على العبد والحر، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين»، وإنما خَصَّ المسلمين؛ لأن غير المسلمين لا تَجِبُ عليهم فروع الإسلام إلا بعد أن يُقِرُّوا بالإسلام، أما أن تُوجب عليه أن يؤدي زكاة الفطر وهو ليس بمسلم كيف ذلك؟

قال: «وأمر أن تُؤدى قَبْلَ حروج»، «أمر» هل هذا تفنن في العبارة، أو هناك فرق بين أصل الزكاة ووصف الزكاة؟ هنا قال: «وأمر أن تُؤدى»، ولم يقل: «وفرض أن تؤدى» فهل نقول: إن هذا من باب التفنن في العبارة، وأنه تحاشيًا لتكرار «فرض» جعل بدلها «أمر»، أو نقول: لما كان إخراجها قبل الصلاة وصفًا فيها جعل الأصل مفروضًا، والوصف مأمورا به، ولعل هذا أقرب، لأنه على القول الأول تكون الكلمتان مترادفتين، وعلى هذا الاحتمال تكون الكلمتان

مختلفتين، «أمر أن تُؤدى»، أي: توصل إلى مستحقها، «قبل خروج الناس إلى الصلاة» أي: صلاة العيد، فوال» هنا للعهد الذهني؛ لماذا؟ لأنه لم يسبق لها ذِكر هُنَا.

من فوائد الحديث؛ أو لاً: أن زكاة الفطر فرض واجب لقوله: هفرض رسول الله.

ثانيًا: أن هذه الزكاة لا تصح إلاً في آخر الشهر؛ لأنه هو وقت الفطر، فلا تصح في أول الشهر خلافًا لِمّا ذهب إليه بعض أهل العلم، وقال: إنها لا تصح معللاً ذلك بأن الصيام سبب، والفطر شرط، والقاعدة أنه: هيجوز تقديم الشيء بعد وجود سببه قبل وجود شرطه، مثل: يجوز تقديم الكفارة بعد اليمين، وقبل الحنث، لكن الصحيح أن الفطر سبب، وليس بشرط.

ومن فوائد الحديث: أن مقدارها صاع لقوله: «فرضها صاعًا»، فلو نقصت عن الصاع لم تُجزئ، وهذا للقادر، معلوم أن القادر على دفع الصاع لو لم يدفع إلا نصف صاع لم يُجزئ، ولكن إذا كان عاجزًا عن دفع الصاع فهل يدفع ما قَدَرَ عليه منه؟ في هذا خلاف بين أهل العلم -رحمهم الله-:

فمنهم من قال: إذا لم يستطع الصاع دفع ما قدر عليه؛ لقوله الله تعالى: ﴿ فَأَنْقُوا الله مَا اَسْتَطَعْتُمُ ﴾ [النَّهَائِيُ : ١٦]. ولأن بعض الصاع ينتفع به الفقير، فكان دفع بعضه له معنى.

ومنهم من قال: إن هذه عبادة مقدرة بقدر معين إذا عجز عن هذا القدر سقطت عنه، لأنها إذا لم تتم على الوصف المطلوب شرعًا فإنها لا تصح، ولكن الصحيح الأول؛ لعموم قوله تعالى: ﴿ فَالنَّقُوا اللهُ مَا السَّطَعَتُمُ ﴾، ولأننا نقول: لو عجز عن الوضوء كاملا في كل أعضائه لتوضأ بما يقدر عليه، ولأننا نقول أيضًا: لو عجز عن الركوع والسجود صلى الصلاة وأوما بالركوع والسجود -هذه هي القاعدة الشرعية -، ولأننا نقول: إن دفع البعض فيه منفعة فإذا جاء الفقير بنصف صاع من هذا ونصف صاع من آخر لكان عنده صاع.

ومن فوائد الحديث: أنه يُدفع -أي الصاع- من التمر والشعير لقوله: المعالم من تمر أو شعيره، وهل هذا التعيين من رسول الله على الأنه هو الغالب، وما خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له، أو أن النبي على قصد عينه؟ المشهور من المذهب الثاني، وأن الشارع قصد عين هذا المجنس من الطعام، وعلى هذا فيدفع هذا المجنس من الطعام، وإن لم يكن طعامًا للناس وقت الدفع، والتمر، عند الناس الآن طعام، والشعير، ليس طعامًا للآدمي، فهل نقول: إن تعيين الرسول على يقتضي أنه مجزئ مطلقًا، أو نقول: إن الرسول على عينه كمثال للطعام؟ لأن هذا هو الأغلب، والمعروف عند الأصوليين أن القيد الأغلب لا مفهوم له، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبُهُمُ النَّيْ فِي مُجُورِكُم ﴾ [الشائي: ٢٣]، فإن الربيبة وإن لم تكن في الحجر فإنها محرمة على زوج أمها، الظاهر المعنى الثاني؛ أي: أن هذا على صبيل المثال؛ لأنه الغالب،



بدليل ما ثبت في صحيح البخاري من حديث أبي سعيد قال: «كنا نؤديها صاعًا من طعام، وكان طعامنا يومئذ التمر، والشعير، والزبيب، والأقط»، وعليه فيكون الأمر مقيدًا بما يكون طعمة للمساكين ومصلحة لهم؛ فإذا جاء وقت من الأوقات بحيث لا يكون التمر طعامًا ولا قوتًا، ولا الشعير كذلك فإنا نقول: أخرج من قوت بلدك.

ومن فوائد الحديث: أن القيمة لا تُجزئ في زكاة الفطر، وجه ذلك: أنه قال: «صاعًا من تمر أو شعير»، والتمر والشعير غالبًا تختلف أقيامهما، ولو كانت القيمة معتبرة لقال: صاعًا من تمر وما يُعادله من الشعير، فلما فرضها من أجناس مختلفة النوع مختلفة القيمة مع الاتحاد بالمقدار عُلم أن القيمة هنا غير معتبرة، وهذا القول هو الراجح، وإن كان في زكاة المال قد تُجزئ القيمة عن عين المال، لكن هنا لا يصح إلا صاعًا من تمر أو شعير أو من طعام.

ومن فوائد الحديث: أن زكاة الفطر واجبة على كل مسلم، وما ذُكِرَ في الحديث فهو من باب تعداد الأنواع: الحر والعبد، والصغير والكبير، والذكر والأنثى، فهي واجبة على كل مسلم. فائدة: الواجبات تسقط بالعجز:

وهل تجب صدقة الفطر على العاجز الذي لا يقدر، مثل إنسان ليس عنده صاع؟ لا تجب فهل تبقى في ذمته؟ لا، لأن القاعدة عندنا أن الواجبات تسقط بالعجز عنها حين وجوبها، ولهذا مَرُ علينا في قصة الْمُجَامِع في رمضان حين كان فقيرًا وأذن له النبي عَلَيْ أن يأخذ التمر، هل قال: فإذا قدرت فأده؟ لا، فالواجبات المقيدة بزمن إذا جاء ذلك الزمن ولم يكن الإنسان قادرًا عليها فإنها تسقط عنه، وإلا لألزمنا المسلمين بأمور كثيرة يعجزون عنها، كأن نقول: الصلاة إذا كنت غير قادرٍ عليها ثم قدرت فيما بعد تؤديها، وكذلك أيضًا نقول في الكفارات، ونقول أيضًا في الواجبات المالية، فكل واجب إذا كان معينًا بزمن وجاء ذلك الزمن وأنت غير قادر عليه فإنه يسقط.

ومن فوائد الحديث: شرط الإسلام لوجوب الواجبات لقوله: «من المسلمين»، ولكن هل فقدان هذا الشرط يُسقط المطالبة في الآخرة أو لا؟ الصحيح أنه لا يُسقط المطالبة في الآخرة؛ بمعنى: أن الكفار لا نطالبهم بفعل شرائع الإسلام حال كفرهم، ولا نطالبهم بقضائها بعد إسلامهم، لكن لو ماتوا على الكفر فإنهم يُعاقبون عليها هذا هو القول الصحيح. ^

ومن فوائد الحديث: تاديتها قبل الصلاة لقوله: «وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة»؛ هل تفهمون أنها تؤدى الصلاة»؛ لكن ماذا تفهمون من قوله: «قبل خروج الناس إلى الصلاة»؛ هل تفهمون أنها تؤدى في نفس اليوم قبل الخروج؟ هذا هو الظاهر، وإلا لقال: وأمر أن تؤدى قبل ليلة العيد، لما قال: «قبل خروج الناس إلى الصلاة» كان ظاهره أنها تؤدى في صباح العيد، ولكن قبل الصلاة.

ومن فوائد الحديث: أن أداءها بعد الصلاة غير مُجزئ لأنه خلاف أمر النبي على قال على وقد قال على الله على العلم: إنه إذا أداها بعد صلاة العيد في يوم العيد أجزأت مع الكراهة، فنقول له: أين دليلك على الإجزاء، والنبي على أمر أن تؤدئ قبل خروج الناس إلى الصلاة، وهو إذا أداها بعد الخروج للصلاة فقد فعل ما لم يأمر به الرسول على على ما يُخالف أمر الرسول، وإذا فعل ما يُخالف أمر الرسول، وإذا فعل ما يُخالف أمر الرسول على فهو مردود، وأيضًا سيأتينا في حديث ابن عباس قال: «من أدًاها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أدًاها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات، وهذا نص صريح في موضع النزاع فيجب المصير إليه؛ لأن النص سواء كان من القرآن أو السنة إذا كان صريحا في موضع النزاع وجب المصير إليه، ولا يمكن أن يكون مقبولا رفضه.

ومن فوائد الحديث: بيان حكمة الشرع في تسوية الناس في مقدار الزكاة وإن اختلفت أجناسها، أو في التسوية في الواجب للزكاة وإن اختلفت أجناسها؛ لأنه قال: «صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعيره، حتى لا يختلف الناس في ذلك فيقول هذا: أنا أخرج من جنس جيد نصف صاع. ويقول الثاني: أنا أخرج من جنس رديء صاعين مثلاً. نقول: لا، الشارع قدرها صاعًا لا زيادة فيه ولا نقص، وبهذا نعرف ضعف قول من ذهب إلّى أنه إذا كانت الزكاة -زكاة الفطر من نوع جيد فإنه يُجزئ نصف الصاع بدلاً عن الصاع، وممن ذهب إلّى ذلك معاوية بن أبي سفيان في واختار هذا أيضًا شيخ الإسلام ابن تيمية (الوقال: إن صدقة الفطر من البرا يُجزئ فيها نصف الصاع، وقاس ذلك على الكفارات، فإن الكفارات تجدون في كُتب الفقهاء يقولون: الواجب مُذ بُراً، أو نصف صاع من غيره، والصواب في هذه المسألة -أعني: زكاة الفطر- أنه لابد فيها من الصاع ولو كان النوع جيدًا؛ لقول أبي سعيد في هذه الما أنا فلا أزال أخرجه كما كنث أخرجه على عهد النبي والماهي الوادا الناس يصح؟ لا يصح؛ لأن الشارع فرضها من الطعام.

الحكمة من صدقة الفطر:

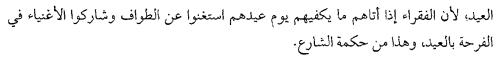
٩٧ ٥ - وَلا بْنِ عَدِيٍّ وَالدَّارَ قُطْنِيِّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ: ﴿أَغْنُوهُمْ عَنِ الطَّوَافِ فِي هَذَا الْيَوْمُ (١٠).

«الطواف» معناه: التردد على الشيء، وأغنوهم، الضمير يعود على الفقراء، الهاء والواو تعود على الأغنياء الذين يدفعونها، وهذا فيه إشارة إلَى الحكمة من وجوب الزكاة، وكونها في يوم

⁽١) صحيح، وتقدم تخريجه.

⁽٢) الفتاوي (٣٥/ ٢٥١).

⁽٣) الكامل لابن عدي (٧/ ٥٥)، ترجمة أبي معشر، قال: وهو مع ضعفه يكتب حديثه، والدارقطني (٢/ ١٥٢)، والبيهقي (٤/ ١٧٥)، وضعفه النووي في المجموع (٦/ ١٢٦).



مقدار صدقة الفطر ومما تكون؟

٥٩٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَضَى قَالَ: «كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ عَلَيْ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرِ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبيبٍ»(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- وَفِي رَوَايَةٍ: «أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ».
- قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «أَمَّا أَنَا فَلا أَزَالُ أُخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ في زَمَن رَسُولِ اللهَ عَالَيْهِ.
 - وَلاَّ بِ دَاوُدَ: «لا أُخْرِجُ أَبَدًا إلا صَاعًا».

هذا الحديث فيه إشكال من حيث ترتيب اللفظ: «كنا نعطيها في زمن النبي ﷺ، مَنْ نُعطيها؟ الفقراء، وعلى هذا فالمفعول الثاني محذوف لدلالة السياق عليه، فالمفعول الأول محذوف وهو الفقراء، والثاني «هاء» نعطيها ويعود على زكاة الفطر.

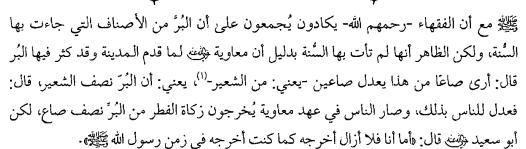
وقوله: «في زمن النبي عَلَيْهِ»، أضافها إلَى زمن الرسول عَلَيْهِ؛ لأن زمنه وقت الحجة حيث فيه إقرار النبي عَلَيْهُ لهم، أما ما بعد زمن الرسول عَلَيْهُ مما فعله الصحابة فهل هو حجة أم لا؟ نقول: إن أجمعوا عليه فهو حجة لإجماعهم، وإن اختلفوا رجعنا إلَى ما يرجحه الدليل.

وقوله: الصاعًا من طعام أو صاعًا من تمره في هذا إشكال؛ لأن قوله: «أو صاعًا من تمره هذا بعض من قوله: «أو صاعًا من طعام» فكيف أتى براوه؟ قال بعض العلماء: إن المراد بقوله: «صاعًا من طعام» الذرة أو الحينطة، ولكن هذا القول ليس بصحيح، والصحيح أن «أو» هنا للتفسير يعني: صاعًا من طعام، وهذا الطعام هو التمر، والشعير، والزبيب، والأقط كما تفسره الرواية الأخرى، وقد جاء مثل هذا الترتيب في حديث مَرُ علينا في دعاء الهم والغم والغم وهو قوله: «أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك (١)، فإن «أو» هنا لا تدل على التقسيم؛ لأن ما بعدها داخل في قوله: وسميت به نفسك، لأن ما سمئى به نفسه إما أنه أنزله في كتابه، أو علمه أحدًا من خلقه، أو استأثر به في علم الغيب عنده، فيكون ما بعد «أو» كالتفسير لِمَا أجمل فيما سبق هنا.

زاد على حديث ابن عمر: الزبيب، والأقط، الزبيب: هو العنب المجفف، والأقط: اللبن المجفف سواء رُصع أو لم يُرصع، هل ذكر البُرَ؟ البُرُ ما ذكر، ولم يثبت فيه حديث عن الرسول

⁽١) أخرجه البخاري (١٥٠٨)، ومسلم (٩٨٥)، وأبو داود (١٦١٦)، تحفة الأشراف (٢٦٩٩).

⁽٢) تقدم تخريجه.



ولأبي داود: «لا أخرِجه أبدًا إلا صاعًا» فخالف معاوية في اجتهاده. أيهما أصوب؟ أبو سعيد أصوب بلا شك؛ لأننا نرئ أن الرسول ﷺ قد فرضها صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير مع أنها مختلفة في الغالب.

فيستفاد من هذا الحديث: أن إعطاء صدقة الفطر صاعًا من الطعام ثابت في عهد النبي عليه وهو مِنَ السُّنة حسب حديث أبي سعيد من السُّنة التقريرية، وحديث ابن عمر من السُّنة القولية. وفيه أيضًا من فوائد حديث أبي سعيد: أن اختلاف الأنواع لا يستلزم اختلاف التقدير كيف ذلك؟ لأنه قال: «صاعًا من تمر أو صاعًا من شعير»، ولم يختلف المقدار مع اختلاف الأنواع.

ومن فوائد الحديث: أن الأولَى بالمؤمن أن يأخذ بظاهر النص لفعل أبي سعيد وشفى؛ لأنك إذا أخذت بظاهر النص صار ذلك حُجَّة لك عند الله، لكن إذا خالفت ظاهر النص لمعقول رأيته فإن ذلك قد يكون حُجَّة عليك، فيقال لك: ما الذي أعلمك أن الله أراد كذا أو الرسول أراد كذا الآن نقول: يجوز أن يقدمها قبل العيد بيوم أو يومين متى؟ أي: يوم سبعة وعشرين، ثمانية وعشرين على خطر؛ لأنه إن وَفَى الشهر صارت قبله بثلاثة أيام وعلى هذا فهو خطر في اليوم التاسع والعشرين.

ومن الفوائد التي لابد أن نذكرها: هل زكاة الفطر واجبة على الأعيان أو هي كالنفقة تجب على من تجب عليه نفقة الإنسان؟ الصحيح أنها واجبة على الأعيان وأن الإنسان يجب أن يؤدي زكاة الفطر عن نفسه، فمثلاً إذا كان وُلِدَ في بيت ويستطيع أن يؤدي زكاة الفطر بنفسه، فإن أباه لا يتحمل عنه هذه الزكاة، بل يجب عليه أن يُخرج، المرأة الزوجة تستطيع أن تدفع صاعاً عن نفسها لا يلزم زوجها أن يُخرج عنها؛ لأن ابن عمر يقول: «فرضها على العبد والحرر، والذكر والأنثى، والصغير والكبيره، فهي فرض على الإنسان نفسه، لكن لو تبرع صاحب البيت، أو رب البيت بإخراجها عمن في بيته فهذا جائز؛ لأن ابن عمر شِيْسُ كان يفعل ذلك كان يُخرج زكاة الفطر عمن في بيته.

⁽١) هو جزء من حديث أبي سعيد الماضي.



ومن فوائد حديث أبي سعيد: أن الصحابة كانوا يُخرجون زكاة الفطر من هذه الأجناس الأربعة من غير نظر للفرق بينها في القيمة، فقد يكون صاع التمر بالقيمة يساوي قيمة صاعين من الشعير فيخرج صاعًا، وكذلك نقول في الزبيب والأقط فلا عبرة بالقيمة، العبرة بهذا القدر.

ومن فوائده: البقاء على ظاهر اللفظ دون تدخل العقل لقول أبي سعيد: هأما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه في زمن النبي على لأننا لو أن العقل تدخل في هذا الأمر، لقلنا: إذا كان الزبيب أغلى من الشعير لوجب إخراج نصف صاع مثلاً، يعني: إذا كان قيمة الشعير أنقص من قيمة الزبيب بالنصف؛ لقلنا: إنه يُجزئ أن يخرج من الزبيب نصف صاع، وإذا كانت أدنى منها بثلاثة أرباع يخرج ربع صاع وهكذا، ولكن نقول: إنه لا مدخل للعقل وللتفكير في هذا الباب.

وقت صدقة الفطر وفائدتها:

٥٩٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ عَنَى قَالَ: ﴿ فَرَضَ رَسُولُ الله ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ ؛ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغُو وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، فَمَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلاةِ فَهِي زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ اللَّعُو وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، فَمَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلاةِ فَهِي زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَصَدَّقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ ﴿ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللهُ الللهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللللللهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ اللللللللمُ اللللللللللهُ الللللللهُ الللللللللمُ اللللللمُ اللللللمُ اللللللمُ اللللللمُ الللللمُ الللللمُ اللللللمُ اللللللمُ اللللللمُ الللللمُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللللللمُ الللهُ اللّهُ الللللللمُ الللهُ الللهُ الللهُ الللللمُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللللمُ الللهُ اللهُ اللللللمُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللللمُ الللهُ الللهُ الللللمُ اللللللمُ الللللمُ الللللمُ اللللهُ الللهُ الللللللمُ الللهُ الللهُ الللهُ الللللمُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ ا

نقول في «فرض» كما قلنا في حديث ابن عمر؛ أي: أوجب على سبيل الإلزام، «طُهرة» هذه مفعول من أجله؛ أي: لأجل تطهير الصائم من اللغو والرفث، «اللغو»: الكلام الذي لا فائدة منه، والرفث الكلام والفعل الذي يأثم به الإنسان.

- * والصائم لا بخلو من إحدى ثلاث حالات:
- إما أن يحفظ صومه فلا يتكلم إلا بما فيه خير ولا يفعل إلا ما فيه خير وهذا أعلى الأقسام.
 - وإما أن يُهمل صومه يشتغل بالرفث والفسوق والعصيان فهذا شر الأقسام.
- وإما أن يأتي بصومه بلغو لا فائدة فيه ولا مضرة فهذا لا إثم عليه لكنه حرم نفسه خيرًا كثيرًا لماذا؟ لأنه كان بإمكانه أن يشغل هذا الشيء الذي جعله لغوًا بما هو خير ومصلحة، فالإنسان الصائم لا يخلو من اللغو والرفث غالبًا هذه الصدقة -صدقة الفطر- طهرة له؛ لأنه ثبت عن النبي عليه أن الصدقة تُطفئ الخطيئة كما يُطفئ الماء النار، فتكون هذه الصدقة كفارة لما حصل للصائم من اللغو والرفث وتطهيرًا له.

الفائدة الثانية: «وطُعمة للمساكين» يعني: يطعمونها يوم العيد ويأكلون ويشربون مع الناس، ويكون العيد عيدًا للجميع، ولهذا قال العلماء: إن الأفضل من أصناف زكاة الفطر ما كان أسهل مؤنة مثل التمر، التمر إذا أعطيت الفقير أكله مباشرة، ولكن إذا كان التمر ليس بالشيء المفضل عند الفقير، ويفضل عليه الرز مثلاً فإن الرز يكون أولى.

⁽١) أخرجه أبو داود (١٦٠٩)، وابن ماجه (١٨٢٧)، والحاكم (١/ ٥٦٨)، وحُسَّنه النووي في المجموع (٦/ ١٢٦).

وقوله: «للمساكين» المراد بهم: ما يشمل الفقراء، لأنه سبق لنا مرارًا بأن الفقير إذا ذكر بدون ذكر المسكين فهو يشمل المسكين، والمسكين إذا ذكر بدون الفقير يشمل الفقير، وإذا اجتمعا افترقا، فصار الفقير أشد حاجة من المسكين، في الحديث الذي معنا هل هما مجتمعان؟ لا؛ إذن فالمسكين هنا بمعنى: الفقير والمسكين أيضًا، فتكون «طعمة للمساكين» يطعمون يوم العيد، ويكون العيد عيدًا لهم كما هو عيد للأغنياء.

فإن قلت: إذا كان الإنسان لا يصوم؛ إما لأنه صغير ليس من أهل الصيام، وإما لأنه مريض يصوم في أيام أخر، فكيف يصبح هذا التعليل «طهرة للصائم» وهذا ما صام؟

فالجواب: أن هذا بناء على الأغلب، وإذا تخلفت هذه العلة في حقه، ثبتت العلة الأخرى وهي «طعمة للمساكين».

يقول: «فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات».

قوله: «فرض زكاة الفطر» هذا لا شك أنه مرفوع، وقوله: «طُهرة للصائم وطُعمة للمساكين» هل هو مرفوع أو أنه استنباط من ابن عباس؟ يُحتمل أن يكون استنباطًا، ويُحتمل أنه من قول الرسول عليه حين فرض الزكاة بَين أنها طُهرة للصائم وطعمة للمساكين.

وقوله: هومن أداها قبل الصلاة هل هو من كلام الرسول على أو هو استنباط من ابن عباس؟ يحتمل أيضًا، لكن الظاهر أنه من قول الرسول على بدليل قوله في حديث ابن عمر: هوأمر بها أن تُؤدَّى قبل خروج الناس إلى الصلاة.

في هذا الحديث بيان البحكمة من فرض زكاة الفطر وأنها تتضح في شيئين هما: طُهرة للصائم من اللغو والرفث، وطُعمة للمساكين.

ومن فوائده: أنه لابد أن تُصرف زكاة الفطر قبل خروج الناس إلَىٰ الصلاة لقوله: «فمن أداها...» إلخ.

ومن فوائده: أن العبادات المؤقتة إذا أديت بعد خروج الوقت فإنها لا تُقبل لقوله: «ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات»؛ إلا إذا كان لعذر فإنها تُقبل لقول النبي على: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرهاه". وهذه قاعدة ينبغي أن تعرفها أيها الطالب: كل عبادة مؤقتة لا تصح بعد خروج وقتها إلا لعذر، كما أنها لا تصح قبل دخول الوقت، فلو صلى الظهر قبل الزوال لا تصح صلاته، وعليه أن يعيدها بعد الزوال، وإذا صلى بعد أن يصير ظل كل شيء مثله بغير عذر لم تصح؛ لأنه أدًاها بعد خروج الوقت إلا لعذر فليصلها إذا ذكرها.

⁽١) تقدم تخريجه.



ومن فوائد الحديث: أنه يشترط لقبول العبادات موافقة الشرع لقوله: «فمن أدَّاها قبل الصلاة...» إلخ. وهذا له قاعدة مَرَّت علينا فيما سبق، وهي: أن الأعمال تنقسم إلَى مقبول وغير مقبول، وأن المقبول: ما وافق الشرع، مَرُ علينا أنه يشترط لكل عبادة أن تكون موافقة للشرع في ستة أشياء وهي تقسيم الأعمال إلى مقبول ومردود لقوله: «فهي زكاة مقبولة».

ومنها أيضًا: أن الإنسان إذا نوى عبادة نية مرتبة من أمرين فبطل أحد الأمرين بقي الآخر. الآن هذا الرجل أدًى زكاة الفطر بعد صلاة العيد يريد أن تكون صدقة فطر لُغِي كونها صدقة فطر فبقي وصف الصدقة، فصارت صدقة من الصدقات، وقد أخذ العلماء من ذلك قاعدة -من جملة الضوابط والقواعد- فقالوا: وينقلب نفلاً ما بَانَ عدمه؛ يعني: ما بان عدم فريضته فينقلب نفلاً.

مثل: أن يؤدي زكاة ما لا يظن أنه قد بلغ النصاب فلم يبلغ النصاب، فتكون نفلاً صدقة من الصدقات.

ومثل: أن يصلى فيتبين أنه صلى قبل الوقت فتكون نفلاً ولا تنفعه.

ومثل هذا الحديث: همن أدَّاها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات، إذن ينقلب الفرضِ نفلاً ما بان عدمه؛ أي: إذا تبين أنه لا يمكن أن يكون فرضًا فإنه يكون نفلاً.

ومن فوائد الحديث: تحريم تأخير زكاة الفطر إلى ما بعد الصلاة، وجهه: أنها لا تُقبل بعد الصلاة، فإذا لم تُقبل لم يكن قائمًا بالفرض موار آثمًا، وصار ذلك حرامًا عليه، ولكن الفقهاء الذين قالوا: إنها تُقبل بعد صلاة العيد في يومه، وتكون مكروهة، وبعد يوم العيد تكون حرامًا، فعندهم: أن وقت الدفع يكون واجبًا، وجائزًا، وحرامًا، ومكروهًا تجب قبل صلاة العيد بيوم، ويكره في يوم العيد، ويستحب يوم العيد قبل الصلاة، ويجوز قبل العيد بيوم، ويكره في يوم العيد، ويحرم بعده، فعندهم أن إخراج زكاة الفطر تجزئ فيه الأحكام الخمسة، والصواب: أنه ليس فيه إلا جائزًا ومُستحبًا فقط، وأن ما بعد الصلاة فحرام سواء في يوم العيد أو قبله.

ويستفاد من الحديث: سمو الشريعة، وأنها لا توجب الشيء إلاَّ لحكمة لتبيينه العلة في وجوب زكاة الفطر.

هل يؤخذ من هذا الحديث: وجوب إطعام الجائع؛ لقوله: «فرضها طعمة للمساكين؟» إذا كانت العلة مُوجبة للفريضة صارت عامة، فكل ما احتاج الفقراء إلَى طعام وجب علينا إطعامهم، وهل هو فرض عين أو فرض كفاية؟ إذا وجد شخص يُطعم هؤلاء المساكين الجياع فإنه لا يجب علينا إطعامهم؛ لأنه فرض كفاية.



٢- بِابُ صَدَقَةِ التَّطَوُّع

هذا من باب إضافة الشيء إلى سببه أو إلَىٰ نوعه؟

إن قلت: إلَّى سببه فالمعنى: الصدقة التي حمله عليها التطوع لله.

وإن قلت: إنها من باب إضافة الشيء إلَى نوعه، فمعناه: أن الصدقة تكون تطوعًا، وتكون واجبة وهو كذلك، فهي إذن من باب إضافة الشيء إلى نوعه.

الصدقة الواجبة: مثل زكاة المال وزكاة الفطر.

مفهوم صدقة التطوع وفائدتها:

وصدقة التطوع: هي ما يتقرب به الإنسان إلى الله تعالى ببذل المال من غير أن يجب عليه، صدقة التطوع من رحمة الله -سبحانه وتعالى - بعباده؛ لأن الفريضة قد يؤديها ناقصة، والنوافل تكمل بها الفرائض، كما جاء ذلك في حديث مرفوع عن النبي عليه فرائد صدقة التطوع: أن فيها زيادة إيمان، فإن الإنسان يزداد إيمانا بصدقته؛ لأن الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، ومن حكمة الله وعلى الإبعاده أنه ما جعل عليهم فريضة إلا جعل لهم نافلة من نوعها، كل الفرائض لها نافلة من نوعها، نبدأ بالصلاة لها نافلة من نوعها مثل: الرواتب، والوتر، وصلاة الليل، وصلاة الضحى، الصدقة: لها الزكاة واجبة، وما عداها تطوع، الصوم: كذلك فيه واجب وفيه تطوع، حتى يكمل الواجب بالتطوع.

استحباب إخفاء الصدقة:

٣٠٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَ عَنِ النَّبِيِّ عَيَا النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُ مُ الله فِي ظِلِّهِ يَـوْمَ لاَ ظِلَّ إِلاَّ ظِلَّهُ ... (١). فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّىٰ لا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ عَلَيْهِ. يُمِينُهُ .. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قوله: «سبعة» هل تعيينهم هنا بالشخص أو بالوصف؟ بالوصف، يعني: ليسوا سبعة أشخاص فقط. المراد: سبعة، هذا وصفهم يبلغون كثيرًا، كل من اتصف بواحد من هذه الأوصاف فهو داخل في الحديث.

وقوله: «يظلُّهم الله في ظله» ليس المراد: ظِلُّ ذاته؛ لأن الله وَيَجَلُّهُ نور وحجابه النور، والمراد: ظل يخلقه إمّا ظل العرش أو غيره، المهم أن هذا ظل مخلوق، وليس هو ظل الله وَيَجَلَّهُ.

وقوله: «يوم لا ظلَّ إلاّ ظِلَّه» أي: يوم القيامة، فإن الظلال تتضاءل وتضمحل، وتذهب في ذلك اليوم، لأن الله -سبحانه وتعالَى- يقول: ﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلُ يَنسِفُهَا رَقِى نَسْفًا ۞ فَيَذَرُهَا

⁽١) أخرجه البخاري (٦٦٠)، ومسلم (١٠٣١)، تحفة الأشراف (١٢٢٦٤).



قَاعًا صَفْصَفًا ۞ لَا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ﴾ [ظنن ١٠٧]. وكل ما على الدنيا سيزول: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَمَّا لِنَبَلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلا ۞ وَإِنَّا لَجَعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُزُزًا ﴾ [التَكَمَّنِ ٢٠٠٥]. صعيدًا خاليًا ليس فيه نبات، ولا أشجار، ولا بيوت، ولا شيء.

إذن هل على الأرض شيء يستظلُّ به؟ لا، والشمس تدنو من الخلائق في ذلك اليوم قدر ميل قريبًا من رءوسهم، وستكون حارة، لكن من وقاه الله -سبحانه وتعالَى - وقاه، فهؤلاء السبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، فذكر الحديث ولم يسقه المؤلف كَالله، لأنه إنما يريد الشاهد فقط، ولكن لا حرج أن نستعرضه:

وقال وَعِنَافَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا فَوَمِينَ لِلّهِ شُهَدَآءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَكُمُ شَنَانُ وَقَوْمِ عَلَىٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ هُوَأَقْرَبُ لِلتَّقَوَىٰ ﴾ [التَّالِيَة : ٨]. فَوْمٍ عَلَىٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ هُواْ هُوَأَقْرَبُ لِلتَّقَوَىٰ ﴾ [التَّالِيَة : ٨]. وقال تعالَى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَكُمُ شَنَانُ قَوْمٍ عَلَىٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ﴾ [التَّالِيَة : ٨]. يعني: لا يحملنكم صدكم عن المسجد الحرام على العُدوان بل الزموا العدل.

«وشابٌ نشأ في طاعة الله» يظلُه الله في ظله يوم لا ظلَّ إلا ظله، وإنما كان له هذا الأجر العظيم؛ لأن الشباب عادة يكونون غير مستقيمين إلا من هَدَاهُ الله فإذا نشأ في طاعة الله وألفها وأحبها وأقامها، نال هذا الأجر العظيم، الشاب من البنوة إلَى الثلاثين، وقيل: إلَى الأربعين، ولكن يوجد بعض الناس يصل إلى الثلاثين وهو شاب، وإذا جاوز الثلاثين انحرف ويوجد من ليس كذلك، المهم أن الشاب وهو صغير السن هو الذي نشأ في طاعة الله.

ورجل قلبه مُعَلَقٌ بالمساجد، هل المراد بالمساجد: أمكنة السجود، أو أزمنتها، أو نفس السجود، أو الجميع؟ الظاهر أن المراد: الجميع؛ بمعنى: أنه دائمًا يذكر سجوده لله وَعَلَيْ ويذكر أوقات السجود، وكلما مضى وقت للصلاة تجده ينتظر الوقت الآخر بلهف وتشوق، وأمكنة السجود وهي المساجد، كذلك إذا خرج من المسجد فقلبه باق في المسجد يألفه ويرجع إليه فيحن إليه: ﴿ إِنَّمَا يَمّ مُرُ مَسَحِدَ اللّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللّهِ وَٱلْيُورِ ٱلْآخِرُ وَأَقَامَ الصَّلَوٰةَ وَءَالَى ٱلزَّكُونَ فيحن إليه: ﴿ إِنَّا اللّهِ ﴾ [المَنْ عَلَى الله عَلَى الله عَلَى المسجود، وأوقات وألم السجود، وأمكنة السجود، وإذا كان قلبه مُعَلَقًا بالمساجد فإنه من باب أولَى أن يكون مُعَلَقًا بالمسجود، وأمكنة السجود، وإذا كان قلبه مُعَلَقًا بالمساجد فإنه من باب أولَى أن يكون مُعَلَقًا بالمسجود له وهو الله وَعَلَى الله وجوارحه: النه على الله وجوارحه: عليه الله وموالله وعوارحه: الله عليه وكونه دائمًا يذكره بآياته الشرعية، وآياته الكونية، لأن ما من شيء أمامه إلا وهو دالل على الله.

وفِي كُــلِّ شَيء لَــهُ آيَــةٌ تَـدُلُّ عَـلَىٰ أَنَّـهُ وَاحِـدُ

فكون الإنسان دائمًا مع الله -سبحانه وتعالَىٰ- يذكره بقلبه ولسانه وجوارحه هذه هي الحياة الطيبة، وهو أسرُ ما يكون للقلب ومع ذلك ففيه هذا الأجر العظيم.

«ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه» «تحابا في الله لا لقرابة، ولا لأمر دنيوي، ولا لأمر شخصي، ولكن لله وَعَجَلَنَه، «تحابا في الله ما أحبه إلا لأنه مطيعٌ لله وَعَجَلَنَه، هتحابا في الله ما أحبه إلا لأنه مطيعٌ لله وَعَجَلَنَه، مجتنب لمعاصيه، والحب في الله والبغض في الله من أوثق عُرى الإيمان، بل لا يُمكن أن يذوق الإنسان حلاوة الإيمان حتى يوالى في الله ويعادي في الله، فإن هذا هو العروة الوثقى.

هذان الرجلان تحابا في الله اجتمعا عليه في الدنيا ما داما حيين، وتفرقا عليه -يعني: بالموت- ماتا وهما على ذلك على أنهما متحابان في الله، هل يحب الإنسان غيره بعد موته؟ نعم ليس فيه إشكال، نحن نحب الرسول رضي ونحب أبا بكر وعمر وعثمان وعليًا، وسائر من سبقونا بالإيمان، ومع ذلك فإننا لم نعش معهم، ونحب أيضًا من عشنا معه، ومات قبلنا من المؤمنين، هذا معنى: «فتفرقا عليه»، فالتفرق لا يلزم منه التفرق في المحبة.

«ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال، فقال: إنّي أخافُ الله»، «دعته امرأة» لنفسها لينال شهوته منها، وهي ذات منصب، يعني: ليست امرأة دنيئة من أسافل الناس حتى تعافها نفسه من أجل ذلك، وهي ذات جمال أيضًا ليست قبيحة ينفر منها من رآها، بل هي جميلة وذات حسب، ولم يقل: ذات دين، لماذا؟ لأنه لو كان لها دين قوي ما دعته لكنها لها حسب.

والمرأة قد تغلبها شهوتها حتى تدنس حسب قومها -والعياذ بالله-، كما أن الرجل قد يكون

-



كذلك، وهي هجميلة، فقال: وإني أخاف الله. إذن المكان خال ما عندهما أحد، والرجل قوي عنده شهوة، ما الدليل؟ الدليل: أنه لم يذكر مانعًا سوئ خوفه من الله، لم يقل: والله ما عندي شهوة، ولم يقل: عندنا ناس، ولم يقل: أخشى أن يرانا أحد، أو أن يسمع بنا أحد أبدًا. ما خاف إلا من الله وَعَنَّلَا هذا يُظله الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله لكمال عفته، فالأسباب للفتنة موجودة وهو الحسب والجمال، والموانع مفقودة لا توجد موانع من الخلق تمنعه، ولكن يمنعه خوف الله، فقال: وإني أخاف الله و تركها، وهذا له أسوة بيوسف عليه الصلاة والسلام-، فإن يوسف دعته امرأة العزيز: ﴿وَعَلَقَتَ مَن الله وَالله الله عنه الله وإلا فإن الرجل ليس مفقود الشهوة بل عنده قدرة، ﴿ وَلَقَدُ هَمَّتَ بِدِّهُ وَهَمَّ بِهَا ﴾ [وَيُنْكَ : ٢٤]. ولكنه امتنع من ذلك خوفًا ولكنه -عليه الصلاة والسلام- بعد أن هم رأى بُرهان الله وَعَلَقُ وهو ما جعل الله في قلبه من نور ولكنه -عليه الصلاة والسلام- بعد أن هم رأى بُرهان الله وَعَلَقُ وهو ما جعل الله في قلبه من نور الإيمان فتركها، فصرف الله عنه السوء والفحشاء؛ لأنه كان من عباد الله المخلصين.

أما السادس: فهو «رجل تصدّق بصدقة فأخفاها، حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»، تصدّق بها بصدقة، الصدقة هنا أعم من أن تكون نفلاً، فهي شاملة للواجب والمستحبّ، «تصدق بها فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تُنفق يمينه»، قيل: إن المراد بالشمال مَنْ على شماله؛ يعني: من الناس بحيث يمدّها هكذا من اليمين ولا يطلع عليها أحد. وقيل: لا تعلم شماله؛ أي: يدّه الشمال ما تنفق يمينه، وهذا أقرب، ولكن من المعلوم أنه كناية عن شدة الإخفاء، حتى إنه لو أمكن أنه لو تعلم اليد اليسرى ما أنفقت اليمنى لحصل. لا يقال: إن هذا مجازٌ، نقول: لأن كل أحد يعرف بأن اليد اليسرى ليس عندها عِلْم، لكن المعنى: أنه لشدة إخفائها لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، وهذا لكمال إخلاصه لله وَعَلَيْ وكمال رحمته بأخيه الذي تصدّق عليه حتى لا يُخجله أمام الناس؛ لأن كثيرًا من الناس يَكُرَه أن يطلع الناس أنه فقير يتصدق عليه، فهذا الرجل لشدة إخلاصه وأنه لا يريد أن يمدحه أحد لنفقاته أو صدقاته، ولشدة رحمته بأخيه حتى لا يرى أحد من الناس أنه مَنْ عليه بالصدقة أخفى هذه الصدق.

أما السابع: «فرجل ذكر الله خاليًا ففاضت عيناه» شوقًا إلَى ربه وَعَلَيْه ومحبة للقائه وأنه ذكره خاليًا عن حضور الناس أو خالي القلب عما سوى الله، أو الأمران؟ الظاهر الأمران خاليًا عن حضور الناس؛ فهو لم يبك رياء وسُمْعة خاليًا قلبه عما سوى الله؛ لأن القلب إذا صفا وخلا من غير الله صار عنده من الخشوع والشوق إلَى الله وَعَلَيْ والخوف من عقابه ما لا يكون إذا كان متعلقًا بغير الله -سبحانه وتعالَى-، فهذا الرجل ذكر الله خاليًا سواء كان يقرأ، أو يصلي، أو يتأمل، أو يقرأ في سيرة النبي عليه أو ما أشبه ذلك، المهم: أنه خال ففاضت عيناه شوقًا إلى ربه، والإنسان أحيانًا يشتاق إلى الله -سبحانه وتعالى- حتى يود أنه مُلاقيه الآن كما قال النبي عليه وأسألك الشوق

إلى لقائك في غير ضراء مُضرة، ولا فتنة مُضلة الله والشوق إلى الله وَعَلَّمْ دليلٌ على كمال الإيمان والمحبة، فهذا الرجل كان في قلبه من محبة الله وَعَلَّنْ ما أوجبَ له أن يشتاق إلى الله فَذَكُر الله خاليًا ففاضت عيناه من البكاء، هذا يُظله الله في ظله يوم لا ظلى إلا ظله.

واعلم أن هذه الأوصاف الحميدة قد يكون في الإنسان صفة واحدة أو صفتان أو أكثر، بل قد تجتمع كل الصفات فيه يكون إمامًا عادلاً، ويكون متصفًا بالصفات الأخرى، وفضل الله تعالى يؤتيه من يشاء.

نأخذ الآن من فوائد الحديث: ما أثبته المؤلف وهو قوله: «رجل تصدق بصدقة»، كلمة «رجل» ليس لها مفهوم؛ لماذا؟ إما لأن التعبير بالذكور أشرف من الإناث، وهذا أمر معروف، وأكثر مَا عَبَّر الله في القرآن بصيغة الذكور؛ لأنه أشرف، أو يقال: إن هذا مفهوم لقب؛ يعني: ليس أمرًا مشتقًا حتى يؤخذ منه أن ما لم يوجد فيه هذه الصفة فإنه مُخَالف للحكم، ومفهوم اللقب عند الأصوليين ليس له عبرة، المهم أن الرجل والمرأة في هذا سواء.

وقوله: «تصدق بصدقة» يشمل الواجب والمستحب. وقوله: «أخفاها» أي: كتمها فلم يبينها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ذكرناها.

فيستفاد من هذا الحديث: فضيلة إخفاء الصدقة، وأنه كلما أخفاها الإنسان كان ثوابه أكثر.

فإن قلت: أليس الله -سبحانه وتعالَىٰ- يثني على العباد الذين أنفقوا مما رزقهم الله سرًا وعلانية فما هو الجمع بين الحديث وبين الآية، وكذلك ما الجمع بين قوله تعالَى: ﴿إِن تُبُدُواْ ٱلصَّدَقَاتِ فَنِعِمًا هِيٌّ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُوْتُوهَا ٱلْفُ قَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمَّ ﴾ [الثَهَ: ٢٧١]؟

قلنا: الأصل في الصدقة من حيث هي أن إخفاءها أفضل؛ لأنه أبعد عن الرياء، وأبعد عن إظهار المينَّة على من تصدِّق عليه، وأبعد أيضًا عن كسر خاطره أمام الناس، هذا من حيث هي صدقة، فإن اقترن بها ما يجعل إعلانها خيرا من إسرارها صار إعلانها حيراً؛ لأنه قد يعرض للمفضول ما يجعله أفضل (٢)، كيف يكون الإعلان خيرًا من الإسرار؟ إذا كان المقصود الاقتداء؛ يعنى: هذا الرجل تصدُّق ليراه الناس فيقتدوا به هذا واحد.

ثانيًا: ربما يكون هذا الرجل الذي تصدق عليه محتاجًا ولا تكفيه صدقته فيتصدِّق إظهارًا لحاجة الرجل لأجل أن يعطيه الناس، فإذن قد يكون في إظهارها خير، إما للمُتصدَّقين، أو للمُتصدَّق

⁽١) أخرجه النسائي (٤/ ٥٤)، والبزار (١٣٩٢)، وأحمد (٤/ ٢٦٤) عن عمار بن ياسر، وصححه ابن حبان (١٩٧١)، والحاكم (١/ ٦٩٧)، وفي الباب عن أم الدرداء، انظر المجموع (١٠٠/١٧٧).

⁽٢) انظر القاعدة في مجموع الفتاوئ (٢٣/ ٢٤٥)، والأشباه والنظّائر للسيوطي (ص١٦١)، وقال الشارح في منظومته البيت رقم (٨٥):



عليه، إمَّا للمتصدقين إذا اقتدوا بهذا المتصدِّق وإما للمتصدِّق عليه إذا أعطاه الناس كما أعطاه هذا الرجل، وإلا فإن الأصل هو الإخفاء.

فضل صدقة التطوع:

٦٠١ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ﴿ عَامِرٍ ﴿ عَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ امْسِرِيٍّ فِي ظِلَّ صَدَقَتِهِ حَتَّىٰ يُفْصَلَ بَيْنَ النَّاسِ» (١). رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْمَحَاكِمُ.

هكل، هذه من ألفاظ العموم، وهامرئ، نقول فيها مثل ما قلنا في «رجل، السابقة؛ يعني: كل المرئ وامرأة.

«في ظل صدقته» يحتمل أن يكون المراد بالظل هنا: الحماية، يعني: أن الله تعالَى يحميه من أجل الصدقة، ويحتمل أن يكون ظلاً حقيقيًا، بمعنى: أن الصدقة تجعل كالظل على رأسه، أيهما أولَى؟ الثاني أولَى، لأن الحقيقة هي الأصل، والصدقة قد تكون ظلاً، فإن الله -سبحانه وتعالَى - قادر على أن يجعل المعاني أعيانا والأعيان معاني، فهذه الصدقة وإن كانت عملاً مضى وانقضى وهو فعل من أفعاله، لكن المتصدق به شيء محسوس قد يؤتى به يوم القيامة بصفة شيء محسوس، بل قد ثبت عن النبي على أن البقرة وآل عمران تأتيان يوم القيامة كأنهما غيايتان أو غمامتان، أو فرقان من طير صواف تُحاجان عن صاحبهما يوم القيامة أن فهذا القرآن كلام الله و فعل القارئ ومع ذلك يجعل الثواب كأنهما فرقان من طير صواف، فهذه الصدقة يجعلها الله تعالى شيئًا محسوساً يظل صاحبها.

وحدثني وأنا صغير رجل يقول: إنه كان بخيلاً ولا يأذن لامرأته أن تتصدق بشيء من ماله فنام نومة، فرأى في المنام كأنه في يوم القيامة، وكأن الشمس قريبة من الناس، والناس يموج بعضهم في بعض، ومشقة شديدة، يقول: فجاء شيء مثل الكساء ظلل عليه، لكن فيه ثلاثة خروء تدخل منها الشمس، يقول: فرأى كأن شيئًا يشبه التمرات ثلاث تمرات جاءت وسدئت هذه الخروء، فانتبه ولما انتبه فإذا هو قد تأثر من الرؤيا فحكاها على زوجته، وكان هو بخيلا، قال: رأيت كذا وكذا، قالت: نعم، الذي رأيته حق؛ إنه جاءنا فقير، وإني أعطيته ثوبًا من عندنا، وجاء بعده فقير فأعطيته ثلاث تمرات، الثوب هو الكساء الأول والتمرات هذه الشقوق الثلاثة جاءت هذه التمرات في قعتها، وهذا الحديث الذي معنا يشهد لصحته.

ففي هذا السحديث دليل على فضيلة الصدقة، وعلى أنها تكون يوم القيامة ظَلاً لصاحبها، وأنها تكون ظلاً في جميع يوم القيامة حتى يفصل بين الناس.

⁽١) أخرجه ابن حبان (٣٣١٠)، والحاكم (١/٥٧٦)، وأيضًا ابن خزيمة (٢٤٣١)، وأحمد (٤/٧٤)، قال الهيشمي (١٤ /٢٤٠)، والحاكم (١٤٧/٤)، قال الهيشمي (٣/ ١١٠): رجاله ثقات.

⁽٢) أخرجه مسلم (٨٠٤) عن أبي أمامة.



وفيه دليل على: إثبات يوم القيامة، وعلى الحساب والجزاء لقوله: «حتى يفصل بين الناس»، وما الذي يقضى فيه أولاً؟ أول ما يقضى بين الناس في الدماء، وأول ما يُحاسب عليه الإنسان من حقوق الله الصلاة.

وقوله: «حتى يُفصل» هل المراد: الحكم بين الناس بين المعتدي والمعتدى عليه، أو الفصل بين الناس حتى في تمييزهم فريق إلَى الجنة وفريق إلَى النار؟ الأخير؛ لكنه مُلازم للأول.

٦٠٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْحُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَىٰ قَالَ: «أَيَّمَا مُسْلِمٍ كَسَا مُسْلِمًا ثَوْبًا عَلَىٰ عُرْي؛ كَسَاهُ الله مِنْ خُضِرِ الْجَنَّةِ، وَأَيَّمَا مُسْلِمًا عَسَلِمًا عَلَىٰ جُوعٍ أَطْعَمَهُ الله مِنْ ثِمَارِ الْجَنَّةِ، وَأَيَّمَا مُسْلِمًا عَلَىٰ ظُمأً سَقًاهُ الله مِنَ الرَّحِيقِ الْسَمَخُتُومِ (١٠). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَفِي إِسْنَادِهِ لِئِنٌ.

«اللين» أعلى من الضعف؛ يعنى: لا يصل إلَى درجة الحسن، ولا ينزل إلَى درجة الضعيف.

قوله: «أيما مسلم كسا»، «أيما» هذه أداة شرط، «أي» أداة شرط مبنية على الضم، و«ما» زائدة، وممكن أن نقول: «أي» مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة؛ لأنها معربة هنا هذا هو الظاهر.

وقوله: «مسلم» نقول: «أي» مضاف، و«مسلم»: مضاف إليه، وفعل الشرط: «أيما مسلم كسا»، وجواب الشرط: «كساه الله».

وقوله: «على عري»؛ لأن هذا هو موطن الحاجة إذ إنه إذا كساه على كسوة، فإن هذا فيه إحسان إليه، لكن ليس فيه دفع لضرورته بخلاف ما إذا كساه على عري.

وقوله: «أيما مسلم أطعم مسلمًا على جوع، يعني: وجد إنسانًا جائعًا فأطعمه، «فإن الله يطعمه من ثمار الجنة»، وثمار جمع ثمرة، وهو ما يوجده الشجر، ومعلوم أن الجنة فيها أنواع متنوعة من الثمرات، قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿ فِيهِمَا مِن كُلِّ فَكِكَهَ وَرَقَانِ ﴾ [الحَمْنَ :٥٦].

⁽١) أبو داود (١٦٨٢)، والترمذي (٢٤٤٩) بتقديم وتاخير، واستغربه ورجَّحه موقوفًا من قول أبي سعيد، وقال النووى في المجموع (٢٢٧/١): إسناده جيد.



وقال في الجنتين الأخريين: ﴿ فِهِمَا فَكِكُهُ ۗ وَنَخَلُّ وَرُمَّانٌ ﴾ [التَحْنَا : ١٨]. فإذا أطعمت مسلمًا على جوع، فإن الله يطعمك من ثمار الجنة.

«وأيما مسلم سقى مسلمًا على ظمأ سقاه الله من الرحيق المختوم»، «الرحيق» معناه: الخالص الصافي من كل شيء، ومعلوم أن أنهار الجنة أربعة أنهار: ﴿فِيهَا أَنْهَرُ مِن مَا عَيْمَ عَاسِنِ وَأَنْهَرُ مِن لَهُن لَبَنِ الله وَعَيْمَ أَنْهَا الله وَعَيْمَ الله وَعَمْمُ الله وَعَيْمَ الله وَعَيْمَ الله وَعَمْمُ الله وَعَيْمَ الله وَعَمْمُ الله وَعَمْمُ الله وَعَمْمُ الله وَعَمْمُ الله وَعَمْمُ الله وَعْمَامُ الله وَعَمْمُ الله وَعُمْمُ الله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله والله والله والله والله والله والله والله والمُعْمَلُ والله والله والمؤلِّمُ المؤلِّمُ والله والمؤلِّمُ والله والمؤلِّمُ والله والمؤلِّمُ المؤلِّمُ والمؤلّ

ففي هذا الحديث عدة فوائد؛ أولاً: فضيلة كسوة المسلمين، وإطعامهم، وإسقائهم، وجه ذلك: أن النبي عَلَيْ ذكر هذا الجزاء حثًا وترغيبًا.

وفيه أيضًا: إثبات الجزاء لقوله: من فعل كذا فعل الله به كذا.

وفيه أيضًا: أن الجزاء من جنس العمل؛ لأن الأول كَسَا فَكُسِيَ، أَطْعَم فأَطْعِمَ، سَقَىٰ فَسُقِيَ.

وفيه أيضًا: إثبات الجنة، هذا أمر معلوم بالضرورة من دين الإسلام، وهي الآن موجودة لقوله تعالَى: ﴿ أَعِدَتَ لِلمُتَقِينَ ﴾ [النبيلة: ١٣٢]. وستبقى دائمًا، فإنها منذ خُلقت لا تفنى، وكذلك النار منذ خُلقت لا تفنى.

وفيه أيضًا: إثبات الأفعال الاختيارية للعبد لقوله: «كسا، وأطعم، وسقى»، ولولا أنها اختيارية ما حَتُ النبي ﷺ عليها، ولا كان للجزاء عليها فائدة.

وفيه أيضًا: أن هذه الأعمال لا تنفع إلا إذا كان الإنسان مسلمًا لقوله: «أيما مسلم» فإن وقعت هذه الأعمال من الكافر لن تنفعه، ولكن هل يُجازئ عليها؟ نعم، قد يُجازئ عليها في الدنيا فيوسع له في الرزق ويكشف عنه السوء، ويشفى من المرض وما أشبه ذلك، أما في الآخرة فلا حظ له فيها.

وقوله: «وأيما مسلم سقىٰ مسلمًا» هل يؤخذ منه أن هذا الثواب لا يكون إلا إذا كان المنعم عليه مسلمًا؟ الجواب: نعم؛ لأن الإنعام على المسلم خير من الإنعام على غير المسلم، ولكن هل في الإنعام على غير المسلم أجر؟ الجواب: نعم؛ إلا الكافر الحربي فالإنعام عليه يكون بدعوته للإسلام وإلا يُقتل، فأما الذمي والمعاهد والمستأمن، والحمار، والكلب، والبعير وما أشبه ذلك ففيه أجر، حتى إن النبي على أخبرنا عن امرأة رأت كلبًا يلهث من العطش فنزلت وملأت خفها من الماء حتى شرب فغفر الله لها، لأنها سقت هذا الكلب على ظمأ، قيل: يا رسول الله، هل لنا في البهائم أجر؟ قال: «في كل ذات كبد حراء أجر»(١).

⁽١) أخرجه البخاري (٣٣٢١) عن أبي هريرة، تحفة الأشراف (١٢٢٤٣).

هل يؤجر الإنسان إذا أطعم ذرة أو نملة؟ نعم، إن كانت لا تؤذي، وقد حكيت عليكم قصة ذكرها ابن القيم عن رجل رأى ذرة تمشي فوضع لها طعامًا لكنها تعجز عن حمله فلما رأت الطعام وعجزت عن حمله ذهبت إلى صاحباتها ودعتهن فجئن فلما أقبلت الذر رفع الطعام، فجاءت الذر الطعام، وهذه التي ذهبت تستصرخهن جعلت تبحث ما وجدت شيئًا فرجعت الذر، ثم وضعه مرة ثانية فرأته هذه الذرة وتيقنت فرجعت إلى صاحباتها فلما أقبلن رفعه فجعلن يطلبنه ما وجدنه فانصرفن، ثم وضعه في المرة الثالثة فرأته الذرة فذهبت ودعت صاحباتها فجئن إليه فرفعه فلم يجدنه، يقول: اجتمعن عليها فقتلنها، الذرة هذه حكاية ابن القيم التبعة عليه فجئن إليه فرفعه فلم يجدنه، يقول: اجتمعن عليها فقتلنها، الذرة منه عني: كل ما له إرادة فإنه يقول: فحكيت ذلك لشيخي، فقال تَعَلَقُهُ -شيخ الإسلام-: نعم يعني: كل ما له إرادة فإنه

ويستفاد من هذا الحديث: أن هذا الجزاء مشروط بكون المنعم عليه به محتاجًا إليه لقوله: «على عري»، و«على جوع»، و«على ظمأ»؛ فإن لم يكن كذلك مثل أن يكسو إنسانًا عنده كسوة لكن كساه نافلة فهل يصلح له هذا الأجر؟ الظاهر لا؛ لأن القياس هنا قياس مع الفارق؛ لأنه ليس دفعًا للحاجة كتحصيل الكمال النافلة.

يكره الكذب ويُجازئ على الظلم، ما تقولون في هذا الرجل: هل عليه دية هذه الذرة؟ هو عليه

إثم؛ لأنه تسبب في قتلها، إذن نقول: كل شيء يستفيد من الطعام فلك فيه أجر-

اليد العليا خبر من اليد السلفلي:

٦٠٢- وَعَنْ حَكِيم بْنِ حِزَام ﴿ فَ عَنِ النَّبِيِّ وَ قَالَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ، وَحَنْ حَكِيم بْنِ حِزَام ﴿ فَيَ النَّهِ عَنْ ظَهْرِ غِنَى، وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفَّهُ الله، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُعْنِهِ الله الله (١٠). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

قوله: «اليد العليا خير من اليد السفلى» هذه مبتدأ وخبر يد عليا ويد سفلى، فاليد العليا خير من اليد السفلى؛ لأن العليا عالية والسفلى نازلة، فما هي اليد العليا؟ فسرها النبي على في حديث آخر بأن اليد العليا: يد المعطي، واليد السفلى: يد الآخذ المعطى ألى وهذا ظاهر؛ لأن المعطي أعلى رتبة من المعطى، على كل تقدير فتكون يده هي اليد العليا، وقيل: إن اليد العليا هي يد المعطى بلا سؤال واليد السفلى يد المعطى بسؤال، ولكن ما دام الأمر قد فُسر من جهة المتكلم به فإن تفسير غيره إن كان لا ينافيه أخذ به، وإن كان ينافيه فإنه لا يؤخذ به، لأن المتكلم بالكلام أعلم به من غيره، إذن يد المعطي هي اليد العليا؛ لأن النبي على فسرها بذلك، واليد السفلى هي يد الآخذ وإنما كانت خيرًا؛ لأنها معطية باذلة، ولأن لها مِنة، وأما الأخرى فهي معطاة محتاجة ومتشوفة للغير.

⁽١) أخرجه البخاري (١٤٢٧)، ومسلم (١٠٣٤)، تحقة الأشراف (٣٤٣٣).

⁽٢) سيأتي في النفقات.



قال النبي ﷺ: «وابدأ بمن تعول»، يعني: إذا أعطيت فابدأ بمن تعول؛ أي: بمن تنفق عليهم، وهم عائلتك الدين في بيتك، ومنهم نفسك، فإنك تعول نفسك إذ إنك مأمور بإحيائها وإبقائها، ومنهى عن إتلافها والإضرار بها.

قال: «وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى» «خير الصدقة» هل يشمل الزكاة، أو المراد: صدقة التطوع؟ الظاهر: أنه يعم «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى»، والزكاة لابد أن تكون عن ظهر غنى؛ لأنها لا تجب إلا في مال يبلغ النصاب، وتجب جزءًا قليلاً وهو ربع العشر في الذهب والفضة والعروض، ونصف العُشر في الزروع التي تسقى بمؤنة، والعُشر كاملاً في الزروع التي تسقى بلا مؤنة، وأما الماشية فليس لها حد محدود ولكنها معينة من قِبل الشارع.

أما الصدقة -صدقة التطوع- فقد تكون عن ظهر غنى، وقد لا تكون عن ظهر غنى، إذا تصدق الإنسان بما زاد عن كفايته وكفاية عياله حتى وإن كان فقيرًا، لو كان هو يُعد من الفقراء لكنه عنده فاضلاً عن قوته وقوت عياله فتصدّق به فهذا صدقته عن ظهر غنى.

مثال ذلك: رجل يدخل عليه في كل يوم خمسة ريالات، ونفقته وعائلته أربعة ريالات، فتصدق بريال، صدقته هذه عن ظهر غنى، وهو يُعد في هذا الدخل -في وقتنا هذا- من الفقراء عرفًا لماذا؟ لأن راتبه في الشهر (١٥٠) ريالاً، عندنا ليست شيئًا، لكن مع ذلك نقول إن هذا الرجل تصدّق بصدقة عن ظهر غنى.

مفهومه: أن الصدقة لا عن ظهر غنى ليست خير الصدقة؛ يعني: أن الإنسان لو تصدَّق بما ينقص كفايته وكفاية عائلته فليست الصدقة هذه خيرًا، ويؤيد هذا قوله: «ابدأ بمن تعول»، فإذا صرفت المال لغير من تعول فقد خالفت أمر النبي ﷺ.

فلو قال قائل: أنا أتصدق بما يأتيني من راتب وأبقى أنا وأهلى في حاجة.

قلنا: هذا ليس بصواب، وليس هذا خير الصدقة، بل خير الصدقة أن تصدق عن ظهر غني في الفاضل عن كفايتك وكفاية عائلتك.

فإن قلت: ما تقول في قوله تعالَى: ﴿ وَيُؤَيِّرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْكَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ [النين : ٩]. وهذا في مقام مدح الأنصار -رضى الله عنهم-؟

فالجواب: أن الإيثار ليس أمرًا دائمًا إنما هو يعرض لحاجة، فيبقئ هذا الإنسان جائعًا ويعطي غيره لكنه يجوع ثم يجد الكفاية.

فإن قلت: ما تقول في قصة أبي بكر رضي وعمر رضي حين حثّ النبي عَلَيْ على الصدقة، فقال عمر: الآن أسبق أبا بكر، ثم جاء بنصف ماله، فسأله النبي عَلَيْ: «ما تركت الأهلك؟» قال:

الشطر، ثم جاء أبو بكر بكل ماله فقال: «ماذا تركت لأهلك؟» قال: تركت لهم الله ورسوله. فقال عمر: لا أسابق أبا بكر بعد هذا أبداً(۱). فأبو بكر والله أبي بكل ماله ليتصدق به.

فالجواب -كما قال أهل العلم-: إن الإنسان له أن يتصدق بكل ماله بشرط أن يعلم من نفسه الصبر، ويعلم من أهله الصبر، أما إذا كان لا يعلم الصبر على التقشف لا هو ولا أهله، فإنه لا يتصدق بكل ماله، بل يجب عليه أن يبقى كفايته.

قال: وومن يستعفف يعفه الله، ومن يستغن يُغنه الله، ويستعفف ويستغن الفرق بينهما أن الاستعفاف: فيما يتعلق بالشهوة الجنسية، والاستغناء: فيما يتعلق بالمال، يعني: من يستعفف عن المُحرَّم سواء كان ذلك نظرًا، أو لمسًا، أو قولاً، أو فعلاً، يريد به الزنا الأكبر فمن استعف أعفه الله المُحرَّم سواء كان ذلك نظرًا، أو لمسًا، أو قولاً، أو فعلاً، يريد به الزنا الأكبر فمن استعف أعفه الله وَالْقَوْعِدُ مِنَ النِيسَةِ فِي النَّيْنَ لا يَجِدُونَ يَكَامًا حَتَى يُغْنِيهُم الله مِن فَشْلِهِ عَلَى النِيسَةِ وَالْقَوْعِدُ مِنَ النِيسَاءِ النَّي لا يَرْجُونَ وَكَامًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ بِ جُنَاحٌ أَن يَصَعف يعفه الله، أي: يعينه حتى يكون مِن يَستعفف يعفه الله، أي: يعينه حتى يكون عينا بدون تكلف العفة، لأن تكلف العفة مأخوذ من قوله: ومع يعفه الله، أي: يعيئ له ما يعفه من زوجة ومملوكة يمين، وومن يستغن يغنه الله، عيني: من يستغني عما في أيدي الناس من المال فإن أو مملوكة يمين، وهل المعنى يغنه الله أي: يرزقه مالأ يستغني به عن غيره، أو المعنى: أن الله يجعل الغنى في قلبه، فليس الغنى عن كثرة العرض وإنما الغنى غنى النفس أيهما؟ شامل للأمرين، كم من إنسان خزائنه مملوءة عامرة لكن قلبه معدم -والعياذ بالله كالأرض الرملية لا تروى من المال أبدًا، وكم من إنسان ليس عنده إلا شيء يسير جدًا فهو تروى من المال أبدًا، وكم من إنسان ليس عنده إلا شيء يسير جدًا فهو قليل أو كثير، وهذا أمر واضح.

إذن فقوله: «يغنيه الله» يشمل أمرين: الغنى الذي هو كثرة المال، والغنى الذي هو غنى القلب واستغناؤه بما في يده عن طلب غيره.

من فوائد هذا الحديث: أولاً: تفاضل الناس في الدرجات لقوله: «اليد العليا خير من اليد السفلي»، وهل يؤخذ منه التفاضل في الإيمان؟ ننظر من فوائد الحديث أن المعطي خير من الآخذ وهو واضح.

ومن فوائده: أن الإنفاق على الأهل أفضل من الإنفاق على غير الأهل.

⁽١) أخرجه أبو داود (١٦٧٨)، والترمذي (٣٦٧٥)، وصححه وقواه البزار (١٥٩)، وضعَّفه ابن حزم (٨/ ١٥) بهشام بن سعد وهو صدوق، أفاده المصنف في التلخيص (٣/ ١١٥).



فلو قال قائل: أنا عندي درهم هل أتصدِّق به على فقير أو أعطيه أهلي؟ قلنا: أعطه الأهل لقول النبي ﷺ: «وابدأ بمن تعول».

ومن فوائد الحديث أيضًا: أن على الإنسان عائلة، ويتفرع على هذا: وجوب الإنفاق على العائلة لقوله: «ابدأ بمن تعول».

ومن فوائد الحديث: تفاضل الأعمال لقوله: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غني، يلزم من تفاضل الأعمال تفاضل الإيمان، لماذا يلزم؟ لأن الأعمال من الإيمان فتفاضلها تفاضل له، وهل عندنا دليل على أن الأعمال من الإيمان؟ لقوله: «الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذي عن الطريق، (١). وهذا عمل جعله الرسول علي المانا، يؤخذ منه: الردُّ على ثلاث طوائف مبتدعة: المرجئة والوعيدية من المعتزلة والخوارج الوعيدية طائفتان معتزلة وخوارج، إذن المرجئة والوعيدية؛ لأنهما كل منهما يقول: إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأن المرجئة يقولون: إن الإيمان هو إقرار القلب ولا يتفاضل، وأولئك يقولون: إن الإيمان هو إقرار القلب، وجميع الأعمال، وهو إما أن يوجد كله، وإما أن يُعدم كله.

ويستفاد من الحديث: «أن خير الصدقة ما كان عن ظهر غني» وهو كالفرع لقوله: «ابدأ بمن تعول»؛ لأنك إذا بدأت بمن تعول فما زاد فهو عن ظهر غنى فيكون خير الصدقة.

ومن فوائد الحديث: أن من طلب العفة أعفه الله لقوله: «ومن يستعفف يُعفه الله».

ومن فوائده: أن من لم يطلب العفة لم يوفق لها، من أرسل نظره وشهوته فيما حرَّم الله بقي قلبه -والعياذ بالله- منفتحًا لا ينسد متبعًا لكل رذيلة، تؤخذ من باب المفهوم؛ لأن الكلام له منطوق وله مفهوم. منطوقه: «ومن يستعفف يعفه الله»، ومفهومه: «ومن لا يستعفف لا يعفه الله».

ومن فوائله: أن الجزاء من جنس العمل: «من يستعفف يعفه الله».

ومن فوائده: أن من استغنى عما في أيدي الناس أغناه الله عنهم لقوله: «من يستغن يغنه الله».

ومن فوائده: أن من لم يستغن عما في أيدي الناس لم يغنه الله عنهم يبقى دائمًا متلهفًا إلَى ما في أيدي الناس، حتى إنه إذا ما وجد مع أحد شيئًا وأعجبه قال: زَيْن، هذا الذي معك من أين اشتريته؟ دلني عليه، ما الذي يفعله مثل هذا؟ يمكن أن يخجل، ويقول: خذه. هل نقول: هذا الرجل مستغن عَمَّا في أيدي الناس؟ لا، ما هو الشاهد من هذا الحديث للباب؟ قوله: «اليد العليا خير من اليد السفلي، وابدأ بمن تعول، وحير الصدقة ما كان عن ظهر غني، ومن يستعفف يعقه الله، هذا هو الذي قد يكون خارجًا عن الموضوع، هومن يستغن يغنه الله، وهذا يُخاطب به من يأخذ الصدقة، وأنه كلما استغنى عما في أيدي الناس أغناه الله.

⁽١) أخرجه مسلم (٣٥) عن أبي هريرة.



أفضل الصدقة جهد المقل:

٢٠٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ فَ قَالَ: ﴿ قِيلَ: يَا رَسُولَ الله ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ: جُهْدُ الْمُقِلِّ، وَابْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ ﴾ (١). أَخْرَجَهُ أَحْدُ، وَأَبُسُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْمَعَلِّ، وَالْمَحَاكِمُ.

المراد بالصدقة: صدقة التطوع؛ لماذا؟ لأن الصدقة الواجبة تكون من غير الجهد؛ لأنها لا تجب إلا على من يملك النصاب.

وقد يقول قائل: إن هذا ليس بلازم، لأن الصدقة الواجبة قد تكون أيضًا من جهد المُقل، كيف ذلك؟ يكون رجل عنده عائلة كثيرة، فهذا يكون النصاب أو النصابين لا يجدان شيئًا لكفايته يعني: هو مقل وإن كان عنده نصاب أو نصابان، لأن عائلته كثيرة والمؤنة شديدة، وعليه فينبغي أن نقول: الصدقة هنا شاملة للصدقة الواجبة، وهي الزكاة، وصدقة التطوع، ومن المعلوم أن جنس الواجب أفضل من جنسه من التطوع لقوله تعالَىٰ في الحديث القدسي: «ما تقرب إليَّ عبدي بشيء أحب إليَّ مما افترضته عليه» (۱).

فلو قال قائل: أيهما أفضل صلاة الفجر ركعتان، أو صلاة الضحى ركعتان؟

قلنا: صلاة الفجر؛ لأنها واجبة، درهم من زكاة أفضل من درهم من صدقة تطوع.

وقوله: «جهد المقل» يعني: طاقة المقل كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَحِدُونَ إِلَّاجُهُدَهُمْ ﴾ [التَخْيَى: ٧٩]. فوالجُهده معناه: الطاقة، وأما والجَهده بالفتح-: فهو بمعنى المشقة، ومنه حديث الوحي: وغطني بعني: جبريل- حتى بلغ مني الجهده أي: المشقة، فالجَهْد بمعنى: الطاقة، ووالمقل الذي ليس عنده إلا مال قليل، ولكن الرسول على أرشد إلَى أن صدقتك على أهلك صدقة؛ ولهذا قال: ﴿وَابِدا بِمِن تعول»، فإن إنفاقك على من تعول صدقة فإذا بدأت بمن تعول، وزاد على من تعول دخل في الحديث السابق: ﴿خِير الصدقة ما كان عن ظهر غنى»، وبهذا يمكن الجمع بينه وبين الحديث السابق؛ لأن الحديث السابق يدل على أن خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، وهنا يدل على أن أفضل الصدقة ما كان جهد مقل.

فنقول: إذا بدأت بمن تعول صار الزائد -وإن كان من جهد المقل- عن ظهر غنى، وحينئذ لا يكون بينه وبين الأول مُنافاة، إذن الصدقة خيرها مما كان عن ظهر غنى مطلقًا، ثم إن كان هذا المتصدق غنيًا واسع الغنى، فإن الصدقة ممن دونه أفضل؛ لأنها جهده.

⁽۱) المسند (۲/ ۳۰۸)، وأبو داود (۱۲۷۷)، وابن خزيمة (۲٤٤٤)، وابن حبان (۳۳٤٦)، والحاكم (۱/ ۵۷٤)، وقال: على شرط مسلم.

وقال: على شرط مسلم. (٢) أخرجه البخاري (٦٠٠٢)، تحفة الأشراف (١٤٢٢٢).

11.

مثال ذلك: رجل عنده مليون درهم، وآخر عنده عشرة ريالات تصدق، صاحب العشرة بخمسة ريالات، وصاحب المليون بخمسة ريالات أيهما أفضل? صاحب العشرة أفضل من حيث النسبة؛ لأنه تصدّق بخمس من عشرة، فهو من حيث النسبة تصدّق بنصف ماله، والذي تصدق بخمس من مليون تصدّق بنسبة ضئيلة جداً؛ فلهذا صار الأول أفضل؛ لأن الخمسة أشق عليه من مشقة الخمسة على صاحب المليون، لأنها نصف ماله بخلاف صاحب المليون.

قد يقول قائل: إن سماحة صاحب الخمسة من عشرة تكون أحيانًا أكبر من سماحة صاحب الخمسة من مليون، إذا كان صاحب المليون بخيلاً عثر بحجر فتقطعت النعلة فانجرح قدمه جُرحًا عظيمًا، فقال [كلمة معناها أن] الجُرح الذي في رجله أهون عليه من الجرح الذي في نعلته، إذا كان صاحب المليون من هذا الطراز فإن الخمسة من المليون بالنسبة إليه أشقُ من خمسة من عشرة بالنسبة للأول، لكن الأخلاق النفسية الغريزية هذه ما علينا منها الكلام على الواقع، فإننا نقول: حمسة من عشرة أفضل من خمسة من مليون، بل ومن مائة؛ إذن هذا معنى قوله: «جهد المقل»، ولكن الكل عن ظهر غنى؛ لأنه قال: «وابدأ بمن تعول».

في هذا الحديث من الفوائد: حرص الصحابة على العلم؛ لأنهم -رضي الله عنهم- يسالون الرسول على والسؤال عن العلم دليل على الرغبة فيه؛ ولهذا قبل لابن عباس عبس بين إبم أدركت العلم؟ قال: «أدركت العلم بلسان سعول» وقلب عقول» وبدن غير ملول»، «لسان سعول» حتى إنه بين يأتي إلى الرجل من أصحاب النبي ين يبلغه أن عنده حديثا عن الرسول ين في القائلة فيضع رداءه على عتبة الباب وينام حتى يقوم صاحب البيت فيساله عن الحديث، هل منا أحد يفعل ذلك؟ حتى إن الرجل يقول: يا ابن عم رسول الله كيف تفعل هذا؟ فيقول: أنا طالب العلم، وطالب العلم يُذل نفسه لا للعالم لأنه عالم، ولكن لأجل العلم، الصحابة كانوا يسألون الرسول بين ولكن هل سؤالهم لمجرد العلم أو للعلم الذي يُراد به التطبيق؟ الثاني، وهذه هي ثمرة العلم، ثمرة العلم أن نطبق، فإن لم نطبق صار علمنا كَلاً علم بل أشد من الذي لا علم عنده؛ لأن هذا حُمِّل شيئا فلم يحمله، كمثل الحمار يحمل أسفارا، إذن عندما ناتي للعلماء ونسألهم ينبغي لنا أن نسألهم لا لأجل أن نعلم فتكون علومنا نظرية بل لأجل أن نعلم فتكون علومنا نظرية تطبيقية، وقد كان الصحابة لا يتجاوزون عشر آيات حتى يتعلموها أن وما فيها من علومنا والعمل، ونحن نحمد الله بين أننا اليوم نرى شبابًا يطبقون ما علموا في صلاتهم وفي جميع العلم والعمل، ونحن نحمد الله بين أننا اليوم نرى شبابًا يطبقون ما علموا في صلاتهم وفي جميع العلم والعمل، ونحن نحمد الله بين النا اليوم نرى شبابًا يطبقون ما علموا في صلاتهم وفي جميع

⁽۱) أخرجه أحمد (٥/ ٤١٠)، والفربابي في فضائل القرآن رقم (١٦٩)، وابن أبي شيبة (١٠/ ٤٦٠)، والطبراني في تفسيره في المقدمة (١/ ٨٠/ ج٨٢)، والحاكم (١/ ٥٥٧) وصححه، والبيهقي في شعب الإيمان (١٨٠١)، وقال العلامة أحمد شاكر: هذا إسناد صحيح متصل.

أحوالهم، بينما نجد بعض العلماء عندهم علم كثير، ولكن عندما تشاهدهم في عباداتهم ومعاملاتهم تجدهم لا يطبقون ذلك كما ينبغي، لكن الحمد لله الآن الشباب الملتزمون الذين يتقون الله ما استطاعوا نجدهم يطبقون ما تعلموه، وهذه هي ثمرة العلم.

ومن فوائد الحديث: أن الأعمال تتفاضل لقولهم: «أي الصدقة أفضل؟»، فأقرهم النبي على الأعمال الفضل؟ قال: «الأعمال تتفاضل في جنسها وفي كيفيتها، وسئل النبي على قال: «المحمال أفضل؟ قال: «الصلاة على وقتها، قيل: ثم أي؟ قال: «بر الوالدين، قيل: ثم أي؟ قال: «الجهاد في سبيل الله»(۱).

فالأعمال تتفاضل من حيث الجنس، الواجب أفضل من التطوع، الصلاة على وقتها أفضل من بر الوالدين، بر الوالدين أفضل من الجهاد، هذا اختلاف جنس، أي الصدقات أفضل؟ اختلاف نوع، أو كيفية. إذن نقول: الأعمال تتفاضل، ويلزم من تفاضل الأعمال -ونحن نقول بقول أهل السنة والجماعة: «إن الأعمال من الإيمان» - تفاضل الإيمان؛ فيكون في ذلك رد لقول طائفتين مبتدعتين وهما: المرجئة والوعيدية.

ومن فوائد المحديث: أن الصدقة من قليل المال أفضل من الصدقة من كثير المال لقوله: هجُهد المقل»، واعلم أن الصدقة تتفاضل في كميتها بالنسبة إلى مال المتصدق، وتتفاضل أيضا في محلها؛ أي: في موضعها الذي وضعت فيه، فالصدقة على الفقير ذي العيال الذي لا يسأل أفضل من الصدقة على فقير لا عيال عنده، أو على فقير يسأل الناس؛ لأن الأول أحوج وأورع وأزهد، والثاني الذي ليس عنده عيال يسأل، هذا في الغالب يكون عنده مال حتى إن بعضهم إذا مات وجدوا عنده أمو الأكثيرة، لأنه واحد ويسأل فتأتيه الأموال وهو لا ينفق.

وفي المحديث من الفوائد: أن الأولَى والأفضل للإنسان أن يبدأ بمن يعول، وأنه لو جاء يسألنا يقول: أنا عندي مال فمن أتصدق عليه؟ قلنا: على من تعول، ومنهم نفسك؛ لقوله: «وابدأ بمن تعول».

ومن فوائد المحديث: أن الإنسان ينبغي له أن يبدأ بالأهم فالأهم؛ لقوله: «ابدأ بمن تعول» فالذي تعولهم نفقتهم واجبة عليك، أمَّا الأجانب فالصدقة عليهم تطوع، يؤخذ هذا من قوله عليه: «فابدأ بمن تعول».

※ ※ ※

⁽١) سيأتي في الجهاد.



فضل الصدقة على الزوجة والأولاد:

٥٠٠ - وَعَنْهُ ﴿ عَلَىٰ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «تَصَدَّقُوا فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ الله عِنْدِي دِينَارٌ؟ قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَىٰ زَوْجِكَ، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَىٰ زَوْجِكَ، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَىٰ خَادِمِكَ، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَىٰ خَادِمِكَ، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَىٰ خَادِمِكَ، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ. وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

قوله: «تصدَّقوا» هذا فعل أمر، ولكن هل هو للوجوب؟ إن كان المراد به الزكاة فعلى سبيل الوجوب، وإن كان المراد به ما زاد على الزكاة فعلى سبيل الاستحباب، والصدقة بذل المال لمستحقه، وسميت بذلك؛ لأنها تدل على صدق إيمان الباذل؛ لأن المال محبوب إلى النفوس كما قال الله تعالى عن الإنسان: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ [الفَيْلِيَاتِيْ : ٨]. وقال تعالى: ﴿وَيَخُبُونِ اللهُ اللهُ اللهُ على صدق إيمانك؛ ﴿وَيَخُبُونِ اللهُ اللهُ عندما تبذل درهما تريد به كم من حسنة ؟ عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة، هل أنت تشاهد هذا الشيء ؟ لا، لكن تؤمن به، وبذلك للمحبوب يدل دلالة واضحة على أنك مؤمن بالجزاء عليه، وإلا لما بذلت هذا المال الذي تحبه وتعبت عليه.

هفقال رجل: يا رسول الله، عندي دينار قال: تصدق به على نفسك»، بدأ بالنفس؛ لأن حماية النفس واجبة، فإذا كان هذا في إمداد النفس بما فيه قوامها فكيف يدفع الضرر عن النفس، يعني: أنت يجب عليك أن تُنفق على نفسك، وهذا الإنفاق إمداد للنفس بما فيه قوامها فما بالك بدفع ما يضرها فإن ذلك أوجب؛ ولهذا نقول: لا يجوز للإنسان أن يتناول شيئًا يضره سواء كان مأكولاً أو مشروبًا، إذا خاف الإنسان إذا أكل أن يُتخم وتمتلئ بطنه حتى لا يستطيع أن ينهض إذا جلس ولا أن يركع؛ لأن بطنه مملوءة، ويخشئ أيضًا أن تتغير برائحة كريهة ففي هذه الحال يحرم عليه الأكل حتى لو كان الأكل من أطيب الطيبات، ونحن الآن نأكل كثيرًا وإذا أكلنا قلنا: هات بيبسي لأجل أن يهضمه، فنملاً البطن كثيرًا ثم نحاول أخذ شيء يهضم هذا الأكل، هذا مشكل!

أقول: إن الإنسان مأمور بأن يتصدق على نفسه، وأن يمدها بما فيه بقاؤها، فمن باب أولى أن يكون مأمورًا بما يحمى نفسه عن الضرر.

فقال: «عندي آخر» قال: «تصدق به على ولدك». وفي حديث آخر: «تصدق به على زوجك». في رواية للنسائي: «تصدق به على زوجك» قبل الولد، وهذه الرواية أصح، ولعل الراوي إما

⁽۱) أخرجه أبو داود (۱۲۹۱)، والنسائي (٥/ ٦٢)، وابن حبان (٣٣٣٧)، والحاكم (١/ ٥٧٥)، وقواه ابن حزم في المحليٰ (١/ ١٠٥).

نسي أو اختصر هنا، المهم «تصدق به على زوجك» فيبدأ بعد نفسه بالزوجة؛ لماذا؟ لأن الإنفاق على الزوجة إنفاق على النفس في الواقع، كيف ذلك؟ إذا لم تنفق على الزوجة قالت: طلقني وتجبرك على الطلاق، فإذا طلقتها معناه: أنك حرمت نفسك من التمتع، إذن فالإنفاق على الزوجة عائد إلى مصلحة الزوج نفسه، فيكون الإنفاق عليها من باب الإنفاق على النفس؛ ولهذا يبدأ بها قبل الولد وقبل الوالدين، ثم إن نفقتها معاوضة عوضًا عن الاستمتاع بها، وإذا منع العوض فلصاحب الحق أن يمنع المعوض فيعود الضرر على الإنسان نفسه.

قال: «عندي آخر، قال: تصدق به على خادمك»، «الخادم» بعد الولد، لماذا؟ لأن الولد لا انفكاك منه لكن الخادم تستطيع أن تنفك منه، بماذا؟ إن كان مملوكا بعته، وإن كان حراً فسخت الأجرة بينك وبينه، وذهب إلّى غيرك، لكن الولد مُشكل. فكم دينارا عندنا في هذا الحديث؟ أربعة دنانير، أولا على النفس، ثم على الزوجة، ثم على الولد، ثم على الخادم، فقال: عندي آخر قال: «أنت أبصر به» معناه: ضعه حيث شئت في المساجد، في إصلاح الطرق، في أي شيء شئت، يعني: بعد الأمور المرتبة أنت أبصر به.

مسالة: هل يُقَدُّم الوالد على الولد في الصدقة؟

في هذا الحديث لم يذكر الوالد فاختلف العلماء هل الوالد مُقَدَّم على الولد أو العكس؟ فقال بعض العلماء: الولد مقدم على الوالد؛ لماذا؟ قال: لأنه بضعة منك فيكون مقدمًا.

وقال بعضهم: إن الوالد مقدم على الولد؛ لأن الوالد يجب بره، وبره أوكد من صلة الابن، الإحسان إليه من باب صلة الأرحام، والوالد من باب بر الوالدين وهو أعظم الحقوق بعد حق الله ورسوله، وهذا هو الأقرب أن يبدأ بوالديه، ولكن لاحظوا أن هذه المسألة مفروضة في أن الوالدين لا يمكن أن يقوما بنفقتهما لكبرهما أو مرضهما أو ما أشبه ذلك وإلا لكان الولد مقدما، فإذا فرضنا أن أحدًا من الناس عنده دينار إما أن يعطيه ولده الصغير الذي لا يستطيع أن يكتسب لنفسه كأن يكون له سنتان مثلاً، أو يكون أبوه كبير بحيث يستطيع أن يتكسب لكن لا يريد العمل، أيهما نقدم هنا؟ نقدم الولد، لأن الأب يامكانه لو يريد العمل، ولكن إذا فرضنا المسألة أنه لا يمكن أبدًا أن يكتسب لا الأب ولا الابن فحينئذ يحصل الخلاف الذي ذكره أهل العلم أو يقدم الوالد.

هذا الذي ذكره الرسول على الترتيب يعد جوابًا على سؤال السائل، هل السائل حين سأل يريد أن يعرف الحكم ويجعل هذا العلم في جيبه، أو يريد أن يجعل هذا العلم ظاهرًا في سلوكه؟ الأخير؛ لأن هذه هي حال الصحابة -رضى الله عنهم-.

ومن فوائد الحديث: مشروعية الصدقة لقوله عَالَيْنَ التصدُّقول، وكل ما أمر به النبي عَلَيْنَ فإنه



مشروع، فإن كان من العبادات فهو إما مستحب وإما واجب، وإن كان من غير العبادات فإنه جائز ويكون الأمر للإرشاد، وهنا الصدقة من العبادات، وعلى هذا فتكون مستحبة في المستحب وواجبة في الواجب.

ومن فوائده: أنه يشرع للإنسان أن يبدأ بنفسه أولاً لقوله على: «تصدَّق به على نفسك».

ومن فوائده: أن الإنفاق على النفس صدقة، ولكن هي صدقة شرعًا أمًّا عرفًا فلا، وعلى هذا فلو أن الإنسان حلف قال: هوالله لأتصدقن، ثم ذهب إلى المطعم فأفطر هل يكون بر بيمينه؟ عرفًا: لا؛ لأن الصدقة عرفًا إنما تكون لغير نفس الإنسان، بل ولغير نفقته على زوجته وأهله، فيستفاد من هذا: أن الصدقة في الشرع أوسع منها في العرف.

ومن فوائده أيضًا: الترتيب بين المصالح، وأن الإنسان يبدأ بالأهم، لأن النبي عَلَيْ أمره أن يبدأ بنفسه ثم بولده أو بروجه على اختلاف الروايتين، والمشهور تقديم الزوجة، وعلّلوا ذلك بأن الزوجة إذا لم ينفق عليها قالت: طلقني، فإذا طلقها فقد فوت مصلحة تعود إلى نفسه بخلاف الولد.

الأمر الأول: أن هؤلاء الخدم إذا كثروا لزمك من المؤنة والمراعاة والمسئولية ما لا يلزمك لو كانوا أقل، وهذا قد يتعبك في يوم من الأيام.

والثاني: أن كثرتهم قد تؤدي إلَى النزاع فيما بينهم.

والثالث: أن كثرتهم قد تؤدي إلَى الترف فينغمس الإنسان فيه وتغره الحياة الدنيا.

والرابع: أن هذا قد يتخذ مباهاة بين الناس أيهم أكثر خدمًا، وحينتذ نقول: فإذا جاز الخادم فينبغي أن يكون على قدر الحاجة فقط.

ومن فوائد الحديث: أن المفاضلات قد يكون لها غاية؛ بمعنى: أن الإنسان يبين له الأفضل حسب المراتب، ثم يُقال له: الباقي أنت أبصر به، ولكنه يشكل على هذا أن الإنسان أحيانًا قد يرى أن هذا المفضل دون المفضل عليه في الأولوية، وهذا ما يعبر عنه عند الفقهاء بقولهم: قد يعرض للمفضول ما يجعله أفضل من الفاضل (۱)، فيقال في الجواب على هذا: إن

⁽١) انظر مجموع الفتاوي (٢٢/ ٢٤٥)، والأشـباه والنظائر للسيوطي (ص١٦١)، وقال الشيخ في منظومته البديعـة البيت رقم (٨٥):

كتاب الحزكاة

الحديث الذي معنا وأمثاله إنما يعني به من حيث الإطلاق، أما إذا وجدت توجب أن تفضل المفضول على الفاضل فهذه الأمور لها حكمها الخاص.

ومن فوائد الحديث: جواز إخبار الإنسان عما عنده من المال، لكن بشرط ألا يقصد بذلك المباهاة والمفاخرة، والدليل على ذلك قول الرجل: وعندي ديناره، وعندي آخره، وعندي آخره، ولم يعنفه الرسول على ذلك قول الرجل ينبغي أن يكون هذا إذا لم يقصده على سبيل المفاخرة والمباهاة وإلا فلا إثم، ينبغي أيضا ألا يخشى بذلك ضررا، فإن خشي بذلك ضررا فإنه لا ينبغي أن يخبر المفاخرة والمباهاة وإلا فلا إثم، ينبغي أيضا ألا يخشى بذلك ضررا، فإن خشي بذلك ضرا ما فإنه لا ينبغي أن يخبر المذلك، مثال ذلك: لو كان عندك مال كثير وأخبرت زوجتك بأن عندك مالا كثيرا هذا قد يكون فيه ضرر، ما هو الضرر؟ كلما شاهدت عند الناس شيئا قالت: أعطنا مثله، فتفتح عليك بابا، وكذلك أيضا ضررا آخر: حكي لي أن بعض الناس في زمن سبق كان معه كيس فيه تين صرصار، وكان معه صاحب له في السفر، فصاحبه في السفر ظن أن الذي معه دراهم أو دنانير فطمع فيه والعياذ بالله- فحدثته نفسه أن يقتله، ويأخذ هذا الكيس، يقول: فلما كان ذات يوم ذهب بعيدا، ثم جاء يقول: أعطني البندق إني رأيت أرنبا، فكان هذا الرجل ذكيًا ثم إله أحس منه برائحة نتنة، لأن الإنسان إذا كان عنده شيء من الفتنة ظهرت رائحته، وهذا قد جرب في الأسفار، يقول: فلما قال: هات البندق، يقول: شممت رائحة خيانة، يقول: أخذت الكيس، وقلت: هذا ليس بدراهم، هذا تين صرصار، قال: لا، أبدًا ما قصدت هذا. القصد من هذا: أنك لو خشيت ضررًا على نفسك فلا ينبغي، أمًا إذا كانت المسألة مأمونة فلا بأس بذلك.

حكم صدقة المُرأة من مال زوجها:

٩٠٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ؛ كَانَ لَهَا أَجْرُها بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا اكْتَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ لا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَجْرِ بَعْض شَيْئًا» (١). مُتَفَقَّ عَلَيْهِ.

الحمد لله هذه نعمة كبيرة، هذا شيء واحد صار الأجر فيه لثلاثة: أولاً: المرأة، والثاني: الزوج، والثالث: الخادم، فيقول الرسول ﷺ: «إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها»، كلمة «المرأة» هنا هل المراد بها: الزوجة أو ما هو به أعم؟ الثاني، يعني: المرأة القائمة على البيت، سواء كانت الزوجة أو الأم، قد يكون الرجل ليس له زوجة، ولكن له أم وهو الذي يأتي بالمال، أو له أخت، المهم ممكن أن نقول: إن المرأة هنا: ربة البيت، سواء كانت الزوجة أو غيرها.

كَــمُبُدُلٍ فِي حُــكُمِهِ اجْـعَلُ بَدَلاً وَرُبَّ مَفْضُــولٍ يَكُــونُ أَفْضَلاً (٢٠ المَاري (١٤٢٥)، ومسلم (١٠٢٤)، تحفة الأشراف (١٧٦٠٨).

_

وي فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام



وقوله: «من طعام بيتها» هذا الإمكان يمنعه ما في آخر الحديث، وهو قوله: «ولزوجها»، وعلى هذا فيكون المراد بالمرأة بناء على القرينة في آخر الحديث: الزوج.

وقوله: «من طعام بيتها» الإضافة هنا إليها على سبيل التملك، أو الاختصاص؟ الثاني، وأن البيت ملك لزوجها، وليس لها.

وقوله ﷺ: «غير مفسدة» هذه حال من المرأة، يعني: أنفقت حال كونها غير مفسدة، يعني: لا تريد إلا الإصلاح، لا تريد إفساد المال وتبذيره على غير وجه مشروع، بل هي تنفق على فقير، على قريب وما أشبه ذلك. المهم: أنها غير مفسدة، وهذا شرط أساسي في كل ما يُطلب به الأجر، فكل ما يُطلب به الأجر إذا كان مقترنًا به الفساد فإن الله تعالى لا يرضاه لأن الله يقول: ﴿وَاللّهُ لا يُحِبُ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [السّائة : ١٤].

وقوله: «كان لها أجرها بما أنفقت»، الباء هنا للسبية؛ أي: أجر إنفاقها وإعطائها، والثاني قال: «ولزوجها أجره بما اكتسب الباء أيضًا هنا للسبية؛ لأن الزوج هو الذي اكتسب المال وأحضره إلى البيت، وهي التي أنفقت وتبرعت فلها أجر الإنفاق ولزوجها أجر الاكتساب، وهنا البهة واحدة أو مختلفة؟ الطعام واحد، لكن الجهة مختلفة؛ لأن هذا اكتساب وذاك إنفاق، قال: «وللخازن» وهو بمعنى: الخادم؛ لأن الذي يخزن الطعام ويضعه في مكانه هو خادم.

يقول: «وللخازن مثل ذلك»، أي: مثل أجورهم، لكن له أجر الخزانة؛ لأنه لا اكتسب المال ولا أنفقه، لكن قائم على حفظه فله أجر الحفظ، وهذه -كما ترون- الأجور مختلفة الأسباب،

فيستفاد منه عدة أصور: أولاً: جواز إنفاق المرأة من طعام البيت بشرط أن تكون غير مفسدة.

ثانيًا: أن لها أجرًا في ذلك.

ثالثاً: ظاهر الحديث أن هذا ثابت وإن لم يأذن زوجها بذلك، ولكن يشترط أن يكون هذا داخلاً فيما يقتضيه العُرْف؛ أي: فيما جرت به العادة؛ لأن ما جرت به العادة مأذون فيه عُرفًا، والقاعدة الشرعية أن ما أذن فيه عُرفًا فهو كالذي أذن فيه نطقًا، فإن تصدَّقْت بأكثر مما جرت به

العادة مثلاً أخذت الدلال وأباريق الشاي وأشياء أخرى تصدئقت بها، والسكر والشاي وجاء الزوج لم يجد في البيت شيقًا فهذا لا يصلح، أو نقول: داخل في قوله: «غير مفسدة»؛ لأن هذا في الحقيقة -وإن كان ليس إفسادًا- فهذه الأشياء وجهت توجيهًا سليمًا أعطيت للفقراء والأقارب وما أشبه ذلك، لكن في الواقع هي من حيث البيت مُفسدة لا شك.

إذن نقول: لابد أن يكون مما أذِنَ فيه عُرْفا، وظاهر الحديث أنه لا فرق بين أن يكون الزوج بخيلاً لا يرضى بأن تبذل شيئًا أو غير بخيل، ولكن هل هو مراد؟ الظاهر: أنه غير مراد، لأنه لا يحل مال امرئ مسلم إلا برضاه كما قال تعالَى: ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمُولَكُم بَيْنَكُم بَيْنَكُم بِالْبَطِلِ إِلَّا أَن تَكُوبَ يَعَكُره عَن تَرَاضِ مِنكُم في الله الزوج بخيل لا يرضى أن تنصدُق ولو بتمرة فلا تتصدق.

وهنا مسالة تُشكل على بعض الناس وهي: أن يأتي الزوج أحيانا بحاجة للبيت كثيرة لكنها تفسد إذا تأخر أكلها فتقول: الآن أنا بين أمرين إما أن أتصدُّق بها -أي: بالزائدة -، وإما أن يبقى ويفسد، وزوجي يقول: لا تتصدقي بشيء، فما الجواب؟ لا يجوز أن تتصدق، ولكن ما تقولون: إنها إذا تصدقت بالذي سيفسد، ثم عوضته من مالها الخاص فيجوز ذلك، وهذا لا شك إصلاح ﴿وَاللهُ يُعْلَمُ ٱلمُفْسِدَ مِن ٱلمُصْلِحِ ﴾ [الناقية: ٢٢٠]. أما عمل زوجها الأول فهذا ليس بصواب، وكان عليها أن تقنعه بقدر ما تستطيع أن ذلك لا يجوز، فيجوز من الحديث قاعدة «تصرف الفضولي»، وهو الذي يتصرف في مال موكله بغير إذنه، والعلماء اختلفوا في ذلك هل ينفذ التصرف أو لا ينفذ؟ والصحيح أنه ينفذ بالإجازة إلا ما يحتاج إلى نية مثل الزكاة، فهذا قد يقال: لا ينفذ، لاشتراط النية، وقد يقال أيضاً: إنه ينفذ، لأنه إذا أذن له فقد أقامه مقامه.

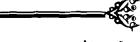
جواز تصدق الرأة على زوجها:

١٠٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْمَخُدْرِيِّ عِلْكَ قَالَ: «جَاءَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّكَ أَمَرْتَ الْبَوْمَ بِالصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَا، فَرَعَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنْهُ وَوَلَدُهُ أَحَقٌ مَنْ تَصَدَّقُ بِهِ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ، وَكَانَ عِنْدِي مُ فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ، وَلَا اللَّهِيْ عَلَيْهِمْ، وَقَالُ النَّبِيُ عَلَيْهِمْ، وَلَا اللَّهُ عَلَيْهِمْ، أَنْ مَصْدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، زَوْجُكِ وَوَلَدُكُ أَحَقُ مَنْ تَصَدَّقُ بِهِ عَلَيْهِمْ، (أَ). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

هذا الحديث فيه قصة وهي واضحة بينة، فقولها: «إنك أمرت اليوم بالصدقة»، تقدم لنا أن الأمر هو طلب الفعل على وجه الاستعلاء.

وقولها: «الصدقة» تحتمل أن تكون الصدقة الواجبة، وتحتمل أن تكون صدقة التطوع،

⁽١) أخرجه البخاري (١٤٦٢)، تحقة الأشراف (٢٧١).



والحديث مطلق، وإذا كان مطلقًا وليس هناك قرينة تدل على تعيين أحد الأمرين كان صالحًا لهما جميعًا.

وقولها: هوكان عندي حلي ليه، لا يدل على أنها أرادت أن تتصدق بجميع الحلي، لكن أرادت أن تتصدق بحلي عندها، إما عن زكاة، وإما عن تطوع.

وقولها: «فزعم ابن مسعود»، أصل الزعم: يقال للقول الكاذب، ولكن قد يُراد به الصدق.

وقولها: «أحق بمعنى: أولَى وأجدر، «من أتصدَّق به عليهم»، فقال النبي ﷺ: «صدق ابن مسعود»، «صدق بمعنى: أخبر بالصدق، ثم أكد هذا أيضًا لم يقتصر النبي ﷺ على ذلك، بل قال: «زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم»، فأكد هذا الكلام بأمرين:

الأمر الأول: أنه قال: صدق. والثاني: أنه أعاد الكلام.

فيستفاد من هذا الحديث عدة فوائد، الأولى: أن صوت المرأة ليس بعورة، وجه ذلك: أنها تكلمت عند النبي علي وعنده أحد، ولو كان صوت المرأة عورة وهذا الحديث فرد من أحاديث كثيرة لا تُحصر في أن النساء كن يتكلمن بحضرة الرجال، ولا ينهاهن النبي علي عن ذلك، وهذا يدل على أن صوت المرأة ليس بعورة لمجرد كونه صوت المرأة، لكن لو فرض أن الإنسان صار يسترسل معها في الكلام متلذذا بذلك فهذا حرام، لأن التمتع بصوت المرأة أو بالنظر إليها محرم.

كذلك أيضًا يستفاد منه: حرص نساء الصحابة على العلم، لأنها جاءت تستفتي، والاستفتاء طلب علم؛ لأن طلب العلم لا يقتصر على أن يرتسم الإنسان على طلب العلم، وينذر نفسه لذلك ويتفرغ له فحسب، لا حتى الإنسان إذا جاء يسألك عن مسألة فإنه يُعتبر طالب علم، قال النبي على: «من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهل الله به طريقًا إلى المجنة»(١).

ويستفاد من هذا المحديث أبضًا: أن الصدقة من العبادات، وجه ذلك: أن النبي ﷺ أمر بها، وكونها من العبادات أمر واضح، ولكن هذا نأخذه من هذا الحديث.

ومن فوائد الحديث: جواز بيان الإنسان أحقيته فيما يستحقه وأن هذا ليس من باب المسألة المذمومة، وجه ذلك: أن ابن مسعود قال: إنه أحق من تصدقت بحليها عليه هو والولد، فإذا قُدر مثلاً أن إنسانا كتب إلى جهة توزع الكتب بأنه مستحق وأهل لذلك؛ فإن هذا ليس من المسألة المذمومة؛ لأن الجهة لا تُحيط بالناس ولا تعرفهم، فكتابتك إليها مثلاً ما هي إلا تعريف وإعلام وليست سؤالاً، فإذا بَين الإنسان أنه أحقُ بهذا الشيء وإن كان ذلك البيان يستلزم السؤال لكنه ليس بسؤال مذموم؛ لأن ابن مسعود قال ذلك وعلم به النبي على وأقره.

⁽١) أخرجه أبو داود (٣٦٤٢)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣)، وابن حبان (٨٨)، قال المصنف في الفتح (١/١٤٧): حسنه حمزة الكناني، وضعفه غيره بالاضطراب في سنده، وله شاهد يتقوىٰ به.



ومن فوائد الحديث: أنه يجوز أن يكون الزوج والولد مصرفا للصدقة. وجهه: قول الرسول ومن فوائد الحديث: أنه يجوز أن يكون الزوج والولد مصرفا للصدقة أحق من الناس الأباعد، لأن أحق اسم تفضيل تدل على مشاركة المفضل مع المفضل عليه وزيادة فهم أحق، فلو كان لها زوج فقير وفي البلد فقراء آخرون فزوجها أحق، ويتفرع على هذه القاعدة: أن الزوج محل للصدقة الواجبة على زوجته، يعني: أنه يجوز للمرأة أن تصرف زكاتها إلى زوجها، تؤخذ هذه الفائدة من عموم قوله: «أحق من تصدقت به عليهم»، وهذا يشمل الصدقة الواجبة والمستحبة، فإن قلت: إنها إذا أعطت زوجها من زكاتها فإن زوجها سوف ينفق عليها من هذه الزكاة؟ الجواب: أن هذا لا يضر؛ لأن زكاتها عادت إليها بسبب آخر -وهو الإنفاق- فلا يضر، كما لو أن الإنسان تصدق على ابن عمه بشاة من زكاته، ثم مات ابن عمه وورث الشاة فتحل له، لأنه ملكها بسبب آخر، ومنها أيضًا: جواز دفع الصدقة إلى الولد الذكر والأنثى لقوله: هوولدك، وظاهر الحديث العموم كما أثبتنا.

لكن هذه المسألة اختلف فيها أهل العلم، هل يجوز للزوجة أن تصرف زكاتها إلى زوجها؟ فالمشهور (۱) من المذهب أن ذلك لا يحل، وعلّلوه بأنه ربما ينفق عليها من زكاتها، ولكن هذا ليس بصحيح، كذلك الأولاد دفع الزكاة إليهم لا يَحِل على المذهب، والصحيح أن دفع الزكاة إليهم يحل لكن بشرط ألا تكون نفقتهم واجبة، أو بعبارة أصح ألا يكون ما دفعه وقاية لما يجب عليه، نقول: يجوز أن يدفع الزكاة إلى ولده بشرط ألا يكون ما دفعه وقاية لما يجب عليه، مثلاً الولد يجب عليك أن تُنفق عليه إذا كان دفع الزكاة إليه يقي مالك بحيث يستغني بالزكاة عن النفقة لا يجوز؛ لأنك الآن أعطيته من أجل توفير المال أما إذا كان لا يقي ما يجب عليك فلا بأس به، كيف ذلك؟

له صور منها: إذا كان على ابنك دين ليس سببه النفقة فإنه لا يلزمك أن تقضي دينه، فإذا قضيت دينه من زكاتك فلا بأس؛ لأنك إذا أعطيته زكاتك لم تق مالك إذ إن دينه لا يُجب عليك قضاؤه أو وفاؤه.

مثال آخر، أو صورة ثانية: مالي لا يتحمل الإنفاق على ولدي، عندي مال فيه الزكاة لكنه قليل لا يكفيني إلا أنا وزوجتي، ولا يكفيني أنا وأولادي، فدفعت زكاتي إليهم فيجوز، لماذا؟ لأن نفقتهم في هذه الحال غير واجبة على فأنا لا أسقط به واجبًا على فيكون هذا جائزًا.

فإذا قلت: ما هو الدليل على الجواز وهم أبناؤه وبضعة منه؟ فالجواب على ذلك عموم

⁽١) الفروع لابن مفلح (٢/ ٤٧٨) وقال: اختار الجواز القاضي وغيره وفاقًا للشافعي، واختار عدم الجواز الخرقي وصاحب المحرر وفاقًا لأبي حنيفة، وانظر كشاف القناع (٢/ ٢٩٠)، والمغنى لابن قدامة (٢/ ٢٧٠).



قوله تعالَى: ﴿ ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَكِينِ ﴾ [البَّرَيَّمَا: ٢٠]. فإننا نسأل هل الولد فقير أو لا؟ إذا قالوا: فقير، قلنا: ادفع الزكاة إليه؛ لأنه استحق، فالزكاة بالوصف الذي علق به الاستحقاق فهو فقير، وأنا الآن لا يجب علي الإنفاق عليه إن كانت المسألة نفقة، ولا يجب علي قضاء دينه إن كانت المسألة قضاء دينه، كذلك أيضًا الزوج، لأن الزوج أوضح من الأولاد؛ لأن الزوج لا يمكن أن تجب نفقته على الزوجة إلا على رأى الظاهرية، فابن حزم -وهو من الظاهرية- كان يقول: إذا كانت الزوجة غنية والزوج فقيرًا وجب على الزوجة أن تُنفق على زوجها، لعموم قوله تعالَى: ﴿ وَعَلَ النوارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ [النَّهَ : ٢٣٢]. قال: هي ترثه فيجب عليها الإنفاق، وسيأتي لنا -في باب النفقات- أن هذا قول ضعيف، وأن الآية ليس فيها دلالة لما ذهب إليه.

إذن نقول: دفع زكاة المرأة إلَى زوجها جائز بدليل هذا الحديث، دفع زكاة الإنسان إلى أولاده جائز بشرط ألا يقي بالدفع شيئًا واجبًا عليه، فإن وقى بها شيئًا واجبًا عليه لم يحل؛ لأن هذا حيلة.

ومن فوائد الحديث أيضًا: وجوب تصديق المفتي إذا كانت فتواه موافقة للحق، لقول الرسول ومن فوائد الحديث أيضًا: وجوب تصديق الناس ينقل إليه فتوى من شخص وهو يعرف أنها صحيحة لكن تجده أحيانًا يقول: هذا خلاف المذهب مع أنه يعتقد أن الفتوى صحيحة، فهذا حرام، بل الواجب عليك أن تصدق أيً إنسان يفتي بالحق وإن كان من غير أهل العلم، إذا كانت فتواه حقًا فإنه يجب عليك أن تصدقه، وأن تقول: هذه صحيحة وليس فيها شيء.

ومن فوائد الحديث: بيان أن للناس مراتب في الاستحقاق، تؤخذ من اسم التفضيل؛ لأن «أحق» يدل على أن هناك شيئًا مفضًلاً ومفضًلاً عليه.

ومن فوائد المحديث أيضًا: أن عبد الله بن مسعود يعتبر من فقراء الصحابة، ومع ذلك فهو من أفضل الصحابة، ومن أصحاب الفتيا فعليه نقول إن الفقر ليس بعيب، بل قد يكون الفقر خيرا للإنسان، كما يذكر في الحديث القدسي: «إن من عبادي من لو أغنيته لأفسده الغني» (أ). فالفقر قد يكون خيرا للإنسان، وقد سبق ذكر خلاف العلماء في الفقير الصابر، والعني الشاكر، أيهما أفضل؟ على قولين لأهل العلم، والصحيح: أن كل واحد منهما أفضل من الآخر من وجه.

ساق المؤلف هذا الحديث في باب صدقة التطوع كأنه يميل إلى أن المراد به: صدقة التطوع، والصواب أنه عام، استدل بهذا الحديث مَنْ لا يرى أن الزكاة واجبة في الحلي، واستدل به

⁽۱) ورد عن أنس عند ابن أبي الدنيا في الأولياء (۱)، والديلمي فِي الفردوس (۱۰،۸)، وأبو نعيم في الحلية (۸/٣١) واستغربه، وورد من حديث عمر أخرجه الديلمي (۸،۹۸)، والخطيب فِي تاريخه (۲/١٤)، وقد أوردهما ابن الجوزي في العلل (۱/٤٤)، وفي الباب عند الطبراني عن ابن عباس، قال الهيشمي (۱/٢٧٠): فيه جماعة لم أعرفهم.

من يرى أن الزكاة واجبة في الحلي؟ فما وجه استدلال مَنْ قال: إنه يدل على عدم وجوب الزكاة في الحُلي؟ من قولها: «وكان عندي حلي فأردت أن أتصدَّق به يعني: صدقة التطوع، فهل في هذا دليل؟ أبداً، ليس فيه دليل؛ لأنه لو كان عندك دراهم وأردت أن تتصدق بها هل يدل ذلك على عدم وجوب الزكاة في الدراهم؟ لا يدل على ذلك أبداً؛ إذ ليس فيه دليل على أن الزكاة ليست واجبة؛ لأنها قد تتصدَّق تطوعًا بشيء تجب فيه الزكاة، والذين قالوا: إن فيه دليلاً على أن الزكاة واجبة في الحلي، قالوا: إن قولها: «إنك أمرت بالصدقة» أي: بإخراج الصدقة، وهي الزكاة، وأن قولها: «أردت أن أتصدُّق بها» هذا دليل على أن حليها تجب فيه الزكاة، ولكن مع ذلك ليس بصريح، فالذي يظهر لي أن هذا الحديث ليس فيه دليل لا لهؤلاء ولا لهؤلاء إنما فيه دليل على أن امرأة ابن مسعود أرادت أن تتصدُّق به.

ومن فوائد الحديث: حرص الصحابة على امتثال أمر النبي سَلِيَّة حتى فيما تتعلق به حوائجهم، كيف ذلك؟ أرادت أن تتصدق بحليها مع أن الحلي عند النساء من أغلى ما يكون؛ لأنه مما يجلب ميل زوجها إليها وهي محتاجة إلى التجمل به أمام النساء، ومع ذلك -رضي الله عنها- أرادت أن تتصدّق به.

وهل يؤخذ منه جواز استعمال النساء للحُلي؟ نعم، لأن قولها: «كان عندي حلي لي»، فهذا دليل على أنها تملك، ولكن هل هذا الحديث لم يتبين فيه شيء، ولكن المعروف أن الذهب حلال للنساء مطلقاً سواء كان مُرَصَّعًا أو مُحَلِّقاً من الأسورة والمخواتم وغيرها، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن الذهب المحلق كالذهب والخواتم حزام على النساء واستدلوا بأحاديث، من العلماء من قال: إنها منسوخة، ومنهم من قال: إنها مخصوصة بحال دون حال، فإذا كان الناس في إعواز وفي حاجة فلا ينبغي للمرأة أن تهتم بالحلي، وإذا كان الناس في سعة فلا بأس، ومنهم من قال: إنها أحاديث ضعيفة لشلوذها وأنها شاذة؛ لأنها تُخالف الأحاديث الصحيحة الكثيرة التي تدل على جواز التُنتَّم بالذهب والأسورة من الذهب، وهذا القول هو أقربها عندي، وكنت أظن أن الشذوذ إنما يكون في الحديث الواحد يختلف فيه الرواة، ويكون بعضهم أرجح من بعض، فنقول: إن المرجوح شاذ، ولكن تبين لي من صنيع أهل الحديث أن الشاذ ما خالف الأحاديث الصحيحة ولو كان غير وارد على ما ورد عليه المحفوظ يعني: لو كان هناك حديثان كل واحد منهما مستقل، ومن أمثلة خلك أن الإمام أحمد تَنَفَّة قال في حديث أبي هريرة في النهي عن الصيام بعد نصف شعبان: إنه شاذ، ثم استدل لذلك بقول النبي على ولا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين، فإن هذا الحديث الأخير متفق عليه، والأول رواه أهل السنن، فاستدلوا رحمهم الله- على شذوذه بمخالفته الحديث الأخير متفق عليه، والأول رواه أهل السنن، فاستدلوا رحمهم الله- على شذوذه بمخالفته الحديث الأخير متفق عليه، والأول رواه أهل السنن، فاستدلوا رحمهم الله- على شذوذه بمخالفته المحديث الأخير متفق عليه، والأول رواه أهل السنن، فاستدلوا رحمهم الله- على شذوذه بمخالفته الحديث الأخير متفق عليه، والأول رواه أهل السنن، فاستدلوا رحمهم الله- على شذوذه بمخالفته الحديث المؤورة به في النهن في النهن علية المخالفة المؤلفة المؤلف



لحديث الصحيحين مع أن الحديث ليس واحدًا، وكذلك أيضًا قال شيخنا عبد العزيز بن باز في أحاديث النهي عن التختم بالذهب المحلق: إنها شاذة؛ لمخالفتها للأحاديث الصحيحة، فتبيّن لى بعد ذلك أن الشاذ ما خالف الأحاديث الصحيحة سواء كان المتن واحدًا أم مختلفًا.

وهل في الحديث دليل على أن اليسار ليس شرطًا في الكفاءة؟ الجواب: لا، ليس فيه دليل.

أولاً: لأنه لا يمكن أن يُقال: إن المرأة التي عندها حلي تعتبر من الأغنياء، كم من امرأة عندها حلى ولكنها في تعداد الفقراء!

ثانيًا: ربما هذا الإعسار حدث لابن مسعود فيما بعد.

ثالثًا: أننا إذا قلنا إنه شرط في الكفاءة فالصحيح أن الكفاءة ليست شرطًا للصحة إنما هي شرط للزوم على خلاف ذلك أيضًا.

ويؤخذ منه: أنه لا مانع أن تذكر المرأة زوجها باسمه.

ومن فوائده: جواز التثبت في فتوى العالم، يعني: معناه أنك إذا أفتيت وشككت في الفتوى فيجب عليك أن تتثبت ولا تأخذها على أنها مقولة حق بكل حال.

ويؤخذ منه: أنه لا حجر على المرأة في تصرفها في مالها ولو متزوجة، خلافًا لمن قال من أهل العلم: إن المرأة إذا تزوجت لا تتصرف في مالها إلا بإذن زوجها، ففيه دليل على أنّ الزوجة حُرَّة في مالها تتصرف بما شاءت.

ويتفرع على هذا فائدة: وهي أن بعض الأزواج الذين يأخذون الرواتب من زوجاتهم قهرًا عليهم يُعتبرون ظلمة، وأن هذا لا يحل لهم، لكن لو اصطلحا على أن يُمكنها من التدريس بنفس الراتب فهذا جائز ما لم يشترط عليه في العقد أنها تدرس، فإن اشترط عليه في العقد وجب تنفيذ هذا الشرط.

ومن فوائده أيضًا: أنه يجوز ذكر المفتي الأول عند المستفتي، ولا يُعد ذلك غيبة وإن كان يحتمل أنه أخطاً؛ لأن المقصود الوصول إلى الحق، وممكن أن يكون هناك فوائد أخر تستخرج بالتأمل والاستنباط.

كراهية سؤال الناس لفير ضرورة:

٦٠٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ هِضِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَىٰ يَأْتِي يَوْمَ الْفَيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةُ لَحْم، (١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«لا يزال»، هيزال» مضارع زاًل، وهزال» لها مضارعات ثلاثة: يَزُول، يَزال، يَزيل، فهنا هيزال»، وليست هيزول»، وهي من أفعال الاستمرار إذا دخل عليه النفي، فمعنى «لا يزال يفعل كذا»؛ أي: أن المناح جه البخاري (١٤٧٥)، ومسلم (١٠٤٠)، تحفة الأشراف (٢٠٠٢).

كتاب الحركاة



فعله مستمر دائم، وهي من أخوات هكان، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، فهالرجل، هنا اسمها، والخبر هيسأل.

وأما قوله: «حتىٰ يأتي يوم القيامة»، فديومه هنا فيها إشكال فهي هنا منصوبة، وهل الفاعل يكون منصوبًا؟ لا يكون منصوبًا إذن كيف جاء منصوبًا هـنا؟ الفاعل هـنا مستتر تقـديره هو، وديومه ظرف.

قوله: «مزعة» بمعنى: قطعة؛ لأن وجهه -والعياذ بالله- حيث أذله أمام الناس في سؤال الدنيا جاء يوم القيامة وقد أزيل لحمه حتى كان عظامًا -والعياذ بالله- عقوبة له على ما حصل منه في الدنيا من إذلال وجهه، هذا هو الصحيح في تفسير الحديث وهو ظاهره.

ففي هذا الحديث عدة فوائد؛ منها: أن سؤال الناس من كبائر الذنوب، وجهه: الوعيد عليه وأن الإنسان السئول الذي-لا يزال يسأل الناس يُعاقب بهذه العقوبة العظيمة.

ومنها: إثبات البعث لقوله: ٥حتى يأتي يوم القيامة٥٠.

ومنها: أن الجزاء من جنس العمل؛ لأن هذا الرجل لمَّا أذل وجهه في الدنيا أمام عباد الله، أذله الله يوم القيامة أمام عباد الله، وذلك بنزع لحم وجهه.

ومنها: أنه يجب على الإنسان أنه إذا سأل أن يسأل الله؛ لأن الإنسان لابد أن يكون في حاجة، فإذا كان ممنوعًا من سؤال الناس، فمن يسأل؟ يسأل الله، قال النبي ﷺ لابن عباس: «إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله» (أ). فأنت إذا ألجأتك الضرورة فلا تسأل إلا الله ﷺ فإنه هو الملاذ، وهو الذي يؤمل في كشف الضر وجلب الخير.

أورد المؤلف هذا الحديث والمناسبة فيه ظاهرة؛ لأن الباب صدقة التطوع، والناس يعطون السائلين، ففي هذا تحذير للسائلين من أن يسألوا ما لا يستحقون، ولكن بالنسبة للمسئول فإنه يُعطي ما دام يغلب على ظنه أن هذا الرجل فقير في هيئته ولباسه، فإن غلب على ظنه أنه غني فهل يعطه أو لا؟ ينظر في ذلك للمصلحة إن كان في إعطائه مصلحة أعطاه وإلا منعه ونصحه، بل حتى وإن أعطاه فلينصحه، وكان النبي عَيَّا لا يُسأل شيئا عن الإسلام إلا أعطاه حتى كان يعطي المؤلفة قلوبهم يعطيهم الشيء الكثير من الإبل والغنم والمتاع والدراهم تأليفًا لقلوبهم، فإذا جاء هذا السائل ورأيت من المصلحة أن تؤلف قلبه بإعطائه، وإن كنت يغلب على ظنك أنه ليس أهلا فإن إعطاءه لا بأس به؛ لأن بعض الناس قد يسأل وهو غني، فإذا لم تعطه ذهب يُسيء إليك ينشر اسمك بالسوء بين الناس، فإذا أعطيته اتقاء شره وتأليفًا لقلبه فهذا لا بأس به.

⁽١) أخرجه الترمذي (٢٥١٦) في صفة القيامة، وأحمد (١/ ٢٩٣)، وأبو يعلى (٢٥٥٦)، وجميع طرقه استوفينا تخريجها في جامع العلوم حديث (١٩)، وأسيأتي في كتاب الجامع.

٦٠٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هِفَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ يَسْأَلِ النَّـاسَ أَمْوَالَـهُمْ تَكَنُّـرًا، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا، فَلْيَسْتَقِلَّ أَوْ لِيَسْتَكْثِرْ (١٠). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

«مَن» شرطية بدليل جزم الفعل؛ لأن اقتران الفاء بالجواب قد يكون هذا واقعًا فيما إذا كانت «من» اسمًا موصولاً، إذن هي شرطية.

وقوله: «تكثرًا» هذا مفعول لأجله؛ يعني: لأجل التكثر بجمع المال.

وقوله: «فإنما يسأل» هذا هو جواب الشرط، وقوله: «جرًا» الجمر معروف وهي القطعة من النار، وهي حامية كما هو ظاهر، ولكن ما معنى قوله: «فإنما يسأل جرًا» هل معناه أنه كسائل الجمر، أو المعنى أن هذا الذي يعطاه يكون يوم القيامة جمرًا يُعَذّب به؟ الثاني هو الأقرب، وهذا كقول النبي عَيَّيِّة: «إنكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له، وإنما أقضي بنحو ما أسمع، فمن اقتطعت له شيئًا من مال أخيه فإنما اقتطع له جمرًا فليستقل أو ليستكثر» (أ). وفي رواية: «فليأخذ أو ليذره.

وقوله: «فليستقل أو ليستكثره اللام هنا لام الأمر، لكن ما المراد بالأمر؟ المراد به: التهديد، فهو كقوله: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَبِّكُمْ أَ فَمَن شَآءَ فَلْيَوْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكُفُرُ ﴾ [الكِمَانِيّ : ٢٩]. وليست اللام هنا للتخيير إن شاء أقل، وإن شاء أكثر، بل إنها للتهديد.

هذا الحديث كالحديث الذي قبله؛ إلا أنه يزيد على ما قبله أنه مقيد بما إذا كان يسأل تكثرًا فهل يُحمل الأول على الثاني، أو يقال: إن العقوبة مختلفة، وإذا اختلفت العقوبة لا يحمل المطلق على المقيد، ويكون هذا الحديث إذا سألهم تكثرًا وإن لم يكن مستمرًا في السؤال حتى ولو لم يسأل إلا مرة واحدة، وهذا هو الأقرب ألاً يقيد الأول بالثاني نظرًا لاختلاف العقوبة.

والعلماء يقولون: إن من شرط حمل المطلق على المقيد: أن يتفقا في الحكم، لا في السبب؛ يعني: لو اختلف السبب فيحمل المطلق على المقيد، فإن اختلفا في الحكم لم يحمل المطلق على المقيد. مثال ما اختلف في الحكم: طهارة التيمم والوضوء، ففي الوضوء قال الله تعالى: ﴿فَاعْسِلُوا وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى المرافِقِ ﴾. وفي التيمم قال: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ السبب واحد وهو الحدث هو سبب الطهارة، والحكم مختلف؛ لأن طهارة الماء تتعلق بأعضاء أربعة وهي: الوجه، واليدان، والرأس، والرجلان.

وطهارة التيمم تتعلق بعضوين وهما: الوجه، واليدان، فالحكم مُختلف، ولما اختلف الحكم فإنه لا يحمل المطلق على المقيد، ولهذا نقول: إن المطلق في قوله في التيمم: ﴿ فَٱمْسَحُواْ

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۰٤۱).

⁽٢) أخرجه مسلمُ (١٠٤١)، وسيأتي في كتاب القضاء.

بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِنْهُ ﴾ لا يُحمل على المقيد في الوضوء في قوله: ﴿ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمُمَاوِقِ ﴾ [المائلة :٦]. ويختصُّ التيمم بالكفين فقط.

هنا نقول: الحكم مُختلف؛ لأن عقوبة الأول أنه ينزع لحم وجهه، والثاني أنه يُعذب بجمر يلقى في يده نظير ما أخذه، فلا يقيد الثاني بالأول، لكن فيه زيادة على الثاني، وهو أن يكون دائمًا يسأل الناس.

من فوائد هذا الحديث: الأولى أن سؤال الناس للتكثر وجمع المال محرم، بل هو من كبائر الذنوب للوعيد عليه.

ثانيًا: أن من سأل الناس للحاجة فلا إثم عليه؛ لأن الحديث قيد بقوله: «تكثرًا»، فدل ذلك على أنه إذا سألهم لدفع الحاجة والضرورة فلا إثم عليه.

ثالثًا: أن الجزاء من جنس العمل.

رابعًا: أن سياق الكلام يُعين المراد به، فإن اللام للأمر والأصل في الأمر أن معناه: طلب الفعل على وجه الاستعلاء، لكن هنا لا يُراد به الأمر الحقيقي لقرينة السياق، فالسياق يعين المراد سواء كان في كلام الله، أو في كلام رسوله، أو في كلام الآدميين السياق يعين المراد، والنية أيضًا تُعين المراد.

ومن فو ائد الحديث أيضًا: استعمال التهديد في المخاطبة لقوله: «فليستقل أو ليستكثر».

ومن فوائده: الإشارة إلى القناعة، وأن الإنسان ينبغي أن يكون قانعًا بما أعطاه الله وَعَنَى أعطي القناعة بقي غنيًا كما قال النبي وَالله العنى عن كثرة العرض، وإنما الغنى غنى القلب القلب القلب العنى عن كثرة العرض، وإنما الغنى غنى القلب القلب فهو في الحقيقة هو الغني، وكثير من الناس عنده من الأموال ما عنده ولكن قلبه فقير -والعياذ بالله - دائمًا يطلب المال ويلهث وراءه، وكم من إنسان ماله قليل وهو يرى أنه من أغنى الناس، وقد استغنى عن الناس، وهذا من نعمة الله على الإنسان؛ لأن الإنسان إذا أعطي القناعة بقي غنيًا منشرح الصدر لا ينظر إلى غيره، ويدل لذلك أن من كمال نعيم أهل الجنة أنهم ﴿لايم عَنَى عَنَا الله الله على العباد أن يوفق عما هو عليه، ويرى أنه ليس في الجنة أحد أنعم منه، وهذا من نعمة الله على العباد أن يوفق للقناعة سواء كان ذلك في ماله، أو في مسكنه، أو في ملبسه، أو في مركوبه، أو في أولاده، أو في زوجته، أو غير ذلك، إذا أعطى الإنسان القناعة فيما أعطاه الله بقي غنيًا، أما إذا نُزعت القناعة من قلبه فإنه فقير مهما كان عنده من الأموال وغيرها.

⁽١) أخرجه البخاري (٦٤٤٦)، ومسلم (١٠٥١) عن أبي هريرة، تحقة الأشراف (١٢٨٤٥).

٠٦١٠ وَعَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَيَّا اللَّهِ عَلَىٰ النَّاسَ أَعْطَوْهُ فَيَا أَي بِحُزْمَةٍ مِنَ الْحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ فَيبِيعَهَا، فَيَكُفَّ بِهَا وَجْهَهُ؛ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ (١٠). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

هذا حديث عظيم ولننظر في إعرابه، قوله: «لأن بأخذ» اللام لام الابتداء؛ لأنها دخلت على المبتدأ، وقد تدخل على الخبر بالتزحلق ومنه قول الشاعر: [الرجز]

أُمُّ الْـــحُلَيْس لَعَجُـوزٌ شَهْرَبَه تَوْضَىٰ مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَه"

أصل هذا البيت لو مشئ على الترتيب أن يقول: لأم الحليس... إلخ، لكن قال: أم الحليس فاللام في قوله: «لأن يأخذ» لام الابتداء؛ لأنها دخلت على المبتدأ، ولكن كأني بكم تقولون: أين المبتدأ؟ فنقول: المبتدأ المصدر المؤول من أن والفعل، وهذا موجود في القرآن: ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ هذه خبر المبتدأ.

في هذا الحديث أخبر النبي ﷺ خبرًا مؤكدًا باللام، لو أن الإنسان لم يكن عنده مال فإنه لا يسأل الناس، بل يسعى أولاً بنفسه لطلب الرزق فإذا تعذر فليسأل، لكن طلب الرزق كيف؟ يقول: لو وصل به طلب الرزق إلى هذه الحال التي تعتبر في نظر الناس دنيئة يأخذ الحبل ويخرج إلى البر يحتطب، ويأتي بحزمة الحطب على ظهره ليس عنده سيارة، ولا حمار، ولا بغل هو بنفسه يحملها على ظهره.

يقول: «فيكف بها وجهه خير له من أن يسأل الناس»؛ لأن هذا الرجل اعتمد على ما منحه الله تعالَى من القوة والكف فاكتسب بفضل الله ﷺ ولم يلتفت إلى أحد من الناس فكان ذلك خيرًا له.

سواء هأعطاه الناس أو منعوه أيهم أشد عليه أن يُعطى أو يُردُ أن يُرد أشد؛ لأن الذي يردك كأنه حبر خاطرك أهون، ولكن يردك كأنه حبر خاطرك أهون، ولكن لننظر إذا قال الرجل: أنا رجل شريف ومن قبيلة شريفة ذات شرف وجاه كيف أذهب احتطب، لو احتطبت لكان الصبيان يُدجلون ورائي، يقولون: خبل فلان، فماذا أصنع؟ هل نقول: لكل مقام مقال، وأن مثل هذا الرجل الذي لا يليق به أن يحتطب، نقول له: اسأل الناس؟ لا، نقول: إن الرسول على أطلق الكلام، فأنت وإن خرجت إلى البر واحتطبت وجئت بهذا لو لم تجد مهنة إلا هذا لكان ذلك خيرًا لك من سؤال الناس، إن وجد عمل غيره أشرف من هذا، ولكن

⁽١) أخرجه البخاري (١٤٧١)، تحفة الأشراف (٣٦٣٣).

⁽٢) تفسير القرطبي (١١/ ٢١٩).



عمل يده فليفعل، ولا ينبغي إذا وجد عملاً أشرف من هذا أن يتنزل إلى هذا العمل؛ يعني مثلاً إن وجد أنه يخرج إلى السوق ويكون دلالاً -الذي يحمل أمتعة الناس- هذا لا شك أنه أشرف من الاحتطاب، نقول: ما دمت تعد نفسك أعلى من الاحتطاب فافعل، لكن إذا لم تجد إلا الاحتطاب فهو خير لك من سؤال الناس سواء أعطوك أو منعوك، لو وجد مهنة أنه يجلد الكتب فهذا طيب، وجد مهنة أنه يكتب الكتب هذا أفضل؛ لأنه يحصل العلم، يكتب الكتب فيحصل العلم من كتابته إياها.

المهم: لو قال قائل: كيف يجوز أن يأخذ أجرًا على كتابة الكتب الشرعية؟

نقول: نعم هو أخذ على عمله حتى لو أنه جلس مدرسًا يدرس القرآن بأجرة فلا بأس له أن يفعل؛ لأن تعليم القرآن بالأجرة جائز، لو جلس يقرأ للموتى، إذا مات الميت جاءوا به ليقرأ للميت ويأخذ أجرة فهذا لا يفعل الاحتطاب أحسن؛ لأن هذه المهنة حرام، حرام أن يأخذ الإنسان أجرًا لمجرد القراءة، أما على تعليم القرآن فلا بأس به؛ لأن النبي عَلَيْ جعل تعليم القرآن مهرًا في النكاح فيصح أن يُؤخذ عليه المال؛ لأن الله مهرًا في النكاح أن يُؤخذ عليه المال؛ لأن الله قال: ﴿ وَأَجِلُ لَكُمْ مُا وَرَآءٌ ذَلِكُمْ أَن تَبَتَعُوا لِأَمْ وَلِكُمْ ﴾ [النَّبَيّاتِ : ٢٤]. فجعل الله المهر مالأ.

يُستفاد من هذا الحديث عدة قوائد؛ أولاً: التفاضل بين الأعمال والمهن لقوله: «لأن يأخذ أحدكم حبله ... إلخ».

ثانيًا: أن العمل الذي يكف وجهك عن سؤال الناس مهما كان دنيئًا فهو خير، ولا تقل: هذا لا يصح لمثلي؛ لأن الرسول ﷺ أطلق.

الفائدة الثالثة: ضرب المثل بالأدنى ليكون تنبيها على ما فوقه، يؤخذ من ضرب الرسول على مثل لاكتساب المال ليكون في ذلك إشارة إلى ما فوقه.

ومن فوائد الحديث أيضًا: الإشارة إلى أنه لا ينبغي للإنسان أن يهين وجهه بسؤال الناس لقوله: «ليكف بها وجهه».

ومن فوائده أيضًا: مباشرة العامل لبيع صنعته، ولا يُقال: إن بيعه إيَّاها لنفسه قد يكون فيه غش؛ لأن من أراد الغش سواء باعه هو أو باعه وكيله؛ لأن الغالب أن الغاش يكتم العيب ولا يبينه، وهذا يحصل في بيع الوكيل كما يحصل في بيع الإنسان لنفسه.

ومن فوائد الحديث: أن اكتفاء الإنسان بنفسه خير من سؤال الناس وإن أعطي لقوله: «أعطوه أو منعوه»، هل يؤخذ من الحديث أنه ينبغي للإنسان اقتناء آلة الكسب؟ نعم يؤخذ من قوله: «حبله».

⁽١) سيأتي في كتاب النكاح.



ومن فوائد الحديث: إضافة الأفعال إلى الفاعل، وهو رد على الجبرية.

وفيه أيضًا: حث النبي على الاكتساب للضرورة، وهل يؤخذ منه أن الإنسان إذا كان غنيًا بكسبه لا يجب الإنفاق عليه؟ نعم، يُؤخذ منه لقوله: «فيبيعه فيكفَّ بها وجهه»؛ ولهذا اشترط العلماء في باب النفقات أن يكون هذا الذي تَجِب له النفقة عاجزًا عن التّكسب مع الفقر. ولهذا أيضًا قال النبي عليه النسلة لا تحل لغني، ولا لقوي مكتسبه(١).

الرَّجُلُ وَجْهَهُ، إِلا أَنْ يَسْأَلُ الرَّجُلُ سُلْطَانًا، أَوْ فِي أَمْرِ لابُدَّ مِنْهُ" . رَوَّاهُ الرِّمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

هذا الحديث يشبه حديث ابن عمر أن الإنسان لا يزال يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة وما في وجهه مزعة لحم، فالمسألة كدُّ يكدُ الإنسان بها وجهه -والعياذ بالله-.

وقوله: «الرجل» هذا لا يعني تخصيص الحكم بالرجال؛ لأن كثيرًا من الأحكام عُلَقَت بالرجال؛ لأن كثيرًا من الأحكام عُلَقَت بالرجال؛ لأن جنس الرجال أشرف من جنس النساء، ولكن القاعدة العامة أن ما ثبت في حق النساء يثبت في حق الرجال، وما يثبت في حق الرجال يثبت في حق النساء إلا بدليل؛ ولهذا قال الله تعالَى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَلِيمًا مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ﴾ [الخَلَا : ١٧]. وهذا يشمل جميع الأعمال، وأن النساء والرجال مشتركون فيها.

وقوله: «يكدُّ الرجل بها وجهه» يعني: لو أن الإنسان كدَّ وجهه بمشاقص حديد ما يبقى اللحم. فهكذا المسألة كدُّ يكدُ الإنسان بها وجهه، فهل أحد يرضى أن يكدَّ وجهه بيده حتى تتمزق لحومه؟ الجواب: لا؛ إذن كيف ترضى أن تسأل الناس، وهذا ما يحصل، ويظهر أثر ذلك ليس في الدنيا، في الدنيا -نسأل الله العافية - الذي يعتاد على سؤال الناس لا يهتم، الإنسان الشريف إذا سأل تجده إذا اضطر وأراد أن يسأل تجده يتعب ويتردد يقدم رجلاً ويؤخر أخرى، لكن الإنسان الذي عَوَّد نفسه ذلك لا يهمه أن يسأل، إنما هو في الواقع وإن كان لا يهتم ولا يتألم ولا يحمرً وجهه، ولا يغار دمه فإن الواقع أنه في كل مسألة يكدُ وجهه بهذه المسألة.

استثنى النبي رَالِي الله الله الرجل سلطانًا»، والسلطان، هو ولي الأمر، أكبر ولاة الأمور في البلد، ويحتمل أن يُراد به كل ذي سلطة في مكان كالأمير مثلاً في بلد فيسأل، ومع ذلك فإن بعض أهل العلم قَيَّد ذلك بما إذا سأل سلطانًا ما يستحقه من بيت المال، فإن هذا لا بأس به، وعليه فيكون الحديث استثنى مسألتين:

⁽١) سيأتي في آخر كتاب الزكاة، قَسم الصدقات.

⁽۲) أخرجه الترمذي (۲۸۱)، وقال: حسن صحيح، وأيضًا أخرجه أحمد (٥/ ١٠)، وأبو داود (١٦٣٩)، والنسائي (٥/ ١٠)، وصححه ابن حبان (٣٣٨٦).



الأولى: ما يستحق من بيت المال، وإن لم يحتج إليه.

والثانية: قوله: «أو في أمر لابد منه» مثل أن يضطر إلى ماء، أو إلى خبز، يضطر إلى ثياب يدفع بها البرد، يضطر إلى رداء يتغطى به عن البرد وما أشبه ذلك، فإن هذا لا بأس به ولا يُعَد كلًا يكدُ الإنسان به وجهه، لماذا؟ لأجل دفع الضرورة، ويكون الرسول ﷺ استثنى مسألتين:

المسألة الأولى: أن يسأل الإنسان شيئًا مستحقًا له ممن له السلطة فيه ويشمل السلطان الكبير والسلطان الصغير.

والثانية: أن يسأل الإنسان شيئًا اضطر إليه من أي إنسان فإن ذلك لا بأس به ولا حرج، وأخذ الفقهاء من ذلك ضابطاً فقهيًّا فقالوا: مَن أبيح له أخذ شيء أبيح له سؤاله، وهذا داخل تحت عموم قوله: وإلا أن يسأل الرجل سلطانًاه يعني: فيما له أخذه فإنه لا حرج عليه في ذلك، وعلى هذا فطالب العلم إذا كان محتاجًا إلى كتب ووجه الطلّبَ إلى المسئول عن صرف الكتب هل يُعدّ هذا من المسألة المدمومة؟ الجواب: لا يعد، لأنه مستحق لها، كثير من الناس قد لا يعرف، ويكون الموزع للكتب لا يعرفه فلا يمكن أن تصل إليه الكتب إلا بالكتابة من فلان إلى فلان، وبعد فإني من طلبة العلم أستحق الكتب الفلانية مثلاً، هذا لا بأس به، وكذلك لو كان من أهل الزكاة فلا حرج عليه أن يبين للعامل أنه من أهل الزكاة، لأنه ممن يستحق ذلك، ومع هذا فالتنزه عن ذلك أولى إلا في مسألة الضرورة ما لم تصل الحال إلى حد الضرورة، وقد مَرُ علينا: ومن يستغني يُعنه الله هذا في عظم المسألة فما بالكم بمن يسرق بدون سؤال فهو أشد كما يوجد من بعض الناس والعياذ بالله يسرقون الأموال التي يولون عليها حتى إن بعضهم يأتي يوجد من بعش الناس والعياذ بالله يسترق الفاتورة أن هذا الغرض بعشرة وهو بخمسة، هذا لا شك إنه إنم عظيم، وأكل للمال بالباطل، وخيانة لمن ائتمنه، وهذا الذي كتب له الفاتورة يعتبر كاذبًا مشاركا له في الإثم والعياذ بالله.

من فوائد المحديث؛ أولاً: التحذير من المسالة لقوله: «المسألة كَدُّ يكدُّ بها الرجل وجهه». ثانيًا: جواز السؤال إذا كان بحق كالسؤال مما ذوى السلطان.

ثَالثًا: جواز السؤال للضرورة لقوله: «أو في أمر لابد منه».

لو قال قائل: كلمة «لابد منه» ما معنى «لابده؟ أي: أنه مضطر له، يعنى: لا مفر.

مسائل مهمة:

إذا قال قائل: هل يجوز السؤال لأداء فريضة الحج؛ لأن الفرض لابد منه فهل يجوز أن يسأل لأداء الفريضة؟

نقول: أما الآن فليست بفرض.



- هل يجوز سؤال الإنسان ماء يغسل به ثوبه من النجاسة؟

نقول: أما ما جرت العادة بالتسامح فيه وسؤاله فيلزمه، وأما ما فيه منة ولم تَجرِ العادة بسؤاله فإنه لا يلزمه؛ ولهذا قال العلماء في باب التيمم: لا يلزمه أن يطلب الماء هبة ليما فيه من المنة، وكذلك لا يلزمه أن يطلب ليزيل به النجاسة، لأن في ذلك مِنة عليه إلا إذا كان مِمًا جرت العادة فهذا قد يُقال باللزوم، وفيه أيضًا تردد، لأن حق الله وَ أيضًا أيسر من حق العباد، فالله تعالى يتسامح، لكن المنة قد تبقى عندك مكتوبة في جبينك لهذا الرجل صعبة.

ألا يُستثنى شيئًا ثالثًا: شيء آخر أن يسأل الإنسان لغيره؟

نقول: نعم السؤال للغير جائز إذا كان ذلك الغير مستحقًا للسؤال، وأما إذا لم يكن مستحقًا فلا تعنه على ظلمه، لكن إذا كان مستحقًا فلا بأس.

وهل الأولَى أن يسأل للغير، أم الأولى ألاً يسأل؟ بعض العلماء يقولون: أنا لا أسأل لغيري، وكرهوا أن يسأل الإنسان سؤالاً عامًا. فيقول: هؤلاء الفقراء تصدُقوا عليهم، وجه الكراهة عند هؤلاء القوم يقول: لأنه قد يُعطى خجلاً منك وحياء، فيكون سؤالك للغير كأنه إلزام للمسئول، فأنت لا تسأل لغيرك، والظاهر لي: أن في هذا تفصيلاً، إذا كان الغير لا يمكنه الوصول إلى المسئول فهنا يشرع أن تسأل له مثل توجيه السؤال إلى وزير لا يقدر هذا الفقير أن يصل إليه فهنا يترجح الجواز أن تسأل له، لأن فيه معونة على البر والتقوى في أمر لا يستطيع المُعَان أن يصل إليه، أما إذا كان المسئول له يمكنه أن يصل فأنت تقول: اذهب أنت واسأل، لكن إن طلب منك تعريفًا بحاله بأنه رجل مستحق فما الجواب؟ يجوز أن يعطيه تعريفًا، لأن هذا ليس فيه مضرة بل معونة على البر.

* * *

٣- بابُ قُسْم الصَّلُقَات

«القَسْم» بمعنى: التوزيع وجعل الشيء أقسامًا، قَسَّمْتُ الشيء أقسمُه قَسْمًا، وقسمته تقسيمًا أي: جعلته أقسامًا، والمراد بهذا الباب: أين نقسم الصدقات؟ وكيف نقسمها؟

واعلم أن الله وَجُنْكُ تولَّى قسم الصدقات بنفسه فقال: ﴿ ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَكِينِ وَالْعَرْمِلِينَ عَلَيْمًا وَٱلْمُولَلَّةُ فُلُوبُهُمْ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْمَسْرِمِينَ وَفِ سَبِيلِ ٱللّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِن اللّهِ وَٱلْمَانِيلِ فَرِيضَةً مِن اللّهِ وَٱلْمَانِيلِ فَرِيضَةً مِن اللّهِ وَٱللّهُ عَلِيهُ مَا اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّه الله ويان، ومعلوم أن الإنسان إذا أراد أن يستدل يبدأ أولا بكتاب الله لأنه الأصل، ولأنه لا يحتاج إلى النظر في سنله لأنه متواتر مقطوع به، وإنما يحتاج إلى النظر في دلالته بخلاف السُنة فتحتاج أولا إلى النظر في ثبوتها عن النبي عَيَالِينَ ثم إلى النظر في دلالتها على الحكم.



أقسام أهل الزكاة:

فالله وَعَيْنَ يقول: ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَكِينِ ﴾. وهإنماه تفيد الحصر؛ يعني: الصدقات لا تكون إلا في هؤلاء الأصناف: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَكِينِ وَٱلْعَمْمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ فُلُوبُهُمْ وَفِي ٱلرِّفَابِ وَٱلْعَمْرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللّهِ وَٱبْنِ ٱلسّبِيلِ أَللّهِ وَأَبْنِ ٱلسّبِيلِ أَللّهِ وَأَبْنِ ٱلسّبِيلِ أَللّهِ وَأَبْنِ السّبِيلِ أَللهِ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلِّفَةِ عُلُوبُهُمْ

قال العلماء: والفقراء أحوج من المساكين؛ لأن الله تعالَى بدأ بهم، وإنما يبدأ بالأهم فالأهم.

ثم قالوا: إن الفقير هو الذي يجد دون نصف الكفاية، أو لا يجد شيئًا أبدًا، وأصله موافقة القَفْر وهي الأرض الخالية، فالقفر والفقر يتفقان في الاشتقاق الأكبر وهو الاتفاق في الحروف دون الترتيب، فالأرض القفر معناها: الأرض الخالية، والفقر هو: الخلو، فالفقير إذن من يجد دون نصف الكفاية، أو لا يجد شيئًا. والكفاية إلى متى؟ قال العلماء تُحدد الكفاية بسنة لأن السئنة هي الزمن الذي تجب فيه زكوات الأموال فنعطي هذا الرجل ما يكفيه سنة، لأنه بعد السنة تأتي زكاة جديدة فيعطى إلى سنة وهلم جراً. إذن قدرنا الكفاية بالسنة ووجه ما ذكرنا.

الثاني: «المسكين» هو المحتاج، وسمي المحتاج مسكينا؛ لأن الحاجة أسكنته؛ لأن العادة أن الإنسان الغني يكون عنده رفعة رأي وسُلطة في القول والفعل، ويتصدر المجالس بخلاف الفُقير المحتاج فإنه قد أسكنته الحاجة، لكنه أحسن حالاً من الفقير؛ لأنه يجد نصف الكفاية ودون الكفاية هذان يأخذان لحاجتهما.

الثالث: وقوله: ﴿ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ هم الذين ينصبهم السلطان لقبض الزكاة وقسمها وتفريقها فهم جهة ولاية وليس جهة وكالة ولهذا قال: ﴿ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ ، وأتى براعلى الدالة على أن لهم سلطة في الولاية ، لأن راعلى تفيد العلو ، بخلاف الوكيل وكيل شخصي يؤدي زكاته ليس من العاملين عليها ، فأنا إذا وكلتك تحصي زكاة مالي وتخرجها فلست من العاملين عليها بخلاف الذين ينصبهم السلطان الإمام فإنهم عاملين عليها ؛ لأن لهم نوع ولاية وهؤلاء يعطون بقدر أجرتهم ، أي: بقدر العمل الذي قاموا به ؛ لأنهم استحقوها بوصف، ومن استحق بوصف كان له من الحق بمقدار ماله من ذلك الوصف فيعطون قدر أجورهم ، وهؤلاء يعطون للحاجة إليهم لا لحاجتهم ، ولهذا يعطون ولو كانوا أغنياء ؛ لأنهم يعطون على عمل للحاجة إليهم فنعطيهم بقدر عملهم .

أما الرابع: فوالمؤلفة قلوبهم، والمؤلفة، هذه اسم مفعول، ووقلوب، نائب فاعل، ﴿ وَٱلْمُؤَلِّفَةِ فَلُوبُهُمْ ﴾: هم الذين نفرت قلوبهم واشمارت من الإسلام وكرهت الإسلام وكرهت المسلمين، فهم يودون العُدوان على المسلمين وعلى الإسلام، فيعطون ما يحصل به التأليف؛ لأنهم استحقوا



بوصف، فاستحقوا بمقدار ما يحصل به ذلك الوصف؛ يعني: لهم شيء معين أم لا؟ لا ما يحصل به التأليف، والناس يختلفون فيما يحصل به التأليف منهم من نفسه كبيرة لا يؤلفها إلا مال كثير، ومنهم من دون ذلك يؤلفه المال القليل المهم أن تُعطي من الزكاة ما يحصل به التأليف.

ذكرت أن التأليف إنما يكون لمن كان في نفرة عن الإسلام أو عن المسلمين، وعلى هذا فيعطى المؤلف ما يقوى به إيمانه ويُحب الإسلام إليه، ويعطى من ليس في قلبه إيمان، ولكن يُخشى من شره، يعطى ما يدفع به شره حتى لو كان كافرا يُخشى من شره على المسلمين، فإننا نعطيه من الزكاة ليس من بيت المال فقط من الزكاة ما ندفع به شره انتبهوا لأن بعض الناس يعترض يقول: لماذا نعطي الكفار من أموال المسلمين؟ نقول: نعم، إذا كان هؤلاء الكفار يخشى من شرهم، وهم فعلاً لهم شر، وإذا أعطيناهم ألفناهم ودفعنا شرهم، فإننا نعطيهم تأليفًا لقلوبهم لا على الإسلام، لأنهم مستكبرون، ولكن لدفع شرهم عن المسلمين.

ثم قال سبحانه: ﴿ وَفِي ٱلرِّقَابِ ﴾، وأنت ترئ الآن أن حرف الجر اختلف، وتبيين ذلك «الرقاب» جمع رقبة. وذكر العلماء أنها ثلاثة أنواع:

مسلم أسير عند الكفار يعطى الكفار من الزكاة لفك رقبته، هذا من الرقاب.

الثاني: عبد عند سيده اشتريناه منه لنعتقه هذا أيضًا في الرقاب.

الثالث: مكاتب اشترى نفسه من سيده فنعطيه ما يسدد به كتابته هذا أيضًا في الرقاب.

وهؤلاء يعطون لحاجتهم، لكن لا يعطون هم، ولهذا قال: «في» الدالة على الظرفية؛ لأن هذه جهة وليست تمليك العبد لا نعطيه هو نعطي سيده الأسير عند الكفار لا نعطيه هو نعطي الكفار الذين أسروه، المكاتب نعطي سيده، وهذه هي النكتة في قوله: ﴿وَفِي ٱلرِّفَابِ وَٱلْغَنرِمِينَ ﴾ ﴿وَالْغَنرِمِينَ ﴾ أيضًا تجدونها معطوفة على قوله: ﴿وَفِي ٱلرَّفَابِ ﴾، ولم يقل: للغارمين.

السادس: قال: ﴿ وَفِي الرِّفَابِ وَالْغَنْرِمِينَ ﴾ أي: في الغارمين، فالصرف إليهم صرف إلى جهة، والغارم: هو الذي لحقه الغُرم وهو الضمان، وقسمهم أهل العلم إلَى قسمين: غارم لنفسه، وغارم لإصلاح ذات البين، فالغارم لنفسه هو الذي لزمه الغُرم لمصلحته الخاصة، مثل رجل تداين ليشتري بيتًا، هذا غارم لكن لنفسه هذا غارم يستحق من الزكاة ما يوفي دينه ولو كثر، هل يلزم أن تعطيه المال ليوفي أو أن نوفي نحن عنه؟ الثاني؛ لأنه قال: هفي، جعله معطوفًا على المجرور بهفي، فهي جهة ولا نحتاج إلى أن نملكه، ولكن إذا كان هذا الرجل إذا ذهبنا نحن نسدد دينه حجل وانكسر قلبه، لأنه رجل من قبيلة شريفة، ولا يحب أن يتبين للناس أنه مدين في هذه الحال هل الأولى أن نذهب نحن لنسدد عنه، أو أن نعطيه ويسدد هو؟ الأفضل: الثاني، ويسدد لئلا يلاحقه الخجل والحياء، كما أنه يتأكد أن نسدد عن المدين إذا كنا نخشي إذا

أعطيناه ذهب يشتري ما لا ينفعه، ففي هذه الحال نسدد نحن عنه، فهذا الغارم لنفسه يشترط في الغارم لنفسه الأ يكون عنده ما يوفي به، فإن كان عنده ما يوفي به لم نعطه ولم نسدد عنه؛ لأن الذي عنده ما يوفي به ليس بغارم حقيقة إذا شاء أخذ المال الذي عنده ووفئ ما عليه، إذن الغارم لنفسه يشترط لإعطائه من الزكاة ألا يوجد عنده ما يوفي به.

رجل عليه الغرم خمسمائة درهم فسألناه ما هذا الغرم؟ فقال: اشتريت به دخانًا، فهل نوفي عنه وهو قد تاب توبة نصوحًا؟ نقول: هذا نعطيه إذا غرم في شيء محرم ثم تاب، بل قد يتأكد أن نعطيه؛ لأن في ذلك تأليفًا له، فإذا رأى أن إخوانه المسلمين يعينونه إذا تاب من المحرم نشطت التوبة؛ لأن الإنسان بشر، كل شيء ينشطه وكل شيء يثبطه.

القسم الثاني من الغارمين: الغارم لإصلاح ذات البين، وهل يشترط أن يكون ذلك بين القبائل والجماعات التي يحصل فتنة كبيرة إذا لم يصطلحوا أو يكون حتى بين شخصين لذاتهما؟ المعروف عند أهل العلم أنه يكون بين القبائل التي يحصل بالتنافر بينها فتن؛ فهذا رجل يحب الخير رأى بين قبيلتين خصامًا ونزاعًا وأن الخصام والنزاع يشتد ويزداد، وخاف إن زاد أو إن تُرك يصل إلَى حد القتال، فجاء وذهب إلَى رؤساء القبيلتين وغرم لهما مالاً، وقال: تعالوا أنتم أعطيكم عشرة آلاف وسامحوا إخوانكم، وقال للآخرين مثل ذلك كم غرم؟ عشرين ألفًا. فقالوا: لا بأس هذا يُعطى من الزكاة؛ لأن هذا الرجل الطيب الخيّر قال لنا: أصلحت بين هاتين القبيلتين على أن أدفع لكل واحدة منهما عشرة آلاف ريال، نحن نشجعه ونقول: جزاك الله خيرًا، ونحن نعطيك من الزكاة؛ لأنك أصلحت ذات البين، وهذا الرجل غرم لإصلاح ذات البين لا لنفسه؛ ولهذا نُعطيه من الزكاة ما يدفع به الغُرم ولو كان غنيًّا، هو عنده مئات الآلاف فيأخذ من الزكاة فإن سدِّد من عنده فهل نعطيه من الزكاة؟ لا، لا نعطيه من الزكاة؛ لماذا؟ لأنه الآن غير غارم، نعم إن استقرض وأوفئ وليس عنده ما يسدده أعطيناه للغرم من جهة ثانية وهي الغرم لنفسه، والحاصل: أن للغارم لإصلاح ذات البين إن سلم المال من نفسه فإنه لا يستحق لماذا؟ لأنه ليس بغارم، اللهم إلا إذا كان مدفوعًا من جهة ولي الأمر، قال له: اذهب وأصلح بين هاتين الطائفتين ولو بمال، ونحن نضمنه لك، فذهب ودفع من ماله، فحينئاد يعطى لأنه نائب عن الإمام.

السابع: ﴿ وَفِي سَبِيلِ ٱللهِ ﴾ أعاد قوله: «في ه وفي سبيل الله لزيادة تأكيد الظرفية، «سبيل الله ما هو؟ في الأصل هو الطريق الموصل إلى الله فيشمل كل عمل صالح لكن المراد به هنا: الجهاد في سبيل الله فقط؛ لأننا لو حملناه على كل العمل الصالح لفات مقصود الحصر في قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَآءِ ﴾، ولأننا لو عممناه لأغلقت أبواب كثيرة من أبواب الخير واعتمد



الناس فيها على الزكاة، لو قلنا: نبني المدارس، والمساجد، ونصلح الطرق، ونطبع الكتب وما أشبه ذلك، انسدت أبواب الخير في هذه الجهات؛ لأن كل إنسان بقول: هذه للزكاة، ولكن المراد بدسبيل الله: أي الجهاد في سبيل الله خاصة.

وقوله: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللهِ ﴾ هل يشمل المجاهد وعتاده؛ يعني: سلاحه ودرعه وما أشبه ذلك، أو يختصُ بالمجاهد فقط؟ الصحيح: أنه يشمل المجاهد وأعتاده، واستدل بعضهم لهذا بقول النبي ﷺ: هأما خالد فإنكم تظلمون خالدًا فقد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله (۱). قالوا: وسبيل الله مصرف من مصارف الزكاة، وخصُ بعض العلماء في سبيل الله بالمجاهدين فقط، فقالوا: يعطى الغازي إذا لم يكن له مال يكفيه من الديوان العام للمسلمين -يعني: بيت المال-، ولا يشتري منها أسلحة، ولكن هذا القول ضعيف؛ لأن الله لم يقل: وفي المجاهدين، بل قال: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللهِ ﴾، فيشمل العتاد والمجاهد، فيعطى المجاهد ما يكفيه من مؤنة، ويشتري له أسلحة أيضًا، وعلى هذا فصرف الزكاة في شراء الأسلحة للمجاهدين في سبيل الله صرف في وجهه ومحله.

وفكن ما هو الجهاد في سبيل الله؟ الجهاد في سيبل الله: هو أن يكون القتال لتكون كلمة الله هي العليا لا لشيء آخر، والذي جاء بهذا الميزان هو أعدل الناس وزنا وهو رسول الله عليه ميثل عن الرجل يُقاتل حمية، ويقاتل شجاعة، ويقاتل ليرى مكانه أيُّ ذلك في سبيل الله؟ قال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله؟ أو لهذا تجد هذا الرجل المجاهد لتكون كلمة الله هي العليا لا يمل ولا يفتر، بل هو دائما في عمل وإصلاح وتخطيط وتكتيك -كما يقولون-، أما الآخر الذي يقاتل لغير أن تكون كلمة الله هي العليا فتجده يكسل أحيانا وينشط أحيانا، وإذا حصل له ما يريد يقول: لا يهمني الباقي فالرجل الذي يقاتل ليحرر بلده لأنها بلده فقط هل هو في سبيل الله؟ لا، هذه قومية، والذي يقاتل لأنه شجاع يُقاتل شجاعة، والإنسان الشجاع يجب أن يقاتل دائماً؛ لأن طبيعته تملي عليه ذلك، هل هو في سبيل الله؟ لا، والذي يقاتل حمية على قومه فهذا أيضاً ليس في سبيل الله.

لكن إذا قال: أنا أقاتل لتكون كلمة الله هي العليا، سواء في بلدي أو في غير بلدي، فهذا هو الذي في سبيل الله، وهو الذي يستحق من الزكاة.

أما الثامن: فهو ابن السبيل، ما هي السبيل؟ الطريق كما قال الله تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَلاَ ا صِرَطِى مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۚ وَلَا تَنَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَلَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾ [الانتظاء: ١٥٣]. هل المعنى ابن الطريق؟

⁽١) أخرجه البخاري (١٤٦٨)، ومسلم (٩٨٣)، تحفة الأشراف (١٣٧٥٢، ١٣٧٨، ١٣٨٦٤).

⁽٢) سيأتي في الجهاد.



لا، لكن يُقال: ابن الشيء للملازم له كأنه ابن له، لأن الابن يلازم أباه غالبًا، فيقال: ابن السبيل، أي: الملازم للسفر الذي لا زال في سفره.

قالوا: كما يُقال: ابن الماء للطير المعروف يُسمِّى هكذا؛ لأنه دائمًا لا يقع إلا على الماء، ونحن نعرف -ونحن صغار- طائرًا يُسمِّى دجاجة الماء، عبارة عن طير صغير يأتي في الخريف، وقبل أن تكثر البنادق كان يوجد في البيت ونصيده.

على كل حال: ابن السبيل هو المسافر الذي انقطع به السفر فلم ينجد ما يوصله إلى بلده ولو ولو كان غنيًا في بلده يعطى من الزكاة؛ لأن نفقته سُرقت وانقطع، نعطيه ما يوصله إلى البلد ولو كان غنيًا في بلده، هل نشتري له شيئًا يعينه على سفره؟ نعم؛ لأن الله يقول: ﴿ وَفِي ٱلرِقَابِ وَالْغَيْرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللهِ ﴾ [التَيْتَيَا: ١٠]. فجعلها معطوفة على «في» الدالة على الظرفية، وعلى هذا فلا يشترط تمليك ابن السبيل، بل يجوز أن نشتري له راحلة يُسافر عليها أو نشتري له متاعًا أو نعطيه هو بنفسه يشتري ولا حرج.

تأملوا معي هذه الآية نجد أن أهل الزكاة ينقسمون من وجه إلى من يأخدها لحاجته، وإلى من يأخدها لحاجته، وإلى من يأخدها للحاجة إليه، دعونا نعد الذين يأخدونها لحاجتهم: الفقراء، المساكين، المؤلفة قلوبهم في بعض الأحيان، الغارمين في بعض الأحيان، وابن السبيل، والرقاب، وأما العاملون عليها، والمؤلفة قلوبهم ممن نخشى شره، والغارم لإصلاح ذات البين، وفي سبيل الله فهؤلاء يأخذون للحاجة إليهم.

ثم تأملوها مرة ثانية تجدون أن من هؤلاء الأصناف من يملكها ملكاً مستقراً ومنهم من يملكها ملكاً مستقراً ومنهم من يملكها ملكاً مقيدًا، فالذين في مدخول اللام يملكونها ملكاً مستقراً من هم؟ أربعة: الفقراء، والمساكين، والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم، فهذا الفقير قدرنا أن نفقته لمدة سنة عشرة آلاف ريال فأعطيناه عشرة آلاف ريال، وفي أثناء السنة أغناه الله مات له قريب فورثه وبقي معه من الزكاة خمسة آلاف ريال هل يردها؟ لا يردها؛ لأنه ملكها ملكاً مستقراً، هذا غارم.

قال: إن عليه عشرة آلاف ريال فأعطيناه إياها فذهب إلى الذي يطلبه ورجع إلى الدفاتر وإذا المطلوب ثمانية آلاف ريال فقط، فبقي معه ألفان هل هي له أو يردها على أهل الزكاة؟ يردها على من أخذها منهم، لأن هذا لا يملكه إنما هي جهة تُصرف إليه، وفي الرقاب، والغارمين فإذن يردها، لأنه لم يملكها ملكا مستقرًا، هذا الذي أعطيناه لغرمه هل يملك أن ينفق هذه الدراهم في حاجته الخاصة غير الغرم؟ لا، والذي أعطيناه لفقره هل يملك أن يصرفها في غرمه؟ نعم، الفرق أن الفقير ملكها ملكا مستقرًا يتصرف فيها كيف يشاء، وهذا إنما أخذها لجهة فلا يصرفها في غيرها، ولهذا لو وَكُلت إنشانًا وقلت: اقض عن فلان دينه من زكاتي



فلهب وأعطاه لفقره، فإن ذلك حرام عليه؛ لماذا؟ لأن ما أعطي للغُرم لا يُصرف في غيره، ثم لما ذكر الله وعَجَانًا هؤلاء الأصناف الثمانية قال: ﴿ فَرِيضَكَةً مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ يعنى: أن الله تعالَى فرضها علينا فرضًا نؤديها إلَى هذه الأصناف الثمانية ﴿ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ أي: عليم بمن يستحق، حكيم في وضعه الشيء في موضعه، فحكمته -جل وعلا- صادرة عن علم تام بالحق والمستحق، وعلى هذا فلو أننا صرفنا الزكاة في غير هذه الأصناف لكانت الزكاة غير مقبولة لقول النبي ﷺ: همن عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رده. إلا أن الإنسان إذا صرفها في غير أهلها ظائًا أنه من أهلها ثم تبين أن الأمر بخلافه فصدقته مقبولة سواء كان غنيًا ظنه فقيرًا، أم مقيمًا ظنه مسافرًا، أو غير ذلك، ما دام قد غلب على ظنه أنه مستحق، ثم تبين عدم الاستحقاق فإنها تُجزئ صدقته؛ لماذا؟ لأن غالب الأحكام الشرعية مبنية على غلبة الظن؛ ولهذا لو شك في الطواف أسبعة هو أم ستة؟ وغلب على ظنه أنه سبعة بني على غالب ظنه، لكن إذا تَبين أنه خلاف ما بنى عليه وجب عليه أن يُعيده، أما الصدقة فلا يجب عليه إعادتها؛ لأنها متعلقة بطرف ثان وهو القادر الذي تصدق عليه، ولعلكم تذكرون قصة الرجل الذي قال: الأتصدُقن الليلة، فخرج بصدقته فوضعها في يد غني، فأصبح الناس يتحدثون تصدَّق الليلة على غني، والغني ليس أهلاً للزكاة فقال: الحمد لله على غني -وهذا يدل على عدم ندمه-، ثم خرج الليلة الثانية بصدقته فوقعت في يد زانية بغي، فأصبح الناس يتحدثون تصدَّق الليلة على بغي، فقال: الحمد لله على بغي، ثم خرج في الليلة الثالثة فتصدق فوقعت صدقته في يد سارق يسرق الناس، فأصبح الناس يتحدثون تصدُّق الليلة على سارق، فقال: الحمد لله على سارق، ثم أوتى هذا الرجل وقيل له: أما صدقتك فقد قبلت، ثم قيل له: الغنى لعله أن يتصدق، والزانية لعلها أن تستعف، والسارق لعله أن يتوب ويكف عن سرقته،(١١). إذن متى غلب على ظنك أن المعطى من أهل الزكاة وأعطيته فالزكاة مقبولة.

نعود مرة ثانية لننظر في هذه الأوصاف، هل هي أوصاف عُلِّق الاستحقاق بها بدون تفصيل ﴿ لِلْفُهُرَآءِ وَٱلْمَسْكِينِ ﴾ [التَّقَيَّةَ: ٦٠]. فمقتضى ذلك أن يحل دفع الزكاة لكل من اتصف بهذه الأوصاف كائنًا من كان، شخص له أب فقير فهل يجوز دفع الزكاة له؟ نعم، زوج دفع زكاته إلى زوجته وهي فقيرة هل تصح؟ نعم، زوجة دفعت صدقتها إلى زوجها وهو فقير يصح، لأن عندنا عموم، المهم: أن الآية عامة، فكل من ادَّعى أن شيئًا خرج منها من قرابة أو زوجية أو غير ذلك فعليه بالدليل. رجل دفع زكاته إلى بني هاشم مقتضى الآية يجوز لكن فيه دليل. قال

⁽١) أخرجه البخاري (١٤٢١)، ومسلم (١٠٢٢) عن أبي هريرة، تحفة الأشراف (١٣٧٣٥)، وقوله: «أُوتي» أي: في المنام.

كتباب السركياة



النبي ﷺ: «إن الصدقة لا تحل لآل محمد إنما هي أوساخ الناس». إذن العموم الآن خُصص، والعموم إذا خُصص العام هل يبقى والعموم إذا خُصص يكون كالجدار إذا حصل فيه ثلمة انهدم بعضه، إذا خصص العام هل يبقى عامًا فيما عدا التخصيص، أو تبطل دلالته على العموم للاحتمال؟

بعض العلماء يقول: إذا خصص العام انهدم، ولا يمكن أن يدل على العموم.

وبعضهم يقول -وهو الصحيح-: أنه إذا خُصص بقي عامًا فيما عدا صورة التخصيص، وهذا هو الحق، إذن العموم في الآية خُصص بمقتضى النص، ما الذي خرج منه؟ آل محمد.

هذا رجل له زوجة وأراد أن يعطيها من زكاته، قلنا لكم قبل قليل: مقتضى الآية أنه يجوز، ويجب عليكم أن تقولوا بهذا إلا بدليل، الدليل هنا نقول: الزوجة ليست محلاً لصرف زكاة زوجها، لأن الله أمر بالإنفاق عليها نفقة خارجة عن الصدقة قال: ﴿وَعَلَىٰ الْوَلُودِ لَهُ، رِزَقُهُنَ وَكِسَوَهُنَ وَلِسَوَهُنَ وَلِسَوْهُنَ وَلِسَوْهُنَ وَلِسَوْهُنَ وَلِسَوْهُنَ وَلِسَوْهُ النوب النوب للمنة، لولا أنك أعطيتها مائة من الزكاة واشترت به الثوب لكنت تشتريه لها، إذن فإعطاؤك إياها من الزكاة معناه توفير ما يقابل ذلك من مالك الذي يجب عليك أن تنفقه عليها حينئذ لا يصح؛ لأن هذا الذي أخرج الزكاة كأنه لم يُخرجها؛ إذ لولا استعطاؤها بالمائة ريال التي أعطاها لكان يشتري لها ثوبًا بمائة ريال فوفًر بالزكاة ماله فلا يصح.

هذه المرأة كان عليها دين سابق أو لاحق فقضى دينها من زكاته يجوز؛ لأنها داخلة في الغارمين، وهو لا يلزمه قضاء دينها، فإذا قضى دينها لم يكن وفر شيئًا من ماله فيجزئ، وكذلك نقول: الزوجة إذا دفعت صدقتها لزوجها وهو فقير أجزأ بمقتضى دلالة الآية، ولا نقول: ما لم يكن في ذلك توفير لمالها؛ لماذا؟ لأن الزوج هو الذي يجب عليه الإنفاق، وهي لا يجب عليها أن تنفق على زوجها إلا على رأي ضعيف جدًا وهو رأي ابن حزم، إذن القاعدة عندنا: أن كل من كان قائمًا به هذا الوصف الذي هو سبب الاستحقاق، فإن دفع الزكاة إليه جائز مجزئ إلا ما قام الدليل على إخراجه، فإن ما قام الدليل على إخراجه يخرج كالذي قام الدليل على إدخاله.

أسللة ديدة:

أولاً: هل يجب أن نستوعب هذه الأصناف بأن نقسم الزكاة ثمانية أجزاء؟

ثانيًا: هل يجب أن نعطى من كل قسم ذُكِرَ بلفظ الجميع ثلاثة فأكثر؟

في هذا خلاف بين العلماء؛ أما الأول وهو استيعاب الأصناف الثمانية، فإن بعض العلماء(١)

⁽١) هو مذهب الحنابلة واختيار الخرقي كما في الفروع (٢/ ٤٧٣)، وقال المرداوي (٣/ ٢٤٨): عليه جماهير الأصحاب.



يقول: لابد من استيعاب الأصناف الثمانية، إلا أن بعضهم يقول إن سهم المؤلفة قلوبهم ساقط؛ لأنه في قوة الإسلام زال التأليف، فلا حاجة أن نؤلف من أسلم وآمن وقوي إيمانه فهو منا، ومن لم يسلم فالسيف، ولكن الصحيح أن سهمهم لم ينقطع، وأنه باق، وأن ما ذُكِرَ عن عمر وغيره من الصحابة فمعناه: أن الناس في ذلك الوقت لا يحتاجون إلى التأليف لقوة الإسلام، وإلا فإن سهمهم باق.

أمًا هل يجب أن نعمم هذه الأصناف أو لا؟ ففيه خلاف، حُجة من قال: يجب التعميم، أن الله سبحانه جعل الاستحقاق في هؤلاء الأصناف الثمانية مقرونًا بالواو، والقرن بالواو يقتضي الاشتراك، كما لو قلت: هذا المال لك ولزيد، ولعمرو، ولبكر، ولخالد فإنه يكون مالاً للجميع مشتركًا، ولا يجوز أن يُخصص به واحدًا دون الآخر، وهنا قال الله تعالَى: ﴿ لِلْفُقَرَاءِ وَٱلْمَسَكِينِ ﴾، وهذا يدل على أنه لابد أن نعطي هؤلاء كلهم، كما أننا قلنا في قوله تعالَى: ﴿ وَهَ وَاعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُم مِن شَيْءٍ عَلَى اللهِ مُحْسَدُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرِينَ وَالْمَسَكِينِ وَابِّنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [النَّهُ اللهُ عالم الأصناف. خمسة، ويجب أن نعمهم بالعطاء، فهذه الآية نظير تلك يجب أن نعمم فيها الأصناف.

وقال آخرون: بل لا يجب أن نعمم الأصناف، وأن الواو هنا أشركت الجميع في أصل الحكم، وأن مصرف الزكاة لهذه الجهات، ولا يلزم إذا اشتركت في الحكم أن تشترك في العطاء، وأيدوا قولهم هذا بحديث معاذ بن جبل: «أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فَتُردُّ في فقرائهم». وبأن الظاهر من فعل الرسول عليهم أنه لا يذهب يبحث هل فيه مسافر انقطع به السفر؟ هل فيه غارم؟ هل فيه كذا من المستحقين؟ وإنما يعطى من وجده من هذه الأصناف. هذان دليلان.

الدليل الثالث: أن في مراعاة إعطاء الأصناف الثمانية مشقة شديدة؛ لأنه لابد أن يبحث الإنسان عمن في البلد من هؤلاء الأصناف، وهذا قد يشق ويلحق الناس حرج؛ بخلاف خُمس الفيء فإن الذي يتوله الإمام، والبحث عليه سهل، وأيضًا فهذه فيها دليل وتلك ليس فيها دليل، وهذا القول هو الراجح.

وإذا قلنا: إنه لا يجب استيعاب الثمانية، فهل يجب فيما ذكر مجموعًا أن يعطى منه ثلاثة فأكثر، مثل: الفقراء، والمساكين، والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب والغارمين؟ فيها أيضًا خلاف، فمنهم من يقول: لابد أن تجمع ثلاثة فأكثر من كل ما ذكر مجموعًا دون ابن السبيل مثلاً؛ لأنه ذكر مفردًا.

ومنهم من قال: إنه لا يجب؛ لأن هذه أوصاف لا أعيان. نعم، لو قلت: المال لهؤلاء الرجال لابد أن يعطى كل واحد، أما إذا كانت المسألة بالأوصاف فمن استحق هذا الوصف أخذه. لو قلت: أكرم المسلمين، ثم لم تجد إلا مسلمًا أكرمته هكذا أيضًا تقول في هذا.

ويدل على هذا أيضًا حديث قبيصة: «أقم عندنا حتى تأتي الصدقة فنأمر لك بها». وهذا واحد، والصواب أنه يُجزئ من كل صنف صنف ومن كل صنف واحد، ولكن الأفضل أن يراعي الإنسان الحال، فإذا كان عنده عدة فقراء وكلهم في حاجة سواء فينبغي آلا يخص أحدًا، بل ينفع هذا وهذا؛ لأنه أحسن. هذا هو ما يتعلق في قول المؤلف: «باب قَسْم الصدقات»، أي: توزيعها مقسومة، ثم ذكر المؤلف الأحاديث الواردة في ذلك.

متى تحل الزكاة للفنى؟

الله عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْحُدْرِيِّ فِي قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ: «لا تَحِلُ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ إلا لِحَمْسَةٍ: لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ رَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِيهِ، أَوْ غَارِم، أَوْ غَازِ فِي سَبِيلِ الله، أَوْ مِسْكِينٍ لَحُمْسَةٍ: لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، فَأَوْ رَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِيهِ، أَوْ غَارِم، أَوْ غَازِ فِي سَبِيلِ الله، أَوْ مِسْكِينٍ تُصُدِّقَ عَلَيْهِ مِنْهَا، فَأَهْدَىٰ مِنْهَا لِغَنِيِّ (١٠). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَه، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَأَعِلَ بِالإِرْسَالِ.

«لا تحل» يعني: تحرم، وقوله: «الصدقة» ظاهره العموم، والصدقة: كل ما بذله الإنسان يريد به وجه الله فهو صدقة، فإن بذله يريد به التودد والإكرام سُمي هدية، وإن بذله يريد بذلك مجرد نفع المعطى صار هبة وعطية، فهو على حسب النية، إذا قصد به التودد والإكرام فهو هدية، إذا قصد به وجه الله فهو صدقة، إذا قصد به نفع المعطى فهو هبة وعطية، إذا قصد به دفع الشر عنه فهو فدية يفدي بها الإنسان نفسه أو عرضه أو ما أشبه ذلك، والأخير حرام على المعطى، والذي يُعطى للتوصل به إلى باطل يُسمى رشوة، فهذه خمسة أقسام: صدقة، هدية، هدية، فدية، رشوة.

قال: «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لعامل، ما معنى: «أُعِلُ»، أي: ضُعَفَ؛ لأن العلة ولاسيما إذا قال: «أعل بالإرسال»، الإرسال علة قادحة، فمعناه: أنه ضُعَف حيث ذكر أنه مرسل. قوله على الذي تجب عليه الزكاة.

وقال بعضهم: من ملك قوت يومه وليلته فهو غني.

وقال بعضهم: من مَلك خمسين درهمًا فهو غني.

وقال بعضهم: من وجد كفايته وعائلته سنة فهو غني، وهذا الأخير أقربها.

أمًا الأول وهو يقول: مَنْ وجبت عليه الزكاة فهو غني، فإننا نقول: نعم هو غني من حيث

⁽۱) أخرجه أحمد (٣/٥٦)، وأبو داود (١٦٣٦)، وابن ماجه (١٨٤١)، وقوله: أعِلَّ بالإرسال؛ لأنه رواه بعضهم عن عطاء بن يسار، عن النبي ﷺ، ولكن الأكثر رووه عنه عن أبي سعيد، والرفع زيادة يتعين الأخذ بها، وصححه ابن خزيمة (٢٣٧٤)، والحاكم (١/٢٦١)، قال ابن حزم: وقد روىٰ هذا الحديث معمر فأوقفه بعضهم ونقص بعضهم مما ذكر فيه معمر، وزيادة العدل لا يحل تركها.



وجوب الزكاة عليه، لكن قد يكون غنيًا من حيث جواز دفع الزكاة إليه، قد يكون عند الإنسان مائتا درهم لكن مائتي درهم لا تكفيه وعائلته ولو لمدة يومين، فهل نقول: هذا غني؟ لا، كيف تجب عليه الزكاة، وتجوز له الزكاة؟ نقول: لا منافاة، فالزكاة تجب عليه لوجود سبب الوجوب، ويستحق من الزكاة لوجود شرط الاستحقاق، ولا مانع. وأصح الأقوال في هذا: أن الغنى هو الذي يجد كفايته وكفاية عائلته لمدة سنة.

قال النبي بَيْنِينَ: وإلا لخمسة عمام وذكر العدد والتثنية بالمعدود هذا من حُسن التعليم بأن يحصر الإنسان الأشياء ثم يفصلها لأنك إذا حصرتها وقلت: خمسة مثلاً ثم نسيت تقول: الباقي واحد، لكن لو تعد لك بدون عدد يمكن أن تنسئ ولا تشعر أنك نسيت فإذا بقي في ذهنك أن هذا الشيء عدده خمسة أو عشرة أو عشرين أو مائة ثم نقص عرفت أنك ناس قد نقص شيئًا لكن إذا ذكر مرسلاً فإنه قد يسقط ولا تشعر أنك أسقطته فهذا من حُسن التعليم أن نحصر الأشياء بالعدد.

قال: «لعامل عليها»، وسبق معنى العامل عليها، وإنما جاز له الأخذ مع الغني؛ لأنه يأخذ للحاجة إليه، فنحن محتاجون إليه لقيامه على الصدقة فأعطيناه لحاجتنا نحن إليه؛ ولهذا يُعطى كما مرُ مقدار أجرته.

الثاني: «أو لرجل اشتراها بماله»، وهذا في الحقيقة ما أخذها من جهة الزكاة، لكن هي عين الصدقة، مثال ذلك: أعطى هذا الفقير حقة من الإبل، وهي التي عندها ثلاث سنوات، فجاء فباعها على غني حلت له هذه الحقة للغني؛ لماذا؟ لأنه أخذها بجهة غير استحقاق الزكاة، وهي الشراء؛ ولهذا قال: اشتراها بماله، لكن هي حقيقة عين الصدقة، إنما الفقير أخذها بجهة الصدقة، وهذا أخذها بجهة الشراء، فلمًا اختلفت الجهة جاز. ونظير ذلك: أن الرسول على دخل ذات يوم بيته وطلب طعامًا فقالوا: ليس عندنا شيء. قال: «ألم أر البرمة على النار؟» - البرمة: إناء من خزف أو نحوه- قالوا: يا رسول الله، ذاك لحم تصدق به على بريرة -يعني: وهو لا يأكل الصدقة- فقال: «هو عليها صدقة ولنا منها هدية». فهو طعام واحد، لكن أخذه النبي على من بريرة ليس على سبيل الهدية فهو نظير هذا الحديث.

الثالث: «أو غارم» أي القسمين من الغارمين؟ الغارم لإصلاح ذات البين؛ لأن الغارم لنفسه يشترط لاستحقاقه ألا يجد ما يسدد دينه، أما الغارم لإصلاح ذات البين فيعطى ولو كان غنيًا، اللهم إلا أن يُقال: إن الغارم هنا تشمل الصنفين من الغارمين، ويقال: إن الغارم لنفسه قد يكون عنده ما يكفيه من حيث الأكل والشرب واللباس والسكن، لكن ليس عنده ما يسدد دّينه وهذا يعطى، فلو أن رجلاً له راتب وهذا الراتب يكفيه لأكله وشربه ولباسه وسكناه، لكن

يحتاج إلَى قضاء الدّين الذي كان عليه بسبب شراء بيت، بسبب شراء سيارة، بسبب زواج أو ما أشبه ذلك فهذا يُعفى عنه. حينئذ نقول: هو غني من وجه، وفقير من وجه، يعني: لقائل أن يقول: إن قول النبي ﷺ: «غارم» يشمل الصنفين من الغارمين.

الرابع: «أو غاز في سبيل الله»، هذا يُعطى حتى ولو كان غنيًا؛ لأنه يعطى للحاجة إليه، فهو يُحتاج إليه ولو كان غنيًا فهو يعطى سلاحًا، أو يعطى دراهم يشتري بها سلاحًا، أو يشتري بها نفقة له.

الخامس: «أو مسكينًا تصدق عليه منها، فأهدى منها لغني»، هذا أيضًا ملك الزكاة لغير طريق الزكاة، بأي طريق؟ بالهدية، هذا إنسان فقير أخذ من شخص مائة كيلو بُر زكاة وهو فقير فأهدى منها لإنسان غني من هذا البر لو أن الغني أخذ هذا البُر ممن عليه الزكاة على أنه زكاة لا يجوز، لكن أخذه من الفقير على أنه هدية فجاز مع أنه زكاة. هذه خمسة أصناف بَين الرسول يَعَيْنُ أنها تحل لهم الزكاة وهم أغنياء.

من فوائد الحديث: تحريم الصدقة على الغني، وظاهر الحديث يشمل الواجبة والمستحبة، ولكن ذكر بعض العلماء أن الصدقة غير الواجبة تحل للغني، لكن الأولى أن يتنزه عنها وأن يقول للمصدق: أعطها من هو أحوج مني.

ومن فوائد الحديث أيضًا: جواز الزكاة للعامل ولو كان غنيًا، لو أراد العامل أن يتبرع بعمله ولا يأخذ فهو محسن، لكن لو أراد أن يأخذ فلا حرج عليه، وقد أعطى النبي على عمر حين عمل على الصدقة، فقال: يا رسول الله، أعطه أحوج مني، فقال له النبي على فقال: هخذ، ما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذه، وما لا فلا تتبعه نفسك. العامل عليها ولو كان واحدًا ولو كانوا جماعة، ولو كانوا جماعة من الآية: ﴿ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ [النبي : ١٠]. ولو كان واحدًا من هذا الحديث: ولعامل عليها».

ومن فوائده أيضًا: أن الرجل إذا اكتسب لجهة مباحة ثم صرفه إلى شخص يحرم عليه لو اكتسبه بهذه الجهة لكان أخذه جائزًا.

لو أن أحداً اكتسب المال بطريق محرم وأعطاه لشخص بطريق مُبَاح هل يحلُ لهذا الشخص؟ فيه تفصيل: إذا كان حرامًا لعينه فهو لا يحل لغيره مثل: خمر، خنزير، كلب وما أشبه ذلك، وكذلك لو علمت أن هذا مال فلان مغصوب، أمًّا إذا كان حرامًا لكسبه فإن العلماء اختلفوا في ذلك، فمنهم من قال: كُلهُ لك غنمه وعلى كاسبه غرمه، لأنك إن أخذته بطريق مباح والمال نفسه حلال لم يحرم لعينه، لا لحق الله ولا لحق الآدميين، فقد أخذ بطيب نفس من الباذل، وليس حرامًا لعينه، ولكن الأولى التنزه عن ذلك إلا لمن احتاج، فإن احتاج الإنسان إليه فلا بأس.



مثال الحاجة: أن يكون ولد عند أبيه، وليس له كسب يكتسب به، وأبوه يتعامل بالربا أو كل تعامله بالربا، فهنا الابن في حاجة من أين يأكل؟ فيأكل ولا حرج عليه، لأن الحاجة تبيح المكروه، كما قال العلماء: كل مكروه يُباح للحاجة، وكل محرم يُباح للضرورة، أما إذا كنت محتاج فإنه لا ينبغي لك أن تأكل منه، بل تنزه وتورع عن ذلك وإن كان قد دخل عليك بطريق مباح.

ومن فوائد الحديث: فضيلة الغزو، وأنه يعطى الغزاة من مال الزكاة، يتفرع على هذا: أن إعطاء الغزاة من الصدقة من باب أولَى، وحينتذ نقول: هل الأفضل أن تتصدق بالمال على فقير أو تعين به غازيًا في سبيل الله؟ إذا كان هذا الفقير يمكن أن يتضرر بالجوع أو بالعُري في أيام الشتاء فلا شك أن دفع ضرره أولَى، وكذلك أيضًا الجهاد يختلف قد يكون المجاهدون مضطرين إلَى المال، وقد يكون الممال من الكماليات السلاح كثير والأطعمة متوفرة وكل شيء متوفر، المهم أن ينظر الإنسان إلى المصلحة في هذا.

ومنه: الإشارة إلى الإخلاص في العمل لقوله: «غاز في سبيل الله»، وهذه أحوج من يكون إليها من الناس أولئك الجنود الذين يعملون في الجيش هؤلاء أحوج -من كل أحد- إلى أن تنفخ فيهم روح الإخلاص؛ لأن المقاتل يعرض رقبته لأعداء الله فإما أن يخسر الدنيا والآخرة، وإما أن يربح إحدى الحسنيين، متى يخسر الدنيا والآخرة؟ إذا لم يُخلص لله إذا كان ينوي بذلك الحمية والقومية وما أشبهها، فإن نية القومية هذه لم يفتحها على المسلمين إلا الكفار أرادوا بالقومية شيئين كما يقولون: هارم عصفورين بحجره أرادوا أن يفرقوا المسلمين؛ لأن المسلم غير العربي ما يكون لديه حماسة في معونة العرب المسلمين الذين فصلوا أنفسهم عنه.

وثانيًا: أن يذهب عن المسلمين الغيرة الإسلامية حتى يقاتل لا لدين الله، ولكن للقومية، وبذلك يدخل في هذه الكلمة المسلمون وغير المسلمين، فأخرجوا بها أكثر المسلمين وأدخلوا فيها من ليس بمسلم ممن يكون منغمرا في القومية، ولذلك لم تقم لهم قائمة إلى الآن؛ لأن القتال الذي يمكن أن تقوم له قائمة هو الذي يكون في سبيل الله وَ المنافي في المنافي في المنافي في قتالهم قائمة في قتالهم فإذا أخلصوا لله في قتالهم أعدائهم.

ومن فوائد الحديث: جواز هدية الفقير، يؤخذ ذلك من قوله: هفاهدي منها لغني،

فإذا قال قائل: كيف يجوز للفقير أن يُهدي إذا كان عنده فضل فلا يجوز أن يأخذ من الزكاة؟ نقول: يمكن أن يهدي الفقير، مثال ذلك: اشترى لحومًا زادت عليه، وخاف أن تفسد فأهدى منها، اشترى بطيخًا فخاف أن يفسد فأهدى منه، كان أخذ المال على أنه كفاية سنة، ولكن الأشياء رخصت فسوف يتوفر عنده شيء فيهدى منه، فالحاصل: أن الفقير له أن يهدى.



ومن فوائد الحديث: جواز قبول الغني هدية الفقير؛ لأن الحديث صريح: الا تحل إلا لكذاه فلا يقول الإنسان: لا أقبل هدية المسكين؛ لأن هذا يضره وهو أولى بها مني وما أشبه ذلك، نقول: لا؛ لأنه ربما يكون جبر خاطره أحب إليه من المال الذي يرد إليه، وما أكثر الفقراء الذين يفرحون إذا قبل الأغنياء هديتهم، وهذا الحديث وإن كان فيه علة لكن معناه صحيح منطبق على القواعد الشرعية.

٦١٣ - وَعَنْ عُبَيْدِ اللهُ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ فَيْكُ: «أَنَّ رَجُلَيْنِ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا أَتَيَا رَسُولَ الله ﷺ يَشْأَلانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَلَّبَ فِيهِمَا الْنَظَرَ، فَرَآهُمَا جَلدَيْنِ، فَقَالَ: إِنْ شِئْتُمَا أَعْطَيْتكُمَا، وَلا حَظَّ يَسُألانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَلَّبَ فِيهِمَا الْنَظَرَ، فَرَآهُمَا جَلدَيْنِ، فَقَالَ: إِنْ شِئْتُمَا أَعْطَيْتكُمَا، وَلا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيِّ، وَلا لِقَوى مُكْتَسِبُ (١٠). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَقَوَّاهُ، وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

قوله: «أن رجلين حدثاه أنهما أتيا رسول الله»، في هذا إشكال وهو جهالة هذين الرجلين، وهذا يجعل الحديث مردودًا؛ لأن جهالة الراوي قدح في الرواية، فما تقولون؟ جهالة الصحابة لا تضر.

«يسألانه من الصدقة» أي: من الزكاة، لأن غالب ما يكون عند الرسول على من الزكوات، «فقلب فيهما النظر» يعني: أنه جعل ينظر إليهما بإمعان ودقة، «فرآهما جلدين» أي: قويين، والجلد معناه: القوة والصبر، ومنه تجلّد على كذا؛ أي: تصبر عليه، فمعنى جَلدين؛ أي: قويين، فقال: «إن شئتما أعطيتكما، ولا حظ فيها لغني، ولا لقوي مُكتسب، قال الإمام أحمد: ما أجوده من حديث يقول: «إن شئتما أعطيتكما»، يعني: أنه -عليه الصلاة والسلام- لا يردُ سائلاً، لكن أراد هنا أن يبين لهما الحكم، فإن كانا من أهل الصدقة أعطاهما، وإن لم يكونا من أهل الصدقة لم يُعطهما، ولكنه بَين فقال: «لا حظ فيها»، «الحظه بمعنى: النصيب، ومنها قوله تعالى:

⁽۱) أخرجه أحمد (٤/ ٢٢٤)، وأبو داود (١٦٣٣)، والنسائي (٥/ ٩٩)، ونقل ابن عبد البر في التمهيد (١٢١/٤) قول أحمد: هذا أجودها إسنادًا، وتابعه ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (٢/ ١٦٠).



﴿ وَمَا يُلَقَّنُهَا إِلَّا ذُو حَظٍ عَظِيمٍ ﴾ [فَظَلَنَ : ٢٥]. أي: نصيب عظيم. وقوله: «فيها» أي: في الصدقة، «لغني ولا لقوي مكتسب»، الغني هنا فُسر بما فسرناه في الغني في الحديث الأول وهو الذي يجد كفايته وكفاية عائلته لمدة سنة، قال: «ولا لقوي مكتسب»، اشترط النبي عَلَيْ شرطين: القوة، والاكتساب؛ فإن كان قويًا ولا كسب له حلت له، وإن كان مكتسبًا لكن لا قوة له فإنها تحل له، كرجل ذي صنعة يعمل، ولكنه مريض لا يستطيع أن يعمل، فهذا تحل له الزكاة.

إذن هذان اثنان: الغني، والقوي المكتسب، فالغني: هو الغني بماله، والقوي المكتسب: هو القوى بصنعته واكتسابه.

هذا الحديث معناه الإجمالي ظاهر.

أما ما يؤخذ منه من الفوائد: فأولاً: أنه يجب على من أراد أن يعطي الصدقة أن ينظر السائل هل هو مستحق أو لا؟ بدليل قوله: «فقلّب فيهما النظر»، لاسيما إذا وجدت قرائن تدل على أنه غير مستحق كما في هذا الحديث.

ثانيًا: أن الإنسان مقبول قوله في الفقر وعدم التكسب؛ لقوله: وإن شئتما أعطيتكماه.

ثالثاً: أنه ينبغي -إن لم نقل بالوجوب- لمن عنده زكاة وجاء سائل يسأله، وظن أنه ليس بأهل أن يقول له كما قال النبي علي المدين الرجلين: «إن شئت أعطيتك ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب»؛ أما إذا كان الإنسان يغلب على ظنه أن السائل صادق فإنه لا يلزمه أن يقول ذلك، بل قد يُكره له هذا؛ لأنه يخجله ويكسر قلبه، إذا قال مثل هذا القول.

ومن فواتد الحديث أيضًا: تحريم الصدقة على الغنى لقوله: «ولا حظ فيها لغني».

ومنها: تحريمها على القوي المكتسب لقوله: «ولا لقوي مكتسب».

ومنها: أن الغني ينقسم إلّى قسمين: غني بالمال، وغني بالكسب والصنعة؛ لقوله: «لغني ولا لقوي»، ويتفرع على هذه القاعدة: أنه إذا كان لك قريب يستطيع أن يكتسب لقوته ووجود المكاسب فإنه لا يجب عليك الإنفاق عليه؛ كيف ذلك؟ لأن الرسول قارنه بالغني، وهذا يدل على أن الكسب غنى، والحقيقة أن الكسب قد يكون أضمن من المال؛ لأن المال ربما يُسرق، ربما يتلف، لكن الكسب هو دائمًا مع صاحبه يتنقل معه لأنه يكسبه ببدنه.

ومن فوائد الحديث: أن الصدقة تحلُ للفقير إذا لم يكن قويًا مكتسبًا، يؤخذ هذا من مفهوم قوله: «لغنى ولا لقوى مكتسب».

ومن فوائد الحديث: الرد على الجبرية لإثبات المشيئة للعبد في عدة جمل في الحديث كلها فيها الردُ على الجبرية، ففي هذا الحديث: إثبات المشيئة للعبد وإثبات الفعل له؛ لأنه قال: «مكتسب»، و«قلّب» وما أشبه ذلك.

حَالَ الله عَلَيْ الله عَلى الله عَلَيْ الله عَلْ الله عَلَيْ الله عَلْ الله عَلَيْ الله

مَن الذين تُحلُّ لَهِم الصدقة:

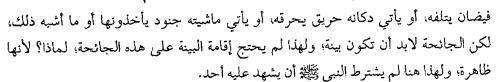
قوله: «إن المسألة لا تحل إلا لأحده؛ لأن قبيصة سأل النبي -عليه الصلاة والسلام- من الصدقة فقال له هذا الكلام: «لا تحل إلا لأحد ثلاثة»، أولاً: «رجل» بالكسر لماذا؟ بذل من «أحده، ويجوز أن تقول: «رَجُل» بالضم على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أحدهم رجل.

«تحمل محالة فحلت له المسألة» يعني: تحمل حمالة للإصلاح بين قوم، وهذا هو الغارم لإصلاح ذات البين، فهذا وجد قبيلتين متنافرتين يكاد يكون بينهما دماء فتحمّل حمالة، فهذا تحل له المسألة حتى يصيب تلك الحمالة، ولو كان غنيًا؛ لأن هذا من باب المساعدة والمعاونة على فعل المعروف؛ لأن فعله هذا لا شك أنه معروف يُحمد عليه ويُشكر عليه، فكان من المناسب أن يُعطى ما تحمله تشجيعا له ولأمثاله؛ إذ إن غالب هذه الحمائل تكون كثيرة.

ولو قلنا: إنه لا يعطى لكانت أمواله تتلف بسبب هذه الحمالة، فمن أجل هذا كان من المحكمة أن يُعطى إياها، ولكن السؤال سؤالان سؤال خفي، وسؤال علني، السؤال العلني: ما يسأله بعض الناس الآن يقوم أمام الناس في المساجد أو في المجتمعات ويتكلم، والثاني: سؤال خفي بأن يكتب ما وقع له ثم يرسله إلى من يتوسم فيه الخير، أو يذهب هو بنفسه إلى من يتوسم فيه الخير ويقص عليه القصة أيهما أعظم؟ الأول أعظم، والأول ينبغي ألا يجوز إلا للضرورة، لأنه في الواقع بذل نفسه أمام الناس جميعًا، لكن الذي يسأل سؤالاً خفيًا فيمن يتوسم فيه الخير يكون أهون؛ لأنه إنما أذل نفسه عند أشخاص معينين، وإن كان هذا أشد من جهة أخرى وهو إحراج المسئول، لأن الأول يسأل من شاء أعطاه ومن شاء لم يعطه ولا يهمه، لكن الثاني يحرج المسئول فقد يكون أشد من هذه الناحية.

قال: «ورجل أصابته جائحة» اجتاحت ماله فحلت له المسألة، «حتى يصيب قوامًا من عيش»، «الجائح»: هو المهلك للشيء، ومعنى «اجتاحت ماله» أي: أهلكته، مثل أن يأتي زرعه

⁽١) أخرجه مسلم (١٠٤٤)، وأبو داود (١٦٤٠)، وابن خزيمة (٢٣٦١)، وابن حبان (٣٣٩٥).



قال: «اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى بصيب قوامًا من عيش»، «القوام»: ما تقوم به حياته، و«من عيش»: ما يعيش به الإنسان، وليس المراد بالعيش: ما هو معروف عندنا في اللغة العامية وهو القمح، ولكن المراد بالعيش هنا: ما يعيش به الإنسان من لباس، وطعام، وشراب وما أشبه ذلك، إذن ما تقوم به حياته. «ومن عيش، أي: ما يعيش به.

ثم قال: «ورجل أصابته فاقة حتى يقوم... إلخه، «الفاقة» يعني: الحاجة، لكنها ليست حاجة بينة للناس، إنما رجل كان غنيًا ومعروفًا بالغنى وانكسر انكسارًا بغير شيء معلوم، مثل ما يحصل في بعض الأحيان تكسد الأشياء، ويكون الرجل قد اشترى سلعًا كثيرة فخسرها، ويكون أيضًا قد اشترى هذه السلع بأكثر من ماله الذي بيده كما يوجد من أهل الطمع إذا رأوا الأشياء ترتفع ذهب الواحد منهم يشتري أكثر من ماله، فإذا نزلت الأشياء خسر وصارت ديونه عظيمة، لكن لو أن الإنسان لا يشتري إلا مقدار ما عنده ما حصل الخلل، وهذا هو العقل وهو الشرع ألا تشتري أكثر مما عندك، هذا الرجل اشترى سلعًا كثيرة وهبطت الأشياء وحسر والناس يظنون أنه ما زال على غناه. إذن فالفرق بين هذا والذي قبله: أن الذي قبله تلف ماله بسبب ظاهر «جائحة»، أما هذا فإن الفاقة صارت بسبب خفى لا يعلم عنه.

ويقول الرسول ﷺ: «حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجما من قومه لقد أصابه»، قوله: «لقد أصابه» موله: «لقد أصابه» مفعول لفعل محدوف، والتقدير: حتى يقوموا فيشهدوا لقد أصابه، أما على النسخة التي عندكم: «حتى يقول» فإن مقول القول يكون قوله: «لقد أصابه»، ولا حاجة إلَى التقدير.

قال النبي على: «ثلاثة من ذوي الجباه؛ لأن هذا الذي ادّعى الفقر يدعي استحقاقًا يستلزم حرمانًا كيف ذلك؟ هذا الذي أخذ هذا المال من الزكاة أخذه إياه يستلزم استحقاقًا ويستلزم حرمانًا لغيره من الفقراء الآخرين فكان من الحكمة أن يكون الشهود ثلاثة واشترط النبي على شرطين مع هذا العدد من ذوي الحجا -وهو العقل- يعني: أنهم أصحاب فطنة وانتباه، ليسوا أصحاب غفلة وغرة تفوتهم الأشياء ويغرر بهم، أو ليسوا أيضًا من ذوي العاطفة الذين تغلبهم العاطفة حتى يشهدوا لإنسان بمقتضى هذه العاطفة لا بمقتضى العقل.

الشرط الثاني: «من قومه»، وهذا يعود إلى اشتراط الخبرة؛ لأن قومه هم أهل الخبرة بحاله، فاشترط الرسول عَلَيْ ثلاثة شروط: العدد بأن يكونوا ثلاثة، العقل، الخبرة العقل؛ لقوله: «من فوله: «من قومه»؛ لأن قومه أعلم.



فإن قال قائل: إن قومه قد يُحابونه فيشهدون بما ليس بصواب؟ فالجواب: أننا إذا حصلت هذه التهمة وتحققناها فإننا لا نقبل كغيرهم من الشهداء الدين تقوى فيهم التهمة، لكن الرسول عَيْقِيْدُ راعى كونهم من قومه أنهم أقرب إلى العلم بحاله.

يقول: «لقد أصابت فلانًا فاقة»، اللام هنا مُوطَّئة للقسم، و«قده للتحقيق، وعلى هذا فتكون الجملة مؤكدة بثلاثة مؤكدات: القسم المحذوف، واللام، وقد، ولكن قد تُجاب الشهادة بما يُجاب به القسم فيقول: أشهد لقد كان كذا وكذا، والجامع بينهما هو التوكيد في كلِّ منهما القسم مؤكد والشهادة أيضًا مؤكدة.

وقوله: «أصابت فلانًا فاقة، فحلت له المسألة حتى يصيب قوامًا من عيش»، قال: «فما سواهن» أي: فالذي سواهن، وهنا حذف من الصلة، فأصلها: «فما سواهن من المسألة يا قبيصة سُحت» حذف فضل الصلة، أو نقول: الصلة موجودة «سواهن سُحت» الجملة هذه تامة أو لا؟ إذن كلامنا الأول صواب فالذي هو سواهن سُحت، والسُحت: هو المال المأخوذ بغير حق، وسمِّ سُحتًا؛ لأنه يُسحت بركة المال (۱)، وربما سُحت المال نفسه؛ ولهذا تجد كثيرًا من الناس الذين يكتسبون الأموال بالباطل لا يموتون إلا وهم فقراء وهذا شيء مشاهد، فإن سحت نفس المال فالأمر ظاهر، وإن لم يسحته فقد سحتت بركته.

وقوله: «وما سواهن من المسألة يا قبيصة»، دخلت الجملة الندائية هنا بين المبتدأ والخبر للتنبيه، قال: «يأكلها -وفي رواية: يأكله- صاحبها سحتًا»، أما على القول بأنه «يأكله» فواضح أنه مطابق لقوله: «سحت»؛ لأن سُحتًا مفرد مذكر، وأما على الرواية الأخرى «يأكلها»، فالمراد: الصدقة؛ يعني: ما سوى هذه المسألة، فإن مَنْ سأل من الصدقة فأكلها فهو سُحت يأكلها، وقوله: «سُحتًا» هِذه حالٌ من الهاء في قوله: «يأكلها»، وهي مؤكدة لقوله: «سُحتًا».

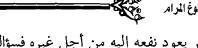
هذا الحديث كما تشاهدون أخبر النبي ركا أن المسألة -والمراد بها: مسألة المال- لا تحلُ إلا لواحدة من هذه المسائل.

نستفيد من هذا الحديث؛ أولاً: تحريم مسألة المال إلا في هذه الأحوال الثلاثة؛ لقوله عَلَيْقَةُ: «إن المسألة لا تحل».

ومن فوائد الحديث أيضًا: حسن تعليم الرسول ﷺ كيف هذا؟ الحصر والعد؛ لأن هذا مما يزيد الإنسان حفظًا وفهمًا.

ومن فوائد الحديث: أن الإنسان إذا تحمَّل حمالة لغيره فإن له أن يسال حتى يصيب هذه الحمالة كقوله: وإلا لأحد ثلاثة.... وإلى الحمالة كقوله: وإلا لأحد ثلاثة.... والخ

⁽١) يسحت بركة المال، أي: يُذهبها.



ومنها: جواز سؤال الإنسان لغيره، لأنه إذا سأل لأمر يعود نفعه إليه من أجل غيره فسؤاله لأمر يعود نفعه إلى الغير من باب أولى، فيجوز للإنسان أن يسأل الغير إذا علم أن هذا الغير مستحق، ولكن مع هذا لا ينبغي إلا إذا كان سؤاله هو أقرب إلى قضاء حاجة الغير مما لو سأل الغير حينئذ يكون سؤاله كالشفاعة، أما إذا كان هذا الذي قال: اسأل لي فلانا يستطيع أن يسأل هو بنفسه، ويمكن أن تقضى حاجته فلا ينبغى حينئذ أن تسأل له لسبين:

الأول: أن هذا قد يحرج صاحبه -أعني: المسئول-، لأن بعض الناس قد يهون عليه أن يعتذر من فلان، ولا يهون عليه أن يعتذر من فلان.

الثاني: أن فيه شيئًا من الغضاضة عليه حتى وإن كنت تسأل لغيرك، لكن فيه شيء من الغضاضة لاسيما إذا كثرت أسئلتك الناس للناس فإن هذا يوجب الغضاضة عليك، لكن هذه المسألة إذا تحملتها فلا يهم، لكن الكلام على أن نقول: إذا كان سؤالك للغير أقرب إلى إجابته بحيث لو سأل هو لم يجب فمعونته هنا لا شك أنها مصلحة وفيها خير.

ومن فوائد الحديث: أن الإسلام حريص على كرامة بنيه وعدم ذلَّهم؛ ولهذا حرَّم عليهم المسألة لما فيها من الذل.

ومنها أيضًا: أن من أصيب بجائحة اجتاحت ماله جاز له أن يسأل بقدر الحاجة فقط لقوله: «حتى يصيب قِوَامًا من عيش»، ثم بعد ذلك لا يسأل.

ومن فوائد الحديث: أن من كان غنيًا ثم افتقر فإنها لا تحل له المسألة ولا الزكاة أيضًا حتى يشهد له ثلاثة من قومه من ذوي العقل؛ لأنه أصابته فاقة؛ وذلك لأن الأصل بقاء الغنى وعدم الاستحقاق فلا يقبل إلا ببينة، بخلاف الرجل الذي لم يكن معروفًا بالغنى إذا جاء يسأل يقول إنه من أهل الزكاة فإننا نعطيه إذا غلب على الظن صدقه.

ومن فوائد الحديث أيضًا: أن ما عدا هؤلاء الثلاث إذا أخذ الإنسان المال بالسؤال فإنه سُحت، لقوله: «وما سواهن من المسألة».

ومنها أبضًا: استعمال التنبيه للمخاطب عند الجملة المهمة؛ لقوله: «فما سواهن من السنالة يا قبيصة»، فإذا كان حديثه مستفيضًا وطويلاً وأنت في فقرة من الحديث ينبغي له أن يُنبّه عليها فإنه يحسن التنبيه.

ومن فوائد الحديث: أن المال الحرام ليس فيه بركة، وأنه شؤم على بقية المال؛ لقوله: «شُحت يأكله صاحبه شُحتًا».

ومن فوائده أيضًا: أنه حتى لو أن الإنسان استمتع بالمال الحرام فإنه سحت حتى لو أكله وانتفع به فإنه سُحت؛ لأنه يسحت البركة من وجه آخر وهو أن المُتغذي بالحرام لا يُستجاب

دعاؤه؛ ذكر النبي ﷺ: الرّجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلّى السماء؛ ومطعمه حرام، وملبسه حرام، وغذي بالحرام، قال: «فأنى يستجاب لذلك».

وهذا من السُّحت أن يسحت بركة الدعاء مع توفر أسباب الإجابة، وهي رفع اليدين إلَى السماء. ومن قوله: يا رب، يا رب، يا رب، وكونه أشعث أغبر، والرابع: كونه في السفر مع توفر هذه الأسباب الأربعة يبعد أن يستجاب له، لأنه كان يتغذى بالحرام، وهلذا من أعظم السحت والعياذ بالله-.

ومن فوائد الحديث: التنبيه على أنه لابد أن يكون الشاهد ذا خبرة؛ لقوله: «من قومه»، فإذا لم يكن ذا خبرة فإننا لا نقبله؛ لأننا نعلم أنه شهد تخرُّصًا أو مُحاباة أو ما أشبه ذلك.

ومنها: اشتراط العقل في الشهادة؛ لقوله: «من ذوي الحِجا» أي: العقل.

ومنها: اشتراط التعدد في هذه المسألة في ثلاثة؛ لقوله: «حتى يشهد ثلاثة من ذوي الججا من قومه»، وهذا فيما إذا كان معروفًا بالغنى من قبل.

فاندة في أقسام البينات:

تتميمًا لهذه الفائدة نقول: إن الشهود قد يكونون أربعة، وقد يكونون ثلاثة، وقد يكونون رجلين، وقد يكونون رجلاً وامرأتين، وقد يكونون رجلاً ويمين المدعي، وقد تكون اليمين فقط؛ فهذه أقسام أربعة.

في الزنا واللواط لابد فيه من أربعة رجال لقوله تعالى: ﴿ لَوَلا جَاءُو عَلَيهِ بِأَرْبِعَةِ شُهَدَاءً ﴾ الله في الزنا واللواط لابد من أدا الحديث: إذا ادعى الفقر وهو معروف بالغنى فلابد من ثلاثة رجال، رجلان في الحدود مثل حد الزنا، والقصاص، والنكاح وما أشبه ذلك مما ليس بمال ولا يقصد به المال فلابد فيه من رجلين، رجل وامرأتان في المال وما يقصد به لقوله تعالى: ﴿ فَإِن لّمَ يَكُونَا رَجُلِينٍ فَرَجُلُ وَامْرَأَتَكَانِ ﴾ [التي : ٢٨٢]. رجل ويمين المدعي كذلك في المال وما يقصد به؛ لأن النبي عَن قضى بالشاهد مع اليمين، امرأة واحدة أو رجل واحد، امرأة واحدة في ما لا يطلع عليه إلا النساء كالرضاع والاستهلال وما أشبه ذلك.

الاستهلال؛ يعني: استهلال الحمل إذا سقط، وشهدت امرأة بأنه استهل صارخًا قَبِلْنا شهادتها وورثناه اليمين فقط وذلك فيما إذا كان هناك قرينة ظاهرة تدل على صدق المدعي مثل: القسامة في الدماء، ومثل لو أن رجلاً يسعى شديدًا خلف رجل هارب وهذا الرجل الذي يسعى شديدًا خلفه أصلع ليس عليه شيء وذاك عليه شماغ وييده شماغ، والذي يسعى وراءه يقول: أعطني شماغي، هنا إذا قال المدعى عليه: هات شهوذًا أن هذا لك، فإننا نقبل قول المدعى بيمينه، لماذا؟ لوجود قرينة ظاهرة تشهد له. هذه أقسام البينات التي تثبت بها الحقوق، كم صارت؟ سبعة.



الصدقة لا تَحل للنبي ﷺ ولا لآله:

٦١٥ - وَعَنْ عَبْدِ الْـمُطَلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْـحَارِثِ ﴿ عَلَىٰ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لاَ تَنْبَغِى لآلِ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ» (١).

- وَفِي رِوَايَةٍ: «وَإِنَّهَا لا تَحِلُّ لِـمُحَمَّدٍ وَلا لآلِ مُحَمَّدٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

«الصدقة» هنا كلمة عامة تشمل الزكاة وصدقة التطوع، أما كونها تشمل صدقة التطوع فظاهر، لأن الصدقة في الأصل لا يُفهم منها عُرفًا إلا صدقة التطوع، وأما شمولها للصدقة الواجبة فلقوله تعالَى: ﴿إِنّمَا ٱلصَّدَقَتُ﴾، وهذه للزكاة لقوله في آخرها: ﴿فَرِيضَةُ مِن اللهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [البَيّنِيمُ : ١٠]. هنا هل المراد بالصدقة الواجبة والمستحبة، أم الواجبة ونظر، إن أخذنا بالعموم قلنا: إنها شاملة لصدقة التطوع والواجبة وهي الزكاة، وإن نظرنا إلى التعليل: وإنما هي أوساخ الناس، رجحنا أن المراد بها: الزكاة، لأن الزكاة هي التي تنظف المال وتطهره من الآفات، فهي إذن كالماء الذي تغسل به النجاسات فيكون وسخا، وهذا التعليل لا ينطبق على صدقة التطوع؛ لأن صدقة التطوع مكفرة للذنوب وليست مطهرة للأموال؛ لأنها ليست واجبة، وهذا هو ما ذهب إليه الجمهور؛ بمعنى: أن المراد بالصدقة هنا: الزكاة، ولكن بعض أهل العلم يقول: إنها عامة تشمل الصدقة الواجبة وصدقة التطوع.

يقول: وإن الصدقة لا تنبغي، سبق لنا أن كلمة ولا تنبغي، في القرآن والسُّنة معناها الامتناع، يعني: ممتنعة، ولا تحل لآل محمده، وآل محمده هم بنو هاشم، محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم فمن كان من ذرية هاشم فهو من آل محمد، ومن فوقه من بني عبد مناف، ومن فوقه فإنهم ليسوا من آل محمد فآل الشخص إلى الجد الرابع فقط؛ إذن لا تُحل لبني هاشم ذكورهم وإناثهم؛ لأنه قال: ولا تنبغي لآل محمد».

ثم قال: وإنما هي أوساخ الناس، هذه جملة حصرية، أداة الحصر فيها وإنماه، يعني: ما هي إلا أوساخ الناس، وأوساخ الناس لا ينبغي أن تكون لأطيب الناس عرقا، وهم بنو هاشم، فإن بني هاشم أطيب الناس عرقاً ونسبًا، فلا تحل لهم الزكاة، لأنهم أشرف من أن يأخذوا أوساخ الناس.

وقوله: «أوساخ الناس» المراد بالناس هنا: الذين تجب عليهم زكاة لا كل أحد؛ لأنه ليس كل أحد عليه أن يزكي، فهو إذن عام أريد به الخاص.

مسألة مهمة:

أحيانًا نسمع عام مخصوص، ونسمع عام أريد به الخاص، فهل بينهما فرق؟ نعم، الفرق بينهما أن العام المخصوص لفظ عام أريد عمومه، ثم أخرج من هذا العموم شيء من الأفراد: (١) أخرجه مسلم (١٠٧٢).

﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَانَ لَغِي خُسَرٍ آلَ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [التَحَقِيْن : ٢، ٢]. الإنسان عام مخصوص، فقال: ﴿ إِلَّا اللَّيْنَ ءَامَنُوا ﴾. والاستثناء هذا يُخرج بعض أفراد العموم، «فيما سقت السماء العُشر» هذا عام. هليس فيما دون خسة أوسق صدقة، هذا مخصص، فالعام المخصوص: هو الذي أريد عمومه أولاً ثم أخرج منه بعض الأفراد، وعلى هذا فيكون حجة فيما عدا التخصيص، فإذا استدل أحد بعمومه على أي فرد من أفراده فاحتجاجه صحيح إلا في الفرد الذي خُصص.

ثانيًا: أن العام المخصوص يصح الاستثناء منه بخلاف العام الذي أريد به الخاص فإنه لا يصح الاستثناء منه، العام الخاص في الوجه الأول لا يراد به العموم أصلاً بل يُراد به شيء معين، وعلى هذا فأي أحد يدخل فيه شيء من العموم فإنه ممنوع؛ لماذا؟ لأنه أريد به الخاص فلا يمكن أن ندخل فيه شيئًا من العموم.

ثالثًا: أن الذي أريد به الخاص إذا دلً على فرد لا يمكن الاستثناء منه، مثاله: ﴿ اللَّهِ مَعُوا لَكُمُ مُعُوا النَّاسُ قَدْ جَمَعُوا النَّاسُ إِنَّ النَّاسُ قَدْ جَمَعُوا النَّاسُ إِنَّ النَّاسُ قَدْ مِعُوا النَّاسُ إِنَّ النَّاسُ الذينَ قال لهم الناسُ الرجل الذي أخبر النبي عَيَانِهُ وأصحابه بأن قريشًا جمعوا لهم، فهو إذن عام أريد به الخاص، فالأول: نعيم بن مسعود، والثاني: أبو سفيان، هكذا قيل، وعلى كل حال: هذا الفرق بين العام المخصوص، والعام الذي أريد به الخصوص.

في هذا الحديث من الفوائد: تحريم الصدقة على آل النبي ﷺ وهل يدخل فيهم الرسول؟ نعم، يدخل فيهم، فإذا قيل: آل فلان، دخل هو المنسوب إليه- فيهم بالأولوية، على أنه قد صرح في الرواية الثانية: وإنها لا تحل لمحمد، ولا لآل محمده، فيكون المؤلف أتى بالرواية الثانية؛ لأن فيها التصريح بدخول النبي ﷺ.

وهل هذا يشمل الزكاة وصدقة التطوع؟ أقول: في هذا خلاف بين أهل العلم، فجمهور العلماء على أن المراد به: الزكاة الواجبة، واستندوا في ذلك إلى التعليل في قوله: «إنما هي أوساخ الناس»، ولكن هذا في غير النبي ﷺ، أما النبي ﷺ فإنه لا يأكل الصدقة لا تطوعها ولا فرضها، وهذا من خصائصه عَلَيْتُلَا.

واختلف العلماء هل هذا الحكم عام أو مقيد بما إذا أعطوا الخمس؛ لأن المعروف أن المخمس لذوي القربئ -لبني هاشم وبني المطلب أيضاً- كما سيأتي في الحديث الذي بعده، ولكن هل نقول كما قال هؤلاء، وأنهم إذا لم يُعطوا الخمس أعطوا من الزكاة؟ في هذا أيضا قولان لأهل العلم، منهم من قال: إنهم إذا لم يعطوا من الخمس؛ إما لكونه لا خمس، وإما لظلم من ولي الأمر لا يُعطيهم، فإنهم يأخذون من الزكاة لئلا يموتوا جسوعًا، أو يتكففوا الناس -يعني: يسألونهم، فإن تكففهم الناس أعظم ذلاً مما إذا أعطوا من الزكاة بلا سؤال، وهذا اختيار



شيخ الإسلام (۱) ابن تيمية، فهو يرئ أنهم إذا منعوا الخمس أو لم يكن هناك خمس، بما إذا لم يكن هناك جهاد ولا غنيمة، فإنهم يعطون من الزكاة، لأنهم فقراء، ولكن جمهور أهل العلم على أن المنع على الإطلاق، وأنهم لا يأخلون من الزكاة، ولو لم يكن هناك خمس، ولا يمكن أن يكون حرمانهم ما يجب لهم مبيحًا لأخذهم ما ليس لهم أخذه، فإذا حرموا الخمس فهم مظلومون، ولكن لا يقتضي ذلك حل ما مُنعوا منه وهو الأخذ من الزكاة إذا لم يكن هناك خمس أو منعوا من الخمس وهم فقراء، ماذا نعمل بالنسبة لهم؟ ندفع لهم صدقة تطوع على قول الجمهور، وصدقة التطوع أهون من الصدقة الواجبة.

ومن فوائد الحديث: فضيلة آل النبي ﷺ لكونهم أرفع شأنًا من أن يأخذوا زكاة الناس. ومن فوائد الحديث: حسن تعليم الرسول ﷺ، حيث يقرن الأحكام بالعلل لقوله: «لا تنبغى»، «إنما هي أوساخ الناس»، وقرن الحكم بالعلة له ثلاث فوائد ذكرناها كثيرًا.

الفائدة الأولى: اطمئنان النفس إلى الحكم؛ لأن النفس إذا علمت علة الحكم اطمأنت بلا شك. والثانية: يبان سمو الشريعة، حيث إنها لا تحكم إلا بما له علة مناسبة للحكم بها يثبت الحكم. والثالثة: إمكان القياس فيما يمكن فيه القياس عليه؛ لأن الشيئين إذا اتفقا في العلة تساوياً

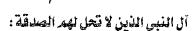
في الحكم هنا قال: «إنما هي أوساخ الناس».

وهنا في هذا الحديث: تسلية آل النبي ﷺ، فإن النفوس مجبولة على الشح، وعلى حب المال، فإذا قيل لهم: إن هذا لا يحل لكم.

يقولون: كيف الناس يتمتعون بها، ونحن نُحرم منها. فإذا قيل: «أوساخ الناس» صار بذلك تسلية لهم، وهذا من حسن مداراة النبي على النبي الله الله العباس منه من الصدقة لأنه عامل قال له هذا الكلام قال: «إنما هي أوساخ الناس»، ولا شك أن الإنسان إذا علم أنها أوساخ الناس سوف يتقزز منها وبطبيعته يكرهها.

ومن فوائد الحديث: جواز وصف الزكاة بالأوساخ، لكن هذا مُشكل كيف نصفها بأنها أوساخ الناس وهي ركن من أركان الإسلام، وهل في الإسلام شيء وسخ مشكل هذا؟ المسألة ثقيلة ليست هينة هي بالنسبة لإخراجها وإيتائها لأصنافها تُعد ركنًا من أركان الإسلام، تزكي النفس وتُطهرها، وتلحقها بالكرماء والمحسنين، وبالنسبة للمعطي نقول: إنه وسخ، لأنه هو الشيء الذي طهر به المال، فهو كالماء الذي طهرت به النجاسة، ولا ينبغي للإنسان أن يأخذها إلا وقت الحاجة، كما لو اضطر الإنسان إلى الماء النجس يشربه!

⁽١) نقله عنه تلميذه ابن مفلح في الفروع (٢/ ٤٨١).



٦١٦- وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ﴿ فَ قَالَ: «مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنِ عَفَّانَ ﴿ فَ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهُ، أَعْطَيْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ مِنْ خُسمُسِ خَيْبَرَ وَتَرَكُتنَا، وَنَحْنُ وَهُمْ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ: إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِم شَيْءٌ وَاحِدٌ (١١). رَوَاهُ الْبُكُارِيُّ.

ومشيته أي: سرت أنا وإياه إلى الرسول على لهذا الغرض ولهذه الحاجة. الغرض أن الرسول على المسلم المسلمين العامة الرسول على المطلب من خُمس خيبر، والله وَالله والله والله والمسلمين العامة فَنَ مُسَمّى الفيء، ﴿ وَلِذِى الْقَرَى ﴾ يعني: قرابة النبي والله الله من يدخل في ذي القربي الله والدي يُسمّى الفيء، ﴿ وَلِذِى القَرَى ﴾ يعني: قرابة النبي والمطلب، ننظر الرسول والتجهم في هاشم قلنا: إنهم آل الرسول ولا شك أن من قرابته بنو المطلب، ننظر الرسول والله جعلهم في الخمس قسمين: بنو المطلب، يعني: عبد شمس ونوفل، والمطلب وهاشم بطنان أعطاهما النبي وجبير من الخمس وبطنان لم يعطهما مع أن الأربعة كلهم أبناء رجل واحد، وعثمان بن عفان، وجبير بن مطعم من البطنين الممنوعين، فلهبا إلى النبي والله يسالانه فقال النبي والما بنو المطلب وينو هاشم شيء واحده لماذا؟ لأن بني المطلب الما صارت محاصرة قريش لبني هاشم إثر دعوة النبي وينو هاشم شيء واحده لماذا؟ لأن بني المطلب الما صارت محاصرة قريش لبني هاشم وثمر وافول في الشعب، وأما بنو عبد شمس ونوفل فإنهم صاروا مع قريش، ولهذا كان أبو طالب يقول في الاميته المشهورة: [الطويل]

جَـزَا اللهُ عَنَّا عَبْد شَـمْس ونَـوْفَلاً عُقُوبَـةَ شَرِّ عَاجلِ عـير آجـل (")

لماذا؟ لأنهم خذلوهم، فهم بنو عمهم، وكان الواجب عليهم -ولو من حيث القرابة - أن يكونوا معهم، لكن كانوا مع هؤلاء مع قريش لذلك لما ساعدوا بني هاشم وكانوا معهم في النصرة والولاء على قريش جعل لهم النبي على سهما من الغنيمة، وجعلهم شيئا واحدا، فهذه هي قصة الحديث، وجاء به المؤلف عقب قوله: «إن الصدقة لا تنبغي لآل محمده إشارة إلى أن بني المطلب لا تحل لهم الزكاة، لقول الرسول على: «إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحده أيضا، وربما يُقال: وإشارة إلى بيان الحكمة في أنهم لا يعطون من الزكاة وأن يجعل لهم بدلاً من ذلك وهو الخمس، وإشارة إلى بني المطلب وبنو هاشم يأخذون من الخمس وكأن منعهم من ذلك وهو الخمس، وإشارة إلى بني المطلب وبنو هاشم يأخذون من الخمس وكأن منعهم من الزكاة جعل لهم عوضاً عنه وهو الخمس، ثم هل بنو المطلب تحل لهم الزكاة أو لا؟ في

⁽١) أخرجه البخاري (٣١٤٠)، تحفة الأشراف (٣١٨٥).

⁽٢) البداية والنهاية (٢/ ٢٥٤).



هذا قولان لأهل العلم. منهم من قال: إنها لا تحل لهم الزكاة؛ لقول النبي ﷺ: «إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد».

ثانيًا: ولأنهم يشاركون بني هاشم في الخُمس، فإذا شاركوهم في المغنم شاركوهم في الحرمان من الزكاة.

ومن العلماء من يقول: إنها تحل لهم؛ لأن العلة في منع الزكاة على بني هاشم هي القرابة، ومعلوم أن بني المطلب بنو عم لبني هاشم وليسوا من بني هاشم، ولو كانت العلة القرابة لكان بنو عبد شمس ونوفل يُمْنَعُون من الزكاة.

وفي هذه المسألة عن الإمام أحمد رَخَالَة روايتان: رواية أنها تحل لبني المطلب وهي المذهب. والرواية الثانية: أنها لا تحل، وهي التي مشئ عليها صاحب زاد المستقنع (١١)، والصحيح أنها تدفع إلى بني المطلب، وأن الرسول عَلَيْة إنما أعطاهم من الخمس لا من أجل قرابتهم، ولكن من أجل النصرة والحماية حيث كانوا مع بني هاشم على قريش، ولو كانت العلة القرابة لم يكن فرق بينهم وبين بني عبد شمس ونوفل.

ومن فوائد الحديث أيضًا: أنه يجوز للإنسان أن يستفسر عما يظن أنه حق له؛ لأن النبي على الله على السؤال، ولم يقل: إن هذا السؤال حرام عليكم.

ومن فوائد الحديث: أن رسول الله ﷺ يُكافئ على المعروف، وأن المكافأة على المعروف مما جاءت به الشريعة؛ حيث كافأ بني المطلب فأعطاهم من الخمس.

ومن فوائد الحديث: أن المراد بدوي القربى في قوله تعالَى: ﴿ وَلِلرَّسُولِ وَلِنِي اللَّهُ رَبَى ﴾ قرابة النبي ﷺ، وإن كان بعض العلماء قال: المراد بهم: قرابة ولي الأمر، ولكن الصواب أنهم قرابة النبي ﷺ.

⁽١) عبارة صاحب زاد المستقنع: «ولا تُدفع إلى هاشمي ومطلبي، ومواليهما». انظر شرح الشيخ عليها (ص١٨٤) من كتاب أحكام الزكاة المفرد من الشرح الممتع.

ومنها: تواضع النبي على حيث أجاب عثمان وجبيرًا بجواب يقتنعان به، وهو قوله: «إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحده؛ وإلا ففي إمكانه أن يقول: لا حق لكما فيه وينصر فان، لكن الرسول على بني هاشم شيء واحد.

ومنها -على ظاهر صنيع المصنف كَلَشُه-: أن بني المطلب لا يُعطون من الزكاة كما أنهم يعطون من الخمس، وهذا أحد القولين في المسألة، ولكن الراجح خلاف ذلك.

هل يفهم منه أيضًا جواز التُوسل بفعل شيء إلّى أن يفعل الفاعل مثله؛ بمعنى: يجوز أن أقول لشخص: أنت أعطيت فلانًا فأعطني مثله؟ نعم؛ لأنه قال: أعطيت بني المطلب، وهذا معناه كالإلزام بأن يعطي عثمان وجبيرًا، أو كالتوسل؛ يعني: مثلما أعطيت فلانًا وأنا وإياه حاجتنا واحدة فأعطني مثله، وهذا أيضًا أمر جُبلت عليه النفوس أن الإنسان يتوسل بفعل الإنسان على أن يفعل به مثل ما فعل.

حكم أخذ موالى آل الرسول عَلَيْ من الصدقة:

٦١٧ - وَعَنْ أَبِي رَافِع ﴿ فَ النَّبِي عَنَ النَّبِي النَّبِي النَّبِي النَّبِي النَّبِي النَّبِي النَّبِي النَّبِي النَّبِي عَنْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّا

وأبو رافع كان مولى لرسول الله على الأن النبي على ملكه من قبل العباس بن عبد المطلب، فجاء إلى النبي على النبي على الرسول المعنى، فاعتقه النبي على فصار مَولى للرسول على مولى من أسفل وليس مولى من أسفل باعتبار المعنى، فالرسول على أعلى منه بلا شك، لكن أقول لكم: إن المعتق يسمى مولى من فوق أو من أعلى، والعتيق يُسمًى مولى من أسفل فكل منهما مولى للآخر، لكن ذاك هو المعتق فهو الأعلى كما قال النبي على العليا، والثاني مولى من أسفل.

يقول الرسول ﷺ: «مولى القوم من أنفسهم» يعني: وأنت مولى لي فيكون حكمك حكمي، ولهذا قال: «وإنها لا تحل لنا الصدقة»، يعني: فإذا كانت لا تحل لنا وأنت مولى فإنها لا تحل لك، إذن أضيفوا إلى المسألة السابقة -وهي أن الصدقة لا تحل إلى آل محمد-: ولا لموالي آل محمد، وإذا قلنا بأن المطلبيين لا تحل لهم الصدقة فكذلك مواليهم.

⁽۱) أحمد (۸/۱)، وأبو داود (۱۲۵۰)، والترمذي (۲۵۷)، والنسائي (۵/ ۱۰۷)، وابن خزيمة (۲۳٤٤)، وابن حبان (۳۲۹۳)، والحاكم (۱/ ۵٦۱) وقال: علىٰ شرط الشيخين.



ففي هذا الحديث من الفوائد؛ أو لاً: جواز استعمال الرجل على الصدقة، لأن الرسول والأمانة. بعث هذا الرجل، ولكن يشترط في الرجل الذي يُستعمل على الصدقة شرطان: القوة، والأمانة، القوة بماذا؟ بأحكام الزكاة أخذا وإعطاء، فيعرف الأموال الزكوية، ويعرف مقدار الأنصبة، ويعرف مقدار الواجب، ويعرف المستحق إذا كان قد وكل إليه الصرف، ويشترط أيضا أن يكون أمينًا، وهذان الشرطان القوة والأمانة- يشترطان في كل عمل، وقد ذُكِرَ هذا في موضعين من كتاب الله فقالت إحدى البنتين لأبيها صاحب مدين: ﴿اَسْتَغْجِرَهُ إِنِ عَنْيَرَ مَنِ اَسْتَغْجَرْتَ الْقَوِيُّ أَمِينًا﴾ [التَكَانَى: ٢٦]. ﴿قَالَ عِفْرِيتُ مِنَ الْجَنْ أَنَا عَانِيكَ بِهِ عَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَقَامِكُ وَإِنِي عَلَيهِ لَقَوِيُّ أَمِينًا﴾ [التَكانَى: ١٤٠]. فكل عمل لابد فيه من القوة عليه ومن الأمانة، قويًا يعني: أنه يعلم الزكاة أنصبتها مقدار الواجب ومستحقها حتى يصرفها إذا وكل إليه الصرف، وأمينًا بحيث لا يخون، فإن كان خائنًا ويخاف من الخيانة فإنه لا يجوز أن يُولِي.

ومن فو ائد الحديث: جواز إخبار الإنسان بما ينتفع به انتفاعًا دنيويًّا، أو بعبارة أخرى جواز طلب المشاركة من شخص لينتفع بما يشارك فيه انتفاعًا دنيويًّا، الدليل: «صحبني فإنك تصيب منها».

ومن فوائد الحديث: ورع الصحابة -رضي الله عنهم-، فإن أبا رافع وهذا يدل على كون هذا الرجل شجعه على الذهاب معه امتنع قال: «حتى آتي النبي على وهذا يدل على كمال الورع في الصحابة -رضي الله عنهم-، وهناك شيء يسمّى ورعا وشيء يسمى زهذا وبينهما فرق؛ قال ابن تيمية: الورع ترك ما يضره في الآخرة، والزهد ترك ما لا ينفعه في الآخرة. يتبين الفرق في مباشرة شيء لا نفع فيه ولا ضرر، فمباشرته لا تنافي الورع ولكنها تنافي الزهد؛ لأن الزاهد هو الذي يفعل ما فيه المنفعة والمصلحة، وأما ما لا منفعة فيه في الآخرة فيتركه.

ومن فوائد الحديث: أن مولى بني هاشم لا تحل له الصدقة لقول النبي عَلَيْم: «مولى القوم من أنفسهم»، وهل يستدل بعمومه على أن مولى القوم وارث! أما جمهور العلماء فيقولون: إن المولى من أسفل لا يرث، وإنما الوارث المولى من أعلى؛ لقول النبي عَلَيْم: «إنما الولاء لمن أعتى» وأما المعتق فإن مولى سيده إذا لم يوجد له عاصب يدهب إلى بيت المال ولا يعطي العتيق، ولكن بعض العلماء قال: إن المولى من أسفل يرث إذا لم يوجد عاصب سواه ولا صاحب فرض وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وفيه حديث عن النبي عَلَيْم في المرأة أنها ترث لقيطها وعتيقها وولدها الذي لاعنت عليه (۱).

⁽۱) هو حديث واثلة بن الأسقع قال: قال رسول الله ﷺ: «المرأة تحوز ثلاثة مواريث: عتيقها، ولقيطها، وولدها الذي لاعنت عليه، أخرجه الترمذي (٥/ ٢١)، وقال: حسن غريب، والنسائي في الكبرىٰ (٦٣٦١)، وأحمد (١٠٦/٤)، وضعفه البيهقي (٦/ ٢٤٠).

وفيه أيضًا: جواز إطلاق المولّىٰ علىٰ بني آدم، وأن تقول: هذا فلان مولاي، وما أشبه ذلك، وهو كذلك، وقد قال الله تعالَىٰ: ﴿ وَإِن تَظْهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللّهَ هُوَ مَوْلَـٰكُهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِيحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ وهو كذلك، وقد قال الله تعالَىٰ: ﴿ وَإِن تَظْلَهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللّهَ هُو مَوْلَـٰكُهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِيحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التَجَوَيْنِيْنَ : ٤]. فالمولى تطلق على الله وتعالى له الولاية المطلقة، وأما الإنسان فولايته مقيدة.

ومن فوائد الحديث أيضًا: حُسن تعليم الرسول ﷺ وإقناعه، لأنه قال للرجل: «مولى القوم من أنفسهم»، وبَين له أنه لا تحل لهم الصدقة.

ومنها أيضًا: أنه يجوز الاقتصار على المقدمات إن لم تذكر النتيجة إذا فهمت من السياق؛ لأن ذكر النتيجة -وقد فُهمت من السياق- لا يفيد إلا التطويل، كيف ذلك؟ قال: وإن مولى القوم من أنفسهم هذه مقدمة أولَى، ووإنها لا تحل لنا الصدقة، هذه مقدمة ثانية، والنتيجة: وفلا تحل لك الصدقة، لا حاجة لذكرها إذا كانت معلومة من المقدمات؛ لأن ذكر النتيجة بعد العلم يعتبر تطويلاً لا فائدة منه، فلهذا نقول: إن ما يزعزع به المنطقيون من تلك المقدمات والنتائج الطويلة العريضة أكثرها لا حاجة إليه.

شيخ الإسلام ابن تيمية كَيْلَقُهُ يقول: كنت أعلم دائمًا أن المنطق اليوناني لا ينتفع به البليد، ولا يحتاج إليه الذكي، إذن فهو تطويل بلا فائدة.

ومن فوائد الحديث: وجوب التصريح بالحق ولو على النفس، لقوله: وإنها لا تحل لنا الصدقة، وهكذا يجب أن يذكر الإنسان ما له وما عليه قائمًا لله تعالى بذلك بالقسط: ﴿ يَا اللَّهُ على تجده مع الطمع ومع الجشع يحاول أن يأخذ ما لا يستحق بالطرق الملتوية، ولكن العاقل على خلاف ذلك، ما تقولون هل يوجد أحد من آل الرسول اليوم؟ الذي يقول ذلك سنلزمه بأن يذكر سندًا من الآن إلى المنتهى، أنا قرأت في «فتح الباري»، وكتب أخرى أنه لا يوجد أحد أي يعلم من آل البيت إلا ملوك اليمن فقط، والباقى كله فيه شك.

ومن فوائد الحديث: الجواب بولاه كافي عن إعادة السؤال كالجواب بونعمه، فإذا قيل: أعندك لزيد كذا؟ قال: لا، هذا إنكار كأنه قال: ليس عندي له شيء، وإذا قيل: ألك عنده شيء؟ فقال: نعم فهو كافي الجواب: كأنه قال: نعم، ولهذا لو قيل للرجل: أزوجت ابنتك فلانا؟ فقال: نعم، صح، ولو قبلت؟ قال: نعم، صح أيضًا، وهل الإشارة تقوم مقام اللفظ؟ نعم، إذا كان اللفظ ممتنعًا حسًّا أو شرعًا فإن الإشارة تقوم مقامه، والممتنع حسًّا كالأخرس، وهناك الممتنع شرعًا كالمصلي فإنه لا يتكلم شرعًا، فإن كان قادرًا على النطق فالصحيح أيضًا أن الإشارة تقوم مقام العبارة، وأنه يكتفى بذلك، وهكذا الكتابة.



وفيه أيضًا مما سبق من الأحاديث: أن الصدقة لا تحل لآل النبي ﷺ، فسبق أن العلماء اختلفوا في صدقة التطوع هل تحل لهم أو لا؟ واختلفوا فيما إذا منعوا الخمس هل تحل لهم الزكاة أم لا؟

جواز الأخذ لمن أعطي بغير مسألة:

٦١٨ - وَعَنْ سَالِم بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عُمَر، عَنْ أَبِيهِ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ كَانَ يُعْطِي عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ ﴿ اللهِ عَلَيْ وَمَا الله عَلَيْ كَانَ يُعْطِي عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ ﴿ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ كَانَ يُعْطِي عُمَرَ عَنْ الْخَطَّابِ الْعَطَاءَ، فَيَقُولُ: خُذْهُ فَتَمَوَّلُهُ أَوْ تَصَدَّقُ بِهِ، وَمَا جَاءَكَ مِنْ عَنْ الْخَطَّابِ الْعَطَاءَ، فَيَقُولُ: خُذْهُ وَمَا لا فَلاَ تُتْبِعُهُ نَفْسَكَ ﴿ اللهِ عَلَى مُسْلِمٌ .
 هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلا سَائِل فَخُذْهُ، وَمَا لا فَلاَ تُتْبِعُهُ نَفْسَكَ ﴿ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلْمُ عَلَا عَلَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

قوله: «كان يعطي عمر بن الخطاب»، ما هذا العطاء؟ هذا العطاء هو العمالة على الصدقة، لأن الرسول على العدقة فكان عمر يقول: «أعطه أفقر منى» وهذا من زهده وفي حيث طلب من الرسول على أن يعطيها أفقر منه.

وقوله: «أعطه أفقر منيه ليس أمرا فيما يظهر، لأن مثل عمر لا يأمر النبي ﷺ وليس التماساً؛ لأن الرسول ﷺ أعلى من عمر، إذن فما هو؟ سؤال لكنه أشد أدبًا من الالتماس، الالتماس نحو: أن يسألك قرينك وهو يشعر بأنك مثله في المرتبة لكن السؤال يسألك السائل وهو يرئ أنك أعلى منه، فإن رأى أنك دونه فهو أمر، وقوله: «أفقر منيه إشارة إلى أن الناس يختلفون في الغنى والفقر، وأن الأفقر أحق بالعطاء من الأغنى.

وقوله: «فتموله أو تصدق به»، «تموله أي: اجعله مالاً لك تنتفع به في حياتك، «أو تصدق»؛ به يعني: اصرفه إلَى الله الله فالفرق بين الصدقة والهدية: الصدقة ما أعطى تقربًا إلَى الله.

ثم قال: «ما جاءك من هذا المال»، قوله: «هذا» لا شك أنه إشارة، و«المال» هل المراد بها: الحنس، أو المراد بها: العهد، يعني هل المراد بالمال هنا: مال الزكاة، أو المراد: جنس المال؟ يحتمل، وقد يرجح أن المراد به: الزكاة، اسم الإشارة هذا المال، لأن عمر كان عاملاً على الصدقة، فهذا يُرجح أن يكون المراد به: مال للزكاة، ولكن حتى وإن كان اللفظ لا يشمل سواه من الأموال من حيث اللفظ فهو يشمله من حيث المعنى بالقياس، لأن الشمول المعنوي هو ما شمل الأشياء بالقياس، والشمول اللفظى: هو ما شمل بمقتضى دلالة اللفظ.

وقوله: «وأنت غير مشرف» الواو حالية، والجملة الاسمية في محل نصب حال من الفاعل في «جاءك»، أو من المفعول؟ من المفعول فهي حال من الكاف. وقوله: «غير مشرف»، المشرف

⁽١) أخرجه مسلم (١٠٤٥).



للشيء: هو المتطلع إليه، ومنه تطلع إلَى الشيء يعني: أشرف عليه من بُعد، فمعنى هغير مشرف، أي: غير متطلع لهذا المال يعني: أن نفسك لا تتشوف له.

وقوله: «ولا سائل» أي: طالب. «فخذ» الفاء رابطة للجزاء، أين الشرط الذي هي رابطة له؟ في قوله: «ما جاءك» ففعل الشرط، أي: فعل جاءك، «ومن هذا المال» بيان لـ«ما»، والفاعل مستتر عائد على «ما» الشرطية، «ما» شرطية وجاء فعل الشرط وفاعلها يعود على «ما» الشرطية، «ومن هذا المال» بيان لـ«ما» الشرطية، و«خذ» جواب الشرط، وقوله «فخله يعني: لا ترده؛ لأنه رزق ساقه الله إليك.

«وما لا فلا» «ما» شرطية، و«لا» نافية، وفعل الشرط محذوف، يعني: وما لا يأتك إلا وأنت مشرف أو سائل فلا أو ما لا يأتك مطلقًا فلا تتبعه نفسك وهذا أولى، يعني: هذا إذا جعلنا «ما» شرطية، أما إذا جعلناها موصولة فمعناه: «والذي لا يأتك» صار المقدر: والذي لا يأتيك مقدر الفعل مرفوعًا.

على كل حال: «ماه يصلح أن تكون موصولة أو شرطية؛ فإن كانت موصولة فالمحدوف صلة الموصول، أو فالمحدوف جزء من الصلة، لأن «لاه داخلة في الصلة، وإن كانت شرطية فالمحدوف فعل الشرط.

وقوله: «فلا تتبعه نفسك» أي: فلا تجعل نفسك تابعة له، أي: متعلقة به، فالمال إذا أتاك لا ترده، إذا لم يأتك لا تتبعه نفسك، لا تجعل نفسك تتبعه وتتعلق به، ومعلوم أن الرسول إذا نهئ عن اتباع النفس للمال فنهيه عن الاستشراف والسؤال من باب أولى، لأن المستشرف والسائل قد أتبع نفسه المال.

في هذا الحديث عدة فوائد؛ أولاً: زهد عمر بن الخطاب وشي حيث طلب من رسول الله على المال من هو أفقر منه.

ثانيًا: أن الناس يتفاضلون في الغنى والفقر، وتفاضلهم في الغنى والفقر له حِكَم عظيمة بالغة، ولولا هذا التفاضل ما قام للدنيا عمل ولا للآخرة أيضًا، قال الله تعالى: ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَخْتَ رَبِّكَ ثَنَ فَسَمْنَا بَيْنَهُم مّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيْوَةِ الدُّنِيَّ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضِ دَرَجَئِتٍ ﴾ لماذا ﴿لِيَتَخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمّا يَجْمَعُونَ ﴾ [القَيْق: ٢٢]. لولا فقر العامل ما صار يعمل له، لو كان العامل مثلك وألزمته أو طلبت منه أن يبني لك جدارًا لقال لك: أنا مثلك، اليه أثنت، إذن نحن يسخر بعضنا بعضًا ويذلل بعضنا بعضًا؛ لأن الله تعالى: ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضِ دَرَجَئِتٍ ﴾ أيضًا من الحِكم أننا نتدرج لهذا التفاضل إلى التفاضل في الآخرة: ﴿ انْظُرْكَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى اللهُ عَنِي اللهُ عَنِي عنده سيارات بَعْضًا وَلَكُ وَلَكُرُ مَقْضِ مِلًا اللهُ الله الرجل غنى عنده سيارات



وقصور وبنون ونساء، ونحن ما عندنا شيء! نقول: هذا لا شك أنه تفضيل، ولكن الفضل في الآخرة أعظم وأعظم؛ ولهذا أخبر النبي ﷺ أن أهل الجنة يتراءون أصحاب الغرف -يعني: المنازل العالية - كما يتراءون الكوكب الدري الغابر في الأفق(١١)، وهذا تفضيل عظيم أهذا هو الأفضل أم الأفضل أن يكون للإنسان قصور وخدم وحشم! لا، سواء، ولهذا قال: ﴿ وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَحَتِ وَأَكْبَرُ تَقْصِيلًا ﴾. كما من إنسان مهين في هذه الدنيا لا يساوي نَعْلة لكنه في الآخرة من أصحاب الغرف، هذا هو الفخر في الحقيقة، أما أن يكون تفاضلاً في هذه الدنيا الزائلة التي أشرنا من قبل أن صفوها منغص بكدر ثم هو ليس بدائم حتى لو صفت للإنسان غاية الصفاء، فإنه كما قال الشاعر: [البسيط]

لأَ طَيْبَ للعَيشِ مَا دَامت مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوتِ والهَرَم

على كل حال: الناس في هذه الدنيا يختلفون كما قال عمر بن الخطاب: «أعطه أفقر مني». وفي الحديث: دليل على مشروعية أخذ المعطي من الزكاة إذا كان أهلاً؛ لقوله: «خذ»، وهل هو على سبيل الوجوب أو على سبيل الاستحباب؟ قال بعض أهل العلم: إنه على سبيل الوجوب، وأن الإنسان إذا أهدي إليه، أو تصدق عليه بشيء وهو أهل له، ولم تستشرف نفسه، ولم يسأل فإنه يجب عليه أن يقبل، وهذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد، والأصل في الأمر الوجوب، لاسيما والرسول على الوجوب، لانسيما والرسول على الوجوب.

وقال بعضهم: بل هو على الاستحباب؛ لأن الأمر هنا في مقابل الامتناع لما امتنع كأنه يقول خذه فهو مباح لك، وهذا هو الأقرب، وعلى كلا القولين إذا خفت مضرة عليك في قبول هذه الهدية فلا يلزمك القبول؛ لأن بعض الناس إذا أهدى هدية صاريمن بها، كلما حصلت مناسبة قال: أعطيتك كذا وكذا، ثم صاريوبخ هذا الرجل ويمن عليه، فإذا كنت تخشى من هذا فلا شك أنه لا يجب عليك القبول في هذه الحال حتى على القول بوجوب القبول؛ لأن في ذلك ضررًا عليك.

وفي هذا الحديث: دليل على كراهة التطلع لما في أيدي الناس أو سؤالهم، لقوله: «وأنت غير مشرف ولا سائل»، وهكذا ينبغي للإنسان أن يكون زاهذا فيما في أيدي الناس لا يتطلع له، قال النبي على عمل إذا عملته أحبني الله وأحبني الناس، هذا الرجل كيَّسٌ يطلب عملاً يحبه الله ويحبه الناس، قال له النبي على عمل أد النبي على عملاً يحبه الله ويحبه الناس، قال له النبي على عمل أد الدنيا يجبك الله،

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥٥٦)، ومسلم (٢٨٣١) عن أبي سعيد، تحفة الأشراف (٤٣٨٩).



وازهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس (١)، لا تتشرف لما في أيدي الناس ولا تسألهم، الناس يحبونك، لأنك لم تضايقهم في دنياهم، هازهد في الدنياه؛ لأن من زهد في الدنيا رغب في ضرتها وهي الآخرة فيحبه الله رَجَيَّةً.

وفي هذا الحديث: دليل على أنه لا ينبغي للإنسان أن يتبع نفسه المال، إن فاته فلا يهمه وإن حصل له بطريق مشروع فهذا رزق الله لا يحرمه نفسه لكن لا يتبع نفسه المال؛ لأنه إذا أتبعته نفسه المال فإنه لا يمكن أن يشبع أبدًا، لكن إذا زهد فيه جعله -كما قال ابن تيمية- بمنزلة الحمار يركبه أو بيت الخلاء يقضى حاجته فيه، الناس الآن يجعلون الأموال تيجانًا يلبسونها؛ هذا في الحقيقة خطأ، ونحن لا نقول: إن المال لا ينفع المال الصالح عند الرجل الصالح من أفضل الأعمال حتى جعله الرسول ﷺ قرينًا للعلم قال: ﴿لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله الحكمة فهو يُعلمها الناس ويعمل بها، والثاني: آتاه الله المال فسلطه على هلكته في الحق، (٢). لا ننكر أن المال نافع، ولكنا نقول: لا تتبعه نفسك؛ لأنك إن أتبعته نفسك ما شبعت منه أبدًا، اجعله مركوبًا تركبه تقض به حاجتك، وهو في الحقيقة وسيلة؛ لأن أعلى ما تنتفع به في مالك ما تأكله هذا أعلى ما يكون، وأين تضع ما تأكله وتشربه؟ في الأماكن القذرة، أعتقد أن الإنسان إذا أتاه البول والغائط يقول: اذهب إلى غرفة النوم أو إلَّى أين يذهب؟ دلوني على المرحاض.... رائحة منتنة وكريهة، ومكان غير مرغوب ليضع المال الذي أكله، هذا أعلى ما يصل إليه في الانتفاع به، لذلك لا ينبغي أن يكون شغل الإنسان الشاغل، لا تأخذوا عنى أني أقول: اتركوا الدنيا، لكن اتركوا أن تتعلق بها قلوبكم، اجعلوا الدنيا في أيديكم لا في قلوبكم، بعض الناس يضع الدنيا في قلبه ويده خالية منها، وبعض الناس يجعلها في قلبه ويده ملأي منها، وبعض الناس يجعلها في يده وقلبه خال منها، أسال الله أن يجعلني وإيَّاكم منهم، هؤلاء هم الذين وفَّقُوا عرفوا قدر المال، إذن يقول الرسول ﷺ: «وما لا فلا تتبعه نفسك»، وهذه كلمة في الحقيقة لو أننا اعتبرنا بها لزهدنا في المال زهدًا تامًّا، ولم نأخذ منه إلا ما ينفعنا في الآخرة.

- هل في هذا الحديث دليل على أن ما يأخذه عامل الزكاة يرجع إلَى نظر الإمام، يعني: أن ما يأخذه العامل ليس مقدرًا شرعًا، بمعنى: أننا لا نقول لك من الزكاة العُشر نصف العشر كذا وكذا؟ هذا هو الظاهر؛ لأن الحديث ليس فيه أنه أعطاه شيئًا يعتبر نسبة إلى الزكاة، ولكن سبق لنا أن عامل الزكاة يُعطى بمقدار عمله، يعنى: بمقدار أجرته.

- هل في الحديث ما يدل على أن عمر فرض من الفقراء؟ نعم، الدليل قوله: «أفقر مني»،

⁽١) سيأتي في كتاب الجامع آخر الكتاب.

⁽٢) أخرجُه البخاري (٧٣) عن ابن مسعود، تحفة الأشراف (٩٥٣٧).



فهذا اسم تفضيل يدل على اشتراك المفضل والمفضل عليه في الوصف مع زيادة المفضل، هذا هو الأصل، وقد يختل الأصل: ﴿ عَاللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [البَّيثاني : ٥٩]. وآلهتهم ليس فيها خير: ﴿ أَصْحَنُ الْجَنَّةِ يَوْمَهِ إِخَيَّرُ مُسْتَفَرُّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾ [المُؤيَّانَ ٢٤].

وفي الحديث: من مناقب عمر والشيخ: إيثار غيره على نفسه؛ لأنه لم يقل: أعطه غيري فأنا لا أستحق، إنما قال: «أعطه أفقر مني»، فهذا من إيثاره وبين.



ويشتمل على:

١- باب صوم التطوع وما نمي عن صومه.

٢- باب الاعتكاف وقيام رمضان.





رَفَعُ مَّ الْمُرَّى الْمُجَنِّى الْمُجَنِّى الْمُجَنِّى الْمُحَدِّى الْمُحَدِّى الْمُحَدِّى الْمُحْدِّى الْمُحْدِّى (مِسِكَتِيَ لَامَثِينُ لَامِنْ الْمُؤْوَى كِرِينَ

ذكرنا أن العلماء -رحمهم الله- يجعلون كل جنس كتابًا وكل نوع بابًا وكل بحث فصلاً هذا الغالب، ولهذا كتاب الطهارة فيها أنواع: فيها الوضوء، والمياه والاستنجاء، والتيمم، والحيض... إلخ. كتاب الصيام: فيه ثبوت الشهر، فيه المُفْطرات، فيه آداب الصيام وما أشبه ذلك.

مفهوم الصيام وحدّمه:

الصيام في اللغة: الإمساك، قال الشاعر: [البسيط]

خيلٌ صيام وخَيْلٌ غَيْرُ صائمةٍ تَحتَ العجاجِ وَأُخرى تَعْلِك اللَّجَمَا(١)

قوله: «خيل صيام» أي: ممسكة، ومنه قوله تعالى -وكان الأجدر بنا أن نقدمه على البيت-عن مريم: ﴿فَقُولِيّ إِنِي نَذَرْتُ لِلرَّمْنَ صَوْمًا ﴾ [مَتِيَّمَ:٢١]. أي: إمساكًا عن الكلام. وقول العامة: صامت عليه الأرض: إذا التأمت عليه وأمسكت.

وأمَّا في الشرع: فهو التُعبد لله -سبحانه وتعالى- بالإمساك عن المُفْطِرات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس.

هل بين المعنى الشرعي والمعنى اللغوي علاقة؟ نعم، لأن كلاً منهما إمساك، لكن الصيام الشرعي إمساك عن شيء معين، فقولنا: «التعبد لله هذا أمر لابد منه، ولذلك يُذكر هذا في كل تعريف للعبادة، فالصلاة مثلاً نقول: هي: «التعبد لله تعالى بأقوال وأفعال معلومة»، والزكاة «التعبد لله ببذل المال المخصوص إلى جهة مخصوصة» وهكذا.

الصيام مرتبته من الإسلام: أنه أحد أركانه، وحكمه: أنه فرض بإجماع المسلمين بدلالة الكتاب والسنة عليه، قال الله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُا اللَّهِ مَامَنُوا كُنِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ ﴾ [الشّقة: ١٨٣]. أي فُرض، وقال النبي ﷺ: وإذا رأيتموه فصومواه، والأمر للوجوب، فصيامه واجب بالكتاب والسنة وإجماع المسلمين إجماعًا قطعيًا لم يختلف فيه اثنان لا سنيهُم ولا يدعيهم، ولهذا نقول: من أنكر وجوبه كفر إذا كان عائشًا بين المسلمين؛ لأنه أنكر معلومًا بالضرورة من دين

⁽١) البيت للنابغة، وهو في ديوانه رقم (١).



الإسلام، أما من تركه تهاونًا فقد اختلف العلماء في كفره، والصحيح أنه لا يكفر، وعن الإمام أحمد رواية أنه يكفر قال: لأنه ركن من أركان الإسلام، والركن هو جانب الشيء الأقوى، وإذا سقط الركن سقط البيت، لكن الصحيح -كما سبق تقريره- أنه لا يكفر بشيء مِنَ الأعمال إلا الصلاة كما قال عبد الله بن شقيق عن الصحابة -رضي الله عنهم-(۱).

فوائد الصيام:

وتكليف المسلمين بالصيام تظهر فيه حكمة الله وَعَلَيْ الله -سبحانه وتعالى- جعل العبادات متنوعة: بذل محبوب وكف عن محبوب وعمل فيه شيء من التعب لكن بدون مشقة، فالزكاة مثلاً بدل محبوب قال تعالى: ﴿وَيُجِبُونَ ٱلْمَالَ حُبّاً جَمّاً ﴾ [البَجْنِن ٢]. ولهذا تجد بعض الناس يحاول -بقدر ما يستطيع- أن يقلل من زكاته أو أن يسقطها، أو أن يصرفها في شيء واجب عليه عُرفًا، الصيام: «كف عن محبوب»، وانظر ما يحصل فيه من المشقة -مشقة المألوف فيما إذا كان اليوم شديد الحر طويلاً تجد الإنسان يشتاق اشتياقاً كبيراً إلى الماء، لكن يعتاد الإنسان على كف النفس بتذكره أنه فرضه الله أما العمل فمثل الصلاة والوضوء والحج، مع أن الحج فيه أحياناً بذل محبوب.

ثانيًا: معرفة قدر نعمة الله على العباد بتناول ما يشتهيه من الأكل والشرب والنكاح؛ لأن قدر النعم لا يُعرف إلا بضدها كما قيل: هوبضدها تتبين الأشياء، لأن الإنسان إذا كان دائمًا شبعان وريان، ويتمتع بأهله، لا يعرف قدر هذه النعمة، لكن إذا حُجب عنها شرعًا أو قدرًا عرف قدر هذه النعمة، إذن ليعرف الإنسان بذلك قدر نعمة الله عليه بتناول الأكل والشرب والنكاح؛ لأنه يفقدها في هذا اليوم فيشكر الله -سبحانه وتعالى- على التيسير.

 ⁽١) سبق تخريجه، وانظر: الفروع (٩/ ١٧٣)، والمحرر في الفقه (٢/ ١٦٧).



ثالثًا من فوائده وحكمه: تعويد النفس على الصبر والتحمل حتى لا يكون الإنسان مُسرفًا، فإن الإنسان قد يأتيه يوم يجوع فيه ويعطش فيكون هذا الصوم تمرينًا له على الصبر والتحمل على فقد المحبوب، وهذه تريبة نفسية.

رابعًا: من الحِكم أن يعرف الغني حاجة الفقير فيرق له ويرحمه، ولهذا كان الرسول ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل فيدارسه القرآن، والإنسان لا يعرف حاجة المضطر إذا كان هو شبعان، لكن إذا جاع عرف قدر الجوع وألمه فيرحم بذلك إخوانه الفقراء.

خامسًا: أن فيه تضييقًا لمجاري الشيطان؛ لأنه بكثرة الغذاء تمتلئ العروق دمًا وترتفع وبقلته تضيق المجاري، ومجاري الدم هي: مسالك الشيطان لقول النبي ﷺ: «الشيطان يجري من ابن آدم مجرئ الدمه(۱)، ولهذا أمر الإنسان الذي لا يستطيع الباءة أن يصوم لتضيق مجاري الدم وليقل الشبق(۱).

سادسًا: أن فيه حُمية عن كثرة الفضولات والرطوبات في البدن، ولهذا بعض الناس يزداد صحة بالصوم، لأن الرطوبات التي تلبدت على البدن تتسرب وتزول، حيث إن البدن يضمر وييبس فتتسرب تلك الرطوبات فيكون في ذلك فائدة عظيمة للبدن، وهذا أمر مشاهد.

سابعًا: ما يحصل بين يديه وخلفه من عبادة الله وَ الله وَ الله عَلَيْنَ الله السَّحور، فإن السُّحور عبادة لقول النبي وَ الله عبادة لقول النبي وَ الله الله الله الله الله الله أحب عبادة الله إليه أعجلهم فطرًا، فالإنسان يتناول ما يشتهي عبادة عند الإفطار.

ومنها أيضًا: الفائدة الثامنة: أن الغالب على الصائمين التفرغ للعبادة، ولهذا تجد الإنسان في حال الصيام تزداد عبادته وليس يوم فطره ويوم صومه سواء إلا الغافل فله شأن، آخر، لكن الإنسان اليقظ الحازم الفطن الكيس يجعل يوم صومه غير يوم فطره.

فلهذه الفوائد ولغيرها مما لم نذكره أوجب الله الصيام على العباد، وليس إيجابه خاصًا بهذه الأمة، بل هو عام للأمم كلها: ﴿كَمَا كُنِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمُ ﴾. وقت الصيام.

ثم اعلم أن الصيام خص بشهر معين من السَّنة أشار الله -تبارك وتعالى- إلى الحكمة في تخصيصه بقوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أَنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ [النَّقَة:١٨٠]. وقد احتج بهذه المناسبة أصحاب أعياد الميلاد وقالوا: هذا دليل على أن المناسبات الدينية يجعل لها خصائص، لأن الله

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) الشُّبُق: شدة طلب النكاح. النهاية (٢/ ٤٤١).

⁽٣) صحيح، وسيأتي في المتن.



جعل مناسبة إنزال القرآن أن نصوم هذه المناسبة كل عام، فهذا دليل على أنه لا بأس باتخاذ الأعياد في المناسبات، ولكن هذا في الحقيقة دليل عليهم وليس لهم؛ لأن كون الشارع يخص هذه المناسبة بهذا الحكم دليل على أن ما لم يخصه لا يشرع فيه شيء؛ إذ لو كان الله يحب أن يخص بشيء لبينه كما بين هذا، وهذا مما يذكرنا بما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية: إن كل مُبطل يحتج على باطله بدليل صحيح فإن دليله يكون عليه لا له، الصيام خص بشهر هلالي وهو شهر رمضان، وسئمي رمضان قيل: لأن وقت التسمية كان في شدة الحر والرمضاء، فالعرب سموه في ذلك الوقت رمضان واستمر، وقيل: لأنه يَحرق الذنوب كالرمضاء تحرق الأقدام، وقيل: إنه مجرد علم ليس له اشتقاق كما نقول: «ذئب» للحيوان المعروف بهذا الاسم؛ لماذا سمي ذئباً؟ لأنه ذئب، وكذلك نقول في الحيوان المعروف بالأسد: إنه سمي بهذا الاسم؛ لأنه أسد، وعليه فرمضان سمي رمضان؛ لأنه رمضان، والذي يهمنا أن شهر رمضان مِن أفضل الشهور، ولكن هل فو من الأشهر الحرم؟ لا؛ لأن الأشهر الحرم أربعة ثلاثة متوالية وواحد منفرد.

المتوالية: ذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم، ورجب منفرد.

النهي عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يرمين:

٦١٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هِنِعِهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا تَقَلَّمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمٍ يَوْمٍ وَلا يَوْمَيْنِ، إلا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمْهُ ". مُتَّفَقٌ مَلْيَه.

«لا» ناهية، والدليل على أنها ناهية جزم الفعل بها حيث حُذفت منه النون.

وقوله: «تقدموا» هي فعل مضارع حُذفت منه إحدى التاءين، وأصلها: تتقدَّموا، وحذف إحدى التاءين كثير في اللغة العربية، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَنَذُرْنَكُمْ نَارًا تَلَظّى ﴾ [اللّيَكَ:١١]. أي: تتلظى، ولولا أننا قلنا أنه محذوف فيه إحدى التاءين لكان ﴿تَلَظّى ﴾ فعلاً ماضيًا، وكذلك هنا «تقدَّموا» لولا أننا قلنا بحذف إحدى التاءين لكان فعلاً ماضيًا، نقول: جاء القوم فتقدموا.

«لا تقدموا رمضان»: اسم للشهر، يعني: لا تقدموا هذا الشهر المسمَّى بهذا الاسم بصوم يوم ولا يومين، لكنه استثنى وقال: «إلا رجل كان يصوم صومًا»، بعض الشُرَاح يقول: إن رواية مسلم «إلا رجلً» لو صحت النسخة فلا إشكال فيها؛ لأنها منصوبة على الاستثناء، لكن «إلا رجلً» بالرفع قالوا: إنه مستثنى من الواو في «لا تقدموا»، والنهي كالنفي، فيكون الاستثناء من تام غير موجب فجاز أن يُبدل من المستثنى منه، والمستثنى منه مرفوع.

قال: وإلا رجلٌ كان يصوم صومًا، يعنى: اعتاد أن يصوم صومًا، وفليصمه، الفاء رابطة،

⁽١) أخرجه البُخَاريّ (١٩١٤)، ومُسلم (١٨٠٢)، تحفة الأشراف (١٥٤٢٢).



واللام للأمر، المراد به: الإباحة، وليس المراد به: الاستحباب ولا الوجوب؛ لأنه في مقابلة النهي فكان للإباحة كما لو قلت: «زيد لا تكرمه وعمرًا أكرمه أي: يباح لك أن تكرمه.

في هذا الحديث ينهى الرسول على الأمة أن يقدّموا رمضان، والخطاب للصحابة خطاب للأمة جميعًا، والخطاب للواحد من الصحابة خطاب للصحابة جميعًا، وعليه فإذا وُجّه الخطاب إلى واحد من الصحابة فهو لجميع الأمة، فينهى النبي على أن يقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين، لماذا أقيل: لأجل أن ينشطوا لاستقبال رمضان؛ لأن الإنسان إذا صام قبل رمضان بيوم أو يومين يأتي رمضان وهو كسلان وتعبان من الصوم السابق، وهذه العلة -كما ترون - عليلة؛ لأنه لو كان كذلك لكان الذي يصوم قبل رمضان بأربعة أيام أشد نهيًا مع أن الحديث يدل على الجواز، وقيل: إن العلة لأجل الفرق بين الفرض والنفل، وهذا قد يكون فيه نظر؛ لأنه لو كانت العلة هكذا لم يكن فرق بين من كان يصوم صومًا ومن لم يكن، ولكان النهي عامًا، وقيل: إن العلة لئلا يفعله الإنسان من باب الاحتياط، فيكون ذلك تنطعًا من باب الاحتياط، كيف؟ لرمضان فيكون هذا من باب الاحتياط، فيكون ذلك تنطعًا من باب الاحتياط، كيف؟ لرمضان فيكون هذا من باب الاحتياط، كيف؟ لرمضان فيكون هذا من باب الاحتياط، كيف؟ للمضان فيكون هذا من باب الاحتياط، كيف؟ للهنون هذا من باب الاحتياط، كيف؟ لمضان فيكون هذا من باب الاحتياط، كيف؟ لمن المؤلف ال

وقيل: لئلا يظن الظان أن هذا الصوم من رمضان فيكون قدحًا في الحكم الشرعي الذي علق صوم رمضان برؤية الهلال، وهذا الأخير والذي قبله هو أقرب العلل، أما ما سبق فهي علة علية، وهنا علة لكل مؤمن وهي امتثال أمر الله ورسوله، العلة: أن النبي عليه نهى عنه، ولهذا لما سئلت عائشة والمنه عنه عنه، ولهذا لما الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ قالت: «كان يصيبنا فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة» الصلاة المسلم ال

ففي هذا الحديث من الفوائد أولاً: النهي عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين؛ لقوله: «لا تقدموا»، وهل هذا النهي للتحريم أو للكراهة؟ فيه قولان لأهل العلم، منهم من قال: إنه للتحريم (٢)، ومنهم من قال: بل للكراهة.

الذين قالوا: إنه للتحريم احتجوا بأن الأصل في النهي التحريم إلا بدليل، والذين قالوا إنه للكراهة قالوا: لأن الرسول على المنتنى حيث قال: وإلا رجلاً كان يصوم صومًا فليصمه، ولو كان للتحريم ما جاز أن يُصام حتى في العادة بدليل أن أيام التشريق لما كانت حرامًا هل صار صيامها جائزًا إذا كان لعادة أو أنه يبقى حرامًا لا شك في أنه يبقى حرامًا، أيام العيدين لما كان صومها حرامًا كان صوم العيد حرامًا ولو وافق العادة (٢).

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) الفروع لابن مُفلح (٣/ ٨٧).

⁽٣) الكافي (١/ ٣٦٤)، ودليل الطالب لمرعى (١/ ٨٢).



ومن فوائد الحديث أيضًا: جواز تقدم الصوم قبل رمضان باكثر من يومين، لقوله: هيوم أو يومان يومين»، ولكن هل إذا صام قبل رمضان بثلاثة أيام يستمر، أو نقول: إذا بقي يوم أو يومان فامسك؟ الحديث يقول: «لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين» هل يصدق على هذه الصورة مورة رجل صام في اليوم السابع والعشرين والثامن والعشرين والتاسع والعشرين- الظاهر أنه يصدق عليه، ونقول: إذا بقي يومان فأمسك إلا إذا كنت تصوم صومًا فصمه، مثل: لو كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر وصام (٧٧، ٢٨، ٢٩) فهذا لا بأس به، أو كان يصوم يوم الإثنين عادة فصام يوم الخميس عادة فصام يوم الخميس التاسع والعشرين فلا بأس، أو كان يصوم الخميس عادة فصام يوم الخميس التاسع والعشرين فلا بأس، أو كان يصوم الخميس عادة فصام يوم الخميس التاسع والعشرين فلا بأس، أو كان بقي عليه من رمضان الماضي أيامٌ فأكملها قبل رمضان بيوم أو يومين فلا بأس؛ لأن صومه حينئل يكون واجبًا.

وقوله: «إلا رجل» هل المرأة كالرجل؟ نعم؛ لأن الأصل في الأحكام تساوي الرجل والمرأة إلا بدليل يدل على التخصيص.

رجل يصوم يومًا ويفطر يومًا فصادف يوم صومه التاسع والعشرين فإنه يصومه لقوله: وإلا رجل كان يصوم صومًا فليصمه.

ومن فوائد الحديث أيضًا: الإشارة إلى النهي عن التنطع وتجاوز الحدود بناء على أن العلة هي خوف أن يلحق هذا برمضان.

ومنها: أن للعادات تأثيرًا في الأحكام الشرعية لقوله: «إلا رجل كان يصوم صومًا فليصمه»، ولكن ليس معنى ذلك أن العادات تؤثر على كل حال لكن لها تأثير، وقد رد الله وَعَلَلَ أشياء كثيرة إلى العُرف، والعلماء أيضًا ذكروا أن بعض الأشياء تُفعل أحيانًا لا اعتيادًا كما قالوا: يجوز أن يصلي الإنسان النفل جماعة، لكن أحيانًا لو أردت مثلاً أن تقوم صلاة الليل أنت وصاحبك جماعة فلا بأس به؛ لأن الرسول عَلَيْ فعل ذلك مع ابن عباس وحُذيفة، أمّا أن تتخذ ذلك سُنة راتبة فلا.

فهذا دليل على أن للعادة تأثيرًا في الأحكام الشرعية سلبًا أو إيجابًا.

ومن فوائد الحديث أن الأمر قد يأتي للإباحة لقوله: «فليصمه» حيث قلنا: إنها للإباحة، وهل يأتي الأمر للإباحة في غير هذا الموضع أنعم، كثيرًا، وقد قالوا في الضابط لإتيان الأمر للإباحة أن يكون في مقابلة المنع شرعًا أو عُرفًا: ﴿وَإِذَا طَلَلْمُ قَاصَطَادُواً ﴾ السائقة ٢٠]. هذا في مقابلة المنع شرعًا، فإذا كنت مُحْرمًا حَرم عليك الصيد، إذا حللت حل لك الصيد، أو نقول: إذا حللت فخذ البندقية واذهب صد الطيور؟ ليس كذلك، لكنه مُباح؛ لأنه في مقابلة المنع: ﴿لاَ عَلَنُوا شَعَدَيْرَ اللّهِ وَلا الشّعَدَيْرَ اللّهِ وَلا الشّمَةُ مَ المَا المَنْ وَلا الْهَلَدَى وَلا الْهَلَتَهِدَ وَلا تَالِينَ الْبَيْتَ الْمُرَامُ وَلا الْهَدَى وَلا الْهَلَتَهِدَ وَلا تَالِينَ الْبَيْتَ الْمُرَامُ وَلا الْهَدَى وَلا الْهَلَتِهِدَ وَلا تَالِينَ الْبَيْتَ الْمُرَامُ وَلا الْهَدَى وَلا الْهَلَتُهِدَ وَلا تَالِينَ الْبَيْتَ الْمُرَامُ وَلا الْهَدَى وَلا الْهَلَتِهِدَ وَلا تَالِينَ الْبَيْتَ الْمُرَامُ وَلا الْهَدَى وَلا الْهَاتِهِدَ وَلا تَالِينَ الْبَيْتَ الْمُرَامُ وَلا الْهَدَى وَلا الْهَاتِهِدَامُ اللّهِ وَلا اللّهُ وَلا اللّهُ وَلا اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلا اللّهُ وَلا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلا اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلا اللّهُ وَلا اللّهُ وَلا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلا اللّهُ وَلا اللّهُ وَلا اللّهُ وَلا اللّهُ وَلا اللّهُ اللّهُ وَلا اللّهُ وَلا اللّهُ وَلا اللّهُ وَلا اللّهُ وَلا اللّهُ وَلا اللّهُ اللّهُ وَلا اللّهُ وَلا الْهَالَةُ اللّهُ وَلا اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلا اللّهُ وَلا اللّهُ ال

وَرِضُونَا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَأَصَطَادُوا ﴾ [التاتية: ٢]. ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَأَنتَشِرُوا فِي ٱلْآرْضِ ﴾ [التَّتَقَاء ١٠]. للإباحة لأنها في مقابلة المنع. هذا الشرعي، العرف: استأذن عليك رجل فقلت: ادخل. هذا أمر للإباحة، ولهذا لو شئت ما دخلت ما أنبتك ولا يُؤنّب أحد شخصًا لم يدخله إلا رجلا يُعتبر أحمق، على كل حال: الأمر في مقابلة المنع يكون للإباحة سواء كان أمرًا شرعيًّا أو عرفيًّا؛ لأنه يقول: «فليصمه»، الضمير في قوله: «فليصمه» أي: فليصم الصوم الذي كان يصمه من قبل.

ومن فوائد الحديث أيضًا: الإشارة إلى ضعف ما يُروئ عن أبي هريرة والله ورواه أهل السنن-: وإذا انتصف شعبان فلا تصومواه، فإن هذا الحديث ضعيف أنكره الإمام أحمد، وإن كان بعض العلماء صححه أو حسنه وأخذ به، وقال: إنه يكره الصوم من السادس عشر من شعبان إلى أن يبقئ يومان، فإذا بقي يومان صار الصوم حرامًا لهذا الحديث، والصواب: أن ما قبل اليومين ليس بمكروة، وأما اليومان فهو مكروه.

فائدة في التدرج في فرض الصيام:

فرض الصيام (۱) على ثلاثة أوجه وهي: أول ما فُرض صوم عاشوراء، ثم فُرض صوم رمضان على التخيير، ثم فُرض صوم رمضان على التعيين، يعني: لابد من الصوم، فهذه ثلاث مراحل.

أما المرحلة الأولى: فقد دلّ عليها أمر النبي ﷺ أصحابه أن يصوموا عاشوراء.

وأما المرحلة الثانية: فقوله -تبارك وتعالى-: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ وَدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرًا فَهُو خَيْرًا فَهُو أَن نَصُومُوا خَيْرٌ لِكُمُّ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [التَقَادَ ١٨٤].

وَأَمِا النَّالَثَةَ: فَهِي قُولُه بَعِدَهَا: ﴿ شَهُرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِي ٓ أُنْزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدُى لِلنَّاسِ وَبَيْنَتِ مِنَ ٱلْهُدَى وَأَلْفُرْقَانُ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۚ ﴾ [النَّقَةَ:١٨٥].

والحكمة من ذلك: أن الصوم فيه نوع من المشقة على النفوس فدرج التشريع شيئًا فشيئًا؛ لأن كل شيء يشق على النفوس، فالله وَجُلُّ بحكمته ورحمته يُلزم العباد به شيئًا فشيئًا، ونظير ذلك تحريم الخمر فإنه جاء على أربع مراحل:

المرحلة الأولى: الإباحة وإن كانت هذه لا تُعد مرحلة؛ لأنها على الأصل، لكن الله نص على ذلك: ﴿ وَمِن ثَمَرَتِ النَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَبِ نَنَّخِدُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ﴾ [الخَيلة:17].

ثم الثانية: ﴿ ﴿ يَسْتَكُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرُّ قُلْ فِيهِمَاۤ إِنَّمُ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِنْمُهُمَآ المَّانِيةِ: ٢١٩].

تُم الثالثة: ﴿ يَتَأَيُّمُا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا ٱلصَّكَلُوةَ وَأَنتُدُ سُكُرَى ﴾ [النيئة: ٤٣].

⁽١) المغني لابن قدامة (٣/٣)، والإنصاف للمرداوي (٣/ ٢٦٩).

ثْم الرابعة: ﴿ يَكَايُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوٓا إِنَّمَا ٱلْمَنُو وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنْصَابُ وَٱلْأَرْلَامُ رِجْسُ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ ثَمِّلِكُونَ ﴾ للطّينَة: ١٠].

ما منزلة الضيام من الدِّين؟ صام النبي ﷺ تسع رمضانات إجماعًا هذان إجماعان فُرض في السَّنة الثانية وصام النبي تسع رمضانات بالإجماع.

٠٦٢٠ وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرِ ﴿ قَالَ: «مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيه؛ فَقَدْ عَصَىٰ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ (١٠. ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقًا، وَوَصَلَهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ.

أولاً: هذا الحديث ذكر المؤلف يَعَلَث أن البخاري رواه معلقًا وأن الخمسة -وهم: أحمد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه- رووه موصولاً، والبخاري إذا علَق الخبر بصيغة الجزم كان عنده صحيحًا.

ثانيًا: هذا الحديث هل هو من المرفوع أو من الموقوف؟ هو من المرفوع حكمًا وليس من المرفوع صريحًا؛ لأن المرفوع صريحًا هو الذي يُنسب إلى رسول الله على فيقال فيه: قال رسول الله، أو فعل رسول الله، أو فعل كذا بحضرته، وأما إذا قال الصحابي: رُخص لنا، أو أمرنا، أو نهينا، أو ما أشبه ذلك فهو مرفوع حكمًا، يعني: له حكم الرفع، ولكن ليس بصريح، يعني: أنه لا يجوز أن نقول: نهي رسول الله على الله والذي نهي أنه لا يجوز أن نقول: إن هذا في حكم النهي؛ ذلك لأن الصحابي إذا قال: «عصى» فمعناه: أنه فهم أن الرسول على الله عن ذلك سواء بصيغة النهي أو بصيغة ذكر العقوبة أو ما أشبه ذلك، ولهذا نحن نتحرز لا نقول: «نهي»؛ إذ يجوز أن الرسول -مثلاً - دم من صام اليوم الذي يشك فيه ومناً، والذم لا يصلح أن نقول أنه نهي ويجوز أنه الرسول -مثلاً - دم من صام اليوم الذي يشك فيه في من هذا الترغيب النهي عن فعله.

قوله: «من صام اليوم الذي يُشك فيه»، ما هو اليوم الذي يُشك فيه؟ اليوم الذي يُشك فيه هو الذي لا يُدرئ أمِنْ رمضان هو أم من شعبان؟ ما ندري، فما هو اليوم الذي يمكن أن يقع فيه الشك؟ هو يوم الثلاثين، لكن متى يكون شكاً؟ اختلف العلماء (١٣) في ذلك، فمنهم من قال: يكون شكاً إذا كانت السماء صحوا ولم ير الهلال، فهو شك لاحتمال أنه قد هَل ولم نره.

ومنهم من قال: إن يوم الشك هو يوم الثلاثين -وهذا بالاتفاق- إذا حال دون رؤية الهلال

⁽۱) علقه البخاري في كتاب «الصيام» باب قول النبي ﷺ: «إذا رأيتم الهلال قصوموا»، ووصله أبو داود (٢٣٣٤)، والترمذي (٦٨٦)، والنسائي (٤/ ١٥٣)، وابن ماجه (١٦٤٥)، وأحمد (٤/ ٣٢١)، وابن خزيمة (١٩١٤)، وابن حبان (٣٥٨٥).

⁽٢) الفروع لابن مفلح (٣/ ٥٥)، والمبدع (٣/ ٥٥).

حائل بأن كان بيننا وبين مطلعه سُحب أو قتر أو جبال شاهقة لا نستطيع تسلقها أو ما أشبه ذلك، وهذا الأخير هو المتعين؛ لأن الأول ليس فيه شك إذا تراءينا الهلال ولم نره فاحتمال أن يكون قد هَلُ ولم نره هذا خلاف الأصل، الأصل أننا ما دمنا ننظر ولم نره فالأحكام الشرعية تجري على الظواهر، فهو ليس يوم شك شرعًا، وإن كان من حيث العقل قد يفرض العقل أن الهلال هل ولكن لم نره لكن من الناحية الشرعية ليس هو يوم الشك؛ لأن أحكام الشرع تُجرئ على الظواهر، اطلعنا في مطلع الهلال ولم نره وفينا أناس أقوياء في النظر ولم نره نقول: إذن لم يُهل، فليس عندنا شك في هذا، وهذا القول هو الصحيح.

أما قول الذين قالوا: إن يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا كانت السماء صحواً فقالوا: إذا كانت السماء غيمًا فإن الصوم واجب، كيف ذلك؟ قالوا: نعم، واجب احتياطًا حكمًا ظنيًا لا حكمًا يقينيًا.

إذن ننظر هذا التعليل «حكم ظني»، هل يجوز أن نلزم الناس بالأحكام الشرعية بمقتضى الظن؟ لا، الظن لا يجوز أن تثبت به الأحكام؛ لانه ظن في وجود السبب، هل نقول: إن هذا احتياط، أو أن الاحتياط عدم الصوم؟ الواقع أن الاحتياط عدم الصوم؛ لأن الاحتياط كما يكون في الفعل يكون في الترك، فنحن نحتاط لأنفسنا، فلا نلزم عباد الله بما لا يلزمهم هذا هو الاحتياط، ولهذا لا تظن أن الاحتياط اتباع الأشد، بل الاحتياط اتباع ما يكون أقرب إلى الشرع، إذن فقد انتقض تعليلهم وسيأتي -إن شاء الله تعالى- من السنة ما ينقضه.

فالحاصل: أن اليوم الذي يُشك فيه هو يوم الثلاثين من شعبان إذا حال دون رؤية الهلال حائل، غيم أو قتر أو جبال شاهقة.

وقوله: «فقد عصى أبا القاسم» المعصية: مخالفة الأمر، فتارك الواجب عاص، وفاعل المحرم عاص، أما إذا قيل: طاعة ومعصية، فالطاعة: فعل الأمر، والمعصية: فعل النهي، ولكن إذا أطلقت المعصية شملت ترك الواجب وفعل المحرم، وقوله: «أبا القاسم» هذه كنية الرسول على المعرم، وأبا القاسم، لانه على قاميم كما قال على المعرف وإنما أنا قاسم والله معطه (١١)، والموصوف بالشيء قد يكنى به كما كنى الرسول على على بن أبي طالب بهابي تراب، (١) وكنى أبا هريرة به أبى هريرة (١)، لأنه كان يحمل هرة في كمه والله المعربة المعربة (١)، الأنه كان يحمل هرة في كمه والله المعربة (١)، الأنه كان يحمل هرة في كمه والله المعربة (١)، الأنه كان يحمل هرة في كمه والله المعربة (١)، الأنه كان يحمل هرة في كمه والله المعربة (١) ال

كُنِّي بذلك لكونه عَيِّقِيَّة قاسمًا يقسم بين الناس على ما أمره الله به، ولهذا قال: وأنا قاسم والله

⁽١) متفق عليه من حديث معاوية: البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧)، تحفة الأشراف (١١٤٠٩).

⁽٢) متفق عليه من حديث سهل بن سعد: البخاري (٢٤١)، ومسلم (٢٤٠٩)، تحفة الأشراف (٢٧١٤).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٨٥)، تحفة الأشراف (١٤٦٤٨).



يُستفاد من هذا الحديث أولاً: تحريم صوم يوم الشك، لأن عمارًا جزم بأنه معصية، والأصل أن ما أطلق عليه المعصية فهو حرام، وهذا هو القول الراجح، لاسيما وأنه مؤيًد بحديث أبي هريرة السابق وهو: «لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين»، فعليه نقول: تقدم رمضان بصوم يومين مكروه، وبصوم يوم حرام، لكن بشرط أن يكون هذا اليوم يوم شك، أما إذا كانت السماء صحوًا فصوم ذلك اليوم مكروه بحديث أبي هريرة.

ومن فوائد الحديث: حواز ذكر النبي على بغير وصف الرسالة لقوله: «فقد عصى أبا القاسم» لأن باب الخبر أوسع من باب الطلب، فالرسول على ما يُنادئ باسمه سواء كان اسما أو كنية، لكن عندما يُخبر عنه يجوز أن يُخبر عنه باسمه، فيقال: «قال محمد»، و«قال أبو القاسم» وما أشبه ذلك، لكن أيما أولى: أن نقول هكذا، أو أن نصفه بالرسالة! الثاني أولى، لاسيما وأننا إذا ذكرناه فإنما نذكره على سبيل أنه مشرع، ومعلوم أن وصف الرسالة ألصق بالتشريع من ذكر الاسم العلم سواء كان اسما أو كنية، لكن هذا على سبيل الجواز.

ومن فوائد المحديث: جواز التعبير عن اللفظ بمعناه أو بعبارة أخرى: جواز رواية الحديث بالمعنى، كيف ذلك؟ لأن عمارا عبر عن قول الرسول بالمعنى لم يسقه بلفظه.

فإن قلت: لماذا لم يسقه بلفظه أليس سوقه بلفظه أولى؟

فالجواب: بلي، لكن قد يكون الصحابي نسي اللفظ الذي قاله الرسول على الكن قد تيقن أنه قد نهى عن ذلك، فعبر بقوله: «عصى أبا القاسم على».

كيف ستبت دخول رمضان؟

١ ٦٢ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ عَلَىٰ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: ﴿إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا،
 وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ إِنَّا. مُتَّقَقٌ عَلَيْهِ.

- وَلِــٰمُسْلِم: «فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ ثَلاثِينَ».

- وَلِلْبُخَارِيِّ: «فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ تَلاَثِينَ».

٦٢٢ - وَلَهُ فِي حَدِيثِ أَبِ هُرَيْرَةَ ﴿ فَا كُمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلاثِينَ (١١).

قوله: وإذا رأيتموه الهاء تعود على الهلال، ولم يسبق له ذكر، لكن السياق يدل عليه،

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٠٠)، ومسلم (١٠٨٠)، تحقة الأشراف (٦٨٨٨).

⁽٢) أخرَجه البخاري (١٩٠٩)، تحفة الأشراف (١٤٣٨٢).



فعلى هذا نقول: «إذا رأيتموه، أي: الهلال بالتحديد بدليل قوله: «فصوموا»، «إذا رأيتموه فأفطروا»، أي: هلال شوال «فأفطروا».

وقوله: «غَمَّ عليكم»، الغَم بمعنى: التطبيق على الشيء وإخفاء الشيء، ومنه الغم الذي يصيب الإنسان؛ لأنه يحول بينه وبين صفاء الذهن والتفكير، فمعنى «غُم عليكم» أي: ستر عليكم بغيم أو قترًا أو جبال شاهقة لا تستطيعون صعودها أو ما أشبه ذلك.

وحينئذ أي شيء نجعله ضيقًا أهو رمضان أو شعبان؟ فيه خلاف:

فقال بعضهم: نجعل الضيق شعبان فيكون تسعة وعشرين ونصوم هذا اليوم الذي هو يوم الشك، وهذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد، وقد نصره الأصحاب نصرًا عظيمًا.

القول الثاني: التضييق لا يكون على شعبان بل يكون على الشهر القادم وهو رمضان، وإذا ضيقنا على رمضان معناه ما دخلناه ننتظر حتى نكمل شعبان ونجعل النقص على رمضان، وهذا القول هو الصحيح من وجهين:

الوجه الأول: أن النبي عَلَيْ فسره هو بنفسه، ففي رواية مسلم: واقدروا له ثلاثين، وفي رواية البخاري: وفأكملوا العدة ثلاثين، وفي حديث أبي هريرة: وفأكملوا عدة شعبان ثلاثين، ولا يشك أحد أن أعلم الناس بما يقول هو القائل، فإذا كان الرسول على هو الذي فسره لنا بأن قال: وأكملوا العدة ثلاثين، فهل يبقى بعد ذلك قول لأحدا أبدا، ولهذا كان القول الصحيح أن المراد بالقدر: التضييق، لكن على الشهر الداخل بحيث نكمل الشهر الأول السابق ثلاثين، وأما ابن عمر وسين المحديث فكان يبعث من يرى الهلال في ليلة الثلاثين من شعبان إذا كان هناك غيم أو قتر، فإن لم ير أصبح صائما ولنني ولكن هذا من فعله، وروايته مقدمة على رأيه، فيقال: هذا اجتهاد منه، وهو وشين معروف بأنه يميل إلى التشديد أكثر مما يميل إلى التخفيف، ولهذا يقال: إن هارون الرشيد لما طلب من مالك أن يؤلف الموطأ قال له: تجنب رخص ابن عباس وتشديد ابن عمر، وابن عمر معروف بالتشدد حتى إنه كان يغسل في الوضوء داخل عينيه، ويقال: إنه إنما كُفّ بصره في آخر عمره من أجل هذا، فالله أعلم.



على كل حال: ابن عمر وأن من أشد الناس حرصًا على العبادة، وكان يلزم نفسه بأشد الأمرين عنده، فلهذا كان يصوم إذا كان هناك غيم أو قتر(١١).

الوجه الثاني: من الترجيح أن حديث عمار بن ياسر صريح في أنه إذا كان غيم أو قتر فإن صومه حرام، وهذه المسألة فيها في مذهب الإمام أحمد سبعة أقوال وهي: الأحكام الخمسة، هذه خمسة أقوال، والقول السادس: أن الناس تبع للإمام إن صام صاموا، وإن أفطر أفطروا، والقول السابع: أن يعمل بعادة غالبة بأن الغالب أنه إذا مضى شهران كاملان فالثالث ناقص فينظر هل رجب وجمادى الثانية كاملان فيكون شعبان ناقصا، ولكن السنة -والحمد لله- واضحة في ذلك.

في هذا الحديث يأمر النبي على أمته إذا رأوا الهلال أن يصوموا إذا كان هلال رمضان، وأن يفطروا إذا كان هلال شوال، ويأمرهم أيضًا إذا لم يتمكنوا من رؤيته أن يكملوا العدة ثلاثين عدة الشهر السابق- سواء كان رمضان أو شعبان؛ لأجل أن يكونوا على بينة من الأمر حتى لا يقعوا في شك وحيرة، فالأمر -والحمد لله- واضح.

وعليه نقول: إذا رأيت فصم، وإذا غُم عليك فلا تصم بل أكمل عدة الشهر ثلاثين، في شوال إذا رأيت فأفطر، إذا غم عليك فأكمل العدة ثلاثين فالأمر -والحمد لله- واضح حتى لا يقع الناس في قلق وشك وحيرة.

ثم نرجع إلى معنى قوله: «اقدروا له»، نقول: إذا غُم هلال شوال يجب التكميل، وسيأتي - إن شاء الله تعالى- بيان تناقض هذا القول والصحيح المتعين.

وهذا الحديث فيه فوائد كثيرة أولاً: قوله: وإذا رأيتموه يستفاد منه: أنه لا يجب الصوم قبل رؤيته لقوله: وإذا رأيتموه، ثم ما المراد بالرؤية؟ هل الرؤية قبل الغروب أو بعد الغروب؟ من المعلوم أن القمر آية ليلية، فيكون المعنى: إذا رأيناه في الليل الذي هو سلطانه كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ مُرْصِرَةً ﴾ [الإنكالة ١٦]. فإذا رؤي بعد الغروب ثبت الحكم، أما إذا رؤي قبل الغروب فقال بعض العلماء: إنه يكون لليلة الماضية، وبعضهم يقول: يكون لليلة المقبلة، ولا شك أن هذا فيه نظر؛ لأنه إذا رؤي قبل الغروب متقدمًا على الشمس فإنه لا يمكن أن يكون لليلة الماضية، وإذا رؤي متأخرًا عن الشمس فإن كان التأخر بعيدًا فإنه يكون لليلة المقبلة، ومع ذلك لا نحكم به، قد يكون عند الغروب هناك غيم أو قتر فلا نراه فنكمل العدة ثلاثين، لكنه في الغالب لا يخفئ، المهم: أن الرؤية إذن تكون بعد الغروب، لأنه -أى: الليل- هو سلطان القمر.

⁽١) القتر: جمع قَتَرة وهو الغبار.



وقوله: «إذا رأيتموه» يُستفاد منه: أنه لابد من تحقق الرؤية، أما لو شككنا في ذلك فإنه لا يجب الصوم، بل من صام فقد عصى أبا القاسم ﷺ ويدل على أن المراد بالرؤية اليقين هنا الرؤية العينية المتيقنة قوله تعالى في البقرة: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهُرَ فَلْيَصُمُ مُنَ أُلْتُهُمُ فَلْيَصُمُ مُنَ أُلَثُهُمُ وَلَيْكُمُ الشَّهُمُ وَالْمُهَا المُنْهَا المُنْهَا المُنْهَا اللهُ الل

ومن فوائد الحديث: أن الإنسان إذا رآه ولم يره غيره ثبت الحكم في حقه، فإن كان في رمضان، يعني: رأى هلال رمضان وغيره لم يره والحاكم رد شهادته لجهله بحاله مثلاً فإنه يصوم، وإن كان في شوال فقيل: إنه لا يفطر، لأن الشهر شرعًا -أي: شهر شوال شرعًا- لا يدخل إلا بشهادة رجلين، وقيل: بل يفطر، لأن النبي على قال: وإذا رأيتموه فأفطرواه، وهذا قد رآه، لكن يفطر سرًا لئلا يجاهر بمخالفة الجماعة، فصار لدينا قولان إذا رأى وحده هلال شوال:

القول الأول: أنه لا يفطر؛ لأن شوال لا يثبت دخوله إلا بشهادة رجلين، واستدلوا أيضًا بحديث: «الصوم يوم يصوم الناس، والفطر يوم يفطر الناس، والأضحىٰ يوم يضحى الناس».

والقول الثاني: أنه يُفطر، لأنه رآه، وقد قال النبي على: «إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا»، ولكنه يفطر سرًا لئلا يجاهر بمخالفة الجماعة، وهذا القول أقرب من حيث اللفظ: «إذا رأيتموه»، فإن هذا رآه، أما إذا كان الإنسان منفردًا في مكان وليس حوله أحد يُخالفه فإنه يفطر، لأنه حينئذ لا يتيقن مخالفة الجماعة مثل لو كان بدويًا في محل في البر ليس حوله مدن ولا قرى ورأى هلال شوال فإنه لا يمكن أن نقول له: صبه لأنه ثبت دخول الشهر في حقه، وهو إذا أفطر لا يكون مخالفًا، هكذا قال أهل العلم، ومعلوم أن هذا في وقتهم أمر واقع وكثير، لكن في وقتنا الآن -حيث انتشرت وسائل الإعلام- قد يقال: إنه لا يفطر حتى ينظر من إفطار الناس على القول بأنه لا يفطر إذا انفرد برؤيته، أما إذا قلنا: إنه يفطر فالأمر واضح.

ظاهر الحديث: «إذا رأيتموه» يشمل ما إذا رأيناه بالعين المجردة أو بواسطة الآلات، فهو عام، فمثلاً رأيناه سواء بالعين المجردة أو بالمنظار المكبر فإنه تثبت رؤيته، وقد كان الناس قديمًا نعهدهم أنهم يصعدون على المنابر ومعهم الدرابيل، أو على الأصح مكبر النظر أو مقرب النظر، المهم: أنهم كانوا يستعملونه، وإذا رأوه بواسطة هذه المكبرات فإنه يحكم برؤيته، والحديث عام ليس فيه «إذا رأيتموه بالعين»، ومعلوم أنه حتى ولو كان فيه ذلك لا يمنع أن يكون رآه بواسطة أو مباشرة.

الحديث: وإذا رأيتموه، فهل المراد: إذا رآه كل واحد؟ لو كان كذلك لكان الذي نظره قاصر لا يجب عليه الصوم ولو رآه الناس، لأنه يقول: ما رأيته أنا، ولكن النبي عليه لا يريد هذا، ولكن إذا رأيتموه الرؤيا التي يثبت بها دخوله شرعًا وهي أن يكون الرائي رجلين فأكثر؛ لقول النبي عليه الله وإن شهد شاهدان فصوموا وأفطرواه، ويأتى -إن شاء الله - الخلاف فيما إذا رآه واحد.



ويُستفاد من قوله: «إذا رأيتموه»: أنه إذا رؤي في بلد واحد لزم الناس كلهم الصوم؛ لأننا ما دمنا نقول: إنه لا يُشترط أن يراه كل واحد فإنه يُستفاد منه، وهذه متفرعة على ما ذكرنا قبلُ من أنه إذا رآه واحد أو إذا ثبتت رؤيته في مكان لزم الصومُ جميع الناس، وهذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد كيزينه، وهو قول كثير من أهل العلم، ولكن عارضهم شيخ الإسلام ابن تيمية وجماعة، وقال: إن الرسول على قال: ﴿إذَا رأيتمو، الجماعة البعيدون عن مطلع الهلال في هذا المكان لم يروه لا حقيقة ولا حكمًا، وقول الرسول: «إذا رأيتموه» كقوله: «إذا أقبل الليل من هاهنا، وأدبر النهار من هاهنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائمه(١)، فهل أنتم تقولون: إذا غربت الشمس عند قوم جاز للآخرين أن يفطروا ولو كانت الشمس لم تغب؟

الجواب: لا، ولم يقل بذلك أحد، إذن إذا رأيناه في مكان ولم يُرَ في مكان آخر -بعد التحري والبحث- فإنه لا يلزم مَنْ لم يره؛ لأن هذا -هإذا أقبل الليل من هاهنا،- توقيت يومي، وهإذا رأيتموه توقيت شهري، ولا فرق بينهما، فالشهر عند من لم يروه لم يدخل، والله وَعَلَّهُ يقول: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهُرَ فَلْيَصُمُّمُّ ﴾ [البَّقَة:١٨٥]. وهؤلاء الذين يخالفون من رأوه في المطالع ما شهدوه، وعلى هذا فلا يلزمهم الصوم، ودلالة هذا الحديث على قولهم، ودلالة الآية أيضًا واضحة، واستدلوا أيضًا بحديث رواه مسلم عن كريب أن أم الفضل أرسلته في حاجة إلَىٰ معاوية، ومعاوية في الشام، فرأوا الهلال في الشام فصاموا، وكان ممن رآه كريب رآه ليلة الجمعة، ثم إن كريبًا قضى حاجته من الشام ورجع إلى المدينة والتقى بابن عباس والله الله الله الله عباس متى صام معاوية؟ قال: صام يوم الجمعة، قال: هل رأى الهلال؟ قال: نعم، وأنا رأيته أيضًا، فقال: إنا لم نصم إلا يوم السبت، فقال له: أتكتفي برؤية معاوية؟ قال: لا، هكذا أمرنا رسول الله على.

وهذا نص صريح من ابن عباس مِينْ تفقها واستنباطًا من قوله: وإذا رأيتموه، وهذا دليل واضح في الموضوع، والقياس على التوقيت اليومي أيضًا دليل واضح، والخطاب في ﴿ فَمَن ا شَهِدَ مِنكُمُ النُّهُرَ ﴾، وهإذا رأيتموه، واضح، ولهذا كان الصواب ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية تَعَلَّلُهُ من أنه إن اتفقت المطالع لزم الصوم أو الفطر وإلا فلاً.

* وهذا أحد الأقوال في المسألة، وفيها خمسة أقوال على النحو التالى:

القول الأول: إذا ثبتت رؤيته في مكان ثبت ذلك في حق جميع الناس في أي مكان كانوا.

⁽١) متفق عليه من حديث عمر: البخاري (١٩٥٤)، ومسلم (١١٠٠) بدون ذكر «من هاهنا»، تحفة الأشراف

⁽٢) نقله عن ابن مُفلح في الفروع (٣/ ١٠).



القول الثاني: إذا ثبتت رؤيته في مكان لزمهم حكم تلك الرؤية من فطر أو صوم، ولزم من يشاركهم في مطالع الهلال دون من لم يشاركهم، وهذا أقرب إلى الصواب إن لم يكن هو المتعين.

القول الثالث: أنه إذا كانت المسافة بين البلدين مسافة قصر فإنه لا يلزم للبلد الآخر، قالوا: لأن ما دون المسافة في حكم الحاضر وما وراءها في حكم المسافر، فإذا كان بين البلدين أقل من المسافة لزم البلد الثاني الصوم إذا رآه البلد الآخر، وإن كان بينهما مسافة قصر فلا.

والقول الرابع: أن الصوم والفطر تبع للعمل، أي: عمل ولي الأمر، فإذا كانت هذه المنطقة تبعًا لأمير معين فلها حكم واحد، وعللوا ذلك بألا يحصل الاختلاف بين من كانوا تحت إمرة واحدة؛ لأنه إذا حصل اختلاف بين من كانوا تحت إمرة واحدة حصل النزاع والتفرق.

والقول الخامس: أنه إذا كان بينهما قطر أو أقطار -يعني: إذا كانت منطقة كبيرة وليست بلد أي: تبع الأقطار والمناطق الكبيرة- فإنهم إذا كانوا في قطر واحد لزمهم الصوم، وإن لم يكونوا في قطر واحد فلكل قطر حكمه.

على كل حال: كل ما سوى القولين الأولين فهي أقوال ليست بتلك القوة، إلا أن يُقال: إنه إذا كانوا تحت إمرة واحدة فإنه يلزم الصوم أو الفطر لحديث: «الصوم يوم يصوم الناس، والفطر يوم يفطر الناس».

* فتكون الأقوال الرئيسية التي يمكن أن نعتبرها ثلاثة أقوال:

الأول: لزوم الصوم على جميع الناس.

والثاني: لزوم الصوم على من وافقهم في المطالع.

والثالث: لزوم الصوم إذا كانوا تحت إمرة واحدة لحديث: «الصوم يوم يصوم الناس»-

ما هو عمل الناس اليوم؟ الغالب عمل الناس اليوم على الأخير، ولهذا تجد قريتين على المحدود بينهما أمتار قليلة قرية صامت وقرية لم تصم، وقرية أفطرت في العيد وقرية لم تفطر، لأن هذه تحت ولاية وهذه تحت ولاية بل نجد أنه أحيانًا إذا حُسنت العلاقات بين الدولتين اتفقتا، وإذا ساءت لم تتفقا، فيجعلون الحكم تبعًا للسياسة، وهذا شيء مُشاهد علمنا به مباشرة بدون نقل.

على كل حال: القول الصحيح عندي هو ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأنه مؤيد بظاهر القرآن والسُّنة وبما روي عن الصحابة -رضى الله عنهم-.

من فوائد الحديث: أن هذه الشريعة -والحمد لله- لم تدع مجالاً للقلق والاضطراب؛ لقوله: وفإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثينه، فإن هذا مما يريح الإنسان، يعني: لا تكن قلقًا، تقول: ربما هَلُ ولكنه تحت السحاب، وربما هلُ ولكنه وراء الجبل، وربما هلُ ولكنه حجبه



القتر، أبدًا لا تقلق، إذا لم تر الهلال لكونه غم عليك أكمل العدة ثلاثين بدون قلق، وهكذا لا ينبغي للإنسان أن يجعل في نفسه قلقًا من الأحكام الشرعية حتى في مسائل الفتاوى فلا ينبغي لك أن تضع المستفتي في قلق وحيرة، فتقول: يمكن كذا، يمكن كذا، يحتمل كذا، يحتمل كذا، يحتمل كذا، إما أن يكون عندك علم يقيني أو ظني؛ لأنه على القول الصحيح يجوز الحكم بغلبة الظن عند تعارض الأدلة: ﴿ لا يُكِكِّفُ اللهُ فَشَا إِلّا وُسْعَهَا ﴾ [النهو: ٢٨٦]. وتجزم بالفتوى وإلا فدعها، أما أن تبقى في حَيرة وتُوقع غيرك في حيرة فهذا لا ينبغي.

ومن فوائد الحديث: اعتبار البناء على الأصل؛ لقوله: «فاقدروا له»، أو «فأكملوا العدة ثلاثين»؛ لأن الأصل بقاء الشهر، فإن اليوم الثلاثين يُعَدُّ مِنَ الشهر فِي الأصل، فنعمل على هذا الأصل حتى نتيقن أنه دخل الشهر الثاني، وهذا فرد من أفراد عظيمة دلت عليها أحاديث كثيرة وهي أن الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يتبين زواله.

يُقبل خبر الواحد في إثبات الهلال:

٦٢٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ إِنْ عَالَ: «تَرَاءَىٰ النَّاسُ الْهِلالَ، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ الله ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ، فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ ١٠٠٠. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْـحَاكِمُ.

ففي هذين الحديثين دليل على أنه يُعمل بشهادة واحد في دخول رمضان، وعلى هذا فيكون الجمع في قوله: «إذا رأيتموه فصومواه باعتبار الجنس؛ لأنه قال: «إذا رآه أحد منكم». الحديث الأول يقول: «تراءى الناس الهلال»، أي: طلبوا رؤيته، هذا هو معنى تراءى، كأن

(۱) أخرجه أبو داود (۲۳٤۲)، وابن حبان (۳٤٤۷)، والحاكم (۱/ ٥٨٥)، وقال: على شرط مسلم، والبيهقي (۱/ ٥٠)، والدارقطني (۲/ ١٥٦)، وقال: تفرد به مروان بن محمد عن ابن وهب وهو ثقة. وصححه النووي في المجموع (٦/ ٢٧٨).

⁽۲) أبو داود (۲۳٤٠)، والترمذي (۲۹۱)، والنسائي (٤/ ١٣١)، وابن ماجه (١٦٥٢)، وابن خزيمة (١٩٢٣)، وابن خزيمة (١٩٢٣)، وابن حبان (٧٧٠) موارد، والحاكم (١٠٨١)، وقال النسائي: الإرسال أولى بالصواب، قال ابن الجوزي: فإن قيل: هذا الحديث أرسله إسرائيل وحماد بن سلمة عن عكرمة، عن رسول الله على، قلنا: قد اتفق الوليد ابن أبي ثور وحازم بن إبراهيم وزائدة على رفع هذا الحديث، واختلف أصحاب سفيان بن عيينة عنه، ومن رفع فقد زاد، والزيادة من الثقة مقبولة، والراوي قد يسند وقد يرسل الحديث. التحقيق (٢/ ٧٧-٧٧)، قال النووي (٦/ ٢٥٠)؛ وطرق الاتصال صحيحة.



كل واحد يقول للثاني: انظر الهلال وما أشبه ذلك، فيدل هذا على أن تراثي الهلال في الليلة التي يتحرى فيها من عمل الصحابة الذي أقرهم النبي ﷺ عليه، فيكون من السنة التقريرية.

ويُستفاد من هذا الحديث: أنه لا يعمل إلا برؤية من يوثق بنظره، بل من يوثق بقوله لكونه أمينًا بصيرًا، فلو جاء الأعمى إلى القاضي وقال: إني رأيت الهلال وهو ثقة مأمون عند الناس ماذا نقول؟ نقول؟ نقول: هذا لا يمكن وهذا مما يُخل بأمانته، وما القول فيما إذا جاءنا رجل ليس بأعمى لكن ضعيف البصر وقال: إني رأيت الهلال يقينًا وقال: اتجاهه إلى الجنوب الشرقي التجاه القوس- المنزلة صحيحة لكنه ضعيف البصر هل نأخذ بقوله؟ لا، وإن كان ثقة، لأنه ضعيف البصر، ولهذا ذكر العلماء أن رجلاً كبير السن كان مع الناس الذين يتراءون الهلال وأبصارهم قوية هم قالوا: لم نره، وهو أصر على أنه رآه وجاءوا عند القاضي والقاضي ردده قال: لا، أنا أشهد أني رأيته فقال: أذهب معك تريني إياه، قال: نعم، ذهب وقال: انظر، القاضي نظر وما رأى شيئًا وكان القاضي ذكيًا فمسح على حاجبه -حاجب عينه- ثم قال: انظر، وألى الهلال الكن متى يأتينا قاضٍ مثل هذا القاضي الذكي، لكن على كل حال أقول: لابد أن رأى الهلال. لكن متى يأتينا قاضٍ مثل هذا القاضي الذكي، لكن على كل حال أقول: لابد أن يكون الرائي ممن يوثق بقوله لأمانته في النقل ولكون بصره حديدًا يمكن أن يرى الهلال.

ويُستفاد من هذا الحديث أيضًا: أنه لا تشترط الشهادة في الإعلام بدخول الشهر، لقوله: وأخبرت النبي عَلَيْهُ أني رأيته فصامه، وأمر الناس بالصيام، فلو قال للقاضي: لقد رأيت الهلال ولم يقل: أشهد، وجب الحكم بخبره، وهل هذا خاص برؤية هلال رمضان أو عام في كل الشهادات؟ يعني: هل يُشترط في الشهادة سواء في المال أو في غير المال أن يقول الشاهد: أشهد أو لا يُشترط، بل يكفي أن يقول: إني أقول كذا أو أخبر بكذا الصحيح: أنه لا تشترط الشهادة إلا ما دل الدليل على اشتراطها لقوله: ﴿ فَشَهَدَهُ أَحَدِهِمُ أَرْبَعُ شَهَدَتٍ ﴾ [النَّوَيُنَة:]. وإلا فإن الخبر يكفي عن الشهادة ولهذا قيل للإمام أحمد يَهَاتَنَة: إن فلانًا يقول: «العشرة في الجنة ولا أشهده، فقال الإمام أحمد: إذا قال: إنهم في الجنة فقد شهد، وهذا هو الحق، أي: أن الشهادة لا يعتبر فيها لفظ (أشهد)، بل إذا أخبر خبرًا جازمًا به فإنه يعتبر شاهدًا ويدل عليه هذا الحديث.

أما الحديث الثاني: ففيه دليل على أنه يشترط في الشاهد أن يكون مسلمًا؛ لقوله: «أتشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فقال: فأذن في الناس يا بلال أن يصوموا غدًا»، وهذا واضح على أن الحكم بُني على ما سبق من كون الرجل يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله. هل يدل الحديث على أنه يكفي أن يكون مسلمًا وإن لم يكن عَدلاً؟ قد يقال: لا يدل، وقد يُقال: يدل، أمًا قد يُقال: إنه يدل، فلأن هذا الرجل لم يبد لنا منه إلا أن شهد أن لا إله إلا



الله، وأن محمدًا رسول الله فقط، وهذا لا يحصل به إلا الإسلام فقط، وأما كونه لا يمنع اشتراط العدالة؛ فلأن الصحابة كلهم عدول، فإذا ثبت إسلام الصحابي ثبتت عدالته.

ومن فوائد حديث ابن عمر: أن من السُّنة ترائي الناس الهلال. والدليل: قول ابن عمر «تراءى الناس... إلنح» ومن أي أنواع السُّنة هذه؟ الإقرارية.

هل من السُّنة أن يؤمر الناس بترائي الهلال ويُقال لهم: تراءوا الهلال الليلة الفلانية فمن رآه منكم فليشهد عند القاضي؟

الجواب: أننا نأمرهم لنذكرهم بالسنة، ولهذا الأفضل ألا يقال: تراءوا الهلال، وإنما يُقال: كان الصحابة يتراءون الهلال فمن أراد منكم أن يتراءه فليتراءه في الليلة الفلانية، هذا أقرب إلى إصابة السنة.

ومن فوائد الحديث أيضًا: وجوب العمل برؤية الشاهد الواحد مع الجماعة، يُؤخذ من أمر النبي عَلَيْة الناس بالصيام، لأنه صام وأمر الناس بالصيام، وهذا هو القول الزاجح من أقوال أهل العلم، والمسألة فيها ثلاثة أقوال: هذا القول.

والقول الثاني: أنه لابد من شاهدين اثنين أو شاهد مُبَرِّرٌ في العدالة بحيث تقوم شهادته مقام شهادة اثنين عند القاضى.

والقول الثالث: أنه إن كانت السماء غيمًا قبلت شهادة الواحد، وإن كانت صحواً لم تُقبل، هذا مذهب أبي حنيفة، لماذا يقولون: لأنه إذا كانت السماء صحواً ولم يره الناس دل على كذبه، فتكون شهادة هذا الواحد مخالفة لشهادة الآخرين فلا تُقبل، أما إذا كانت السماء غيمًا فيمكن أن يراه بدون الناس لقوة بصره مثلاً أو لكونه دقيق الملاحظة بحيث انفتح الغيم لمدة وجيزة ورآه أو ما أشبه ذلك، فلهذا يفرق هؤلاء بين أن تكون السماء صحواً أو أن تكون غيمًا، ولا شك أن مقتضى العقل أن يكون الأمر بالعكس، فيقال: إذا كانت السماء صحواً فإنه يمكن أن يراه ولا يراه الآخرون، حتى وإن كانت السماء صحواً فالناس يختلفون في قوة النظر بخلاف ما إذا كانت غيمًا فإنه يبعد أن يراه.

على كل حال: هذا قول ذكرناه لأجل إتمام سياق الأقوال، والصحيح: أنه يُعمل بشهادة الواحد ولو كان معه جماعة لهذا الحديث.

ومن فوائد الحديث: أنه ينبغي للإنسان أن يتقدم بالحق ولو كان من أصغر الناس؛ لأن ابن عمر كان صغير السن ومع ذلك تقدم، وقال: «إني رأيت الهلال»، فصام النبي على وأمر بصيامه، ولهذا لما وقع في قلبه حل اللغز الذي ألغز به النبي على هاب أن يتكلم به؛ لأنه كان أصغر القوم، ولكن أباه عمر تمنى أن يكون تكلم به، واللغز الذي أورده الرسول على الصحابة أن

من الشجر شجرة مثلها مثل المؤمن فذهب الناس يتكلمون في شجر البوادي هي كذا هي كذا ولم يعرفوها، فوقع في نفس ابن عمر أنها النخلة، لكنه لم يتكلم لصغر سينه، ثم قال الرسول المنخلة، المنافقة المنافقة المنافقة النخلة، المنافقة ال

وفيه من الفوائد أيضًا: أن الرسول ﷺ أو أن الحاكم هو الذي يوجه الأمر إلى الناس بالصيام، لقوله: «صام وأمر الناس بصيامه»، وهو كذلك، فإن هذه الأمور ترجع إلى الحكام وليست راجعة إلى عامة الناس من شاء صام ومن شاء أفطر بشهادة غيره، ولكنها راجعة إلى الحاكم الشرعي.

وفيه أبضًا: أن من كان معلوم العدالة فإنه لا يناقش ولا يحقق معه؛ لأن النبي ﷺ لما أخبره ابن عمر أنه رآه صام وأمر الناس بالصيام بخلاف الحديث الثاني.

ويُستفاد منه أيضًا: أنه لا تشترط الشهادة في رؤية الهلال، يعني: لا يشترط أن يقول: أشهد؛ لأنه قال: مفاخبرت النبي عَلَيْ أني رأيته، وقد يُقال: بل فيه دليل على أن الخبر شهادة؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلثَّهَرَ فَلْيَصُمّةٌ ﴾، وجعل النبي عَلَيْ ابن عمر بإخباره شاهدا، وقد مر علينا أن الإمام أحمد لما قيل له: أن يحيى بن معين أو علي بن المديني -نسيت أيهما هو-يقول: العشرة في الجنة، ولكن لا أشهد، قال: إذا قال فقد شهد.

أما حديث ابن عباس ففيه: أولاً: قبول شهادة الأعرابي، والأعرابي -كما مر علينا- هو ساكن البادية، وهو كذلك إذا ثبتت عدالته.

وفيه أيضًا: وجوب التحري في مجهول الحال؛ لأن النبي على سأل هذا الأعرابي: «أتشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله؟» قال: نعم، فأما من ظاهره العدالة فلا يُبحث عنه، لكن لما كان الأعراب غالبهم لا يعرف الأحكام الشرعية سأل النبي على هذا الأعراب غالبهم لا يعرف الأحكام الشرعية منال النبي الله على الما كان الأعراب عالبهم لا يعرف الأحكام الشرعية سأل النبي الله على الما كان الأعراب عالبهم لا يعرف الأحكام الشرعية سأل النبي الله على الما كان الأعراب عالم الما كان الأعراب على الما كان الما كان الأعراب على الما كان

وفيه: أن الناس مؤتمنون على ديانتهم، لأنه لما قال: أتشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله! قال: نعم، لم يقل: من يشهد له، وبناء عليه فإذا قيل للرجل: «صلّ»، فقال: قد صليت ندعه ودينه، إلا أن يقول: صليت في المسجد الفلاني، وشهد أهل المسجد أنه لم يصلّ فيه، فحينئذ لا نقبل قوله، كذلك إذا قلنا: «زكّ مالك»، فقال: قد زكيت، فإنه يقبل وهو فيما بينه وبين الله، اللهم إلا إذا كان شاهد الحال يكذبه، كما لو كان غنيًا عنده أموال كثيرة وقال: هإني زكيت، ونحن ما رأينا أحدًا انتفع بزكاته، وزكاته لو أخرجت لكان لها أثر في المجتمع لقلته مثلاً، فهذا قد نقول بعدم قبول قوله، لماذا؟ لأن شاهد الحال يكذبه، وشاهد

⁽١) أخرجه البُخَاريّ (٧٢) عن ابن عمر، تحفة الأشراف (٧٣٨٩).



الحال معتبر في الأحكام الشرعية، ألم يبلغكم قصة سليمان مع المرأتين حيث عمل بالقرينة، وكذلك أيضًا الحاكم الذي حكم في قصة يوسف عَلَيَّ حكم بالقرآن قال: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ، قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّدِقِينَ ۞﴾ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ، قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّدِقِينَ ۞﴾ [يُهُمُّنَ ٢١-٢١].

فالمهم: أن صاحب المال الذي ادعى أنه أدى زكاته نقول: إذا دلت القرينة على كذبه لم نقبل قوله، وإلا فإن الناس مؤتمنون على دينهم.

وفيه: دليل على أن «نعمه حرف جواب تغني عن إعادة السؤال؛ لأن الرجل لم يقل: نعم أشهد أن لا إله إلا الله ولهذا لو قيل للرجل أطلقت امرأتك؟ فقال: نعم، تطلق، ولو قيل له: أراجعت امرأتك؟ فقال: نعم، رجعت إليه، ولو قيل للرجل: أزوجت فلانًا؟ فقال: نعم، فقال الثاني: قبلت قُيلَ، أو قيل للزوج أقبلت؟ فقال: نعم، فإنه يقوم مقامه لحكم النبي ﷺ بإسلامه حين قال: نعم.

ومن فوائد الحديث: أنه ينبغي إعلان دخول الشهر بين الناس؛ لقوله: «فأذِّن في الناس أن يصوموا غدًا».

ومن فوائده: أنه ينبغي أن تتخذ الوسيلة التي تكون أقرب إلى تعميم الخبر؛ لقوله: «أذَّن في الناس»، يعني: أعلمهم، وعلى هذا يكون إعلام الناس خبر دخول الشهر بالأصوات أو بظهور الأنوار أو ما أشبه ذلك من الأمور المشروعة.

ومن فوائده أيضًا: أنه ينبغي في الإعلانات اختيار الوسيلة التي تكون أبلغ في إيصال الخبر؛ لأن بلالاً خَلِشَكُ معروف أنه قوي الصوت؛ ولهذا أمره النبي ﷺ أن يقوم يؤذن في الناس فيصوموا غدًا.

حكم تَبييت النية في الصيام:

٩٢٥ - وَعَنْ حَفْصَةَ أُمِّ الْـمُؤْمِنِينَ هِنْ أَنَّ النَّبِيِّ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ اللَّهُ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عِلْمَ وَاللَّسَائِيُّ إِلَى تَرْجِيحِ وَقْفِهِ، وَصَحَّحَهُ مَرْفُوعًا ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ جَبَّانَ.

- وَلِلدَّارَقُطْنِيِّ: «لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَفْرِضْهُ مِنَ اللَّيْلِ»(٢).

قوله: «من لم يبيت الصيام، يعني: نية الصيام، وقوله: «قبل الفجر، يعني: ولو في آخر الليل؛

⁽۱) أخرجه أبو داود (۲٤٥٤)، والترمذي (۷۳۰)، والنسائي (۱۹٦/٤)، وابن ماجه (۱۷۰۰)، وأحمد (۲/۲۸)، وأبن خريمة (۱۹۳۳) قال أبن كثير في تحفة الطالب (ص٣٥٦): هذا الحديث حسن جبد لكن له علة وهو أن النسائي رواه من حديث مالك، عن نافع، عن أبن عمر قوله. قال الترمذي: وهو أصح. وقال أبن حزم: وهذا إسناد صحيح... إلى أن قال: وأبن عمر مرة رواه مسندًا، ومرة روى أن حفصة أفتت به، ومرة أفتى به هو وكل هذا قوة للخبر. المحلي (٢/ ١٦٢).

⁽٢) الدارقطني (٢/ ١٧٥).



لأن البيتوتة في الأصل هي النوم في الليل، وقوله: «فلا صيام له»، ولاه نافية للجنس، و«صيام» اسمها، و«له خبرها هذا النفي، هل هو نفي للكمال أو للوجود أو للصحة؟ الأصل في النفي نفي الوجود، هلا الأصل، فإذا وجد انتقلنا من نفي الوجود الحسي إلى نفي الوجود الشرعي، ونفي الوجود الشرعي معناه: عدم الصحة، فيكون نفيًا للصحة، فإن لم يمكن ذلك بأن ثبت وجوده شرعًا وصحته شرعًا انتقلنا إلى نفي الكمال، فأي إنسان يدُعي في مثل هذه الصيغة أنه نفي للكمال فإننا لا نقبل قوله إلا بدليل، فإذا قلنا: «لا رب إلا لله» فهو نفي للوجود، أي: نفي لوجود أي رب إلا الله، ونفي الصحة لا يكون إلا في الأحكام والأخبار، ويكون فيها الصدق أو الكذب، «الرب» عند الإطلاق إنما يكون لله وَ الله المصحة، وانتبهوا إذا كان الكلام في الخبر يرفع هذا نفي كمال، «لا صلاة بغير وضوء» نفي للصحة، وانتبهوا إذا كان الكلام في الخبر يرفع من الغروب إلى الفجر، لأنه قال: «من لم يبيّت الصيام قبل الفجره، والمراد بالفجر هنا: الفجر من العامدة، والذي تترتب عليه أحكام الصيام وأحكام الصلاة هو الفجر الصادق، والذي تترتب عليه أحكام الصيام وأحكام الصلاة هو الفجر الصادق، وينه وبين الفجر الكاذب حوالي ساعة أو ساعة وربع أو أقل من ساعة حسب اختلاف الفصول، أما الفروق بينه وبين الفجر الصادق فذكر العلماء أن بينهما ثلاثة فروق:

الفرق الأول: أن الفجر الصادق يكون ممتدًا من الجنوب إلى الشمال عرضًا، والفجر الكاذب يكون طولاً من الشرق إلى الغرب.

و النهرق الثاني: أن الفجر الصادق يكون فيه الضياء متصلاً بالأفق، وأما الفجر الكاذب فالضياء منقطع، أي: بينه وبين الأفق ظلمة.

والفرق الثالث: أن الفجر الكاذب يظلم بعد ذلك وينمحي، والفجر الصادق لا يظلم بل يزداد نورًا، والفجر الصادق هو الذي تترتب عليه الأحكام.

وقوله: «من لم يبيت الصيام» ظاهره العموم صيام الفرض، أي: وصيام النفل، وقوله: «فلا صيام له»، أي: لا صيام صحيح له، ووجه ذلك: أن الصوم لابد أن يشتمل على جميع النهار، ومن لم ينو إلا بعد طلوع الفجر ولو بجزء يسير فقد مضى جزء من يومه لم ينوه ولم يصمه وحينئذ لا يصح، وعليه فيكون هذا الحديث وإن كان فيه خلاف في رفعه ووقفه فإن النظر يقتضيه؛ لأن الله يقول: ﴿وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَى يَتَبَيّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَ أَلْتُونًا الفَجْر ولو بلحظة الْشِيَامَ ﴾ من أين ! من الفجر ﴿إِلَى النّيل الله النهار لم يصمه.



مسألة: ما الحكم إذا تعارض الرفع والوقف؟

وقول المؤلف: «مال الترمذي والنسائي إلى ترجيح وقفه، وصححه مرفوعًا ابن خزيمة وابن حبان، معناه: أنه تعارض هنا الحكم عليه بالوقف وبالرفع، وقد مضى عدة مرات أنه إذا تعارض الرفع والوقف وكان الرافع ثقة حُكم بالرفع لوجهين:

الوجه الأول: أن الرفع زيادة، والزيادة من الثقة مقبولة.

الوجه الثاني: أنه لا منافاة بين الرفع والوقف، فإن الراوي أحيانًا يسوق الحديث إلى منتهاً وأحيانًا يُحدِّث به هو كأنه من عنده، فالصحابي قد يقول مثلاً: قال رسول الله على كذا ويتكلم بالحديث، وقد يقول الحديث من نفسه مبينًا للحكم فقط لا راويًا، وعلى الاحتمال الأخير يكون حاكيًا لا راويًا، هذا إذا كان الراوي ثقة، أما إذا كان الراوي غير ثقة -الرافع- فإننا لا نقبل الرفع حينئذ، لا لأنه عورض بالوقف ولكن لضعف الراوي.

والخُلاصة: أنه لا منافاة بين كون الراوي يُحَدَّث بالحديث مرة مرفوعًا، أو يقوله ناسبًا إياه إلى نفسه على سبيل الوقف؛ لأنه على الوجه الأول يكون راويًا، وعلى الوجه الثاني يكون حاكيًا.

وقوله: «وللدارقطني: لا صيام لمن لم يفرضه من الليل» إشارة إلى أن المراد بذلك: الصيام الواجب هو الذي يفرض، أما التطوع فإنه وإن ابتدأه الإنسان فله أن يفطر كما سيأتي.

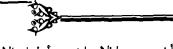
من فوائد الحديث: أولاً: وجوب النية في الصيام لقوله: «من لم يبيت النية فلا صيام له»، ويشهد لهذا ذلك الحديث العظيم الذي يعتبر ركنًا عظيمًا من أركان الشريعة وهو حديث عمر قول النبي عليه الأعمال بالنيات...» الحديث.

ثانيًا: أنه لابد أن تكون النية قبل طلوع الفجر لقوله: «من لم يبيت الصيام قبل الفجر»، ووجه ذلك: لأجل أن تستوعب النية جميع النهار.

ومن فوائده أبضًا: أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، لانه لا يمكن استيعاب جميع النهار إلا بنية قبل الفجر، وإلا فالأصل ابتداء الإمساك من طلوع الفجر لا قبله؛ لأن الله يقول: ﴿حَتَى يَتَبَيّنَ لَكُمْ اَلْخَيْطُ الْأَبْيَصُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ [التَهَةِ ١٨٧]. لكن لما كان لا يتم استيعاب جميع النهار إلا بنية قبل الفجر صارت النية قبل الفجر واجبة، وهذا من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ونظير ذلك قولهم في الوضوء: إنه لا يمكن استيعاب غسل الوجه إلا بجزء من الرأس، فلابد أن يتناول الماء شيئًا ولو كالشعرة من الرأس، وكذلك قالوا في مسح الرأس، المهم: أنه ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

فإن قلت: هل يجوز أن أبتدئ النفل من أثناء النهار؟

فالجواب: إن كان النفل معينًا فإنه لا يصح إلا من قبل طلوع الفجر، مثلاً: أيام البيض لابد



أن يصومها الإنسان من أولها وإلا صار صائمًا نصف يوم أو ربع يوم حسب ما ينوي، وكذلك الأيام المعينة، كل معين لابد أن ينويه قبل الفجر، أما النفل المطلق فلا بأس كما سيأتي علئ خلاف في ذلك أيضًا.

حكم قطع الصوم:

٦٢٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَالَتُ: ﴿ دَخَلَ عَلِيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ قُلْنَا: لا. قَالَ: فَإِنِّي إِذِن صَائِمٌ، ثُمَّ أَتَانَا يَوْمًا آخَرَ، فَقُلْنَا: أُهْدِيَ لَنَا حُيْسٌ، فَقَالَ: أُرِينِيهِ، فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا فَأَكَلَ (١٠). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

كلمة «هل» أداة استفهام، والجملة بعدها مكونة من مبتدأ وخبر، والمبتدأ هنا كلمة «شيء»، وهشيء نكرة من أنكر النكرات، فكيف صح أن يبتدأ بالنكرة؟ أولاً: لتقدم الخبر، والثاني: لتقدم الاستفهام.

وقوله: «شيء» هذا عام أريد به الخاص، والمراد به: شيء يؤكل، بدليل قوله: «قلنا: لا. قال: فإني إذن صائم»، وقوله: «فإني إذن» «إذن» فرف للزمن الحاضر، وهناك «إذن»، وهإذا»، وهإذه هذه الأدوات الثلاثة تقاسمت الزمان.

فرافه لما مضى، ووإذاه للمستقبل، ووإذن للحاضر، إذن فقوله: وإني إذن أي: من الآن صائم، والصيام في اللغة -كما سبق-: الإمساك، وفي الشرع: التعبد لله تعالى بالإمساك عن المفطرات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وإذا جاء اللفظ في لسان الشارع وله معنى لغوي ومعنى شرعي وجب حمله على الحقيقة الشرعية على المعنى الشرعي، وإذا جاء اللفظ في كلام أهل اللغة وله معنيان شرعي ولغوي حُمل على المعنى اللغوي، وإذا جاء الكلام وله معنيان لغوي فصيح وعُرفي وشرعي وتكلم به إنسان باللسان العرفي فإنه يُحمل على العرفي.

إذن كل كلام يُحمل على ما تعارفه المتكلم به، إذن لا يصح أن نحمل قوله: «صائم» على الصيام اللغوي، قال: فإني إذن ممسك عن الأكل، بل نقول: إنه صيام شرعي، لأن هذا معناه في اللسان الشرعي.

هُمْ أَتَانَا يُومًا آخر فقلنا: أهدي لنا حيس، فقال: أرينيه فلقد أصبحت صائمًا فأكل، قوله: هأتانا يومًا آخر، يعني: غير اليوم الأول، فقلنا: هأهدي لنا حيسٌ، الحيس: هو تمر يخلط بشيء من الأقط والسمن ويؤكل، موجود إلى الآن في عرفنا، لكنه في عرفنا يخلط بشيء من الدقيق بدلاً عن الأقط، ولعل البادية يخلطونه بالأقط، إنما الحاضرة عندنا يخلطونه بالدقيق، ويسمى عندنا (قشد)، والظاهرة أن أصلها (قشدة).

⁽١) أخرجه مسلم (١١٥٤).



فقال: «أرينيه»، هنا إشكال من الناحية النحوية «أرينيه»؛ لماذا جاءت الياء وهذا فعل أمر، وفعل الأمر يُحذف منه حرف العلة؟ هنا يوجد مفعولان وفاعل، فالياء الأولى فاعل، والياء الثانية مفعول أول، والهاء مفعول ثان، فعندنا «أرينيه» الياء الأولى تعود إلى المخاطبة فهي فاعل، والنون للوقاية، والهاء الثانية مفعول أول، والهاء مفعول ثان، وهنا الرؤية بصرية وهي تنصب مفعولاً واحدًا، وإذا كانت الرؤية البصرية متعدية بالهمزة فإنهاً تنصب مفعولين.

«أرينيه» فعل أمر مبني على حذف النون، والياء فاعل والنون للوقاية، والياء مفعول أولَ والهاء مفعول ثان، نقول: أرينيه يعنى: رؤية عين.

«فلقد أصبحت صائمًا» هل المعني: صائمًا لغة أو صائمًا شرعًا؟ شرعًا؛ لأنها جاءت في لسان الشارع فوجب أن تُحمل على المفهوم الشرعي، «فأكل» أي: من هذا الحيس.

في هذا الحديث تذكر عائشة: أن رسول الله على أهله وسألهم هل عندهم شيءًا يريد أن يأكل، فلما لم يجد عندهم شيئا قال: إذن أصوم حتى يكون صيامي قُربة إلى الله وعلى ففعل على وأنشأ صيامًا من حيث قالت له: إنه ليس عندهم شيء من ذلك الوقت، أما المرة الثانية فإنه جاء إلى البيت على وأخبروه بأنه أهدي إليهم حيس فطلبه النبي وأكل منه، مع أنه أخبر بأنه كان صائمًا، هذا معنى الحديث.

فيُستفاد من هذا الحديث فوائد عديدة أولاً: بساطة النبي ﷺ في معاملة أهله، وأنه ليس ممن يتفقدون البيت، ماذا أخذوا من السكر؟ ماذا أخذوا من الشاهي؟ ماذا أخذوا من الرز؟ وما أشبه ذلك يقول: «هل عندكم من شيء؟» لا يعرف عن بيته شيئًا؛ لأن البيت لربة البيت.

ومن فوائد الحديث: أنه يجوز أن يخاطب الرجل الشريف الكريم بكلمة ولا» لقولها: ولا»، وهي زوجته وهو زوجها وأشرف الخلق عند الله ومع ذلك تخاطبه بكلمة ولا»، وهذا له أمثال كثيرة ومنها: حديث جابر لما قال له النبي على الله ومع ذلك تخاطبه بكلمة ولا»، فها أمنا له النبي والله النبي الله فلا بأس أن تقول لمن خاطبك وإن كان عظيما: ولا»، أما قول بعض الناس: سلامتك وما أشبه ذلك من الكلمات فهذه من باب المجاملة، ولو أن الإنسان عجز عن كلمة ولا» لم يكن في ذلك بأس.

إذن قي هذا التحديث الذي معنا دليل على أنه يجوز أن يقول الإنسان: «لاه للرجل العظيم، وأن ذلك ليس من سوء الأدب.

وفيه أيضًا: دليل على جواز إنشاء نية صيام النفل من النهار، يؤخذ من قوله: «فإني إذن»، لولا كلمة «إذن» لاحتمل أن يكون قد صام من قبل لكن لما قال: «إذن» معناه أنه أنشأ الصوم من الآن فيجوز أن ينوي النفل في أثناء النهار، وهذا في النفل المطلق، أما المعين فإنه يُصام كما يصام الفرض من أول النهار، ولكن إذا نوى في أثناء النهار فهل يُكتب له أجر الصوم يوماً

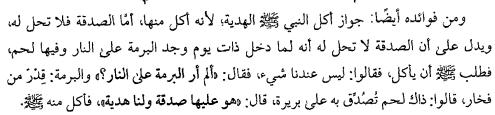
كاملاً أو يُكتب له من نيته؟ في هذا قولان لأهل العلم(١١)؛ فمنهم من قال: يُكتب له أجر كامل؛ لأن الصوم شرعًا من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وإذا صححنا أن ذلك صوم فإن من لازمه أن يثبت له أجره من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وذهب بعض أهل العلم إلى أنه ليس له أجر إلا من نيته، واستدل لذلك بقول النبي ﷺ: ﴿إنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَاتِ، وإنَّمَا لكلَّ امرئ ما نوى، (١)، وهذا أول النهار لم ينو الصوم، فكيف يُكتب له أجره مع أنه لم ينوه ؟ وهذا أقرب إلى الصواب، لكن يكون الفرق بينه وبين الفرض حينئذ: أن الفرض لا يصح صوم بعض يوم، وأما النفل فيصح، هل يشترط ألا يفعل مفطرًا في أول النهار؟ أما على قول من يقول: إنه يكتب له الصوم من طلوع الفجر فاشتراط ألا يفعل مفطرًا قبل النية واضح، لكن على قول من يقول: إن النية في أثناء النهار والأجر يكون من النية، هذا محل إشكال، لكن مع ذلك حسب ما علمت من كلام أهل العلم أنه يشترط ألا يكون فعل مفطرًا قبل النية، فلو فرضنا أن هذا الرجل. أفطر بعد طلوع الشمس فطورا كاملاً قبل الظهر قال: نويت أن أصوم إلى الليل لا يُجزئ؛ لأن هذا ليس بصوم، لكن إن نواه صومًا لغويًّا لا بأس به، ولكن إن نوى به التقرب إلى الله فهذا غير مشروع، إذن يُشترط ألا يفعل منافيًا للصوم من طلوع الفجر إلى نيته، فإنْ فعل منافيًا للصوم لم يصح الصوم ولو فِي أثناء النهار، وكأن الشارح كنالله يميل إلى أن التطوع لا تصح نيته في أثناء اليوم وتوهم يَهَلَنهُ حيث قال: إن في بعض سياق الحديث: «فلقد كنت صائمًا» بدل قوله: «إني إذن صائمٌ، وقال: إن الرسول ﷺ كان قد صام، لكن يسأل وينظر إن كان فيه شيء أكل وأفطر، وإن لم يكن استمر على صيامه، هكذا أول الحديث، لكن هذا وَهُم؛ لأن في صحيح مسلم: «فلقد كنت صائمًا» بدل قوله: «فلقد أصبحت صائمًا»، فهي في المسألة الثانية لا في المسألة الأولى، وعلى هذا فيكون تأويل الحديث تأويلاً غير صحيح، فالذي عنده الشرح يُخشى عليه هذا.

ويُستفاد من هذا الحديث: مشروعية قبول الهدية ولو كانت طعامًا لقولها: «أهدي لنا حيس»، خلافًا لبعض الناس الذين يترفعون عن قبول الهدية إذا كانت طعامًا، ولاسيما في وقتنا الحاضر، لما أنعم الله على الناس صار الإنسان يستنكف إذا أهدي له هدية طعام، ولكن والله ليس بيت هذا المستنكف خيرًا من بيوت النبي عليه فقد كان عَلِيه وأهله يقبلون الهدية حتى ولو كانت طعامًا، والنبي عَلَيْ يقول: «لو أهدي إلى ذراع أو كراع لقبلته").

⁽١) الفروع (٣/ ٣٢).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٥٦٨) عن أبي هريرة، تحفة الأشراف (١٣٤٠٥).



إذن ففي هذا الحديث الأخير دليل على أن الصدقة حرام على النبي ﷺ، وأن ذلك أمر معلوم عندهم، وأما الهدية فهي له حلال.

ومن فوائد الحديث: جواز إصدار الأوامر على من لا يستنكف من الأمر، لقوله: «أرينيه» وعليه فيكون النهي عن سؤال الناس لا يشمل مثل هذه الصورة، يعني: النهي عن سؤال الناس لا يشمل مثل هذه الصورة، يعني: النهي عن سؤال الناس لا يشمل من إذا سألته فرح يسؤالك إياه، بل قد يكون هذا من باب الأمر المطلوب والإحسان إليه، أما من إذا سألته استثقل ولم يعطك الشيء إلا حياء وخجلاً، فهذا لا ينبغي لك أن تسأله واقض أنت حاجتك بنفسك.

ومن فوائد الحديث: جواز قطع صوم النفل؛ لقولها: «فأكل»، لكن أهل العلم يقولون: لا ينبغي قطعه إلا لحاجة أو مصلحة، فالحاجة مثل: أن يشق عليه تكميل الصوم لعطش أو جوع أو نحو ذلك، والمصلحة مثل: قطع الصوم تطيبنا لقلب صاحبه، هذا الحديث على أي شيء يُحمل: على المصلحة أو على الحاجة إيمكن أن يكون الرسول على محتاجا للأكل فأكل، ويمكن أن يكون غرضه بذلك تطيب قلب أهله؛ لأن قولهم: «أهدي لنا حيس، كأنهم فرحوا به ويحبون أن يأكل منه النبي على فطلبه فأكل منه.

وفيه أيضًا: جواز إخبار الإنسان عن عمله الصالح، وإن كان يمكنه أن يخفيه لقول الرسول را في المعدن أن يقول: هاتوا الحيس ويأكل بدون أن يعلموا، لكنه أخبرهم، فهل نقول: إن مثل هذا مشروع؟ فلو دعاك رجل وأنت صائم فقلت: إني اليوم صائم فهل نقول: هذا مشروع، أو نقول: هذا من باب الجائز، أو ينظر في ذلك إلى المصلحة؟ هذا الأخير هو الصواب، قد يكون من المصلحة أن تخبره لأجل أن يقتدي بك، لأن كثيرًا من الناس يأخذ بفعل غيره ويقتدي به، قد يكون من المصلحة إخباره؛ لأنك لو تعذرت بدون ذكر السبب لكان في قلبه شيء، فإذا ذكرت السبب طابت نفسه، قد يكون من المصلحة أن تخبره أنك صائم لأجل ألا يعيد عليك السؤال أو العرض مرة ثانية.

على كل حال: الأفضل أن يبقى الإنسان على صومه إلا لمصلحة أو حاجة، وهل يقاس على ذلك جميع النوافل، يعني: أنه يجوز للإنسان أن يقطع النفل؟ الجواب: نعم كل النوافل يجوز أن تقطعها لكن لا ينبغى إلا لسبب حاجة أو مصلحة إلا الحج والعمرة، قال بعض العلماء:

وإلا الجهاد فإنك إذا شرعت فيه لا يجوز لك قطعه، لكن الصحيح أنه كغيره من النوافل ما لم يلق العدو زحفًا، فحينتذ لا يجوز الفرار والحج والعمرة لا يجوز قطعهما إلا لضرورة إمًا حصر أو شرط يشترطه الإنسان عند إحرامه.

فضل تعجيل الفطر:

٦٢٧ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﴿ فِي اللَّهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: ﴿ لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا اللهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى السَّلَهُ عَلَى الْعَلَمْ عَلَا عَلَى الْعَلَمْ عَلَيْهِ عَلَى الْعَلَامِ عَلَيْهِ عَلَى الْعَلَمُ عَلَيْهِ عَلَى الْعَلَمْ عَلَيْهِ عَلَى الْعَلَمُ عَلَ

قوله: «لا يزال» هذه من أخوات كان، فهي ترفع المبتدأ وتنصب المخبر، واسمها «الناس» و«بخير» خبرها، والباء هنا للمصاحبة، أي: مصحوبين بالخير أو مصاحبين للخير، و«ما» في قوله: «ما عجلوا الفطر» ما مصدرية ظرفية، مصدرية لأن ما بعدها يُؤَوَّلُ مَصْدَرًا، وظرفية لأنه يُقدر فيها مدة تحوّل ما بعدها إلى مصدر: «عجلوا تعجيلاً»، هنا الظرف: مدة، فيكون التقدير: لا يزال الناس بخير مدة تعجيلهم الفطر.

قوله ﷺ: «لا يزال الناس» المراد بالناس هنا: الصائمون، فهو عام أريد به الخاص، خاص من وجهين الصائمون المسلمون؛ لأن الكفار وإن صاموا ليس لهم صيام ولا يُقبل منهم، لاشتراط الإسلام في كل عبادة؛ لأن الكافرين ليسوا في خير حتى وإن صاموا وجاعوا وعطشوا.

في هذا الحديث: يخبر الرسول على أن الناس إذا عجلوا الفطر فإنهم في خير مصاحبين لله، والخير مُلازم لهم، والفطر المراد به: الفطر من الصيام، وأطلق النبي على الفطره، أي: ما يُقطر به، فإذا عجلوا الفطر بأي شيء يفطر الصائم فهم لا يزالون بخير.

يستفاد من الحديث أولاً: مشروعية الفطر، لأن ما رتب الفضل على صفة من صفاته فهو كذلك مشروع، لتعذر الوصف دون الأصل أو دون الموصوف، فهنا رتب الخير على تعجيل الفطر، إذن الفطر مشروع.

ثانيًا: مشروعية تعجيل الفطر، ولكن متى يكون؟ يكون إذا تحقق غروب الشمس بالاتفاق؛ لقول النبي على إذا أقبل الليل من هاهنا، وأدبر النهار من هاهنا وغربت الشمس، فلابد من تحققها، أو غلب على ظنه غروب الشمس، إذا غلب على ظنه عدم الغروب فلا يُعجل، إذا شك وتردد لا يجوز، إذا علم عدم الغروب يَحرم، فيحرم في ثلاث مسائل ويشرع في مسألتين: يحرم إذا علم عدم الغروب، إذا شك في الغروب، إذا ترجح عنده عدم الغروب، إذا علم عدم الغروب فكذلك أيضًا.

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٥٧)، ومسلم (١٠٩٨)، تحفة الأشراف (٤٧٤٦).

إذا شك فلماذا لا يجوز الفطر كما يجوز الأكل فيما إذا شك في طلوع الفجر؟ لأن هناك الأصل بقاء الليل، وهنا الأصل بقاء النهار، فلا يجوز مع الشك، يجوز إذا تيقن غروب الشمس، يعني: شاهدها غابت، وهذا واضح بدليل الكتاب والسنة: ﴿ ثُمُّ اَتَبُوا الصِّمَامَ إِلَى النَّيْلِ ﴾ [المتمَّراء]. والرسول عَلَيْ يقول: وإذا أقبل الليل من هاهنا، وأدبر النهار من هاهنا وغربت الشمس، فقد أفطر الصائم، إذا غلب على ظنه جاز أن يُقطر بل يشرع أن يفطر، ودليل ذلك حديث أسماء بنت المصائم، إذا غلب على ظاه جاز أن يُقطر بل يشرع أن يفطر، ودليل ذلك حديث أسماء بنت الدلالة من الحديث: أنهم لو تيقنوا غروبها ما طلعت، فدل هذا على أنهم عملوا بغلبة الظن، إذا الإنسان في حجرة ليس لها نوافذ وغلب على ظنه أن الشمس غابت، نقول: إن كان هناك قرينة فإنه يعمل بها، فإذا غلب على ظنه أفطر، وإن لم يكن قرينة ولكن إن تباطأ النهار فقط فإنه لا يفطر، والسبب في ذلك أنه قد يشتد جوعه فيتباطأ النهار، لكن إذا كان عنده عادة مثلاً أن من عادته أنه إذا صلى العصر وقرأ إلى غروب الشمس خمسة أجزاء وقرأها اليوم فله أن يُفطر بغلبة الظن، العمل بالساعات يدخل في غلبة الظن أو في اليقين؟ غلبة الظن، لكن لا شك أنها مرجحة، وهل يحتاط الإنسان بالنسبة للساعة، يعني: قال: أخشى أن تكون مقدمة مثلاً نعم، وإذا كان يخشى فيحتاط.

ومن فوائد الحديث: جواز تعجيل الفطر، وهو أن يكون الإنسان مصاحبًا للخير مقترنًا به، لقوله: «لا يزال الناس بخير».

ومن فوائد الحديث: تفاضل الأعمال، ووجه ذلك: أنه رتب هذا الجزاء على تعجيل الفطر، ولولا أنه أفضل من تأخيره ما رتب الأفضل عليه، فيؤخذ منه: تفاضل الأعمال، وقد سبق لنا وجه التفاضل، وأنه من سبعة أوجه.

ومن فوائد الحديث: أن تأخير الفطور سبب لحصول الشر، يؤخذ من المفهوم المنطوق أن المعجل في خير، فالمفهوم أن غير المعجل بشر.

ونأخذ منه أن من يؤخر الفطور من أهل البدع فهم في شر، لأن الرسول على يقول: ولا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر»، والمراد بالخير هنا: الخير الديني، ليس الخير الدنيوي، والخير الديني هو: ما يعود على القلب بالانشراح والنور.

ومن فرائد الحديث: محبة الله وَجُنَّةُ لمبادرة عباده بإتيان رخصه، كيف ذلك؟ لأن الله جعلهم في خير ما عجلوا الفطر، فأثابهم على ذلك، وهذا يدل على محبته لهم -سبحانه وتعالى-؛ لأن الدلالة على الصفة تكون بالمطابقة أو بالتضمن وبالالتزام، فإذا كان الله يثيب على هذا فهو يحبه، وهذا في الحقيقة فرد من آلاف الأفراد المأخوذة من قوله سبحانه في الحديث

كتماب الصيام

القدسي: «إن رحمتي سبقت غضبي» (أ)، فكل ما فيه خير للعباد ورحمة لهم فهو داخل في هذا الحديث القدسي، بل هو أيضًا داخل فيما جاء به القرآن: ﴿ رُبِيدُ اللَّهُ بِكُمُ اللَّهُ مِنْ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ اللَّهُ مِنْ وَلاَ يُرِيدُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّالَّ اللَّهُ الللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

هل يؤخذ منه فائدة وهو: كراهة التنطع في الدين؟ نعم؛ لأن تعجيل الفطر يُنافي التنطع، والمتنطع يقول: لا أفطر حتى يؤذن مؤذن الحي الذي أنا فيه، هذا متنطع، بعض الجهلاء يرى الشمس غابت بعينه ولكنه لا يفطر، لماذا؟ يقول: ما أذن، والعبرة بغروب الشمس وليست بالأذان.

٦٢٨ - وَلِلتِّرْمِذِيِّ: مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ وَاَكَ ۚ هَالَ الله وَ عَالَ الله وَ اَلَهُ وَ اَكَ أَحَبُّ عَنِ النَّبِيِّ وَالَّذِي إِلَىَّ أَعْجَلُهُمْ فِطُولُهُ (١٠).

هذا يسمئ حديثا قدسيًا، وهو ما رواه النبي على عن ربه، يرويه على فيما يظهر وهو أرجح القولين بالمعنى، فالله طلقط الله بل هو لفظ النبي يكلى وصح أن يُنسب إلى الله كما صح أن يُنسب القول -أي: اللفظ - إلى فرعون وإلى صالح وإلى شعيب وإلى موسى وإلى غيرهم، فالله تعالى يقول: ﴿ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ﴾، ﴿ وَقَالَ فِرَعُونُ ﴾، فهل هذا اللفظ الذي قال الله إن فرعون قاله هو لفظ فرعون اليس إياه، وعلى هذا فنقول: إن القول بأن الحديث القدسي منقول بالمعنى أقرب إلى الصحة من القول بأنه منقول باللفظ، لو قلنا: إنه منقول باللفظ الذي قدسية ذكره الرسول على معجزًا؛ لأنه كلام الله، ولو قبل كذلك لقلنا: إذا اجتمعت أحاديث قدسية جمعت جميعًا وجب ألا تُمَسُ إلا بطهارة، ولو قلنا بذلك أيضًا لكان الحديث القدسي أعلى سنذا من القرآن؛ لأن الحديث القدسي ينسبه الرسول على الله مباشرة، والقرآن إنما جاء بواسطة جبريل، ولهذا صارت رتبة الحديث القدسي بين الحديث النبوي والقرآن.

قال الله رَجَنَّةُ: «أحبُّ عبادي إليَّ أعجلهم فِطرًا»، «أحب، هذه اسم تفضيل، وهي مبتدأ، و«أعجلهم» أيضًا اسم تفضيل، وهي خبر المبتدأ.

قوله: «أحب عبادي» المراد هنا بالعباد: الذين تعبدوا لله العبودية الخاصة، وهي أيضًا عبودية أخص، لأن المراد بهم: الصائمون بدليل قوله: «أعجلهم فطرا».

فيستفاد من هذا الحديث عدة فوائد منها: إثبات المحبة لله؛ لقوله: «أحب عبادي إلي»، وأن محبة الله تتفاوت لقوله: «أحب»، فالله تعالى يحب هذا العمل أكثر من محبة العمل الآخر، وهذا العامل أكثر من محبة العامل الآخر.

⁽١) أخرجه البخاري (٧٤٢٢)، تحفة الأشراف (١٣٧٧٠).

⁽٢) الترمذي (٧٠٠)، وقال: حسن غريب، وأحمد (٢/ ٢٣٧)، والفريابي في كتاب «الصبام» (٣٣)، وحسنه محققه، وصححه ابن حبان (٣٥٠)، وانظر العلل للدارقطني (١/٥٦/٩).



وفي هذا الحديث: رد على أهل التعطيل الذين نفوا إثبات المحبة لله والناس فيها طرفان ووسط، طرف يقول: إن الله تعالى لا يُحِب ولا يُحَب، وطرف يقول: إن الله يُحب ويد يُحِب، وهذا الأخير هو قول السلف وهو الصحيح. وهنا لم يكن خير الأقوال الوسط، لأن الوسط مذهب الأشاعرة ومن ذهب مذهبهم يقولون: إن الله يُحَب ولا يُحِب، لماذا يقولون: لأن المحبة ميل الإنسان إلى ما ينفعه أو يدفع الضرر عنه، وهذا لا يليق بالله وَ الكن قولهم هذا قياس فاسد في مقابلة النص، فهو فاسد في ذاته، وفاسد لمصادمته النص، أما قولهم: إن الإنسان لا يحب إلا ما يلائمه مما يدفع عنه الضرر أو يجلب له النفع فهذا ليس بصحيح، فإن الإنسان قد يُحب بعض المواشي، وبعض السيارات، يُحب قلمه أكثر من الثاني ... إلخ، بدون أن يكون هناك ملاءمة، لا ملاءمة بين الإنسان والجماد.

ثانيًا: نقول: هذه المحبة التي قلتم هي محبة المخلوق، أما الله وَعَلَّظٌ فإن محبته ثابتة بدون أن يكون محتاجًا إلى من ينفعه أو يدفع الضرر عنه أو يلائمه؛ لأنه من شكله أو لا يلائمه.

ومن فوائد هذا الحديث القدسي أيضًا: أن الناس يتفاضلون في محبة الله لهم؛ لقوله: وأحب عبادي إليَّه، وما هي القاعدة العامة في فضل الناس عن غيرهم في محبة الله! أتبعهم للرسوله عَلَيْهُ، الدليل: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُونَ اللهَ فَاتَبِعُونِي يُحَبِبَكُمُ الله ﴾ [التغيله: ٢١]. والحكم إذا عُلَق بوصف ازداد قوة بقوة ذلك الوصف.

ومن فوائد الحديث استحباب المبادرة بالفطر لقوله: «أعجلهم فطرًا»، إذا قُدر أنها غابت الشمس وأنت ليس عندك ما تفطر به، فماذا تصنع انوي بقلبك، وقال بعض العامة: تمص أصبعيك، وقال بعضهم: أدخل طرف الغترة في فمك ثم بله بالريق ثم أخرجه ثم رده ومُصه حملية الأنه إذا انفصل الريق ثم عاد صار مفطرًا، قالوا: ودليل ذلك أن الفقهاء يقولون: لو أنك تسوكت بمسواك ثم أخرجته وفيه ريق ثم أعدته إلى فمك ومصصته وبلعته فإنك تفطر؛ لأن الريق لما انفصل صار له حكم الأجنبي، بناء على ذلك يقول: أدخل غترك في فمك ثم أخرجها ثم أعدها وامصصها، هؤلاء أفقه من الأولين، أما الأولون فلا حظ لهم في ذلك؛ لأن الأصبع ليس فيه شيء القول الثاني: يكفى النية إذا لم تجد شيقًا.

لو أنه أذن وأنت تتوضأ ماذا تفعل: هل تشرب أو تطلب التمر؟ الظاهر أنه إذا كان قريبًا فالتمر أفضل؛ لأن عين التمر -كما سيأتينا- أفضل من الماء.



٦٢٩ – وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﴿ فَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً »(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قوله: «في السّحور» هل هي السّحور أو السُّحور؟ يحتمل أنه السَّحور، أي: ما يتسحر به، أو السُّحور الذي هو الأكل في آخر الليل، قوله ﷺ: «تسحروا»، أي: كلوا السحور وهو الأكل في السَّحر، أي: في آخر الليل، والخطاب هنا موجَّه للصائمين؛ لأنهم هم الذين يتسحرون، أما غيرهم فإنهم لا يتسحرون بل يتغدون ويتعشون.

وقوله: «فإن في السحور بركة»، هذا تعليل للأمر، وهو بيان أن في السُحور بركة، والبركة كثرة الخير ودوامه، ومنه الْيركة: مُجتمع الماء؛ لأن الماء فيها ثابت قار، ولأنه يكون كثيرًا، وقوله: «فإن في السحور بركة»، «بركة» بالنصب على أنها اسم «إن» مؤخرًا.

من بركات السحور أولاً: امتثال أمر النبي عَلَيْتُ القوله: «تسحروا»، وكل شيء تمتثل به أمر النبي بل أمر الله ورسوله فإنه بركة وخير، ولهذا جرب نفسك عندما تفعل العبادة وأنت تستحضر أنك تفعلها امتثالاً لأمر الله تجد فيها من اللذة والانشراح والطمأنينة والعاقبة الحسنة ما لا يوجد فيما إذا فعلتها على أنها مجرد شيء واجب.

ومن بركته: أن فيه حفظًا لقوة النفس وقوة البدن؛ لأن النفس كلما نالت حظها من الأكل والشرب استراحت، وكذلك البدن كلما نال حظه من الأكل والشرب نما وبقيت قوته، ولهذا يُكره أو يحرم للإنسان أن يصلى بحضرة طعام يشتهيه؛ لأن ذلك يُوجب تشويش قلبه واشتغال ذهنه.

ومن بركته: أن فيه عونًا على طاعة الله لأنك تأكله لتستعين به على الصيام، وهذا لا شك أنه بركة.

ومنها: أن البركة حسية ظاهرة، فإن الإنسان إذا كان مفطرًا يأكل في اليوم مرتين أو ثلاثة ويشرب مرارًا، وإذا تسحر وصام لا يأكل ولا مرة واحدة ولا يشرب ولا مرة واحدة، ولهذا يتعجب كيف أمس أشرب سبع مرات في اليوم والآن أصبر على الأكل، وهذا من بركته.

ومِن بركته: أن فيه اقتداء برسول الله عَلَيْق، فإن رسول الله عَلَيْق كان يتسحر، ولا شك أن الفعل الذي تقتدي فيه برسول الله عَلَيْق خير وبركة.

ومن بركته أيضًا: أن فيه الفصل بيننا وبين صيام أهل الكتاب، فإن فصل ما بيننا وبين أهل الكتاب -كما في صحيح مسلم-: أكلة السحور(١)، وهذا لا شك أنه من بركاته، فكل شيء يميز

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٢٣)، ومسلم (١٠٩٥)، تحفة الأشراف (١٠٢٨).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٠٩٦) عن عمرو بن العاص.



المسلم من الكافر سواء في اللباس أو في الحُلي أو في أي شيء فإنه خير وبركة؛ لأنه لا خير في موافقة المشركين أبدًا أو اليهود والنصارئ في أي شيء، أما في العبادات فهذا قد يؤدي إلى الشبه الشرك والكفر، وأما في العادات؛ فلأن التشبه بهم في الأمور الظاهرة قد يوصل إلى التشبه في الأمور الباطنة، والغالب أنه ما من شخص يتشبه بإنسان إلا وهو يجد في نفسه إعجابًا به، وأنه أهل لأن يشتبه به ويقتدي به، أو ربما يكون في قلبه محبة له، وهذا شر مما قبله بالنسبة للكافرين، إذن هذه سِتة أوجه كلها يشملها قول الرسول علي المستور بركة، وربما يكون هناك بركات أخرى معنوية غير ظاهرة لنا؛ لأن الرسول كي ما أمر به وعلله بهذه العلة إلا لما فيه من منافع كثيرة للعباد.

هذا الحديث كما نراه فيه أمر النبي على بالسحور، هذا الأمر هل هو للوجوب أو للاستحباب؟ يرى بعض العلماء أنه للوجوب، وهذا على رأي من يرى أن الوصال حرام، لأنه إذا كان الوصال بين اليومين حرامًا فالأكل بينهما واجب، فإذا لم يأكل في الليل وجب أن يتسحر لئلا يواصل، ولكن جمهور أهل العلم على أن الأمر هنا للاستحباب.

لو قلت: هل هذا الرأي يؤيده قوله: «فإن في السحور بركة»؟

فالجواب: أن كونه فيه بركة لا ينافي الوجوب، بل هذا ربما نقول: إنه يؤيد القول بالوجوب.

ومن فوائد الحديث أيضًا: إثبات البركة في بعض الأطعمة، لقوله: «فإن في السحور بركة»، وإذا كان السحور بركة وهو طعام فقد يكون في الإنسان أيضًا بركة وذلك بأن يكون الإنسان مباركًا على من له اتصال به، كما في حديث أسيد بن حضير برس في قصة ضياع عقد عائشة مباركًا على من له اتصال به كما في حديث أسيد بن حضير برس في قصة ضياع عقد عائشة أل أبي بكره (۱۱)، وأمًا من أنكر أن يكون في الإنسان بركة فهذا إن أراد بإنكاره إنكار أن يكون به بركة جسدية بمعنى: أن جسده مبارك فهذا حق، لأنه لا أحد يُتبرك بجسده أو عرقه أو فضلاته بلا رسول الله يَسِين فإنه يتبرك بفضل وضوئه وكذلك بريقه وعرقه وما أشبه ذلك، أما بوله وغائطه فالصحيح: أنه نجس كغيره من البشر، وإن أراد بنفي البركة نفي ما يحصل منه من خير وعلم ونفع مالي أو بدني فهذا غير صحيح، فإن من الناس من يكون فيه بركة على جليسه إما بعلمه أو بخلُقه أو بماله أو بنفعه.

بعلمه: كأن ينشر علمًا في الحاضرين فيستفيد الناس منه. هذه بركة، ولهذا وصف الله القرآن بأنه مبارك لما فيه من العلم والخير.

وإما أن يكون فيه بركة بماله مثل: صدقات، هدايا، هبات، وما أشبه ذلك.

⁽١) متفق عليه: البخاري (٣٣٤)، ومسلم (٣٦٧)، وتقدم في التيمم.

وإما أن يكون فيه بركة بنفعه مثل: أن يخدمك ويساعدك وما أشبه هذا.

وإما أن يكون فيه بركة بخلقه: يكون الرجل على خلق حسن ويتعلم مصاحبه منه الأخلاق، وكم من أناس تعلموا حسن الأخلاق بمصاحبة من هم على خُلق وهذا كثير، حتى إن الإنسان الذي عنده علم قد يصحب عاميًا فيرى من حسن أخلاقه وبشاشته وطلاقة وجهه وكلامه اللين للناس ما يأخذ منه أسوة، كل هذه من البركات بلا شك.

والحاصل: أن البركة تكون في المخلوقات، ولكن مَن الذي جعلها فيها؟ الله وَعُمَّلُهُ.

ومن فوائد الحديث أيضًا: حسن تعليم الرسول ﷺ لكونه يقرن الحكم بالعلة في قوله: «فإن في السحور بركة»، والعلة تختلف قد تكون العلة مما يحث الإنسان على الفعل أو ينفره من الفعل، ففي هذا الحديث الغرض من العلة: الحث على الفعل، وفي قوله تعالى: ﴿إِلَآ أَن يَكُونَ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ وَمَا مَسْفُومًا أَوْ لَحَمْ خِنزِيرِ فَإِنَّهُ رِجِّسُ ﴾ [الانتظان ١٠٥]. للتنفير منه، ومثل إلقاء النبي ﷺ الروثة حين جاء بها ابن مسعود ليستنجي بها فألقاها الرسول وقال: «إنها ركس أو رجس» للتنفير من ذلك.

* وقد ذكرنا -فيما سبق- أن لتعليل الحكم ثلاث فوائد:

الأولى: سمو الشريعة، ووجهه: أن الشريعة لا تأمر ولا تنهى إلا لحكمة.

الثانية: القياس إذا وجدت العلة في الفرع المقيس؛ يعنى: إمكان إلحاق غيره به.

والثالثة: زيادة اطمئنان المكلف.

استحباب الفطر على تمر أو ماء:

• ١٣٠ - وَعَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرِ الضَّبِّيِّ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: ﴿إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى مَاءٍ فَإِنَّهُ طَهُورٌ ﴿ اللَّهِ عَلَى مَاءٍ فَإِنَّهُ طَهُورٌ ﴾ (١). رَوَاهُ الْمَحَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْمَحَاكِمُ.

«سلمان» من أقل ما يكون ورودًا في أسماء الصحابة، ولكن يمكن حصرهم إذا رجعنا إلى مثل: كتاب الإصابة»، قوله على أفطره أي: أراد أن يفطر، الفليفطر على تمره، والخطاب هنا وأحدكم يعود إلى الصائمين، الفليفطر على تمره ويحتمل أن يعود على الجميع ويكون وإذا أفطر أحدكم إن صمتم، وقوله: الفليفطر على تمره، الفاء هنا رابطة للجواب، واللام لام الأمر، قد يشكل كونها هنا ساكنة والمعروف أنها مكسورة، أما في قوله تعالى: ﴿ لِينُفِقُ ذُوسَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ مُ اللهُ ال

⁽۱) أخرجه أبو داود (۲۳۵۵)، والترمذي (۲۰۸)، وابن ماجه (۱۲۹۹)، وأحمد (۱۷/٤)، وابن خزيمة (۲۰۲۷)، وابن حبان (۳۰۱۵) والفريابي في كتاب الصيام (۲۳) بإسناد صحيح.



لام التعليل فإنها تكسر مطلقًا، ولهذا نقول: إن من قال: ﴿ لِيَكُفُرُواْ بِمَا ٓ ءَاتَيْنَكُمْ وَلِيَتَمَنَّعُوأً ...﴾ [التَّبْرِينَ ١٦٠]. من سكن فهو خاطئ؛ لأن اللام للتعليل، فيجب أن تُكسر، أما في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَمَدُدُ بِسَبَ إِلَى ٱلسَّمَاءِ ﴾ [المتح:١٥]. صح أن تسكن. وهنا يقول: «فليفطر، لأنها بعد الفاء.

وقوله: «علىٰ تمر» التمر الظاهر لي أنه إن قُرن مع الرطب صار المراد بالتمر الجاف الذي قد كَمُل استواؤه وبالرُّطَب الرَّطْب، أما إذا أطلق فالظاهر أنه يشمل الرطب والتمر الجاف، لكن قد دل فعل الرسول ﷺ على أن الرطب مقدم على التمر إذا وجد، فقد كان النبي ﷺ يفطر على رطب، فإن لم يجد فعلى تمر، فإن لم يجد حسى حسوات من ماء(١٠).

وقوله: هفإن لم يجده هل التمر أو ثمن التمر؟ قد يجد التمر لكن ليس عنده الثمن، وقد يكون عنده الثمن لكن ليس في السوق شيء.

«فإن لم يجد فليفطر على ماء»، ثم علل قال: «فإنه» أي: الماء «طهور»، وطهور بالفتح مطهر طاهر في ذاته، مطهر لغيره، كيف يصح أن يقال: طهور، فهل الإنسان نجس حتى يحتاج إلى أن يُطهر معدته؟ لا، ولكنه طَهور مُطهر للمعدة والأمعاء مما قد يكون فيها من الأذي؛ لأن الماء -كما نعلم- جوهر سيال نافذ فإذا أتئ على المعدة وهي خالية بعد الصيام فإنه بلا شك ينظفها، وهو وإن لم يكن فيه غذاء التمر لكن فيه التطهير للمعدة مما يكون من آثار الصوم، ولهذا المعدة في آخر النهار يفوح منها رائحة كريهة، وهذا الماء يطهرها ويزيل عنها هذه الرائحة وما لا نعلمه مما يكون داخلاً في قوله: «فإنه طهور».

ففي هذا الحديث: الإشارة، بل الأمر بالإفطار على التمر، وهل هو واجب؟ لا، ليس بواجب، ولكن الأكمل والأفضل أن يكون على التمر، وقد ذكر ابن القيم كِنَالله في زاد المعاد(١) من فوائد الإفطار على التمر: أنه يقوى البصر وهو كذلك مُجرُّب، ولهذا كان كثير من الناس يفطرون قبل كل شيء إذا قاموا من النوم بسبع تمرات، وكان شيخنا كيَّلله يقول: إن قول الرسول ﷺ: همن تصبُّح بسبع تمرات من العجوة لم يصبه ذلك اليوم سم و لا سِحر، ("). كان يقول شيخنا(ع): الظاهر أن هذا على سبيل التمثيل وأن التمر كله يحصل به الفائدة، وسواء كان هذا القول صوابًا أم غير صواب فإنه يُرجى في الإفطار على سبع تمرات أن يكون فيه الخير، ويكون داخلاً في قوله: ﴿ فَأَنَّقُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمُ ﴾ [التَحَالي:١٦]. فإذا لم تجد العجوة فهذا بدلٌ منها، وعلى كل حال: فإن

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽Y) زاد المعاد (Y/ ٥٠).

⁽٣) متفق عليه: البخاري (٥٤٤٥)، ومسلم (٢٠٤٧) عن سعد بن أبي وقاص.

⁽٤) يقصد: الشيخ عبد الرحمن بن ناصر بن سعدي كَلَّلَةُ.



الإفطار به يزيد البصر، ونحن نعلم جميعًا أن للحلوى تأثيرًا على الدم وقوته ولاسيما إذا كان من التمر، وأظنكم قد علمتم أن الله تعالى هيا لمريم عند نفاسها الرُّطَب الجنبي؛ لأن النفساء قد يخرج منها دم كثير فتحتاج إلى تعويض، وهذا يدل على أن التمر من أحسن ما يعوض عن هذا الدم الذي سال منها عند الولادة، وأيضًا التمر أسهل من غيره مؤنة، لأنه لا يحتاج إلى تعب مثل الرز وغيره لكن التمر لا، ولهذا: هبيت فيه تمر لا يجوع أهله وببت لا تمر فيه أهله جياعه(١)، وأيضًا فيقول ابن القيم تَعَلَّنَة: إن التمر فيه حلوى وفيه غذاء، وهو فاكهة إذا كان رطبًا فقد جمع بين الفاكهة والحلوى والغذاء، والنبي على الحلوى.

ومن فوائد الحديث: أنه إذا لم يجد التمر أفطر على ماء، إذا كان عنده ماء وخبز فعلى أيهما يفطر؟ على الماء اتباعًا للسنة، إذا كان عنده ماء وحلوى يفطر على أي منهما؟ اختلف العلماء؛ منهم من قال: يقدم الحلوى؛ لأن الرسول على التمر والحلوى تشاركه في الحلاوة، ويكون ذكر التمر هنا؛ لأنه أيسر ما يكون عند القوم، ومنهم من قال: نحن في هذه الأمور ينبغي أن نكون ظاهرية لاسيما وأن الرسول على على قال: «فإنه طهوره، ولم يعلل في التمر؛ لأن فائدته ظاهرة، لكن علل في الماء ترغيبًا فيه لئلا يقول قائل: ما فائدة الماء؟ فقال: إنه طهور، والذي يترجح عندي أن نقدم الماء، لكن يشرب من الماء بمقدار ما يحصل به الفطر ثم يأكل مما عنده.

ومن فوائد المحمديث: بيان فائدة الماء وتطهيره لبدن الصائم إذا أفطر عليه؛ لقوله: «فإنه طهور».

ومن فوائده أيضًا: تعليل الأحكام الشرعية لقوله: «فإنه طهور»، وحسن تعليم الرسول عليه عليه عليه عليه الرسول عليه عليه النحكم بالعلة.

ومنها أيضًا: اتخاذ ما يعين على امتثال الأمر، يعني: التشجيع على فعل الأمر والإغراء به، من أين يؤخل؟ من قوله: «فإنه طهور» لأن هذه العلة تبعث النفس على أن تفطر على ماء وإلا فقد يقول قائل -كما أسلفت قريبًا-: ما فائدة الماء؟ فنأخذ منه التشجيع على فعل الأمر، وأن هذا لا يدخل في باب الرياء، وبناء على ذلك يكون تشجيع حفظة القرآن بالمال أو بالكتب أو بغيرها مما يفرحون به ويشجعهم أمر له أصل في الشرع كما أن له أصلاً في الشرع من جهة سلب القاتل، فإن الرسول على جعل لمن قتل قتيلاً من الكفار له سلبه، يعني: ثيابه وما عليه خاصة به، وهذا بلا شك تشجيع، وكذلك جعل لكل من دل على حصن من حصون الكفار أو

⁽١) أخرجه مسلم (٢٠٤٦) عن عائشة.

على ثغر من ثغورهم أو من الأشياء المهمة في قواسم قتالهم جعل النبي ﷺ مكافأة، وهذا يدل على أن المكافأة على الأعمال الصالحة لا يعد من الرياء، ولا يعد من باب إفساد نيات الناس؛ لأن بعض الناس قال: لا تعطي حافظ القرآن جائزة، ولا تعطه مكافأة، لأن هذا يؤدي إلى إفساد النيات فيقال: لا، أنا ما قلت: اعملوا لهذا السبب، وربما يكون هذا الرجل ما طرأ على باله أن يحصل على الجائزة، إنما همه أن يفعل الخير فقط.

النهي عن الوصال:

٦٣١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: ﴿ اَهَىٰ رَسُولُ الله ﷺ عَنِ الْوِصَالِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: فَإِنَّكُ تُواصِلُ يَا رَسُولَ الله ؟ قَالَ: وَأَيُّكُمْ مِثْلِي ؟ إِنِّ أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّ وَيَسْقِينِي، فَلَمَّا أَبُوا أَنْ يَنْتُهُوا عَنِ الْوِصَالِ وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا، ثُمَّ يَوْمَل بِهِ مِنْ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَيْهِ.

«النهي» هو طلب الكف على وجه الاستعلاء، والمراد بقولنا: «على وجه الاستعلاء» ليس معناه: أن الرسول ﷺ يتصور نفسه عاليًا على غيره، لا، فهو من أشد الناس تواضعًا، لكن يتصور الآمر أن المأمور مطيع له هذا معنى الاستعلاء، وأنه يوجّه الأمر إليه.

والوصال مصدر واصل يواصل كقاتل يُقاتل قِتالاً، واصل يُواصِل وصالاً ويصلح مواصلة كمُقاتلة، فما هو الوصال! الوصال لغة: وصل الشيء بالشيء، وفي الشرع: وصل يوم بآخر في الصيام، فقال رجل من المسلمين: فإنك تواصل يا رسول الله! يعني: تصل يوما بيوم وكيف تنهى عن ذلك! وهل يليق أن يفعل الرجل ما ينهى عنه! لا، ويحتمل أن يكون السائل أراد معرفة الحكمة في كون الرسول علي ينهى عن الوصال وهو يواصل، وأيًا كان فإن الرسول علي أجابه بجواب يتبين به الفرق، فقال: الوأيكم مثلي؟ الاستفهام هنا للنفي، يعني: لستم مثلي في الصبر والتحمل وما يحصل لى من الاستغناء عن الأكل والشرب.

قال: «إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني»، أبيت البيات هو النوم ليلاً، وقوله: «يطعمني ربي ويسقيني» هذه ليست كقول إبراهيم -عليه الصلاة والسلام-: ﴿وَالَّذِي هُو يُطْعِمُنِي وَيَسْفِينِ ﴾ الله المراد بذلك في قول إبراهيم: الطعام الحسي والسقي الحسي، هنا يطعمني ويسقيني ليس المراد بهما: الطعام الحسي والسقي الحسي، إذ لو كان كذلك لم يكن مواصلاً، ولم يكن بينه وبين الناس فرق، لكن المراد: طعام وسقي غير الطعام والسقي المعهود، فما هو؟ قيل: إنه طعام من الجنة، وإن الطعام والسقي من الجنة ليس كطعام الدنيا، فهو لا يفطر

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٦٥)، ومسلم (١١٠٣)، تحفة الأشراف (١٣١٦٧).

الصائم ولو كان طعامًا وسقيًا، وحينئذ يلغز بها فيقال: لنا طعام وشراب لا يُفطر، ولكن هذا فيه نظر؛ لأن الطعام والشراب في الآخرة لا يكون إلا بعد دخول الجنة، والنبي ﷺ أراد أن ياخذ عنقودًا من الجنة في صلاة الكسوف ولكنه بدا له ألا يفعل فتركه(١).

والقول الثاني في المسألة: أن المراد بالطعام والسقي هنا: ما يحصل للقلب من الغذاء بذكر الله وَعَلَيْ والاشتغال بذكره عما سواه، واشتغال الروح وتعلقها بالشيء لا شك أنه يشغلها عن حاجات البدن المادية الحسية، نحن الآن لو فرض أن نشتغل بشغل شاغل حقيقي لكنا نذهل عن الأكل والشرب، فهو في غفلة عن الطعام والشراب الحسي، فيكون المراد بالطعام والسقي هنا: ما يفرغه الله وَعَلَيْ على قلب النبي عَلَيْ من الأنس بذكره والاشتغال به عما عداه، وهذه خاصية لا توجد لأحد سوى النبي والشي وبهذا يظهر الفرق بينه وبين أمته، فإن أمته لا تطيق أن تشتغل بذكر الله وعَلَيْ عن الأكل والشرب، قالوا: منه قول الشاعر: [البسيط]

لَهَا أَحَادِيثُ مِن ذِكراك تَشْغَلُها عَنِ الشَّرابِ وَتُلهيهَا عنِ الزَّادِ"

هذا اشتغال ذهنها بذكر محبوبها مع أنه ليس تعلق هذه المرأة بمحبوبها كتعلق محبة الرسول ﷺ بالله وَعِلَنَّ بل محبة الرسول لله وَعِلَنَّ واشتغال قلبه به لا يدانيها أي محبة، وهذا هو الذي يميل إليه ابن القيم عَلَقَة (") وهو الحق.

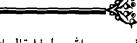
قال: هذاما أبوا أن ينتهواه، هأبواه يعني: امتنعوا، لا عصيانًا لأمر الرسول على الله الناس امتثالاً لأمره، لكنهم -رضي الله عنهم- ظنوا أن الرسول على نهاهم إشفاقًا عليهم وخوفًا عليهم من التعب، وأنه ليس هذا من باب الأمور التعبدية، ولكن من باب الخوف عليهم، فقالوا: نحن نطيق ذلك وسنفعل، ونظير هذا لو أنني طلبت منك مثلاً أن تدخل الباب قبلي وأبيت، هل تكون عاصيًا لي؟ لا؛ لأنك ما قصدت المعصية، لكن قصدت الأدب معي، هكذا الصحابة أيضًا ما قصدوا المعصية بلا شك، لكن ظنوا أن الرسول على قال ذلك إشفاقًا عليهم ورحمة بهم، لا لأجل أن هذا من باب العبادة فقالوا: نواصل فواصل بهم يومًا ثم يومًا ثم رأوا الهلال، وإذا رأوا الهلال لا يمكن الوصال، أي هلال رأوه؟ شوال، فقال: هلو تأخر الهلال لزدتكم يومًا ثالثًا ورابعًاه، لماذا؟ قال الراوي: «كالمنكل لهم حين أبوا أن ينتهوا».

«كالمنكل، يعني: كالذي يدعوهم إلى الترك، فالتنكيل هنا بمعنى: الترك، يعني: أنه أراد أن يواصل لو تأخر الهلال لأجل أن ينفروا عن هذا الفعل فيعرفوا أن الرسول عليه ما نهاهم إلا من

⁽١) تقدم في صلاة الكسوف.

⁽۲) زاد المعاد (۲/ ۳۳).

⁽T) ; (c Ilaste (T/ TT).



أجل الرحمة والإشفاق، ولا شك أن التيسير في هذا الباب هو الذي يحبه الله ولهذا قال الله تعالى في آيات الصيام: ﴿ يُرِيدُ اللهُ يَحَمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ لنا في هذه العبادة فلا ريب أن اليسر فيه في الإفطار وإعطاء النفس حظها من الطعام والشراب والنكاح.

في هذا الحديث: نهى النبي عَلَيْ أمته عن الوصال، فالصحابة أوردوا على النبي عَلَيْ إشكالاً في أنه يواصل وهو ينهى عن الوصال، فبَين عَلَيْ الفرق وأنه يواصل؛ لأن قلبه مشغول بذكر الله تعالى ومحبته عن الحاجة إلى الأكل والشرب، وأن هذا أمر لا يتسنى لغيره فظهر الفرق، ثم إنهم رضي الله عنهم لم يتركوا الوصال ظنًا منهم أن النبي عَلَيْ أراد بذلك الإشفاق عليهم لا أن ذلك من التعبد، فواصل بهم النبي على يومًا ويومًا ليتبين لهم الحكمة من النهي عن الوصال، وقال: «لو تأخر الهلال لزدتكم».

فيستفاد من هذا الحديث عدة فوائد: أولاً: النهي عن الوصال، وهل النهي للتحريم أو للكراهة أو للإرشاد؟ على خلاف بين العلماء:

منهم من قال: إن النهي للتحريم، واستدل بأمرين:

الأمر الأول: أنه الأصل في النهي لقوله تعالى: ﴿ فَلَيْحَذُرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنَ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُم فِتْنَةً أَوْيُصِيبَهُمْ عَذَابُ ٱلِيحُ ﴾ [النهني:٦٣]. والنهي أمر بالاجتناب، ولهذا قال الرسول ﷺ: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه»، فيكون النهي للتحريم.

والأمر الثاني الذي استدلوا به: أنه واصل بهم يومًا فيومًا للتنكيل، والتنكيل نوع من العقوبة، ولا عقوبة إلا على فعل محرِّم وإلا لما عوقب.

وقال آخرون: إن النهي للكراهة، لأنه لو كان للتحريم لم يواصل بهم النبي على ولم يأذن لهم في الاستمرار، بمعنى: أنه لو كان للتحريم لنهاهم عنه نهيًا باتًا، إذ إن تمكين المنهي من فعل المُحَرم لا يجوز، فقالوا: إذن هذا النهي للكراهة، أما القائلون بأنه للإرشاد، وأن الإنسان حسب قوته فاستدلوا لذلك بفعل كثير من الصحابة -رضي الله عنهم- للوصال حتى كان ابن الزبير في يواصل خمسة عشر يومًا لا يفطر فيها(۱)، فقالوا: إن فعل الصحابة -رضي الله عنهم- وهم عدد من الصحابة يدل على أنهم فهموا منه أن النهي للإرشاد، وأن الإنسان إذا كان يرى من نفسه التعب والمشقة فإنه لا يواصل، أما إذا كان يرى الراحة والانشراح فإنه يواصل.

فإن قلت: ما هو أقرب الأقوال إلى الصواب؟

فالأقرب أنه للكراهة على الأقل، والقول بالتحريم قوي للسبين المذكورين في صدر الكلام.

⁽١) ابن أبي شيبة (٢/ ٣٣١)، وشعب الإيمان (٣/ ٤٠٥)، والتمهيد لابن عبد البر (٢٠/ ٩٢).

أما الرد على من قالوا: إنه أذن لهم في الاستمرار، فنقول: إن هذا الإذن لا يدل على جوازه، لأنه أراد التنكيل بهم لا إقرارهم عليه لأجل أن يعرفوا هم بأنفسهم الحكمة من النهي.

وأما الرد على من قال: إنه للإرشاد، فنقول: إن هذا فهمهم، وفهمهم ليس حجة على غيرهم، لأن لدينا كلامًا للرسول ﷺ.

ومن فوائد الحديث أيضًا: أن الصحابة -رضي الله عنهم- لا يدعون شيئًا يحتاج إلى سؤال الاسألوا عنه، وهذا أحد الطرق الذي كمل به الدين والحمد لله.

الدين كَمُل بالقرآن وبالسُّنة القولية والفعلية والإقرارية حتى إذا جاء شيء لم يأت به الكتاب والسُّنة مثلاً قيَّض الله له من يسأل عنه إما من الصحابة الذين في المدينة، وإما من الأعراب، ولهذا كان الصحابة يفرحون إذا جاء الأعرابي يسأل؛ لأن الأعرابي على فطرته يسأل عن كل شيء، فالحاصل: أن هذا فيه دليل على أن الصحابة -رضي الله عنهم- لم يَدَعوا شيئًا يحتاج الناس إليه إلا سألوا عنه، ولهذا لما نهى عن الوصال أوردوا عليه كونه يواصل غرضي بهذه الفائدة ما يترتب عليها من الأمر العظيم وهو إبطال ما كان عليه أهل الكلام من الإيرادات الباطلة التي يريدون أن يتوصلوا بها إلى تعطيل أسماء الله وصفاته في قولهم: لو كان كذا لزم كذا وما أشبه ذلك من الأشياء التي يقولونها يتوصلون بها إلى إبطال ما وصف الله به نفسه أو سمى به نفسه، فيقال لهم: أين الصحابة عن هذه الإيرادات التي أوردتموها هل لم يفهموها أم ماذا؟!

ومن فوائد المحديث: إثبات الخصوصية للرسول على وأن الله تعالى قد يخصه بأحكام دون الأمة وهو كذلك، وقد ذكر أهل العلم خصائص النبي على في كتاب النكاح -أعني: الفقهاء-؛ لأن له في النكاح خصائص كثيرة فذكروها هناك، وقالوا: إن الرسول خُص بأحكام واجبة وهي ليست محظورة على غيره، محظورة عليه وهي ليست محظورة على غيره، مباحة له وهي ليست مباحة لغيره، منها الوصال فهو في حقه ليس بمكروه، وفي حق غيره مكروه.

ومن فوائد الحديث: إن ما ثبت في حق النبي ﷺ فهو ثابت في حق الأمة إلا بدليل، وجهه: أنه لمّا نهى عن الوصال قالوا: إنك تواصل، وإذا كنت تواصل فلنكن نحن نواصل لأنك أسوتنا، وهذه قاعدة دل عليها آيات كثيرة من القرآن مثل قوله تعالى: ﴿ قُلَ إِن كُنتُمْ تُجُبُونَ اللّهَ فَا تَبِعُونِي يُحْبِبُكُمُ اللّهُ ﴾ [النّفيلي: ٢١]. فهو أسوتنا وقدوتنا وإمامنا، وقال تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللّهِ أُسَوَةً حَسَنَةً لّمَن كَانَ يَرْجُوا اللّهَ وَالْمَوَ اللّهَ وَالْمَوْنِي اللّهَ اللهُ وَالْمَهُ إِلا بدليل، وبهذا نرد على قاعدة ذكرها وللأمة إلا بدليل، وبهذا نرد على قاعدة ذكرها الشوكاني تَعَلَقُهُ وهي غريبة منه مع إمامته وجلالته- وهي: أن الرسول إذا ذكر قولاً عامًا وفعل فعلاً يُخالف عمومه حمل الفعل على الخصوصية! وهذا لا شك أنه خطأ، لأن قول الرسول



سُنة وفعله سُنة، وإذا كان كذلك وأمكن الجمع بينهما كان ذلك هو الواجب حتى لا نجعل فعله مخالفًا لقوله، فلا يمكن أن نرجع أو أن يصار إلى الخصوصية إلا بدليل، وإذا أمكن الجمع فهو الواجب.

ومن فوائد الحديث أيضًا: حُسن خلق النبي ﷺ.

حكمة مشروعية الصيام:

٦٣٢ – وَعَنْهُ ﴿ عَنْهُ ﴿ قَالَ وَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ لَـمْ يَكَعُ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ، وَالْحَمَلَ بِهِ، وَالْحَمَلَ بِهِ، وَالْحَمَلَ بِهُ وَالْحَمَلَ بِهُ وَالْحَمْلُ لَهُ.

هذا الحديث -كما تشاهدون- بدأ بجملة شرطية: «مَنْ لم يدع قول الزور»، وهنا توارد على الفعل جازمان «من»، وهلم كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾ [البَهَةِ:٢٠]. فورد عليه جازمان، فأيهما يعمل؟ العامل في اللفظ هو الثاني المباشر، والأول عامل في المحل، وعليه فهيدعه هنا مجزوم بهلم».

وقوله: «فليس لله حاجة» الجملة جواب الشرط، واقترنت بالفاء لأنها فعل جامد، ما هو الفعل الجامد؟ ما ليس مؤخر.

وقوله: «في أن يدع» هذه فعل مضارع ماضيها ودعَهُ ومصدرها وَدْع، ومنه قول النبي ﷺ: «لينتهين أقوامٌ عَنْ وَدْعِهم الْـجُمعَات، (٢).

وهيدعه بمعنى: يترك طعامه وشرابه ... إلخ، قوله: همن لم يدع قول الزوره أي: من لم يترك قول الزور، وقول الزُور: كل قول مائل عن الحق، لأن الزور مأخوذة من الازورار وهو: الانحراف، فالشتم قول زور، والغيبة قول زور، والقذف قول زور، والكذب قول زور، كل شيء مائل عن الحق من الأقوال فهو داخل في قول الزور، وهل يدخل في ذلك شهادة الزور؟ نعم من باب أولى.

ثانيًا: «العمل به» يعني: ومن لم يدع العمل بالزور، والعمل بالزور هو: العمل بكل قول مُحَرُم كما قلنا في قول الزور، مثل: الغش في البيع والشراء، وكالنظر المحرم، كالاستماع إلى الأغانى المحرمة، وما أشبه ذلك، وكمشاهدة المشاهدات المحرمة، كل هذه من العمل بالزور.

وقوله: «الجهل» المراد به: السفه، وليس المراد به: عدم العلم، لأن عدم العلم لا يُقال: تركه، أو لم يتركه، لكن المراد: السفه، والسفه: هو القول الذي يُنسب قائله إلى خلاف الرشد، وإن لم يكن محرمًا كالكلمات النابية عرفًا تعتبر من السفه أو من الجهل.

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٠٣)، وأبو داود (٢٣٦٢)، تحفة الأشراف (١٤٣٢١).

⁽٢) تقدم في باب صلاة الجمعة.



الذي لا يدع هذه الأمور الثلاثة -وهنا يقول: «الجهل» بالنصب معطوفة على «قول الزور» «فليس لله حاجة» الحاجة هنا بمعنى: الإرادة؛ أي: فليس لله إرادة في كذا وكذا، يعني: أن الله ما أراد من الصائم أن يمتنع عن الأكل والشرب فقط والنكاح، وإنما أراد أن يدع، هذه الأمور هذه هي الحكمة الشرعية من وجوب الصوم، ويدل لذلك قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُمَا اللَّذِينَ ءَامَنُوا كُنِبَ عَلَيْ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ الللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ الللَّهُ عَلَيْ الللّهُ عَلَيْ الللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ الللّهُ عَلَيْ اللللّهُ عَلَيْ الللّهُ عَلَيْ اللللّهُ عَلَيْ الللّهُ عَلَيْ الللّهُ عَلَيْ الللّهُ عَلَيْ الللّهُ عَلَيْ الللّهُ عَلَيْ الللّه

إذن لا يخرج رمضان -ثلاثون يومًا- إلا وقد تكيف بهذه العادات الفاضلة، وهي: ترك الزور قولاً وفعلاً، وترك السفه، لكن نحن نشاهد كثيرًا من المسلمين أو أكثرهم يدخل رمضان ويخرج لا يتأثرون به لماذا الأنهم لم يحافظوا على ما أرشد الله إليه ورسوله في ملازمة التقوى وترك الزور قولاً وفعلاً وترك السفه.

وقوله: «فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه» نص عليه؛ لأن الطعام والشراب لازم لكل صائم، أما النكاح الذي أشار الله إليه في قوله: ﴿بَنْتِرُوهُنَّ﴾ [التَّقَةِ:١٨٧]. فهو يختص به من كان ذا زوج، وأما من ليس بذي زوج فإنه يدع الطعام والشراب.

من فوائد الحديث: بيان الحكمة من الصوم وهي اجتناب هذه الأشياء الثلاثة قول الزور والعمل, به والسفه.

فيستفاد منه فوائد منها: الحكمة من الصوم وأن من أعظم حكمه مع كونه عبادة أن يتجنب الإنسان حال صومه هذه الأمور الثلاثة. هل يدخل فيها ترك الواجب؟ يدخل فيها ترك الواجب؛ لأن ترك الواجب من الزور، فيدخل في أنه يجب أن نتجنب هذا.

هل تبطل الفيبة المسام؟

ويُستفاد من الحديث: أن لهذه الأشياء الثلاثة أثرًا بالغًا في الصوم لقوله: هفليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه» لكن هل تبطل الصوم؟ جمهور أهل العلم على أنها لا تبطل على أنها تحرم، ويزداد تحريمها حال الصوم، لكنها لا تبطل الصوم، إنما ربما تكون آثامها مكافئة لأجور الصوم، وحينئذ يبطل الصوم من حيث الأجر لا من حيث الإجزاء.

قال الإمام أحمد^(۱) -وقد ذُكر له عن بعض السلف أن الغيبة تفطر-: لو كانت الغيبة تفطر لم يبق لنا صوم، وهذا صحيح، لو قلنا: إن الإنسان إذا اغتاب رجلاً فهو كما لو أكل تمرة لكان لا يبقى أحد صحيح الصوم إلا نادرًا؛ لأن كثيرًا من الناس اليوم -نسأل الله لنا ولهم الهداية- لا

⁽١) الفروع (٣/ ٤٨)، والمبدع (٣/ ٤٢).



يبالون بغيبة الناس، ولأن القاعدة عند عامة الفقهاء: أن التحريم إذا كان عامًا فإنه لا يبطل العبادة بخلاف الخاص المحرم لخصوص العبادة يبطلها، وهذه قاعدة مرت علينا في قواعد ابن رجب، على أن التحريم إذا كان عامًا -لا يختص بالعبادة- فإنه لا يبطلها، فمثلاً الغيبة والنميمة والكذب والغش وما أشبه ذلك تحريمه عام ما حُرم من أجل الصوم، فلما كان تحريمه عامًا صار لا يبطل الصوم، أما ما حرم من أجل الصوم فإنه يفسد الصوم، ولذلك لو أكل أو شرب فسد صومه، لأنه محرم لخصوص الصوم وهذه قاعدة نافعة، لو أن أحدًا لبس عمامة من حرير هل تبطل صلاته إلا، لماذا الأن النهي عام وهو آثم.

على كل حال: ولو لبس ثوبًا من حرير تُجزئ صلاته على خلاف فيها، الذين قالوا: تُجزئ قالوا: لأن التحريم هنا عام في الصلاة وغيرها فلا يبطلها، والذين قالوا: إنها لا تجزئه ولا تصح، قالوا: لأن التحريم متعلق بما هو شرط للعبادة وهو الستر، والثوب هو الساتر، فصار وجوده كالعدم فأبطل الصلاة.

المهم: أن هذه الأشياء التي ذكرها الرسول ﷺ تنافي الحكمة الشرعية، لكن لا تبطل الصوم، لأن تحريمها ليس خاصًا به.

ومن فوائد الحديث إثبات الحكمة من الشرائع، لقوله: «فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه»، ولكن يريد الله منا أن ندع قول الزور والعمل به والجهل.

لو قال قائل: هل في الصيام فوائد غير تلك؟ قلنا: نعم، فيه فوائد ولنذكر منها ما تيسر: منها: معرفة الإنسان قدر نعمة الله عليه في تيسير الأكل والشرب والنكاح إذا كان متزوجًا، وجه ذلك: أن الإنسان لا يعرف قدر النعمة إلا بضدها كما قيل: هوبضدها تتبين الأشياءه.

ومنها: أن الإنسان يذكر أخاه الفقير الذي لا يقدر على الأكل والشرب فيرحمه ويتصدق عليه.

⁽١) القرطبي (٩/ ٦١٤٨).

كتباب الصيام

ومنها أيضًا: كسر النفس عن الأشر والبطر'')؛ لأن الإنسان إذا فقد الأكل والشرب وذاق ألم الجوع والعطش فإن نفسه التي تعلو في غلوائها تحبط وتعرف أنها في ضرورة إلى ربها وَجُمَّانًا فتنكسر حدة النفس.

ومنها أيضًا: أنه يضيق مجاري الشيطان، وهي مجاري الدم، والشيطان يجري من ابن آدم مجرئ الدم، فإذا ضاقت المجارى عليه قل سلوكه لها.

ومنها أيضًا: أنه يذيب الفضلات التي في الجسم، فإن الجسم مع كثرة الأكل والشرب قد يكون فيه فضلات كثيرة متحجرة ورواسب، فإذا صام فإن الجسم يضمر حتى تخرج هذه الفضلات والرواسب.

ومنها أيضًا: أنه يحمل المرء على التقوى والعبادة، ولهذا نرى الناس في رمضان يكثرون من العبادة أكثر منها في غير رمضان.

ومنها: أنه يساعد الشاب على تحمل الصبر عن النكاح؛ لقول الرسول ﷺ: «ومن لم يستطع فعليه بالصوم»(٢).

ومنها: إتمام أنواع العبادة؛ لأن التكليف الذي كلف الله به عباده إما بذل محبوب أو كف عن محبوب أو تعب البدن، بذل المحبوب كالمال في الزكاة، والكف عن المحبوب كالصيام، وإجهاد النفس بالعمل كالصلاة والحج والجهاد وما أشبه ذلك.

حُكم القُيلة للصائم:

٦٣٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ وَشِيْ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَيَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ أَمْلَكُكُمْ لإِرْبِهِ»(٢). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِـمُسْلِم.

- وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ: «فِي رَمَضَانَ».

قولها: «يُقَبِّل يعني: يُقبَل أهله وزوجته وهو صائم، والتقبيل معروف، وجملة «وهو صائم» في موضع نصب على الحال، وهو عام لصيام الفرض والنفل.

«ويُباشر وهو صائم المباشرة أخص من التقبيل، وعرفها بعضهم: بأنها الجماع بما دون الفرج، وقولها: «وهو صائم» أيضا الجملة في موضع نصب على الحال.

قالت: «ولكنه أملككم لإربه» يقال: إربه وأربه، الأرب: الحاجة، والإرب: العضو، يعني: عضو النكاح، والمعنى واحد، يعني: أربه وإربه كلاهما يؤدي إلى شيء واحد، وهو أنه يملك حاجته وهي الجماع في هذا الموضع، فهو -عليه الصلاة والسلام- يملك حاجته.

⁽١) الأشر والبطر: شدة المرح.

⁽٢) سيأتي في النكاح.

⁽٣) أخرجُه البخاري (١٩٢٧)، ومسلم (١١٠٦)، تحفة الأشراف (١٥٩٣٢).



قال: وزاد في رواية: «في رمضان»، وعلى هذا يكون قولها: «وهو صائم» الذي ذكرنا قبل قليل أنه يعم الفرض والنفل، يكون هذا الحديث في الفرض لكن إذا جاز في الفرض ففي غيره من باب أولى.

ففي هذا الحديث تخبر عائشة وبسخ عن أمر خفي لا يطلع عليه إلا أزواج الرسول عليه الله أن ينقلن للناس وهذا من جملة الفوائد التي أشرنا إليها فيما سبق في تعدد أزواج الرسول عليه أن ينقلن للناس ما لا يطلع عليه إلا هن، فهي هنا أخبرت أنه يُقبِّل وهو صائم، والتقبيل كما نعرف لابد أنه يحرك الشهوة، اللهم إلا من رجل ميت الشهوة ضعيف فيها جدًا فهذا لا تتحرك شهوته، أما رجل فيه شيء للنساء فإنه لابد أن تحرك القبلة شهوته إذا قبل زوجته، وكذلك أيضًا إذا أخذ يباشر وهو أعظم من التقبيل، لأن المباشرة هنا الجماع فيما دون الفرج وهو أشد من التقبيل إثارة للشهوة.

قالت عائشة ﴿ الله على أنه الله على أنه الله على أمرني فأتزر في الرسول على يُنزل قولها: هولكنه الحديث يفسر الحديث الذي نحن بصدده، ولكن هل كان الرسول على يُنزل قولها: هولكنه كان أملككم لإربه يدل على أنه لا ينزل، وأنه يملك نفسه بحيث لا يخرج منه شيء بهذا التقبيل وهذه المباشرة، وهذه الجملة أرادت ﴿ على ألا يتصرف الناس كتصرف النبي عَلَيْهُ إذا كانوا لا يملكون أنفسهم؛ لأن الجملة التعليلية لابد أن يكون لها أثرها، فإذا كان الإنسان لا يملك إربه ويخشى على نفسه أن يجامع أو أن ينزل فإنه يجب عليه أن يتوقف ولا يجوز له أن يفعل ذلك؛ لأنه يعرض صيامه للخطر إلا إذا كان الصيام نفلاً، فإن صيام النفل يجوز للإنسان يفعل ذلك؛ لأنه يعرض صيامه للخطر إلا إذا كان الصيام نفلاً، فإن صيام النفل يجوز للإنسان لا يلزمه الصيام فيها، فإذا كان فرضا في حال لا يلزمه الصيام فيها، فإذا كان فرضا في حال لا يلزمه الصيام فيها، فإذا كان يفطر في نهار رمضان، فله أن يُباشر وأن يُقبّل وأن يُجامع وأن يأكل ويشرب ولا حرج عليه؛ لأنه أبيح له أن يفعل.

استفدنا من هذا الحديث عدة فوائد: أولاً: جواز الحديث عما يستحيا منه في إظهار الحق لفعل عائشة بشغ حيث تكلمت بأمر يُستحيا منه، فإن المرأة تستحيي من هذا، لاسيما إذا كانت تريد نفسها كما تدل عليه الرواية الأخرى أنه يُقبِّلها هي بشغ، لكن في بيان الحق لا ينبغي أن يستحيي الإنسان من أي شيء، ولهذا قالت أم سليم لما سألت الرسول عليه عن المرأة تحتلم قالت مقدمة لسؤالها: إن الله لا يستحيى من الحق... إلخ، والاستحياء من الحق لا

⁽١) صحيح، وتقدم في باب الحيض.

يُمدح بل يُدم؛ لأنه خور (١) وجبن من الإنسان المستحيي، وأنت أيضًا إذا استحييت من الحق فمعناه: أنك فوَّت القول بالحق أو فَوَّت فعل الحق.

ومن فوائد الحديث: جواز التقبيل للصائم، كيف ذلك؟ لأن النبي ﷺ كان يُقَبِل وهو صائم.

فإن قلت: الرسول ﷺ عبد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر

فالجواب: أن هذا أورد على النبي عَلَيْ أورده عليه عمر بن أبي سلمة حين سأل النبي عَلَيْ عن القبلة للصائم، فقال: «سل هذه»، فأخبرته أن النبي عَلَيْ كان يفعل ذلك، فقال: يا رسول الله إن الله قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، فأخبر الرسول عَلَيْ أنه أعلم الناس بالله وأتقاهم لله وأخشاهم له ().

إذن هذا الإيراد أجاب عنه الرسول على نقول: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ السّرِةُ حَسَنَةٌ لِّكَن كَانَ مِرْجُوا اللهُ وَالْمَوْمَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهُ الل

وفيه دليل أيضًا على أنه لا فرق بين الشاب والشيخ، والدليل: أننا نعلم أن الرسول ﷺ كان مما حُبِّب إليه النساء، وكان أعطي قوة ثلاثين رجلاً"، ولا شك أنه يشتهي النساء، ومع

⁽١) الخُورْ يعني: الضعف. مختار الصحاح (١/ ٨٠).

⁽۲) أخرجه مسلم (۱۱۰۸).

⁽٣) في البخاري (٢٦٨) قال أنس لقنادة: كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين، تحفة الأشراف (١٣٦٥).



ذلك يقبل وهو صائم، فلا فرق بين الشاب والشيخ، وأما ما رواه أبو داود(١) في التفريق بينهما فضعيف لا تقوم به حجة.

ويُستفاد من الحديث: أن من لا يملك نفسه فلا يفعل هذا الفعل لقولها: «وكان أملككم لإربه»، فمن لا يملك نفسه بمعنى: أنه يخشئ إن باشر ألا يملك نفسه فيجامع، فإنا نقول: لا تفعل من باب سد الذرائع، والناس يختلفون في قوة الإيمان، وفي قوة ملك النفس، فإن بعض الناس قد يمنعه إيمانه من تجاوز الحلال إلى الحرام، وبعض الناس يمنعه أيضًا ملكه نفسه وإن كان ليس قوي الإيمان- لكن الممنوع أن يأتي ذلك رجل لا يستطيع أن يملك نفسه عن فعل الشيء المحرم، على كل حال الناس يختلفون.

ويُستفاد من هذا الحديث كما استفاده بعضهم: أنه لو أنزل لم يفسد صومه، وجه الدلالة: قال: لأن المباشرة عند أكثر الناس سبب للإنزال، واحتج وقال: إنكم تقولون: إذا قبّل فقط أو باشر فقط بدون إنزال لم يفسد صومه، وإذا أنزل بدون التقبيل ولا مباشرة لم يفسد صومه، يعني: كما لو فكر وأنزل فإنه لا يفسد صومه، فما الذي جعلهما مجتمعين يُفسدان الصوم؟ يعني: إذا حصل تقبيل وإنزال أو مباشرة وإنزال فسد هذا تقرير مذهبه، فماذا تقولون؟ نقول: يرتفع الحكم بالإنزال بلا مباشرة بأنه حديث نفس، وقد عفا الله عن حديث النفس، ويرتفع الحكم بالنسبة للمباشرة المجردة بهذا الحديث، ونحن نقول: إذا أنزل بفعله فإن صومه يفسد؛ لأن قول عائشة بالله عن أملككم لاربه يشير إلى هذا.

ثانيًا: لا شك أن الإنزال شهوة، وفي الحديث الصحيح في ثواب الصيام: «يدع طعامه وشرابه وشهوته من أجليه"، والمني شهوة بدليل قول الرسول على الرسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال: نعم، أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجره"، والذي يوضع هو المني، فهذا أيضا يدل على أن الإنزال بالمباشرة أو التقبيل مفطر، ونحن قد نلتزم بأنه بالتفكير يُفطر الإنزال، لكن عندنا حديث: «إن الله تجاوز لي عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلم (أ)؛ لأنه لولا هذا الحديث لقلنا: إذا أنزل بالتفكير أفطر.

⁽١) أبو داود (٢٣٨٧) ولفظه: أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن المباشرة للصائم فرخص له، وأتاه آخر فسأله فنهاه فإذا الذي رخص له شيخ والذي نهاه شاب. وفي إسناده أبي العنبس -الحارث بن عبيد- سكتوا عنه، وفي التقريب: مقبول، يعنى: عند المتابعة.

⁽٢) متفقّ عليه: البخاري (١٨٩٤)، ومسلم (١١٥١) عن أبي هريرة، تحفة الأشراف (١٣٨١٧).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٠٠٦) عن أبي ذر.

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٥٢٨) بلفظ: «إن الله تجاوز لي عن أمتي ما وسوست به صدورها..» إلخ، تحفة الأشراف (١٢٨٩).



ثالثًا: أن بعض العلماء حكى الإجماع على أن الإنزال بالمباشرة والتقبيل يُفطر، ففي الحاوي للشافعية نقل الإجماع على أنه يفطر (١)، والموفق في المغني قال: لا نعلم فيه خلافًا (١)، والمداهب الأربعة كلها متفقة على أن الإنزال بالمباشرة والتقبيل مُفطر، فالصواب عندي: أن الإنزال بالمباشرة والتقبيل مفطر، فالصواب عندي: أن الإنزال بالمباشرة والتقبيل مفطر للصائم، والجواب عما أورد سمعتموه.

مسألة: هل الإمذاء يُفطر؟ لا يفطر، لا شك في هذا خلافًا للمشهور من مذهب الإمام أحمد تَعَلَقُهُ والصواب: أنه لا يفطر للفرق العظيم بينه وبين الإنزال فإن بينهما فروقًا كثيرة، ولا يمكن إلحاق المذي بالمني لا من حيث الحقيقة ولا من حيث الأثر على الجسم ولا من ناحية الأحكام المترتبة على ذلك.

فالحاصل: أن لدينا الآن: مباشرة وتقبيل بدون إنزال ولا مذي لا يفسدان الصوم قولاً واحدًا في المذهب، المباشرة والتقبيل مع الإمذاء الصحيح لا يفسدان الصوم، مع الإنزال يفسدان الصوم على القول الصحيح، وهو إما إجماع أو على الأقل المخالف في ذلك نادر. حكم الحجامة للصائم؟

٦٣٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هِنِنِ : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مـُحْرِمٌ، وَاحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ» (أَ). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

«احتجم» افتعل، يحتمل أن المعنى: أنه على طلب من يحجمه وهو كذلك، والحِجَامة: إخراج الدم من البدن بطريق معروف، وهو أن يجرح مكان الحجامة ويُؤتى بوعاء صغير فيه أنبوبة متصلة به فيأتي الحجام بعد أن يجرح المكان ثم يضع هذا الوعاء الصغير.

المهم: هذه الحجامة معروفة من عهد الرسول عَلَيْ إلى أن أدركناها نحن في هذا العصر، ومن كانت عادته الحجامة مرض وصار فيه دوخة وتعب حتى يحتجم، فالنبي عَلَيْ احتجم وهو محرم، وبالضرورة سيحلق مواضع المحاجم من أجل الحاجة.

وقوله: «واحتجم وهو صائم» أيضًا جملة حالية، وهنا أطلق الصيام، فيحتمل أنه في رمضان ويُحتمل أنه في غيره، وهل الرسول ﷺ كان محرمًا في غير رمضان! نعم أحرم في غزوة الحديبية في ذي القعدة، وفي عمرة القضاء كذلك في ذي القعدة، وفي عمرة الجعرانة في ذي القعدة وفي حجته في ذي القعدة أيضًا.

لكن الصيام الذي ورد الحتجم وهو صائمه هل هو مقيد في إحرامه، أو هما جملتان منفصلتان؟

⁽١) ذكره النووي في المجموع عن صاحب الحاوي (٦/ ٣٣٣).

⁽٢) المغنى (٣/ ٢٠).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٩٣٨)، تحفة الأشراف (٩٨٩).



الواقع أن اللفظ الذي في أيدينا أنهما جملتان منفصلتان، وأما ما جاء في بعض الروايات أنه احتجم وهو صائم محرم (١) فهذا لا يصح؛ لأنه لم يكن الرسول على صائماً محرماً أبدًا؛ إذ إن ذهابه إلى مكة في وقت الصيام كان في غزوة الفتح ولم يكن النبي على مُحرماً، فالجمع بينهما وَهُمٌ من بعض الرواة أنه احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم، يعني: فصل هذه عن هذه، فهذا -كما يقول المؤلف-: رواه البخاري.

فيستفاد من هذا الحديث عدة فوائد:

الأولى: جواز الحجامة للمحرم لقوله: ١٥ حتجم وهو محرمه.

الثانية: أنه يجوز أن يحلق من الشعر ما يحتاج إليه في الحجامة، لماذا؟ لأنه من اللازم لذلك وجواز الملزوم يدل على جواز اللازم.

الثالثة: أنه إذا حلق من رأسه مثل هذا القدر فليس فيه فدية، وبه نعرف ضعف قول من يقول: إن الإنسان إذا أخذ شعرة واحدة من رأسه فعليه طعام مسكين، فإن أخذ اثنتين فطعام مسكينين، فإن أخذ ثلاث شعرات ففدية من صيام أو صدقة أو نسك فهذا القول ضعيف، ولا يُعد من أخذ ثلاث شعرات من رأسه حالقًا، والله وَجُنَّا يقول: ﴿ وَلا عَلِقُوا رُءُ وَسَكُو حَتَى بَنُعُ آلَمَدَى مَعِلَا فَهَدُ المُعر مَن أَخِد ثلاث شعرات من رأسه حالقًا، والله وَجُنَّا يقول: ﴿ وَلا عَلِقُوا رُءُ وَسَكُو حَتَى الرأس، إمّا شعرة أو شعرتين فليس فيه شيء.

فإن قلت: إن الذي أسقط الفدية هنا الحاجة إلى أخد الشعر.

فالجواب أن نقول: إن الحاجة لا تُسقط الفدية؛ لأن الله قال: ﴿ فَهَن كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ بِهِ اَذَى مَن رَأُسِهِ وَلَهُذَا حَلَق كَعَب بن عَجْرة ﴿ فَهُ رَأُسُه؛ لأنه جَيّ به إلى النبي رَبِيّ والقمل يتناثر على وجهه من رأسه؛ لأنه كان مريضًا، والمريض تكثر معه الأوساخ، ويضعف بدنه ويكثر فيه القمل، فقال له النبي عَلَيْقِ: «ما كنت أُرئ الوجع بَلَغَ بِكَ ما أَرى هُ أَرى الوجع بَلَغَ بِكَ ما أَرى هُ أَن يحلق وأن يفدي بصيام أو صدقة أو نسك.

إذن نقول: إن الحاجة إلى حلق هذا الجزء اليسير من الرأس من أجل الحجامة لا تسقط الفدية؛ لأنها لو وجبت ما أسقطتها الحاجة، بدليل حديث كعب بن عُجرة.

وعلى هذا فنقول: إن أقرب الأقوال في حلق الشعر مذهب مالك كَلَّهُ أنه إذا حلق ما يزول

⁽۱) أخرجه أبو داود (۲۳۷۳)، والنسائي في الكبرى (۳۲۲۸)، قال أبو حاتم: هذا أخطأ فيه شُريك، وروى جماعة هذا الحديث ولم يذكروا صائمًا مُحرمًا إنما قالوا: احتجم وأعطى الحجام أجرة، فحدث شريك هذا الحديث من حفظه بآخره، وقد كان ساء حفظه فغلط فيه. العلل لابنه (۲۰۰۱).

⁽٢) سيأتي في الحج باب الإحرام.

به الأذى و جبت الفدية، وإن حلق دون ذلك فلا فدية عليه، لكن يحرم عليه أن يحلق إلا لحاجة.

فإن قلت: ألا يحتمل أن الرسول عَلَيْ احتجم وهو صائم ثم قضى؛ يعني: أفطر ثم قضى؟ الجواب: نعم يحتمل لا شك هذا وارد، لكن لو كان الأمر كذلك لنقل، ثم إن مثل هذا السياق يقتضي أنه سيق للاستدلال به على أن الصائم لا تؤثر فيه الحجامة فيكون هذا الإيراد غير وارد، كما نقول في قوله: «احتجم وهو محرم» أفلا يجوز أن يكون الرسول عَلَيْ قد فدى؟ يجوز، لكن الظاهر خلاف ذلك، إذ لو فدى لنقل.

إذن يؤخذ من هذا الحديث: جواز الحجامة للصائم، وأنها لا تفطره.

فإن قلت: أفلا يمكن أن يكون الرسول على احتاج إلى الحجامة، ومعلوم أن الصائم إذا احتاج إلى الأكل والشرب بحيث يتضرر بفقدهما في أثناء النهار يجوز له أن يأكل ويشرب، فيمكن أن الرسول على الكونه يحتجم كثيرًا يمكن أن يحتاج إلى الحجامة في ذلك اليوم فاحتجم.

فالجواب أن نقول: ليس الكلام في جواز الحجامة من عدمها، نحن نقول: ما احتجم إلا والحجامة جائزة له إما لكونها جائزة للصائم مطلقًا، وإما لكونها جائزة عند الحاجة، وليس كلامنا في هذا الكلام هل تفطر أو لا؛ فظاهر الحديث أنها لا تفطر؛ لأنها لو كانت تفطر لنقل عنه قضاء هذا الصوم وأنه أفطر ذلك اليوم.

٩٣٥ - وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ هِنْ أَنْ رَسُولَ الله ﷺ أَتَىٰ عَلَىٰ رَجُلٍ بِالْبَقِيعِ وَهُوَ يَسَخْتَحِمُ فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ: أَفْطَرَ الْسَحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ (١٠٠ . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَا التِّرْمِذِيَ، وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ خُرَيْمَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ.

هذا الحديث يقول: مرَّ على رجل بالبقيع، والمراد بالبقيع: ما حوله؛ لأن البقيع هي: مدفن موتى أهل المدينة، والظاهر أن الناس لا يكونون في نفس المقبرة، ويحتجمون لما في ذلك من تلويث المقبرة بالدم وغير ذلك، إلا أن يُراد بالبقيع كل ذلك المكان، يعني: ما فيه القبور وما كان خارجًا عنه فيصح، على كل حال: ليس للمكان أهمية في المسألة، المهم: أن

⁽۱) أخرجه أبو داود (۲۳۲۹)، والنسائي في الكبرى (۳۱۳۸)، وابن ماجه (۲۱۸۱)، وأحمد (٤/ ۱۲۲)، وابن خزيمة (۱۹۲۲)، وابن حبان (۳۵۳۳)، قال النووي في المجموع (٦/ ٣٦٤): إسناده صحيح.



الرسول على قال: «أفطر الحاجم والمحجوم» «الحاجم»: هو فاعل الحجامة، و«المحجوم» المفعول به، ف«الحاجم» مثل الحلاق، و«المحجوم» مثل المحلوق، قوله على: «أفطر الحاجم والمحجوم» هو كقوله: «إذا أقبل الليل من هاهنا، وأدبر النهار من هاهنا فقد أفطر الصائم»، «أفطره يعني: حل له الفطر، هنا «أفطر الحاجم والمحجوم» هل معناه حل لهما الفطر؟ لا، لكن هذا يختلف عن ذاك، لأن القول الراجح في ذلك -«فقد أفطر الصائم» أي: حل له الفطر، وليس المعنى: فقد أفطر حُكمًا كما قبل به، أما هنا «فقد أفطر» يعنى: أفسد صومه فأفطر.

وقوله: «أفطر الحاجم والمحجوم» فيه إفطار الرجلين، أما المحجوم فالفطر في حقه معقول ما هو المعنى؟ هو ما يحصل له من الضعف بخروج الدم، الضعف الذي يوجب ضرر البدن، وطلب البدن الأكل والشرب حتى يعوض ما نقص بخروج ذلك الدم، والإنسان في صومه جعله الله -سبحانه وتعالى- وسطًا بين الإفراط والتفريط بين أن يأكل ويشرب ليقوي البدن بالغذاء، وبين أن يحتجم ويستقيء فيضر البدن بفقد الغذاء في القيء أو بفقد الدم في الحجامة، فراعى الشرع جانب العدل بالنسبة للبدن لا إفراط ولا تفريط، فجعل ما أدخل البدن مما يقويه مفطراً وما أخرجه مما يضعفه جعله أيضاً مفطراً حتى يقوم البدن بالعدل لا إفراط ولا-تفريط، وهذا من الحكمة العظيمة.

فعلى هذا نقول: الحكمة في كون المحجوم يفطر هو: لأجل ما يحصل للبدن من الضعف الذي يحتاج معه إلى مادة غذائية يستعيد بها قوته، وعليه فإن كان الإنسان في ضرورة إلى الحجامة احتجم، وقلنا له: كل واشرب ولو في رمضان إذا كان في ضرورة، لأن بعض الناس ولاسيما الذين يعتادون الحجامة إذا فقدوها أحيانًا يغمى عليهم ويموتون، فإذا بلغ الإنسان إلى هذا الحد فنقول: احتجم وكل واشرب وأعد للبدن قوته، وإذا لم يصل إلى هذا الحد وكان بإمكانه أن يصبر إلى غروب الشمس، قلنا له: في الفرض يحرم عليك أن تحتجم ولا يجوز بل تبقى إلى أن تغرب الشمس وتفطر إن كان في نفل، فالأمر واسع فيه، لأن النافلة يجوز للإنسان أن يأكل ويشرب ولو بلا عذر.

إذن عرفنا الحكمة بالنسبة للمحجوم، بالنسبة للحاجم قد تكون الحكمة خفية وهي كذلك في الحقيقة خفية جداً؛ ولهذا ذهب بعض العلماء إلى أن الحاجم لا يُفطر والمحجوم يفطر، لكن هذا القول -كما تنظرون- ضعيف جداً، لماذا؟ مصادم، لأنه يأخذ ببعض النص ويترك البعض، وقال بعضهم: الحِكْمة في المحجوم ظاهرة، وفي الحاجم تعبدية نحكم بما حكم به الرسول على ولا ندرى، وبناء على قولهم فالحاجم يفطر بأى وسيلة حجم، لأن المسألة

تعبدية، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (١٠): بل الحكمة معقولة فيهما أما في المحجوم فقد سبقت، وهي الضعف الذي يُنهك البدن، وأما بالنسبة للحاجم فلأن الحاجم يمص القارورة والدم قد يكون غزيرا ويخرج بسرعة وشدة فينفذ إليه من القارورة دم وهو لا يشعر لشدة المص فجعلت هذه المظنة بمنزلة المئنة (١٠)، قال: ونظيره النائم ينام والنوم نفسه ليس بحدث لكنه مظنة الحدث، فصار النوم ناقضاً للوضوء وإن كان قد لا يحدث منه ناقض، فشيخ الإسلام كَلَّلَهُ يرى أن الحكمة معقولة في الطرفين في الحاجم والمحجوم قال: وبناء على ذلك لو حجم بغير هذه الطريقة المعروفة فإن الحاجم لا يُفطر، وأنتم أخبرتموني الآن أنهم يحجمون بغير هذه الطريقة فلو فرض أنه حجم بآلة تمص بدل مص الآدمي فإنه لا يفطر بناء على أن العلة معقولة، وإذا كانت العلة معقولة والخريب أنها عندهم غير معقولة في الطرفين، ولهذا قالوا: لو فصد أو شرط غير معقولة، والغريب أنها عندهم غير معقولة في الطرفين، ولهذا قالوا: لو فصد أو شرط الإنسان فصداً وخرج به من الدم أكثر مما خرج بالحجامة فإنه لا يفطر؛ لأن الحكمة غير معقولة، إنما هي تعبدية، والشرط هو: شق العرق طولاً حتى يخرج الدم، أما الفصد فهو: أن بشقه عرضاً حتى يخرج الدم، أما الفصد فهو: أن بشقه عرضاً حتى يخرج الدم، أما الفصد فهو: أن

قال شيخ الإسلام: والأصلح في البلاد الحارة الحجامة وفي البلادة الباردة الفصد أو الشرط؛ لأن البلاد الباردة يغور فيها الدم ينزل إلى باطن البدن من أجل البرودة الخارجية، فكان الفصد أو الشرط أبلغ من الحجامة في استخراج الدم الفاسد، وأما في البلاد الحارة فإن الدم يخرج ويبرز على ظاهر الجلد فتكون الحجامة أنفع وأفيد، على كل حال هذه مسائل طبية.

في هذا الحديث قال الرسول على الحاجم والمحجوم، ونحن إذا أخذنا بظاهره قلنا: فسد صومهما، وقد عرفتم أن للعلماء في بيان العلة في ذلك ثلاثة أقوال: قول: إنها معقولة فيهما، وقول: إنها غير معقولة فيهما، وهذان القولان متقابلان، والقول الثالث: إنها معقولة في المحجوم غير معقولة في الحاجم.

إذن هذا الحديث يُستفاد منه: أن الحجامة تُفطر على السبب الظاهر المعلوم، فقال بعض العلماء: لا ولكن كادا يُفطران، فخرجوا عن ظاهر الحديث وقالوا: كادا يفطران أما الحاجم فقالوا: نعم يكاد يُفطر، لأنه لو شفط بقوة دخل الدم إلى جوفه فأفطر، لكن لو شفط شيئًا فشيئًا لم يفطر، فالمعنى: كاد يفطر الحاجم؛ لأنه ربما شفط بقوة فأفطر، إذن على قول هؤلاء يكون:

⁽۱) الفتاوي (۲۰/۸۲۰).

⁽٢) قولهم: «المظنة منزلة المئنة» أي: إقامة محل الظن مقام محل اليقين، حاشية البجيرمي (٢/ ٨٨)، والتقرير والتحبير (٣/ ١٩٤)، وفتح الباري (٤/ ٢٣٥).



هأفطر الحاجم والمحجوم، كادا يفطران ولم يفطرا؛ لأن المحجوم لو تصبر مع الضعف حتى غربت الشمس وأكل وشرب صح صومه، والحاجم لو تأنئ رويدًا رويدًا صح صومه.

وقلت: وإحالة الحكم على السبب الظاهر، ما هو السبب الظاهر في الحديث الذي أفطر به الحاجم والمحجوم؟ الحجامة هم يقولون: لا إن الرجلين كانا يغتابان الناس، فقال الرسول على الحاجم والمحجوم، وهذا التأويل هو في الحقيقة تحريف. أولاً: لانهم يقولون: إن الغيبة لا تفطر، وهذا من الغرائب، يقولون: إن الغيبة لا تفطر، ولما قال الرسول على الحاجم والمحجوم، قالوا: كانا يغتابان الناس، وأنتم تقولون: الغيبة لا تُفطر، يعني: لو اغتابا الناس بدون حجامة ما أفطرا، وإن اغتابوا الناس وحجموا أفطروا، هذا لا يستقيم.

الشيء الثاني: أنه من الجناية على النص أن يُلغى الوصف الذي عُلِّق عليه الحكم ثم نذهب نلتمس وصفًا آخر نعلِّق به الحكم، فإن هذا جناية على النصوص، وما مثل هؤلاء إلا مثل من قالوا في المرأة المخزومية التي كانت تستعير المتاع فتجحده -فأمر النبي ﷺ بقطع يدها- إن هذه المرأة ما أمر الرسول بقطع يدها لأنها استعارت فجحدت، ولكن لأنها كانت تسرق، وما مثل هؤلاء أيضًا إلا كمثل قول من قال: إن قول النبي ﷺ: هين الرجل وبين الشرك. والكفر ترك الصلاة»، أو «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة مَنْ تركها فقد كفر، قالوا: إن المراد منه: جحدها إذا كان المراد من جحدها، فالذي يجحد فلو صلِّي كل وقت في وقته ومع الجماعة فهو كافر، فكيف نُلغي الوصف الذي عُلِّق عليه الحكم، ثم نجلب له وصفًا آخر لم يذكره الشرع؟ فالمهم أن مثل هذه الأمور من أهل العلم -عفا الله عنا وعنهم- يحمل عليها أنهم يعتقدون قبل أن يستدلوا فيكون عند الإنسان حُكم معين تقليدًا لمذهب من المذاهب أو اختيارًا من عند نفسه ثم تأتى النصوص بخلاف ذلك المذهب أو ذلك الفهم، فيحاول أن يصرف النصوص إليها ولو بضرب من التعسف، والحقيقة أن هذه ليست طريقًا سليمًا إذ إن الإذعان والتسليم المطلق هو الذي يجعل النصوص متبوعة له لا تابعة، بمعنى: أنه إذا دلُّت النصوص على شيء يأخذ به وهو سيحاسب على ما دلَّت عليه النصوص والحكم بين الناس إلى الله ورسوله، فإذا دلُّ كلام الله ورسوله على شيء من الأشياء فالواجب علينا أن نأخذ به مهما كان، والخطر علينا إذا خالفنا هذا الظاهر ليس إذا أخذنا به.

إذن فهذا الحديث يدل على أن الحاجم والمحجوم يفطران، ويبقى النظر في الجواب عن حديث ابن عباس السابق! الجواب عليه: أن الإمام أحمد تَعَيَّلُهُ ضَعَف رواية: «احتجم وهو صائم»، وقال: إن ذلك لا يصح وأنه انفرد به أحد الرواة عن ابن عباس، وأن غيره خالفه فيها، وإذا كان الأمر كذلك فإن المخالفة -مخالفة الثقات في نقل الحديث- تجعله شاذًا وإن كان

المخالف ثقة، والحديث الذي معنا -حديث شداد بن أوس- قال البخاري: إنه أصح شيء في الباب، والغريب أن هذا الحديث جعله بعض العلماء من المتواتر؛ لأنه رواه عدد كبير عن الرسول ﷺ في إفطار الحاجم والمحجوم، حتى قالوا: إنه من المتواتر، فالإمام أحمد عن هداد؛ إلى أن الحديث: هاحتجم وهو صائم، وهمّ، وبعضهم قال: إن الحديث منسوخ بحديث شداد، لأن حديث شداد بن أوس كان في السنة الثامنة، وحديث ابن عباس كان في عُمرة الحديبية، أو عُمرة القضاء، فهو سابق، وعلى قاعدة بعض العلماء يقولون: حديث ابن عباس من فعل الرسول، وحديث شداد من قوله وفعله، ولا يعارض قوله، والحكم للقول لا للفعل، وهذه طريقة الشوكاني وحديث من أهل العلم، ولكن هي ليست بطريقة مرضية عندنا كما سبق لإمكان الجمع، يبقى عندنا حديث آخر هو الذي قد يعارض الحديث الذي نحن الآن بصدده وهو:

٦٣٦ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عِنْ قَالَ: «أَوَّلُ مَا كُرِهَتِ الْحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ؛ أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْ فَقَالَ: أَفْطَرَ هَذَانِ، ثُمَّ رَخَّصَ النَّبِيُّ عَلَيْ بَعْدُ فَعَالَ: أَفْطَرَ هَذَانِ، ثُمَّ رَخَّصَ النَّبِيُّ عَلَيْ بَعْدُ فَعَالَ: أَفْطَرَ هَذَانِ، ثُمَّ رَخَصَ النَّبِيُّ عَلَيْ بَعْدُ فَعَالَ: أَنْسُ يَخْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ (١). رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَقَوَّاهُ.

ذكرنا فيما سبق أن حديث ابن عباس كان متقدمًا، هذا على القول بأن الحجامة تفطر، وذكرنا لكم أن هذا هو قول فقهاء الحديث كأحمد بن حنبل، وابن المنذر، وابن خزيمة، وكذلك هو قول الظاهرية، وأنه أرجح من القول بأنه لا يُفطر، وذكرنا أيضًا أن هذا هو مقتضى النظر والقياس، قلنا: القياس يُقاس على حديث القيء حديث أبي هريرة: «من استقاء عمدًا فليقض» (۱۱)، والعلة الجامعة بينهما: أن كل واحد منهما سبب للضعف، أما مقتضى النظر فلأن الشارع جعل الصائم يكون معتدلاً بالنسبة لشهواته، فلا ينال منها ما يشتهيه، ولا يحرم منها ما يضره فقده، فيكون متوازن الأكل والشرب يغذي البدن، والحجامة بالعكس، والاستقاء كذلك بالعكس، فجعل الشارع الأمر معتدلاً، ثم نقول: بناء على ذلك إن كنت محتاجًا إلى الحجامة ولابد- فاحتجم وكل واشرب ولو في رمضان واقض يومًا مكانه، وإن كنت غير محتاج إلى الحجامة فأبق على نفسك قوتها وانتظر حتى تغرب الشمس.

⁽۱) الدارقطني (۲/ ۱۸۲)، وقال: رجاله كلهم ثقات ولا أعلم له علة. قال أحمد بن حنبل: حالد بن مخلد له أحاديث مناكبر. أفاده ابن الجوزي في التحقيق (۲/ ۹۶). وقال صاحب التنقيح: هذا حديث منكر لا يصح الاحتجاج به؛ لأنه شاذ الإسناد والمتن، وكيف يكون هذا الحديث صحيحًا سالمًا من الشذوذ والعلة، ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة، ولا هو في المصنفات المشهورة، ولا في السنن المأثورة، ولا في المسانيد المعروفة، وهم يحتاجون إليه أشد احتياج، ولا نعرف رواه أحد في الدنيا إلا الدارقطني ... إلخ كلامه، وفيه التشنيع على خالد بن مخلد وكلام الأتمة فيه. أفاده الزيلعي في نصب الراية (۲/ ٤٨٠). (٢) أخرجه الترمذي (۲۷)، وقال: حسن غريب، وحسنه النووي في المجموع (۲/ ۳۲۵) لشواهده.



أما حديث أنس فقال: «أول ما كُرهت الحجامة» ما إعراب «أوله؟ مبتدأ، والخبر «ماه، وما دخلت عليه في تأويل مصدر من الجُملة، «أول ما كُرهت»، الكراهة في لسان الشارع غير الكراهة في عُرف الفقهاء، الكراهة في لسان الشارع للشيء المحرم الذي قد يكون شركًا أكبر، اقرأ قول الله تعالى: ﴿ ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا نَعْبُدُوٓا إِلَّاۤ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَىٰنَا ۚ﴾ إلى قوله: ﴿ كُلُّ ذَالِكَ ا كَانَ سَيِّتُهُ عِندَرَيِّكَ مَكْرُوهًا ﴾ [الإنالة ١٦]. واقرأ ما جاء في الحديث عن النبي عَلَيْنَ إِن الله كره لكم وأد البنات»(١)، وهو من كبائر الذنوب، فالكراهة في لسان الشارع غير الكراهة في عُرف الفقهاء، عرف الفقهاء الكراهة منزلة بين التحريم والإباحة، فيعرفون المكروه بأنه: «ما نُهي عنه لا على سبيل الإلزام بالترك، ويقولون في حكمه: يئاب تاركه امتثالاً ولا يعاقب فاعله، فهنا الكراهة بلسان الشارع.

وقوله: «كرهت الحجامة أن جعفر بن أبي طالب ﴿ اللهِ عَالِمُ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَمُ الله كان أخًا لعلى بن أبي طالب، ولكن عليًّا ﴿ فَي الْمُرْتَبَةُ وَسَبَقَ الْإِسْلَامُ وأَنْهُ أَحَدُ الْخَلْفَاءُ الراشدين، واحتجم وهو صائم، فمرّ به النبي عَينية فقال: وأفطر هذان المشار إليهما الحاجم والمحجوم، شم رخص النبي عَلَيْ بعد في الحجامة للصائم وكان أنس يحتجم وهو صائمه.

نقول: هذا الحديث المشار إليه الحاجم والمحجوم فهل غيرهما مثلهما؟ الجواب: نعم، يعني: غير هذين الشخصين مثلهما في الحكم؛ لأنه سبق لنا قاعدة مهمة وهي أن ما ثبت في حكم الواحد من هذه الأمة فهو له ولغيره ممن ساواه في المعنى الذي عُلق عليه الحكم، مثال ذلك: قال النبي ﷺ حين رأى رجلاً في السفر قد ظُلِّل عليه، والناس زحام حوله قال: «ليس من البر الصيام في السفره، هل نأخذ هذا على عمومه؟ لا، بل نقول: الرجل الذي يبلغ به الصيام كما بلغ بهذا الرجل ليس الصوم في السفر بالنسبة إليه من البر.

إذن الحجامة لا نعقل لها معنى يختص بجعفر بن أبي طالب وحاجمه، بل نجد أن معناه شامل عام، فكل من حجم أو احتجم فإنه داخل في هذا الحكم، ولكن هل يدخل عليه بالنص، أو يدخل عليه بالقياس؟ كلمة «هذان، كما مرَّ علينا اسم الإشارة يعيِّن المشار إليه، ولهذا كان اسم الإشارة أحد المعارف فهو يعيّن المشار إليه كما لو قلت: أفطر جعفر وفلان، أعنى: الحاجم له، فهي تعيِّن المشار إليه، فهل نقول: إن الحكم في غيرهما ثابت للقياس عليهما؟ الجواب: هذا هو الظاهر أنه بالقياس. وقد يقول قائل: لا، بل إن الرسول ﷺ إذا نص على شخص بعينه فهذا النص المعين لهذا الشخص كالتمثيل لقاعدة عامة، فعليه نأخذ بعموم

⁽١) أخرجه مسلم (٩٣٥) عن المغيرة ولفظه: ﴿إِن الله لَجُّلُّ حرم عليكم عقوق الأمهات، ووأد البنات، ومنعًا وهات، وكره لكم ثلاثًا: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال».

المعنى ويكون غيرهما داخلاً في العموم المعنوي، ويكون ذكر هذا الشيء المعين كالتمثيل فقط، ومن ثم قيل: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب أيًا كان، فإن الحكم لهما ولغيرهما، لكن يقول: شم رخص النبي عله في الحجامة للصائم، وفي بعض ألفاظ الحديث: وإنما كُرهت من أجل الضعف، فإن المعروف أن من أجل الضعف، فإن المعروف أن الضعف لا يزول، وما علق الحكم به على أمر لا يزول فإن نسخه لا يمكن إلا أن تزول تلك العلة التي من أجلها شرع الحكم، قال: ووكان أنس يحتجم وهو صائم، لو صح هذا لكان فيصلاً في المسألة.

في هذا الحديث فوائد: منها: الرسول على قال: «أفطر هذان» بعد أن رآهما يحتجمان، ومن المعلوم أن هذين المحتجمين لا يعلمان الحكم، لأنهما لو علما الحكم ما فعلاه، ما احتجما، فكيف قال: «أفطر هذان»، والقاعدة عندنا: أن المحظور إذا فُعِلَ على سبيل الجهل فإنه لا يؤثر، فكيف نخر جهذا الحديث؟ لأنك إن قلت: إنهما كانا عالمين فهو بعيد، وإن قلت: غير عالمين فقد حكم النبي على النهما أفطرا الجواب على هذا: أن المراد بقوله: «أفطر هذان»: بمنزلة قوله: «أفطر الحاجم والمحجوم»، فيكون المراد: أفطر هذا النوع من الناس الذي حجم واحتجم، هذا قول.

والقول الثاني: أن المراد بيان أن الحجامة تفطر، وأن الحجامة سبب بقطع النظر عن كون هذين الرجلين ينطبق عليهما شروط الفطر أو لا ينطبق، فيكون هنا كأن في الحديث إيماء إلى بيان سبب الفطر لا إلى الحكم بكون هذين الرجلين قد أفطرا، وهذا هو ما نقله ابن القيم في إعلام الموقعين أن عن شيخه ابن تيمية بَهَنَهُ يقول: إن المراد بيان أن هذا الفعل مفطر، أما كون هذين الرجلين يفطران فهذا يُعلم من أدلة الكتاب الأخرى، وهذا الحمل واجب؛ لأن لدينا نصوصاً عامة صريحة واضحة في أن الجاهل معذور بجهله، فيجب أن تحمل هذه النصوص المتشابهة على النصوص المحكمة إذا كان الحمل ممكنا، أما إذا لم يكن ممكنا فإن هذا يبقى مخصصاً للعموم، ويثبت الحكم فيه بخصوصه لا يتعداه إلى غيره، فلو فُرض أننا لم نجد محملاً لهذا الحديث قلنا: نخصه بالحالة الواقعة فقط، ونقول: من أفطر بالحجامة ولو جاهلاً؛ محملاً لهذا الحديث أو لنوع أو على بيان السبب.

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٤٠)، قال: حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا شعبة قال: سمعت ثابتًا البناني يسأل أنس بن مالك وللم اكتم تكرهون الحجامة للصائم؟ قال: لا، إلا من أجل الضعف. تحفة الأشراف (٤٤٨). (٢) إعلام الموقعين (٢/ ٥٣).



فما الحكم إذن بالنسبة لجعفر وحاجمه حسب القواعد العامة؟ الجواب على هذا: أنه لا فطر عليهما؛ لأنهما لا يعلمان؛ إذ يبعد من حالهما أن يعلما أن ذلك مُحرَّم ثم يقدما عليه. فإندة في تبوت النسخ في الأحكام:

ويُستفاد من هذا الحديث إذا صحّ - : جواز النسخ في الاحكام، يعني: أن الله وَاللّه الاحكام من حكم إلى آخر، وهذا ثابت بالقرآن والسّنة والإجماع، إلا أن أبا مسلم الاصبهاني والله على أنه الخراساني - يقول: إن النسخ ليس بجائز، ويحمل ما ورد على ذلك على أنه تخصيص، قلنا: كيف قال: لأن الأصل في الحكم أن يثبت في جميع الزمان من أول ما شرع إلى يوم القيامة، إذا نسخ فمعناه رفع الحكم فيما بقي من زمنه، فيكون ذلك تخصيصا باعتبار الزمن، فمثلاً إذا كان هذا الحكم ﴿ حُرِمَتَ عَلَيْكُمُ الْمَيْنَةُ ﴾ الله الله الله عنه الله يوم القيامة، حصل فيه جاء حكم برفع هذا التحريم مثلاً، نقول: الآن بقية الزمن الذي بعد النسخ حصل فيه التخصيص، والحقيقة أن هذا مع مذهب الجمهور خلاف لفظي، وكان الواجب أن نقول: إنه التخصيص، والحقيقة أن هذا مع مذهب الجمهور خلاف لفظي، وكان الواجب أن نقول: إنه ومحمد، ولكن الله وخَلِي أما اليهود فيذكر عنهم أنهم يمنعون النسخ، ولهذا يُكذبون بعيسى ومحمد، ولكن الله ردّ عليهم بقوله: ﴿ هُ كُلُّ الطّعامِ كَانَ حِلًا لِيَنْ اللّه عَلَى كل حال النسخ ثابت، لكن ومحمد، ولكن الله ردّ عليهم من النسخ إن كان الخير في الناسخ فلماذا لم يُثبت من الأول وإن إذا قال قائل: ما هي الحكمة من النسخ إن كان الخير في الناسخ فلماذا لم يُثبت من الأول وإن إذا قال قائل: ما هي الحكمة من النسخ إن كان الخير في الناسخ فلماذا لم يُثبت من الأول وإن إذا قال قائل: ما هي المنسوخ فلماذا نسيخ؟

فالجواب: أن الخير أمر نسبي قد يكون الشيء خيرًا في هذا الزمن ويكون غيره خيرًا منه في زمن آخر، وحينئذ يكون الخير في النسخ والمنسوخ، المنسوخ إبان أي وقت بقاء حكمه هو الخير وبعد أن نُسخ فالخير في بدله، وحينئذ لا يُقال: إن قولكم بالنسخ قَدْحُ في علم الله أو في حكمته، لأن اليهود يدعون هذا، يقولون: إذا جوزتم النسخ جوزتم البداء على الله، وهو العلم بعد الجهل. نقول: قاتلكم الله! تنكرون ما ثبت وما دل العقل على إمكانه، وأنتم تقولون: يد الله مغلولة، والله فقير؟! فنقول: إن الله تعالى عليم بلا شك وعلمه سابق على وجود الأشياء، وحكيم وحكمته من صفاته الأزلية الأبدية، لكن يعلم وجاله المحكم خير في زمنه، وأن بدله خير في زمنه، وهذا شيء معلوم، ولا حاجة إلى الإمثلة.

إذن نقول: في هذا الحديث الذي معنا دليل على النسخ وهو ثابت بالقرآن في قوله تعالى: ﴿ فَا لَكُنَ بَشِرُوهُنَ ﴾ [النَّمَةِ ١٨٠]. وقيل: الآن ممنوع، ﴿ هُمَا نَنسَخ ... ﴾ [النَّمَةُ اللهُ عَنكُمُ اللهُ عَنكُمُ اللهُ عَنكُمُ اللهُ عَنكُم اللهُ عَنكُم اللهُ عَنكُم اللهُ عَنكُم اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنكُم العلماء على النسخ، قال: «ما شاء الله أن ينساه حتى يرتفع حكمه فعل.



وأما السنة فكثير: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»، «كنت نهيتكم عن الانتباذ في الدباء فانتبذوا فيما شئتم غير ألا تشربوا مسكرًا»، «كنت نهيتكم عن الاذّخار في لحوم الأضاحي فادخروا ما شئتم» وأمثال هذا كثير مما يدل على جواز النسخ، والحكمة تقتضيه. لأن الناس في ابتداء الشريعة ليسوا كالناس عند كمال الشريعة، تقبلهم للشيء بعد كمال الشريعة ورسوخ الإيمان في قلوبهم أكثر من تقبلهم في أول الشريعة، ولهذا جاءت الشريعة متطورة حسب أحوال المُشرع لهم.

حكم الفصد والشرط للصائم:

وهل يلحق بالحجامة (٢) غيرها كالفصد والتشريط أو لا! في هذه المسألة خلاف، بناء على أنه هل الحكمة معقولة أو هو حُكم تعبدي! إن قلنا: إنه تعبدي فلا قياس؛ لأن القياس إلحاق فرع بأصل في حُكم لعلة جامعة، «إلحاق فرع» وهو المقيس، «بأصل» وهو المقيس عليه، «في حكم لعلة جامعة»، فإذا كان الحكم تعبديًا -أي: غير معقول العلة - فإنه يمتنع القياس لفوات ركن من أركانه، وهو العلة، فمن قال: إنه تعبدي -وهو المشهور من المذهب قال: إنه لا يلحق الفصد والتشريط بالحجامة، وإن الصائم لو شرط أو فصد فإنه لا يفطر بذلك، وهذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد كَالله عند أصحابه، واختار شيخ الإسلام ابن تيمية كَالله الشرط والفصد بمعنى: الحجامة فيلحق بها، فلا يجوز للصائم أن يفصد أو أن يشرط، وكذلك أخذ الدم من الإنسان ليحقن في غيره ينبني على هذا، فإذا أخذ من الإنسان دم يحقن في غيره وكان كثيرًا بحيث يؤثر على البدن كما تؤثر الحجامة، فإنه ينبني على ما سمعتم.

مسألة: هل يلحق بالحجامة غيرها أم لا؟ فإن قلنا: يلحق، قلنا: إن هذا يفطر، وإلاً فلا، وعلى القول [الراجح] أنه يلحق بها ما يساويها، إذا طلب من شخص أن يتبرع بدم لآخر فإن كان صومه نفلاً فلا حرج عليه، لأنه يجوز للصائم نفلاً أن يُفطر بدون عدر، وإن كان صومه فريضة نظرنا إن كان المريض مضطراً إلى ذلك بحيث يخشى عليه الموت إن لم يحقن به قبل المغرب، ففي هذه الحال يجب على الصائم أن يتبرع بدمه ويفطر؛ لأنه يجب إنقاذ الغريق والحريق ولو أدى إلى الفطر، ففي هذه الحال إذا أفطر -يعني: تبرع بدمه وأفطر- يجوز أن يأكل والشرب ويشرب؛ لأن القاعدة عندنا أن كل من أفطر في رمضان بسبب يبيح الفطر فله الأكل والشرب

⁽١) أخرجه مسلم (٩٧٧).

⁽٢) قال الشيخ في مسالة الإفطار بالحجامة: الاحتياط بلا شك تُركُ الحجامة إلى الليل إذا أمكن، وإذا لم يمكن فاحتجم وأمسك، فإن قدر أنك صعفت عن الإمساك وعجزت فأفطر على القولين، أفطر من أجل الضعف لا من أجل الحجامة ويكون القضاء.



بقية النهار؛ لأن الإمساك لا فائدة منه ما دام أن الشارع قد أذن له بالأكل والشرب فلا حرج، ولولا ذلك لقلنا: إن المريض لا يجوز له أن يأكل أو يشرب، ولو كان قد أفطر من أجل المرض إلا إذا جاع حتى خيف عليه أو إذا عطش حتى خيف عليه مع أنه يجوز له أن يأكل ويشرب كما شاء، أما الدم اليسير كالدم الذي يؤخذ للفحص أو الدم الذي يكون بقلع السن والضرس، أو بضغط الجرح أو ما أشبه ذلك فإنه لا يؤثر قولاً واحدا، وما علمنا أن أحداً قال بتأثيره، لكن الدم الخارج من السن أو الضرس لا يبتلع؛ لأنه إذا بلعه أفطر من أجل أنه شرب دما لا من أجل أنه خرج منه دم.

حكم الاكتحال للصائم:

٦٣٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ هِا ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ يَكِيْ الْكَتِحَلَ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ صَائِمٌ (١). رَوَأَهُ ابْنُ مَاجَهُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

- قَالَ النِّرْمِذِيُّ: «لا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ».

قولها: «اكتحل» أي: وضع الكحل في عينه وهو معروف، وقولها: «في رمضان وهو صائم» هذه الجملة في موضع نصب على الحال من فاعل «اكتحل»، وقولها: «في رمضان»، لم تقل: «في رمضان»؛ لأنه ممنوع من الصرف، والمانع: العَلمية وزيادة الألف والنون، ولهذا لو جاء «رمضان» غير علم انصرف.

في هذا الحديث من الفوائد: جواز الاكتحال للصائم.

ثانيًا: أن الكُحل لا يفطر الصائم؛ لأنه لو كان مفطرًا لوجب اجتنابه، فلما جاز فعله دلُّ هذا على أنه لا يفطر.

ثالثًا: عمومه يقتضي أنه لا يفطر الصائم ولو وصل إلى حَلْقه؛ لأنه أحيانًا إذا كان الحكم نافذًا أحسُّ الإنسان بطعمه في حلقه، فظاهر الحديث أنه لا يفطر ولو وصل إلى حلقه.

فإن قال قائل: أنتم ذهبتم تستنبطون الأحكام من حديث ضعيف لقول الترمذي، وإذا انهدم الأساس انهدم الفرع.

فالجواب: نعم، هذا حق، وأن البناء على الضعيف ضعيف، لكننا نقول: لنفرض أنه ليس بثابت، فما الأصل؟ الأصل: الجواز، حتى يقوم دليل على المنع، ونحن إذا نظرنا إلى الممنوعات في الصيام وجدنا أنها محفوظة معروفة بالكتاب والسُّنة، الأكل، والشرب، والجماع، والحجامة

⁽۱) ابن ماجه (۱٦٧٨)، وضعَّفه البوصيري بسعيد الزُّبيدي، وأخرجه البيهقي (٤/ ٢٦٢)، وقال: سعيد الزبيدي من مجاهيل شيوخ بقية ينفرد بما لا يُتابع عليه.

على خلاف فيها، والاستقاء على خلاف فيه، والإنزال على خلاف فيه، والإمذاء على خلاف فيه، والإمذاء على خلاف فيه. إذن المُجمع عليه الأكل والشرب والحِماع، هذا متفق عليه، فتقول لكل من ادَّعى أن هذا مفطر: عليك الدليل، لأن هذه عبادة ركن من أركان الإسلام، وإذا كان الشارع قد بيَّن موجباتها وشرائطها وأركانها، فإنه سيبين مفسداتها، لأن الأشياء لا تثبت إلا بوجود الشروط والأسباب وانتفاء الموانع، والمفسدات موانع، فالمسألة ليست بالهينة، وليس من الهين أن تقول لعباد الله: إن عبادتكم فاسدة وهم يتقربون إلى الله بها، لأنك سوف تقابله يوم القيامة لماذا أفسدت عبادة عبادي عليهم بدون دليل؟

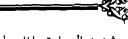
فهذا عُدوان في حق الخالق واعتداء على المخلوق أن تفسد عبادته بدون دليل واضح، فإذا كان الشيء ثابتًا بمقتضى دليل شرعي، فإنه لا يمكن نقضه إلا بدليل شرعي، فلننظر وجدنا أن الكُحل ليس أكلاً ولا شربًا، ما رأينا أحدًا إذا أراد أن يأكل التمر وضعه في عينه لا أحد يقول هكذا، هل هو بمعنى الأكل والشرب؟ أبدًا، ما سمعنا أن أحدًا إذا عطش ذهب ووضع عينه تحت البزبور ليروى، ولا يضع فيها طحينًا ليصل إلى المعدة!

إذن ليس أكلاً ولا شربًا ولا بمعنى الأكل والشرب، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية كله: إنه ليس هناك دليل على أن مناط الحكم هو وصول الشيء إلى الجوف أو الحلق، إنما مناط الحكم أن يصل إلى المعدة شيء يستحيل دمًا يتغذى به الإنسان فيكون أكلاً وشربًا، وعلى هذا فنقول: الكُحل وإن لم يثبت به دليل فالأصل الحِلُ، فإن قلت: قد روى أبو داود أن النبي على قال في الإثمد(۱): «ليتقه الصائم، ۱۱)، «يتقيه» يعني: يجتنبه، قلنا: هذا لو كان صحيحًا لكان على العين والرأس، لكنه منكر كما قاله أبو داود، عن ابن معين، وإذا كان منكرًا فلا حجة فيه، ويبقى الأمر على الأصل على الإباحة، فإن قلت: حديث لقيط بن صبرة، قال له النبي على الأسبغ الوضوء، وخلًل بين الأصابع، وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائمًا»؛ لماذا الأن الصائم لو بالغ في الاستنشاق لدخل الماء إلى جوفه.

فالجواب: أن الأنف منفذ طبيعي يصل إلى الجوف، ولهذا كثير من المرضى يوصلون لطعام والشراب إليهم عن طريق الأنف وهو ما يسمى بالسُّعوط، أما العين فليس بمنفذ معتاد، فلا يكون ما وصل عن طريقها كالواصل عن طريق الأنف، وليس كل شيء يجده الإنسان في حلقه من خارج يكون مفطرًا، فهاهم الذي يرون أن من اكتحل حتى وصل الكُحل إلى حلقه

⁽١) هو حُجر الكحل الأسود.

⁽٢) أُخَرِجه أَبُو داود (٢٣٧٧)، وقال: قال لي يحيئ بن معين: هو حديث منكر، يعني: حديث الكحل، وقد أخرجه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن النعمان، وهو مختلف فيه، والأكثر على تضعيفه.



يفطر، يقولون: لو أن الإنسان وطئ على حنظلة -شيء كالتفاح لكنه شديد المرارة - إذا وطئت عليه برجلك تحسن طعمه في حلقك، وقال العلماء: إن هذا لا يفطر ولو وجد طعمه في حلقه، لماذا؟ قالوا: لأن الرّجل ليست منفذًا معتادًا، إنما دخل مع المسام حتى وصل إلى الحلق، فالمهم: حتى ولو لم يصح هذا الحديث فإن الأصل الإباحة، إلا ما قام عليه الدليل.

حكم من أكل أو شرب ناسيًا وهو صائم:

٦٣٨ – وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شِيْفَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَربَ، فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ الله وَسَقَاهُ (١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- وَلِلْحَاكِم: «مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلا كَفَّارَةَ»(١). وَهُوَ صَحِيِحٌ.

أولاً: قال: «من نسي وهو صائم» «مَنْ» شرطية بمنزلة إذا نسي، وقوله: «فليتم» هذا جواب الشرط، واقترن بالفاء؛ لأنه طلب، وقد قيل فيما يجب اقترانه بالفاء من جواب الشرط:

وقوله: «فليتم» مجزوم بالفتحة نيابة عن السكون، ولالتقاء الساكنين حُركت الميم، وقوله: «فليتم» اللام لام الأمر، والأمر هنا للوجوب، أو الاستحباب، أو الإباحة؟ إذا كان المقصوك بالأمر رفع توهم الفطر فهو للإباحة -إباحة الإتمام-؛ يعني: ولا تفطر.

ثانيًا: إذا كان الصوم تطوعًا وليس المقصود رفع التوهم فهي للاستحباب، إذا كان واجبًا وليست لدفع التوهم فهي للوجوب، والقرائن معروفة.

قوله والمنافعة والمنافعة والمنافعة المنافعة حالية كما هو معلوم، ونسي، ما معنى النسيان والمالماء والمناف العلماء والمناف الفلم النسيان ذهول القلب عن شيء معلوم عنده أما عدم العلم فهو جهل إذن النسيان وارد على العلم، لا نسيان إلا بعد علم، ولهذا قيل: آفة العلم النسيان، ونسي، يعني: ذهل قلبه عن الصوم -هذا واحد-، ونسي، ذهل قلبه عن كون هذا الشيء مفطراً؛ لأنه قد ينسى أنه صائم، وقد ينسى أن هذا الشيء مفطر، هذا كله واقع، فهو إما أن ينسى حاله أو ينسى حكم ما تناوله من أكل أو شرب، وهذا نسيان للحكم، وكلا الأمرين داخل في قوله والمنافي وهو صائم، وقوله: وفأكل أو شرب، هذا ليس على سبيل المحصر، ولكن على سبيل المثال، ومَثّل بالأكل والشرب؛ لأنهما أكثر تناولاً من غيرهما؛ إذ إن الجماع في غير المتزوج غير وارد، وفي المتزوج وارد، لكنه قليل بالنسبة للأكل والشرب اللهم إلا في أحوال نادرة، هذا شيء يمكن.

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٣٣)، ومسلم (١١٥٥)، تحقة الأشراف (١٤٥٥٣).

⁽٢) المستدرك (١/ ٩٥٥)، وقال: على شرط مسلم، وصححه أيضًا ابن حبان (٣٥٢١).



على كل حال: الأكل والشرب كمثال، وخوفًا من أن يقول قائل: إن الجماع له حكم آخر أتى المؤلف برواية الحاكم، وهي قوله: «من أفطر من رمضان»، فإن «مَنْ أفطره يعمُّ الأكل والشرب والجماع وغيرها من المفطرات، والحديث بهذا صحيح كما قال المؤلف، فلو قُدَّر عدم صحته فهل يمكن أن نأخذ الحكم في الجماع وغيره من المفطرات من قوله ﷺ: «من نسى فأكل أو شرب»؟ نعم، بالقياس يكون هذا على سبيل التمثيل.

قوله: «فأكل أو شرب» الفرق بينهما أن الأكل في الطعام والشرب في الشراب، يعني: في المائعات وشبهها هذا يُسمى شرابًا، وما كان جامدًا فهو أكل، وعلى هذا فالسكر إذا وضعه الإنسان في فمه هل هو أكل أو شرب؟ يوجد سكر شراب واضح يُمص مثل: قصب السكر، فهذا الشراب، لكن السكر الدقيق يُلحق بالأكل عبارة المنتهى وهو من الحنابلة يقول: «وبلع ذوب سُكر بفم كأكل».

الفائدة من هذا: أن العلماء قالوا: إنه يجوز للذي يصلي نفلاً إذا عطش وهو يصلي أن يشرب ماء قليلاً وهو يصلي، فسامحوا في الشرب القليل في النفل دون الفرض، فقيل لهم في الذي يضع حلاوة ويمصها أو سكر ويمصه، قالوا: إنه كالأكل، قالوا: لأنه [جسم] جامد فصار طعامًا لا شرابًا، وشرب الماء فعَله ابن الزبير وهو أحد الصحابة (١)، قال: هفأكل أو شرب فليتم صومه»، كلمة هفليتم، تفيد بأن الصوم لم ينقص، أي: فليستمر في صومه حتى الغروب.

ثم قال في تعليل ذلك: «فإنما أطعمه الله وسقاه»، هذا تعليل للحكم، يعني: أن هذا الحكم الصادر منه نسيانًا لا ينسب إليه، وإنما يُنسب إلى الله وَجَنَلْ فإن الله أطعمه وسقاه، يعني: هو ما تعمد أن يفسد صومه بالأكل والشرب، فإذن يكون الله وَجَنَلْ قد أطعمه وسقاه وكما في حديث عائشة وانما هو رزق ساقه الله إليك (١)، وللحاكم: «من أفطر في رمضان ناسيًا».

قلنا: فائدة هذه الرواية أن فيها العموم دون التخصيص بالأكل والشرب، «من أفطر» بأي شيء يفطر به ناسيًا، «فلا قضاء عليه ولا كفارة»، كلمة «ولا كفارة» تدل دلالة ظاهرة على أن الجماع داخل، لأنه لا كفارة إلا في الجماع، وعليه فإذا كان جامع ناسيًا فلا يفسد صومه ولا كفارة عليه.

يؤخذ من هذا الحديث فوائد كثيرة، أولاً: جريان النسيان على بني آدم، لقوله: «من نسي». وثانيًا: أن النسيان لا يقدح في الإنسان، لماذا؟ لأنه من طبيعة الإنسان، ولو كان سببًا للقدح لما عُذر به الإنسان.

⁽۱) انظر المبدع (۱/ ۰۰۷)، وكشاف القناع (۱/ ۳۹۸)، وأورده النووي في المجموع (۱/ ۱۰۱)، وقال: قال طاوس: لا بأس به -أي: الشرب في التطوع-، وقول أكثر الفقهاء على أنها تبطل الصلاة؛ لأن ما أبطل الفرض أبطل التطوع. المغنى (۱/ ۳۹۹).

⁽٢) أخرَجه أحمد (٦/٣٦٧)، قاَّل الهيثمي: وفيه أم حكيم، ولم أجد من ترجم لها. المجمع (٣/١٥٧).



ثالثًا: أن ما ترتب على النسيان فلا إثم فيه؛ لقوله: «فليتم صومه»، ويتفرع على هذه القاعدة: أن من نسي آية من القرآن فلا إثم عليه، وما ورد في التشديد فعلى من نسيه آو شيئا القرآن إن صحّ فهو محمول على من نسيه بسبب إعراضه وعدم مبالاته، وأما من نسيه أو شيئا منه لأمر لابد له منه في معاشه ومعاده فإنه لا إثم عليه، وثبت عن النبي على أنه نسي بعض آيات القرآن وذكر فصلى ذات ليلة وأسقط آية من القرآن فلما انصرف ذكره بها أبي بن كعب فقال: «هلا كنت ذكرتنيهاه"، ومر ذات يوم ورجل في بيته يصلي يتهجد فسمعه يقرأ النبي فقال: فقال: «رحم الله فلاثنا لقد ذكرني آية كنت أنسيتهاه"، وعلى هذا فلا لوم على الإنسان فيما نسي فقال: من كتاب الله بشرط ألا يكون ذلك على سبيل الإعراض وعدم المبالاة، إذن من أفطر ناسيًا لوقت أو بالحكم فلا قضاء عليه ولا كفارة ما تقولون في رجل اشترى عنبًا لأهله في رمضان، وخرج بالعنب في المنديل ونسي أنه صائم، فجعل يأكل هذا العنب حبة حبة، فلما وصل إلى البيت وإذا لم يبق إلا حبة واحدة في العنقود، فقال له أهله: كيف تأكل واليوم صيام؟ قال: ما دريت، لكن يأكل هذه الحبة وتعمد، وقال: إن كنت مفطرًا فهذه من باب أولي وإن كنت لم أفطر فهذه لا تفطر، فما الحكم؟ هو عالم وعليه فلا صوم له.

ومن فوائد الحديث: بيان رحمة الله و الشيان لا يترتب عليه شيء، وذلك لان مفسدة ومن الفوائد أيضًا: أن فعل المحظور مع النسيان لا يترتب عليه شيء، وذلك لان مفسدة المحظور بفعله، فإذا انتفت المفسدة بالنسيان لم يبق هناك أثر لهذا المحظور، بخلاف المأمور فإن ترك المأمور ناسيًا لا يسقطه، ولهذا قال النبي في الصلاة: «من نام عن صلاة أو نسيها؛ فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك، (۱۱)؛ لأن فعل المأمور لا تزول مفسدة تركه بالنسيان، إذ يمكن تداركه وإزالة هذه المفسدة بقضائه، ولهذا القاعدة المقررة عند عامة الفقهاء: أن ترك المأمور لا يُعذر فيه بالنسيان والجهل، بل لابد من قضائه، وإن كان الإثم يسقط، وأما فعل المحظور فيعذر فيه بالجهل والنسيان إلا أنه يرد علينا أن هناك أشياء من المأمورات أسقطها الشارع بالجهل مثاله المرأة التي قالت للنبي في أن أنها لا تصلي، والمستحاضة لا تجب عليها الصلاة، ولم يأمرها النبي في بقضائها مع أنها تركت المأمور، لكنها تركته جهلاً.

⁽١) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٤/ ٧٤).

⁽٢) أخرجه أحمد (٦/ ١٣٨)، والبخاري (٥٠٣٧)، تحفة الأشراف (١٦٨٩٣).

⁽٣) تقدم تخريجه.

مثال آخر: عمار بن ياسر بعثه النبي ﷺ في حاجة فأجنب وليس عنده ماء، فتمرغ في الصعيد كما تتمرغ الدابة، ثم جاء إلى النبي ﷺ وأخبره، فقال: «إنما كان يكفيك أن تقول هكذا»، وذكر التيمم، ولم يأمر بإعادة ما سبق(۱).

ثالثاً: الرجل الذي رآه النبي عَلَيْتُ في أحد أسفاره يصلي معتزلاً القوم، فسأله النبي عَلَيْتُ: ولِمَ ؟ فقال: أصابتني جنابة ولا ماء، فقال: وعليك بالصعيد فإنه يكفيك ٢٠٠، فهذا أيضاً يدل على أن الجاهل بالمأمور لا يؤمر بالإعادة، مع أن نسيان المأمور أمر الشارع فيه بالإعادة، ومن نام عن صلاة من الحديث، فظاهر السنة التفريق في باب المأمور بين الجهل والنسيان، فما هو الجواب عن هذا الظاهر ؟

الجواب أن يُقال: أما في مسألة المستحاضة التي كانت تترك الصلاة وهي مستحاضة فلأنها معذورة؛ لأنها تأوّلت، كيف التأول؟ بَنتْ على أصل، وهو أن كل دم فهو حيض، فتكون كما لو أخطأ المجتهد في تأويله فلا نقول: إن اجتهادك الثاني ينقض الاجتهاد، أو علمك بالدليل بعد اجتهادك ينقض اجتهادك، وكذلك نقول في قضية عمار بن ياسر، لأنه استعمل القياس لأن الذي يغتسل من الجنابة يغسل جميع بدنه فهو اجتهد وتمرغ، وقال: الآن وصل التراب إلى جميع البدن، وهذا قياس، إذن هو متأول. قصة الرجل الذي قال: «أصابتني جنابة» ولا ماء». نقول: من الذي قال: إن هذا الرجل كان عليه صلوات سابقة؟ قد يكون لم يفته إلا هذه الصلاة، ولما قال له الرسول عليه عليك بالصعيد، فإنه سوف يتيمم ويصلي.

ثم نقول: أيضًا هذا الرجل بعد أن جاء الماء إلى الرسول ﷺ واستقى الناس وشربوا وسقوا الإبل وبقي بقية، قال للرجل: خذ هذا فأفرغه على نفسك، يعني: اغتسل به؛ لأن التيمم لا يرفع الحدث إلا رفعًا مؤقتًا ما دام الإنسان لم يجد الماء، فإذا وجده عاد عليه الحدث، فهذا هو الحواب على ما ذكره، وإلا فإن الأصل أن فعل المأمور لابد منه، لكن بعض أهل العلم قال: إنه إذا كان ذلك المأمور أشياء كثيرة شاقة على الإنسان، وأنه بان على أصل، يعني: حديث عهد بالإسلام، ولم يعلم أن الصلاة واجبة، وترك الصلاة مدة طويلة، فإن هذا لا يؤمر بقضاء الصلاة وكذلك المسىء في صلاته؛ لأنه كان ليس في المدينة ولا يعلم والصلوات كثيرة.

存货券

⁽١) تقدم في التيمم.

⁽٢) تقدم في التيمم.



حكم من استقاء وهو صائم:

٦٣٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهُ ﷺ: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَمَن اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ (١٠). رَوَاهُ الْـخَمْسَةُ، وَأَعَلَّهُ أَحْمَدُ، وَقَوَّاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

قوله: «ذَرَعه» يعني: غلبه، و«القيء» معناه: لفظ ما في المعدة من الطعام والشراب، يقول الرسول ﷺ: «فلا قضاء عليه» لأنه ليس باختياره، ولكن لو أن هذا الرجل الذي غلبه القيء وفرغت معدته من الطعام والشراب لو أنه أنهكه الجوع والعطش وخاف على نفسه من الضرر والهلاك يجوز أن يأكل ويشرب لدفع الضرر، ويكون إفطاره هنا بالأكل والشرب لا بالقيء الذي غلبه.

قال: «ومن استقاء»، هذه على وزن استفعل، وأصله استقييء من القيء، لكن نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها، ثم صارت ساكنة بعد فتح فقلبت ألفًا فصارت «استقاء».

يقول: «فعليه القضاء»، «على» مِنْ أحرف الوجوب؛ لأن كلمات الوجوب كثيرة: يلزم، ويجب، وحتم، وفرض، ومكتوب، وما أشبه ذلك، «على» أيضًا قال العلماء: إنها من أدوات الوجوب، وهي ظاهرة فيه، وليست بصريحة، إذن «فعليه القضاء» فظاهره وجوب القضاء، أي: قضاء ذلك اليوم الذي استقاء فيه، وبماذا يستقيء يستقيء بالقول والفعل، والشم والنظر، بالقول، يعني: وهو يتحدث عن أشياء مكروهة حتى تروج معدته ثم تخرج، الشم يذوب أشياء ممكنة، ويشمها حتى يقيء، النظر ينظر إلى أشياء كريهة فيقيء، الفعل يدخل أصبعه في حلقه أو يعصر بطنه عصرًا شديدًا حتى يخرج، السمع أيضًا، ممكن يسمع أشياء توجب هيجان المعدة وخروج ما فيها المهم: أن الرسول على لم يُعين أداة الاستقاء بل قال: «من استقاء» بأي سبب يكون فعليه القضاء، يعني: يجب عليه أن يقضي، ومعلوم أن الرسول على أوجب فله أن يقضاء فيما يظهر على من كان صومه ذلك اليوم واجبًا؛ لأن من كان صومه غير واجب فله أن يفطر، ولا قضاء عليه، وقد سبق لنا من حديث عائشة، أن الرسول على قال: «أرينيه فلقد أصبحت صائمًا»، فأرته إياه فأكل، وعلى هذا فيكون عليه القضاء إذا كان واجبًا.

فيستفاد من هذا المحديث: أو لاًّ: أن الاستقاء مفسد للصوم لقوله: «فعليه القضاء».

⁽۱) أبو داود (۲۳۸۰)، والترمذي (۷۲۰)، وقال: حسن غريب، والنسائي في الكبرى (۳۱۳۰)، وابن ماجه (۲۲۲۱)، وأحمد (۲/ ۱۹۸)، والدارقطني (۲/ ۱۸۶)، وقال: رواته ثقات كلهم.

قال النووي في المجموع (٦/ ٣٢٣): وإسناد أبي داود وغيره فيه إسناد صحيح، قد صححه ابن حبان (٥١ ٥٨)، والحاكم (١/ ٥٨٩)، وقال: على شرط الشيخين.

وقال عبد الحق: رواته كلهم ثقات. وقال الرافعي: ربما يُروى ذلك عن ابن عمر موقوفًا.

قلنا: أخرجه مالك (١/ ٣٠٤).

ثانيًا: حكمة الشارع في أنه ينبغي للإنسان أن يكون مع نفسه عدلاً في معاملتها؛ لأنه إذا صام ثم استقاء بقي بطنه خاليًا من الطعام والشراب، والشارع أمرنا أن نتسحر ليكون في بطوننا ما يعيننا على الصوم، فإذا أخرجنا ما في البطن هذا يكون غير عدل، فمن ثم صار هذا سببًا مفطرًا فيفطر به الإنسان، وهو نظير الحجامة من بعض الوجوه، ونظير الجماع أيضًا من بعض الوجوه، لأن الجماع يخرج من الإنسان الماء وهو موجب للفطور وضعف البدن، فكان من الحكمة أنه يفطر، انظر إلى حكمة الشرع، إن تناول الإنسان ما يُغذي به بدنه وهو صائم أفطر، لأن ذلك يفقده حكمة الصوم، وإن أخرج ما به ما عليه اعتماد بدنه أفطر، وهذا من الحكمة، فلا تدخل على بدنك شيئًا ولا تُخرج منه شيئًا، كن معتدلاً اجعل كل شيء على طبيعته.

ومن فوائد الحديث: أن ما غلب على الإنسان من المحظورات فلا أثر له، مثاله في الصلاة: رجل غلبه الكلام حتى تكلّم، مثل سقط عليه شيء، وقال: وأحه، هذا غصب عليه، مثل: إغماض العين إذا أقبل عليها شيء، كذلك أيضًا: الظاهر أن الموسوس من هذا النوع، ويدل لهذا قوله تعالى: ﴿ لَا يُكِيِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا ﴾ [التقة: ٢٨٦].

لو قال قائل: هل من الغلبة الضحك؟ فطن لشيء فقهقه، الغريب أن الضحك يقول العلماء: أنه مبطل للصلاة مطلقا، قالوا: لأنه مناف للصلاة فهو كالحدث؛ لأن الإنسان لو كان بين يدي شخص مهيب من بني آدم لا يمكن أن يضحك أمامه إلا بسبب، فيرون أن هذا لا يجوز، لو فطن لشيء وتبسم بدون صوت هذا لا يبطل الصلاة؛ لأنه ليس من القول، غاية ما هنالك أنه فعل قد يغلب عليه وقد لا يغلب، إنما نص العلماء على أنه إن كان للتبسم فلا يبطل الصلاة، وأن الضحك يبطلها مطلقا، وعللوا ذلك بأنه نوع استخفاف بالله وألم الذي وقف بين يديه ولكن قد يقول قائل: إن الضحك إذا كان غصب على الإنسان -يعني: رجل حاضر بين يدي ولكن سمع شيئا لابد أن يضحكه وضحك، فظاهر كلام الفقهاء -رحمة الله عليهم- أنه يبطل الصلاة، وهذا عندي أنه وإن كان من حيث النظر فيه شيء، لكن من حيث التربية يكون أحسن للناس، فيقال له: أعد صلاتك، حتى لا يُعود في المستقبل ألا يقهقه أبدًا.

حكم الصيام في السفر:

⁽١) أخرجه مسلم (١١١٤).



- وَفِي لَفْظٍ: «فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصِّيَامُ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُونَ فِيمَا فَعَلْتَ، فَدَعَا بِقَلَح مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَشَرِبَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

قوله: «عام الفتح» منصوب على الظرفية لأنه مفعول فيه؛ أي: أن الفعل واقع فِيه، فكل اسم زمان أو مكان بدل على أن الفعل واقع فيه فإنه يُسَمَّى مفعولاً فيه وينصب على الظرفية.

وقوله: «في رمضان» ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، و«كراع الغميم»: واد أمام عسفان، سُمِّي بذلك لأنه يشبه الكراع.

وقوله: «قلح» أي: إناء يشرب به، و«أولاء» اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ، و«العصاة» خبره، وكرر ذلك تأكيدًا لفظيًا، وقوله: «إنما» هذه أداة حصر، يعني: لا ينظرون إلا في فعلك فيما فعلت، «ما» هذه يجوز أن تكون موصولة وعائدها محذوف تقديره: فيما فعلته، ويجوز أن تكون مصدرية، فيؤول ما بعدها بمصدر، فتكون: «في فعلك».

وقوله: «فدعا بقدح من ماء بعد العصر» أي: في آخر النهار، وقول جابر: «خرج عام الفتح»؛ أي: عام فتح مكة، وذلك في رمضان بعد مضي أيام منه خرج لقتال قريش؛ لأنهم نقضوا العهد الذي كان بينهم وبينه في صلح الحديبية، حيث أعانوا حلفاءهم على حلفاء النبي عليه في منه النبي عليه نقض للعهد.

يقول: «خرج إلى مكة» ذلك في السنة النامنة من الهجرة، «فصامه أي: في سفره» وذلك لأن الأفضل الصوم في السفر إلا أن يشق على الإنسان، فإن الأفضل الفطر، وقوله: «حتى بلغ» «حتى»: هذه غائية، أي: إلى أن بلغ هذا المحل، فلما بلغه وكان الناس قد صاموا مع النبي رابع ولعل المراد أكثرهم؛ لأنهم كانوا يسافرون مع الرسول رابع منهم المفطر ومنهم الصائم، ولكن شق الصوم على الناس، ولم يفطروا اقتداء بالرسول رابع فجيء إليه فقيل: إن الناس قد شق عليهم الصيام، وإنهم ينظرون ماذا يفعل الرسول رابع لأنه رابع أسوتهم، يقول: «ثم دعا بقدح من ماء فرفعه» يعني: طلب ماء فرفعه على بعيره، حتى رآه الناس فشرب والناس ينظرون تحقيقًا لفطره، وليحملهم على التأسي به رابع الناس من أفطر كما أفطر النبي رابع الناس من الناس من معللاً بأن ذلك كان بعد صلاة العصر، والزمن قريب، ولكن بلغ النبي الناس عن معنى: استمر على صيامه، فماذا قال الرسول المنظم في هؤلاء؟

قال: «أولئك العصاة، أولئك العصاة»، «العُصاة» هنا هل جمع مؤنث سالم، أو هي جمع تكسير؟ جمع تكسير، ما الذي يمنع أن تكون جمعًا مؤنئًا سالمًا؛ لأن الألف أصلية، وابن مالك



يقو ل:

وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قد جُـمِعَا(١)

وهذه ما جُمعت بالألف والتاء وإنما جُمعت بالصيغة، لأن «عُصاة» على وزن «فُعلة»، ومفردها عاص. إذن نقول: العصاة ليست جمعًا مؤنئًا سالمًا، ومن ذلك كُتبت التاء بالهاء، ولو كانت جمعًا مؤنئًا سالمًا لكانت مفتوحة، فما هي المعصية؟ المعصية مخالفة الأمر، وتارة تكون بترك الواجب، وتارة تكون بفعل المحرم، هذا إذا ذكرت وحدها، أما إذا قيل: طاعة ومعصية في الأمر والمعصية في فعل المنهي عنه، فإن أفردت إحداهما شملت الأخرى، وفي اللفظ الثاني فيه بيان سبب فطر النبي على إنما أفطر من أجل مشقة الصوم على الناس.

ففي هذا الحديث فوائد كثيرة، منها: عدم جواز قتال أهل مكة، لأن النبي على وإن كان قد خرج لقتالهم، إلا أن هذا الحكم -قتالهم- قد نسخه النبي على في اليوم الثاني من الفتح، فإنه قام خطيبًا في الناس، وأخبر بأن مكة حرام بحرمة إلله عند خلق السموات والأرض، وأنها لم تُحل لأحد قبل الرسول على وأنها لم تُحل للرسول على دائمًا، وإنما أحلت له ساعة من نهار للضرورة، وأخبر على أنها عادت حرمتها منذ ذاك اليوم الذي خطب فيه كحرمتها بالأمس، يعنى: كانت حرامًا ثم أحلت، ثم حُرمت، فيكون النسخ وقع عليها مرتين.

ثم قال: إن أحدًا ترحَّص بقتال رسول الله على فقوله: «إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكمه"، جواب لأمر مفروض، إذن قولنا: إنه يستفاد منها عدم جواز القتال في مكة صحيح؛ لأن هذا خاص بالرسول على للضرورة، وكان في هذا الإذن من المصالح العظيمة ما لا يربو على مفسدته وإلا فقتال أهل مكة في البلد الآمن ليس بالأمر الهين، لكن فيه من المصالح العظيمة ما يربو على هذه المفسدة، فإن الرسول على حرر مكة من الشرك ومن حُكم أهل الشرك وصارت البلد بلدًا إسلاميًا بعد أن كانت بلد كفر.

وفي هذا دليل على جواز الخروج للقتال في رمضان. لا يقول قائل: سنبقى حتى نفطر، بل نقول: متى دعت الحاجة إلى الخروج فاخرج ولو في رمضان؛ لأن الرسول ﷺ خرج في رمضان.

وفيه دليل على جواز الصوم في السفر؛ لأن النبي ﷺ صام والناس معه، وهذه المسألة

⁽١) الألفية شرح البيت (٤١) للشارح كتنته بتحقيقنا.

⁽٢) سيأتي في الحج.



اختلف فيها أهل العلم -رحمهم الله- فقال بعض العلماء: إن الصوم الواجب في السفر لا يجزئ عن الصوم المفروض، وإن الإنسان يحرم عليه أن يصوم في رمضان في السفر، ولو فعل كان آثما ولا يُجزئه، وهذا مذهب الظاهرية، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْعَلَىٰ سَغَرٍ فَعَدَّةُ مِن الْتَهَا وَمَا النَّهُ وَمَا الله الظاهرية، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَن صَومه قبل أن يرجع من سفره فَعِدَّةُ مِن النِّهِ النَّهُ وَمَا في غير الوقت الذي يلزمه الصوم فيه، ولكن جمهور أهل العلم على خلاف قولهم، بل قالوا: إن الصوم جائز والفطر جائز، ولا ريب أن هذا القول هو المتعين؛ لأن السُنة دلت عليه، والآية الكريمة فيها تقدير: مَنْ كان مريضًا، أو على سفر فأفطر، فعدة من أيام أخر هذا يتعين؛ لأن فعل الرسول ﷺ في أسفاره وصومه يفسر الآية الكريمة، ثم القائلون بالجواز اختلفوا، فمنهم من قال: الأفضل الفطر، ومنهم من قال: الأفضل الفطر، ومنهم من قال: هما سواء؛ فالذين قالوا: إن الأفضل الصوم عللوا قولهم هذا يوجوه:

الوجه الأول: أن هذا فعل الرسول عليه والكنه لما شق على الناس الصيام أفطر مراعاة لهم، بدليل أنه -صلوات الله وسلامه عليه - دعا بالقدح من الماء ورفعه والناس ينظرون؛ لأنه لولا أنه يريد أن يفطر الناس لكان يإمكانه أن يفطر بدون أن يرفع الإناء؛ ولأن أبا الدرداء ولأن أمع النبي عليه في يوم شديد الحر في رمضان، حتى إن أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر، وما فينا صائم إلا رسول الله عليه، وعبد الله بن رواحة (١١)، الحر شديد، الإنسان من شدة الحر يضع يده على رأسه، لكن كان الناس مفطرين، ولم يفطر النبي كله بل كان صائمًا؛ لأنه لا داعي للفطر في هذه الحال؛ لأنه أفطر هنا كما في حديث جابر من أجل الناس، لكن لما كان الناس مفطرين في حديث أبي الدرداء لم يفطر بقي على صومه -صلوات الناس، لكن لما كان الناس مفطرين في حديث أبي الدرداء لم يفطر بقي على صومه -صلوات الله وسلامه عليه - مع شدة الحر، إذن هذه علة.

العلة الثانية: أنه أسرع في إبراء الذمة؛ لأنك إذا صمت في الشهر برئت ذمتك من الصوم، فإذا لم تصم بقي الصوم عليك دينًا، ثم قد تتكاسل وتتهاون حتى يأتي رمضان الثاني، كما هو الواقع الآن، أتصدقون أن بعض الناس يسألون في آخر يوم من شعبان، يقول: علي صوم يوم من رمضان أصوم [غداً]. وهو يوم الثلاثين من شعبان؟! مضى عليه إحدى عشر شهرا، وشتاء قصر نهار وبرودة، وأخره إلى يوم الشك ربما يكون من رمضان، انظر كيف يسول الشيطان للإنسان، فإذا صام الإنسان الشهر في وقته صار ذلك أسرع في إبراء ذمته.

ثالثًا: أنه أيسر له؛ لأن هذا مشاهد، وهو أن الإنسان إذا صام مع الناس صار أيسر له.

إذن تيسير العبادة على الإنسان لا شك أنه مراد للشارع، ولاسيما وأن قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ

⁽١) متفق عليه من حديث أبي الدرداء: البخاري (١٩٤٥)، ومسلم (١١٢٢)، تحفة الأشراف (١٠٩٧٨).



النه يسكم الميشر ولا يريد بيكم المسرك النه المسرك النه المدور السفر، وهذا مذهب المافعي النه النه اللاقة، قالوا: إن صوم الإنسان في رمضان أفضل من الفطر في السفر، وهذا مذهب الشافعي كالله النه والذين قالوا: إن الفطر أفضل ويكره الصوم وهذا مذهب الحنابلة وحمهم الله-، وعللوا ذلك بأن هذا رخصة من الله وكرم، والإنسان لا ينبغي له أن يرد الرخصة والكرم، لأن رد كرم الكريم غير محبوب إلى النفوس، وغير لائق من حيث الأدب، ولهذا لما سأل عمر النبي كلي عن قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا ضَرَبُّمُ فِي الْأَرْضِ فَلَيسَ عَلَيْكُم الله الله الله عن الشهاؤة إن خِفْتُم أن يَقْدُرُوا مِن الصَّلَوة إن خِفْتُم أن يَقْدِيكُم الله عن قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا صَرَبَّهُم فِي الله عن الله على الله عن الفسنا، فقالوا: ما عليكم فاقبلوا صدقته، معناه: أننا مأمورون بأخذ الرخص وألا نشدد على انفسنا، فقالوا: ما عليكم فاقبلوا صدقته، معناه: أننا مأمورون بأخذ الرخص وألا نشدد على انفسنا، فقالوا: ما على عبده نعمة يحب أن يرئ أثر نعمته عليه، وأيضا فإننا نتحاشى بذلك قول بعض علماء على عبده نعمة يحب أن يرئ أثر نعمته عليه، وأيضا فإننا نتحاشى بذلك قول بعض علماء المسلمين، وهو: أن الإنسان إذا صام لا يُقبل منه صومه ولا تبرأ به ذمته، فنحن نؤخره لنصومه قضاء، وإذا صمناه قضاء أجزأ عنا ذلك بإجماع المسلمين ظاهريهم وقياسيهم، وإذا صمنا في رمضان قال لنا بعض علماء المسلمين: إن صومكم غير صحيح، فإذن نُراعي هذا الخلاف ونؤخر الصوم ونجعله قضاء.

وأما الذين قالوا بالتخيير على السواء، فاستدلوا بحديث أنس وسي قال: «كنا نسافر مع النبي على فمنا الصائم ومنا المفطر، فلم يعب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم، إذن المسألة ما فيها لوم على من صام ولا على من أفطر، وهذا يدل على التخيير، ولكننا إذا رجعنا إلى النظر بين هذه الأقوال الثلاثة وجدنا أن القول الأخير ضعيف، وهو أن الصوم والفطر على حدً سواء، يبقى النظر بين مذهب الشافعي في المشهور منه، ومذهب الحنابلة في المشهور عنهم، مذهب الشافعي مؤيد بنص، ومذهب الحنابلة مؤيد بالقياس، والمؤيد بالنص المشهور عنهم، مذهب الشافعي مؤيد بنص، ومذهب الحنابلة مؤيد بالقياس، والمؤيد بالنص أقوى، لأننا نقول: كل هذه النظريات والأقيسة تبطل بكون أتقى الناس وأعلمهم محمد رسول الله على يصوم في السفر، وما دام يصوم فلا ريب أن الأفضل الصوم، نعم، نحن نوافقكم على أن الإنسان إذا وجد في الصوم أدنى مشقة فإننا نقول له: لا تصم، بل الصوم لك مكروه؛ فإن تضررت فهو حرام عليك، وهذا القول هو الراجح عندي، بمعنى: أن الأفضل الصوم إلا لمن يجد مشقة ولو يسيرة فالأفضل الفطر، ومن خاف ضررا أو مشقة غير محتملة فإن الصوم في يجد مشقة ولو يسيرة فالأفضل الفطر مع وجود المشقة الشديدة يدل على تنطع في الدين، وقد قال النبي علي وهلك المتنطعون النهي وهذا نعرف خطأ بعض العامة وأشباه العامة الذين يذهبون إلى النبي يكلية: هلك المتنطعون النهي وهذا نعرف خطأ بعض العامة وأشباه العامة الذين يذهبون إلى

⁽١) أخرجه مسلم (٢٦٧٠) عن ابن مسعود.



العمرة في رمضان ثم يعلمون أنهم سيقدمون في النهار، وأنه سيلحقهم مشقة في الطواف والسعي وطلب المنزل وما أشبه ذلك، وتراهم يصومون! تجد الواحد منهم يتعب في الطواف والسعي وغيره وهو مُصِرُّ على الصوم، لماذا؟ خطأ هذا إذا قال: هل ترون أن أبقى صائما وأؤجل أداء مناسك العمرة، أو أن أفطر وأؤدي مناسك العمرة فور وصولي؟ الأخير لا شك أنه أفضل، لماذا؟ لأن لدينا قاعدة شرعية أن الشيء المقصود ينبغي المبادرة به، دليل هذه القاعدة فعل أحزم الخلق محمد والمنادرة بالشيء؛ لأن انتهاز الفرص أمر مطلوب للشرع، ومن فعل أحزم الخلق محمد المنادرة بالشيء؛ لأن انتهاز الفرص أمر مطلوب للشرع، ومن هدي النبي المنادرة بالنبي ما يعرض له، هذه القاعدة أخذناها من عدة وقائع:

منها: أن الرسول ﷺ لما بال الأعرابي في المسجد أمَرَ بذنُوب من مَاء فأهريق عليه، ولم يتأخر مع أنه من الممكن أن يتأخر، وتطهر الأرض بالشمس والهواء.

ثانيًا: لما بال الصبي في حجره ما قال: إذا قمت إلى الصلاة أنضح الثوب، بل دعا بماء وأتبعه إياه، ولمًا دعاه عتبان بن مالك إلى بيته لمكان يصلي فيه النبي على يتخذه عتبان مصلًى قدم النبي على إلى عتبان في بيته (۱)، وكان قد جهز لهم طعامًا، فمن حين دخل النبي على قال: أين تريد أن أصلي؟ ما جلس يأكل الطعام ثم بعد ذلك يقول: أين المكان، فور وصوله قال: أين تريد أن أصلي؟ فدل هذا على المبادرة. إذن فأنا ما قدمت إلى مكة إلا للعمرة كيف أؤخرها إلى الليل مراعاة للصوم الذي يحل لي أن أفطر منه، هذا واحد.

ثانيا: دليل خاص بهذه المسألة، وهي أن النبي عَلَيْهُ إذا قدم مكة للنسك لا يبدأ بشيء قبله، حتى إنه لا ينيخ راحلته إلا عند المسجد للمبادرة بقضاء النسك، فنقول لإخواننا الذين يقدمون مكة للعمرة في رمضان: الأولى بكم والأوفق للسنة أن تفطروا، ما دمتم ستجدون مشقة فأفطروا وأدوا المناسك بسهولة، جماعة لم يفطروا ودخلوا مكة صائمين وطافوا، ولما طافوا عطشوا شق عليهم العطش، نقول: أفطروا ولا بأس، وهل يشربون والناس ينظرون؟ في مكة الأفاقيون "فيها كثيرون، يمكن في بلدك التي ما يرد عليها آفاقيون يمكن أن نقول: لا تفطر علنا، لكن في مكة في ظني أن هذا لا بأس به ولو أمام الناس، وقد فعلت ذلك أنا في العام الماضي وتعمدته، جلست إلى إحدى الترامس وجعلت أشرب فوقف واحد علي، وقال: كيف تشرب في رمضان؟ فقلت: هذا يا أخي جائز نحن مسافرون، لكن على كل حال القصد إن مثل هذه المسائل إظهارها للناس من أجل ألا يشدد عليهم.

⁽١) متفق عليه من حديث عتبان: البخاري (٤٢٤)، ومسلم (٣٣)، تحفة الأشراف (٩٧٥٠).

⁽٢) قال الشيخ: الآفاقي: الأجنبي الذي ليس من أهل البلد، مأخود من الأفق.



إذن نأخذ من هذا أن الأفضل لمن يشق عليه الصوم أن يفطر، هل هناك دليل لهله المسألة؟ نقول: الدليل هذا الحديث الذي معنا، ودليل آخر نص في الموضوع في قصة الرجل الذي كان مع الرسول عليه في سفر فرأى النبي عليه ورجلاً قد ظلل عليه قال: هما هذا؟ وقالوا: صائم. فقال: هليس من البر الصيام في السفره، فنفى أن يكون براً، وهذا مما استدل به أيضاً من يقول: إن الأفضل الفطر، أخذوا بالعموم، ولكن نقول: الرسول عليه قال: هليس من البر الصيام في السفره في حالة خاصة، وهي المشقة التي بلغ بصاحبها أن يظلل عليه، وأن يردحم الناس عليه كأنه في مرض الموت.

ويستفاد من هذا الحديث: جـواز الفطر في أثناء النهار للمسافر؛ لأن النبي ﷺ أفطر بعد العصر.

زد على ذلك أنه يُستفاد منه: جواز الفطر لمن رخص له فيه، ولو في آخر النهار.

ومن فوائد الحديث: أنه ينبغي للإمام المتبوع والمسئول أن يراعي أحوال الناس، ويعدل عن الأفضل إلى المفضول مراعاة لأحوال الناس؛ لفعل النبي ﷺ مراعاة لأحوال الناس، ويدل على أنه أكثر مراعاة لأحوالهم ما سبق بحديث أبي الدرداء، ويدل ذلك أيضًا أن الرسول علي الله المرسول علي المراداء، في صلاة العشاء كان يستحب أن يؤخر من العشاء، ولكن إذا اجتمع الناس عَجِّل لئلا يشق عليهم في الانتظار، فيدع الفاضل إلى المفضول مراعاة لأحوال الناس، بل يدل على ذلك أيضًا أن الرسول ﷺ ترك بنيان الكعبة على قواعد إبراهيم خوفًا من تغير الناس ونفورهم، قال لعائشة: «لولا أن قومك حديثو عهد بكفر لهدمت الكعبة وبنيتها على قواعد إبراهيم، وجعلت لها بابين: باب يدخل منه الناس، وباب يمخرجون منهه(١). ولكنه تركها خوفًا من نفور الناس، والحكمة فيما قدر الله تَجُلُّه لما تولى عبد الله بن الزبير ﴿ الله على الخلافة في الحجاز هدمها وبناها على قواعد إبراهيم(٢)، وجعل لها بابين، باب يدخل منه الناس، وباب يخرجون منه، ولما قُضى عليه ﴿ فَهُ عُلِدت الكعبة على ما هي عليه في عهد النبي ﷺ، ولكن الحكمة فيما أراد الله -سبحانه وتعالى- الآن، يعني: ما أراده النبي ﷺ من انتفاع الناس بدخول الكعبة، وجعل بابين لها حصل، أين البابان؟ الحِجْر الآن من الكعبة له باب يدخل منه الناس وباب يخرجون، مع أن في هذا راحة الناس أكثر مما لو كانت قد سقفت، لو كان الناس على جهلهم اليوم لقتل بعضهم بعضًا، يمكن أن يكون الذي يدخل لا يخرج، لكن من نعمة الله وَعُجَلَّا أنه تعالى أعادها على ما كانت عليه، والذي قدره النبي ﷺ وأراده حصل -ولله الحمد- الآن باب يدخل منه

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) أخرجه مسلم (١٣٣٣).



الناس، وباب منه يخرجون مع الانشراح والهواء وعدم المشقة.

ومن فوائد الحديث: أنه ينبغي للإنسان أن يؤكد قوله بفعله ليطمئن الناس إليه؛ لماذا؟ لأن الرسول عليه دعا بقدح فشرب والناس ينظرون.

ومنها: أن نقل بعض مخالفات الناس للمصلحة لا يُعد من النميمة أو الغيبة، والدليل قولهم: «إن بعض الناس قد صامه، ووجهه: أن الرسول ﷺ لم يُنكر على الذين بلغوا وإنما أنكر على الذين خالفوا.

ومن فوائد الحديث: أنه يجوز وصف الإنسان بما يكره على سبيل العموم إذا كان واقعًا فيه؛ لقوله: «أولئك العصاة»، هذا على سبيل العموم، ولا شك أن المعصية وصف ذميم مكروه للنفوس، ولكن إذا كان الإنسان مستحقًا له فلا بأس أن يُوصف به، أما أن نقول لشخص معين: أنت عاص فهذا محل تفصيل، إن اقتضت المصلحة ذلك بأن يكون فيه ردع له ولغيره فلنقل له هذا، وإلا فإن الأولى ألا نقول ذلك له مواجهة ومباشرة؛ لأن هذا ربما يثيره فتأخذه العزة بالإثم فيزداد تعنتًا في معصيته وربما ازداد معصية أخرى.

ومنها: أن النفوس مجبولة على تقليد الكبير؛ لقوله: «وإنما ينظرون فيما فعل»، ولا شك هذا.

ومن فوائد الحديث: جواز الإخبار عما يحصل في العبادات من المشقة لقولهم: «إن الناس قد شق عليهم الصيام» لا يُقال: إن هذه شكوى من مشقة العبادة، بل يقال: إن هذا خبر، وفرق بين الخبر المجرد وبين الخبر الذي يُراد به الشكوى، ولهذا يجوز للمريض أن يخبر بما يجد، لكن من غير شكوى، مثلاً يقول: كيف أنت؟ يقول: والله البارحة سهلت وتعبت وآلمني كذا، وآلمني كذا، لكن إخبار لا شكوى، ولهذا بعض المرضى يقول: إخبار لا شكوى، وهناك فرق بينهما، فإذا أخبرت بأن العبادة شقت عليك لا تشكيًا منها فهذا لا بأس به.

ومن فوائد الحديث: حُسن تعليم الرسول ﷺ وحُسن خلقه مع أصحابه، لأنه شرب هذا بعد العصر والناس ينظرون، كل هذا من أجل التسهيل والتيسير عليهم.

ومنها أيضًا: جواز سؤال الغير حيث لا يكون في ذلك مِنة على السائل، لقوله: «فدعا بقدح»، فإن الإنسان لا حرج عليه إذا كان لا يرى منة عليه في السؤال أن يسأل، وحثل الرسول عليه، لكن لو يقلل أذا سأل أحدًا قال: هات قدحًا هل يعتذر المسئول؟ لا، هذه مِنة من الرسول عليه، لكن لو تدعو إنسانًا مساويًا لك تقول: أعطني قدحًا، تجده يغيب ساعتين ويتمهل، هذا الأحسن ألأ تسأله، لأن فيه منة وفيه إحراجًا، لكن بعض الناس تسأله قبل أن ينتهي الكلام تجده يأتي لك بما تريد، هذا ما يُقال: إن سؤاله يعتبر من الذل أمام الناس، بل هذا من الأمر المباح الذي سنه



الرسول ﷺ لأمته.

ومنها: جواز الإخبار بالكل عن البعض من قولهم: «إن الناس قد شق عليهم الصيام»؛ لأن الظاهر -والله أعلم- أنه ليس كل الناس يشق عليهم ذلك، فإن الناس يختلفون في التحمل، ويختلفون أيضًا في الجوع وفي العطش، بعض الناس يجوع سريعًا ويعطش سريعًا، وهذا فرد من أفراد كبيرة وهي جواز إخبار الإنسان بما يغلب على ظنه بل جواز إقسامه على ذلك، كما سيأتينا في حديث أبي هريرة.

والحديث يدل على أنه ليس كل مجتهد مصيبًا من جهة، ومن جهة أخرى أن من أخطأ في اجتهاده فيجب الإنكار عليه وبيان خطئه، وحينئذ نقول: إن العبارة المشهورة عند العلماء: أنه لا إنكار في مسائل الاجتهاد مقيدة بما إذا لم يكن ذلك اجتهادًا مخالفًا للنص، فإن كان مخالفًا للنص فإنه ينكر عليه، لكن ما دامت المسألة محتملة الاجتهاد فإنه لا ينكر؛ إذ ليس اجتهادك أولى بالصواب من اجتهاد الآخر.

٦٤١ - وَعَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرِو الأَسْلَمِيِّ ﴿ ثَنَّهُ قَالَ: هَيَا رَسُولَ الله، إِنِّي أَجِدُ فِيَّ قُوَّةً عَلَىٰ الصَّيَامِ فِي السَّفَرِ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ هِي رُخْصَةٌ مِنَ الله، فَهَنْ أَخَذَ بِهَا الصَّيَامِ فِي السَّفَرِ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ عَلَيْهِ إِنْ الله عَلَيْهِ مِنْ الله، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِ إِنْ أَرُواهُ مُسْلِمٌ. وأَصْلُهُ فِي الْمُتَّفَق عَلَيْهِ مِنْ حَمْرة بَن عمرو سَأَلَ.

«حمزة بن عمرو» كان كثير الأسفار كما في رواية أخرى: «وكان له ظهر يكريه» معنى «ظهر»: إبل يكريها ويلهب بها فهو كثير الأسفار، فيصادفه هذا الشهر رمضان -وهو في السفر، يقول: «فهل علي جناح» أي: في الصوم، لقوله: «قوة على الصيام»، وكأنه ﴿ عَلَى السفهم هذا الاستفهام لقوله تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَسَامٍ أُخَرُ ﴾ [التَهَةِ: ١٨٥]. فجعل الله تعالى فريضة هذا المسافر عدة من أيام أخر، فقال: «هل على جناح» يعني: إذا صمت هذا هو الأقرب، ويحتمل إذا أفطرت لكنه بعيد، لأن هذا معلوم من الآية، والجناح معناه: الإثم، وهو مبتدأ مؤخر، والمجار والمجرور خبره مقدم، فقال النبي ﷺ: «هي رخصة من الله»، الرخصة في اللغة: السهولة والنعومة، ومنه قولهم: «بنان الرُخص» يعني: ناعم، والبنان طرف الأصبع فهي في اللغة: السهولة، وفي الشرع قالوا: ما ثبت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح، هذا التعريف فيه شيء من الصعوبة، ولو قلنا: إن الشرع واللغة هنا متفقان لم يكن بعيدًا، وإن الرخصة في الشرع هي: التسهيل بإسقاط الواجب أو إباحة المحرم، إسقاط الواجب مثل:

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۱۲۱)، وحديث عائشة أخرجه البُخاري (۱۹٤۳)، ومسلم (۱۱۲۱)، تحفة الأشراف (۱۷۱۲۲).



الصوم يُفطر الإنسان في السفر، المسح على الخفين رخصة، فيه إسقاط واجب، وهو غَسل الرجل، إباحة الأكل -أكل الحرام- للمفطر كالميتة هذا أيضًا رخصة وإن كان بعضهم يسميها عزيمة، وبعضهم يقول: هي رخصة واجبة، والخلف قريب من اللفظي، هذه رخصة لأنها استباحة محظور بسبب، فلو قيل: إن الرخصة في الشريعة هي الرخصة في اللغة فهي كلها تسهيل لكان هذا أولى، أولاً: لأن هذا أقرب من الفهم من التعريف الذي عرفه به الأصوليون، الثاني: أنه أقرب إلى موافقة اللغة، والأصل في لغة الشارع أنها لغة العرب، لأن النبي ﷺ عربي، فالأصل أن اللغة الشرعية هي اللغة العربية إلا إذا وجد دليل يخص المعنى الشرعي بمعنى لا تقتضيه اللغة، مع أني أقول: إن المعنى الشرعي وإن كان أحص غالبًا من المعنى اللغوي فإنه لابد أن يكون بينه وبين المعنى اللغوى ارتباط، ونحن نقول: إن المعنى اللغوى قد يكون أخص، وقد يكون أعمُّ. الغالب: أن المعنى اللغوي أعمُّ من المعنى الشرعي، وقد يكون المعنى اللغوي أخصُّ، مثل: الإيمان في اللغة: التصديق، أو التصديق المتضمن للإقرار، لكن في الشرع: الإيمان يشمل الاعتقاد، وهو التصديق والقول والعمل.

المهم: أن الأولى أن تفسر الرخصة بأنها السهولة لغة وشرعًا، وأنها في الشرع: التسهيل لإسقاط واجب أو إباخة محظور، فقال النبي ﷺ: همي رخصة فمن أخذ بها فحسن أخذه بها، لأن قبول رخصة الله لا شك أنها من الأمور المطلوبة، فإن رخصة الله ﷺ فضل من الله ومِنَّة، وينبغي أن نقبل فضل ذي الفضل ومنته.

«ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه» هذا جواب قوله: «فهل عليَّ جناح؟» أي: فله أن يصوم، وهذا يدل على التخيير، لكن مع ترجيح الأخذ بالرخصة؛ لأنه قال: «فحسن»، ولكن يُقال: إن الرسول قال: «من أخد بها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه»، قد يقول قائل: إن هذا نفي لتوهم المنع، كقوله تعالى: ﴿ ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآبِرِاللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَكَاجُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطُّوِّفَ بِهِمَا ﴾ [الثين: ١٥٨]. معناه: أن الطواف بهما واجب سواء كان ركنًا أو اصطلاحًا، فقد يقول قائل: إن نفي الجناح هنا لدفع توهم المنع، وعليه فلا يمنع أن يكون مساويًا للصوم، ثم إنه سبق لنا أن فعل الرسول ﷺ للصيام في السفر يدل على ترجيحه، لكن · لو كان على الإنسان مشقة ولو بعض المشقة فالأفضل الفطر.

يستفاد من هذا الحديث فوائد: منها: حرص الصحابة -رضي الله عنهم- على التفقه في الدين؛ وذلك لسؤال حمزة بن عمرو للنبي عَلَيْق.

ومنها: أن بعض الناس يظن أن الترخيص من أجل المشقة، وأنه إذا وجدت القوة فلا رخصة؛ لقول حمزة: وإني أجد قوة على الصيام فهل على من جناح؟ وهذا على احتمال أن

يكون قوله: هفهل على من جناح؟ ه في الفطر.

ومنها: إثبات الرُّخص في الشريعة الإسلامية؛ لقوله: «هي رخصة من الله»، ولكن هذه الرُّخص لا يمكن أن ترد إلا لسبب، وإلا كان الشرع متناقضًا، فكل رخصة رخُصها الله فإنها لسبب وإلا كان الشرع غير حزم.

ومن فوائد الحديث: أن الأخذ بالرخصة ليس بواجب، لقوله: «فحسن» ولم يقل: فواجب، وزيادة على ذلك قال: «ومن أحب أن يصوم فلا جُناح عليه»، وهو يؤكد أن الأخذ بالرخصة ليس بواجب.

ومن فوائد الحديث: الردُّ على الجبرية لقوله: «أخذ بها»، و«أحب أن يصوم».

ومن فوائد الحديث: الردُ على من يقول: إنه لا يجوز صوم رمضان في السفر وهم الظاهرية لقوله: «من أحبّ أن يصوم فلا جُتاح عليه»، وهذا صريح.

ومنها: أنه يجوز إضمار ما دلَّ السياق عليه، ولا يُعد ذلك إلغازًا في الكلام، وذلك من الآية وليس من الحديث: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مِّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِـدَّةٌ ﴾ الثِمَةِ:١٨٤]. والمحدوف فأفطر، أي: على سفر فأفطر.

جواز فطر الكبير والمريض:

٢٤٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ عَنْ قَالَ: «رُخِّصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ أَنْ يُفْطِرَ، وَيُطْعِمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا، وَلا قَضَاءَ عَلَيْهِ (١٠). رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْحَاكِمُ، وَصَحَّحَاهُ.

قوله وَاللهِ وَالل

فإن قال قائل: أفلا يجوز أن يكون ابن عباس ويضف فهم ذلك اجتهادًا وحينئذ يكون موقوفًا لا مرفوعًا الجواب: أن مثل هذا لا يقع بهذا الجزم، بمعنى: أن الاجتهاد لا يقع بهذا الجزم في الغالب، على أنه رُوي عنه والله أن قوله تعالى: ﴿كُيْبَ فَيقُول: ﴿ رُخص ﴾ إلا مقرونًا بالدليل في الغالب، على أنه رُوي عنه والله أن قوله تعالى: ﴿كُيْبَ عَلَيْ اللهِ مَا كُمّا كُمْ مِسْكِينٌ ﴾ [المُنهَا أَوْ عَلَى الله الله عن كل قال: إنها ليست بمنسوخة، إنما هي في الشيخ والشيخة لا يستطيعان يفطران ويطعمان عن كل

⁽١) الدارقطني (٢/ ٢٠٥)، والحاكم (١/ ٢٠٦).



يوم مسكينا^(۱)، لكن هذا الاجتهاد منه وأن أول ما فرض الصوم كان الناس بالخيار ثم تعين الأكوع في الصحيحين^(۱) أنها منسوخة، وأن أول ما فرض الصوم كان الناس بالخيار ثم تعين الصوم، لكن قد يُقال: إن لكلام ابن عباس وجها وهو أن الله تعالى جعل الإطعام بديلاً للصوم والإنسان مخير بينهما، فإذا تعذر الصوم حل محله بديله وهو الإطعام، فيكون هذا من الاجتهاد الموافق للصواب.

وقوله: «رُخص للشيخ الكبير أن يُفطر ويُطعم من كل يوم مسكينًا»، تقدم أن الرخصة: السهولة في الأمر، وأن الشرع موافق للغة في ذلك، وقوله: «يفطر ويطعم عن كل يوم مسكينًا»، فإذا كان الشهر ثلاثين يومًا أطعم ثلاثين مسكينًا، وإذا كان الشهر تسعة وعشرين أطعم تسعة وعشرين مسكينًا.

وقوله: «ولا قضاء عليه»؛ لأن القضاء في حقه متعذر أو مُتعسر، وحينئل يكون الإطعام بدلاً عن الصوم.

وقوله: «مسكينًا» هل يعني ذلك: فقيرًا أو مسكينًا؟ يشملهما جميعًا؛ لأنه سبق لنا أن «مسكينًا» إذا قُرنت بما يماثلها أو إذا قرنت بالفقير فالمراد بها: من دون الفقير، وإذا انفردت عمّت، فيكون هذا من باب الكلمتين إذا افترقتا اتفقتا، وإذا اجتمعتا افترقتا.

وقوله: «يطعم عن كل يوم مسكينًا» لم يقدر الإطعام، فيشمل كل ما يسمى إطعامًا، وكان أنس بن مالك ويضي لما كبر يضع طعامًا ويدعو إليه ثلاثين فقيرًا يأكلون (١٠)، فعليه إذا غدًى المساكين أو عشاهم أجزأه؛ لأنه يصدق عليه أنه أطعم عن كل يوم مسكينًا.

يستفاد من هذا الحديث أولاً: أن الشيخ الكبير إذا لم يستطع الصوم سقط عنه ووجب عليه بدله، وهو أن يُطعم عن كل يوم مسكينًا.

ثانيًا: يُقاس عليه من يشبهه من ذوي الأعذار التي لا يُرجئ زوالها، لأن العلة واحدة وهي العجز عن الصوم عجزًا مستمرًا مثل أصحاب الضعف المنهك الذي لا يُرجئ قوته فيما بعد، وكأصحاب داء السكر الذين يحتاجون إلى الشرب دائمًا، وكذلك أصحاب أمراض الكلئ الذين يحتاجون إلى الشرب دائمًا، وكذلك مَنْ به مرض يحتاج إلى تناول الدواء كل يوم كل الذين يحتاج وكذلك أصحاب أمراض السرطان وشبهها مما لا يُرجئ زواله فحكمهم ست ساعات مثلاً، وكذلك أصحاب أمراض السرطان وشبهها مما لا يُرجئ زواله فحكمهم

⁽١) أخرجه البخاري (٤٥٠٥) كتاب التفسير، تحفة الأشراف (٥٩٤٥).

⁽٢) أخرَجه البخاري (٤٥٠٧)، ومسلم (١١٤٥)، تحفة الأشراف (٤٥٣٤).

⁽٣) أورده البخاري تعليقًا باب قوله: ﴿ أَيْتَامًا مَّمَـُدُودَتِّ ...﴾ [التقائد). إثر حديث (٤٥٠٤) كتاب التفسير، ووصله أبو يعلىٰ ورجاله رجال الصحيح، كما في المجموع (٣/ ١٦٤).



ومن فوائد المحديث: أنه يجب أن يُطعم عن كل يوم مسكينًا، لا أن يطعم طعام ثلاثين مسكينًا، والفرق بينهما مسكينًا، الواجب أن يطعم عن كل يوم مسكينًا لا أن يطعم طعام ثلاثين مسكينًا، والفرق بينهما واضح، وعلى هذا فلابد أن يطعم بعدد الأيام، فلو قال: أنا سأخرج طعامًا يكفي ثلاثين مسكينًا لستة فقراء أطعمهم خمسة آيام، فالجواب أن نقول: إنه لا يُجزئ، لابد أن يُطعم عن كل يوم مسكينًا.

ومن فوائد الحديث: أنه لا يجمع بين البدل والمبدل منه لقوله: «ولا قضاء عليه»، وقد يقول قائل: إن هذا ليس بفائدة؛ لأن هذا الرجل لا يستطيع القضاء، لكن يُقال: بل له فائدة وهي ما إذا شُفي هذا الرجل من مرضه، الكبير لا يزول كبره، لكن من مَرض مَرَضاً لا يُرجى برؤه ثم شفاه الله فإنه في هذه الحال لا يلزمه القضاء؛ لأن ذمته برئت ولم يبق مطالبًا بشيء.

حكم من جامع في رمضان:

717 - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: وَجَاءَ رَجُلٌ إِنَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ يَا رَسُولَ الله. قَالَ: وَمَا أَهْلَكَكَ؟ قَالَ: وَمَا أَهْلَكَكَ؟ قَالَ: وَمَا أَهْلَكَكَ؟ قَالَ: هَلْ تَجِدُ مَا تَعْتِقُ رَقَبَةً؟ قَالَ: لا. قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟ قَالَ: لا. قَالَ: فَهَلْ تَسِجِدُ مَا تُطْعِمُ سِتِينَ لا. قَالَ: فَهَلْ تَسِجِدُ مَا تُطْعِمُ سِتِينَ مِسْكِينًا؟ قَالَ: لا، قُالَ: تَصَدَّقُ بِهَذَا، فَقَالَ: أَعَلَى مِسْكِينًا؟ قَالَ: تَصَدَّقُ بِهَذَا، فَقَالَ: أَعَلَى مِسْكِينًا؟ قَالَ: تَصَدَّقُ بِهَذَا، فَقَالَ: أَعَلَى أَفْقَرَ مِنَّا؟ فَمَا بَيْنَ لاَبَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَحْوَجُ إِلَيْهِ مِنَّا، فَضَحِكَ النّبِيُ ﷺ وَعَلَى بَدَتْ أَنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: اذَهَبْ فَأَطْعِمْهُ أَهْلُ بَيْتٍ أَحْوَجُ إِلَيْهِ مِنَّا، فَضَحِكَ النّبِيُ ﷺ وَتَعَلَى بَدَتْ أَنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: اذَهَبْ فَأَطْعِمْهُ أَهْلُ بَيْتٍ أَحْوَجُ إِلَيْهِ مِنَّا، فَضَحِكَ النّبِيُ ﷺ وَتَعَلَى بَدَتْ أَنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: اذَهَبْ فَأَطْعِمْهُ أَهْلُكَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى إِلَيْهُ مِنَا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللللللللللللللللللللّهُ الللللللللللللللللللللللللللللللللل

قوله: «جاء رجل»، نحن نقول: إنه لا يهمنا أن نعرف عين الرجل، المهم ما في القصة من الأحكام.

قال: «هلكِت»، والمراد بالهلاك هنا: الهلاك المعنوي لا الحسي، هلاك معنوي بماذا؟ قال: «وَمَا أَهْلَكَكَ؟» في بعض الروايات.

«وقعت على امرأي وأنا صائم»، وقوله: «وقعت» كناية عن الجماع، لأن هذا مما يستحيا منه، وقد جرت عادة العرب أن ما يستحيا عنه يكنى عنه بما يدل عليه، فمثلاً «الغائط» اسم للمطمئن من الأرض المنخفض، كانوا يقضون الحاجة فيه قبل بناء الكُنف في البيوت فكنّوا بهذا الغائط بلفظ «غائط» عما يخرج مما يستقدر كراهة للكره باسمه الخاص، هنا أيضًا يكنّى عن الجماع بما يدل عليه، وهذا موجود في القرآن بكثرة وكذلك في السُّنة.

قال: «هل تجد ما تعتق رقبة؟ قال: لا».

⁽۱) أخرجه البخاري (۲۷۰۹)، ومسلم (۱۱۱۱)، وأبو داود (۲۳۹۰)، والترمذي (۷۲٤)، والنسائي في الكبرى (۲۲۱۶)، وابن ماجه (۱۲۲۷)، وأحمد (۲/ ۲۶۱)، تحقة الأشراف (۲۲۷٥).

قوله: «تعتق رقبة»، الإعتاق بمعنى: تحرير الرقبة وتخليصها من الرق، هذا الإعتاق، ويحصل الإعتاق إما باللفظ وإما بالفعل وإما بالملك، إما باللفظ بأن يقول: «أنت عتيق»، وإما بالفعل كالتمثيل به، وإما بالملك كشراء من يعتق عليه مثل أن يشتري ابنه أو أباه أو أخاه أو عمه أو خاله أو من بينه وبينه رحم محرم فإنه بمجرد شرائه يكون عتيقًا.

وقوله: «رقبة» المراد بها: النفس كاملة، والرقبة نفسها لا تُعتق، لكنه عبر بالبعض عن الكل للدلالة عليه، والتعبير بالبعض عن الكل لا يستساغ إلا إذا كان هذا البعض إذا فُقِد فُقِد الكل، ولهذا لا نقول: أعتق أصبعًا، لماذا الله إذا فقد لا يُفقد الكل بل نقول: أعتق رقبة، ومن هذه القاعدة ما مر علينا مِن أن الشارع إذا عبر عن العبادة ببعضها دل هذا على أن ذلك البعض ركن فيها لا تصح بدونه فمثلا التعبير عن الصلاة بالقرآن يدل على أن القرآن ركن فيها، قال الله تعالى: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجَرِ ﴾ [الإنتان المركوع واجب فيها، وكذلك التعبير عنها بالسجود يدل على أن السجود يدل على السحود واجب، قوله: «رقبة» نكرة في سياق الإثبات.

قال: «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال لا. قال: فهل تجد ما تطعم ستين مسكينًا. قال: لا»، كم خصلة ذكرت؟ ثلاث: الإعتاق وبدأ به أولاً، ثم الصيام، ثم الإطعام، ثم جلس الرجل عند النبي على مع أصحابه فأتي النبي على بعرق فيه تمر، العَرَق: هو المِكتل الزنبيل الذي تحمل به الحوائج- فقال: «تَصدَّق بهذا» قال: الفاعل النبي على والمخاطب الرجل، قال: «أعلى أفقر منا؟» الهمزة هنا للاستفهام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره: أتصدق على أفقر منا، ولهذا قال: «فما بين لابتيها أهل بيت أحوج إليه منا»، قوله: «لابتيها» تثنية لابة، واللابة: الحرَّة، وللمدينة حرتان: شرقية وغربية، والحرَّة هي: أرض تركبها حجارة سوداء.

وفضحك النبي والله حتى بدت أنيابه، مم ضحك؟ ضحك من حال هذا الرجل، فإن هذا الرجل جاء خائفًا مشفقًا يقول: إنه هلك، وقبل أن يفارق المكان صار طمّاعًا يُجبي لنفسه، فلما قال: وتصدق به، قال: وعلى أفقر مني؟ طمع في النبي والنبي وقوله: وأنيابه جمع ناب، وهي: الأسنان التي تلي الرباعية؛ لأنه يوجد النايا والرباعيات والأنياب والأضراس والنواجد. النايا هما السنان المتجانبان في وسط الفم متواليان بعضهما يلي بعضًا، والرباعيات بعدهما، لأن الننية مع الرباعية، والنياب هي التي وراء الرباعيات، وسُمّيت أنيابًا لأنها تشبه الناب، فإنها مستديرة قليلاً، بينما الرباعيات والثنايا مفلطحة، وما وراء ذلك فهي أضراس، والنواجد قالوا: إنها أقصى الأضراس، وبعضهم قال: إن

النواجذ تُطلق على الأنياب، ثم قال: «اذهب فأطعمه أهلك»؛ أي: التمر، الرجل ذهب ورجع إلى أهله بتمر وكان قد خرج منهم وهو يخشى على نفسه، ولكنه رجع غانمًا.

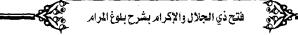
ففي هذا الحديث فوائد كثيرة: حتى إن بعضهم جمع فيه ألف فائدة وواحدة، يعني: (١٠٠١). أولاً: حُسن خُلق النبي ﷺ ودعوته لشرع الله، وجه ذلك: أنه لم يُعنف هذا الرجل ولم يُوبخه على ما صنع مع أن الذي صنعه من كبائر الذنوب، لأنه انتهاك لحرمة رمضان وفرضية الصوم، ولكن لم ينتهره النبي ﷺ لماذا الأن الرجل جاء تائبًا، وهناك فرق بين [إنسان] يجيء تائبًا يريد الخلاص، وبين إنسان غير مُبال بما يصنع من الذنوب.

ومن فوائد الحديث: أنه يجوز للرجل أن يخبر عن ذنبه عند الاستفتاء، ولا يقال: إن هذا من باب كشف ستر الله وَجَها: أن النبي والله والنبي الله والله و

فإذا قال قائل: يُحتمل أنه أخبر بعد أن فعل، قلنا: أين الدليل! الأصل عدم ذلك وحينئذ يبقى الاستدلال بهذا الحديث واضحًا بأن الرجل كان عالمًا بأنه حرام ولكنه جاهل بماذا يجب عليه، هل يُقاس على ذلك ما لو زنا رجل وهو يعلم أن الزنا حرام، لكنه يجهل الحد الواجب فيه! يُقاس عليه لا شك؛ لأن العلم بالعقوبة ليس بشرط؛ الشرط العلم بالحكم الشرعي فإذا علم الإنسان الحكم الشرعي وأقدم على انتهاكه عُوقب بما يقتضيه ذلك الانتهاك والعلم بالحد ليس بشرط، وقد مرً علينا في (كتاب الحدود) أن الشرط أن يكون عالمًا بالتحريم.

ومن فوائد هذا الحديث: وجوب الكفارة المغلَّظة في الجِماع في نهار رمضان؛ لأن النبي عَلَيْهُ أو جب عليه الكفارة، فإن قلت: هل يُقاس على ذلك إذا كان صائمًا في قضاء رمضان أو لا يقاس ؟

يقال: لا يقاس، والفرق بينهما حُرمة الزمن، وعليه فلو أن الرجل جامع زوجته وهو يصوم رمضان قضاء فلا كفارة عليه؛ وذلك لأن وجوب الكفارة من أجل انتهاك الصوم في زمن مُحترم وهو نهار رمضان، ويدلكم على هذا لو أن رجلاً أفطر في قضاء رمضان عامدًا فالفطر حرام، لكن هل يلزمه الإمساك إلى الغروب؟ لا، ولو أفطر في نهار رمضان عامدًا فالفطر حرام ويلزمه الإمساك، وإذا كان الجماع في نهار رمضان يمتاز عن غيره بهذه العلة فإنه لا يمكن



إلحاق غيره به، مَن جامع زوجته في كفارة هل عليه كفارة؟ ليس عليه كفارة لكن صومه يبطل بلا شك، لكنه ليس عليه كفارة ككفارة المُجامع في نهار رمضان.

وهل من فوائد الحديث: أن الرجل لو جامع غير زوجته في نهار رمضان فليس عليه شيء؟ إذا قيل من باب أولى قد يقول قائل: إن هذا سيحد ويُكتفئ بحده عن الكفارة فلا يُجمع عليه كفارتان، فالجواب عن ذلك: أن يقال: أما قوله: «على امرأتي، فهذا وصف طردي لا أثر له، الوصف الطردي الذي يسميه بعض الأصوليين مفهوم اللقب هذا لا أثر له، والأثر الحقيقي للمعنى وهو الفعل الذي هو الجماع هذا وجه، وجه آخر لا يمكن أن نقول هذا؛ لأنه الأغلب، لأنك لو قلت: إنه الأغلب معناه: في غير الأغلب يطأ غير زوجته، لكن نقول: هذا وصف طردي ليس قيدًا فلا يؤثر في الحكم، إذن نقول: إذا جامع غير امرأته في نهار رمضان فإن انطبقت عليه شروط الحد وجب عليه شيئان: كفارة الجماع، والثاني: الحد، وإن وقع على غير امرأته على وجه يعذر فيه كالوطء بشبهة فعليه الكفارة فقط، وإذا وقع على أمته ففيه الكفارة فقط.

ويُستفاد من هذا الحديث: أنه لو جامع زوجته في رمضان وهو صائم والصوم غير واجب عليه فلا كفارة عليه، يؤخذ ذلك من قوله: «هلكت»؛ لأن المسافر لو أفطر في نهار رمضان وهو صائم لا يهلك فمباح له ذلك، وعلى هذا فلو أن رجلاً كان مع امرأته في نهار رمضان صائمين -وهما مسافران فجامعها فلا شيء عليه.

ويستفاد من هذا الحديث: جواز الفتوى بدون السؤال عن الموانع؛ لأن النبي على لم يسأله لم يقل: هل أنت مسافر؟ ولكن أفلا يحتاج هذا إلى نقاش؟ نعم، كيف؟ لأن قوله: هملكت، يدل على أن الصوم واجب عليه وحينئذ لا يستقيم هذا الاستدلال، ولكن المسألة من حيث هي صحيحة، يعنى: أنه يجوز للمفتى أن يفتى ولا يسأل عن الموانع، فلو جاءه رجل وقال: إني طلقت زوجتي طلقة فهل لي أن أراجعها، هل يلزم أن يقول: طلقتها في الحيض، طلقتها في طُهر لم تجامعها فيه أو طُهر جامعتها فيه، طلقتها حاملاً؟ لا، لو جاءه يسأل: هلك هالك عن ابن وعم هل يلزمه أن يسأل هل الابن قاصر، هل هو رقيق، هل هو مخالف لدين أبيه؟ لا، فذكر الموانع لا تتوقف عليه الفتوى، أما التفصيل في أمر وجودي فلابد منه، كما لو قال السائل: هلك هالك عن أخ وبنت وعم شقيق، فهنا البنت لا نحتاج أن نستفصل فيها، لها النصف، والعم الشقيق والأخ يحتاج إلى أن يستفصل، يقول: ما الأخ؟ إن كان أخًا من أمَّ فالباقي بعد فرض البنت للعم، وإن كان أخا لغير أم فالباقي بعد فرض البنت للأخ، وحينئل نحتاج إلى استفصال بخلاف ذكر الموانع، فليست بشرط إنما لو ذكر المانع في الاستفتاء يجب أن يفتي على حسب المانع.



ومن فوائد الحديث: السؤال عن المجمل سؤال المفتي عن المجمل لقوله: «ما أهلكك؟». ومن فوائده أيضًا: إثبات رسالة النبي عَلَيْتُهُ لقوله: «يا رسول الله»، فأقره النبي عَلَيْتُهُ.

ومن فوائده: أنه تنبغي الكناية عما يُستحيا منه لقوله: «وقعت على امرأتي»، ولم يقل: حامعت.

ومن فوائده: الاستفهام عن الشيء مرتبة مرتبة إذا كان له مراتب؛ لأن الرسول على قال: هل تجد كذا؟ هل تجد كذا؟

ومن فوائده: أنه لا يُجزئ الجمع بين خصلتين من خصال الكفارة، كما لو أعتق نصف عبد وأطعم ثلاثين مسكينا أو صام شهرا؛ لقوله: «رقبة»، وقوله: «شهرين»، وقوله: «ستين مسكينا».

ومن فوائده: أن كفارة الجماع في نهار رمضان على الترتيب؛ لأن الرسول ﷺ لم ينتقل عن خصلة إلا حين قال الرجل: إنه لا يجد.

ومنها: فضيلة العِتق؛ لأنه بدأ به أولاً؛ ولأنه كفارة عن هذا الذنب العظيم.

ومنها: إثبات الرِّق شرعًا لقوله: «هل تجد ما تعتق؟»، فإذن الرق ثابت.

ومنها: جواز قول الإنسان لذي الشرف والمنزلة العظيمة: لا، دون أن يلجأ إلى قوله: سلامتك (١٠).

ومنها أيضًا: صحة الاكتفاء بالجواب بما يدل عليه لقوله: لا، فإن كلمة الا تتضمن جملة السؤال، ولهذا يُقال: إن السؤال معاد في الجواب.

ومن فوائد الحديث: أن الإنسان مؤتمن على عباداته، يؤخذ من اكتفاء الرسول على بجواب الرجل بقوله: ولاه، لم يقل: هات بينة أنك لم تجد، ولم يقل له حين قال: لا أستطيع الصوم: إنك امرؤ شاب تستطيع، فالإنسان مُؤتمن على عباداته، ولهذا قال العلماء: إن الرجل يُصدُق إذا قال: إني صليت، أو قال: إني كفرت، أو ما أشبه قال: إني صليت، أو قال: إني كفرت، أو ما أشبه ذلك، ويصدُق بلا يمين؛ لأنه مؤتمن على عباداته، اللهم إلا فيما كان فيه حق لآدمي كالزكاة فإنه قد يتوجه إلزامه باليمين أحياتًا إذا اتهمه القاضي أو شك في أمره، أما الحق الخاص المحض لله تعالى فهذا لا يحلف عليه الإنسان؛ لأنه مؤتمن على دينه فيما بينه وبين ربه.

ومن فوائد الحديث: اشتراط التتابع في صيام الشهرين، لقوله: «متتابعين» فلو أفطر بينهما يومًا واحدًا أعاد من جديد، ولكن لو أفطر ليومًا واحدًا أعاد من جديد، ولكن لو أفطر ليعُدر كمرض وسفر وما أشبه ذلك فهل يقطع التتابع؟ لا، لماذا؟ لعموم قوله تعالى: ﴿ فَٱنْقُوْا اللّهَ مَا

⁽١) كلمة عامية فِي عُرْف الحجازيين.



أَسْتَطَعْتُمُ ﴾ [النَّكَابُنَ: ١٦]. وهذا ملتزم بتقوى الله وأن يصوم شهرين متتابعين لكن حصل له مانع، ماذا تقولون لو سافر ليفطر هل ينقطع التتابع؟ نعم؛ لأن هذا حيلة على إسقاط ما أوجب الله عليه.

ومن فوائد الحديث: أن المعتبر الشهور لا الأيام؛ لقوله: «شهرين»، والشهر -كما قال النبي وعلى ومن فوائد الحديث: أن المعتبر الشهور لا الأيهام (۱) بعني: يكون تسعة وعشرين، وعلى هذا فإذا ابتدأ الصوم في اليوم السابع عشر من شهر ربيع الأول ينتهي في اليوم السادس عشر من شهر جُمادى الأولى حتى وإن كان شهر ربيع الأول ناقصاً وشهر ربيع الثاني أيضاً ناقصاً، فإذا كانا ناقصين سيصوم ثمانية وخمسين يوماً.

ومن فوائد الحديث: أنه لابد من إطعام ستين مسكينًا، لا إطعام طعام ستين مسكينًا وبينهما فرق، إذا قلنا: إطعام طعام ستين مسكينًا صار معناه: أن يجمع ما يكفي ستين مسكينًا ويعطيه ولو مسكينًا واحدًا وهذا لا يجوز، بل لابد من إطعام ستين مسكينًا؛ لقوله: «فهل تجد ما تطعم ستين مسكينًا».

ومنها: أننا إذا رجعنا إلى البدل أخذنا بكمال المبدل منه من قوله: «ستين مسكينًا»، ولم يقل: إطعام ما يقابل صيام شهرين متتابعين، لأنا نقول الصيام: أن تواصل وما يكون شهران، لكن في الإطعام تطعم ستين مسكينًا عن ستين يومًا؛ لأن الله جعل على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين.

ومن فوائد الحديث: عظم الجماع في نهار رمضان؛ لقوله: «هلكت»، ولإيجاب الكفارة المغلظة، لأن أغلظ الكفارات هذه، وكفارة الظهار، وكفارة القتل، فهذا يدل على أن الجماع في نهار رمضان من أعظم الذنوب.

فإن قلت: هل تجب الكفارة بغير الجماع، كما لو أكل أو شرب أو أنزل بتقبيل أو ما أشبه ذلك؟

فالجواب: لا؛ لأن الإنسان لا ينال من الشهوة بهذه الأمور كما ينال بشهوة الجماع، ولأن شهوة الجماع شهوة تمتع وتلذذ، وشهوة الأكل في الغالب شهوة حاجة، فلهذا خُففت، يعني: لو أن الإنسان أكل أو شرب عامدًا فلا كفارة عليه بخلاف الجماع.

ومن فوائد الحديث: أن الإنسان قد يُرزق من حيث لا يحتسب، لأن الله ساق صاحب هذا التمر إلى أن جاء به إلى مجلس النبي عَلَيْ الذي كان فيه هذا الفقير لقوله: «ثم جلس فأتي النبي ... والخ.

ومن فوائد الحديث: سقوط كفارة الوطء في نهار رمضان عند العجز عنها؛ لأنه كما قال: لا أستطيع إطعام ستين مسكينًا، لم يقل: تبقئ في ذمتك، لكن يعكر على هذه الفائدة أنه لما (۱) أخرجه البخارى (۱۹۰۸)، ومسلم (۱۰۸۰)، تحفة الأشراف (۱۲۲۸).



جيء بالتمر قال: «خذ هذا وتصدَّق به»، فإن هذا يدل على أنها لم تسقط، وسيأتي -إن شاء الله-البحث فيها قريبًا.

ومن فوائد الحديث: أن الإنسان ينبغي له إذا استفتى مفتيًا في حلقة علم أن يجلس لينال فضل العلم؛ لقوله: «ثم جلس».

ومن فوائد الحديث: أنه يجوز دفع الصدقات للإمام ليقوم بدفعها لأهلها لقوله: «فأتي النبي ...» إلخ؛ لأن الرسول على هو الإمام والناس يأتون إليه أحيانًا بمثل هذا ليصرفه في أهله.

ومن فوائد الحديث: أن الإمام مُخيِّر في صرف ما يأتيه من الأموال، بمعنى: أن له أن يخصُّ به مَنْ شاء، فلا يُقال: يجب أن يوزعه على الناس بالسوية.

يؤخذ ذلك: من إعطائه للرجل وقال: وتصدق به مع أن الرجل في الواقع لم يأخذه إلا لدفعه الكفارة وليس لحاجمته الخاصة، إذن لو أن أحدًا من الناس أرسل إليك دراهم من الزكاة لتنفقها ورأيت رجلاً طالب علم صاحب دين محتاجًا للزواج يحتاج إلى عشرين ألفًا للزواج والدراهم التي أتتك عشرون ألفًا هل يجوز أن تعطيها لهذا الرجل وحده أنعم لأنه من أهل الزكاة.

ومن فوائد الحديث: جواز مُساعدة الإنسان في الكفارة لقوله: «خذ هذا فتصدَّق به».

ومن فوائده: أن الكفارة تُسمًى صدقة لقوله: «تصدَّق به»، والجامع بينهما: أن الصدقة كما قال النبي عَلَيْقَ: «تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار»، والكفارة أيضًا تُذهب خطيئة هذه المعصية التي كفر عنها.

ومن فوائده: جواز ذكر الإنسان حاله من غنى أو فقر أو مرض أو حاجة لا على وجه الشكاية إلى الخلق لقول الرجل: «أعلى أفقر منًا »، وهل يجوز على سبيل السؤال أن تطلب من شخص أمين لعله يعطيك أنعم؛ لأنه حين قال: «أعلى أفقر منًا» فإن لسان الحال يقول: أعطني إيًاه، وعلى هذا فيجوز للإنسان أن يذكر حاله للشخص تعريضًا لإعطائه، وإن كان هذا الرجل جاء يستفتي، لكن نقول: إذا جاز لهذا وهو إنما جاء ليستفتي - فالذي جاء للغرض نفسه من باب أولى ما دام الشرع أباح له وإلا لكنا نقول: أنت ما جئت لهذا، أنت جئت لتنقذ نفسك مما وقعت فيه، ولا ينبغى لك إذا جئت لهذا الغرض أن تُدْخِل أمور الدنيا في هذا.

ومن فوائد الحديث: جواز إخبار الإنسان عما لا يُحيط به علمًا بحسب ظنه؛ لقوله: هفما بين لابتيها ٤٠٠٠ إلى هذا لو أردنا أن نصل إلى العلم اليقين فيه لكان لابد أن نبحث كل بيت وحده، وهذا الرجل ما بحث إلا بيته وحده قطعًا. إذن يجوز أن تخبر عما يغلب على ظنك ولا يُعد هذا رجمًا بالغيب، ولهذا قال الله تعالى: ﴿إِنَ بَعْضَ الظّنَ إِنَّهُ ﴾ [العُمْانِ:١١]. ولم يقل: إن الظن



إثم؛ لأن الظن المبني على القرائن ليس بإثم، كذلك الظن الذي لا يحقق بمعنى: أن الإنسان اتهم أحدًا بشخص ثم ذهب يبحث ويتجسس هذا لا يجوز.

ومن فوائد الحديث: جواز ضحك الإمام بحضور رعيته، والنبي ﷺ إمام الأئمة وهو أشد الناس حياء، لو كان هذا مما يُستحيا منه ما فعله الرسول ﷺ، هذه تدل على طيب النفس وسعة الخُلق. بعض الناس إذا كان له منزلة أو جاه يأنف أن يضحك حتى لو ضحك الناس فنقول: ضحك من هو خير منك الرسول ﷺ.

وفيه أبضًا: أن الرسول عَلَيْ كما أنه يتبسم كثيرًا فإنه يضحك أحيانًا.

هل يُستفاد منه أيضًا: جواز الضحك على ما يتعجب منه؟ نعم، مطلقًا حتى غير الإمام؛ لأنه إذا جاز للإمام الذي هو محل الوقار فجوازه لغيره من باب أولى لكن لابد أن يكون لها سبب، ولكن من غير سبب من قلة الأدب، لكن بسبب فهذا يعتبر أن الإنسان على فطرته وليس عنده تزمت ولا انزواء ولا كبرياء؛ لأن ما تدعو الفطرة إلى الضحك فيه هذا لا بأس به.

ومن فوائد الحديث: أن الأمر قد يُراد به الإباحة، الشاهد: «أطعمه أهلك»، هذا أمر لكنه يُراد به الإباحة، وهكذا نأخذ قاعدة أن الأمر بعد الاستئذان للإباحة، لأن الاستئذان يفيد المنع، فإذا جاء الأمر بعد المنع فهو للإباحة كما قال العلماء -رحمهم الله-: إن الأمر بعد النهي للإباحة، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَأَصَطَادُواً ﴾ [التائيز: ٢].

وهل من فوائد الحديث: جواز كون الإنسان مصر فا لكفارته؟ قال: وأطعمه أهلك هل هو على سبيل الكفارة أو على سبيل أنك في حاجة والكفارة ما تجب إلا لغني قادر عليها، أيهما؟ ستقولون: يُحتمل الرجل الآن هو غني حين أعطى لكن بيته في حاجة، الآن هو يقول: نحن محتاجون كل مَن في المدينة أغنى منا، الذي ليس في البلد أحوج منه، معناه: أنه هو المسكين وحينئذ لا تجب عليه الكفارة، بعض العلماء استنبط هذه الفائدة: أنه يجوز أن يكون الإنسان مصر فا لكفارته بشرط أن يقوم بها غيره، أما أن يقوم بها هو فغير صحيح، واحد عليه إطعام ستين ويذهب يشتري ما يكفي طعام مسكين ويعطيه عياله ليأكلوها، هذا لا يصلح، لكن إذا أعطاها إياه غيره فهذا يدل على جواز ذلك، لكن علماء آخرين قالوا: هذا ليس بصحيح، ولا يُستفاد هذا من الحديث؛ لأن قول الرسول على أعطه أهلك إنما أعطاه إياه لا على أنه كفارة ولكن على أنه لدفع حاجته، بدليل أنه لابد من إطعام كم؟ ستون مسكينا، ومن يَقُل: إن هؤلاء الرسول على أنه لدفع حاجته، بدليل أنه لابد من إطعام كم؟ ستون مسكينا، ومن يَقُل: إن هؤلاء الرسول على أن يقول: هل أهلك يبلغون ستين مسكينا؟ حتى يتبين أن ذلك من أجل الكفارة، الرسول في هذه المسألة أن الرسول قائلة قال: «أطعمه أهلك» من باب دفع الحاجة لا من ولهذا الصواب في هذه المسألة أن الرسول قائلة قال: «أطعمه أهلك» من باب دفع الحاجة لا من ولهذا الصواب في هذه المسألة أن الرسول قائلة قال: «أطعمه أهلك» من باب دفع الحاجة لا من



باب الكفارة.

يبقى النظر في الفائدة التي أشرنا إليها وهي: هل تسقط الكفارة عن الفقير أو تبقى دينًا في ذمته! فيه خلاف، بعضهم قال: إنها لا تسقط؛ لأن هذا دَين، والدَّين لا يسقط بالإعسار بل يبقى في ذمة المدين إلى أن يغنيه الله، ويدل لذلك أن الرسول ﷺ بعد أن قال الرجل: إنه لا يستطيع، قال: «خذ هذا فتصدَّق به»، ولو كانت ساقطة بعدم الاستطاعة لكان الرسول ﷺ يقول: سقطت عنك، ويعطيه هذا إما لدفع حاجته، وإما يعطيه غيره من الناس، وهذا في الحقيقة إيراد جيد، هذا القول بأنها لا تسقط بالعجز، ولكن الصحيح: أنها تسقط بالعجز، ويدل لذلك:

أولاً: عموم قوله تعالى: ﴿ فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اَسْتَطَعْتُم ﴾ النَّهَ النَّهُ النَّهُ اللَّهُ اللهُ الل

ثانيًا: تدبرنا جميع موارد ومصادر الشريعة ووجدنا أنها لا تُوجب على الإنسان ما لا يستطيع، فالزكاة لا تجب على الفقير، والحج لا يجب على الفقير، والصوم لا يجب على العاجز عنها. العاجز عنها.

في هذا الحديث اختلاف في الألفاظ فهل هذا الاختلاف يقتضي أن يكون الحديث مضطربًا، وإذا اقتضى أن يكون مضطربًا صار الحديث ضعيفًا؛ لأن المضطرب من قسم الضعيف؟ فالجواب: لا؛ لأن الاختلاف في الألفاظ إذا كان لا يعود إلى أصل الحديث فإنه لا يضر؛ لأن الأصل المقصود من الحديث هو وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان، والروايات كلها متفقة في ذلك، أما اختلاف الألفاظ في كونه أقسم أن ما بين لابتيها أهل بيت أفقر منه، وأطعمه أهلك، وما أشبه ذلك فهذا لا يضر، وهذه القاعدة ذكرها المحدثون، وممن ذكرها ابن حجر عند اختلاف الرواة في حديث فضالة بن عبيد حين اشترئ قلادة من ذهب باثني عشر دينارًا فالرواة اختلفوا في الثمن فقال ابن حجر: إن هذا لا يضر، لأن هذا في أصل الحديث، واختلاف الرواة في مقدار الثمن هذا أمر ابن حجر: إن هذا لا يضر، لأن هذا في أصل الحديث، واختلاف الرواة في مقدار الثمن هذا أمر قل يقم، إذ إن الإنسان قد ينسى الثمن، هذه أيضًا اختلاف الألفاظ ولكنها لا تعود إلى أصل



الحديث، وعلى هذا فالحديث سالم مِن الاضطراب وهو صحيح.

مسألة: هل المرأة زوجة الرجل عليها كفارة؟

الحديث ليس فيه شيء، فمن ثم اختلف العلماء هل على المرأة المجامعة كفارة أو لا! منهم من قال: إنه لا شيء عليها؛ لأن النبي على لم يقل له: مر أهلك بالكفارة والسكوت عن الشيء مع داء الحاجة إلى ذكره دليل على عدم وجوبه، فسكوت الرسول على مم أن الحاجة داعية للذكر- يدل على أنه ليس بواجب.

ومنهم من قال: بل المرأة المختارة كالرجل؛ لأن الأصل تساوي الرجال والنساء في الأحكام إلا بدليل، وأجاب عن هذا الحديث بعدة أوجه:

الأول: قال: إن هذا الرجل جاء يستفتي عن نفسه، والاستفتاء عن النفس في أمر يتعلق بالغير يُجاب للإنسان فيه على قدر استفتائه ولا يبحث عن الغير، واستدلوا لذلك بأن هند بنت عُتبة جاءت إلى النبي عَيِّة فقالت: إن أبا سفيان رجل شحيح... إلى فقال لها النبي عَيِّة: هخذي من ماله ما يكفيك ويكفى ولدك بالمعروف، ولم يطلب أبا سفيان يسأله هل كلام المرأة صحيح أم لا.

تانيًا: أن الرجل يقول: «هلكت وأهلكت»، وهذا يُشعر بأنه قد أكره الزُّوَّجة ولم يقل: هلك معي أهلي، ومعلوم أن الزوجة إذا كانت مكرهة فليس عليها شيء، فيكون هنا لم تذكر الكفارة على المرأة لوجود ما يشعر أنها مكرهة، والمكرهة ليس عليها شيء.

ثالثًا: ربما كانت هذه المرأة غير صائمة، لماذا الله تكون مريضة لا تستطيع الصوم أو طهرت من الحيض بعد طلوع الفجر والصحيح: أن من طهرت من الحيض بعد طلوع الفجر لا يلزمها الإمساك فتأكل وتشرب، ولو أن زوجها قدم من سفر وهي طهرت بعد الفجر وهو قدم بعد الفجر جاز له أن يجامعها، لأن كلاً منهما لا يلزمه الصوم ربما تكون حائضًا، لكن هذه بعيدة بالنسبة لحال الصحابة، لكن فيه احتمال عقلاً وليس بممتنع، قد تكون حاملاً جاز لها الفطر كل هذا ممكن، قد تكون مرضعًا جاز لها الفطر، إذن المرأة فيها احتمالات كثيرة، وعندنا قاعدة أصيلة مؤصلة في الشريعة وهي: تساوي الرجال والنساء في العبادات إلا ما قام عليه الدليل، وحينئذ فنقول: المرأة المطاوعة كالرجل، فإذا أطاعت المرأة زوجها في الجماع في نهار رمضان فإن عليها من الكفارة ما على زوجها إعتاق رقبة، فإن لم تجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم تستطع فإطعام ستين مسكينًا. إذا كانت هي تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين وزوجها لا يستطيع، فماذا يكون عصوم وزوجها يُطعم، فإذا قال زوجها: تبطئ علي شهرين متابعين صائمة. نقول له: لك الليل يكفيك اجعلها تصوم.

كتباب الصيام



هل عَلَى مَنْ تَعَمد الفطر كفارة؟

فيه بحث آخر لم يذكر النبي على الله الرجل قضاء ذلك اليوم، فهل نقول: إنه لا قضاء عليه؛ لأنه قد تعمد الفطر؟ نقول: ذهب إلى هذا بعض العلماء ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية قال: من تعمد الفطر في نهار رمضان فلا قضاء عليه، ومعنى: لا قضاء عليه، أنه لا يُقبل منه القضاء، فعليه أن يتوب عن الفطر وعن الصوم، وقال كَنْلَهُ: إن أمر المُجامع بالقضاء ضعيف؛ لأنه ورد أن الرسول ﷺ قال: وصم يومًا مكانه (١)، لكن هذا الحديث يقول شيخ الإسلام: إنه ضعيف، نحن نقول: عدم ذكر الصوم هنا إما أن يُخرِّج على ما خرجه عليه شيخ الإسلام وهو أن المتعمد لا يقضى؛ لأنه غير معذور، هذا واحد، وهذا فيه نظر؛ لأن القول الراجح أن الإنسان إذا شرع في الصوم لزمه وصار في حقه كالنذر؛ لأنه يبتدئ به معتقدًا لزومه ووجوبه عليه فهو كالناذر، والنذر يجب الوفاء به ولو أفسده صاحبه، وعلى هذا فنقول: إذا شرع في الصوم ثم أفطر متعمدًا فهو آثمُ وعليه القضاء، أما إذا لم يشرع في الصوم أصلاً تعمد أن يفطر هذا اليوم من قبل الفجر، فالصحيح: أنه لا قضاء، بمعنى: لا ينفعه القضاء؛ لأنه تعمد تأجيل العبادة عن وقتها بدون عذر، وكل عبادة مؤقتة إذا تعمد الإنسان تأجيلها أو تأخيرها عن وقتها فإنها لا تُقبل منه. إذن هل هناك وجه آخر؟ نعم، ما هو؟ قال بعض العلماء: لم يوجب عليه قضاء الصوم؛ لأنه أوجب الكفارة فكانت الكفارة كفارة عن هذا اليوم وعن الجماع، فهما ذنبان دخل أحدهما في الآخر وصارت الكفارة لهما جميعًا؛ لأن الكفارة للأمرين للوطء والفطر، وعلى هذا فيكتفي بها عن الصوم، هذا جواب ثان.

وجواب ثالث: قالوا لم يذكر وجوب الصوم عليه؛ لأن هذا أمر معلوم أن مَن أفطر يومًا فعليه قضاؤه، وما كان أمرًا معلومًا فإنه لا حاجة إلى التنصيص عليه، لأن هذا الرجل هو نفسه قد أقرً بأنه هلك، فكان مقتضى الحال أن يكون ملتزمًا بقضاء هذا اليوم.

ويوجد مناقشة ثانية: هل في الحديث دليل على أن الجماع مُفسد للصوم موجب للكفارة، سواء كان الإنسان عالمًا أو جاهلاً أو ذاكرًا أو ناسيًا؟ قال بعض العلماء: فيه دليل، لأن الرسول لم يستفصل هل عليه قضاء أم لا؟

حكم الجماع ناسيًا أو جاهلاً:

وهل لو جامع الإنسان وهو جاهل يفسد صومه أو لا؟ نقول: إن ظاهر الحديث وهو قوله: هملكت، يدل على أن الرجل كان عالمًا بذلك؛ لأنه لا هلاك إلا مع علم، ولكن قد يقول قائل:

⁽١) أخرجه ابن قانع في معجمه (٣/ ١٢٧) ووهّم فيه شيخه عبد الله بن الصقر، وأخرجه ابن ماجه (١٦٧١)، قال البوصيري: وفيه عبد الجبار بن عمر وإن وثقه ابن سعد فقد ضعّفه الأثمة.



ربما أن هذا الرجل أخبر بعد أن فعل بأن هذا حرام فقال: «هلكت». نقول: نعم، هذا الاحتمال وارد، ولكن الأصل أخذ الكلام على ظاهره، وأن الرجل علم أنه هالك قبل أن يُخبر؛ لأن الإخبار وارد على حاله والأصل عدمه، وعلى هذا فنقول: ليس فيه دليل على أن مَن جامع وهو جاهل فعليه الكفارة، بل الجماع مع الجهل كالأكل مع الجهل وكسائر المحظورات مع الجهل فإنه يُعذر فيها.

حكم الصائم إذا أصبح جُنبًا:

٩٤٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ فِيضِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصْبِحُ جُنْبًا مِنْ جِمَاع، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُهُ (١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- وَزَادَ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ: «وَلا يَقْضِي».

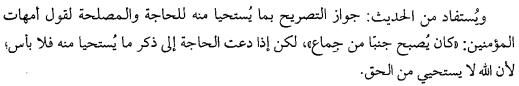
قولها: «كان يصبح» ذكر أهل العلم أن «كان» تفيد الاستمرار لا دائمًا، بل غالبًا إذا كان خبرها فعلاً مضارعًا، ويدل على أنها لا تفيد الاستمرار دائمًا أن الواصفين لصلاة الرسول ﷺ تجدهم يقولون: كان يقرأ في صلاته كلا، والآخر يقول: كان يقرأ كلا وكلا، مثل: القراءة في صلاة الجمعة.

وقولها: «يصبح جُنبًا من جماع، هل نقول: إن قولها: «من جماع، من باب التوكيد أو من باب الاحتراز؟ الاحتراز؛ لأنه قد يباشر ويكون جنبًا بالمباشرة. "الاحتلام ممتنع في حق الرسول علي وهذا من خصائصه، وقولها: «من جماع»، «من» هذه سببية، أي: بسبب الجماع، «ثم يغتسل ويصوم، ومعنى قولها: «ويصوم، أي: يستمر في صومه؛ لأن الصوم يكون من قبيل طلوع الفجر، لكن معناها: ثم يصوم؛ أي: ثم يتم صومه ولا يُعد بذلك مفسدًا، ثم قالت: «ولا يقضي، وهذا النفي في حديث أم سلمة لا يُحتاج إليه لكن ذُكِرَ على سبيل التوكيد؛ وذلك لأن السكوت عن القضاء دليل على عدمه.

في هذا الحديث دليل على أنه: يجوز للإنسان أن يُصبح جنبًا وهو صائم ولا حرج عليه في ذلك، مثل: أن يجامع زوجته قبيل الفجر أو قبل الفجر ثم لا يغتسل إلا بعد طلوع الفجر فلا بأس بذلك، وهذا الحكم دلّ عليه قوله تعالى: ﴿فَأَلْئَنَ بَشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمُّ وَكُلُواْ وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَتَهَيَّنَ لَكُوا لَخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَيْمُوا الْقِيبَامُ إِلَى البِّيمَةِ:١٨٧]. ووجه الدلالة من الآية: أن الله أباح لنا مُباشرة النساء، والأكل، والشُّرب إلى طلوع الفجر، وهذا يستلزم أن يكون الإنسان مجامعًا إلى آخر لحظة من الليل، وإذا كان كذلك فلابد أن يطلع عليه الفجر وهو لم يغتسل، وهذا يسميه العلماء من باب دلالة الإشارة.

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٢٦)، ومسلم (١١٠٩)، تحفة الأشراف (١١٠٦٠). (٢) المباشرة: أصلها التقاء البشرتين، وتستعمل في الجِماع سواء أولج أو لم يُولج.

كتباب الصيام



وفيه دليل أيضًا: على جواز صوم الحائض إذا طهرت قبل أن تغتسل من باب القياس، لأن كلاً من الحائض الطاهر قبل أن تغتسل والجُنب كلَّ منهما يجب عليه الغُسل، فإذا صح صوم الحائض.

وفيه أيضًا دليل: على أن هذا شامل للفرض والنفل، وجهه: عدم التفصيل هذا من وجه، ووجه آخر قولها: «ولا يقضى»؛ لأن القضاء من خصائص الواجب.

وفيه أيضًا دليل: على جواز مجامعة الرجل زوجته قبيل الفجر بل كل الليل، لقوله سبحانه: ﴿حَقَّ يَتَبِّنَ لَكُو ﴾، إن طلع الفجر عليه وهو يجامع المذهب أنه إن بقي وجبت عليه الكفارة، وإن نزع وجبت عليه الكفارة، إن بقي واضح للمعصية في قوله: ﴿فَالْتَن بَيْرُوهُنَ ﴾ إلى قوله: ﴿حَقّ يَتَبِّنَ لَكُو ﴾، وإن نزع فالنزع عندهم جماع، لأن الإنسان يتلذذ به، فيكون هذا واقعًا في الإثم وتلزمه الكفارة، والصحيح: أنه لا يلزمه شيء إذا نزع فوراً، وأن هذا النزع ليس بحرام بل هو واجب، وما كان واجبًا فإنه لا يُؤتّم به الإثم، وإذا لم يؤتّم فلا كفارة، ولكن يجب عليه من حين يعلم أن الفجر طلع يجب عليه أن ينزع، فإن قلت: هل علم الفجر يكون بالأذان؟ ينظر بعض المؤذنين يؤذن قبل الفجر، لكن إذا علمت أن هذا المؤذن لا يؤذن حتى يرى الفجر أو يخبره عنه ثقة، وجب عليك أن تعمل به، لأن النبي على قال: هوإن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر، الكون ثقة راتب بلا يؤذن إلا إذا رأى الفجر، أو أخبر به ثقة، فإنه يجب عليه العمل بالسماع، فإن شك فالأصل لا يؤذن إلا إذا رأى الفجر، أو أخبر به ثقة، فإنه يجب عليه العمل بالسماع، فإن شك فالأصل بقاء الليل، لكن ينبغي للإنسان ألاً يعرض صومه للخطر.

حكم من مات وعليه صوم:

٦٤٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ مِشِّ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ» (١٠). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«من» اسم شرط، فعل الشرط «مات»، و«صام عنه وليه» جواب الشرط، وجملة «وعليه صيام» جملة حالية في موضع نصب، يعني: من مات والحال أن عليه صيامًا فإنه يصوم عنه

⁽١) تقدم في باب الأذان.

⁽٢) أخرجه البُخَاريّ (١٩٥٢)، ومُسلِم (١١٤٧)، تحفة الأشراف (١٦٣٨١).





و ليه.

قوله: «وعليه صيامه هذا ظاهر في أن المراد به: الصوم الواجب؛ لأن صوم التطوع لا يقال «عليه» لأن «على» إنما تفيد الوجوب، وقوله: «صام عنه وليه» هذا خبر بمعنى الأمر، والمعنى: فليصم، وهذا الأمر هل هو للوجوب أو للاستحباب؟ نقول: إنه للاستحباب، إذ لو قلنا: إنه للوجوب لزم من تركه أن يأثم الولي، وقد قال الله وَجُنَّة: ﴿ وَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وَزَرَ أُخْرَى ﴾ [الانتخاء: ١١٤].

و «الوالي» هو الوارث لقول النبي بَيْنِينَ: «ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكره (۱)، فدل ذلك على أن الأولياء هم الورثة وأن فيهم الأولى وغير الأولى، وقيل: إن الولي هو القريب مطلقًا فيشمل الوارث وغيره، فلو هلك هالك عن عم وابن عم صار ابن العم وليًا كما أن العم ولي، وعلى القول الأول يكون الولي هو العم فقط.

وقوله: «من مات وعليه صيام»، كلمة «صيام» نكرة تشمل أي صيام واجب من كفارة أو ندر أو قضاء أو غير ذلك؛ لأنه عام مطلق، ولكن متى يكون عليه الصيام؟ يكون عليه الصيام إذا تمكن منه فلم يفعل، أما إذا لم يتمكن فليس عليه صيام، مثال ذلك: رجل نذر أن يصوم ثلاثة أيام ثم مات من يومه فهذا ليس عليه شيء، لماذا؟ لأنه لم يتمكن.

رجل كان عليه قضاء من رمضان ولكنه مرض في يوم العيد واستمر به المرض حتى مات فليس عليه صيام فلا يصام عنه، لماذا؟ لأنه لم يتمكن من الفعل، وكان عليه عدة من أيام أخر ولم يُدرك هذه الأيام الأخر، رجل كان مريضًا في رمضان مرضًا لا يُرجى برؤه ثم مات هذا يُطعم عنه؛ لأن الواجب عليه ليس هو الصيام بل الإطعام.

من فوائد هذا الحديث: أولاً: مشروعية الصيام للولي إذا مات مُوَرَّته قبل أن يصوم الواجب عليه، يؤخذ ذلك من قوله: «صام عنه وليه»، ولولا هذا لكان الصيام عنه بدعة، وكل بدعة ضلالة.

ويُستفاد منه: أن مَنْ مات وعليه صيام من رمضان، فإنه يصام عنه لعموم قوله: «وعليه صيام»، وهذا هو القول الراجح في هذا الحديث، وذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا يصوم أحد عن أحد، وذهب آخرون إلى أنه يصام النذر ولا يصام قضاء رمضان، فالأقوال إذن ثلاثة، حجة القائلين بأنه لا يصام عن أحد حديث روي عن النبي ﷺ: «لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد، "، قالوا هذا عام فيكون هذا الحديث على رأيهم منسوخًا؛ لأنهم لا يقولون به،

⁽١) صحيح، وسيأتي في باب الفرائض.

⁽٢) أخرجه النسائي في الكبرى (٢٩١٨،٢٩١٧) بإسناد صحيح من قول ابن عباس كما قال المصنف في «التلخيص» (٢/ ١٠٩).



ويقولون: لو قلنا: إنه يصوم عنه فإن أتَّمناه بعدم الصوم خالفنا قوله تعالى: ﴿وَلَا نُزِرُ وَازِرَةٌ وِزُرَ أُخَرَىٰ ﴾، وإن لم نؤثمه فقد يكون مخالفًا لظاهر الحديث؛ لأن ظاهر الحديث: «صام عنه وليه» هذا أمر، والأصل في الأمر الوجوب، أما الذين قالوا: إن هذا في الندر دون الواجب بأصل الشرع فقالوا: لأن الواجب بأصل الشرع أوكد من حيث الفرض من الواجب بالندر؛ لأن الواجب بأصل الشرع أوجبه الله على عباده عينًا، والواجب بأصل النذر أوجبه الإنسان على نفسه، فدخلته النيابة دون الواجب بأصل الشرع فهو كما لو التزم الإنسان بدين عليه ثم مات، فإنه يقضى عنه، ولكن نقول: هذا تعليل عليل كالأول، الأول رددناه بأن الحديث ضعيف، والثاني لو فُرض صحته لكان عامًا يخصص بهذا الحديث، ويكون معنى: «لا يصوم أحد عن أحده، يعنى: لو كنا أحياء، وجاء شخص وقال: أنا أعرف أن الصوم يكلفك، ولكن أصوم عنك هذا لا يجوز، أما إذا مات فهي مسألة خاصة فتكون مخصصة للعموم على تقدير صحة الحديث، أما على رأى من قال: إنه خاصٌّ بالنذر، فنقول لهم: هذا ضعيف أيضًا؛ لأننا لو نظرنا إلى الواجب بأصل الشرع والواجب بأصل الندر من الصيام لوجدنا أن الواجب بالندر قليل بالنسبة إلى الواجب بأصل الشرع، متى يأتي رجل ينذر أن يصوم، لكن متى يكون على الرجل قضاء من رمضان؟ كثير، فكيف نحمل الحديث على الشيء النادر القليل وندع الشيء الكثير؟ هذا بعيد، إذا حملنا كلام الرسول ﷺ على شيء نادر وألغينا الشيء الكثير فهذا صرف للكلام عن ظاهره، وعلى هذا فنقول: الصواب بلا شك أنه يجوز أن يصام عن الميت ما كان واجبًا بأصل الشرع وما كان واجبًا بالنذر.

رجل مر به رمضان وهو مريض مرضًا معتادًا يُرجئ برؤه كالزكام مثلاً، استمر به المرض حتى مات في آخِر شوال هل يقضى عنه ؟ لا يقضى عنه الماذا ؟ لأنه لم يتمكن، والمريض عليه عدة من أيام أخر.

رجل آخر عليه قضاء من رمضان كان مسافراً لمدة حمسة أيام وقدم مِن سفره، وبعد مدة مرض ومات هل يصام عنه? نعم، يصام عنه؛ لأن هذا قد وجب عليه الصوم وتمكن منه وفرط فيه.

هل يصام عنه متتابعًا أو متفرقًا؟ نقول: ظاهر الحديث «صام عنه وليه» أنه يجوز متتابعًا ويجوز متفرقًا جاز، ويجوز متفرقًا، كما أن الأصل أن الميت الذي عليه الصوم لو صام متتابعًا أو متفرقًا جاز، فكذلك من يصوم عنه يجوز متتابعًا ومتفرقًا.

في الحديث دليل على أنه: لو اجتمع عدد من الأولياء وصام كل واحد منهم جزءًا مما عليه فهو جائز، يؤخذ من عموم قوله: «صام عنه وليه»، إلا إذا كان الصوم مما يشترط فيه التتابع فلا يُجزئ مثل الكفارة فإنه لا يُجزئ؛ لأن مِن ضرورة التتابع ألاً يصوم جماعة عن واحد، فمثلاً إذا



قَدَّرنا أنهم عشرون نفرًا، ووجب عليه صيام شهرين متتابعين فكل واحد يصوم ثلاثة أيام، لو صام واحد ثلاثة أيام والآخر ثلاثة أيام والثالث ثلاثة أيام ما صام كل واحد شهرين متتابعين حتى لو فرض أنه كلما فرغ واحد من ثلاثة شرع الثاني ثم الثالث... إلخ، فإنه لا يصح، لأنه لم يصم كل واحد شهرين متتابعين، أما في رمضان فيمكن، لأن الله قال: ﴿فَعِدَةٌ مُنَ أَيَامٍ أُخَرً ﴾ مطلقًا، ولهذا لو كان عليه عشرة أيام من رمضان وكان أولياؤه عشرة وصاموا في يوم واحد يُجزئ.

* * *

١- بابُ صَوْم التَّطَوُّع وَمَا نُهِيَ عَنْ صَوْمِهِ

«صوم التطوع» من باب إضافة الشيء إلى نوعه؛ لأن الصوم قد يكون واجبًا كرمضان والكفارة والفدية، وقد يكون تطوعًا، ثم قال: «وما نُهي عن صومه» من الأيام والنهي عن الصوم قد يكون لأمر يتعلق بالزمن كما سيأتي -إن شاء الله تعالى-، صوم التطوع من محاسن الدين الإسلامي، ومن رحمة الله تعالى بعباده؛ لأن صوم التطوع يكمل به الخلل الحاصل في صوم الفرض.

ثانيًا: يزداد به إيمان الإنسان وثوابه عند الله عَلَيْنًا، ولولا أن شُرع صوم التطوع لكان صوم التطوع بدعة يأثم به الإنسان، على هذا نقول: صوم التطوع فيه فائدتان:

الأولى: تكميل الخلل الحاصل بالفرائض.

الثانية: زيادة الأجر والثواب للفاعل، وقوله: «وما نهي عن صومه»، النهي معناه: طلب الكفّ على وجه الاستعلاء، ويشمل هنا المنهي عنه تحريمًا والمنهى عنه تنزيهًا.

فضل صيام يوم عَرفة ويوم عاشوراء:

٦٤٦ - عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الأَنْصَارِيِّ فِيْكَ: ﴿أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمٍ يَوْمٍ عَرَفَةَ. فَقَالَ: يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ، وَسُئِلَ عَنْ صَوْمٍ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ. فَقَالَ: يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ، وَسُئِلَ عَنْ صَوْمٍ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ. فَقَالَ: يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ، وَسُئِلَ عَنْ صَوْمٍ يَوْمٍ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ، وَسُئِلَ عَنْ صَوْمٍ يَوْمٍ الاَثْنَيْنِ، فَقَالَ: ذَلِكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ، وَبُعِثْتُ فِيهِ، أَوْ أُنْزِلَ عَلَى فِيهِ (١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

هذه ثلاثة أيام سئل النبي على عن صومها أولاً: «يوم عرفة» ويوم عرفة: هو اليوم التاسع من ذي الحَجة، وسُمِّي بذلك؛ لأن الناس يقفون فيه بعرفة، و«عرفة» اسم موضع معروف يقف الناس فيه في مناسك الحج، وهو ركن الحج الذي لا نظير له في العُمرة؛ لأن أركان الحج غير الوقوف لها نظير في العُمرة كالطواف، والسعي، والإحرام، أما الوقوف فلا نظير له، ومن تَمُّ قال

⁽۱) اخرجه مسلم (۱۱۲۲).



النبي عَلَيْة: هالحج عرفة الله ولم يقل: الحج الطواف مع أنه ركن، وسُمَّيت عرفة لعدة أقوال أصحها: أنها سُمِّيت بذلك؛ لأنها مرتفعة، وهذه المادة هع رَف تدل على الارتفاع، ومنه سُمي عَرْف الديك لأنه مرتفع.

يقول: «فقال: يكفر السَّنة الماضية»، «يكفره التكفير بمعنى: السَّتر ومعنى يكفر السَّنة الماضية، يعني: يستر الذنوب التي وقعت من الإنسان في السَّنة الماضية، وكذلك في السَّنة الباقية، أين السَّنة الباقية؟ يعني: مِن تسع ذي الحجة إلى مُحرم؟ لا، لأنه في عهد النبي ﷺ لم تحدد السَّنوات، وعلى هذا فتكون السَّنة الباقية من تاسع ذي الحجة إلى تاسع ذي الحجة.

وسُئل عن صوم يوم عاشوراء وهو اليوم العاشر من محرم وصومه مشروع، فأول ما قدم النبي على المدينة وجد اليهود يصومون العاشر من شهر مُحرم وقالوا: إننا نصومه، لأن الله تعالى نجًى فيه موسى وقومه وأهلك فرعون وقومه، فنحن نصومه، فقال النبي على النبي على النبي منكمه أن فصامه وأمر الناس بصيامه، وقد ذهب كثير من أهل العلم إلى أن صومه كان واجبًا ثم نُسِخ بصوم رمضان، فصوم عاشوراء معروف، فسئل النبي على في منزلة صوم هذا اليوم فقال: «يكفر السّنة الماضية» فقط السّنة الماضية، ما هي يعني: عشرة أيام فقط الا إذن من مُحرم السابق إلى تاسع يكفر السّنة الماضية.

وسئل عن صوم يوم الإثنين وهو معروف فقال: «ذاك يوم ولدت فيه وبُعثت فيه أو أُنزل على فيه»، وهذا شك من الراوي هل قال: بُعثت أو قال: أنزل، وتحتاج للتحرير من أصل مسلم؛ لأنها محتملة بالواو أو بهأو»، هذا الحديث فيه سؤال النبي عَلَيْة عن صوم هذه الأيام الثلاثة: عرفة، وعاشوراء، ويوم الإثنين فبين حكمها على الله الله المناه عرفة،

فيستفاد من هذا الحديث عدة فوائد أولاً: حرص الصحابة -رضي الله عنهم- على العلم، وهل سؤال الصحابة عن هذا العلم أو للعلم والعمل! الثاني، أما أسئلتنا نحن في هذا العصر فأكثرها للعلم، العلم كثير ولكن العمل قليل.

ومن فوائد الحديث: أن صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية وباقية، وظاهر الحديث أنه يكفر الصغائر والكبائر؛ لأن النبي ﷺ أطلق ولم يُفصِّل، وما أطلقه النبي فإنه يكون مطلقًا، وقد أخذ بهذا بعض العلماء وقال: إنه يكفر السَّنة الماضية والباقية سواء كانت هذه الذنوب صغائر أم كبائر، ولكن الجمهور على أنه لا يكفر إلا الصغائر، أما الكبائر فلابد لها من توبة، وأيدوا رأيهم قالوا: لأن صوم يوم عرفة ليس أوكد ولا أفضل من الصلوات الخمس أو الجُمعة أو

م(٩) (شرح بلوغ المرام) للجلد الثالث

⁽١) سيأتي في كتاب الحج.

⁽٢) متفقُّ عليه: البخاريُّ (٣٩٤٣)، ومسلم (١١٣٠) عن ابن عباس، تحفة الأشراف (٥٥٠).



رمضان، وقد قال النبي على: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنب الكبائر، (١)، فقالوا: إذا كانت هذه العبادات العظيمة التي هي من أركان الإسلام لا تقوى على تكفير الكبائر فصوم هذا اليوم النفل من باب أولى، والراجح: أنه يقيد كما قيدت الصلوات الخمس ورمضان إلى رمضان.

مسألة: ظاهر الحديث أنه يُسَن أو يشرع صوم يوم عرفة لمن كان واقفًا بها ولغيرهم، لأن النبي على الم يفصل، وهذه المسألة مختلف فيها، فقال بعض العلماء: إن هذا الحكم شامل لمن كان واقفًا بعرفة ومن لم يكن واقفًا بها، ولكن الصحيح الذي عليه الجمهور: أنه لمن لم يقف بعرفة، فأما من كان واقفًا بها فالمشروع له أن يفطر، واستدل هؤلاء بأنه يروى عن النبي يقف بعرفة، فأما من كان واقفًا بها فالمشروع له أن يفطر، واستدل هؤلاء بأنه يروى عن النبي النبي على الناب في عن صوم يوم عرفة بعرفة أني يوم عرفة يقد حمن لبن فشرب والناس ينظرون إليه، وهذا يدل على أن المشروع هو الفطر، ولهذا أعلنه النبي على وأيضًا فإن الذين في عرفة مسافرون إن كانوا من غير أهل مكة فالأمر ظاهر وإن كانوا من أهل مكة، فالصحيح: أنهم مسافرون، لأن أهل مكة كانوا يقصرون مع الرسول على ويجمعون في عرفة ومزدلفة وفي مسافرون، لأن أهل مكة كانوا يقصرون مع الرسول على ويجمعون في عرفة ومن عرفة في عرفة غير مسافر، فإن الأفضل له أن يفطر ليتقوى بذلك على الدعاء الذي هو مخصوص بهذا اليوم، وهو من أهم ما يكون: «خير الدعاء دعاء يوم عرفة» والإنسان الصائم كما نعلم يكون في آخر من أهم ما يكون: «خير الدعاء دعاء يوم عرفة» أن والإنسان الصائم كما نعلم يكون في آخر النهار الذي هو أرجى الأوقات إجابة فيكون عنده كسل فيتعب ولا يكون قويًا على الدعاء الذي هو أرجى الأوقات إجابة فيكون عنده كسل فيتعب ولا يكون قويًا على الدعاء الذي هو أرجى الأوقات إجابة فيكون عنده كسل فيتعب ولا يكون قويًا على الدعاء الدي هو أرجى الأوقات إجابة فيكون عنده كسل فيتعب ولا يكون قويًا على الدعاء الدي الدعاء الذي هو أرجى الأوقات إجابة فيكون عنده كسل فيتعب ولا يكون قويًا على الدعاء الدي الدعاء الذي المناب الذي المؤلف المؤلف

ومن فوائد الحديث: أن التكفير يكون في الماضي والمستقبل؛ لقوله: «الماضية والباقية»، ولكن المستقبل على سبيل الدوام مدى الحياة لم يرد إلا للرسول على الله الله أما في حق الرسول فقد قال الله تعالى: ﴿ لِيَغْفِرُ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمُ مِن ذَنْكِ وَمَا تَأَخَّرُ ﴾ [البَنْنَى: ٢]. أما لأهل بدر: «فإن الله -سبحانه وتعالى- اطلع إلى أهل بدر وقال لهم: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»، وسبب ذلك أن هؤلاء القوم أتوا حُسنى كبيرة عظيمة أعز الله بها الإسلام وأهله وأذل الشرك وأهله، ولهذا سماه الله تعالى يوم الفرقان، فكان من شكر الله وَ الهؤلاء السادة أن قال لهم:

⁽١) تقدم فِي كتاب الصلاة.

⁽٢) أخرَّجُهُ أبو داود (٢٤٤٠)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٢٧٩٥)، وفيه مهدي الهجري قال ابن معين: لا أعرفه، وقال العقيلي: لا يتابع عليه، انظر «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٩٨)، وسيأتي في آخر صوم التطوع.

⁽٣) أخرجه النرمذي (٣٥٨٥)، وقال: حسن غريب، وحماد بن أبي حميد -يُعني: الذي في إسناده- ليس هو بالقوي عند أهل الحديث.



«اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»، ولهذا قال بعض العلماء: كلما رأيت حديثًا فيه: «غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر» فإن كلمة «ما تأخر» تكون ضعيفة؛ لأن هذا خاص بالنبي عَلَيْقَة، أما مؤقتًا فكما رأيت في صوم يوم عرفة.

ومن فوائد الحديث: فضيلة صوم يوم عاشوراء؛ لقوله: «يكفر السنة الماضية» ومن فوائده: أن فضل صوم يوم عرفة.

ومن فوائده: أن نعمة الله على المسلمين في الأمم السابقة هي نعمة على جنسهم إلى يوم القيامة، فانتصار المسلمين في الأمم السابقة هو من نعمة الله علينا، ولهذا صام النبي على هذا اليوم شكرًا لله على ما أنعم به على موسى وقومه، حيث أنجاهم من الغرق وأغرق فرعون وقومه.

فائدة : حكم الاحتفال بالولد النبوي:

واستدل بهذا الحديث من قالوا: إنه يُسَنُ الاحتفال بمولد النبي عَلَيْ الأن الرسول عَلَيْ الله السندلال جعل هذه المناسبة لها مزية وهي صوم ذلك اليوم الذي وُلِدَ فيه، ولكن هل هذا الاستدلال صحيح عير صحيح، فلأن الرسول عَلَيْ قيد الذي يشرع في هذا اليوم وهو الصوم -هذا واحد- فدل ذلك على أن ما عداه ليس بمشروع، فحينئذ يكون دليلاً عليهم وليس دليلاً لهم.

ثانيًا: أن الرسول عَلَيْ عين اليوم ولم يعين الشهر، وعلى هذا فلو صادف أن يوم ولادة الرسول عَلَيْ -إن صحَ تعيين يوم ولادته في غير يوم الإثنين- فإنه لا يصام؛ لأن العلة هو صوم يوم الإثنين فقط.

ثالثًا: أن نقول: قال الرسول على فيه، وهم لا يعتبرون الإنزال فيه، وأنزل على فيه، وهم لا يعتبرون الإنزال فيه، وإنما يعتبرون الولادة دون إنزال القرآن فيه مع أن فضل الله علينا بالإنزال على الرسول على الرسول على أكمل من فضله بالولادة، لأن الذي حصل فيه الشرف وتمت به النبوة للرسول على الرسول على القرآن، أما قبل ذلك فإنه بشر مِن البشر الذين ليسوا بأنبياء ولا رسل ولم



يكن نبيًا إلا بعد أن أنزل إليه، ولم يكن هناك دين جاء به إلا بعد أن أنزل إليه.

ثم نقول: مَن قال لكم: إن ميلاده في شهر ربيع، وإن ميلاده في اليوم الثاني عشر منه، كل هذا غير متيقن، من المعلوم أن هذه البدعة لم تحدث في عهد الصحابة ولا التابعين ولا تابعي التابعين، وأن القرون المُفَضَّلة انقرضت ولم يتكلم واحد منهم بكلمة ولم يفعل أحد منهم فعلاً من هذا النوع، وعليه فيكون مُحْدَثًا، وكل مُحدث يتقرب به الإنسان إلى الله فهو بدعة وضلالة.

ثم نقول أيضًا: هذه الذكرى التي تقيمونها كان عليكم أن تصبحوا يومها صائمين، أما أن تبقوا في تلك الذكرئ كثير منكم يقدمون الحلوئ والفرح، وكذلك الأغاني التي كلها غُلُوٌّ لا يرضاه الرسول عَلَيْتُ فليس هذا من إقامة ذكراه، بل هذه من معاداة الرسول عَلَيْتُ.

إذن نأخذ من هذا الحديث: مشروعية صيام ثلاثة أيام يومان سنويًّا، ويومَّا أسبوعيًّا. فضل صيام ستة أيام من شوال:

٦٤٧ - وَعَنْ أَبِي أَنُّوبَ الأَنْصَارِيِّ ﴿ فَيْ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيام الدَّهْرِ»(١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

«من صام» شرطية، وحوابها: «كان كصيام الدهر»، وقوله: «من صام رمضان» يعني: أتم صيامه؛ لأنه لا يُقال للرجل صام رمضان إلا إذا أتمه، وقوله: هثم أتبعه، أي: جعل هذه الأيام تابعة له، لكن «ثمه تفيد الترتيب بتراخ، وقوله: «ستًّا من شوال، ولم يقل: ستة، لأنه حُذف المعدود، وإذا حُذف المعدود فإنه يجوز التذكير باعتبار أن المحذوف مذكر والتأنيث باعتبار أنه مؤنث، وتطلق الليالي على الأيام ونعلم أن هذه هي الأيام؛ لأن اليوم هو محل الصوم.

وقوله: «من شوال» هو بالكسر مجرورًا؛ لأنه اسم ينصرف، والذي ينصرف من أسماء الشهور هذا شوال، ذُو القعدة، ذُو الحجة، مُحرم، ربيع الأول والثاني، ورجب.

وقوله: «كان كصيام الدهر»، أي: كان صوم رمضان وإتباعه ستًا من شوال كصيام الدهر ووجهه: أن صوم رمضان بعشرة أشهر، وستة من شوال بشهرين والحسنة بعشر أمثالها، فكذلك كان كصيام الدهر، ولكن هل ينوب عن صيام الدهر؟ لا؛ لأن ما يعادل الشيء بالأجر لا ينوب منابه في الإجزاء، يعني: قد يكون الشيء معادلاً لأجره في الأجر ولكن لا ينوب عنه في الإجزاء؛ أرأيتم رجلاً جامع زوجته في الإحرام بالحج قبل التحلل الأول يلزَّمه بَدَّنَة، فقال: بدلاً من هذه البدنة أذهب إلى الجمعة في الساعة الأولى، ومن راح في الساعة الأولى كأنه قرب بَدَنَة هل يُجزئه ذلك؟ لا، ﴿قُلْهُو ٱللَّهُ أَحَدُّ ﴾ تعدل ثلث القرآن لو قرأها المصلي في صلاته

⁽١) أخرجه مسلم (١١٦٤).



ثلاث مرات، هل تجزئ عن الفاتحة ؟ لا، من قال عشر مرات: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، كان كمن أعتق أربع أنفس من ولد إسماعيل، فلو قال وهو عليه أربعة أيمان ونواها كفارة فلا تجزئ، وبهذا نعرف أن معادل الشيء لا يلزم أن يُجزئ عنه، وكذلك الصلاة في الحرم، لو قال: أصلي في الحرم جمعة واحدة عن مائة ألف جمعة، وقال: لا أصلى بقية الجُمع فلا يُجزئه هذا.

في هذا الحديث: الحثُ على صيام ستة أيام من شوال لقوله: «كان كصيام الدهر»، ووجه ذلك: أن النبي على لله لله الا ترغيبًا فيه وليس تحذيرًا منه.

فإن قلت: أفلا يمكن أن يقول قائل: إن الرسول ﷺ ذكر ذلك تحذيرًا؛ لأنه نهئ عن صيام الدهر كله وقال: «لا صام من صام الأبده"؟

فالجواب: أن مثل هذا التعبير يقطع به قطعًا أن الرسول على أراد أن يبين أن هذا يجزئه عن صوم الدهر، بمعنى: يعادله في الأجر، وحينئذ يبقى صوم الدهر ليس فيه إلا المشقة وإتعاب النفس.

ومن فوائد الحديث: أن فوائد هذه الأيام لا يُجزئ عنها إلا إذا صام رمضان كاملاً، وبناء على ذلك فمن كان عليه قضاء من رمضان وقال: إني سأبادر فأصوم السنة قبل أن يخرج شوال والقضاء أجعله فيما بعد فلا يُجزئ، وهذا ليس مبنيًا على خلاف العلماء هل يجوز صوم النفل لمن عليه قضاء؟ لأن هذا صرّح فيه النبي ﷺ: «من صام رمضان ثم أتبعه»، وعليه فلا ينبني هذا على خلاف العلماء في التطوع في الصوم ممن عليه قضاء؛ لأن العلماء مختلفون فيما إذا كان عليك قضاء من رمضان.

هل لك أن تتطوع في الصوم كصوم ذي الحجة وعرفة والمحرم والإثنين! فيه خلاف بين العلماء، والراجح: أنك لا تتطوع حتى تقضي الواجب.

ومن فوائد الحديث: أنه يجوز أن تصوم هذه الأيام على وجه التتابع أو التفريق، يؤخذ من إطلاق قوله: «ستًا من شواك».

وهل يؤخذ منه: أن الأفضل أن يفصل بينها وبين رمضان بيوم لقوله: «ثم أتبعه» ذكر بعض العلماء: أنه يُستحب أن يفصل بينها وبين رمضان بيوم، لقوله: «ثم أتبعه» هذا واحد، لأن الفرض والسنة ينبغي أن يفصل بينهما حتى لا يختلط هذا بهذا، ولكن نقول: هذا القول فيه شيء من النظر، لأن الفصل بين رمضان وهذه الست حاصل بكل حال بيوم العيد، وعليه فالمبادرة بصومها بعد يوم العيد أفضل لما فيه من المسارعة في الخير وعدم تعرض الإنسان

⁽١) صحيح، وسيأتي في آخر هذا الباب.





لأمر يمنعه من صومها.

ويستفاد من الحديث أيضًا: أن صيامها بعد شوال لا يجزئ، وهذا لمن تعمد تأخيرها واضح؛ لأن هذه عبادة مؤقتة، بماذا؟ بشوال فإذا أخرتها بلا عدر من شوال لم تُجزئ، ولكن إذا أخرها الإنسان لعدر مثل أن يسافر من يوم العيد إلى آخر شوال فهل يقضيها أم لا؟ قد يقول قائل: إنه يقضيها قياسًا على قضاء رمضان، لأنها عبادة مؤقتة بوقت أخرها عن وقتها لعدر فلا بأس أن يقضيها، وقد يُقال: لا يقضيها؛ لأنها سُنة فات محلُها بخلاف الفريضة.

٦٤٨ – وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْـخُدْرِيِّ ﴿ فَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَصُومُ يَوْمًا فِي سَبِيلِ الله؛ إِلا بَاعَدَ الله بِذَلِكَ الْيَوْمِ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ سَبْعِينَ خَرِيفًا» (١). مُتَفَقَّ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لُمُسْلِم.:

«ما من عبد يصوم» من العبودية الخاصة، لماذا؟ لأن غير المؤمن لا يصح منه الصوم، فإنه لا تجتمع العبادة مع الكفر، بل الكفر إذا ورد على العبادة واستمر إلى الموت أبطِلها، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَكِ دُمِنكُمْ عَن دِينِهِ عَنَيْمَتُ وَهُو كَافِرٌ فَأُولَتِكَ حَبِطَتَ أَعْمَالُهُمْ ﴾ [التيمة:٢١٧].

وقوله: «يومًا في سبيل الله»، «يومًا» هذه مفعول به لوقوع الفعل عليه، والمفعول فيه هو الذي يقع فيه الفعل، نقول مثلاً: «زارني يومًا واحدًا» هذا مفعول فيه يعني: زارني في يوم، أما

⁽١) أخرجه البخاري (٢٨٤٠)، ومسلم (١١٥٣)، تحفة الأشراف (٤٣٨٨).

«صمت يومًا واحدًا» فإن اليوم يُصام كما تقول: صمت شهرًا، قال الله تعالى: ﴿فَصِيامُ شَهْرَيْنِ ﴾ صارت مضافًا إليه، فهناك فرق بين المفعول به والمفعول فيه، المفعول فيه هو الذي يقع فيه الفعل، والمفعول به هو الذي يقع عليه الفعل.

وقوله على الله؛ يحتمل المعنيين، يحتمل: «في شريعة الله، أي: في سبيل الله، أي: في الجهاد في سبيل الله؛ يحتمل المعنيين، يحتمل: «في سبيل الله، أي: في شريعة الله، ويكون في هذا تنبيه على الإخلاص والمتابعة؛ لأن العمل لا يكون في سبيل الله إلا إذا جمع بين الإخلاص والمتابعة، ويحتمل أن يكون المراد: «في سبيل الله، أي: في الجهاد في سبيل الله لأن الصوم في هذه الحال دليل على قوة رغبة الإنسان فيه فيمتاز بزيادة الأجر، كما كونه يقع خالصًا لله متبعًا فيه رسول الله على مكان وفي أي زمان، فهذا شرط للعبادة.

على كل حال: حتى لو لم يقل الرسول والله: في سبيل الله، فإن من صام لا في سبيل الله، لا أجر له، فالذي يظهر أن المراد: في سبيل الله، يعني: الجهاد في سبيل الله؛ لانه إذا أطلق الصوم الشرعي فهو الذي يكون في سبيل الله وحينئذ يكون التقييد ضعيفًا، أما إذا قيدناه فإنه لابد أن يفيد معنى قويًا مفيدًا أكثر من الإطلاق، وهو الظاهر أنه في سبيل الله، أي: في الجهاد في سبيل الله ولكن يُشترط لذلك ألا يكون مخالفًا للشرع، فإن كان مخالفًا للشرع فلا شك أن الإنسان لا ينال به أجرا كما لو كان الصوم يُضعفه عن القتال فحينئذ لا يصوم، ولهذا لما كان المسلمون مع الرسول والله في غزوة الفتح رغبهم في الفطر؛ فمنهم من أفطر ومنهم من صام، ولما نزلوا المنزل الذي يلاقون فيه العدو من عنده قال لهم: «إنكم لاقوا العدو غدًا والفطر أقوى لكم فأفطروله"، فأمرهم بالفطر وعلّل ذلك بأنه أقوى، وعلى هذا فإذا كان الإنسان في القتال فالمشروع له أن يفطر، وحينئذ لا يمكن أن يرغب الشرع في أمر يُطلب من المسلمين أن يدعوه إذن كيف يكون مجاهدًا في سبيل الله ويصوم هذا اليوم الذي فيه الأجر العظيم مع أنكم تقولون: لا يصوم وقت ملاقاة العدو؟ يمكن أن يكون مرادفًا، يمكن أن يكون أن يكون إلى الآن لم يلتحم القتال يصلح ويستعد والصوم لا يشقً عليه فهذا أمر ممكن.

وقوله: وإلا باعد الله بذلك اليوم عن وجهه الناره، «باعد» من البعد، أي: جعلها بعيدة عنه، وهذا يدل على أن هذا اليوم يكفر الذنوب؛ لأن الذنوب هي سبب دخول النار، فإذا بوعد بينه وبين النار هذه المدة دل ذلك على أنه قد كُفر عنه سيئاته.

وقوله: «سبعين خريفًا»، هسبعين، هذه نائبة مناب الظرف، و «خريفًا» تمييز، لأنها مبينة لنوع

⁽١) أخرجه مسلم (١١٢٠) عن أبي سعيد الخدري.



المعدود، وكل ما بُيِّن نوع المعدود فهو تمييز، والخريف، السَّنة وهو أحد فصول السَّنة؛ لأن فصول السُّنة أربعة: ربيع، وصيف، وخريف، وشتاء. كم للربيع من برج؟ الحمل والثور والجوزاء هذه للربيع، السرطان والأسد والسنبلة هذه للصيف الذي نسميه القيظ، الميزان والعقرب والقوس هذه للخريف، الجدي والدلو والحوت للشتاء، هذه البروج، يعني: مصطلح عليها من قديم، يعني: من قبل زمن الرسالة، كل برج له نصيب من مطالع النجوم وهي ثمانية وعشرون مطلعًا، ثمانية وعشرين كل يوم ينزل القمر منها منزلة ويبقئ ليلتين، ليالي الاستفسار يكون دائرًا حتى يرتحل إلى المنزلة الثانية في أول الشهر، على كل حال الخريف هو أحد فصول السُّنة بين الصيف والشتاء.

قوله: هسبعين خريفًا، هل المراد بالسبعين حقيقتها أو المراد المبالغة؟ الظاهر: أن المراد حقيقتها؛ لأنه لا وجه للمبالغة هنا.

يستفاد من هذا الحديث: فضيلة الصوم في سبيل الله، وعلى الاحتمال الثاني فضيلة الإخلاص، وأن اليوم المُخلص فيه يكون ثوابه أكبر.

وفي الحديث: إثبات النار لقوله: «باعد الله... » إليخ، وهل هي موجودة الآن؟ نعم، بدلالة الكتاب والسُّنة وإجماع السلف، أما الكتاب ففي قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُواْ النَّارَ ٱلَّذِيٓ أُعِدَّتَ لِلكَفرينَ﴾ التَّقِيَّالَى:١٣١]. والإعداد بمعنى: التهيئة، ومن السُّنة: فإن النبي ﷺ عُرضت عليه النار وهو يصلى صلاة الكسوف حتى تأخر مخافة أن يصيبه من لفحها، ورأى فيها الناس يعذبون رأى عمروبن لحي الخزاعي، ورأى صاحب المحجن الذي يَسْرق الحُبجاج بمحجنه، ورأى صاحبة الهرة التي حبستها(١)، وهل هي مؤبدة؟ نعم، هي مؤبدة أبد الآبدين لا تنقطع ولا ينقطع عدابها ولا يخرج منها أهلها، قال الله تعالى في آيات ثلاث من القرآن: ﴿ خَلِدِينَ فِهَآ أَبُداً ﴾.

فضل الصومر في شعبان:

٩٤٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ وَشِي قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَصُومُ حَتَّىٰ نَقُولَ: لا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّىٰ نَقُولَ: لا يَصُومُ، وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرِ قَطَّ إِلا رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرِ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَهُ (٢). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِـمُسْلِم.

عائشة مِرْضَط وغيرها من أمهات المؤمنين، عندهن من العلم بحال النبي عَرَاقً في بيته ما ليس عند غيرهم، ولهذا كان النفر الثلاثة الذين سألوا عن عمل النبي ﷺ في السر، إنما سألوا

⁽١) تقدم في صلاة الكسوف. (٢) أخرجه البُخَاريّ (١٩٦٩)، وَمُسلِم (١١٥٦)، تحفة الأشراف (١٧٧١٠).



زوجاته لأنهن أعلم، وهذا من فوائد تعدد زوجات النبي ﷺ من أجل أن يحفظن من أعماله في السر ما لا يحفظه غيرهن.

تقول: «كان الرسول على يصوم حتى نقول: لا يفطر، يعني: يصوم ويسرد الصوم، ويكثر الصوم، وعلى العكس من ذلك: «ويفطر حتى نقول: لا يصوم»، وهذا غير الصيام المعتاد الذي كان النبي ي يعتاده كالإثنين والخميس مثلاً، أو صيام ثلاثة أيام من كل شهر هو أحيانًا يصوم ويسرد الصوم، وأحيانًا يُفطر حتى يُقال: لا يصوم، وأقول: إن هذا في غير الصيام الذي كان يعتاده، لماذا يُنوع لان النبي يعلى يتعلى به مصالح كثيرة، لأنه إمام الأمة وقائدها وتعتريه أشغال وأحوال يكون فيها بعض العبادات أفضل من بعض، فيراعي النبي على ما هو أفضل، ولهذا نحن نجزم أنه ما خرج مع كل جنازة، ولا صام كل يوم، ولا يومًا وأفطر يومًا، بل لما عرض على عبد الله بن عمرو أن يصوم يومين ويفطر يومًا قال: «نود لو أن قدرنا على ذلك» عرض على عبد الله بن عمرو أن يصوم يومين ويفطر، وله أحوال وأعمال تقتضي له أن يصوم، فالرسول على عمل ما -وهو عمل عالم -وهو عمل ما الهمل وأقبالاً على عمل ما وهو عمل صالح- يفعل ما لم يشغلها عن فريضة، إذا رأى منها فتورًا على هذا العمل وإقبالاً على آخر فعل، حتى يكون دائمًا مع نفسه في عبادة بدون أن يلحقها الملل والتعب.

قاعدة مُهمَّةً:

ومن هنا أخذ العلماء تلك القاعدة المشهورة وهي: «قد يعرض للمفضول ما يجعله أفضل من الفاضل» (۱) كل ذلك باعتبار المصالح، ويجب أن نستثني الفرائض فهي ليس عنها بديل، لكن التفاضل إنما هو في أعمال التطوع، قد يكون هذا الشخص يصوم ونقول: الصوم لك أفضل، وهذا الشخص يفطر ونقول: الفطر لك أفضل، وقد يكون نفس الواحد منا نقول في هذه الأيام: الصوم لك أفضل حسب الحال، حتى قال العلماء: لو أن طالب العلم إذا صام حصل له الكسل والتعب ولم يجد نشاطه في طلب العلم، قالوا: فالأفضل له أن يفطر، لأن العلم أفضل من الصوم، وكذلك أيضاً لو أن الإنسان رأى أنه تعب أن ينام، فنقول له: نَمْ فالنوم أفضل، كذلك رجل تعب من الصلاة وأحب أن يعلى نقول: القراءة أفضل لك، رجل تعب من القراءة وأحب أن يصلي نقول: الصلاة أفضل لك، ولهذا لو سألنا سائل ينتظر صلاة الجمعة وقد أتى مبكرًا، ما تقولون؟ هل

⁽١) قال الشيخ في منظومته كَتَلَلُّهُ :

يَ يَ يَكُمُبُلَلِ فِي حُكُمِهِ اجْمَعَل بَدَلا ورُبَّ مَفْضُولِ يَكَوْنُ أَفْضَلاَ كَمُبُلَلِ فِي حُكُمِهِ اجْمعَل بَدَلا ورُبَّ مَفْضُولِ يَكَوْنُ أَفْضَلاَ بيت رقم (٨٥)، بتحقيقنا، وانظر «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٢٤٥)، و«الأشباه والنظائر» للسيوطي (١٦١).



الأفضل لي أن أصلي أو أقرأ القرآن؟ فنقول: أما بالنظر للعمل من حيث هو عمل فالصلاة أفضل، ولكن بالنسبة لحالك انظر ما هو أصلح لك، قد تكون إذا قمت تصلي يفوتك التدبر والتأمل والخشوع، ويشغلك الشيطان بالوساوس، وإذا جلست تقرأ حصل لك من التأمل والتدبر والتأمل والخشوع ما لم يحصل لك وأنت تصلي، فنقول هنا: القراءة أفضل.

وتقول وتقول والمن وما رأيته استكمل صيام شهر قط إلا رمضان»، إذن الرسول كلي لا يصوم شهر الله المحرم» (١)، وهو كلي وإن شهر الله المحرم» (١)، وهو كلي وإن صام في المحرم لا يستكمله قطعًا؛ لأنها تقول: «ما استكمل صيام شهر قط إلا رمضان».

قالت: «وما رأيته في شهر أكثر منه صيامًا في شعبان»، وظاهر كلامها حتى في المحرم أنه يصوم في شعبان أكثر من صيامه في المحرم، لماذا أ قيل: لأن هذا الشهر شهر يغفل فيه الناس بين رجب ورمضان، فأحب على أن يكون فيه متعبداً قائماً، وقيل: بل لأن شعبان في مقدمة يدي رمضان فالصيام فيه بمنزلة الراتبة للصلوات، وقيل: من أجل أن يُمرن نفسه على الصوم ليستقبل رمضان، وقد تمرن على الصوم، ولو قال قائل: لأنه يصوم من أجل هذه العلل ولعيرها مما لا نعلمه، لكان له وجه، لأن تعدد العلل غير ممتنع، بل تعدد العلل مما يزيد الحكم قوة.

من قوائل الحديث: أن عمل النبي ﷺ بحسب المصالح، يؤخد من قولها: «كان يصوم حتى والخ.

ومن فوائده: أنه ينبغي للإنسان أن يسوس نفسه في العمل الصالح ويرودها على العمل ويتبع ما هو أنفع.

فإن قلت: كيف نجمع بين هذا الحديث وبين قول النبي ﷺ: «أحب العمل إلى الله أدومه وإن قل»؟؟

فالجواب أن يقال: لا تعارض؛ لأننا لا نقول: اترك العمل هكذا، بل نقول: اتركه لعمل آخر لمصلحة لغيره، وأنت إذا تركت العمل الذي تداوم عليه لمصلحة أو لعذر، فكأنك لم تتركه، قال النبي على محيحًا مقيمًاه (٦) كأنما فعله، وحينئذ لا مُنافاة بين الحديث.

ومن فوائد الحديث: فضيلة الصوم؛ لأن النبي ﷺ كان يُكثر منه حتى يُقال: لا يفطر، ومن فضيلته: أن للصوم تطوعًا مقيدًا وتطوعًا مطلقًا، ما معنى مقيدًا يعني: مخصوص بيوم معين وصوم غير مخصوص بيوم معين، لكن سيأتينا -إن شاء الله- أن بعض الأيام يُحرم صومه مفردًا

⁽١) أخرجه مسلم (٢٨١٨) عن عائشة.

⁽٢) أخرجه مسلم (١١٦٣) عن أبي هريرة.

⁽٣) أخرجه البخاري(٢٩٩٦) عن أبي موسى، تحفة الأشراف (٩٠٣٥).



ومجموعًا، وبعض الأيام يُنهى عن صومه مفردًا ولا مجموعًا.

ومن فوائد الحديث: أن النبي عَلَيْ لم يصم شهرًا كاملاً قط إلا رمضان.

هل يُؤخذ من الحديث: أن تحريم الزوجة ليس بظهار؟ الرسول ﷺ آلى من نسائه شهرًا وأتم الشهر وحرَّم العسل، وأمر بأن يكفر كفارة يمين، وقلنا: إن الصواب: أن التحريم يشمل الزوجة وغير الزوجة، وكفارة تحريم المرأة -الزوجة- كفارة يمين، المهم: أن الواقع أنه لا يمكن أن يؤخذ من هذا الحديث: أن تحريم المرأة ليس بظهار، وجه ذلك: أن يُقال: إن من خصال كفارة الظهار صوم شهرين متتابعين، وهذا أيضًا لا يصح، لماذا؟ قد يقال: لو فُرِضَ أن تحريم الزوجة ظهار فإن الرسول قد يُعتق، ولا يلزم أن يصوم شهرين متتابعين.

يُؤخذ من هذا الحديث: ألا يصوم في التطوع شهرًا كاملاً؛ لكون الرسول عَلَيْقُ لم يفعله، وفعل الرسول عَلَيْقُ لم يفعله، وفعل الرسول عَلَيْقُ سُنة وتركه سُنة، لو أنه صام يومًا أو أفطر يومًا مدى الدهر فهذا أفضل الصيام، ولا يُقال: إنك صُمت شهرًا كاملاً.

ومن فوائد الحديث: مشروعية إكثار الصوم في شعبان لقولها: هوما رأيته في شهر ٥٠٠٠ إلخ، هل يؤخد منه: بيان ضعف الحديث الذي رواه أبو هريرة: «إذا انتصف شعبان فلا تصومواه (١٠٠)؟ نعم، كيف ذلك؟ لأنه كان يكثر الصيام في شعبان، وفيه مناقشة الرسول عَلَيْ قال: «أحب العمل إلى الله أدومه وإن قلَّ مع أن عائشة كانت تقول: «إنه كان يصوم حتى نقول: لا يفطُّر، ويفطر حتى نقول: لا يصوم، كيف الجَمْع؟ حتى لو ثبت عندنا أن الرسول ﷺ كان يصوم في شهر المحرم أكثر من شعبان؛ لقلنا: إن عائشة ﴿ شَعْ حكت ما رأت، ونفى هذه الرؤية لا يمنع رؤية غيرها، لكن لم يثبت عندنا أن الرسول ﷺ كان يصوم المحرم كاملاً، بل قال في آخر حياته: هلئن بقيت إلى قابل لأصومنَّ التاسع، وهذا مما يرد قول النووي تتمَّلة أن الرسول ﷺ علم بفضل المُحرم قبل وفاته فلم يصمه. على كل حال: نقول كما قال ابن القيم وجماعة من أهل العلم: إن شهر المُحرم أفضل الشهور في الصيام المطلق، وشهر شعبان صوم مقيد؛ لأنه لرمضان بمنزلة الراتبة؛ والرواتب للفرائض أفضل من النوافل المطلقة، وعلى هذا فيكون الرسول عَلَيْ يكثر الصوم في شعبان؛ لأنه كالمقدمة بين يدي رمضان فهو كالراتبة له، فيكون رمضان محفوفًا بصيامين: صيام شعبان، وسِتة أيام مِن شوال، وأيضًا للحديث هذا ألفاظ أخرى منها: «كان يصومه كله»، وفي لفظ: «كان يصومه إلا قليلاً»، هذا أيضًا يدل على ضعف حديث أبى هريرة المذكور، وأيضًا الإمام أحمد كنالة أعله بحديث: «لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين.

⁽١) سيأتي بعد قليل.



٠٥٠ - وَعَنْ أَبِي ذَرِّ وَضِي قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ الله ﷺ أَنْ نَصُومَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ: ثَلاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَخَمْسَ عَشْرَقَهُ". رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ

وأمرناه، الأمر: هو طلب الفعل على وجه الاستعلاء؛ لأن الأمر إن كان من الأعلى إلى الأدنى فهو أمر، ومن الأدنى إلى الأعلى سؤال، ومن المماثل للمماثل التماس، الأمر هنا للإرشاد وليس للوجوب، والأيام الثلاثة نصف الشهر، يعنى: في منتصف الشهر، وتُسمَّى أيام البيض، أي: أيام الليالي البيض؛ وسُميَّت الليالي فيها بيضًا لابيضاضها بنور القمر، واختير هذا وسط الشهر- لأن فيه مصلحة طبية للبدن؛ لأن الدم في هذه المُدة يقور ويزداد، والصيام في هذه الأيام يقلل من مضرته، فإن الدم كما يُقال: يتبع القمر؛ يزيد بزيادته وينقص بنقصانه، والقمر أكثر ما يكون امتلاء بالنور في هذه الأيام الثلاثة فلذلك أمر النبي ﷺ بصيامها.

ولكن صيام الأيام الثلاثة من كل شهر له جهتان.

الأولى: استحباب صيام الأيام الثلاثة مطلقًا.

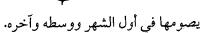
الجهة الثانية: أن تكون في هذه الأيام، فاستحباب الأيام الثلاثة ثبتت من قول النبي على وفعله، فقد كان يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وقال: «صيام ثلاثة من كل شهر صيام الدهر كله»، ولكنها غير مُعينة تصوم أول يوم، والحادي عشر، والتاسع والعشرين، فهذا يصح، تصوم الرابع، والخامس، والسادس، أو الخامس عشر، والسادس عشر، والسابع عشر، أو الخامس والعشرين، والسادس والعشرين، والسابع والعشرين، كل هذا يصح، ولهذا قالت عائشة في الله النبي على يصوم ثلاثة أيام من كل شهر لا يُبالي أني أول الشهر صامها أو وسطه أو آخره (٢).

إذن الوجه الثاني: أن تكون الثلاثة في هذه المدة المعينة وهي الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، ونظير ذلك الوتر سُنة من صلاة العشاء إلى طلوع الفجر، ولكن كونه في آخر الليل أفضل لمن يقوم آخر الليل، فهنا نقول في الأيام الثلاثة من كل شهر: هي سُنة مطلقًا وكونها في هذه الأيام الثلاثة أفضل، كما أن الصلاة في أول وقتها أفضل، والوتر في آخر الليل أفضل، فهذا اختيار وقت فقط، وإلا فهي مشروعة في أي وقت من الشهر.

يستفاد من هذا الحديث: أن الأمر قد يُراد به الإرشاد، وجه ذلك: أن الرسول ﷺ كان

⁽۱) أخرجه النسائي (۲۲۲٪)، والترمذي (۷۲۱) وحسنه، وصححه ابن حبان (۳۲۵۲)، وابن خزيمة (۲۱۲۸)، وانظر «المجموع» للنووي (۲.۷۹٪).

⁽۲) أخرجه مسلم (۱۱۲۰).



ويُستفاد منه أيضًا: استحباب تعيين الصوم «ثلاثة أيام من كل شهر»، فما في هذه الأيام الثلاثة؟ ثلاثة عشر، وأربعة عشر، وخمسة عشر.

ويُستفاد منه أيضًا: حكمة الشرع باختياره العبادة في الوقت الذي يكون أنسب وأنفع، حيث أرشد النبي عَيِي إلى أن تكون الأيام الثلاثة في هذه الأيام أن يصوم ثلاثة أيام من كل شهر، لأن هذه الأيام خصت بزمن وهي في ذاتها في الأصل مستحبة.

* * *

حكم صوم المرأة بغير إذن زوجها:

- زَادَ أَبُو دَاوُدَ: «غَيْرَ رَمَضَانَ».

الحديث فيه إشكال من حيث صناعة التخريج، لأن المؤلف قال: «متفق عليه» واللفظ للبخاري، ثم قال: «زاد أبو داود»، وأبو داود لا يدخل في المتفق عليه، لأن المتفق عليه هو الذي رواه البخاري ومسلم، لكن المؤلف تَعَلَّقُ طوى ذكر رواية أبي داود بذكر الزيادة كأنه قال: أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وزاد كذا وكذا، وهذا من باب طي الذكر المعلوم، وله أمثلة كثيرة ذكرها أهل البلاغة في كلامهم عن الإيجاز الذي قالوا: إنه نوعان: إيجاز قصر، وإيجاز حدف".

أما لفظ الحديث فقال: «لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد»، «أن تصوم» هذه مؤولة بمصدر فاعل «يحل» يعني: الصوم، وقوله: «وزوجها شاهد» جملة حالية، و«الشاهد» بمعنى: الحاضر.

وهذا الحديث كما يدل عليه رواية أبي داود يُراد به غير رمضان، أي: يُراد به النفل، بل ظاهره النفل والواجب بالندر، لأنه لم يستثن إلا رمضان، ففيه يقول الرسول على الله لله يكل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهده، وذلك لأن المرأة عند الزوج كالأسير كما قال النبي على التقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكمه والعوان: جمع عانية بمعنى: أسيرة، ووصف الله تعالى

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٥٥)، ومسلم (١٠٢٦)، وأبو داود (٢٤٥٨)، تحفة الأشراف (١٣٧٢٩).

 ⁽٢) انظر شرح الشيخ لقسم البلاغة من كتاب «قواعد النحو» بتحقيقنا يسر الله طبعه.

⁽٣) أخرجه الترمذي (١١٦٣)، وقال: حسن صحيح، والنسائي في «الكبرى» (٩١٦٩).



الزوج في القرآن بأنه سيد، فقال: ﴿وَالْمَهَا سَيِدَهَا لَدَا ٱلْبَائِ ﴾ [يَهْهَنَهُ ١٠]. أي: زوجها، وبين النبي على أن الزوج راع على أهله فقال: هوالرجل راع في أهله ومسئول عن رعيته (أ)، والزوج له حقوق على زوجته، فإذا صامت نفلاً وهو حاضر بلا إذنه فإنه سيقع في حرج؛ لأنه بين أمرين: إما أن يمتنع من الاستمتاع بها مع كونه مشتهيًا لذلك، وإما أن يُفسد صومها، وكلا الأمرين فيهما حرج، أما الأول: ففيه إشفاق على نفسه، وأما الثاني: ففيه إشفاق على غيره مع الأثر النفسي الذي يتركه هذا الأمر إذا أفسد صومها، لهذا قطع النبي على هذا الأمر الذي يكون فيه إحراج الزوج، فقال: ولا يحل. والخواز فله بمعنى: أن يُقال: إن المكروه أيضًا غير حلال، الظاهر، وإن كان نفي الحل لا يمنع الكراهة بمعنى: أن يُقال: إن المكروه أيضًا غير حلال، ولكن الغالب أنه إذا نفي الحل أو الجواز فالمراد: التحريم، لأن التحريم هو المقابل للجواز كما قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَذَا عَلَلُ وَهَلَنَا حَرَامٌ ﴾ [الخلال المعنى: يحرم، فإذا قلنا: لا يحل، فالمعنى: يحرم، فإذا قال فجعل الله تعالى الحلال قسيمًا للحرام ومقابلاً له، فإذا قلنا: لا يحل، فالمعنى: يحرم، فإذا قال وزوجها شاهد إلا بإذنه، لأنك إذا قلت: يحرم لزم من قولك تأثيمها بالفعل، والأصل عدم التأثيم، وما دام نفي الحل صالحًا للكراهة وصالحًا للتحريم، فلماذا لا تحمله على أدنى الاحتمالين الذي تسلم فيه المرأة من التأثيم، لأن الأصل براءة الذمة.

زيادة توضيح:

كلمة «لا يحل» قلنا: معناه: يَحرُم، لكن لو قلنا: معناها: يُكره، هل يستقيم الكلام؟ نعم، لماذا؟ لأن المكروه لا يحل ليس بحلال، إذ إن الحلال ما تساوى طرفاه، والمكروه لا يتساوى طرفاه، فنفي الحل لا يستلزم التحريم، لأنه يجوز أن يكون المراد: الكراهة، لكن قلت لكم: الأصل أن نفي الحل للتحريم، لأنه -أي: التحريم- هو المقابل للحل والقسيم له، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَلَا نَفُولُوا لِمَا تَصِفُ ... وما زال العلماء -رحمهم الله- يعبرون بقولهم: «ولا يجوز كذا» يعني: يحرم، وأما تعبيرهم «لا يحرم كذا» فلا يقتضي الحل قد يجب، إذن نقول هنا: «لا يحله أي: يحرم، فإن قال قائل: ما دُمت تقول: إن نفي الحل يحتمل الكراهة، ويحتمل التحريم، فلماذا لا تحمله على الكراهة؟ لأن الكراهة لا يحصل فيها إثم المرأة، فيحمل الحديث على أدنى الاحتمالين حتى تسلم المرأة من الإثم، لماذا؟ لأن التأثيم إشغال لذمتها وإلزام لها بأكثر مما يحتمله اللفظ، فالجواب: أن العادة المضطردة: أن نفى الحل، يعني: التحريم، وحينئاء

⁽١) أخرجه البخاري (٨٩٣) عن ابن عمر، تحفة الأشراف (٦٩٨٩).

يكون هذا الظاهر مُقَدِّم على الأصل الذي هو عدم التأثيم. إذن يَحرم على المرأة أن تصوم وزوجها شاهد.

وهالزوج، معروف هو الذي تمَّ العقد بينه وبين المرأة على الوجه الشرعي، وقوله: ﴿إِلاَّ بإذنه، الإذن بمعنى: الرخصة والإرادة يعنى: إلا بإرادته، العلة في ذلك؟ لأن للزوج عليها حقًّا وهو الاستمتاع، وإذا كانت صائمة فإن صيامها يمنعه من استمتاعه بها إلا على وجه فيه إحراج له، والإحراج هو أنه سيكون مترددًا بين أمرين. إن استمتع بها أفسد صومها، وإن تركها ونفسه تطلب ذلك وقع أيضًا في حرج، فلهذا لا يجوز أن تصوم نفلاً إلاَّ بإذنه.

وأما رواية أبي داود يقول: مغير رمضان، فأما رمضان فيجوز أن تصومه ولو كان زوجها شاهدًا ولو لم يأذن، وهذا مع ضيق الوقت -وقت القضاء- واضح، يعني: مثلاً لو لم يبق من شعبان إلا مقدار ما عليها من رمضان فلها أن تصوم وإن كان زوجها شاهدًا وإن منعها، ولكن إذا كان في الوقت سعة بأن يكون قد بقى من شعبان أكثر مما عليها مثل أن تريد صوم القضاء في جُمادي، فهل لها أن تفعل ذلك بلا إذنه؟ إن نظرنا إلى الحديث «غير رمضان» قلنا: الظاهر أن لها ذلك ما لم ينهها، وحينئذِ تكون المراتب ثلاثًا:

أولاً: النفل فلا تصوم حتى يأذن.

ثانيًا: القضاء إذا بقى من شعبان بمقدار ما عليها فهذه تصوم وإن منع؟

ثالثًا: القضاء مع سعة الوقت فهذه تصوم ما لم يمنع؛ لأن هذه فريضة، وظاهر الحديث: العموم، لكن الفرق بينه وبين الفرض الضيق: أن الضَّيِّق وإن منع فإنها تصوم، والفرق بينه وبين النفل، أن النفل لا تصوم إلا يإذنه، أما هذا فإنها تصوم بدون استئذان ما لم يمنعها ويقول لها: إن الوقت أمامك واسع، ولهذا كانت عائشة وشيط لا تصوم القضاء عليها إلا في شعبان لمكان رسول الله على منها(١).

في هذا الحديث عدة فوائد الأولى: أن حق الزوج على الزوجة أعظم من حقها عليه، وجهه: أنها مُنعت من الصوم إلا بإذنه، وأما الزوج فله أن يصوم بدون إذنها، ويدل لهذه الفائدة قوله تعالى: ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِي عَلَيْهِنَّ بِٱلمَّعْرُونِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ [التقة:٢٢٨]. ولو تساوى الرجل والمرأة في هذا لم يكن له عليها درجة.

> ومن فوائد الحديث: وجوب مُراعاة الزوجة ليحقوق الزوج لقوله: وإلا بإذنه». فالله : حكم سفر الرأة بفر إذن زوجها:

ومن فوائله الحديث: أنه لا يحل لها أن تسافر إلا يإذنه، وهذا من باب أولى أن يمنعها؛ لأنه

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۱٤٦).



إذا كان لا يجوز أن تصوم وهو شاهد مع أنها في الصوم أمامه يتمتع منها بالنظر واللمس والتقبيل وما أشبه ذلك وقضاء حاجاته، فمن باب أولى في السفر، فإن سافرت فهل يسقط حقها من النفقة أو لا؟ إن كان بغير إذنه فلا شك أن حقها من النفقة يسقط مع الإثم وعلى المذهب أيضًا لا تترخص برُخص السفر كالقصر والفطر في رمضان؛ لأن السفر سفر معصية إذا سافرت بإذنه فهل تسقط النفقة عنه؟ فعلى المذهب إن كانت الحاجة له لم تسقط، وإن كانت لها سقطت، والصحيح أنها لا تسقط ولو كانت الحاجة لها ما دامت سافرت بإذنه؛ لأنه هو الذي أذن لها والحق له وقد أسقطه وحقها لم يسقط.

ومن فوائد الحديث: هل نقول: فيه دليل على أن المرأة لا تصلي تطوعًا وزوجها حاضر إلا بإذنه؟

الظاهر: أنها ليس كالصوم؛ لأن الصوم مدته طويلة والصلاة غير طويلة، لكن مع ذلك نقول مثلاً: له أن يحللها من الصلاة، يعني: لو أرادها فله أن يقول: «اقطعي الصلاة» إلا إذا كان قد أذن.

ومن فوائد الحديث: جواز صوم المرأة بلا إذن زوجها إذا كان غائبًا لقوله: «وزوجها شاهد»، فإنما يدل على أنه إذا كان غائبًا فلا بأس، وظاهر الحديث لا بأس وإن منعها، فإذا كان الغرض يتعلق به فله أن يمنعها مثل لو قال: أنا أمنعها شفقة عليها، لا من أجل مصلحتي أنا، ولا من أجل أنها تنقص بالصوم وما أشبه ذلك، فالظاهر: أنه لا يمنعها، وأن لها أن تصوم ما دام غائبًا، لأنه هنا ليس له مصلحة.

ومن فوائد الحديث: أنه لو كان الزوج غير عاقل فلها أن تصوم ولو كان شاهدًا، من أين يؤخذ؟ ألا نقول: إنه إذا كان مجنونًا فلا تصوم مطلقًا؛ لأننا لا نعلم أنه أذن أم لم يأذن وهو ممن لا إذن له.

وعلى هذا فنقول: صوم التطوع لامرأة المجنون لا يمكن من رمضان إلى رمضان، يعني: النبي على قال: وإلا بإذنه، فإذا كان هذا مجنونا ليس له إذن فإن إذنه متعذر وإذا تعذر الإذن الذي وقف الصيام عليه يتعذر الصوم؛ لأن وتعذر الشرط يستلزم تعذر المشروط، هذا هو ظاهر الأمر، ولكن قد يقول قائل: إن في هذا إضرارا عليها، وقول الرسول: وإلا بإذنه، يدل على أن المراد بذلك: الزوج العاقل الذي له إرادة وتصرف، أما المجنون فلا يدخل في هذا، ولكن المجنون لو أرادها وهي صائمة وجب عليها التمكين من نفسها، وإلا فلها أن تصوم، لأنه لا يشعر أنها صائمة أو غير صائمة، كأن قائلاً يقول: لِمَ تبقى تحت المجنون؟ نقول: إذا أرادت أن تبقى قد يكون المجنون مجنونا بدون حاجة، وقد يكون مهذريًا، يكون كبير السن وقد يعتريه تبقى قد يكون المجنون مجنونا بدون حاجة، وقد يكون مهذريًا، يكون كبير السن وقد يعتريه

حادث يُخل بفكره، المهم: أنه ليس له إذن، وقد يزوج وهو صغير، على كل حال الذي يظهر لي أن غير العاقل -الذي ليس له إذن معتبر- تصوم المرأة، فإن دعاها لحاجته المفسدة للصوم وجب عليها أن تمكنه لأنه زوج.

ويُستفاد من الحديث: مُراعاة الشارع البُعد عن الإحراج، وأنه لا ينبغي أن نفعل ما فيه إحراج على الغير، لأنه منع من صومها إلا بإذنه، ويتفرع على هذه الفائدة فائدة أخرى وهي: ألا نحرج غيرنا لاسيما في الأمور التي لا يجب أن يطلع عليها أحد، فإن بعض الناس يحرجك في أمور يقول: حصل كذا ويحرجك ويؤذيك فتقع في حرج حتى لو أردت أن تتأول ربما تظهر المسألة وتكون عند هذا الرجل كاذبًا.

فالمهم: أن الحديث يشير إلى أنه ينبغي أن يتجنب الإنسان إحراج غيره، وهذا صحيح؛ لأني أرئ أن الإحراج من الأذية يتأذى المُحرج، كما قال الله وَجَلَّلَا: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ ﴾ [الإَمَالَةِ المَامَدرج، كما قال الله وَجَلَّلاً: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْو ﴾ [الإَمَالِق المام وأقوالهم وأفعالهم فخذ وما لا يأتي إلا بمشقة اتركه.

يُستفاد من هذا الحديث: أن المرأة لو صامت وزوجها شاهد بدون إذنه فصومها فاسد، لماذا النه النه منهي عنه لذاته، فكما أن الإنسان لو صام يوم العيد فصومه غير صحيح، كذلك هذه المرأة، ولكن ننظر في الموضوع إذا قيل: إن التحريم هنا لحق الزوج وهو كذلك بدليل أنه رُتب على إذنه فهل نجزم بأن الصوم حرام، أو نقول: هو موقوف على إجازته إن أجازه صحب وإن لم يجزه فليس بصحيح وبما نقول هذا ما دمنا نعرف أن العلة حق الزوج والزوج أسقط حقه، فإنه يكون صحيحاً، لكنه يُشكل على هذا أن العبادات ليس فيها تصرف فضولي عند أكثر العلماء، ما هو التصرف الفضولي والتصرف في حق الغير الذي يقف على إجازته مثل: الحقيبة هذه لي، فجاء واحد منكم وباعها بدون إذني، هل يصح البيع الا لكن لو أذنت يصح على الصحيح، والمذهب الا يصح، والتصرف الفضولي أيضاً يصح حتى في العبادات كما في على الصحيح، والمذهب الا يصح، والتصرف الفضولي أيضاً يصح حتى في العبادات كما في ما أمرتك أن تعطيها ابني، فرفع الأمر إلى النبي على أخازه، وقال للمُصدق عليه: «لك ما أخذته، وللمتصدق: «لك ما أردت» أن فهذا يدل أيضاً على أن تصرف الفضولي في العبادات جائز تنفيذه.

ومن ذلك أيضًا: حديث أبي هريرة حين جاءه الشيطان وأخد من التمر الذي كان أبو هريرة أمينًا عليه أعطاه ثلاث ليال فأجازه النبي عليه ولم يضمن أبا هريرة.

الحاصل: أن الذي يظهر لي في هذا الحديث: أن المرأة لو صامت بدون إذن الزوج ثم

(١) أخرجه البخاري (١٤٢٢)، يَحفَّة الأشراف (١١٤٨٣)، ولفظه: «لك ما نويت يا يزيد ولك ما أخذت يا معن».



رضي بذلك فالصوم صحيح.

وزيادة أبي داود: «غير رمضان»، هل يمكن أن يقول قائل: المراد: غير رمضان أداءً لا قضاء؟ ممكن، مثل أن يكون مسافرًا أو قادمًا من سفر، أو يكون مريضًا أو مضطرًا لإنقاذ غريق من غرق، وفيه أيضًا لو صامت عن نَذْر هل يحلُ لها أن تصوم وزوجها شاهد؟ نقول: إذا كان قد أذن لها في النذر وصامت فلا بأس، يعني مثلاً: قالت: علي ثلاثة أيام صوم نذر، قال: موافق فصامت من الغد مِن غير أن تقول: إني سأصوم غدًا، هل يصح؟ يصح؛ لأنه أذن لها فيه.

في الكفارة هل لها أن تصوم وزوجها شاهد بدون إذنه؟ إذا كان هو السبب فلا بأس، وإن كان ليس السبب كما لو كان كفارة يمين -وهي على الفور- فالظاهر: أنه في هذه الحالة لها أن تفعل؛ لأن هذا حق واجب لله فلها أن تفعل.

النهي عن صيام يوم الفطر ويوم النحر:

١٥٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﴿ فَيَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ عَلَيْهُ نَهَىٰ عَنْ صِيَامٍ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفَعْرِ» (أ). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قوله: «أن رسول الله ﷺ نهنى»، «النهي» سبق أنه طلب الكف على وجه الاستعلاء: يعني: على وجه يعتقد الناهي أنه أعلى رتبة من المنهي، وكل النواهي التي ترد في الكتاب والسنة فهى على هذا الوصف، فإن الناهى إما الله ﷺ.

وقوله: «عن صيام يومين: يوم الفطر» بالكسر على أنه بدل بعض من كل، وهيوم الفطر» وهو أول يوم من شوال؛ لأن الناس يفطرون فيه من رمضان، «ويوم النحر» هو اليوم العاشر من شهر ذي الحجة؛ لأن الناس ينحرون فيه الضحايا، وسُمِّي يوم النحر تغليبًا لما هو أكبر وأفضل وهي: الإبل، وإلا فإن فيه نحرًا وفيه ذبحًا.

في هذا الحديث يقول: «نهى النبي عَلَيْ عن كذاه، وإذا قال الصحابي ذلك فالصواب بلا شك: أنه بمنزلة قوله: قال النبي عَلَيْ: لا تصوموا، يعني: كالنهي الصريح، لأن هناك فرقًا بين نهي وهلا تصومواه، لأن الثاني صريح، والصواب أيضًا: أن الأول صريح، وأما قول من قال: إنه ليس بصريح لاحتمال أن يكون الصحابي فهم أنه نهي وليس بنهي، فهذا بعيد ولا يرد، وذلك لأن الصحابي عالم باللغة العربية ومدلولاتها، ولاسيما كلام النبي عليه الذي لم يزل يسمعه منه كثيرًا، فالصواب: أن قوله: «أمر»، وأن قوله: «نهي» أن الأول بمنزلة افعل، والثاني بمنزلة لا تفعل ولا فرق.

وقوله: «نهى عن صيام يومين: يوم الفطر، ويوم النحر، إنما نهى النبي ﷺ عن صيامهما؛

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٩١)، ومسلم (٨٢٧)، تحقة الأشراف (٤٠٤).



لأنهما اليومان اللذان يحصل بهما الأكل والشرب إظهارًا لنعمة الله -سبحانه وتعالى- في أيام النحر، وإظهارًا للفطر في يوم الفطر؛ لأن الناس لو صاموا لم يكن هناك فرق بين أول يوم من شوال وآخر يوم من رمضان، واختلطت الأيام التي يجب صيامها بالأيام التي لا يجب، والشارع له نظر في التفريق، ولهذا سبق لنا أن الرسول عليه أن يتقدم الإنسان رمضان بصوم يوم أو يومين خوفًا من أن يختلط الواجب بغيره، ولأن العبادة المحدودة إذا لم يكن هناك تمييز بين طرفيها فإنها تبدو وكأنها غير مؤقتة فمن أجل هذه الحكم نهى النبي عليه أن يُصام يوم عيد الفطر.

وأما قول بعض أهل العلم: إنه نهى عن صيامهما؛ لأن الخَلْق في ضيافة الله ففيه نظر ظاهر؛ لأن الخَلْق دائمًا في ضيافة الله لكن الحكمة هو هذا، أما يوم النحر فالحكمة فيه؛ لأن الناس لو صاموا لكان هذا عُزوفًا عن تمتعهم بالأكل عن هداياهم وضحاياهم، وقد أمر الله تعالى بالأكل منها، وقد أشار النبي على المنه الحكمة بقوله: «أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر لله وَالله منها، فلما كان الصوم يحول بين الإنسان وبين أكله من هذه الشعيرة العظيمة وهي النسك نهى عنه النبي على وقوله: نهى عن صيامهما عام يشمل صيامهما على أنه فريضة أو أنه نافلة، ويشمل صيامهما مضمومين إلى ما بعدهما أو منفردين، بمعنى: أنه لا يجوز أن تصوم يوم الفطر ولو صمت اليوم الثاني، ولا اليوم العاشر ولو صمت اليوم التاسع، أو الحادي عشر فالنهى عن صيامهما مطلقًا.

فمن فوائد الحديث أولاً: تحريم صوم هذين اليومين.

ثانيًا: بيان حكمة الله وَعَلِمَهُ من الشريعة، وأنه -سبجانه وتعالى- أراد منا أن نجعل الشريعة متميزة ظاهرة يتميز فيها كل شيء عن شيء.

تَالثًا: مشروعية الحفاظ على الأكل من الأضاحي وكذلك الهدايا؛ لأن الله أمر بها، والصوم يحول بيننا وبين الأكل إلا في الليل.

ومن فوائد الحديث: أن الإنسان لو نذر أن يصوم هذين اليومين فإن نذره لا يصح ولا يجوز الوفاء به، لماذا؟ لأنه معصية، وقد قال النبي ﷺ: «من نذر أن يعصي الله فلا يعصه» (١١)، ولكن هل يلزمه أن يكفر كفارة يمين؟ هذا محل خلاف، والصحيح: أنه يلزمه أن يكفر كفارة يمين؛ لأنه ورد حديث في هذا، وثانيًا: لأن حقيقة الأمر أن النذر متضمن معنى اليمين، والمقصود باليمين: الإيجاب التأكيد على الفعل إن حلفت على ترك.

ظاهر الحديث أيضًا: أنه لا يُصام يوم النحر ولا عن دم المتعة والقِرَان مع أنه واجب؛

⁽١) أخرجه البخاري (٦٦٩٦) عن عائشة، تحفة الأشراف (١٧٤٥٨).



لقوله تعالى في دم المتعة والقران: ﴿ فَمَنَ لَمْ يَهِدْ فَصِيّامُ تُلَاثَةُ أَيَامِ فِي الْهَجَّ وَسَبَعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمُ ﴾ [البَّقَةَ الله على النحر هو يوم الحج الأكبر، فهل يصوم الإنسان ذلك اليوم ويقول: لأن الله يقول: ﴿ تُلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي الْمَجَ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمُ ﴾ ! نقول: لا تصم؛ لأن الرسول ﷺ نهى عن صوم هذين اليومين فهما ليسا وقتًا للصوم، ما نظيرهما في الصلاة ؟ أوقات النهي التي نهى النبي ﷺ عن الصلاة فيها.

النهي عن صيام أيام التشريق:

٦٥٣ - وَعَنْ نُبَيْشَةَ الْـهُلَـلِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهُ ﷺ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْب، وَذِكْر لله ﷺ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْب، وَذِكْر لله ﷺ: «أَيَّامُ النَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ

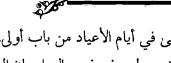
قوله: هأيام التشريق هي ثلاثة أيام بعد يوم النحر، وسميت أيام تشريق، لأن الناس يشَرَقُون اللحم، أي: يضعونه في الشمس بعد أن يُشرَّحوه لم يكن عندهم ثلاجات يحفظون بها اللحم، فطريقتهم هذه يشرحون اللحم ثم يُشَرِّقه في الشمس حتى يَيْبَس، وهذه الأيام الثلاثة أيام تشريق؛ لأن الناس يلبحون فيها الأضاحى والهدايا.

وقوله: «أيام أكل وشرب» أما كونها أيام أكل فواضح لحوم الهدايا والأضاحي، لكن «شرب» ما المراد به: أنها أيام وضعت لهذا الأمر للأكل والشرب، يعني: ليس فيها صيام، والله ووَجُنُّ يقول: ﴿ وَكُنُوا وَاَشْرَبُوا حَتَى يَنَبَيَنَ لَكُرُ الْخَيْطُ اَلْأَبَيْضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [التِجَة ١٨٧]. فالمعنى: أن هذه الأيام وضعت شرعًا لأن تكون أيام أكل وشرب لا صوم.

وقوله: «وذكر لله نعم هي أيام ذكر؛ لأنها الأيام المعدودات التي قال الله تعالى فيها: ﴿وَاذْكُرُوا اللّهَ وَاللّهَ فِي اللّهَ وَكَر، ما هو نوع هذا الذكر؟ نوعه التكبير «الله أكبر، الله أكبر ولله الحمده، وربما يقال: إن هذا هو الذكر الخاص المشروع، وأما الذكر على سبيل العموم فينبغي فيها الإكثار من ذكر الله وَجَلَّنَ، فهنا يقول: إن هذه الأيام كانت لهذا الغرض أو وضعت لهذا الغرض، فلا ينبغي للإنسان أن يغفل فيها عن ذكر الله؛ لأنها أيام ذكر، وقوله «عَزُّ وَجَلَّه «عزَّه بمعنى: قهر وغلب، «وجل» بمعنى: عظم، أما «عزَّه فإنه -أعني: أيام ذكر، وقوله «عَزُّ وَجَلَّه «عزَّه بمعنى: قهر وغلب، «وجل» بمعنى: عظم، أما «عزَّه فإنه -أعني: الأسماء البغل له نظير في الأسماء، ما هو؟ العزيز، وأما «جلَّه فلا يحضرني أن له نظيراً في أسماء الجليل له الجليل، ولا يسمى به إلا إذا ثبت عن النبي عَيَّة أن من أسماء الله الجليل.

نعود إلى فوائد الحديث فمنها: أنه ينبغي للإنسان أن يتمتع بنعم الله من الأكل والشرب

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۱٤۱).



حتى في أيام الأعياد من باب أولى، ولهذا رُخص للناس في أيام الأعياد في شيء من الفرح لا يرخص لهم في غيره، الجاريتان اللتان تغنيان في يوم بعاث بين يدي الرسول ﷺ في أيام منى لما انتهرهما أبو بكر قال له النبي عَلَيْد: «دعهما فإنها أيام عيد»(١).

فيستفاد من هذا: أنه ينبغي للإنسان في أيام الأعياد أن ينبسط وأن يفرح بنعمة الله تعالى بإكمال الصوم لا للتخلص منه، ولكن للتخلص به من الذنوب؛ لأن من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه، في يوم النحر عرفه الواقف بها يقال لهم: إرجعوا مغفورًا لكم فلهذا صار عيدًا يفرح به الإنسان بالتخلص من الذنوب بسبب هذا العيد.

ومن فوائد الحديث أيضًا: تحريم صيام أيام التشريق؛ لأنه خروج بها عما أراد الشارع بها من أن تكون أيام أكل وشرب.

ومنها: أنه ينبغي للإنسان ألا يلهيه الأكل والشرب الذي هو غذاء البدن عن ذكر الله الذي هو غذاء الروح، فإن الإنسان إذا أكل وشرب حصل له من الأشر والبطر ما لا يحصل للجائع، فأعرض عن ذكر الله، فقال الرسول ﷺ وذكر حتى لا يغفل الإنسان بالأكل والشرب عن ذكر الله.

ومن فوائد الحديث: حكمة النبي عَلَيْقٌ في تربية الخلق؛ لأنه لما ذكر هذا الأكل والشرب الذي يكون مظنة للغفلة نبههم على ذكر الله قال: «وذكر الله وَجُلُّهُ.

ومنها: أنه ربما يستدل بعموم كلمة «ذكر» على مشروعية التسمية على الذبائح؛ لأنه لا شك أن من ذِكر الله في هذه الأيام التسمية على الذبائح، والتسمية على الذبائح شرط لحل الذبيحة، فمن ذبح ذبيحة لم يُسم الله عليها حَرُم أكلها حتى وإن كان الذابح ناسيًا، لكن لو أكلها ناسيًا فلا إثم عليه لقوله تعالى: ﴿ رَبُّنَا لَا تُوَاخِذُنَا إِن نَسِينَا آوَ أَخْطَأُنا ﴾ [النمز:٢٨٦]. ولا يصح أن يستدل بهذه الآية على حِلِّ ذبح من نسى التسمية، لماذا؟ لاختلاف الفعلين الذابح له فعله فلا يؤاخذ إذا نسى ألا يُسمى، وأما الأكل فله حكم فِعْلى، والله تعالى يقول: ﴿ وَلَا تَأْكُواْ مِمَّا لَمَ يُذَكِّر آسَمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الانْتَظ:١٢١]. ولهذا لما جاء قوم إلى الرسول ﷺ وقالُوا: يا رسول الله إن قومًا من أهل الكتاب يأتوننا باللحم لا ندري أذكروا اسم الله عليه أم لا، فقال لهم: «سموا أنتم وكلواه (١٠)، ففرق الرسول بين الفعلين: فعل أولئك عليهم مسئوليته، أما فعلكم أنتم وهو الأكل فعليكم مسئو ليته.

ومن فوائد الحديث: وصف الله وَعُثِلًا بالعزة والجلال لقوله: «عزّ وَجَلَّ». هل يؤخذ من هذا الحديث: إباحة الأكل والشرب؟ لا يؤخذ، لكن يؤخذ من الأدلة الأخرى.

⁽١) أخرجه البخاري (٩٨٧)، ومسلم (٨٩٢) عن عائشة، تحفة الأشراف (١٦٥٦٢).

⁽٢) سيأتي في الأطعمة باب الصيد والذبائح.



فائدة في حقيقة الذكر:

ذكر الله هل هو باللسان أو بالقلب أو بهما جميعًا! بهما جميعًا، ويكون بالقلب وحده ويكون بالله بلسان وحده الذكر فيه ضعيف جدًا، غاية ما فيه أنه يجزئ الإنسان فيما إذا كان واجبًا، وأما الثواب المرتب على الأذكار، فإن حصوله لمن يذكر الله بلسانه فقط فيه نظر، الذكر بالقلب لا يترتب عليه الثواب المعلَّق بالقول مثل من قال: ولا إله إلا الله مائة مرة، لو واحد قالها في قلبه ما يترتب عليه هذا الفضل؛ لأنه لا يصدق عليه أنه قال، بل هو حدَّث نفسه وفكر فهو يُؤجَر على هذا التفكير، وربما يكون تأثر قلبه بالذكر القلبي أكثر من تأثره بالذكر اللساني، ولا ريب أنه لو اجتمع الأمران فهو أكمل بلا شك.

هل يكون ذكر الله رَجُّلُهُ بذكر أحكامه ونشرها وتعلمها؟ نعم، يعني: واحد مثلاً يقرأ في علم فقه، توحيد، هذا من ذكر الله وأيضًا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من ذكر الله.

لو قال قائل: الصلاة إذن من ذكر الله؟ هذا من باب الذكر الخاص بعد العام، وهذا لا يقتضي ألا يشمله العام، إذن نقول: ذكر الله إذا أطلق يشمل كل شيء يتذكر به الإنسان ربه من أقوال وأفعال في القلوب وفي الجوارح، وأحيانًا يُراد به الذكر الخاص: ﴿فَإِذَا قَضَيَتُمُ الصَّلَوْةَ فَاذَكُرُوا الله ﴾ [النَّكَاةِ:١٠٣]. هنا ما دخلت الصلاة، وليس المعنى: إذا قضيتم الصلاة فصلوا، بل المراد: الذكر الخاص المعروف.

٢٥٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ هِنِفِ قَالا: «لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمْنَ إِلا لَمِنْ لَمْ
 يَجِدِ الْهَدْيَ» (١٠). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

سبق أن معنى الرخصة هو: السهولة، ورَخُص بمعنى: سَهُل، وكلمة هل يرخَّص، مبنيً للمجهول، أي: لم يبيِّن مَن الفاعل، فهل المراد بالفاعل: الله أو الرسول عَلَيْهِ؟ إن كان الرسول عَلَيْهِ فالحديث في حكم المرفوع فعلى هذا يكون حجة، وإن كان الله فالحديث من باب التفقه والاستنباط، وحينئذ قد يُقبل وقد لا يقبل؛ لأنه اجتهاديّ، كيف يكون الاحتمال الثاني؟ لأنه يجوز أن عائشة وابن عمر هِنه فهما ذلك من قوله تعالى: ﴿فَنَ لَمْ يَجِد فَصِيامُ ثَلَاتُهَ أَيَّامٍ فِي المَهِ وَسَبّمَ فَإِذَا وَمعلوم أن أيام التشريق داخلة في قوله: ﴿فِي المَيّمَ المناسِق، ففي أيام التشريق، مبيت، ورمي، وطواف، حتى إن بعض العُلماء يقول: لا يجوز تأخير طواف الإفاضة عن أيام التشريق.

على كل حال: فيه احتمال أن يكون هذا القول من عائشة وابن عمر على سبيل الاستنباط

⁽١) أخرجه البُخَاريّ (١٩٩٨)، تحفة الأشراف (٦٨٦٣).

والتفقه، أو على سبيل الرفع، يعني: في حكم الرفع، ولهذا أريد منكم أن تتبعوا طرق الحديث. في هذا الحديث حملى تقدير أنه مرفوع - فوائد منها: أن الصوم في هذه الأيام الثلاثة أيام التشريق مُحرَّم، لأنه قوبل بالرخصة لمن يباح له، ولو كان مباحًا لكان مُرَخَّصًا فيه لكل أحد، ولهذا استدل أكثر أهل العلم على وجوب طواف الوداع لحديث ابن عباس: «أُمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خُفِّف عن الحائض، والعنفيف بمعنى: الرخصة، قالوا: لأنه لما خُفُف عن الحائض معناه: أنه على غيرها واجب، ولو لم يكن واجبًا لكان خفيفًا على كل أحد.

من فوائد الحديث: جواز: صيام أيام التشريق لمن لم يجد الهدي، ومَن الذي يجب عليه الهدي؟ القارن والمتمتع، الدليل: استمع إلى قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَنَ تَمَنّعَ بِالْفَهْرَةِ إِلَى المَيْهَ فَا اَسْتَيْسَرَ وَمَا الْهَدِي؟ القارن والمتمتع، الدليل: استمع إلى قوله تعالى: ﴿ الثَهْوَا: ١٩٦]. قال: صيام ثلاثة أيام في الحج، وهذه الثلاثة من أيام الحج بلا شك، لكن لو قال قائل: أنت ذكرت التمتع والقران، والآية التمتع فقط، فالجواب: أن التمتع في لسان الشارع يشمل القران والتمتع؛ لأن كلاً مِن المتمتع الذي أحل من عمرته ثم أحرم بالحج في عامه والقارن الذي أحرم بهما جميعًا كلَّ منهما قد ترَفّه بترك أحد السفرين؛ لأن المتوقع أن يكون للعمرة سفر وللحج سفر، وهذا أتى بهما جميعًا في سفر واحد فحصل له بذلك الترفه، ولأن الصحابة -رضي الله عنهم- عبر بعضهم بقولهم: إن النبي عَلَيْ تمتع، ومعلوم أن الرسول عَلَيْ لم يتمتع وإنما حج قارنًا، كما قال الإمام أحمد: لا أشك أن النبي عَلَيْ كان قارنًا والمتعة أحب إلىً.

إذن نقول: إن الآية يدخل فيها القران بناء على أن هذا هو المعهود في لغة الشارع، ولكن بعض العلماء -وهم قليل- قال: لا نسلم، ولو سلمنا بأن التمتع يدخل فيه القران فإنه ليس بظاهر بالنسبة للفظ الآية؛ لأن الله يقول: ﴿فَنَ تَمَثّعَ بِالْعَبْرَةِ إِلَى ﴿ فَذَكَر عَاية ومَعَيَّ عَاية، والغاية لها طرفان: ابتداء وانتهاء، وهذا يقتضي أن تكون العمرة منفصلة عن الحج فتمتعت بها، يعني: لما أحللت منها تمتعت إلى الحج، فمن أجل هذا التمتع بزوجتك ولباسك وطيبك من العمرة إلى الحج اشكر نعمة الله عليك وأهد الهدي بخلاف الإنسان الذي سيبقى على إحرامه من يوم يحرم بالعمرة إلى يوم العيد، فهذا ليس عنده تمتع، صحيح تمتع بالترفه بترك أحد السفرين لكن ما تمتع فيما بين العمرة والحج، ولهذا قال الإمام أحمد: القارن ليس كالمتمتع، يعني: حتى ولو قلنا بوجوب الهذي عليه فليس كالمتمتع؛ لأن المتمتع واضح فيه؛ ولأن الأئمة الأربعة كلهم متفقون على أن القارن كالمتمتع في وجوب الهدي عليه، وذهب بعض العلماء -وهم قلة - إلى

(١) سيأتي في الحج.



أن القارن لا هدي عليه؛ لأنه لا يسعفه اللفظ الذي في الآية.

حكم صيام يوم الجمعة:

- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلِي النَّبِيِّ قَالَ: «لا تَخْصُّوا لَيْلَةَ الْـ جُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلاَ تَخْصُّوا يَوْمَ الْـ جُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الأَيَّامِ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ (١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

سبق لنا أن خمسة أيام يحرم صومها، وليس شيء من أيام السّنة يحرم صومه إلا ما سبق، وهما: أيام التشريق والعيدان، لكن بدأ المؤلف بما يكره صومه ولا يحرم، قوله: «لا تخصوله، أي: لا تفردوه بقيام من بين الليالي، فأما بدون إفراد فلا نهي، لأن النبي على الم يقل: لا تقوموا ليلة الجمعة، بل قال: «لا تخصوله، والفرق بين العبارتين واضح، لو كان يريد النهي عن قيام ليلة الجمعة لقال: لا تقوموا، لكنه نهى عن تخصيصه، يعني: لا يخص الإنسان ليلة الجمعة بالقيام، لأنها ليلة الجمعة وكذلك يوم الجمعة لا تخصوه بالصيام من بين سائر الأيام، لا يقل أحدكم: إنني سأصوم يوم الجمعة، لأنه يوم الجمعة فأصومه وأدع بقية الأيام، ووجه ذلك: أنه لما كان هذا اليوم هو أشرف أيام الأسبوع فإن النفوس قد تذهب إلى تعظيمه واحترامه بصوم يومه وقيام ليلته، فنهى النبي علي عن أن يُخص بصيام أو بقيام.

ويستفاد من هذا الحديث: جواز قيام ليلة الجمعة بدون تخصيص، كرجل رأى من نفسه نشاطًا تلك الليلة فقام، لا لأنها ليلة الجمعة، ولكن لأنه كان نشيطًا، ولهذا لو نشط ليلة الخميس أو الأربعاء أو السبت لقام فهذا لا يشمله النهى، لأن المقصود بذلك أن نخصها.

ويستفاد من هذا الحديث: أنه لو كان الإنسان يقوم ليلة بعد ليلة وصادف أن يكون قيامه ليلة الجمعة، فإن ذلك لا يضر ولا يشمله النهي؛ لأن هذا الرجل إنّما قام لما كان يعتاده من القيام ليلة بعد ليلة.

ويستفاد من هذا الحديث: أن ما شرف من الزمان والمكان فإنه لا ينبغي أن يخصص بزيادة عبادات ليست في غيره، لأن الرسول على قال: «لا تخصوا يوم الجمعة»، فمثلاً لو قال قائل: إني سأخص مثلاً شهر ربيع الأول بزيادة عمل صالح؛ لأنه الشهر الذي بُعث فيه الرسول على والشهر الذي ولد فيه، نقول له: لا تخص، لأنه ليس فيه دليل.

فإن قلت: أليس رمضان خُصَّ بالصيام لأنه أنزل فيه القرآن؟

⁽١) أخرجه مسلم (١١٤٤).



فالحواب: بلى، لكنه خص بأمر من الشرع، وما أمر به الشرع فموقفنا نحوه أن نقول: سمعنا وأطعنا، أما أن نقيس ونجتهد نحن ونخص بعض الأيام الفاضلة أو الأماكن الفاضلة بعبادة لم يرد بها الشرع، فإن هذا من البدع.

ويستفاد من هذا الحديث: النهي عن إقامة أعياد مولد الرسول عَلَيْق، لماذا الأننا خصصناه بعبادة لم يخص بها شرعًا، فيؤخذ من هذا النهي عن إقامة الأعياد بدون دليل شرعي.

ويستفاد من هذا الحديث أيضًا: النهي عن تخصيص يوم الجمعة بالصوم وهو ظاهر فيه.

ويستفاد منه: أنه لو صامه الإنسان لا للتخصيص، ولكنه رجل له عمل في أيام الأسبوع لا يستطيع الصوم في هذه الأيام لمشقته عليه وهو يحب أن يصوم من كل شهر ثلاثة أيام فكان يصوم يوم الجمعة، فهل يدخل في النهي؟ لا؛ لأنه لم يخص يوم الجمعة لأنه يوم الجمعة، ولكن لأنه يوم فراغه، فلق كان له فراغ في يوم الإثنين أو الثلاثاء لصام، وهذا يقع كثيرًا في القضاء، بعض الناس يكون عليه قضاء من رمضان فلا يحصل له فراغ إلا في يوم الجمعة، فنقول: لا بأس أن تصوم في يوم الجمعة.

يستفاد من هذا الحديث: أنه لو صادف يوم الجمعة يومًا كان يعتاد صومه، مثل أن يكون ممن يصوم يومًا ويفطر يومًا فصادف ذلك اليوم يوم الجمعة فلا بأس؛ لأنه إذا كان يصوم يومًا ويفطر يومًا سيفطر يومًا المخميس ويوم السبت، فيكون يوم الجمعة يصادف أحيانًا هو اليوم الذي يصوم فيه، صام الجمعة وأفطر السبت، وصام الأحد وأفطر الإثنين، وصام الثلاثاء وأفطر الأربعاء، وصام الخميس وأفطر الجمعة، هذا في الأسبوع الثاني، في الأسبوع الذي بعده يكون بالعكس استثنى الرسول على قوله: «إلا في صوم كان يصومه أحده.

ويستفاد من هذا الحديث: أن للعادة تأثيرًا، وأنه يفرق بين الشيء المعتاد والشيء الذي يأتي صدفة، لأن الرسول قال: «إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم» فانظر الآن العادة كيف رفعت النهي عن صوم ذلك اليوم، كما أن العادة قد تكون بدعة في أمر يجوز فيه الشيء أحيانًا كالجماعة في النوافل إذا فعلت أحيانًا فلا بأس بها؛ لحديث ابن عباس، وحذيفة، وابن مسعود في صلاة الليل حيث صلوا مع الرسول على انفراده في بعض الليالي، لكن لو أن أناسًا قالوا: سنقوم الليل جماعة كل ليلة قلنا لهم: هذا بدعة، أما أحيانًا فلا بأس، وبهذا يُعرف أن الشرع يفرق بين الشيء الذي يتخذ عادة والشيء الذي لا يتخذ عادة، فهذا الرجل لما كان يعتاد صوم يوم الجمعة لسبب من الأسباب، لا لأنه يوم الجمعة رفع الشارع النهي عنه، ولهذا قال: «إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم».

وهل يستفاد منه: أن النهي عن التخصيص على سبيل الكراهة؟ نعم، كيف ذلك؟ لأنه لو



كان مُحرَّمًا لم تؤثر فيه العادة، ولهذا لو صادف يوم عيد الأضحى اليوم الذي يصومه عادة فلا يصومه، فلما كان هذا تخصيص تبيحه العادة فإن النهي يكون فيه للكراهة، وعُلم من هذا الحديث: أنه لو صام مع يوم الجمعة يومًا آخر فلا كراهة، لأنه لم يخصصه، ولكن هل يشترط أن يليه أو لا بأس، وإن كان في أي يوم من أيام الأسبوع؟ ننظر أولاً يقول:

٦٥٦ - وَعَنْهُ أَيْضًا وَهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا يَصُومَنَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْـجُمُعَةِ، إِلاِ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا قَبْلُهُ، أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ،(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وفي حديث جويرية وأن النبي الله وخل عليها ذات يوم وهي صائمة يوم الجمعة فقال: وأصمت يوم الخميس؟ قالت: لا، قال: وتصومين غدًا؟ قالت: لا، قال: وفأفطري اله فقال: وأصمت يوم الخميس؟ قالت: لا، قال: وتصومين غدًا؟ قالت: لا، قال: وفأفطري العلماء في وظاهر حديث أبي هريرة الذي معنا وحديث جويرية، أنه لابد أن يليه، وقد اختلف العلماء في ذلك، فمنهم من قال: إنه لا يشترط أن يليه، فلو صام يومًا واحدًا في الأسبوع لم يكن قد خصص يوم الجمعة؛ لأن التخصيص معناه: أن يفرد الشيء بالشيء كما نقول: خصصت فلانا بالعطاء، يعني: ما أعطيت غيره، فمن صام يومًا من أيام الأسبوع معه فقد زالت الخصوصية، وعلى هذا فلو صام يوم الإثنين ويوم الجمعة فلا نهي، وقال بعض العلماء: إنه لابد أن يليه إما قبله وإما بعده حتى يكونا يومين متواليين، ولا شك أنه إذا صام يومًا قبله يليه أو يومًا بعده فإن النهي مرتفع بلا شك، وأما إذا كان بينه وبينه يوم ففي النفس منه شيء، ولهذا نقول للإنسان: إذا صمت يوم الجمعة فصم يوم السبت، فإذا قال: أنا قد صمت يوم الإثنين، نقول: الأحوط أن تصوم يوم السبت اليوم الذي يلى يوم الجمعة.

يُستفاد من هذا الحديث والذي قبله: أن يوم الجمعة لا يُفرد بالصوم إلا في مسألتين: إذا كان عادة، وإذا صام يومًا قبله أو يومًا بعده.

ويُستفاد من المحديث الثاني -حديث أبي هريرة-: أن الإفراد يزول بصوم يوم قبله أو يوم بعده.

ويُستفاد من حديث جويرية: أن الإنسان إذا رفع الخلل الحاصل بالعمل زال المحظور؛ لأن جويرية كانت تريد أن تصوم يوم الجمعة فقط، لكن يمكن أن ترفع هذا الاختصاص بصوم يوم السبت فيزول المحظور.

بقي علينا يوم الأحد ويوم الأربعاء ويوم الخميس، ما حكم صيامها؟ نقول: الأصل

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٨٥)، ومسلم (١١٤٤)، تحفة الأشراف (١٢٣٦٥).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٩٨٦)، تحفة الأشراف (١٥٧٨٩).



الجواز، لكن نقرأ الأحاديث الآتية، ونؤجل حديث (١): «إذا انتصف شعبان» ليتصل الكلام على صيام الأيام التي ذكرناها.

حكم صيام يوم السبت والأحد تطوعًا:

٧٥٧ - وَعَنِ الصَّمَّاءِ بِنْتِ بُسْرِ ﴿ عَنْ أَنَّ رَسُولَ اللهُ عَلَيْ قَالَ: «لا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ، إلا فِيمَا افْتُرِضَ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَسْجِرُ أَحَدُكُمْ إِلا لِحَاءَ عِنْبٍ، أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ فَلْيَمْضُغْهَا» (٣). رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلا أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ.

- وَقَدْ أَنْكَرَهُ مَالِكٌ.
- و قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «هُوَ مَنْسُوخٌ».

قوله: «لا تصوموا…» إلخ، «لا» ناهية، والدليل على أنها ناهية جزم الفعل؛ حذف النون في «لا تصوموا»، وقوله: «إلا فيما افترض عليكم» يعني: إلا فيما كان فرضًا كرمضان وقضاء رمضان والكفارة والنذر إذا لم يقل: أصوم يوم السبت؛ لأنه إذا نذر صوم يوم السبت فقد نذر مكروهًا، لكن إذا نذر أن يصوم يومًا فصام يوم السبت فهذا يدخل فيه.

وقوله: «إلا فيما افترض عليكم» استثناء يدل على أن ما قبله عام؛ لأن لدى أهل العلم قاعدة يقولون: «إن الاستثناء معيار العموم»(")، «معيار» يعني: ميزانًا، يعني: أنه إذا جاء اللفظ فيه استثناء فما قبل المستثنى عام، وإلا لم يكن للاستثناء فائدة، فإذا جاء شيء عام واستثنى منه شيء فاعلم أنه عام فيما عدا المستثنى.

وقوله: «فإن لم يجد أحدكم، يعنى: إذا صامه وأراد أن يفطر.

«فإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنب» «اللحاء»: القشر؛ لأنه يُلحى بالمظلاف، «أو عود شجرة فليمضغها»، يعني: إن لم يجد ما يفطر إلا هذا فليفطر به، وهذا تأكيد لفطر يوم السبت إذا صامه الإنسان.

إذا تأملنا في هذا الحديث يقول المؤلف: إنه مضطرب في إسناده كما يُعلم ذلك من كلام الحديث عليه، وممن تكلم عليه وأطال الشوكاني في نيل الأوطار^(١)، وقد أنكره مالك، وهو إمام حافظ من أئمة الحديث، وقال أبو داود: إنه منسوخ، والنسخ يحتاج إلى دليل، فيه أيضًا

⁽١) قدَّم الشيخ هذا الحديث ليتصل الكلام كما ذكر وسيعود قريبًا لحديث: «إذا انتصف شعبان».

⁽٢) أخرجه أبو داود (٢٤٢١)، والترمذي (٧٤٤)، والنسائي في الكبرى (٢٧٦٠)، وابن ماجه (١٧٢٦)، وأحمد (٢/ ٣٥١)، وأحمد (٦/ ٣٦٨)، والحديث صححه ابن خزيمة (٢/ ٢٠١)، والحاكم (١/ ٢٠١)، ورد النووي في المجموع (٦/ ٤٥١) على إنكار مالك له قائلاً: هذا لا يقبل منه فقد صححه الأثمة.

⁽٣) شرح زبد بن رسلان (ص٣٣)، وإعانة الطالبين (٤/ ٢٣)، وحاشية البيجرمي (١٦٠١).

⁽٤) نيل الأوطار (٤/ ٣٣٩).



علة رابعة هي الشذوذ في متنه، وفيه علة خامسة وهي: نكارة متنه من حيث القواعد الشرعية، أما الاضطراب في السند فهذا يُرجع فيه إلى ما قاله المحدثون، وأما إنكار مالك له فلعل مالكا أنكره من جهة شذوذه ونكارة متنه، وأما شذوذه فإنه مخالف للأحاديث الصحيحة كحديث أبي هريرة السابق: «إلا أن تصوموا يومًا قبله أو يومًا بعده»، واليوم الذي بعده هو يوم السبت وكحديث جويرية: «قال لها: أتصومين غذا؟» قالت: لا، وغذا بالنسبة للجمعة هو يوم السبت، من جهة نكارة المتن فهو من وجهين:

الوجه الأول: أن ظاهره تحريم صوم هذا اليوم مطلقًا سواء ضُم إليه ما قبله أو ما بعده، أو لم يضم، من أين يؤخذ أن ظاهره التحريم؟ أولاً: من النهي. ثانيًا: من التأكيد على فطره مع أن الرسول ما قال: إلا أن تصوموا يومًا قبله أو يومًا بعده.

والأحاديث الصحيحة تدل على أنه لو صام يوم الجمعة تدل على أنه إذا صام يومًا قبله فصومه جائز، فيكون على هذا منكر المتن.

وجه آخر من النكارة: أنه قيل في هذا الحديث: «فإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنب» وهل يشترط للفطر الأكل؟ لا تكفي النية، وهذا يدل على أن الحديث منكر لمخالفته القواعد الشرعية المعلومة من الدين، وعلى هذا فيكون الحديث غير معمول به، نأتي إلى دعوى النسخ، يعني: أن النهي عنه منسوخ ولكن لم يُبيِّن الناسخ، والنسخ -كما تعلمون-: رفع الحكم الشرعي حكم النص بدليل شرعى متأخر، وسواء كان الحكم تلاوة أو حكمًا، يعنى: إيجابًا أو تحريمًا، ولكن يشترط للنسخ ألا يمكن الجمع، والثاني: أن يُعلم التاريخ، فعدم إمكان الجمع ظاهر، حيث إنه لا يمكن الجمع بينه وبين حديث أبي هريرة وحديث جويرية، لأن ظاهره التحريم مطلقًا، وظاهرهما الجواز إذا ضم إليه يوم الجمعة، لكن التاريخ ولعل أبا داود يَعَلَلهُ أخذه مما كان الرسول ﷺ أول ما قدم المدينة كان يحب موافقة أهل الكتاب وهم اليهود يرون أن هذا اليوم يوم عيد، فكان ينهي عن صيامه؛ لأن صيامه فيه نوع من تعظيمه أو نقول: لأن صيامه فيه مخالفة لليهود وإفطاره فيه موافقة لهم، ثم بعد ذلك كان ﷺ يكره موافقة أهل الكتاب فأباح صيامه؛ لأن صيامه مخالفة لليهود؛ إذ إن يوم العيد يوم فرح وسرور وليس يوم صوم، ربما أن أبا داود أخذه من هذا الحكم العام بالنسبة للرسول ﷺ حيث كان في أول قدومه المدينة يحب موافقة أهل الكتاب، ثم بعد ذلك صار يحب مخالفتهم، على كل حال: الأحاديث تدل على أن صوم يوم السبت لا بأس به ولا حرج فيه سواء أفرده أو ضمه إلى ما سواه، وهذا الحديث -كما سمعتم- فيه هذه العلل. ٦٥٨ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ هِ اللهِ عَلَيْ وَأَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ كَانَ أَكْثَرَ مَا يَصُومُ مِنَ الأَيَّامِ يَوْمُ السَّبْتِ، وَيَوْمُ الأَحَدِ، وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّهُمَا يَوْمَا عِيدٍ لِلْمُشْرِكِينَ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَهُمْ اللهَ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَهَذَا لَفْظُهُ.

هذا أيضًا مما يظن أن أبا داود أحال النسخ عليه أن الرسول على كان يُكثر من صوم يوم السبت ويوم الأحد، لماذا الأنهما يوما عيد للمشركين، من هم اليهود والنصارى، فيوم السبت عند اليهود ويوم الأحد عن النصارى، وأنا أريد أن أخالفهم، لأننا منهيون عن موافقة الكفار فيما يختصون به، أما من الأديان فظاهر، وأما من العادات، فلأن التشبه بهم في العادات يؤدي إلى محبتهم والتشبه بهم في العبادات.

هذا الحديث يفيد: بأنه لا يكره صوم السبت ولا صوم يوم الأحد.

ويفيد أيضًا: أنه ينبغي للمسلم مخالفة أهل الكتاب في أعيادهم، وبه نعرف سفه هؤلاء الذين يقدمون التهاني والهدايا للمشركين في أعيادهم، وأن هؤلاء -والعياذ بالله- ضعيفو دين وسفهاء، قال ابن القيم: إن العلماء اتفقوا على تحريم تقديم الهدايا لهم والرضا بأعيادهم الدينية، وتهنئتهم بها أيضًا مُحَرِّم، لأن تهنئتهم بعيدهم الذي يتعبدون لله به يدل على الإعجاب والرضا بدينهم، وهذا خطير قد يُؤدي إلى الكفر، أما تهنئة الإنسان منهم بولد يولد له أو بمال يحصل له، فهذا لا بأس إذا كانوا يفعلون ذلك بنا.

يُستفاد من هذا الحديث: أن اليهود والنصارى مشركون وليسوا من أهل الدين لقوله: «إنهما يوما عيد للمشركين».

ويُستفاد منه: أنه ينبغي لنا أن نتقصد مخالفة المشركين؛ لقوله: «أريد أن أخالفهم» والإرادة بمعنى: القصد، فأنت أيها المسلم مطلوب منك أن تخالف المشركين في كل ما هو من خصائصهم الدينية والعادية كلها، وقد قال النبي عَلَيْة: «من تشبه بقوم فهو منهمه")، وهل يشمل ذلك التشبه بهم فيما يختص من تاريخهم وما أشبه ذلك! الجواب: نعم، وقد نص الإمام أحمد على ذلك فقال: أكره التأريخ بأذرماه وهو أحد الشهور الأفرنجية، وبه نعرف سفه أولئك القوم الذين استعبدهم النصارى أو استعمروهم مدة طويلة وغيروا تاريخهم كالدول الإسلامية عمومًا، اللهم إلا بلاد السعودية، ونسأل الله أن يثبتها وإلا كلهم -والعياذ بالله- استولى

⁽۱) أخرجه النسائي في الكبرىٰ (۲۷۷٦)، وابن خزيمة (۲۱٦٧)، وضعفه عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطىٰ وتابعه ابن القطان لضعف محمد بن عمر بن عاليُّ. ميزان الاعتدال (٦/ ٢٧٨).

⁽٢) أخرجه أبو داود (٣١٠)، وجوَّده ابن تيمية في الفتاوي (٢٥/ ٣٣١)، وحسنه الحافظ في الفتح (١٠/ ٢٧١).



عليهم الاستعمار وغيروا حتى تاريخهم الهجري، هجروه وصاروا لا يعرفون إلا التاريخ الأفرنجي، وكان عليهم -بمقتضى الإسلام وبمقتضى العروبة - أن يحمدوا الله أن نجاهم من هؤلاء، وأن يزيلوا كل أثر للاستعمار، هذا الواجب عليهم، أما أن يبقوا على آثار الاستعمار في هذه الأمور هذا خطأ عظيم وهم محاسبون أمام الله وعلى يوم القيامة، كل من له قدرة على تغيير هذه الأشياء ولم يفعل فإنه محاسب على ذلك أمام الله يوم القيامة؛ لأننا نعجب لو سئل أي أحد من المسلمين هل تحب أن تتبع طريقة الصحابة والتابعين والأمة الإسلامية إلى وقت الاستعمار في التاريخ والتوقيت، أو تحب أن تتابع هؤلاء الكفار؟ إذا كان مسلماً حقيقيًا لقال الأول حتى لو هو عربي، إذا كان عربيًا حقيقيًا تاريخ العرب هو الهجري؛ لأن العرب قبل الإسلام ليس عندهم تاريخ، فلما جاء الإسلام وكان في عهد عمر ويضي أرخ التاريخ فصار إسلاميًا عربيًا ومع ذلك ما زال هؤلاء يوقتون به، حتى إن بعض المدرسين عندنا يقول: والله ما عرفت الأشهر العربية -ربيع وربيع وجمادئ - إلا بعدما جئت هنا؛ لأن المعروف عندهم الأفرنجية كما أننا الآن لا نعرف الأفرنجية لا أسماءها ولا ترتيبها، والحمد لله الذي هدانا إلى الطريق السليم.

حكم الصيام إذا انتصف شعبان:

٩٥٩ - وَعَنْهُ أَيْضًا ﴿ مُ وَاللَّهِ عَلَيْهُ قَالَ: وإِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانَ فَلا تَصُومُواه (١٠). رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَاسْتَنْكَرَهُ أَحْمَدُ.

يعني: قال: إنه منكر، وذلك لأنه مخالف لحديث أبي هريرة الثابت في الصحيحين: «لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين»، فإن ظاهره جواز تقدمه بأكثر من ذلك، وهذا الحديث اختلف العلماء فيه، والصحيح: أنه حديث ضعيف لا تقوم به حجة، وأما مخالفته لحديث أبي هريرة الذي في الصحيحين فإنه يمكن الجمع بينهما كما سنذكره -إن شاء الله-.

يقول: «إذا انتصف شعبان فلا تصوموا»، ليس المراد: فلا تستمروا في الصوم، لأنه قد ثبت أن رسول الله على كان أكثر ما يكون صومًا في شعبان، فكان يصومه إلا قليلاً، بل كان يصومه كله، وهذا يدل على أن المراد هنا: النهي عن ابتداء الصوم بعد النصف، وأما إذا كان الإنسان

⁽۱) هذا الحديث كان الشيخ قد صرح بأنه سيؤجل الكلام عليه حتى يتصل كلامه عن صيام أيام الأسبوع وإلا فمكانه قد مضى. وقد أخرجه أبو داود (٢٣٣٧)، والترمذي (٧٣٨)، والنسائي في الكبرى (٢٩١١)، وابن ماجه (١٦٥١)، واستنكار أحمد نقله البيهقي (٤/ ٢٠٩)، وسيستوفي الشيخ الكلام عليه.

مستمرًا في صومه فإن ذلك لا نهي فيه.

وأما حديث أبي هريرة: «لا تقدموا رمضان» فيكون الجمع بينه وبين هذا الحديث بأن يُحمل حديث أبي هريرة هناك على أن النهي للتحريم، وهنا على أن النهي للكراهة، وإلى هذا ذهب الشافعية -رحمهم الله- وقالوا: إن ابتداء الصوم بعد نصف شعبان مكروه، أما الاستمرار فيه فليس بمكروه، وأما حديث أبي هريرة فالنهي فيه للتحريم، ولهذا جُمع بين الحديثين، ولا شك أن هذا الجمع متعين عند من يرئ أن هذا الحديث يصل إلى درجة الحسن، فإن الحسن كما هو معروف من أقسام المقبول وليس من أقسام الصحيح، بل هو قسيم له، والراجح -والله أعلم- أن يقال: إن الأولى عدم الصوم، ولكن لا نقطع بالكراهة لكون هذا الحديث ضعيفاً.

فإن قلت: قد مر علينا قاعدة عند بعض العلماء: أن النهي إذا كان الحديث ضعيفًا يحمل على الكراهة، فلماذا حملته هنا على أن الأولى ألا يصوم؟

فالجواب: أن حديث أبي هريرة: «لا تقدموا» يمنع أن نقول بالنهي؛ لأن مفهومه يدل على جواز تقدم الصوم بأكثر من يومين أو يوم.

* * *

النهي عن صوم يوم عرفة للحاج:

٦٦٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هِفِي: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ»^(١). رَوَاهُ الْـخَمْسَةُ غَيْرُ التِّرْمِذِيِّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَالْـحَاكِمُ، وَاسْتَنْكَرَهُ الْعُقَيْلِيُّ.

يقول: «نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة»، وأما في غير عرفة فقد سبق أنه يكفر السنة التي قبله والتي بعده، لكن في عرفة لا تصوم، والحديث هذا ضعيف كما قال العقيلي، لكن له شاهد ثابت في الصحيح من حديث أم الفضل بيض أنها أرسلت إلى النبي على قدحًا فيه لبن وهو واقف بعرفة فأخذه وشربه والناس ينظرون إليه، ليحقق النبي على لأمته أن هذا اليوم ليس يوم صوم، والحكمة في ذلك: أن هذا اليوم يوم دعاء وتضرع إلى الله -سبحانه وتعالى- والإنسان إذا صام فسوف يضعف بدنه ونفسه، لاسيما في أيام الصيف، ولاسيما في آخر النهار الذي هو أفضل ما يكون من أجزاء يوم عرفة، فإن يوم عرفة آخره أفضل من أوله، فإذا صام الإنسان في هذا الموقف النبي لم يأت من بلده إلا لهذا الموقف وأشباهه من شعائر الحج- فإنه يفوت

⁽۱) أخرجه أبو داود (۲٤٤٠)، والنسائي في الكبرى (۲۷۹٥)، وابن ماجه (۱۷۳۲)، وأحمد (۲/ ۳۰٪)، والحاكم (۱/ ۲۰۰)، والضعفاء للعقيلي (۱/ ۲۹۸)، وفيه مهدي الهجري مجهول كما قال ابن حزم في المحليٰ (۳/ ۱۲٤)، إلا أن الذهبي في النبلاء (۲/ ۱۸۳) قال: إسناده لا بأس به.



على نفسه الفرصة العظيمة وهي: الدعاء والإلحاح في الدعاء على ربه -جَلُّ وعَلا-.

وعلى هذا فنقول: إن صوم يوم عرفة بعرفة للحاج [لا يجوز]، أما العمال الذين لم يحجوا فلا حرج أن يصوموا، لكن إذا كان حاجًا فإنه لا يصوم ولا يتعبد بالصوم؛ لأن النبي على لم يصم، وأعلن عدم صومه من أجل أن تقتدي الأمة به، فإن صح هذا النهي الذي في حديث أبي هريرة كان مؤكدًا لترك الصوم وإن لم يصح، فإن فعل النبي على وإعلانه الإفطار في هذا اليوم مع أنه رغب في صوم يوم عرفة يدل على أن صومه غير مرغوب لديه على الله على أن صومه غير مرغوب لديه المنتقدة

فإن قال قائل: قد يكون هذا خاصًا بالنبي ﷺ، ونحمل الحديث الآن «صوم يوم عرفة يكفر السّنة التي قبله والتي بعده نحمله على العموم، ويكون هذا خاصًا بالرسول ﷺ.

قلنا: لو كان خاصًا بالرسول على أنه ليس خاصًا به، ثم نقول: الأصل عدم الخصوصية حتى يقوم والتأسي به، وهذا يدل على أنه ليس خاصًا به، ثم نقول: الأصل عدم الخصوصية حتى يقوم دليل على ذلك، ثم نقول: إن صبر النبي على الأكل والشرب مع ابتهاله إلى الله والتضرع إليه أقوى منا بلا شك، ولهذا كان يواصل وينهى عن الوصال، فكيف يكون المشروع في حقه أن يفطر وهو أقوى منا وأصبر وأشد رغبة ورهبة إلى الله وعلى ويكون المستحب أو الاستحباب عامًا لأمته المالمهم: أن القول بأنه خاص قول ضعيف.

النهى عن صوم الدهر:

٦٦١ - وَعَنْ عَبْدِ اللهُ بْنِ عَمْرِ وِ شِينَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهُ عَلَيْهِ: «لا صَامَ مَنْ صَامَ الأَبَلَه"). مُتَّفَةٌ عَلَيْه.

٦٦٢ - وَلِيسلِم عَنْ أَبِي قَتَادَةَ بِلَفْظِ: «لا صَامَ وَلا أَفْطَرَ» (١٠).

ولا صام من صام الأبد، ولا الفية، وهل هي باقية على النفي أو هي بمعنى: الدعاء، يعني: هل الرسول على يُخبر أن من صام الأبد فإنه لم يصم الأبد بمعنى: أنه لم يحصل له ثواب صوم الأبد فيكون لا صام شرعا من صام الأبد حسًا فيكون الحديث نفيًا، أو هو دعاء عليه؟ بمعنى: لا صام، أي: لا أعانه الله على الصوم، بل عجز عنه حتى لا يصوم يُحتمل، ولكن المعنى الأول أقرب، لأن الأصل في النفي أنه على حقيقته للنفي، ثم إنه يبعد أن الرسول على يدعو على شخص، فعل هذا الفعل يريد التعبد لله وَجَنَّ فالظاهر: أن الصواب في هذا المعنى: أنه نفي للصوم شرعًا لمن صام الدهر حسًا، لأن صائم الدهر ماذا يريد؟ يريد الثواب، أي: يثاب على المصوم شرعًا لمن صام الدهر حسًا، لأن صائم الدهر ماذا يريد؟ يريد الثواب، أي: يثاب على

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٧٧)، ومسلم (١١٥٩)، تحفة الأشراف (٨٦٣٥).

⁽۲) مسلم (۱۱۲۲).



عدد أيام الدهر، فبيِّن الرسول على أنه لا يحصل له ذلك.

يستفاد من هذا الحديث: كراهة صوم الدهر، وقال بعض العلماء: بل يُستفاد منه: تحريم صوم الدهر، لأنه إذا انتفت شرعيته فيكون بدعة غير مشروع، ولأن النبي على منع القوم الذين قال أحدهم: أنا أصوم ولا أفطر، وقال: «من رغب عن سنتي فليس مني»، ولأنه منع عبد الله بن عمرو بن العاص أن يصوم الدهر، وآخر مرتبة له أن يصوم يومًا ويفطر يومًا(۱)، ولأنه إذا صام الدهر كله فإنه لا يخلو -غالبًا- من التقصير في الواجبات الأخر، والدين الإسلامي متكامل يجعل للنفس حظها، وللأهل حظهم، وللزائرين حظهم، وللناس عامة حظهم، وللبدن أيضًا أعمال أخرى بدنية، يجعل لها حظها، ومعلوم أن الصيام يعوق الإنسان عن مسائل كثيرة بدنية يحتاج الإنسان إلى أن يقوم بها لاسيما في أيام الصيف الطويلة الحارة، فالأقرب عندي أن صوم الدهر منهي عنه على سبيل التحريم لهذه الأدلة السمعية والنظرية التي تمنع من أن يصوم الإنسان على سبيل التأييد.

株 格格 格

٧- بابُ الاعتكاف وقيام رمضان

قوله: «باب الاعتكاف» هو مناسب لأن يأتي بعد الصيام، وأما القيام فالمناسبة فيه واضحة، فإن الصيام أوجب ما فيه صيام رمضان والقيام قيام رمضان، لكن الصيام فريضة والقيام مندوب، ولقيام رمضان مناسبة أخرى وهي صلاة التطوع، فإن الفقهاء -رحمهم الله- ذكروا التراويح وقيام رمضان هنا، وذكروا هنا قيام ليلة القدر، على كل حال: هذه المسألة فنية كما يقولون ولا تهم.

مفهوم الاعتكاف وحكمه:

أما الاعتكاف في اللغة فهو: لزوم الشيء، ومنه قوله تعالى: ﴿يَعَكُفُونَ عَلَىٓ أَصْنَامِ لَهُمَّ ﴾ [الإغلام: ١٣٨]. يعني: يديمون ملازمتها ويبقون عندها، ﴿مَا هَذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمُ لَمَا عَكِمُونَ ﴾ [الإغلام: ٢٥]. ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٓ إِلَىٰهِكَ ٱلَذِى ظُلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ﴾ [الإنكام: ٢٥]. أي: ملازمًا ثابتًا.

أما في الشرع فهو: لزوم التعبد لله بلزوم المسجد للتخلي لطاعة الله وَ الفَهُ الْخَالَى الغرض منه أن ينقطع الإنسان عن الدنيا ولذاتها وزهرتها، ويتخلئ في هذا المسجد لطاعة الله وَجَالَى فهو عبارة عن رياضة نفسية بمعنى: أن يروض الإنسان نفسه فيه عليها.

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٧٦)، ومسلم (١١٥٩)، تحفة الأشراف (٨٦٤٨).



وحكمه: أنه مسنون وقد غالى الإمام أحمد كَنَهُ فقال: لا أعلم خلافًا بين العلماء أنه مسنون (۱) ولكنه يجب بالندر لحديث عمر في أنه نذر أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال النبي على الله وأوف بنذرك (۱)، ولأنه طاعة، وقد قال النبي على الله ومن نذر أن يطبع الله فليطعه (۱) أما «قيام رمضان» فهو الصلاة في رمضان، وقد كان النبي على لا يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة (۱) كما قالت ذلك عائشة لمن سألها كيف كان النبي على في رمضان، ولكنه أحيانًا يصلي ثلاثة عشرة ركعة.

فضل قيام رمضان إيمانًا واحتسابًا:

٦٦٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ فِي ثَلَ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (٥). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

ومن شرطية، وفعل الشرط وقام، وجوابه وغفر له، وحذف الفاعل في وغفر له، للعلم به، وهو الله وَعَلَى كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلّا الله ﴾ [العلم المن الخالق هو الله -سبحانه وتعالى- للعلم به في قوله: ﴿وَخُلِقَ ٱلإِنسَانُ صَعِيفًا ﴾ [العلم الخالق هو الله -سبحانه وتعالى- قال: ومن قام رمضان، يعني: شهر رمضان، وهو يشمل كل الشهر من أوله إلى آخره، وقوله وإيمانًا هذه مفعول من أجله، وعامله وقام، وهو وصف للقائم، هذا المفعول من أجله هو الباعث، يعني: يبعثه على ذلك الإيمان، يعني: لإيمانه، وقوله: واحتسابًا هذا أيضًا مفعول من أجله، يُحتمل أن يكون علة باعثة أو علة غائية، يعني: الغاية من قيامه احتساب الأجر، إيمانا بالله وَعَلَى أَبُ أَي: بوعد الله وتصديقًا به واحتسابًا للأجر، يعني: يحتسب الأجر من الله الأجر الذي رتب على هذا القيام، وهو مغفرة الذنوب، وقوله: وغفر له ما تقدم وماه اسم موصول تفيد العموم، وقوله: هما تقدم من ذنبه، الذنب: المعصية، وهي مفرد مضاف فيكون عامًا لكل ذنب، العموم، وقوله: هما قاعدة عدة مرات أن المفرد إذا كان مضافًا فإنه يُفيد العموم، أن

في هذا الحديث فوائد كثيرة منها: الحث على قيام رمضان، وجهه؟ قوله: «من قام»، «غفر له»، فإن هذا يحمل الإنسان على أن يقوم رمضان.

⁽١) أورده ابن قدامة في المغني (٣/ ٦٣).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠٣٢) عن ابن عمر، وسيأتي.

⁽٣) تقدم قريبًا.

⁽٤) تقدم في الوتر.

⁽٥) أخرجه البُخَاريّ (٢٠٠٩)، ومسلِّم (٧٥٩)، تحفة الأشراف (١٢٢٧٧).

⁽٦) البحر المحيط (٣/ ٧٧)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص٢٣٩)، شرح الأصول لابن عثيمين (ص٢٤). (ص٢٤٦).

ومن فوائده أيضًا: أن من قام رمضان على هذا الوصف حصل على مغفرة الذنوب السابقة، لقوله: «غفر له ما تقدم من ذنبه»، وظاهر الحديث شمول الذنب للصغائر والكبائر، وأن كل ما سبق يُغفر له، ولكن جمهور أهل العلم يرون أن هذا العموم مخصوص بقول النبي على الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائره(۱)، فقالوا: إن هذا الحديث وأمثاله مخصص بذلك، ويكون المراد بالذنب: الصغائر فقط، فإذا اجتنب الكبائر غفرت الصغائر، ويوجهون كلامهم بأنه: إذا كانت الصلوات الخمس حوهي أعظم أركان الإسلام- لا تقوى على تكفير الكبائر فما دونها من باب أولى؛ لأنه لا شك أن الفرض أحب إلى الله تعالى وأعظم أثرًا في قلب المؤمن وأعظم أجرًا، فإذا كانت الفرائض العظيمة لا تكفر بها الكبائر فهذا من باب أولى، وهذا أقرب.

ومن فوائد الحديث: أن من قام رمضان على العادة فإنه لا يحصل له مغفرة الذب كما هو شأن كثير من الناس اليوم يقومون رمضان لأنهم يعتادون قيامه، ولهذا تجد غالبهم لا يحصل عنده خشوع في صلاته ولا طمأنينة بل ينقرها نقر غراب، وحدثني رجل أثق به قال: إنه دخل على مسجد وهم يصلون التراويح وينقرونها هذا النقر المعروف يقول: فلما نام رأى المنام كأنه دخل على أهل هذا المسجد وهم يرقصون، يعني: كأن صلاتهم صارت لعبًا ولا شك أن بعض الأئمة -نسأل الله لنا ولهم الهداية- يصلون التراويح صلاة لعب لا يتمكن الإنسان من التسبيح في الركوع ولا من التحميد بعده، ولا من التسبيح في السجود حتى في التشهد تشك هل أكملوا التشهد الأول أم لم يكملوه، وهذا نقص في الإيمان، لأن المؤمن المحتسب لا يمكن أن يصلى هذه الصلاة.

ومن فوائد الحديث أيضًا: أن الإنسان إذا قصد بعمله الثواب عليه، فإن ذلك لا يعد مثلبة في حقه بل هو منقبة، لقوله: «واحتسابًا»، ففيه رد على من يقول: إن أكمل عبادة لله أن تعبد الله تقصد الله، فإن قصدت الله مع الثواب فهذا نقص، ولا شك أن هذا القول خطأ، لأن الله وصف النبي عَيِي وأصحابه وهم خير الأمة بلا شك بأنهم يبتغون فضلاً من الله ورضوانا فقال: ﴿مُحَمَّدُ رَسُولُ الله وَ وَالله وَ وَرَضَوانا فقال: ﴿مُحَمَّدُ الله وَ وَلَن الله وَرَضُونَ الله وَرَضُونا ألله وَرَضُونا الله والرضوان، وقال تعالى: ﴿ وَلا تَقَلُو اللَّهِ مَن الله ورا الله والرضوان، وقال تعالى: ﴿ وَلا تَقلُو اللَّهِ مَن الله ورا الله والرضوان، وقال تعالى: ﴿ وَلا تَقلُو اللَّهِ مَا الله و الله والرضوان، وقال تعالى: ﴿ وَلا تَقلُو اللَّهِ مَا الله و اله و الله و الله

⁽١) تقدم تخريجه.



رَبَّهُم بِٱلْغَدَوْةِ وَٱلْمَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجَهَمُ ﴾ [الانتظان: ٥]. فهؤلاء يريدون الله والنبي عَلَيْتُهُ وأصحابه يريدون الله والنبي عَلَيْتُهُ وأصحابه يريدون الله الفضل والرضوان، فكوننا نقول للإنسان: أكمل العبادة أن تعبد الله لله فقط، لا رجاء لثوابه هذا خطأ، فإننا نقول: إن رجاء ثوابه هو من إرادة الله لأن ثواب الله تعالى فعله، وفعله من صفاته، فهذا هو القول الراجح في هذه المسألة.

ومن فوائد الحديث: إثبات الأسباب؛ لقوله: ومن قام ... غفره، وهو كذلك، وإثبات الأسباب هو من الإيمان بحكمة الله يعني: من تمام الإيمان بحكمة الله أن تثبت الأسباب لكن ما هي الأسباب التي ثبتها؟ هي الأسباب التي جعلها الله تعالى أسبابًا، وهي نوعان: شرعية وكونية، مثال ذلك في المرض -فللعلاج أسباب وذلك بالأدوية، فمن تمام الإيمان بحكمة الله الإيمان بعكمة الله الإيمان بعكمة الله الإيمان بعكمة الله الإيمان بالأسباب؛ لأن ترتب الشيء على سببه دليل على حكمة الله -سبحانه وتعالى ومن أنكر الأسباب، وقال: إنه لا تأثير لها، فقد خالف المعقول والمحسوس، فهم يقولون: إنك لو أثبت الأسباب، وأنها -أي: الأسباب تؤثر بنفسها كنت جعلت مع الله تعالى فاعلاً، ولهذا يقولون: إن الشيء إذا حصل بسببه فلا تقل: حصل به، بل قل: حصل عنده، فإذا حدفت زجاجة بحجر وانكسر لا تقل: إن الكسر حصل باصطدام الزجاجة بالحجر، ولكن عنده لا بها وهذا عقل وضعا رقيقًا، لا تنكسر إذن حصل به، لكننا نحن نقول: ما الذي جعل هذه الأسباب مؤثرة؟ هو وضعا رقيقًا، لا تأثير الأسباب أحيانًا تتخلف عنها مسبباتها، لا نقول: إن مع الله خالقًا، فالنار ألقي فيها إبراهيم وقال الله لها: ﴿ كُونِ بَرَدًا وسلامًا ولم فيها إبراهيم وقال الله لها: ﴿ كُونِ بَرَدًا وسلامًا ولم فيها إبراهيم وقال الله لها: ﴿ كُونِ بَرَدًا وسلامًا ولم فيها إبراهيم وقال الله لها: ﴿ كُونِ بَرَدًا وسلامًا ولم فيها إبراهيم وقال الله لها: ﴿ يُلْ فِي بَرَدًا وسلامًا ولم فيها إبراهيم وقال الله لها: ﴿ كُونِ بَرَدًا وسلامًا ولم فيها إبراهيم وقال الله لها: أن الأسباب بمسبباتها من الله يَظُها.

في الحديث رد على الجبرية لقوله: «من قام رمضان...» إلخ، ووجه ذلك: أنه أضاف الفعل إلى العبد، والأصل فيما يضاف أن يكون المضاف إليه متصفًا به، وعلى هذا فنقول: إن في الحديث ردًا على الجبرية، وهل فيه رد على القدرية؟ لا.

فضل العشر الأواخر من رمضان:

١٦٦٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ هِ فَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ الله عَنْ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ - أَيْ: الْعَشْرُ الله عَنْ رَمَضَانَ - شَدَّ مِثْزَرَهُ، وَأَحْيَا لَيْلَهُ، وَأَيْقَظَ أَهْلَهُ»(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«العشر» فُسُرت بأنها العشر الأخير من رمضان، «شد متزر»، المئزر معروف يعني: ما يأتزر به الإنسان، و«شده بمعنى: ربطه.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٠٢٤)، ومسلم (١١٧٤)، تحقة الأشراف (١٧٦٣٧).



وثانيًا: «أيقظ أهله» أي: للصلاة.

ثالثًا: هوأحيا ليله بالقيام، هذه ثلاثة أمور يخصها النبي على بدخول العشر، قوله: هشد مئزره قيل: إن المراد به: ربطه وحزمه، يعني: فلا يُجامع النساء، وقيل: إنه كناية عن التشمير للعمل، لأن الإنسان إذا أراد أن يعمل فإنه يرفع مئزره ويشده من أجل أن يتقوى على العمل، ويمكن أن يقال: إنه لا مانع أن يكون المراد به الأمرين، يعني: اعتزال النساء، والثاني: التشمير للعمل، وقوله: هأحيا ليله، أي: سهر الليل فلم ينم لاشتغاله على بالقيام، ولم يرد عنه على أنه مقوم الليل كله إلا في العشر الأواخر من رمضان، فإنه كان يحيي الليل كله.

ولكن إذا قال قائل: كيف يتأتى ذلك مع أن الرسول ﷺ يفطر ويصلي المغرب ويصلي العشاء ويتوضأ ويقضى حاجته؟

فالجواب: أن الاستعداد للعبادة من العبادة، فالمعنى: أنه يتهيأ للقيام من حين ما ينتهي من صلاة العشاء، وأما إيقاظ الأهل كان يوقظهم عليه في هذه الليالي حتى يقوموا، في غير هذه الليالي ما كان يوقظهم، كان يقوم وعائشة وشخ نائمة فإذا أوتر أيقظها، ولا يوقظها قبل ذلك، لكن في العشر الأواخر من رمضان كان يوقظ أهله من أجل العمل من أجل هذه الليالي المباركة.

من فوائد الحديث: فضل العشر الأواخر من رمضان، وذلك لتخصيص النبي رَبِي الله العشر الإواخر من النبي والله العشر الإواخر من المنابي الله المنابي الله المنابي الله المنابي الله المنابع المنابع الله المنابع الله المنابع ا

ومن فوائده: مشروعية إحياء الليل كله في العشر الأواخر من رمضان، وهل يقاس على ذلك بقية الليالي، بمعنى: أن نقول للإنسان: ينبغي أن تسهر الليل كله في القيام! لا، بل إن النبي على نهى عن ذلك حين بلغه عن قوم قالوا كذا وكذا، ومما قالوا قول أحدهم: إني أقوم ولا أنام فقال الرسول عن ذلك من بلغه عن قوم وأنام، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني».

ومن فوائد الحديث أنه ينبغي استقبال هذه العشر والتهيؤ له في القوة لقوله: «شد متزر».

ومنها: جواز تخلف الإنسان عن أهله في مثل هذه المدة، وبه يتبين ضعف قول من يقول: إنه يلزمه أن يبيت عند امرأته ليلة من أربع وينفرد في الباقي إن أراد؛ لأن هذا القول ليس عليه دليل، والإنسان يعاشر أهله بالمعروف، وليس من المعروف في غير مثل هذه الأوقات الفاضلة أن ينفرد إنسان عن زوجته ثلاث ليال من أربع، بل المعروف أن يبيت معها كل ليلة، إلا إذا دعت حاجة أو مصلحة كقيام رمضان كما في هذا الحديث.

ومن فوائده: مشروعية إيقاظ الأهل في الليالي الفاضلة؛ لأن النبي ﷺ كان يوقظ أهله.

ومن فوائده أيضًا: أن إيقاظ الأهل لأمر ليس بواجب في الأيام الفاذ لمة من هدي النبي على لا يُقال مثلاً: لماذا تحرمهم النوم فهذا ليس بواجب؟



يُقال: إنه ليس بواجب، لكن هذه أوقات تعتبر مواسم للخير، فلا ينبغي للإنسان أن يضيعها.

هل يؤخذ منه: جواز تصرف الإنسان في أهله، بمعنى: أنه يوقظهم وإن لم يأمروه بذلك؟ نقول: نعم، أما في الواجب فواجب عليه أن يوقظهم وإن لم يأمروه بدلك، بل لو قالوا: لا توقظنا وجب عليه أن يوقظهم للواجب، بل يجب أن يوقظ للواجب حتى من هو ليس بأهله، ولهذا قال العلماء: يجب إعلام النائم بدخول وقت الصلاة إذا ضاق الوقت، أما غير الواجب فهذا للإنسان أن يوقظ أهله وإن لم يأمروه بذلك، لئلا تفوت هذه المصلحة العظيمة.

٦٦٥- وَعَنْهَا هِنْ : «أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ، حَتَّىٰ تَوَفَّاهُ اللهُ وَجُنَّةُ ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْلِمِ (١٠). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وفائدة قولها «حتى توفاه الله»: بيان أن هذا الحكم لم يُنسخ وأنه استمر إلى آخر حياته.

قالت: «ثم اعتكف أزواجه من بعده» أي: من بعد موته، و «أزواجه» جمع زوج، وهو في اللغة يشمل الذكر والأنثى، فيقال: زوج للرجل، ويقال: زوج للمرأة، لكن فيه لغة قليلة قال بعضهم: لغة رديئة بالتاء للأنثى وبحدفها للذكر، إلا أن الفرضيين التزموا أن يجعلوها للأنثى بالتاء وللذكر مجردة من أجل تمييز المسائل الفرضية، لأنهم إذا وحدوا ذلك لأشكل على الطالب.

في هذا الحديث فوائد منها: مشروعية الاعتكاف؛ لماذا؟ لأن الرسول ﷺ فعله، والأصل فيما فعله الرسول ﷺ تعبدًا أنه مشروع، ولكن هل يكون للوجوب؟ لا، فإن الفعل المجرد لا يفيد الوجوب.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٠٢٦)، ومسلم (١١٧٢)، تحفة الأشراف (١٦٥٣٨).

فائدة(١) في ذكر أقسام أفعال الرسول عَلَيْكَ :

الأول: ما فعله بمقتضى الجبلة لا حكم له، لأن هذا شيء تقتضيه الطبيعة مثل النوم، هل نقول للإنسان: يُسن أن تنام الا، إذا جاءه النوم نام، الأكل كذلك بمقتضى الطبيعة والجبلة، كون الإنسان يتدفأ إذا برد أو يطلب البراد إذا احْتَرَّ هذا أيضًا بمقتضى الجبلة، لكن قد يؤجر الإنسان عليه لسبب آخر بحسب نيته، قد يقول: أنا أنام بمقتضى الطبيعة وأريد أن أريح بدني، لأن لبدني علي حقًا، أنا آكل بمقتضى الطبيعة لكن أيضًا أريد بذلك التقرب إلى الله وَعَلَّ بامتثال أمره بالأكل والاستعانة به على طاعة الله وبحفظ بدني وما أشبه ذلك، فيؤجر من هذه الناحية، كذلك قد يؤجر الإنسان فيما يتعلق بفعل الجبلة بمقتضى هيئاته أو صفاته مثلاً النوم على الجنب الأيمن سنة يؤجر عليه الإنسان، الأكل باليمين واجب يؤجر عليه الإنسان، الشرب باليمين كذلك، لكن هذا ليس عائدًا إلى الأكل نفسه بل إلى صفة الأكل.

الثاني: ما فعله على سبيل العادة فهو مشروع لجنسه لا لعينه أو نوعه، وبعض الأصوليين أطلق كونه مباحًا، قد نقول: إنه مباح من حيث الأصل، لكن موافقة العادة التي ليست محرمة أمر مطلوب، ولهذا نهى النبي على عن لبس الشهرة الذي يشتهر به الإنسان؛ لأنه مخالف للعادة، وبناء على ذلك نقول: أيما أفضل لنا: أن نلبس القميص والغترة، أو أن نلبس الإزار والرداء والعمامة؟ الأول أفضل؛ لأن هذا مقتضى العادة، والذي يتبين لنا أن الرسول على لبس الإزار والرداء والرداء والعمامة؛ لأن ذلك كان العرف في عهده.

أما بالنسبة للجنس لا للنوع، يعني: مثلاً النوع إزار ورداء وعمامة، العين متعذر في الواقع؛ لأن الأعيان الموجودة في عهد الرسول ليست موجودة الآن، أما نوعها فموجود، وأما الجنس فنقول: جنس اللباس المعتاد، فلباس الرسول على إزار ورداء وعمامة هذا نوع، كونه هو المعتاد هذا جنس، فنحن نتبعه في الجنس.

الثالث: ما فعله على سبيل التعبد، كيف ذلك؟ قد يقول قائل: كيف نعرف أن فعله تعبدًا لله الثالث: ما فعله على ما في القلوب، لكن ما ظهر لنا فيه قصد التعبد بحيث لا يكون فيه منفعة للبدن فإن الظاهر أنه فعله تعبدًا، فيفعل ويكون مشروعًا، لكن هل هو على سبيل

⁽١) لزيادة الفائدة انظر شرح منظومة القواعد للشيخ على البيت رقم (٢٧).



الوجوب أو الاستحباب! الصحيح أنه على سبيل الاستحباب، وجه ذلك: أن فعله تعبدًا يرجح مشروعيته أو بالأصح يقتضي مشروعيته، والأصل عدم التأثيم بالترك إلا بدليل ففعله إياه يجعله مشروعًا، وعدم تأثيم التارك له يجعله من قسم المستحب لا الواجب، ولهذا كانت القاعدة عند جمهور الأصوليين: أن فعل النبي على المجرد يدل على الاستحباب لا على الوجوب وهذا هو الصحيح.

الرابع: ما كان مترددا محتملاً لأن يكون على سبيل الجبلة والعادة أو على سبيل العبد فهذا تبعد العلماء يختلفون فيه، فمنهم من يقول: مستحب، ومنهم من يقول: ليس بمستحب في نوعه، ومثاله: إبقاء شعر الرأس للرجل، هل اتخاذ الشعر سنة أو هو من قسم العادة؟ كذلك أيضاً لبس النعال السبتية (التي لها سبتة من ظهر القدم ولها سبتة من خلف العقل هل لبسها على سبيل العادة وبيان الجواز أو على سبيل الاستحباب، لكن المثال الأول أظهر وهو الشعر، فمن العلماء من قال: إن النبي المنه المنائلة وبناء على ذلك فإنه يُسن لنا أن نتخذ الشعر، لأن الرسول على سبيل العادة، وأن الناس في ذلك الوقت يرون اتخاذ الشعر فلم على سبيل العادة، وأن الناس في ذلك الوقت يرون اتخاذ الشعر فلم يرغب النبي في أن يخالفهم، ولهذا لما قدم المدينة وجد اليهود يسدلون شعورهم، ثم إنه وأمر بمخالفتهم وصار يفرقه الأيمن لليمين والأيسر لليسار، وهذا يدل على أنه كان يتبع العادة وأن هذا ليس من الأمور المشروعة، لكن المشهور من مذهب الإمام أحمد أنه من الأمور المشروعة، ولهذا قدل قدى عليه اتخذناه ولكن له كِلفة ومؤنة (الله فلذلك كان المشروعة، ولهذا قال فيه: هو سنة لو نقوى عليه اتخذناه ولكن له كِلفة ومؤنة (الله شيء.

الخامس: ما فعله النبي على بيانا لمجمل أولاً: الذي يترجح عندي أن الأصل في المتردد فيه أنه يلحق بما كان عاديًا أو جبليًا، هذا هو القسم الخامس من أفعال الرسول على وهو فعله بيانا لمجمل مثل أمر الله بأمر على سبيل الإجمال ففعله النبي على فهذا له حكم المجمل، إن كان هذا المجمل واجبًا كان ذلك واجبًا، وإن كان مستحبًا كان ذلك مستحبًا، قد نمثل له بقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم جُنبًا فَاطَهَرُواً ﴾ السائلة: إلى وبقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَوة ﴾ الشائلة: إن فالرسول على صفة معينة فله حكم المجمل، لكننا نقول: إن قوله: ﴿فَاطَهُرُواً ﴾ الذي بينه الرسول على على طفة معينة فله حكم المجمل، لكننا نقول: إن قوله: ﴿فَاطَهُرُواً ﴾ الذي بينه الرسول على عمران بن الحصين الطويل الذي رواه البخاري في قصة الغسل ليست بواجبة، ففي حديث عمران بن الحصين الطويل الذي رواه البخاري في قصة

⁽١) النعال السبتية: أي التي لها شعر فيها، مشتق من السبت وهو الحلق والإزالة.

⁽٢) نقله عنه صاحب الفروع (١/ ١٠٠).

الرجل الذي رآه النبي على معتزلاً لم يصل في القوم فقال له: «ما لك؟» قال: أصابتني جنابة ولا ماء، قال: «عليك بالصعيد»(١)، لأن الرجل ظن أن الإنسان لو كان عليه جنابة وليس عنده ماء لا يصلي، فجيء بالماء وبقي منه بقية فأعطاه الرجل وقال: خذ هذا فأفرغه على نفسك، وهذا بعد نزول الآية بلا شك، فذهب الرجل واغتسل، هذا الحديث يدل على أن كيفية الغسل التي كان النبي على أن كيفية الغسل التي كان النبي على قوم بها ليست واجبة، لأنها لـو كانت واجبة لبينها لهذا الرجل؛ إذ إن هذا الرجل

المــ ثال الثاني: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَوةَ ﴾ قلنا: هذا مجمل، ولكن الرســول بيَّنها، لكــن بيــان الرسول عَلَيْ الإقامة الصلاة كان بالقول أحيانًا وبالفعل أحيانًا.

نرجع إلى الاعتكاف «كان يعتكف العشر الأواخر» هذا فعل بيان لمجمل أم لا! لا، ليس بيانا لأمر مجمل، وهل هو على سبيل التعبد! نعم، ما الدليل! أنه في المسجد والمسجد مكان للعبادة وليس للبدن مصلحة في ذلك، إذن فهو عبادة، فيؤخذ منه: مشروعية الاعتكاف وقد دل عليها أيضًا القرآن لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِرُوهُنَ وَالْتُهُمْ عَلَكِفُونَ فِي الْمَسَنجِدِّ ﴾ [النهة الاعتكاف مقروع! فنقول: لأن الشارع رتب له أحكامًا، قائل: كيف نعرف من هذه الآية أن الاعتكاف مشروع! فنقول: لأن الشارع رتب له أحكامًا، وترتيب الأحكام عليه يدل على مشروعيته والرضا به، فقال: ﴿وَلَا تُبَشِرُوهُنَ وَالتَّمُ عَلَكُونَ فِي الْمَسَاحِدِّ ﴾، إذن الاعتكاف له حرمة، وهو أن الرجل يمنع من مباشرة أهله فيكون عبادة، وسبق لنا في أول الباب أن الاعتكاف مشروع بالإجماع، نقل ذلك الإمام أحمد، ولا يجب إلا بالنذر لحديث عمر بن الخطاب.

مسألة: وهل يصح في كل مسجد أو في مساجد مخصوصة! من العلماء من يقول: لا يصح الا في مسجد المدينة فقط، ومن العلماء من قال: لا يصح إلا في مسجد المدينة فقط، ومن العلماء من قال: لا يصح إلا في المسجد ومنهم من يقول: لا يصح إلا في المسجد الجامع، ومنهم من يقول: لا يصح إلا في المسجد الجامع، ومنهم من يقول: يصح في كل مسجد، ومنهم من يقول: يصح في كل مصلى حتى مصلى المرأة في بيتها لما أن تعتكف فيه، لكن الراجح من هذه الأقوال بلا شك أنه يصح في كل مسجد تقام فيه الجماعة، لأنه إذا كان المسجد لا تقام فيه الجماعة فإن هذا الرجل الذي اعتكف إما أن يتردد إلى الجماعة، والتردد الكثير كخمس مرات في اليوم والليلة ينافي الاعتكاف، وإما أن يدع الجماعة فيترك واجبًا لمسنون وهذا لا يجوز، فالصحيح: أنه يصح في كل مسجد تقام فيه الجماعة، أما الجمعة فهي في الأسبوع مرة يخرج إليها، ومع هذا نقول: الأفضل أن يكون في المسجد الجامع إن تخلل في الأسبوع مرة يخرج إليها، ومع هذا نقول: الأفضل أن يكون في المسجد الجامع إن تخلل

لا يعرف.

⁽١) تقدم في التيمم.



اعتكافه جمعة حتى لا يحتاج إلى الخروج من مكان اعتكافه.

ومن فوائد الحديث: فضيلة العشر الأواخر لتخصيص النبي ﷺ لها بالاعتكاف.

ومن فوائده: أهمية ليلة القدر، وأن الإنسان ينبغي أن يكون مستعدًا لها.

ومن فوائده: أن أفضل مكان للخلوة بالله بيوت الله وَعَنَّفَ لأنها بيوته أضافها الله إلى نفسه في قوله: هما اجتمع قوله: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاحِدَ اللهِ ﴾ [التَّقَة ١١٤]. وأضافها النبي عَلَيْتُ إلى الله في قوله: هما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله...ه(١).

ومن فوائد الحديث: أن الاعتكاف لم تُنسخ مشروعيته؛ لقولها: ٥حتى توفاه الله.

ومنها: جواز اعتكاف المرأة، لقولها: «واعتكف أزواجه من بعد»، فإن قلت: أفلا يُعارض هذا أمر النبي على المنتجة بنقض الأخبية، حينما فعلت زوجات الرسول على ذلك بنين لهن أخبية في المسجد ليعتكفن، لأن الرسول لما أراد أن يعتكف بنت عائشة لها خباء وبنت زينب لها خباء وبنت حفصة لها خباء فيما أظن، وهو قد بني له بيتًا، يعني: خيمة، فلما خرج ورأى هذه الأخبية قال: «المبر أردن»، أو قال: «ترون بهن؟» يعني: هل تظنون أنهن فعلن هذا للبر، ثم أمر بنقض الأبنية الأربعة، وترك الاعتكاف تلك السئة واعتكف بعد ذلك في شوال، وهنا نقول: «اعتكف أزواجه من بعده واستنبطنا منها: جواز مشروعية اعتكاف المرأة، فكيف نجيب عن هذا الحديث؟ أن الرسول ظن أنهن أردن غيرة، ولو فتح الباب لهن فسيكون في المسجد تسع أخبية والعاشر للرسول، فالنبي و أراد أن يقطع أن تكون العبادات مما يحمل عليه الغيرة والتفاخر والتباهي، ولهذا جاء في الحديث: «لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس بالمساجد» المتحذونها مكان عبادة ولكن مكان مباهاة يقال: ما شاء الله فلان عمل هذا المسجد مزخر فأ محل بالنقوش وهكذا.

فالحاصل: أننا نقول فيما أجبنا عنه فيما ظاهره معارضة لهذا الحديث: أن الرسول ﷺ أمر بنقضها خوفًا من أن يكون الحامل لذلك -أو ظنًا أن الحامل لذلك- هو الغيرة. آداب الاعتكاف وأحكامه:

٦٦٦ - وَعَنْهَا فِضَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّىٰ الْفَجْرَ، ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكَفَهُ (٤). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

⁽١) أخرجه مسلم (٢٦٩٩) عن أبي هريرة.

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠٣٤)، ومسلم (١١٧٣)، تحفة الأشراف (١٧٩٣٠).

⁽٣) تقدم في باب المساجد.

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٠٣٣)، ومسلم (١١٧١)، تحفة الأشراف (١٧٩٣٠).



قولها: وإذا أراده يعنى: إذا أراد الدخول في المعتكف، والإرادة محلها القلب؛ لأنها النية قال: «صلى الفجر ثم دخل معتكفه أي فجر؟ لم تبين، لكن قولها في الحديث الذي قبله «كان يعتكف العشر الأواخره فإنه يحتمل أنه الفجر من يوم العشرين ليستقبل العشر الأواخر كاملة، أو أنه الفجر من إحدى وعشرين، فعلى الأول يمكن أن يكون كذلك ولكنه يُخالف قولها يعتكف العشر الأواخر، لماذا؟ لأن اليوم العشرين ليس من العشر الأواخر، وعلى الثاني: يُشكل أيضًا إذا قلنا: إنه يدخل في صباح اليوم الحادي والعشرين، لماذا يُشكل؟ لأن ليلة إحدى وعشرين من العشر الأواخر، وهي تقول: إنه كان يعتكف العشر الأواخر، ويحتمل أيضًا أن تكون ليلة القدر كما رآها النبي ﷺ حين اعتكف العشر الأوسط من رمضان، ثم أرى ليلة القدر وأنه يسجد في صبيحتها في ماء وطين فمطرت السماء ليلة إحدى وعشرين فواكب المسجد، فصلى النبي عَلَيْهُ فجر يوم إحدى وعشرين، وكان مسجده عَلَيْهُ طينًا مبتلأ من المطر فلما انصرف إذا على جبهته أثر الماء والطين من صبح إحدى وعشرين(١)، فعندنا الآن هي لم تبين تقول: وإذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه، أي فجر هو؟ قلنا: يحتمل أنه فجر اليوم العشرين، وحينتذ يكون اعتكف أكثر من العشر الأواخر، ويحتمل أنه فجر إحدى وعشرين، وحينئذ يكون قد نقص من العشر الأواخر ليلة إحدى وعشرين، لهذا قال العلماء: إن مرادها بقولها: «صلى الفجر ثم دخل مُعتكفه، أي: أنه ﷺ انعزل عن الناس أو اعتزل الناس، وكان في ليلة إحدى وعشرين يختلط بالناس ويهيئ مكان اعتكافه، ولكن لا يعتزل الناس إلا في صباح إحدى وعشرين إذا صلى الفجر، قالوا ذلك لأجل أن يجمعوا بين هذا الحديث وبين الحديث الأول، هكان يعتكف العشر الأواخر من رمضان، وعللوا ذلك أيضًا فقالوا: إن العشر الأواخر من رمضان تبتدئ من غروب الشمس يوم عشرين؛ لأن النهار تابع الليل، فليلة الثلاثاء مثلاً هي مساء يوم الإثنين، إذن ليلة إحدى وعشرين تعتبر من العشر الأواخر، هذا ما حمله عليه أهل العلم، ولم يتبين لي أن هذا الحمل جيد، وكذلك أيضًا بعد مراجعة ما تيسر من شروح الحديث ما رأيت أحدًا رجح أحد الاحتمالين السابقين، وعندي أن الاحتمال الأول -أنه يدخل معتكفه في صباح عشرين- قد يكون جيد؛ لأنه في هذا اليوم يدخل ليهيئ المكان ويحسنه حتى يكون قابلاً للاعتكاف فيه من ليلة إحدى وعشرين، ولكني ما رأيت أحدًا من أهل العلم قال بذلك، نعم رأيت بعض العلماء يقول: إنه يدخل المعتكف في فجر يوم إحدى وعشرين ويلغى ليلة إحدى وعشرين، ولكن هذا أيضًا يبعده أن ليلة إحدى وعشرين هي إحدى الليالي التي يمكن أن تكون ليلة القدر.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٠٢٧)، ومسلم (١١٦٧)، تحفة الأشراف (٤٤١٩).



فِي الحديث فأثَّلة واحدة وهي: أن المعتكف يدخل معتكفه في الليلة التي تسبق اليوم لكنه لا يعتزل الناس إلا في صباحه، حيث يكون ابتداء تمام الاعتكاف.

٣٠٧ - وَعَنْهَا ﴿ عِنْهَا أَلِثْ: ﴿إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُذْخِلُ عَلَى رَأْسَهُ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرَجِّلُهُ، وَكَانَ لا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلا لَحِاجَةٍ إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا» ﴿ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

هنا قولها: «إن كان ليدخل» «إن» مخففة من الثقيلة، واللام في قوله: «ليدخل، واحبة الوجود، يعنى: يجب أن توجد، لماذا؟ لأنها لو حُدفت لأوهم أنه ما كان يدخل رأسه عليّ، وقد قال ابن مالك في ألفيته:

وخُفِّفُ نَتْ إِنَّ فَقَلَ لَ العَمَلُ وَتَلْدِزَهُ السلاَّهُ إِذَا مَسا تُهْمَسلُ وَرُبِّهِمَا استُغنى عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِا نَاطِقٌ أَرَادَهُ

فلكري أنه يمكن أن يستغنى عنها بشرط أن يكون المعنى واضحا، فإن كان غير واضح فلابد من وجودها، وتسمى اللام الفارقة.

قولها: وإن كان ليدخل عليَّ رأسه وهو في المسجد، جملة: وهو في المسجد، حال من فاعل ايدخل، الأرجله، الترجيل: تسريح الشعر بالمشط ودهنه حتى يكون نظيفًا لينًا.

قالت: «وكان لا يدخل البيت»، يعنى: بيت عائشة أو غيرها من النساء، وإلا لحاجة»، والمراد بالحاجة هنا: حاجة الإنسان كما جاءت مفسرة في حديث آخر، وحاجة الإنسان هي: البول أو الغائط، وقولها: هإذا كان معتكفًاه هذا شرط، يعنى: أنها ذكرت هاتين الحالين فيما إذا كان ﷺ معتكفًا، وقد عرفت متى كان يعتكف وهو أنه يعتكف العشر الأواخر من رمضان.

ففي هذا الحديث عدة فوائد: الفائدة الأولى: أن الإنسان لا يبطل اعتكافه بخروج بعض الجسد لفعله ﷺ أنه كان يُدخل رأسه إلى البيت، ومثل ذلك: لو حلف أنه لا يخرج من البيت فأحرج بعض جسده فإنه لا يحنث بدليل هذا الحديث.

ومن فوائده: جواز ترجيل المعتكف برأسه لفعل النبي ﷺ لا نقول للمعتكف: كن أشعث أغبر، بل نقول: لا بأس أن ترجل رأسك، وهل يجوز أن يحلقه لو كان الحلق عند الناس من باب التجمل كما هي عادتنا اليوم؟ الجواب: نعم يجوز له أن يحلق رأسه للتجمل أو

ومن فوائده: جواز استخدام الرجل زوجته في غير ما يتعلق بمصالح النكاح لكونه ﷺ

⁽١) أخرجه البُخَاريّ (٢٠٢٩)، وَمُسِلِم (٢٩٧)، تحفة الأشراف (١٦٥٧). (٢) شرح البيتين (١٩٠-١٩١) من ألفية ابن مالك بتحقيقنا شرح الشارح كتالله.



. يدخل رأسه على عائشة لترجله.

فإن قال قائل: لماذا لا يأمر عائشة أن تأتي فترجل رأسه في المسجد؟

فالجواب: قد يكون لها عدر وأيضًا قد يكون في المسجد رجال، فأحب النبي على الله المسجد رجال، فأحب النبي الله ترجله أمامهم. المهم: أن هذه قضية عين، ولو أن الرجل دعا زوجته ورجَّلت رأسه في المسجد فلا بأس لكن بشرط ألا يتلوث المسجد بذلك بحيث يؤخذ ما يتناثر من الشعر ويلقى خارج المسجد.

ومن فوائد الحديث: جواز ملامسة الرجل زوجته وهو معتكف، الملامسة تعني: اللمس باليد وليس الجماع، لأن عائشة تُرجل الشعر، والغالب أنها تمسه، أي: تمس بشرته، أما مس الشعر فقد سبق لنا عدة مرات أن الشعر في حكم المنفصل.

ومن فوائد الحديث أنه ينبغي للإنسان أن يفعل مع زوجته ما يجلب المودة والمحبة، وجه ذلك: أنه كان يُدخل عليها رأسه لترجّله، ولا شك أن الإنسان إذا عامل زوجته هذه المعاملة فسوف تقوى الرابطة بينهما، يعني: لو قال لها مثلاً: احلقي رأسي هذا من جنس الترجيل، أو إذا كان على رأسه شعر قال: رجّليه، أو غسل بدنه، كل ذلك مما يجلب المودة بين الزوجين، وما كان جالبًا للمودة فإنه مأمور به.

ومن فوائد الحديث: أنه لا يجوز للمعتكف الخروج من المسجد إلا لحاجة؛ لقولها: هوكان لا يدخل البيت إلا لحاجة»; البول والغائط، ويُقاس عليهما ما لابد منه من أكل وشرب ولباس ولحاف وما أشبه ذلك، لكن بشرط ألا يجد من يأتي به إليه، فإن وجد من يأتي به إليه صار غير محتاج لذلك، الوضوء هل يجوز أن يخرج من المسجد إلى البيت؟ على التفصيل إذا لم يكن في المسجد ماء يتوضأ به جاز أن يخرج وإلا فلا يخرج، ومثله اللباس إذا احتاج إلى زيادة اللباس، كما لو كان في الشتاء ولم يجد من يأتي به جاز خروجه ليلبس، ومثله أيضًا اللحاف إذا خرج من المسجد ليأتي به وليس له من يأتي به إليه.

ومن فوائد الميليث: أنه لا يزيد على قدر الحاجة إذا خرج، يؤخد من قولها: وإلا لحاجة»، وإذا كان الشيء مقيدًا بالحاجة فإنه يتقدر بقدر الحاجة، هذه قاعدة، فلو خرج من المسجد وهو معتكف لقضاء حاجته ثم وجد صاحبًا له وقال له صاحبه: عندي لك قضية خاصة وجلسا يتكلمان لا يجوز، وإن كان أصل خروجه جائزًا للحاجة لكن بقاؤه يتحدث إلى صاحبه ليس فيه حاجة فلا يجوز.

من هنا نبين أن العلماء -رحمهم الله- ذكروا أن خروج الإنسان المعتكف من المسجد ينقسم إلى ثلاثة أقسام:



خروج لابد منه شرعًا أو طبعًا فهذا يخرج؛ كما لو كان عليه جنابة وليس في المسجد ماء يغتسل فيه، كما لو كان على غير وضوء وليس في المسجد ما يتوضأ به هذا لابد أن يخرج، والخروج الذي لابد منه طبعًا مثل الأكل والشرب والبول والغائط والدفء وما أشبه ذلك.

فالحاصل: أن الخروج الذي لابد منه وكذلك الأمور التي لابد منها شرعًا أو طبعًا يجوز أن يخرج من المسجد إليه سواء اشترطه عند دخوله أم لم يشترطه.

الثاني: ما ينافي الاعتكاف؛ فهذا لا يجوز الخروج إليه سواء اشترطه أم لم يشترطه مثل: أن يكون صاحب دكان و دخل المسجد معتكفًا واشترط أن يخرج إلى دكانه ليبيع ويشتري، فهذا لا يجوز؛ لأنه يكون بذلك منافيًا للاعتكاف، والأصل أن الاعتكاف: أن تلزم المسجد لطاعة الله.

رجل حديث عهد بزواج ودخل الاعتكاف واشترط أن يبيت مع امرأته هذا لا يصح ولو فعل لبطل اعتكافه.

القسم الثالث: ما له منه بد ولا ينافي الاعتكاف لكونه عبادة يتقرب إلى الله فهذا يصح إن شرطه وإن لم يشترطه لم يصح، مثل: أن يشترط شهود جنازة، يعني: هو خائف أن قريبه أو صديقه يموت في هذه المدة فاشترط عند ابتداء اعتكافه أن يخرج لتشييع جنازته هذا جائز، لماذا؟ لأنه عبادة ولا ينافي الاعتكاف لكن تتقدر بقدرها، كذلك لو كان له مريض واشترط عند ابتداء اعتكافه أن يخرج لعيادته فهذا لا بأس به، ولكن هل الأفضل أن يشترط ذلك ليحصل الأجر، أم الأفضل أن يُحافظ على اعتكافه؟ الثاني، إلا لمصلحة راجحة كما لو كان المريض قريبًا له وتغيبه عنه مدة عشرة أيام يُعد قطيعة، هنا نقول: الأفضل أن تشترط، وكذلك المريض الذي يخشى أن يموت فهنا نقول: الأولى أن تشترط لوجود المصلحة الراجحة، وهي مع التشييع أو العيادة صلة الرحم. هل من ذلك لو اشترط حضور درس، يعنى: مثلاً هناك دروس في النهار أو الليل لا يحب أن تفوته، طلب العلم من أفضل العبادات فهل نقول: له أن يشترط ذلك، أو نقول -ولاسيما في وقتنا هذا-: إنه ليس في حاجة إلى الحضور؛ لأنه يمكن أن يسجل الدرس ويستمع إليه؟ الظاهر لي -والله أعلم-: أنه إذا أمكن تسجيل الدرس فلا يجوز الخروج؛ لأن حاجته إلى الخروج في هذه الحال حاجة قليلة، من هذا النوع ما حصل فيه إشكيال في العام الماضي كان أناس معتكفين في المسجد الحرام، وكان هناك درس في سطح المسجد الحرام، ولا يمكن الوصول إلى السطح إلا بالخروج من المسجد الحرام والصعود مع الدرج الكهربائية فهل يخرجون لاستماع الدرس أو لا؟ سئل بعض العلماء عن ذلك فقال: إن هذا لا يُعد خروجًا في الواقع؛ لأنهم يخرجون ليرجعوا إلى المسجد وكان يوجد باب لكن لم يفتح، نقول:



إذا كان هناك باب يخرج إلى السطح مباشرة بالدرج فلا ينبغي للإنسان أن يعرض اعتكافه لأمر مشتبه، أما إذا لم يكن فالظاهر أن هذا لا يعد خروجًا حقيقيًا.

مسألة مهمة:

هناك مسألة تشبه هذا وهي بعض الناس يصاب بمرض في الكلئ ويجعل له آلة تصفية للدم خارج الجسم فيخرج الدم من جسمه ليصفئ في الآلة ثم يعود وهو صائم هل يبطل صومه؟ وعليه فيكون عندنا الآن مسألتان: خروج دم، ودخول دم، دخول الدم هل يفطر؟ فيه احتمال أنه يفطر؛ لأنه يقوم مقام الأكل والشرب، والأكل والشرب ينقلب إلى دم ويتقوى به الجسم، خروج الدم هل يفطر؟ الحجامة تفطر لا شك، لكن هل هذا مثل الحجامة؟ قد نقول: ليس مثلها؛ لأن هذا يخرج من البدن ليعود إليه، الحجامة تخرج من البدن لئلا تعود، فالذي يظهر لي: أن هذا لا يبطل صومه؛ لأنه يخرج منه ليدخل فيه، فهو لا يزيده إلا خيرًا، لا يزيده ضعفًا بخلاف الحجامة.

وأما مسالة إدخال الدم للصائم فكنت أقول بأنه يفطر، ولكن رجعت عنه ورأيت أنه لا يفطر؛ لأنه لا يقوم مقام الأكل والشرب، فإن هذا لو حقن فيه الدم يبقئ جائعًا إذا كان ليس في معدته شيء.

茶谷苓

٩٦٨ - وَعَنْهَا ﴿ فَهِ عَنْهَا ﴿ فَهِ السَّنَةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ لا يَعُودَ مَرِيضًا، وَلا يَشْهَدَ جِنَازَةً، وَلا يَمْسُ امْرَأَةً، وَلا يُبَاشِرَهَا، وَلا يَخْرُجَ لِحَاجَةٍ، إِلا لِمَا لابُدَّ لَهُ مِنْهُ، وَلا اعْتِكَافَ إِلا بِصَوْم وَلا اعْتِكَافَ إِلا يَخْرُجَ لِحَاجَةٍ، إِلا لِمَا لابُدَّ لَهُ مِنْهُ، وَلا اعْتِكَافَ إلا يَصَوْم وَلا اعْتِكَافَ إلا أَنَّ الرَّاجِحَ بِصَوْم وَلا اعْتِكَافَ إِلا فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ ﴿ اللهِ الهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ الله

779 - وَعَن ابْنِ عَبَّاسِ هِنْ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ إِلا أَنْ يَسِجْعَلَهُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ إِلا أَنْ يَسِجْعَلَهُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ إِلا أَنْ يَسِجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ»(٢). رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْسَحَاكِمُ، وَالرَّاجِحُ وَقْفُهُ أَيْضًا.

كأنها قالت: «على» دون اللام -يعني: للمعتكف-؛ لأن هذه سُنة واجبة، وإذا قال

 ⁽١) أبو داود (٢٤٧٣)، والبيهقي (١/ ٣٢١)، وقال: قد ذهب كثير من الحفاظ على أن هذا الكلام من قول من دون عائشة، وأن من أدرجه في الحديث وهم فيه، قال النووي في «المجموع» (١/ ١٠٥): وعبد الرحمن بن إسحاق مختلف في الاحتجاج به، والأكثرون لا يحتجون به.

⁽٢) الدارقطني (٢/ ٩٩٦)، والحاكم (١/ ٥٠٦)، وقال: على شرط مسلم، وعارضه بما لم يصح، وقال النووي (٢/ ٤٧٩): الرافع له ثقة، وهو أبو بكر السوسي فيؤخذ بالرفع، وهذا الذي عليه المحققون.



الصحابي: من السنة، فقد قال العلماء: إن له حكم الرفع، وإذا قال: من السنة فقد يكون ذلك الشيء واجبًا وقد يكون مستحبًا، المهم: أنه من الشريعة، ووجوبه واستحبابه يؤخد من دليل آخر، إذن هذا الحديث له حكم الرفع؛ لأن عائشة وشيخا قالت: «من السنة ألا يعود مريضا»، مع أن عيادة المريض من أفضل الأعمال، وهي فرض كفاية على القول الراجح، وإذا كانت فرض كفاية وسنة موكدة إذا قام بها من يكفي فإنه لا يخرج المعتكف لها لأنها تنافي الاعتكاف ووَأَستُع عَكِفُونَ فِي ٱلمستحِدِ المعتكف لها دائمون فيها، فإذا أراد المعتكف كلما ذكر له مريض ذهب وعاده وكلما جاءت جنازة خرج معها، فأين الاعتكاف؟! لكن لما كانت هذه من الأمور المشروعة التي لا تنافي الاعتكاف منافاة تامة أجاز العلماء فعلها بالشرط، وقالوا: إذا اشترط أن يعود المريض فلا بأس، ولكن هل نقول: إنه يعود كل مريض، أو ينبغي أن يقال له: لا تشترط إلا مريضاً له عليك حق كقريب وصديق وزوجة وما أشبه ذلك؟ أما أن تعود كل مريض فإنك ربما تستوعب كل الوقت، لكن مريضاً معينًا له حق عليك لك أن تزوره؛ لأن هذا طيب، لكن أن تشترط عيادته؛ لأنه ربما يصل هذا المريض إلى حال قد يخشى أن يموت قبل أن ينتهي الاعتكاف، وربما يكون المريض من الناس الذين لا يعذرون ويريدون أن يوفي لهم حقهم كاملاً.

الجنازة أيضًا مثلها: «ولا يشهد جنازة»، شهود الجنازة فرض أم سُنة الفرض كفاية الأنه لابد من تشييع الجنازة، «ولا يمس امرأة»، المراد بمس المرأة هنا لشهوة، أما مجرد المس فقد سبق أن عائشة ترجّل شعر النبي عليه الله ولا بأس أن يأخذ بيد امرأته إذا دخلت عليه معتكفه لتسلم عليه ويمسها لكن لا يمس لشهوة الأنه إن كان جماعًا فهو مفسد للاعتكاف، وإن كان دونه فهو ذريعة للإفساد.

قالت: «ولا يباشرها»، إذن نقول: ولا تباشر المرأة فهي جمعت بين المس والمباشرة وحينئاد نحمل المس على الجماع لقوله تعالى: ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ ﴾ [التَّقَةَ بُ٣٧]. ونحمل المباشرة على ما دونه.

قالت: «ولا يخرج لحاجة إلا لما لابد له منه» يعني: لا مفر منه، هذا يخرج مثل البول والغائط والأكل والشرب إذا لم يجد من يأتي بهما إليه الوضوء إذا لم يكن في التمسجد ماء وكذلك الغسل، لو أنه دخل معتكفه في دفء ثم نشط البراد واحتاج إلى ثياب أو إلى لحاف وليس عنده من يأتي له بذلك فيخرج؛ لأن هذا لابد منه.

قالت: «ولا اعتكاف إلا بصوم»، «لا» نافية للجنس، وهاعتكاف» اسمها، وخبرها محذوف، وهيصوم» بدل منه، أي: من الخبر، يعنى: ولا اعتكاف كائن إلا بصوم أو متعلق بالخبر، هذا

النفي هل يحمل على الوجود أو على الصحة أو على الكمال؟ ذكرنا قاعدة فيما سبق أن الأصل في النفي نفي الوجود، فإذا لم يمكن بأن وجد الشيء فهو نفي للصحة، فإذا لم يكن بأن كان الشيء صحيحًا مع انتفاء هذا الشيء فهو للكمال. هل هو هنا للوجود؟ لا؛ لأن الإنسان قد يعتكف وليس بصائم إذن نفي وجودها اعتكاف بدون صوم غير صحيح، نفي للصحة؟ إن جاء في الشرع ما يدل على صحة الاعتكاف بلا صوم فليس نفيًا للصحة، وإن لم يأت فهو نفي للصحة، ثبت في الصحيحين من حديث عمر بن الخطاب شخ أن نذر أن يعتكف ليلة أو يومًا في المسجد الحرام، فقال له النبي علي أوف بنذرك، ولم يأمره بالصوم، ورواية أمره بالصوم أنه قال له: «أوف بنذرك وصمه ضعيفة لا تصح"، والذي في الصحيحين: «أوف بنذرك، ولم يأمره بالصوم، ولو كان الصوم واجبًا لا يصح الاعتكاف إلا به لأمره به النبي على إذن وجدنا في الشنة ما يدل على صحة الاعتكاف بلا صوم، فيكون النفي هنا للكمال، يعني: ولا اعتكاف في الشنة ما يدل على صحة الاعتكاف في شوال فإنه لم يصوم؛ لأن النبي على لم كاملاً إلا بصوم، وهذا صحيح؛ أي: أن الأفضل لمن اعتكف أن يصوم؛ لأن النبي يك لم يعتكف إلا صائمًا إلا حين قضى الاعتكاف في شوال فإنه لم يصم.

قالت: ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع، هذا أيضا نقول فيه ما قلنا في قولها: ولا اعتكاف إلا بصومة، هل يمكن أن يوجد اعتكاف في مسجد غير جامع؟ نعم، إذن لا يصح أن يكون نفيًا للوجود؛ لأنه يمكن أن يوجد، هل يصح الاعتكاف في مسجد غير جامع؟ نعم، لما سبق من أنه يصح لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ عَكِفُونَ فِي ٱلْمَسَابِةِ ﴾ [التيمة:١٨٧]. بقي علينا نفي الكمال، ولا شك أن الاعتكاف في غير جامع، لاسيما إذا تخلل شك أن الاعتكاف في غير جامع، لاسيما إذا تخلل اعتكافه جمعة سلم من الخروج للجمعة، ولأن الغالب في المساجد الجوامع أنها أكثر جُمعًا، ولأن الغالب أيضًا فيها أن فيها فوائد لكثرة دروس العلم أو غير ذلك، فلهذا كان المسجد الجامع أفضل وليس شرطًا.

قال المؤلف: «ولا بأس برجاله»، هذه الكلمة لا توصل الرجال إلى أن يكونوا في قمة الثقات، بل ولا في الوسط، وإنما تدل على أن الرواة موثقون، فمثل هذه العبارة تعتبر من أدنى مراتب التعديل وليس بمجرح لكنه تعديل ضعيف، لكن يقول: «إلا أن الراجح وقف آخره».

استفدنا من هذا الاستثناء فائدتين:

الأولى: أن قولها: «من السُّنة» في حكم المرفوع.

⁽۱) أخرجه أبو داود (۲٤٧٤) والدارقطني (۲/ ۲۰۰) وقال: سمعت أبا بكر النيسابوري يقول: هذا حديث منكر. والحاكم (۱/ ۲۰۱)، وفيه عبد الله بن بديل وهو الذي تفرد بزيادة الصوم وهو ضعيف. الكامل لابن عدي (۱/ ۲۱۳).



الثانية: أنه لا احتجاج بالموقوف؛ لأن الموقوف قول صحابي، وقول الصحابي مختلف في حجته، والقائلون بحجيته يشترطون شرطين: ألا يخالف نصًا، وألا يخالف صحابيًا آخر، وقف آخره من أين؟ من قولها: «ولا اعتكاف إلا بصوم»، ما الذي يدلنا على أن هذا هو مرادها؟ لأن الكلام الأول على نسق واحد: «لا يعود مريضًا...» إلخ، هذا نسق واحد، والثاني: «ولا اعتكاف» اختلف الأسلوب ونسق الكلام، فنقول: هذا الآخر هو الذي قال ابن حجر تعلقة: إن الراجح وقفه، فيكون من قول عائشة بيسم، وقول عائشة لابد أن يعرض على الكتاب والسنة، وقد مر علينا أن حديث عمر فيسم بدل على أن الصوم ليس بشرط.

بقي أن يُقال: هل الاعتكاف مشروع كل وقت؟ بمعنى: أننا نقول للإنسان: اعتكف في رجب، في ربيع، في شعبان، في شوال، في ذي الحجة، في أي زمان وفي أي حال مكثت في المسجد؟ الجواب: أن في هذه المسالة خلاف بين العلماء، فمنهم من قال: إنها مشروعة، وأنه يُشرع للإنسان أن ينوي الاعتكاف في المسجد مدة لبسه فيه ليحصل له ثواب الاعتكاف وثواب العبادة التي جاء من أجلها إلى المسجد، فمثلاً نحن الآن جئنا لصلاة المغرب وسنبقى إلى صلاة العشاء يُسَن لنا على رأي هؤلاء أن ننوي الاعتكاف ما بين دخولنا إلى خروجنا، لأن الصوم ليس بشرط وإذا لم يكن شرطاً فأي وقت تدخل انو الاعتكاف، ومن العلماء من قال: ليس هذا بمشروع ولا نأمر الإنسان به، لأن الرسول و قصابه كانوا يأتون إلى المساجد ولم يرشد أحدا منهم إلى أن ينوي الاعتكاف، بل لما ذكر تقدم الإنسان إلى المسجد إذا توضأ وأسبغ الوضوء ثم جاء إلى المسجد لم يخط خطوة إلا رفعه الله بها درجة وحط عنه بها خطيئة، ثم قال في آخر الحديث: هولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة، ولم يرشد النبي على الأمور الواردة التي يتفطن لها الإنسان بلا تنبيه؟ لا، ليست من الأمور التي تكون تابعة للصلاة، ولو كانت من الأمور المشروعة لكان النبي يك ينبه عليها، ولما لم ينبه دل ذلك على أنها ليست من الأمور المشروعة لكان النبي يك ينبه عليها، ولما لم ينبه دل ذلك على أنها ليست من المشروع.

فإن قال قائل: أليس النبي عَلَيْ أقر عمر على النذر الذي نذره في الجاهلية؟

الجواب: أن عمر قصد المسجد الحرام بنية الاعتكاف لا بنية عبادة أخرى، فأتت مثلاً إذا دخلت المسجد لتصلي نقول: لا تنو الاعتكاف، لكن رجل قال: أنا أحب أن أعتكف اليوم في هذا المسجد، نقول: هذا من الأمور الجائزة وليس من الأمور التي تُطلب من الإنسان، ولهذا لم يعتكف النبي على إلا في رمضان، لم يعتكف في شوال إلا قضاء لما مضى، ولو كان الاعتكاف مشروعًا في كل وقت لكان الرسول على بينه للأمة.

والحاصل: أن لدينا ثلاثة أشياء:

اعتكاف في العشر الأواخر من رمضان؛ فهذا مشروع ومسنون، حتى إن الإمام أحمد قال: لا أعلم خلافًا بين العلماء أنه مسنون. هذا واحد.

الثاني: أن يتقدم إلى المسجد بنية الاعتكاف فهذا جائز، لكننا لا نطلبه من الناس، فلا نقول للناس: افعلوا أنا أخبر عما أراه عسى أنا أتجاسر وأقول: إنه من الجائز، ولولا حديث عمر لقلت إنه من غير الجائز؛ لأن هذه عبادة ما فعلها الرسول إلا في رمضان طلبًا لليلة القدر، لكن حديث عمر يدل على جوازها حتى في غير رمضان.

الحالة النالثة: أن يأتي إلى المسجد لا للاعتكاف لكن ينوي الاعتكاف؛ لأنه جاء ليصلي أو ليطلب العلم فهذا ليس بمشروع قطعًا، ولا ينبغي لنا أن نوجه الناس إلى ذلك، لماذا! لأن النبي على لم يرشد منتظر الصلاة إلى هذا، وهو من الأمور التي تعزف عن الخاطر فلا تكون للإنسان على بال إطلاقًا، لو كانت من الأمور التي ينتقل الذهن إليها بسهولة إذا جاء إلى المسجد وينويها بسهولة قلنا: الرسول سكت عن ذلك؛ لأن هذا أمر معلوم أو أمر غالب، فلما لم يكن من الأمور الغالبة ولا من الأمور التي ينتقل إليها الذهن ولا أرشد إليها الرسول والنا لا نطلب من الإنسان أن يفعلها ونحن في شك من كونها بدعة، فلهذا لا نحبذ الدعوة إليها وإن كان بعض العلماء -رحمهم الله- يرون أن هذا من الأمور المستحبة ويقول: ينبغي لمن دخل المسجد -ولو ليجلس خمس دقائق- أن ينوي الاعتكاف مدة لبسه فيه. أما مسجد الجامع فإننا نقول: لا شك أن الأفضل لمن يتخلل اعتكافه جمعة أن يكون في المسجد الجامع، أما إذا لم يتخلل اعتكافه جمعة فإن تفضيل الجامع على غيره لا ينبغي على سبيل الإطلاق، بل يُقال: إن كان هناك مصالح فإنه ينبغي أن يقدم ما فيه مصالح، سواء كان هو الجامع أو غير الجامع.

٠٦٧٠ وَعَن ابْنِ عُمَرَ هِنِ اللَّهُ رِجَالاً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أُرُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ أَرَىٰ رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيَهَا فَلْيَتَحَرُّهَا فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ» (١٠). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٦٧١ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي شُفْيَانَ ﴿ إِنْ النَّبِيِّ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ: ﴿ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ ﴾ "ك. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالرَّاجِحُ وَقْفُهُ.

- وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي تَعْيينهَا عَلَىٰ أَرْبَعِينَ قَوْلاً أَوْرَدْتُهَا فِي «فَتْح الْبَارِي».

⁽١) أخرجه البخاري (٢٠١٥)، ومسلم (١١٦٥)، تحفة الأشراف (٣٦٣٨).

⁽٢) أخرجه أبو داود (١٣٨٦)، وصححه ابن عبد البر في «التمهيد»، وانظر «الفتح» (٤/ ٢٦٠).



كيف نجمع بين هذا الحديث في السبع الأواخر وبين الأحاديث الأخرى التي أمر النبي عن العشر الأواخر، لكن في السبع أوكد، ثم في أوتاره أوكد، ثم في السابع والعشرين أوكد، وإبهامها فيه فائدتان:

الأولى: هي بعث الهمم على طلبها والنشاط فيها، لأن الكسلان قد يقول: أنا لا أقوم عشر ليال من أجل ليلة واحدة فإذا كان نشيطًا حريصًا على العبادة فإنه سوف يقوم هذه الليالي ويقول: ما أرخصها في حصول هذا الأجر العظيم: «مَنْ قَامَ ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه».

الفائدة الثانية: كثرة العمل الصالح للعباد، لأن العمل الصالح في العشر كلها بلا شك أكثر من العمل الصالح في ليلة واحدة، وكثرة العمل توجب كثرة الثواب.

وقول المؤلف في الحديث الثاني: إنه اختلف فيها على أكثر من أربعين قولا الذي في «فتح الباري»(۱) ستة وأربعون قولاً، ويمكن أن يكون أصل النسخة على أكثر من أربعين قولاً كما قال ذلك في ساعة الإجابة يوم الجمعة، أو أنه هنا يريد أربعين قولاً باعتبار أن هناك قولين أو ثلاثة بأنها رُفعت ولم تعد عائدة إلى الناس، وأنه بحذف هذه الأقوال تصير الأقوال أربعين، لكن يبقى الإشكال في أننا حتى لو حذفنا قولين أو ثلاثة لم تكن الأقوال الباقية أربعين، وحديث معاوية ليس فيه إلا فائدة واحدة وهي أن ليلة القدر أرجى ما تكون في السابع والعشرين.

٦٧٢- وَعَنْ عَائِشَةَ عِشْ قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهُ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمْتُ أَي لَيْلَةٍ لَيْلَةُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللل

قولها: «أرأيت؟» معناها: أخبرني، وقولها: «ما أقول فيها؟» «ما» هنا استفهامية، يعني: أخبرني ماذا أقول إن علمت ليلة القدر، قال: «قولي: اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني» واللهم، يعني: يا الله، حُذفت ياء النداء وعُوض عنها بالميم، وكانت الميم في الآخر تبركا بالابتداء باسم الله وكانت العوض ميمًا؛ لأنها تفيد الجمع كأن السائل جمع قلبه على الله وتوجّه إليه، وقوله: «إنك عفو تحب العفو» هذا توسل إلى الله بهذا الاسم والصفة، الاسم وإنك عفوه والصفة «تحب العفو» والمطلوب «فاعف عني»، والفاء هنا للتفريع، يعني: فتفريعك على والصفة «تحب العفو»، والمطلوب «فاعف عني»، والفاء هنا للتفريع، يعني: فتفريعك على

⁽١) البخاري مع الفتح شرح حديث (٢٠٢٢)، طبعة دار الأفكار.

⁽٢) الترمذي (٣٥١٣)، والنسائي في «الكبرئ» (٧٧١٢)، وابن ماجه (٣٨٥٠)، وأحمد (٦/ ١٧١)، والحاكم (١/ ٢١٧)، وقال: على شرط الشيخين.



كونك العفو الذي تحب العفو أسألك العفو.

فما هو العفو! قال العلماء: العفو هو المتجاوز عن سيئات عباده سواء كان ذلك بالعفو عن ترك واجب أو العفو عن فعل مُحَرم، لأن استحقاق الذنوب يكون بأمرين: إما بترك الواجب، وإما بفعل المحرم، فإذا عفا الله عن إنسان عن ترك الواجب أو فعل المحرم، فمعناه: أنه تجاوز عنه ولم يُعاقبه عن ترك الواجب ولا على فعل المحرم، وقوله: «فاعف عني»، أي: تجاوز عني ما اكتسبته بترك الواجب أو فعل المحرم، والأمر هنا للدعاء.

في هذا الحديث أولاً أن ليلة القدر يمكن العلم بها لقولها: وإن علمت ليلة القدره، وجه الدلالة: أن النبي على أقرها على ذلك ولم يقل: إنها لا تعلم.

ومن فوائله: حرص عائشة والله على اغتنام هذه الليلة المباركة حيث قالت: «أرأيت..، والخ لتغتنم هذه الفرصة التي قد لا تعود على الإنسان بعد عامه.

ومن فواثد الحديث: أنه ينبغي للإنسان أن يسأل العالم عما يخفى عليه؛ لأن عائشة سألت النبي عليه.

ومن قوائده: أن الدعاء يُطلق عليه اسم القول، لكنه قول مع الله وخطاب مع الله، ولهذا إذا دعا الإنسان في صلاته ربه لم تبطل صلاته، لأنه يُناجي ربه بخلاف سؤال غير الله فإن الصلاة تبطل به، فمثلاً لو قال الإنسان في صلاته: أعطني كذا بطلت صلاته.

ومن فوائد الحديث: إثبات اسم العَفُو لله وَجُلَّا.

ومن فوائده: إثبات المحبة لله لقوله: وتحب العفوه.

ومن فوائله: بيان كرم الله ومجالله وأن العفو أحبُ إليه من الانتقام، لأن رحمته سبقت غضبه، فهو -جَلُ وَعَلا- يحب العفو ولا يحب الانتقام، ولذلك كان يعرض التوبة على عباده: «إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، يقول: هل من تائب؟ هل من مستغفر؟ هان.

ومن فوائد الحديث: الردُّ على أهل التعطيل الذين يمنعون قيام الأفعال الاختيارية بالله وَ الله والله والله

ومن فوائله : جواز التوسل بأسماء الله وصفاته؛ لقوله: «اللهم إنك عفوٌ تحب العفو فاعف عنى»، وهذا أحد أنواع التوسل، وقد مرً علينا أنه سِتَّة أنواع.

ومن فوائله: الرد على المتصوفة الذين يقولون: لا حاجة إلى الدعاء، ويقولون إما بلسان

⁽١) أخرجه مسلم (٢٧٥٩).



المقال أو بلسان الحال: علمه بحالي يكفي عن سؤالي، وهذا إبطال صريح لقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ النَّعُونِ آسَتَجِبُ لَكُوْ ﴾ [عَنَظِ: ٦]. إذا كان علمه بحالك يكفي عن سؤالك فهو عالم بحالك، إذن يكون معنى قوله: ﴿أَدْعُونِ آسْتَجِبُ لَكُوْ ﴾ لغوا لا فائدة منه.

ومن فوائد الحديث: احتقار الإنسان نفسه؛ لأنه في هذه الليلة، يعني: الذي كان من المتوقع أن يسأل الإنسان خيرًا وفضلاً ذهب يسأل العفو سؤال المُسرف الجاني على نفسه، يقول: «اللهم إنك عفو ٥٠٠» إلخ، ليحتقر الإنسان ما عمله في جانب حق الله وَعَلَيْ حتى لا تَمُن على ربك أو تُدِل عليه بالعمل وتقول: أنا عملت، من أنت حتى تقول ذلك، والرب وَعَلَيْ هو الذي مَن عليك بالعمل، لو شاء لأضلك كما أضل غيرك، فإذا مَن عليك بالهداية فلا تَمُن عليه أنت بالعمل، فاحمده على هذه النعمة واشكره، وقل: الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

لو قال قائل: ألا يمكن أن يكون هذا خاصًا بعائشة؟

نقول: إن الخطاب الموجه لواحد من الأمة هو لجميع الأمة؛ لأنه ليس هناك حُكم يخصّص لشخص بعينه أبدًا على القول الراجح.

ولو قال قائل: ينتقض عليك هذا بخصائص النبي؟

نقول: اختص بها ﷺ لأنه نبي ورسول.

ولو قال قائل: ينتقض عليك هذا بحديث أبي بردة بن نيار حيث قال له النبي ﷺ في عناق استأذنه أن يلبحها بعد صلاة العيد قال: «لن تُجزئ عن أحد بعدك؟

نقول: «لن تجزئ عن أحد بعد حالك»(١)، وليس المعنى: بعدك شخصيًا، ويرى شيخ الإسلام أنه لو أن أحدًا جرى له مثل ما جرى لأبي بُردة فإنها تجزئ عنه.

ولو قال قائل: ينتقض عليك هذا بقول النبي عليه للرجل الذي زوَّجه المرأة بما معه من القرآن قال: «إنها لن تجزئ عن أحد بعدك مهرًا»!

قلنا: الحديث ضعيف لا يصح.

ولو قال قائل: ينتقض عليك هذا بقصة سالم مولى أبي حديفة، فإن سالمًا مولى أبي حُديفة قال النبي عليه النبي عليه المراد النبي عليه الكبير مؤثر، هذا فيه أجوبة منهم من قال: إنه ليس بخاص، وإنه يجوز للمرأة أن ترضع الكبير وتصير أمه من الرضاع، قالوا: كيف ترضعه وهي ليست محرمًا له قالوا: تحلب بكأس وترضعه، وهذا قول

⁽١) تقدم تخريجه.

للظاهرية، والذين قالوا بعدم تأثيره أجابوا عن الحديث بأنه منسوخ، وهذا الجواب ليس بصواب؛ لأن من شروط النسخ العلم بالتاريخ بتأخر الناسخ، قالوا: هذا خاص بسالم مولى أبي حذيفة، قلنا: أين الدليل على الخصوصية والأصل العموم؟ قالوا: هذا خاص بمثل حال مولى أبي حذيفة، قلنا: هذا صحيح إذا وجد إنسان بهذه المثابة فإن إرضاعه صحيح، لكن بعد بطلان التبني لا يمكن أن يوجد، على كل حال نقول: ليس هناك حكم للتخصيص.

فضل المساجد الثلاثة:

٦٧٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﴿ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهُ ﷺ: «لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلا إِلَىٰ اللهُ عَلَيْهِ: «لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلا إِلَىٰ اللهُ عَلَيْهِ. وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْـمَسْجِدِ الْأَقْصَىٰ (١٠). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

أولاً: نسأل ما المناسبة في ذكر هذا التحديث في باب الاعتكاف؟ المناسبة: أنه لما كان الاعتكاف خاصًا بالمساجد أتى المؤلف بما هو أخصٌ من الاعتكاف وهو شدُّ الرحال حيث لا يجوز شد الرحال إلا إلى هذه المساجد، فالاعتكاف خاص بالمساجد، وشد الرحال أخصُّ حيث لا يجوز إلا إلى هذه المساجد الثلاثة، وأما استنباط بعض الشُّراح أن المؤلف يريد الإشارة إلى أن الاعتكاف في غير المساجد الثلاثة لا يصح فليس بصواب؛ لأن المؤلف ممن يرون جواز الاعتكاف في غير المساجد الثلاثة.

يقول الرسول ﷺ: «لا تُشد الرحال»، «لا» نافية بدليل ضم الفعل، ولو كانت ناهية لجُزِم. «الرحال» معروف وهو الرحل الذي يوضع على البعير ليركب.

وقوله: وإلا إلى ثلاثة مساجده، أين المستنى منه المستنى منه محذوف، وإنما حُذف للعموم ليشمل شد الرحل إلى المساجد الأخرى، يعني: لا تشد الرحال إلى أي مسجد إلا المساجد الثلاثة، وإلى الأماكن الأخرى التي يعتقد مَنْ يشد الرحال إليها أن لها مزية كالذين يشدون الرحال إلى القبور؛ لأن القبور أماكن، وهل يعمُّ شد الرحل إلى البلاد الأخرى لطلب العلم الا يشمل؛ لا يشمل؛ لأن الشاد لطلب العلم ليس شادًا للمكان ولكن للعلم، وقد ثبت عن الصحابة ومن بعدهم أنهم يشدون الرحال لطلب العلم.

قوله: وإلا إلى ثلاثة مساجد من إلخ، في هذا تفصيل بعد الإجمال، الإجمال في قوله: وثلاثة مساجده، والتفصيل: والمسجد الحرامه، وقد ذكرنا أن هذا من أساليب اللغة العربية التي يقصد بها تثبيت الكلام في ذهن السامع، كيف ذلك? لأن السامع إذا جاءه الإجمال تشوق ذهنه إلى التفصيل والتبيين، فإذا قال: وإلى ثلاثة مساجده، بدأ الذهن يقول: ما هي هذه المساجد؟ فإذا

⁽١) أخرجه البخاري (١١٨٩)، ومسلم (٨٢٧)، تحفة الأشراف (١٣١٣٠).



جاء التعيين ورد على ذهن مُتَشَوِّف ومتشوق إلى معرفة هذا الشيء، كما لو قلت: عندي لك ثلاثة، فيتشوق ما هي: ثلاثة كتب أو ريالات أو ثلاثة أقلام، فإذا قلت: ثلاثة دراهم ورد هذا التعيين على ذهن متشوف إلى البيان.

والمسجد الحرام، هو مسجد مكة وسُمِّي حرامًا لحرمته وتحريمه، والثاني: «مسجدي هذا» يعني: المسجد النبوي. الثالث: «المسجد الأقصى، الذي في فلسطين، هذه المساجد كلها وضِعَت وأسست على التقوى، المسجد الحرام مَن الذي رفع قواعده إبراهيم، والمسجد الأقصى يعقوب، ولكنه جُدِّد على عهد سليمان، ولهذا سئل النبي عقوب قريبة، أما سليمان والمسجد الأقصى - قال: «أربعون سنة»(۱) لأن المدة بين إبراهيم ويعقوب قريبة، أما سليمان فإنه بناه تجديدًا، المسجد النبوي بناه الرسول على فهو آخرها، لكنه في الفضل أفضل من المسجد الأقصى، لأن الصلاة في المسجد النبوي خير من ألف صلاة فيما عداه إلا المسجد الحرام، والمسجد الحرام بمائة ألف صلاة فيما عداه، والأقصى بخمسمائة صلاة، فأفضلها إذن المسجد الحرام.

يُستفاد من هذا الحديث: تحريم شد الرحال إلى أي بقعة من الأرض سوى هذه المساجد الثلاثة لقوله: «لا تشده، وهذا نفي بمعنى النهي، والأصل في النهي التحريم، لو أن أحدًا شد الرحل لا من أجل فضل البقعة ولكن ليشاهد، مثل أن يقال له: إنه قد بُني في الرياض مسجد عظيم البناء واسع مكيف فشدً الرحل لينظر إليه، هل هو جائز؟ نعم، لانه ما شد الرحل لاعتقاد أن فيه فضيلة، رجل شد الرحل إلى «غار حراء» للتبرك أو التعبد فيه لا يجوز، ولا «غار ثور» لا يجوز، المساجد السبعة في المدينة، والسبعة هذه أنها من خرافات المزورين وليست بصحيحة، على كل حال: كل مكان يشد الرحل إليه من أجل التعبد لله لا يجوز إلا هذه المساجد الثلاثة، لو أن رجلاً شد الرحل إلى مسجد ليتلقئ العلم فيه؛ لأن خطيبه مؤثر، يجوز أم لا؟ يجوز؛ لأنه شده لطلب العلم حتى من القصيم إلى الرياض أو العكس فيجوز ما دام الغرض من ذلك هو نفس هذا الشخص الذي ذهب إليه لو يخطب في مسجد آخر ذهب إليه، فإذن البقعة ليست مقصودة عنده.

كأني سمعت سائلاً يسأل يقول: شد الرحل إلى مسجد اقباء هل يجوز أم لا الا الرسول على المداد خصت هذه الرسول المداد الله كل سبت ماشيًا فليس مما تشد إليه الرحال، لماذا خصت هذه المساجد بجواز شد الرحل إليها القول: لفضلها من جهة: لأنها أفضل بقاع الأرض، ومن جهة أخرى: لكثرة الثواب فيها كما سمعتم.

⁽١) متفق عليه من حديث أبي ذر: البخاري (٣٣٦٦)، ومسلم (٥٢٠)، تحفة الأشراف (١١٩٩٤).

هذا الحديث نسأل أولاً هل هو خاص بالفرائض أو بالفرائض والنوافل؟ فيه خلاف بين العلماء، بعضهم يقول: هذا خاص بالفرائض؛ لأنها هي التي تطلب في المساجد، ولأن النبي قال في المدينة: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» إذن لما قال: «إلا المكتوبة» علمنا بأن الفضل في هذه المساجد إنما هو في المكتوبة في الفرائض، أما النوافل فليس فيها فضل، بل البيوت أفضل منها، أنا بيتي إلى جانب المسجد الحرام أذن المؤذن لصلاة الظهر هل الأفضل أن أصلي الراتبة في بيتي لا شك في الأفضل أن أصلي الراتبة فيه؟ في بيتي لا شك في هذا، وكذلك نقول في المسجد النبوي، أيما أفضل أصلي القيام في المسجد الحرام خلف الإمام أو في بيتي؟ في المسجد الحرام، إذن ننتقل إلى القول الثاني يقولون: ما سُن في المسجد فهذه المساجد الصلاة فيها خير من ألف صلاة في المسجد النبوي وبمائة ألف صلاة في المسجد الحرام، وبخمسمائة صلاة في المسجد الأخرى.

تحية المسجد في المسجد الحرام بمائة ألف، وفي المسجد النبوي خير من ألف صلاة فيما عداه إلا المسجد الحرام، الكسوف إذا قلنا بأنها سُنة كذلك تكون أفضل من غيرها، ركعتا الطواف هذه خاصة بالمسجد الحرام فقط، صلاة الجنازة ولهذا صارت الجنازة أفضل من غيرها من المساجد إن قلنا بجواز الصلاة على الجنازة في المسجد؛ لأن المسألة خلافية، ولا شك أن الرسول على عهده كان هناك مصلى للجنائز غير المسجد، والصلاة على الجنائز في المسجد في عهد الرسول قليلة، لكنه ثبت أنه صلى عليها في المسجد، يقال: إن رجلاً - أظنه من الخلفاء - قال: لله علي نذر أن أقوم بعبادة لا يشاركني فيها أحد حين فعلها، ذهبوا إلى عالم من العلماء فسألوه ماذا يفعل؟ قال: أخلوا له المطاف، يعني: يطوف وحده فيكون تعبد لله بعبادة ما شاركه فيها أحد، وكأن سائلاً يقول: هل هذا يجوز أو لا يجوز؟ نقول: هذا حل المسألة، أما كونه يجوز أو لا يجوز، فيمكن أن يأتي إلى المطاف فيكون خاليًا، يعني: في أزمان مضت تأتي إلى المطاف بالليل فلا تجد أحدًا أبدًا، نحن أدركناها قبل أن يكثر الوصول إلى المسجد الحرام تأتي فلا تجد أحدًا، أو يقال مثلاً: إذا كان هذا من الخلفاء وجاء إلى المسجد الحرام تأتي فلا تجد أحدًا، أو يقال مثلاً: إذا كان هذا من الخلفاء وجاء إلى المسجد الحرام تأتي فلا تجد أحدًا، أو يقال مثلاً: إذا كان هذا من الخلفاء وجاء إلى المسجد الحرام يطلب من الناس أن يسمحوا له بذلك، المهم حل هذه المسألة.

فاندة:

سؤال: هل التضعيف خاص بالمسجد حين حياة الرسول على أم أن الزيادة داخلة فيه؟ الصحيح: أن الزيادة داخلة فيه، وأنه لو زيد المسجد النبوي حتى بلغ كل المدينة فهو داخل في

⁽١) تقدم تخريجه.



هذا الحكم، المسجد الحرام هل الصلاة خاصة بالمسجد الذي هو مكان الكعبة، يعني: المسجد الذي فيه الكعبة، أو عام في جميع الحرم؟ هذه المسألة فيها خلاف بين العلماء، فقال بعض أهل العلم: إنه يعم جميع الحرم، وأن الذي يصلى في منى مثلاً كالذي يصلى إلى جنب الكعبة كلاهما صلاته بمائة ألف صلاة، قالوا: لأن هذا يسمى المسجد الحرام لقول الله تعالى: ﴿ سُبْحَنَ ٱلَّذِي ٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ ۚ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ [الإنزان:١]. وقد أسري به من بيت أم هانئ، ولقوله تعالى: ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْهَذَيَ مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَمُهُ ﴾ [المِنتِيج:٢٠]. ولقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ بَحَسُ فَلَا يَقْـرَبُوا ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ ﴾ الكِتِين:٢٨]. والمشرك لا يدخل الأميال -حدود الحرم-، ولأن النبي ﷺ كان مقيمًا في الحديبية، والحديبية بعضها من الحل وبعضها من الحرم، وكان مقيمًا في الحل لكنه يدخل فيصلي في الحرم، يعني: داخل الأميال، وكونه يتكلف الدخول بأصحابه وهم ألف وأربعمائة نفر ليصلي داخل الأميال يدل على أن هذا التضعيف عامٌّ يعم جميع الحرم، وقد ذهب إلى هذا كثير من أهل العلم، ولكن ظاهر كلام علماء الحنابلة وهو أن التضعيف خاصٌّ بالمسجد نفسه الذي فيه الكعبة، واستدلوا لذلك بأن الحرم لا يسمَّى مسجدًا بل يُسمى مكة ويُسمَّىٰ حرمًا كما قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى كُفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةً مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمَّ﴾ البَيْنَيْجَ ٢٤]. لم يقل: ببطن المسجد، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي سَكُمةُ مُبَارِكًا ﴾ [التينيان: ٩٦].

ولو أن مكة تُسمى مسجدًا لكان المعنى: إن أول بيت وضع للناس للذي بالمسجد، ولأن الرسول يقول: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام»، ومعلوم أن الإنسان لو شد الرحل إلى مسجد الشّعب في مكة أو مسجد آخر غير الذي فيه الكعبة لقلنا: لا يجوز؛ لأنه لو جاز شد الرحل إلى مساجد مكة غير المسجد الحرام لكان شد الرحل إلى مائة مسجد -كل مساحد مكة -

قالوا: الدليل الثالث قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّذِينَ ءَامَنُواْ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسُ فَلَا يَقَرَبُواْ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَكَذاً ﴾ [التَّكَيّة:٢٨]. وعرفتم قبل قليل: أن هذه الآية استدل بها من قالوا بالعموم، ولكن الحقيقة أنها عند التأمل تدل على خلاف العموم، لماذا الآن الله قال: ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرام، والآن يجوز للمشركين أن يمكنهم من أن يقفوا على حد الحرم تمامًا، لو كان المراد بالمسجد الحرام كل الحرم ما جاز أن نمكنهم من قربان حدوده؛ لأن الله يقول: ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ ﴾، فإذا منعناهم من دخول الأميال حينئذ منعناهم من قربان المسجد الذي في جوف مكة الذي فيه الكعبة، لو كان التعبير:



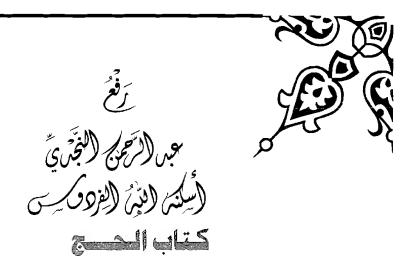
فلا يدخلوا المسجد الحرام قلنا: نعم، لكن الآية تقول: ﴿فَلاَيقَ رَبُوا ﴾، ومعلوم بالاتفاق أن لهم التمكن من الوصول إلى أدنئ نقطة من حدود الحرم.

والدليل الرابع: قوله تعالى: ﴿ سُبْحَنَ ٱلَّذِي آَسُرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّن ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإنزاية:١]. وهذه الآية -كما علمتم قبل قليل- استدل بها من قالوا بالعموم، ولكنا نقول: لا، الذي يثبت في صحيح البخاري(١) أنه أسري به من الحجر، وأين الحجر؟ هو من الكعبة، فيكون من المسجد الحرام، أي: الذي فيه الكعبة، وفي بعض الروايات: «بينما أنا نائم عند الكعبة، فيحمل على أن المراد بالكعبة هنا: البناء القائمة؛ لأن الذي في الحجر عند الكعبة، أما قوله تعالى: ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْهَدِّى مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ نِحِلَّهُۥ﴾ [المَنتَج ٢٠٠]. فقد نستدل به على أن المراد بالمسجد الحرام: المسجد نفسه الذي داخل الكعبة؛ لأن أهم مقصود في العمرُه الطواف، ومن منع الناس أن يدخلوا مكة فقد منعهم أن يدخلوا المسجد الحرام بالأولى، ولهذا قال: ﴿ وَالْهَدِّي مَعْكُونًا أَن يَبْلُغَ عَجِلَّهُ ؟ ، ولم يقل: أن يبلغ المسجد، فدل ذلك على أن محل الهدي غير المسجد، أما حديث ابن عمر: «كان الرسول نازلاً في الحديبية ويصلى الصلوات في الحرم داخل الأميال، فنحن نقول: نعم، نحن لا نمنع أن يكون الحرم أفضل من الحلِّ، بل لا نشك أن الحرم أفضل من الحل، ولهذا من دخله كان آمنًا، عندنا شجرتان إحداهما داخل الأميال، والثانية خارج الأميال وبينهما متر، التي خارج الأميال لنا أن نجثها بعروقها، والثانية نقول: لا تقطعوا منها شيئًا؛ لأنها داخل الحرم، ونحن لا نشك أن الصلاة في داخل الأميال أفضل من الصلاة في الحلِّ، لكن الكلام على التفضيل الخاص وهو التضعيف، ولأننا نقول: الأصل فيمن خرج عن المسجد الحرام الأصل ألاً يدخل، فإذا جاءنا فرد من أفراد العموم وليس العموم ظاهرًا فيه، فإننا نقول: الأصل عدم الدخول إذا لم يكن العموم ظاهرًا في تناوله له حتى يقوم دليل على دخوله، وهذا هو الذي ذكره ابن مُفلح يَعَلَقُهُ في «الفروع»(٢)، وهو كتاب يعتبر من أجمع كتب المذهب الحنبلي في الأقوال، بل ويشير إلى خلاف الأئمة الثلاثة، بل وينقل أيضًا عن الظاهرية وغيرهم، فهو من أحسن ما ألف في الفقه، لكن فيه صعوبة؛ لأنه كَيْلَة ضغطه لأجل الاختصار، فكان صعبًا على طالب العلم المبتدئ إلا أنه -كما قال بعضهم- هو مِكْنسة المذهب، يقول ابن مُفلح: إن هذا هو ظاهر كلام أصحابنا، يعنى: المسجد الحرام هو المسجد الذي فيه الكعبة، وهو كما علمتم ظاهر النصوص.

⁽١) أخرجه البخاري (٣٨٨٧)، تحفة الأشراف (١١٢٠٢).

⁽٢) الفروع (١/ ٣٣٥).

•



ويشتمل على:

١- باب بيان فضله وبيان من فرض عليه

٢- باب المواقيت.

٣- باب وجوه الإحرام وصنته

٤- باب الإحرام وما يتعلق به.

٥- باب صفة الحج ودخول مكة

٦- باب الفوات والإحصار



رَفَعُ عِيں (لِرَحِيُ الْهُجَّنِ يَّ كِسَّابِ الْحِيجَ (سِلَمَ الْهِرُمُ (اِلْمِرُوفَ مِسِنَ

تعريف الحج لفة واصطلاحًا:

والحج، في اللغة: القصد، يقال: حج كذا، بمعنى: قصد، وأما في الشرع: فهو التعبّد لله تعالى بأداء المناسك على صفة مخصوصة في وقت مخصوص، والحج أحد أركان الإسلام، هذه منزلته من الدين، وهو فريضة بإجماع المسلمين، وفرضه معلوم بالضرورة من الإسلام، ولهذا من أنكر فرضيته وهو مسلم عائش بين المسلمين فهو كافر؛ لأنه مكذب لله ورسوله وإجماع المسلمين، ولكن من نعمة الله ومن أنه لم يفرضه على العباد إلا مرة واحدة وذلك لمشقة التكرار إليه كل عام من جهة، ولضيق المكان لو اجتمع العالم الإسلامي كلهم من جهة أخرى؛ لأنه لا يمكن أن يتسع المكان لهم.

متى فُرض الحج؟

فرض سنة تسع أو عشر من الهجرة، ومن زعم من العلماء أنه فرض في السنة السادسة واستدل بقوله تعالى: ﴿ وَأَتِمُوا ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [الثقة: ١٩٦]. فإن هذا ليس بصواب؛ لأن الله يقول في الآية: ﴿ وَأَتِمُوا ٱلْحَجَّ ﴾، والإتمام لا يكون إلا بعد الشروع، وهي نزلت في غزوة الحدّيْبية حين خرج النبي ﷺ من المدينة معتمرًا ومعه من أصحابه ألف وأربعمائة تقريبًا وصدّهم الكفار عن الدخول، فقال الله: ﴿ وَأَتِمُوا ٱلْحَجَ وَٱلْمُرَةَ لِلَّهُ فَإِنْ ٱخْصِرَةً ﴾ يعني: مُنِعتُم من الوصول إلى المسجد الحرام ﴿ فَمَا ٱسْتَسْرَينَ ٱلْمَدُنِ ﴾. فهي نازلة في وجوب الإتمام لا في فرضية الابتداء، أما فرض الحج ففي قوله تعالى: ﴿ وَلِيْهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُ ٱلْمُنِتِ مَن ٱلسَّمَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [التَغَيِّلُكَ : ١٩٥]. وهذه الآية في سورة آل عمران في عام الوفود في السنة التاسعة من الهجرة، ويؤيد ذلك من حيث المعنى: أن مكة قبل السنة الثامنة كانت تحت قبضة المشركين الذين كانوا يتحكمون فيها، ولهذا منعوا الرسول ﷺ من الوصول إليها في السنة السادسة من الهجرة، ومن رحمة الله وَعَلَى وحكمته: الأَلْ يَفرض على عباده الوصول إليها في السنة السادسة من الهجرة، ومن رحمة الله وَعَلَى خلاف بين العلماء. فكان من الحكمة والرحمة تأخير فرضه إلى السنة التاسعة أو العاشرة على خلاف بين العلماء.

ثم اعلم أن الله وعَجُلَّة جعل أركان الإسلام على نوعين: فِعل وتَرْك، والفعل عمل، وبذل الطهارة



عمل، فيه بَذل المال أم لا؟ لا، الزكاة بَذل مال ما فيها عمل، غاية ما فيها أن تُخرج الدراهم من جببك وتعطيها للفقير، وقد يكون فيها عمل إذا كان الفقير بعيداً لكن هذا العمل غير مقصود، يعني: العمل الذي لا يمكن إيصال الزكاة إلى الفقير إلا به هذا ليس مقصوداً لذاته، ولكنه مقصود لغيره من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب؛ هناك تَرْك محبوب وهذا في الصيام. وإنما جعل الله أركان الإسلام تدور على هذا ليختبر العباد، لأن من العباد من يسهل عليه أن يقوم بالعمل البدني ولكنه يبخل بالبذل المالي، ومن الناس من يكون بالعكس، وفي الصيام كذلك من الناس من يقول: إن صيام يوم عندي أشد من عمل سنة، ولهذا استحسن بعض العلماء ما ليس بحسن، فقد روي أن أحد الخلفاء أو الولاة كان قد وجب عليه أن يعتق فاستفتى في ذلك فأفتاه بعض العلماء أن يصوم بدلاً من العتق، فقيل له: لماذا تأمره بالصوم وهو في المرتبة الثانية بعد العنق؟ فقال: لأن الصوم أشق عليه؛ فهو -المفتي- يرى أن هذا يسهل عليه أن يعتق مائة رقبة، فما رأيكم في هذه الفتوى؟ غير صحيحة؛ لأن الذي قال: ﴿فَنَن لَمْ يَجِذ فَصِيامُ ﴾ ليتبين أن من الناس من يهون عليه بذل المال وإتعاب البدن، ويشق عليه ترك المالوف من هو الذي يعلم بحال عباده، وهو الذي شرع لهم، هذا استحسان في غير محله، لكنني أتيت به ليتبين أن من الناس من يهون عليه بذل المال وإتعاب البدن، ويشق عليه ترك المالوف من الأكل والشرب والنكاح، فلهذا جاءت الأركان على هذا النحو متنوعة كما يأتي: الأول: عمل بدنى، والثانى: بَذلك مالئ، والثالث: تَرك.

يقول بعض الناس: هناك قسمُ رابع وهو الجمع بين بذل المال وتعب البدن وهو الحج عادة ولكن هذا غير صحيح، لأن الإنسان يمكن أن يحج ولا يتكلف نقوذا إذن ليس الحج عبادة مالية، نعم يجب فيه الهَدْي أحيانًا تكميلاً له، لكن أصل العمل ليس ماليًّا، لكن الذي فيه الجمع بين المال والعمل والتر و والبذل هو الجهاد في سبيل الله فجاهد بالمال وأنت على فراشك إذن هو عبادة مالية تجاهد بنفسك ولا تنفق قرشًا واحدًا تخرج إلى الجهاد بنفسك، صار الآن بدنيًا محضًا وماليًّا محضًا ويمكن أن تجمع يمكن أن تكون الجيهة فتحتاج إلى شراء راحِلة فتجمع بين بذل المال وجهد البدن، وفيه ترك للمألوف وهو ترك أهله، وفيه تعريض بترك الدنيا كلها، لأن الإنسان يعرض رقبته لمن يريد أن يقطعها يعرضها لعدوه الذي هو حريص غاية الحرص على أن يُبين رأسه من جسمه، لكن قد تقولون لي: إن الإنسان المجاهد ليس يذهب إلى الجهاد ويقف أمام العدو ويُدلي برأسه إليه ويقول: تفضل لكنه مطئة.

إذن ممكن أن نقول: الأعمال التكليفية: عمل بدن، بذل مال، ترك مألوف، جمع بين هذه الثلاثة، وهذه من حكمة الله وَ الإنسان بجميع العبادات المطلوبة منه سواء هذه أو هذه أو هذه.



١-باب فضله وبيان من فرض عليه

فيه أيضًا: فائدة للفقراء فيما ينالهم من الصدقات وعطف الأغنياء عليهم وذبح الهَدْي، وغير ذلك؛ ولهذا جاءت الآية الكريمة: ﴿ لِيَّشَهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمَّ ﴾. ومَنَافع من حيث التصريف اللغوي صيغة منتهى الجموع هي أجمع ما يكون من الجموع، ولهذا لو أنكم تدبرون هذه المنافع وتكتبونها لنا يكون هذا طيبًا (۱).

وفيه من المنافع أشياء مثل التذكير بيوم القيامة؛ حيث إنَّ الناس بلباس واحد، وهيئة واحدة، والتذكير بيوم القيامة في مرور الناس أفواجًا يذهبون كلُّ إلَىٰ مَقْصده، وإذا وقفت على الطرق في يوم عرفة تتذكر المحمُشر المهم أن فيه فوائد كثيرة.

وقول المؤلف: هوبيان مَنْ فُرض عليه الحج»، فرضه لا يتم إلا بشروط خمسة: البلوغ، والعقل، والإسلام، والحرية، والاستطاعة، وقد نُظمت هذه في بيتين، وهما قول الشاعر: [الرجز]

السحَجُّ والعُمْسرَة وَاجِبَانِ فِي العُمْسرِ مَسرَة بِلاَ تَسوَانِ بِسَرَة بِلاَ تَسوَانِ بِسَرَطِ إِمْسلام كَذَا حُرية عَقْسل بُلُسوغ قَدْرة جَلِية

هذه الشروط سيأتي تقسيمها بعضها للوجوب وبعضها للاستحباب وبعضها للصحة.

٦٧٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شِك، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمُمْرَةُ الْمُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمُمْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إلا الْجَنَّةَ "". مُتَّفَقُ عَلَيْهِ.

قوله: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهماه، يعني: أن الإنسان إذا اعتمر ثم اعتمر ثانية فإن ما بين العمرتين يقع مكفّرًا، «كفارة لما بينهما»، «ماه اسم موصول يفيد العموم، فظاهره يشمل الصغائر والكبائر، ولكن قد سبق لنا قريبًا أن جمهور أهل العلم يرون أن مثل هذه الأحاديث المطلقة

⁽١) كلف الشيخ أحد الطلاب ببحث في هذا، وأتىٰ به الطالب وقرأه.

⁽٢) أخرجه البخاري (١٧٧٣)، ومسلم (١٣٤٩)، تحفة الأشراف (١٢٥٧٣).

فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام



مُقيدة باجتناب الكبائر قياسًا على الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان، قالوا: فإذا كانت هذه الفرائض التي هي أصول الإسلام لا يُكفِّر بها إلا الصغائر فما دونها من باب أوْلَى.

وقوله: «الحج المبرور ليس له جزاء ... إلخ» الفرق بين العمرة والحج هنا ظاهر جداً؛ لأن أقصى ما تفيده العمرة أن تكفر السيئة التي بين العمرة والعمرة الأخرى، أما هذا فيحصل به المطلوب، يعني: العمرة نجاة من المرغوب عنه وهو السيئات وآثارها، أما هذا ففيه حصول المطلوب وهو الجنة.

شروط الحج المبرور:

والنبي عَلَيْتُهُ اشترط في الحجِّ أن يكون مبرورًا؛ أي: حج بِرّ، وهو الذي جمع أوصافًا نذكرها الآن:

أولاً: أن يكون خالصًا لله وَعِمَانَ بِالاً يحمل الإنسان على الحج طلب مال أو جاه أو فرجة أو لقب أو ما أشبه ذلك، بل تكون نيته التقرب إلَىٰ الله وَعِمَانَ والوصول إلَىٰ دار كرامته، وهذا شرط في كل عبادة كما هو معروف.

الشرط الثاني: أن يكون بمال حلال، فإن كان بمال حرام فإنه ليس بمبرور، حتى إن بعض العلماء يقول: إذا حج بمال حرام فإنه لا حج له، لأنه كالذي يصلي في أرض مغصوبة، وأنشدوا على ذلك: [البسيط]

إذَا حَجَجْتَ بِمَالٍ أَصْلُهُ سُحْت فَمَا حَجَجْتَ وَلَكَنْ حَجَّتِ العِيرُ(١)

الشرط الثالث: أن يقوم الإنسان فيه بفعل ما يجب ليكون عبادة، فأما إذا لم يقم فيه بفعل ما يجب فليس بمبرور، كما يفعل بعض الناس اليوم يذهب ليحج فيُوكِّل من يرمي عنه ويبيت في مكة ويذبح هَدْيًا عن المبيت في مكة ويخرج من مُزْدَلفة من منتصف الليل أو من صلاة المغرب والعشاء، يتتبع الرخص، ثم يقول: إنني حججت، والذي يظهر -والعلم عند الله- أن حال مثل هؤلاء أن يقول: لعبت لا حججت، أين الحج من رجل لا يبيت إلا في مكة، ويوكل من يرمي عنه الجمار، ويقول: أذبح هَدْيًا لترك المبيت، ويتقدم من مزدلفة مبكرًا؟!! إذا كان لا يمكنك أن تحج إلا على هذا الوجه فخيرً لك ألا تحج.

المهم: من شرط كون الحج مبرورًا: أن يأتي فيه بما يجب، وليعلم أن الإنسان ليس بالخيار بين أن يقوم بالواجب أو يَفْدي عنه ليس بالخيار، ولكنه إذا ترك الواجب نقول له: اذبح فِدْية،

⁽١) القاتل هو أبو الشمقمق، وأورده الزمخشري في ربيع الأبرار (ص١٠١٠).



أما أن نقول: أنت بالخيار فمعناه أن الواحد يحج يقف بعرفة، ويطوف يسعى وانتهى، والباقي يقول: أذبح عن المبيت بالمزدلفة عن المبيت بمنى عن رمى الجمار وأمشى.

الشرط الرابع لكون الحج مبرورًا: أن يتجنب فيه المحظور لقوله تعالَى: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِ كَ الْمَخْرَم، الْمَخْرَم، وَلَا حِدَالَ فِي الْحَيْجَ ﴾ [الثَّقَة: ١٩٧]. ومن ذلك: ألا تحج المرأة إلا بمَخْرم، فإن حجت بغير مَحْرَم لم يكن حجها مبرورًا، بل قال بعض العلماء: لم يكن حجها مقبولاً؛ لأن هذا السفر سفر محرم، والمحرم لا يكون ظرفًا لعبادة صحيحة، فهي كالزمن المغصوب بالنسبة لها.

هل يشترط أن يكون الإنسان فيه أشعث أغبر؟ لا يشترط، ولكن هل يشترط ألا يزيل الإنسان عنه الشعث والغبر لأن بين هدين فرقًا؟ ليس بشرط، ولهذا ثبت عن النبي على أنه كان يغتسل وهو مُحْرِم (١١)، ومعلوم أنه لم يغتسل من جنابة، وهذا يدل على أنه ليس من شرط المبرور أن يكون الإنسان أشعث أغبر، وأن الإنسان لو تنظف فلا حرج عليه.

هل يشترط للحج المبرور ألا يستعمل ما فيه الرَّفَه من مبردات وماء بارد وسيارة مريحة أو لا؟ الظاهر أنه لا يشترط، وأنه لا حرج على الإنسان أن يستعمل ما يريحه، وإن كان بعض الناس يقول: الأفضل ألا يتعرض لمثل هذه الرفاهية؛ لأنه قد يكون للشارع غرض بأن يكون الإنسان خشنًا، ولهذا يباهي الله بالواقفين بعرفة الملائكة يقول: «أتوني شُعثًا غُبُرًا ضَاجِين»، إذن الشروط التي تتوفر لكون الحج مبرورًا أربعة.

فوائد الحديث: «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة» في هذا الحديث: الترغيب في العمرة والحج.

ومن فوائده: أن الحج أفضل من العمرة، وقد ثبت فِي حديث مرسل أن النبي ﷺ سمى العمرة حجًا أصغر، كما جاء ذلك في حديث عمرو بن حزم المشهور (١).

ومن فوائد الحديث: الحث على إكثار العمرة، يؤخذ من قوله: «العمرة إلى العمرة... إلخ»، ولكن هل معنى ذلك أن الإنسان يتردد إلى الحل وهو في مكة ليأتي بعمرة؟ لا؛ لأن سنة النبي التركية كسنته الفعلية، فإذا كان النبي التي لم يفعل ذلك هو بنفسه مع تمكنه من هذا وتوفره له عُلم أنه ليس بمشروع، في غزوة الفتح متى دخل النبي التي مكة فاتحًا؟ في اليوم العشرين من رمضان وأنهى ما يتعلق بالفتح في خلال أربعة أيام، وبقي عليه ستة أيام وهو في مكة قبل

⁽١) سيأتي هنا قريبًا.

⁽٢) أخرجه الدارقطني (٢/ ٢٨٥)، والحاكم مطولاً (١/ ٥٥٣)، وقال: هذا حديث صحيح كبير مفسر في هذا الباب، وسيأتي في باب الديات.



أن ينتهي شهر رمضان وبإمكانه بكل سهولة أن يخرج إلى التنعيم ويأتي بعمرة، فهل فعل؟ لا، ما فعل؛ إذن ليس من المشروع وأنا في مكة أن أخرج إلى التنعيم وآتي بعمرة حتى لو بقيت بعد قُدومي إلى مكة شهرا أو شهرين فليس من المشروع أن أخرج إلى التنعيم، أو إلى غيره من الحل لآتي بعمرة، اعتمر الرسول على لله له رجع من غزوة الطائف ونزل بالجعرانة ليقسم الغنائم، دخل مكة ليلا واعتمر وخرج من فوره ما بقي، ولهذا خفيت هذه العمرة على كثير من الناس فلم يعدّوها في عُمر النبي على النبي المناهدة على كثير من الناس

على كل حال أقول: «إن العمرة للعمرة» لا تدل على أنه ينبغي للإنسان وهو في مكة أن يُكثر من التردد إلى الحِلّ ليأتي بعمرة، لماذا؟ لأن السنة التركية كالسنة الفعلية، فما دام النبي يُكثر من يفعل ذلك دل على أنه ليس بمشروع.

فإن قلت: أليس قد أذن النبي ﷺ لعائشة أن تخرج إلى التنعيم وتأتي بعمرة؟

نقول: من كان على مثل حالها استحببنا له أن يفعل، أو على الأقل أبحنا له أن يفعل، وإلا فلا، عائشة وضع قصتها معلومة، قدمت مع النبي على كسائر أمهات المؤمنين في حجة الوداع وأحرمت بعمرة، فلما وصلت «سَرِف» حاضت، فأمرها النبي على أن تُحرم بالحج لتكون قارنة، ففعلت وحجت مع الناس لم تطف ولم تسع أول ما قدمت؛ لأنها ما طهرت إلا يوم عرفة أو يوم العيد، إذن بقيت في يوم العيد فعلت ما فعل الناس، طافت وسعت، ولما انتهوا من الحج -وكان ذلك في ليلة الرابع عشر- طلبت من النبي الله أن تأتي بعمرة وألحت عليه وقالت: كيف يرجع الناس بعمرة وحج، وأرجع أنا بحج؟ ومرادها: أرجع بحج، تعني: بأفعال حج، وأما الأجر فقد كُتب لها أجر عمرة وحجة، لقول النبي كاله على المارحمن بن أبي بكر والمروة يسعك لحجك وعمرتك (المرحمة بأمر النبي الخال عمرة المحرة بها وأهلت العمرة ودخلت وطافت وسعت ومشت.

عبد الرحمن بن أبي بكر هل اعتمر؟ لا، فدل هذا على أنهم لا يرون أن هذا خير، والنبي عبد الرحمن بن أبي بكر هل اعتمر عليه؛ لأنه ذهب إلى الحِلّ، فدل ذلك على أن الإتيان بالعمرة من مكة لمن اعتمر أو لمن حجّ أيضًا ليس بمشروع، أما ما يفعله العامة الآن من كونهم يترددون إلى الحِلّ بحيث يصل الأمر إلى أن يأتي بعمرة في أول النهار وعمرة في آخر النهار فهذا ليس بصحيح؛ ولهذا يُروى عن عطاء يَهَالَهُ أنه قال: «أيؤجر هؤلاء أم يُؤزرون»؟ يعنى: أم

⁽١) سُرِف: موضع بمكة علىٰ عشر أميال، وقيل: أقِل أو أكثر. النهاية مادة (سرف).

⁽٢) صُحيح، وسيأتي في صفة الحج.



يأثموا، وفيها من المفاسد -ولاسيما في أيام المواسم- ما هو ظاهر، فإنهم يضيّقون على الحجاج ويُتعبون أنفسهم ويأتون بالعجائب.

وقد حدثتكم عن رجل رأيته يسعى وقد حلق نصف رأسه الأيمن فصار أبيض مثل هذه الورقة، والأيسر كله شعر!! فقلت له: كيف هذا؟ قال: هذا عن عمرة أمس والباقي عن عمرة اليوم، فالمساكين يلعب بهم الشيطان! فهذا كله من الجهل، والواجب على الناس أن يُعلِم بعضهم بعضًا.

إلَى متى تكون العمرة إلى العمرة؟ الإمام أحمد تَعَلَّقُهُ ذكر ضابطًا جيدًا في ذلك فقال: إذا حمم رأسه فليعتمر (١)، هحمم، يعني: صار أسود مثل الفحمة، يعني: إذا نبت الشعر وظهر سواده يعتمر، ولعله تَعَلَّقُهُ أخذه من أن المعتمر مأمور إما بالحلق أو التقصير، وهذا لا يأتي إلا بعد أن يسود الرأس من الشعر، وقد ذكر شيخ الإسلام تَعَلَّقُهُ في الفتاوئ أنه يُكره الإكثار منها والموالاة بينها باتفاق السلف، هكذا قال(١)، ولكن لعل شيخ الإسلام أراد الموالاة القريبة بحيث لا ينبت الشعر ولا يكون مهيئًا للحلق أو التقصير.

جهاد النساء: الحج والعمرة:

٦٧٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ هِ فَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ ؟ قَالَ: نَعَمْ، عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لا قِتَالَ فِيهِ: الْحَجُّ، وَالْعُمْرَةُ ("). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهْ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحِ.

قالت ﴿ على النساء جهاد؟ هذه الجملة لفظها لفظ الخبر، ولكن المراد بها الإنشاء، أي: أنها على تقدير الهمزة؛ فيكون التقدير: أعلى النساء جهاد، وحذف حرف الهمزة من الجملة المستفهم بها كثير في اللغة العربية، ومنه قوله تعالَى: ﴿ أَمِر التَّخَذُوا عَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُشِرُونَ ﴾ [الإنتاء: ٢١]. يعنى: أهذه الآلهة تقدر على نشر الأموات وإحيائهم، والجواب: لا.

وقولها: هجهاده مصدر جاهد يُجاهد، والجهاد هو بذل الجهد، وهو الطاقة في قتال الأعداء، وإن شئنا عرفناه بمعتى أعم فقلنا: بذل الجهد لإعلاء كلمة الله ليشمل الجهاد بالقتال والجهاد بالعلم، فإن بيان الحق بالعلم جهاد بلا شك، وعلى هذا نقول: الجهاد في الشرع هو بذل الجهد لإعلاء كلمة الله، فيشمل القتال بالسلاح، ويشمل بيان العلم.

⁽١) أورده ابن تيمية في الفتاوى (٢٦/ ٢٧٠)، وقال: هذا الذي قاله أحمد هو فعل أنس، الذي رواه الشافعي قلنا: هو في الأم (٢/ ١٣٥)، والبيهقي (٤/ ٣٤٤).

⁽٢) الفتاويٰ (٢٦/ ٢٧٠)، وقال: لَم يفعله واحد من السلف، بل اتفقوا علىٰ كراهيته.

⁽٣) أحمد (١/ ١٦٥)، وابن ماجه (٢٩١)، وصححه النووي في المجموع (٧/٤)، أصله في البخاري (١٨٦٢)، وقال ابن بطال: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَ ﴾ للاجْزَالَةِ: ٣٣]. يقتضى تُحريم السفر عليهن. قال: وهذا الحديث يرد عليه. الفتح (٤/ ٧٥).

فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام



وقوله ﷺ: «نعم»، سبق لنا أن قلنا: إن كلمة «نعم» حرف جواب، والجواب يكون بإعادة السؤال؛ ولهذا يقولون: السؤال معاد في الجواب، فإذا قال: نعم، فالتقدير: عليهن جهاد.

ولكن الرسول على أن هذا الجهاد ليس هو الجهاد الذي فيه القتال قال: «جهاد لا قتال فيه»؛ لأنه ليس هناك عدو تقاتله وتقابله، لكن الحج نوع من الجهاد؛ ولأن فيه المشقة والتعب على الرجال وعلى النساء، وفيه أيضًا شيء من بذل المال، لكن سبق لنا أن بذل المال ليس بركن في الحج.

قال: «الحج والعمرة»، ومحلها من الإعراب أنها خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو الحج والعمرة.

ففي هذا الحديث فوائد منها: حرص الصحابة -رضي الله عنهم- على السؤال عن العلم؛ لأن عائشة سألت النبي على النساء جهاد؟

ومنها: أن الجهاد من أفضل الأعمال، ولهذا سألت عائشة النبي ﷺ هل عليهن جهاد أم لا؟ ولا شك أن الجهاد من أفضل الأعمال، بل إن الله تعالَى قال فيه: ﴿ إِنَّ اللهَ اَشَرَىٰ مِنَ اللهُ وَلا شك أن الجهاد من أفضل الأعمال، بل إن الله تعالَى قال فيه: ﴿ إِنَّ اللهَ اَشَرَىٰ مِنَ اللهُ وَلَمْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَيَقَلُونَ وَيُقَلَلُونَ وَيُقَلَلُونَ وَمُقَلَا اللهِ فَيَقَلُونَ وَيُقَلَا وَكُنْ اللهُ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي اللهُ الله

ومن فوائد الحديث: أن الحج والعمرة واجبان؛ لأن كلمة «على» ظاهرة في الوجوب، إذا قلت: «عليك كذاه المعنى: أنه لازم عليك وواجب عليك؛ هي ليست صريحة في الوجوب لكنها ظاهرة فيه؛ ولهذا ذكر أهل أصول الفقه أن كلمة «عليك» كذا ظاهرة في الوجوب؛ أي: أنها من صيغ الوجوب لكنها ليست صريحة.

ومن فوائد الحديث: أن الجواب إذا كان يحتاج إلَىٰ زيادة قيد وَجَبَ على المجيب أن يذكر هذا القيد؛ لأنه قال: «عليهن جهاد لا قتال فيه»، لو قال: عليهن جهاد وسكت، لكان هناك إشكال.

ومن فوائد الحديث أيضًا: فضيلة الحج والعمرة؛ حيث جعلهما النبي ﷺ من الجهاد.

ومنها: الإشارة إلى ما سيلاقيه الحاج والمعتمر من التعب والعناء، وكان الناس فيما سبق يجدون من التعب والعناء في الوصول إلى البيت؛ لأنهم يذهبون على الإبل والمدة طويلة، وربما يمشون كثيرًا في المسير، وربما يكون خوف، ولكنهم لا يجدون صعوبة في أداء المناسك؛ لأن المشاعر في ذلك الوقت كانت خفيفة ليس فيها أحد إلا قليلاً، أما الآن فكان الأمر بالعكس الوصول إلى مكة سهل وآمن والحمد لله لكن أداء المناسك هو الصعب، لأن

الناس كثروا وكان فيهم العربي والعجمي، والعالم والجاهل، والأحمق والسفيه؛ لهذا نجد الحج مع الأسف الآن أن الإنسان لا يقوم عليه إلا وهو قد تقلد كفنه كما يقول الناس من صعوبته وشدته، ولا يخفى عليكم ما يحصل من الزحام الذي يؤدي إلى القتل والموت؛ ولهذا نقول: إنه نوع من الجهاد في سبيل الله.

لو قال قائل: هل يدل الحديث على الاكتفاء برنعم، في الجواب؟ لا، لماذا؟ لأنه أعاد السؤال قال: «عليهن جهاد لا قتال فيه»، ولكن لعل النبي ﷺ أعاد الجواب من أجل القيد، وإلا لاكتفى بقوله: «نعم».

حكم العمرة:

٦٧٦ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله هِنْ قَالَ: «أَتَىٰ النَّبِيَّ ﷺ أَعْرَابِيٌّ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، أَخْبِرْنِ عَن الْعُمْرَةِ، أَوَاجَبَةٌ هِي؟ فَقَالَ: لا. وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ» (١). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَالتَّرْمِذِيُّ،

- وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ضَعِيفٍ (١).

«وَقَفُه» يعني: أنه من قول جابر، قوله: «أَتَى النبي ﷺ لماذا نُصبت وهي بعد الفعل؟ لأنها مفعول مقدم، «أعرابي» هو الفاعل، والأعرابي هو ساكن البادية، والغالب على الأعراب الجهل، كما قال الله تعالى: ﴿ اَلْأَعْرَابُ أَشَدُ كُفُرًا وَنِفَاقًا وَأَجَدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا مُدُودَ مَا أَنزَلَ اللهُ عَلَى رَسُولِدٍ ﴾ كما قال الله تعالى: ﴿ اَلْأَعْرَابُ أَشَدُ كُفُرًا وَنِفَاقًا وَأَجَدُرُ أَلَّا يَعْلَمُوا مُدُودَ مَا أَنزَلَ اللهُ عَلَى رَسُولِدٍ ﴾ ومن يؤمن بالله واليوم الآخر: ﴿ وَمِن الْأَعْرابِ مَن يُؤمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخر: ﴿ وَمِن اللهُ وَالْيَوْمِ اللّهُ وَالْيَوْمِ الْآلِسُولِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى رَابِ مَن يُؤمِنُ اللهُ فِي رَحْمَتِهُ اللهُ عَلَى رَسُولًا أَلاَ إِنّهَا فُرُبُهُ لَهُمُ اللهُ فِي رَحْمَتِهُ اللهُ عَلَى رَسُولُ اللهُ عَلَى رَسُولُ اللهُ عَلَى رَسُولُ اللهُ عَلَى رَسُولُ اللهُ عَلَى رَسُولُهُ . المَا الله على محدود ما أنزل الله على رسوله.

وقوله: «أخبرني عن العمرة أواجبة؟» هذا يعني: أن في هذا الأعرابي شيئًا من الغلظة في الكلام، كان الأرفق من هذا أن يقول: يا رسول الله، هل العمرة واجبة؟ كما قالت عائشة في الحديث الماضى: يا رسول الله، على النساء جهاد؟

وقوله: هأواجبة هي؟ه الهمزة هنا للاستفهام، وهواجبة، مبتدأ، وهي فاعل سد مسد الخبر،

⁽۱) المسند (٣/ ٣١٦)، والترمذي (٩٣١)، انفرد به الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر، عن جابر، وما انفرد به الحجاج لا حجة فيه. أفاده ابن عبد البر في التمهيد (٢٠ /١٤)، وانظر التحقيق (٢/ ١٢٤) لابن الجوزي.

⁽٢) أخرجه ابن عدي في الكامل (٧/ ٤٣) من طريق أبي عصمة وهو نوح بن أبي مريم، وقال: عامة ما يرويه لا يتابع عليه.



ويجوز أن تكون هواجبة، خبرًا مقدمًا، وههي، مبتدأ مؤخرًا، يقول ابن مالك فِي هـذه المسألة: والنَّانِ مُبْنَدًا وَذَا الوَصْفُ خَبِرٌ إِنْ فِي سِوَى الإفْرادِ طِبقًا استَقر(١)

المهم: أن مثل هذا التركيب يجوز فيه الوجهان.

قال: (لا) هذا حرف جواب، واستغنى بها عن إعادة السؤال؛ إذ لو أعاد السؤال لقال: ليست واجبة، ولكنه قال: «وأن تعتمر خير لك» يعني: من عدم العمرة، وقوله: «أن تعتمر» هذه مبتدأ -بعد سبكها بالمصدر، وهخير، خبر المبتدأ، يعني: اعتمارك خير لك، فهي نظير قوله تعالَى: ﴿ وَأَن نَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [النَّقَة: ١٨٤].

* فنستفيد من هذا الحديث -إن صح مرفوعًا- عدة فوائد:

أولاً: أن العمرة ليست واجبة وحينتُذ يكون بينه وبين الحديث الأول تعارض؛ لأن الأول قال: «عليهن جهاد لا قتال فيه»، وهنا يقول: «ليست بواجبة»، فما الجمع بينهما؟ الجمع بينهما أن نقول: لا معارضة؛ لأن الحديث الأول أصح من الحديث الثاني؛ إذ إن الأول صحيح الإسناد مرفوعًا إلى النبي ﷺ، والثاني موقوف على جابر بن عبد الله والموقوف لا يعارض المرفوع.

ثانيًا: قد يُقال: إن هذا الأعرابي -يعني: لو صح الحديث- علم النبي ﷺ من حاله أنها لا -تجب عليه لكن العمرة خير له إلا أن هذا يعكر عليه قوله: «أواجبة هي؟» ولم يقل: عليَّ، ومن ثمَّ اختلف العلماء بناء على اختلاف الحديثين، فقال بعض العلماء: إن العمرة واجبة كالحجّ، وقال آخرون: إنها لا تجب؛ لأن الله إنما أوجب الحج فقال: ﴿ وَلِنَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْمَـيْتِ مَنِ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [النَّفِيلِين : ٩٧]. وأما قوله: ﴿ وَأَيْمُوا ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ ﴾ [النَّقَة : ١٩٦]. فقد سبق أنه ليس فيها دليل على الفرضية، وقال بعض العلماء: إنها تجب على غير المكي، وهذا منصوص الإمام أحمد، واختيار شيخ الإسلام(٢) ابن تيمية رَخَالَهُ؛ أي: أنها لا تجب على المكي، إنما تجب على من كان من غير أهِل مكة، ولا يرد على هذا حديث ابن عباس: هُمُنّ لهنّ ولمن أتَى عليهن من غير أهلهن ممن يريد الحج والعمرة، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة؛ لأننا نقول: إن أهل مكة لهم أن يعتمروا، لكن لا تجب عليهم العمرة.

والراجع عندي: أن العمرة واجبة كالحج؛ لحديث عائشة، وحديث جابر لا يُعارضه؛ لأنه قد رُوي موقوفًا وهو الراجح كما قال المؤلف؛ ولأن العمرة تُسَمَّى حجًّا أصغر؛ لحديث عمرو بن حزم المشهور، وفيه: هوأن العمرة الحج الأصغره، فتكون داخلة في لفظ العموم: ﴿ حِجُّ ٱلْمِكْتِ ﴾،

⁽١) شرح البيت رقم (١١٦) من الألفية للشارح تَعَلَقُهُ، بتحقيقنا. (٢) الفتاوى (٢٦/ ٢٦٧).



وتكون هذه الكلمة -حج- مشتركة بين العمرة والحج بينتها السُّنة، قال: هو أخرجه ابن عدي من وجه آخر ضعيف.

٦٧٧ - عَنْ جَابِر هِ إِنْ مَرْ فُوعًا: «الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ»(١).

في هذا الحديث فوائد منها: جفاء الأعراب حتى في النطق واللفظ؛ لقوله: «أخبرني عن العمرة أواجبة؟».

ومن فوائده: أن الحج قد استقر وجوبه عند الناس وعلموه ولهذا سأل عن العمرة دون غيرها، ومن فوائده أن العمرة ليست بواجبة لقوله ولاه، ومن فوائده أنها سنة لقوله: وأن تعتمر خير لكه، ولكن هل قيل: في الشيء إنه خير مقتضاه أنه لا يجب؟ لا، قد يقال: إنه خير فيما هو واجب وفيما هو ركن من أركان الدين، كما قال تعالى: ﴿ ثُوّمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجُهُ فِهُ وَنَ سَيِلِ اللَّهِ إِلَّهُ وَرَسُولِهِ وَجُهُ فِهُ وَنَ مَن أركان الدين، كما قال تعالى: ﴿ ثُوّمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجُهُ فِهُ وَنَ فَي سَيِلِ اللَّهِ اللَّهِ وَاللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ

٦٧٨ - وَعَنْ أَنْسٍ ﴿ قَالَ: «قِيلَ: يَا رَسُولَ الله، مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: الـزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ (١٠). رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْـحَاكِمُ، وَالرَّاجِحُ إِرْسَالُهُ.

٦٧٩ - وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ فَيْ أَيْضًا، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ (").

قوله: «ما السبيل؟» يشير إلَى قوله تعالى: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [النِّفِيّاتِ: ١٧]. وكان المتوقع أن يقول: السبيل الطريق، لكنه قال: «الزاد والرّاجِلة» ففسره بالمراد؛ لأن الزّاد والرّاجِلة لا تُطابق في المعنى كلمة السبيل ما هو؟ الطريق، وعلى هذا ينبغي أن نعرف قاعدة في التفسير أن التفسير نوعان: تفسير بالمراد، وتفسير بالمعنى الذي يُراد باللفظ لا بما يُراد من المعنى، فهاهنا شيئان عندما نقول: السبيل في اللغة الطريق، والمراد: الزّاد والرّاجِلة من الأول، نقول: هذا تفسير بالمراد، وليس تفسير بالمعنى المطابق للفظ الذي يُشرح به اللفظ.

على كل حال قد فسر النبي رَبِي السبيل في قوله تعالى: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ بالزّاد والرّاحِلة.

⁽١) أخرجه ابن عدي (٤/ ١٥٠) من طريق ابن لهيعة وهو ضعيف، ولا يثبت في هذا الباب عن جابر شيء، بل روىٰ ابن الجهم المالكي بإسناد حسن عن جابر: «ليس مُسْلم إلا عليه عمرة». أفاده الحافظ في الفتح (٣/ ٥٩٧).

⁽٢) الدارقطني (٢/ ٢١٨)، والحاكم (١/ ٦٠٩)، والَبيهقي في السنن (٤/ ٣٣٠)، قال: ولا أراه إلا وهمًا، والمحفوظ مرسلاً عند الحسن.

⁽٣) الترمذي (٢٩٩٨)، ولفظه: قام رجل إلى النبي ﷺ فقال: من الحاج؟ قال: «الشَّعث التَّفِل»، فقام رجل آخر فقال: أي الحج أفضل؟ قال: «العج والنج»، فقام رجل آخر فقال: ما السبيل؟.... الحديث. والعج: رفع الصوت بالتلبية، والنج: إراقة الدم، والحديث أخرجه أيضًا ابن ماجه (٢٨٩٦)، وقال عنه المنذري في الترغيب (٢/ ١١٨): إسناده حسن.



وهذا الحديث -يقول المؤلف-: الراجح إرساله، فهو ضعيف، وهو كذلك، فمن حيث المعنى ضعيف، كما هو من حيث السند ضعيف؛ وذلك لأن الحاج قد يستطيع الحج بلا زاد ولا رَاحِلة، فإذا كان قريبًا يكون مستأجرًا فيركب البعير، أي: البعير الذي أجره كما يفعل الناس في السابق يستأجرون معهم أناسًا للطبخ والشد والتنزيل وما أشبه ذلك.

على كل حال: المراد بالسبيل في قوله تعالى: ﴿مَنِ اَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾: الطريق الذي يوصلك إلى مكة، سواء كان زادًا أو راحلة أو مشيًا على الأقدام، فهذا هو الصحيح، وقد مر علينا أن الله تعالى اشترط الاستطاعة مع أنه مشروط في كل عبادة كما قال تعالى: ﴿فَانَقُوا الله مَا اَسْتَطَعْتُم ﴾ [النَّكِيلُنَ : ١١]. وأشرنا إلى السبب في ذلك، وهو أنه غالبًا تكون فيه مشقة، فلهذا اشتُرطت الاستطاعة بعينه، يعني: أكّد فيه شرط الاستطاعة، لأن الغالب فيه المشقة، وسبق لنا أن من شروط الحج: البلوغ، والثاني: العقل، والثالث: الإسلام، والرابع: الحرية، والخامس: القدرة، وجُمعت في بيتين سبق ذكرهما.

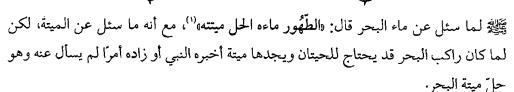
من فوائد الحديث -إن صح-: تفسير الكلمات بالمثال؛ فإن قوله: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ لا يعني: الزّاد والرّاحِلة، بل الزاد والراحلة مثال من أمثلة الاستطاعة، وليست هي الاستطاعة في كل وقت، قد يجد الإنسان زادًا وراحلة، ولا يستطيع ذلك في بدنه، كالكبير والمريض مرضًا ميثوسًا منه ونحوه.

حكم حج الصبي:

٠٨٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ هِنْ النَّبِيَ عَيَّةِ لَقِيَ رَكُبًا بِالرَّوْحَاءِ فَقَالَ: مَنِ الْقَوْمُ ؟ قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ. فَقَالُوا: مَنْ أَنْتُ ؟ فَقَالَ: رَسُولُ الله عَيَّةٍ، فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا. فَقَالَتْ: أَلِسَهَذَا حَجُّ ؟ قَالَ: نَعَمْ: وَلَكِ أَجُرٌ " . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

«الرَّوْحَاء»: اسم محل بين مكة والمدينة، والرَّكْب: اسم جمع راكب وأقله ثلاثة، قوله: «مَنْ القوم؟» ليتبين أمرهم خوفًا أن يكونوا من العدو، فقالوا: «المسلمون»، يعني: نحن مسلمون، ولم يقولوا: نحن بنو فلان... إلخ؛ لأن المقصود الاستفهام عن دينهم حتى لا يكونوا أعداء، فقالوا: من أنت؟ أي: الذي سألتنا عن أصلنا أو عن أنفسنا، فقال: «رسول الله» اللهم صل وسلم عليه، فلما قال: «رسول الله»، وكان النبي عليه هو المعلم لأمته رفعت إليه امرأة صبياً، «فقالت: الهذا حج؟ قال: «نعم ولك أُجُر»، قال: «نعم»، وما التقدير؟ له حج، «لك أجر» لم يأت السؤال عنها، لكن كان من عادة النبي عليه أن يجيب بأكثر مما سئل إذا دعت الحاجة إلى ذلك، فقوله

⁽۱) مسلم (۱۳۳۱).



* هذا الحديث يستفاد منه فوائد:

أولاً: أنه ينبغي للإنسان أن يسأل عمن لقيه إذا كان يخاف أن يكونوا أعداء لسؤال النبي عن القوم؟

ثانيًا: أنه ينبغي للإنسان أن يكون يقظًا يأخذ حذره لا يحسن الظن بكل أحد؛ لأنه ليس كل أحد على ما يظهر من حاله، فأنت احذر؛ ولهذا يُقال: هاحترسوا من الناس بسوء الظن الفلاه، وليس هذا على إطلاقه، بل إذا دلت القرينة على أنه محل سوء الظن فاحترس منه، أما إذا علمت سريرته وظاهره فلا ينبغى أن تُسيء الظن بأحد.

الثالث: فيه دليل على أن الإنسان يُجيب بحسب ما يظنه من مراد السائل لا بحسب ما يتبادر من لفظه؛ لأن هؤلاء الذين سئلوا قالوا: «المسلمون»، وكان من المتوقع أن يقولوا مثلاً: نحن من تميم، نحن من خزاعة... إلخ، هذا هو المتبادر؛ لأن القوم هم حاشية الناس وأقاربهم، ولكنهم قالوا: نحن المسلمون؛ لأنهم ظنوا أن النبي على لا يريد أن يعرف أنسابهم وإنما أديانهم، ليطمئن إليهم.

وفيه أيضًا دليل: على أنه لو سألك سائل عن نفسك فاسأله أنت لكن هل الأولى أن تجيبه أو أن تسأله قبل إجابته؟ ينظر في الموضوع، إن خفت أن هذا الرجل يسألك ثم يعلم من أنت ثم لا يعطيك الخبر عن نفسه فالأولى أن تسأله أولا أو تحاول أن تأتي بتورية، إذا قال: من أنت؟ أقول: من بني آدم، إذا قال: من أنت؟ أقول: أنا عبد الله إذا قال: من أبوك؟ عبد الرحمن، إذا قال: ما قبيلتك؟ أقول: عبيد الله لأنه أحيانًا بعض الناس يسألك ولا يمكنك أن يعلمك بنفسه، فأخذ ما عندك ولا يعطى ما عنده.

ومن فوائد الحديث: حرص الصحابة على السؤال؛ لأنهم لما علموا أنه النبي على بادروا بالسؤال عما يجهلون من أحكام دينهم.

وفيه دليل: على أن صوت المرأة ليس بعورة؛ لأنها رفعت صوتها والناس يسمعون من جملتهم ابن عباس، ومعلوم أن صوت المرأة ليس بعورة، ولكن إن خيف الفتنة في التخاطب

⁽١) تقدم في باب المياه.

⁽۲) الطبراني في الأوسط (٥٩٨) عن أنس، قال الهيشمي (٨/ ٨٩): وفيه بقية بن الوليد، مدلس، وبقية رجاله ثقات، صح من قول مطرف التابعي الكبير كما عند أحمد في الزهد (ص ٢٤٢)، انظر فتح الباري (١٠/ ٥٣١).



وجب الكف، أما خضوع المرأة بالقول ولينها بالقول فهذا محرم، لا لأنه قول ولكن لأنه خضوع؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَغْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ فَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ [الانجَزَائِيّا: ٣٢]، لم يقل: لا تتكلمن.

وفيه أيضًا: أن الصغير لا يجب عليه الحج؛ لأنها قالت: «الهذا حج؟» ولم تقل: أعلى هذا؟ وبينهما فرق؛ لأن «الهذا حج؟» يعنى: أنه يُقبل منه ويصح أعليه؟ أفرض عليه حج؟

وفيه أبضًا دليل: على الاكتفاء به بعمه في الجواب؛ لقوله: هنعمه، وهل يشابهها ما كان بمعناها كما لو قال: إي؟ أو قال: أيوه -هذه حجازية-، على كل حال: ما كان بمعناها فهو مثلها؛ لأننا لا نتعبد بهذه الألفاظ هذه ألفاظ وضعت أدوات دالة على المعنى، فبأي وصف حصل المعنى حصل المقصود، لو أنه قيل لرجل: أطلقت امرأتك؟ قال: «نعمه، هل تطلق؟ نعم، أعتقت عبدك؟ قال: «نعمه، يُعتق، وقفت مالك أو بيتك؟ قال: «نعمه يكون وقفًا.

ومن فوائد هذا الحديث: أن الصبي إذا أحرم بالحج لزمه ما يلزم البالغ من أحكام الحج، وجه الدلالة: أنه إذا أثبت له الحج ثبت للحج محظوراته وأحكامه، فإذا كان الرسول على أثبت الحج معناه: أن أحكام الحج تترتب على هذا الحج، ولكن هل يلزمه المضي فيه؟ في هذا لعلماء قولان: قول أبي حنيفة أنه لا يلزمه المعنى فيه؛ لماذا؟ قال: لأنه غير مكلف وليس من أهل الوجوب، وقد قال النبي على القلم عن ثلاثة (١٠٠٠). وبناء على هذا فإذا أحرم الصبي الذي لم يبلغ ثم تعب من الإحرام وخلع إحرامه وانفسخ من حجه يجوز على هذا الرأي، لأنه ليس من أهل الوجوب.

وقال أكثر أهل العلم: يلزمه إتمام الحج؛ لأن نفل الحج يجب إتمامه على البالغ، فهذا الصبي الحج في حقه نفل فيجب عليه إتمامه، لا شك أن هذا قياس له وجه من النظر، لكن قول أبي حنيفة أقوى من هذا القياس، لماذا؟ لأننا نقول: هذا الصبي ليس من أهل الوجوب حتى نلزمه، لكن الرجل الذي تلبّس بالتطوع من الحج أو العمرة من أهل الوجوب وتلبّسه بذلك كندره إياهما؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَيقَضُواْ تَفَاتُهُمْ وَلَيكُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلَيكُوفُوا نَدُورَهُمْ وَلَيكُوفُوا نَدُورَهُ مَا لِللهِ يَعْلَى اللهُ يَعْلُونُ اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلُولُ اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى الله يَعْلَى اللهُ اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ اللهُولُ اللهُ الل

وشبيه بهذه المسألة من بعض الوجوه: الصبي إذا قتل خطأ هل تلزمه الكفارة أو لا تلزمه؟ المشهور من المذهب: أنها تلزمه، قالوا: لأن القتل -أو لأن وجوب الكفارة في القتل- لا يشترط فيه القصد؛ ولذلك لو وقع القتل من نائم بأن تنقلب المرأة على ابنها مثلاً لزمتها الكفارة، ولو

⁽١) أخرجه أبو داود (٤٣٩٨)، والنسأني (٦/٦٦)، وصححه ابن حبان (١٤٢)، والحاكم (٦/٧٢).



أراد الإنسان أن يرمى صيدًا فأصاب إنسانًا لزمته الكفارة فالكفارة في القتل لا يُشترط فيها القصد، وهذا الصبي أو المجنون إذا قتلا فإن عمدهما خطأ تجب فيه الكفارة.

وقال بعض أهل العلم: إنه لا كفارة على الصغير الذي لم يبلغ -في القتل-؛ لأنه ليس من أهل الوجوب أصلاً، وفرق بين من أصل الوجوب أصلاً وبين من كان من أهل الوجوب، لكن وقع فعله خطأ، فنحن نقول: هذا الصبي لو دهس إنسانًا فإنه ليس عليه كفارة؛ لأنه ليس من أهل الوجوب أصلاً بخلاف الذي كان من أهل الوجوب فأخطأ فإنه ملزم بذلك، وخطؤه يُسقط عنه القصاص والدم، وأما الصبي والمجنون فليسا من أهل الوجوب أصلاً.

في هذا الحديث من الفوائد: جواز الزيادة في الجواب عن السؤال إذا اقتضته المصلحة؛ لقوله: هولك أجره.

وفيه أيضًا: دليل على فساد قول من يقول من العامة: إن ثواب حج الصبي لوالده، وقال بعض العامة: بل ثوابه لجدته من أمه، وقال بعض العامة: بل ثوابه لمن حج به هذه ثلاثة أقوال كلها لا تصح، والصحيح: أن أجر الحج له لكن لأمه التي تولت الحج به أجر؛ ولهذا قال الرسول على: ولن أجره، ولم يقل: لك أجره، وهناك فرق بين اللفظتين، إذن هذا الصبي ينال ثواب الحبح والأم تنال أجر العمل والتوجيه.

فإن قلت: هذا الصبي هل ينوى هو أو يُنوى عنه(١١)؟

فالجواب: إن كان يعقل النية ينوي هو بنفسه، وإن كان لا يعقل يُنوى عنه. هل يصح أن ينوي عنه من ليس بمُحرم، أو لابد أن ينوي عنه من شاركه في الإحرام؟ نقول: يصح أن ينوي عنه من لم يحرم لإطلاق الحديث: «نعم ولك أجر»، هل يصح أن ينوي عنه من هو محرم؟

وهل عند الطواف يُحمل أو يمشى، وهل ينوي هو بنفسه أو يُنوئ عنه؟ نقول: يمشى ما لم يعجز، فإن عجز حُمل، الدليل على أنه إن عجز حمل: قول النبي عَلَيْ لأم سلمة وقد استأذنته في الطواف وهي شاكية، قال: «طوفي من وراء الناس وأنت راكبة»(١)، لكن لماذا تطوف من وراء الناس؟ لثلا تؤذي الناس ببعيرها، وبه نعرف أن هؤلاء السُّود اللين يحملون الطائفين بالسرير، ثم يأتون -والعياذ بالله- يركضون ركضًا وسط الطائفين ويكسرون رءوسهم أنهم مخطئون في ذلك خطأ عظيمًا، فيقال: أنتم إذا حملتم أحدًا فطوفوا به من وراء الناس كما أرشد النبي ﷺ.

⁽١) المقصود بالنية هنا نية الإحرام بالحج أو العمرة.(٢) أخرجه البخاري (٤٦٤)، ومسلم (١٢٧٦)، تحفة الأشراف (١٨٨٦٢).



وهل هو الذي يَنوي عنه وليه؟ نقول فيه ما سبق في الإحرام إن كان يعرف النية قيل له: انو هذا، طواف هذا سعي إن كان لا يعقل نوى عنه وليه، وفي هذه الحال هل يُشترط ألا يكون وليه حاملاً له، أو يصح أن ينوي عنه وهو حامل له؟ عرفنا قبل قليل إن كان يستطيع المشي وإلا حُمل، فهل ينوي عنه وليه وهو حامل له، إن كان وليه لا يطوف فيطوف بنفسه، فإن كان يطوف لنفسه ونوى عن نفسه وعن وليه، فقال: بعض العلماء: إنه لا يصح الطواف، ويكون الطواف للمحمول دون الحامل، وقيل: بالعكس للحامل دون المحمول، وقيل المهاجميع، والصحيح: أنه إذا كان الصبي لا يعرف النية لا يصح أصلاً أن ينوي عنه وعن طفله؛ لأنه لا يمكن أن يقع فعل واحد بنيتين عن شخصين؛ لأن الطفل الآن هل منه عمل؟ لا، هو محمول وأنا الذي أدور به، فلا يمكن أن يصح أن يكون دوري هذا وهو عمل واحد عن اثنين بنيتين، أما إذا كان يُحسن النية فلا بأس أن أقول: انو الطواف وأنا أحمله أنوي عن نفسي ويكون هذا الطواف صخيحًا؛ لأنه الآن نوى أن يطوف، فإذا نوى أن يطوف فقد قال النبي عَلَيْق: وإنما الأعمال بالنيات، غاية ما فيه أنه كان محمولاً من أجل العجز، وهذا التفصيل هو أقرب ما قيل في هذه المسالة، أي: أنه ينظر إن كان الصبي يعقل النية قيل له: انو الطواف وحمله وليه وطاف به، ولو كان الولي ينوي الطواف عن نفسه، أما إذا كان لا يحسن النية فإنه لا ينوي وليه بنيتين في عمل واحد.

قوله: «نعم ولك أجر» يدل على أنه يجوز للمرأة أن تحرم بصبيها، وهذا هو الصحيح، وقيل: إنه لا يصح أن يحرم إلا الأب أو وصيه، ولكن الصحيح: أن الأم يصح أن تنوي عن طفلها، فهل يُقاس على ولاية العبادات ولاية المعاملات، وأن المرأة يصح أن تكون ولية على مال القصار من أطفالها؟ نقول: قيل بذلك، وقيل: لا، وأن الولي في المال هو الأب فقط، وعلى هذا فلو مات رجل عن أطفال صغار ولهم أم وخلف مالا فمن يتولى مالهم؟ المشهور من المذهب أن الولاية هنا للحاكم يذهب إلى القاضي، وكل مَنْ ترى، والقول الثاني يقول: الولاية هنا للأم، لأن لدى الأم من الشفقة مثل ما لدى الأب أو أكثر، لكن للقائلين بأن ولاية المال لا تكون للأم يقولون: لأن الأم بالنسبة للمال تصرفها قاصر، فقد اختل فيها شرط القوة على العمل (إن خَيْر مَن أستَتَجَرّتَ ٱلْقَوِيُ ٱلْأَمِينُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ المَالِي العمل المولاد الله العمل المولاد المال لا تكون للأم يقولون: لأن الأم بالنسبة للمال تصرفها قاصر، فقد اختل فيها شرط القوة على العمل المولد المولد المولد المولد المولد الله المولد ا



7٨١ – وَعَنْهُ وَخِينَهُ وَخِينَهُ وَخَينَهُ وَعَنْهُ وَخِينَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ وَ يَعْ رَدِيفَ رَسُولِ الله عَلَيْهِ فَجَاءَتِ امْرَأَةٌ مَنْ خَثْعَم، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَجَعَلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الآخَرِ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ فَرِيضَةَ الله عَلَىٰ عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ (اللهُ مَتَفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللّهُ ظُلُ لِللّهُ خَارِيّ.

«الفضل» أكبر من عبد الله، قوله ردّيف أي: فَعِيل بمعنى فاعل؛ أي: رادفه، أي: راكب معه على الناقة، قوله: «جاءت امرأة» هذه مبهمة، ولا يهمنا أن تكون مبهمة أو معينة؛ لأن المقصود هو القضية «فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه»، «جعل» هذه من أفعال الشروع ذكرها ابن مالك في باب أفعال الممقاربة، وقوله: «ينظر إليها وتنظر إليهه هل إليها إلى جسمها أو إلى وجهها؟ يحتمل أن المراد: إلى وجهها، وأن المراد: إلى ذاتها يعني: جسمها وهيئتها؛ لأن المرأة ينظر إليها من الناحيتين، والأجسام تختلف في النساء: فيهن الطويلة والقصيرة والعريضة والمتوسطة والدقيقة.... وهكذا.

وقوله: «وجعل النبي عَلَيْ يصرف وجه الفضل إلى الشّق الآخر، أي: إلى الجانب الآخر، كلما نظر صرفه النبي عَلَيْ إلى الجانب الآخر، وقولها: «إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخًا» يعني: الآية أو النص الذي فيه الفريضة حصل بعد أن بلغ والدها الشيخوخة، وقولها: «أفأحج عنه؟ يعنى: حجة الفريضة، قال: «نعم» يعنى: حُجى عنه؟

هذا الحديث يقول: إن الفضل كان رديف النبي ﷺ، وذلك حين دَفع من مزدلفة إلى منّى يوم العيد، والنبي ﷺ أردف في دفعه من عرفة إلى مزدلفة أسامة بن زيد، وأردف في دفعه من مزدلفة إلى منّى الفضل بن العباس، وهؤلاء ليسوا من كبار القوم أسامة ابن مولى رسول الله ﷺ

⁽١) البخاري (١٥١٣)، ومسلم (١٣٣٤)، تحفة الأشراف (٦٧٠).

⁽٢) أخرجه الترمذي (٨١٥) وأستغربه، وانظر الفتح (٣/٤٢٨).



زيد بن حارثة، فلم يختر النبي ﷺ أشراف القوم ووجهاءهم أن يكونوا هم الذين يردفونه على ناقته، بل اختار من صغار القوم في السن، واختار المولى يردفه من عرفة إلى مزدلفة، لأن الرسول ﷺ لا يعتد بالمظاهر ولا تهمه، بل كان من عادته ﷺ أنه يكون في أخريات القوم يتفقدهم، يعني: ليس هو الأول، بل يكتفي أن يكون الأخير حتى يتفقد أصحابه وينظر من يحتاج إلى أمر.

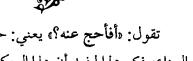
وقصة جابر في جمله (۱) واضحة، فإن جابر بن عبد الله كان معه جمل ضعيف لا يمشي، يقول: فلحقني النبي على فضربه ودعا، فسار الجمل سيرًا لم يسر مثله قط، حتى صار الجمل يكون في مقدمة القوم وجابر يرده؛ لأن الرسول على دعا له، فقال له النبي على: «أتبيعني إياه؟» كان في الأول يريد أن يتركه قال: نعم، قال: «بعنيه بأوقية»، كم الأوقية؟ أربعون درهمًا، قال: لا، فقال: «بعنيه فباعه، فاشترط أن يحمله إلى أهله في المدينة، فأعطاه النبي على شرطه، فلما وصل إلى المدينة دفع النبي على الثمن، وقال له: خذ جملك ودراهمك فهو لك.

المهم: أن هذا الحديث يدل على أن الرسول ﷺ من عادته أن يكون في آخر القوم.

وقوله: «فجاءت امرأة من خثعم» أي: القبيلة المعروفة بهذا الاسم خَتْعم، تريد أن تسأل النبي عَلَيْ وكان من عادة النساء بل من المشروع في حقهن في حال الإحرام أن يكشفن وجوههن وهي جاءت كاشفة وجهها؛ لأن هذا هو المشروع في إحرام المرأة إذا لم يكن عندها رجال أجانب، والنبي على -ذكر ابن حجر أن من خصائصه أنه بجوز له من النظر إلى المرأة والمخلوة بها ما لا يجوز لغيره، وهي تقابل النبي على الآن، ولكن الفضل شيخ وكان رديف النبي على - كان شابًا وسيمًا، يعني: جميلاً، فجعل ينظر إليها وتنظر إليه، ونظر رجل شاب لامرأة وهي تبادله النظر يُخشئ منه الفتنة مهما كان الإنسان، ولكن النبي على سدّ هذا الباب، فجعل يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر، ولم يأمر المرأة أن تغطي وجهها، لأن المشروع في فجعل يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر، ولم يأمر المرأة أن تغطي وجهها، لأن المشروع في النساء -كما قلت - الكشف عن وجوههن في حال الإحرام.

فقالت: «يا رسول الله» تناديه بهذا الوصف الذي هو أفضل أوصاف الرسول الله النه الفضل أوصاف الرسول الله الفضل أوصافه أن يكون عبدًا رسولاً، قالت: «يا رسول الله إن فريضة الله على عباده ... إلخ» قولها والله وإن فريضة الله على عباده في الحجه وأقرها النبي على ذلك، هذا يدل على أن الفريضة كانت متأخرة أدركت أباها وهو شيخ كبير لا يثبت على الرّاحِلة، يعني: لا يستطيع أن يبقى على الراحلة، لأنه كبير والكبير عادة تلحقه المشقة بسرعة، هذا إذا تمكن من الركوب، وإلا فقد لا يتمكن أصلاً.

⁽١) حديث صحيح، وسيأتي في أولَ كتاب البيوع.



تقول: «أفأحج عنه؟» يعني: حج الفريضة، قال: «نعم» يعني: حجي عنه، وذلك في حجة الوداع، ذكر هذا ليفيد أن هذا الحكم متأخر، لئلا يقول قائل: لعله في أول الإسلام فنُسخ، أو ما أشبه ذلك.

من فوائد الحديث -وهي مهمة-: جواز الإرداف على الدابة، ولو كان الإرداف حرامًا ما أردفه، ولكن يشترط لذلك أن تكون الدابة قوية وقادرة على تحمل الرديف، فإن كانت هزيلة ضعيفة ويشق عليها الإرداف فلا يجوز؛ لقول النبي ﷺ: وإن الله كتب الإحسان على كل شىء_%(۱).

ومن فوائد الحديث: تواضع النبي ﷺ حيث أردف الفضل بن العباس دون أشراف القوم، وأردف -كما ذكرت قبل قليل- في دفعه من عرفة إلى مزدلفة أسامة بن زيد.

ومن فوائد الحديث: أن الصحابة -رضى الله عنهم- من أحرص الناس على طلب العلم، ذكورهم وإناثهم؛ لقوله: «فجاءت امرأة من خثعم فسألت النبي ﷺ.

ومنها: أن طلب العلم لا يختص بالرجال، فكما أن الرجل يشرع له طلب العلم بل يتعين عليه إذا كانت عبادته لا تقوم إلا به فإنه يتعين عليه وكذلك المرأة ولا فرق.

ومن فوائد الحديث: عدم جواز نظر الرجل إلى المرأة كما استدل به النووي وغيره من أهل العلم، والدليل صرف النبي ﷺ وجه الفضل إلى الشق الآخر، وهل هذا عام، يعني: لا يجوز له أن ينظر إلى المرأة لا لشهوة ولا لغير شهوة، هذا الحديث هل يدل على العموم؟

قد يقول قائل: إن هنا شيئين تعارضا: ظاهر، وأصل، الظاهر هو أن الفضل كان ينظر إليها وتنظر إليه، وهذا يدل على شيء في النفس ورغبة، وإلا لما جعل ينظر إليها والرسول يصرف وجهه هذا ظاهر، وهنا أصل يضعف هذا الظاهر وهو زكاء الصحابة -رضي الله عنهم- ولاسيما في مثل هذه الحال وهو مُحْرم، فإنه يبعد جدًّا أن ينظر إليها نظر شهوة، فأيهما نقدم: أنقدم الظاهر أم نقدم الأصل؟ الأصل، إذا قلنا بذلك لزم منه أن الرجل إذا رأى امرأة كاشفة الوجه وجب عليه أن يُعرض وهو كذلك، ولكن هل ينكر عليها أو لا ينكر؟ إذا كانت في السوق يجب عليه الإنكار، وكذلك أيضًا إذا كانت في مكان يطلع عليها هذا الرجل، كما لو كانت في البيت عند زوجها، وأخى زوجها فإنه يجب الإنكار عليها إذا كانت كاشفة الوجه في هذه الأحوال.

هل يستفاد من هذا الحديث: جواز كشف المرأة وجهها عند الرجال الأجانب؟ ممكن أن ' نقول: لا دليل على ذلك في الحديث؛ لأن فيه احتمالاً كبيرًا أنه لم يحضرها إلا النبي ﷺ والفضل

⁽١) سيأتي في باب الصيد والذبائح.



بن عباس، قد يكون مثلاً هي تمشى وليس حولها أحد إلا الرسول ﷺ والفضل بن العباس، لكن العباس لا يلزم أن يرى وجهها؛ لأنه قد يكون خلفها الكلام على الفضل، وإذا وجد الاحتمال بطل الاستدلال.

لكن قد يقول قائل: هذا الاحتمال قائم على أنه ليس حولها إلا النبي ﷺ والفضل لكنه بعيد؛ لأن الغالب أن الصحابة يلتفون حول النبي ﷺ، يعني: يكاد الإنسان يجزم بأن الرسول عَيْظِيٌّ لا يمكن أن يمشى وحده في هذا المكان، فما الجواب على هذا؟ فيه احتمال أنه لم ير وجهها، وأنه ينظر إلى جسمها كما قلنا في الشرح، المهم أن الحديث فيه احتمالات، فيه احتمال أنها كاشفة الوجه وأن الرسول أقرها، وكونها مُحْرِمة لا يبرر لها أن تكشف وجهها أمام الأجانب؛ لأن حديث عائشة يدل على أن المحرمة يجب عليها أن تستر وجهها إذا مر عليها الأجانب، فالحديث فيه احتمال، ولكن القاعدة المعروفة عند أهل العلم أنه إذا كان النص مشتبها محتملاً للوجهين وكان تُمَّت نصوص أخرى واضحة فإن الواجب حمل المستبه على الواضح، وقد صَرح الله وَعُجُلَّةً بأن في القرآن آيات متشابهات، وبيّن أن المُحكَمَات التي لا يشتبه فيهن هن أم الكتاب، والأم مرجع الشيء كما نقول ٥أمُّ القرآن،؛ لأنها مرجع القرآن، وكما قيل: عَلَىٰ رَأْسِه أُمٌّ لَسَا نَقْتَدي بهَا"

يعني: نرجع إليها، فتكون النصوص المحكمة التي لا اشتباه فيها هي الأم، ويجب رد المشتبه إلَىٰ المحكم حتى يكون الشيء محكمًا.

فإن قلت: ما هي الحكمة من أن تأتي النصوص بمثل هذا الاشتباه؟ وهل هذا إلا من باب الإشقاق على العباد والإعنات عليهم؟

فالجواب على هذا أن نقول: بل هذا من حكمة الله وَجُمَّانًا وامتحانه العباد؛ لأن الذين في قلوبهم زيغ ويريدون أن يضربوا شرع الله بعضه ببعض يتبعون المتشابه، والمؤمنون الراسخون في العلم لا يفعلون هذا، يقولون: آمنا به، فهذا من باب الاحتبار والامتحان، وكما يكون هذا في الآيات الشرعية يكون أيضًا في الآيات الكونية بأن تأتى أمور من الآيات الكونية يخفي على المرء الحكمة فيها فيقول لماذا كان كذا؟ ليبتلي الله العباد هل يُسلِّمون لقضائه وقدره أو يعترضون قد يوجد رجل طيب ذو أصل وشرف ومروءة يبتلي بآفات بدنية أو بفقر، ويوجد رجل على عكس من ذلك قد أعطاه الله الصحة في جسمه والغني في ماله، ربما يقول قائل

⁽١) صدر بيت من الطويل لذي الرمة، وعجزه في تفسير ابن كثير (١/ ١٠): جِماع أُمور لَيْس نَعْصى لَهَا أَمرَا كما

-قاصر النظر-: لماذا هذا يعطى هذا المال وهذه القوة وهو رجل ليس له شرف وجاه ومروءة، والثاني بالعكس، المهم أن موقفه من هذا الرضا والتسليم، ويقول: لا يُسئل عما يفعل وهم يُسألون، ربما يحصل للإنسان شلل ويبقى مُتعبًا لأهله وهو مُتعب، فيقول قائل: لماذا يصيبه الله بهذا البلاء أفلا يميته الله ويريحه ويريح الناس منه؟ هذا أيضًا من الاختبار، قد تخفى الحكمة علينا حتى في الأمور الكونية اختبارًا من الله وَعَنَا وابتلاء، وموقف المؤمن من هذا أن يرضى ويسلم ويعلم أن الله له الحكمة فيما فعل، ويقرأ قول الله تعالى: ﴿ لَا يُسْتُلُ عَمّا يَفْعَلُ وَهُمْ لَسُمّانُونَ ﴾ [الانتيناة: ٢٢].

إذن فهمنا أن هذا الحديث -وإن كان فيه احتمال أنه يجوز للمرأة أن تكشف وجهها أمام الرجال الأجانب- فيه اجتمال أن ذلك لم يكن، وإذا لم يكن لم يثبت المدلول، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال، ثم على فرض أن الحديث هذا نص في الجواز، فإن غاية ما فيه أن يُقال: إنه بالنسبة للمُحْرِمة مشروع ومأمورة به، لكن في غير المُحْرِمة من يقول: إنه جائز، ثم على فرض أن نقول: إنه لو كان حرامًا كشف الوجه لوجب على المُحْرِمة تغطيته لئلا تنتهك المحرَّم وهي في حال الإحرام، والله يقول: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِ كَ الْمَحْرِمة فَلا رَفَتَ وَلا فُسُوفَ وَلا حِدالَ فِي ٱلْحَيِّ ﴾ في حال الإحرام، والله يقول: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِ كَ الْمَعْرَ، والقاعدة الشرعية أن الجائز إذا أفضى إلى الشر والفتنة يجب منعه، ولا يخفى على أحد الآن أن كشف النساء وجوههن فتنة ومدعاة للشر والفتنة يجب منعه، ولا يخفى على أحد الآن أن كشف الوجه لم يقتصرن على ذلك، اذهب إلى البلاد التي يرخص للنساء فيها بكشف الوجه، انظر ماذا كشفن: الوجه والرأس والعنق والسيقان، المهم ما اقتصرن على ما رخص لهن فيه، ولهذا قال بعض العلماء: يجب عليهن الآن تغطية وجوههن بالاتفاق، وذلك لكثرة الفتن.

من فوائد الحديث: مشروعية تغيير المنكر باليد؛ لفعل النبي ﷺ مع الفضل فجعل يصرف وجهه.

ومنها: جواز التغيير قبل الأمر؛ لأن الرسول ﷺ جعل يصرف وجهه دون أن يقول له: التفت أو اصرف وجهه دون أن يقول له: التفت أو اصرف وجهك، وعلى هذا فينظر الإنسان هل الأصلح أن يأمر، فيرجع ذلك إلَى ما فيه مصلحة.

ومن فوائد الحديث: جواز سؤال المرأة الرجل، وأن صوت المرأة ليس بعورة، وقد ذكرنا هذا.

ومن فوائد الحديث: أنه لا يُشترط في وجوب الحج القدرة البدنية، وأنه يجب على من عنده مال وإن كان غير قادر في بدنه؛ لقول المرأة: «إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت



أبي شيخًا»، فأقرها النبي ﷺ على قولها: «إن فريضة الله على عباده في الحج»، ولو لم يجب الحج لقال: لا حج على أبيك، والقدرة بالنسبة للحج ثلاثة أقسام: قدرة بالمال دون البدن، وقدرة بالبدن دون المال، وقدرة بهما جميعًا، القدرة بهما جميعًا توجب على الإنسان أن يحج بنفسه، والقدرة على الحج بالبدن دون المال تسقط، ولكن قد يقول قائل: كيف تقول القدرة بالبدن تسقط؟ كيف إذا كان قادرًا بالبدن يمشى على رجليه؟ نقول: نعم إذا أمكنه ذلك وجب عليه أن يحج، لكن إذا كان لا يستطيع -هو قادر ببدنه لكن ما عنده رَاحِلة، أما بدنه فيستطيع أن يركب وأن يؤدي الشعائر- نقول: فهذا لا يجب عليه الحج.

والثالث: القادر بالمال دون البدن فهذا يقسمه العلماء -رحمهم الله- إلى قسمين: قسم يُرجَىٰ زوال عجزه، وقسم آخر لا يُرجَىٰ زوال عجزه، قالوا: فإن كان يُرجىٰ زوال عجزه، مثل أن يمر زمن الحج وهو مريض مرضًا عاديًا ويرجى أن يُشفئ منه ويحج في العام القادم فهذا لا يجب أن يقيم من يحج عنه، بل ولا يصح؛ لأن عجزه مؤقت.

والقسم الثاني: عجز لا يُرجى زواله كالعاجز عن الحج لكبر أو مرض لا يرجى برؤه وعنده مال، فهذا يجب عليه أن يقيم من يحج عنه.

فإن قال قائل: من أين أخذتم وجوب الاستنابة؟

فالجواب: من إقرار النبي عَلَيْتُ المرأة على قولها: «إن فريضة الله على عباده أدركت أبي»، فإذا كان فرضًا عليه ووجد من يقوم مقامه فإنه يلزمه أن يقيم من يقوم مقامه.

فإن قلت: إن هذا الحديث يدل على الجواز؛ لأن المرأة لم تسأل عن الوجوب، وإنما سألت عن الجواز؟

فالجواب: إذا كان جائزًا كان واجبًا؛ لأنه إذا كان جائزًا فمقتضى ذلك أن يصحِّ حج غيره عنه، فإذا قلنا: إنه واجب عليه فإنه يجب أن يقيم من يحج عنه.

ومن فوائد الحديث: أنه لا يجب أن يُربط الإنسان على الرّاجِلة؛ لقولها: «يسقط» إذ لو وجب لقال: اربطوه عليها، هل مثل ذلك من لا يستطيع الركوب على السيارة لكونه يتقيأ ويدوخ؟ نعم مثله، لأن بعض الناس -وقد شاهدته أنا بعيني- إذا ركب على السيارة بدأ يتقيأ ويدوخ ولا يشعر بالراحة إلا إذا نزل. لا شك أن هذا مشقة شديدة، بل أشد من تربيط الشيخ الكبير.

ومن فوائد الحديث: جواز حج المرأة عن الرجل؛ لأن الرسول ﷺ أذن لهذه المرأة أن تحج عن أبيها.

ومن فوائده: جواز حج الرجل عن المرأة من باب أولى، وجواز حج المرأة عن المرأة والرجل عن الرجل.



ومن فوائده: أن «نعم» التي هي حرف جواب تقوم مقام الجواب؛ لقوله: «نعم» يعني: حجى عنه.

ومن فوائد الحديث: أنه ينبغي تأريخ ذكر الخطبة أو القضية؛ لقوله: «وذلك في حجة الوداع»؛ لأن فائدتها -لاسيما في خطاب النبي ﷺ- هو بيان النسخ أو عدم النسخ.

ومن فوائد الحديث: جواز تسمية الشيء بسببه لقوله: «وذلك في حجة الوداع»، يعني: سبب ذلك قول الرسول ﷺ: «لعلى لا ألقاكم بعد عامي هذا».

ومن فوائد الحديث: أنه ينبغي للسائل أن يذكر جميع الأوصاف التي يختلف بها الحكم حتى لا يحتاج المسئول إلى استفصال.

وهل من فوائده جواز الحج عن الغير بدون إذنه؟ نعم؛ لأن الرسول على له يقل: هل استأذنته؟ أو هل أذن لك؟ وهل يؤخذ منه جواز حج الإنسان عن غيره وإن لم يحج عن نفسه؟ لا، لأن المرأة سيظهر أنها حاجة وهي لا تسأل عن حجها الآن وإنما عن حج مقبل؛ إذن لا حاجة أن يقول لها: أحججت عن نفسك؟ لأنه يغلب على ظنه أن هذا الحج لها، وحينتذ لا يكون فيه دليل على أنه لا يجوز حج الإنسان عن غيره حتى يحج عن نفسه، أما الأول فالظاهر أنه واضح أن الإنسان يحج عن غيره وإن لم يستأذنه.

٦٨٢ - وَعَنْهُ ﴿ فَنَ الْمَرَأَةُ مِنْ جُهَيْنَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَـذَرَتْ أَنْ تَـحُجَّ، وَلَـمْ تَـحُجَّ حَتَّىٰ مَاتَتْ، أَفَأَحُبُّ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَـوْ كَـانَ عَـلَى أُمِّكِ دَيْنٌ، أَكُنْتِ قَاضِينَهُ؟ اقْضُوا الله، فَالله أَحَقُ بِالْوَفَاءِ» (١). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

هذا الحديث أيضًا عن عبد الله بن عباس، قوله: «من جُهَيْنَة» هي قبيلة مشهورة، جاءت إلى النبي ﷺ، ولم يذكر أين جاءته: هل في الحج أو في المدينة.

قولها: «إن أمي نذرت»، وسبق تعريف النَّدْر لغة أنه الإلزام، وفي الشرع إلزام المكلفِّ نفسه طاعة لله ﷺ.

وقولها: «فلم تحج حتى ماتت»، يحتمل أن المعنى: فماتت قبل أن يدركها الحج، ويُحتمل: أنها لم تحج، يعني: أدركها الحج ولكنها لم تحج حتى ماتت، وسيأتي بيان الفرق بين الأمرين، وقوله: «حجي عنها» هذا أمر، لكنه أمر بعد السؤال عن الإباحة، والأمر بعد السؤال عن الإباحة للجواز، لأن الأمر بعد السؤال عن الإباحة، أما إذا جاء بعد الاستئذان فهو يكون للجواز، لو استأذن عليك رجل في البيت فقلت: ادخل؛ فليس هذا أمراً بل هو إذن وإباحة، ولو سألك

سائل يقول: هل أفعل كذا وهو جائز، فقلت: أنت افعل فهو للإباحة.

⁽١) البخاري (١٨٥٢)، تحفة الأشراف (٥٤٥٧).



قال «أرأيت؟ يعني: أخبريني، «لوكان على أمك دين أكنت قاضيته فستقول: نعم، فهذا استفهام للتقرير بعني: يقرر النبي على هذه المرأة بأمر تقرّ به ولا تنكره، وهو أنه لوكان على أمها دين لقضته، وقوله: «أرأيت» يمر علينا كثيرًا مثل هذا التعبير، ونقول: إنه بمعنى أخبريني، لكن كيف يتفق مع تصريفه؟ يقول: إذا قال: أرأيت؟ يستفهم هل رأى ثم يطلب منه أن يخبره بما رأى في قوله: «أكنت قاضيته؟ مثلاً في هذا الحديث: ﴿أَرَءَيْتُمْ إِنَّ أَخَذَ اللَّهُ سَمّعكُمُ وَأَبَصَاركُمُ وَخَمَّمُ عَلَى قُلُوكِكُم مَن إِللهُ عَير الله وخراني بعد أن تروا هذا الشيء من إله غير الله يأتيكم به؛ فلهذا يقول العلماء: إن «أرأيت؟ بمعنى: أخبرني، الواقع أنه ليس معناها بالتحديد؛ يأن الرؤية لا تأتي بمعنى الإخبار؛ لأنه إذا جاء الاستفهام بعد أرأيت؟ فهو طلب الإخبار، يعني: هل رأيت هذا إن كنت قد رأيت فأخبرني عنه، فيفسرونها -رحمهم الله- بما يلزم أو بما يطلب من هذه الرؤية.

وقوله: «اقضوا الله هذا أمر، «فالله أحق بالوفاء»، يعني: إذا كان الأدمي يُوفِّئ حقه فالله أحق بالوفاء.

من فوائد الحديث: قوله: هامرأة من جهينة، هذه مجهولة ولكن جهالتها لا تضر، لأن ذلك لا يُؤثر في الحكم شيئًا؛ لأن المرأة إذا جاءت تستفتي سواء كانت صغيرة أو كبيرة أو قصيرة أو طويلة كل هذه الأوصاف لا تهم.

ومن فوائد الحديث: أن صوت المرأة ليس بعورة؛ لأنها جاءت تسأل النبي ﷺ والصحابة السمعون.

ومن فوائد الحديث: جواز النّذر، لكن قد يقول قائل: الرسول على ما أقر الناذرة، فلو أنها قالت: إني نذرت لَكُنّا نقول: إن في الحديث دليل على جواز النّذر؛ لأن النبي على لم ينكر عليها لكن هي تخبر عن فعل غيرها وأيضًا هذا الغير قد مات فكيف ينهى? فالجواب عن ذلك: أن ترتيب الحكم على هذا قد يُشعر بالجواز؛ لأن هذه السائلة سوف تفهم إذا لم يقل الرسول على: لماذا نذرت، أي: سوف تفهم أن النذر جائز، ولكنا نقول: هذا الحديث وإن دل على جواز النذر والدلالة كما ترون ليست واضحة فإن هناك أدلة صريحة للنهي عن النّذر، فقد ثبت عن النبي على أنه نهى عن النذر، وقال: «إنه لا يأتي بخيره (۱)، ومعلوم من القواعد التي تمر بنا كثيرًا أن ما كان محكمًا لاشتباه فيه فهو قاضٍ على المشتبه، فنقول: هنا إن النذر مكروه، ونأخذه من دليل آخر غير هذا الحديث.

⁽١) أخرجه مسلم (١٦٣٩)، عن ابن عمر بلفظ: «نهئ عن النذر وقال: إنه لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخيل».



ومن فوائد الحديث: أن الإنسان إذا نذر الحج لَزِمَهُ، وجه الدلالة: تشبيه النبي ﷺ له بالدَّين والدَّين يجب على المرء قضاؤه.

ومن فوائد الحديث -وهو محل تأمل بيننا-: أن من نَدَر الحج ومات قبل زمنه لزم قضاؤه عنه، فهل نقول: إن الإنسان إذا نذر الحج ومات قبل إدراك زمنه يسقط عنه لأنه ما فرط، أو نقول: لما ألزم نفسه بذلك لزمه؟ الحديث في الواقع يحتمل هذا وهذا، ولكن الذي تقتضيه الأدلة الأخرى أنه إذا نذر ومات قبل إدراك زمنه فلا شيء عليه، وذلك لأنه وإن لم يشترطه بلفظه فقد اشترطه بحاله، فإن الرجل مثلاً إذا قال في رجب: لله عليً نذر أن أحج، معلوم أنه يكون هذا الحج في ذي الحجة، ولا يمكن أن يكون المراد: أنه يحج في رجب، وكأنه قال: إذا جاء شهر ذي الحجة فلله عليً نذر أن أحج، فيكون هذا المعلوم كالمشروع.

وعليه فنقول: إن الإنسان إذا نذر زمنًا معينًا ومات قبل إدراكه فإنه لا شيء عليه سواء كان معينًا بالزمن مثل أن يقول: «لله عليَّ نذر أن أصوم الشهر الفلاني» فيموت قبل إدراكه، أو يقول: «أن أحج» فيموت قبل زمن الحج؛ فهذا لا يجب عليه.

ومن فوائد الحديث: أنه لا يجب قضاء الندر على الفور؛ لأن هذا السؤال «ندرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت» فيه احتمال أنه قد مر عليها زمن الحج فلم تحج، وفيه احتمال أنه لم يمر، فعلى الاحتمال الأول قد يكون فيه دليل على أن الندر لا يجب على الفور، وعلى الاحتمال الثاني فليس فيه دليل، ولكن نقول: إن حكم هذه المسألة أن الندر يجب قضاؤه على الفور لقوله على الفور لقوله على الله في نذر أن يطيع الله فليطعه الله الفاء رابطة للجواب، والجواب مرتبط بالشرط، والأصل في الواجبات كلها أن تُفعل على الفور، فالصحيح: أن الندر يجب قضاؤه على الفور ما لم يُقيد، فإن قيد فعلى ما قيد به.

ومن فوائد الحديث: حرص الصحابة على السؤال؛ لأن هذه المرأة جاءت تستفتي رسول الله ﷺ.

ومن فوائد الحديث: أنه يجوز أن يُعاد السؤال مع الحرف المفيد للجواب؛ لقوله: «نعم حجى عنها».

ومن فوائد الحديث: إثبات القياس؛ حيث قاس النبي عَلَيْة ندرها على الدَّين الذي يُقصي. ومنها: حُسن تعليم النبي عَلَيْة وذلك لضرب المثل بحيث يُبين المعقول بالمحسوس.

ومن فوائد الحديث: أنه ينبغي للإنسان أن يسلك هذا المسلك في تعليم الناس؛ لأن من الناس من لا يستطيع أن يفهم المعنى إلا بضرب المثل.

⁽١) صحيح وتقدم تخريجه.



ومنها: أن لله تعالى على خلقه واجبًا لقوله: «اقضوا الله»، ولا شك أن لله على خلقه واجبًا، حق الله على العباد: أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا.

ومن فوائد الحديث: أنه إذا تزاحم حق الله وحق الآدمي قُدم حق الله القوله: «فالله أحق بالوفاءه، وهأحق اسم تفضيل، ولكن قد يُنازع في هذا الحكم والاستدلال له، أما في الحكم فينازع بأن يقال: كيف نقدم حق الله على حق الآدمي، والمعروف أن حق الآدمي مبنى على المشاحة(١) وعدم السماح والعفو، وحق الله -سبحانه وتعالى- مبنى على العفو والمسامحة، فكيف نقول: إن حق الله أولى أن يُقضى، وأما المنازعة في الاستدلال فنقول: إن النبي عَلَيْقُ جعل ذلك من باب قياس الأولى؛ بمعنى: أنه إذا جاز هذا فهذا أولى، يعنى: إذا جاز وفاء دَين المخلوق فوفاء دين الله من باب أولى، وهذا لا يقتضي أنهما إذا اجتمعا قُدم حق الله، فإن قلت: كيف يمكن اجتماعهما؟ فالجواب: يمكن، هذا رجل تُوفي وخلّف ألف درهم وكان عليه لزيد ألف دَينًا وعليه لله ألف زكاة فكم عليه؟ ألفان والرجل خلَّف ألفًا، إن قضينا دَين الآدمي أهملنا الزكاة، وإن قضينا الزكاة أهملنا دين الآدمي، فماذا نصنع؟ نقول: يتحاصان بالسوية، وكيفية المحاصة أن نقول: انسب الموجود إلى المطلوب، كم الموجود؟ ألف، والمطلوب ألفان، نسبة الألف للألفين النصف، فنعطى الزكاة خمسمانة، ودين الآدمي خمسمائة، فإن أسقط الآدمي حقه يكون للزكاة، أما إذا أخذه ثم أعطاه الورثة فهو للورثة، أو إذا قال: تنازلت عنه للورثة فإنه يكون للورثة، أما إذا قال: تنازلت عنه، فمعناه: أنه أبرأ الميت منه ويكون للزكاة هذا هو الظاهر؛ لأن الاشتراك هنا اشتراك تزاحم؛ يعني: اشتراك الزكاة وصاحب الحق في الألف اشتراك تزاحم، فإذا زال الزحام بقي الثاني منفردًا، وإلا قد يقول قائل: إن المال إذا انتقل للورثة صار لهم الألف ثم تُوفَّىٰ الزكاة خمسمائة؛ لأنه نصيبها، وإذا أسقط الطالب حقه رجع للورثة، لكن نقول: ليس هذا من باب اشتراك التزاحم فإذا زال الزحام ثبت للواحد.

٦٨٣ - وَعَنْهُ ﴿ عَنْهُ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «أَيَّمَا صَبِيٍّ حَجَّ، ثُمَّ بَلَغَ الْحِنْثَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَىٰ، وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَّ أُعْتِقَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَىٰ، وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَّ أُعْتِقَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَىٰ، وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَّ أُعْتِقَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَىٰ، وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَّ أُعْتِقَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَىٰ، وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَ أُعْتِقَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَىٰ، وَأَيُّهُ مَوْقُونٌ.

هذا الحديث إن جُعل مرفوعًا صار حجة؛ لأنه منسوب إلى رسول الله عَلَيْقَ، وإن جُعل موقوفًا

⁽١) الْمُشَاحة: الْخُصومة، وانظر المسألة أيضًا في أحكام الزكاة مفرد من الشرح الممتع للشيخ ابن عثيمين بتحقيقنا، (ص٣٥).

⁽٢) ابن أبي شيبة (٣/ ٣٥٥)، والبيهقي (٤/ ٣٢٥)، وصححه ابن حزم (٧/ ٤٤)، وجَوَّده النووي في المجموع (٧/ ٣٥)، وقال ورواه البيهقي أيضًا مرفوعًا. ولا يقدح ذلك فيه، ورواية المرفوع قوية، ولا يضر تفرد محمد بن المنهال بها فإنه ثقة مقبول ضابط روى عنه البخارى ومسلم. اه

فليس بحجة؛ لأن هذا مما للرأي فيه مجال ولا يثبت له حكم الرفع فيبقى رأيًا لابن عباس ويسطى ورأي الصحابي اختلف العلماء فيه هل هو حجة أم لا، والصحيح أنه حجة لاسيما الصحابي المعروفون بالعلم والفقه، لكنه يكون حجة بشرطين: ألا يُخالف النص، وألا يُعارضه قول صحابي آخر، فإن خالف النص فالمتبع النص، وإن عارضه قول صحابي آخر ينظر في الراجح، وذلك لأن الصحابة -رضي الله عنهم- أقرب إلى الفهم والفقه في كتاب الله وسنة رسوله على لأنهم عاصروا نزول النصوص وعرفوا كلام النبي ويسلي ومراده، ونحن نشاهد الآن أن أعلم الناس بقول العالم هم تلامذته، إذن فأعلم الناس بشريعة النبي الله على الصحابة -رضي الله عنهم-.

لننظر الآن فوائد هذا الحديث منها: صحة حج الصبي لقوله: «فعليه حجة أُخرى»، فبين بقوله: «حجة أخرى» أن الأولى صحيحة؛ لأن «أخرى» مؤنث آخر، وعليه فيفيد صحة حجة الصبي، وقد أفاده حديث ابن عباس السابق الذي فيه: أن امرأة رفعت إلى النبي عليه صبيًا قالت: «ألهذا حج؟» قال: «نعم» ... إلخ.

ومن فوائد الحديث: أن هذا الصبي لو بلغ في أثناء الحج فإن الحكم يختلف كيف إذا بلغ في أثناء الحج، فإن بلغ قبل فوات الوقوف ووقف بعرفة أجزأه الحج عن فريضة الإسلام لقول النبي ﷺ: «الحج عرفة» والنية تنقلب، إذا بلغ قبل فوات الوقوف بأن بلغ يوم عرفة وهو في عرفة أو بلغ ليلة العيد ثم رجع فوقف بعرفة، فإن حجه يُجزئه عن فريضة الإسلام، إلا أن الفقهاء -رحمهم الله- استثنوا من ذلك مسألة وهي ما إذا كان مفردًا أو قارنًا وسعى بعد طواف القدوم، فإنه حينئذ لا تُجزئه عن حجة الإسلام، لأن السعى ركن وقد تم قبل أن يكون هذا من أهل الوجوب فوقع نفلاً، وقيل: بل يُجزئه وإن كان قد سعى بعد طواف القدوم لكنه يُعيد السعى، وأظن أن هناك قولاً ثالثًا يقول: إنه يُجزئه ولو سعى بعد طواف القدوم ويكون السعى تابعًا للوقوف لكن المذهب هو الأول، أي: أنه إذا سعى بعد طواف القدوم فإنه لا ينقلب فرضًا. والذي قبل البلوغ هل نقول: إنه نفل انقلب فرضًا، أو إنه بقى نفلاً وما بعد البلوغ صار فرضًا؟ فيها قولان للعلماء: الأول أن ما قبله ينقلب فرضًا وليس هذا بغريب، فإن الحج له عدّة مخالفات في النية فنجد الرجل مثلاً يأتي إلى مكة قارنًا فيطوف طواف القدوم على أنه نفل ويسعى بين الصفا والمروة على أنه ركن الحج والعمرة، ثم نقول له: اجعله عمرة فيجعله عمرة ليصير متمتعًا فنجد الآن أن الطواف الذي كان نفلاً انقلب ركنًا؛ لأنه أصبح طواف عمرة، ونجد أن هذا السعي الذي كان للحج والعمرة صار الآن للعمرة، بل لو قدرنا أن هذا الرجل قدم مكة مفردًا وطاف فالطواف نفل؛ لأنه طواف قدوم وسعى للحج، فالسعي ركن ويكون للحج فقط، ثم نقول له: اجعل ذلك عمرة لتكون متمتعًا، فيجعله عمرة فينقلب طواف القدوم



ركنا، وبعد أن كان طواف قدوم الحج صار الآن ركن عمرة، وينقلب سعي الحج سعي عمرة بل يصح أن يقع الإحرام بالحج مجهولا فنقول: لبيك اللهم بما أحرم به فلان، وأنت لا تدري بما أحرم ثم قابلته فقلت له: بماذا أحرمت؟ قال: بالعمرة، فيكون إحرامك بالعمرة، لو قال: بالحج والعمرة قرانًا فيكون بالحج والعمرة قرانًا، ولهذا لما قدم علي من اليمن قال له النبي بالحج والعمرة قرانًا فيكون بالحج والعمرة قرانًا، ولهذا لما قدم علي من اليمن قال له النبي إحرامه، لأنه مجهول، وجاء أبو موسى قال: «بما أهللت؟» قال: بما أهل به رسول الله في إحرامه، لأنه مجهول، وجاء أبو موسى قال: «بما أهللت؟» قال: بما أهل به رسول الله الله الذين ليس معهم هدي أن يجعلوها عمرة، فتجد الآن أن الحج يختلف عن غيره فهذا الصبي الذي بلغ في عرفة ينقلب إحرامه من النفل إلى الفرض، ولكن هل السابق يكون فرضًا أو هو نفل؟ فيه خلاف بين العلماء، وهذا الخلاف ينبني عليه الثواب هل يُثاب على السابق ثواب الفريضة أو يثاب ثواب النافلة؟ إن قلنا: إنه ينقلب فرضًا أثيب ثواب الفريضة، وإذا قلنا: يبقى على ما هو عليه ويكون ابتداء الفرض من البلوغ أثيب على الأول ثواب نافلة.

ويُستفاد منه: أن العبد إذا حج وهو رَقِيق فحجه صحيح.

ويُستفاد منه: أنه إذا حج في حال رقّه ثم عَتق وجب عليه أن يحج حجة أخرى، لماذا؟ لأن الأولى وقعت نفلاً حيث لا يلزمه الحج لأنه لا مال له فلا يستطيع إليه سبيلاً فلذلك قلنا: يجب عليه أن يعيد الحج مع أن العبد هذا كان بالغا عاقلاً فاهما واعيًا ليس كالصغير الذي لم يبلغ، وهذه المسألة الثانية اختلف فيها العلماء؛ منهم من يرى -بل والأولى أيضًا اختلفوا فيها، لكن الخلاف في الثانية أظهر وأبين أن العبد إذا حج في حال رقّه بنية الفريضة فإنه لا يلزمه أن يحج حجة أخرى؛ وذلك لأن سقوط الحج عنه ليس لخلل في ذاته، يعني: ليس لأن الرجل من أهل الوجوب، ولكن لأنه لا يستطيع، لأنه مملوك فليس عنده مال وليس مالكًا لنفعه، لا يستطيع أن يحج إلا بإذن سيده، فلهذا نقول: إنه ليس عدم وجوب الحج عليه لخلل في نفسه وأنه ليس من أهل الوجوب، ولكن لأنه غير مستطيع، وهذا لا يمنع من إجزاء الحج عن الفريضة بدليل أن الفقير لا يلزمه الحج، ولكن لو تكلف الحج وحج على قدميه أجزأه حتى عن الفريضة، لأن ذلك ليس لمعنى يعود إلى الشخص، ولكنه يعود إلى شيء خارج وهو عدم القدرة المالية، فلهذا كان القول الراجح في هذه المسألة: أن العبد إذا حج قبل عتقه ونوى به الفرض فهو فرض ويُجزئ عن الفريضة، ولا يلزمه أن يحج حجة أخرى، لأن هذا العبد من الغبد من العبد أن هذا العبد من الفريضة عن الفريضة، ولا يلزمه أن يحج حجة أخرى، لأن هذا العبد من

⁽١) أخرجه البخاري (١٥٥٨)، تحفة الأشراف (١٥٨٥).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٥٥٩)، تحفة الأشراف (٩٠٠٨)



أهل التكليف، وسقوط الحج عنه ليس لمعنى في نفسه، ولكن لمعنى خارج وهو عدم القدرة عليه، فإذا تكلف وأذن له سيده وحج فنعم، لكن لو حج بغير إذن سيده فهل يُجزئه؟ لا؛ لأن زمنه مغصوب، فإن زمنه كان مملوكًا لسيده، فإذا غصب نفسه فإنه لا يُجزئه.

فإن قلت: ألم يقل: الفقهاء إن العبد الآبق من سيده تصح منه صلاة الفريضة ولا تصح منه صلاة النافلة؟

فالجواب: أن بينهما فرقًا؛ لأن الحج في هذه الحال -قبل أن يعتق- نفل وليس بفريضة، بخلاف الصلاة الفريضة فإنها فريضة عليه حتى في حال رقِّه؛ فحصل الفرق.

حكم سفر المرأة بفير محرم للحج والخُلوة:

١٨٤ - وَعَنْهُ ﴿ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: «لا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةً إِلا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَم، وَلا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلا مَعَ ذِي مَحْرَم، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ الْمَرَأَةِ إِلا مَعَ ذِي مَحْرَم، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ الْمُرَأَقِي خَرَجَتْ حَاجَّةً، وَإِنِّي اكْتُتُبْتُ فِي غَزْوَةِ كَذَا وَكَذَا، قَالً: انْطَلِقْ، فَحُجَجَّ مَعَ امْرَأَتِيكَ اللهُ اللهُ اللهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِممسلِم.

كلمة «يخطبه يحتمل أن تكون هذه الخطبة على المنبر، ويُحتمل أن تكون من سائر خطبه العوارض؛ لأن خطب النبي عَلَيْق على قسمين: قسم عارض يخطبه النبي عَلَيْق عند وجود حادثة تقتضيه، وقسم راتب كخطب الجمعة وخطب العيدين، وهذا محتمل، ولكنه لا يهمنا أن يكون هذا أو هذا؛ لأن المقصود أن الرسول عَلَيْق أعلن هذا الحكم على المنبر، وهذا يدل على أهمية هذا الحكم ووجوب العناية به.

وجملة: «يقول» حال من فاعل «يخطب»، وجملة «يخطب» حال من «رسول الله»؛ لأن كلمة «سمعت رسول الله ويُطلِق يخطب يقول»، «سمع» لا تنصب مفعولين؛ لأنها ليست من أفعال الظن ولا من أفعال اليقين.

وقوله: «يخلون» هذا فعل مؤكّد بنون التوكيد، فتكون الجملة التي هي نهي مؤكّدة بالنون، «لا يخلون رجل» «الرجل» هو: البالغ بخلاف الذكر، فإنه يُطلق على البالغ والصغير، «بامرأة» أي: بالغة؛ لأنها -أي: كلمة امرأة- تُطلق على الأنثى إذا بلغت «إلا ومعها ذو محرّم» جملة «معها ذو مَحْرم» مبتدأ وخبر وهي في محل نصب على الحال بدليل تقدم ذو مَحْرم، «المَحْرم»: زوجها وكل من تُحرم عليه على التأبيد بنسب أو سبب مباح، وإن شئت فقل: بنسب أو رضاع . أو مصاهرة هذا المحرم، والمحرمات من النسب سبع، ومن الرضاع مثلهن، ومن الصهر أربع،

⁽١) البخاري (٣٠٠٦)، ومسلم (١٣٤١)، تحفة الأشراف (٦٥١٤).



المحرمات من النسب ذكرهن الله في قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ مَ أَمَّهَ كُمُ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخُونَكُمْ وَعَنَاتُكُمْ وَكَالْتُكُمْ وَكِنَاتُ الْأَخْتِ ﴾ [السِّيَانِ ٢٣]. هذه سبع، من الرضاع والبنت والأخت والنبي والعمة والخالة وبنت الأخ وبنت الأخت هذه سبع، ومن الصهر أم الزوجة وإن علت، وبنتها وإن نزلت، وزوجة الأب وإن علا، أما أخت الزوجة فإن الزوج ليس مَحْرَمًا لها، لماذا؟ لأنها لا تحرم على التأبيد، وإنما يحرم الجمع بينها وبين أختها، الملاعنة على المالمات على المالمة فليس مَحْرَمًا.

وقوله ﷺ: «لا يخلون رجل» كلمة «رجل» نكرة في سياق النهي، و «امرأة» نكرة في سياق النهي مع أنه يجوز أن تعول نفيًا؛ لأن الفعل هنا مبني لا يتغير سواء كانت «لا» ناهية أو نافية مبني لاتصال نون التوكيد به، على كلّ «رجل» عام يشمل الشاب والكهل والشيخ وذا الشهوة ومن لا شهوة له، «امرأة» تشمل الشابة والكهلة والعجوز والقبيحة والحسناء.

إذا قال قائل: ما هي الحكمة من ذلك؟ الحكمة: لأن الشيطان يدخل بينهما في هذه الحال فيسوس لهما وتحصل الفاحشة، ولا تحقرن شيئا، لا تقل: هذه امرأة عجوز وهذا رجل شيخ كبير؛ لأن الشيطان قد يؤزهم، ولهذا يوجد بعض الناس مع أهله شهوته ضعيفة، لكن مع غير أهله شهوته قوية، يمكن لو تكلم مع امرأة أجنبية مجرد كلام تحركت شهوته لكن مع أهله كل شيء تفعل لا يتحرك لأن الشيطان يحرك الإنسان، فالمرأة وإن كانت عجوزًا فإنه يُقال: لكل ساقطة لاقطة، ثم إن هذه المسائل ينبغي فيها سد الباب؛ لأن الرابط فيها صعب وشاق، فمن التي لا تشتهي، وإلى أي حد يكون الكبر وإلى أي حد يكون انتفاء الفتنة أو الشهوة؟ قال شيخ الإسلام: العلة إذا كانت منتشرة فإنه يحكم بمظنتها؛ يعني: لا يمكن انضباطها؛ لأن كل واحد يقول: أنا حسب ما عندي لا أفعل هذا الشيء، وكذلك المرأة، ولكن عند الاختبار يكون البلاء والفتنة، فسد الباب أولى؛ ولهذا لم يستثن من هذا شيء حتى لو كانت ابنة العم وزوجة الأخ، لو كانت ابنة عمه زوجة أخيه فإنه لا يحل له أن يخلو بها.

قوله: «لا يخلون رجل بامرأة» النهي عن الخلوة فإذا كان معهما ثالث فالخلوة تزول، لكن هل الحكم يرتفع؟ إذا زالت العلة زال الحكم، لكن قد يحرم من ناحية ثانية وهو الفتنة، وإذا كان جاء في الحديث: «إلا كان الشيطان ثالثهما»(١). ونقول: وإذا كان شيطان الإنس ثالثًا ثبت

⁽١) سيأتي في الرَّضاع.

⁽٢) أخرجه الترمذي (٢١٦٥)، والنسائي في الكبرى (٩٢١٩)، وأحمد (١٨/١) عن عمر، وصححه ابن حبان (٢) أخرجه الترمذي (٤٥٧٦)، والضياء في المختارة (٩٦).

الحكم، فإذا قدر أن المرأة لم تخل برجل لكن خلا بها رجلان فاجران فهذا أشد؛ لأن الفتنة هنا متحققة أكثر؛ ولهذا قال: مَنْ يأمن الذئبين على الشاة الواحدة، إذا كان الذئب الواحد لا يُؤمن فالذئبان من باب أولى، أما إذا انتفت الفتنة وزال المحظور فهذا لا بأس به وإذا كان رجل مع امرأتين فالخلوة لا شك منتفية هل الحكم يزول؟ نعم يزول الحكم، لكنه إن خيفت الفتنة جاء الحكم من طريق آخر ولكن خلوة الرجل بامرأتين أهون من خلوة الرجلين بامرأة.

وقول الرسول على الله أن يكون بالغا، ولابد أن يكون عاقلاً، وأخذوا هذا الشرط التماسا من أهل العلم قالوا: لابد أن يكون بالغا، ولابد أن يكون عاقلاً، وأخذوا هذا الشرط التماسا من الحكمة في وجوب المحرم: الحفاظ على المرأة وصيانتها وحمايتها، إذا كان كذلك فلابد أن تتوافر فيه الشروط، فيكون بالغا عاقلاً، هل يُشترط أن يكون بصيرًا؟ الفقهاء لم يشترطوا ذلك، ولعلهم يعللون هذا بأن الرجل الذي معها ومع محرمها قد يهاب المحرم وإن كان حماية هذا الأعمى لمحرمه ضعيفة بلا شك؛ إذ قد يشير أو يضحك أو يغمز وهذا المحرم لا يدري، لهذا نقول: ينبغي أن نشترط أن يكون بصيرًا حيث دعت الضرورة إلى كونه، هل يشترط أن يكون سميعًا؟ الظاهر أنه لا يشترط.

قال: «ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم»، وهذه «لا» ناهية، ولما كانت هنا جازمة للفعل صار قولنا -فيما سبق-: «لا يخلون» جملة نهي أصح أو أقرب؛ لأن هذه الجملة معطوفة على ما سبق، وقوله: «لا تسافر المرأة»، السفر مفارقة الإقامة سواء كنت في بلد أو كنت في مكان، ولنفرض أنه بدوي في البر ساكن بخيمته فسفره مفارقة محل الإقامة، فالسفر إذن هو مفارقة محل الإقامة، وسمي سفرا؛ لأنه يُسفر عن الإنسان حيث يبرز بعد الخفاء، وقال بعض الأدباء: إنما سمي السفر سفرا؛ لأنه يُسفر عن أخلاق الرجال، كم من إنسان لا تدري عن خلقه وعن صدقه وعن شهامته وعن رجولته إلا إذا سافرت معه، ولكن المراد: السفر المعروف سابقًا، أما سفر اليوم فإنك لا تعرف به أخلاق الرجال؛ لأن السفر اليوم يتم عبر الطائرات فأنت تسافر ويكون بجانبك رجل مسافر، ولا تدري عن هذا الرجل هل هو شهم كريم يخدم قومه يريحهم أو لا، محيح أنك إذا جلست إليه وتحدثت إليه ربما تفهم شيئًا من خلقه، لكن هذا يحصل حتى في القهوة، لكن في الزمن السابق لما كان الناس يسافرون على الإبل مسافات طويلة فيها تعب صار الناس يُعرفون، قال أحدهم -أظنه نافعًا-: «صحبت ابن عمر لأخدمه فكان يخدمني» (۱).

⁽۱) الجهاد لابن المبارك (۲۰۸)، والزهد لأحمد (ص۱۹۳)، وسير أعلام النبلاء (٤/٢٥٤)، والتابعي هو مجاهد قال: صحبت ابن عمر في السفر لأخدمه فكان يخدمني، وفي الباب خدمة جرير لأنس عند البخاري (۲۸۸۸)، ومسلم (۲۵۱۲).



وشاهدنا نحن لما كنا نسافر بالسيارات المسافات التي ليست في الطرق المزفلتة نجد بعض الناس إذا نزل من السيارة ذهب يحتطب ويسخن الماء في أيام الشتاء ويقرب الماء ويروى، وبعضهم إذا نزل أنزل الفراش ونام، أيهما الشهم؟ الأول، فإياكم أن تكونوا من القسم الثاني الذي إذا نزل ينزل بفراشه واصطحبه، فكل واحد منكم يخدم الثاني، وأيضًا اخدموا الناس بالتوجيه والإرشاد وحسن المعاملة والأخلاق؛ لأن الناس سيذكرونكم بالخير إذا أحسنتم، ويذكرونكم بعكسه إذا أسأتم، مع أن هذه الأماكن مقدسة، يعني: أماكن آمنة لا يوجد بقعة على الأرض آمن من المسجد الحرام؛ لكن ليست أمنًا على النفوس فقط، بل وإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، على كل شيء على الأموال والنفوس والأعراض، فإياكم أن تؤذوا الناس في أموالهم أو أعراضهم أو أبدانهم، بل كونوا حير الناس للناس.

يقول: ﴿لا تسافر المرأة، إذن لا تفارق محل إقامتها بما يُسمى سفرًا إلا مع ذي مَحْرَم، وهذا هو الموضع الذي قال فيه الفقهاء: إنه يشمل السفر الطويل والقصير، بينما الرخص الأخرى كالقَصْر والقِطْر والمُسح ثلاثًا تكون خاصة بالسفر الطويل، أما هذا فهو عام للسفر الطويل والقصير، المهم أن يسمئ سفرًا، «لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم»، وسبق معنى المحرم.

هفقام رجل، هل يلزمنا أن نعرف اسمه؟ لا، المهم: القصة: هفقال: يا رسول الله، إن امرأتي _ خرجت حاجة وإنى اكتتبت في غزوة كذا وكذا، فقال: انطلق فحج مع امرأتك»، الرجل لما سمع النبي ﷺ يقول: «لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم»، وقد علم أن زوجته ليس معها ذو محرم سأل النبي ﷺ فقال: إنه اكتتب في غزوة كذا، يعني: كتب مع الغُزاة وأن امرأته خرجت حاجَّةً فماذا قال الرسول عَلَيْنَهُ؟ قال عَلَيْنَا : «انطلق فحُجَّ مع امرأتك». «وانطلق، هذه فعل أمر، و «حج» فعل أمر، وقد أمره النبي ﷺ أن يدع أمرًا مرغوبًا فيه هو ذروة سنام الإسلام وهو الجهاد ليحج مع امرأته، وهذا يدل على وجوب اصطحاب المحرم، هل سأله النبي ﷺ فقال: هل امرأتك كبيرة أو صغيرة؟ لا، اجعل هذا عمومًا أنه يشمل المرأة الكبيرة والصغيرة، هل سأله أهي آمنة أم غير آمنة؟ لا، خُذ هذا عمومًا آخر، هل سأله هل هي حسناء أو قبيحة؟ لا، خُذ هذا أيضًا عمومًا ثالثًا؛ فإذن نَهْي المرأة عن السفر بلا مَحْرم شامل للمرأة، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، وسواء آمنة أو غير آمنة، وسواء كانت قبيحة أو لا، وهناك عموم: رابع سواء معها نساء، أو ليس معها نساء وهذا عام ولذلك كان هذا النص القولي واضحًا في أنه شامل لكل امرأة، وعلى كل حال يقول: «انطلق فحج مع امرأتك»، ففعل الرجل.

* يُستفاد من هذا الحديث عدة فوائد:

الأولى: حرص النبي ﷺ على إبلاغ الشريعة، وأنه ﷺ يستعمل كل أسلوب يمكن أن يُبَلغ به الخلق لقوله: هسمعت النبي عَلَيْكُ يخطب ٥٠٠٠٠ إلخ،



الفائدة الثانية: تحريم خلوة الرجل بالمرأة إلا مع ذي محرم؛ لقوله: «لا يخلوَن...» إلخ، والأصل في النهى التحريم، لاسيما أنه أكد بالنون: «لا يمخلونً».

ثالثًا: عموم هذا النهي لكل رجل ولكل امرأة؛ لأنه نكرة في سياق النهي فيعم.

ومن فوائده: جواز خلوة الصغير بالمرأة لقوله: «لا يخلون رجل»، فالصغير الذي لا شهوة له لا تضر خلوته، لو خلت امرأة بامرأة يفهم من الحديث جواز خلوة المرأة بالمرأة لقوله: «لا يخلون رجل»، لكن هنا لو خيفت الفتنة وجب منعها من طريق آخر؛ لأن بعض النساء -نسأل الله الحماية - يبتلئ بمساحقة النساء، كما يُبتلئ بعض الرجال بالتعلق بالمرد، أيضًا هذه بعض النساء تتعلق بالنساء الجميلات وتفتتن أشد من افتتانها بالرجل.

ويُؤخذ من الحديث: جواز خلوة القِرْد بالمرأة لقوله: «لا يخلون رجل» لكن يقول شيخ الإسلام: إذا خيفت الفتنة -يعني: إذا كانت هذه المرأة تستعمل القرد كما يستعملها الرجل- فإنها تمنع، لأن بعض القرود يتعلق بالنساء، أنا حُدثت أن النساء إذا ذهبن يتفرجن على القرود وصارت إحداهن جميلة صار القرد لا ينظر إلا إليها ولا يتبع إلا إياها، إذن إذا خيفت الفتنة تمنع.

ومن فوائد الحديث: جواز خلوة الرجلين بالمرأة وذلك لقوله: «لا يخلون رجل»، وإذا كان معه آخر فلا خلوة، ولكن كما قلنا إنه إذا خيفت الفتنة وجب المنع من باب ثان.

من فوائد الحديث: عناية الشرع بالمرأة، حيث حرص على حمايتها وحفظها باصطحاب المَحْرَم، فيحفظها كالحارس كالجندي مع الأمير يحرسه ضامن له، إذن محرم المرأة لا شك أن اصطحابها إياه من مكرمتها وحمايتها وعناية الشرع بها.

ومن فوائد الحديث: أنه لابد أن يكون المَحْرَم ممن يمكنه صيانتها بكونه بالغا عاقلا بصيراً إن احتجنا إلى ذلك، فإن كان صغيرا فليس بمحرم هو محرم، لكنه ليس كافيًا، العلة من ذلك: حماية المرأة وصيانتها وكرامتها، وعند العامة يقولون: إن العلة من أجل إذا ماتت يفك حزائم كفنها إذا نزلت في القبر، انظر العوام أولاً يقول: ماتت وهذا تشاؤم، وثانيًا: يفك الحزائم وهذا ليس بشرط؛ لأنه يمكن أن يفك الحزائم أي إنسان، ولعله مر عليكم حديث أن الرسول وهذا ليس بشرط؛ لأنه يمكن أن يفك الحزائم أي إنسان، ولعله مر عليكم خديث أن الرسول طلحة: أنا. فقال: «أيكم لم يقارف الليلة؟» فقال أبو طلحة: أنا. فقال: «انزل»، فنزل في قبرها(۱)، أبو طلحة ليس من محارمها، والنبي على محارمها، وزوجها أيضًا من محارمها.

⁽١) أخرجه البخاري (١٢٨٥) عن أنس، تحفة الأشراف (١٦٤٥).



حكم من حج عن غيره قبل الحج عن نفسه:

3٨٥ - وَعَنْهُ ﴿ فَنَ النَّبِيَ عَلَيْ سَمِعَ رَجُلاً يَقُولُ: لَبَيْكَ عَنْ شُبْرُمَةَ، قَالَ: مَنْ شُبْرُمَةُ؟ قَالَ: أَخْ لِي -أَوْ قَرِيبٌ لِي - فَقَالَ: حَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟ قَالَ: لا. قَالَ: حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ قَالَ: لا قَالَ: حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ مَحَجَّ عَنْ شُبْرُمَةَ اللهُ عَنْ شُبْرُمَةَ اللهُ عَنْ شُبْرُمَةَ اللهُ عَنْ شُبْرُمَةَ اللهُ عَنْ شُبْرُمَة اللهُ اللهُ عَنْ شُبْرُمَة اللهُ عَنْ شُبْرُمَة اللهُ اللهُ عَنْ شُبْرُمَة اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ شُبْرُمَة اللهُ ا

قوله: «أخ لي أو قريب لي» الشك من الراوي، فقال: «أحججت عن نفسك؟» جملة خبرية متضمنة للاستفهام، أي: أحججت عن نفسك؟ والشاهد لمثل هذا التعبير كثير في القرآن وكلام العرب، أي: أنهم يحذفون أداة الاستفهام لعلمها من المقال.

قال: «لا»، قال: «حج عن نفسك ثم حج عن شُبرُمة»، قال أحمد: إن رفعه خطأ، وهذا إحدى الروايتين عنه، لكنه صحّ في رواية أخرى أنه مرفوع، ولعله اطلع أخيرًا على رفعه، فصحح رفعه وقد مر علينا أنه إذا اختلف الحفاظ في رفع الحديث أو وَقْفه فإن الحكم للرافع لسبين: الأول: أن مع الرافع زيادة علم، لأن الرفع وقف وزيادة، السبب الثاني: أنه قد يتكلم الراوي الرافع بالحديث كدرس مثلاً، أو كبيان حكم، فيسمع منه على أنه من قوله، كما لو قلت أنا مثلاً: «وإنما لكل امرئ ما نوى» هذا الحديث مرفوع لا شك، لكن أنا إذا سقته على هذا النحو، فالذي يسمعني يظن أنه من قولي؛ فلهذا نقول: إذا تعارض الحفّاظ في وقف الحديث ورفعه قُدّم الرافع لهذين الوجهين: أحدهما: أن مع الرافع زيادة علم، والثاني: أن الرّافع له قد يُحدّث به غير منسوب حكمًا بما دل عليه فيسمعه من يسمعه فيظنه موقوفًا.

المهم: نرجع إلى الحديث قال: «سمع رجلاً يقول: لبيك عن شُبُرُمة» «لبيك» بمعنى: إجابة لك، لكنه مثنى ومعناه: الكثرة؛ ولهذا قال العلماء في تفسيره: إجابة بعد إجابة، وإنما يقول الحاج: «لبيك» أي: إجابة؛ لأن الله تعالى قال في كتابه: ﴿ وَأَذِن فِي النّاسِ بِالْحَيّج ﴾ [الانتياة: ٢٧]. يعني: أعلمهم به وادعهم إليه يأتوك رجالاً، فإنك تلبي هذه الدعوة بأنك أجبتها، وهنا قال: «لبيك عن شبرمة»، فقيد هذه التلبية بأنها عن شُبُرُمة كأنه نائب عنه فالنبي عَلَيْ استفهم هل حج عن نفسه؟ وهذا الاستفهام هل يمكن وروده أو لا يمكن؟ إن قلنا: إن الحج إنما فرض في

⁽۱) أبو داود (۱۸۱۱)، وابن ماجه (۲۹۰۳)، وغيرهم، وصححه ابن خزيمة (۳۰۳۹)، وابن هبان (۳۹۸۸)، وقال البيهقي (۲/ ۳۳٦): إسناده صحيح، وأعله الطحاوي بالوقف، والدارقطني (۲/ ۲۷۰) بالإرسال، وابن الجوزي (۲/ ۱۱۲) بالضعف، وغيرهم بالاضطراب والانقطاع.

قال ابن عبد البر: ومن أبئ القول بهذا الحديث علله بأنه قد روي موقوفًا على ابن عباس، وبعضهم يجعله عن قتادة عن سعيد بن جبير، وليست هذه عللا يجب بها التوقف عن القول بالحديث؛ لأن زيادة الحافظ مقبولة حكمها حكم الحديث نفسه لو لم يجيء به غيره. التمهيد (٩/ ١٣٨)، وقال النووي في المجموع (٧/ ٨٥): إسناد أبى داود على شرط مسلم والحديث مروى بأسانيد صحيحة.



السنة العاشرة ففي وروده شيء من الإشكال؛ لماذا؟ لأن هذا القائل إنما سمعه النبي على في حجة الوداع، وإذا قلنا: إن الحج إنما فُرض في العاشرة فإنه لا يمكن أن يحج هذا الرجل عن نفسه؛ لماذا؟ لأنه لم يوجد من قبل، ولكن سبق لنا أن القول الراجح أنه مفروض في السنة التاسعة، وبناء على ذلك فإنه يمكن أن يكون هذا الرجل قد حج عن نفسه، وهذا مما يرجح القول بأنه فُرض في السنة التاسعة، وإلا لم يكن لاستفهام النبي على محل (۱).

فقال النبي على أن الشيء مفروض على الإنسان فيريد أن يؤدي عن نفسك؛ لأن كلمة هن تدل على أن الشيء مفروض على الإنسان فيريد أن يؤدي عن نفسه، قال: «لا»؛ يعني: لم أحج، ولكنه بدأ بأخيه لعله كان ميتًا فقدّمه على نفسه، وقال -كما يقول بعض العامة-: أنا حي والدهر أمامي طويل، ولكن هذا ميت ومفتقر إلى الحج فأحج عنه؟ لكن الرسول على قال له: «حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة». وفي رواية: «هذه عنك ثم حج عن شبرمة». ورواية: «هذه عنك ثم حج عن شبرمة، انقلب عن نفس عندك أصرح بأن النسك الذي كان هذا الرجل يقول فيه: لبيك عن شبرمة، انقلب عن نفس الملبى قال: «حج عن نفسك محج عن شبرمة».

* ففي هذا الحديث فوائد:

الأولى: الجهر بالتلبية؛ لأن النبي ﷺ سمع هذا الرجل يلبي ولا يُسمع إلا ما كان جهرًا، وهو كذلك فإن الجهر بالتلبية سنة (٢) -كما سيأتي إن شاء الله تعالى- لما فيه من إظهار الشعائر.

ومن فوائد الحديث: أن الرجل إذا حج عن غيره فإنه يصرّح بذكره فيقول: هلبيك عن فلانه، فلانه، لأن التلبية عند الإطلاق تنصرف إلى نفس الملبي حتى تقيّد، فيقال: هلبيك عن فلانه، فإذا استنابك رجل أن تؤدي عنه الحج فإنك تقول: لبيك حجًّا عن فلان، وإذا استنابك في العمرة تقول لبيك عمرة عن فلان، وهل تسميه وإن كان امرأة؟ لو كانت امرأة: لبيك عن رُقية، عن عائشة؟ نعم، ربما يكون هذا ظاهر الحديث، ولا مانع من أن المرأة يُعرف اسمها، ولكن لو

⁽١) انظر شرح العمدة لابن تيمية (٢/ ٢٩٥).

⁽٢) قال ابن تيمية عَلَيْتُهُ: قال أصحابنا -القاضي ومن بعده-: النلبية سنة لا شيء في تركها؛ لأنها ذكر مشروع في الحج، فكان سنة كسائر أذكاره من الدعاء بعرفة ومزدلفة ومني.... وغير ذلك. شرح العمدة (٢٠٨/٢).



قلت: لبيك عمن أنابتني هل يجوز؟ نعم، والله سبحانه يعلمها، فإذا كنت تستحيي أو تخجل من أن تقول: لبيك عمن أنابتني في الحج، فإن نقول: لبيك عمن أنابتني في الحج، فإن نسيت من وكلك أو نسيت من استنابك فماذا تقول؟ تقول: عمن أنابني، والله تعالَى يعلم ذلك.

ومن فوائد الحديث: أنه ينبغي لطالب العلم أن يسأل في المواضع التي يكون فيها السؤال متجهًا؛ لأن الرسول على سأل هذا الرجل «مَنْ شبرمة؟»، فإذا رأيت شخصًا يفعل أمرًا تدعو الحاجة إلى السؤال عنه، فإن الأفضل أن تسأل، لا يُقال: إن هذا من باب سؤال الإنسان عما لا يعنيه؛ لأن العالم يعنيه أحوال العباد حتى يعلمهم مما علمه الله وَجَالًا.

ومن فوائد الحديث: أنه لا يجوز أن يحج الإنسان عن غيره مع قدرته عن الحج عن نفسه إذا لم يحج عن نفسه، الدليل «حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة»، فإن كان لا يلزمه الحج كرجل فقير أعطاه شخص مالأ يحج به عنه فهل يجوز أن يحج؟ الجواب: نعم، لأن هذا الرجل لا يجب عليه الحج، والله وَعَلَيْنَ يقول: ﴿ وَلِلّهِ عَلَى ٱلنّاسِ حِجُ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [التنظيم: ٩٧]. وهذا الرجل الآن لا يستطيع إليه سبيلاً؛ لأنه ليس عنده مال فيجوز أن يحج عن غيره.

ومن فوائد الحديث: أن الحج يمتاز عن غيره بجواز تغيير النية وجواز الإبهام فيه، فهذا الرجل كان أول ما حج عن شبر مه، ثم نواه عن نفسه في أثناء العبادة، ومثل هذا لا يمكن أن يكون في العبادات الأخرى لكن هذا خاص بالحج، كذلك نجد الرجل يحرم بالحج ثم يقلبه إلى العمرة ليصير متمتعا، يحرم بالعمرة أولاً ثم يضيق عليه الوقت فيدخل الحج عليها فيصير قارنا لا بأس، كما أن الحج يخالف غيره في النية بأنه لو نوى الخروج منه لم يخرج منه واحد، الآن محرم بالحج لما رأى التعب قال: أشهدكم يا جماعة أني فسخت الحج، فهل ينفسخ حجه؟ لا، بينما العبادات الأخرى تنفسخ، إذا فعل محرمًا في العبادات الأخرى يبطلها كما لو أكل أو شرب أو تكلم في الصلاة، لكن في الحج المحظورات فيه لا تبطله، الجماع قبل التحلل يفسده ولا يبطله، ولهذا يجب المضي فيه وقضاؤه من السنة الأخرى بخلاف غيره من العبادات، فالمهم: أن الحج له أحوال يخالف غيره يقتصر فيها على ما ورد.

ومن فوائد الحديث: حسن تعليم النبي ﷺ حيث سأله قبل أن ينكر عليه، ثم دله على الهُدَى حين عرف أنه أخطأ.

هل يستفاد من الحديث: أن من أحرم بنسك عن شخص ثم تبين أنه يجب أن يقدم نفسه فإنه يلزمه أن يحج عن هذا الشخص الذي أحرم بنسكه؛ لأنه التزمه له بإحرامه، أو نقول: إن قوله: «ثم حج عن شبرمة» من باب الإباحة؛ لأنه إنما ذكر له الممنوع ثم ذكر له الجائز؟ فيه احتمال، يحتمل أن الرسول عَلَيْ أوجب عليه أن يحج عن شبر مة، لأنه تلبس بالنسك عنه فوجب



عليه أن يقضيه عنه؛ إذ إنه لما تلبس بالنسك كان كأنه نذره فلزمه أن يوفي به، ويحتمل أن قوله: «حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة» من باب الإباحة والإذن، فهو لما منعه أولا أن يحج عن شبرمة أذن له أن يحج عنه بعد أن يحج عن نفسه، وعندي أن هذا هو الأقرب ونجيب عن الأول بأن الإنسان إذا تلبس به ظنًا منه أنه جائز، فإذا تبين أنه ليس بجائز فهو تلبس غير مشروع فلا يلزم الوفاء به.

ومن فوائد الحديث: أنه يجوز الحج عن الغير بلا إذنه -إذن الغير-، وجه الدلالة: أن الرسول على المسول ال

ولكن لو رفض المحجوج عنه فهل نقول: إن رفضه غير معتبر وأن الفريضة سقطت عنه هذا هو محل الإشكال؟ اختلف في هذا العلماء أي: في مسألة الفريضة، فمنهم من يقول: إنه لا يصح أن يحج الإنسان عن غيره فريضة إلا بإذنه؛ لأن المطالب بها الغير، ومنهم من قال: بل يصح بلا إذنه؛ لأن النبي عَلَيْ لم يقل للمرأة التي سألته أن أباها لا يثبت على الرَّاحِلة: هل استِأذنتِ منه؟ وأنه إذا حج عن غيره ثم بلغه بذلك ورفض فإننا نقول له: رفضت أم لم ترفض الحج لك والفريضة سقطت عنك، وهذا هو الأقرب من الأحاديث.

ومن فوائد الحديث: أن الإنسان ينبغي له أن يبدأ بنفسه؛ لقوله: «حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة».

مسألة الإيثار في القُربِ وإهداء القُرَب للأموات:

وتأتي هنا مسألة الإيثار بالقرب هل هو جائز أو مكروه أو محرم (١٠) سبق لنا الكلام عليه وبينا أنه ينقسم -الإيثار- إلى أقسام: القسم الأول: ما يحرم فيه الإيثار، وهو الإيثار بالواجب، والثاني: ما يُكره فيه الإيثار إلا لمصلحة تربو على الكراهة، والثالث: ما يباح فيه الإيثار، وهو ما سوى العبادات من الأمور العادية.

⁽١) الإيثار يشرع في حظوظ النفوس لا فيما يتعلق بالقُرب والعبادات، نقله النووي في المجموع (٢٩٩/٢) عن الأصحاب، وتابعه السيوطي في الأشباه والنظائر (ص١٦٦)، وقال الزركشي في المنثور (١١٤/١): الإيثار بالقرب مكروه أو خلاف الأولى، فكان يمتنع من ذلك لئلا يرتكب أحد بسببه مكروها أو خلاف الأولى بأن يتأخر عن موضعه من الصف الأولى ويؤثر به ونحوه.



ما الذي يحرم فيه الإيثار؟ مثل لو كان معي ماء يكفيني للوضوء فلو آثرت به غيري وتوضأ به بقيت بلا ماء، فهنا يحرم الإيثار؛ لأنني قادر على استعمال الماء وهو في ملكي فلا يجوز لي أن أوثر به غيري، إذا كانت القربة مستحبة مثل الصف الأول فيه مكان رجل وسبقت إليه أنا وواحد معي فهل أوثره؟ قال العلماء: إنه يكره أن يؤثر غيره بمكانه الفاضل، وهو كذلك، لكن القول بالكراهة يتوقف فيه الإنسان، إنما يقال: لا ينبغي أن تؤثر، لأن هذا يدل على زهد في الخير والسبق إليه، لكن إذا اقتضت المصلحة أن تؤثره مثل أن يكون أباك أو أخاك الكبير أو صاحب فضل عليك وعلى الناس فهنا يكون الإيثار لا بأس به، بل قد تربو المصلحة ونقول: إن الإيثار هنا مستحب، أما الإيثار في الأمور العادية فهذا لا بأس به، والأصل فيه الحل والحواز، قلنا: تبدأ بنفسك، ينبني على هذا مسألة إهداء القُرب للأموات، فنقول: الأفضل ألا تجعل القُرب لك وللأموات الدعاء، لأن هذا هو الذي أرشد إليه النبي على قوله: وإذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم يتفع به، أو ولد صالح يدعو لهه(۱). ولم يوجه الرسول على الأمة إلى عمل يعملونه للميت مع أن الحديث في سياق العمل، فاجعل الأعمال الصالحة لنفسك ومن سواك ادع الله له.

فرض الحج في العمر مرة واحدة:

٦٨٦ - وَعَنْهُ ﴿ فَ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ الله عَلَيْ فَقَالَ: ﴿إِنَّ الله كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ، فَقَامَ اللَّأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ فَقَالَ: أَفِي كَلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ الله ؟ قَالَ: لَوْ قُلْتُهَا لَوَجَبَتْ، الحُجُّ مَرَّة، فَمَا زَادَ فَهُو تَطَوُّعٌ ﴿ ثَنُ حَابِسٍ فَقَالَ: أَفِي كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ الله ؟ قَالَ: لَوْ قُلْتُهَا لَوَجَبَتْ، الحُجُّ مَرَّة، فَمَا زَادَ فَهُو تَطَوُّعٌ ﴿ ثُلُوا لُهُ وَاللّٰهُ اللّٰهُ مِلْكُولًا لَكُولًا لَكُولُولُ اللّٰهُ وَلَا لَكُولُولُ اللّٰهُ وَلَا لَكُولُولُ اللّٰهُ وَلَا لَهُ اللّٰهُ اللّٰهُ وَلَا لَكُولُولُ اللّٰهُ وَلَا لَكُولُولُ اللّٰهُ اللّٰهُ وَلَا لَهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ وَلَا لَهُ اللّٰهُ اللّهُ اللّٰهُ اللّٰهُ عَلَى اللّٰهُ اللّٰمُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰمُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰمُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰمَ اللّٰهُ اللّٰمُ اللّٰهُ اللّٰهِ اللّٰهُ الللّٰهُ اللّٰهُ الللّٰهُ اللللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ الللّٰمُ الل

- وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِم مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالْعَهِ.

هوعنه أي: عن ابن عباس يقول: «خطبنا»، وهذه الخطبة يحتمل أن تكون من الخطب الراتبة ويحتمل أن تكون من الخطب العارضة، وسبق لنا أن رسول الله على كان يخطب أصحابه خطبا راتبه كخطبة يوم الجمعة والعيدين والاستسقاء، وأحيانا خطبة عارضة يكون لها سبب فيقوم ويخطب.

فقال: «إِن الله كتب عليكم الحج» «كتب» بمعنى: أوجب، كقوله تعالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كُيْبَ عَلَيْ اللهُ عَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللهُ تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللهُ عَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللهُ عَالَى عَالَى اللهُ عَالَى عَلَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى عَالَى اللهُ عَالَى عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى عَالَى عَالَى عَالَى عَالَى عَالَى عَالَى عَالَى عَالَى عَالْمُ عَالَى عَالَى عَالَى عَالَى عَالَى عَالَى عَالَى عَالَى عَالْمُ عَالَى عَالَى عَالَى عَالَى عَالَى عَالَى عَالَى عَالَى عَالْمُ عَالَى عَالَى عَالَى عَالَى عَالَى عَالَى عَالَى عَالَى عَالْمُعَالِمُ عَالَى عَالَى عَالَى عَالْمُعُواللَّهُ عَالَى عَالَا

⁽١) أخرجه مسلم (١٦٣١) عن أبي هريرة، وتقدم في شرح الجنائز.

⁽٢) أبو داود (١ أ١٧)، والنسائي (٥/ ١١١)، وابن ماجه (٢٨٨٦)، وأحمد (١/ ٢٥٥)، وصححه الحاكم، وهو عند مسلم (١٣٣٧) عن أبي هريرة.



الَّذِينَ عَامَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنِ إِنَّ أَجَلِ مُسَمَّى فَاصَّتُبُوهُ ﴾ [النَّقَ : ٢٨٧]. فالمفروض مكتوب كأنه وثق بهذه الكتابة، وقوله: «الحجه قال العلماء: إن الحج لغة: القَصْد، وشرعًا: قصد مكة للتعبد للله سبحانه بأداء المناسك.

«فقام الأقرع بن حابس» وهو من زعماء بني تميم ومن المؤلفة قلوبهم، فقال: «أفي كل عام يا رسول الله؟» وهذا السؤال من الأسئلة التي لا تنبغي، ولهذا كان الحديث في صحيح مسلم عن أبي هريرة أنه لما قال: أفي كل عام يا رسول الله؟ قال النبي ﷺ: «لو قلت: نعم، لوجبت ولما استطعتم، ذروني ما تركتكم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم، إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه (۱).

فقوله ﷺ: «ذرُوني ما تركتكم» تفيد أنه كان لا ينبغي أن يسأل هذا السؤال، ولكن على كل حال قد يكون في هذا السؤال خير لئلا يشتبه على من يأتي من بعده من الأمة، قال رسول الله ﷺ: «لو قلتها لوجبت»، يعني: لثبتت وصار الحج فريضة كل عام، ولكن الرسول ﷺ بين فيما رواه مسلم: «ولما استطعتم»، فإنه لو وجب على الناس كل عام ما استطاعوا. أولاً: ما استطاعوا أن يأتوا كل عام إلا بمشقة شديدة.

ثانيًا: لو استطاعوا ما استطاعوا أن يؤدوا المناسك؛ لأننا لو فرضنا أن المسلمين في مثل هذا العصر يمثلون ألف مليون، ولنقل: إن القادر منهم على الحج نصف هذا العدد لو جاءوا إلى مكة مثلاً هل يستطيعون أن يقوموا بشيء؟ لا يستطيعون، لهذا هم لا يستطيعون لا باعتبار أفرادهم أنهم يشق على كل فرد منهم أن يأتي كل عام إلى مكة لاسيما من البلاد البعيدة، ولا باعتبار اجتماعهم حول الكعبة فإن هذه مشقة شديدة أيضًا، وهذا من نعمة الله والمنه أنه لم يجب إلا كما قال الرسول المنهم المن الله واحدة فما زاد فهو تطوع، يعني: الحج واجب مرة واحدة فما زاد على المرة الواحدة فهو تطوع، إن شاء الإنسان أتى به وإن شاء لم يأت به.

في هذا الحديث فوائد: منها: إعلان الأحكام الشرعية عن طريق الخطابة، والخطابة أحد المجالات التي بها تُنشر الدعوة، فإن الدعوة تنشر بطرق متعددة منها: الخطابة، والكتابة والمشافهة، وغير ذلك من الأشياء التي تكون مجالاً للدعوة، ومنها: حرص النبي على تبليغ أمته، فإنه كان لا يخفى تبليغ الأحكام، بل جعلها إعلانا بواسطة الخطابة.

ومنها: فرضية الحج لقوله: «كتب عليكم الحج»، وفرضه بالكتاب والسنة وإجماع المسلمين إجماعًا قطعيًّا، ففي القرآن: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [التغيّل: ٩٧]. وفي السُّنة كما

⁽١) تقدم تُخريجه.



في هذا الحديث، وكما في قوله: وبني الإسلام على خمس، وذكر منها حج البيت، أما الإجماع فالعلماء مُجْمعون (١) على ذلك، ولهذا قالوا: من أنكر فرضية الحج فهو كافر مرتد، إلا إذا كان حديث عهد بكفر ولم يعرف فرائض الإسلام فإنه لا يكفّر إلا بعد أن يُعرَّف، فإذا عرَّف وذكرت له الدلائل وأصر على إنكار الفرضية صار كافرا، أما مَنْ تركه -أي: الحج- بدون إنكار فرضيته، ولكن تهاونا وكسلا فأكثر أهل العلم على أنه لا يكفر؛ لأنه لا كفر بترك شيء من الأعمال إلا واحدة فقط وهو الصلاة، وقال بعض أهل العلم -وهو رواية عن الإمام أحمد-: إن من تركه تهاونا فهو كافر لقوله تعالى: ﴿ وَمَن كَفَرُ فَإِنَّ اللّهَ غَنَّ عُن الْعَلَيمِينَ ﴾ [النظائي : ١٩٥]. وهذا يدل على أن الحجم مع القدرة عليه كفر، وكذلك ما أثر عن عمر وفي أنه هم أن يبعث عمالاً إلى البلاد، فمن وجدوه ذا غنى فلم يحج قال: فليأخذوا عليهم الجزية ما هم بمسلمين، لكن الجمهور على أن ترك الحجمهور على أن يتهاون بوفائها، فإذا مات قضيت عنه، وكلام ابن القيم تغيلله في تهذيب سنن أبي كالديون التي يتهاون بوفائها، فإذا مات قضيت عنه، وكلام ابن القيم تغيله في تهذيب سنن أبي داود يدل على أنه لا يُقضى عنه، قال: لأن هذا الرجل تركه تركا وهو معرض عن فعله، أما لو أنه يقول: سأحج العام القادم ويُمني نفسه، ولكن بَعته الأجل فلم يحج فهذا يحج عنه بلا شك، والراجح: أنه إذا تركه على أنه ليس معرضا عنه فهذا يُحَجُ عنه، وكلام ابن القيم جيد لكنَ شك، والراجح: أنه إذا تركه على أنه ليس معرضا عنه فهذا يُحَجُ عنه، وكلام ابن القيم جيد لكنَ أتوقف في ترجيحه.

ومن فوائد الحديث أيضًا: أنه يجوز أن يقاطع الخاطب فيسأل؛ لأن الأقرع بن حابس قاطع النبي عليه النبي عليه النبي عليه النبي المناء الخطبة ولم يُنكر عليه النبي عليه النبي المناء المناء المنطبة ولم يُنكر عليه النبي عليه النبي المناء المناء

ومن فوائد الحديث: أن في المسائل ما لا ينبغي أن يُسأل عنه كما في هذا الحديث، فإن الرسول عَلَيْة قال فيما رواه أبو هريرة: «ذرُوني ما تركتكم» (٢). وفي قصة عويمر العجلاني مع امرأته أن النبي عَلَيْة لما سأله عَدي الذي وصاه عُويمر كره المسائل وعابها فيما لو وجد الإنسان مع امرأته رجلاً.

ومن فوائد الحديث: أن النبي ﷺ يحكم بغير وحي لقوله: «لو قلتها لوجبت»، وهذا محل خلاف بين أهل العلم؛ فمنهم من قال: إن الرسول ﷺ لا يحكم من عند نفسه، وإنما يحكم

⁽¹⁾ المجموع (٣/ ١٥).

⁽٢) قبال صاحب المبدع: إذا ترك فرض الصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج تهاويًا بأن عزم على ألاً يفعله أبدًا، أو أخره إلى عام يغلب على الظن موته قبله استيب كالمرتد، فإن أصر قُتل حدًّا. المبدع (٩/١٧٣)، والفروع (١/٢٥٧)، والإنصاف (١/٣٠٤).

⁽٣) هو حديث الباب الذي أخرجه مسلم عنه.

⁽٤) سيأتي في الحدود.

من عند نفسه في مسائل الاجتهاد، وأما مسائل التشريع فلا، والصحيح: أنه يحكم من عند نفسه في المسائل الاجتهادية كتدبير الحروب وغيرها وفي المسائل الشرعية، لكن إقرار الله له تشريع، ولهذا يعتبر وحيًا.

ومن فوائد الحديث: أن الحج لا يجب في العمر إلا مرة واحدة لقوله: «الحج مرة». ومن فوائده: استحباب الزيادة على المرة لقوله: «وما زاد فهو تطوع».

* * * *

٧- باب الْمُواقيت

الْمواقيت: تعريفها وبيان أقسامها:

«المواقبت» جمع ميقات، وأصله من الوقت، ولكن قُلبت الواو ياء؛ لأنه كُسِر ما قبلها فأصل الميقات موقات، لكن لأنها وقعت ساكنة بعد كسر وجب أن تقلب ياء، فيُقال: ميقات، والميقات يطلق على الزمن ويطلق على الحدّ، فيقال: وقّت كذا؛ أي: حدّد.

المواقبت تنقسم إلَى قسمين: مواقبت مكانية، ومواقبت زمنية، أما المواقبت المكانية فإنها تكون للحج والعمرة، وأما الزمنية فهي للحج فقط، أما العمرة فلا زمن لها في أي وقت شئت من العام تعتمر، لكن الحج له مواقبت زمنية لقوله تعالَى: ﴿ الْحَجُ أَشَهُ رُمَّعُلُومُتُ ﴾ [الثينة: ١٩٧]. وهي شوال، وذو القعدة، وذو الحجة هذا القول الراجح وإن كان المشهور من المذهب أنها شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة، لكن الصواب أن شهر ذي الحجة كله من زمن الحج؛ لأن الأصل في الجمع أن يكون عامًا وشاملاً لكل ما يدل عليه.

الْمواقيت الْمَكانية خمسة تستمع إليها في حديث ابن عباس الآتي:

قوله: «وقَتْه أي: حدد وجعله مكانا لوقت إحرامهم، «ذا الحُلَيْفَة» أي: صاحب الحليفة، والحُلَيْفَة تصغير حِلْفة، والحِلْفة هي شجرة معروفة فسميت به لكثرته فيها، وهي مكان يبعد عن

⁽١) البخاري (١٥٢٤)، ومسلم (١٨١١)، تحفة الأشراف (١١٧١).



مكة نحو عشرة أميال، وعن المدينة نحو سنة أو تسعة أميال، «ولأهل الشام الجُحْفَة»، أهل الشام: كل من كانوا بين المشرق والمغرب من البلاد الشامية المعروفة، الجُحْفَة" قرية اجتحفها السيل ودمرها وهلك أهلها أيضًا بالوباء الذي نزل فيهم حين دعا النبي ﷺ الله أن ينقل حمى المدينة إلى الجُحْفَة" لما خربت صار الناس يحرمون بدلها من «رَابغُه" وهرَابغه أبعد منها عن مكة، وبينها وبين مكة نحو ثلاث مراحل.

قال: «ولأهل نجد قَرْن المَنَازِل» يعني: وقَت لهم «قَرْن المَنَازِل» وهو ما يُسمى الآن بالسيل الكبير، وهو معروف لا يزال الناس يحرمون منه إلى الآن، «ووقّت لأهل اليمن يَلَمُلَم» وهو اسم جبل، وقيل: اسم مكان، وهو يسمى الآن السعديّة معروف عند أهل اليمن، قَرْنَ المَنَازِل وَيلَمْلَم بين كل واحد منهما وبين مكة نحو مرحلتين.

قال: «هنّ لهنّ ولين أتى عليهن من غيرهن» «هُنّ الضمير يعود على المواقيت، «لهن» للبلدان، وهلمن أتى عليهن أي: على المواقيت، «من غيرهن» أي: من غير هذه الأماكن، فجعل الرسول على هذه المواقيت مواقيت لأهل هذه البلدان ولمن أتى عليهن من غير أهلهن، فمن أتى من أهل نجد من طريق المدينة يُحرم من «ذِي الحُلَيْفة»، ولا نلزمه أن يذهب إلى قَرْن المنازل، ومن أتى من أهل المدينة من طريق أهل نجد أحرم من قَرْن المنازل، ولا نلزمه أن يدهب إلى قَرْن يدهب إلى ذِي الحُلَيْفة، وهذا من تيسير الله عَنَيْنَ.

قال: «كمن أراد الحج أو العمرة» يعني: هن لهؤلاء، «ممن» يعني: من الذين يريدون الحج أو العمرة، وهأو، هنا مانعة فلا يمتنع أن يقصد الحج والعمرة جميعًا، لأن الناس الذين يمرون بالمواقيت منهم من يريد الحج فقط، ومنهم من يريد الحج والعمرة.

قال: «ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأه، «من كان دون ذلك» أي: دون هذه المواقيت، «فمن حيث أنشأه أي: من حيث أنشأ القصد والإرادة، «حتى أهل مكة من مكة» يعني: يحرمون من مكة.

٦٨٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ مَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ وَقَتَ لأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ (اللَّهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ .

⁽١) قال النووي: سُميت جُحفة لأن البسيل اجتحفها وحمل أهلها، ويُقال لها: مُهْيِعة بفتح الميم وإسكان الهاء. تحرير الفاظ التنبيه (ص١٣٩).

⁽٢) متفقُّ عليه: البخاري (١٨٨٩، ١٣٧٢)، ومسلم (١٣٧٦) عن عائشة، تحفة الأشراف (١٦٨١٦).

⁽٣) قال ابن تيمية: الجَحْفَة قرية قديمة وهي اليوم خراب، وقد صار الناس لأجل خرابها يُحْرمون قبلها من رابغ لأجل أن بها الماء للاغتسال. شرح العمدة (٢/ ٣١٥).

⁽٤) أبو داود (١٧٣٩)، والنسائي (١٧٣٥- ١٢٤)، ونقل ابن عدي في الكامل (١٧١١) إنكار أحمد بن حنبل هذا الحديث على أفلح بن حميد المدني، وقد احتج به الشيخان، ووثقه ابن معين وغيره، والحديث صححه ابن السكن كما في تحفة المحتاج (١/ ١٣٩)، وخلاصة البدر المنير (١/ ٣٥٠)، والنووي في المجموع (٧/ ١٦٩).



٦٨٩ - وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِم مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ إِلا أَنَّ رَاوِيَهُ شَكَّ فِي رَفْعِهِ (١).

«ذات عِرْق» هي مكان يُحاذي قَرْن المَنَازِل أو يزيد عنه قليلاً، ويُسمى عند الناس: الضريبة.

· ٦٩ - وَفِي صَحِيح الْبُخَارِيِّ: «أَنَّ عُمَرَ ﴿ فَيْ عُمَ الَّذِي وَقَّتَ ذَاتَ عِرْقِ ٥٠٠ .

وعلى هذا فتكون السُّنة ثابتة إما عن الرسول ﷺ وإما عن عمر، وسنة عمر سنة متبعة لقول النبي ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخُلفاء الراشدين المهديين من بعدي.

٦٩١ - وَعِنْدَ أَحْمَدَ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيِّ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هِنْفَ: «أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ وَقَّتَ لأَهْلِ الْمَشْرِقِ: الْعَقِيقَ»(١).

«العَقِيق» هذا مكان يتصل بذات عِرْق، فإن هذا الوادي الكبير الذي يسمى وادي العَقِيق يمر بهذا وبهذا، فالصحيح أنه لا يُنافي الحديث الذي ثبت في البخاري وفي مسلم وفي أبو داود من أن ميقات أهل العراق ذات عِرْق، لأن العَقِيق يمتد ويُسمى العَقِيق ولو كان ممتداً من ذات عِرْق إلى مصبه، هذه المواقيت الخمس إنما وقتها النبي عَلَيْ رحمة بالخلق، لأنه لو وحد الناس على ميقات واحد لكان في ذلك مشقة كبيرة، فمن نعمة الله أن وقتت هذه الأماكن لكل هذه البلدان.

فنستفيد من هذا الحديث فوائد: أولاً: ثبوت المواقيت المكانية.

ثانيًا: أنها خمس.

ثَالثاً: اختلافها في البعد والقرب من مكة، قد يقال: إن هذا من الأمور التعبدية التي لا تعلّم حكمتها، وقد يُقال: إن هناك حكمة في ذلك وهي أما ذي الحُليّفة فلأنها قريبة من المدينة فكان من المناسب أن يُحرم الإنسان من حين أن يخرج من المدينة لتكون أحكام الحرمين أو أحكام المسجدين متقاربة من حين أن يخرج من المدينة وحرمها يدخل فيما يختص بحرم مكة وهو الإحرام هذه المناسبة، الجُحْفة أبعد من اليمن ويَلَمْلَم، لأنها مهل أهل الشام، والشام فيه أحد المساجد الثلاثة التي تشدّ الرحال إليها فإن كانت هذه الحكمة وراء ذلك فالله أعلم.

⁽۱) مسلم (۱۱۸۳)، والذات عرق، قرية على مرحلتين من مكة، وعرفت بذلك؛ لأن فيها عِرْقًا، ومن علامات ذات عرق: المقابر القديمة.

⁽٢) البخاري (١٥٣١)، تحفة الأشراف (٧٩٥٩).

⁽٣) المسند (١/ ٣٤٤)، وأبو داود (١٧٤٠)، والترمذي (٨٣٢) وحسنه. قال ابن القطان: هذا حديث أخاف أن يكون منقطعًا. ويدل على ضعفه أن حديث ابن عباس المشهور الصحيح ذُكرِت فيه المواقيت الأربعة ولم يذكر هذا. انظر التمهيد (١٥ / ١٤٣)، وشرح العمدة (٢/ ٣١٢)، ونصب الراية (٣/ ١٣).



ومن فوائد الحديث: ثبوت آية من آيات النبي ﷺ وذلك أنه وقَت هذه المواقيت قبل أن تُفتح هذه البلدان، وهذا إشارة إلى أنها سوف تُفتح وسوف يحج أهلها وهذه مواقيتها.

ومن فوائد الحديث: أن من مر بهذه المواقيت من غير أهلها وجب عليه الإحرام منها ولا يجوز أن يتعداها إلى ميقاته الأصلي، فلو أن الشامي مر بالمدينة وقال: أنا سوف أؤجل الإحرام إلى ميقاتي الأصلي وهو الجُحْفة. قلنا له: لا؛ لأن النبي ﷺ قال: «وُلمن أتى عليهن من غير أهلهن»، فأنت الآن مررت بميقات سابق فيجب عليك أن تُحرم منه وهذا هو رأي الجمهور، وذهب الإمام مالك تَعَيِّلهُ إلى أنه يجوز للشامي أن يُؤخر الميقات إذا مر بذي الحليفة ويحرم من الجُحْفة وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، ولكن الصواب مع الجمهور في هذه المسألة، وأن الإنسان إذا مر بالميقات يريد الحج والعمرة وجب عليه أن يحرم ولا يتجاوزه.

أما من تجاوز هذه المواقيت لا يريد حجًا ولا عمرة ثم بدا له بعد تجاوزها أن يحج أو يعتمر فإنه لا يلزمه الرجوع، وإنما يحرم من حيث أنشأ النية، أما ميقات أهل مكة بل من كان في مكة فميقاته من مكة لقوله: «حتى أهل مكة من مكة»، وهذا في الحج ظاهر وواضح، فإن النبي على لم لم أهل مكة حين أراد الإحرام بالحج أن يخرجوا إلى الحِل ولم يلزم الصحابة الذين حلوا أن يخرجوا إلى الحِل، بل أحرموا من مكانهم.

فإن قلت: هل يشمل هذا العمرة؟

قلنا: قد قيل به، وإن من أراد العمرة من أهل مكة، يُحرم من مكة ولكن هذا قول ضعيف؛ لأن هذا العموم خُصِّص بحديث عائشة وبالمعنى أيضًا، أما تخصيصه بحديث عائشة فلأن عائشة لما أرادت أن تُحرم وهي في مكة أمرها النبي ﷺ أن تخرج من الحرم فتُهل بعمرة، وهذا يدل على أن مكة ليست ميقاتًا للإهلال بالعمرة؛ إذ لو كانت كذلك لم يكلفها النبي ﷺ أن تخرج في الليل من مكة إلى التنعيم لتحرم منه؛ لأننا نعلم أن دين الله تعالى يسر، وأن اليسر في هذه الحال أن تحرم من مكة، فلما لم يكن ذلك عُلم أن مكة ليست ميقاتًا للعمرة.

فإن قال قائل: عائشة ليست من أهل مكة.

فالجواب: أن من لم يكن من أهل مكة إذا أراد النسك فحكمه حكم أهل مكة، بدليل أن الصحابة الذين أحرموا بالحج بعد أن حلوا من العمرة أحرموا من مكة كأهل مكة ولم يحرموا من الحلّ، وحينئذ لا فرق فيمن كان بمكة بين أن يكون من أهلها الأصليين أو من الآفاقيين (۱) أما من حيث المعنى: فإن العمرة معناها الزيارة، والزيارة لا تكون من المكان إلى المكان بل تكون من مكان إلى مكان آخر، وهذا لا يتحقق إلا إذا جاء الإنسان بالعمرة من خارج الحرم،

⁽١) سبق تعريفه.

ويشير إلى هذا قول الرسول ﷺ لعبد الرحمن بن أبي بكر: «اخرج بأختك من الحرم فلتهلُّ بعمرة» بهذا اللفظ في الصحيح^(۱)، وهذا يدل على أن الحرم ليس مكانًا للإحرام للعمرة؛ ولأنه ما من نسك يطوف فيه الإنسان الكعبة إلا وقد جمع بين الحل والحرم؛ لأن الحج أهل مكة يُحرمون من مكة، ولكن لا يطوفون بالبيت حتى يأتوا من الحلّ، أين الحلّ؟ عرفة، فلا يمكن لأحد أن يطوف بالبيت طواف نسك إلا وقد قدم إليه من الحلِّ هذه قاعدة، ففي العمرة معروف، وفي الحج لا يطوف طواف الإفاضة إلا بعد الوقوف بعرفة، ولو طاف الإفاضة قبل الوقوف بعرفة ما صح، الآن عرفنا أن الدليل السمعي والنظري يدلان على أن أهل مكة يُحرمون للعمرة من الحلّ من خارج الحرم وهو كذلك.

ومن فوائد الحديث: مَنْقَبة عمر هِين في وذلك بتوفيقه للصواب، حيث وقت لأهل العراق ذَات عِرْق فوقع توقيته مِوافقًا لما جاء عن رسول الله ﷺ أنه وقَّتها لأهل العراق وهو لم يعلم، توقيت ذات عرق من عمر جاءت باعتبارها حذو قَرْن المَنازل، فيُستفاد منه فائدة: أن من لم يمر بالميقات فإنه يحرم إذا حاذي الميقات سواء كان من البر أو الجو أو البحر.

هل تكلم العلماء على الطائرات؟ شيخ الإسلام يَحْلِنْهُ كان يتكلم على أهل الشعوذة الذين يلعبون على الناس بأن الله تعالى يعطيهم كرامات أنهم يكونون في بلادهم في اليوم الثامن من ذي الحجة ثم يقفون بعرفة ويُشاهدون بعرفة، يقول كَيْلَلُّهُ: إن الشياطين تحملهم، ولكن ذكر من جملة ما يفرطون فيه أنهم يحاذون الميقات ولا يحرمون منه لأن الشياطين تطير بهم؛ إذن صار للطائرات أصل في كلام أهل العلم، على كل حال: نحن عندنا -والحمد لله- من سُنَّة عمر اعتبار المحاذاة (٢) شرعيًا تثبت به الأحكام الشرعية.

按 按 按 按

٣- باب وجوه الإحرام وصفته

«وجوه» يعني: أنواع الإحرام، «وصفته»: كل نوع، الإحرام له ثلاثة أنواع كما سيأتي في الحديث القادم وهو قوله:

٦٩٢ – عَنْ عَائِشَةَ مِشْفِ قَالَتْ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَّ بِحَجِّ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَّ بِحَجِّ، وَأَهَلَّ رَسُولُ الله ﷺ بِأَلْـحَجِّ، فَأَمَّـا مَنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ عَنْدَ قُدُومِهِ، وَأَمَّا مَنْ أَهَلَّ بِحَجِّه، أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَلَمْ يَحِلُّوا حَتَّىٰ كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ (٢). مُتَّفَقُّ عَلَيْهِ.

⁽۲) المجمّوع (۷/ ۱۷۶)، وفتح الباري (۳/ ۳۹۰). (۳) البخاري (۱۵۶۱)، ومسلم (۱۱۸۱)، تحفة الأشراف (۷۰۲۰).



بيان الأفضل من أقسام الحج الثلاثة:

الآن نقول: أيهما أفضل؟ نقول: التمتع أفضل إلا لمن ساق الهَدْي، فالقِرَان أفضل لتعذر التمتع في حقه؛ لأنه لا يمكن أن يحل، التمتع عرفتموه فهو أفضل،

الدليل أولاً: لأن النبي ﷺ أمر به أصحابه وحتَّم عليهم حتى غضب لمَّا توانوا في تنفيذ ذلك.

ثانيًا: أنه أيسر للمكلّف، وما كان أيسر للمكلّف فهو أحب إلى الله: «أحبُّ الدِّين إلى الله الحنيفيَّة السَّمْحة». كما روي في الحديث (١) و «إنّ الدِّين يُسر» كما صح به الحديث (١).

⁽١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٢٨٧) عن ابن عباس قال: سئل النبي ﷺ أي الأديان أحب إلى الله..... فذكره، وله شاهد من مرسل صحيح عند ابن سعد (٣/ ٣٩٥)، وأخرجه ابن عساكر في تاريخه (٢٢/ ٣٥٦) عن أمية بن بني أسعد الخزاعي. قال ابن حجر في الإصابة (١/ ٥٦): وهو الصواب.

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٩) عن أبيّ هريرة، تحفة الأشراف (١٣٠٦٩).



ثالثاً: أنه أكثر عملاً، فإن الإنسان يأتي فيه بعمرة تامة وبحج تام، فيطوف طواف العمرة ويسعى ويطوف طواف الحج ويسعى، خلافًا لمن قال: إن المتمتع يكفيه السعي الأول سعي العمرة، فإن هذا قول ضعيف جدًا، ولا يصح من حيث الدليل، ولا من حيث التعليل، أما من حيث الدليل فإنه قد صح في البخاري^(۱) وغيره من حديث ابن عباس وعائشة^(۱) -رضي الله عنهم أن الذين حلوا من إحرامهم طافوا بين الصفا والمروة طوافين، يعني: أنهم طافوا مرتين وسعوا سعيين، وأما من حيث المعنى: فلأن العمرة انفصلت عن الحج انفصالاً تامًا حتى إنه يفعل بينهما كل ما يفعل في حال الحِل وهذا انفصال تام، فكيف يقال: إن جزءًا من العمرة يكون مجزنًا عن جزء من الحج.

رابعًا: أن الله تعالى أوجب على الإنسان أن يطوف بالصفا والمروة في الحج والعمرة فقال: ﴿ فَمَنْ حَجَّ اَلْبَيْتَ أَوِ اَعْتَمَرُ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَوَّفَ بِهِما ﴾ [الثقة: ١٥١]. إذن الحج لابد فيه من سعي والعمرة لابد فيها من سعي، وأما حديث جابر الذي اعتمد عليه من قال: إنه يكفيه سعي واحد وهو ما رواه مسلم أنه قال ﴿ فَنْ : هلم يطف النبي عَلَيْةٌ ولا أصحابه بالصفا والمروة إلا طوافا واحدا طوافه الأول، فهذا الجواب عنه سهل جداً يُقال: المراد بأصحابه الذين كانوا مثله وهم القارنون، ومعلوم أن القارن يكفيه سعي واحد، ولا يمكن أن يُراد به كل أصحابه وذلك لحديث ابن عباس وعائشة -رضي الله عنهم- وللمعنى الذي أشرنا إليه، وكذلك من استدل بقوله: «دخلت العمرة في الحج وشبك بين أصابعه، فهم أنفسهم لا يقولون بمقتضى ظاهر الحديث لقلنا أيضا: يكفيه طواف العمرة عن طواف الحج ولا قائل به وإنما دخلت العمرة في الحج، أي: أن الحج كما يكون في هذه الأشهر كذلك العمرة، وكذلك ما ثبت للحج من أحكام ثبت للعمرة إلا ما دل عليه الدليل، فإن العمرة دخلت في الحج فهي حج كما جاء في الحديث المرسل الذي تلقته الأمة بالقبول قال الرسول دخلت في الحج فهي حج كما جاء في الحديث المرسل الذي تلقته الأمة بالقبول قال الرسول دخلت في الحج، وهي حج كما جاء في الحديث المرسل الذي تلقته الأمة بالقبول قال الرسول دخلت في الحج، وهي حج كما جاء في الحديث المرسل الذي تلقته الأمة بالقبول قال الرسول دخلت في الحج، وهي حج كما جاء في الحديث المرسل الذي تلقته الأمة بالقبول قال الرسول دخلت في الحج، والعمرة حج أمنغره.

أما القِرَان فله صفة متفق عليها، وهي أن يحرم بالعمرة والحج جميعًا فيقول: لبيك عمرة وحجًّا، فإذا قال من الميقات: لبيك عمرة وحجًّا فهو قارن، وسبق أن صفة القِرَان أنه إذا وصل مكة طاف وسعى وبقي على إحرامه إلى يوم العيد فيرمي جمرة العقبة ويحلق أو يقصر ويحل التحلل الأول.

الصفة الثانية للقِرَان: أن يُحرم بالعمرة ثم يدخل الحج عليها قبل الشروع في الطواف،

⁽١) البخاري (١٥٦٠)، تحفة الأشراف (١٧٤٣٤).

⁽٢) البخاري (١٥٦٤)، تحفة الأشراف (٥٧١٤).



وهذا وقع لأم المؤمنين عائشة بشغ حين أحرمت بالعمرة فحاضت فأمرها النبي على أن تُحرم بالحج، وقال: «طوافك بالبيت وبالصفا والمروة يسعك لحجتك وعمرتك»، فهنا أحرمت أولا بالعمرة ثم أدخلت الحج عليها -على العمرة- قبل الشروع في الطواف، وهل هذه الصفة مشروطة بالضرورة، أو جائزة في حال الاختيار؟ المشهور من مذهب أحمد أنها جائزة حتى في حال الاختيار.

الصفة الثالثة: أن يحرم بالحج أولاً ثم يدخل العمرة عليه، يعني يقول: هلبيك حجة، من العلماء الميقات ثم يبدو له فيدخل العمرة عليه فيقول: هلبيك حجة وعمرة، فهذا فيه خلاف؛ فمن العلماء من أجازه، وقال: لا بأس به، واستدل بظاهر فعل الرسول ﷺ حيث قالت عائشة: إنه أحرم بالحج مع أنه أتاه آت وقال له: هقُل عمرة في حجة، فيقولون: إن الجمع بين حديث عائشة والحديث الآخر: أن الرسول ﷺ أحرم بالحج أولاً ثم أدخل العمرة عليه، وقالوا: إن العمرة أحد النسكين، فإذا جاز إدخال الحج عليها جاز إدخالها عليه، وحينئذ تكون الأفعال واحدة.

المهم: أن القِرَان له ثلاث صور، والمشهور في الصورة الأخيرة من مذهب الحنابلة (١) انها لا تصح وقالوا إذا أدخل العمرة على الحج فإدخاله لا عبرة به ويبقى على نية الحج.

الإفراد له صورة واحدة وهي: أن يُحرم بالحج وحده فيقول: البيك حجّاه، وإذا وصل مكة طاف وسعى وبقي على إحرامه إلى يوم العيد، ذكرنا أن التمتع كم وجها له؟ له أربعة أوجه، قلنا: إلا من ساق الهَدْي فالقران في حقه أفضل لتعذر التمتع في حقه، ولكن هل الأفضل أن يسوق الإنسان الهَدْي ويُقرن، أو الأفضل ألا يسوق ويتمتع؟ في هذا خلاف بين العلماء، منهم من قال: الأفضل ألا يسوق ويتمتع؛ لأن النبي على قال الأصحابه: المو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهَدْي، ولا حللت معكم، ومنهم من قال: بل سوق الهَدْي والقِرَان أفضل؛ لأن هذا فعل الرسول يكي ولانه أظهر في إظهار الشعائر؛ لأن الإنسان يسوق معه الهَدْي وهذا لا شك أن فيه من إظهار الشعائر ما ليس فيمن لم يسق الهَدْي، وأجابوا عن قوله: الو ستقبلت المن أن فيه من إظهار الشعائر ما ليس فيمن لم يسق الهَدْي، وأجابوا عن قوله: ولا الأمر سيبلغ منكم ما بلغ حتى يشق عليكم هذه المشقة ما سقت الهَدْي والأحللت معكم، وقد كان الرسول عن المنتقل منكم ما بلغ حتى يشق عليكم هذه المشقة ما سقت الهَدْي ولاحللت معكم، وقد كان الرسول المنتقل الاختيار مراعاة الأصحابه كما ترك الجهاد الله في كل سرية مراعاة الأصحابه الذين لا يستطيعون أن يصاحبوه في كل سرية وليس عنده ما يحملهم عليه، فهو الاصحابه الذين لا يستطيعون أن يصاحبوه في كل سرية وليس عنده ما يحملهم عليه، فهو الاصحابه الذين لا يستطيعون أن يصاحبوه في كل سرية وليس عنده ما يحملهم عليه، فهو لا يعلمهم فيخرج به، وكما ترك الصيام مراعاة الأصحابه،

⁽١) المبدع (١٣١/٣)، والكافي في فقه ابن حنبل (٣٩٣/١).



فقالوا: إن قوله: «لو استقبلت من أمري» لهذا المعنى، وعندي أن الأقرب إن التمتع أفضل إلا لمن ساق الهَدي، فالقِرَان أفضل ليجمع بذلك بين قول الرسول ﷺ وفعله.

هذه الأنساك الثلاثة أيها التي يجب فيها الهَدْي؟ التمتع بالنص والإجماع، قال الله تعالى:
هذا لا إشكال فيه، القارن كالمتمتع يلزمه الهَدْي، وهذا قول جمهور أهل العلم(١)، ووجه مشابهته للمتمتع: أنه حصل له نسكان في سفر واحد، فقد تمتع بالعمرة بالترفه بترك أحد السفرين، يقول العلماء: إن القارن تمتع ليس في الحلّ بين العمرة والحج، لأنه ليس عنده حلّ، السفرين، يقول العلماء: إن القارن تمتع ليس في الحلّ بين العمرة والحج، لأنه ليس عنده حلّ، ولكن في ترك أحد السفرين، وهذا نوع من التمتع، فهو مترفه بترك أحد السفرين، وهذا نوع من التمتع، وبهذا أدخله كثير من أهل العلم بنص الآية: ﴿فَنَ تَمَنّعُ وَالعُبْرَةِ إِلَى لَلْيُجَ ﴾ [الشيّة: ١٩٦]. هذا وجه الخدلف كثير من أهل العلم بنص الآية: ﴿فَنَ تَمَنّعُ وَالعُبْرَةِ إِلَى لَلْيَجَ ﴾ [الشيّة: أن وجوب المتمتع الذي أحرم بالعمرة وأحل منها؛ لأنه قال: هُونَ تَمَنّعُ وَالْعُبْرَةِ إِلَى لَلْيَجَ ﴾ ولهذا قال الإمام أحمد: إن القارن ليس كالمتمتع، يعني: أن وجوب الهَدْي عليه أمر لا إشكال فيه، إذن القارن عليه الهَدْي عند جمهور أهل العلم؛ لأنه متمتع بالترفه بترك أحد السفرين، أما المُفْرِد فلا هَدْي عليه؛ لأنه لا يدخل في التمتع لا لفظا ولا معنى بالترفه بترك أحد السفرين، أما المُفْرِد فلا هَدْي عليه؛ لأنه لا يدخل في التمتع لا لفظا ولا معنى فلا يجب عليه الهَدْي.

حديث عائشة بين فيه إشكال وهو قولها: هوأهل رسول الله على بالحجه، قولها: هالحجه، نقول: ذهب بعض العلماء إلى أن النبي على كان مفرذا بالحج وأخذوا بذلك، وقالوا: الإفراد أفضل من القران والتمتع، ولكن الصحيح: أن الرسول على حج قارئا، قال الإمام أحمد " -وهو إمام أهل السنة والحديث-: لا أشك أن النبي على كان قارنا، والمتعة أحب إلي، وثبت في الصحيح " أن الرسول على جاءه مَلك وقال له: قل عمرة وحجة أو عمرة في حجة، وهذا لا يمكن أن يقع فيه مخالفة من رسول الله على في فيحرم بالحج، فإذا كان الأمر كذلك فما الجواب عن الحديث؟ قال بعض العلماء: إنه لما كان فعل القارن كفعل المفرد ظنت عائشة بينا أنه كان مفرذا وهذا ليس بصحيح، لأنه يُقال: إذا كانت علمت أن بعض الصحابة أحرم بحج وعمرة!! هذا شيء بعيد، ومنهم من قال: إن الرسول على أحرم أولا بالحج، ثم أدخل العمرة عليه فقالت عائشة: أحرم بالحج باعتبار الرسول على المؤرد عليه فقالت عائشة: أحرم بالحج باعتبار

⁽١) المغنى لابن قدامة (٣/ ٢٤٣)، والكافي (١/ ٣٩٩)، وكشاف القناع (٢/ ١٤).

⁽٢) نقله عنه ابن مفلح في الفروع (٣/ ٢٢٤).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٥٣٤) عن ابن عمر، تحفة الأشراف (١٠٥١٣).



ابتداء الإحرام ثم أدخل العمرة عليه، وهذا ينطبق تمامًا على قول من يقول بجواز إدخال العمرة على الحج، أما من لم يقل بذلك فإنهم لا يقرون هذا الجواب.

ذكرنا أن الأنسأك الئلاثة كلها جائزة إلى يومنا هذا.

فإن قلت: كيف تجيب عن أمر الرسول على أصحابه أن يجعلوها عمرة وغضبه حين لم يبادروا بذلك؟

قلنا الجواب على ذلك: ما جاء في صحيح مسلم (") عن أبي ذر والله الله المتعلقة أهي عامة أم خاصة؟ قال: وبل هي لنا خاصة» قال شيخ الإسلام: أي أن وجوبها خاص في الصحابة، لانهم لو امتنعوا وصمموا على الامتناع لكان في ذلك مجابهة مع الرسول الله على السوة حد لمنع هذا التمتع، لانهم لو لم يفعلوا ما فعل الناس فهم أسوة لهم، فلما كان هم الأسوة وكان في امتناعهم مجابهة ومنع للتمتع أو لفسخ الحج لا للتمتع كان غضب الرسول المشديدا كيف يحابيهم ليسن هذه الطريقة لامته ثم يمتنعون، فالغضب هنا ليس لأن هذا واجب من حيث هو واجب، فغضبه لأنهم تهاونوا في تنفيذ أمره، والفرق بينهم وبين غيرهم ظاهر، ولهذا صح عن أبي بكر وعمر وعثمان وأعلام الصحابة -رضي الله عنهم- أن الأنساك الثلاثة ولهنا حت عن أبي بكر وعمر وعثمان وأعلام الصحابة ومن بعدهم لا يساوون ولا كلها جائزة، وتكاد الأمة تجمع على ذلك إلا نفراً قليلاً من الصحابة ومن بعدهم لا يساوون ولا يسامون من قالوا بالجواز.

من فوائد الحديث أولاً: أن الناس مخيرون في الإحرام بين هذه الوجوه الثلاثة، ووجه الدلالة من هذا: أن النبي ﷺ أقرهم على ذلك، ثانيًا: أنه ليس هناك أوجه للإحرام سوى ما جاءت به السنة، فلو أراد الإنسان أن يأتي بأوجه سوى ما جاءت به السنة لكان ذلك باطلاً لقول الرسول ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رده.

ومن فوائد الحديث: السعة في الأمور الجائزة، وأنه إذا كانت الأمور كلها جائزة فلا ينبغي أن يعيب أحد على أحد، ومثله حديث أنس حججنا مع النبي رسي الملبي، فمنا الملبي، ومنا المكبر، ومنا المهلل (٢)، ومنها أيضاً أحاديث الصيام أنهم كانوا مع الرسول رسي هذا صائم وهذا مفطر، ولا يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم (١).

ومن فوائد الحديث: أن المتمتع يُحل من عمرته إذا قدم، وأنه ينبغي المبادرة بأداء العمرة

⁽۱) مسلم (۱۲۲٤).

⁽٢) اخرجُه مسلم (١٢٨٥) بسنده قال: سُئل أنس بن مالك ماذا كنتم تصنعون في هذا اليوم -من منى إلى عرفة-؟ فقال: كان يهل المهل منًا فلا ينكر عليه ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه.

⁽٣) أخرجه البخاري (٩٤٧)، ومسلم (١١١٨) عن أنس، وعند مسلم (١١١٦) من حديث أبي سعيد، تحفة الأشراف (٧٣٧).



لقولها: «فأما من أهل بعمرة فحل عند قدومه»، وهـو كذلك؛ أي: أن الإنسان ينبغي له إذا قدم مكة بنسك عُمْرة أن يبادر.

ومن فوائله أيضًا: أن القارن والمُفرد يبقيان على إحرامهما إلى يوم النحر.

فيه أيضًا: حجة الوداع متى كانت؟ في السنة العاشرة من الهجرة، وسُميت حجة الوداع؛ لأن الرسول أتى بما يشعر بتوديع الناس في تلك الحجة.

* * *

٤- بابُ الإحْرام وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

الإحرام هو نية الدخول في النسك حتى وإن كان على الإنسان ثيابه العادية، فإذا نوئ الدخول في النسك فقد أحرم، سواء لبس الثياب الخاصة بالإحرام أم لم يلبس وما يتعلق به - أي: بالإحرام- مما يُسنُ أو يُجب.

ُ ٦٩٣ - عَن ابْنِ عُمَرَ هِنِ قَالَ: «مَا أَهَلَّ رَسُولُ الله ﷺ إِلاَّ مِنْ عِنْدِ الْـمَـسْجِدِ»(١). مُتَّفَتُّ عَلَيْه.

يعني: مسجد ذي الحليفة، وهو يشير إلى أنه لا ينبغي الإهلال إلا إذا ركب الإنسان، وقد صرّح في حديث جابر وشخ أنه أهل حين استوت به ناقته على البيداء فقال وشخ: «حتى إذا استوت به على البيداء أهل بالتوحيد لبيك اللهم لبيك»، وقوله: «أهل أي: رفع صوته من الإهلال وهو الإظهار، ومنه سُمي الهلال؛ لأنه يظهر في السماء.

استحباب رفع الصوت بالتلبية:

٦٩٤ - وَعَنْ خَلادِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ ﴿ مَ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «أَتَسَانِي جِبْرِيسُل، فَأَمَرَنِي أَنْ آمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالإِهْلالِ» (٢). رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِيذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ.

هذا كالأول فيه دليل على أنه يُستحب رفع الصوت في التلبية؛ لأن جبريل أتى النبي على فأمره أن يأمر أصحابه أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال؛ يعني: بالتلبية، وجبريل هو أحد الملائكة الكرام، والموتكل بالوحي.

⁽١) البخاري (١٥٤١)، ومسلم (١١٨٦)، تحفة الأشراف (٧٠٢٠).

⁽۲) أبو داود (۱۸۱٤)، والترمذي (۸۲۹)، وقال: حسن صحيح، والنسائي (٥/ ١٦٢)، وابن ماجه (٢٩٢٢)، وأحمد (٤/ ٥٦)، وابن حبان (٣٨٠٣)، وابن خزيمة (٢٦٢٥)، وقال ابن عبد البر: في إسناده اختلاف كثير، وأرجو أن تكون رواية مالك (١/ ٣٣٤) فيه أصح. المتمهيد (٧٧/ ٢٣٩).

يُستفاد من هذين الحديثين: أنه يُسن رفع الصوت بالإهلال؛ يعني: التلبية.

٦٩٥ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﴿ فَ النَّبِيَّ ﷺ تَـجَرَّدَ لإِهْلالِهِ وَاغْتَسَلَ (١٠). رَوَاهُ التَّرْمِيذِيُّ وَحَسَّنَهُ.

وتجرده يعني: من لباسه، وواغتسل وهذا الاغتسال مشروع، يغتسل الإنسان عند الإحرام كما يغتسل للجنابة، وهو سنة مؤكدة للرجال والنساء، حتى الحيض وذوات النفاس يسن لهن أن يغتسل للجنابة وهو سنة مؤكدة للرجال والنساء متى الحيض والمشهور عند اهل العلم أنه يغتسلن فإن لم يجد الماء أو تعذر عليه استعماله لمرض فهل يتيمم كالاغتسال الواجب، وقال شيخ يتيمم قالوا: لأن هذه طهارة مشروعة، فإذا تعذرت عدلنا إلى التيمم كالاغتسال الواجب، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: لا يسن التيمم، لأن هذا اغتسال ليس عن جنابة حتى يحتاج الإنسان فيه إلى رفع الحدث إنما هو اغتسال للتنظف والتنشط لهذا العمل، فإذا لم يجد الماء فإنه لا يتيمم، وعلى كل حال: إن تيمم الإنسان احتياطًا فلا بأس، لأنه قال به بعض العلماء.

من محظورات الإحرام:

٦٩٦ - وَعَن ابْنِ عُمَرَ هِنِ : ﴿ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ مُثِلَ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِن الثِّيَابِ؟ قَالَ: لا لا يَلْبَسَ الْقَمِيصَ، وَلا الْعَمَائِمَ، وَلا السَّرَاوِيلاتِ، وَلا الْبَرَانِسَ، وَلا الْسِخَفَافَ، إِلا أَحَدٌ لِا يَسْبَلُ النَّعُلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْحُفَيْنِ وَلْيَقْطَعُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلا تَلْبَسُوا شَيْئًا مِن الثِّيَابِ يَسِدُ النَّعُلَيْنِ فَلْيَلْبَسُوا شَيْئًا مِن الثِّيَابِ مَسَّدُ الزَّعْفَرَانُ وَلا الْوَرْسُ ٣٠٠. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم.

«شُئِلَ» أي: سأله سائل، وكان هذا السؤال وقع وهو في ألمدينة قبل أن يخرج إلى الحج، لأنه خرج إلى الحج يوم السبت وقد خطب ﷺ الناس يوم الجمعة ويتن لهم ما يصنعون عند الإحرام.

فسأله سائل: «ما يلبس المُحْرِم»، و«ما» هنا استفهامية، يعني: أي شيء يلبسه؟ فقال: «لا يُلبس القميص»، والجواب في ظاهره مخالف لصيغة السؤال؛ لأن السؤال عما يُلبس، والجواب عما لا يُلبس، لو كان السؤال ما الذي لا يلبسه المُحْرِم فقال: لا يلبس القميص صار الجواب مطابقاً للسؤال في صيغته، لكن السؤال عما يُلبس فأجيب بما لا يُلبس، فنقول إن الجواب وإن خالف السؤال في صيغته لكنه موافق له في المعنى؛ لأن حصر ما لا يلبس يفيد ما يلبس، كأنه قال: يلبس ما سوى ذلك، لكنه ذكر ما لا يلبس، لأنه أقل من الذي يلبس، فالذي يلبس واسع، كل شيء يلبسه إلا هذه الخمسة، وعلى هذا فيكون الجواب مطابقاً للسؤال من الاختصار، ووجه المطابقة: أن من علم ما لا يلبس فقد علم ما يُلبس وهو ما عداه.

⁽۱) الترمذي (۸۳۰)، وقال: حسن غريب، وصححه ابن خزيمة (۲۰۹۰)، قال ابن القطان: إنما حسن الترمذي الحديث للاختلاف في عبد الرحمن بن أبي الزناد، ولعله عبد الله بن يعقوب المدني. تحفة المحتاج (۲/ ۱٤۷). (۲) البخاري (۱۰٤۲)، ومسلم (۱۱۷۷)، تحفة الأشراف (۸۳۲۵).



«لا يلبس القميص» ما هو القميص؟ الثوب ثيابنا هذه هي القميص، «ولا العمائم» القميص على على البدن والعمائم على الرأس، «ولا السراويلات» على جزء من البدن، «ولا البرانس» على كل البدن لأن البرانس ثياب لها قُبع متصل بها ليغطى به الرأس، ولعلكم تشاهدونه في المغاربة الذين يأتون إلى الحج، «ولا الخفاف» لباس الرّجل، ثم استثنى -عليه الصلاة والسلام-.

تأمل المحظورات الآن خمسة التي لا تُلبس ما عداها يُلبس إلا ما كان بمعناها فإن الشرع لا يفرق بين متماثلين فما كان بمعناها فله حكمها، «القميص» ما الذي بمعناه؟ الفانيلة قريبة من القميص، الزّبون قريب من القميص، وما أشبه ذلك، «العمائم» نظيرها الغُترة، «السراويلات» معروفة، لكن السراويل ظاهر الحديث العموم وأنه لا فرق بين السراويلات ذوات الأكمام الطويلة أو القصيرة، «البرانس» يمكن أن نقول: أقرب شيء لها المشلح، «الخفاف» مثلها الجوارب؛ لأنه لا فرق، والجوارب هي الشُرّاب، ما عدا ذلك فهو حلال، فلننظر الآن هل يلبس الساعة؟ نعم؛ لأنها لا تدخل في هذا ولا في معناه، هل يلبس النظارة؟ نعم، يلبس سماعة الأذن، يلبس الخاتم، يلبس الكمار، يلبس العلاقية التي يكون فيها الحوائج، إذن كل شيء يلبسه إلا ما كان بمعنى هذه الأشياء.

يقول الرسول ﷺ: «إلا أحد لا يجد نعلين فليلبس الخفين»، «إلا أحده يعني: من الرجال لا يجد النعلين فليلبس الخفين، وإذا قيل: «لا يجد كذاه فالمراد: لا يجده بعينه ولا يجد ما يحصل به؛ يعني: فإذا كان ليس عنده نعال، لكن عنده دراهم يشتري نعالاً نقول: اشتر نعالاً، فإذا كان معه دراهم ولكن لا يجد نعالاً يشتريها فليلبس الخفين، لكن هنا قال: «وليقطعهما أسفل من الكعبين» يعنى: يقطع الخفين حتى تكون أسفل من الكعبين لئلا تكون خفاً كاملاً.

ولكن هذا الحديث قلت: إنه قاله الرسول على وهو في المدينة قبل أن يخرج إلى الحج، وفي حديث ابن عباس (۱) وليت المؤلف ذكره تخلف أن النبي على خطب الناس يوم عرفة فقال: همَنْ لم يجد نعلين فللبس الحفين، ومن لم يجد إزارًا فليلبس السراويل، وأطلق، وهذا يدل على أن الحكم الأول نسخ، لماذا؟ لأن الرسول على قال ذلك في مَجْمع أكبر من مجمع المدينة وفي زمن متأخر، والذين سمعوه يوم عرفة ليس كلهم سمعوه في المدينة وسيأخذون الحديث على إطلاقه بدون أمر بقطع، ولو كان القطع واجبًا لكان بيانه في عرفة واجبًا؛ لأن الناس سيأخذونه على الإطلاق، وهذا القول هو الصحيح على ما في القطع من إضاعة المال؛ لأنه لما جاء ما يدل على النسخ صار قطعه إضاعة للمال، ولهذا حرم بعض العلماء قطع الخف وقال إنه لما يسخ كان في قطعه إفساد له وهو إضاعة للمال.

⁽١) أخرجه البخاري (٥٨٠٤)، تحفَّة الأشراف (٥٣٧٥).



يقول: وولا تلبسوا شيئًا من الثياب مسه الزعفران ولا الورْس، للونه أو لريحه؟ لهما جميعًا؛ لأن الرسول نهى الرجال عن لبس المعصفر، والذي مسة الزعفران يكون أصفر لكن إذا كان لبخة ما تشمل الثوب كله فإنه يكون النهي عنه من أجل أنه طيب؛ لأن المعصفر إنما يُكره إذا كان الثوب كله أصفر، قال: وولا الورْس، ما هو؟ قال العلماء: إن الورْس نبت في اليمن طيب الرائحة، فتكون العلة في النهي عن الثوب الذي مسه الزعفران أو الورْس هي الرائحة، كأنه قال: لا تلبسوا ثوبًا مسة طيب، وظاهر الحديث أننا لا نلبس الثوب الذي مسة الطيب سواء لبسناه قبل أن نحرم وأحرمنا أو بعد أن نُحرم، وهذا هو الظاهر؛ ولهذا اختلف العلماء في ارتداء المطيب هل يلبسه المُحْرِم أو لا، أما بعد إحرامه فلا شك أنه لا يلبسه، وأما قبل إحرامه فالمشهور من المذهب أنه مكروه أن يُحرم الإنسان في ثوب مطيب، وقال بعض العلماء أن؛ إنه حرام ولا يجوز أن يُحرم بثوب مطيب، وهذا هو ظاهر الحديث، وعلى هذا فلا تطيب ثياب الإحرام لا بالبخور ولا بالدهن ولا بغيرها؛ لأن الرسول على يقول: ولا تلبسوا ثوبًا مسه الزعفران ولا الورس.

خطأ شائع والردعليه:

هذا الحديث عبر عنه بعض العلماء فقالوا: ولا يلبس المحرم المخيطه، وقد قيل: إن أول من نطق بهذا إبراهيم النخعي على ما أظن، وإبراهيم النخعي من التابعين، فهذه الكلمة ليست معروفة عند الصحابة، لكن ذُكرت أخيرًا فقيل: لا يلبس المخيط، وهذا التعبير في الواقع أولا أنه لا يؤخذ على عمومه، فإن من المخيط ما يُلبس كما لو لبس رداء مرقعًا؛ أي: رداء مكون من أربع قطع فهذا مخيط، وكذلك إزار مُرقع فهو مخيط، ومع ذلك فإنه يجوز أن يلبس رداء مرقعًا وإزارًا مرقعًا مع أن فيه خياطة، ثانيًا نقول: كلمة مَخيط تُوهم أن كل ما فيه الخياطة فهو حرام، ولهذا يسأل العوام كثيرًا عن النعال المخروزة ويقول: كيف نلبس نعلاً مخروزة وهي فيها خياطة? فنقول: هذا الذي يريده العلماء غير الذي تفهمونه أنتم، هم يريدون الثياب المفصل على البدن سواء مخيط أو منسوج ولا يريدون ما فيه الخياطة، ولذلك أباحوا -رحمهم الله- النعال وأباحوا الشيء الذي يحمل فيه النفقة والمنطقة وما أشبهها مع أنها مخيطة يعني: فيها خياطة، ولهذا لو أن الإنسان إذا أتى على ذكر هذا المحظور من محظورات الإحرام ذكر ما جاءت به السنة لكان أولى وأبين وأسلم له، لأن كونه يعبر بما جاءت به السنة لا شك أنه لديه حجة أمام الله وكالله الكن كونه يعبر بلبس المخيط الموهم للناس خلاف ما يراد هذا قد يكون

⁽١) شرح العمدة (٢/ ١٣٤)، المحزر في الفقه (١/ ٢٣٩)، المجموع (٧/ ٢٤٨).

على خطر أنه يُفهِم عباد الله أو يأتي بلفظ يُوهم ما لا يُراد، نعم لـو أنه قـال: إن المُحَرَّم لبس المخيط وشرحه شرحًا وافيًا لَسَلِمَ.

نعود مرة ثانية إلى الحديث يقول: «لا يلبس القميص»، لو استعمل القميص على غير وجه اللبس مثل أن ارتدى به أو ائتزر به فيجوز ذلك؛ ولهذا بعض الناس إذا ركب في الطائرة وكانت إحراماته في العفش قال: ما عندي ثوب إحرام كيف أحرم؟ فأصبر إلى أن أصل إلى جدة وأخرج ثياب الإحرام وأحرم. نقول: هذا خطأ لا يجوز، ويمكنك أن تُحرم بثيابك هذه، إن كنت من الذين يلبسون الغتر اجعل الغترة إزارا واخلع القميص وإن كنت من الناس الذين ليس معهم غترة اجعل الثوب إزارا اخلع القميص وتلفع به ثم اخلع السروال ويكون القميص إزارا، لكن المشكل إذا كنت ممن يلبسون البنطلون ولا غُترة عليك، نقول: أحرم ويبقى عليك الثوب، انزع البنطلون ويبقى عليك الشوبال، ولا شيء عليك؛ لأن الرسول يقول: «مَنْ لم يجد إزارًا فليلبس السراويل، ولا مانع من أن يبقى عليه البنطلون للحديث أيضاً.

بقي عندنا إذا لم يمكن هذا بأي حال من الأحوال مثل ألا يكون معه إلا قميص، وليس على رأسه شيء، وليس معه سروال ماذا يصنع؟ نقول: إذا أمكن أن يُحرم به بدون كشف عورة بحيث يدخل مثلاً في حمام الطائرة ويخلعه ويجعله إزارًا فعل وإن لم يمكن نوى الإحرام ولو كان عليه هذا الثوب، والمسألة بسيطة يصوم ثلاثة أيام على رأي أهل العلم أو يطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع أو يذبح شاة، وسيأتي -إن شاء الله- ذكر الكلام على اللباس المخبط أو لبس هذه الأشياء هل يلزمه فِدْية إذا لبسها أو لا يلزمه.

يُستفاد من هذا الحديث عدة فوائد: أو لاً: حرص الصحابة -رضي الله عنهم- على العلم والبحث لقوله: «سئل ما يلبس المحرم».

ومن فوائده أيضًا: حسن تعليم الرسول ﷺ، وأن تعليمه قد بلغ الغاية في الفصاحة؛ لأنه سئل عما يلبس المحرم فأجاب بما لا يلبس، ذلك الجواب المتضمن لبيان ما لا يلبس مع الاختصار.

ومنها: أن النبي على أعطى جوامع الكلم كما قال على: «أعطيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصار اله أجاب بجواب بين مفصل مع الاختصار -لو أراد أن يعدد ما يلبسه المحرم يتعب؛ لأن الأشياء أنواع كثيرة التي تلبس سوئ هذه الخمسة.

⁽١) أخرجه الدارقطني (٤/ ١٤٤ - ١٤٥) من حديث ابن عباس، وفي سنده زكريا بن عطية، قال أبو حاتم: منكر الحديث. انظر الجرح والتعديل (٣/ ٥٩٩)، وعلل ابن أبي حاتم (١٧٦٤)، وهو عنده بلفظ -يعني: الدارقطني-: «أعطيت جوامع الكلم واختصر في الحديث اختصارًا».

وأخرجه أبو يعلى كما في المطالب العالية (٢٦٦١- المسندة) من طريق خليفة بن قيس عن خالد عن عمر بن الخطاب، ولفظه: «إني أوتيت جوامع الكلم وخواتمه، واختصر لي اختصارًا». قال البخاري في التاريخ الكبير (٣/ ١٩٨): خليفة عن خالد لم يصح حديثه.

فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرامر





ومنها: تحريم لبس القميص وما عُطف عليه على الرجل.

ومنها: جواز لُبس السراويل لمن لم يكن معه إزار.

ومنها: جواز لبس الإزار على أي صفة كان لعموم قوله: «ومن لم يجد إزارًا»، وعليه فلو أن الإنسان خاط الإزار بحيث لا يكون مفتوحًا فإن ذلك لا بأس به؛ لأنه لم يزل يسمى إزارًا، والسراويل لها أكمام ليدخل فيها كل رجل وحدها.

ومنها: تحريم لبس السراويل القصيرة والطويلة لغموم قوله: «ولا السراويلات».

ومنها: يُسر الشريعة الإسلامية وسهولتها لقوله: «من لم يجد نعلين فليلبس الخفين، ومن لم يجد إزارًا فليلبس السراويل».

وهل نقول: ومنها استحباب لبس النعلين للمُحْرم أو جوازه؟ لماذا لم نقل ذلك؟ لأن الأمر من لم يلبس نعلين فليلبس الخفين؛ لأن هذا من باب ذكر المنع فتكون اللام هنا للإباحة، وإلا فلو أن الإنسان أحرم وهو حافى فلا حرج عليه.

ومنها: تحريم لبس المطيب.

هل على فعل هذه المحظورات فِلْ ية ؟

سبق لنا أن من محظورات الإحرام: اللباس سواء كان على الرأس أو البدن أو القدم أو اليد على الرأس كالعمامة، القدم كالخفين، البدن كالقميص والسراويل والبرانس، اليدين كالقُفّازين، وأن هذا حرام على الرجل وحده إلا القفازين فحرام عليهما جميعًا؛ لأن النبي على نهى أن تلبس المرأة القُفّازين، وسبق لنا أنه إذا لم يجد نعلين فليلبس الخفين بدون فِدية، وإذا لم يجد إزارًا فليلبس السراويل بدون فدية أيضًا، وذهب بعض العلماء إلى أن عليه فدية أيضًا، وذهب بعض العلماء إلى أن عليه فدية أيضًا، وذهب بعض العلماء إلى أن عليه فدية أباح هذا إباحة مطلقة بدون أن يذكر فدية على أن وجوب الغدية في لباس هذه الأشياء في النفس منه شيء؛ وذلك لأن الرسول على حرمها ولم يذكر لها فدية، وسبق لنا أيضًا أنه لا يلبس ثوبًا مسته الزعفران ولا الورس، وهل هو من أجل اللون أو من أجل الرائحة؟ قلنا: يشملهما، ولكن لو فرض أنه لبس ثوبًا مسته طيب بدون لون فهو داخل في النهي؛ لأن العلة هي الطيب.

ونكمل فوائد الحديث، فنقول: ومنها: أنه لو خاط فليس فليس عليه فيدية، الدليل: أنه لو كان عليه فدية لبينها الرسول ونحن تتبعنا السنة فلم نجد أن عليه فدية في هذه الأشياء، فإن كان هناك إجماع فالدليل هو الإجماع، وإن لم يكن إجماع فالأصل براءة الذمة، ولا تلزم عباد الله ما لم يلزمه الله ويجمع الأصل، وهذا هو القاعدة، وذهب أكثر أهل العلم إلى أن لبس المخيط



أو هذه المحظورات المذكورة فيها الفدية، وما هي الفدية؟ قالوا: الفدية هي فدية حلق الرأس صيام أو صدقة أو نسك، الصيام كم؟ ثلاثة أيام، والصدقة إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع، والنسك ذبح شاة تُوزَّع على الفقراء، فقالوا: إن هذه الفدية؛ لماذا؟ قالوا: قياسًا على وجوبها في حلق الرأس، والقياس كما تعلمون أنه لابد فيه من أصل وفرع وعلة جامعة وحكم، الحكم متفق على رأي جمهور العلماء(۱) بين هذا وبين فدية حلق الرأس، والأصل فدية حلق الرأس، والفوع فدية لبس هذه الأشياء، والعلة الجامعة قالوا هي: «الترفه»؛ لأن حلق شعر الرأس إنما وجبت به الفدية، لأنه ترفّه بحلقه حيث أزال عنه الأذى، وإزالة الأذى ترفّه فنحن نظر هل العلة الترفّه وهل الترفّة الحاصل يدفع الأذى كالترفه الحاصل بكمال الزينة؛ لأننا قد نمانع في أن العلة في وجوب الفدية في حلق الرأس هي الترفّه فإن من الممكن أن يقول قائل: العلة في تحريم حلق الرأس في الإحرام هو أن الرأس يتعلق به نسك، فإن حلق الرأس والتقصير من واجبات الحج والعمرة، ولو أن المحرم حلقه لفات هذا النّسك، فكان لزامًا عليه أن يبقيه من أجل أن يتنسك لله تعالى بإزالته حلقاً أو تقصيرا.

ثم نقول: الترفّه الحاصل بالحلق ليس كالترفّه الحاصل بلبس هذه الثياب، الترفه الحاصل بالحلق من أجل إزالة أذى فهو رفع ضرر أما هذه فالترفّه فيها من باب الزينة والسهولة في الملبس ونحو ذلك فافترقتا.

ثم نقول: إنه ليس مطلق الترفّه موجب للفِدْية، فهاهو المحرم يغتسل ويتبرد ويأكل المأكولات الطيبة ويتفكّه في المشارب وفي الملبوسات المباحة وكذلك في المفروشات وغير ذلك ويستظل، وهو نوع من الترفّه، فالتعليل بالترفه فيه نظر أيضًا؛ لهذا نقول: إن دل الإجماع على وجوب الفِدْية في وجوب هذه الأشياء فهو المتبع، وليس لنا أن نخرج عن إجماع المسلمين، وإن لم يدل الإجماع على ذلك فالأصل براءة الذمة وإلحاق هذه بحلق الرأس مع إمكان وجود الفارق فيه نظر.

جواز استعمال الطيب عند الإحرام:

٦٩٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ عَلَيْهُ قَالَتْ: «كُنْتُ أُطِيِّبُ رَسُولَ الله عَلَيْةِ لإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ» (١٠). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

ذكر المؤلف يَعَلِنهُ هذا الحديث عقب حديث ابن عمر؛ لأن في حديث ابن عمر الإشارة إلى

⁽١) الإنصاف للمرداوي (٣/ ٥٥٥)، كشاف القناع (٢/ ٤٢٤)، المجموع (٧/ ٣٢٩).

⁽٢) البخاري (١٥٣٩)، ومسلم (١١٨٩)، تحفة الأشراف (١٧٥١٨).



تحريم الطيب على المُحُرِم، وهذا الحديث يدل على جواز استعمال الطيب عند الإحرام، ولازم ذلك أن يبقى الطيب في الإشارة بعد إحرامه، بل صريح ذلك كما جاء في حديث آخر قالت: «كاني أنظر إلى وَييص المِسْك في مَفَارِق رسول الله ﷺ وهو مُحْرِم»، «وَييص» بمعنى: البريق واللمعان وهو مُحْرِم.

فيُستفاد من حديث عائشة: أن استدامة الطيب للمحرم ليست حرامًا وهذا صحيح، والعلماء أخذوا من هذا قاعدة وقالوا: إن الإستدامة أقوى من الابتداء (١)، فالطيب للمحرم استدامته جائزة وابتداء عقد النكاح لا وابتداؤه لا تجوز، الرّجْعَة للمُحْرِم -يعني: إذا راجع زوجته وقد طلقها- جائزة وابتداء عقد النكاح لا يجوز، وهذه القاعدة صحيحة وسليمة.

وقول عائشة: «كنت أطيّب» يُستفاد منه: أنه يجوز للرجل أن يستخدم زوجته في حوائجه الخاصة كالتطيب.

وقولها: «ولحله قبل أن يطوف بالبيت» يُستفاد منه: أن المحرم يحلّ في الحج قبل أن يطوف بالبيت، ولكن هذا الحل هو التحلل الأول أو الأصغر كما يعبر عنه بعض الناس، أما الثاني فلا يكون إلا بعد الطواف والسعي.

ويُستفاد من الحديث: انه لا حلّ قبل الطواف، وأنه لا يحل التحلل الأول برمي جمرة العقبة كما قال به كثير من أهل العلم، فالصواب أنه لا يحل إلا بالرمي والحلق أولاً، لأنه ورد عن النبي ﷺ وإن كان ذكر الحلق ضعيفًا، ولكن يُؤيده حديث عائشة هذا فإنها قالت: هولحله قبل أن يطوف، ولو كان يُحلّ قبل الحلق لقالت: ولحلّه قبل أن يحلق. ثانيًا: أننا إذا قلنا: لا تحل إلا بعد الحلق كان ذلك أحوط، فإنه لو أخر الحل إلى ما بعد الحلق لم يقل أحد: إنك آثم، ولو حلّ قبل أن يحلق لقال له كثير من العلماء: إنك آثم، فيكون هذا أحوط وأبرأ للذمة.

ويُستفاد من هذا الحديث أيضًا: أنه ينبغي للإنسان أن يتطيب عند حِله وهذه سنة، كثير من الناس إما أنه يجهلها أو يُفرط فيها.

النهي عن النكاح والخِطبَة للمُحْرم:

٦٩٨ - وَعَنْ عُثْمَانَ بْـنِ عَفَّـانَ ﴿ مَ أَنَّ رَسُـولَ الله وَ الله وَالله وَاللهُ وَاللهُ وَالله وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَا

«لا» نافية، لكن النفي هنا بمعنى النهي، ويقع النفي موقع النهي إثباتًا له كأنه قيل: إن هذا

كُلُّ استِدَامَة فَاقَوَىٰ مِنْ بَدَا فَي مِثْلِ طِيبِ مُدْمِ وَاقَدْ بَدَا

وانظر المهذب للشيرازي (٢/ ٢٣)، وكشاف القناع (٣/ ٣٥٩)، والكافي في فقه ابن حبل (٢/ ٧١٥).

(۲) مسلم (۹۰۱).

⁽١) قال الشارح في منظومته في القواعد والأصول البيت رقم (٨٦):

;

أمر منتف لا جدال فيه، بخلاف ما لو جاء بصيغة فقد يمتثل وقد لا يمتثل، فإتيان الأمر بصيغة الخبر المنفى يكون أثبت وأبلغ.

قوله: «لا يَنْكِح المحرم» هل هو الرجل أو المرأة؟ يشمل الرجل والمرأة، فالرجل لا يعقد على امرأة، والمرأة لا يُعقد لها على رجل، «ولا يُنكِح» يعني: ولا يُنكِح غيره، وهذا يدل على أنه لا يكون وليًا في عقد النكاح، فلو أن الولي كان مُحرمًا والزوج والزوجة مُحلّين فعقد الولي فهذا حرام لقول الرسول علية: «ولا يُنكِح».

قال: «ولا يخطب»، الخِطْبة أن يخطب امرأة إلى نفسه فيتزوجها فلا يحل له أن يخطب، أما العقد فلأنه وسيلة إلى العقد فلأنه وسيلة إلى العقد فالخطبة وسيلة إلى العقد، والعقد وسيلة إلى الجماع، والجماع معروف أنه مُحرّم، فحرُمت هذه الأشياء الثلاثة سدًا للذريعة، وهما ذريعتان أولى وثانية: الخِطْبة ذريعة أولى، والعَقْد ذريعة ثانية.

ولهذا نقول: هذا الحديث يدل على تحريم هذه الأشياء الثلاثة: النكاح، والإنكاح، والخِطبة في حال الإحرام؛ لأنها وسيلة إلَّى الجماع الذي هو أشد محظورات الإحرام إثمًا وأثرًا، هل نقول: إنه تحرم المُبَاشَرة من باب قياس الأولى، أو نقول: إنها حَرَام بالنص من باب قوله تعالى: ﴿فَلَارَفَتُ ﴾؟ الثاني: فالرّفثِ الجماع ومقدمات الجماع، إذ الجماع من المحظورات، والجماع قبل التحلل الأول يترتب عليه خمسة أمور: الإثم، وفساد النسك، ووجوب الاستمرار فيه، والفِدْية وهي بَدَنَة، والخامس: قضاؤه من العام القادم. هذه خمسة أمور تترتب على الجماع إذا كان قبل التحلل الأول، وهذه كلها ثبتت بآثار عن الصحابة(١) -رضى الله عنهم- وبآثار مرفوعة فيها مقال، لكن يترتب عليه هذه الأمور الخمسة، المُباشَرة لا شك أنها دون الجماع، ولذلك لا يجب بها حد الزنا، ولا يحرم إنكاح من باشر امرأة بدون زنا فما الواجب فيها؟ قال بعض العلماء: إن أنزل فالواجب فِذية ولكن لا تفسد النُّسك، فدية يعنى: بَدَنَة، والصحيح أنه لا يبجب بها بِدَنَةً، وإنما هي كفدية الأذي بِناء على ما قاله جمهور أهل العلم، الإنكاح والنكاح والخطبة هذه الثلاثة حرام؟ نقول: الأصل في النهى التحريم، وعليه فلو تزوج المحرم رجلاً كان أو امرأة فالعقد فاسد؛ لأن النهي عاد إلى ذات الشيء، والنهي إذا عاد إلى الشيء أو إلى شرطه يقتضي الفساد إذ إننا لو قلنا بصحة المنهى عنه لكان في ذلك مضادة لله ورسوله؛ لأن لازم التصريح النفوذ والنهى يقتضي التحريم، فالذين قالوا: إن الثلاثة حرام، قالوا: لأن مساق الحديث واحد، فلا يمكن أن نفرق بين ثلاثة أشياء جمع الشارع بينها، والذين قالوا: إن الخِطْبة مكروهة قالوا

⁽١) أوردها كلها ابن تيمية في شرح العمدة (٣/ ٢٢٦)، وانظر المجموع (٧/ ٣٤٥).



إن كونها وسيلة أدنى من كون العَقْد وسيلة؛ لأن الخِطْبة وسيلة للعقد، فهي وسيلة بالدرجة الأولى فلا تُساوي الوسيلة بالدرجة الثانية، فكانت الخطبة مكروهة، وهذا الثاني هو المشهور من المذهب، ولكن القول بأنها حرام هو الأقرب؛ لأن الحديث سياقه واحد والتفريق بين شيئين سياقهما واحد والنهي فيهما واحد، لمجرد علة قد تكون هي العلة الملحوظة للشارع، وقد لا تكون هذا أمر لا ينبغي، فنقول: لا تخطب وأنت محرم، بل اصبر حتى تحل؛ لأنك لو خطبت الآن لست تعقد.

هل على النكاح والإنكاح والخطبة للمحرم فدية؟

الآن نقول: هذه الأشياء حرام هل فيها فدية؟ يقول أهل العلم("): إنه لا فدية فيها حتى المشهور من المذهب أن لا فدية فيها، يقولون: لأنه إنما ورد النهي عنها ولم يرد فيها إيجاب الفيدية براءة للذمة، وهذا التعليل واضح، لكن يجب أن ينسحب هذا التعليل على جميع المحظورات التي لم ترد فيها فيدية حتى لا نتناقض، أما أن نتناقض نقول: هذا فيه فيدية وهذا ليس فيه فدية فهذا غير صحيح.

قد يقول قائل: عقد النكاح ليس فيه ترفه.

نقول: كيف ليس فيه ترفّه، هذا الإنسان إذا عقد له النكاح يتضاحك ويسر وهذا من أكبر الترفّه، على كل حال يعني: هذا يدلنا على أن الأصل في كل المحظورات إذا لم تُقرن بوجوب الفدية من جهة الشارع فما الأصل؟ براءة الذمة.

لكن لو قال لك قائل: ألا يمكن أن نعامل الناس بالتربية، ونقول: لنفرض أن الشرع لم يدل على وجوب الفدية، أفلا يليق بنا أن نعامل الناس بالتربية، ونقول: ما دام هذا قول جمهور العلماء فلنفت به الناس لئلا يتساهلوا؛ لأنك لو قلت لواحد مثلاً: عليك أن تستغفر الله لما فعلت من المكروه ولا عليك شيء لرأيت كثيرًا من الناس يتساهلون ويقولون: ما دام الأمر «أستغفر الله وأتوب إليه فليس بضار، فلو أن أحدًا سلك هذا المسلك كما سلكه بعض أهل العلم حيث أراد أن يفتى ابنه بشيء فقال: إما أن تفعل وإلا أفتيتك بقول فلان وهو أشد مما أفتاه به.

أقول: لو أننا سلكنا هذا المسلك وهو الذي أنا أسلكه لكان هذا جيدًا لكن نحن نتكلم فيه باعتبار أن الذين أمامنا طلبة علم، ويجب أن نبيّن للإنسان ما يراه أنه الحق والفَتْوى شيء والعلم شيء آخر.

إذن من محظورات الإحرام: عقد النكاح وخطبة النكاح، خُطبة النكاح تكره أيضًا لكن الأصل

⁽١) الفروع (٣/ ٢٨٥).



الحِلّ، فلو جاءوا لمأذون شرعي مُحْرِم جاء بعمرة وقبل أن يصل إلى البيت قال له أحدهم: اعقد لابنتي فهل يجوز؟ الزوج غير محرم والزوجة غير محرمة وأبوها غير محرم والمأذون مُحْرِم المذهب يكره(١) وليس بصحيح، الصحيح: الجواز؛ لأنه ليس فيه دليل على الكراهة، الكراهة حكم شرعي يحتاج إلى دليل.

من محظورات الإحرام قتل الصيد:

من محظورات الإحرام: قتل الصيد لقوله تعالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَانْقَنْلُوا الصَّيد وَانْتُم حُرُمٌ ﴾ [السَّالِيِّة : ٩٥]. فما هو الصيد؟ قال العلماء: الصيد المحرِّم في الإحرام «هو كل حيوان حلال بريّ متوحش أصلاه، فقولنا: «كل حيوان حلال خرج به الحرام، فالحرام ليس من الصيد ولا يدخل في محظورات الإحرام، وبريّ، خرج به البحريّ، فصيد البحر حلال حتى للمحرم، فلو كنا في سفينة في البحر وحاذينا يَلَمْلَم وأحرمنا واتجهنا إلى الميناء في جدّة وفي طريقنا هذا كنا نصيد الأسماك ونأكل فهذا يجوز؟ نعم، لماذا؟ لأن الصيد ليس بَريًّا، والله يقول: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ. مَتَنَعًا لَكُمْ وَلِلسَكَارَةٌ وَخُرَمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِ مَا دُمْتُد حُرُمًا ﴾ [للثانيّة: ٩٦]. إذن يجوز، «متوحِش» احترازًا من غير المتوحش، عندنا حيوان بَريّ غير متوحش مثل الدجاج والغنم والإبل والبقر كثير من هذه برية، إذن هي حلال؛ لأنها غير متوحشة، قولنا: «أصلاً احترازًا من المتوحش توحشًا عارضًا، مثل لو هربت ناقة فلا تمسك فقد قال الرسول ﷺ: «إن لهذه الإبل أو النعم أوابد كأوابد الوحش، (٢)، ويوجد البربري الأسترالي- وهو يتوحش إذا أطلقته لا تقدر تمسكه، هذا متوحش أصلاً أو عابرًا؟ عابرًا، أمسكنا هذا الأسترالي ونحن محرمون نذبحه؟ نعم، إذن هو ليس من الصيد المُحَرّم على المُحْرم، لأن المُحَرّم صيده على المُحْرم هو المتوحش، لو كان غير متوحش عارضًا كالغزال والأرنب والحمام، الأرانب فيها أنواع ليست متوحشة، الغزال كذلك، الحمام كذلك، لكن نقول: هذا حرام على المُحْرم، كيف يكون حرامًا على المُحْرِم وهو يمسكه مثل ما يمسك الدجاج ويمسك الأشياء الأخرى؟ نقول: أصله متوحش، فلو أن إنسانًا ربّى حمامة وأحرم بحج أو عمرة لا يجوز له أن يذبحها لنفرض أن أحدًا في الشرائع -منطقة قبل حدود الحرم- قدم من الطائف وأحرم من السيل ومر بيته في الشرائع وقال لأهله: أريد اليوم أن آكل حمامًا في الغداء هل يجوز أن يذبحوا له حمامًا يأكله؟ لا يجوز، لماذا؟ لأنها متوحشة أصلاً، أو عنده غزال -ظَبْي- قال: نريد اليوم أن نذبحه -الظبي-وهو مُحْرِم هل يجوز؟ لا، عرفنا الآن ما هو الصيد الذي يحرم على المُحْرم وهو كل حيوان حلال بريّ متوحش أصلاً هذا حرام.

⁽١) الكافي في فقه ابن حنبل (١/ ٤٠٢)، كشاف القناع للبهوتي (١/ ٣١١).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٤٤)، ومسلم (١٩٦٨) عن رافع بن خديج، تحفة الأشراف (٣٥٦١).



٦٩٩ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ ﴿ فِي قِصَّةِ صَيْدِهِ الْحِمَارَ الْوَحْشِيَّ، وَهُو غَيْرُ مُحْرِمٍ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ لأَصْحَابِهِ، وَكَانُوا مُحْرِمِينَ: «هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ؟ قَالُوا: لا. قَالَ: فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهِ (١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قوله: «الوّحْشِيّ» احترازا من الحمار الأهلي، الحمار الأهلي كان حلالاً في أول الإسلام ثم حُرّم عام خيبر في السنة السادسة من الهجرة، يركب الإنسان على حماره وإذا جاع ذبحه وأكله، لكن الحمد لله حرّمه الله؛ لأنه رجس، الحمار الوحشي صيد ما يمكن يمسك.

أبو قتادة بيض خرج عام الحديبية من المدينة ولم يرد الإحرام، ما أراد العمرة وبعثه النبي على قتادة بيض خرج عام الحديبية من المدينة ولم يرد الإحرام، ما أراد العمرة وبعثه النبي في جماعة معه إلى سيف البحر (۱۱)، فصاد حمارًا وحشيًا يقول فيه: قال رسول الله لأصحابه وكانوا محرمين: هل منكم أحد أشار إليه؟ فقالوا: لا، فلم يشر أحد إليه، بل رمحه سقط، وقال: ناولوني الرمح ولم يناولوه، فقال الرسول عليه: «فكلوا ما بقي من لحمه» وكانهم أكلوا في الأول ثم صار في نفوسهم شك ثم استأذنوا الرسول عليه.

إذا قال قائل: كيف يأكلون منه وهم مُحْرِمون؟ نقول: لأن الذي صاده غير مُحْرِم فتذكيته حلال وهم ما صادوا، وإنما أكلوا لحم صيد، والحرام على المُحْرِم الصيد، أما نفس الصيد إذا لم يصده ولم يكن منه معونة على صيده ولم يصد لأجله فهو حلال له، ثم انظر للحديث الثاني.

٠٠٠ وَعَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ اللَّيْتِيِّ ﴿ اللَّهِ عَلَيْهِ مَارًا وَحْشِيًّا، وَعَنِ اللهِ وَ اللهِ وَ اللهِ وَعَلَيْهِ مِمَارًا وَحْشِيًّا، وَهُوَ بِالأَبْوَاءِ -أَوْ بِوَدَّانَ - فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلا أَنَّا حُرُمٌ ﴿ اللهِ وَعَلَيْهِ مَا لَيْهِ .

الصغب بن جَنَّامة على كان رجلاً ضيّافًا كريمًا، وكان عدّاء سبوقًا يصيد الحمر، لما نزل به الرسول على الرسول الله على الصعب وقد جاء به إكرامًا لرسول الله على أن هذا أمر كبير، ويا له من أمر رسول الله يرد هديته وضيافته فتغيّر وجهه بن فلما رأى ما في وجهه اعتذر إليه -صلوات الله وسلامه عليه- وقال: وإنّا لم نرده عليك إلا أنا حُرم، بين له السبب فزال ما في نفسه، وكان هذا القول الذي قيل له كانه ماء بارد على جسم حار فاطمأن واستراح؛ لأنه لما أخبره أن السبب سبب شرعي لا احتقارًا لما ما قام به الصعب ولا شبهة فيه، لكن لأنهم كانوا مُحْرِمين، فهنا الرسول على العلماء: إن اكل، وقال لأصحاب أبي قتادة: «كُلُوله فكيف نجمع بين الحديثين؟ قال بعض العلماء: إن

⁽١) البُخَارِيّ (١٨٢٤)، وَمُسْلِم (١١٩٦)، تحفة الأشراف (١٢١٠).

⁽٢) سيف البحر: أي شطه أو ساحله.

⁽٣) أخرجه البخاري (١٨٢٥)، ومسلم (١١٩٣)، تحفة الأشراف (٩٤٠).



حديث الصّعب ناسخ لحديث أبي قتادة؛ لأن حديث الصّعب كان في حجة الوداع، وحديث أبي قتادة في عمرة الحديبية وبينهما أربع سنوات، ومعلوم أنه إذا تعارض حديثان ولم يمكن الجمع بينهما فإننا نعدل إلى النسخ، والنسخ هنا محقق؛ لأنه متأخر، والجمع على هذا القول متعذر، فيقولون: إذن إذا أهدى للمحرم لحم صيد حَرُمَ عليه مطلقًا قالوا: ويؤيد قولنا أن الله قال: ﴿ وَحُرْمَ عَلَيْهُمْ صَيْدُ اللّهِ مَا دُمّتُمْ حُرُما أَنَهُ السّائِينَة : ٩٦].

والصيد هنا بلا شك بمعنى المصيد وليس اسم مصدر أو مصدر صاد يصيد صيدا، لا يصح أن يكون مصدراً لماذا؟ لأن البر لا يصاد، لو قلنا: حُرِّم عليكم صيد البَرّ ما استقام إذا جعلنا البَرّ مصدراً إذ إن البَرّ لا يُصاد، فالصيد هنا بمعنى المصيد اسم مفعول بمعنى مصيد البَر حرم عليكم، وظاهره أنه حرام على المُحْرِم سواء صاده أم لم يصده، فقالوا: إذن نأخذ بحديث الصعب بن جثامة، لأنه متأخر فيكون ناسخاً، ولأنه يقويه ظاهر القرآن، وعلى هذا فإذا جاءنا رجل ونحن محرمون بلحم أرنب أو غزالة أو حمامة وإن كان لم يصده من أجلنا فإننا نرده ونبين له السبب كما فعل الرسول على وقال بعض أهل العلم: إنه لا يمكن أن نقول بالنسخ مع إمكان الجمع، وإمكان الجمع هنا حاصل مؤيّد بقول الرسول على: «صيد البَرّ حلال لكم ما لم تصيدوه أو يُصد لكمه"، فكيف إمكانه؟ بأن يُحمل حديث الصعب بن جثامة بأنه صاده للرسول على وأما حديث أبي قتادة فقد صاده أبو قتادة لنفسه، وهذا جمع حسن، ويؤيده حديث جابر: «صيد البَرّ لكم حلال ما لم تصيدوه أو يُصد لكمه، وإذا أمكن الجمع وجب الرجوع إليه؛ لأن به العمل بكلا الدليلين.

إذن يُستفاد من هذين الحديثين عدة فوائد: الأولى: جواز أكل المُحْرِم الصيد إذا لم يُصد له ولم يكن له أثر في صيده لحديث أبي قتادة.

ثانيًا: ورع الصحابة -رضي الله عنهم-.

ثالثًا: جواز تجاوز الميقات بلا إحرام لمن لم يُرد الحج أو العمرة لحديث أبي قتادة بيض. رابعًا: وجوب الاستفصال عند الفتوى إذا كان المقام يحتمله لقوله: «هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء؟»، إن الوسائل لها أحكام المقاصد (")؛ لأن الرسول على جعل الإشارة كالفعل في تحريم الأكل.

^{. (}١) أخرجه أبو داود (١٨٥١)، والنسائي في الكبرىٰ (٣٨١٠) وقال: عمرو بن أبي عمرو ليس بالقوي في الحديث، وأحمد (٣/ ٣٦٢) عن جابر ﴿ النَّمْكُ، وانظر التحقيق (٢/ ٤٤).

⁽٢) انظر القواعد النورانية لابن تيمية (ص١٦٩)، والفروق للقرافي (٢/ ١٥٣، ٣/ ١١١)، والبحر المحيط للزركشي (١/ ٢٣/)، وشرح الأصول لابن عثيمين (ص٦٦).

٣٨٢ فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرامر



وأما الحديث الثاني فيُستفاد منه: محبة الصحابة لرسول الله ﷺ وإكرامهم له لحديث : الصّعب بن جثامة.

ويُستفاد منه: حُسن خلق الرسول ﷺ حيث اعتذر عند رده.

ويُستفاد منه: أنه لا يمكن أن يُستهان بأمر الله ورسوله مجاملةً لأحد؛ لأن الرسول لم يجامل الصّعب، بل ردّه مع ثقله عليه واعتذر له، فلو أن أحدًا أراد أن يُجامل شخصًا في أمر مُحَرِّم فالمجاملة هنا حرام، لكن هل يُجامله لأمر يتضرر هو بنفسه لا تصورًا شرعيًّا مثل رجل شبعان ومرّ على شخص هذا الشخص عنده حيس -الجشط: وهو تَمْر فيه سمن ودقيق- وهو شبعان ومرّ عليه وأتى له بقِدر جشط وقال: تفضل، إن أكل مجاملة يمكن أن يتضرر؛ لأنه شبعان، وإن تركه قد يغضب الثاني، فهل الأولى أن يأكل مُجاملة لصاحبه، أو الأولى ألا يأكل ويُخبره؟ الثاني أوْلي، وقد مر علينا أن شيخ الإسلام يقول: إنه إذا كان يخشي أن يتضرر أو يتأذى بالطعام فإنه يحرم عليه.

ومن مجموع الحديثين يستفاد: أن الصيد لا يحرم على المحرم إلا إذا صِيد من أجله أو كان له أثر في صيده، هل في الصيد جزاء؟ نعم فيه جزاء بينه الله تعالى في قوله: ﴿ يَكَأَيُّمُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نَقْنُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وْمَن قَنَلَهُ وِنكُمْ مُتَعَمِدًا فَجَزَاءٌ مُثْلُ مَا قَنَلُ مِن ٱلنَّعَدِ يَحَكُمُ بِهِ ۦ ذَوَا عَذَٰ لِ مِنكُمْ هَذَيّا بَلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفُنْرُةٌ طَعَامُ مَسَكِمِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِبَامًا ﴾ [المثايَّرة : ٩٥].

قال أهل العلم: فإذا كان الصيد له مِثْلُ كالنعامة مثلاً مثليتها البعير يشبهها له عنق طويل وأرجل طويلة، فإذا قتل المحرم نعامة وجب عليه بعير، إذا قال: لا يوجد إبل الآن أو ما أريد أن أذبح وأتعب. قلنا: قدّر البعير على قول بعض العلماء أو قدّر النعامة على القول الآخر، كم تساوي؟ قال: مائة ريال اشتر بمائة ريال طعامًا ووزعه على الفقراء على كل مسكين نصف صاع. قال: لا أريد أن أتعب، قلنا: إذن قدر مقدار الطعام لكل مسكين، قال: عندنا مثلاً إذا اشترينا مائة صاع والصاع أربعة أمداد إذن أربعمائة يوم فصم أربعمائة يوم: ﴿ أَوْ عَدَّلُ ذَالِكَ صِيَامًا ﴾، عن كل مسكين يوم، إن قال: ما أقدر تعذّر كل شيء. قلنا: تسقط عنك؛ لأن الواجبات تسقط بالعجز عنها إذا لم يكن لها بدل، المهم: أنه يخيّر بين ذبح المثل أو طعام يُقابل إما الصيد وإما المثل على خلاف، فإن لم يفعل صام عن إطعام كل مسكين يومًا وليس بالخيار.

ما نجوز للمُحْرم قتله:

٧٠١ - وَعَنْ عَائِشَةَ هِنْ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَوَاسِتُ، يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْعَرْبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ» (١١). مُتَفَقَّ عَلَيْهِ.

«فواسق» جمَع فاسقة؛ أي: كلهن مجبولات على العدوان والإجرام، قال: «يُقتلن في الحل والحرم» وهذا خبرٌ بمعنى الأمر؛ يعنى: أنه يشرع قتلهن في الحلّ والحرم.

«العقرب» وهي معروفة وأذيتها واضحة؛ لأنها تأسع وتفرز سُمًّا ضارًا، ومثلها ما كان مثلها أو أوْلى كالعقربان (٢)، وهو يمكن أن يكون أشد منها أيضًا والحَيَّة وغير ذلك من ذوات السموم، يعني: يُلحق بها كل ذوات السموم.

«الحِدَأَة» طائر معروف، هذا الطائر ينتشل اللحم وينتشل الذهب -الحُليّ- مغرم بكل أحمر، إذن هو مُؤذ سروق يسرق الناس هذا أيضًا يُقتل.

«الغُراب» قال العلماء: إن الغراب غُرابان: غراب يسمى غراب الزرع وهو أسود مثل الحمامة لا يُؤذي فهو كغيره من الطيور؛ فهذا لا يُقتل إلا من قتله على أنه صيد يأكله، وغراب آخر غراب خبيث يقطع أغصان الأشجار وينقب دبر الإبل ويُؤذي، حتى إنه أحيانًا يأتي النخل ويقص شماريخها قصاً؛ هذا يُقتل في الحِلَّ والحَرَم.

«الفَأْرَة» معروفة يأكل الكتب ويلوثها ببَعْره، ويسرق الذهب أيضًا، وهو مغرم به أيضًا، وينقب الجدار، المهم له أذيات متعددة فيقتل.

وقال -عليه الصلاة والسلام-: «الكلب العَقُور» سواء كان أسود أو غير أسود، لأن الكلب الأسود يُقتل مطلقًا، وغير الأسود يُقتل إن كان عقورًا، يعني: أن طبيعته العَفْر سواء كان يعقر الأسود يُقتل أن كان عقورًا، يعني: أن طبيعته العَفْر سواء كان يعقر الآدميين أو البهائم؛ لأنه مؤذِ، قال أهل العلم: والتنبيه بهذه الأمثلة يدل على أن ما كان مثلها فهو مثلها في الحكم، وما كان أشد منها فهو أولى منها بالحكم ولهذا أخذوا قاعدة من ذلك فقالوا: يسن قتل كل مؤذِ.

وجاء المؤلف لَخَلِللهُ بهذا الحديث بعد حديث الصّعب بن جنامة وأبي قتادة ليبيِّن أن محرّم الأكل لا يتعلق به حكم الصيد.

فائلة: أقسام الدواب من حيث القتل وعدمه:

إذن نقول: هذه الخمسة وما كان بمعناها يُؤمر بقتلها، فلننظر تتميمًا للفائدة: كم أقسام

⁽١) البخاري (١٨٢٩)، ومسلم (١١٩٨)، تحفة الأشراف (١٦٦٩٩).

⁽٢) هي دُريُّبة طويلة كثيرة القوائم، ويُقال: إن عينها في ظهرها. الفتح (٤/ ٣٩).



الدّواب من حيث القتل وعدم القتل؟ قال العلماء: إنها من حيث القتل وعدمه تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم أمر بقتله، وقسم نُهي عن قتله، وقسم سُكت عنه، فالذي أمر بقتله نقتله، وذلك مثل هذه الخمسة، ومثل الوَزَغ، ومثل العنكبوت على حديث ورد فيها وإن كان ضعيفًا، لكن العنكبوت فيها أذية؛ لأنها تعشش على الكتب والجدار والملابس وما أشبه ذلك، وعلى كل حال: ما أمر بقتله نصًّا أو قياسًا قُتل والمنهى عن قتله أربع: النملة، والنحلة، والهدهد، والصُّرد(١)؛ النملة معروفة، والنحلة معروفة، والهدهد معروف أيضًا، والصُّرد طائر معروف يعرفه أصحاب الصيد وهو طائر يقولون: إنه أكبر من العصفور ولونه أشهب، وعلى كل حال: أهل الطيور يعرفونه، وهذه الأربع نهى الشارع عن قتلها إذن لا نقتلها، وهناك أشياء سكت الشارع عنها فإن كانت حلالاً فالإذن في قتلها مستفادٌ من حلِّها؛ لأنه لا يمكن أن تحل إلا بالذبح أو الصيد، وإن كانت غير حلال -وهذا القسم الثالث فيه تفصيل - فقد اختلف العلماء فيها، فمنهم من قال: إنه يُكره قتلها؛ لأنها خلق من المخلوقات، خلقها الله تعالى ليستدل الناس بها على قدرة الله وحكمته وتتبين آياته بها، وما لك ولها؟ فما دام ليس منها أذيَّة دعها، ومنهم من قال: لا يُكره قتلها، بل هي مما سكت عنه، وما سكت عنه فهو عفو؛ أي: ليس له حكم إن قتلتها فلا إثم عليك وإن تركتها فلا إثم عليك، فلا نأم ك ولا ننهاك، وهذا الأخير هو الأصل، اللهم إلا أن يخشى الإنسان على نفسه من أن يسيطر عليه محبة العدوان لكونه يقتلها بدون ذنب، يمكن أن يكون بعض الناس تتربي نفسه على هذا الأمر، ولا يهمه أن يقتل النفس، فهذا إذا كان يخشى على نفسه من ذلك لا يقتلها. ثم قال:

حكم الحجامة للمُحرم:

٧٠٧ - وَعَن ابْن عَبَّاس ﴿ مِنْكُ ، وَأَنَّ النَّهِيَّ عَلَيْهِ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ أَنَّ النَّهِيّ

احتجم في رأسه، وليت المؤلف بينه، وقد ثبت ذلك في الصحيح أنه احتجم في رأسه وليس لأن فائدة ذكر هذه الزيادة واضحة، إذ يُستفاد منها: جواز الحجامة للمحرم وليس كالصائم الذي لا يجوز له أن يحتجم، وثانيًا: أنه يجوز أن يحلق من شعر رأسه ما لا تمكن الحجامة إلا به، والحجامة معلومة للجميع أنها إذا كانت في الرأس فلابد أن يحلق لها لا يمكن أن يحتجم به.

⁽۱) أخرجه أحمد (۱/ ٣٣٢)، ومن طريقه أبو داود (٥٢٦٧)، وابن ماجه (٣٢٢٤)، والبيهقي وقال: هو أقوىٰ ما ورد في هذا الباب، وصححه النووي في المجموع (٧/ ٢٨٤).

⁽٢) البخاري (١٨٣٩)، ومسلم (١٢٠٣)، تحفة الأشراف (٤٩٧).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٨٤٠)، ومسلم (١٢٠٣) عن عبد الله ابن بحينة، تحفة الأشراف (٣٤٦٣).



فيُستفاد من حديث ابن عباس: جواز حلق الرأس لموضع الحِجَامة، وهل فيه فِلاية؟ نقول: لا؛ لأن ظاهر حديث ابن عباس ليس فيه فِلاية؛ لأن الرسول ﷺ لم يفد وليس هذا كقوله تعالى: ﴿ وَلا عَلِفُوا رُءُوسَكُو حَتَى بَلُغَ الْمَدْى مَحِلَةُ وَ اللّهِ فِلا اللهِ وَلو لخاجة دون ضرورة، وأما في رأسه فلا هذا فنقول: المُحْرِم يجوز أن يحتجم في غير رأسه ولو لحاجة دون ضرورة، وأما في رأسه فلا يحتجم إلا إذا دعت الضرورة، لأنه لا يحتجم إلا بحلق موضع الحِجَامة، وهذا يقتضي أن يفعل محرمًا بحلق الرأس، لكنه إذا حلق في الحجامة فلا فِلاْية عليه، ولننظر إلى حديث كعب بن عجرة لأجل أن نتمم التقسيم.

٧٠٣ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ ﴿ فَيْ قَالَ: ﴿ مُحِلْتُ إِنِى رَسُولِ اللهَ ﷺ وَالْقَمْلُ يَتَنَاثَرُ عَلَى وَجُهِي، فَقَالَ: مَا كُنْتُ أُرَىٰ الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَىٰ، أَتَجِدُ شَاةً ؟ قُلْتُ: لا. قَالَ: فَصُمْ ثَلاثَةَ أَيّام، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِيْنَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ (١١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

مارك بمعنى: أظن، وإذا جاءت أرى بضم الهمزة فهي بمعنى: أظن، أما أرى فهي إما بمعنى: أبصر إن كانت بصرية، أو بمعنى أعلم إن كانت علمية، ومأرى تأتي علمية وبصرية، فقوله تعالَى: ﴿إِنَّهُمْ بِرَوْنَهُ بِيدًا ﴿ وَرَبَّهُ وَبِيا ﴾ [المجالى: ﴿إِنَّهُمْ بِرَوْنَهُ بِيدًا ﴿ وَرَبَّهُ وَبِيا ﴾ [المجالى: ﴿ إِنَّهُمْ بِرَوْنَهُ بِيدًا ﴿ وَلَى بمعنى: الظن، والثانية بمعنى: الطلم، فالله يعلم علما بلا ظن. إذن ما كنت أظن أن الوجع بلغ بك ما أرى بعيني الآن، ثم قال: ما تجد شاة؟ ... إلخه، سؤال الرسول على سبيل الإلزام والوجوب، بل على سبيل الأفضلية، وهنا قال له: افعل كذا، يعني: واحلق رأسك، وسبب ذلك أن كعبًا بشخ كان مريضًا، والمريض عادة لا يتنظف، وإذا لم يتنظف الإنسان مع المرض يكثر فيه الأوساخ، والأوساخ في الرأس إذا كان له شعر يُولِّد القمل فجيء به إلى الرسول على وقد قال الله تعالى: ﴿ فَنَ كَانَ مِنكُمْ مَ بِصًا أَوْ بِيءٌ أَذَى مُ وَلِم وَلَد قال الله تعالى: ﴿ فَنَ كَانَ مِنكُمْ مَ بِصًا أَوْ بِيءٌ أَنْ يُنكُ ﴾ [التهر : ١٩٦]. فأذن له النبي عليه أن يحلق، وأمره بماذا؟ أمره بالفِدْية، إذن نقول: من احتاج إلى فعل محظور فليفعله، ولكن عليه الفِدْية.

ومن هنا يمكن أن نقسم فعلَ المحظور إلى ثلاثة أقسام:

الأول: أن يفعله عالمًا ذاكرًا مختارًا غير معذور هذه أربعة شروط فهذا يترتب على فعله الإثم، وما في هذا المحظور من الفِدية فيترتب عليه شيئان: الإثم، وما في هذا المحظور من الفِدية.

القسم الثاني: أن يفعله معذورًا بجهل أو نسيان أو إكراه، يعني: يفعله جاهلاً أو ناسيًا أو مكرهًا، فهذا لا إثم عليه ولا فدية عكس الأول، فلا يتعلق بفعله هذا إثم ولا فدية، وإن كان جماعًا

⁽١) البخاري (١٨١٦)، ومسلم (١٢٠١)، تحقة الأشراف (١١١١٢).



لا يترتب عليه فساد النسك ولا وجوب القضاء، يعني: لا يترتب عليه شيء من فعل المحظور أبدًا به وما الدليل؟ الدليل نوعان: عام وخاص، فالعام قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لا تُوَاخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوَ الْخَطَأَنَا ﴾ [البَحَقَاءَ الله وَ اللّه عَلَيْكُم جُنَاحٌ فِيماً أَخْطأَتُه بِهِ وَلَنكِن مّا تَعَمّدَتْ قُلُوبُكُم ﴾ [البَحَقَانَا إلله وَ الله وَ اللّه وَ الله وَ الله

هناك دليل خاص في موضوع المحظورات في جَزاء الصيد قال الله تعالَى: ﴿ وَمَن قَنْلُهُ مِنكُمُ مَ مُتَكَمُ مِنكُمُ مُتَكَمُ مَنْكُ مُنَالُهُ مِن النَّهِ العمد لوجوب الجزاء في الصيد مع أَنه إتلاف فغيره من باب أَوْلَى.

وعلى هذا فنقول: إذا فعل هذه المحظورات جاهلاً أو ناسيًا أو مكرهًا فلا شيء عليه حتى في الجماع، فإذا سأل سائل وقال: إنه حج وزوجته وفي مزدلفة جامع زوجته سألناه لماذا جامعت زوجتك؟ قال: لأن الرسول ﷺ قال: «الحج عرفة» (١)، وانتهى الحج فجامعتها، فماذا نقول له؟

نقول له: ليس عليك شيء؛ لأنه جاهل متأوّل، أو لا يدري، أو كان حديث عهد بإسلام فظن أن ذلك لا بأس به، أو ظن أن الجماع المحرم ما كان فيه إنزال، ولم يحصل منه إنزال كما يوجد في كثير من الناس الآن، ولاسيما المتزوجون عن قُرب رمضان يجامعون زوجاتهم في النهار بدون إنزال ويحسبون أنه ليس به بأس، هكذا يقولون، والله أعلم بكلامهم، وعلى كل حال: إذا كان جاهلاً نقول له: لا شيء عليك.

⁽١) أخرجه مسلم (١٢٦).

⁽٢) أخرجه الترمذي (٨٨٩)، والنسائي في الكبرى (٢٠١١)، وابن ماجه (٣٠١٥)، وصححه الحاكم (١/ ١٣٥)، وقال سفيان بن عينة: هذا أجود حديث رواه سفيان الثوري، وقال وكيع: هو أم المناسك، وصححه النووي في المجموع (٨/ ١٠٧).

بقى لنا في المثال الأول الذي قال: أنا جامعتها؛ لأن الرسول ﷺ يقول: «الحج عرفة»، هل يقبل تأويله وهو ليس من أهل الاجتهاد؟ هو سيقول: أنا أصلاً ما علمت أن هذا يحرم، وعلى كل حال: إذا كان جاهلاً فلا شيء عليه.

القسم الثالث: أن يفعل هذه المحظورات عالما ذاكراً مختاراً لكن لعذر كأن يكن مريضاً أو به أذئ من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك، والحمد لله أن الله رفع عنه الإثم وعليه الفيدية، أي: فدية ذلك المحظور، لكن هل يدخل في هذا مسألة الجماع؟ يمكن أن يكون الإنسان مريضاً بشبق ولا يزول إلا بالجماع لا يزول بالاستمناء مثلاً ولا بالمباشرة، الشبق: هو أن بعض الناس إذا تحركت شهوته نزل الماء في الأنثيين وألمتاه تأليماً عظيماً، بل ربما يتورمان حتى يُنزل، وبعض الناس -نسأل الله العافية - لا يذهب هذا إلا إذا جامع، والعلماء -رحمهم الله كانوا يذكرون هذا ونستبعد أن يكون هذا الأمر، حتى ورد علي سؤال فيه من هذا العام في رمضان رجل مُصاب بهذا الشيء ويقول عن نفسه: إنه لا ينفع فيه إلا الجماع، فلو فرض أن الإنسان أصيب في الحج بهذا ولم يُفده إلا الجماع فهذا ضرورة فهو من جنس كعب بن عجرة؛ لأنه لو لم يفعل لكان خطرًا على حياته، والحمد لله هذه القاعدة مستمرة فيما إذا فعل شيئًا من المحظورات عالماً ذاكرًا مختارًا لكن لعذر اقتضى ذلك فإنه لا إثم عليه، ولكن عليه فِد فيد ذلك المحظور، والله أعلم.

نجريم مكة:

٤ · ٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شِفَ قَالَ: ﴿ لَمَا فَيْحَ الله تعالَى عَلَى رَسُولِه عَلَيْهِ مَكَّةَ الْفِيلَ وَسَلَّطَ عَلَيْهَا الله عَلَيْهِ فَي النَّاسِ فَحَمِدَ الله وَأَثْنَىٰ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الله حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّمَا لَمْ سَحِلَ لأَحَدٍ كَانَ قَيْلِي، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَة مِنْ نَهَارٍ ، وَإِنَّمَا لَنْ رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّمَا لَمْ سَحِلَ لأَحَدٍ كَانَ قَيْلِي، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَة مِنْ نَهَارٍ ، وَإِنَّمَا لَنْ يَحِلُ لأَحَدِ بَعْدِي، فَلا يُنَقَّرُ صَيْدُهَا، وَلا يُحْتَلَىٰ شَوْكُهَا، وَلا تَسَحِلُ سَاقِطَتُهَا إِلا لِمُنْشِدِ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ وَتِهِ مَعْدِي، فَلا يُنَقَّرُ صَيْدُهَا، وَلا يُحْتَلَىٰ شَوْكُهَا، وَلا تَسَحِلُ سَاقِطَتُهَا إِلا لِمُنْشِدِ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ وَتِهِ مِخْيْرِ النَّظَرَيْنِ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إلا الإِذْخِرَ يَا رَسُولَ الله، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي وَمَنْ قُتِلَ لَهُ وَبِخُيْرِ النَّظَرَيْنِ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إلا الإِذْخِرَ يَا رَسُولَ الله، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي وَمَنْ قُتِلَ لَهُ وَتِنَا، فَقَالَ: إلا الإِذْخِرِهُ (١٠) مُتَفَقَّ عَلَيْهِ.

فتح الله عليه مكة وذلك في رمضان من السنة الثامنة من الهجرة، وأسباب الفتح معلومة وهو أن قريشًا لما عاهدوا النبي عليه في الحديبية نقضوا الصلح والعهد الذي كان بينهم وبين النبي عليه النبي عليه فقتحها الله عليه عهد بينهم وبين رسول الله عليه عنوة بالسيف ولكنها لم تُقسّم، لأنها محل شعائر الإسلام ومشاعر الحج، فلا يمكن قسمتها.

⁽١) البخاري (٢٤٣٤)، ومسلم (١٣٥٥)، تحفة الأشراف (١٥٣٨٣).



قال: ﴿إِنَّ اللَّهُ حَبَّسَ عَنَ مَكَةَ الْفَيْلِ»، وحبس، أي: منع، والفيل هو الفيل الذي أتى به أبرهة من أجل أن يهدم الكعبة، والقصة مشهورة معلومة في التاريخ ومعلومة في التفسير، وذلك أن الله تعالى أرسل عليهم طيرا أبابيل؛ أي: جماعات متفرقة، ترميهم بحجارة من سجيل: حجارة صلبة، فجعلهم كعصف مأكول، وأبادهم عن آخرهم، ولكن النبي ﷺ سلطه الله عليها والمؤمنين؛ أي: جعل لهم السُّلطة عليها في دخولها.

فإن قلت: ما الرابطة بين حبس الفيل وتسليط الرسول عَلَيْ وأصحابه؟

فالجواب: أن الفيل لو دخل مكة لحصل بينهم وبين أهل مكة قتال، وانتُهكت فيه حُرْمة الحرم، أما النبي ﷺ فحصل بينه وبين أهل مكة قتال، وسيأتي بيان أن هذا خاص بالرسول عَيَكِنْ إِنَّهُ

فإن قلت: لماذا منع الله الفيل وسلَّط رسوله والمؤمنين عليها؟

فالجواب: أن أصحاب الفيل جاءوا لإهانة الكعبة؛ وأما النبي ﷺ وأصحابه -رضى الله عنهم- فجاءوا لتعظيم الكعبة؛ ولهذا لما قال سعد بن عبادة نشُّك: هاليوم يوم المَلْحَمَة، اليوم ظاهر، والحكمة في تسليط الرسول ﷺ وأصحابه دون أصحاب الفيل ظاهرة جدًا.

قال النبي ﷺ: «وسلّط عليها رسوله والمؤمنين وإنها لم تحل لأحد كان قبلي، يعني: ما أحد من الأنبياء وأممهم أحل الله له أن يدخل مكة بقتال أبدًا؛ لأن مكة معظَّمة الأشجار وهي جمادات نامية محترمة فيها كما سيأتي.

قال: «وإنها لم تمحل لأحد كان قبلي، وإنما أحلت لي ساعة من النهاره، وهي ما بين طلوع الشمس إلى صلاة العصر، الوقت الذي لابد فيه من القتال حتى يدخلها النبي على الله ساعة من نهار، أحلَّت للرسول علي فهي لم تحل لأحد قبله ولم تحل له حلاً مطلقًا وإنما أحلت له ساعة من نهار بقدر الضرورة.

ثم قال: «وإنها لن تحل لأحد بعدى»، فصارت مكة حرامًا قبل الرسول عَلَيْتُ وحَرامًا بعده في أول البعثة وآخرها ولم تحل للرسول ﷺ إلا ساعة من نهار في كل عهد رسالته ﷺ، وهذا يدل على عظمة هذا البيت عند الله -سبحانه وتعالى- قال: «فلا ينفر صيدها»، وفي خديث آخر أن الرسول ﷺ قال: هإن أحد ترخص لقتال رسول الله ﷺ فقولوا: إن الله أذن لرسوله ولم يَأذن لكمه"، قال: «فلا يُنَفُّر صيدها، معنى: «ينفره أي: يطرد ولا يُزجر ولا يشوش عليه فلو أتيت إلى الصيد وهو

⁽١) أخرجه البخاري (٤٢٨٠)، تحفة الأشراف (١٩٠٢٢).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٠٤)، ومسلم (١٣٥٤)، تحقة الأشراف (١٢٠٥٧).

مستظل في شجرة فإنه لا يجوز لك أن تُنفّره ولا يجوز لك قتله من باب أوْلى، أما لو نفر بدون تنفير مثل: أن يطير عندما أحس بالماشي حوله، فإنه لا إثم عليك في ذلك، لأنك لم تنفره.

قال: «ولا يختلى شوكها»، وفيها لفظ: «ولا يعضده أي: يُقطع شوكها، «ولا يُختلى خلاها»، الخلي: الحشيش؛ أي: لا يُحشّ، والعَضَد: القطع، «والشوك» يعني: الشجر ذات الشوك؛ أي: أن حشيشها لا يُحش، وشجرها لا يُقطع ولو كان ذا شوك احترامًا للمكان، ولو فرض أن أحدًا أراد أن يفتح خطًا ووجد فيه شجرة، فإنه لا يقطعها اللهم إلا إن دعت الضرورة القصوى إلى ذلك فنعم. قال: «ولا يعضد شوكها».

«ولا تحل ساقطتها إلا لمنشده «ساقطتها» يعني: اللقطة، «لا تحل إلا لمُنشِد» يعني: إلا لمن أراد أن ينشدها مدى الدهر، فمن أخدها لا للإنشاد فهو حرام، ومن أخدها للتملك بعد الإنشاد فهو حرام، ومن أخدها للإنشاد دائماً فهو حلال فالأحوال ثلاثة، يحل منها الأخير، أما لُقطة غيرها فيحل منها الثاني، وأما الأول فلا يحل في أي لقطة كانت، ومن أخذ اللقطة للتملك من الآن فهذا لا يجوز لا في مكة ولا في غيرها، ومن أخدها للتملك بعد الإنشاد الشرعي فهو جائز في غير مكة، ومن أخدها للإنشاد دائماً فهو جائز في مكة وغيرها، لكن في غير مكة ليس بواجب، وفي مكة يجب الإنشاد دائماً.

قال: «ومَنْ قُتل له قتيل فهو بخير النظرين» لما بين الرسول عَلَيْة أن القتال محرّم في مكة كأن إيرادًا ورد فقال: والقتل؟ قال: القتل إذا كان قصاصًا فلا بأس به، «من قتل له قتيل في مكة فهو بخير النظرين» ما هما؟ إما أن يقتل القاتل، وإما أن يأخذ الديّة، فإذا قتل لإنسان شخص في مكة عمدًا يثبت فيه القصاص فإننا نقول لأوليائه: أنتم الآن بالخيار إن شئتم اقتلوا القاتل وإن شئتم خُذوا الديّه، وقوله: «بخير النظرين» باعتبار المصلحة، أو باعتبار ما يريده الأولياء؟ الظاهر الثانى، لأن هذا الخيار خيار تشه لا خيار مصلحة.

وقد مرّ علينا منذ زمن بأن التخيير إن كان للمصلحة فيجب فيه إتباع المصلحة وإن كان تخيير تشه وإرادة، فالإنسان فيه مخير، ففي كفارة اليمين إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة هذا اختيار تشه فأي شيء كَفَرت به فهو جائز، وفي تخيير الإمام في الأسرى من الكفار بين القتل والفداء بمال أو أسير والمن، هذا تخيير مصلحة فإذا كان التصرف للغير فتخيير مصلحة، للنفس فتخيير تشهيًا إن اشتهيت فتخير مصلحة، للنفس فتخير تشهيًا إن اشتهيت فاقتل وإن اشتهيت فخذ دية.

فقال العباس: ﴿ لَا الْإِذْ حَرِ يَا رَسُولَ اللهُ، فَقَالَ: إِلَّا الْإِذْ حَرِهُ، الْإِذْ حَرِ: نبت معروف في مكة وبيّن العباس ولين السبب في ذلك قال: ﴿ وبيّن العباس ولين السبب في ذلك قال: ﴿ وبيّن العباس ولين السبب في ذلك قال: ﴿ والله عليه والله عليه الله الله عليه عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله الله عليه الله على الله عليه الله على الله عليه الله عليه الله على الله عليه الله عليه الله على الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله



الإذخره الإذخر: نبت معروف في الحجاز له سيقان مثل أعواد الكبريت يجعل في القبور وفي البيوت، في القبور يجعل فيما بين اللِّينَات حتى لا ينهال التراب، وفي البيوت يُجعل فيما بين اللِّينَات حتى لا ينهال التراب، وفي البيوت يُجعل فيما بين الحريدة في السقف ويوضع الطين فوق السقف، فأول ما نجعل خشب ثم الجريد ثم الإذخر ثم الطين، والإذخر هذا يمنع تساقط الطين من بين الجريد فالناس في حاجة إليه، فقال الرسول عليه: وإلا الإذّخره.

في هذا الحديث فوائك: أو لأن انتهاز النبي عَلَيْة الفرصة في الخطب حين دعت الحاجة اليها، لأنه خطب في وقت يحتاج فيه الناس إلى بيان الاحكام فخطب الرسول ج فبين الاحكام.

تَانيًّا: أن الخطب تُبتدأ بالحمد لله والثناء عليه.

ثَالثًا: أنه ليس بلازم أن نثني بالصلاة على النبي ﷺ.

رابعًا: بيان أن الله -سبحانه وتعالى - خالق أفعال العباد بهيمها وناطقها لقوله: وإن الله حبس عن مكة الفيل»؛ لأن الفيل كانوا إذا وجهوه إلى مكة حَرَن (أ) وأبئ أن يتقدم، وإذا وجهوه إلى اليمن مشي، والذي حبسه هو الله، إذن فِعُل الفيل في مشيئة الله، ففيه دليل على عموم مشيئة الله في أفعال المخلوقين بهيمها وناطقها.

ومن فوائده أيضًا: أن الله سبحانه له الحكم فيما أراد من خلقه الكوني والشرعي، ولهذا منع كونًا الفيل وأذن شرعًا للرسول ﷺ فسلَّطه على مكة ومَنْ معه من المؤمنين.

ومن فوائد الحديث: بيان عظمة الكعبة؛ لأنها لم تحل لأحد من الناس قبل الرسول على الله ولم تحل للرسول على الله والم تحل للرسول على الله بقدر الضرورة لقوله: «وإنما أُحلت لي ساعة من نهار».

ومن فوائده: أن الضرورات تقدر بقدرها لا يزيد الإنسان فيها على قدر الضرورة، أي: أن ما أبيح للضرورة لا يجوز أن يتعدى به موضع الضرورة، وهذه قاعدة نافعة في كل الأحكام، لأن الرسول على أبيحت له ساعة من نهار، إذ لا يتمكن أن يزيل هذا الكفر والشرك حتى تكون مكة بلاد إسلام إلا بهذا القتال ولولا ذلك ما تمكن ولبقيت محترمة بمن فيها من الكفار ولم بستطع أحد الوصول إليها.

ومن فوائد الحديث: تحريم القتال بمكة لقوله: «وإنها لن تحل لأحد بعدي»، ولكن إذا قوتل الإنسان فيها فله أن يُقاتل لقوله تعالى: ﴿ وَلَا نُقَتِلُوهُمْ عِندَ ٱلمَسْجِدِ ٱلْمَرَامِ حَتَى يُقَتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَنلُوكُمْ فَيهِ فَإِن قَنلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَنلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَنلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَنلُوكُمْ مِن القتال، لأنه قتل بحق، وهذا القتل أخص من القتال، لأنه قد يجوز القتال ولا يجوز القتل، مثال ذلك: لو ترك أهل بلد الأذان والإقامة وجب قتالهم، ولكن لا يجوز قتلهم فإذا استسلموا لا نقتلهم ولا نُجهز على جريحهم.

⁽١) حَرَن تُقال للفرس الذي لا يَنْقَاد.



ومن فوائد الحديث: جواز النسخ في الأحكام الشرعية؛ لأن تحريم مكة تُسخ. ومنها: جواز توقيت النسخ، حيث نسخ التحريم إلَى الحلّ: «ساعة من نهار». ومنها: إثبات الحكمة لله وعَيَّانُ بأن هذا النسخ المؤقت لحكمة.

ومنها: تعليل الأحكام الشرعية وأن الحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا(١).

ومن فوائده: تحريم الصيد في مكة لقوله: «لا ينقر صيدها»، وتحريم القتل من باب أولى. ومن فوائد الحديث: تحريم قطع الشجر صغيره وكبيره مؤذيه وغير مؤذيه لقوله: «ولا يختلى شوكها»، وهذا إذا كان الشجر نبت بفعل الله وَالله الله عنه أما ما نبت بزرع الآدمي فإنه ملكه له أن يتصرف فيه بما شاء، فلو غرس الإنسان نخلة في مكة فله أن يجتثها، ولو غرس شجرة فله أن يجتثها، ولو زرع زرعا فله أن يحصده، أما ما نبت بدون فعل الآدمي، فإنه محترم لا يجوز قطعه.

ومنها: أن لُقطة الحرم لا تملك بالتعريف لقوله: «ولا تحل ساقطتها إلا لمنشد»، وهذا هو القول الصحيح في هذه المسألة، ومنهم من قال: إن لقطة الحرم كغيرها تُملك بالتعريف، وإنما قال الرسول على الإنشاد، ولكن الصحيح الأول.

فإذا قال قائل: إذا علم الإنسان أنه لابد أن ينشدها مدى الدهر إلى أن يجد صاحبها فإنه لن يأخذها فماذا نقول؟

نقول: لا يأخذها، والشارع ما أراد إلا هذا ألا تأخذها، وإذا جاء ثان لا يأخذها، وثالث لا يأخذها حتى يبقى كل يأخذها حتى تبقى في مكانها، وصاحبها إذا فقدها رجع من حيث جاء ووجدها حتى يبقى كل شيء آمِنًا، لكن في عصرنا الآن نرى أنه لو تركها لجاء من بعده وأخذها وجاء من لا يسأل، يعنى: يأخذها للتملك، فنقول حينتان: إذا كان يخاف أن تؤخذ على وجه التملك ولا يبحث عن صاحبها فالأولى أن يأخذها ويسلمها إلى الجهات المسئولة إلى ولي الأمر مثلاً، وبذلك تبرأ ذمته وهذا إن لم يكن يعلم صاحبها، فإن علم صاحبها بكتابة أو رسم فإنه يأخذها ويسلمها له.

ومن فوائد الحديث: أن أولياء المقتول لهم الخيار بين القتل والدِّية لقوله: «ومن قُتل له قتيل فهو بخير النظرين»، وأنه لا فرق بين أن يكون ذلك في مكة أو في غيرها.

ومن فوائد الحديث: جواز القتل في مكة (٢) بحق لقوله: «فهو بخير النظرين»، فإذا زنئ الإنسان في مكة وهو محصن فإننا نرجمه ولا نقول: هذا في مكان آمن نقول: لأنه من حيث المعنى والعلة، لأنه لما انتهك حرمته صار هو لا حرمة له، وكذلك لو وجب على شخص قتل للفساد في الأرض فإننا نقتله، لو

⁽١) انظر البحر المحيط للزركشي (٥/٢٤٣) بتحقيقنا مع نخية من الأفاضل يرأسهم شيخنا أيمن الدمشقي، طبع السنة، وأصول الفقه لخلاف (ص٤٠)، وقواعد السعدي (ق/٥٨).

⁽۲) الفروع (٦/ ١٩٨).



أن أحدًا ارتد في مكة وصار لا يصلي وأبئ أن يتوب فإننا نقتله؛ لأن هذا إذا قدر أننا لن نقتله أو صار الحاكم ضعيفًا لا يجرؤ على قتله فإنه يجب إخراجه؛ لأنه كافر، والكافر لا يجوز بقاؤه في مكة.

ومن فوائد الحديث: أن من الناس من يكون فيه بركة في تشريع الأحكام الشرعية كما أن من الناس من يكون فيه شؤم، فالأقرع بن حابس لما قال فيما سبق: أفي كل عام؟ هذا سؤال لا ينبغي فلو قال الرسول: نعم، لوجبت ولَمَا استطعنا، أما إذا كان الإنسان الذي يسأل يسأل في تخفيف على المسلمين فهذا يُحمد عليه ويكون من بركاته، كما ذكر أسيد بن حضير في قصة عقد عائشة حين فُقد ولم يكن عند الناس ماء ونزلت آية التيمم قال: «ما هي بأوّل بركتكم يا آل أبي بكره"، إذن من بركات العباس: استثناء الإذخر الذي يحتاجه الناس في مكة للبيوت والقبور.

ومن فوائد الحديث: أنه لا يشترط في الاستثناء نيته قبل تمام المستثنى منه ولا اتصاله به أيضا، وجهه: أن الرسول قال: وإلا الإذخر، وليضا حصل فصل بين المستثنى والمستثنى منه وهو: ولا تحل ساقطتها إلا لمنشد، ومن قُتل له قتيل فهو بخير النظرين، وكلام العباس ثم قال: وإلا الإذخر، فهنا استثناء مع الفضل ومع عدم النية لكن الكلام واحد، فإذا اتصل المستثنى بالمستثنى منه في كلام واحد ولم يل المستثنى منه أو لم ينوه المستثنى فهو صحيح، ومن العلماء من يقول: إنه تشترط نية الاستثناء قبل تمام المستثنى منه، ويُشترط أيضًا الاتصال، فكيف يجيبون عن هذا الحديث؟ يقولون: إن قوله: وإلا الإذخر، هذا نسخ وليس بتخصيص، فيقال لهم: سبحان الله! هل يمكن أن نجعل إلا الإذخر حديثًا مستقلاً؟ الجواب: لا يمكن، لأن فيه أداة الاستثناء، لكن هذا أمر يسلكه بعض الناس إذا اعتقد شيئًا حاول أن يحول النصوص إلى اعتقاده، وهذه طريقة ليست بسليمة، فالواجب على الإنسان أن ينظر ما تدل عليه النصوص ويتبعها لا أن يرى رأيًا فيتبع النصوص ذلك الرأي.

الشاهد من هذا السحديث ما يتعلق بالصيد، ولكنه في الواقع لا مناسبة فيه للباب؛ لأن الباب: والإحرام وما يتعلق بهه، والذي ذكر في هذا الحديث ما يتعلق بالحرم لا بالإحرام، الشجر تحريمه يتعلق بالحرم فقط، ولهذا يحرم قطع الشجر في الحرم على المُحِلّ والمُحْرِم، ويحل قطع الشجر في الحرم على المُحِلّ والمُحْرِم، ويحل قطع الشجر في الحل للمحرم وغير المحرم فلا علاقة له بالإحرام، الصيد له علاقة بالحرم والإحرام، ولهذا يحرم الصيد في الحرم على المحلّ والمحرم، ويحرم الصيد على المحرم في الحرم حرم عليه الصيد من وجهين: كونه في الحرم وكونه محرما، وهل يلزمه جزاءان لوجود السببين، أو جزاء واحد؟ قال بعض العلماء:

⁽١) تقدم في التيمم.

يلزمه جزاءان؛ لأنه انتهك حرمتين: حرمة الحرم وحرمة الإحرام، وقال بعض العلماء: والمدهب لا يلزمه إلا جزاء واحد؛ لأنه انتهك حرمتين في مُحَرَّم واحد وهو الصيد، وأيضًا لو الزمنا المحرم جزاءين لم نكن الزمناه بالمثل؛ لأنه قتل واحدًا والزمناه باثنين، والله تعالى يقول: ﴿ فَجَزَّاءٌ مِثْلُ مَا قَنَلُ مِنَ النَّعَدِ ﴾ [الثانية: ٥٥]. وكما أن المثلية تكون في الصفة تكون كذلك في العدد كقوله تعالى: ﴿ الشَّهُ الذِي خَلَقَ سَبَّعَ سَمُونَتٍ وَمِنَ ٱلأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ [القاتلاتى: ١٢]. ثم قال:

تحريم اللاينة:

٧٠٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللهُ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِم ﴿ مَنْ اَنَّ رَسُولَ اللهُ ﷺ قَالَ: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لأَهْلِهَا، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْسَمَدِينَةَ كُمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةً، وَإِنِّي دَعَوْتُ فِي صَاعِهَا وَمُدِّهَا إِبْرَاهِيمُ لأَهْلِ مَكَّةً ﴿ اللهِ مَنْكُ عَلَيْهِ .

٧٠٠٦ وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﴿ فَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الْـمَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرِ» (٢). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

هذان الحديثان يتعلقان أيضًا بالحرّم ولا علاقة لهما بالإحرام، قال النبي على إبراهيم حرّم مكة"، ولا تعارض بين حرّم مكة"، ولا تعارض بين الصديثين؛ لأن المُحرَّم هو الله وإبراهيم مبّلغ، فنسب التحريم إلى إبراهيم باعتبار التبلغ، ونسب الحديثين؛ لأن المُحرَّم هو الله وإبراهيم مبّلغ، فنسب التحريم إلى إبراهيم باعتبار التبلغ، ونسب إلى الله -سبحانه وتعالى-، لأنه منشئ الأحكام، فيكون الله هو الذي حرمها وإبراهيم بلغ التحريم وأظهره، ويقول: وإنه دعا لأهلها بالبركة،، وذلك في قوله تعالى: ﴿ رَبِّ اَجْعَلُ هَذَا بَلَدًا عَامِنًا وَارْزُقَ الْهَلَهُ الله وَمَن كُفرَ ﴾ هذه معطوفة على ﴿ مَن الشَّرَتِ مَن عَامَن مِنهُم بِالله وَالْيُور الله وَعِلَيُ أعطى إبراهيم أكثر مما سأل، لأن إبراهيم قال: ﴿ وَارْزُقَ الْهَلَهُ بِن الله وَعَل الله وقال وقبل ذلك: ﴿ وَارْزُق الْهَرَب مَن عَامَن ﴾ ولكن الله وَعَل المهم ففي الأولى عقده لكن استثنى الظالمين من ذريته فتأذب عقي الدعوة الثانية عمم الله وقال: ﴿ وَارْزُق الْهَرُبُونَ الله وَعَل الله وَعَل الله وقال الله أعطاه عهده لكن استثنى الظالمين من ذريته فتأذب في الدعوة الثانية عمم وأعطاه أكثر مما سأل، قال الله: ﴿ وَمَن كُفر ﴾ لكن من كفر من كفر قال: ﴿ وَالْنَق الله الله الله العافية، المهم: أن إبراهيم دعا قال: ﴿ وَالْمَ مُنْ الله العافية، المهم: أن إبراهيم دعا لأهل المدينة بمثل ما دعا به إبراهيم.

⁽١) البخاري (٢١٢٩)، ومسلم (١٣٦٠)، تحفة الأشراف (٥٣٠١).

⁽۲) مسلم (۱۳۷۰).

⁽٣) البخاري (١٨٣٣)، ومسلم (١٣٥٣)، تحفة الأشراف (٦٠٦١).

والشاهد من هذا قوله: وإني حرّمت المدينة كما حرّم إبراهيم مكة»، وهذا تشبيه لأصل التحريم بأصل التحريم، وذلك لأن تحريم حرّم مكة أشد وأشمل؛ لأن حرم المدينة يستئنى منه أشياء هي حلال وهي في حرم مكة حرام، فيكون التشبيه هنا في أصل التحريم لا في وصفه، فإنّ حَرّم المدينة فيه أشياء تحل ولا تحل في حرم مكة، وحرم المدينة من عير إلى تور، وعير وتور جبلان معروفان في المدينة، قال العلماء: والمسافة -أي مسافة حرم المدينة- بريد في بريد، والبريد: أربعة فراسخ، والفرسخ: ثلاثة أميال، فيكون البريد اثني عشر ميلاً؛ يعني: اثني عشر ميلاً والميل كيلو ونصف تقريبًا، يعني: كيلو وستة من عشر ميل، إذن نضرب اثنى عشر ميل في واحد وستة من عشرة يساوي ثماني عشرة كيلو وزيادة.

من فوائد الحديث: أو لا : نسبة الشيء إلى من بلّغه لقوله: «إن إبراهيم حرّم مكة»، ومثله أن الله نسب القرآن إلى جبريل ونسبه أيضًا إلى محمد -عليهما الصلاة والسلام- فقال تعالى: ﴿إِنّهُ، لَقُولُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿ إِنّهُ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينِ ﴾ [البّرين : ١٩- ٢٠]. فنسبه هنا إلى جبريل، وقال تعالى: ﴿إِنّهُ، لَقُولُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿ وَمَا هُوَبِقُولِ شَاعِرٌ قَلِيلًا مَا نُؤْمِنُونَ ﴾ [البّرين : ١٤]. فنسبه إلى محمد، فنسبة الشيء إلى المبلّغ سائغة شرعًا ولغة.

ومن فوائله الحديث: رحمة هذين الرسولين بأهل هاتين البلدتين وشفقتهما على أهلهما، فإبراهيم دعا لأهل مكة، ومحمد ﷺ دعا لأهل المدينة.

ومن فوائده: ثبوت الحرم للمدينة لقول الرسول ﷺ: (إني حرمتها كما حرم إبراهيم مكة).

ومنها: أن الرسول عَلَيْ خص الدعوة للمدينة بالمد والصاع وهو الطعام الذي يقدر بالأصواع والأمداد، وهذا لا يستلزم أن يكون الرسول عَلَيْ دعا في كل شيء وإنما دعا بالطعام، ولذلك نجد أن الطعام في المدينة يكون دائمًا متوفرًا ويكون أيضًا مباركًا في زرعه وجَنْيه.

ومن فوائل حديث عليّ: بيان حدّ حَرَم المدينة، وأنه ما بين عير إلى تُوْر، ثم قال المؤلف:

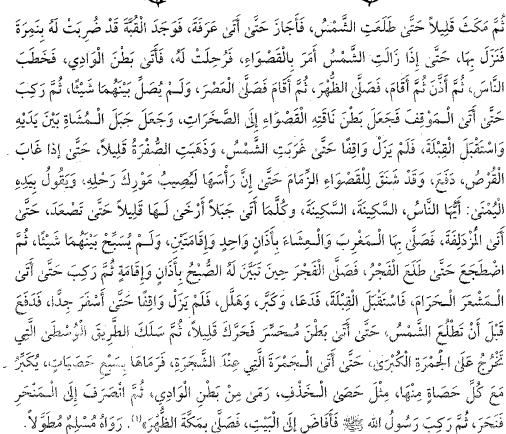
按 按 茶 花

٥- بابُ مِفَةِ الحَجِّ وَدُخُولِ مَكَةً



وقول المؤلف: هودخول مكة، يعني: كيف يدخل مكة؟ ومن أين يدخل مكة؟ ومتى يدخل مكة؟ ومتى يدخل مكة؟ ومتى يدخل مكة؟ وثلاثة أشياء: ثم بدأ المؤلف بحديث جابر الطويل المشهور في صفة الحج الدسول جعله بعض العلماء عمدة صفة الحج وجعله منسكًا كاملاً، لأن جابرًا بين ضبط حج الرسول بيخ من أوله إلى آخره، فذكر بين أن النبي بيخ بقي في المدينة عشر سنين لم يحج، وأذن في الناس في العاشرة، أذن بهم أنه حاج، قال: فقدم المدينة بشر كثير يشهدون حج رسول الله بيخ ويأخذون أحكامه من الرسول بيخ مباشرة حتى قُدروا بمائة ألف من مائة وأربع وعشرين ألفًا كل الصحابة، يعني: يمثل خمسة أسداس المسلمين تقريبًا حتى كانوا -كما قال جابر - بين يدي الرسول بي وخلفه وعن يميه وعن شماله مدّ البصر، عالم عظيم يريدون أن يأخذوا من أمامهم -صلوات الله وسلامه عليه - كيف يعبدون الله وبي بهذا النسك العظيم، خرج النبي بي من المدينة وقد بقي خمسة أيام من ذي القعدة خرج في الخامس والعشرين في يوم السبت بعد أن أذن الناس في خطبة الجمعة كيف يُحرمون، وسُئل: ماذا يلبس المُحْرِم؟ وأوضح للناس مبادئ النسك وبقي في ذي الحُليَّة بي وبات بها، وفي اليوم التالي اغتسل ولبس إحرامه ثم مبادئ المؤلف كالله أختصر الحديث اختصارًا تامًا ولم يأت منه إلا ما يتعلق بالحج.

٧٠٧- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله هِيْهِا: ﴿ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ حَجَّ، فَهُوَرْجْنَا مَعَهُ، حَتَىٰ إِذَا آتَئِنَا ذَا الحُلَيْفَةِ، فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ مُمَيْسٍ، فَقَالَ: اغْتَسِلِي وَاسْتَغْفِرِي بِثَوْبٍ، وَأَخْرِي، وَصَلَّى رَسُولُ الله ﷺ فِي الْبَيْدَاءِ أَهَلَّ بِالتَّوْجِيدِ: رَسُولُ الله ﷺ فِي الْبَيْدَاءِ أَهَلَّ بِالتَّوْجِيدِ: لَيْكَ اللهِمَّ لَبَيْكَ، لَبَيْكَ لا شَرِيكَ لَكَ لَبِيكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكَ، لاَ شَرِيكَ لَكَ لَبِيكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكَ، لاَ شَرِيكَ لَكَ لَبِيكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكَ، لاَ شَرِيكَ لَكَ لَبِيكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكَ، لاَ شَرِيكَ لَكَ. وَرَجَعَ إِذَا ٱلنَّيْنَ الْبَيْتَ اسْتَلَمَ الرُّحْنَ، فَرَعَلَ ثَلاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ أَنِي مَقْامَ إِبْرَاهِيمَ فَصَلَّى، وَرَجَعَ إِذَا ٱلنَّيْنَ الْبَيْتَ السَّعَلَى الْمُرْوَةِ مِن سَعَايِرِ اللَّهِ وَلَا يَعْمَلُ اللهِ فِي فَرَقِي الطَّفَا، حَثَى رَأَى الْبَيْتَ الْمُنْفَعَلَمُ اللهُ عَلَى اللهُ وَحْدَهُ لاَ شُرِيكَ لَكَ، لَهُ السَمُلْكُ، وَلَهُ وَالْمُمْرَوَةً مِن الْمُشَلِّ اللهُ وَحْدَهُ لاَ شُرِيكَ لَكَ، لَهُ السُمُلْكُ، وَلَهُ السَمْرُوةَ حَتَى إِذَا الْمُؤْرِ اللهُ وَحْدَهُ أَنْ الْمَلْكُ، وَلَهُ السَمْرُوةَ حَتَى إِذَا الْمُرْمَوَةُ مَلَى الْمَعْمَ عَلَى الْصَعْلَ عَلَى الْمَرْوقَ كَمَا فَعَلَ اللهُ عَلَى الْمَعْرَ عَلَى الْمَعْرَ عَلَى الْمَعْرَ عَلَى الْمَعْرَ عَلَى الْمَولِيثَ مَا وَلَكُونَ وَلَاكُمْ وَالْمَوْرَ وَلَالَهُ وَلَا اللهُ عَلَى الْمُعْرَامِ وَلَوْلَ اللهُ عَلَى الْمُعْرَامِ وَلَا اللهُ عَلَى الْمُعْرَامِ اللهُ عَلَى الْمُعْرَامِ اللهُ عَلَى الْمُعْرَامِ وَلَا اللهُ عَلَى الْمُعْرَامِ اللهُ عَلَى الْمُعْرَامِ وَالْمَعْرَ عَلَى الْمُعْرَامِ وَالْمَعْرَ عَلَى الْمُعْرَامِ وَلَوْلَ اللهُ عَلَى الْمُولَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْمُعْرَامُ وَلَيْ اللهُ عَلَى الْمُعْرَامُ وَلَا اللهُ عَلَى الْمُعْرَامِ وَلَا اللهُ عَلَى الْمُعْرَامُ وَاللّهُ عَلَى الْمُعْرَامُ اللهُ عَلَى الْمُعْرَامُ وَالْمُولُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُهُ وَلَهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَ



قوله: احتى إذا أتينا ذا العُليْقة فولدت أسماء التى بكلمة فاء الأنها معطوفة على جملة هي جواب الشرط، يعني: حتى إذا أتينا ذا الحُليْفة نزل وصار كذا وكذا فولدت، و «ذو الحُليْفة» هي مُهلُ أهل المدينة، وتُعرف الآن بأبيار عليّ، «وأسماء بنت عميس» هي زوجة أبي بكر الصديق بين ولدت محمد بن أبي بكر، فأرست إلى النبي ماذا تصنع فقال لها: «اغتسلي» أي: للإحرام، ولا يصح أن نقول: إنه عن النفاس؛ لأن النفاس باق، ومن شرط صحة الطهارة أي ينقطع ذلك الموجب، ولهذا لا يصح التوضؤ عن البول والإنسان يبول ولا يصح التوضؤ عن لحم الإبل والإنسان يأكل اللحم، فالطهارة عن موجب لها لا تصح إلا بعد انقطاع المُوجب؛ إذن فالغسل الذي أمر به الرسول عليه أسماء للإحرام.

قال: «واسْتَثْفِرِي بثوب وأحرمي»، كيف تصنع من الآن إلَى انقطاع النسك أو كيف؟ ولهذا لم يبين لها النبي ﷺ كيف تصنع في المستقبل، لم يقل لها كما قال لعائشة: «افعلي كما يفعل الحاج غير ألا تطوفي بالبيت»؛ لأنها تريد حل المشكلة الحاضرة، وبه نعرف خطأ ابن حزم كَالله

⁽۱) مسلم (۱۲۱۸).



في هذه المسألة حيث قال: إن النفساء يجوز لها أن تطوف بالبيت بخلاف الحائض، قال: لأن الرسول على هذا سهل أن نقول: الرسول على هذا سهل أن نقول: إن أسماء إنما أرادت أن تسأل عما تصنع الآن، وبينها وبين مكة والوصول للبيت مفاوز بخلاف عائشة فإن ذلك كان بسرف قريبة من مكة، قال: «اغتسلي واستثفري بثوب» يعني: تلجمي به، ويسمى باللغة الحاضرة: التحفض، يعني: تضع على فرجها شيء لأجل أن تمنع الخارج عند الاغتسال.

قال: «وأحرمي»، وأطلق الإحرام؛ لأنه في ذي الحُلَيْفة أحرم الناس على الوجوه الثلاثة التي سبق في حديث عائشة بحج وعمرة وبهما.

يقول: «وصلى رسول الله ﷺ في المسجد ثم ركب القَصْواء حتى إذا استوت به» يعني: لما اقترب من الحُديبية أهل بالتوحيد أي رفع صوته بالتوحيد قائلاً: «لبيك اللهم لبيك، لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك، رفع صوته بهذه الكلمات العظيمة التي سمّاها جابر توحيدًا؛ لأنه تضمنت التوحيد والإخلاص. قال: هلبيك اللهم لبيك، هذا حرف جواب للداعي؛ ولهذا حتى الآن إذا دعاك شخص فقلت: «لبيك» يعنى: أجبت دعوته، ولكن التثنية هنا يُراد بها مطلق التكرار لا حصره، فهي بمعنى إجابة بعد إجابة؛ وهي منصوبة على الفعل المطلق المحذوف عامله، يعنى: ألبي لك تلبية بعد تلبية، وقوله: «اللهم، يعنى: يا الله، فهي منادئ حُذفت منها ياء النداء وعوّض عنها الميم، وقوله: «لبيك، من باب التوكيد؛ لأن المقام مقام عظيم ينبغي فيه توكيد القول، «لبيك لا شريك لك لبيك، هذا توكيد آخر «لا شريك لك؛ في أي شيء؟ في كل شيء، فلا شريك لله تعالى في ربوبيته ولا في ألوهيته ولا في أسمائه وصفاته، ولا يستثنئ من ذلك شيء؛ لأن الله لا يشركه أحد في هذا أبدًا، ثم قال: «إن الحمد والنعمة لك والملك، وإنَّه أفصح وأعم من وأنَّه، وإلا فإن بعض النحويين أجاز الفتح، والصواب الكسر لأنه أعم؛ لأن وإنَّ هنا استئنافية، لكن وأنَّه تعليلية، كأنه لو قال: وأنَّ الحمد والنعمة لك، كأنه يقول بناء على ذلك: أن الحمد والنعمة لك، مع أن الله تعالى يُحمد على كل شيء فهي أعم، وإنّ الحمد والنعمة لك، «الحمد» وصف المحمود بالكمال على كماله وعلى إنعامه، والنعمة: العطاء، وكل ذلك لله وحده، فالمُنعم هو الله، والمحمود هو الله، هو المستحق لذلك وحده، ولذلك قال: «والمُلْك»، لله أيضًا ملك الذوات والأعيان وملك التصرف والأفعال، فالله مالك للسموات والأرض في أعيانهما والتصرف فيهما، قال: «لا شريك لك» أي: في مُلكك ولا في نعمتك ولا في الحمد الذي تستحقه، كانوا في الجاهلية يُلبون بنحو هذه التلبية، لكن يقولون: ٥٥لا شريك لك إلا شريكًا هو لك تملكه وما مَلك، ما دام أنه له ومملوك فكيف



يكون شريكًا؛ ولهذا قال الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ ضَرَبَ لَكُمْ مَّشَلًا مِنْ أَنفُيكُمْ هَلَ لَكُمْ مِن مَّا مَلَكُتَ أَيْمَنُكُمْ مِن شُرَكَا وَلهذا قال الله ويله سَوَآهُ ﴾ [النفيز: ٢٨]. ما الجواب؟ الجواب واضح؛ يعني: هل عبيدكم يشاركونكم في الأموال التي بين أيديكم التي أعطيناكم إياها، ما هو الجواب؟ الجواب: لا هذا تعرفه أنت بنفسك، كيف تجعل لله وَ الله وَ الله واضح، إذا كنتم أنتم لا تجيزون ولا تُسوغون أن يكون لكم شريك فيما رزقكم الله، فكيف تُسوغون أن يكون لكم شريك فيما رزقكم الله، فكيف تُسوغون أن يكون لله شريك في ملكه الذي خلقه، هذه الجملة لبني بها رسول الله وكان عليه، وكان عليه يسمع الناس يقولون: (لا إله إلا الله)، وآخرون يُكبّرون ولا يُنكر وتعظيم الله، ولكن لا شك أن ما قاله الرسول عليه فهو أولي.

يُستفاد من هذه الجملة من الحديث: أنه إذا أحرم من ذي الحُليْفة فلا يُلبِّي إلا إذا استوت به على البَيْداء، ولكن ابن عمر أنكر ذلك وقال: «بيداؤكم هذه التي تقولون -يعني: ينكر هذا- ما أهل رسول الله على البَيْداء، ولكن أهل قبل أن تستوي به ناقته على البَيْداء، ولكن الجمع بين قول جابر وقول ابن عمر قريب وظاهر، وهو أن ابن عمر سمعه حين استوت به ناقته عند المسجد، وجابر سمعه حين استوت به على البَيْداء، وكل إنسان حكى ما سمع، وهذا فوقته عند المسجد، وجابر سمعه حين استوت به على البَيْداء، وكل إنسان حكى ما سمع، وهذا هو الواجب على كل إنسان أن يحكي ما سمع أو ما ثبت عنده بطريق صحيح فلا منافاة، ولهذا وردت أحاديث أن الرسول على أهل دُبُر الصلاة قبل أن يركب أن ومع هذا فالجمع بينه وبين حديث جابر وابن عمر قريب أيضا، كما جمع ذلك ابن عباس بين فيما رواه المحاكم وغيره أن وهو أن الناس يدركون النبي على أوقات مختلفة، فأدركه قوم عند صلاته وقالوا: أهل بعد المسجد وقالوا: أهل حين استوت به ناقته عند المسجد وصدقوا، وأدركه قوم بعد أن ركب عند المسجد وقالوا: أهل حين استوت به ناقته عند المسجد وصدقوا، وأدركه آخرون حين استوت به على البَيْداء وقالوا: أهل حين استوت به على البيداء وصدقوا، والجمع هذا قريب وليس فيه إشكال.

ومن فوائد الحديث: إنه ينبغي للإنسان أن يستحضر في مجيئه إلَى مكة وإحرامه، إنما يفعل ذلك تلبية لدعاء الله فأين الدعاء؟ قال الله تعالى: ﴿ وَأَذِن فِي ٱلذَّاسِ بِٱلْحَيْجَ يَأْتُوكُ رِجَالًا وَعَلَىٰ يَفْعَلُ ذلك تلبية لدعاء الله فأين الدعاء؟ قال الله تعالى: ﴿ وَأَذِن فِي ٱلذَّاسِ بِٱلْحَيْجَ يَأْتُوكُ رِجَالًا وَعَلَىٰ يفعل ذلك تلبية في الله الله يعتبر كُلُ فَحَ عَمِيقِ ۞ لِيَشْهَدُوا مَن يفع لَهُمّ ﴾ [المنتج : ٢٨]. فالأذان بأمر الله يعتبر أذانًا من الله فإذا كان الله هو الذي أذن فأنا أجيبه وأقول: «لبيك اللهم.... إلخ».

⁽١) متفق عليه من حديث ابن عمر: البخاري (١٥٤١)، ومسلم (١١٨٦)، تحفة الأشراف (٧٠٢٠).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٥٤٨)، ومسلم (٦٩٠) عن أنس، تحفة الأشراف (٩٤٧).

⁽٣) الحاكم (١/ ٠٢٠)، وأبو داود (٠ ٰ١٧٧)، وأحمّد (١/ ٢٦٠)، قالَ الحافظة في الدراية (٢/ ٩): هو من رواية خصيف وفيه ضعف. قال ابن عبد البر: اختلفت الآثار في هذا الباب، وفيه تهذيب لها وتلخيص، والأمر في هذا الباب واسع عند جميع العلماء. النمهيد (١٣/ ١٧١).



ثم قال جابر وضي: «حتى إذا أتينا البيت استلم الركن» يعني: الكعبة، واستلم الركن» أي: مسحه بيده، أيُ اليدين؟ اليمنى، لأن اليد اليمنى تقدم للإكرام والتعظيم، واليد اليسر، في الإهانة، فمسحه بيده اليمنى، قال: «فرمل ثلاثًا ومشى أربعًا»، قال العلماء: الرّمُل هو سرعة المشي مع مُقاربة الخُطا، «ثلاثًا» أي: ثلاثة أشواط، وومشى أربعًا» يعني: أربعة أشواط، وفيه دليل على أن الطواف سبعة أشواط، وأن طواف القدوم يرمل فيه الإنسان الأشواط الثلاثة الأولى، ويمشي في الأشواط الأربعة الباقية، وفيه دليل أيضًا على أن الرّمل من الحجر إلى الركن اليماني كما فعله النبي ﷺ في عُمْرة القضاء.

وقال تعالى: ﴿ وَلا يَطَعُونَ مَوْطِئًا يَغِي عُلَا الْحَفْقُارُ وَلا يَنَالُونَ مِنْ عَدُو ِ نَبَالًا إِلّا كُيْبَ لَهُم بِهِ عَمَلٌ صَلِحً ﴾ [البيخية: ١٢٠]. أراد النبي عَلَيْ من قومه أن يغيظوا الكفار، لكنه أمرهم أن يرملوا من الحجر إلى الركن اليماني دون ما بين الركنين؛ لأنهم بين الركنين يختفون عن المشركين، وأراد الرسول عَلَيْ أن يرفق بأصحابه، ولهذا جعل الرَّمَل في الأشواط الثلاثة الأولَى؛ لأن الثلاثة أقل من الأربعة، فاعتبر الأقل في جانب الصعوبة، الرَّمَل أصعب من المشي العادي، فجعل له الأقل وهي ثلاثة من سبعة، ثم إن اختيار الثلاثة دون الأربعة فيه القطع على وتر، والله -سبحانه وتعالى- إذا تأملنا مشروعاته وجدنا غالبها مقطوعًا على وتر، ففيه فائدتان؛ يعني: في كون الرَّمُل خاصًا بالثلاثة الأولى فقط، أولاً: أن اعتبار الأخذ بالأقل في باب المشقة، وثانيًا: القطع على وتر، لكن في حجة الوداع رمل النبي علي في الأشواط الثلاثة كلها من الحجر إلى الحجر؛ لأن العلة التي من أجلها شرع الحكم -وهو إغاظة الكفار الذين يشاهدوه- انقطعت، فصار الرّمل من الحجر إلى الحجر؛ لأنه صار الآن عبادة ولم يكن القصد منه الإغاظة، لأن الإغاظة الرّمل من الحجر إلى الحجر؛ لأنه صار الآن عبادة ولم يكن القصد منه الإغاظة، لأن الإغاظة الرّمل من الحجر إلى الحجر؛ لأنه صار الآن عبادة ولم يكن القصد منه الإغاظة، لأن الإغاظة



انتهت، لكن الآن عبادة فأكملت الأشواط الثلاثة فصار الرّمْل من الحجر إلى الحجر، هل أنا أذكر في هذه الحال حال النبي ﷺ وأصحابه حين قدموا في عمرة القضاء، أو أنني أذكر المعنى الأصلى المقصود وهو إغاظة الكفار، أو الأمرين؟ إذا تذكرت الأمرين فهو خير؛ يعنى: أتذكر النبي ﷺ وأصحابه فأقتدي بهم، وأيضًا أتذكر أن من شأن المسلم أن يفعل ما يغيظ

ثم قال: «فَرَمَل ثلاثًا ومشيئ أربعًا»، وجعل المشي في الأربعة إبقاءً على أصحابه حتى لا يتعبوا من الطواف في جميع البيت على وجه الرمل.

«ثم أتى مقام إبراهيم»، وهو الذي قام عليه حين بناء الكعبة، فإن الكعبة لما ارتفع بناؤها احتاجت إلى شيء يقوم عليه حتى يدرك أعلى البناء وهو حجر، وهذا الحجر جعل الله فيه آية وهي أثر قدمي إبراهيم، وقد شهده أوائل هذه الأمة، ولكنه انمحي بكثرة مسه من الناس انمحي وزال، وقد أشار إلى هذا أبو طالب في قوله: [الطويل]

عَـــاَى قَدميــه حَافيّــا غــيرَ نَاعـــل وَمَوْطئ إبراهيم في الصخر رَطبة

تقدم إلى مقام إبراهيم يقول: «فقرأ ﴿ وَأَغِّذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَهِتَمَ مُصَلِّي ۖ ﴾، لم يذكرها المؤلف، حذف المؤلف لهذه الآية حذف مُخِل يَحَلِّنهُ، وكان عليه أن يقولها؛ لأنها من صفة الحج، فإنه يُسن للإنسان إذا فرغ من الطواف أن يتقدم إلى مقام إبراهيم وأن يقرأ الآية، وفائدة قراءتها: شعور الإنسان بأنه يتقدم إلى هذا المقام فيصلي به امتثالًا لأمر الله وَعَجَّلَنَّهُ، ولا شك أن شعور الإنسان حين يفعل العبادة بأنه يفعلها امتثالاً لأمر الله أن هذا يزيد في إيمانه بخلاف الذي يفعل العبادة وهو غافل عن هذا المعنى، فإن العبادة تكون كالعادة؛ ولهذا قال المتكلمون عن النيات: إن النية نوعان: نية العمل، ونية المعمول له، والأخيرة أعظم مقامًا من الأوُلى؛ لأن نية العمل تأتى ضرورة، فما من إنسان عاقل يقوم بعمل إلا وقد نواه وقصده، حتى قال بعض العلماء: لو كلُّفنا الله عملاً بلا نية لكان من تكليف ما لا يطاق، فالمقام الأسمى والأعلى نية المعمول له التي تغيب عنا كثيرًا، لو أننا عندما نتوضأ نشعر بالإخلاص والمتابعة فكيف نتذكر؟ نتذكر أن الله أمرنا بالوضوء ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ [للتاتية: ٦]. هذا الإخلاص، وكأن الرسول ﷺ يتوضأ أمامنا هذا هو المتابعة؛ إذن إذا فرغت من الطواف تقدم إلى مقام إبراهيم واقرأ: ﴿ وَأَتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِ عَم مُصَلِّي ﴾ [النَّمَة : ١٢٥].

فيُستفاد من هذا: أنه ينبغي إذا فرغ من الطواف أن يتقدم فورًا إلى مقام إبراهيم بدون تأخر ويقرأ هذه الآية، كلمة اتقدم إلى مقام إبراهيم، هل تُشعر بأن المقام في مكانه الحالي أو يحتمل أنه في مكانه كما قيل الذي عند باب الكعبة؟ الحقيقة أنها لا يُستفاد منها ولا هذا؛ لأن التقدم في كلا الأمرين إن كان في مكانه الآن فهو يتقدم، إن كان كما قيل: إنه لاصق بالكعبة فهو أيضاً يتقدم، المقام اختلف المؤرخون فيه هل هو في مكانه الحالي منذ عهد الرسول و أو أنه كان لاصقًا بالكعبة وأخره عمر بن الخطاب و عن كثر الناس وكثر الطائفون الذين يطوفون بين يدى المصلين؟ وأكثر المؤرخون على أنه في مكانه الحالي وأنه لم يجر فيه تغيير.

قال: وثم رجع إلى الركن فاستلمه أي: بعد أن صلى ركعتين، واعلم أن المشروع في هاتين الركعتين التخفيف، وأن يُقرأ فيهما به قُلْ يَتَأَيّما الصَّغِرُون ﴾، وه قُلْ هُو الله أحدً هوانه ليس قبلهما دعاء، ولا بعدهما دعاء والحكمة من تخفيفهما: أن تفسح المجال لمن هو أحق منك، فالناس ينتهون من الطواف أرسالاً، فإذا انتهى الطائفون وأنت حاجز المكان تطيل الصلاة، فمعناه: أنك حجزت مكانا لمن هو أحق منك فلا تطل الصلاة، ثم إنه قد يكون المطاف مزدحما فيحتاج الطائفون إلى المكان الذي أنت فيه أيضاً، فمن ثم خفف النبي المحلف مزدحما فيحتاج الطائفون إلى المكان الذي أنت فيه أيضاً، فمن ثم خفف النبي المحلف واختار أن يقرأ بعد الفاتحة بسورتي الإخلاص: ﴿ قُلْ يَتَأَيّما الله في قال الله لنبيه محمد الشي أحكد في النبي قال الله لنبيه محمد المحتين لا يدعو وهل للمقام دعاء؟ إني وجدت كتابًا مكتوب فيه «دعاء المقام»، مكتوب مطبوع بحرف جيد، فهذا ليس له أصل، لا يوجد دعاء للمقام ولا دعاء قبل الركعتين ولا بعدهما، ولكن المشكل أن مثل هذه البدع صارت كأنها قضايا مسلمة مشروعة، حتى إن الحاج يرى أن حجه ناقص إن لم يفعل هذا، وكل هذا بسبب تقصير العلماء أو قصورهم، وإلا فمن الممكن أن يُعطى هؤلاء الحجاج مناسك من بلادهم، يقول: شم رجع إلى الركن فاستلمه فمن الممكن أن يُعطى هؤلاء الحجاج مناسك من بلادهم، يقول: شم رجع إلى الركن فاستلمه الركن؛ يعنى: الحجر الأسود.

وفيه: استحباب الرجوع إلى الركن بعد الركعتين لاستلامه، فإن لم يتمكن فلا إشارة؛ لأن العبادات مبنية على النقل فقط، فإذا لم يتمكن فلا إشارة؛ لأن ذلك لم يرد، ولهذا قلنا: إن الركن اليماني إذا لم يستطع استلامه فإنه لا يشير إليه فيكون هنا استلام بلا تقبيل ولا إشارة عند التعذر.

قال: «ثم خرج إلى الصفا فلما دنا من الصفا قرأ: ﴿ ﴿ إِنَّ الصّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآبِرِاللّهِ ﴾ ابدءوا بما بدأ الله به، قوله: «قرأ: ﴿ إِنَّ الصّفَا ﴾ فائدة القراءة بهذه الآية إشعار نفسه بأنه إنما اتجه إلى السعي امتثالاً لما أرشد الله إليه في قوله: ﴿ ﴿ إِنَّ الصّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآبِرِاللهِ ﴾ [البّهَة : ١٥٨]. وليعلم الناس أنهم يسعون بين الصفا والمروة من أجل أنهما من شعائر الله وليعلم الناس أيضًا أنه ينبغي للإنسان إذا فعل عبادة أن يُشعر نفسه بأنه يفعلها طاعة لله وَ الله كما لو توضأ الإنسان



فينبغي أن يستشعر عند وضوئه أنه يتوضأ امتثالاً لقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّذِينَ عَامَنُواً إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوْةِ فَأَغْسِلُواْ وَجُوهَكُمْ ﴾ [التائية: ١]. ويشعر أنه يتوضأ وكان الرسول ﷺ أمامه يتبعه في وضوئه، وهكذا جميع العبادات، فإذا استشعر الإنسان عند فعل العبادة أنه يفعلها امتثالاً لأمر الله فإنه يجد لها لذة وأثرًا طيبًا وقوله: «ابدءوا بما بدأ الله به» لأن الله بدأ بالصفا فقال: ﴿ ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ ﴾ وفيه إشارة إلى أن الله إذا بدأ بشيء كان دليلاً على أنه مقدّم إلا بدليل.

يقول: «فبدأ بالصفا فرقىٰ الصفا» يعني: رقى عليه، «حتىٰ رأى البيت»؛ أي: الكعبة، «فاستقبل القبلة فوحد الله وكبّره»؛ أي قال: «الله أكبر»، ووحّد الله يعني: بالذكر مثل: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير».

وقال - يعني: بعد التكبير والتوحيد-: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قديره، وقد سبق لنا مرارًا شرح هذه الجملة.

وقوله: «لا إله إلا الله وحده، أنّجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده في هذا دليل على جواز السجع بشرط أن يكون غير مُتكَلّف، «لا إله إلا الله وحده يعني: لا معبود حق إلا الله وحده، «أنجز وعده بماذا؟ بنصر المؤمنين، فإن الله أنجز لرسوله ما وعده، «ونصر عبده يعني: محمدًا على ويحتمل أن يُراد به الجنس، أي: نصر كل عبد له، «وهزم الأحزاب وحده، الأحزاب في غزوة الأحزاب، فإنه وَعَنَّ هزمهم بالريح التي أرسلها عليهم والرعب الذي ألقاه في قلوبهم، ويُحتمل أن يُراد بالأحزاب هنا ما هو أعم، يعني: كل حزب يُحارب الله فالله -سبحانه وتعالى- يهزمه كما قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّيْنَ يُحَادُونَ اللهَ وَرَسُولُهُ وَلَيْكَ فِي اللَّذَلِينَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَلَيْنَ يُحَادُونَ اللهَ وَرَسُولُهُ وَلَيْكَ فِي اللهُ قال مثل هذا ثلاث مرات؛ لأنه إذن يقول هذا الذكر ثم يدعو، ثم يقوله مرة أخرى ثم يدعو، ثم يقوله مرة ثالثة ثم ينزل؛ لأنه قال: «ثم دعا بين ذلك»، والبينية تقتضي أن يكون محاطًا بالذكر من الجانبين، فيكون الدعاء مرتين والذكر ثلاث مرات.

وثم نزل إلى المروة حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى، حتى إذا صعدتا مشى حتى أتى المروة يقول: ونزل إلى المروة ماشيًا ولله بدليل قوله: وحتى إذا نصبت قدماه في بطن الوادي سعى، وبطن الوادي هو مَجْرئ السيل ومكانه ما بين العَلَمين الأخضرين الآن، وكان في عهد الرسول على مسيل المياه النازلة من الجبال، وإنما سعى؛ لأن أصل السعي من أجل سعي أم إسماعيل ولم إنها فإن أم إسماعيل لما وضعها إبراهيم حمليه الصلاة والسلام- هي وولدها في هذا المكان وجعل عندهما ماء وتمرًا، فجعلت الأم تأكل من التمر وتشرب من الماء وتُرضع الطفل، فنَفَذَ التمر والماء وجاعت الأم وعطشت ونقص لبنها فجاع الطفل، فجعل الطفل يصيح

ويتلونى من الجوع، فأمه -من أجل الأمومة- رحمته وخرجت إلى أدنى جبل إليها لعلها تسمع أحداً أو ترى أحداً، فصعدت الصفا وجعلت تستمع وتنظر فلم تجد أحداً، فرأت أقرب جبل إليها بعد الصفا المروة فاتجهت إليه تمشي وهي تنظر الولد فلما نزلت بطن الوادي احتجب الولد عنها فجعلت تَرُكض ركضا شديداً من أجل أن تلاحظ الولد، فلما صعدت من المسيل مشت حتى أتت المروة ففعلت ذلك سبع مرات وهي في أشد ما يكون من الشدة بالنسبة إليها جائعة عطشى وبالنسبة إلى الولد، وعند الشدة يأتي الفرج؛ فبعث الله وَ الله وعني فضرب بجناحه الأرض في مكان زمزم فنبع الماء بشدة فجعلت أم إسماعيل تحجز الماء تخشى أن يضيع من شدة شفقتها، قال النبي على الله الماء، فكان هذا الماء طعاماً وشرابًا، وجعلت تسقي الولد، والحديث ذكره البخاري مطولاً (۱)، المهم أن الرسول على لما انتحبت قدماه في بطن الوادي والحديث ذكره البخاري مطولاً (۱)، المهم أن الرسول على لما انتحبت قدماه في بطن الوادي سعى من أجل أن الناس إنما سعوا من أجل سعى أم إسماعيل، يقول: «حتى أتى المروق».

«ففعل على المروة كما فعل على الصفاء فعل النبي على ذلك سبع مرات، فلما كان آخر طواف على المروة نادى وهو على المروة وأمر الناس أن من لم يسق الهَدْي منهم أن يجعلوا نسكهم عمرة، فجعلوا يراجعون النبي على حتى قالوا: الحل كله يا رسول الله؟ قال: «الحِلّ كله»، قالوا: نخرج إلى منى وذكر أحدنا يقطر مَنيًا؛ يعني: من جماع أهله؟ قال: «افعلوا ما آمركم به، فلولا أني معي الهَدْي لأحللت معكمه، فأحلوا -رضي الله عنهم-، أما النبي على لأحللت معكمه، فأحلوا -رضي الله عنهم-، أما النبي على المناف الهذي فمن كان فلم يحل، ثم نزلوا بالأبطح في ظاهر مكة، فلما كان يوم التروية خرجوا إلى منى، فمن كان منهم باقيًا على إحرامه، فهو مستمر في إحرامه ومن كان قد أحل أحرم بالحج من جديد.

يقول: «فلما كان يوم التَّرْوية توجهوا إلى منَّى ويوم التروية هو اليوم الثامن من ذي الحجة، وسُمي بذلك؛ لأن الناس يتروون فيه الماء لموسم الحج، ومن هذا اليوم إلى اليوم الثالث عشر، ولكل يوم من هذه الأيام الخمسة اسم خاص، فالثامن يوم التروية، والتاسع يوم عرفة، والعاشر يوم النّحر، والحادي عشر يوم القر، والثاني عشر يوم التقر الأول، والثالث عشر يوم النقر الثاني.

يقول: «توجهوا إلى منًى وركب النبي ﷺ فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر»، قَصْرًا بلا جمع، «ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس»، فأجاز حتى أتى عرفة فوجد قبة قد ضُربت له بنَمِرة، «أجازه بمعنى: تعدّى، وإنما قال: أجاز يعني تعدّى، لأن قُريشًا كانوا يقفون يوم عرفة في مزدلفة ويقولون: إنا أهل مكة وأهل الحرم لا نقف في الحِلّ، وهذا من البخارى (٣٣٦٤)، تحفة الأشراف (٤٣٩).

الحمية الجاهلية والعياذ بالله أما النبي على فأجاز حتى أتى عرفة، وكان قد أمر أن تُضرب له قُبة يَنمرة وهي قرية قُرب عرفة، فضُربت له القُبة بنمرة فنزلها حتى زالت الشمس، وهذا النزول فيه استراحة بعد التعب من المشي من متى إلى عرفة؛ لأن هذا أطول مسافة في الحج من متى إلى عرفة، من متى إلى مُزدلفة قريب، ومن عرفة إلى مُزدلفة قريب، ومن منى إلى عرفة، فبقى النبي على هذاك واستراح.

يقول: ٥حتى إذا زالت الشمس أَمَر بالقَصُواء فرُحِلَت له، والقصواء اسم ناقته، وفرحلت له أي: جعل رَحْلها عليها، ثم ركب عليه الصلاة والسلام- وفأتى بطن الوادي، أي: وادي عُرنة، وفخطب الناس، ثم أذّن ثم أقامه، أذّن، يعني: أمر من يُؤذن، وكذلك في الإقامة، وفصلى الظهر ثم أقام فصلى العصره، ففي هذه الجملة أنه ينبغي الإحرام بالحج في اليوم الثامن، وأن يبقى الإنسان الحاج في منى يوم الثامن وليلة التاسع، وأن ينزل بنيرة إلى زوال الشمس، وهذا على سبيل الاستحباب، ثم فيه أيضا: أنه ينبغي أن يخطب خطبة، هذه الخطبة قال بها حتى مَن لم يقولوا بخطبة صلاة الكسوف سُنة، وكذلك لم يقولوا بخطبة صلاة الكسوف، والصحيح: أن الخطبة في صلاة الكسوف سُنة، وكذلك الخطبة هنا سُنة، هذه الخطبة بين فيها الرسول عَلَيْ قواعد الإسلام وشيئا من الفروع المهمة وتحريم الربا الذي قال فيه: وربا الجاهلية موضوع، وأول ربًا أضع من ربانا ربا العباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله.

وصلى الظهر والعصر جَمْع تقديم، وفيه: أنه يسن جمع التقديم في يوم عرفة، وإنما صلى جمع تقديم من أجل اجتماع الناس؛ لأن الناس إذا تفرقوا بعد الصلاة تفرقوا في مواقفهم، فلو أخرت صلاة العصر لكان كل طائفة يصلون وحدهم في مكانهم، والنبي على يحب أن يجتمع الناس حتى وإن أدى ذلك إلى جمع الصلوات التي يُجمع بعضها إلى بعض، أرأيتم جمعة في الممدينة من أجل المطر ما المقصود منه (۱۱) حرصًا على الجماعة، وإلا ففي إمكانهم أن يذهبوا إلى بيوتهم ويُصلُوا فيها، وهم معلورون في هذه الحال لكن من أجل الجماعة، هذا مثله كذلك أيضًا أبدى بعض العلماء حكمة أخرى قال من أجل أن يطول زمن الوقوف والدعاء حتى لا يشتغل الناس بالطهارة للصلاة والنداء لها والاجتماع إليها ويبقون في الدعاء والتفرغ لله من حبن يصلون الظهر والعصر جَمْع تقديم.

يقول: «ولم يصل بينهما شيئًا»؛ وذلك لأن سنة الظهر تسقط عن المسافر.

⁽١) أخرجه البخاري (٦٦٨) (٦٦٩)، ومسلم (٦٩٩)، تحقة الأشراف (٥٧٨٣).

وشم ركب حتى أتى المؤقف فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصّخَرَات وجعل جبل المُشَاة بين يديه واستقبل القِبْلة، ذهب -عليه الصلاة والسلام- إلَى مَوْقفه إلى أقصى عرفة من الشرق من خلف الجبل جعل بطن الناقة إلى الصّخَرَات، يعني: يلي الصّخَرات وجبل المُشَاة، وهو طريق يمشي به الناس جعله بين يديه -عليه الصلاة والسلام-، واستقبل القبلة ولم يزل على بعيره حتى غربت الشمس وهو مشتغل بالابتهال إلى الله وَيَجَلَّقُ والتضرع إليه، رافعًا يديه إلى الله وتعالى- حتى غربت الشمس، ولم يَمَلُ ولم يتعب مع طول القيام، ولكن الله ويَجَلَّقُ أعانه على طاعته عونًا(۱)، وثبت أنه -عليه الصلاة والسلام- سقط خطام ناقته فأخذه بإحدى يديه وهو رافع الأخرى، وهذا يدل على تأكد رفع اليدين هنا، المهم: أنه بقي يدعو.

يقول: «لم يزل واقفًا حتى غربت الشمس وذهبت الصُّفرة قليلاً حتى غاب القُرْص ودَفَع».

في هذا من الفوائد: أن الرسول على ذهب إلى ذلك الموقف، لأنه -والله أعلم- كان من عادته أن يكون في أخريات القوم، وهذا هو آخر حدود عرفة من الناحية الشرقية أو هو آخر ما يصل إليه الحجاج في ذلك الوقت، ووقف هذا الموقف وقال للناس: «وقفت هاهنا وعرفة كلها مَوْقف»، حتى لا يجتمع الناس إلى هذا المكان فيحصل الضيق والعَنت عليه، كأنه يقول: الزموا أماكنكم فإن عرفة كلها موقف.

ويُستفاد من ذلك: استقبال القبلة حال الدعاء يوم عرفة ورفع اليدين، وأن الإنسان إذا تشاغل بما ينفع المسلمين من إجابة سؤال أو أمر بمعروف أو نهي عن منكر فإن ذلك لا يقطع دعاء الأن نفع هذا متعد، والدعاء نفعه خاص غير متعد، فلا ينبغي للإنسان مثلاً إذا اشتغل بالدعاء في عرفة وجاء شخص يسأله أن يُكشر في وجهه أو يقول: لا تشغلني أو ما أشبه ذلك، اللهم إلا في مسائل لا تفوت، وهذا السائل الذي معك سيدركك ويسألك في وقت آخر، فهنا ربما نقول: إنه يسوع لك أن تقول: لا تشغلني واشتغل بالدعاء وقد يكون السائل من رفقتك ويكون السؤال لا حاجة لبيانه في هذا الوقت؛ لأن المسألة علمية تناقشوا فيها واختلفوا وجاءوا إليك يسألونك فلكل مقام مقال، لكن لو تكون مسألة واقعة حادثة تحتاج إلى حل فإن التشاغل إلى إجابة السائل هنا أفضل من التشاغل بالدعاء.

ومن فوائد هذه الجملة: أنه لا دَفَع من عرفة إلا بعد الغروب لقوله والله المحتى غاب القُرْص ودَفَع، ولا يجوز الدَفْع قبل الغروب، لكن لو دَفَع فهو آثم والحج صحيح لحديث عروة بن مطرف والله سيأتي إن شاء الله، الدفع قبل الغروب فيه عدة مفاسد:

⁽١) حدث انقطاع في الكلام.



الأولى: أنه خلاف هدي النبي ﷺ.

الثاني: أنه موافق لهدي المشركين؛ لأن المشركين كانوا يدفّعون من عرفة إذا كانت الشمس على الجبال كالعمائم على الرءوس دفعوا.

الثالث: أن فيه نقصاً في الوقوف الذي هو الركن، ومعلوم أن الأركان أفضل من الواجبات، والواجبات أفضل من السنن؛ لأنه كلما تأكدت العبادة كانت أفضل لقوله تعالَىٰ في الحديث القدسي: «ما تقرّب إليّ عبدي بشيء أحبُّ إليّ مما افترضته عليه».

قال وفع وقد شَنق للقصواء الزمام حتى إن رأسها ليصيب مَورك رَحُله، وشنقه يعني: جذبه وحتى إن رأسها ليصيب مَورك رَحُله، وشنقه يعني: جذبه وحتى إن رأسها ليصيب مَوْرك رَحُله يعني: رقبتها، لماذا؟ لئلا تندفع، لأن دَفْع الناس جميعًا والإبل ومشيها، يعني: يأخذ بعضها بعضًا حتى تُسرع كما يقول العامة: وإن بعضها يشيل بعض، لكن الرسول شَنق لها الزمام لئلا تسرع، وهو يقول بيده اليمنى: وأيها الناس السكنة السكنة.

«وهو يقول بيده اليمنى: يا أيها الناس، السكينة السكينة» يعنى: اسكنوا، اطمئنوا.

يقول: «وكلما أتى جَبْلاً من الجبال أَرْخَىٰ لها قليلاً حتىٰ تصعده، في هذه الجملة كيف يدفع الإنسان من عرفة؟ يدفع بسكينة بقدر ما يستطيع ويأمر الناس بالسكينة ليسكنوا، يأمرهم بصوته إن تمكن أو بمكبر الصوت.

وفيه أيضًا: حسن رعاية الرسول عَلَيْقُ لما هو مُولِّى عليه هذه البهيمة، وإذا أتى جبلاً من الحبال، يعني: شيئًا مرتفعًا أَرْخى لها قليلاً حتى تصعد رفقًا بها، وثبت عنه عَلَيْقُ أنه إذا وجد فجوة نص^(۱)، أي: أسرع السير، فيُؤخذ من هذا وذاك أنه ينبغي للإنسان مراعاة ما هو راكب عليه وأنه إذا وجد فَجْوة ومتسعًا فليُسرع.

يقول: «حتى إذا أتى مزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء باذان واحد وإقامتين، ولم يسبح بينهما شيئًا، ثم اضطجع حتى طلع الفجر، فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة، ثم ركب حتى إذا أتى المشعر الحرام، فاستقبل القبلة فدعا وكبَّر وهلل، فلم يزل واقفًا حتى أسفر جدًّا، فدفع قبل أن تطلع الشمس، هذا موقف مزدلفة، دفع النبي ﷺ من عرفة بسكينة وهو يسكن الناس -عليه الصلاة والسلام-، وفي أثناء الطريق نزل فبال وتوضأ وضوءًا خفيفًا، فقال

⁽١) أخرجه البخاري (١٦٦٦)، ومسلم (١٢٨٦)، تحفة الأشراف (١٠٤)، ولفظه: «كان رسول الله ﷺ يسير في حجة الوداع حين دفع قال: كان يسير العنّق فإذا وجد فجوة نص». والعنق: هو السير الذي بين الإبطاء والإسراع، قال في المشارق: هو سير سهل في السرعة، وقال القزاز: العنق سير سريع، وفي الفائق: العنق البخطو الفسيح، والنص، قال أبو عبيدة: هو تحريك الدابة حتىٰ يستخرج به أقصىٰ ما عندها. والفجوة: المكان المتسع.

له أسامة -وكان رديفه-: يا رسول الله، قال: الصلاة أمامك؛ لأنه لا يمكن الصلاة في الطريق؛ لأن إيقاف الناس -وهم مندفعون- فيه شيء من الصعوبة ثم المبادرة ما دام ضوء النهار باقيًا أرفق بالناس؛ ولهذا قال: الصلاة أمامك، فلما وصل إلى مُزدلفة أمر بلالاً فأذن، ثم أقام فصلى المغرب ثم أناخ كل واحد بعيره ثم صلى العشاء.

وفيه أيضًا: دليل على أنه لا ينبغي في ليلة المزدلفة أن يشتغل الناس بالذكر أو بالقرآن أو بالصلاة، لأن النبي على أنه لا ينبغي في ليلة المزدلفة أن يشتغل الناس النفسه -عليه الصلاة والسلام-؛ لأنه بعد التعب في المسير من عرفة إلى مزدلفة وفي النهار كان مشتغلاً بالدعاء وبتعليم الناس وتوجيههم تحتاج النفس إلى راحة فنام كل الليل، ولم يذكر جابر ولا غيره فيما أعلم هل أو تر النبي على أو لا، والظاهر أنه أو تر؛ لأنه لم يكن يدع الو تر لا حَضرًا ولا سَفرًا.

وفيه: أنه ينبغي تقديم صلاة الفجر في يوم العيد في مُزْدلفة؛ لأن النبي عَلَيْ صلى الفجر من حين تبيّن له الفجر، ولكن يجب الحدر من الاغترار بفعل بعض الناس، فإنه في ليلة المزدلفة تسمع بعض الناس يؤذن قبل الوقت بساعة أحيانًا يستطيلون ثم يقوم يؤذن ويصلي الفجر ويمشي وليته لم يضر إلا نفسه، لكن إذا سمعه يؤذن أذن وتتابع الناس، ولهذا يجب الحذر في صلاة الفجر ليلة مُزْدلفة.

وفيه: أنه ينبغي للإنسان أن يتقدم إلى المَشْعر الحرام إما براحلته إن كان على راحلة أو بقدمه إن كان ماشيًا؛ لأن النبي ﷺ تقدم إليه ومع ذلك قال: «وقفت هاهنا وجَمْع كلها موقف» ويدعو إلى أن يُسفر جدًا ويتبين النهار تمامًا ثم يدفع إلى منى.

قال: «ثم سلك الطريق الوسطى»؛ لأن منى فيها ثلاثة طرق شمالية وجنوبية ووسطى، فسلك

⁽١) أخرجه البخاري (٣٣٨٠) عن ابن عمر، تحفة الأشراف (٦٩٤٢).



-عليه الصلاة والسلام- الوسطى «التي تخرج على الجمرة الكُبرى» الجَمرة؛ يعني: مكان اجتماع الناس، لأن الناس كلهم ينصبون في هذه الجمرة، ورماها على وهو راكب وكان معه أسامة وبلال أحدهما يقود به راحلته، والثاني يظلله بثوب يستره من الحرحتى رمى الجمرة -صلوات الله وسلامه عليه-.

قال: «حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبِّر مع كل حصي المعني: يعني: يقول: «الله أكبر»، «كل حصاة منها مثل حصى الخذف».

قال: هم رَمَىٰ من بطن الوادي، ثم انصرف إلى المنحر فنحره رمى على من بطن الوادي؛ لأنه أيسر، وكانت جمرة العقبة في ذلك الوقت في سَفَح جبل وأنا أدركت ذلك فرمى من بطن الوادي؛ لأنه أيسر من أن يرمي من فوق، ولكن كيف رمى؟ جعل الكعبة عن يساره ومِنّى عن يمينه والجمرة أمامه، هذا هو الذي ثبت في الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود (١)، رمى بسبع حصيات.

فيُستفاد من هذا: أنه ينبغي للإنسان في أسفاره أن يسلك أقرب الطرق إلى حصول المقصود؛ لأن النبي على الكبري.

وفيه أيضًا: المبادرة برمي جَمْرة العقبة، يرميها قبل أن ينزل من رَحْله.

وفيه أيضًا: أنها ترمئ بسبع حصيات ويكبّر مع كل حصاة.

وفيه: أن هذا الحصى ليس بالكبير ولا بالصغير، بل هو مثل حصى الخذف، قال العلماء ("): وهو بين الحِمُّص والبندق.

وفيه أيضًا أنه يرمي جمرة العقبة من بطن الوادي، فلو رماها من فوق الجبل فالرمي صحيح، لكن ينبغي للإنسان أن يسلك الأشق مع إمكان الأسهل، إلا أنه يقال: ربما يكون رميها من فوق الجبل أسهل إذا كثر الزحام كما كان الناس يفعلونه من قبل، لكن هنا بنوا هذا الجدار من خلفها لما أزالوا الجبل، لئلا ترمى من الخلف، ومع الأسف أنها صارت الآن من الخلف، لاسيما في يوم العيد يأتي الناس بكثرة وزحام ويرمونها.

قال: «ثم انصرف إلى المنتحر فنحر ثم ركب رسول الله عَلَيْة ... إلخ»، انصرف إلى منحر، يعني: مكان نحر الإبل، وكان عَلَيْ قد أهدى مائة بعير والواحد منا الآن يتعثر على شاة واحدة واجبة أيضًا، ويقول: أي الأنساك الثلاثة أسهل، وأيها الذي لا يوجد فيه ذبح؟ فيختاره خوفًا من هذه

⁽١) البخاري (١٧٤٩)، ومسلم (١٢٩٦)، تحفة الأشراف (٩٣٨٢).

⁽٢) المجموع (٨/ ١٣٨)، المبدع (٣/ ٢٣٨)، وفي صحيح مسلم (١٢٨٢) عن الفضل بن العباس... الحديث وفيه: أن النبي على قال: «عليكم بالسكية ... حتى دخل مُحسَّر، قال: «عليكم بحصى الخذف».

الشاة، أما الرسول ﷺ فقد أهدى مانة بعير وأشرك علي بن أبي طالب في هديه، ونحر منها ثلاثا وستين بيده، وأعطى عليًا فنحر الباقي، ثم أمر لكل بدنة ببضعة فجعلت في قِدْر وطبخت فأكل من لحمها، وشرب من مَرقِها تحقيقا لقوله تعالى: ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَابِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ فأكل من لحمها، وشرب من مَرقِها تحقيقا لقوله تعالى: ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَابِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [المنتج على العلماء: ومن الأمور العجيبة أنه نحر ثلاثًا وستين بيده الكريمة، وكان هذا العدد مطابقًا لسنين عمره السلام على أن رمى ونحر وحلق وتطيّب ونزل إلى البَيْت فطاف وصلى بمكة الظهر.

والحقيقة: أنه عند التأمل يجد الإنسان بركة عظيمة في هذا الوقت الموجز، وكانت حجة الرسول رسي المعتدال الربيعي، يعني: وقت النهار والليل فيه متساويان تقريبًا في هذه المدة الوجيزة عمل هذه الأعمال الكثيرة: دَفْع من مزدلفة ورمى ونحر ثلاثًا وستين بل مائة وأمر أن تُطبخ وأكل من لحمها، وشرب من مرقها، وحلق وحل، ووقف الناس يسألونه، ونزل إلى مكة وطاف وسعى وصلى الظهر في مكة، هذه كلها -في الحقيقة - أعمال عظيمة لكن ببركة الله تمت في زمن قليل، ويؤخذ منه: أن الله وجلي إذا بارك للإنسان صار يفعل في الوقت القصير أفعالاً كثيرة، وهذا شيء مشاهد، نسأل الله أن يبارك لنا ولكم في الأعمار والأعمال.

يقول هنا: «فصلى بمكة الظهر»، وفي حديث أنس في الصحيحين (١): أنه صلى الظهر في متى، فاختلف العلماء في ذلك؛ فقال بعضهم: نقدم حديث أنس؛ لأنه في الصحيحين، وقال آخرون: نقدم حديث جابر؛ لأن جابرًا ضبط الحج ضبطًا وافيًا فكان أعلم بذلك من غيره، وقال بعضهم: بل نجمع بينهما فنقول: صلى الظهر في مكة في وقتها، ولما خرج إلى منى وجد جماعة من أصحابه لم يصلوا فصلى بهم فيكون صلى بهم مرتين.

هنا يقول: «فطاف بالبيت» ولم يذكر السعي، لماذا؟ لأنه سعى بعد طواف القُدوم، والقارن إذا سعى بعد طواف القدوم كفاه، ولهذا قال النبي على العائشة: «طوافك بالبيت وبالصفا والمروة يسعك لحجك وعمرتك» فقد أدّى الواجب، وكذلك أصحابه الذين لم يُحلّوا طافوا معه ولم يسعوا؛ لأنهم كانوا قد سعوا، وعلى هذا يحمل حديث جابر: «لم يطف النبي على ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدًا طوافه الأول»، فيعنى بأصحابه هنا: الذين لم يحلّوا معه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدًا طوافه الأول»،

⁽۱) نقله عن القاضي عياض الزرقاني في شرحه (۲/ ٤٦١)، قال: إن حكمة نحره ثلاثًا وستين بدنة بيده أنه قصد بها سنى عمره وهي ثلاث وستون على كل سنة بدنة، ثم قال: والظاهر أنه ﷺ نحر البدن التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثًا وستين، كما جاء في رواية الترمذي وأعطىٰ عليًا البدن التي جاءت معه من اليمن وهي تمام المائة. اه

⁽٢) البخاري (١٦٥٣)، ومسلم (١٣٠٩)، تحفة الأشراف (٩٨٨).

⁽٣) سيأتي قريبًا.



ويتعين هذا؛ لأن الذين حلوا ثبت في صحيح البخاري^(۱) من حديث ابن عباس بين أنه لما كان عشية يوم التروية أمرهم النبي على فأحرموا، فلما قضوا المناسك طافوا بالبيت وبالصفا والمروة، هكذا جاء في صحيح البخاري في حديث ابن عباس قال: «طافوا بالبيت وبالصفا والمروة» وهو صريح في أنهم طافوا بالبيت وبالصفا والمروة، وكذلك ثبت في الصحيح من والمروة، وعنشة أن الذين أحرموا بالعمرة طافوا بالصفا والمروة مرتين، وما دام عندنا حديثان صحيحان صريحان في أن المتمتع يطوف ويسعى مرتين فإن حديث جابر يتعين أن يُحمل على الذين لم يُحلُوا، وبهذا نعرف أن ما ذهب إليه جماعة من أهل العلم، ومنهم أن شيخ على الذين لم يُحلُوا، وبهذا نعرف أن ما ذهب إليه جماعة من أهل العلم، ومنهم الإسلام ابن تيمية في أن المتمتع يكفيه سعي واحد أنه قول ضعيف، ويتبين لنا أيضا أن الإنسان مهما بلغ من العلم والفهم فإنه لا يسلم من الخطأ؛ لأنه لا معصوم إلا من عصم الله والإنسان يُخطئ ويُصيب، وحديث ابن عباس وعائشة كلاهما في البخاري، ومثل هذا لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث، لكن الإنسان بشر فالصواب بلا شك أن المتمتع يلزمه طوافان وسعيان أن والقياس يقتضي ذلك؛ لأن العمرة انفردت وفصل بينها وبين الحج حل كامل وأحرم الإنسان بالحج إحرامًا جديدًا.

٨٠٧- وَعَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ ﴿ عَنْ النَّبِيَ عَلَيْ النَّبِي عَلَيْ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيتِهِ فِي حَجِّ أَوْ عُمْرَةٍ سَأَلَ الله رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ وَاسْتَعَاذَ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِهِ (١٠). رَوَاهُ الشَّافِعِيُ بإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

إذا كان بإسناد ضعيف فلا يكون ذلك سُنّة، بل يلبي بتلبية النبي ﷺ، وإذا سأل الله الجنة واستعاذ به من النار لا معتقدًا أنه سُنّة فلا بأس.

٩ - ٧٠ وَعَنْ جَابِر ﴿ فِي قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «نَحَرْتُ هَاهُنَا، وَمِنَىٰ كُلُّهَا مَنْحَرٌ، فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ، وَوَقَفْتُ هاَهُنَا وَجَمْعٌ كُلُّهَا مَوْقِفْ» (٥). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

هذا من تيسير الله وَجُنَّانَ أن الرسول نحر في مكان معين، ولكن قال للناس: «منى كلها مَنْحر»، انحروا في أي مكان منها، وكذلك الوقوف في عرفة وفي مُزْدلفة، وهذا من يسر الشريعة

⁽١) البخاري (١٧٣١)، تحفة الأشراف (٦٣٦٨).

⁽٢) الفتاوي (٢٦/ ٣٨).

⁽٣) انظر المبدع (٣/ ١٢٤)، والمحرر في الفقه (١/ ٢٣٥)، والإنصاف للمرداوي (٣/ ٤٣٩).

⁽٤) الشَّافعي في مسنده (صَّ١٢٣)، وفيه صالح بن عمر ضَعْفه الجمهور عَدًّا أحمد فقال: لا أرى به بأسًا. المجموع (٧/٢١٧).

⁽٥) مسلم (١٢١٨).

الإسلامية ولله الحمد، وقوله: «منى كلها منحره يُفيد أنه لا تَحْر إلا في منى، ولكن قال الإمام أحمد: مكة ومنى واحد^(۱)، فلو نحر الإنسان في مكة فلا بأس، وقد جاء في الحديث: «فِجَاج مكة طريق ومَنْحره^(۱)، أما في الحِل فلا، فلو ذبح الإنسان هَدْيه في عرفة ولو في يوم العيد، فإنه لا يُجزئ على ما قاله أهل العلم، فلابد أن يكون النُحر في الحَرَم.

معَلَّا الْمُولِ مِكَلَّا:

٧١٠ - وَعَنْ عَائِشَهُ هِينِا: هَأَنَّ النَّبِيِّ ﷺ لَـهَا سَاءَ إِلَى مَكَّةً دَمَاكِها مِنْ أَعْلاهَا، وَخَرَجَ مِـنْ أَشْفَلِهَا،٣٠. مُتَفَقُّ حَلَيْهِ.

«من أعلاها» أي: من شرق، يعني: من الحجون، وخرج من أسفلها من المكان الذي يسمى المِسْفَلَة، وهل هذا على سبيل الاستحباب أو على سبيل المصادفة؟ المعروف عند أكثر أهل العلم أنه على سبيل الاستحباب، قالوا: وهذا كمخالفة الطريق في العيد، فإن الرسول ﷺ كان إذا خرج يوم العيدين خالف الطريق يخرج من طريق ويرجع من آخر.

٧١١ - وَعَن أَمْنِ عُمَرَ هِنْ اللَّهُ كَانَ لا يَقْدُمُ مَكَةً إِلا بَاتَ بِذِي طُوَّىٰ حَنَّىٰ يُصْبِعَ وَيَغْتَسِلَ، وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَنَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَهْمِهُ: استحباب البيات بِكَتِي طُوئ (٥)، وهي المعروفة في الوقت الحاضر بآبار الذهب معروفة في مكة.

وفيه: استحباب الاغتسال لدخول مكة.

وفيه: جواز اغتسال المُحْرم ولو من غير جنابة.

مردة الطواف:

١١٧- وَعَن ابْنِ عَبَّاسٍ هِ عِنَا أَنَّهُ كَانَ يُقَبِّلُ الْمُحَجَرَ الأَسْوَدَ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ (١٠). رَوَاهُ الْمُحَاكِمُ مَرْفُوعًا، وَالْبَيْهَةِ مَنْ فُوقًا.

ومعنى السجود عليه: أن يضع حبهته عليه.

(١) الكافي في فقه ابن حنىل (١/ ٤٢٩)، وكشاف القناع (٢/ ٤٦٠).

(٢) أخرجه أبو داود (١٩٣٧)، وابن ماجه (٣٠٤٨)، وأحمد (٣/ ٣٢٦) عن جابر، وحسنه الزيلعي في نصب الراية (٣/ ١٦٢)، وقال: على شرط مسلم.

(٣) البخاري (١٥٧٧). رمسلم (٢٥٨١)، تحفة الأشراف (١٦٩٢٣).

(٤) البخاريّ (١٥٧٣)، ومسلمُ (١٢٥٩)، تحفة الأشرّاف (١٥١٣).

(٥) ذي طوى: مثلث الطاء، وهو واد من أودية مكة لا يقصر المسافر حتى يجاوزه.

(٦) المستدرك (١/ ٦٢٥) وصححه؛ والبيهقي (٥/ ٧٥) من طريق جعفر بن عبد الله، وقال العقيلي: الموقوف أولى، وجعفر هذا في حديثه وهُمُّ واضطراب. قال في تحفة المحتاج (١٦٩/٤): وثقه أبو حاتم، فإن صح ما ذكره الحاكم من كونه جعفر بن عبد الله بن الحكم كان على شبرط الصحيح. قلنا: وكلام العقيلي يدل على أنه غيره.



٧١٣- وَعَنْهُ هِضْ قَالَ: «أَمَرَهُم النَّبِيُّ وَلَيُّ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلاثَةَ أَشْوَاطٍ وَيَمْشُوا أَرْبَعًا، مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ»(١). مُتَفَقِّ عَلَيْهِ.

المراد بالرُّكُنين الحجر الأسود واليماني، هكذا عندي، لكن الذي نعرف أنه يمشي في عُمرة القضاء، لكن في حجة الوداع فإن الرسول رَمَل من الحجر إلى الحجر.

٧١٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ عَنَ ابْنِ عُمَرَ ﴿ مَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوَافَ الأَوَّلَ خَبَّ ثَلاثًا وَمَشَىٰ أَرْبَعًا ﴾ ٢١٠.

- وَفِي رِوَايَةٍ: هِرَأَيْتُ رَسُولَ الله عَلَيْ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ أَو الْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ فَإِنَّهُ يَسْعَىٰ ثَلاثَةَ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ وَيَمْشِى أَرْبَعَةً». متفق عليه.

٧١٥ - وَعَنْهُ وَفِ قَالَ: «لَـمْ أَرَ رَسُولَ الله عَلَيْةِ يَسْتَلِمُ مِن الْبَيْتِ غَيْرَ الرُّ كُنَيْنِ الْيَمَانِيَّيْنِ» (١٠). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

المعروف أن ابن عباس هو الذي رواه عند مناظرته معاوية ولكن لا يمنع أن يكون ابن عمر وابن عباس روياه جميعًا ومع ذلك يُراجع هذا الحديث.

٧١٦ - وَعَنْ عُمَرَ ﴿ عَنْ اللَّهُ قَبَلَ الْمَحَجَرَ الأَسْوَدَ؛ فَقَالَ: إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لا تَضُرُّ وَلا - تَنْفَعُ، وَلَوْ لا أَنْ رَأَيْتُ رَسُولَ الله عَلِي يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ ﴿ اللَّهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٧١٧ - وَعَنْ أَبِي الطَّفَيْلِ ﴿ عَنَ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِحْجَنٍ مَعَهُ، وَيُقْبِّلُ الْسِيحْجَنِ مَعَهُ، وَيُقْبِّلُ الْسِيحْجَنِ» (٥). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

فقيه دليل على أن الإنسان إذا طاف بالبيت ولم يتمكن من استلام الرُّكن بيده ومعه شيء فإنه يستلمه بهذا الشيء ويُقبل يده، ولكن يُشترط في ذلك ألا يُؤذي أحدًا، فإن كان يؤذي أحدًا فإنه لا يفعل؛ لأن الأذية محرمة واستلامه بهذا الشيء سُنَة.

⁽١) البخاري (١٦٠٢)، ومسلم (١٢٦٤)، تحفة الأشراف (٥٤٣٨).

⁽٢) البخاري (١٦٤٤)، ومسلم (١٢٦١)، تحفة الأشراف (٨٠٨٢).

⁽۳) مسلم (۱۲۲۹).

⁽٤) البخاري (١٥٩٧)، ومسلم (١٢٧٠)، تحقة الأشراف (١٠٤٧٣).

⁽٥) مسلم (١٢٧٥).



فإن قال قائل: ألا يمكن أن يكون النبي ﷺ حين استلامه الحجر يؤذي أحدًا؟

فالمجواب: لا؛ لأن الناس إذا رأوا النبي عَلَيْ يُريد أن يستلمه بالمحجن سوف يبتعدون ولا يتأذّون بذلك، وإنما فعل -عليه الصلاة والسلام- هذا لأنه كان راكبًا ومعه المحجن (١) -وهو العصا المحنية الرأس-.

٧١٨- وَعَنْ يَعْلَىٰ بْن أُمَيَّةَ شِكَ قَالَ: «طَافَ النَّبِيُّ ﷺ مُضْطَبِعًا بِبُرْدٍ أَخْضَرَ» (٢). رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

هذا فيه الاضطباع وهو أن يجعل وسط ردائه تحت عاتقه الأيمن وطرفيه على عاتقه الأيسر، لكن هذا في الطواف أول ما يُقدم وليس في جميع الأحوال كما يفعله العامة.

٧١٩ - وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ عَالَ: «كَانَ يُمِلُّ مِنَّا الْـمُهِلُّ فَلا يُنْكرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ مِنَّا الْـمُكَبِّرُ فَـلا يُنْكرُ عَلَيْهِ (٣). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

يعني: ويلبي المُلَبّي فلا يُنكر عليه، أما المُلَبّي فظاهر، لكن المُكَبَّر والمُهلَّل ربما يقول قائل: قد ننكر عليه؛ لأن المقام مقام تلبية، ولكن يُقال: كله ذكر لله وَ اللهُ عَلَيهُ فلا يُنكر على هذا ولا على هذا.

تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة:

٧٢٠- وَعَن ابْنِ عَبَّاسٍ هِنْ قَالَ: «بَعَثَنِي رَسُولُ الله ﷺ فِي الثَّقَلِ، أَوْ قَالَ: فِي الضَّعَفَةِ مِنْ جَـمْع بِلَيْلِ» (٤). متفق عليه.

٧٢٧- وَعَنْ حَاثِشَةَ ﴿ إِسْ قَالَتْ: «اسْتَأْذَنَتْ سَوْدَةُ رَسُولَ الله ﷺ لَيْلَةَ الْـمُزْدَلِفَةِ: أَنْ تَسَدْفَعَ قَابَكُ، وَكَانَتْ نَبِطَةً - يَعْنِي: تَقِيلَةً - فَأَذِنَ لَسَهَا (٩٠٠). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

في هذا دليل على أن الثقيل والضعيف ومن لا يتمكن من مزاحمة الناس في جمرة العقبة له أن يدفع بليل، وكلمة «بليل» مبهمة، فمن العلماء من يقيدها بنصف الليل وهو غالب المذاهب، ومنهم من يقول إنها مقيدة بغياب القمر، وهذا ظاهر حديث أسماء بنت أبي بكر عشط أنها كانت ترقب

⁽١) المِحْجَن -بكسر الميم وإسكان الحاء وفتح الجيم-: عصًا معقفة يتناول بها الراكب ما سقط منه.

⁽۲) أبو داود (۱۸۸۳)، والترمذي (۸۵۹)، وابن ماجه (۲۹۵٤)، وأحمد (۲۲۳/٤). وقال الترمذي: حسن صحيح.

⁽٣) البخاري (١٦٥٩)، ومسلم (١٢٨٥)، تحفة الأشراف (١٤٥٢).

⁽٤) البخاري (١٦٧٧)، ومسلم (١٢٩٣)، تحقة الأشراف (٩٩٧).

⁽٥) البخاري (١٦٨٠)، ومسلم (١٢٩٠)، تحفة الأشراف (١٧٤٧٩).



غياب القمر فإذا غاب دَفَعت (١)، وهذا هو الأولَى، وظاهر الحديث أنهم يرمون الجمرة من حين يصلون إليها، لأنه إذا جاز الدفع من مزدلفة فإنما يدفع من أجل الرمي، لأن الرمي تحية متى، ولا يمكن أن الرسول ﷺ يأذن لهم في ترك المبيت في مزدلفة وهو واجب من واجبات الحج إلى أن يذهبوا إلى متى ويبقوا من غير رمى لجمرة العقبة.

وقت رمي جمرة العقبة والوقوف بعرفة والزدلفة:

٧٢٧ - وَعَن ابْنِ عَبَّاسٍ هِنْ قَالَ: «قَالَ لَنَا رَسُولُ الله عَلَيْةِ: لا تَرْمُوا الْهَ بَعَلْيَةِ كَتَى تَطَلُعَ الشَّمْسُ» (١٠). رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلا النَّسَائِيَّ، وَفِيهِ انْقِطَاعُ.

والانقطاع يوجب ضعف الحديث، فنقول: إن الرسول على أذن لهم أن يتقدموا قبل الفجر ليرموا؛ لأن المعروف أن الناس إذا قدموا منى أول ما يفعلون الرمي، ولا نرى حكمة من أن يُقال للناس: ادفعوا من مزدلفة وانتظروا في منى فإنهم إن فعلوا ذلك لم يكن فيه حكمة إطلاقًا بل فيه تَرُكُ أمر واجب لأمر لا فائدة منه، فالصواب بلا شك: أن من جاز له الدفع في آخر الليل من مُزْدَلفة جاز له الرمى ولو قبل الفجر (٣).

٧٢٣- وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَنْ قَالَتْ: «أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِأُمُّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ، فَرَمَتِ الْمَجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ مَضَتْ فَأَفَاضَتْ (٤٠). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ عَلَىٰ شَرْطِ مُسْلِم.

وهو يقوي ما أشرنا إليه من أن من دَفَع من مُزُدلفة فيرمي ولو قبل الفجر، وثبت في صحيح البخاري^(٥) أن ابن عمر كان يبعث بأهله فيوافون متى مع الفجر أو قبل الفجر ويرمون، وقال: إن النبي ﷺ أذن للظعن، يعنى: للنساء.

٧٢٤ وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرِّسِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ شَهِدَ صَـــلاتَنَا هَذِهِ - يَعْنِي: بِالْــمُزْدَلِفَةِ - فَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّىٰ نَدْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلاً أَوْ هَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَفَتَهُ (١٠). رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ.

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۲۹۱).

⁽٢) أبو داود (١٩٤٠)، والترمذي (٨٩٣) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٣٠٢٥)، وأحمد (١/ ٢٣٤)، وقال ابن خزيمة في صحبحه (١/ ١٧٤): قد خرجت طرق أخبار ابن عباس في كتابي الكبير، وذكر هذا الحديث، ثم قال: ولست أحفظ في تلك الأخبار إسنادًا ثابتًا مِن جهة النقل.

⁽٣) قال الشيخ كَيْلَلَهُ: وإذا كان قويًا مع ضعفه أرجو ألاًّ يكون به بأسّ أن يرمي معهم.

⁽٤) أبو داود (١٩٤٢)، قال البيهةي في المعرفة: إسنادٌ صحيح لا غبار عليه، وقال في خلافياته: رجاله ثقات. خلاصة البدر المنير (١٩/٢).

⁽٥) البخاري (١٦٧٦)، ومسلم ١٢٦٥)، تحفة الأشراف (٦٩٩٢).

⁽٦) أبو داود (١٩٥٠)، والترمذٰي (٨٩١)، والنسائِي (٥/٢٦٣)، وابن ماجه (٣٠١٦)، وأحمد (١٥/٤)، وابن



والحديث هذا سببه: أن عُرُوَة فِشْ كان من أهل الشمال من حائل من جبل طَيئ فجاء إلى الرسول ﷺ يسأله عن صلاة الفجر في مُزْدلفة، وقال: يا رسول الله أتعبت نفسي وراحلتي وما تركت جبلاً إلا وقفت عنده، فهل لي من حج؟ فقال له هذا الكلام.

وفيه: دليل على أن مَن لم يصل إلى مزدلفة إلا بعد طلوع الفجر لكنه في وقت صلاة الفجر التي صلاها الرسول قالة هيء عليه؛ لأن الرسول قال: «فقد تم حَجّه وقضى تفنه». وفي قوله: «وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهارًا»، استدل الحنابلة -رحمهم الله- على أن من وقف بعرفة قبل الزوال تم حجه وإن لم يبق حتى الزوال؛ أخلاً بعموم قوله: «ليلاً أو نهارًا» أنهارًا» يعني: حتى لو انصرف قبل الزوال فقد صح حَجّه، لكن عليه دم، لكن جمهور أهل العلم على خلاف ذلك، وقالوا: إن قوله: «أو نهارا» يعني به: وقت الوقوف، ووقت الوقوف لم يكن إلا بعد الزوال، وينبني على ذلك رجل جاء في الضحى إلى عرفة ووقف بها ثم صار له عدر فذهب من عرفة قبل أن تزول الشمس إما لمرض أو ضياع شيء، المهم: لو خرج من عرفة قبل زوال الشمس ثم عاد إلى مزدلفة بعد الغروب وبات بها فعلى مذهب الحنابلة حجّه صحيح، لكن عليه دم لترك الواجب، وعلى رأي الجمهور حجه ليس بصحيح وقد فاته الحج؛ طحون أن وقت الوقوف يكون من بعد الزوال، وقول الجمهور له وجه، وهو أن النبي على الم يقف إلا بعد الزوال، وقال: «خذوا عنى مناسككم»، والجواب عن حديث عروة: أن النهار قد لم يقف إلا بعد الزوال، وقال: «خذوا عنى مناسككم»، والجواب عن حديث عروة: أن النهار قد

يُراد به بعضه، فيحُمل على النهار الذي وقف فيه الرسول ﷺ وهو ما بعد الزوال. ٧٢٥- وَعَنْ عُمَرَ ﴿ فَا اللَّهِ عَالَ: ﴿إِنَّ الْـمُشْرِكِينَ كَانُوا لا يُفيضُونَ حَتَّىٰ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَيَقُولُونَ: أَشْرِقْ ثَبِيرُ، وَأَنَّ النَّبِيِّ يَحَالِكُهُمْ، فَأَفَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ (١٠). رَوَاهُ الْبُحَارِيُّ.

لا يُفيضون مِن مزدلفة حتى تطلع الشمس ويقولون أشرق ثبير"، وثبير جبل مرتفع يبين فيه طلوع الشمس قبل غيره، ويقولون: «أشرق ثبير» كيف يوجهون الأمر إلى الجبل؟ هذا من باب التمني إذا وجّه الأمر إلى الجماد فهو من باب التمني وليس أمرًا، ولكنه يتمنئ ذلك، ومنه قول الشاعر: [الطويل]

خزيمة (٢٨٢٠)، وابن حبان (٣٨٥١)، والحاكم (١/ ٦٣٥)، وقال صحيح عند كافة أثمة الحديث، وهو قاعدة من قواعد الإسلام. وقال أبو بكر المعافري: هو من لوازم الصحيحين. البدر المنير (١٧/٢). وصححه النووي في المجموع (٨/ ١٠١).

⁽۱) المبدع (7/777)، الكافي (1/733)، كشاف القناع (1/483).

⁽٢) البخاري (١٦٨٤)، تحفة الأشراف (١٠٦١٦).

⁽٣) ثبير -بفتح المثلثة وكسر الموحدة-: جبل معروف علىٰ يسار الذاهب إلى مِنْىٰ، وهو أعظم جبال مكة، عُرف برجل من هذيل اسمه ثبير دفن فيه. فتح الباري (٣/ ٥٣١).



أَلا أَيُّهَا اللَّيل الطَّويلُ ألا انْجلِ بِصُبْح وَمَا الإصْبَاحُ مِنْكَ بأَمْضَلِ

لا يمكن أن ينجلي الليل بنفسه، ولكنه على سبيل التمني، وخالفهم النبي ﷺ كما خالفهم في الدفع من عرفة، فدفع بعد الغروب وهم يدفعون قبل الغروب.

متى تُقطع التلبية؟

٧٢٦ - وَعَن ابْنِ عَبَّاسِ وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ شِيْسِ قَالا: «لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ عَيَّا يُلبِّي حَتَّىٰ رَمَىٰ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ»(١). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

«حتى رمى جمرة العقبة» حتى شرع في ذلك، أو حتى أتم؟ الصواب: أن المعنى: حتى شرع؛ لأن حديث جابر فيه أنه رماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ولم يذكر التلبية وعلى هذا فيقطع الإنسان التلبية إذا شرع في رمي جمرة العقبة.

صفة رمي الجمرات ووقته:

٧٢٧- وَعَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ ﴿ فَكُ مَا أَنَّهُ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، وَمِنَّىٰ عَنْ يَمِينِهِ، وَرَمَىٰ الْجَمْرَةَ بِسَبْع حَصَيَاتٍ، وَقَالَ: هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَقِ»(١). مُتَّفَقٌ

الجَمْرة تكون أمامه، ومِنَّى عن يمينه، والكعبة عن يساره، وإنما خصَّ سورة البقرة؛ لأن فيها آيات كثيرة في الحج، فهذا وجه المناسبة في قوله: «الذي أُنزلت عليه سورة البقرة».

٧٢٨ - وَعَنْ جَابِر ﴿ عَلَىٰ وَلَهُ عَلَىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحَىٰ، وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، ("). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

فيه دليل على أن رمى الجمرات في الأيام التي بعد العيد بعد الزوال وهذا واجب، ولا يصح الرمي قبل الزوال، وفي قوله: «إذا زالت الشمس»، ولم يبيّن منتهي الوقت دليلٌ على أنه له أن يرمي ولو بعد غروب الشمس، ويؤيده عموم حديث: هرميت بعدما أمسيت فقال: لا حرج^{ه(٤)}.

٧٢٩ - وَعَن ابْنِ عُمَرَ ﴿ عَنَى اللَّهُ كَانَ يَرْمِي الْـجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْع حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ عَلَى أَثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ، ثُمَّ يُسْهِلُ، فَيَقُومُ فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، ثُمَّ يَدْعُو وَيَرْفُعُ بَدَيهِ وَيَقُومُ طَوِيلاً، ثُمُّ

⁽۱) البخاري (۱۲۸۵). (۲) البخاري (۱۷٤۹)، وَمُسْلِم (۱۲۹٦).

⁽٣) مسلم (١٢٩٩).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٧٣٥) عن ابن عباس.

يَرْمِي الْوُسْطَىٰ، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ فَيُسْهِلُ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ يَدْعُو فَيَرْفَعُ يَلَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلاً، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَفْعَلُهُ (١٠). رَوَاهُ الْبُحَارِيُّ.

قوله: «على إثر كل حصاة»، وفي حديث جابر: «مع كل حصاة»، وظاهر حديث ابن عمر يُخالف حديث جابر، وقد يُقال: إن الأمر في ذلك هَيِّن، يعني: سواء حذف؛ أي: رَمَى، وقال: «الله أكبره أو يحذف بدون تكبير، ثم يقول بعد الحذف: «الله أكبره الأمر في هذا واسع، فإن فعل وكبّر مع الرمي فجائز، وإن كبّر على إثره فجائز أيضًا، وقوله: «بسهل» يعني: ينزل مع سهل الطريق.

وقت الحلق أو التقصير:

• ٧٣٠ - وَعَنْهُ وَضِيْ: «أَنَّ رَسُولَ الله عَلِيَّةِ قَالَ: اللهمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ. قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ الله. قَالَ في النَّالِيَّةِ: وَالْمُقَصِّرِينَ»(٢). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

ففيه دليل على أن الحلق أفضل؛ لأنه دعا للمحلقين ثلاثًا وللمقصرين واحدة.

٧٣١ - وَعَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ فَ : «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ اللهُ عَبْدِ الله عَبْدِ وَلا حَرَجَ، الْوَدَاعِ، فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَمْ أَشْعُرْ، فَخَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِي، قَالَ: ارْمِ وَلا حَرَجَ فَمَا شُئِلَ يَوْمَئِذِ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلا حَرَجَ اللهُ قَالَ: الْمُ وَلا حَرَجَ اللهُ قَالَ: الْمُ وَلا حَرَجَ اللهُ قَالَ: الْمُ وَلا حَرَجَ اللهُ قَالَ: اللهُ قَالَ: الْعَلْ وَلا حَرَجَ اللهُ قَالَ: الْمُ وَلا حَرَجَ اللهُ عَلْهُ عَلَيْهِ اللهُ قَالَ: الْعَلْ وَلا حَرَجَ اللهُ عَلْهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلْهُ وَلا حَرَجَ اللهُ عَلْهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلْهُ وَلا حَرَجَ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلْهُ وَلا حَرَجَ اللهُ عَلْمُ وَلا عَرْجَ اللهُ عَلْمُ وَلا حَرَجَ اللهُ عَلْمُ وَلا عَرْجَ اللهُ عَلْمُ وَلا عَرْدِ اللهُ عَلْمُ وَلا عَرْجَ اللهُ عَلْمُ وَلا عَرْبَعَ اللهُ عَلْمُ وَلا عَرْجَ اللهُ عَلْمُ وَلا عَرْجَ اللهُ عَلْمُ وَلا عَرْجَ اللهُ عَلْمُ وَلا عَرْدَ اللهُ عَلْمُ وَلا عَرْدَ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمُ وَلا عَرْدَ عَلَوْمُ اللهُ اللّهُ اللهُ عَلْمُ وَلا عَمْ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمُ وَلا عَرْمَ عَلَيْهِ اللهُ وَلا عَرْمُ وَلا عَلْمُ عَلْمُ اللهُ عَلْمُ وَلا عَرْجَ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمُ وَلا عَرْمُ وَلا عَرْمُ وَلا عَرْمُ عَلَا اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَا عَرَجَهُ اللهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَالَ اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهُ وَالْمُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ الل

ففي هذا الترتيب بين الأفعال التي تُفعل يوم العيد وهي خمسة: الرمي، ثم النّحر، ثم الحلق، ثم الطواف، ثم السعي، هكذا مرتبة فإن قدم بعضها على بعض فلا حرج، لكن هل يشترط أن يكون ذلك عن جهل أو نسيان لقوله: «لم أشعره» أو لا؟ في هذا خلاف بين العلماء؛ منهم من قال: إنه يشترط أن يكون ذلك عن جهل أو نسيان؛ لأنه قال: «لم أشعره» والصواب: خلافه.

صفة التحلل عند الحصر وبعض أحكامه:

٧٣١ - وَعَن الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ هِنْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْةِ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَحْلِقَ، وَأَمَرَ أَضَحَابَهُ بِذَلِكَ الله عَلَيْةِ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَحْلِقَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ اللهِ عَلَيْةِ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَحْلِقَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ اللهِ عَلَيْةِ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَحْلِقَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ اللهِ عَلَيْةِ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَحْلِقَ، وَأَمَرَ

⁽١) البخاري (١٥٥١).

⁽٢) البخاري (١٧٢٧)، ومسلم (١٣٠١).

⁽٣) البخاري (١٧٣٦)، ومسلم (١٣٠٦).

⁽٤) المبدع (٣/ ٢٤٦)، والإنصاف (٤/ ٤٢).

⁽٥) البخاري (١٨١١).



هذا الحديث فيه سُنَّة فعلية وسنة قولية: الفعلية قال: «نحر قبل أن يحلق»، والقولية: «وأمر أصحابه بذلك» بأن ينحروا قبل أن يحلقوا.

وهذا الحديث الذي ذكره المؤلف هنا إنما كان في صلح الحديبية، ووضعه هنا فيه إيهام؛ لأن من قرأه يظن أن ذلك كان في حجة الوداع والأمر ليس كذلك، وإنما هذا الحديث في صلح الحديبية، فإن الرسول ﷺ لما صالح قريشًا على أن يرجع ذلك العام ويأتي من العام المقبل أمر أصحابه أن ينحروا ثم يحلقوا، نحر هو ثم حلق، وأمر أصحابه بذلك فنحروا ثم حلقوا، وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿وَلا تَعْلِقُوا رُءُوسَكُم حَتَّى بَئِلُهُ المُسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدَى عَلِلَهُ وَلا تَعْلِقُوا رُءُوسَكُم حَتَّى بَئِلُهُ السَّيَسَرَ مِنَ الْهَدِي وَلا تَعْلِقُوا رُءُوسَكُم حَتَّى بَئِلُمُ السَّيْسَرَ مِنَ الْهَدِي وَلا تَعْلِقُوا رُءُوسَكُم حَتَّى بَئِلُمُ السَّيْسَرَ مِنَ الْهَدَى وَلا تَعْلِقُوا رُءُوسَكُم حَتَّى بَئِلُمُ السَّيْسَرَ مِنَ الْهَدِي وَلا تَعْلِقُوا رُءُوسَكُم حَتَّى بَئِلُمُ السَّيْسَرَ مِنَ الْهَدَى وَلا تَعْلِقُوا رُءُوسَكُم حَتَّى بَئِلُمُ السَّيْسَرَ مِنَ الْهَدَى وَلا تَعْلِقُوا رُءُوسَكُم حَتَّى بَئِلُمُ الْمَدَى مِنَ الْهَافِي سياق الحديبية؛ لأنه قال: ﴿ فَإِنْ أَحْصِرَتُم فَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدَى وَلا تَعْلِقُوا رُءُوسَكُم حَتَى الله الله الله الله الله قال: ﴿ فَإِنْ أَحْصِرَتُم فَا السَّيْسَرَ مِنَ الْهَدَى وَلا عَلِي الله وَلا الله عَلَى الله وَلَيْ الله الله وَلَيْ الله وَلَيْنَا الله وَلَا عَلَى الله وَلَيْ الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا اللهُ وَلَا عَلَا اللهُ وَلَا عَلَا اللهُ وَلَا عَلَا وَلَا اللهُ وَلَا عَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا عَلَا اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ وَلَا عَلَا وَلَا اللهُ وَلَا عَلَا اللهُ وَلَا عَلَا اللهُ وَلَا لَا لَهُ وَلَا عَلَا وَلَا اللهُ وَلَا عَلَا اللهُ وَلَا عَلَا اللهُ وَلَا عَلَا اللهُ وَلَا عَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلِي اللهُ وَلِي اللهُ وَلَا عَلَا وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا عَلَا وَلَا اللهُ وَلَا عَلَا وَلَا اللهُ وَلَا عَلَا اللهُ وَلَا عَلَا اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ وَلَا عَلَا وَلَا عَلَى اللهُ وَلَا عَلَا اللهُ وَلَا عَلَا وَلَا عَلَا اللهُ وَلَا عَلَا اللهُ وَلَا عَلَا وَلَا عَلَا وَلَا عَلَا وَلَا عَلَا وَلَا عَلَا وَاللّهُ وَلَا عَلَا اللهُ وَلَا عَلَا وَ

وعلى هذا فنقول: إن الإنسان إذا أحصر في العُمْرة ومنع من الوصول إلى البيت فإنه يجب عليه أن ينحر الهذي الذي معه ويجب عليه أن يحلق رأسه؛ لأن النبي على فعل ذلك وأمر به، فإن لم يكن معه هذي وجب عليه شراؤه حتى يذبحه لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ فَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْمُدَى ﴾. فإن لم يكن معه شيء، -يعني: أنه فقير- فالصحيح أنه لا شيء عليه؛ خلافًا لمن قال من أهل العلم: إنه يجب عليه أن يصوم عشرة أيام قياسًا على هَذي التمتع، وذلك لأن الفرق بينهما ظاهر، فإن هدي الإحصار كالفيذية عن عدم إتمام النسك، وأما هذي التمتع فهو كالشكر على إتمام النسك، وأما هذي التمتع فهو كالشكر على إتمام النسك، لأن الإنسان يتم له فيه تمتع بعمرة وحج فبينهما فرق، فلا يمكن أن يُقاس أحدهما على الآخر، ولهذا لم يأمر النبي على أحدًا من الصحابة أن يصوم مع أن كثيرًا من الصحابة فقراء ليس معهم هَذي ولم يأمرهم بالصوم؛ إذن نقول: هذا الحديث فيمن أحصر عن الصحابة فقراء ليس معهم هَذي ولم يأمرهم بالصوم؛ إذن نقول: هذا الحديث فيمن أحصر عن إنمام النبي يَلِيُّ واقتداء بفعله.

من فوائد هذا الحديث: أولاً: جواز التحلل عند الحصر، لأن الحلق علامة التحلل، ولكن ما هو الحصر الذي يُبيح التحلل هل هو كل حصر، أو الحصر بالعدو خاصة؟ في هذا خلاف بين أهل العلم(١)؛ فمنهم من قال إن المراد به حَصْر العدو فقط، يعني: إذا حصره عدو ومنعه من الوصول للبيت فإنه يتحلل، واستدل بأن الآية نزلت بسبب حصرهم في الحديبية، واستدل أيضًا بقوله: ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَنَ تَمَنَّعُ بِالْفُمْرَةِ إِلَى لَفْحَ ﴾ [المحقق: ﴿ والأمن ضد الخوف، وعلى هذا فقوله: ﴿ وَإِن كَان مطلقًا غير مقيد يقيده السياق ويقيده السبب الذي نزلت به الآية، فإذا أحصر بعدو منعه عن الوصول للبيت فإنه يفعل كما أمر النبي عَلَيْ وكما فعل على الموصول الله المعتمدة العلم المعتمدة العلمة المعتمدة المعت

(١) المبدع (٣/ ٢٧٣)، وكشاف القناع (٢/ ٢٨٥)، والمغني (٣/ ١٧٧).

أحُصر بمرض فإنه لا يتحلل، بل يبقئ على إحرامه حتى يُشفئ ثم يُنهي نُسكَهُ، فلو أن أحداً مرض وقد أحرم بالعمرة فإننا نقول: لا تتحلل، بل عليك أن تبقى محرمًا حتى يشفيك الله وَ الله وَ الله عليه الله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله والله والكمل العمرة، وكذلك لو كُسِر الإنسان، فمثلاً إنسان أحرم بالعمرة ثم صار عليه حادث وانكسر ويعرف أنه لن يتمكن من قضاء أو من إتمام العمرة إلا بعد شهرين أو ثلاثة، فإنه يبقى على هذا القول -قول من يخصون الحصر بالعدو- بمعنى أنه يبقى مُحْرمًا إلى أن يبرأ.

والقول الثاني في المسألة: أن الحصر عام، وأن كل إنسان حُصر عن إتمام نسكه فإنه يحل منه إن شاء لإطلاق الآية: ﴿ فَإِنْ أَخْصِرْتُمُ فَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْمَدِي ﴾، وأما تفريع حكم يختص ببعض أفراد هذا المطلق فإنه لا يدل على التخصيص، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ثم على فرض أن الحصر بغير العدو لا تتناوله الآية بلفظها، فإنها تتناوله بمعناها، بجامع أن في حصر العدو منعًا من إتمام النسك، وكذلك في حصر المرض والكسر وما أشبه ذلك، فيلحق به من باب القياس على فرض أن اللفظ لا يشمله، وهذا القول هو الراجح، أي: أن الحصر عام، فإذا حصر الإنسان قلنا له: انحر هديًا واحلق رأسك.

وفي هذا: دليل على وجوب حلق الرأس ووجوب الهَدْي، أما الهَدْي فإنه بنص القرآن ﴿ فَإِن أَحْصِرْتُمْ فَا اسْتَيْسَرَمِنَ الْهَدِي ﴾ وأما الحلق فإنه بالسنة: «أمر النبي رَبِيَّةٍ أن يحلقوا» وقد يقول قائل: إن في القرآن إشارة إليه وهو قوله: ﴿ وَلا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى بَنِكُمْ الْهَدَى مَحِلَّهُ ﴿ ﴾ النَّهَ : ١٩٦]. فإن هذا يدل على أن الحلق مشروع لكن الوجوب يثبت بالسنة؛ لأن الرسول رَبِيَّةٍ أمر أصحابه بذلك، وعلى هذا فيكون الهَدْي واجبًا وكذلك الحَلْق، فإن قصر أجزأه، فإن خالف الترتيب فالظاهر أن هذا ليس بجائز لقوله: ﴿ وَلا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى بَنِكُ الْهَدَى مَحِلَّهُ ، ولم يرد ترخيص في التنكيس إلا في أنساك يوم العيد.

التنطل الأصغر:

٧٣٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ عِسْ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ وَذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ؛ فَقَدَ حَلَّ لَكُم الطِّيبُ وَكُلُّ شَيْءٍ إلا النِّسَاءَ» (١٠. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَفِي إسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

هذا الحديث وإن كان في إسناده ضعف يؤيده الحديث الثابت في الصحيحين كما سنذكر إن شاء الله.

يقول: «إذا رميتم» يعني: رَمْي جَمْرة العقبة يوم العيد، «وحلقتم»، وكذلك لو قصر الإنسان فهو بدل عن الحَلْق.

⁽١) أبو داود (١٩٧٨) وضعفه، وقال الحجاج: لم ير الزهري ولم يسمع منه، وأحْمُد (١٤٣/٦) ومداره على الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف، قال البيهقي: هذا من تخلطاته. السنن (١٣٦/٥).



«فقد حلَّ لكم الطيب وكل شيء إلا النساء»، الطيب يعني: ما يُتطيِّب به الإنسان من دهن أو بخور أو غيره، ٥وكل شيءه؛ يعني: من محظورات الإحرام ليس كل شيء من الموجود؛ لأن الحلّ لا يُحلّ كل المحرمات وإنما يحل المحظورات، فقوله: «وكل شيء يعني: من محظورات الإحرام، ومحظورات الإحرام معروفة، مثل: الطيب، والنساء، والصيد، وحلق شعر الرأس، ولبس السراويل والبرانس والعمائم والخفاف، وللمرأة لبس القفازين، تغطية الرأس، النقاب للمرأة، عقد النكاح، الخطبة، هذه كلها تحل وإلا النساء، يعنى بذلك: كل ما يتعلق بالنساء من الجماع والمباشرة والنكاح والخطبة، لكن متى يحل؟ إذا طاف وسعى فيحل الحل كله وإن لم يرم.

ففي هذا الحديث دليل على أن الإنسان إذا رمي وحلق حلّ من كل شيء إلا النساء، هذا منطوق الحديث، ومفهومه إذا حلق فقط أو رمى فقط فإنه لا يحلّ، أما إذا حلق فقط فإنه لا يحلّ قولاً واحدًا، وأما إذا رمى فقط فظاهر الحديث أنه لا يحل وهو الصحيح، وقال بعض العلماء: إنه يحلّ، واستدل بأن الحديث روى على وجه آخر بسند أصح، وهو قوله: ﴿إذا رميتم جمرة العقبة فقد حللتم من كل شيء إلا النساء الله واستدلوا أيضًا بأن النبي ﷺ قطع التلبية عند. رَمْي جمرة العقبة وهذا يدل على أنه شرع في التحلل وانتهى نُسكه لأن التلبية تُقال حتى ينتهي النُّسك ولكن القول الراجح ما دلّ عليه هذا الحديث وإن كان ضعيفًا لكنه يعضد بحديث عائشة الثابت في الصحيحين (١): «كنت أطيّب النبي عَيْكِيُّة لإحرامه قبل أن يُحرمه ولِحِلّه قبل أن يطوف بالبيت، فجعلت الطواف مباشرًا للحلّ، وهذا يدل على أن الحلق كان سابقًا للحِلّ، لأنها جعلت الذي يلى الحلّ هو الطواف، إذن فالحلق سابق على الحلّ، وهذا يدل على أنه لا حلّ إلا بعد الحلق، وهذا أصح لهذا الحديث وللحديث الذي أشرنا إليه في الصحيحين والذهاب إليه أولَى؛ لأنه أحوط، وكلما كان أحوط مع اشتباه الأدلة كان سلوكه أوْلي إن لم نقل أوجب لقول النبي ﷺ: «دَعْ ما يريبك إلى ما لا يريبك، (").

⁽١) أخرجه ابن ماجه (٣٠٤١)، وأحمد (٣٦٩/١)، وأبو يعلىٰ (٢٦٩٦) من طريق الحسن العرني عن ابن عباس، وحسنه المنذري وابن الملقن إلا أن يحييٰ بن معين وغيره قالوا: إن الحسن العرني لم يسمع من ابن عباس.

⁽٢) البخاري (١٥٣٩)، ومسلم (١١٨٩).

⁽٣) علقه البخاري (٢٩٣/٤)، وأخرجه أحمد (١/ ٢٠٠)، والترمذي (٢٥١٨)، والنسائي (٨/ ٣٢٧- ٣٢٨)، وصححه ابن خزيمة (٢٣٤٧)، وابن حبان (٧٢٧)، والحاكم (٢/ ١٣)، وانظر جامع العلوم والحكم (ح/ ١١)، بتحقيقنا، طبع دار طيبة.

ولقوله ﷺ: «إن الحلال بَيِّن وإن الحرام بَيِّن وبينهما أمور مشتبهات فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، (۱).

ويُستفاد من هذا الحديث: أن الطيب يحلّ بالتحلل الأول لقولها: «فقد حلّ لكم الطيب» وللحديث الذي ثبت في الصحيحين: «كنت أطيب النبي ﷺ لحِلّه قبل أن يَطُوف بالبيت، خلافًا لمن قال من أهل العلم: إنه لا يحل له الطيب حتى يحل التحلل الثاني.

وفيه أيضًا: دليل على أنه لا يحل له النساء حتى يتحلل التحلل الكامل بخلاف غيره من المحظورات.

فإن قلت: هل يشمل هذا الصيد؟

فالجواب: نعم، يشمله فيحل له الصيد.

فإن قلت: كيف يصيد وهو في منى ومِنى من الحَرَم، والحَرَم صيده حرام؟

فالجواب: يمكن أن يخرج إلى عرفة، وعرفة من الحِل ويصيد.

وهل يجوز أن يخرج من الحَرَم وهو لم يُؤد النُّسك؟

الجواب: نعم، لا مانع أن يخرج من الحرم وهو لم يُؤد النسك؛ لأنه لا دليل على المنع. على المنع. على المنع. عدام جواز الحلق للنساء:

٧٣٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هِينِهِ، عَنِ النَّبِيِّ عَيَّالِيْهِ قَالَ: «لَيْسَ عَلَىٰ النِّسَاءِ حَلْقُ، وَإِنَّمَا يُقَصِّرُنَ»^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَن.

هذا الحديث فيه دليل على أن النساء ليس عليهن حلق لقوله: «ليس على النساء حلق»، ومفهومه: أن على الرجال الحلق، وهذه هي الفائدة الثانية.

ويُستفاد صنه: وجوب التقصير على النساء، لقوله: «وإنما يقصرن»، ولكن كيف تُقَصّر؟

قال العلماء: تأخذ من كل ضفر من الضفائر التي عليها -يعني: الجدائل قدر أنملة- وهي مفصل الأصبع- وإنما وجب عليها ذلك لئلا يجتاح التقصير رأسها، والمرأة تحب أن يبقى شعر رأسها؛ لأنه جمال لها، فلو أمرت بالحلق أو بالتقصير الكبير لفات المقصود من تجملها وجمالها.

فإن قلت: هل لها أن تقصر أكثر من ذلك؟

⁽١) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩).

⁽٢) أبو داود (١٩٨٥)، وقواه أبو حاتم كما في العلل لابنه (١/ ٢٨١)، والبخاري في التاريخ (٦/ ٤٦)، وضعفه ابن القطان كما في خلاصة البدر المنير (٢/ ٤٠)، ورد عليه ابن الموّاق فأصاب. التلخيص الحبير (٢٦١/٢).



الجواب: لا مانع لكن المعروف عند أهل العلم أنها لا تقصر إلا بهذا المقدار وهو قدر أنملة.

مسألة حكم قص المرأة لشعر رأسها؟

وهنا نستطرد لنبحث هل يجوز للمرأة أن تقص شعر رأسها أو لا يجوز؟

نقول: هذا على نوعين: نوع لا يجوز، ونوع اختلف في حكمه، النوع الذي لا يجوز: أن تقص رأسها حتى يكون كرأس الرجل، هذا حرام، لأنه من باب التشبه بالرجال، وقد لعن النبي المتشبّهات من النساء بالرجال، وكذلك أيضًا لو قصته على وجه يشبه قص الكافرات بحيث لا يميز بين هذا القص وقص الكافرات فإن هذا لا يجوز لقول النبي علي الله القص وقص الكافرات فإن هذا لا شك أنه منهي عنه، والعلماء حدروا منه، لأن بعض الفاسقات العاهرات يكون لهن زي معين في الشعر، فإذا قصته على هذا الوجه وإن لم تكن هي عاهرة فإن العلماء نهوا عن ذلك نهيًا شديدًا يقرب من التحريم هذا نوع.

النوع الثاني: أن تقصه على وجه لا يُشبه ذلك، أي: لا يشبه رءوس الرجال ولا رءوس الكافرات ولا رءوس العاهرات، فاختلف العلماء في هذا على ثلاثة أقوال:

قول بالتحريم، وهو قول صاحب المستوعب من أصحاب الإمام أحمد، وقالوا: إن هذا شهرة؛ لأن المعروف من عادة النساء ألا يقصصن رءوسهن، فإذا قصت صار شهرة، والشهرة مَنْهي عنها.

وقال بعض العلماء: إنه مكروه، ووجه ذلك: أنه يفوت جمال المرأة الداعي إلى رغبة الزوج فيها، فلا ينبغى أن تفعل.

والقول الثالث: أنه لا بأس به؛ لأن زوجات الرسول ﷺ بعد موته كُن يفعلن ذلك يقصصن رءوسهن، ولو كان حرامًا أو مكروهًا لم يفعلنه.

وعلى كل حال: لا تجد في الواقع دليلاً واضحًا لا على التحريم ولا على الكراهة، ولكن الذي يخشى منه أنه إذا رُخص للنساء في ذلك صِرنَ يتلقفن كل جديد يأتي من الخارج من غير تمييز بين الصالح والفاسد، والمرأة إذا فُتح لها الباب لقلة عقلها ونقص دينها لم يبق لها حاجز يمنعها من أن تتلقى كل ما يرد من خير وشر، وهذا هو الواقع الآن، ولهذا تجد النساء يعتدن أشياء لا تَمُتُ إلى اللباس الشرعي بصلة، منها ألبسة النعال وكذلك بعض القمصان وما أشبهها، كل ذلك من أجل أنها تتلقى وتتلقف ما يرد إليها من غير حاجز، ولاسيما وأن كثيرًا من

⁽١) تقدم تخريجه.

الناس أصبحوا الآن في بيوتهم كالنساء، بل أدنئ من النساء، تسيطر عليه المرأة وهي قوامته، عكس ما عليه الفطرة والشرع من أن الرجل هو القوّام على المرأة.

إذن نقول: قص شعر المرأة نوعان: نوع حرام ونوع ليس بحرام، لكن فيه خلاف، قال لي بعض الإخوة: إنما ثبت في الصحيح (١) من حديث معاوية والله الخوة على أنه أخذ قصة من شعره وهو على المنبر يخطب الناس وقال: إنما هَلَكَ بنو إسرائيل من أجل اتخاذ نسائهم هذه، ورفع هذه وقال: إن هذا دليل على تحريم ما يُسمى عند النساء بالقصّة، وهي أن تقص مقدم الرأس لكن يحتاج هذا إلى بحث (١).

الرخصة في ترك المبيت بمنى للمصلحة العامة أو للعذر:

٧٣٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ عِنْ الْمَالَ الْمَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عِنْ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ الله بَيَّكِيْ الْمَكَلِبِ عِنْ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ الله بَيَّكِيْ الْمَكَّالِ مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ، فَأَذِنَ لَهُ اللهُ عَلَيْهِ.

العباس بن عُبد المطلب ﴿ عَلَى يتولى سقاية الحاج ماء زمزم، لأن النبي عَلَيْ جعل السقاية فيهم، حتى إنه لما نزل في يوم العيد وشرَب قال: «انْزِعُوا بني عبد المطلب فلولا أن يَغْلِبَكُمُ الناس عَلَى سِقايِتكُم لَنزَعْتُ مَعَكُم ('). يعني: لولا أن يتبادر الناس إلى السقاية لأنني تزَعت الدلو معكم فيتخذها الناس عبادة، والعبادة لا تُختص بأحد دون أحد، لولا ذلك لنزعت معكم، كان ﴿ عَن يتولى سقاية الحاج فاستأذن النبي عَلَيْ أن يبيت بمكة من أجل سقايتهم، لأنه يريد أن يسقي الناس ليلاً ونهارًا فأذن له النبي عَلَيْ .

فيستفاد من هذا الحديث: أولاً: مشروعية المبيت بمنى ليالي أيام منى وهي الحادي عشرة والثاني عشر والثالث عشر لمن تأخر، وهذا متفق عليه بين العلماء، ولكن هل المبيت واجب يأثم الإنسان بتركه ويلزمه دم بذلك، أو ليس بواجب؟ هذا محل خلاف^(٥) بين أهل العلم، فمنهم من قال: إنه واجب؛ لأن النبي على بات بمنى وقال للناس: هُخُذُوا عَنِي مناسككم، ثانيًا: لأن العباس استأذن من رسول الله على فأذن له ولو لم يكن واجبًا ما احتاج إلى الاستئذان. ثالثًا أنه داخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُواْ الله فِي أَيْكَامٍ مَعَدُودَتٍ ﴾ [النه المنه، فإن ذكر الله يكون بالقول ويكون بالفعل وهو المبيت، ومن العلماء من قال: إنه سنة،

⁽١) أخرجه البخاري (٥٩٣٢)، ومسلم (٢١٢٧).

⁽٢) طلب الشيخ من أحد الطلبة أن يبحث في هذا فبحث، وكانت خلاصته عدم الاستدلال بالتحريم من هذا الحديث.

⁽٣) البخاري (١٦٢٤)، ومسلم (١٣١٥).

⁽٤) جزء من حديث جابر الطويل المتقدم.

⁽٥) المبدع (١/ ٤٩٦)، والفروع (١/ ١٣)، والمجموع (٨/ ٨٨).



واستدل لذلك بأنه مراد لغيره، فإن المقصود الأعظم هو رمي الجمرات؛ لقول النبي ﷺ: وإنما جُعل الطّواف بالبيت وبالصفا والمروة ورَمْي الجِمَار الإقامة ذكر الله (١١)، ولم يقل: والمبيت بمنى؛ لأن الأصل براءة الذمة وعدم التأثيم بالترك.

وأما قول النبي ﷺ: هُخُذُوا عني مناسككم، فمن المعلوم أن هذا الحديث ليس على عمومه بالاتفاق وإلا لوجبت الإشارة إلى الحجر الأسود ووجب الرمل ووجب الاضطباع وغير ذلك من الأشياء التي ليست بواجبة، وأما استئذان العباس فلا يمتنع أن يستأذنه في ترك مستحب، فيقول: ائذن لي وإن كان ليس بواجب، ولكن الذي يظهر وجوب المبيت في منى، وأنه لا يجوز للإنسان أن يدع المبيت، ولكن ما مقدار الواجب منه؟ قال العلماء: مقدار الواجب منه أن يبيت معظم الليل من أوله أو من آخره فإذا وصل إلى منى مثلاً من مكة وهو في مكة طول النهار ووصل إلى منى قبل منتصف الليل بساعة وبقي إلى الفجر يكون أتى بالواجب؛ لأنه بقي معظم الليل، ولو بقي في منى إلى ما بعد منتصف الليل بساعة مثلاً أجزأه؛ لأنه بقي في منى معظم الليل.

إذا قلنا: بالوجوب فهل يلزمه دم بترك ليلة أو بترك الليلتين جميعًا أو بترك الثلاث إن تأخر؟

نقول: لا يلزمه دم بترك ليلة، إنما يلزمه الدم بترك الليلتين إن تعجّل أو الثلاث إن تأخر، فأما إذا ترك ليلة واحدة فلا يلزمه دم، لكن قيل: لا يلزمه شيء؛ لأنه لم يترك الواجب كاملاً، إذ الواجب المبيت هذه الليالي، فإذا ترك ليلة لم يلزمه الدم؛ لأنه لم يترك الواجب كله وهو لا يتجزأ، وقيل: يلزمه أن يتصدق بشيء، أي شيء يكون مُدًّا من طعام أو قبضة من طعام أو أي شيء، وهذا رواية عن الإمام أحمد كَالله، وأما أن يلزم بدم مع أنه لم يدع الواجب كله فلا وجه له.

إذا قلنا: بالوجوب فهل يسقط هذا الواجب عن أحد؟

نقول: إن الإنسان إذا تركه للتشاغل بمصالح الناس [في الحج] فلا بأس به؛ لأن النبي على الذن للعباس أن يدع المبيت من أجل السقاية، وأذن للرّعاة الذين يرعون إبل الحجاج أن يدعوا المبيت أيضًا؛ لأنهم يشتغلون بحاجة عامة، ومثل ذلك في وقتنا الحاضر -جنود الأمن أو جنود تيسير الحجاج، ومن ذلك أيضًا الأطباء الذين يتلقون المرضى في المستشفيات فإنه يسمح لهم في ترك المبيت قياسًا على السقاية

⁽۱) أخرجه أبو داود (۱۸۸۸)، وأحمد (٦/ ٦٤) من طريق عبيد الله بن أبي زياد، قال النووي: هذا الإسناد كله صحيح إلا عبيد الله فقد ضعفه أكثرهم ضعفًا يسيرًا ولم يضعف أبو داود هذا الحديث فهو حسن عنده. المجموع (٨/ ٦١)، وأخرجه ابن عدي في الكامل (٤/ ٣٢٧)، وقال ولعبيد الله ما ذكرت من الحديث، وقد حدّث عنه الثقات، ولم أر في حديثه شيئًا فأذكره.

وعلى الرعاة أيضًا، فإن كان لمصلحة خاصة مثل أن تضيع بعيره فيخرج من متى يطلبها، أو يضيع ولده مثلاً فيخرج من متى يطلبه، أو يكون مريضًا يحتاج إلى أن ينتقل إلى المستشفى خارج متى فهل يلحق بهلا أو لا؟ قال بعض العلماء: إنه يلحق؛ لأن هذا عدره عام وهذا عدره خاص، وقد تكون الضرورة في العدر الخاص أشد، وقال بعض العلماء: لا يُلحق، وذلك لأن من يشتغل بالمصلحة العامة لا يشتغل في الواقع لنفسه إنما يشتغل لغيره، ولهذا يُرخص للآمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ولا يدع صلاة الجماعة ليأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ولا يرخص للإنسان على وجه الانفراد إلا بعدر يبيح ترك الجماعة، ولكن الذي يظهر أن الشارع يخفف في هذا الواجب؛ لأنه ما دام أذن للرعاة والغالب أن الراعي يشتغل بأجرة، فيكون لمصلحته فالظاهر أن الشارع يُرخص في هذا الشيء ويسهل فيه، فإذا كان لإنسان عدر خاص من مرض أو غيره فإنه يعدر في ترك المبيت ولا شيء عليه "أ، ولو فرض أن رجلا نزل للطواف من مرض أو غيره فإنه يعني إلى بعد منتصف الليل إن كان لعدر فلا بأس يسقط عنه، وإن كان لغير عُدر فلا يسقط عنه يعني: مثلاً رجل انتهى من الطواف والسعي وركب السيارة لكن نظرًا لزحام السيارات ما وصل إلا عند طلوع الفجر هذا لا شيء عليه، لانه معدور ثم كما قلنا قبل قليل الليلة الواحدة ليس فيها شيء، يعني: ليس فيها فدية.

فائدة:

لو وكل رجلاً ليرمي عنه لا يخرج حتى يرمي وكيله إلا إذا كان سيقع عليه ضرر مثل أن تكون الطائرة سيلحقها ولو تأخر الطائرة التي تليها ستقلع بعد شهر وسيقع عليه ضرر كثير، فهذا كالمُحصر بمعنى: أنه يذبح هَدْي عن ترك الرمي والوداع، وأما المبيت فهو ليلة واحدة يُطعم عنها، مع أن الوداع لو وادع في هذه الحال قد يقال: إنه يسقط عنه دم الوداع.

كنا قد تكلمنا عن الرمي والحلق والطواف، أمّا الرّمي والحلق فدليله عرفتموه، وأما الطواف فليس فيه دليل من السُنة، لكن قالوا: إنه لما كان له تأثير في الحلّ الثاني فإن له تأثير في الحل الأول، الحل الثاني كيف؟ لأنه إذا رمى وحلق حلّ التحلل الأول، فإذا طاف وسعى حلّ التحلل الثاني؛ إذن فللطواف تأثير في الحِل، فلما كان له تأثير في الحل قلنا: إنه إذا فعله مع الرمي أو مع الحلق فإنه يحل التحلل الأول هذا وجهه، ومع هذا فإنه ينبغي ألا يحل حتى يرمي ويحلق اتباعاً للنص، لكن لو أفتى مفت بذلك بناء على هذا القياس لم يكن بعيدًا، ولكن يرمي ويحلق اتباعاً للنص، لكن لو أفتى مفت بذلك بناء على هذا القياس لم يكن بعيدًا، ولكن

⁽١) هذا جواب على سؤال وألحقناه لأهميته.



الأولى المحافظة على ما جاءت به السنة فيما مرّ علينا، أيضًا أنه يجوز للإنسان المشتغل بما ينفع عامة الناس أن يدع المبيت بمنّى؛ لأنه قيل: إنه سُنة، والراجح أنه واجب، ما دليله؟

٧٣٦- وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عَلِيًّ ﴿ فَنَ رَسُولَ الله ﷺ رَخَّصَ لِرُعَاة الإِبِلِ فِي الْبَيْتُونَةِ عَنْ مَنَى ، يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفْرِ» (١). رَوَاهُ الْمَحْرِ، ثُمَّ يَرْمُونَ النَّفْرِ» (١). رَوَاهُ الْمَحَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ.

قال: «رخص لرعاة الإبل» الرخصة في اللغة بمعنى: السهولة، وعند الأصوليين: «ما ثبت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح»، ولو قالوا: ما ثبت على خلاف الأصل لمعارض راجح لكان أولى وأوضح وهو كذلك فهذا مرادهم، ومنه رُخص في المسح على الخفين؛ لأنه على خلاف الأصل، والأصل هو الغسل، ومنه رُخص في العرايا أن تباع بخرصها تمراً، رخص بمعنى: سهل وأجاز من الأصل، والأصل التحريم في العرايا، وما هي العرايا؟ أن تبيع الرطب بالتمر، لأنه يشترط التماثل، والتماثل بين الرُّطَب والتمر مستحيل.

المهم: أن الرخصة هي ما ثبت على خلاف الأصل لمعارض راجح، وهو السهولة، فهنا رُخَص لهم أن يدعوا المبيت وترك المبيت بمنى على خلاف الأصل؛ لأن الأصل هو المبيت.

وقوله: «لرُّعَاة الإبل، جمع راع، وهم الذين يرعونها في أماكن النبات، والمراد بالإبل هنا: إبل الحجاج، لأن الحجاج في منى نازلون لا يحتاجون إلى إبلهم، والإبل تحتاج إلى الأكل فيلهب بها الرُّعاة إلى مواضع القطر والنبات لترعى.

«في البَيْتُوتَة عَن منى» كان مقتضى التركيب أن يقول: في البيتوتة في منى، لكن «عن منى» يحتاج إلى تأويل إما بدعن وإما بالبيتوتة كما مر علينا -في هذا وأمثاله- أن علماء النحو اختلفوا هل التجوز في الحرف أو في الفعل الذي قبله يعني: في العامل الذي قبله، وقلنا: إن مذهب البصريين أن التجوز في العامل الذي قبله والكوفيين في الحرف، فمثلاً يقولون: «عن» منا بمعنى: البيتوتة بمنى، أما البصريون فيقولون: إن البيتوتة بمعنى: النزوح؛ يعني: النزوح عن منى والبعد عنها، ومعلوم أنهم إذا نزحوا عن منى فلن يبيتوا فيها.

على كل حال: رخص لهم في أن يَدَعوا منى لا يبيتون بها ويبيتون مع إبلهم، لكن الرمي قال: «يرمون يوم النحر»، وهذا لابد منه؛ لأن الحجاج على رواحلهم يوم النحر قلم يسلموها للرعاة، وليست الرعاة في حاجة إلى أن يُؤجلوا رمي يوم النحر.

قال: «يرمون يوم النحر ثم يرمون الغُد ومن بعد الغد ليومين، يعني: يجمعون يوم الغد

⁽۱) أبو داود (۱۹۷۵)، والترمذي (۹۰۵)، والنسائي (٥/ ٢٤٧)، وابن ماجه (٣٠٣٦)، وأحمد (٥/ ٤٥٠)، وصححه ابن خزيمة (۲۹۷۸)، وابن حبان (۱۰۱۵) موارد، والحاكم (٣/ ٤٧٤)، وقال: جوده مالك بن أنس.

وهو اليوم الثاني من أيام العيد واليوم الأول من أيام التشريق، هليومين، يعني: لليوم الثاني عشر، إذن سيتركون المبيت ليلة إحدى عشر وليلة اثنى عشر والرمي يوم عشرة ما يرمون يُؤجلونه إلى يوم الثاني عشر ثم يرمون يوم الغَذ، لأنهم إذا جاءوا يوم الثاني عشر ما يذهبوا للرعي، إذ إن من الناس من يتعجل فيحتاج إلى إبله، ومن الناس من يتأخر فلا يحتاج إلى إبله، وهؤلاء لا يدهبون خارج منى يرعون إبلهم، ولو كانوا يبقون في المرعى إلى يوم الثالث عشر لأخروا رمي الجمرات إلى اليوم الثالث عشر لكنهم يأتون اليوم الثاني عشر من أجل مَنْ يتعجل.

في هذا الحديث فوائد: منها: العناية بالرّواحل -الإبل- وألا تُترك بدون رّغي في هذه المدّة؛ لأن في ذلك تعذيبًا لها، وإيلامًا لها وقد قال النبي ﷺ: «كفئ بالمرء إثمًّا أن يُضيع مَنْ يقوت»(١٠). فلا يجوز للإنسان أن يحبس البهائم في مثل هذه المدة وإن كانت الإبل قد تصبر لكنها تصبر مع التحمل والمشقة، والله ﷺ أوجب علينا أن نرعى ما تحت أيدينا رعاية تامة.

ومن فوائد الحديث: شمول الشريعة الإسلامية، وأنها تلاحظ حتى البهائم العُجم، وذلك بترخيص ترك هذه الشعيرة من أجل مراعاة هذه الإبل.

ومن فوائد الحديث: أن المشتغل بالمصالح العامة يسقط عنه وجوب المبيت في منى؛ لأن هؤلاء الرعاة سقط عنهم المبيت في منى لقوله: «أرْخص»، والترخيص بمعنى: التسهيل، ولو لم يكن المبيت واجبًا لكان رُخصة لهؤلاء ولغيرهم؛ لأن غير الواجب لا يلزم به الإنسان فهو في سهولة منه، إذن ضم هذا الدليل إلى ما سبقه من الأدلة الثلاثة، وربما يكون هذا الدليل أقواها في إفادة الوجوب.

ومن فوائد الحديث: وجوب رمي الجمرات، لأنه لم يسقط عن هؤلاء لإمكان قضائه، لكن المبيت لا يمكن قضاؤه، إذن فيُستفاد منه: وجوب الرمي، لأنه لو لم يجب لقلنا: إنه سنة فات محلها بيومها فلا تُقضى، ولكنه يجب قضاؤه.

ومن فوائد الحديث: منع الاستنابة في الرمي، ووجهه: أن الرسول ﷺ لم يُرَخِّص لهم أن يستنيبوا غيرهم في الرمي عنهم مع أن الحاجة قد تكون داعية لذلك، ولو كانت الاستنابة جائزة في الرمي لأجازه النبي ﷺ لهم، فيتفرع على هذا فائدة أخرى وهي: خطأ أولئك القوم الذين يتساهلون في رمي الجمرات اليوم، فتجد الواحد منهم يقول: -وبكل سهولة- خذ يا فلان حصاي ارم بهن وإن كان قادرا لكن جالس من أجل تناول الشاى، فنقول: هذا حرام.

وفيه أيضًا: بيان خطأ مَن يُبيحون للنساء الاستنابة في الرمي مطلقًا؛ لأن الواجب لا يسقط

⁽۱) أخرجه أبو داود (۱۲۹۲)، والنسائي في الكبرى (۹۱۷۷)، وأحمد (۲/ ۱۲۰)، وابن حبان (۲۲٤٠) عن عبد الله بن عمرو، قال النووي في الرياض (۲۹۶): حديث صحيح، وأخرج مسلم (۹۹۱) نحوه.



بهذه السهولة لا يسقط عن المرأة لأنها امرأة، وإلا لقلنا بسقوط طواف الوداع مع الزحام، ولكن نقول: إنه يجب على المرأة أن ترمي بنفسها، والزحام الذي يكون يمكن أن يتلافاه الإنسان بتأخر الوقت بدلاً من أن يرمي عند الزوال يرمى بعد العصر، إن لم يمكن بعد المغرب، إن لم يمكن بعد العشاء؛ ولهذا لم يَأذن الرسول ﷺ لسودة والضعفاء أن يُوكِّلُوا مَنْ يرمي عنهم، بل أذن لهم أن يدفعوا قبل الفجر من أجل أن يرموا بأنفسهم.

ومن فوائد الحديث: أنه يجوز جمع رمي أيام التشريق، لكن تأخيرًا لا تقديمًا؛ لأن الرسول ﷺ أذن لهؤلاء أن يجمعوا تأخيرًا ولو كان تقديمًا لرموها يوم العيد لكن تأخيرًا.

ومن فوائده: أنه لا يجوز للقادر أن يُؤخر يوم رمي إلى اليوم الذي بعده، وجه الدلالة: أنه قال: ورخص، والترخيص يدل على أنه في غير هذه الحال ممنوع؛ لأن الترخيص خُصّ بحالة معينة تقتضي التسهيل، وعلى هذا فلا يجوز أن نجمع أيام التشريق؛ أي: رمي أيام التشريق إلى آخر يوم بل نرمي لكل يوم في يومه، ومن ذهب إلى ذلك من أهل العلم فمذهبه ضعيف، لهذا الحديث، ولأن النبي ﷺ كان يرمى لكل يوم في يومه، ويقول: «خُذوا عنى مناسككم»؛ ولأنه أظهر في العبادة وأطيب للقلب، كيف ذلك؛ لأن الإنسان يتعبد لله تعالى بهذه العبادة كل يوم، وإذا جمعها فاتت عليه أن يتعبد لله تعالى بها كل يوم، وهذا أمر له شأن؛ لأن الشارع له نظر في َ أن يتعبد الناس لله وَعَيِّلً في الأوقات التي شرع لهم أن يتعبدوا لله فيها؛ وإلا لكنا نقول: تجمع الصلوات الخمس عند النوم وآخر اليوم ويكون عبادته لله تعالى في هذه الصلوات في آخر اليوم، لأجل أن يختم بها يومه، لكن نقول: للشارع نظر في أن تتوزع العبادات على الزمن حتى يبقى القلب عامرًا بهذه العبادة في اليومين أو الثلاثة مثلاً، إذن فجمعها مع مخالفته لهَدْي النبي عَيِّقَةِ يفوت به هذا المعنى العظيم وهو إشغال القلب بهذه العبادة في كل الأيام الثلاثة.

ومن فوائد هذا الحديث: أن هذا الدين يسر، وإنه كلما وجد سبب التيسير حل التيسير، ولهذا قال صاحب النظم(١):

مِنْ أَصْلِهِ وَعِنْدَ عَارِض طَرَا(١) وُكُــاً مَــا كَلَّفَــهُ قَــدُ يُــسِّمَ ا

على كل حال: إن كل شيء شرعه هذا الدين فهو مُيسر من أصله، «وعند عارض طرأ» يعني: إذا وجد عارض يقتضي التيسير أكثر فإنه ييسره: «صَلِّ قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنب، هذا من التيسير بدلاً من أن يُكلّف الرعاة أن يأتوا فُردًا كل يوم يرموا رُخُص لهم أن يُؤخروا.

⁽١) الناظم هو فضيلة الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله تعالى- في منظومته في القواعد والأصول.

⁽٢) شرح البيت رقم (١٣) من منظومة القواعد والأصول، بتحقيقنا.

وهل يقاس على الرعاة من يشبههم ممن يشتغلون بمصالح المسلمين العامة كجنود المرور وجنود الأمن وجنود الإطفاء والمشتغلين بالبريد؟ نعم لا شك في هذا أنهم يُلحقون بهم، فلهم أن يدعوا المَبْيت ولهم أن يجمعوا الرمي جمع تأخير في آخر يوم.

وهل يلحق بهم في تأخير الرمي من كان معدورًا بمرض أو نحوه مثل أن يصيب الإنسان زُكامٌ في اليوم الثاني ويُؤخر لليوم الثالث؟ الجواب: نعم للمشقة، وما دمنا نعلم -والعلم عند الله- أن العلة في جواز التأخير لهؤلاء الرعاة هو المشقة، نقول: من شق عليه أن يرمي كل يوم في يومه فله أن يُؤخر.

مسألة الاستنابة في الرمي وضوابطه:

ماذا يصنع من لا يستطيع أن يرمي أبداً؟ قال بعض العلماء: إنه يسقط عنه الرمي، لماذا؟ قال: لأن الرمي واجب، والواجبات تسقط بالعجز عنها بنص القرآن: ﴿ لَا يُكُلِفُ اللهُ نَفْسًا إِلّا وَسَعَهَا ﴾ [النَّهَ : ٢٨٦]. ﴿ فَأَنَّقُوا اللهُ مَا أَسْتَطَعْتُم ﴾ [النَّهَائُن : ٢١]. فإذا عجز فإنه لا يلزمه، وقال آخرون: بل إذا عجز فإنه يستنيب، واستدلوا بأن الحج تجوز الاستنابة في جميعه عند العجز ففي بعضه أولى، المرأة التي جاءت للرسول وقالت: وإن أبي أدركته فريضة الله على عباده شيخًا كبيرًا لا يثبت على الراحلة أفاحج عنه؟ قال: ونعمه؛ فإذا جاز في جميعه جاز في جزئه، ثانيًا: ورد عن الصحابة -رضي الله عنهم- أنهم رموا عن الصبيان، وهذا يدل على أن الاستنابة في الرمي عن العاجز عنه جائز، وهذا هو الأقرب أنه يجوز أن يستنيب؛ أي: أن يقيم نائبًا عنه في الرمي، وإذا قلنا بالجواز فهل نقول للنائب: ارم أولاً عن نفسك ثم اذهب إلى الخيمة وارجع لترمي عن صاحبك؟ لا، لا يجب؛ لأن السعي إلى الجمرات واجب لغيره لا واجب لذاته، وإذا كان واجبًا لغيره فهو وسيلة، فإذا حصل المقصود بدونه سقط.

ننتقل من هذه النقطة إلى نقطة أهم منها، وهي إذا وجب الحج على إنسان في القصيم فهل له أن يُوكّل أو أن يستنيب ممن يحج عنه من مكة أو لا؟ فيه خلاف، ولكن الأقرب للقواعد أنه يجوز؛ لأن سعي الإنسان من القصيم إلى مكة مقصود لغيره ليس مقصودًا أن تمشي؛ ولهذا لو سافرت إلى مكة لا للحج ثم بدا لك -وأنت هناك-أن تحج لا نقول: اذهب إلى القصيم وارجع حاجًا، نقول: حج من مكانك، إذن فالقول الراجح في المسألة الأخيرة: أن الإنسان يجوز أن يُنيب عنه من يحج ولو كان ممن يسكن مكة؛ لأن السعي من مكان الوجود إلى مكة وسيلة مقصود لغيره، وعلى هذا نقول للرجل الذي استناب غيره ليرمي عنه: إن الذي استنبته إذا رمى عن نفسه فله أن يرمى عنك دون أن يرجع إلى مكان رَحْله.

وهل يلزمه أن يرمى الجمرات الثلاث عن نفسه أولاً ثم يرجع من الأولى لمن استنابه؟ فيه

خلاف؛ من العلماء مَنْ يقول: لابد أن يرمي الثلاث عن نفسه أولاً ثم يعود من الأولى لمستنيبه، وحجتهم في ذلك يقولون: إن رمى الجمرات الثلاث عبادة واحدة ليس كل واحدة عبادة مستقلة، والدليل لذلك: أنه يُشرع الدعاء بين الأولى والوسطى والوسطى والثالثة وإذا رمى الثالثة لا يُشرع الدعاء وهذا دليل على أنها عبادة واحدة يُشرع الدعاء في جوفها لا بعد الانفصال عنها، إذن فلابد أن ترمى أولاً عن نفسك واحدًا اثنين ثلاثة ثم تَعود وترمى عن موكلك، وعللوا أيضًا قالوا لأنه إذا رمي عن نفسه أولاً في الجمرة الأولى، ثم عن وكيله فاتت الموالاة؛ لأنه فَصَل بين رميه الأولى والثانية بالرمي عن صاحبه فأدخل عبادة في جوف عبادة فلا تصح، وقال بعض العلماء: بل يجزئ أن يرمى عنه وعن وكيله في مكان واحد، واستدلوا لذلك بظاهر فعل الصحابة -رضى الله عنهم- أنهم كانوا يرمون عن الصبيان، وظاهر النقل أنهم لا يرمون أولاً عن أنفسهم ثم يعودون؛ لأنهم لو كانوا يفعلون ذلك لبينوه ونقلوه، وكان شيخنا عبد الرحمن بن سعدي كَيْلَةُ يرى الرأي الأول ويُفتى به، فأخبرته برأي شيخنا الثاني عبد العزيز بن باز واستدلاله بهذا الحديث فاستحسنه، على أنه يجوز أن يرمى الرجل عنه وعن موكله في مكان واحد في موقف واحد، لاسيما في مثل حال الناس اليوم في هذا الزحام الشديد المرير، فإن إلزام الناس بأن يكملوا عن أنفسهم ثم يرجعوا لموكلهم، وإذا كان قد وكلهم اثنان فإنهم يرجعون ً مرتين، إذا وكلهم ثلاثة يرجعون ثلاث مرات وهلم جرًا فهذا فيه مشقة في هذه العصور، وكل شيء فيه مشقة لا ينبغي أن تلزم الناس به إلا بدليل، لابد من العمل به، فما دامت الأدلة متكافئة أو متقاربة والمسألة ليس فيها رجحان بيِّن فإلزام الناس بهذا العمل الشاق قد يتوقف فيه الإنسان؛ لأن الإنسان ليس له أن يمنع عباد الله بما أحله لهم ولا أن يُلزمهم بما لم يلزمهم الله به إلا بدليل لأنك مسئول، العالم مسئول عن توجيه الناس كما أن الأمير الذي ينفذ ويؤدب، لو أن مسئولاً ضرب أحدًا ضربًا زائدًا عن المشروع فإنه سَيُسأل عنه عند الله القاضي يجلد ثمانين لو قال: ضعوا واحدًا وثمانين سُتُل عنه أمام الله وكذلك أنت أيها العالم، لو قلت عن شيء أنه مستحب والأصل أنه واجب كم زدت من سوط؟ فالمسألة ليست سهلة؛ ولهذا نحن في الحقيقة نوجه أنفسنا أولاً وإحواننا طلبة العلم ثانيًا إلى أن يتثبتوا في مسألة الإلزام، ومسألة الاحتياط أو الاستحباب، هذا أمره أهون، لكن مسألة الإلزام تحليلاً أو تحريماً أو إيجابًا، هذه مسألة تحتاج إلى شيء تثبت به قدمك عند الله إذا سألك يوم القيامة، بعض الناس تجده من شدة غيرته على دين الله يغلب جانب التحريم وبعض الناس لمحبته لتأليف الناس وعَرْض الدين عليهم مُيسرًا تجده يتساهل ويقول: كل شيء زين دعوه يمشى هذا خطأ، الواجب أن تمشى على دين الله، وثق بأنك لو مشيت على دين الله تصلح فلن يصلح عباد الله إلا دين الله أبدًا مهما فكرت.



أسئلة:

- يقول: إذا دفعت الفلوس للشركات التي تذبح الهَدْي ورميت هل تتحلل؟

الجواب: نقول: تسليم الفلوس ليس ذبح الهَدي، إذن نحتاج إلى أن نعلم أنه ذبح الهَدي.

- هل ذبح الهَدي يترتب عليه الحلّ أو لا؟

الجواب: لا يعني أنه يحلّ سواء ذبح الهَدْي أم لم يذبح، فلو كانت الشاة عندك لها ثغاء أو البعير لها رُغاء ورميت وحلقت فالبس ثوبك؛ إذن سقط هذا السؤال من أصله، لكن يرد علينا حديث أن الرسول عليه أسألته إحدى أمهات المؤمنين قالت: ما بال الناس حلُوا من عمرتهم ولم تحلّ أنت؟ فقال: «إني لبدت رأسي وقلدت الهَدْي فلا أحلّ حتى أنّ عره (۱۱)، فظاهر هذا أن الحل متوقف على النحر، نقول: هذا إن دل على شيء فإنما يكون على من ساق الهَدْي جمعًا بينه وبين حديث عائشة : «إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم كل شيء إلا النساء».

استحباب الخطبة يوم النحر:

٧٣٧- وَعَنْ أَبِي بِكُرَةَ وَفِي قَالَ: «خَطَبَنَا رَسُولُ الله ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ... (١٥). الْحَدِيث. مُتَّفَقُ عَلَيْهِ.

خطبهم و و ذكرهم بحرمة هذا اليوم وحرمة الدماء والأموال والأعراض إلى أن تلقوا ربكم، وقرر هذا التحريم حين صار يسأل الصحابة أي يوم هذا؟ أي بلد هذا؟ أي شهر هذا، والحديث معروف، الشاهد من هذا خطبة النبي على في هذا اليوم، فأخذ العلماء من هذا الحديث فائدة وهي استحباب خطبة الناس يوم النحر، ولكن لأي شيء؟ أولاً: ليقرروا ما قرره النبي على من هذا التحريم؛ أي: تحريم الدماء والأموال والأعراض؛ لأن أحسن ما نتكلم به ما تكلم به الرسول على ثانيا: أن نذكرهم بما يُفعل هذا اليوم من الأنساك وأحكامها؛ لأن الناس محتاجون إلى بيان ذلك هذه خطبة، وهناك خطبة قبلها وهي خُطْبة عرفة.

٧٣٨ - وَعَنْ سَرَّاءَ بِنْتِ نَبْهَانَ وَإِنْ قَالَتْ: ﴿ خَطَبَنَا رَسُولُ اللهُ عَلَيْهُ يَوْمَ الرُّءُوسِ فَقَالَ: أَنْسَ هَذَا أَوْسَطَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؟ (١). الْمحدِيث. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بإسْنَادٍ حَسَن.

متى يوم الرءوس؟ هو اليوم الحادي عشر، وسُمي يوم الرءوس -والله أعلم- لأن الناس يأكلون رءوس الأضاحي والهدايا في ذلك اليوم، فيُسمئ هذا اليوم يوم الرءوس، فخطبهم النبي

⁽١) أخرجه البخاري (١٥٦٦)، ومسلم (١٢٢٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩).

⁽٣) أخرجه أبو داود (١٩٥٣)، وابن خزيمة (٢٩٧٣)، وحسنه النووي في المجموع (٨/ ٩٥).



وهذه الخطبة لتعليمهم الرمي في ذلك اليوم، لأن الرمي في ذلك اليوم يختلف عن الرمي في اليوم الذي قبله، الرمي في اليوم الذي قبله فيه رمي جمرة واحدة فقط وهي جمرة العقبة، وهذا فيه رمي الجمرات الثلاث فيحتاج الناس إلى تفهيمهم الشرع في هذا، وربما تكون مسائل أخرى تدعو الحاجة إلى ذكرها فيشير إليها الخطيب، ففيه أيضًا هذه الخطبة الثانية في منى يوم العيد واليوم الثاني، واليوم الذي بعده يسمى يوم النفر الأول، والثالث يسمى يوم النفر الثاني.

وقوله: «أليس هذا أوسط أيام التشريق؟» قال بعض العلماء: يُؤخذ من هذا الحديث: أن يوم العيد يدخل في أيام التشريق، ولكن هذا من باب التغلبيب، وإلا فإن أيام التشريق يوم الحادي عشر والثانى عشر والثالث عشر.

٧٣٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَنْ مَا النَّبِيَ ﷺ قَالَ لَهَا: «طَوَافُكِ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ يَكْفِيكِ لِحَجِّكِ وَعُمْرَتِكِ (١٠). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

⁽۱) مسلم (۱۲۱۱).

⁽٢) الموطأ (١/ ٤١٠).

يُستفاد من هذا الحديث: أولاً: أن الطواف بالبيت وبالصفا والمروة لا يسقط عن الحائض؛ لأن عائشة كانت حائضًا فلم يسقط عنها بل أمرها الرسول علي أن تطوف وتسعى.

ويُستفاد من هذا الحديث: أن السعي ركن؛ لأن النبي ﷺ قرنه بالطواف وقال: «يسعك لحجك وعمرتك»، وهذا يدل على أنه لابد أن يكون موجودًا في الحج والعمرة.

ومن فوائد الحديث: أن القارن لا يلزمه طوافان وسعيان خلافًا لمن قال بذلك من أهل العلم، وأنه يكفيه طواف وسعى.

ومن فوائده: أن العبادتين إذا كانتا من جنس واحد دخلت الصغرى منهما في الكبرى، كيف ذلك؟ لأن العُمْرة هنا دخلت في الحج، وهما من جنس واحد كلاهما نُسك، بل قد سمى النبي عَلَيْة العمرة الحج الأصغر، ومثال آخر: لو نوى المُحْدث حدثًا أصغر لو نوى يغسله الحدثين أجزأ ولا حاجة للوضوء، بل القول الراجح في مسألة الجنب أنه إذا نوى الحدث الأكبر ارتفع الحدثان؛ لأن الله تعالى لم يُوجب على ذي الجنابة إلا الغسل فقط، قال: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبُا فَأَطَّهُرُوا ﴾ [النابية: ٦]. ولم يذكر وضوءًا.

ومن فوائد الحديث: حُسن خلق النبي بالنسبة لأهله، وهذا مأخوذ من مجموع القصة، وليس من هذا الحديث نفسه، وذلك بتسليته إياها حين قال: «إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم»، وكذلك بتطييب خاطرها حين ألحت عليه بأن تأتى بعمرة مستقلة بعد الحج.

وهل يُستفاد من الحديث: جواز تأخير الطواف عن السعي للقارن؟ نقول: هذا لا شك فيه؛ لأن الرسول عَلَيْ كان قارنا وسعى بعد طواف القدوم ولم يطف بعد طواف الإفاضة، لكن لو فرض أن الرجل لم يسع مع طواف القدوم وجعل السعي مع الطواف يوم العيد وقدّمه على الطواف فيجوز.

٧٤٠ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ هِنْ : «أَنَّ النَّبِيَّ عَيَّا لَهُ يَرْمُلْ فِي السَّبْعِ الَّذِي أَفَاضَ فِيهِ (١). رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إلا النِّرْمِذِيَّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

«السُّبع الذي أفاض فيه» هو طواف الإفاضة، وذلك أن الرسول ﷺ في حجة الوداع طاف ثلاثة أطوفة: طواف القدوم، وطواف الإفاضة، وطواف الوداع فقط، ولو شاء أن يطوف غير ذلك لطاف؛ لأنه قدم في اليوم الرابع من ذي الحجة وبقي نازلاً في الأبطح إلى يوم الثامن ولو شاء لنزل وطاف بالبيت، لكنه ﷺ لم يرد ذلك تشريعًا للأمة.

فيُستفاد منه: أن الحاج لا ينبغي له أن يزيد على هذه الأطوفة الثلاثة؛ لأن الرسول ﷺ لم

⁽۱) أبو داود (۲۰۰۱)، والنسائي في الكبرى (۲۱۷)، وابن ماجه (۳۰۲۰)، وصححه ابن خزيمة (۲۹٤۳)، والحاكم (۱/۹۶۸).



يزد؛ ولأن في زيادته على هذه الأطوفة الثلاثة تضييقًا على الناسكين بعمرة أو حج من دون أن يكون مضطرًا إلى ذلك، أما لو كان مضطرًا كما لو كان معتمرًا أو حاجًا فالأمر واضح، إذن متى رَمَل؟ في طواف القدوم، قال:

١ ٤٧- وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ فِي : «أَنَّ النَّبِيَ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَعْرِبَ وَالْعِشَاءَ، ثُمَّ رَقَلَ رَقَلَا لَهُ مُحَصَّب، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ (١١). رَوَاهُ الْبُحَارِيُّ.

رسول الله وقبل صلاة الظهر نزل من منى؛ لأن منى أول ما يفعل فيها الرمي وآخر ما يُفعل بعد الزوال وقبل صلاة الظهر نزل من منى؛ لأن منى أول ما يفعل فيها الرمي وآخر ما يُفعل الرمي؛ ولهذا النبي على أول ما قدم وهو على بعيره رمى الجمرة وفي آخر يوم كذلك رمى الجمرة، ثم ركب وارتحل، ولم يبق بعد رمي الجمرات، فارتحل وصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمُحَصَّب، يعني: المكان الذي كثرت فيه الحصباء هو الشّعب الذي يفيض على الأبطح الآن أظن فيه مقر إمارة، وصار الآن عمارات وفلل لا يمكن المبيت فيه إطلاقًا؛ ولهذا القول بأن التحصيب سنة أصبح الآن غير وارد؛ لأنه لا يمكن، على كل حال: النبي وقي رقد ثم ركب في آخر الليل ونزل إلى البيت وطاف طواف الوداع وصلى الصبح، ثم ركب إلى المدينة صبح اليوم الرابع عشر، وكانت أمُ سلمة والله المدينة أو استفتته في طواف الوداع وقالت: فسمعته يقرأ في الوداع وقالت: فسمعته يقرأ في الوداع وقالت: إنها مريضة، فقال: «طُوفي من وراء الناس وأنت راكبة»، قالت: فسمعته يقرأ في صلاة الفجر في ذلك اليوم: ﴿ وَالطُورِ ۞ وَكُنْ مَسْطُورٍ ﴾ [الطَائِينَ : ١، ٢]. الشاهد من هذا: أن الرسول على نزل في هذا المكان وصلى فيه أربعة أوقات والخامس في المسجد الحرام.

٧٤٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ هِضِ: «أَنَهَا لَـمْ تَكُنْ تَفْعَلُ ذَلِكَ؛ أَي: النَّزُّولَ بِالأَبْطَحِ وَتَقُولُ: إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَى لاَنَّهُ كَانَ مَنْزِلاً أَسْمَحَ لِـخُرُوجِهِ (١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

أعقب المؤلف حديث ابن عباس بهذا الحديث ليبين أن نزول الرسول على في ذلك المكان ليس على سبيل التعبد بل هو أسمح للخروج وأيسر، لأنه على سال التهي من منى وكان يحب أن يمشي في أول النهار فأين يذهب؟ إذا كان انتهى من منى قبل الظهر وهو يريد أن يسافر إلى المدينة في أول النهار لم يبق إلا أن ينزل في هذا المكان ليستريح وينام ما شاء الله تعالى أن ينام، ثم بعد ذلك يرتحل، فعائشة تقول: إن الرسول على لم يفعل ذلك تعبداً وإنما فعله لأنه أسمح لخروجه، ولهذا كانت لا تفعله والمنه وبعض العلماء يقول: بل فعله تعبداً، فيكون النزول في هذا المكان سنة، فالعلماء اختلفوا في هذا، ولكن إذا جاء مثل هذا الخلاف

⁽١) البخاري (١٧٥٦).

⁽T) مسلم (1711).

والأدلة فيه محتملة أن يكون ذلك على سبيل التعبد أو على سبيل الراحة والتيسير فأيهما نأخذ به؟ قد يقول قائل: إن الأصل المشروعية، وأن النزول في هذا سُنّة، وقد يقول قائل: لا، الأصل عدم المشروعية، لأن العبادة لابد أن نعلم أن الشارع شرعه، وهنا ليس عندنا علم، لأن الحج بالاتفاق انتهى بعد رَمْي جمرة العقبة، وهذا المنزل لا نعلم أنه مكان نُسك حتى نقول: إن النزول به سنة، وما نزوله في هذا المنزل إلا كنزوله قبل أن يخرج إلى الحج بالأبطح، فهل أنتم تقولون مثلاً: إن نزوله في الأبطح قبل الخروج إلى متى سُنة، أو لانه منزل اختاره لا على سبيل التعبد؟ ليس بسنة، لكن فعل على سبيل أنه نزح عن مكة للتوسعة على من أتى حاجًا أو معتمرًا في ذلك الوقت، على كل حال: المسألة محتملة أن يكون سنة وألا يكون سنة، والمسألة الآن إنما الخلاف فيها خلاف نظري، لماذا؟ لأنه الآن لا يمكن النزول في الأبطح عملية أما الأن فإن النزاع ما هو إلا مسألة نظرية.

حكم طواف الوداع في الحج والعمرة:

٧٤٣- وَعَن ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ عَلَىٰهِ قَالَ: «أُمِرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ، إِلاَّ أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْـحَائِضِ» (١). مُتَّفَقُ عَلَيْهِ.

قال: أمر الناس، هذه الصيغة قال علماء المصطلح: إن لها حكم الرفع، لأن الصحابي إذا قال: أمره فإن الآمر هو الرسول على النه ليس فوق مرتبة الصحابة إلا الرسول على فيكون هو الآمر، بل إن هذا أحد الألفاظ في الحديث، وإلا ففيه لفظ آخر صريح بأن الرسول على هو الذي أمر، وقال ابن عباس: «كان الناس ينفرون من كل وجه» فقال النبي على: «لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت أن وهذا مرفوع صريح إلى رسول الله على كل حال قوله: أمر الناس، كلمة الناس، هذه لفظ عام لكن يراد به الخاص، من هذا الخاص؟ هم الذين ينفرون من الحج لقول ابن عباس: كان الناس ينفرون من كل وجه، وقيل: هم الحجاج سواء نفروا أم لم ينفروا، وعلى هذا يكون الطواف للوداع لا للسفر، ولكن لانتهاء أعمال الحج وأن الإنسان عليه أن يودع سواء سافر أم لم يسافر، كما أنه إذا ودّع فإنه لو بقي شهرين أو ثلاثة في مكة لا يعيد الطواف، ولكن جمهور أهل لعلم على أن المراد بالناس هنا: النافرون من الحج لقول ابن عباس: «كان الناس ينفرون من كل وجه»، ولا ينفر أحد في وقت الحج إلا من كان حاجًا هذا هو الغالب.

⁽۱) البخاري (۱۷٥٥)، ومسلم (۱۳۲۸).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٣٢٧).

وقوله: «حتىٰ يكون آخر عهدهم بالبيت»، وفي رواية لأبي داود (١٠٠ وآخر عهدهم بالبيت الطواف، فتفسر هذه الرواية معنى الآخرية هنا، وهي أن يكون آخر عهدهم بالبيت الطواف، وقد يُقال: إنه وإن لم ترد هذه الرواية فإن المراد الطواف، لأن الذي يختص بالبيت من الأعمال هو الطواف، لو قال قائل: آخر عهدهم بالبيت الصلاة مثلاً، قلنا: الصلاة لا تختص بالبيت، وإلا لقال: بالمسجد مثلاً لمًا قال: بالبيت وقد عُلم أنه لا يختص به إلا الطواف؛ فهذه قرينة على أن المراد به هنا الطواف، ولهذا قيل: إن بعض الملوك نذر أن يتعبد لله عبادة لا يشركه فيها أحد من الناس أبدًا قال له: علي نذر أن أفعل عبادة لا يشاركني فيها أحد من الناس حين أفعلها، فلا نقول: هي الصلاة، ولا الصيام، ولا الصدقة، فسأل العلماء فقال بعض أهل العلم: أفرغوا له المطاف واجعلوه يطوف وحده حينثاء لا يُشاركه أحد ويكون قد وفَى بنذره.

أقول: إن قوله: «آخر عهدهم بالبيت» يمكن أن نقول: حتى وإن لم ترد رواية أبي داود المصرحة فإنه يتعين بالقرينة أن يكون المراد الطواف هنا.

يقول: «إلا أنه خفف عن الحائض، يعني: خفف الأمر عن الحائض، والحائض معروفة، وهل مثلها النفساء؟ فيها خلاف بين العلماء، فابن حزم يرى أن النفساء لا يمتنع عليها الطواف وقد مر علينا في أول كتاب الحج وجه استدلاله ولكن الجمهور يرون أن النفساء كالحائض لا تطوف بالبيت، ويجيبون عن هذا الحديث بأنه من باب التغليب، والقيد إذا كان أغلبيًا لا يكون له مفهوم.

فيُستفاد من الحديث عدة فوائد: أولاً: وجوب طواف الوداع على الحاج لقوله: «أَمِر الناس... إلخ»، وهذا قاله النبي عَلَيْ في حجة الوداع.

لو قال قائل: قد يكون الأمر هنا للاستحباب؟

قلنا: لا يصح لوجهين: الأول: أن الأصل في الأمر الوجوب إلا بدليل، الوجه الثاني: أنه قال: «خفف عن الحائض»، والتخفيف لا يُقال إلا في مقابل الإلزام، إذ لو كان الأمر هنا استحبابًا لم يكن هناك فرق بين الحائض وغير الحائض؛ لأنه خفف عن الجميع؛ إذ إن المستحب لا يلزم به الإنسان.

فإن قلت: وهل يجب ذلك في العمرة؟

فالجواب: أن هذا محل خلاف بين العلماء؛ منهم من قال: إنه يجب الطواف للعمرة كما يجب للحج، واستدل لذلك بأن العمرة حسح أصغر كسما قال النبي على النبي النبي العمرة على المناسبة النبي العمرة على النبي المناسبة النبي العمرة على المناسبة المناسبة

⁽۱) أبو داود (۲۰۰۲).

ليعلى بن أمية: «اصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجك»(۱)، وهذا عام يخرج منه ما لا يفعل في العمرة بالإجماع مثل الطواف، والمبيت، والرمي، والوقوف، وطواف الإفاضة، بل نقول: الطواف لا يخرج؛ لأن العمرة فيها طواف، ونقول: إن المعتمر دخل إلى البيت بتحية -وهذه من باب القياس- فلا يخرج منه إلا بتحية، رابعا: إن هذا أحوط -أي: الطواف- لأنك إذا طفت لم يقل أحد: لم طفت؟ وإن لم تطف قال الموجبون: لماذا لا تطوف، وما كان أحوط فهو أولى، لقول النبي على الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، وقوله: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، لكن مع هذا ليس وجوبه في العمرة كوجوبه في الحج، من أجل الخلاف فقط، وإلا فالأدلة تدل على الوجوب.

ومن فوائد هذا الحديث: أنه يجب أن يكون الوداع آخر عهد الإنسان، لقوله: «آخر عهدهم»، ولكن إذا بقي الإنسان بعد الطواف للصلاة أو اشترى حاجة في طريقه أو تغدى أو تعشى أو ما أشبه ذلك من الأشياء الخفيفة، فإن هذا لا يضر، لأنه سبق لنا أن الرسول على الفجر بعد طواف الوداع، فهذه المسائل اليسيرة لا تضر إلا إذا كان المقصود به الاتجار، يعني: أنه اشترى شيئًا للتجارة فعليه إعادة الطواف.

ومن فوائد المتحديث: سقوط طواف الوداع عن الحائض لقوله: «خفف عن الحائض» المحائض لا يجب عليها الطواف لعذر شرعي أو حسي، فقد تكون قادرة، فهل يُلحق بالعذر الشرعي العذر الحسي كما لو كان الإنسان مريضًا؟ الجواب: لا، لأن النبي على قال لأم سلمة لما قالت: إنها مريضة: «طوفي من وراء الناس وأنت راكبة» فلم يُسقطه عنها للمرض، فما دام هذا الإنسان عاجزًا نقول: يُحمل، لكن لو فُرض أنه لا يمكن حمله، يعني: مرض مرضًا مدنفًا لا يقدر فهنا قد نقول بالسقوط، لأن هذا عذر لا يمكن معه الفعل كالحيض بخلاف العذر الذي يمكن معه الفعل كالمرض الخفيف الذي يمكن أن يُحمل الإنسان فيه فهذا لا يسقط.

ومن فوائد الحديث: تحريم جلوس الحائض في المسجد؛ لأن العلة من منع الحائض من الطواف المكث في المسجد حتى ولو الطواف المكث في المسجد، والطواف مكث، فلا يحل لها أن تمكث في المسجد حتى ولو كان للدرس أو للموعظة أو ما أشبه ذلك، ولهذا أمر النبي على النساء أن يخرجن لصلاة العيد وأمر الحيض أن يعتز لن المُصلَلي،

ومن فوائد الحديث. رحمة الله -سبحانه وتعالى- بعباده حيث خفف عن الحائض فلم يُلزمها أن تبقى كما تبقى المرأة التي لم تطف طواف الإفاضة، بل تستمر في سفرها وليس عليها شيء.

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۱۸۰).



فضل الصلاة في المسجد الحرام والسجد النبوي:

٧٤٤ - وَعَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ هِنْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «صَلاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلاةٌ فِي مَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ صَلاَةٍ فِي مَسْجِدِي هَذَا بِمائةِ صَلاةٍ اللهُ رَوَاهُ أَحْمَلُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

قُول الرسُولَ ﷺ: مَصَلاة في مسجدي هذا أفضل، هذا قد يُشكل من الناحية العربية؛ حيث ابتدأ بالنكرة، فما الحواب؟ الحواب: أنها أفادت بالوصف هفي مسجدي هذا، وقد قال ابن مالك: وَلاَ يَــــــــُوزُ الإِنْتِــــــــدًا بــــــالنَّكِرَةُ

مَا لَمْ تُفِدْ -ثم جعل مثلاً لهذا فقال: - كَعِنْدَ زَيْدِ نَمِرهُ

وَهــلَ فَتَّــى فِــيْكُمْ فَــمَا خِـلٌّ لَنَــا

ورَجُ لَ مِ لَ الْكِ رَامِ عِنْ لَكُ مِ لَا الْكِ الْكِ

الحديث يطابق المثل الذي ذكره ابن مالك في قوله: «ورَجُلٌ مِنْ الكِرَام عِنْدَنَاه.

وقوله: «أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام»، المسجد الحرام أفضل بمائة صلاة في المسجد النبوي، فيكون أفضل من مائة ألف صلاة فيما عداه إلا المسجد النبوي فهو أفضل منه بمائة يقول الرسول على حاتًا مُرغبًا على الصلاة في هذين المسجدين؛ لأن ذكر الفضل في العمل يتضمن الحث عليه والترغيب فيه، ولولا أنه يتضمن ذلك لكان من باب اللغو والعبث؛ يعني: فإذا أثنى الشارع على فاعل أو فعل، فهذا يدل على الحث عليه؛ إذ لو لم يكن كذلك لكان عبنًا لا فائدة منه.

وقوله: «صلاة في مسجدي هذا» أشار إليه؛ لأنه مُشاهد محسوس، قال: «مسجدي هذا»، والإشارة -كما عُرف- تعيين الشيء بواسطة الإشارة بالإصبع فهي إشارة حسية في الأصل لكن قد تكون إشارة معنوية كقول المؤلف: «هذا كتاب فيه كذا وكذا».

وقوله: «في مسجدي هذاه يعني: مسجد المدينة، وأضافه النبي ﷺ إلى نفسه؛ لأنه هو الذي بناه وابتدأه، فإنه ﷺ أول ما قدم المدينة فأول شيء بدأ به اختيار مكان المسجد وبنائه.

وقوله: «أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه» أي: من المساجد، بدليل قوله: ﴿إلا المسجد

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/ ۱۰۵)، وابن حبان (۱٦٢٠)، وحسنه النووي (۷/ ۳۸۹)، وقال ابن عبد البر (٦/ ٢٥): هذا حديث ثابت لا مطعن فيه. وصححه ابن حزم (٧/ ٢٩٠).

⁽٢) البيتان رقم (١٢٥، ١٢٦) في ألفية ابن مالك بشرح الشيخ يَحْلَقُهُ، بتحقيقنا.

الحرامه، والأصل في المستثنى أن يكون من جنس المستثنى منه، فهو أفضل من ألف صلاة فيما عداه من المساجد إلا المسجد الحرام.

وقوله: وإلا المسجد الحرام، والمسجد الحرام، يعني: الذي له الحُرْمة والتعظيم وهو مسجد مكة خاصة لقوله تعالى: ﴿ ﴿ جَعَلَ اللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِينَمًا لِلنَّاسِ ﴾ [الثانية: ٩٧]. ولقوله: ﴿ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [الثنيَّة : ٢٥]. والنصوص في هذا كثيرة.

وقوله: «صلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدي هذا بمائة صلاة يدل على أن المسجد الحرام أفضل من المسجد النبوي بمائة صلاة فيكون أفضل من غيره بمائة ألف يعني: لو صليت جمعة واحدة في المسجد الحرام صارت أفضل من مائة ألف جمعة فيما عداه، كم مائة ألف جُمعة من السّنة؟ السنة فيها حوالي خمس وخمسين جمعة فيكون حوالي ألفين سّنة، على كل حال: فضل عظيم في الصلاة في هذا المسجد.

نعود إلى الحديث: هصلاة في مسجدي هذاه الإشارة تدل على تعين المشار إليه، فهل المراد المسجد الذي في عهد الرسول على مسجدي فلا يدخل فيه، أم نقول: إن المراد المسجد وما زيد فيه؟ في هذا خلاف بين العلماء (١١)، فمنهم من قال: المراد به مسجد النبي الشي المسجد وما زيد فيه فلا يدخل في هذا التفضيل، وحجتهم في ذلك الإشارة، لأن الذي هو مسجده، وأما ما زيد فيه فلا يدخل في هذا التفضيل، وحجتهم في ذلك الإشارة، لأن الإشارة تعين المشار إليه: «مسجدي هذا ...»، وإلا لأطلق، وقال: «في مسجدي» وسكت، فلما قال: «هذا» علم أنه لا يتناول ما زيد فيه، وإلى هذا ذهب بعض أهل العلم وقالوا: إن الزيادة لا شك أن لها فضل لكنها لا يحصل فيها هذا الفضل، وقال بعض أهل العلم: بل إن ما زيد فيه فله حكمه، واستدلوا بحديثين ضعيفن جاء فيهما أن مسجد الرسول على لو بلغ صنعاء فهو مسجده (١)، وهذا الحديث ضعيف، لكن يعضده فعل الصحابة وإجماعهم -رضي الله عنهم، فإن الصحابة أجمعوا على الزيادة التي زادها عمر، وأجمعوا أيضًا على الصلاة في الزيادة التي زادها عمر، وأجمعوا أيضًا على الصحابة كانوا يصلون في فإن الصحابة أن ما زيد فيه فله حكمه، وهذا هو الصواب بلا شك، قبلي المسجد في الصف الأول ولم يُذكر أنهم كانوا يتأخرون حتى يكونوا في مسجد الرسول وقد صرّح به شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره أن ما زيد فيه فله حكمه، وهذا هو الصواب بلا شك، وقد صرّح به شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره أن ما زيد فيه المسجد فهو منه.

⁽١) الفروع (١/ ٥٣٣)، وكشاف القناع (٢/ ٣٥٣).

⁽٢) أخرجه عمر بن شبة في تاريخ المدينة ولفظه: «لو مُدَّ مسجدي هذا إلى صنعاء كان مسجدي». وهذا عن أبي هريرة، وأخرجه أيضًا من حديث خباب بلفظ: «لو زاد مسجدنا»، وفيه انقطاع، وأخرجه عن عمر موقوفًا بلفظ: «لو زدنا فيه حتى يبلغ الجبانة لكان مسجد الرسول ﷺ، وفي سنده ابن أبي ثابت متروك. كشف الخفاء (٣/ ٣٤٤- ٣٥).



مسألة مهمة:

هل المراد بالمسجد الحرام جميع الحرم، أو المراد به مسجد الكعبة خاصة؟ في هذا أيضًا نزاع بين أهل العلم؛ فمنهم من قال: المراد به كل الحرم، فإذا صليت في أي مكان من الحرم ولو كان في خارج حدود مكة فصلاتك أفضل من مائة ألف صلاة إلا المسجد النبوي، واحتج هؤلاء بقوله تعالى: ﴿ شُبْحَنَ ٱلَّذِي أَسَّرَىٰ بِعَبْدِهِ، لَيْلًا مِنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَكَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ [الانزَلاَ : ١]. وقرروا هذه الحجة بأن الرسول ﷺ أسري به من بيت أم هانيئ ﴿ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ ال أم هانئ خارج مسجد الكعبة، واستدلوا أيضًا بقوله تعالى: ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالِ فِيهِّ قُلْ قِتَ الَّ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفُّرا بِهِ، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ، مِنْهُ أَكَبُرُ عِندَ اللَّهِ ﴾ [التَّقَعْ: ٢١٧]. فقالوا: ﴿ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ ء مِنْهُ ﴾، ومعلوم أن هؤلاء إنما أخرجوا من بيُوتهم وديارهم وليسوا من المسجد نفسه؛ لأنهم ليسوا ساكنو المسجد بل هم في بيوتهم، وهنا قال: ﴿ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ عَالَى ا مِنْهُ أَكْبُرُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾، واستدلوا أيضًا بقوله تعالَى: ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَن ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَالْهَدَىٰ مَعْكُوفًا أَنْ يَبِلُغَ عِمَلَّهُۥ ﴾ [النَّبَيْج : ٢٥]. وهم إنما صدوهم عن مكة وعن المسجد الحرام ولا شك، واستدلوا أيضًا بقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُمَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُثْمِرُكُونَ نَجَسُ فَلا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْيِدَ ٱلْحَكَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَكَذَأً ﴾ [النَّيْنَ : ٢٨]. قال: لا يقربوا المسجد الحرام، وهم ممنوعون من دخول مكة، فدل هذا على أن المراد بالمسجد الحرام كل الحرم، واستدلوا أيضًا بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَكِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَكَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلْنَهُ لِلنَّاسِ سَوَآءُ ٱلْعَلَكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ﴾ (الناج : ٢٥). ﴿ ٱلْعَاكِفُ ﴾ هو: المديم المكث؛ لأن الاعتكاف طول المكث، والناس إنما يمكثون في بيوتهم، فقالوا: إن هذه الآيات تدل على أن المراد بالمسجد الحرام: جميع مكة، أما من السنة فقد قالوا: إنه قد روى الإمام أحمد(١) من حديث عبد الله بن عمر أن الرسول عَيْكُ فِي الحديبية كان مُقيمًا في الحِلِّ، وكان إذا حانت الصلاة دخل فصلى في الحرم، وهذا يدل على أن الصلاة في الحرم كله يشملها التضعيف في الأجر، وربما يستدلون بالمعنى والنظر فيقولون: لو خصصناه بالمسجد الحرام الذي هو مسجد الكعبة لضيقنا على الناس؛ لأن كل واحد في مكة لا يرغب أبدًا في أن يدع مائة ألف صلاة وبينه وبينها هذه المسافة القريبة، بل لابد أن يذهب ويصلى، وحينئذِ يحصل الضيق والمشقة على الناس، قالوا: ويدل لهذا أن الرسول ﷺ أقام في الأبطح أربعة أيام قبل الخروج إلى متى ولم يكن ينزل إلى المسجد الحرام ليُصلى فيه مع قرب المسافة وسهولتها، كل هذه الأدلة استدلوا بها على أن المراد بالمسجد الحرام جميع الحرم.

⁽١) المسند (٤/ ٣٢٥).

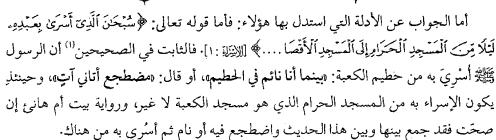


على كل حال: هذا الحديث -ولا سيما حديث ميمونة؛ لأنه نص في الموضوع- يعتبر في النزاع وهو: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد الكعبة»، وعندي أن هذا يكفي عن كل شيء، لكن مع ذلك لابد من الإجابة من أدلة القائلين بأنه يعم جميع الحرم، يقولون أيضاً: عندنا دليل آخر: «لا تُشدّ الرِّحَال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام...»، فهل تقولون: إنه يجوز للإنسان أن يشد الرحل إلى مسجد الشعب والجدرية وأدنى مسجد في مكة؟ الجواب: ما أظنهم يقولون بذلك، اللهم إلا إن كان التزامنا عند المضايقة، لأنه عند المناظرة قد يلتزم الإنسان بما لا يعتقده، لكن كما يُقال: فك المشكلة.

فنحن نقول: إذا كنتم لا تجيزون أن تُشد الرِّحَال إلى مسجد من مساجد مكة سوى مسجد الكعبة فما الفرق بين قوله: «لا تُشد الرِّحَال إلا ثلاثة مساجد: المسجد الحرام»، وبين قوله: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام»؟ لا فرق، ثم إن المعنى يقتضيه وهو أنه إنما جاز شد الرِّحَال إلى هذه المساجد؛ لماذا؟ لتميزها في الفضل، فإذا قلتم: إن الذي تُشد إليه الرِّحْل هو مسجد الكعبة؛ فقولوا: إن الذي فيه الفضل هو مسجد الكعبة وإلا لصار ذلك تناقضاً.

⁽۱) مسلم (۱۳۹۲).

⁽٢) مسلم (١٣٩٧) عن أبي هريرة.



وأما قوله: ﴿ يَتَأَبُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ بَعَسُ ﴾ فهذا أحرى أن يكون دليلاً عليهم لا دليلاً لهم، لأن الله وَعَنَالُهُ لم يقل: فلا يدخلوا المسجد الحرام، بل قال: ﴿ فَلا يَقَرَبُوا ﴾، ولا يمكن أن يقرب الناس حول حدود الحرم، أو أن يقرب المشركون حول حدود الحرم، ومن المعلوم أنكم لا تقولون بذلك، تقولون: إن المشرك ممكن أن يدنو من حدود الحرم إلى مسافة شبر أو أصبع، بينما لو أخذنا بالآية وقلنا: إن المسجد الحرام هو كل الحرم لكان يجب أن يبتعدوا عن حدود الحرم بعدًا ينتفي فيه القرب، وأنتم لا تقولون به، إذن ﴿ فَلاَ يَقَرُبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامُ ﴾: لا يدخلوا حدود الحرم، لأنهم إذا دخلوا حدود الحرم فقد قربوا من المسجد الحرام فامنعوهم.

وأما قوله تعالَى: ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكَمْ ... ﴾ النبي ﷺ إنما جاء في الحديبية هل َ جاء يزور مكة وأقاربه فيها وبيوته ثم يرجع، أو جاء ليصل إلى البيت الحرام؟ هذا هو المقصود، ولو قُدر أن الإنسان صُد عن كل مكة ولكن نزل في المسجد الحرام مَا هَمُه المقصود الذي عنه الصد هو المسجد الحرام مسجد الكعبة، وحينئذ لا دليل في الآية.

وأما قوله تعالى: ﴿وَكُفُرُ اللهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ فهذه هي أقوى دليل، لو كانت دليلاً لكانت هي أقوى دليلاً لمن قال: إن المسجد الحرام كل الحرّم؛ لأن أهل الحرم أهل لكل حرم، ولكن نقول: أهل الحرم إنما يفتخرون بانتسابهم إلّى المسجد الحرام هم أهل المسجد كما قال الله -تبارك وتعالى - في سورة الأنفال: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَا يُعَذِّبُهُمُ اللهُ وَهُمْ يَصُدُونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيا أَهُم الله الله الله المسجد الحرام؛ لأنهم ألمستجد الحرام؛ لأنهم إنما يَشْرفون به، وكل ما قَرُب من المسجد إنما هو شَرف بالمسجد؛ فهذا هو المقصود، فلهذا سمي هؤلاء أهل له، ثم نقول: أهل المسجد الحرام الذين يَعْمُرُونه بطاعة الله وهم إنما يعمرونه بطاعة الله مسجد الكعبة هو محل الصلاة والطواف وغير ذلك.

كذلك قوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَكِيلِ ٱللهِ.... ﴾ [النق : ٢٥]. نقول: إنهم يصدون الناس عن العمرة والحج وهذا لا يصح إلا بالوصول إلى المسجد الحرام، فتبين بهذا أن المراد

⁽١) تقدم تخريجه.

بالمسجد الحرام هو مسجد الكعبة؛ لأن هذا هو الذي ثبت عن النبي ﷺ، وهذا يقطع كل نزاع، لكن الإجابة عما احتجوا به لإزالة الشبهة.

بقي أن يُقال: لو فرض أن المسجد الحرام زاد هل يدخل في الفضيلة أو لا؟ نقول: نعم يدخل أولاً؛ لأنه ليس كالمسجد النبوي فيه التعيين بالإشارة، بل قال: «المسجد الحرام»، فكل ما كان مسجداً حول الكعبة فهو داخل في الحديث.

لو قال قائل: لو صلى حول المسجد في السوق هل ينال هذا الأجر؟

نقول: فيه تفصيل إن كان المسجد ممتلتًا والصفوف متصلة فهو القوم لا يشقى بهم جليس فينال أجر هؤلاء، أما إذا كان المكان واسعًا في المسجد وصلى هذا في سوقه فلا ينال هذا الأجر.

ثم نرجع الآن إلى هذا التفضيل: هل يشمل الفرائض والنوافل، أو هو خاص بالفرائض؟ قال بعض أهل العلم: إنه خاص بالفرائض، وأن صلاة الفريضة في المساجد الثلاثة مفضلة على غيرها بل في المسجدين؛ لأن الثالث ما ذكر في الحديث، وأما النافلة فلا، والصحيح: أنه شامل الفريضة والنافلة، وأن صلاة الفريضة في المساجد المفضلة وصلاة النافلة سواء في المفاضلة، ولو صلى الإنسان تراويح في المسجد الحرام لكان خيرًا من مائة ألف صلاة تراويح فيما عداه من المساجد، وتحية المسجد في المسجد الحرام خير من مائة ألف تحية في غيره وعلى هذا فقس.

inada alima:

هل نقول: إن هذا يقتضي أن فعل النافلة في مكة في المسجد أفضل من فعلها في بيتك، أو فعل النافلة وأنت في المدينة في المسجد خير من فعلها في بيتك؟

الجواب: لا النافلة في البيت في مكة أو في المدينة أفضل منها في المسجد؛ لأن الذي فضل مسجده على غيره من المساجد هو الذي قال: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»(۱) وعلى هذا فإذا أردت أن تصلي الوتر وأنت في مكة فهل الأفضل أن تذهب إلى المسجد الحرام وتُصلي فيه، أو الأفضل أن تصلي الوتر في بيتك؟ الثاني هو الأفضل، وكذلك لو كنت في المدينة هل تصلي الوتر في بيتك أو في المسجد النبوي؟ الجواب: في بيتك للحديث المذكور ولفعل الرسول على فإن النبي كلى كان يتنفل في بيته مع أنه قال للناس: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما عداه إلا المسجد الحرام» إذن ما هو الجواب الذي يكون منضبطًا؟

⁽١) تقدم تُخريجه.





نقول: ما فُعل في المسجد النبوي أو في المسجد الحرام فهو أفضل من غيره من المساجد بالتفصيل الذي ورد.

ولكن إذا سُئلنا: هل الأفضل أن نفعل النوافل في المسجد أو في البيت؟

نقول: ما شرع في المسجد فالأفضل في المسجد كصلاة الكسوف على قول من يرى أنها سُنة وكصلاة تحية المسجد والصلاة في قيام رمضان والاستسقاء إن فُعل في المسجد، أما إذا كان تطوعًا مطلقًا لا يُسن فعله في المسجد ففي البيت أفضل ولو كان في المساجد الثلاثة.

من فوائد الحديث، وهي عديدة منها: الترغيب في الصلاة في هذا المسجد بل المسجدين؛ لأنه لم يذكر المسجد الثالث وهو الأقصى، مسجد مكة ومسجد المدينة، ولكن هل يُقال: إن هذا أفضل من الصلاة في البيت، أو يُقال: ما يُشرع أن يكون في البيت فكونه في البيت أفضل؟ الجواب: الثاني، وأظننا ذكرناه، وقلنا: إن الذي قال: هإن الصلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه، هو الذي قال: «خير صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»، وكان هو يُصلي النوافل في بيته، ومن تَم حمل بعض العلماء هذا الحديث على أن المُراد بالصلاة هنا صلاة الفريضة؛ أي: الصلوات الخمس، ولكن ينبغي أن يُقال: لا، كل ما فعل في هذه المساجد من صلاة فهو أفضل -مما سواه في المساجد الأخرى، ويبقى النظر هل أفضل في البيت أو المسجد؟ هذا له أدلة أخرى مثل تحية المسجد في المسجد الحرام خير من مائة ألف تحية فيما سواه، كذلك أيضًا لو أن أحدًا تقدم إلى المسجد وصلى وصار يتنفل حتى أقيمت الصلاة فهذا النفل الذي كان يفعله بانتظار الصلاة خير من مائة ألف صلاة فيما عداه وفي المسجد النبوى خير من ألف صلاة.

ومن فوائد الحديث: أن الأعمال تتفاضل باعتبار المكان، والدلالة فيه واضحة: «خير من ألف صلاقه، وهل يتناول هذا جميع الأعمال، أو هو خاص بالصلاة فقط؟ يرى بعض العلماء أنه خاص في الصلاة فقط وأن ما عداها من الأعمال كالصدقة والصيام وطلب العلم وما أشبه ذلك فلا يفضل هذا الفضل وإن كان في الحرم، لكن لا يصل إلى هذا الفضل وهذا هو الصحيح إن لم يوجد أدلة صحيحة عن الرسول ﷺ في المُفَاضَلة في بقية الأعمال، ووجه ذلك: أن التفاضل أو إثبات الفضل في العمل أمر توقيفي لا يُتعدى فيه الشرع فنقول: الثواب ورد في هذا الفضل وما عداه يتوقف على ثبوت ذلك عن النبي ﷺ، وقد أخرج ابن ماجه(١) بسند فيه نظر أن النبي عَلَيْة قال: «من صام رمضان في مكة كان بمائة ألف شهره، فإن صح هذا الحديث الحقنا به الصيام، وإلا فلا نُلحق به شيئًا، والدليل على عدم الإلحاق أولاً: أن إثبات الفضائل للأعمال

⁽١) ابن ماجه (٣١١٧) من طريق زيد العمي، وهو ضعيف واستنكره أبو حاتم، كما في العلل لابنه (١/ ٢٥٠).

توقيفي، ثانيًا: أن للصلاة شأنًا ليس لغيرها من بقية الأعمال فهو آكد وأفرض أعمال البدن، حتى إن القول الراجح أن تاركها يكون كافرًا، وإذا كانت بهذه الميزة فلا يمكن أن يُلحق بها ما دونها إلا بنص.

ومن فوائد الحديث: إثبات التفاضل في الأعمال، وقد سبق لنا أن الأعمال تتفاضل بحسب المكان والزمان والعامل وجنس العمل ونوع العمل وكيفيته، كل هذه وجوه للفضائل، في الأعمال، المكان هو كما رأيتم، الزمان، ﴿ لَيَلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِنَ ٱلَّفِ شَهْرٍ ﴾، «مَا من أيام العمل الصالح أحبُ إلى الله فيهن من هذه الأيام العشره (١١)؛ يعني: عشر ذي الحجة، في العامل: ولا تسبُّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أُحد ذهبًا ما بَلغ مد أَحدِهم ولا نصيفَهه ألى في العمل في كيفيته: ﴿ لِبَنْلُوكُمْ أَيْكُو آَحَسَنُ عَلَا ﴾ [المال : ٢]. في جنسه: «ما تقرب إلى عبدي بشيء أحبُّ إلى مما افترضته عليه»، في نوعه: الصلاة أفضل من الزكاة، والزكاة أفضل من الصيام، والصيام أفضل من الحج.

ومن فوائد الحديث: أنه إذا ثبت وقد ثبت تفاضل الأعمال لزم من ذلك تفاضل العامل، ثم يلزم منه أيضًا شيء آخر، تفاضل الناس في الإيمان، فيكون في الحديث دليل على أن الإيمان يزيد وينقص، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، لكن بماذا تكون الزيادة؟ نقول: بكل ما ذكرنا من أنواع المُفاضلة يزيد، فيزيد بالفرائض أكثر مما يزيد في النوافل، ومن العجب أن الشيطان يضحك علينا يجعلنا نعتقد أن النافلة أفضل من الفريضة، ولهذا تجد كثيرًا من الناس يحسنون النوافل تمامًا والفرائض يتساهلون فيها، وهذا من الغرائب، وهذا من البلاء الذي يُصاب به الإنسان، فالواجب أن يعلم الإنسان ويعتقد أن صلاته الفريضة أفضل من النافلة، وأنه يجب أن يعتني بالفريضة أكثر مما يعتني بالنافلة، ولولا محبة الله لها ولولا أهميتها على عباده، فإيجابها على العباد يدل على أنها أحب إلى الله، وأنها أولى بالعناية من النافلة.

إذا قال قائل: أيهما أفضل: المجاورة في مكة، أو المجاورة في المدينة؟

اختلف في هذا أهل العلم؛ فمنهم من قال: إن المجاورة في مكة أفضل، لأن مكة أفضل من المدينة بلا شك، والنبي ﷺ قال -وهو بالحذورة في مكة-: «إنك أحبُّ البقاع إلى الله،

⁽١) متفق عليه: البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١) عن أبي سعيد، وأخرجه مسلم (٢٥٤٠) عن أبي هريرة.

⁽۲) أخرجه أبو داود (۲٤٣٨)، الترمذي (۷٥٧) وقال حسن صحيح غريب، وأحمد (۱/ ٢٢٤)، وصححه ابن خزيمة (۲۸٦٥)، وابن حبان (٣٢٤).



ولولا أن قَوْمي أخَرجُوني منك ما خرجته(١)، وهذا صريح، وأما ما يرويه بعض الناس من أن الرسول ﷺ قال في مكة: وإنها أحبُّ البقاع إلى الله، وفي المدينة: وإنها أحبُّ البقاع إلىُّه، فهذا ليس بصحيح، وقال بعض أهل العلم: إن المجاورة في المدينة أفضل؛ لأن الرسول ﷺ حثّ على السُّكني فيها، وقال: «المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، (٢).

وقال بعض أهل العلم("): المجاورة في مكان يقوى فيه إيمانه وتكثر فيه تقواه أفضل من أي مكان، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وقال: إذا فرضنا أن الإنسان في مكة يضعف إيمانه وتقواه ويقل نفعه فليخرج كما فعل الصحابة، ذهبوا إلى الشام والكوفة والبصرة وإلى مصر يلتمسون ما هو أنفع وأفضل، وسكنوا وصاروا يعلِّمون الناس ويدرسونهم العلم، وتركوا المدينة ومكة، وهذا القول أصح، لكن لو فرضنا أن الإنسان يتساوئ عنده البقاء في مكان ما، وفي مكة والمدينة، قلنا: في مكة والمدينة أفضل من غيرهما بلا شك، أما المفاضلة بين مكة والمدينة فهي عندي محل توقف بالنسبة للمجاورة، أما بالنسبة لفضل مكة فلا شك أن مكة أفضل.

يتفرع على تفاضل العمل في مكة والمدينة: هل تتضاعف السيئات في مكة والمدينة؟ الجواب: أما بالكمية فلا، وأما بالكيفية فنعم، العقوبات على السيئات في مكة أعظم من-العقوبات على السيئات في غيرها، وفي المدينة أعظم أيضًا، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشُرُ أَمَثَالِهَا وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيْتَةِ فَلا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ ﴾ [الأنتَظ : ١٦٠]. وهذه الآية في الأنعام مكية، وبهذا نعرف بُطلان ما يُذكر عن ابن عباس ﴿ مُنْضِينَا أَنه قال: ﴿ لا أَسكن في بلد حسناته وسيئاته سواء، (٤)، لما قيل له: ألا تسكن في مكة ؟ فقال هذا القول، فإن هذا لا يصح عن ابن عباس وينسل وابن عباس أفقه وأعلم من أن يقول مثل هذا الكلام.

٦- باب الفوات والإحصار

«الفوات» مصدر أو اسم مصدر لفات يَفُوت، والمصدر: فَوْتًا، واسم المصدر فَوَات، والفَوْت: هو السَّبْق الذي لا يُدرك، فإذا سبقك إنسان ولم تدركه تقول: فاتنى، هذا هو الفَّوْت أما في الاصطلاح فالفَوَات: طلوع فجر يوم النحَر قبل أن يقف الحاج بعرفة، هذا الفوات في الاصطلاح، ومعناه: لو أن أحدًا أحرم بالحج واتجه إلى المشاعر وطلع الفجر عليه قبل أن يصل

⁽١) أخرجه الترمذي (٣٩٢٦) وقال: حسن غريب، وصححه ابن حبان (٣٧٠٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٨٧٥)، ومسلم (١٣٨٨) عن سفيان بن أبي زهير، وعند مسلم (١٣٨١) عن أبي هريرة.

⁽٣) الفروع (٣/ ٣٦٤)، والإنصاف (٣/ ٥٦٢)، والفواكي الدواني (٢/ ٢٧٦).

⁽٤) لم نقف عليه.

إلى عرفة فهذا هو الفوات، نقول: هذا الرجل فاته الحج، ودليل ذلك قول النبي رَبَيُكُمَّ: الحج عرفة، فإنه يدل على أن من فاته الوقوف فاته الحج هذا الفَوَات.

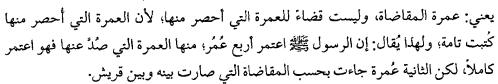
٥٤٥ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسَ هِيْنِ قَالَ: «قَدْ أُحْصِرَ رَسُولُ الله ﷺ فَحَلَقَ وَجَامَعَ نِسَاءَهُ، وَنَحَرَ هَدْيَهُ، حَتَّىٰ اعْتَمَرَ عَامًا قَابِلاً ، (أواهُ الْبُخَارِيُّ.

وقد أُحصره أي: منع من الوصول إلى البيت، وذلك في عام الحديبية حين منعه المشركون من أن يتمم عمرته على الماذا منعوه؟ قالوا: لا يتحدث العرب أننا أخذنا ضغطة، يعني: أنك دخلت قهرًا علينا، فصار هذا المنع حَمِية الجاهلية كما قال تعالى: ﴿ إِذَ جَعَلَ اللَّهِ بِيَ فَكُوبِهِمُ الْمُرْبِيءَ وَالْزَمَهُمْ صَالِيةً وَالْمَرْلُ اللهُ سَكِ بَنَهُ وَعَلَى اللَّهُ وَمَا كَانُوا أَوْلِيا اللّهُ وَقَلَى وَعَالُوا الرسول وَ اللهُ اللهُ يقول: ﴿ وَمَا كَانُوا أَوْلِيا آءُ وَلِيا آءُ وَلِيا آءُ وَلِيا آءُ وَلِيا اللهُ وَقَلَى وَهُم وَمَا اللهُ وَلَيْ اللهُ اللهُ يقول: ﴿ وَمَا كَانُوا أَوْلِيا آءُ وَلِيا آءُ وَلِيا آءُ وَلِيا آءُ وَلِيا آءُ وَلِيا آءُ وَلِيا آؤَلُولُ اللهُ يقول: ﴿ وَمَا كَانُوا أَوْلِيا آءُ وَلِيا آءُ وَلِيا آءُ وَلِيا آءُ وَلِيا آءُ وَلِيا آؤَلُولُ اللهُ يقول: ﴿ وَمَا كَانُوا آلُولِيا آءُ وَلِيا آؤُلُولُ اللهُ يقول اللهُ وقدره حِكَم عظيمة، فهم منعوا أَولِيا آؤُلُولُ وَلَا اللهُ وقدره حِكَم عظيمة، فهم منعوا الرسول وَلَيْ اللهُ وَعَلَى اللهُ والمواد والمواد والمواد بها مطلق الجمع، فمثلاً حلق رأسه وجامع نساءه ونحر هديه حتى اعتمر عامًا قابلاً، ابن عباس والله على الدول المواد على الدول المواد ابن عباس والما الله والمواد عالى المواد على الدول المواد ابن عباس والمنا إلى المحديث لكان بعد هذا الإحصار تحللاً كاملاً، والدليل على أنه تحلُل كامل قال: ووجامع أهله.

قال: وحتى اعتمر عامًا قابلاً، من العام الثاني اعتمر عمرة تسمى عمرة القضاء؛ بمعنى: القضية،

⁽١) سبق أن أشار الشيخ إلى هذا.

⁽۲) البخاري (۱۸۰۹).



في هذا الحديث: دليل على أن الحصر يكون في العُمْرة وهو كذلك، ويدل عليه أيضًا القرآن: ﴿ وَأَتِمُوا الْحَجَ وَالْعُمْرةَ وَلَا الْعَرْبَةُ وَالْمُعَادِينَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَأَتِمُوا الْحَرَاقُ وَالْعُمْرةَ وَالْعُمْرةَ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِقُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّ

وفيه أيضًا: أنه يشرع الحلق لقوله: «وحلق رأسه»، ولكن هل يجب؟ الصحيح: أنه يجب فقد مرَّ علينا في حديث المسور بن مخرمة أن الرسول عَلَيْ حلق رأسه وأمر أصحابه، ولما تأخروا قليلاً غضب عَلَيْ فيجب الحلق عند الإخصار، و«نحر» هل يجب النحر؟ نعم يجب النحر، لكن إن كان قد ساق الهذي نحر هديه كله الذي ساقه، وإن لم يسقه فالواجب عليه أدنى ما يسمى هديًا لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ فَا اسْتَيْسَرُ مِنَ الْهَدِي ﴾.

ومن فوائده: أن المُحْصَر يعتمر من السنة القابلة أو من الشهر القادم، المهم: إذا زال الإحصار اعتمر، وهل هذه العمرة قضاء للعمرة السابقة أو لا؟ فيه خلاف بين أهل العلم؛ فمن العلماء(١) من قال: إن المحصر يجب عليه القضاء إذا زال إحصاره، وهل يقضى من مكان الإحصار أو يستأنف نسكًا جديدًا؟ نقول: يستأنف نسكًا جديدًا؛ لأن النسك لا يتجدد، فإن هذًا الرجل حلّ وجامع وفعل جميع المحظورات، فكيف يبنى على ما سبق، فهو يجب عليه أن يقضى سواء كان الذي أحصر عنه هو الفريضة أو كان تطوعًا، حجتهم في ذلك: أن النبي على قضى العمرة التي أحصر عنها، وهذا استدلال بالأثر، قالوا: والأصل أنه ﷺ أسوة أمته: ﴿ لَّقَدُّ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أَسْوَةً حَسَنَةً ﴾ [الخَيَابَةِ : ٢١]. وقد قضى ما أحصر عنه فلنقض، وقالوا أيضًا: لنا دليل نظري، وهو أن النُّسك من حج أو عمرة إذا شرع الإنسان فيه وجب عليه إتمامه ولو كان نفلاً، فإذا كان يجب عليه إتمامه وجب عليه قضاؤه إذا أحصر عنه وصار فَائت الحصر أنه يتحلل ويترخُّص ويدهب، هذا فائدة الحصر، أما براءة ذمته به فلا لابد أن يقضى، واستدلوا أيضًا بأن العمرة التي أتى بها الرسول ﷺ تُسمى عمرة القضاء، والأصل أن القضاء لما فات كما نقول: إذا خرجت الصلاة وصليت بعد الوقت قضاءً، وكما نقول: إذا أفطر الإنسان في رمضان فإنه يقضى كما قالت عائشة: هفما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان، وقال بعض أهل العلم: إنه إذا أحصر عن النسك لا يلزمه القضاء إلا إذا كان هذا النُّسك واجبًا مثل أن يكون في فريضة الإسلام أو يكون واجبًا بندر فإنه يلزمه قضاؤه إذا أحصر عنه؛ لأن ذمته لم تزل مشغولة بهذا الواجب حتى يُتمه، أما إذا كان تطوعًا فإنه لا يلزمه القضاء، واستدلوا بأثر ونظر، أما الأثر

(١) شرح العمدة (٣/ ٣٨٠)، والمبدع (٣/ ٢٧٢)، والمغنى (٣/ ١٧٥)، والمجموع (٨/ ٢٢٤).



فقالوا: إن الرسول على لله المر أصحابه أن يُحِلُوا لم يأت عنه حرف واحد يقول: واقضوا من العام القادم، ولو كان واجبًا لبينه لهم، لأنه يجوز أن يذهب بعضهم إلى أهله ولا يلتقي بالنبي على أهل المدينة، فقد يُقال: إنه سيعلمهم بعد ذلك، لكن ليس كلهم من أهل المدينة، فلما لم يرشدهم الرسول على أنه واجب عُلم أنه ليس بواجب؛ لأنه لو كان واجبًا لوجب على الرسول على أن يُبلغهم.

ثانيًا: أن الذين قضوا العمرة من العام القابل كما قال الشافعي وغيره لم يكونوا جميع الذين حضروا صلح الحديبية بل كانوا أقل؛ لأن الذين حضروا صلح الحديبية كانوا ألفاً وأربعمائة، والذين قضوا العمرة دون ذلك، وهذا يدل على أن القضاء ليس بواجب؛ إذ لو كان واجبًا لحضر كل من كان معه في الحُديبية، واستدلوا بالنظر قالوا لأن هذا واجب تعذر عليه إتمامه، يعني: أن الحج والعمرة يجب إتمامه، لكن هذا واجب عجز عنه، والقاعدة الشرعية: أن الواجبات تسقط بالعَجْز "، فيكون هذا الذي أحصر سقط عنه وجوب الإتمام بالعجز عنه، فترجع الآن لما سقط وجوب الإتمام بالعجز نرجع إلى الأصل، ما هو الأصل؟ أنه تطوع الذي شرع فيه أم واجب؟ تطوع، فنقول: لا شك أن الأفضل أن تأتي به، ولكنه ليس بواجب، ولهذا أتى به الرسول عنه أما أن نوجبه وهذا الرجل إنما ترك الإتمام لعجزه عنه، فإننا لا نوجبه عليه وهذا هو الحت وهو الصحيح أنه لا قضاء عليه، ولكن إذا كان هذا الشيء واجبًا كما قلنا فإنه يجب عليه القضاء؛ لأنه مُطالب به بالدليل الأول بماذا نجيب عن الذين أوجبوا القضاء؟ نقول: وقولكم إن الرسول على الوجوب"، ونحن نوافقكم على أن الأفضل أن نأتي به، لكن مجرد الفعل لا يدل على الوجوب"، ونحن نوافقكم على أن الأفضل أن نأتي به، لكن الوجوب شيء والأفضل شيء آخر، هذا واحد، ثانيًا: نقول: إن قولهم: قضاء هذا من المقاضاة والشمية، وليس من باب القضاء المعروف عند الفقهاء.

الاشتراط عن الإحرام وأحكامه:

٧٤٦- وَعَنْ عَائِشَةَ عِسْ قَالَتْ: «دَخَلَ النَّبِيُّ عَلَيْ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الرُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ك، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْ أُرِيدُ الْحَجَّ، وَأَنَا شَاكِيَةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: حُجِّي وَاشْتَرِطِي: أَنَّ مَحَلِي كَيْثُ حَبَسْتَنِي (١٠). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وُكُلِّ فِعْلَ لِلنَّسِيِّ جُرِدًا عَنْ أَمْرِه فَغَيْرُ وَاجِبِ بَدَا

⁽١) القواعد النورانية (ص٩٨، ١٠٦)، الموافقات (٢/ ١٠٧)، المنثور في القواعد (٢/ ٣٧٥).

⁽٢) قال الشارح يَعْلَلْهُ في منظومته البيت رقم (٢٧):

⁽٣) البخاري (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٧).



«ضُبَاعَة» بنت عم النبي ﷺ، وقولها: «شاكية» أي: مريضة، والمؤلف كَالله أتى بهذا الحديث في هذا الباب وإن كان له مناسبة أن يُذكر في أول باب الإحرام عند الإحرام، لكن هذا الباب له فيه مناسبة وهي أن الإنسان إذا اشترط عند عقد الإحرام أن مَحلَه حيث حُيس ثم حبسه حابس فإنه يتحلل بدون شيء: بدون دم، بدون حَلْق، بدون قَضاء إن لم يكن فَرضا، حتى على قول من يقول: إن المُحْصَر يجب أن يَقْضِي وإن كان نَفْلاً، في هذه الحال إذا اشترط، يعني: يحل هذا وجه المناسبة لسياق هذا الحديث في باب الفَوَات والإحْصَار.

وهذا الحديث -كما ترون- في حجة الوداع، ففيه عدة فوائد كثيرة منها: أن صوت المرأة ليس بعورة، والدليل أن النبي عليه ليس بعورة، والدليل أن النبي كليه كلم ابنة عمه.

فإن قال قائل: ألا يحتمل أن تكون من مَحَارِمه بالرضاع؟

قلنا: بلي، ولكن الأصل عدم ذلك.

فإن قال قائل: ألا يحتمل أن هذا من خصائص الرسول ﷺ كما كان من خصائصه جواز كشف الوجه له؟

قلنا: بلى، يمكن أن يكون من خصائصه، لكن نقول من خصائصه لو كان هناك نص يدل على أن صوت المرأة عورة، وأنه يحرم مخاطبة المرأة لكن لا يوجد نص، بل المعروف أن النساء يتكلمن مع النبي على بحضرة الصحابة ولا يمنعهن النبي على إذن فصوت المرأة ليس بعورة، ولكن لا يجوز للإنسان أن يتلذذ بصوت المرأة لا تلذذ شهوة ولا تلذذ تمتع، فتلذذ الشهوة أن يحس بثوران الشهوة عند مخاطبتها والتمتع أن يعجبه صوتها وكلامها ويستمر كما يتمتع بمنظر الأشجار والبناء الجميل والسيارة الفخمة وما أشبه ذلك، المهم: أن صوت المرأة ليس بعورة، فتجوز محادثتها إلا إذا كان هناك فتنة وذلك بالتلذذ بمحادثتها إما تلذذ شهوة أو تلذذ تمتع.

ومن فوائد الحديث: أنه يجوز الاشتراط عند الإحرام للمريض، الدليل أنها قالت: «إني أريد الحج....إلخ»، ولكن هل يُسن الاشتراط أو لا يُسن، أو في ذلك تفصيل؟ فيه خلاف بين العلماء(١)، منهم من أنكر الاشتراط مطلقا، وقال: لا اشتراط في الإحرام؛ لأن الإحرام واجب، يعني: إذا دخل الإنسان في النسك وجب عليه الإتمام، واشتراط التحلل ينافي ذلك ويُناقضه، هذا تعليل، وأما الدليل ففعل الرسول ﷺ؛ فإنه حج واعتمر ولم يَشتَرط لا في عمرة الحديبية ولا في عمرة الجعرانة ولا في حجة الوداع، مع أنه لا يخلو من خوف، فلا

(') الفروع (π / π)، الكافي (π / π)، المجموع (π / π).

يُسن الاشتراط مطلقاً ولا يفيد، أيضاً قالوا: ولو كان يفيد ما كان للإحصار والفوات فائدة وخيمة، ومنهم من فصل وقال: إن الاشتراط سنة لمن كان يخشئ مانعاً من مرض أو غيره وليس بسئة لمن لا يخشئ مانعا، وهذا القول هو الذي تجتمع به الأدلة، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية كَالله، وعلى هذا فلا نقول لكل من أراد أن يحج أو يعتمر: اشترط إلا إذا كان هناك خوف يخاف من مانع يمنعه من إتمام نُسكه، فنقول: اشترط؛ لأن النبي عَلَيْقُ أمر ضُباعة بنت الزبير ولم يشترط هو، وهذا جمع بين الأدلة واضح.

فإن قال قائل: أفلا تستحبون الاشتراط في هذا الوقت مطلقًا لكثرة الحوادث؟

فالجواب: لا، لا نستحب ذلك له؛ لأن الحوادث الواقعة في عصرنا إذا نسبتها إلى المجموع وجدت أنها قليلة جداً، ومطلق الحوادث موجود في عهد الرسول عَلَيْقَ، فإن الصحابي الذي وقَصَتُه ناقته في عرفة مات بحادث؛ إذن نقول: إن وجود الحوادث في زمننا هذا لا يُوجب أن نستحب له الاشتراط، نعم لو كان الإنسان مريضًا وخاف ألاً يستطيع الإتمام فليشترط.

ومن فوائد الحديث: أن المرض اليسير لا يمنع وجوب الحجّ؛ لأنه قال: «حجي واشترطي»، ولم يأذن لها بالترك.

ومن فوائد الحديث: جواز الاشتراط في العبادات، وهل نقول: إن الاشتراط في العبادات في كل عبادة، أو نقول: هو خاص في الحج لطول مدته ولصعوبته ومشقته؟ قد يقول قائل: إنه يجوز في كل عبادة، مثل: أن يشترط الإنسان عند دخوله في الصلاة أن يقول: إن استأذن علي فلان فلي أن أقطع الصلاة وهي فريضة، وقد نقول بعدم الجواز، للفرق بين الحج وغيره وهو طول الزمن والمشقة، لكن الصلاة زمنها قليل والصيام كذلك زمنه قليل، وإلا قد يقول: إذا جاء رمضان وهو مريض يدخل في الصوم ويقول: إن شق علي فلي أن أفطر، نقول: الواقع أنه ليس في حاجة للاشتراط؛ لأن الإنسان إذا كان مريضًا وشق عليه يفطر؛ سواء اشترط أو لم يشترط، بخلاف الحج.

ومن فوائد هذا الحديث: أن المُشْتِرَط يحل مجانًا؛ أي: بدون حلق وبدون دم وبدون قضاء لقوله -في اللفظ الآخر-: «فإنَّ لك على رَبِّك ما استَثْنَيت».

ومن فوائده: أنه إذا قال: «مَحَلِّي حيث حَبَسْتني»، فإنه بمجرد ما يحصل المانع يتحلل، ولكن لو قال: «فَلِي أَنْ أُحِلِّ حيث حَبَسْتني» صار بالخيار، وأيهما أحسن أن يقول: «فَلي أن أُحِلِّ ميث حَبَسْتني» قد يقول قائل: الأول أحسن ليكون الإنسان بالخيار إن شاء أحلّ، وقد يقول آخر: إن اللفظ الذي ذكره النبي ﷺ لا يُعدل به شيء، يعني: أنه أفضل من غيره على أن قوله: «فمَحَلِّي حيث حَبَسْتني» يظهر لي أن المراد به الإباحة، يعني:



مثل «فأحلني»، والأمر عند توهم المنع يفيد الإباحة فقط وأنه لا يعني أنه بمجرد ما يحصل المانع يحل الإنسان بل هو بالخيار إن شاء مضئ وإن شاء حلّ.

إذن ما الفائدة من الاشتراط؟ الفائدة: أنه يحل مجانًا ليس عليه هَدْي ولا قضاء ولا حلق ولا تقصير إن كان امرأة، لكن لو لم يفعل ذلك لكان حكمه ما سبق.

هل يُؤخذ من هذا الحديث: ترجيح قول من يقول: إن الإحصار عام؟ نعم قد يُؤخذ منه ترجيح قول من يقول: إن الإحصار عام في كل مانع لقوله: وإن حَبَسَني حَابس، وهي إنما شكت المرض لم تشكو غيره.

قال: «من كُسِرَ أو عَرَجَ»، كسر في يده أو رجله أو أي عضو من أعضائه الذي يمنعه من إتمام النسك، أو عرج هذا في الرّجل أصابه مرض في رجله وصار أعرج لا يستطيع المشي فماذا يصنع؟ قال: «فقد حلّ وعليه الحج من قابل» «فقد حلّ تحتمل هذه الجملة معنيين: المعنى الأول: فقد جاز له الحلّ، والمعنى الثاني: فقد حلّ فعلا، ونظير هذا قول الرسول ﷺ: وإذا أقبل الليل من هَاهُنا وأَذْبَر النهار من هاهنا وغَرُبت الشمس فقد أَفْطَر الصائم» ألى هل المراد: فقد حلّ له الفطر هذا أحد القولين، القول الثاني: فقد أفطر حُكْمًا يعني: انتهى صومه، هنا «فقد حلّ» تحتمل معنيين المعنى الأول: «فقد حلّ» أي: فقد جاز له الإحلال من نُسكه، والثاني: «فقد حلّ» أي: تحلل، سواء كان مختارًا للحل أم لا.

قال: «وعليه الحج من قَابل»، لماذا؟ لأنه مُحْرِم بالحج فلزمه الحج، قال عكرمة: فسألت ابن عباس وأبا هريرة عن ذلك فقالا: صَدَق.

هذا الحديث -كما نشاهد- من باب الإحصار وليس من باب الفوات.

فيستفاد منه: أن الإحصار يحصل بغير العدو؛ لأن الكسر والعرج ليس عدواً.

ويُستفاد منه أيضًا: أنه إذا حصل ذلك جاز للإنسان أن يتحلل، فماذا يصنع؟ يذبح هَذيًا ويحلق رأسه؛ لأن النبي ﷺ أمر بحلق الرأس، والله في القرآن أمر بالهذي: ﴿فَإِنْ أَحْصِرَتُمْ فَا آسْتَيْسَرَمِنَ آلْهَدِي ﴾ [الثقة: ١٩٦]. ويذهب إلى أهله كما رجع النبي ﷺ في عمرة الحديبية إلى المدينة بدون اعتمار.

⁽۱) أبو داود (۱۸۲۲)، والترمذي (۹۶۰)، والنسائي (۱۹۸/)، وابن ماجه (۳۰۷۷)، وأحمد (۳/ ٤٥٠)، وصححه الحاكم (۲/ ٦٤٢) وقال: عليٰ شرط البخاري.

⁽٢) تقدم في كتاب الصيام.

ويُستفاد من هذا الحديث: وجوب القضاء، لقوله: «فعليه الحج من قابل»، أضفه إلى حديث ابن عباس السابق: «حتى اعتمر عامًا قابلاً»، فيدل على أن المُخصِر يلزمه القضاء، وإلى هذا ذهب الإمام أحمد في المشهور عنه وكثير من أهل العلم، والقول الثاني: أنه لا يلزمه القضاء إذا أخصِر إلا إذا كان الحج الذي أخصِر فيه فريضة الإسلام أو كان واجبًا بندر، فيلزمه القضاء لا من أجل الإحصار، ولكن من أجل الأمر السابق الفريضة أو النذر.

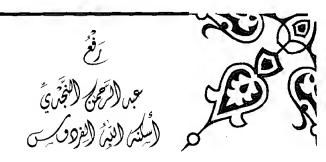
الذين قالوا بوجوب القضاء الحديث ظاهر في تأييدهم؛ لأنه قال: «وعليه الحج من قابل»، والذين قالوا: لا يجب عليه القضاء؛ قالوا: لأن الله لم يذكره في القرآن، وإنما وجب ما استيسر من الهَدْي، والنبي يَكِينُ لم يذكره في سنته، وإنما أوجب الحلق، وليس في المسألة إجماع حتى يكون دليل علينا، فانتفاء الدليل الموجب يدل على عدم الوجوب؛ لأن الأصل براءة الذمة، ثم قالوا: عندنا دليل إيجابي في عدم الوجوب، وهو أن الواجبات تسقط بالعجز، وهذا الذي شرع في النُّسك وهو ليس بواجب شَرع في نَفْل، ولما شَرَع فيه وجب عليه إتمامه، وإتمامه عَجز عنه بالحصر من عدو أو غيره والواجبات تسقط بالعجز، فهذا دليل على عدم الوجوب، فصار دليل القائلين بعدم الوجوب مركب من دليلين: البراءة الأصلية، ودليل آخر مُوجب؛ أي: مُثبت لعدم وجوب القضاء، البراءة بأي شيء استدللنا بها؟ بأن الله ذكر الحصر، وذكر ما يجب فيه، وهو ما استيسر من الهَدْي، ولم يذكر القضاء؛ لأن النبي ﷺ ذكر الحصر وأوجب فيه الحلق، ولم يوجب القضاء، هذا دليل براءة الذمة، الدليل الإيجابي أن نقول: إن هذا النسك ليس بواجب ابتداء؛ لأنه سنة نفل، وإنما الواجب إتمامه تعدر بالعجز عنه والواجبات تسقط بالعجز، ولم يُوجب الله وَعَيناً على عباده الحج والعمرة إلا مرة واحدة فقط؛ لقول النبي عَيلي: والحبُّج مَرّة فما زَادَ فهو تَطُوُّعهُ(١). نحتاج الجواب على هذا الدليل، أما حديث ابن عباس أن الرسول ﷺ اعتمر عامًا قابلاً؛ فنحن إذا قلنا لا يجب القضاء لسنا نقول: لا يجوز القضاء بل ننفي الوجوب دون الجواز، ونقول: يجوز أن يقضى، بل قد نقول: إننا نستحب له أن يقضى اقتداء برسول الله ﷺ، وأما الحديث الذي معنا فنقول: «عليه الحج من قابل، يحتمل أن يكون هذا قضاء، ويُحتمل أن يكون هذا أداء؛ أي: أنه يحتمل أن الحديث فيمن كسر أو عَرج في الفريضة، فصار عليه حج من قابل، ويحتمل أن يكون في نافلة، فيُلزم القضاء، والمعروف أنه إذا وجد الاحتمال سقط الاستدلال، وحينئذ يجب حمل الحديث على ما تدل عليه الأدلة السابقة، وهو أن يكون الإحصار في فريضة، ومعلوم أنه إذا كان الإحصار في فريضة فإنه يجب عليه القضاء.

⁽١) تقدم تخريخه.

فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام

أسئلة مهمة على الحج:

- هل الذي يُرافق المُشْتَرِط له أن يَشْتَرِط؟ نعم، الظاهر أن يشترط.
 - متى كان فُرض الحج؟ في السنة التاسعة.
 - بماذا فُرض؟
 - ما هي الحكمة في تأخر فرضه إلى السنة التاسعة؟
- ما نقول فيمن قال: إن الرجل إذا دخل مكة وجب عليه أن يحج أو يعتمر وإن كان أدّى الفريضة؟
 - رجل وجب عليه أن يحج ثم مرض أيُحَجُّ عنه أم لا؟
 - قال أهل العلم إن المواقيت تنقسم إلى أقسام زمانية ومكانية، ما هي المواقيت الزمانية؟
 - وما هي المواقيت المكانية؟
 - أي الأنساك أفضل؟
 - هل يجوز لمن أحرم بالحج أن يحوله إلى عمرة؟
 - ما هي محظورات الإحرام؟
 - متى كانت حجّة الرسول؟
 - ما المراد بالرُّكن؟ وما المراد بالاستلام؟
 - ما معنى الرَّمْل، وما الحكمة من أصل مشروعيته؟
 - ماذا قال النبي عَلَيْ لما دنا من الصفا؟
 - ما يوم التروية، ولماذا سمى به؟
 - من اليوم (٨) إلى (١٣) لكل يوم اسم اذكرها؟
 - متى خرج النبي إلى الحج من مكة؟
 - متى توجه النبي ﷺ إلى عرفة؟
 - أين تقع نَمِرة من عرفة؟
 - أين صلى النبي ﷺ المغرب والعشاء يوم عرفة؟
 - هل عرض عليه أن يصلي في الطريق؟
 - لو صلى أحد المغرب في الطريق فما حكم صلاته؟
 - ما هي المناسك التي يفعلها الحاج يوم العيد؟
 - الرسول ﷺ من أين دخل مكة، ومن أين خرج؟
 - هل يجوز للإنسان ترك المبيت بمنى للحاجة العامة؟
 - ما تقول في رجل وَكُل مَنْ يرمي عنه؟



كتاب البيدي

ويشتمل على:

١٨- باب اللسقطة.

١٩- باب الفرائسين.

٢٠- باب الوصيايا.

٢١- باب الوديسعسة.

١- باب شروطه وما نهي عنه.

٧- باب الصخيار.

٣- باب الربسا.

٤- باب الرخصة في العرايا وبيع الاصول والثمار.

٥- أبواب السئلم والقرض والزهن.

٦- باب التفليس، والتحجر.

٧- باب الصملح.

٨- باب الحوالة والضمان.

٩- باب الشركة والوكالة.

١٠- ياب الإقرار.

١١- باب الغصب

١٢- باب الشَّفعة.

١٢- باب القراض.

١٤- بأب المُساقاة والإجارة.

١٥- باب إحياء الموات

١٦- باب الوقيف.

١٧- ولي المجية والعمري والزقني





رَفَعُ عِس (لرَّحِلِ (النَّجَلِيِّ إِسُلِيَى (النِّرُ) (الِفرد وكريس إِسُلِيَى (الِفرد وكريس

قال المؤلف: «كتاب»؛ لأن هذا مستقل عما سبق وهو من جنس آخر؛ لأن الأول كله في العبادات وفي معاملة الخالق وَعُلَّلً وهذا في البيوع، وهي معاملة الخلق، وبدأ العلماء بالبيوع بعد العبادات؛ لأنها أكثر تعلقًا بالنسبة للبشر، وإلا فإن النكاح مثلاً له علاقة بالمعاملة وعلاقة بالعبادة، لكن البيوع أكثر تعلقًا بالنسبة للبشر؛ لأن الإنسان يحتاج إليها في أكله وشربه ولباسه ومسكنه ومركوبه ومنكحه وغير ذلك، فهي أعم تعلقًا، ولهذا أعقبها أهل العلم أي: جعلوها عقب العبادات.

وقال المؤلف: «كتاب البيوع» جمعها باعتبار أنواعها وإلا فإنها جمع بيع والبيع مصدر، والمصدر لا يُجمع إلا إذا قُصد به النوع، فإذا قصد به النوع جاز جمعه باعتبار أنواعه.

والأصل في البيوع الحلّ لقول الله تعالى: ﴿وَأَحَلُ اللهُ ٱلْبَدّيمَ ﴾ [التَقَاهُ ٢٧٠]. فكل صورة من صور البيع يُدّعى أنها حرام فعلى المدعي البينة؛ يعني: الدليل؛ لأن الأصل هو الحل، وشرع الله البيع وأحلّه لعباده لدعاء الضرورة إليه أحيانًا والحاجة إليه أحيانًا أخرى والتّنعُم إليه أحيانًا، فأحيانًا تدعو الضرورة إليه كما لو كان مع إنسان دراهم وهو عطشان ومع إنسان آخر ماء فهنا الضرورة تدعو إلى عقد البيع؛ لأن هذا العطشان لا يتوصل إلى الماء إلا بطريق البيع إذا لم يبذله صاحبه له، وليس كل أحد يتمكن من البذل، فأحيانًا تكون الضرورة للمشتري وأحيانًا تكون الضرورة للبائع، مثل: أن يكون شخص معه طعام ولكنه عطشان يحتاج إلى بيع الطعام ليشتري الماء، فهنا الضرورة من البائع، وأما الحاجة التي تدعو إليه فما يحتاج الإنسان إليه في أمور دينه ودنياه مما ليس بضرورة كحاجته إلى ثوب آخر مع ثوبه الأول في آيام الشتاء ونحو ذلك، وأما التّنعُم فكما لو كان عند الإنسان كل ما يضطر إليه وكل ما يحتاج إليه، لكن يجب أن يتنعم وينبسط بما أحل لو كان عند الإنسان كل ما يضطر إليه وكل ما يحتاج إليه، لكن يجب أن يتنعم وينبسط بما أحل التنعم بنعم الله وكين وجه مباح؛ لهذا كان من الحكمة إباحة البيع للعباد لتندفع بها ضروراتهم وتقوم بها حاجاتهم ويتم بها تنعمهم؛ لأنه ليس كل إنسان يضطر إلى طعام أو شراب يجد من يبذله له ولا كل إنسان يحتاج إلى مكملات بيته مثلاً يجد من يبذلها له، ولا كل إنسان يريد أن



يتنعم بما أعطاه الله تعالى من الخير يجد من يبذل له ما يتنعّم به، لهذا كان من الحكمة أن الله وَعَلَّأَ أحله لعباده.

* * *

١- بابُ شُرُوطِهِ وَمَا نَهِيَ عَنْهُ

وكان المتوقع أن يقول: شروطها؛ لأنها «بيوع» جمع، والجمع يحتاج أن يكون الضمير الراجع إليه ضمير جمع، لكن المؤلف تَعَلَقُهُ لما رأى أن البيوع هنا جمع من أجل الأنواع والجنس واحد أعاد الضمير باعتبار الجنس لا باعتبار الأنواع، وقد سبق لنا أن الشروط جمع شرط، وهو في اللغة: العلامة، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَهَلَ يَظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةُ أَن تَأْنِيهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَآةَ أَشَرَاطُهاً ﴾ في اللغة: العلامة، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَهَلَ يَظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةُ أَن تَأْنِيهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَآةَ أَشَرَاطُهاً ﴾ [مجمع العدم ولا يلزم من وجوده وجود.

وأما قوله: «وما نُهي عنه» أي: ما نُهي عنه من البيوع، والمنهي عنه من البيوع أقل بكثير مما أبيح؛ لأن المنهي عنه معدود، والمباح محدود، والمعدود أقل من المحدود، لأنه محصور بعدده، وقوله: «ما نُهي عنه» يشمل ما نهي الله عنه أو نهي عنه الرسول عَلَيْقَ.

: प्राची। स्पृति

٧٤٨ - عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ هِنْ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: عَمَلُ الرَّجُلِ بِيكِهِ، وَكُلُّ بَيْعِ مَبْرُورٍ، (١). رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

«سُئل» مَنِ السائل؟ السائل لا يهم سواء أكان رجلاً أم امرأة، لكن السائل صحابي، وقد مر علينا أنه لا شك أن من تمام العلم أن نعلم المبهمات، ولكن ليس من ضروريات العلم؛ إذ إن المقصود هو الحادثة أو القضية التي وقعت حتى نعرف الحكم.

وقوله: «سُئل أي الكسب أطيب؟»، الكسب: ما يكتسبه الإنسان ويربح فيه من تجارة أو إجارة أو شركة أو غير ذلك، فهو شامل، والإنسان قد يكتسب الشيء بالبيع أو بالإجارة أو بالمشاركة أو بتملك المباحات كالصيد والحشيش ونحو ذلك فأيهما أطيب؟

قال: «عمل الرجل بيده» هذا أطيب المكاسب، لماذا؟ لأن عمل الرجل بيده يكون في الغالب خاليًا من الشبهات؛ إذ إنه حصّله بيده مثل الاحتشاش، إنسان خرج إلى البرّ واحتش وأتى بالحشيش أو خرج إلّى البرّ واحتطب وأتى بالحطب، أو خرج إلّى البرّ واختجع، يعنى: أتى

⁽۱) أخرجه البزار (۳۷۳۱)، والحاكم (۲/۱۳)، وأخرجه أيضًا أحمد (٤/ ١٤١)، والطبراني في الأوسط (۷۹۱۸)، قال المنذري (٢/ ٣٣٤): ورجال البزار رجال الصحيح خلا المسعودي فإنه اختلط واختلف في الاحتجاج به ولا بأس به في المتابعات. وانظر التلخيص (٣/٣).

بالكمأة (١) وخرج إلى البحر فاصطاد سمكًا هذا كله عمله بيده فهو أفضل ما يكون؛ لأنه عمل ليس فيه شبهة إطلاقًا؛ لأنه أخله مما أخرجه الله وَجُلُّ من الأرض، وهل يدخل في ذلك الصنائع؟ نعم، قد نقول: إنه يدخل فيها الصنائع وإن كان في النفس منها شيء في دخولها في الحديث؛ لأن الصنائع كالبيع والشراء يكون فيها غش ويكون فيها نسيان ويكون فيها غلط، فيكون دخولها حينئذ فيه شيء من الشبهة لكن ممكن أن ندخلها بالدفع على شرط أن يكون هذا الصانع العامل ناصحًا في صنعته تمامًا، وإلا فما أكثر الذين يصنعون ثم تكون صنعتهم من أردأ الصناعات، ويدخل عندهم الغش أكثر مما يدخل في البيع والشراء، يوجد جماعة بنوا جدارًا لشخص فقالوا: مَنْ يذهب إلى صاحب الجدار يأتي بالأجرة؟ فقال بعضهم: من يمسك الجدار حتى لا يسقط وحتى نأخذ الأجرة؟ الجدار الآن غير جيد في بنائه يستمسك فقط، يأخذون الأجرة ويذهبون.

على كل حال: الصنائع في الحقيقة قد تدخل في الحديث وقد لا تدخل، فتدخل الحراثة والزراعة في الحديث؛ لأن الغالب أن الحارث يُخلص لنفسه مثل ما يختار الحطب الجيد لبيعه بأكثر، هذا يخلص حرث الأرض والزرع الطيب والسقي فهو عمله بيده، ولهذا قال بعض الفقهاء: الزراعة أفضل مكتسب، وفي الزراعة أيضًا مصلحة أخرى وهي: ما ينتفع بهذا الزرع من مخلوقات الله الحشرات تنتفع، والنمل، والذر، والكلاب، والطيور، وكل شيء ينتفع مما يمكن أن ينفع بهذا الزرع ففيه أيضًا مصلحة.

الثاني قال: وكل بيع مبروره، ما هو البيع المبرور؟ البيع المبرور بينته السنة في قول الرسول على الله والله وال

إذن ما وافق الشرع واشتمل على الصدق والبيان فهو البيع المبرور، وعكس ذلك ما خالف الشرع كبيع المحرمات كالملاهي وغيرها أو ما كان مبنيًا على الكذب كأن يقول: هذه

⁽۱) الكمأة: نبات لا ساق له يوجد في الأرض، ويقال: سميت بذلك لاستتارها، يقال: كمأ الشهادة إذا كتمها، ومادة الكمأة، من جوهر أرض بخارئ يحتقن نحو سطح الأرض ببرد الشتاء وينميه مطر الربيع فيتولد ويندفع متجسدًا. الفتح (۱۰/ ۱۲۳).



السلعة من أحسن ما يكون وهي من أردأ ما يكون، أو على كتم العيب بأن تكون معيبة ويخفى عيبها فهذا ليس بيعًا مبرورًا، وسُمي الأول مبرورًا لاشتماله على البر، والله -سبحانه وتعالى- يحب البرّ، بل قد قال: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلنَّقَوَىٰ ﴾ [النّائية: ٢].

في هذا الحديث عدة فوائد: الفائدة الأولى: حرص الصحابة -رضي الله عنهم- على السؤال عن أفضل الأعمال لقوله: «سُئل أي الكسب أطيب؟»، والصحابة -رضي الله عنهم- إذا سألوا عن الكمال لا يريدون مجرد العلم بالكمال لكنهم يطبقون ويعملون، ليسوا كحال أكثر الناس اليوم حيث إن أحدهم يسأل عن الكمال وعن الأفضل ثم لا يعمل به! لم يكن حال الصحابة هكذا إنما هم لا يسألون إلا من أجل أن يعملوا، وهذه صفة المؤمن، وهؤلاء هم المؤمنون الذين إذا علموا الحق عملوا به، أما أن يعلموه ويجعلوه في صدورهم كنسخ من الكتب لا تتجاوز الصدور فهذا ليس من خصال المؤمنين وليس من صفاتهم، صفة المؤمن أنه متحرك عامل لا يتأخر، لما أمر النبي الله الساء بالصدقة (١١) ماذا فعلن؟ صارت المرأة تأخذ قرطها من أذنها وخاتمها من أصبعها وتلقيه في ثوب بلال بدون تأخر وبدون تردد وبدون مشاورة أحد، فهكذا ينبغي للمسلم بل يجب على المؤمن أن يكون هكذا كلما علم شيئا أفضل عمل به ما استطاع، إذن الصحابة -رضي الله عنهم- يسألون عن الأفضل لا من أجل أن يعلموا الأفضل، ولكن من أجل أن يعلموا ويعملوا به.

ومن فوائد الحديث: أن المكاسب تختلف فمنها الطيب والخبيث والأطيب دليله: «أي الكسب أطيب؟» فأقرهم على التفاضل.

ومن فوائده أيضًا: أن الرسول ﷺ أعطي جوامع الكلم (١)، وهذا مما اختصه الله به، فإنه أعطي جوامع الكلم واختصر له الكلام اختصارا (١)، من أين يؤخذ؟ من هاتين الكلمتين: هعمل الرجل بيده، تشمل أشياء كثيرة ليس لها حصر، وقد ذكرنا منها شيئًا قليلاً: احتشاش، احتطاب، اصطياد، حراثة وأشياء كثيرة.

«كل بيع مبرور»، كذلك هذا يعتبر ضابطًا يدخل فيه أنواع كثيرة من البيع إذا اشتملت على الأوصاف الثلاثة وهي: موافقة الشرع، والصدق، والبيان، فإن انضاف إلى هذا مصالح أخرى

⁽١) متفق عليه: البخاري (٨٦٣)، ومسلم (٨٨٤) عن ابن عباس.

⁽٢) جوامع الكلم: هي الكلام الذي قلَّت حروفه وكثرت معانيه، وقال الزهري: جوامع الكلم فيما بلغنا أن الله يجمع له الأمور الكثيرة التي كانت تكتب قبله في الأمر الواحد والأمرين ونحو ذلك، وفي الصحيحين عن أبى هريرة عن النبي ﷺ قال: «بُعث بجوامع الكلم».

⁽٣) عند أبي يعلى من حديث عمر بن الخطاب عن النبي على قال: إن أُوتيت جوامع الكلم وخواتمه، واختصر لي الكلام اختصارًا». أبو يعلى كما في المطالب العالية (٢٦١٤-المسندة)، وضعفه البخاري في التاريخ (٣/ ١٩٨).

زاد فيها الطيب، مثل: لو كانت تجارة الإنسان في سلاح للمجاهدين في سبيل الله يحصل على فائدة وأجر، لو كانت في كتب ينتفع بها طُلاب العلم ازداد أجرا وصار تجارة دنيوية وأخروية، لو كان في أشياء تعين على البر ازداد أيضاً طيبًا، المهم أن وجوه الفضل كثيرة جدًا لا حصر لها. ومن فوائد الحديث: عمل الرجل بيده، والمرأة داخلة في ذلك، لأن الأصل ما ثبت في حق الرجل يثبت في حق المرأة، وما ثبت في حق المرأة ثبت في حق الرجل إلا ما خص بدليل.

ومن فوائد الحديث: أن البيوع منها: يبع مبرور، ومنها: يبع غير مبرور لقوله: «وكل بيع مبرور». تحريم بيع المخمر والميتة والمختزير والأصنام:

٧٤٩ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله ﴿ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله عَلَيْ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ، وَهُوَ بِمَكَّةَ: ﴿ إِنَّ اللهُ وَرَسُولَهُ اللهُ عَلَيْ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ، وَهُوَ بِمَكَّةَ: ﴿ إِنَّ اللهُ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْسَمَيْنَةِ، وَالْسَخِيْزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ. فَقِيلَ: يَا رَسُولَ الله، أَرَايْتَ شُحُومَ الْمَيْنَةِ، فَإِنَّمَا تُطْلَى بِهَا السَّفُنُ، وَتُلْهَنُ بِهَا الْسَجُلُودُ، وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: لا، هُو حَرَامٌ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ عِنْدَ ذَلِكَ: قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ، إِنَّ الله تَعَالَى لَسَمًا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا جَمْلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ، فَأَكُلُوا نَمَنَهُ ﴿ اللهُ مُتَقَقِّ عَلَيْهِ.

هذا الحديث داخل في قول المؤلف: هوما نُهي عنه، فيكون في كلام المؤلف أو في سياق المؤلف للحديث وبين الترجمة لف ونشر غير مرتب، لأنه بدأ بالشروط وثنى بما نهي عنه ولكنه بدأ بما نهي عنه إلا أن يدّعي مدّع أن قوله: «كل بيع مبرور» يتضمن الشروط إجمالاً، لا لأننا قلنا: ما وافق الشرع واشتمل على الصدق والبيان إن كان كذلك فالتركيب مرتب.

يقول: «سمع النبي عَلَيْ يقول عام الفتح... إلخه، ذكر جابر وشئ الزمان والمكان فقال: «عام الفتح» هذا الزمان، «وهو بمكة» هذا المكان، وكان عام الفتح في السنة الثامنة من الهجرة في رمضان، وإنما قال: «وهو بمكة»؛ لأنه قد يقول هذا القول عام الفتح وهو في المدينة يقول: «إن الله حرم بيع الخمر... إلخه، «حَرَّم» التحريم في اللغة: المنع، ومنه حريم البئر؛ لأنه يحميها ويمنع من العدوان عليها، «حرم بيع الخمر والخمر»، كل ما خامر العقل (١) قاله عمر شك والنبي ويمنع من العذوان عليها، «حرم بيع الخمر خر» (١).

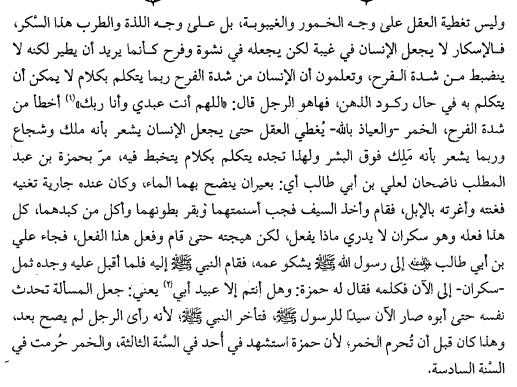
فالخمر إذن كل مسكر من أي شيء كان سواء من العنب أو التمر أو البُر⁽¹⁾ أو من أي نوع كان، فما أسكر فهو خمر، ولكن ما هو السُّكر؟ السُّكر: تغطية العقل على وجه اللذة والطرب،

⁽١) أخرجه البخاري (٢٢٣٦)، ومسلم (١٥٨١).

⁽٢) متفق عليه: البخاري (٤٦١٩)، ومسلم (٣٠٣٢).

⁽٣) متفق عليه: البخاري (٥٧٥) واللفظ له، ومسلم (٢٠٠٣)، وانظر نظم المتناثر (١٦٥)، وستأتي هذه الأحاديث في الحدود.

⁽٤) البُر: هو القمح.



المهم: أن الخمر يصل بصاحبه إلى هذا الحد وله أحكام كثيرة مذكورة في الفقه لا نطيل بلكرها، لكن لأجل مضرته العقلية والاجتماعية حرّمه الشارع، فبيعه حرام لا يستثنى منه شيء حتى في حال إباحة الخمر لا يستثنى منه شيء، لكن يباح شرب الخمر لدفع لقمة غص بها ولا حضره غيره، نقول: يجب عليك أن تشرب هذه لدفع الغصة، مثال آخر: بدأت النار تحرق بيتك وليس حوله إلا صفيحة من الخمر وذهب لصاحبه فقال: أعطني إياها فقال: لا إلا بمائة ريال، فهو لا يجوز، لكن هنا يدفع المحتاج الدراهم لطالبها لا على أنه بيع لكن لأجل أن ينقل نفسه من الحريق.

وعلى كل حال: الحُمر لا تجوز حتى في حال إباحتها استعمالاً أو شربًا لا يجوز، لماذا؟ لأن إباحتها على وجه نادر، والعبرة بالأكثر.

«الميتة» يقول: حرم الرسول بيع الميتة، ما هي الميتة أولاً؟ نقول: كل ما لم يمت بلكاة شرعية هذا الضابط لا يتحرم، فشمل ما مات بغير ذكاة، وشمل ما مات بذكاة غير شرعية، إما لعدم أهلية المذكي أو لخلل في الذكاة، وشمل ما لا تبيحه اللكاة كميتة الحمار، فشمل كم

⁽١) أخرجه مسلم (٢٧٤٧)، وأصله في البخاري (٦٣٠٩) عن أنس.

⁽٢) أخرَجه البخاري (٢٣٧٦)، ومسلم (١٩٧٩) عن علي، وسيستشهد به الشيخ كثيرًا خاصة عند حد شارب الخمر.

صورة؟ ثلاث صور: ما مات حتف أنفه بدون ذكاة، وما مات بذكاة غير شرعية، وما لا تحله الذكاة وإن ذكي، فلو أن شخصًا عنده حمار وأضجعه وقال: باسم الله، والله أكبر، وقطع الحلقوم والمريء هذا ليس بذكاة ولا تنفع، لأن الذكاة لا تبيحه، هذه كلها حرام بيعها حتى في حال الحل، ولو كان هذا الرجل مما يحل له أكل الميتة للضرورة فلا يجوز أن يشتريها، لكن إن لم يتوصل إليها إلا بدفع شيء فليدفع ويكون الإثم على البائع، وهذه صورة بيع وليست بيعًا شرعًا، وهل الميتة هنا على العموم؟ لا، المراد بالميتة: الميتة المُحَرَّمة احترازًا من الميتة الحلال كميتة السمك والجراد هذه يجوز بيعها، لأنها حلال تُؤكل بكل حال وبدون ضرورة، وهل يُستثنى من الميتة شيء؟ سيأتي -إن شاء الله- في الفوائد أنه يُستثنى من الميتة شيء منها.

قال: «والخنزير» وهو حيوان معروف خبيث يأكل الأنتان والعذرة، معروف بعدم الغيرة، ربما يمسك أنثاه لذكر آخر، ثم هو نفسه خبيث لقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مُورِجَسُ ﴾ [الانتمان النهاد ١٤٠٠]. فلا يحل بيعه حتى في الحال التي يُباح أكله وحتى في حال الضرورة، إذا أبيح للإنسان أن يأكله لا يجوز له بيعه، فإن اضطر إليه ولم يحصل عليه إلا بدفع عوض دفعه، ولكنه ليس بيعًا شرعيًا.

قال: «والأصنام» وهي جمع صنم، وهو ما عُبد من دون الله كالشجرة والحجر وغير ذلك وهذه ليست لذاتها، ولكن لما يُراد بها من الشرك، والشرك أعظم الذنوب، فلو كان الإنسان في مكان تُعبد فيه شجرة معينة عنده وجاء واحد يمشي في السوق ويقول: من يشتري هذا الصنم فلا يجوز أن تشتريه أبدا، اللهم إلا إذا لم تتوصل إلى إتلافه إلا بذلك فهذا جائز، لكنه بيع صُوري، لأنه لا ثمن له شرعًا، ومثل الصنم أيضًا التمثال الذي يُعبد من دون الله، والتمثال صنم لكنه أخرس؛ لأن الصنم: كل ما عبد من دون الله من أشجار وأحجار وتماثيل وغير ذلك، والتمثال: ما صنع على هيئة معينة كأن يصنع على شكل عالم أو عابد أو سلطان أو ما أشبه ذلك، فإن كان الشيء يُعبد من دون الله وأكثر الناس لا يعبدونه كالبقرة فهي عند قوم تُعبد من دون الله هل نقول: إذا كنا في أرض يعبد أهلها البقر لا يجوز أن نبيع البقرة؟ لا، بل نقول: يجوز بيعها إلا من اشتراها لهذا الغرض.

هذه أربعة أشياء: الخمر والميتة والخنزير والأصنام، والحكمة من ذلك: أما الخمر فلأنها مفسدة للعقل مفسدة للمجتمع، وأما الميتة والخنزير فلأنهما طعام خبيث لا ينال المرء منهما إلا المضرة والمرض، وأما الأصنام فلأنها مفسدة للأديان، فصارت الحكمة من تحريم بيع هذه الأشياء حماية العقول والأبدان والأديان، وإن شئت فقل: والفطرة، وهذا يتحقق في الخنزير؛ لأن الخنزير إذا كان كما يقولون: ليس له غيرة فهو ديوث، وعليه فالذي يتغذى به يكون مثله، ولهذا نهى النبي على الطير لئلا يتغذى بها



الإنسان فيكتسب من سبعيتها وعدوانها، الخنزير هذا إذا صح أنه لا غيرة له ففيه إفساد الفيطرة، والأخلاق فيكون الحكمة من تحريم هذه الأشياء: حماية العقول والأبدان والأديان والفيطرة، والدين الإسلامي جاء بحماية هذه الأشياء، ولو شننا لقلنا: من مجموع هذه الأشياء يكون في ذلك حماية الأموال، كيف ذلك؟ لأن بذل الأموال في مثل هذه الأشياء بذل بما لا فائدة فيه، بل بما فيه مضرة فيكون إضاعة للمال، إذن العقول والأديان والأبدان والفطرة والأموال خمسة، بما فيه مضرة فيكون إضاعة للمال، إذن العقول والأديان في الأبدان والفطرة والأموال في حماية لهذه الخمسة حرم الله وَيَّنَا بيع هذه الأشياء وإن كان فيها مكسب، كما قال الله تعالى في الخمر: ﴿ فِي يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْحَمْرِ وَالْمَيْسِرُ قُلُّ فِيهِمَا إِنَّمُ كَبِيرٌ وَمَنَفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا آكَبُرُ مِن المنع ورحمته سبقت غضبه.

قوله: «فقيل: يا رسول الله، أرأيت شحوم المبتة فإنه تطلى بها السفن؟ أولا: قولهم: «قيل: يا رسول الله» القائل مُبهم ولا يعنينا أن نعرف عين القائل؛ لأن المهم هو الحكم، أما عين الشخص فالغالب ألا نحتاج إليه، فلهذا دائمًا تأتي مثل هذه الصيغة فقيل: يا رسول الله؛ لأنه لا يهتم بالقائل أهم شيء معرفة القضية والحكم، وقولهم: «يا رسول الله هذا النداء الذي أرشدهم الله إليه في قوله: ﴿ لاَ بَعَعَمُوا دُعَكَاءَ ٱلرَّسُولِ … ﴾ [النبي عني: لا تقولوا: يا محمد، بل صفوه بما كلّفه الله به وبما يختص به من الوصف وهو «رسول الله» ولهذا نهى النبي على أن يتكنى أحد بكنيته لئلا يشاركه أحد عند المناداة فيقال مثلاً: يا أبا القاسم، فيظن أنه رسول الله على ولهذا نودي بين الناس: يا أبا القاسم يظن من لا يعرفه أن هذا هو الرسول على إذن هذا من أدب فإذا نودي بين الناس: يا أبا القاسم يظن من لا يعرفه أن هذا هو الرسول على المدينة يقول: يا محمد. الصحابة ولا أحد يُناديه باسمه إلا مَن كان جاهلاً كأعرابي يأتي إلى المدينة يقول: يا محمد.

يقول: «أرأيت شحوم الميت؟» هذا التركيب يوجد كثيرًا في القرآن، ومعناه على سبيل الإجمال: أخبرني، لأن التقدير: أرأيت كذا وكذا، فأرني ما رأيت، أي: أخبرني، أما من حيث الإعراب فنقول: إن «رأى» هنا علمية، و«شحوم» مفعولها الأول، ومفعولها الثاني محذوف: ويكون غالبًا جملة استفهامية، هنا نقول: «شحومها» مفعولها الأول، ومفعولها الثاني محذوف: «قال: أيحل» ثم ماذا نقدر الفاعل؟ قال بعض العلماء: التقدير أن نقول: أيحل هذا فيها؟ يعني: أن تطلى بها السفن ويستصبح بها الناس وتدهن بها الجلود، أو يكون التقدير أيحل بيعها؟ فقد اختلف العلماء (١٠) -رحمهم الله- ماذا يقدر الفاعل؟ أهو البيع أو هذه المنافع؟ الصحيح: أنه البيع؛ لأن السياق في البيع وهي أن هذه الأشياء التي تعلوها ما تحدث عنها النبي عليه حتى يُقال:

⁽١) شرح عمدة الأحكام (٣/ ١٥٢)، وانظر جامع العلوم والحكم شرح الحديث رقم (٤٥) بتحقيقنا.

ارأيت هذا هل يحل؟ وهو لم يتحدث عن تحريم المنافع إطلاقًا، إنما كان يتحدث عن البيع، لكن لما رأوا هذه المنافع ظنوا أن هذه المنافع تقتضي حل بيعها كما أن المنافع في الإذخر اقتضت حل حَشّه في الحرم لما قال الرسول عَلَيْنَة: ولا بحش حشيشها قال العباس: وإلا الإذخر الخره، فظنوا -رضي الله عنهم- أن هذه المنافع تقتضي حل البيع كما اقتضت المنافع في الإذخر حل حشه، وكما نعلم الآن كل هذه الأحاديث ذكرها الرسول عَلَيْنَة في تحريم مكة، وهذا الحديث ذكره في أيام الفتح، فالصحابة كأنهم استذكروا ما رخص فيه الرسول عَلَيْنَة من جواز حش الإذخر من أجل منافعه فظنوا أن هذه المنافع تقتضي حل البيع، وأن هذا يكون مخصصاً لعموم تحريم الميتة، هذا هو الصواب المتعين في الحديث أن المسئول عنه ليست هذه المنافع وإنما هو بيعها الذي تقتضي هذه المنافع حِلَّه.

وقوله: «شحوم» جمع شحم، قال بعضهم: الشحم هو اللحم الأبيض، وقال بعضهم: الشحم معروف أيهما أصرح؟ الثاني أصرح؛ لأنك إذا قلت: الشحم هو اللحم الأبيض؛ ذهب السامع . يبحث ما هو اللحم الأبيض؟

وعلى كل حال: يقال الشحم معروف، أما الميتة فهي الميتة التي عناها رسول الله ﷺ في قوله: «إن الله حرم بيع الميتة».

ثم علل فقال: «فإنها -أي: الشحوم- تُطلى بها السفن»، أي: المراكب البحرية تُدهن بالشحم، لماذا؟ من أجل ألاً يتشرب الخشب الماء؛ لأن الخشب إذا تشرّب الماء ثقل وغرقت السفينة، وإذا كان على جدران السفينة هذا الطلاء من الشحم منع تشرّب الخشب للماء فتبقى السفينة محمية بهذا الطلاء من أن تتشرب الماء.

قال: «وتدهن بها الجلود»، أي جلود؟ الجلود التي تدبغ؛ لأن الدهن يلينها.

قال: «ويستصبح بها الناس» «يستصبح» يعني: يجعلونها مصابيح، أي: سُرُجًا، يضعون في الشحم إذا ذوبوه خرقة ثم يشبونه (۱) في رأسهم ثم تأخذ بالإضاءة ما دام هذا الشحم أو الدهن باقيًا، وهذا نسمع الناس يتحدثون عنه وإن كنا ما أدركناه لكن على عهد قريب والناس يستعملونه، حتى إنه في بعض الوصايا عندنا أوصى بأن يُوقد سراج المسجد ولو وصل الصاع مصاع الودك - ريالاً وكان في ذلك الوقت الريال عندهم أكثر من ألف ريال، على كل حال: هذا الاستصباح يوضع الشحم المذوب في إناء ويوضع فيه فتيلة وتوقد الناز في رأسها وتكون مصباحًا، فقال النبي ﷺ: «لا»، يعني: لا يحل؛ لأن السؤال عن الحل، وما الذي لا يحل؟ قلنا:

⁽١) شبُّ النار: أي أوقدها، ومنه الشُّبُوب ما تُوقد به النار. المصباح المنير مادة (شيب).



قولان لأهل العلم: قول لا يحل هذا العمل طلي السفن والاستصباح ودهن الجلود، وقيل: بل البيع وهو الصواب، بل إن السياق يعينه.

ثم قال: «هو حرام»، أي: البيع، لماذا يكون حرامًا؟ لأن الميتة حرام، وجواز بيعها لهذه الأغراض يستلزم تداولها بين الناس والاستهانة بها؛ لأنه -كما يُقال- إذا كثر الإمساس قلَّ الإحساس، ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك: «قاتل الله اليهود»، «قاتل، بمعنى: أهلك، وقيل بمعنى: لعن، واللعن: هو الطرد والإبعاد عن رحمة الله، وكون المُقَاتِلة بمعنى: اللعن بعيد من الاشتقاق؛ لأن قاتل مشتقة من قتل وليس فيها شيء من حروف اللعن إلا اللام وليس بينهما اشتقاق(١) لا أكبر ولا أصغر(٢) ولا أوسط، ولكن نقول: إن معنى «قاتل»: أهلك؛ لأن من قتله الله فهو هالك قطعًا فيكون الدعاء بالمقاتلة، أي: قتال الله لهؤلاء معناه الدعاء بالهلاك وهذا هو المناسب لمادة هذه الكلمة، وإن كان كثير من المفسرين يفسرون القتل باللعن كقوله تعالى: ﴿ فَيُلَ اَلْحَرَّسُونَ ٢٠٠ ﴾ اللاتيان ١٠٠ أي: لُعِنُوا، لكن الأظهر أن المراد بالمقاتلة: الإهلاك، لأن تفسير الشيء بما يطابق مادته أولى من تفسيره بأمر بعيد.

ثم قال: «قاتل الله اليهود» وهم الذين يدُّعون أنهم يتبعون موسى -عليه الصلاة والسلام-وهم من بني إسرائيل، ولكن لماذا وُصِفوا أو لُقِّبوا بهذا اللقب؟ قيل: إنه نسبة إلى أبيهم جدهم َ يهوذا أحد أبناء يعقوب عُلِيَّ لللهُ وأنه مع التعريب تحول إلى يهود بالدال، وقيل: إنه من «هاد يهود» لقولهم: ﴿إِنَّا هُدِّنَآ إِلَيْكَ ﴾ [الاَجْلَق:١٠٦]. أي: رجعنا، وعلى كل حال: سواء هذا أو هذا فإن اليهود معروفون بالمكر والخداع، كما فعلوا في الحيتان حين حُرم عليهم صيد السمك في يوم السبت فابتلاهم الله وَجُلَّلُهُ وصارت الحيتان تأتي يوم السبت على ظاهر الماء شُرَّعًا وفي غير السبت لا تأتيهم فتحيَّلوا ووضعوا شبكًا في يوم الجمعة فيأتي الحيتان يوم السبت ويدخل في الشبك ثم إذا كان يوم الأحد جاءوا وأخذوها وقالوا: نحن ما صِدْنَا يوم السبت، فعاقبهم الله تعالى عقوبة تناسب ذنبهم (٢) قَلَبَهُم الله قِردة؛ لأن القردة أقرب ما يكون إلى الإنسان كما أن عملهم هذا قريب من الصحة، يعنى: ظاهره أنه ليس فيه صيد، وهذا القرد قريب من الإنسان فهو في صورة إنسان لكن معناه حيوان.

إذن المهم: اليهود لما حرم الله عليهم شحومها، وفي لفظ الشحوم، والشحوم أعم؛ لأنه يشمل شحوم الميتة وغير شحوم الميتة، ومن المعلوم أن الله وَعَلَنَّ حرم عليهم الشحوم: ﴿ وَعَلَى اَلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَاكُلَّ ذِي ظُفُرٌ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَدِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ ﴾ [الأنظان ١٠١].

⁽١) اشتقاق أكبر: مثل: جبر، بجر، رجب....

⁽٢) أصغر: مثل: قتل، قاتل، مقتول.....

⁽٣) أخرج الحاكم القصة مطولة (٢/ ٣٥٢)، والبيهقي (١٠/ ٩٢).

حرم الله عليهم شحوم البقر والغنم إلا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم، لكن ماذا فعلوا؟ يقول: «جملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه» جملوه أي: أذابوه، وقالوا: لا نأكله لكن دوبًه وبعه واشتر بثمنه ما تأكله، فهذه حيلة على محارم الله وَ الله وَ الله وعا عليهم النبي والله الله يقاتلهم تحديرًا من فعلهم وتنفيرًا عنه، لأن من فعل كفعلهم استحق ما يستحقون، إذ إن البشر عند الله على حد سواء: ﴿إِنَّ أَكْرَمُكُمْ عِندَ الله المعقوبة ما لحق بنى إسرائيل من هذه الأمة بما عصت به بنو إسرائيل يُوشك أن يلحقه من العقوبة ما لحق بنى إسرائيل.

وهذا الحديث -كما نُشاهد- فيه فوائد كثيرة منها: أولاً: حرص النبي عَلَيْ على إبلاغ الأمة في المناسبات، فإن الرسول عَلَيْق في فتح مكة أرشد الأمة إلى أحكام كثيرة تتعلق بمكة وإلى أحكام كثيرة كان المشركون قد تعلقوا بها، ففيه: مراعاة المناسبات في الخطب والتوجيهات والمواعظ، ويتفرع على هذا: أنه ينبغي للداعية والخطيب أن يتحرى المناسبات اقتداء برسول الله عَلَيْه.

ومن فوائد هذا -أي: مراعاة المناسبات-: أن الشيء إذا جاء والناس يتشوفون إليه كان أوقع في نفوسهم وأشد تأثيرًا، ولهذا لو أن أحدًا في هذا اليوم قام يخطب الناس أو يعظ الناس فيما يتعلق بالصيام أو بالحج هل يكون له تأثير كما لو فعل ذلك في أيام الصيام أو الحج؟ الحواب: لا، وإنما كل شيء في مناسبته له تأثير أكثر وأبلغ.

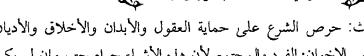
ومن فوائد هذا الحديث: عظم هذا البيع الذي بَين الرسول تحريمه؛ لأن نسبة التحريم إلى الله يدل على العناية به، ولأن نسبة التحريم إلى الله أشد وقعًا على المؤمن مما لو قيل لاتبع كذا لو قال لاتبع الخمر والخنزير والأصنام لا شك أن المؤمن يتأثر بهذا، ولكن لو قال: «إن الله حرم» هذا يكون أشد وأبلغ في النفس.

ومنها أيضًا: هذه الصيغة كما أنها أبلغ من حيث إنها نُسبت إلى الله وَ الله عَلَيْنَ فهي أبلغ من حيث إنه صرح فيها بالتحريم: «إن الله حرم»، لو كان نهيًا هكذا «لا تبيعوا» لادعى مدعي أن النهي للكراهة لكن بعد أن قال: «إن الله حرم» لا يمكن دعوى الكراهة بل هي نص في التحريم.

ومن فوائد الحديث: تحريم الخمر والميتة والخنزير والأصنام، لأن ما حرم بيعه فهو مُحرم ثمنه الله أي: ثمنه المقابل لهذا الشيء المحرّم، فانتبهوا لهذا القيد لأجل ألا يرد علينا أن الحمار حرام وبيعه حلال بالإجماع (١)، لكن لو اشترى الحمار ليأكله صار حرامًا، ولهذا نقول: إن الله إذا حرم شيئًا حرم ثمنه إذا كان الثمن مقابل هذا الشيء المحرم.

⁽۱) أخرجه أبو داود (۳٤۸۸)، وإسناده جيد، وابن أبي شيبة (٦/ ١٠١)، والدارقطني (٣/ ٧)، وصححه ابن حبان (٤٩٣٨).

⁽٢) نقله ابن رجب في جامعه (ص٧٧٠).



ومن فوائد الحديث: حرص الشرع على حماية العقول والأبدان والأخلاق والأديان والأموال، وكما قال بعض الإخوان: الفرد والمجتمع لأن هذه الأشياء حرام حتى وإن لم يكن في المكان إلا رجل واحد فهي حرام.

وظاهر الحديث: أن الخمر بيعه حرام مطلقًا، فهل يُستثنى من ذلك شيء؟ لا يستثنى من ذلك شيء حتى وإن كان بيع خمر من مسلم لكافر فإنه لا يجوز من كافر لمسلم من باب أولى، أمًا من كافر لكافر فيصح بناء على ما يعتقدونه، ولهذا لما ذكر لأمير المؤمنين عمر وفي أنهم كانوا يأخذون الخراج من الخمر ثم يبيعونه عليهم نهاهم عن ذلك وقال: ﴿وَلُوهُمْ بِيعِها وخذوا أثمانهاه (١)، يعنى: اجعلوهم هم يبيعونها وهذا يدل على أن بيعها صحيح، ولولا ذلك ما صحّ أن ناخذ ثمنه؛ لأن ثمن ما كان بيعه محرمًا محرم وفيه -أي: في قول عمر- فائدة عظيمة وهي أن مَنْ عامل بمعاملة يعتقد حِلها وأنت تعتقد تجريمها فإن ما تأخله منه حلال وجائز، لو اشترى شيئًا تعتقد أن هذا الشراء حرام وأن الملك لم ينتقل به يجوز أن تشتري منه أنت، لماذا؟ لأنه يعتقد حلَّه، وهكذا كل الأشياء الخلافية إذا وقعت ممن يعتقد حلها وليس هناك نص في التحريم بحيث لا يسوغ له أن يجتهد، فإن كل إنسان يعامل بما يقتضيه رأيه مثلاً لو وجدنا -واحدًا يشرب الدخان وهو يعتقد حِل شرب الدخان فلا يسوغ لي أن أنكر عليه ما دام يعتقد أنه حلال، لو رأيت رجلاً أكل لحم إبل وملاً بطنه ثم قام يصلي بلا وضوء وهو يعتقد أنه لا يجب الوضوء من لحم الإبل فلا أنكر عليه، والصلاة بغير وضوء أعظم من شرب الدخان، حتى إن أبا حنيفة كَنَلَهُ في مذهبه أنَّ مَن صلى مُحدثًا فهو كافر(١)؛ لأنه مستهزئ بآيات الله، ومع ذلك إذا كان هو يرئ أنه لا ينقض الوضوء فلا ننكر عليه، وأثر عمر هذا ولله الأصل في هذا، فلو أكلت لحمًا أنا ورجل من الشافعية وهم يرون أن لحم الإبل لا ينقض الوضوء وقمنا للصلاة فتوضأت وهو لم يتوضأ هل أقول له: يا أخي، اتق الله هذا حرام، وأنكر عليه؟ لا، ما رأيكم فيمن يصلى بغير وضوء فهذا يُنكر عليه، لماذا لا أنكر على هذا؟ لأنه يعتقد أنه على وضوء وأنه ليس حرامًا عليه أن يصلى، نفس الأشياء الأخرى الشيء الذي فيه الخلاف وليس فيه نص يمنع الإنسان من الاجتهاد فيما يذهب إليه لا ينكر عليه؛ لأنه يقول: أنت تعتقد أنه حرام، وأنا لا أعتقد أنه حرام، فقولك ليس حجة على وقولى ليس حجة عليك.

⁽١) أخرجه عبد الرزاق (١٤٨٥٣)، وأبو عبيد في الأموال، وعنه ابن حزم في المحليٰ (٨/ ١٤٨) من طريق إبراهيم بن عبد الأعلىٰ عن سويد بن غفلة أن بلالاً قال لعمر... فذكره، وإسناده صحيح، وانظر أحكام أهل الذمة لابن القيم (ص٧٢)، تحقيق شيخنا الفاضل أيمن الدمشقى.

⁽٢) هو خلاف مذهب الجمهور، فعندهم يكون آثمًا فاسقًا إن لم يستحله. انظر المجموع (٤/ ٢٢٩).

إذن أنا ربما أقول: إذا أنكرت علي فعله وقلت: إنه حرام - أنا أيضًا أنكر عليك أقول: لماذا تحرمه والأصل الحل؟ لماذا تمنع عباد الله مما خلق الله؟ فمشكلة هذه أننا نحن الآن هنا في السعودية لا أحد من علمائنا فيما أعلم يقول: إن الدخان حلال، وعلى هذا فلو جاء عامي يقول: أنا والله أقلد ناسا آخرين خارج المملكة لا يحرمونه لا نقره على ذلك؛ لأن العامي ليس أهلاً للاجتهاد، لكن لو يأتي واحد طالب علم من بلاد أخرى يقول: أنا ما تبين لي التحريم فلا ننكر عليه، لأنه ليس عندنا نص يقول: إن الدُّخان حرام، تحريمه داخل في عمومات، والرسول يحيي له أله لله يعن أكل البصل قال الصحابة: إنها حُرَّمت إنها حرمت، فقال: هإنه ليس لي تحريم ما ويبيعونه ويُدخلون ثمنه في بيت المال نهاهم قال: وَلُوهم بيعها وخلوا اثمانها، بيع الخمر بالنسبة للمسلمين حرام، أمًا بالنسبة للذمي حلال، اجعلوهم يبيعون الخمر، لأنهم يعتقدون حلها وخلوا المائها منهم مع أني الآن أعلم أن هذا الرجل باع المخمر وأخذت الثمن -ثمن الخمر و وجعلته في بيت المال يقاس على الخمر ما يشبهه أو أشد ضررًا منه مثل الأفيون والحشيش والمخدرات، وهل يقاس علىه الدُخان أو لا؟ هو لا يسكر وأظنه أيضًا لا يخدر لكنه يدخل فيما يأتي في بيع الميتة ألصق.

تحريم بيع الميتة مثل الدخان والدم:

قال: «والميتة»، يعني: حرم بيع الميتة، وهذا كما نعلم لفظ عام؛ لأنه مفرد مُحلى الله بواله، والأصل في المفرد المحلى بواله أنه للاستغراق، عام لأنه لا يخرج عن الاستغراق إلا بدليل مثل أن يكون للعهد، أو لبيان الحقيقة.

إذن فكل ميتة فبيعها حرام، إذن لدينا عمومات عموم لجميع الميتات حيث قُلنا «كل ميتة بيعها حرام»، وعموم للميتة نفسها حيث قلنا: «كل الميتة بيعها حرام»، أما الأول وهو العموم في أعيان الميتات فهذا يستثنى منه شيء يستثنى منه ما كان ميته حلالاً، مثل: السمك والجراد فإن بيعها حلال.

فإن قال قائل: أين الدليل على إخراج هذا من العموم؟

قلنا: الدليل: أولا: السُّنة، وثانيًا: المعنى، أما السُّنة فإن النبي ﷺ قال في سياق هذا الحديث: «إن الله إذا حرم شيئًا حرم ثمنه»، فعلم من هذا التعليل أن الميتة التي يحرم بيعها هي

⁽١) أخرجه مسلم (٥٦٥) عن أبي سعيد.

⁽٢) انظر البحر المحيط (٣/ ٧٧)، والمدخل لمذهب الإمام أحمد (ص٢٣٩)، وشرح الأصول لابن عثيمين (ص٢٤٦)، والقواعد الحسان بشرحه أيضًا (ص١٨)، وشرح قواعد السعدي (ص٢٠٣).



الميتة المحرمة، لقوله: «إن الله إذا حرم شيئًا حرم ثمنه»، أما المعنى: فنقول: إنما حرم بيع الميتة لأنه لا ينتفع بها، والميتة الحلال ينتفع بها، وما كان منتفعًا به على وجه حلال فإن الشرع لا يمكن أن يمنع بيعه لما في ذلك من الحَجْر على الناس في تعميم الانتفاع به؛ لأنًا لو قلنا: هذا الشيء الحلال لا يجوز بيعه معناه: أننا حجرنا على الناس في تعميم الانتفاع به فصار لا ينتفع به إلا مَن كان بيده أو إذا ما أعطاه على سبيل الهدية والصدقة وما أشبه ذلك. صار يستثنى من هذا أي شيء؟ الميتة الحلال كالسمك والجراد، وقد عرفتم الدليل والتعليل في ذلك.

العموم الثاني: قولنا: «كل الميتة»، أي: كل أجزاء الميتة حرام بيعها هذا أيضًا ليس على عمومه؛ لأنه يستثنى منه ما لا تحله الحياة، فبيعه حلال بالاتفاق كالشعر والوبر والصوف والريش هذا بيعه حلال بالاتفاق، لأنه لا يدخل في مسمى الميتة، ولهذا يُجزَّ وينتفع: ﴿وَمِنْ السَّوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمَتَعًا إِلَى حِينِ ﴾ [التَحَالَة ١٨]. ولو كان من الميتة لكان إذا جُزَ لا ينتفع به؛ لأن ما أبين من حى فهو كميته.

إذن يستتنى من الميتة ما لا تُحِله الحياة، كالشعر والوير والصوف والريش، هذه الأربعة ما الفرق بينها؟ الصوف للضأن، والوير للإبل، والشعر للمعز، والبقر والريش للطير، هذه يجوز بيعها فإذا ماتت البهيمة مثلاً وجز الإنسان صوفها أو شعرها أو وبرها فله بيعه، وكذلك لو قص ريشها فله بيعه بالاتفاق، لأن الحياة لا تحله، وهل تباع الأظلاف؟ الأظلاف للبهيمة التي بمنزلة الأظفار للإنسان هل تباع؟ الظاهر أنها من جنس الظفر بعضها تحله الحياة وتتألم به وبعضها لا، فما لا تحله الحياة كالظفر فإنه يجوز بيعه إن انتفع به، وإن لم ينتفع به منع من بيعه لا لأنه جزء ميتة، ولكن لأن في بذل المال فيه إضاعة للمال.

قال: إذن فالعظام طاهرة، وإذا كانت طاهرة جاز بيعها، لكن جمهور أهل العلم على خلاف قوله وهو الأقرب من لفظ الحديث؛ لأن الميتة في الواقع إذا قيل «ميتة» فلا يتبادر إلى الذهن إلا أنه لفظ شامل لكل الميتة، وقول شيخ الإسلام: إن الرسول ﷺ إنما حرم من الميتة أكلها والعظام لا تؤكل. جوابه أن يُقال: بل قد تؤكل.

هل يشمل هذا الحكم الجلد -جلد الميتة- أو لا؟ نقول: الحديث يشمله، لأن الجلد جزء من الميتة تحله الحياة، إذن فلا يجوز بيع جلد الميتة وإن سُلخ وانفصل منها، لأنه جزء منها،

⁽١) في الفتاويٰ (٢١/ ٩٩).



فكما لا يجوز أن أبيع يدها أو رجلها إذا قطعتها فلا يجوز أن أبيع جلدها إذا سلختها، وهل يشمل هذا ما إذا دبغ الجلد؟ يقول بعض العلماء: إنه يشمل ما إذا دبغ، وهذا مبني على أنه لا يطهر بالدباغ وعلى أنه لا ينتفع به إلا في الشيء اليابس، وهذا هو المشهور من مذهب الحنابلة(١١) والصحيح أنه يطهر بالدبغ، وأنه ينتفع به في اليابسات والمائعات؛ لأن النبي على مر بشاة يجرونها ميتة فقال: هملا أخذتم إهابها فانتفعتم به، قالوا: إنها ميتة. قال: هيطهرها الماء والقرظ،(١١) وقال: هدباغ جلود الميتة ذكاتها، وهذا يدل على أن الدبغ يطهرها ويجعلها حلا حيث شبهها بالذكاة، شبه الدباغ بالذكاة، وعلى هذا القول يجوز بيعه بعد الدبغ؛ لأنه عين مباحة النفع على وجه عام شامل فيباح بيعه بعد الدبغ.

هل يباح بيع جلود السباع بعد دبغها؟ هذا ينبني على أن قول الرسول على: «أيما إهاب دبغ فقد طهر» هل يشمل ما لا تبيحه الذكاة كالسباع أو يختص بما تبيحه الذكاة لقوله: «دباغ جلود الميتة ذكاتها» وفيه خلاف بين العلماء أيضًا، لكن إذا قلنا بأن جلود السباع تطهر بالدبغ فإنه يجوز بيعه كجلود الميتة.

لو قال قائل: إذا قلتم إنه يطهر بالدبغ، فقولوا: يجوز بيعه قبل الدبغ كما تقولون بجواز بيعه؛ لأنه يمكن أن يطهر وينتفع به، فاجعلوا جلد الميتة قبل الدبغ كالثوب المتنجس، وقولوا: يجوز بيعه لمن يريد أن يدبغه ويطهره؛ لأنه قد يكون هذا صاحب الشاة التي ماتت وسلخ جلدها قد لا يكون عنده ما يدبغ به الجلد، ويأتي إنسان آخر يقول: أنا أشتريه وأدبغه فهل تجيزون ذلك؟

الجواب: لا، والقياس نقول: لا يصح القياس؛ لأن هذا الجلد جزء من الميتة فنجاسته عينية أصلية، فلا يمكن أن نجيز بيعه حتى يخرج عن حكم الميتة، أما الثوب المتنجس فالنجاسة طارئة عليه وأصله طاهر ليس جزءًا من ميتة أو جزءًا من نجس بل أصله طاهر، فلهذا أجزنا بيعه قبل غسله، إذن الميتة فيها عمومان من حيث الميتات وأنواعها، ومن حيث أجزاء الميتة، تقدير العموم الأول: أن نقول: بيع كل ميتة، وتقدير العموم الثاني: بيع كل الميتة، وعرفنا الآن ما الذي يستثنى من ذلك.

ولو قال قائل: لو اضطر إنسان إلى بيع ميتة هل يجوز بيعها عليه؟ الجواب: لا للعموم، ولأنه عند الضرورة يجب أن يبدَل له ما يدفع ضرورته حتى وإن كانت مذكاة، فإن أبى صاحب الميتة أن يعطي المضطر إلا ببيع فليدفع له والإثم على البائع.

⁽١) الفروع (١/ ٧٢)، والإنصاف (٦/ ١٢٦)، والمغني (١/ ٥٥).

⁽٢) تقدم في الطهارة.



والقرون يجوز بيعها؟ مثل الظفر الذي انفصلت عن الحياة لا يجوز وما لا فلا، يقاس على الميتة ما كان ضاراً بالبدن، فكل ما يضر بالبدن فإنه يدخل في حكم الميتة مثل الدخان؛ لأنه مضر، ولا شك في ضرره فيحرم بيعه، وإذا حرم بيعه حرم تأجير المحلات لمن يبيعه؛ لأن هذا إعانة على الإثم والعدوان، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى البِّرِ وَالنَّقَوَىٰ وَلا نَعَاوَنُوا عَلَى الْإِرْ وَالنَّقَوَىٰ وَلا نَعَاوَنُوا عَلَى الإِرْ وَالنَّقَوَىٰ وَلا نَعَاوَنُوا عَلَى الإِرْ وَالنَّقَوىٰ وَلا نَعَاوَنُوا عَلَى الإِرْ وَالنَّقَوىٰ وَلا نَعَاوَنُوا عَلَى الإِرْ وَالنَّقَوىٰ وَلا نَعَاوَنُوا عَلَى الإِرْ وَالنَّعَوىٰ وَلا نَعَاوَنُوا عَلَى الإِرْ وَالنَّعَوىٰ وَلا نَعَاوَنُوا عَلَى الإِرْ وَالنَّعَوىٰ وَلا نَعْ وَلا عَلَى الله على حصوله لاي سبب، وبناء عليه لو قال الأب لابنه: خذ يا بني هذه العشرة ريالات واشتر لي علبة دخان يلزمه طاعته؟ لا يلزمه، ويحرم عليه؛ لأن الله تعالى قال: ﴿ وَإِن جَهَدَاكَ عَلَى آن تُشْرِكَ بِي مَا لِيَسَ اللَّكَ بِهِ عَلْمٌ فَلا تُطِعْهُمَا ﴾ [الْفَيْمَانُ الله تعالى قال: ﴿ وَإِن جَهَدَاكَ عَلَى آن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ اللَّكَ بِهِ عَلْمٌ فَلا تُطِعْهُمَا ﴾ الله على على الله فرورة؛ الظاهر أنه ضرورة؛ لأنه ربما يتجرأ هذا الغشيم الأب ويطلق الأم وقد تكون هذه آخر التطليقات فتنفصم عرى الأسرة.

المهم: إذا دعت الضرورة إلى ذلك فهو كغيره من المحرمات التي تبيحها الضرورة، أما إذا لم يكن ضرورة فإنه يجب عليه أن يعصي والده في ذلك، فإن قال: أفلا أعد عاقًا إذا كان والدي لا يستطيع أن يخرج إلى السوق ويشتري لمرض أو كبر؟ فالجواب: أنه لا يُعد عاقًا لوالديه.

وهل يقاس على الميتة السُم؟ إن اشترى للمضرة فهو حرام، كذا وإن اشترى للمنفعة فهو حلال، ومن ذلك المبيدات التي تشتري لأمراض الأعشاب والزهور وما أشبهها، فنقول: هذه الأشياء إذا كان لا يمكن الانتفاع بها إلا على سبيل المضرة فبيعها حرام وإلا فبيعها حلال، لأن فيها منفعة. والدم هل يجوز بيعه أو لا؟ بيع الدم حرام سواء بيع للأكل أو الشرب أو الحقن لا يجوز بيعه، في الأكل كيف ذلك يمكن أن يكون جاملًا ويأكله الإنسان أكلاً أو يشربه شربًا إذا كان مريضًا يحتاج إلى حقن دم، نقول: بيعه حرام.

فإن قال قائل: أليس الدم يجوز عند الضرورة؟

قلنا: أوليس الميتة تجوز عند الضرورة؟ فسيقول: بلى في المسالتين، نقول: إذا كانت الميتة تُباح للضرورة ومنع الشارع بيعها فكذلك الدم لا يجوز، فإن اضطر إنسان إليه ولم يجد من يبذله له إلا بعوض فالإثم على البائع، أما هو فيجوز أن يدفع ضرورته بذلك وهذا على أي دم الإنسان دم البهيمة.

تحريم بيع الأمنام وما يلحق بها من الكتب المضلة والجلات الخليعة:

الأصنام قلنا: إن كل ما أتخذ ليُعبد من دون الله فهو صنم، سواء على صورة إنسان أو شجر أو حجر أو غير ذلك، وذكرنا في أثناء الشرح أن العلة في ذلك حماية الأديان وعلى هذا نقول: الأصنام يحرم بيعها، لكن لو أراد شخص أن يصنع صنما لمن يعبد الأصنام مثل أن يصنع صورة بوذا لمن يعبده، لأن عادة يصنع صورة بوذا لمن يعبده، نقول: هذا حرام لا يجوز بيعه حتى على من يعبده، لأن عادة

الأصنام ما أحلت بأي شريعة كانت، كل الشرائع تحارب الشرك، ليس هناك شريعة أنزلها الله ويُجَلَّنُ تبيح الأصنام، فإن اشتريت الأصنام لتكسر وينتفع بموادها فظاهر الحديث أن ذلك حرام، ويُحتمل أنه ليس بحرام، لأنه ليس المقصود من الشراء هنا شيئًا محرمًا، إنما المقصود شيئًا مباحًا، ومثل ذلك لو اشتراها ليتلفها فإن هذا لا بأس به بشرط أن يُعلن ذلك حتى لا يظن أحد أنه اشتراها من أجل الانتفاع بها على وجه محرم، إذن يستثنى من الأصنام شيئان: الشيء الأول: إذا كانت مادتها ينتفع فاشتراها ليكسرها وينتفع بمادتها كما لو كانت من حديد أو خشب يصلح أن يكون ألواحًا أو أبوابًا أو ما أشبه ذلك.

ثانيًا: إذا اشتراها ليتلفها يعني: هو لا ينتفع بمادتها لكن اشتراها ليتلفها فهذا لا بأس به، بشرط أن يبين ذلك ويظهره لئلا يُتخذ ذريعة إلى جواز بيعها، ويقاس على ذلك.

من فوائد المحديث أيضًا: أنه يحرم بيع الكتب المضلة الداعية للبدع أيًا كانت إلا إذا اشتراها ليعرف ما فيها من بدع ثم يرد عليها، فهذا لا بأس به إذا كان لا يتوصل إلى ذلك إلا بالشراء، كما لو اشترى الأصنام من أجل إتلافها ولا يتوصل إلى إتلافها إلا بذلك، ويقاس على ما سبق من بيع الخمر والأصنام، أيضًا لا يجوز شراء الكتب المدمرة للأخلاق مثل المجلات والصحف التي تشتمل على صور خليعة مُغرية مفسدة للأخلاق، فإن شراءها لا يجوز وبيعها حرام، فإن اشتراها لإتلافها ولا يتمكن من إتلافها إلا عن طريق الشراء فلا بأس؛ لأن هذا لا يقصد به اقتناؤها، وإنما يقصد به إتلافها وإزالتها، وكل شيء ذكرناه من الأصنام وغيرها مما قلنا يجوز شراؤه لإتلافه وهذا إذا لم يتمكن من إتلافه بغير الشراء، فإن تمكن فإن شراءها إضاعة مال ولا يجوز له أن يشتريها في هذه الحال.

ومن فوائد الحديث: حماية الإسلام للعقول والأبدان والأخلاق والأديان والأموال والفرد والمجتمع والفطر، لأن كل هذا تفسد ما ذكر، فإذا حرم الشارع بيعها فإنما ذلك لحماية هذه الأمور التي لابد للمجتمع من حمايتها.

ومن فوائد الحديث: أنه لا يجوز تأجير المحلات لمن يبيعون هذه الأشياء، من أين يؤخذ؟ من أن الإعانة على المحرم حرام، لقوله تعالى: ﴿وَلَا نَهَاوَثُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِواَلْمُدُونَ ﴾ المائية:٢]. فلا يجوز أن يؤجر الإنسان بيته لبائع الخمر أو لبائع الخنزير أو لبائع الأصنام أو لبائع المجلات الخليعة أو لبائع الكتب المنحرفة، وما أشبه ذلك، لأن هذا من باب التعاون على الإثم والعدوان.

ومن فوائد الحديث: فقه الصحابة -رضي الله عنهم- وذلك من قولهم: «أرأيت شحوم الميتة؟... إلخ»، وجه ذلك: أنهم أرادوا أن يجعلوا من الانتفاع بهذه الأشياء -هذا الانتفاع المباح- سببًا لحل بيعها؛ لأنه يتوصل بيعها إلى شيء مباح وهو طلي السفن ودهن الجلود والاستصباح.



ومنه أيضًا -من فوائد الحديث-: أن الشرع يأتي بما فوق العقل، بمعنى: أن العقل قد يُدرك الشيء على وجه ناقص فيأتي الشرع ويكمله، وجه هذا: أن الصحابة قالوا: إذا كانت هذه الشحوم تُطلى بها السفن وتُدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فهذا يقتضي جواز بيعها لتحصيل هذه المنافع، ولكن الشرع أقوى من ذلك وأعمق، حيث منع منها الرسول على مطلقًا لما في ذلك من الحماية التامة؛ لأنه لو أجيز بيع الشحوم لهذه الأغراض لتوصل الناس إلى شيء آخر ولقالوا: إذن يجوز بيع لحوم الخنزير لهذا الغرض، لكن الرسول بيّن أن هذا ممنوع.

ومن فوائد الحديث: جواز طلي السفن بشحوم الميتة، لأن النبي ﷺ أقرهم على ذلك. ومن فوائد الحديث أيضًا: جواز الاستصباح بشحوم الميتة، لكن قال أهل العلم (١٠)؛ إنه لا يجوز أن يُستصبح بها في المساجد، وهذا القول مبني على أن النجاسة لا تطهر بالاستحالة؛ لأن دُخان النجاسة نجس، أما على القول بأنها تطهر بالاستحالة فإن دخانها طاهر، وحينئذ لا مانع من أن يستصبح بها في المساجد.

ومن فوائد الحديث: جواز الانتفاع بالنجس على وجه لا يتعدى لقوله هنا: «فإنها تطلى بها السفن»، فإن كان على وجه يتعدى مثل أن يستعمل النجس على ثوبه أو بدنه ويذهب إلى الصلاة، فإن هذا لا يجوز، أو يستعمل النجس في أكله وشربه فإن هذا لا يجوز؛ لأن التغذي بالنجاسة لا يجوز.

هل يستفاد منه: جواز استعمال الكحول على وجه لا يتعدى كما لو ادهن بها أو ما أشبه ذلك؟ نعم، قد يقال بذلك، وقد يقال: إن عموم قوله: ﴿فَأَجْتَنِبُوهُ ﴾ الكَانِيَة: ١٠]. يدل على أنه لا يستعمل لا شربًا ولا دهانًا.

ومن فوائد الحديث: جواز الدعاء على الأمة إذا عملت ما يكون معصية على سبيل العموم؛ لقول الرسول ﷺ: «قاتل الله اليهود»، فيجوز لك أن تقول: قاتل الله أهل هذا البلد إذا كانوا يتعاملون معاملة سيئة أو يفعلون معصية تدعو عليهم بأن يُقاتلهم الله وسبق معنى المقاتلة.

ومن فوائد الحديث: أن اليهود أصحاب مكر وخديعة؛ لأن الله لما حرم عليهم الشحوم صاروا يذيبونها ثم يبيعونها ويأكلوا ثمنها.

ومن فوائده: أن من تحيل على محارم الله من هذه الأمة ففيه شبه من اليهود، فيكون التحيل حرامًا؛ لأنه تحيل على المعصية، ولأن فيه مشابهة لمن؟ لليهود.

ومن فوائد الحديث: أن الله إذا حرم شيئًا حرم ثمنه، وبناء على ذلك فإن ما ذكرناه قبل قليل من شراء الأصنام لإتلافها أو الكتب المنحرفة لإتلافها يكون الثمن حرامًا على البائع لماذا؟ لأن هذا حرام عليه فيحرم عليه ثمنه.

⁽١) البحر الرائق (١/ ١٢٨)، كفاية الطالب (١/ ٧٣٦).



ومن فوائد الحديث: جواز تصرفات الكفار المالية لقوله: «ثم باعوه فأكلوا ثمنه» فإن هذا البيع إذا قال: «أكلوا ثمنه» يدل على أن هذا البيع صح؛ إذ لا يحل الثمن إلا بعد صحة البيع. وهذه الفائدة فيها شيء من القلق لكن قد يوحي قوله: «ثم باعوه» على جواز تصرف الكفار، وهذا أمر لا شك فيه، يعني: من حيث الجملة، لكن هل هذا الحديث يدل عليه هذا هو محل قلق في النفس، وأما جواز تصرف الكفار ومعاملاتهم فهذا شيء معروف.

ومنها: جواز استعمال «أرأيت» في مخاطبة الرؤساء وذي الشرف والجاه لقول الصحابة: «أرأيت شحوم الميتة؟»، ولا يُقال: إن هذا سوء أدب في الخطاب؛ لأن الصحابة -وهم أكمل الناس أدبًا- خاطبوا به من هو أعظم الناس في وجوب التأدب معه، وهو الرسول عَلَيْق.

ومنها: جواز توكيد الحكم لقوله: «لا، هو حرام»، فإن قوله: «هو حرام» تأكيد لقوله: «لا»؛ إذ لو اقتصر على قوله: «لا» لكفى، وقد يُقال: إنه لا يكفي؛ لأن النفي قد يكون للكراهة لا للتحريم، وبناء على ذلك تكون الجملة -«هو حرام»- تأسيسية لا توكيدية.

٥ ٩٧ - وَهَن ابْنِ مَدْمُودٍ هِفِي قَالَ: سَدِيمْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: ﴿ وَا الْحَتَالَمَ السُمْتَبَالِمِعَانِ
 وَلَيْسَ بَيْنَهُمَ البِّئَةٌ، فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ رَبُّ السِّلْعَةِ أَوْ يَتَتَارَكَانِ (١). رَوَاهُ الْمُخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ الْمُعَاكِمُ.
 الْمُعَاكِمُ.

قوله: «إذا اختلف المتبايعان وليس بينهما بينة»، المتبايعان هما: البائع والمشتري، وأطلق عليهما اسم المتبايعين من باب التغليب على أننا نقول: البائع بائع، والمشتري مبتاع.

وقوله: «وليس بينهما بينة»، البينة: ما يبين الحق ويوضحه وهي في الأموال: رجل وامرأتان أو رجلان أو رجل ويمين المدعى.

وقوله: «فالقول ما يقول رب السلعة»، من هو رب السلعة؟ فسرت ذلك في لفظ آخر وهو البائع وتفسيره يرد قول من يقول: إن المراد برب السلعة: المشتري، لأن مالك السلعة عند الاختلاف هو المشتري وليس البائع؛ لأن البائع قد باعه وانتقل ملكه عنه، ولكن تفسير اللفظ الثاني يأبي هذا المعنى، ويكون المراد برب السلعة: البائع على كل حال، وظاهر الحديث: أن هذا عام في جميع الاختلافات سواء كان البائع هو المدعي أو كان المشتري هو المدعي، وحينئذ يكون بينه وبين قول الرسول عليه «البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه» يكون بينهما

⁽۱) أبو داود (۳۰۱۱)، والترمذي (۱۲۷۰)، والنسائي (۲۰۲۷)، وابن ماجه (۲۱۸۱)، وأحمد (۲۲۲۱)، وأحمد (۲۲۲۱)، والحاكم (۲/۲۰۲)، وحسنه البيهقي (٥/ ٣٣٢)، وقال: روي من أوجه بأسانيد مراسيل إذا جُمع بينهما صار الحديث بذلك قويًّا. وقال ابن عبد البر: هذا الإسناد ليس بحجة عند أهل العلم، ولكن هذا الحديث عندهم مشهور ومعلوم، والله أعلم. التمهيد (۲۹۲/۲۶).

⁽٢) هو أول حديث في الفرائض سيأني تخريجه.



عموم وخصوص من وجه، وجه ذلك: أن الحديث البينة على المدعى، يعم كل السلع ويخص اليمين بالمدعى عليه، وأن هذا الذي معنا يختص بالمتبايعين ويعم كل اختلاف بينهما، إذن هنا عموم وخصوص، فإذا اتِفقا في صورة ما فلا إشكال؛ يعنى: بأن كان البائع هو المدعى عليه، فإذا كان البائع هو المدعئ عليه فالقول قوله بيمينه على الحديثين، هذا والذي أشرنا إليه من قبل، وصورة ذلك: أن يقول المشتري للبائع: إنك قد اشترطت على أن الشاة ذات لبن! فقال البائع: ما اشترطت عليك، فهنا القول قول البائع أنه لم يشترط على الحديثين جميعًا، يعني: على مقتضى هذا الحديث وعلى مقتضى البينة على المدعى، واليمين على المدعى عليه؛ لأن المدعى عليه الآن، هو البائع، وهنا يكون القول ما قال رب السلعة وهو البائع، فإذا اتفق مدلول الحديثين في صورة ما فالأمر واضح أن القول قول البائع، لكن المشكل إذا اختلفا مثل أن يقول البائع: قد بعتها عليك بعشرة، فيقول المشتري: بل بثمانية، فهنا البائع هو المدعي؛ لأنهما اتفقا على الثمانية واختلفا في الزائد في العشرة وما فوق بثمانية زائد، فالقول به دعوى، فهل نقول: القول قول البائع، أو نقول: القول قول المشتري، لأنه مدعى عليه؟ فيه خلاف؛ منهم من رجح اليمين على المدعى عليه، وقال: هنا المشتري مدعى عليه؛ لأنه قد ادعى عليه أن الثمن عشرة فيكون القول قوله، ويحلف أنها ليست بعشرة وتكون له، ومنهم من يقول: بل القول قول البائع؛ لأن المشتري مدع. ما وجه كونه مُدعيًا. قالوا: لأنه ادعى أن البائع أخرجها من ملكه بثمانية، والأصل بقاء مُلْك البائع، فالبائع يقول: ما بعت إلا بعشرة، وهذا يقول: بعت بثمانية، إذن هو مدع، وحينئذ يصدق الحديثان في هذه الصورة؛ لأن قولنا: القول قول البائع على حسب هذا الحديث، وعلى حسب حديث: هالبينة على المدعي، ولكن العلماء اختلفوا في هذه المسألة؛ فمنهم من قال: القول قول البائع بمقتضى هذا الحديث وقال: إن معنى حديث: «البينة على المدعي... إلنج، يُطابق هذا الحكم؛ لأن المشتري يدعى أن البائع أخرجه من ملكه بثمانية، والبائع(١) يُنكر، والأصل بقاء الملك -ملك البائع- فيكون القول قول البائع كما سيأتي.

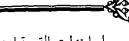
ومن العلماء من قال: إن القول قول المشتري، لأنهما اتفقا على البيع واتفقا على ثمانية واختلفا فيما زاد على الثمانية، فالمشتري يدعيها والبائع ينفيها، فالبينة على المدعي، فيقال للبائع هات البينة وإلا فليس لك إلا ثمانية.

ومنهم من قال: بل يتحالفان، وهذا هو المذهب، قالوا: لأن كل واحد منهما مدع ومدعى عليه عليه؛ فجمعوا بين القولين. وقالوا: إن البائع مدع والمشتري مدع أيضًا، والبائع مدعى عليه

 ⁽١) كانت هذه قالها الشيخ: «والمشتري»، فحدث سبق لسان له تَعَيَّقُهُ ثم عند الحديث الثاني تذكر وأعاد قراءة هذا الشرح وصححه.

والمشتري مدعى عليه، إذن كيف نعمل؟ قالوا: يتحالفان، فيحلف البائع أولاً ما بعته بثمانية وإنما بعته بعشرة، فإن رضي المشتري ثبت ما قال البائع، وإن لم يرض حلف المشتري ويقول: والله ما اشتريته بعشرة وإنما اشتريته بثمانية، وبعد التحالف يفسخ البيع وترد السلعة إلى ربها والثمن إلى ربه.

هذا الحديث لو نظرنا إلى عمومه لقلنا: كل اختلاف يقع بين المتبايعين فالقول قول البائع، فإن لم يحلف ترادًا البيع، يعني: فسخاه، ولكن هذا الحديث ليس على هذا الإطلاق باتفاق العلماء، فإن العلماء لم يتفقوا على أن القول قول البائع في كل صورة، بل اتفقوا على أنه ليس القول قول البائع في كل صورة، وأن من الصور ما لا يمكن فيه قبول قول البائع بالاتفاق، ومن الصور ما القول فيه قول المشتري بالاتفاق، إذن صار هذا الحديث ليس على إطلاقه، وإنما يرجع فيه إلى الحديث الأصل وهو: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر»، ثم إذا كان كل منهما مدعيًا ومدعى عليه فإننا نجري ما قاله الفقهاء -رحمهم الله- بأن نُحلِّف كل واحد منهما على نفي دعوى صاحبه، وإثبات دعواه، وإذا وقع التحالف فلكل واحد منهما الفسخ، وإذا اختلف في عين، فقال المشتري: إني اشتريته وهو معيب، وقال البائع: بل اشتريته سليمًا من العيب، فمن القول قوله؟ هذا الحديث يدل على أن القول قول البائع، وهو كذلك مُطابق للأصول؛ لأن الأصل عدم العيب، والأصل سلامة المبيع. وقال بعض الفقهاء: إن القول قول المشتري وهو المذهب، وإذا اختلفا في حدوث العيب فالقول للمشتري، لماذا؟ قالوا: لأن الأصل عدم قبض الجزء الفائت بالعيب، لأن العيب نقص في المبيع، والأصل عدم قبض هذا الجزء الفائت بالعيب، فإذا ادعاه المشتري وقال: ما قضيت هذا الجزء الفائت بالعيب فالقول قوله، لكن هذه العلة عليلة جداً؛ لأن كون الأصل سلامة البيع أقوى مما قالوه -رحمهم الله- هذا ما لم يكن هناك بينة على قول أحدهما كما لو كان العيب أصبعًا زائدًا، فهنا القول قول المشتري، لأن الزائد لا ينبت يكون من أصل الخلقة، أو كان العيب جرحًا طريًّا يثعب دمًا، والبيع له أربعة أيام، فهنا القول قول البائع؛ لأنه لا يمكن أن يبقى الجرح يثعب دما لمدة أربعة أيام، ولكن القول الصحيح: أن القول قول البائع؛ لما ذكرناه من أن الأصل سلامة المبيع، فإن اتفقا على أن العيب عند البائع وقال البائع: قد اشترطته عليك، وقال المشتري: لم تشترطه، فما هو الأصل؟ ننظر أولاً هل اتفقا على العيب؟ قال البائع: نعم، صحيح به عيب، لكنني اشترطت عليك. وقال المشتري: لم تشترطه علي ولا بينته، فالقول قول المشتري؛ لأن الأصل عدم الشرط إلا إذا وُجِدت قرينة قوية تشهد للبائع بأن يكون البائع معروفًا بالصدق وحُسن المعاملة، وأنه لا يمكن أن يكتمه عليه، وأن المشتري معروف بسوء المعاملة أو قرينة أخرى



مثل: أن يكون قد باع عليه هذا الشيء والقيمة مرتفعة ورضي بالعيب، ولما نزلت القيمة ادعى أنه لم يشترطه عليه من أجل أن يرد البيع فهذه أيضًا قرينة، لكن إذا خلت المسألة من القرينة فإن القول قول المشتري؛ لأن الأصل عدم الشرط.

ومن فوائد الحديث: العمل بالبينة، وهل البينة معينة بالنوع أو عامة لكل ما يبين الحق؟ الصحيح: أنها عامة لكل ما يبين الحق، والمذهب: أنها في الأموال رجلان أو رجل وامرأتان أو رجل ويمين المدعي، ولكن الصواب أن البينة: اسمُ لما يبين الحق ويوضحه بأي وسيلة كانت.

ومن فوائد الحديث: جواز وصف الإنسان بالرب، لقوله: «رب السلعة»، وهذا جائز، وقد جاءت أحاديث كثيرة في هذا المعنى، منها قوله ﷺ في علامات الساعة في رواية للبخاري: «أن تلد الأمة ربها» (أ)، وكذلك في اللقطة: «حتى يجدها ربيها» (أ)، فوصف الإنسان بالرب لما يملكه جائز ولا بأس به، لكن من المعلوم أنه لا يجوز أن يقول: فلان رب كل شيء، لأن هذا وصف خاص بالله فلا يجوز أن يطلق على بشر، كما لا يجوز أن يقول: قاضي القضاة، وملك الملوك وما أشبه ذلك.

ومن فوائد الحديث: الرجوع إلى الأصل والعمل به لقوله: «القول ما قال ربُّ السلعة»؛ لأن الأصل أنه لم يخرج السلعة إلا على قوله هو، فالأصل مثلاً: أني ما بعتها عليك بثمانية، الأصل أني لا أخرج من ملكي إلا ما أرضاه وأنا ما رضيت إلا عشرة، فهذا عمل بالأصل، والعمل بالأصل موجود وله أدلة كثيرة في القرآن وفي السنة: أننا نعمل بالأصل وهو أيضا مقتضى النظر؛ لأن الأصل بقاء ما كان على ما كانه (١)، ومن أمثلة ذلك: رجل توضأ ثم شك هل أحدث أم لا؟ فالأصل بقاء حدثه، فلو تيقنت أنك أكلت لحم إبل بعد المغرب ثم شككت هل توضأت أو لا؟ فلا تصلي العشاء إلا بوضوء جديد، ولو توضأت لصلاة المغرب ثم شككت هل انتقض وضوءك أو لا؟ لم يلزمك الوضوء؛ لأن الأصل بقاء الوضوء كما قال النبي ﷺ في الرجل يشكل عليه أخرج منه شيء أو لا قال: الا قال: الا يُحرج من المسجد حتى يسمع صوتًا أو يشم ريحًا» (١٠).

. Zii ...i

- ما المراد: ياالمتبايعانه؟

⁽١) أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩).

⁽٢) سيأتي في باب اللفطة.

⁽٣) المنثور للزركشي (٢/ ٢٨٦)، قواعد ابن رجب قاعدة (١٥)، والأشباه والنظائر (ص٥٦)، شرح القواعد الفقهية لمصطفئ الزرقا قاعدة (٤).

⁽٤) تقدم في الطهارة.



- وهل له نظير في اللغة العربية؟
- يقال: شركى واشترى، أيهما البائع؟
 - ما هي البينة؟
- ما هو ربُّ السلعة في الحديث، وهل هناك قول آخر؟

وقبل أن نبدأ شرح حديث جديد أحب أن أنبه على وهم وقع لنا في المثال السابق في حديث ابن مسعود لعلكم انتبهتم له، المشتري والبائع اختلفا في قدر الثمن، فقال البائع: إنه مائة، وقال المشتري: إنه ثمانون، من الذي يدعي الزيادة؟ البائع، وعلى هذا فهو المدعي، وأظن أننا ذكرنا أن الذي يدعي الزيادة هو المشتري.

ونكمل أيضًا فوائده -أي: الحديث الماضي نقول-: إنه إذا اختلف المتبايعان وكان الأحدهما بينة، فالقول قول من معه المبينة لقوله: «وليس بينهما بينة».

ومن فوائد الحديث: أن جميع الاختلافات يرجع فيها إلى قول البائع، فإن رضي بذلك المشتري وإلا فسخ البيع، هذا هو ظاهر الحديث، ولكن هذا الحديث ليس على ظاهره بالإجماع. ففيه مسائل لا يكون فيها القول قول البائع بالاتفاق، وعلى هذا فيكون عموم الحديث مخصوصًا بالأدلة الأخرى، والضابط: أن كل من ادعى خلاف الأصل فهو مدع يحتاج إلى بينة، وكل من تمسك بالأصل فهو مُنكر وعليه اليمين، هذا هو الضابط، وينزل هذا الحديث مع حديث: «البينة على المدعي… إلخ» ينزل على هذا الأصل، وهذا الأصل أصل عظيم دلت عليه نصوص كثيرة من الكتاب والسنة.

النهي عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن:

١ ٥٧- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ﴿ فَنَ رَسُولَ الله ﷺ نَهَىٰ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ» (١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

النهي: هو طلب الكف على وجه الاستعلاء بلفظ المضارع المقرون بهلاه، فلابد أن نقيد؛ لأننا لو لم نقيد لكان قول القائل: اجتنب كذا نهيًا مع أنه ليس بنهي، بل هو أمر بالاجتناب، لكن لو قلت: لا تفعل كذا هذا هو النهي، وعلى هذا فنقول في التعريف: طلب الكف على وجه الاستعلاء بصيغة مخصوصة هي المضارع المقرون بلا الناهية، وإنما قيدناه بذلك لئلا يدخل فيه الأمر بالترك أو بالاجتناب، فإن هذا لا يُسمى نهيًا في الاصطلاح، وإن كان يقتضى معناه.

قال: «نهي عن ثمن الكلب»، يقال: ثمن، ويُقال: قِيمة فهل بينهما فرق؟ الجواب: نعم،

⁽١) أخرجه البخاري (٢٢٣٧)، ومسلم (١٥٦٧).



الثمن ما وقع عليه العقد، والقيمة ما يقوم به الشيء في عامة أوصاف الناس مثال ذلك: اشتريت منك هذا الكتاب بعشرة، يسمى هذا ثمنًا، لو رجعنا إلى الكتاب في السوق وجدناه يساوي ثمن القيمة تمامًا، لو رجعنا إليه فوجدناه باثني عشر فتكون القيمة اثني عشر، فما كانت قيمته في عامة الناس يُسمى قيمة، وما يقع عليه العقد يُسمى ثمنًا.

إذن «نهئ عن ثمن الكلب»، أي: عن عقد البيع عليه المتضمن للثمن، ونحن قلنا هذا لفائدة نذكرها -إن شاء الله تعالى- في الفوائد، وهي ما إذا أتلف الكلب هل يضمن بقيمة أو لا.

وقوله: «الكلب» هو حيوان معروف سبع يفترس، وهو أحبث الحيوانات وأنجسها؛ لأن نجاسته لابد فيها من سبع غسلات إحداها بالتراب، والخنزير كغيرة من الحيوانات الأخرى يغسل حتى تزول النجاسة بدون تسبيع وبدون تراب، وقوله: «الكلب»، «أل» هنا للعموم فيشمل كلّ كلب سواءً كان أسود أم غير أسود مُعَلّما أم غير معلم، يجوز اقتناؤه أو لا يجوز اقتناؤه؛ لأن الحديث عام: «ثمن الكلب» عام لكل كلب.

قال: «ومهر البغي» البغي: فعيل بمعنى فاعل، والمراد بها: الزانية، وحُذفت منها التاء؛ لأن الوصف خاص بها كما حُذفت التاء من المرضع والحامل التي في بطنها الولد بخلاف الحاملة التي تحمل على رأسها شيقًا، ولهذا يُفرق بين قول القائل: امرأتي حاملة وامرأتي حامل، إذا قال: امرأتي حامل، أي: في بطنها ولد معروف، أمًا إذا قال: امرأتي حاملة فيقول القائل: ماذا تحمل؟

إذن البغي نقول: هي المرأة الزانية، وحُذفت التاء لاختصاص الوصف بها، والبغاء: الزنا، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَنَيَلَتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَلَهِ ﴾ [النّبُوني: ٢٣] - بمعنى: البغي، المراد بذلك: أجرة الزنا، وسُمي مهرًا؛ لأنه يُعطي الزانية عوضًا عن الاستمتاع بها، فأشبه المهر الذي يبذله الإنسان في النكاح الصحيح.

قال: «وحلوان الكاهن» يعني: عطيته، وهو: ما يُعطاه الكاهن على كهانته، وسمي حُلوانًا، مأخوذ من الحلو؛ لأنه يكسبه بدون تعب وبدون مشقة فهو حلو في اكتسابه، والكاهن: من يتعاطئ الكهانة، وهو الذي يُخبر عن المغيبات هذا هو الكاهن، مثل أن يقول للشخص: سيأتيك ولد، ستربح اليوم كذا وكذا، سيحدث بعد أيام كذا وكذا، وما أشبه ذلك من علوم الغيب، وكان الكهان معروفين في الجاهلية يتحاكم الناس إليهم، لأنهم يأتون بعلوم غيبية يطابقها الواقع، فإن كل واحد منهم له رئي من الجن يصعد إلى السماء ويستمع أخبار السماء ثم ينزل بها إلى صاحبه في الأرض فيأخذ منها ما يأخذ ويضيف إليها ما يضيف ويحدث الناس، فإذا صدق في كلمة من عشر كلمات عظموه وجعلوه حكمًا بينهم. والرسول على الساطين بالصدق مائة في المائة ومع ذلك نبذوه وكذبوه، وهؤلاء الكهان الذين تنزل إليهم الشياطين

معظمون عندهم يتحاكمون إليهم، فيعطونهم عند التحاكم ما يعطونهم من الأجرة، وتسمى حلوان الكاهن، النهي هنا هل هو نهي للباذل أو للآخذ؟ يعني: نهى أن نعطي ثمنًا على الكلب أو أن نأخذه؟ مَن الذي سينتفع؟ كل منهما سينتفع لكن الذي سينتفع بالثمن هو الآخذ، فيكون النهي منصبًا عليه بالذات، لكنه يشمل البائع؛ لأنه معين على الباطل، والمعين على الباطل مشارك لفعله، ولهذا لعن النبي على الربا وموكله(۱) فمثلاً: النهي في الأصل منصب على الآخذ وهو الذي يأخذ الثمن، لكن المعطى وهو البائع يدخل من باب أنه ساعد هذا وأعانه على الشيء المحرم.

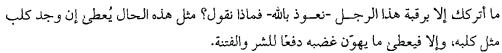
وعلى كل حال: نحن الآن نقول: البائع هو الذي يأخذ الثمن، فيكون النهي هنا منصبًا على البائع في الأصل، لكن المشتري يُمنع من ذلك ويحرم عليه أو يُنهى عن ذلك؛ لأنه من باب التعاون على الإثم والعدوان، كذلك أيضًا مَهْر البغي مَن المنهي؟ كالأول، المهر من الذي ينتفع به؟ الجواب: الزانية فهي الآخذة، إذن ننهى عنه في الأصل ويكون ذلك بالتعاون والتبعية، «حلوان الكاهن» الكاهن هو الذي سينتفع به، ويكون لذلك من باب التبعية والمعاونة.

وفي هذا الحديث عدة فوائد: الأولى: تحريم ثمن الكلب، ويؤخذ من قوله: «نهئ عن ثمن الكلب»، والأصل في النهى التحريم.

ومن فوائده أيضًا: أن ظاهر الحديث شمول النهي عن ثمن الكلب ولو كان مُعَلَمًا يُصاد به؛ لأن الرسول على له يستثن، بل لو قال قائل: إن دخول كلب الصيد والحرث والماشية يدخل في الحديث دخولا أوليًا، لو قال قائل هكذا لقلنا: هذا هو الصواب، لماذا؟ لأن غير هذه الكلاب لا تباع ولا تشترى، وبهذا نعرف أن استثناء كلب الصيد والحرث والماشية لا وجه له، لأنه كيف نأخذه من العموم والظاهر أنه هو المراد، فإن وجدنا شخصًا عنده كلب ماشية وأبي أن يعطيه أحدًا يحتاج إليه إلا بثمن، قلنا: هنا يجوز أخذه منه استنقاذا، والإثم على الآخذ البائع الذي باع الكلب، مع أن البائع الذي باع الكلب إذا كان مستغنيًا عنه لا يحتاج إليه حرم عليه اقتناؤه فضلاً عن بيعه.

ومن فوائد الحديث: أن الكلب غير متقوم، يعني: لو أتلف كلب الصيد أو الحرث أو الماشية فلا قيمة له شرعًا؛ لأنه لو كان له قيمة لبجاز له الثمن، إذ إن القيمة عوض عن العين الممتلفة، والثمن عوض عن العين الفائتة عن صاحبها، وفي كل منهما حرمان لصاحب الكلب من منفعته، وهذا القول هو الراجح أنه لا قيمة له وأن إتلافه هدر، فإن قال صاحب الكلب الذي أتُلف كلبه: كلبي غال عندي، أحيانًا يقول البدوي: كلبي يساوي ولدي غال عندي جداً

⁽١) أخرجه مسلم (١٩٥٧) عن ابن مسعود.



ومن فوائد الحديث: خُبث الكلب، ولهذا حرم ثمنه حتى مع جواز الانتفاع به، أما الحمار يُشترى ويُباع؛ لأنه حرام هو بعينه، لكن منفعته ليست بحرام، وحينئذ يرد علينا إشكال فيقال: ما الفرق بين الحمار والكلب؟ لماذا جاز شراء الحمار مع تحريم عينه ونجاسته من أجل الانتفاع به في الركوب وغيره ولم يجز شراء الكلب للمنفعة المباحة من الصيد والحرث والماشية؟ الجواب أن يُقال: شدة خبث الكلب هذه واحدة.

ثانيًا: أن المنفعة المباحة في الكلب ليست منفعة مباحة على سبيل الإطلاق، بل هي منفعة مباحة مقيدة بالحاجة، وأما الحمار فالمنفعة فيه مباحة على سبيل الإطلاق، يجوز أن تقتنيه وإن لم تنتفع به، لكن الكلب لا يجوز اقتناؤه ولا الانتفاع به إلا عند الحاجة، فظهر الفرق بينهما من وجهين.

ومن فوائد الحديث: تحريم مهر البغي للنهي عنه، وهو حرام على الزانية، وحرام على الزانية وحرام على الزاني أن يعطيها، والحكمة من ذلك: أن هذا عوض عن فعل محرم، والقاعدة التي أسسها رسول الله ﷺ: «أن الله إذا حرم شيئًا حرم ثمنه»، وهذا الزنا محرم بالنص والإجماع، فما كان عوضًا عنه فهو محرم، هذا وجه.

الوجه الثاني: لو أجزنا ذلك لكان فتح باب للبغاء؛ لأن كل امرأة تحتاج إلى مال تبذل فرجها -والعياذ بالله- للبغاء للحصول على المال.

ومن فوائد الحديث: أن حفظ العرض أولى من حفظ المال، وأنه يجب المحافظة عليه أكثر، ولهذا لو رأيت إنسانًا على زوجتك يزني بها جاز لك قتله فورًا بدون إنذار، ولو رأيت شخصًا يأكل على قدرك طعامك فإنه لا يجوز لك أن تقتله مع أن هذا عشاءك ليس عندك غيره، ولكن لا يجوز قتله فتدفعه بالأسهل فالأسهل، بخلاف العرض فإنه أعظم حرمة.

ومن فوائد الحديث: تحريم البغاء، وجه الدلالة: لأنه لما حرم عوضه صار ذلك دليلاً على تحريمه، وتحريمه معلوم بنصوص أخرى، لكن نريد أن نأخذه من هذا الحديث.

ومن فوائد الحديث أيضًا: تحريم الكهانة للنهي عن أخذ العوض عليها، وتحريم أخذ العوض عليها. العوض عليها.

ومن فوائده أيضًا: تحريم إعطاء الكاهن أجرته على الكهانة، لأنه نهى عن حلوان الكاهن، وهل يجوز أن آتي الكاهن بدون أجرة؟ نقول: لا، لا يجوز؛ لأن إتيان الكاهن لا فائدة منه إلا أن تستفيد مما يخبرك به، وهذا حرام كما دلّ عليه الحديث، وعلى هذا فالحديث يدل

على تحريم إتيان الكاهن؛ لأنه لا فائدة من إتيان الكاهن إلا للسؤال الذي يخبرك به عن أخبار الغيب، وهذا حرام، وسبق لنا في كتاب التوحيد أن من أتى الكاهن فهو على ثلاثة أقسام:

أولاً: أن يأتيه ليمتحنه ويبين كذبه ولعبه بالناس وهذا جائز، بل قد يكون واجبًا.

ثانيًا: أن يأتيه فيسأله ولا يصدقه فهذا حرام، ومن فعل ذلك لم تُقبل له صلاة أربعين ليلة، لأن في هذا إغراء للكاهن وإغراء لغيره أيضًا إذا رآك الناس تأتي إليه، لاسيما إذا كان لك قيمة في المجتمع، فإن هذا يغري الناس بالإتيان إلى الكاهن.

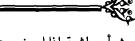
الثالث: أن يأتيه فيسأله ويصدقه؛ فهذا كفر بما أنزل على محمد رَبِي الله النبي وَالله النبي وَالله ويصدقه؛ فهذا كفر بما أُنزل على محمده.

هذه الأشياء المحرمة: ثمن الكلب، وحلوان الكاهن، ومهر البغي، محرمة على الآخذ ومحرمة على المعطي؛ يعني: لا يجوز أن يعطيه. هذا رجل جاء إلى شخص عنده كلب صيد لا يُخلص في الصيد فقال: بعه عليً، فقال: الكلب غال عندي. قال: أنا أعطيك ما تريد. قال: أبيعه بعشرة آلاف، قال: قبلت، فأخذ الكلب، ثم قال: لا أعطيك عشرة آلاف؛ لماذا يا رجل؟ قال: لأن الرسول على عن ثمن الكلب، فماذا نصنع؟ نقول لهذا الرجل: إما وأن تُرجع الكلب إن كان باقيًا، وإن كان تالفًا لا يمكن ترجيعه، إما أن ترجع الكلب أو أعطني الدراهم لابد فنأخذ الدراهم منه ونجعلها في بيت المسلمين ولا نعطيها لصاحب الكلب؛ لأن صاحب الكلب لا يستحق ذلك، فإن قال صاحب الكلب: ردوا علي كلبي، نظرنا إن كان يحتاج إلى ذلك رددناه عليه، لأن هذا خدعه، وإن كان لا يحتاج إليه قلنا: أنت لست في حاجة إليه ولا يحل لك أن تقتنيه ويبقى الكلب عند من له فيه حاجة ولا نجمع له بين العوض والمعوض.

هذا رجل أيضًا وقف على باب زانية وحاورها قالت له: أبدًا لا أقبل إلا كل ليلة بمائة ريال انعوذ بالله - فوافق الرجل، وصار يأتي كل ليلة حتى عشر ليال وجمع عليها ألف ريال، ولما خلص من عشر ليال قالت: أعطني الألف قال: إن النبي عَيَّاتُهُ نهى عن مهر البغي، فهل نوافقه على ذلك؟ نقول: -الحمد لله- أولاً: سلم ألف ريال نجعلها في بيت المال، وثانيًا: إن كنت محصنًا فالرجم، وإن كنت غير محصن جلد مائة وتغريب عام، على كل حال: هذا إذا أقر بدلك؛ لأنه قد ينكر.

على كل حال: أنا قصدي أنه لا يمكن أن يجمع له بين العوض والمعوض^(۱)، وأما من قال من أهل العلم -رحمهم الله-: إنه لا يعطيها شيئًا فهذا نظر إلى هذه المسألة من وجه واحد. ذكرنا أن الكلب لا يجوز ثمنه، وإذا أتلف قلنا: إنه لا قيمة له شرعًا، ولكنه يعزر بسبب تعديه على ما

⁽¹⁾ المبدع (٧/ ١٩٢)، والإنصاف (٨/ ٣٨٥)، والفتاوي (٢٩ ٢٩٢).



يختص به هذا الرجل، وأن الواجب على من عنده كلب معلم أو حرث أو ماشية إذا استغنى عنه أن يبذله مجانا لمن أراده أو يسيبه؛ لأنه لا يجوز اقتناء الكلب إلا لحاجة من الحوائج الثلاثة. جواز اشتراط منفقة المبيع للبائع:

٧٥٢ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله ﴿ قَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلِ لَهُ قَدْ أَعْيَا، فَأَرَادَ أَنْ يُسَيَّهُ، قَالَ: فَلَحَقَنِي النَّبِيُّ عَلَى جَلِ الله ﴿ قَالَ: مَنْ مَثْلُهُ، قَالَ: بِعْنِيهِ بِأُوقِيَّةٍ، قُلْتُ: لا نُمَّ قَالَ: بعْنِيهِ فَبَعْتُهُ بِأُوقِيَّةٍ، وَاشْتَرَطْتُ حُمْلاًنَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ، فَنَقَدَنِ نَمَنَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ فَأَرْسَلَ فِي أَثْرِي. فَقَالَ: أَثْرَانِي مَاكَسْتُكَ لاَخُذَ جَمَلَكَ؟ خُذْ جَمَلَكَ وَدُرَاهِمَكَ. فَهُو لَكْ الله السَّيَاقُ لِمُسْلِم.

الجمل: هو ذكر الإبل، والغالب أن الجمل أقوى من الناقة من وجه، وهي أقوى منه من وجه آخر، فمن جهة التحمل يكون هو أشد قوة، ومن جهة المتعة يعني: أنها تبقى تكد أكثر فالناقة، هذا الجمل كان يسير عليه في سفر، فما هو هذا السفر؟ قيل: إنه في غزوة تبوك وقيل: إنه في غزوة تبوك وقيل: إنه في غزوة ذات الرقاع، وأن الرسول على لحقه وهو راجع إلى المدينة، والأصح -كما حققه ابن حجر-: أنه في غزوة ذات الرقاع؛ لأن النبي في سأل جابرًا في هذه القصة: «هل تزوجت؟ قال: نعم، قال: «أبكرًا أم ثيبًا؟»، قال: بل ثيبًا، قال: «فهلا بكرًا تلاعبك وتلاعبها» أن، فبين له في أنها في أنه تزوج الثيب؛ لأن أباه ترك بناتا صغارًا، فأراد أن تقوم بمصالحهن، وهذا يدل على أنها في غزوة ذات الرقاع؛ لأن غزوة ذات الرقاع كانت بعد أحد بسنة، فإن أبا جابر في استشهد في أحد، والمعروف أنه إذا كان زواجه من أجل حاجة أخواته أنه سوف يُبادر بهذا الزواج، فهذا يؤيد أنها كانت في غزوة ذات الرقاع، أما غزوة تبوك فكانت في السنة التاسعة من الهجرة فهي بعيدة، وعلى كل حال: فتعيين الغزوة في تبوك أو ذات الرقاع ليس بذي أهمية كبيرة، ولكن العلم بالشيء ولا الجهل به، المهم القصة.

وقوله: «قد أعيا» أي: تعب؛ لأنه ضعيف، «فأراد أن يُسَيِّبَه» يعني: يتركه ويمشي على قدميه أو يردفه مع أحد الصحابة، المهم: أن يدع هذا الجمل؛ لأنه لا نفع فيه.

يقول: «فلحقني النبي ﷺ فدعا لي وضربه»، «لحقني» يدل على أن الرسول ﷺ كان متأخرًا، وهذه عادته ﷺ أن يكون في أخريات القوم ليتفقد الضعيف والمحتاج ﷺ، يقول: «فدعا لي وضربه»، وهذا الوصف مختصر؛ لأن الـرسول ﷺ سأله مـا هذا الـجمل؟ وبيّن له

⁽١) أخرجه البخاري (٢٨٦١)، ومسلم (٧١٥).

⁽٢) هو جزء من حديث الباب.

حاله، وأنه قد أتعبه، فأمره أن يعطيه المحجن -يعني: العصا- فأعطاه، فدعا الرسول ﷺ لجابر أن يبارك الله له في جمله، وضرب الجمل.

يقول: «فسار سيرًا لسم يسر مثله»، وكان بالأول لا يمشي، يقول: «سار سيرًا لم يسر مثله»، حتى إنه كان يجر الزمام له ليستمع إلى رسول الله ﷺ، حتى إنه سبق القوم.

يقول: «فقال: بعنيه بأوقية. قلت: لا، ثم قال: بعنيه، فبعته بأوقية». قال: بعنيه، فقال: بل أهبه لك يا رسول الله، فقال: بل بعنيه ثم طلب أن يبيعه بأوقية، والأوقية: أربعون درهما أ، وهي بالنسبة لدراهمنا كم تُساوي؟ عندنا مائتا درهم يعادل ستًا وخمسين ريالا يعني: هذه الأوقية تكون إحدى عشر ريالا وأربع قروش، وكانت الإبل رخيصة في ذلك الوقت، يعني: لبس كالإبل في وقتنا هذا. يقول: «قلت: لا، ثم قال: بعنيه فبعته بأوقية»، أعاد عليه الطلب فباعه، وكلمة «بعنيه» من الرسول على ليست أمرا، ولكنها أمر بمعنى العرض، يعني: أتبيعه علي؟ إذ لو كانت أمرا لوجب على جابر طاعته، ولكنها عرض، فهو أمر بمعنى العرض كما تقول مثلاً لأي واحد من الناس: بع علي كذا وكذا، ليس هذا أمر ولكنه عرض، وهذه فائدة يقلُ من يذكرها من علماء البلاغة: أن الأمر يأتي بمعنى العرض.

يقول: «فبعته بأوقيه واشترطت حملانه إلى أهلي»، «حملان» مصدر كالغفران والشكران والكفران والنكران وما أشبه ذلك وهي مصدر حَمَل يَحْمل حملاً وحِملانا، وقوله: «حملانه» من باب إضافة المصدر إلى فاعله، يعني: اشترطت حمله إياي، فهو من باب إضافة المصدر إلى فاعله، «حملانه إلى أهلى» يعنى: في المدينة.

«فلما بلغت - يعني: وصلت إلى المدينة - أتيته بالجمل فنقدني ثمنه»، يعني: أعطاني نقدًا، وهذه الرواية - كما قلت - فيها شيء من الاختصار، فإن المطوّل فيها: أن الرسول على أمر بلالا أن يزن له، لأنه يقول: أوقية، وأمره أن يرجح في الميزان ولكنه أضافه للرسول على الن بلالا كان وكيلاً له، وفعل الوكيل فعل للموكل، يقول: «فنقدني ثمنه ثم رجعت»؛ يعني: انصرف من عند الرسول على أحد شيء.

يقول: «فأرسل في أثري» يعني: أرسل إنسانًا في أثري يتبع أثري ليدعوني إلى الرسول على الله و أشري ليدعوني إلى الرسول على أثري، فجاء جابر، وهذا فيه حذف ويُسمئ في البلاغة إيجاز بالحذف لأن قوله: «فأرسل في أثري» تقديره: فأتيت، أو بعدما قلت: هناك شيء آخر فأرسل في أثري فأبلغني الرسول بذلك فأتيت، أو يوجد أيضًا زيادة: فأرسل في أثري فلانًا يطلبني، فلما وصل إليّ وأخبرني رجعت. فقال:

⁽١) مر تعريف الأوقية في كتاب الزكاة، وانظر كشاف القناع (٢/ ٢٢٩).



وأتراني ماكستك(١) لآخذ جملك؟»، الاستفهام هنا للنفي أو للتقرير؟ هل الرسول على ينفي أنه يظن أو يثبت أنه يظن؟ يثبت أنه يظن، وإن كان المتبادر للإنسان أن الرسول ينفي، لكن الرسول ينفي المماكسة، وليس ينفي ظن هذا الرجل أن الرسول ماكسه ليأخذ الجمل، فهنا شيئان ظن الرجل وهذا ظن جابر، وهذا ثابت أو غير ثابت؟ أما المماكسة لأخذ الجمل هذا غير ثابت، إذن الاستفهام ليس منصبًا على المماكسة لأخذ الجمل، إنما الاستفهام بالنسبة لظن جابر، يعني: هل تظن أنني ماكستك لأخذ جملك؟ لا، وإن كنت أنت تظن هذا الشيء.

وقوله: «تراني» يعني: تظنني، ومفعولها الأول: الياء، ومفعولها الثاني: جملة «ماكستك»، والمماكسة: المناقصة في الثمن أو الأجرة أو ما أشبه ذلك، كأن يقول لك: أبيعه عليك بمائة فتقول بل بثمانين أو بسبعين، وهكذا حتى يبيع عليك.

وقوله: الآخذ جملك، كيف قال: لآخذ جملك وقد باعه للرسول ﷺ؛ نقول: باعتبار ما كان؛ ولأن المماكسة كانت قبل عقد البيع، فهو إذ ذاك هو المالك له.

هخذ جملك ودراهمك، خذ جملك باعتبار ما كان، ودراهمك باعتبار الحاضر أو باعتبار ما كان أيضًا؟ الآن الدراهم موجودة لكن العقد سابق، فهل الإنسان يملك الثمن إذا كان غير معين بالتعيين، أو يملكه بالعقد، هذا محل خلاف بين الفقهاء سنذكره −إن شاء الله− في الفوائد.

قال: «فهو لك»، الضمير يعود على الجمل.

قوله: «هذا السياق لمسلم» أفادنا المؤلف؛ لأن سياقات البُخاري لهذا الحديث تختلف عن سياق مسلم كالله هذا الحديث -كما ترون- أدخله المؤلف في كتاب البيع؛ لأن فيه عقد بيع وهو شراء النبي على المجمل من جابر، وفيه أيضًا شرط في البيع، وهو اشتراط جابر حمل الجمل إياه حتى يصل إلى المدينة، فلهذا وضع المؤلف هذا الحديث في كتاب البيع.

والحديث فيه فوائد كثيرة جدًّا تتعلق بالبيوع وغيرها فمنها: جواز الركوب على الجمل الضعيف التعبان لقوله: «كان على جمل له قد أعيا»، لكن قواعد الشريعة تقتضي شرطًا في ذلك وهو ألا يشق عليه، فإن كان يشق عليه فإنه لا يجوز أن يكلفه ما لا يطيق، أما إذا كان يشق عليه مشقة محتملة فإن هذا لا بأس به، وهل يجوز لمن كان على مثل هذا الجمل أن يضربه حتى يلحق بالركب؟ الجواب: لا؛ لأن هذا إيلام بلا فائدة، ولهذا جابر ما كان يضربه حتى يلحق بالقوم، بل أراد أن يُسيبه.

⁽١) المماكسة هي المكالمة في النقص من الثمن الأصلي، وأصلها النقص، ومنه مكس الظلم وهو: ما ينقصه ويأخذه من أموال الناس. شرح مسلم (١١/٣١).



ومن فوائد الحديث: جواز تسييب المال إذا لم يكن فيه منفعة، وإن شئت فقل: الحيوان إذا لم يكن فيه منفعة؛ لقوله: «فأراد أن يُسيبه».

فإن قال قائل: هذا يُعارض قول الله تعالى: ﴿مَا جَمَلَ ٱللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآبِيَةٍ ...﴾ [الطّائِلة:١٠٣]. أي: ما جعل الله ذلك شرعًا، فكيف الجمع؟

نقول: السائبة التي في القرآن والتي نفى الله تعالى مشروعيتها هي أن العرب إذا ولدت الناقة عندهم ما ولدت أو أضرب الجمل ما أضرب سيبوه وحرموا ركوبه وحرموا أكله، وقالوا: هذا أتى بالواجب عليه سواء كان فحلا أو كان أنثى، وولدت ما ولدت فيقول: هذا قضى الذي عليه فيجب أن يُسيب أو يترك، وهذا يستلزم تحريم ما أحل الله من أكله ومنافعه، فلهذا نفى الله مشروعيتها، أما هذا فليس سيبه تحريما له، ولكنه سيبه لانعدام فائدته، ومع ذلك فيه مشقة على جابر أن يبقى متأخرا عن القوم على هذا الجمل، لو قال قائل: تسييبه كيف تجوزونه وقد قال النبي على جابر أن يبقى متأخرا عن القوم على هذا الجمل، لو قال قائل: تسييبه كيف تجوزونه وقد قال النبي على المرة التي حبستها المرأة وعُذبت عليها بالنار: «لا هي أطعمتها إذ هي حبستها ولا أطعمتها من لا يسجنها ولم يحبسها فليس عليه منها شيء، وأيضًا إذا كان هذا لا مصلحة وفيه مضرة على الإنسان فماذا يصنع؟ وإذا كان الله خلق هذه لمنافعنا فلدفع مضراتنا من باب أولى؟ إذا قال قائل: لو انكسر البعير هل يجوز لصاحبه أن يدعه؟

الجواب: لا، لا يجوز؛ لأن بإمكانه أن ينحره وينتفع بلحمه، لكن الذي تعب وأعيا الغالب أن لحمه ليس بجيد فلا ينفع، لو انكسر الحمار ماذا نصنع؟ الحمار لا يمكن أن يَجبر هذا من طبيعته، فهل يتركه أو يقتله؟ يقتله هذا لا بأس تفاديًا من نفقاته وشره ووجوده يحتاج إلى نفقات فليس له إلا قتله، لأنه لو خرج به إلى البر وسيبه لا يستطيع أن يعيش؛ لأنه مكسور فأحسن شيء في هذا أن يُقتل.

قوله: «فأراد أن يُسيبه» فيه أيضًا دليل على أن إضاعة المال إذا كان تفاديًا لما هو أعظم فلا بأس به، يعنى: إذا أتلف بعض ماله تلافيًا فيما هو أعظم فلا بأس به، كيف ذلك؟ بتسييب الجمل.

هل يؤخذ منه: جواز بيع الوقف إذا تعطلت منافعه؟ يجوز أن يباع ويجوز أن يُترك، وخير الأمرين أن يُباع ويُشترئ بقيمته ما يقوم مقامه.

بقي علينا بحث مسألة ثانية وهي: هل إذا وجدها أحد تكون له؟ غير الإبل؛ لأن الإبل الرسول

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) تقدم في صلاة الكسوف.



وعنها قال أهل العلم: إنه يملكها واجدها أيًّا كانت سواء كانت شاة أو بعيرًا أو خشبًا أو حديدًا عنها قال أهل العلم: إنه يملكها واجدها أيًّا كانت سواء كانت شاة أو بعيرًا أو خشبًا أو حديدًا كل شيء تركه صاحبه وأنت تعرفه أنه راغب عنه فهو لك، يتفرع على هذا: السيارات التي تصدم في الخطوط هل هي لمن وجدها؟ الظاهر لي: أن هذه إذا كانت الصدمة قوية ليس فيها شيء ينتفع به إلا صندوقها والهيكل فصاحبها لا يريدها، وإن كانت بسيطة فمعروف أن صاحبها يريدها، على كل حال: القاعدة في هذا إذا غلب على الظن أن هذا متروك رغبة عنه فهو لمن وجدها.

قال: «فلحقني النبي عَلَيْقُ ... إلخ»، يُستفاد من هذه الجملة: أن رسول الله عَلَيْقَ كان يسير في أخريات القوم، لقوله: «فلحقني»، وإذا كان جملهُ قد أعيا، فإن من لازم ذلك أن يكون في أخريات القوم قطعًا.

ويتفرع على هذه الفائدة: حُسن رعاية النبي ﷺ لأمته وصحبه الذين معه، وأنه كان يكون خلفهم. ويتفرع عليها أيضًا: أنه ينبغي لأمير الجيش أن يكون هكذا خلف جيشه أو خلف صحبه ورفقته ليتفقد أحوالهم بنفسه.

ويتفرع من هذا أيضًا: تواضع رسول الله ﷺ؛ لأن بإمكانه أن يكون في مقدمة القوم ويوكل شخصًا يكون في أخريات القوم، لكن من تواضعه ﷺ أنه كان يحب أن يكون في أخريات القوم.

ومن فوائد الحديث: شفقه النبي ﷺ على أمته، ولاسيما المستضعف منهم؛ لقوله: «فدعا لي».

ومنها: الإحسان إلى الغير بالدعوة له غائبًا أو حاضرًا، لكنه في الغيب أفضل؛ لأن الغيب أقل منّة مِن الحضور؛ إذ إن الحاضر إذا دعا للإنسان الحاضر قد يستشعر أنه له منّة عليه بهذا الدعاء، وكذلك المدعوله قد يشعر بهذه المنّة فتنكسر نفسه أمامه، لكن إذا كان في الغيب زال هذا المحظور.

في الدعاء بالغيب فائدة أخرى: أن الملك يؤمِّن ويقول: «ولك مثله»(١)، ولكن إذا كانت الدعوة للحاضر فيها مصلحة أو كان هناك مناسبة كان ذلك أفضل، ولهذا دعا الرسول على المجابر بهذه المناسبة.

ومن فوائده: جواز ضرب الحيوان ليسير؛ لأن النبي ﷺ ضربه، لكن يشترط لذلك شرطان: الأول: ألا يكون ضربًا مبرحًا كما يفعل بعض الناس يأخذ خشبة له ويضرب الجمل

⁽١) أخرجه مسلم (٢٧٣٢) عن أبي الدرداء.

أو الحمار أو ما أشبه ذلك، والثاني: ألا يكون فوق طاقة ذلك الحيوان، فإن كان فوق طاقته بأن يكون الحيوان قد بذل الطاقة ولكن ليست عنده قدرة فحينئذ يكون ضربه مجرد تعذيب ليس فيه فائدة، والمقصود من الضرب الفائدة.

ومن فوائد الحديث: ظهور آية من آيات الرسول ﷺ، وهو أنه حين دعا لجابر وضرب جمله صار الجمل سيرًا لم يسر مثله قط، وهذا من آيات النبي ﷺ، والآية: كل علامة يتبين بها صدق المدعي هذه الآية، والتعبير بآية فيما يظهر من خوارق العادات على أيدي الأنبياء أولى من التعبير بالمعجزة لوجهين:

الوجه الأول: أن ذلك هو التعبير القرآني، والتعبير النبوي، حتى إن الله وَ اللهِ عَلَيْ جعل الآية فيما دون ذلك: ﴿ وَمَا يَدُّ لَكُمْ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِيَّتُهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾ [بين:١١]. وقال: ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَمُمْ مَايَةٌ أَن يَعْلَمُهُمْ عَلَمْ مَايَةً الْهَ يَعْلَمُهُمْ عَلَمُ مَايَةً الْهَ عَلَمُهُمْ عَلَمُ اللهِ اللهُ الللهُ ا

والوجه التّاني: أن المعجزة قد تقع من غير نبي، قد تقع من ساحر ومستخدم للشياطين، فلهذا كان التعبير بالآية أولَى لهدين الوجهين.

ومن فوائد الحديث: أنه ينبغي للإنسان أن يعين أخاه المسلم في مركوبه لدعاء النبي عَلَيْة لجابر وضربه للجمل، ومعونة الإنسان في هذه الأمور من الصدقة كما قال الرسول عَلَيْة: «تُعين الرجل في دابته فتحمله عليها أو ترفع له عليها متاعه صدقة»(١).

ومن فوائد الحديث: جواز اختبار الإنسان بما لا يراد حقيقته، لقول الرسول على الله الله فإن الرسول طلب أن يبيعه منه لا لاخد الجمل، ولكن يختبره، فإن جابراً كان يريد أن يُسيبه رغبة عنه وزهدا فيه، ولا يريده بل يريد التخلص منه، ثم لما بلغ إلى هذه الحال فسار سيرا لم يسر مثله أراد الرسول على أن يختبره فقال: وبعنيه بأوقية، قال: ولاه، هذا هو أحسن ما يحمل عليه الحديث، وأما قول بعضهم: إن الرسول على عطيته بأن يُظهر ذلك في صورة شراء الجمل فهذا بعيد، ويبعده أن إلرسول على عطيته بأن يُظهر ذلك في صورة شراء الجمل فهذا بعيد، ويبعده أن الرسول على عائمة ما حصل للجمل، وقال بعضهم: إن الرسول المناه أراد أن يعطيه زيادة نفل من الغنيمة، ولكن خاف أن يعطيه أمام الناس، فيقال: فضله علينا، فأراد أن يجعلها في صورة شراء لجمله، وهذا أيضاً بعيد فاظهر ما يُحمل عليه الحديث ما ذكرته.

ومن فوائد الحديث أيضًا: جواز شراء الأكابر من الأصاغر؛ لأن الرسول على الشيخ اشترئ من جابر، ويدخل فيه السن والمقدار، فعليه يجوز أن يشتري الأب من ابنه، والأخ الكبير من أخيه الصغير، والأمير من المأمور، ولا يدخل في ذلك السيد من عبده لماذا؟ لأن العبد ملك لسيده.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٧٠٧)، ومسلم (١٠٠٩) عن أبي هريرة.



ومن فوائد الحديث: تقدير الثمن في المساومة لقوله: «بأوقية»، ولكن قد يقول قائل: هذه الفائدة بديهية كما يقال: السماء فوقنا والأرض تحتنا، فما الجواب؟ الجواب: أن في تعيين الثمن فائدة من أجل أن يُقدم أو يُحجم، يعني: ليس كما لو قلت: بع علي بيتك، بع علي ساعتك، بع علي قلمك، إذا بعت ففيه فائدة وهو أن البائع يُقدم إن رأى الثمن مناسبًا أو يحجم إذا رآه غير مناسب، وهل يمكن أن نقول: إن فيه دليلاً على اشتراط العلم بالثمن؟ الظاهر: أنه لا يؤخذ من هذا الحديث، لكن لا شك أنك إذا عينت الثمن أولى وأحسن.

ومن فوائد الحديث جواز تكرار طلب البيع أو الشراء لقوله: «بعنيه، فقلت: لا، قال: بعنيه»، ولا يُعد هذا من الإلحاح المكروه، فلو جئت إلى شخص وقلت: بع علي بيتك فقال: «لاه، ثم مضى زمن وقلت: بعه عليّ، وقلت مرة ثالثة ورابعة فلا حرج، ولا يُعد هذا من الإلحاح المكروه؛ لانني لا أريد أن يعطينيه بلا ثمن، بل أريد أن يعطينيه بثمن، ولهذا كرر الرسول عليه طلب البيع قال: «بعنيه».

ومن فوائد ألحنيف: جواز اشتراط منفعة المبيع على وجه معلوم؛ لأن جابراً اشترط حملان الجمل إلى المدينة، والعلم قد يكون بالزمن، وقد يكون بالعمل، وقد يكون بالمسافة، قد يكون بالزمن كما لو اشترطت على أن أسكن هذا البيت لمدة شهر، هذا بالزمن، وقد يكون بالعمل كما لو بعت عبدا واشترطت أن يخيط لي ثوبًا، هذا بالعمل، الثالث بالمسافة كما لو بعت سيارة واشترطت عليك أن تسافر بها إلى مكة.

الفرق بين هذه الثلاثة ظاهر، الزمن متى انتهى، انتهى الشرط سواء حصلت شيئًا كثيرًا أو لم تحصل، العمل كذلك متى انتهى الشرط سواء طالت مدة العمل أم قصرت المسافة كذلك، يعنى: لى هذه المسافة سواء طالت المدة أم قصرت.

يمن فوالله المسجد من أن اشتراط النفع لابد أن يكون معلومًا لقوله: «إلى أهلى، فإن كان

مجهولاً فقال بعض العلماء "ا بصحته، وقال آخرون بعدم صحته مثل: أبيعك بيتي وأستثني سكناه حتى أجد بيتًا، هذا فيه خلاف، منهم من قال: يجوز ويُضرب له مدة يمكن أن يحصل على بيت في مثلها، ومنهم من يقول: لا يجوز، ولا شك أن تعيين المدة أقطع للنزاع وأبعد عن الاختلاف، وأنت إذا ظننت أنك لا تحصل بيتًا إلا في خلال شهر فاجعل المدة شهرين حتى إذا وجدته في خلال الشهر تكون لك المنة على صاحب البيت إذا أعطيته بيته وتنازلت عن بقية المدة، فلو شرط النفع في غير المبيت وقال: بعتك بيتي على أن تسكنني بيتك شهرًا? لا يصح ذلك، والفرق بينهما أنه في الأول استبقاء منفعة، أما هذا فهو تجديد منفعة، كف استبقاء منفعة، لأنه عندما أبيعك البيت تملك عينه ومنافعه من حين العقد، فإذا استثنيت منفعة لمدة سنة مثلاً فاستثنائي هذا استبقاء لمنفعة كنت أملكها أنا فاستبقيت النفع لهذه المدة فصار هذا جائز، أما إذا قلت: على أن تسكنني بيتك شهرًا، فهذه منفعة مستجدة ليس لها علاقة بالمبيت فليست استبقاء منفعة وإنما هي كعقد الإجارة، واشتراط عقد في عقد لا يصح، هذا هو الذي مشى عليه أصحابنا، وجعلوا هذا من باب بيعتين في بيعة، فقالوا: لا يصح اشتراط عقد في عقد.

والقول الثاني في المسألة: أن هذا صحيح أن أبيع عليك هذا البيت بشرط أن تسكنني بيتك لمدة شهر أو مدة سنة حسب ما نتفق عليه، وقالوا: إن أقصى ما في ذلك أنه عقد جمع بين بيع وإجارة، ولا دليل على المنع من الجمع بين عقدين، ولهذا يجوز أن أقول: بعتك بيتي على أن تبيعنى بيتك بنمن معلوم، وليس هناك دليل على المنع.

فإن قال قائل: أليس النبي عَلَيْهُ قد نهي عن نكاح الشغار؟

فالجواب: بلى، ولكن نكاح الشغار يتعلق به حق ثالث يخاف أن يمتهن حقه بهذا الشرط، من الثالث؟ المرأة، ربما يقول: أنا أزوجك ابنتي على أن تزوجني ابنتك ويذكر المهر وكل شيء، لكن يكون في هذا إجحاف على المرأتين أو على إحدهما بخلاف هذه المسألة، فالصحيح: أنه ينشأ اشتراط عقد آخر مع هذا العقد، إلا إذا تضمن ذلك محظورا شرعيًا، كما لو قلت: أقرضتك ألف ريال بشرط أن تسكنني بيتك سنة، هذا لا يجوز؛ لماذا؟ لأنه قرض جر منفعة وأخرج القرض عن موضوعه؛ إذ إن الأصل في القرض الإرفاق والإحسان، والآن جعلته من باب المعاوضة والطمع، ولهذا نقول: كل قرض جر منفعة فهو ربًا سواء صح، الحديث أم لم يصح، لكن معناه صحيح على كل حال نقول: إذا اشترط منفعة في البيع فهو جائز، دليله حديث جابر.

أما إن اشترط منفعة في غيره ففيه خلاف، والراجح جواز ذلك، بعض العلماء يقول: إن جواز هذا الشرط على خلاف القياس، ويأتون بأشياء من العقود يقولون: إنها على خلاف

⁽١) الإنصاف للمرداوي (٢/٤٣).



وعلى هذا فنقول -في كل ما ذكر من أنه على خلاف القياس-: ليس في الشرع شيء على خلاف القياس، ومَن ظن ذلك فإما أن يكون ظنه فاسدًا، وإما أن يكون قياسه فاسدًا، أما قياس صحيح فهو مع ظن صحيح، فلا يمكن في الشرع ما يُخالف القياس.

من فوائد الحديث: فضيلة جابر شخ حيث وفى بالشرط فور انتهائه لقوله: «فلما بلغت أتيته بالجمل» بدون تأخير، حتى إنه في بعض سياق الحديث أنه أتى به قبل أن يدهب إلى أهله وأتى به والرسول ﷺ عند المسجد فقال له: «صليت؟»، قال: «لا». قال: «ادخل فصل ركعتين»، لأن الأفضل للإنسان إذا قدم البلد أن يبدأ قبل كل شيء بالصلاة في المسجد.

ومن فوائد الحديث: أن المعهود ذهنًا كالمذكور لفظًا؛ لأن اشتراط حملانه إلى أهله وهم في المدينة، فإذا كان بين الناس عرف معلوم فإنه يغنى عن الذكر باللفظ لهذا الحديث: «إلى أهلى».

فيه أيضًا: جواز الشراء بالدين، يعني: أن الإنسان بشتري الشيء ولو لم يكن عنده ثمنه؛ لأن الرسول ما نقده الثمن إلا في المدينة بعد أن رجع، فالظاهر أن الرسول عَلَيْتُ لم يكن معه حينداك نقود؛ بدليل أنه في بعض السياقات أمر بلالاً أن يزن له ثمنه ويُرجح ولو كان معه بيده شيء لكان أعطاه مما في يده إذن يجوز الشراء بالدين، ولكن ليس هذا على إطلاقه وإنما يجوز ذلك لمن له وفاء، أما من يأخذ أموال الناس وليس عنده وفاء يُرَفّه نفسه ويفعل فعل التجار الأغنياء وهو فقير، ففي جواز ذلك نظر، وإن كان الأصل في المعاملات الحل لكن هذا فيه نظر.

رجل فقير رأى عند إنسان سيارة «كديلاك» وهو فقير، السيارة «الكديلاك» بمائة ألف وهو ما عنده، فذهب إلى المعرض واشترى منهم بمائة وعشرين ألفًا؛ لأن المعرض لا يعطيها للمؤجل مثل المنقود، وقال: أمشي مع الناس وكأني من الأغنياء، هذا لا يجوز؛ لأنه إسراف وأخذ لأموال الناس على وجه يُخشى منه التلف، ولهذا لم يرشد النبي عَلَيُ الرجل الذي أراد أن يتزوج المرأة إلى الاستدانة لما قال: ما عندي شيء، مع أن النكاح من أهم المهمات، وقد يكون من الضروريات، ومع هذا ما أرشده، بخلاف الإنسان الذي عنده مال ولنفرض أنه موظف وعنده راتب لكن الآن ليس عنده شيء؛ يعني: ينتظر آخر الشهر ليوفي وهو شبه متيقن بأنه سيعطيه فلا بأس أن يأخذ شيئًا بدين.

الصورة التي وقعت هل هي بيع عين بعين، أو بيع دين بدين؟ عين بدين؛ إذن فيؤخذ من هذا أيضًا: جواز بيع العين بالدين، بيع الدَّين بالدَّين إن كان هناك تأجيل فإنه لا يجوز وإلا جاز، وعمل الناس على هذا الآن، الإنسان يقول مثلاً: اشتريت منك كذا وكذا بكذا وكذا، ويذهب للدكان ويحضره لهم، فالعقد وقع على دين بدين.

ومن فوابّد الحديث: جواز توكيل الغير لقوله: «فأرسل في أثري»، ما قام الرسول بي النفسه وقال: يا جابر، وإنما أرسل في أثره، ومثل هذا مما جرت به العادة لا بأس به، لاسيما إذا كان المكلّف الذي كلفته بالشيء يفرح بهذا ولا يثقله فإن هذا لا بأس به ولا يُعد هذا من السؤال المذموم الذي بايع الصحابة ورضي الله عنهم- رسول الله يُحيّد الا يسألوا الناس شيئًا، لأن الصحابة بايعوا الرسول بي على الا يسألوا الناس شيئًا، حتى كان الرجل يسقط منه العصا فينزل من على بعيره ليأخذه ولا يقول: يا فلان أعطنيه الكن الشيء الذي تعلم أن صاحبك الذي كلفته بالعمل يُسَرُّ بذلك ولا يثقله فإنه لا حرج عليك أن تسأله وأن تكلفه، فإن كنت تخشى أن يستثقل ذلك فلا تفعل، ويظهر ذلك بأمارات قولية أو نفسية، النفسية أنك إذا أمرته اصفر وجهه واكفَهَر، هذا بدل ما يقول: لا بلسانه هذا النفسي، أو لما أمرته قال: وأف، تأفف هذا

⁽١) أخرجه مسلم (١٠٤٣) عن عوف بن مالك.



بلسانه هذا ابتعد عنه لا تكلفه، أما الرجل الذي يسارع في خدمتك ويفرح إذا كلفته فهذا لا بأس، وهذا من هدي الرسول ﷺ وليس مثل سؤال الناس شيئًا.

ومن فوائد الحديث: أنه يجوز أن نقول للكبير: «لاه خلافًا لما عند العامة، العامة ما يقولون: لا، بل يقولون: سلامتك.

ومن فوائد الحديث: جواز التوكيل بالوفاء.

ويُؤخذ منه أيضًا: جواز التوكيل في الاستيفاء: بأن يوكل شخصًا يستوفئ حقه ممن هو عليه، وهل يملك من عليه الحق أن يمنع ويقول للوكيل: أنا لا أسلمه إلا لمن له الحق؟ الجواب: لا، ليس له أن يمنع، لأن الإنسان له أن يستوفي حقه بنفسه وبوكيله، نعم لو فُرض أن الوكيل ليس معه إثبات شرعي بأنه وكيل فحينئذ له أن يمنع ويقول: لا أسلمك إياه إلا بإثبات شرعي على أنك وكيل له باستيفاء حقه، مِن أين أخذنا هذه الفائدة؟ أخذناها من أن التوكيل في الاستيفاء نظير التوكيل في الوفاء، والتوكيل في الإيفاء أجازه النبي عليه.

ومن فوائد الحديث: بيان أن رسول الله على لم يرد بالبيع حقيقتة لقوله: «أتراني ماسكتك لآخذ جملك؟»، وهل أراد النبي على أن يتصدق عليه فتوصل بهذا العقد الصوري إلى الصدقة؟ قيل بهذا، وقيل: إن الرسول على اشتراه حقيقة، لكن لما رأى عزته في نفسه -نفس جابر- وأن الجمل غال عنده رده عليه، وهذا أحسن من الذي قبله، لكن يشكل عليه أن ظاهر الحديث أن الرسول على أنه لم ينو البيع أصلاً، لقوله: «أتراني...» إلخ، فهذا يدل على أنه لم يرد إطلاقًا البيع.

إذن فالذي يظهر لي: أن المراد بذلك الاختبار لحال الإنسان من حيث هو إنسان، أن الإنسان قد يكون زاهدًا في الشيء ثم لا يلبث أن يكون راغبًا فيه حسب ما يتعلق به من الأوصاف التي ترغب فيه أو ترغب عنه؛ كما قال هنا: «بعنيه» بعد أن كان يريد أن يسيبه فأبئ أن يبيعه على الرسول على بأوقية مع أنه كان أراد أن يُستيبه، وهذا لا تأباه القواعد الشرعية أن يقصد بهذا الامتحان، ولهذا قال: «أتراني ماكستك لآخذ جملك؟» مما يدل على أن الرسول على أراد التملك إطلاقًا. ولو أراد ذلك لكان الجمل جمل النبي على واحتيج إلى تأويل في قوله: «لآخذ جملك» وهو التعبير عن الشيء باعتبار ما كان عليه؛ لأن الجمل كان أولاً لجابر.

ومن فوائد الحديث: كرم النبي ﷺ؛ حيث جمع لجابر شخف بين العوض والمعوض؛ يعني: بين الجمل وبين الدراهم، أي: قيمة الجمل؛ لقوله: «خذ جملك ودراهمك»، إذن «جملك» باعتبار نية جابر.

وفيه دليل: على جواز تأخير الثمن؛ لأن الرسول ﷺ لم يوف إلا بعد رجوعه المدينة، لكن التأخير على نوعين تارة يكون مؤجلاً فيبقى إلا أجله، وتارة يكون مسكوتًا عنه، فلمن له

الحق أن يُطالب به فوراً؟ فإن سكت وترك فلا بأس، فلو اشتريت مني شيئًا بعشرة وسكت ولم أطالبك إلا بعد شهر أو شهرين أو سنة فهذا لا بأس؛ لأن الحق للبائع فإن طلبه فور انعقاد البيع فله الحق، أما إذا كان مؤجلاً فإلى أجله.

وفي الحديث من الفوائد: انعقاد العقود بما دل عليها؛ لأننا لم نجد في هذا الحديث لما قال: هخذ جملك ودراهمك فهو لك، لم نجد أن فيه تصريحًا بلفظ الهبة ولا تصريحًا بلفظ القبول، فالرسول على أن القبول، فالرسول على النكاح؛ لأن اللفظ تعبير عما في النفس، فإذا دل اللفظ على ما العقود تنعقد بما دل عليها حتى النكاح؛ لأن اللفظ تعبير عما في النفس، فإذا دل اللفظ على ما في النفس بأي لغة كان، وبأي لفظ كان، وبأي أسلوب كان فإنه يكون صالحًا أن ينعقد به عقد، ولهذا قال النبي عليه في صفية (۱۱) أنه أعتقها وجعل عتقها صداقها، فلو قال الرجل لأمته: أعتقتك وجعلت عتقك صداقك، صح العتق، وصح النكاح، مع أنه ليس فيه إيجاب ولا قبول، يعني: ليس فيه لفظ أنكحتك أو أنكحت نفسي أمتي، فدل هذا على أن العقود تنعقد بما دل عليها عرفًا؛ لأن هذا الخطاب يتعارف الناس مدلوله بينهم، فإن اختلف العرف فإنه يرجع في تعيين المراد إلى المتكلم، وهذا يقع كثيرًا خصوصًا في اللهجات، وأما إذا كان مطردًا فعلى ما تعارف الناس عليه، وفيه أن الملك ينقل إلى المشتري بمجرد العقد وهذا هو الأصل، ويتفرع على ذلك: أنه لو تلف فعلى المشترى ولو زاد فللمشتري.

جِوَازَ بِيعَ الْمُلَنِّرِ إِذَا كَانَ عَلَى صَاحِبِهُ دِينَ :

﴿ ٧٥٧ - وَعَنْهُ وَسِن قَالَ: ﴿ أَعْنَقَ رَجُلٌ مِنَّا عَبْدًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالْ غَيْرُهُ، فَلَدَعَا بِهِ النَّبِيُّ اللَّهِيُّ فَاعَهُ ٣٠ - مُتَّنَةً عَلَيْهِ.

قوله: «أعتق»، ما هو العتق؟ العتق في الأصل: يُطلق على عدة معان، يطلق على القدم، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ مَعِلُهُ اللهِ الْمَالَبَ الْمَعْتِيقِ ﴿ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ المُ

⁽١) أم المؤمنين صفية بنت حُيي بن أخطب، كانت من السبايا، وتزوجها النبي ﷺ في السنة السابعة من الهجرة، وجعل عتقها صداقها. انظر كتابي «في رحاب أمهات المؤمنين».

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٥٧٣)، ومسلم (٩٩٧).



بالفرج (١١)، ولهذا جعله الله -سبحانه وتعالى- كفارة للذنوب العظيمة، كالقتل والظهار والجماع في رمضان والحنث في اليمين، وله أسباب كثيرة منها أن يقول له: أنت حر بالصيغة القولية.

ومنها: أن يعتق شريكه نصيبه فيدخل العتق على نصيب الآخر، ومنها أيضًا: إذا مثل بعبده، يعني مثلاً: قطع أصبعًا منه أو أنملة فإنه يعتق عليه جبرًا. ومنها إذا فعل به الفاحشة والعياذ بالله- فإنه يعتق عليه، فجعل الشارع العتق له أسباب متعددة كل هذا حرصًا على إعتاق الرقاب وتخليصها من الرق.

هذا يقول: «أعتق رجل منا»، أي: من الأنصار، «عبدًا له عن دبر»، الدبر: يطلق على آخر الشيء، ويطلق على ما بعد الحياة؛ يعني: علق ويطلق على ما بعد الحياة؛ يعني: علق عتق عبده بموته، فقال له: إذا مت فأنت حر، فهذا هو التدبير بأن يعلق عتق العبد بموته؛ أي: موت السيد، يقول: إذا مت فأنت حر، هذا العبد ما دام سيده حيًا لا يعتق إلا إن نجز عتقه لو نجز عتقه وقال: أنت حر قبل أن يموت، أما إذا لم ينجزه فإنه يبقى رقيقًا حتى يموت السيد ويجوز بيعه، وإذا بعه فإن عاد إلى ملكه مرة ثانية ومات وهو على ملكه عُتق وإلا لم يعتق، وهذا العبد أعتقه سيده عن دُبُر ولم يكن له مال غيره، «فدعا به النبي على فاعه».

الحديث هذا مختصر اللفظ، ولكن ذكر في رواية أخرئ أنه كان عليه، دَيْن هذا السيد الذي أعتق عبده عند دُبُر فباعه النبي عَلَيْقٌ في دَينه وقضاه.

يُستفاد من هذا الحديث: ثبوت الرق في الإسلام، لأن النبي يَكُلِيهُ أقره، ولا يقر على شيء باطل، ولأن نصوص الكتاب والسنة ضافية بذكر الرق وأحكامه وفضيلة العتق، ومن العجب أن أعداء المسلمين الذي أضلهم الله ينتقدون على الإسلام ثبوت الرق ويقولون: كيف تسترقون إنسانا مثلكم، ولم يتفطنوا لما يعملون في عباد الله أكثر من استرقاق عباد الله الرقيق عند المسلم مكرم معزز، حتى إن الرسول أمر أن نطعمهم مما نطعم ونكسوهم مما نكتسي ألى هم يسترقون العباد لكن من طريق أخرى أشد وأنكى، ولهذا لو نظرنا إلى مسألة السود والبيض في أمريكا لرأينا العجب العجاب من امتهانهم وعدم القيام بحقوقهم، أشد بكثير من الرق الثابت في الإسلام، ثم نقول أيضاً: ثبوت الرق في الإسلام جعل الشارع له أسبابًا كثيرة للفك منه، ولو لم يكن إلا فضيلة العتق لكان ذلك كافيًا، أما أنتم فلم ترحموا ما استرققتموه ولم تبالوا به، تمصوا خيراتهم وثرواتهم وثدخلون عليهم الشر وتحبسون حرياتهم.

⁽١) أخرجه أحمد (٣/ ٤٩٠)، وأبو داود (٣١٩٦٤)، والحاكم (٢/ ٢٣٠).

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٠)، ومسلم (١٦٦١).



ومن فوائد هذا الحديث أيضًا: جواز التدبير وهو الإعتاق بعد الموت؛ لأن الرجل فعله في عهد الرسول ﷺ ولم ينكر عليه.

ومنها أيضًا: أنه إذا كان عليه دَين -أي: على السيد- فإنه لا ينفذ التدبير؛ لأن الرسول عَلَيْتُهُ باع العبد وقضى دينه.

ومنها: أهمية الدَّين، وأنه يقدم على العتق، فلو أن رجلاً كان عنده عبد وعليه دين بمقدار ثمنه وقال: أيهما أفضل لي أن أعتق العبد أو أقضي الدين؟ قلنا: قضاء الدين أفضل، وبهذا فضّل النبي ﷺ العتق من أجل قضاء الدين.

ومنها: أنه قد يكون فيه دليل لما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية تَخَلَقُهُ من أن تصرف المفلس ليس بنافذ وإن لم يُقلّس، يعني: أن الذي عليه دَين يستغرق ماله لا يصح أن يتصرف في ماله أو يتبرع كصدقة وعتق وغيره سواء حجر عليه أم لم يُحجر، وهذا لا شك أنه قول قوي؛ لأن ماله قد تعلق به حق الغير، ولأنه ليس من الحكمة أن تذهب لتفعل الشيء المستحب وتدع الشيء الواجب، ولهذا تجد بعض الناس الآن مساكين عليهم ديون ويتصدقون ويعزمون الناس، ويدعون وتجده كما يقول العامة: وتجد السُفرة ما تُطوى، هذا خطأ ليس من الحكمة ولا من الشرع، الحكمة: أنك تبدأ بالواجب، أحيانًا يقول: أنا أتصدق بعشرة ريالات والذي علي مليون، ماذا نقول؟ نقول: أنت إذا أوفيت من دينك عشرة ريالات صار عليك مليون إلا عشرة، فمليون إلا عشرة أحسن من مليون، ولهذا لم يوجب حتى الحج وهو ركن من أركان عشرة، فمليون إلا عشرة أحسن من مليون، ولهذا لم يوجب حتى الحج وهو ركن من أركان الإسلام لم يوجبه الله -سبحانه وتعالى - مع الدين، وهذه المسألة أنا أود منكم أن تبثوها في يعرض للناس في مسألة الدعوات يسموه هذا عشاء وهذا غذاء وهذا طهي وما أشبه ذلك فإذا يعرض للناس على هذا الأمر وبين لهم خطر الدين لعلهم يهتدون.

ومن فوائد الحديث: أن للإمام أن يبيع مال صاحب الدين ليقضي دّينه، وجهه أن النبي على الله المدبر- ولم يرجع إلى الورثة، باعه وقضى الدّين.

وعلى هذا فيجوز للحاكم الشرعي أن يبيع مال المدين ويوفي دينه، فإن كان الدين من جنسه جنس المال فإنه لا يحتاج إلى بيع المال؛ لأنه ربما يبيعه فينكر، وإن كان الدين من جنسه فيقضيه منه، لماذا جعل المؤلف كَنْلَةُ هذا الحديث في هذا البيت؟ لنستفيد منه جواز بيع المدبر إذا كان على صاحبه دين.



حكم أكل وبيع السمن الذي تقع فيه فأرة:

٧٥٤ - وَعَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ فَأْرَةً وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ، فَمَاتَتْ فِيهِ، فَسُتِلَ النَّبِيُّ عَنْهَا. فَقَالَ: «أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَكُلُوهُ (١٠). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

- وَزَادَ أَهْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ: «فِي سَمْنِ جَامِدٍ».

ميمونة زوج النبي ﷺ أو زوجة النبي؟ زوج هذا هو الأفصح، ولا يقال: زوجة إلا على لغـة رديـئة إلا في الفرائض فإن أهـل العلم بالفرائض اصطلحـوا على أن يُعَيِّنوا زوجة للأنثى وزوج للذكر.

قوله: «أن فأرة وقعت في سمن»، الفأرة معروفة وهي من الحيوانات الفاسقة، لأن الرسول وقعت في سمن»، الفأرة معروفة وهي من الحيوانات الفاسقة، لأن الرسول وقل: «خمس فواسق، وأمر بإطفاء المصباح لئلا تعبث به الفويسقة»، فهي الفويسقة من جملة الفواسق، ولهذا سُن قتلها مطلقًا سواء آذت أم لم تؤذ، ولكن قال النبي علي المنار، إلا إذا تعلر أن فأحسنوا القتلة، أن فتقتل بما يكون أسرع إلى موتها بأي وسيلة كانت إلا بالنار، إلا إذا تعدر أن تقتل إلا في النار استعملت النار، مثل: لو دخلت في جحر ولم تخرج إلا بأن توقد النار حول الجحر فلا بأس، ويوجد الآن شيء تقتل به الفأرة صمغ تلزق فيه هذا لا بأس به لكن بشرط أن تلاحظها لئلا تحبسها فتموت فيخشى عليك أن تكون كصاحبة الهرة التي حبستها لا أطعمتها ولا تركتها تأكل من خشاش الأرض، فإذا استعملت هذا لإمساك الفأرة فعليك أن تتعاهده حتى لا تموت جوعًا أو عطشًا.

وقوله: «في سمن فماتت»، ظاهر الحال أن السمن مائع؛ لأنه لو كان جامدًا ما ماتت بل تبقئ على سطحه وتخرج، ولهذا رواية أحمد والنسائي فيها نظر: «في سمن جامد» إلا أن يراد به جمودًا نسبيًا فيمكن.

وقوله: «فسئل النبي عَلَيْقُ عنها»، أي: حال كونها واقعة في السمن ولابد من هذا التقدير، وإلا لو كان صواب العبارة أن يُقال: «فسئل عنه»، أي: عن السمن، لكن هو سئل عن الفارة حال وقوعها في السمن ماذا يكون للسمن، فقال رسول الله عَلَيْقُ: «ألقوها وما حولها وكلوا»، فأمر أن تُلقى وما حولها وأن يُؤكل السمن.

ثم قال: زاد أحمد والنسائي: «في سمن جامد»، وقوله: «في سمن جامد» فيه نظر؛ لأنه لا يوافق القصة؛ إذ إن الجامد لا تغيب فيه الفارة ولا تموت، إلا أن يُراد بالجامد: الجامد النسبي؛

⁽١) أخرجه البخاري (٢٣٥)، وأحمد (٦/ ٣٣٠)، والنسائي (٧/ ١٧٨).

⁽٢) أخرجه أحمد (٣/ ٣٨٦)، والأمر بعدم ترك النار عند البخاري (٦٢٩٣)، ومسلم (٢٠١٥).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٩٥٥) عن شداد بن أُوس.

بمعنى: أنه ليس كالماء لا هو مائع ولا هو جامد فإن أريد هذا فالأمر واضح، أما جامد كالحصى والحجر فهذا لا يستقيم.

نسأل لماذا جاء به المؤلف في كتاب البيوع مع أن المناسب أن يذكر في كتاب الأطعمة؟ يعني: أن هذا لا يمنع البيع، لأنه متى جاز بيعه جاز أكله، لأن الله إذا أباح شيئًا أباح ثمنه، وإذا حرم شيئًا حرم ثمنه.

أما فوائد الحديث: ففيه دليل على أن الفأر نجسة إذا ماتت لقوله: وألقوها وما حولها، ولو كانت ظاهرة لكانت تُلقى بدون أن يُلقى ما حولها، ودليل ذلك أن الرسول على قال: وإذا وقع الله الله الله الماب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه (أ)، ولم يذكر أن الإناء أو الشراب يتنجس؛ لأن ميتة الذباب طاهرة، لماذا ميته طاهرة وميتة الفأرة نجسة وكلها مما يطوف علينا؟ علل العلماء ذلك قالوا: لأن أصل نجأسة الميتة احتقان الدم النجس فيها، والذباب ليس له دم يحتقن فيه حتى يكون نجسا، وأما ما له دم فينجس، ولا شك أن هذه علة مناسبة جداً للحكم، لأن الله قال: ﴿ قُل لا آجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَى عُحَرًمًا عَلى طاعِمِ يَطْعَمُهُ وَإِلا آن يَكُونَ مَيْ مَدَّ أَوْ دَمَا مَسْفُومًا أَوْ لَحَمَ خِنزِيرِ فَإِنَّ لُهُ رَجَشُ ﴾ [الانتظاء: ١٤٥].

وص فوائد هذا الحديث: حرص الصحابة -رضي الله عنهم- واحتياطهم في أمور دينهم؛ لأنهم لم يتعجلوا فيرقوه ولم يتعجلوا فيأكلوه حتى يسألوا الرسول عليه.

ومن فوائد الحديث: أنه لا ينبغي الاستحياء من أمور العلم، فتقول: هذه الفارة لا أسأل عنها، أنا أكرم هذا الرجل عن السؤال عن الفارة؛ لأن أكرم من يستحق الإكرام من البشر الرسول ومع ذلك سألوه عن الفارة، هل نأخذ منها أنه لا يُقال للإنسان إذا سئل عما يستقبح ويتكرّمه؟ قد يكون قالوا، وقد يكون لم يقولوا ذلك، لكن الظاهر أن الصحابة لا يستعملون هذه الكلمة، فهل نقول: إن استعمالها بدعة وأنه لا ينبغي أن يستعملها الإنسان، أو نقول: إن هذه مما يرجع إلى العرف؟ الظاهر الثاني؛ لأن هذه ليست عبادة، فإذا جرى العُرف بين الناس في استعمال هذه الكلمات فلا بأس.

ومن فوائد الحديث أيضًا: أن الفأرة إذا وقعت في السمن، فإنها تُلقى وما حولها ويكون الباقي طاهرًا، لقوله على المأوه وما حولها وكلوه، وجه الدلالة: إما أن تقول: إن هذا هو ظاهر القصة، لأنه لو كان جامدًا ما ماتت بسقوطها فيه، أو يقال: وجه الدلالة: أن الرسول على لم يستفصل ولم يقل: أجامد هو أم مائع؟ فلما لم يستفصل في مقام الاحتمال نُزّل جوابه منزلة العموم في المقال، وجه ثالث: أن نقول: إن المدينة من البلاد الحارة غالبًا، وأن السمن لا

⁽١) تقدم تخريجه.



يجمد فيها إلى حد يكون كالحجر فلهذا لا يمكن أن نحمله على الجمود الكامل الذي يصل فيه إلى حد يكون كالحجر، وهذا الوجه أيضًا استدل به شيخ الإسلام ابن تيمية (١) كَاللهُ قال: إن المدينة من الحجاز، والحجاز من البلاد الحارة.

ويُستفاد من الحديث: أنه متى زال الأذى زال حكمه لقوله: والقوها وما حولها وكلوه، فلما زال الأذى -أذى هذه الفارة- بإلقائها وما حولها صار الباقي طاهرًا، ويتفرع على ذلك تأثير الأوصاف بموصوفاتها، لأنه إذا ألقيت وما حولها زال الوصف الذي من أجله يحرم هذا السمن.

وهل يؤخذ منه تنجس الشيء بالمجاورة؟ نعم يؤخذ منه الاحتياط في البعد عن النجاسة؛ لأن الرسول على ما قال: ألقوها واكتفى بالذي على بها يلقى معها، ولكن قال: وألقوها وما حولها؛ لأنه يحتمل أن تكون النجاسة قد تمددت إلى ما حولها، إذا كان الإناء صغيرا وصار الذي حولها يستوعب كل الإناء فيلقى كله، وفيه رد لقول من يقول: إن المائعات تنجس بمجرد الملاقاة ولو كثرت ولم تتغير؛ لقوله: وألقوها وما حولها وكلوه، ولو كان ينجس بالملاقاة كله ما حل منه شيء، والقول الذي أشرنا إليه وهو القول المرجوح هذا يؤدي إلى آثار كثيرة في الخلق ما تأتي بمثله الشريعة، لا أدري هل تعرفون ما يسمى بالخزانات أواني كبيرة وهي من النحاس -وأنا أدركتها-، يدخل فيها الرجل واثنين وثلاثة كانوا يستعملونها أواني للسمن يشتري الإنسان مثل القربة من السمن ثم يصبونه في هذا البرميل الكبير هذا البرميل الكبير الممتلئ لو يسقط فيه شعرة واحدة من كلب صار كله نجس على هذا القول وتجب إراقته ولا ينتفع به، ولهذا القول الراجح المطرد: أن ما لم يتغير بالنجاسة فليس بنجس سواء كان ماء أو مائعاً.

٥٥٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ فَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْفَأْرَةُ فِي السَّمْنِ، فَإِنْ كَانَ جَامِدًا فَأَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَلا تَقْرَبُوهُ (١٠٠٠). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَدْ حَكَمَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو حَاتِم بِالْوَهْمِ.

هذا الحديث يقول: «إذا وقعت.... إلخ»، وفصًل فقال: «إن كان جامدًا تلقى وما حولها، وإن كان مائعًا فإنه لا يقرب»، لكن هذا الحديث كما قال البخاري وَهْم، والصواب الحديث الأول: «تُلقىٰ وما حولها» فقط سواء كان جامدًا أم مائعًا، ثم إنه سبق لنا أن الجامد جمودًا تامًا

⁽١) الفتاوي (٢١/ ٥٢٧)، قال: السمن بالحجاز يكون ذائبًا أكثر مما يكون جامدًا، بل قيل: إنه لا يكون بالحجاز جامدًا بحال.

⁽٢) أخرجه أحمد (٢/ ٢٦٥)، وأبو داود (٣٨٤٢)، وابن حبان (١٣٩٣)، وقال الترمذي في سننه (٢/ ٢٥٦). نقلاً عن البخاري قوله: هذا خطأ، والصحيح حديث ابن عباس عن ميمونة.

لا تموت فيه الفأرة، والجامد جمودًا وسطًا بين المائع والجامد قد تموت فيه، لكن الصحيح أنها تلقى وما حولها ثم يؤكل السمن.

ويدل على ذلك أن هذا الحديث وهم؛ أنه قال: هإذا وقعت الفأرة في السمن»، ولم يقل: فماتت، ومعلوم أنها إذا خرجت حية فهي طاهرة؛ لأنها من الطوافين علينا ومما يشق التنزه منه، فهي لو سقطت مثلاً في ماء وهي حية وخرجت فالماء طَهُور وليس بنجس، وكذلك لو سقطت في سمن وخرجت حية فهو طاهر ولا يكون نجسًا.

ويدل على وهمه أيضًا أنه قال: إن كان مانعًا فلا تقربوه، يعني: فهو حرام، ولو أخذنا بظاهره لكان شاملاً للقليل والكثير وللمتغير وغير المتغير وإتلاف الكثير الذي لم يتغير بسقوط هذه الفارة فيه إضاعة مال لا تأتي بمثله الشريعة، فهو في الحقيقة كلما تأملته وجدته وَهْمًا، وأن الصواب ما رواه البخاري في الحديث السابق، أنها إذا وقعت فماتت تُلقى وما حولها، والباقى يُؤكل ويُستعمل.

٧٥٦- وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: «سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ ثَمَنِ السَّنَّوْرِ وَالْكَلْبِ؟ فَقَالَ: زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ»(١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

- وَالنَّسَائِيُّ وَزَادَ: «إِلا كَلْبَ صَيْدٍ».

سؤاله لجابر ينفي ما يحتمل من التدليس؛ لأن أبا الزبير فيه تدليس يسير، لكن الظاهر أن كل ما رواه عن جابر في صحيح مسلم أو غيره من الكتب الصحيحة والمعتمدة فهو محمول على السماع.

يقول: «سألت عن ثمن السِّنُور». ما هو السنُور؛ السنُور: القط، وهو معروف وبعضه أليف وبعضه وبعضه وحشي، بعضه أليف يأتي إليك تمسكه وينام عندك وكذلك ينظف البيت من الحشرات، والفأزة والصارور والوزغ وغير ذلك، وبعضه غير أليف كما هو معروف بعضه يكفأ القدور ويأكل الحمام، وكان قديمًا يأكل عندنا ولا أدري في البلاد الأخرى، كان بالأول يأكل الدجاج، أما الآن فيأكل مع الدجاج، على كل حال: هذا السنُور سئل جابر عن ثمنه فقال: إن النبي على في ألكل من ذلك، والزجر: النهي بشدة، والكلب سبق لنا أيضًا الكلام فيه ولا حاجة إلى إعادة الكلام.

يقول: «زجر عن ذلك»، أي: عن ثمن السُّنُور والكلب.

وعلى هذا فيستفاد من هذا الحديث: تحريم بيع السنُّور، وظاهره أنه لا فرق بين الأليف والوحشي، ولا بين الأليف النافع والأليف غير النافع للعموم، وهذه المسألة اختلف فيها أهل

⁽١) أخرجه مسلم (١٥٦٩)، والنسائي (٧/ ١٩٠).



العلم على قولين؛ فمنهم من يقول: إن الهر إذا انتفع به وصار نافعًا فلا بأس ببيعه؛ لأنه ذو نفع مباح، وكل ذي نفع مباح فإن القاعدة الشرعية إباحة غيره بمفهوم قول الرسول على الله إذا حرم شيئًا حرم ثمنه، فمفهومه إذا أباح شيئًا أباح ثمنه، ولا يلزم من تحريم الأكل تحريم البيع، فهاهو الحمار محرم الأكل ومع ذلك مباح البيع إذا بيع لينتفع به، فإذا كان في هذا الهر نفع واضح مثل الذي أشرنا إليه من قبل، بأنه يأكل الحشرات ويطرد الهوام، فهذا لا بأس ببيعه من أجل منفعته، وليس مما نهي عن اقتنائه حتى نقول: إنه كالكلب، بل هو مما أبيح اقتناؤه، وأما إذا كان غير أليف ولا نافع فإن بيعه لا يجوز؛ لأن ذلك إضاعة مال وهذا هو رأي الجمهور أنه يجوز بيعه إذا كان يُنتفع به، وحملوا الحديث على النوع الثاني: وهو الذي لا يُنتفع به كأن يكون وحشًا؛ لأن الوحش لا يجوز بيعه لعدم الانتفاع به ولعدم القدرة على تسليمه؛ لأنه كالجمل الشارد وكالعبد الرقب، لا يتمكن من تسليمه إلى المشتري، وهذا القول الذي هو قول الجمهور قول قوي جدًا(١).

ويحمل الحديث على ما حملوه عليه من أن المراد بالسنّور الذي لا فائدة فيه، ولكن مع هذا نقول: الاحتياط للإنسان ألا يبيعه، بل إذا كان عنده هرة وانتهت حاجته منها وطلبها منه أحد فإنه يسلمها له بدون ثمن، والذين منعوا من بيعه استدلوا بعموم الحديث، واستدلوا أيضًا بأن هذا من الأشياء التي لا يؤبه لها والتي توجد كثيرًا في الناس، فهي تُشبه الماء الذي نهى النبي عن بيعه، فإن الهرة جرت العادة بأنه يُقتنى اقتناء كاقتناء الغنم بحيث يبقى عند الإنسان يتوالد عنده ويحرص عليه، بل إذا وجد سنور صار يُؤلفه حتى يتألف، فرأي الجمهور قوي لكن مع ذلك الأحوط أن يدع بيعه، أما الكلب فقد سبق.

وفي الحديث: دليل على جواز الإجابة بالدليل، من أين يؤخذ؟ من قوله: «زجر»، ولم يقل: هو حرام.

وهل هذا أولى، أو الأولى أن يذكر الحكم ثم دليله، أو يختلف باختلاف المخاطب؟ الأخير، يعني: باختلاف المخاطب، إذا كان المخاطب يعرف الحكم من الدليل فلا حاجة إلى ذكر الحكم ثم سياق الدليل، لا حاجة إلى ذلك؛ لأنه ليس فيه إلا التطويل، وأما إذا كان لا يفهم، أو أردت أن تعلمه بأنه إذا ذكر الحكم فليقرن به الدليل، فهنا الأفضل أن تذكر الحكم ثم تذكر الدليل، ولهذا كان الرسول على يفعل ذلك يذكر الحكم ثم يذكر الدليل مما قال على منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار»، قال: يا رسول الله، أفندع العمل ونتكل على الكتاب؟ قال: «لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له، فأما أهل السعادة فيُيسًرون لعمل

⁽١) المبدع (٤/ ١٠)، وكشاف القناع (٣/ ١٥٣)، والمجموع (٢/ ٢٨٥)، والمبسوط للسُّرْخَسي (١١/ ٢٣٥).

أهل السعادة، وأهل الشقاوة فيُيسَّرون لعمل أهل الشقاوة، قرأ: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَٱنَّقَىٰ ۞ وَصَدَّقَ بِٱلْمُسْنَى ۞ فَسَنَيْسِرُهُ لِلْبُسْرَىٰ ۞ ﴿ [اللِّنِينَ - ٧]ه (١٠).

فالمهم: أن ذكر الحكم بالدليل يعني: أن يكون الجواب بالدليل أو بذكر الحكم، ثم يقرن به الدليل هذا يرجع إلى اختلاف السائل أو المخاطب.

قال: والنسائي وزاد «إلا كلب صيد»، لكنه زادها واستنكرها كَتْلَةُ وقال: إنها منْكَرة، فالاستثناء ليس بصحيح كما هو القول الراجح في هذه المسألة، وقد سبق لنا أيضًا الكلام عليه، وبيًّنا أنه لو قيل: إن النهي عن ثمن الكلب إنما هو عن ثمن الكلب الذي يُباح اقتناؤه؛ لأن ما لا يباح اقتناؤه لا يرد عليه البيع، إذ إن الإنسان لا يمكن أن يخسر مرتين الأجر والثمن.

إطلان مخالفة الشرع؛

- وَعِنْدُ مُشْلِمٍ فَقَالَ: «اشْتَرِينَا وَأَغْتِنِيهَا وَاشْتَرِطِي لَـهُمُ الْوَلَاءَ».

بريرة هذه كانت أمة لقوم من الأنصار وصار فيها ثلاث سُنن كما قالت عائشة في حديث آخر (٢)، منها هذه المسألة الآتية في الحديث.

ومنها: أنها خُيرت على زوجها حين عُتقت.

ومنها. أن الرسول عَلَيْة دخل ذات يوم إلى البيت فطلب طعامًا فأتي إليه بطعام فقال: ألم أر البُرمة على النّار؟ قالوا: ذاك لحم تُصدق به على بريرة، قال: «هو عليها صدقة ولنا هدية»، فهذه ثلاث سنن جاءت في هذه الأمة.

⁽١) أخرجه البخاري (٧٥٥٢) عن على.

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٥٦٣)، ومسلم (١٥٠٤).

⁽٣) أخرجه البخارَي (٥٢٧٩)، ومسلم (١٥٠٤).



تقول: «كاتبت أهلي»، المراد بأهلها هنا: أسيادها، يعنى: الذين يملكونها، وسمي الأسياد أهلاً وإن لم يكونوا من القرابة؛ لأن الإنسان يأهلهم ويأوي إليهم، وكل أحد تأوي إليه وتأهله فهم أهلك؛ لأنهم ماوي إليك، ولهذا سمي أتباع الإنسان أهلاً، أو لأنه يئول إليهم وينتصر بهم، وقولها: «كاتبت»، المكاتبة: شراء العبد نفسه من سيده، كيف ذلك؟ يقول العبد للسيد: أنا أحب. أن أعتق، وأنت لن تعتقني بدون عوض، ولكن بعني على نفسي، فيقول: بعنك على نفسك، بكم؟ فيقول مثلاً: بعشرة الاف ريال كل سنة يحل ألفا ريال تكون المدة خمس سنوات، فوافق على ذلك تسمى هذه مكاتبة، وهل هو عقد لازم أو جائز، بمعنى: هل يملك السيد فسخه، أو العبد فسخه، أو هو عقد لازم لا يملك كل واحد منهما فسخه؟ أما من جهة السيد فهو لازم لا يمكن فسخه، وأما من جهة العبد فهو جائز؛ لأن بإمكانه أن يعجز نفسه ويقول: ما حصلت شيئًا فإذا عجز نفسه فحينئذ يعود إلى الرق، وهل إذا طلب العبد من السيد المكاتبة هل يلزم السيد إجابته؟

نقول: أولاً: فيه تفصيل، وثانيًا: فيه خلاف، فيه تفصيل إن علم فيه خيرًا أجابه وكاتبه، وإن لم يعلم فيه خيرًا فلا يكاتبه، ما هو الخير الذي يعلمه فيه؟ قال العلماء: الخير الذي يعلمه الصلاة في الدين والكسب في المال، يعني: إذا علم أن هذا العبد صالحًا وأنه يستطيع أن يكتسب فليكاتبه، وإن لم يعلم فلا يكاتبه وذلك إن خاف أنه إنما طلب المكاتبة من أجل أن يتحرر، فيفسق أو يرجع إلى بلاد الكفر، فهنا لا يكاتبه؛ لأن هذا ضرر، أو علم أنه إذا كاتبه صار عالة على نفسه وعلى غيره ليس لديه مال فهذا لا يكاتبه؛ لأن هذا ضرر على العبد، وضرر على غيره من الناس، فإن علم فيه خيرًا أمر بالمكاتبة، قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَبْنَعُونَ ٱلْكِئْبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ فَكَايِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْراً ﴾ [النبي: ٢٣].

ولكن هل الأمر هنا للوجوب أو للاستحباب؟ ذهب جمهور العلماء على أنه للاستحباب، والصارف له عن الوجوب: أن هذا مال له، ولم يوجب الله وَجُنَّةُ إخراج المال على المالك إلا بالزكاة أو النفقة الواجبة، وعلى هذا فيكون الأمر هنا للاستحباب وليس للوجوب، وقال أهل الظاهر وجماعة من العلماء: بل الأمر للوجوب؛ لأن في هذا مصلحة وهي إنقاذ هذا العبد من الرق، فهو كإنقاذ من خاف التلف، ثم إن الشارع يتشوف إلى العتق تشوفًا بالغًا، فعندنا أمران مع الأصل وهو أن الأصل في الأمر الوجوب، فلدينا أمران يفيدان أن الأمر للوجوب، وعلى هذا فيكون الأمر للوجوب بناء على الأصل ولأجل هذين الوجهين، وهذا القول هو الصحيح أنه إذا طلب المكاتبة وعلم فيه الخير وجب عليه أن يُوافق؛ لأن ذلك خير له وخير للعبد.

المكاتبة لماذا سميت مكاتبة ولم تسمى عقدًا؟ أقول: لأنه جرت العادة أنه إذا وقع مثل هذا العقد حصلت المكاتبة بين السيد وبين العبد، فلذلك سُميت مكاتبة، إذا قال قائل: إذا عللتم بذلك لزمكم أن تقولوا كل شيء يكتب نسميه مكاتبة. نقول: هذا لا يصح في تعيين العقود أو المعاني أو الأماكن أو ما أشبه ذلك، لا يصح، ولهذا سُميت المزدلفة جمعًا ولم تسمى عرفة جمعًا مع أن الجمع في عرفة كالجمع في مزدلفة أو أكثر، فمثل هذه الأشياء التي يعلل بها الأسماء لا تتعدى العلة محلها، فلو أنني عقدت معك مُداينة نسمى هذا مكاتبة؟ لا، بل نسميه دينًا مكتوبًا.

تقول: «كاتبت أهلي على تسع أواق»، وهي جمع أوقية، والأوقية أربعون درهما، وكل عشرة دراهم سبعة مناقيل، فالأربعون درهما تكون ثمانية وعشرين مثقالاً، إذن الأوقية ثمانية وعشرون مثقالاً، وهي تقول: «تسع أواق»، نضربها في ثمانية وعشرين تساوي مائتي واثنين وخمسين مثقالاً من الفضة هذا ثمن بريرة ألتي كاتبها أهلها.

تقول: «في كل عام أوقية»، تكون الأعوام على هذا تسعة أعوام فتعتق، فجاءت تطلب العون من عائشة... إلخ، «فقلت: إن أحب أهلك أن أعُدُها لهم ويكون ولاؤك لي فَعَلْت»، «إن أحب هذه شرطية، وجواب الشرط «فعلت»، وقولها بشخ : «أن أعدها» يعني: أعطيهم إياها معدودة، وقد مر علينا كم هذه؟ تسعة أواق، كل أوقية أربعون درهمًا، أربعون في تسعة يكون ثلائمائة وستين درهمًا.

وإن أحب أهلك أن أعدها لهم أي: أن أعد لهم التسع أواق وهي بالمدراهم الإسلامية ثلاثمائة وستون درهما، لأن الأوقية أربعون درهما، كما قال النبي رضي المشر، ففهمنا من هذا أن أواقي صدقة والله وفي حديث أبي بكر: في الرقة في مائتي درهما ربع العشر، ففهمنا من هذا أن الأوقية أربعون درهما، وقولها: ويكون ولاؤك لي، ما هو الولاء؟ الولاء في اللغة: من الولاية، وفي الشرع: يُطلق على عدة معان منها: ولاء العتق وهو أن الإنسان إذا أعتق عبدا صار له عاصبا كعصوبة النسب تماما، إلا أنها دونها في المرتبة، ولهذا لا يستحق أحد عاصب بالولاء شيئا من حقوق التعصيب ما دام يوجد عاصب بالنسب، فلو هلك هالك عن بنت ومولى لكان للبنت النصف والباقي للمولى، ولو هلك عن بنت وعم كان للبنت النصف وللعم الباقي، إذن فولاء العتق له لحمة في الإنسان كلحمة النسب، إلا أنه كما قلنا: لا يمكن أن يستحق شيئا من حقوق التعصيب، ما دام أحد من العصبة في النسب موجودًا.

⁽١) تقدم في كتاب الزكاة.



تقول: «فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم ذلك»، وأظن مر علينا ما المراد بالأهل وهم الأسياد، «فأبوا عليها»، يعني: امتنعوا أن يكون الولاء لعائشة، بل يريدون أن يكون الولاء لهم هم، قالت: «فجاءت من عندهم ورسول الله عليه جالس في حجرة عائشة»؛ لأن عادة الرسول على أن يكون في مهنة أهله في البيت أو في المسجد أو في شئون المسلمين تقول: «فقالت: إني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون لهم الولاء»، لأنهم وافقوا على أن يبيعوها على عائشة نقدًا، ولكن أن يكون الولاء لهم يحتفظون به، فيكون لهم حق العصوبة بعد عصوبة النسب في هذه المرأة.

فأخبرت عائشة النبي على فقال: «خُذيها واشترطي لهم الولاء»، «خُديها» يعني: اشتريها واشترطي لهم الولاء كما طلبوا، فأمرها وَالله أن تأخذها، وأن تشترط لهم الولاء، وهذا الأمر ليس أمر إيجاب ولا استحباب، ولكنه أمر إباحة، لأنه صار في جواب السؤال، وقد مر علينا أن الأمر إذا كان في جواب السؤال، فهو للإباحة، وكذلك إذا وقع بعد الخطر فهو للإباحة أو لرفع الخطر على خلاف في ذلك، وقد سبق في أصول الفقه.

قال: «خذيها واشترطي لهم الولاء»، يعني: كما أرادوا، وإنما قال الرسول ﷺ ذلك لأمر سيتبين فيما بعد.

اختلف العلماء في اللام هنا: هل هي للتمليك والاستحقاق، أو أنها بمعنى «على»؟ فقال بعض العلماء: إنها بمعنى «على»، أي: اشترطي عليهم الولاء، قالوا ذلك واستشهدوا بقوله تعلى: ﴿وَإِنْ أَسَأَتُمْ فَلَهَا ﴾ اللاعالة: إن فعليها، كما قال الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَلِيحًا فَلَنَقَسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْها ﴾ المنظة المنظة الله عنى «على»، واضطروا إلى ذلك لئلا فلزم من جعل اللام على بابها أن يكون الرسول على أذن لها بشرط فاسد؛ لأن اشتراط الولاء لهم مُخالف للشرع، قالوا: والرسول على لا يمكن أن يأذن بشيء مُخالف للشرع، فاضطرنا أن نجعل اللام بمعنى «على»، وأتينا بشاهد من القرآن هذا هو القول ظاهره الصحة لكن عند التأمل يتبين أنه ليس بصواب؛ لأنها قد اشترطت عليهم الولاء ولكن أبوا، فما الفائدة من أن تعيد الشرط مرة أخرى؟ وكيف يقول الرسول على الشرطي عليهم الولاء» وهو يعلم أنهم قد أبوا ذلك؛ لأن هذا ليس فيه إلا مجرد التكرار بلا فائدة، والنبي عليهم الولاء» وهو يعلم أنهم قل فائدة، ولا يمكن أن يأمر بشيء بغير فلي التمليك والاستحقاق، يعنى: خديها واشترطي لهم الولاء كما أرادوا.

ونجيب عن قولهم: إن الرسول ﷺ لا يأذن بشيء مخالف للشرع فنجيب عن ذلك بأن رسول الله ﷺ لم يأذن بذلك ليبطله وسول الله ﷺ لم يأذن بذلك ليبطله



بعد شرطه، وإبطال الشيء بعد شرطه أشد وقعًا وأبين في الإرشاد؛ لأنه لو قيل: هذا باطل ليس وقعه في النفس كما إذا اشترط ثم أبطل؛ لأنه قد يقول قائل: هذا محرم ولكن إذا اشترط نفذ، نقول: لا، هو محرم اشتراط الولاء لغير المعتق وإذا اشترط فهو باطل لا يُنفذ، فيكون الرسول عَلَيْقُ أراد من ذلك أن يشترط الولاء لهم كما أرادوا ثم بعد اشتراطهم إياه يُبطله الرسول عَلَيْق، ونظير هذا من بعض الوجوه: أن الرسول عَلَيْق أمر المسيء في صَلاته عدة مرات صلاة محرمة؛ لأنه كان لا يطمئن فيها يقول: «اذهب فصل فإنك لم تُصَلّ فيذهب كالأول، لماذا؟ من أجل أن يكون توجيه الرسول عَلَيْق له بعد أن أخذه العناء من صلاة ليست بمجزئة يكون توجيه الرسول إياه وإرشاده له وقع في النفس فتستقر، وليعلم أن العبادة الفاسدة مهما فُعلت فإنه لا تبرأ بها الذمة، وهذا من الحكمة في التعليل.

إذن فنقول: يتعين أن نجعل اللام على أصلها؛ لأن صرفها عن الأصل يحتاج إلى دليل، ولأن جعلها بمعنى «على» لا يليق برسول الله ﷺ، وهو الذي يعلم ويدري أن هذا أمر غير ممكن؛ لأن الجماعة قد ردُّوا هذا من الأصل، ويبقى مشكلة وهي لماذا يُغروا هؤلاء فيشترط لهم الولاء ثم يلغى، وسيأتي الجواب عليه.

إذن نقول: اللام يجب أن تكون على بابها، يكون لهم الولاء كما طلبوا وكما أرادوا، ثم قال الرسول على اللام يجب أن تكون على بابها، يكون لهم الولاء هنا عاطفة، و «إنما» أداة حصر، و «الولاء» مبتدأ، و «لمن أعتق» خبره، ويكون معنى الجملة: الولاء لمن أعتق لا لغيره وإن شرُ ط، ففعلت عائشة على الم

العارضة دائماً يخطب بها -عليه الصلاة والسلام- في المناسبات، خطبة الكسوف عارضة وقيل: راتبة واختلف العلماء هل خطبة الكسوف مسنونة مطلقاً أو أنها عارضة للتذكير، يقال: الكسوف ما وقع في عهد الرسول على إلا مرة واحدة ولا ندري لو عاد الكسوف هل يخطب الرسول أو لا، والأصل أن ما فعله فهو سُنة، وعلى هذا فنقول: صلاة الكسوف يستحب فيها الخطبة، لاسيما في مثل زمننا هذا الذي غفل الناس عن المراد بالكسوف غفلوا عما يُراد به



شرعًا وهو تخويف الناس، فالخطبة في هذا الزمن حتى وإن قلنا إنها ليست من السنن الراتبة بل هي من السنن الطارئة ينبغي ألاً تُفَوّت في صلاة الكسوف.

ثم قالت: «فحمد الله وأثنى عليه»، حمد الله: الحمد هو وصف المحمود بالكمال مع المحبة والتعظيم، فقولنا: مع المحبة والتعظيم وصف المحمود بالكمال ولو مرة واحدة مع المحبة والتعظيم، فقولنا: مع المحبة والتعظيم ليخرج المدح، فإن المدح وصف للممدوح بالكمال، لكن قد ياخلو من المحبة والتعظيم، قد يمدح الإنسان أحداً وهو من أكره الناس إليه ويبغضه لكن يمدحه خوفًا من شره أو رجاء لعطائه.

أما الحمد فإنه وصف المحمود بالكمال مع المحبة، يجد الإنسان قلبه ممتلنًا محبة لهذا الموصوف بالكمال وبالتعظيم أيضًا وحمد الله -سبحانه وتعالى- إذا قلت: أحمد الله، فحمد الله سبحانه يكون على الكمال الذاتي وعلى الإحسان إلى الخلق، ولهذا إذا أكل الإنسان وشرب يقول: الحمد لله على هذا الإحسان وهذه النعمة، فالله يُحمد على كماله الذاتي وعلى إحسانه الواصل إلى خلقه، وقوله: وأثنى عليه، يعني: كرر أوصاف الكمال لله وَالله ويدل على أن الثناء غير الحمد، حديث أبي هريرة الذي قال فيه الرسول و المحالية عن الله تعالى: وقسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين فإذا قال: الحمد لله رب العالمين. قال: هدني عبدي، وإذا قال: الرحن الرحيم. قال: أثنى على عبدي، ".

ثم قال -يعني: بعد الحمد والثناء-: «أما بعد» فما بال هذا التركيب؟ قالوا: إنه نائب عن أداة شرط وفعل شرط تقديره: مهما يكن من شيء بعد؛ أي: بعدما قلت فهو ما سأقوله: «ما بال قوم ٥٠٠٠ إلخ، وقيل: إنه لا حاجة إلى هذا التركيب، بل «أماه هذه شرطية هي بنفسها يدل على الشرط والتفصيل، و«بعد» طرف متعلق بمحذوف مناسب للمقام، والفاء رابطة لجواب التفصيل مثل: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَأَنقَىٰ ۞ وَصَدَقَ بِالْحَلْمَىٰ وَالْفَاءِ رابطة لجواب.

على كل حال: كلمة «أما بعد» قال بعضهم: إنها كلمة يُؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر، ولكن هذا غير صحيح، والذي يتتبع كلام العرب يجد أنها كلمة تُقال بين يدي الموضوع، أي: موضوع الكلام، فيؤتى أولاً بالمقدمة، ثم يُقال عند الدخول في الموضوع: «أما بعد» وزعم بعض العلماء أنها هي فصل الخطاب الذي أوتيه داود: ﴿وَءَاتِيْنَهُ ٱلْحِكْمَةُ وَفَصَلَ بعد» وزعم بعض العلماء أنها هي فصل الخطاب الذي أوتيه داود: ﴿وَءَاتِيْنَهُ ٱلْحِكْمَةُ وَفَصَلَ بين الناس الخطاب هو الفصل بين الناس في الخصومات التي تكون بينهم.

⁽١) تقدم تخريجه.

ثم قال: «فما بال رجال»، «بال» بمعنى: شأن، يعني: ما شأنهم، والاستفهام هنا للاستنكار، و «رجال» ليست مذكورة للقيد؛ لأن النساء كالرجال، لكن إذا عبر بالرجال دخل النساء، وإذا عبر بالنساء دخل الرجال إلا بدليل، «فما بال رجال»، وهنا نكرهم لئلا تعرف أعيانهم؛ لأنه ليس الشأن بمعرفة الأعيان وإنما الشأن بمعرفة الأحوال والقضايا التي تقع.

«يشترطون شروطًا»، الشرط مر علينا كثيرًا بأنه في اللغة: العلامة، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَهَلَ يَظُرُونَ إِلَّا السَّاعَة أَن تَأْيِهُم بَغْتَة فَقَد جَاء أَشْرَاطُها ﴾ [مختيًا ١٨٠]. وفي الاصطلاح: ما يتوقف عليه الصحة أو اللزوم، فإن كان شرطًا للإنسان تُوقَف عليه الصحة أو اللزوم، ولهذا نقول: هناك شروط للشيء وشروط في الشيء؛ الشروط للشيء من وضع الله وحجي ثابتة سواء شرطت أم لم تشترط، ولا يمكن لأي إنسان أن يتنازل عنها أو يُسقطها، هذه الشروط للشيء الذي تتوقف عليه الصحة أو التي تتوقف عليها الصحة كشروط البيع وشروط الصحة أو التي تتوقف عليها الصحة كشروط البيع وشروط الصلاة وشروط الحج

أما الشروط في الشيء فهي من وضع البشر الإنسان هو الذي يضعها.

ثانيًا: لا تثبت إلا باشتراط وإذا سكت عنها لم تثبت.

ثالثًا: لمن هي له أن يتنازل عنها ويسقطها.

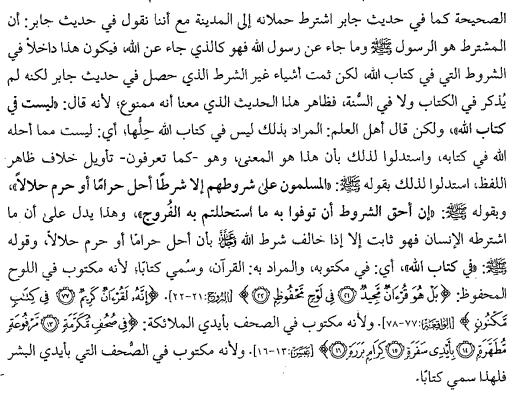
رابعًا: أن العقد يصح بدونها حتى وإن لم يوف بها فالعقد صحيح.

خامسًا: أنها تنقسم إلى صحيح وفاسد؛ لأنه من صنع البشر، فهذه الخمسة فروق بينها وبين شروط الشيء شرط للصحة، والشروط في الشيء شرط للزوم، يعني: يجوز ترك الشروط في الشيء لكن ما يلزم الشيء إلا بها.

هذه الشروط التي ذكرنا أنها الشروط في الشيء الذي وقع من عائشة هل هو شرط في الشيء أو شرط للشيء؟ الأول، ولهذا أبطلها الرسول ﷺ قال: «شروطًا ليست في كتاب الله» هذه الجملة فيها شيء من الإشكال إلا على وجه التأويل، لأن قوله: «ليست في كتاب الله» ظاهرها: أنه لابد أن يكون الشرط قد ذُكر في كتاب الله.

ومن المعلوم أن الشروط في الشيء تكون مذكورة وغير مذكورة، مثلاً لو اشترط المشتري أنه المشتري أن الولاء له إذا أعتق كان هذا الشرط موجودًا في كتاب الله، لو اشترط المشتري أنه ينتفع بالشيء فيكون موجودًا في كتاب الله، اشترط البائع الذي باع النخلة بعد أن أبرت أن الثمرة له شرط، مذكور في كتاب الله، الرسول عليه قال: «من ابتاع نخلاً» «نخلاً» بعد أن تؤبد ثمرته للذي باعه(۱) هذه واضحة، لكن إذا وجد شرط سكت عنه الكتاب وهو من الشروط

⁽١) سيأتي في العرايا.



فإن قال قائل: السُّنة هل هي من كتاب الله؟

الجواب: هي في الحكم في كتاب الله، وأما من حيث المتكلم بها فهو الرسول عَلَيْقُ، لكن حكم ما جاء في السُّنة كحكم ما جاء في القرآن، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ اللهُ عَلَيْكَ ٱلْكِنْبَ وَلَا اللهِ عَالَى: ﴿ وَأَنزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الْكِنْبَ وَاللهُ اللهُ عَلَيْكَ الْكِنْبَ وَاللهُ عَلَيْكَ الْكِنْبَ وَاللهُ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكَ النبي وَاللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ وَإِن أُوتِيتُ القرآن ومثله معه (١).

فإذن ما جاء في السُّنة فهو كتاب الله لأن الله أخبرنا بأن محمدًا ﷺ يبين لنا ما نُزل إليه قال: ﴿مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهُ ﴾ [النَّنَيَانِ: ٨].

قال: «ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط»، «ما» شرطية، يعني: مهما كان من شرط، فهما» هنا شرطية، وفعل الشرط «كان»، وجوابه «فهو باطل»، وجملة «ليس في كتاب الله» صفة لشرط، و«من شرط» اسم كان، لكن مجرور بهمن» الزائدة، ممكن أن أقول: إن «ليس في كتاب الله» صفة لشرط، والصواب أنه خبر كان جعلناها ناقصة، فإن جعلناها تامة، يعني: ما وجد من شرط صح أن نعرب «ما ليس في كتاب الله» صفة، «ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل»، الباطل: هو الضائع سُدى الذي لا يترتب عليه أثره ولا يعتبر،

⁽١) تقدم في المقدمة للشارح.



فكل شرط ليس في كتاب الله فإنه باطل، ومعنى باطل، أي: لاغ غير معتبر لا يستفيد مشترطه إلا التعب باللسان أو بالأركان إن كتب الشرط، قال: «وإن كان مائة شرط» يعني: وإن كان هذا الشرط مائة شرط، هذه الجملة تحتمل أن المعنى ولو جمع مائة شرط، فكل الشروط ولو كثرت فإنها باطلة؛ يعني: شرط كذا وكذا، وكذا وكذا، إلى المائة، فإن هذه الشروط وإن اجتمعت فهي باطلة إذا خالفت كتاب الله، ويُحتمل أن يكون المراد: «وإن كان مائة شرط»؛ يعني: وإن شرط مائة مرة، يعني: وإن أكد شرطه، وهذا المعنى هو الأقرب، وأن المراد: وإن شرط مائة مرة، فيكون الشرط هنا مصدراً وليس اسما، على هذا يصير المعنى: وإن كان مائة اشتراط فإن توكيده لا يزيده توكيداً ولا توثيقاً.

ثم قال على: «قضاء الله أحق، وشرط الله أوثق، وإنما الولاء لمن أعتق، «قضاء الله أي: الذي يقضيه وَكُلُّ أحق، لأنه حق، قال الله تعالى: ﴿وَاللّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِ ﴾ [عَنظن ٢]. والمراد بالقضاء هنا: القضاء الشرعي، لأن القضاء الشرعي هو الذي يمكن أن يُعارض بمثله فيأتي ملحد ويقول: هذا القضاء أنا آتي بقانون ودستور أحق منه! أما القضاء الكوني لا يمكن معارضته أبدًا ولا يستطيع أحد أن يقول: إنه يدفع الموت عن نفسه أو المرض أو الآفات لكن الذي يمكن أن يُعارض هو القضاء الشرعي، فإذا عُورض فأيهما أحق؟ الجواب: قضاء الله، أما القضاء الكوني فلا يمكن أن يُعارض، ولا يُعارضه إلا مجنون أو مُكَاير.

ومن ثم نقول: إن قضاء الله وعَلَيْ ينقسم إلى قسمين: قسم قضاء كوني، وقسم قضاء شرعي، فمن القضاء الكوني قوله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِيَ إِسْرَءِيلَ فِي ٱلْكِئْبِ لَنُفْسِدُنَ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَّنَيْنِ ﴾ فمن القضاء الكوني قوله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِيَ إِسْرَءِيلَ فِي ٱلْكِئْبِ لَنُفْسِدُنَ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَّنَيْنِ ﴾ [الإنتان: إلى الله تعالى الله تعالى الله يقضي شرعًا بالإنساد، إنما يقضي بالصلاح والإصلاح، والقضاء الشرعي كقوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَا لَا إِلَا إِلَا إِلَى الله لو كان قضاء كونيًا ما بقي أحد مشركًا، لو قضى الله قضاء كونيًا ما بقي أحد مشركًا، لو قضى الله لكن هذا قضاء شرعي: ﴿ وَالله بَعْدِ إِلَا إِياهُ مَا بِقِي أَحْدَ على الشرك، فصار الناس كلهم يعبدون الله لكن هذا قضاء شرعي: ﴿ وَالله بَعْدِ إِلَا إِياهُ مَا وَجِهِينَ الله عَلَى الله حق شرعى وكوني، ما الفرق بين القضاءين؟ الفرق من وجهين:

الوجه الأول: أن المقضى كونًا لابد أن يقع بخلاف المقضي شرعًا.

ثانيًا: المقضي كونًا يتعلق بما يحبه الله وما لا يحبه، والمقضي شرعًا لا يكون إلا بما يحبه، إما أن يحب فعله ويأمر به، وإما أن يحب تركه وينهى عنه، قول الرسول: وإن قضاء الله أحق، نقول: هنا القضاء الشرعي، لأنه هو الذي يمكن فيه المفاضلة، أما القضاء الكوني فإنه لا يمكن أن يكون فيه مفاضلة؛ لأنه لا أحد يُعارض قضاء الله الكوني، ولعل قائلاً يقول: لماذا لا



تجعله عامًا؟ فنقول: إنه باعتبار القضاء الكوني مما ليس في الطرف الآخر منه شيء، وأحيانا يكون التفضيل والجانب المفضل عليه ليس فيه شيء، قال الله تعالى: ﴿ أَصَحَبُ الْجَنّةِ يَوْمَينِ لَكُ الْجَنّةُ مَوْمَيلًا ﴾ [الجَنّانَ:٢٤]. ومن المعلوم أن مستقر أهل النار لا خير فيه، وأن مقيلهم ليس فيه شيء من حسن المقيل أبدًا، لكن جاء التفاضل من باب بيان أنه لا سواء بين هذا وهذا، وقضاء الله أحقه أي: قضاء الله أعدل وأسبق أو أحق بأن يتبع، فهو يشمل الأمرين، فهو أحق بمعنى: أوفق للحق وأثبت وأصح، وهو أحق أيضًا بأن يتبع من غيره. ثم قال: هوشرط الله أوثق، الفرق بين القضاء والشرط: أن الشرط هو الأوصاف التي يجعلها الله تعالى مناطأ للحكم، والقضاء هو الحكم، فالحكم، فالحكم، فالحكم، فالحكم، فالحكم، فالحكم، فالحكم، فالحكم، فالخوف الذي يثبت به الحكم، الشروط التي شرطها الله وجعلها أوصافا في أحكامه أوثق من غيرها يعني: أوقى وأثبت وأضمن كما قال الله تعالى: ﴿ فَمَن يَكَفُرُ فَي الجَنْوَتِ وَنُوْمِنُ بِاللّهِ فَعَد السّتَمْسَكَ بِاللّهُ يَو الْمِتَ وأضمن كما قال الله تعالى: ﴿ فَمَن يَكَفُرُ الْهَانَوْتِ وَنُوْمِنُ بِاللّهِ فَقَد السّتَمْسَكَ بِالنّهُ وَالْمِتَ وأضمن كما قال الله تعالى: ﴿ فَمَن يَكَفُرُ اللّهَانُوتِ وَنُوْمِنُ بِاللّهِ فَقَد السّتَمْسَكَ بِالنّهُ وَقَد واثبت وأضمن كما قال الله تعالى: ﴿ فَمَن يَكَفُرُ الْهَانُوتِ وَنُوْمِنُ بِاللّهِ فَقَد اللّه الله عني: أوقى وأثبت وأضمن كما قال الله تعالى: ﴿ فَمَن يَكَفُرُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَا

«وإنما الولاء لمن أعتق» هذه الجملة في الحقيقة ثمرة ما سبق، وهي إبطاله الشرط المنافي لكتاب الله الثاني: وصفه بأن قضاء الله أحق وشرطه أوثق، فمن ثمرات ذلك: أن الولاء لمن أعتق، هذا من قضاء الله وشرطه، فيكون الولاء لمن أعتق، ولو أن أحدًا اشترط خلاف ذلك لكان شرطًا باطلاً؛ لأنه ليس في كتاب الله وقوله: «لمن أعتق» يشمل ما إذا كان المعتق امرأة أو رجلاً، والعتيق امرأة أو رجلاً، وفي رواية مسلم قال: «اشتريها وأعتقيها واشترطي لهم الولاء» أتى المؤلف بهذا لقوله: «وأعتقيها»، حيث تفيد أن المكاتب إذا اشترى فإن من اشتراه يجوز أن يعتقه؛ لقوله: «وأعتقيها»، لا يقال: إن سبب العتق كونه قد انعقد عند البائع وهو المكاتب، لكن حقيقة العتق ما كانت إلا عند المشتري، ولهذا قال: «أعتقيها»، فهو قبل أن يؤدي كتابته -أعني: المكاتب وقبق.

هذا الحديث -كما تشاهدون- فيه فوائد كثيرة، ومن حسن التأليف لو أن المؤلف كَنَالَهُ أتى به عقيب حديث جابر حتى يضم الحديث الذي تضمن شرطًا فاسدًا إلى الحديث الذي تضمن شرطًا صحيحًا، فإن هذا من ناحية التأليف أحسن.

من فوائد هذا الحديث: جواز المكاتبة لإقرار النبي رَيَّكِيَّة لها، وهل الكتابة جائزة بمعنى: أنها مستوية الطرفين، أو سُنة، أو واجبة؟ نقول: أما بالنسبة للعبد وطلبه إياها من سيده فهي جائزة، وأما بالنسبة للسيد فإنه مأمور أن يُكاتب عبده إذا طلب بشرط أن يعلم فيه الخير لقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمُ مَا لِنْ عَلِمَتُمْ فِيهِمْ خَيْراً ﴾ [النبوء على على قولين إنْ عَلِمَتُمْ فِيهِمْ خَيْراً ﴾ [النبوء على على قولين

لأهل العلم والأصل الوجوب حتى يقوم دليل على أنه للاستحباب، وذهب أهل الظاهر إلى أنه للوجوب وكثير من المعاصرين ذهبوا أيضًا إلى أنه للوجوب، ومعروف أن الشارع له تشوف عظيم إلى العتق، فإذا اقترن الأمر مع تشوف الشارع للعتق فإن ترجيح القول بالوجوب له وجه.

ومن فوائد الحديث: أن المكاتبة تجوز بالكثير والقليل؛ لأنه لم يرد تحديد لها شرعًا اله ومن فوائد الحديث: جواز استعانة المكاتبة بغيره لفعل بريرة مع عائشة وإقرار النبي ﷺ فهو حُجة سواء وهل الرسول علم بدلك؟ الظاهر أنه علم، وكل ما حدث في عهد الرسول عَلَيْ فهو حُجة سواء علم به أو لم يعلم؛ لأنه إذا لم يعلم به الرسول فالله يعلم به.

ومن فوائد الحديث: جواز تعجيل الدئين المؤجل لقول عائشة: وإن أحبوا أن أعدها لهم فعلت»، وإذا عُجل الدئين المؤجل بقدره فالظاهر أن المسألة محل إجماع أنه يجوز أن يعجل المدين الدئين لكن بقدره عليه، عليه مائة ريال مؤجلة إلى سنة يعجلها الآن هذا لا بأس به، لكن إذا قال: أعجلها على أن تسقط من دينك فأعجل لك المائة على أن تكون تسعين فيه خلاف، فالمشهور من مذهب الحنابلة أنه لا يجوز، والصحيح أنه يجوز تعليلهم يقولون: لأن هذا ربًا فإن التنقيص من أجل التعجيل كالزيادة من أجل التأجيل، فكما أنك لو زدت في الأجل وزدت في الأجل ونقصت في القدر كان ربًا، ولكن الصحيح خلاف في القدر كان ربًا، فإذا أنقصت في الأجل ونقصت في القدر كان ربًا، ولكن الصحيح خلاف الزيادة في مقابل التاجيل ربًا زادت على المدين، لكن الوضع في مقابل التعجيل هل زاد على المدين أم نقص؟ نقص فهو عكسه ففيه نقص على المدين، وهذه فائدة، وفيه تعجيل للدائن، وهذه أيضًا فيه فائدة، فالصواب: جواز تعجيل الدئين بشرط إسقاط بعضه وليس فيه شيء بل هو فائدة للجميع.

ومن فوائد الحديث: أن التعامل في عهد الرسول على يكون بالوزن والعد، لقولها: «تسعة أواق، وعائشة قالت: «أن أعدها لهم»، وهو كذلك، ففي عهد الرسول على كان الناس يتعاملون بالنقود بالعد وبالوزن، ألم تروا إلى قول الرسول على: «ليس فيما دون خمس أواق صدقة» هنا اعتبر الوزن، وقال: «في الرقة في مائتي درهم ربع العشر، فإن لم يكن إلا تسعين ومائة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربم هنا في العدد وهو كذلك، فإذا عُلم أن عدد المائتين تساوي خمس أواق فسواء قلت: اشتريتها بخمس أواق أو اشتريتها بمائة درهم لا فرق.

⁽۱) أخرجه الطبراني في الأوسط (۸۱۷)، (۱۷۵۵)، وفيه مسلم بن خالد الزنجي ضعيف، وقد وثقً. أفاده الهيثمي (۱/ ۱۳)، وصححه الحاكم (۲/ ۲۱)، وقال أبو حاتم: لا يمكن أن يكون هذا الحديث منصل. العلل لابنه (۱/ ۳۸۰).



ومن فوائد المحديث أيضًا: إطلاق الأهل على السيد لقولها: «إن أحب أهلك»، وأهل الرجل هم خاصته الذين يأهلهم ويجتمع إليهم، ولهذا أباح الشرع للمرأة المالكة ألا تحتجب عن عبدها إذا أمنت الفتنة، فيجوز للمالكة أن تكشف وجهها وكفيها وقدميها للمملوك مع أنه ليس بمحرم من أجل أنها أهله وأن في ذلك حاجة، وأن في التحرز من ذلك مشقة.

ومن فوائد المحديث: أن الولاء يثبت بالعتق، وسبق لنا معنى الولاء وأنه عصوبة تثبت للمعتق وعصبة المتعصبين بأنفسهم.

ومن فوائد الحديث: جواز تعليق العقود على المشاورة لقولها: «إن أحب أهلك أن أعدُها لهم فعلت، وعلى هذا فيجوز تعليق العقد، فأقول: بعتك إن رضي زيد أو إن رضي شريكي أو إن رضي أبوك أو إن رضي أبي، وهذا القول هو الصحيح، خلافًا للمشهور من المذهب حيث قالوا: إنه لا يجوز تعليق البيع، فالصواب أنه جائز ولا مانع منه، وهذا الذي ذكرته هو تعلق: وإن أب أهلك أن أعدها لهم فعلت».

ومن فوائد المحديث:أنه ينعقد العقد بما دل عليه؛ لأنها قالت: «إن أحب أهلك أن أعدها لهم، ولم تقل: أن أشتريك، بل قالت: أن أعدُّها، وهذا هو الصواب أن العقود تنعقد بما دلّ عليها البيع، الإجارة، العرية، الوقف، الرهن، كل شيء، وهل يشمل النكاح؟ الصحيح: أنه يشمله، ولو أن الرجل قال للشخص: زوجتك بنتي أو ملكتك بنتي، قال: قبلت انعقد النكاح، وليس بشرط أن يقول: أنكحتك أو زَوّجتك؛ لأن الشيء إذا جاء في الشرع مطلقًا يرجع فيه إلى العُرف.

وَكُلِلُّ مَسَاجَاءً وَلَمْ يُحَلَّدِ بِالشَّرْعِ كَالْبِحِرْزِ فَبِالْعُرْفِ احْددِ(١)

ومن فوائد الحديث:أن الرسول ﷺ لا يعلم الغيب؛ لأنه لم يعلم ما جرئ، ففي بعض الروايات أنه سأل فأخبرت عائشة النبي ﷺ بذلك وهو كذلك لا يعلم الغيب، ولهذا أدلة كثيرة، أُوَّلُهَا مَا جَاءَ فِي القرآن الكريم صريحًا حيث أمره الله أن يقول: ﴿ قُلُ لَّا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَّ إِن ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ ﴾ [الانْعَظَل: ٥]. وقال تعالى: ﴿قُل لَآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَاضَرًا إِلَّا مَا شَآءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبُ ﴾ [الْكِلْقَا:١٨٨]. فمن زعم أن رسول الله ﷺ يعلم الغيب فقد كذَّب الرسول ﷺ وكذُّب الله، وبدأت بتكذيبهم للرسول، لأنهم يدُّعون أنهم إذا ادعوا أنه يعلم الغيب كان هذا من تعظيمه وتوقيره، فنقول لهم: ليس هذا من تعظيمه ولا توقيره أن تكذبوه فيما أعلنة على الملا: ﴿ قُلُ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَآبِنُ ٱللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ ﴾ [الأنقطان: ٥].

فإن قال قائل: أليس قد أخبرنا بأمور فوقعت كما أخبر؟

⁽١) شرح البيت رقم (٦٥) من منظومة القواعد والأصول للشارح.

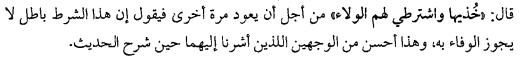


ومن فوائد الحديث: أن الرسول على كان مع أهله وكان في مهنتهم لقولها: «ورسول الله على على الله وكان في مهنته أهله يحلب الشاة وكلى ويخصف نعله ويرقع ثوبه، ويُعاشر أهله، وحياته معهم حياة بسيطة غير معقدة، وتجد الإنسان من أحسن ما يكون وأصلح ما يكون، وهكذا كلما كنت أحسن لأهلك فثق بأنك تدخل مسرورًا وتخرج مسرورًا، أما الإنسان إن أساء إلى أهله فسيدخل محزونًا ويخرج محزونًا، ويمشي في السوق محزونًا؛ لأنه إذا صادفه أحد وسلم عليه وهو مغموم من أهله يكاد لا يرئ طريقه فلا يعطيه وجها طلقاً أبدًا، ولا يزال منكتمًا مما جرى منه مع أهله، فكلما كنت أحسن في أهلك فثق أنك أحسن في مجتمعك كله.

ومن فوئد الحديث: أنه يجوز للمرأة أن تتصرف في مالها بغير إذن زوجها؛ لأن عائشة تصرفت بدون أن تستأذن الرسول على الله أن تتصرف لها أن تتصرف في مالها الذي اشتراه لها لتزين له به؛ يعني: لو أعطاها حُليًا تتزين به له فهل لها أن تبيعه؟ الذي يظهر: أنه ليس لها أن تبيع إذا علمنا أنه اشتراه لهذا الغرض؛ لأن هذا يفوت مقصوده أو يثقل كاهله بإعادة الشراء لها مرة ثانية، أعطاها مثلاً حُليًا للأذن والرأس والرقبة واليد والرجل، ثم باعت هذا كله في لحظة واحدة، ولما جاء الليل وجدها ليس عندها شيء أين هذا؟ قالت: بعته لأنه ملكي، هو يحب أن تتجمل له، ويعد هذا من دواعي السرور ودواعي الأنس، ماذا يصنع في هذه الحال؟ يضطر أن يدخل عليها كثيبًا ويخرج حزينًا، أو يحسن لها مرة ثانية؟ الظاهر أنه إذا اشترى لها شيئًا يتعلق به غرضه فليس لها الحق في أن تبدله؟ نقول: إذا أبدلته بما لا تشمئز منه نفسه فليس بجائز، لو فرضنا أنه رجل لا يريد التحلي القديم واشترى لها من الحلي الجديد المعاصر ولكنها أبدلتها من الحلي القديم مما يستعمل قديمًا فهل لها ذلك؟ لا، ليس لها ذلك، فتبين الآن أن تصرف المرأة بغير إذن زوجها يستعمل قديمًا فهل لها ذلك؟ لا، ليس لها ذلك، فتبين الآن أن تصرف المرأة بغير إذن زوجها جائز، هذا هو الأصل إلا في حلى اشتراه لتتجمل به له فليس لها الحق بإبداله بشيء لا يرغبه.

ومن فوائد الحديث: جواز اشتراط الشرط المُحَرَّم لتحقيق بطلانه لقوله: «خديها واشترطي لهم الولاء»، فإن أصح الأوجه عندي في هذا أن إذن الرسول ﷺ لها أن تفعل من باب إبطال الشرط الفاسد، وإن حقق باشتراطه، ومعلوم أن تحقيق الشيء بالوقوع أبلغ من تحقيقه بالقول، ولهذا قال الرسول ﷺ فيما سبق لنا: «خذوا واضربوا لي معكم بسهم» ليحقق الجواز ﷺ فهنا





ومن فوائد الحديث: أن الأمر قد يخرج عن الأصل الذي هو الوجوب أو الاستحباب إلى معنى آخر يُستفاد من القرينة الحالية أو اللفظية لقوله: «خُذيها»، فإن هذا أمر لكنه ليس أمر إيجاب ولا استحباب بل هو أمر إباحة، يعني: لك أن تأخذيها وتشترطي لهم الولاء، والذي يخرج الأمر عن أصله هي القرائن الحالية أو القرائن اللفظية.

ومن فوائد الحديث: أن الولاء لمن أعتق لقوله: «فإنما الولاء لمن أعتق»، وهذه جملة تفيد الحصر كما سبق في الشرح.

ومن فوائد الحديث: أن الشرط اللفظي لا يغير الشرط الشرعي، لأنه قال: هاشترطي لهم الولاء... إلخه، فإنهم وإن اشترطوا لفظا فإن ذلك لا يغير الشرط الشرعي بانتقال الولاء من المعتق إلى غيره، وهل الشرط العرفي يغير الشرط الشرعي؟ الجواب: لا، فلو تعارف الناس على عقد محرم شرعاً فإن هذا التعارف لا يبيح ذلك الأمر الشرعي، ولا يُقال: كل الناس على هذا؛ لأن بعض الناس الآن إذا نهيته عن محرم قال لك: كل الناس على هذا، حتى في العبادات أحيانًا يقول: كل الناس على هذا نقول: الشرط الشرعي.

ومن فوائد الحديث: أنه ينبغي للعالم أن يخطب الناس في الأمور العارضة ليبين الحق لقولها والله عنه قام في الناس ... إلخ».

وهكذا كان رسول الله عَلَيْ يخطب، وخطبه نوعان: خطب رواتب، وخطب عوارض، الرواتب كخطبة الجمعة والعيدين والاستسقاء، والعوارض كهذه الخطبة، كلما دعت الحاجة إلى الخطبة خطب، واختلف العلماء هل خطبة صلاة الكسوف من الخطب العوارض أو من الخطب الرواتب، وسبب اختلافهم في ذلك هو: أن الكسوف لم يقع إلا مرة واحدة في عهد الرسول عَلَيْتُهُ، فلا ندري هل الخطبة هذه عارضة من أجل إزالة العقيدة الفاسدة التي كان يعتقدها أهل الجاهلية أو هي خطبة راتبة ليجمع للناس بين الموعظة الكونية والموعظة الشرعية.

من فوائد الحديث: أن الشريعة تهتم بالمعاملات كما تهتم بالعبادات، أو بعبارة أخرى اهتمام الشارع بما يتعلق بالمعاملات كما يهتم بما يتعلق بالعبادات، وجهه: أن الرسول ﷺ قام خطيبًا ما جعل المسألة بينه وبين أهل بريرة، بل قام خطيبًا ليُعلن للناس ﷺ هذا الحكم الشرعي، فيتبين أن الشريعة -ولله الحمد- فيها العناية بالمعاملات كما فيها العناية بالعبادات.

ومنها: دحر قول من يقول: إن الشرع عبادة، وأما المعاملة فعادة؛ لأنه يوجد من الناس مَن يقول: المعاملات لا تُدخل فيها الشرع، وكمل الأوامر الواردة في المعاملات فهي أوامر إرشاد

تختلف باختلاف الزمان والمكان، قد أرشد في ذلك الوقت إلى نوع معين من المعاملات ويكون الإرشاد في وقت آخر إلى نوع آخر لكن مثل هذا الحديث يدحر هذا القول، وهذا القول مندحر من أكثر من عشرين وجها، دل عليها الكتاب والسنة وهو أن الشرع لم ينظم المعاملة بين الإنسان وبين ربه، وبين الإنسان وبين ربه، وبين الإنسان والإنسان، بل بين الإنسان والحيوان، بل حتى بين الحيوانات أنفسهم، وحتى الحيوان الشارع جعل له ضوابط، لو رأيت كبشا أقرن كبير الجسم ينطح شاة ضعيفة يتدبر على الوراء ثم يأتي بقوة وينطحها وهي تصرخ، هل الشرع يجعلك تتفرج على هذا؟ لا، بل يأمرك أن تفصل بينهما كما قال الرسول على البشر والمعاملة بين البشر والحيوان، قال النبي على المائة القرناء النار في هرة حبستها حتى ماتت جوعا، وأخبر أن امرأة بغيًا سقت كلبًا فغفر الله لها، إلى هذا الحد كيف نقول: إن الشرع لم ينظم إلا المعاملة بين الخالق والمخلوق فقط وهي العبادة، ولكن من أعمى الله قلبه لم ينفعه ينظم إلا المعاملة بين الخالق والمخلوق فقط وهي العبادة، ولكن من أعمى الله قلبه لم ينفعه انفتاح العين.

ومن فوائد الحديث: أن المشروع أن تبدأ الخطبة بحمد الله والثناء عليه لقولها ويسنه: «فحمد الله وأثنى عليه، وهكذا ينبغى للخطيب أن يحمد الله ويثنى عليه.

فإن قال قائل: ما المناسبة؟

قلنا: المناسبة أن هذا المنصب -أعني: منصب الخطبة والوعظ- منصب عظيم لا يناله إلا من آتاه الله علمًا وحكمة وحزمًا وغيره، لأن غير العالم لا يتكلم، الجاهل وغير الحكيم أيضًا يفوت الفرص ولا يتكلم، وكذلك غير الحازم يفوت الفرص، ثم إن المقام مقام عظيم يقوم فيه الإنسان مقام الرسل -عليهم الصلاة والسلام-، فلهذا كان من المناسبة أن يحمد الله ويثني عليه على أن جعله من أهل هذه المناصب الرفيعة، ثم إن في حمد الله والثناء عليه وذكر أوصافه الكاملة تنشيطًا على النفس وإنارة للقلب، وبهذا يفتح الله -سبحانه وتعالى- ما لا يفتحه مع الإعراض، فلهذا كان الرسول يحمد الله ويثنى عليه.

ومن فوائد الحديث: أنه ينبغي للخطيب أن يكون قائمًا حتى في غير خطبة الجمعة لقولها: «ثم قام وخطب».

ومن فوائد الحديث: استعمال هأما بعده في الخطبة، لقول الرسول على: هأما بعده وهل هي فصل الخطاب الذي أوتيه داود غلام قبل به؟ لا، فصل الخطاب الذي أوتيه داود هو أن يفصل بين الناس ويحكم بينهم، هذه هأما بعده هل يؤتى بها بعد كل جملة أو بعد كل سطر أو

⁽١) أخرجه مُــــــلم (٢٥٨٢) عن أبي هريرة.



بانتهاء كل صفحة أم ماذا؟ قيل: إنه يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر، وهذا القول قيل: ليس موافقًا للواقع، إنما يؤتى بهأما بعده للانتقال إلى موضوع الخطبة بعد أن يُقدَّم الخطيب الحمد والثناء ثم ينتقل إلى الموضوع يأتي بكلمة هأما بعده.

ومن فوائد الحديث: حُسن إرشاد الرسول ﷺ وتوقيه للتصريح بأسماء القوم لقوله: «فما بال رجال» لأنه ليس المقصود عين هذا الشخص، المقصود ذكر حكم هذه القضية وسواء علمنا الشخص أم لم نعلم لا يهم الشخص، الغالب أنه لا يتعلق بمعرفة عينه شيء كثير، نقول: ربما نحتاج لكنه لا يهم فالمقصود هنا الحكم، ولهذا قال: «فما بال رجال» اه

ومن فوائد الحديث: وجوب الرجوع إلى كتاب الله لقوله: «ليست في كتاب الله». فإن قال قائل: والسُّنة؟

فالجواب: أن السُّنة من كتاب الله لا شك؛ لأن السُّنة -كما مر علينا- بالنسبة للقرآن أربعة أقسام: إما مُفَسِّرة ومبينة للمعنى، وإما موافقة، وإما مخصصة، وإما مقيدة، وإما زائدة مستقلة، أما أن تأتي مخالفة للقرآن فهذا أمر مستحيل.

ومن فوائد الحديث: أن كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن شُرِط مائة مرة لتوكيده فإنه يكون باطلاً كما أن العبادة التي ليست على أمر الله ورسوله مردودة: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».

ومن فوائد الحديث: أن الإنسان إذا اشترط شرطًا لا ينافي كتاب الله وجب الوفاء به؛ لأن قوله: «فهو باطل» يُضاده: فهو صحيح، ومتى يكون صحيحًا؟ الجواب: إذا لم يُخالف كتاب الله وإذا كان صحيحًا وجب الوفاء به.

وجوب الوفاء بالشرط الصحيح هل هو حق لله أو حق للآدمي؟ الجواب: هو حق للآدمي وجب بإيجاب الله ولهذا لو أسقطه الإنسان سقط: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ كُنِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَنْلُ ﴾ وجب بإيجاب الله ولهذا لو أسقطه الإنسان سقط: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ كُنِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَنْلُ ﴾ [التَهَا ١٧٨]. إذن النها أَنْ كُنِبَ ﴾ فرض، ثم قال: ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيِّهُ فَانِبَاعُ بِالْمَعُرُونِ ﴾ [التَها ١٧٨]. إذن



المواجب للإنسان إذا أسقطه من له الحق سقط فهو واجب للإنسان يإيجاب الله وَيَجَلَّلُ إذن نقول: الشروط التي يشترطها الإنسان على غيره في كل عقد هي حق للشارع يجب الوفاء به على المشروط عليه، ولكن إن عفا الشارع سقطت بعفوه.

ومن فوائد الحديث: أن قضاء الله أحق من قضاء غيره مهما كان الغير لقوله: «قضاء الله أحق، وسبق معنى قوله: «أحق»، أي: أنه أحق بالاتباع، وأنه أحق بمعنى: أشد موافقة للحق من غيره، فهو جامع بين أمرين.

لو قال قائل: قضى البرلمان ومجلس الأمة ومجلس الشعب ومجلس الشورى ومجلس الكونجرس ومجلس الشيوخ ومجلس الأعيان ومجلس الشرفاء بكذا وكذا مما هو مُخالف القضاء الله، كلها نلغيها؛ لأنها مجالس مخلوقين، والمخلوق مُعَرَّض للخطأ، وهو أيضًا ضعيف في عمله وقدرته وتبصره وفي كل شيء، لهذا نقول: قضاء الله أحق، فإذا جاءنا إنسان وقال: انظروا هذا الدستور الذي صدق عليه كل هذه المجالس قلنا له: هذا كتاب الله الذي نزل يحكم بيننا وبينك: ﴿ فَإِن لَنَزَعْلُمُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى الله وَالرَّسُولِ ﴾ السَّيَانِه ٥]. أتى بهذه الكلمة بعد قوله: ﴿ يَتَا يَبُهُ الله وَسُنة رسوله عَلَيْهُ الله وسُنة رسوله عَلَيْهُ.

ومن فوائد الحديث: أن قضاء الله أحق، يعني: أثبت وأعدل من غيره؛ لأن الحق يُطلق على العدل والأحكام والصدق في الأخبار والثبات، فقوله: «أحق، يعنى: ثابت لا يتزحزح، وكذلك قضاء الله.

ومن فوائد الحديث: بُطلان جميع الأنظمة التي تُخالف أنظمة الشرع وأنها باطلة حتى وإن قُدر أن فيها حقًا فإن قضاء الله أحق منها، ولهذا أطلق قال: «قضاء الله أحق»، ولم يذكر المفضل عليه من أجل العموم.

ومن فوائد الحديث: إثبات حكمة الله وَ الله وَ الله الله الله الله الله والله الله والله وال

ومن فوائد الحديث: أنه قد يكون في قضاء غيره حق لكن قضاء الله أحق، هذا إذا قلنا: إن اسم التفضيل هنا على أصله، ووجود أصل المعنى في المفضل والمفضل عليه، وإذا قلنا: إنه ليس على أصله بحيث يكون معنى في المفضل فقط كما في قوله تعالى: ﴿ أَسَحَنُ ٱلْجَنَّيَةِ لِيس على أصله بحيث يكون معنى في المفضل فقط كما في قضاء غير الله، لكن المعنى الأول يَوْمَ بِ ذِخَيَرٌ مُسْتَقَدًا ﴾ [المؤيّل: ٢٠]. فإنه يقتضي أن لا حق في قضاء غير الله، لكن المعنى الأول أسد وأوثق بالنسبة للصيغة وبالنسبة للواقع، لأنه ليس كل حكم يكون باطلاً من كل وجه، بل إن وافق الحق فهو حق وإن خالف الحق فهو باطل، وإن خالفه من وجه ووافقه من وجه فهو باطل من وجه وحق من وجه آخر.



ومن فوائد الحديث: ما أفاده قوله: «شرط الله أوثق» وهو أن ما اشترطه الله تعالى في العقود من الأوصاف والمعاني فهو أوثق مما يشترطه غيره، يعني: أشد ثباتًا ومسكًا؛ لأنه مأخوذ من الوثاق الذي يوثق به البعير، فهو أوثق، يعني: أشد ثباتًا من الشروط التي يضعها غير الشرع، إذن فيؤخذ من هذا: أن كل شرط خالف الشرع فهو لا ثقة فيه، ولا أوثقية فيه بل الأوثقية كلها بما جاء به الشرع.

ومن فوائد الحديث: إثبات الولاء للمعتق لقوله: «وإنما الولاء لمن أعتق»، والولاء عصوبة تثبت للمعتق وعصبته المتعصبين بأنفسهم فقط دون المتعصبين بغيرهم أو مع غيرهم.

ومن فوائد الحديث: أن الولاء لا يتعدى المعتق وما تفرع منه، يُستفاد هذا من الحصر من قوله: وإنما الولاء لمن أعتق، كانه قال: لا ولاء إلا لمن أعتق.

ومن فوائد الحديث: أن شرط الولاء لغير المعتق باطل، يُؤخد من قول الرسول: «ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل»، حتى وإن أكد بتكرار الشرط فهو باطل.

ومن فوائد الحديث: جواز السجع، لكن بشرط ألا يكون متكلّفا، فإن كان فيه تكلف فإنه لا يُعد من البلاغة ولا من الفصاحة؛ لأن الخطيب أو المؤلف إذا تكلف السجع فلابد أن يكون في الكلام خلل إما زيادات أو استعارات مستكرهة أو غير ذلك، لكن إذا جاء عبر الخاطر بدون تكلف أعطى الكلام رونقًا وجمالاً وقبولاً كما في الحديث،

فإن قال قائل: هل السجع محمود أو مذموم؟

قلنا: ينظر إلى موضوعه إذا كان المقصود به رد الحق فهو مذموم، ولهذا لما قام حمل بن النابغة الهذلي يريد أن يُجادل النَّبِي وَ عَلَيْهُ في حكمه في المرأتين اللتين اقتتلتا فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، فقضى النَّبِي وَ الله على عاقلتها، وقضى بغرة عبد أو وليدة دية للجنين، قام حمل بن النابغة فقال: يا رسول الله، كيف يغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل فمثل ذلك يُطل، سجع فقال النَّبِي وَانِما ذلك من إخوان الكُهان، (۱) من أجل سجعه الذي سجع، لأن الكهان يزينون كلماتهم بهذه الأسجاع لأجل أن يكون لها رنين وقبول، فقال من أجل سجعه هل من أجل سجعه، يعني: من أجل أن سجع في كلامه أو من أجل مضمون كلامه؟ الثاني.

هذه الفوائد التي تيسرت من هذا الحديث الذي ساقه المؤلف كَلَلَهُ من أجل أن يبين أن كل شرط خالف الشرع فهو باطل، إذا كان باطلاً فهل نقول للذي اشترطه لنفسه: لك الخيار لفوات ذلك عليك، يعنى: لنفرض أن بائعًا شرط شرطًا فاسدًا لا يمكن الوفاء به، هل نقول: إن له

⁽١) سيأتي في الجنايات.

الخيار أو لا؟ الجواب: في ذلك تفصيل إن كان عالمًا بالحكم فلا خيار له على أنه مستهتر أو متهاون، وإن كان غير عالم فله الخيار.

ففي هذا الحديث: لو أن رجلاً باع عبداً واشترط على المشتري أنه إن أعتقه فالولاء له فوافق المشتري، من المعلوم أن القيمة سوف تنقص، البائع إذا كان بيعه بلا شرط بمائة، ببيعه بشرط تسعين فينقص من أجل الشرط، هذا رجل باعه فقلنا: إن هذا الشرط باطل ولا يمكن الوفاء به، فهل نقول للبائع: الخيار إن شاء أمضى البيع بتسعين وإن شاء ردّه، فيه التفصيل الذي ذكرنا، إن كان يعلم أن هذا الشرط فاسد فإنه لا خيار له، لأنه دخل على بصيرة، وإن كان لا يعلم لظنه أنه شرط صحيح فله الخيار هذا هو القول الراجح، وقال بعض العلماء: لا خيار له مطلقاً؛ لأنه فرط، ولأن النّبِي عَلَيْ لم يجعل لهؤلاء خياراً -لأهل بريرة -؛ لأن من المعلوم أن بريرة عُتقت تحت ملك عائشة، ولكن الصحيح أن له الخيار إذا كان جاهلاً، وظاهر الحديث أن أهل بريرة كانوا قد علموا ذلك لكنهم تجرءوا بدليل قوله: ه خُذيها... إلى وبدليل أن الرسول خطب واستنكر هذا الشيء، ومثل هذا الأمر لا يكون إلا بعد أن يُعلم أن الأمر متقرر عندهم.

ثم قال وعند مسلم قال: هاشتريها وأعتقيها واشترطي لهم الولاء، هذه الأوامر الثلاثة ليست للوجوب ولا للاستحباب ولكن للإباحة، يعني: لا بأس أن تشتريها ولو كانت مكاتبة، ويستفاد من هذا اللفظ: أن المكاتب يجوز بيعه وأنه يجوز عتقه وهو كذلك، فيجوز بيع المكاتب ويقوم مشتريه مقام مكاتبه، وإذا أعتق فالولاء للمشتري، وإذا شاء المشتري أن يعجل عتقه فله ذلك.

حكم أمهات الأولاد:

٥٧٠- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ هِنَ قَالَ: «نَهَىٰ عُمَرُ عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الأَوْلاَدِ فَقَالَ: لاَ تُبَاعُ، وَلاَ تُوهَبُ، وَلاَ تُورَثُ، يَسْتَمْتِعْ بِهَا مَسا بَـلَا لَهُ، فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ "ً". رَوَاهُ مَالِكٌ وَالسَّيْهَقِيُّ، وَقَالَ: رَفَعَهُ بَعْضُ الرُّواةِ، فَوَهِمَ.

النَّهي سبق لنا أنه طلب الكف على وجه الاستعلاء.

فإن قال قائل: وهل لعمر أن ينهى ويأمر في شرع الله؟

قلنا: له ذلك بمقتضى خلافته، لا على أنه تشريع كما سيأتي -إن شاء الله- في بحث المسألة، فالنهي هنا؛ لانه ذو سلطان، والسلطان له حق الأمر والنهي فيما تقتضيه السياسة والمصلحة لقوله

⁽١) الموطأ (٢/ ٢٦٧)، وعنه الْبُيهُقيّ (١/ ٣٤٢)، والدارقطني (٤/ ١٣٤) وصححاً وقفه، ووافقهما الخطيب البغدادي وعبد الحق عدا ابن القطان، فصحح رفعه أو حسنه وقال: رواته كلهم ثقات، وقال: وعندي أن الذي أسنده ثقه خير من الذي أوقفه. خلاصة البدر المنير (٢/ ٤٦٤):



تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُواْ أَطِيعُوا الله وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الآمَرِ مِنكُرُ ﴾ [النَّتِيَّةَ ٤٠]. ومن المعلوم أن ما أمرنا به من طاعة ولاة الأمور ليس هو ما أمر به في الأصل؛ لأن ما أمر به في الأصل نحن مطيعون له سواء أمروا أم لم يأمروا، ولو قيل -كما قال بعض الناس-: إذا أمرونا بشيء لا نطيعهم؛ لأن هذا خلاف الشرع، إذن لماذا تطيعهم؟ قال: أطيعهم فيما أمر الله به إذا قالوا: صَلَ، قلت: سمعًا وطاعة، وإذا قالوا: رئنً، قلت: سمعًا وطاعة، وإذا قالوا: حُجُّ سواء أمروك أم لم يأمروك، لكن لو قال: المسير من اليسار دائمًا أو من اليمين دائمًا، قال: لا ﴿ هُوَ الّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِيما ﴾ [الإليّن: ١٥]. أنا أمشي [في أي جهة] ماذا نقول؟ نقول: عصيت الله؛ لأن الله يقول: ﴿ أَطِيعُوا اللهُ وَطَعُوا الرَّسُولُ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُرٌ ﴾ [النَّبَيِّة ٤٠]. إذا خالفوا الشرع مثل أن قالوا: اليوم لا تُصل مع الجماعة؛ لأنه يوجد شغل هو شغل لا يحتاج لترك الجماعة ماذا نقول؟ لا سمع ولا طاعة.

على كل حال: نحن نقول: إن عمر نهى باعتباره حاكمًا لا مُشرَّعًا؛ لأنه خليفة وبيض، ثم هو أيضًا أحد الخلفاء الذين أمرنا باتباعهم، قال النَّبِي ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين» (١)، وقال: «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر» (١)، وقال -فيما ثبت في صحيح مسلم-: «إن يطبعوا أبا بكر وعمر يرشدوا» (٣)، هذه مزية ليست لغيرهم.

وأمهات الأولاده من هن؟ قال العلماء: أمُّ الولد من أتت من سيدها بما تبيّن فيه خلق الإنسان، يعني: السرية التي جامعها سيدها وحملت منه ووضعت ما تبين فيه خلق الإنسان، فإن وضعت كاملاً حيًّا هذه أيضًا أمُّ ولد، فإذن هي التي أتت من سيدها تبين فيه خلق الإنسان، وأقل ما يتبين فيه خلق الإنسان أربعون يومًا لا تبين قبل هذا لقوله: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك -كم هذه؟ ثمانون يومًا- ثم يكون مضغة في بطن أمه أربعين يومًا الأربعين وهو قبل أن يكون مضغة لا يمكن أن يتبين فيه خلق الإنسان، يعنى: أن تتباين أعضاؤه، وإن كان يوجد في المضغة خطوط تدل على مكان خلق الإنسان، يعنى: أن تتباين أعضاؤه، وإن كان يوجد في المضغة خطوط تدل على مكان

⁽۱) أخرجه أحمد (١/ ١٢٦)، ومن طريقه أبو داود (٤٥٨٣)، والترمذي (٢٨/٥)، وابن ماجه (٤٤) وصححه ابن حبان (٥)، والحاكم (١/ ٩٧) عن العرباض بن سارية، وقال الترمذي: حسن صحيح، وانظر المعتبر للزركشي (ص٢٧). هذا وقد قال الشارح في منظومته (رقم٤٧):

وَالْزَمْ طَرِيقَةَ النَّبِيِّ المُصْطَفَىٰ وَخُذْ بقَوْلِ السَّرَّاشِدِينَ المُخْلَفَا

⁽٢) روي عن حليفة وابن مسعود، أما حديث حليفة فأخرجه الترمذي (٣٧٤٢) وحسنه، وأحمد (٥/ ٣٨٢)، وابن ماجه (٩٧)، وابن حزم في الإحكام (٦/ ٨١)، والبيهقي في السنن (٨/ ٨٥)، وصححه ابن حبان (٢١٩٣)، وحديث ابن مسعود أخرجه الترمذي (٣٨٩٣) واستغربه، قال ابن حزم في الإحكام (٦/ ٨٠): هو حديث لا يصح.

⁽٣) أخرجه مسلم (٦٨١) عن أبي قبادة. (٤) البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣).



العظام، يعني: يتكون شيئًا فشيئًا حتى يكون متميزًا، لكن المراد بخلق الإنسان الذي يتميز بحيث يرى الرأس واليد والرجل الأعضاء تُرى كاملة هذا نقول: هي أمَّ ولد، فإن وضعت قبل ذلك فليست أم ولد.

يقول: ونهئ عن بيع أمهات الأولاده، والذي يبيعها هو سيدها لا يجوز أن يبيعها، قال: ولا تباع»، فسر النهي فقال: ولا تباع ولا توهب، لو أننا رجعنا إلى قواعد اللغة العربية لوجدنا أن ولا تباع» ليس فيها نهي، لماذا؟ لأنها لو كانت ولاه ناهية لجزم الفعل ولو جزم الفعل لقيل: ولا تباع» لكنه نفي بمعنى النهي، ولا تُباع ولا تُوهب، وولا تورث، هنا فسر الشيء بما هو أعم منه يقول: ونهئ عن بيع أمهات الأولاد فقال: لا تُباع»، فإن اقتصر على هذا لكان المفسر مطابقاً للمفسر، لكنه زاد قال: وولا توهب، والهبة: هي التبرع بالمال بلا عوض، يعني: ولا يعطيها أحداً بلا عوض، ولا تورث، يعني: لا تنتقل بالموت إلى الورثة، ماذا تكون بعد الموت؟ قال: وإذا مات فهي حرة متى وإن لم يخلف غيرها، يعني: النورجة تماماً؛ لأنها ملك يمين، فإذا مات فهي حرة حتى وإن لم يخلف غيرها، يعني: ليست كالمُدبر تكون من الثلث هذه تكون من رأس المال، بمعنى: أنه لو لم يخلف غيرها ليست كالمُدبر تكون من الثلث هذه تكون من رأس المال، بمعنى: أنه لو لم يخلف غيرها الورثة: لا يمكن أن تكون حرة؛ لأنه ليس له سواها، قلنا: بلي؛ لأن سبب العتق سابق على سبب الإرث وهو الإيلاد، سبب الإرث متأخر وهو الموت، فانعقاد سبب الحرية بها سابق على الموت، وحينئا تعتق كلها، فإن لم يخلف سواها.

يقول: «رفعه بعض الرواة فوهم»، «رفعه»، يعني: إلى النبي ﷺ، وجعله من قول الرسول ﷺ، ولكنه واهم، والوَهم هو أن يتخيل الإنسان الشيء على خلاف ما هو عليه فينطق به بلسانه أو يفعل بأركانه ما يقتضيه في ذلك الوصف هذا الوهم.

إذن حكم أمهات الأولاد على ما قاله عمر أنه لا ينقل فيها الملك لا ببيع ولا هبة ولا ميراث، مع أن الميراث ملك قهري، والحقيقة أننا ينبغي أن نقف على هذه الأمثلة: البيع عقد معاوضة اختياري، الهبة عقد تبرع اختياري، الميراث انتقال ملك قهري، فذكر الأشياء كلها، يعني: لا ينقل ملكها لا بمعاوضة ولا بتبرع ولا بملك صحيح.

من فوائد الحديث: جواز ذكر الإنسان والده باسمه العَلَمَ لقول ابن عمر: «نهى عمر»، وابن عمر فوائد الناس ورعًا قاله وفي من تسمية أبيه باسمه فإنه صحيح، أي: أنه جائز ولا مانع منه، لكن كره بعض العلماء أن يُنادى الإنسان أباه باسمه، يعني: لا تقول لأبيك إذا كان اسمه عبد العزيز، بل تقول: يا أبت، ولا على لغتنا القصيمية (يبت).



على كل حال: ما تقول باسمه، هل هناك مستند؟ قالوا: نعم، إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- قال لأبيه: ﴿ يَتَأَبُّ ﴾ مع أن أباه كان كافرا، قال: يا أبت أضافه إلى نفسه، والله وَعَلَيْ يقول للأمة: ﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ ٱلرَّسُولِ يَنْنَكُمْ مَكْمًا بَعْضِكُم بَعْضًا ﴾ [النوا الته بالدوا من محمد عليه اللهب أبلغ في الإكرام من المناداة بالاسم العلم، فلهذا تخبر عن أبيك بأنه قال كذا، لكن لا تناديه باسمه العلم، لأن هذه طريقة الأنبياء، إبراهيم يقول: ﴿ يَتَأَبُّ ﴾، ولأن هذا أبلغ في الإكرام.

ومن فوائد الحديث: أن سنة عمر والمنا عن يع أمهات الأولاد أو نقل ملكهن بهبة أو بميراث، وهو كللك، ولكنه والمناه عن عن هذا بمقتضى السلطة والتعلاقة لا بمقتضى السرع، لانه لا يشرع خلاف ما كان على عهد الرسول والمناه وبيع أمهات الأولاد كان جائزاً على عهد الرسول والمناه وعهد أبي بكر وأول خلافة عمر، لكن لما رأى الناس قد انتهكوا حرمة هؤلاء الأمهات فصاروا يبيعونهن وصبيانهن يجرون خلفهن يبكون عليهن، لأن أولاد أمهات الأولاد أحرار لا يمكن أن يباعوا، فإذا باع الأم بقي الأولاد مساكين ليس عندهم أم تروح بهم، فلما رأى عمر ذلك والله وأن من السياسة أن يمنع من يبعهن، إذن النهي عن يبع أمهات الأولاد ليس لمعنى في الأم، لكن لما يترتب عليه من التفريق بين الوالدة وولدها ويحصل بللك من كسر قلب الأم وضياع الأولاد ما تقتضي السياسة الشرعية أن يمنع منه، ومن المعلوم أن الإنسان قد يُمنع من التصرف في ماله لحق الغير، اليس قد رُوي عن الرسول والله على معاذ في ماله الحجر ليس تشريعًا عامًا، وبناء على ذلك فلو عليه منعه من التصرف فيه، فما فعله عمر والله نوع من الحجر ليس تشريعًا عامًا، وبناء على ذلك فلو مات ولدها يجوز بيعها؛ لأن المنع من البيع ليس لمعنى يتعلق بالأم، ولكن لمعنى يتعلق بالأولاد مع الأم، وهذا المعنى إذا مات الأولاد زال البيع ليس لمعنى يتعلق بالأم، ولكن لمعنى يتعلق بالأولاد مع الأم، وهذا المعنى إذا مات الأولاد زال فجاز بيعهن.

ومن فوائد المحديث أيضًا: بيان فقه أمير المؤمنين عمر بين لأن منع الإنسان من التصرف في ماله أمر جاءت به الشريعة، وهذا من تمام فقهه ودقة فهمه، ونظير ذلك من بعض الوجوه منعه المطلق ثلاثًا من مراجعة زوجته (٢) من أجل أن يحجر على الناس هذا النوع من الطلاق، لأن الإنسان إذا علم أنه إذا طلق ثلاثًا بانت منه الزوجة سوف يمسك، لكن إذا علم أنه إذا علم أنه إذا طلق قيل له: هي واحدة راجع، ما يهمه أن يُطلق ثلاثًا ولا يُبالي، لكن إذا مُنع امتنع من الطلاق الثلاث.

⁽١) سيأتي هنا في باب التفليس والججر.

⁽٢) سيأتي في الطلاق.

ومن فوائد الحديث: حُسن سياسة أمير المؤمنين عمر؛ لأنه نهى عن بيع أمهات الأولاد. ومن فوائد الحديث أيضًا: أن أم الولد يجوز لسيدها أن يستمتع بها ما بداله؛ لأنها ملكه. ومن فوائده أيضًا: أن أم الولد لا تُعتق بمجرد الولادة؛ لقوله: «فإذا مات فهي حرة».

ومن فوائد الحديث: أن أم الولد تُعتق بموت السيد، وإن لم يخلّف سواها فيكون عتقها من رأس المال لا من الإيلاد لعموم قوله: «فإذا مات فهي حرة».

ومن فوائد الحديث: جواز هبة الرقيق وبيعه؛ لأنه نهى عن بيع أم الولد وهبتها، فدل ذلك على أن الأصل في الرقيق أن يُباع ويوهب وهو كذلك.

فإن قال قائل: أليس في هذا ظلم للإنسان وهضم لحقوقه؛ لأن الإنسان بشر كيف تضع القلادة في عنقه وتقول: من يسوم، فما الجواب؟

نقول: هذا الإنسان هو الذي أذل نفسه وأذل عائلته، لماذا؟ بالكفر، لأن سبب الرّق هو الكفر، فلما كفر صار ذليلاً، يعني: هو ذهب يتخرر من رق عبادة الله فوقع في رق عباد الله كما أن أصل تحرره أنه تحرر من عبادة الرحمن إلى الرق في عبادة الشيطان: ﴿ هُ أَلَمْ أَعْهَدُ إِلَيْكُمْ يَنبُنِي ٓ ءَادَمَ أَن لا تَعْبُدُوا الشّيطان أَ إِنّهُ، لَكُو عَدُو ٌ مُبِينُ ۖ وَأَنِ اعْبُدُونِ ﴾ [بتن:١٦]. الكفار الذين لم يعبدوا الله عبدوا الشياطين فهم مساكين ذهبوا من عبادة الخالق إلى عبادة المخلوق، ذهبوا من عبادة ولى الذين آمنوا إلى عبادة عدو الذين آمنو وهو الشيطان.

ومن الفوائد: فيما ساقه المؤلف أن بعض الرواة يقع منهم الوهم، ولهذا مرّ علينا في مصطلح الحديث من أسباب ردّ الحديث الطعن في الراوي، الراوي قد يَهِم؛ لأن الإنسان بشر قد ينقلب عليه الحديث قد يُقدم فيه ويؤخر، قد يزيد فيه قد ينقص، قد يجعله مرفوعًا وهو مرفوع.

ولكن ما الميزان الذي نزن به أوهام الرواة وعدم أوهام الرواة هذا مشكل؟ نقول: الشريعة -ولله الحمد- فيها قواعد ثابتة ونصوص قوية واضحة، فما جاء مُخالفًا لهذه النصوص القوية الواضحة فنحن نحكم عليه بالوهم والشذوذ مثل ما قال أهل العلم يشترط لصحة الحديث ألا يكون معللاً ولا شاذًا، فإذا جاءنا راو ثقة لكن مُخالف لمن هو أرجح منه إما بالعدد، وإما للحفظ وإما في العدالة نقول في حديث هذا الرجل: إنه شاذ إذا جاء الحديث من رجل أوله وآخره متناقضان عرفنا أن الراوي لم يضبط ومنه على ما اختاره ابن القيم وأنا اختاره أيضًا وإن كان لا نسبة بيني وبينه حديث: وإذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه، (أ)، فإن هذا الحديث متناقض أوله وآخره على هذه

⁽١) تقدم في كتاب الصلاة.



الصورة؛ لأن أوله: وإذا سجد فلا يبرك كما يبرك البعيره، والبعير إذا برك يقدم يديه لا شك، فإذا قال: هوليضع يديه قبل ركبتيه، صار مناقضًا للأول نعرف أنه وهم، لماذا لا نجعل الوهم في الأول ونقول: هوليضع يديه قبل ركبتيه، هذا هو المحفوظ؟ نقول: لأن الشارع جرت عادته بالنهى عن التشبه بالحيوان، قال: «لا يبسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب، «لا يلتفت كالتفات الثعلب، «لا ينقر كنقر الغُراب، فإذن عرفنا أن الأول هو الثابت والثاني منقلب وأن صوابه: «وليضع ركبتيه قبل يديه، لكن يأتينا رجل من أجهلكم بلغتك فيقول: ركبة البعير في يديه، فإذا قال: ﴿لاَّ يبرك كما يبرك البعير، معناه: لا يبرك على ركبتيه فيكون أنتم جاهلون بلغتكم، ثم إذا حملنا الحديث على هذا المعنى ما صار فيه تناقض اتفق أوله وآخره فليكن هذا هو الحق، قلنا: هذا صحيح نحن معك في أن ركبتي البعير في يديه ولا أحد ينكر هذا، ولكن الرسول ﷺ أعطى جوامع الكلم وفصاحة اللسان ونصاعة البيان قال: «فلا يبرك كما يبرك»، ولم يقل: فلا يبرك على ما يبرك، لو قال: لا يبرك على ما يبرك عليه البعير، لقلنا: هذا صحيح لا يبرك على الركبتين، لكن قال: «كما يبرك» والكاف للتشبيه، فالمراد: أن تكون هيئته عند السجود كهيئة البعير عند البروك، أما نفس العضو المبروك عليه فهذا ما تعرض إليه الحديث، أنا أقول هذا من أجل أن الإنسان عندما تأتيه مثل هذه الأحاديث عليه أن يقيسها بالأحاديث الأخرى الثابتة التي تعتبر في السُّنة إبانًا، لو جاءنا حديث رواه أبو داود يُخالف ما رواه البخاري ومسلم مخالفة لا يمكن الجمع فيه فنقدم ما رواه البخاري ومسلم، فلهذا المؤلف نَعَلَّتُهُ يقول: «رفعه فوهم»، إذن الوهم يجري على الرواة ولا شك ونحن ننظره في أنفسنا دائمًا، نتوهم بما ندركه بالسمع وبما ندركه بالبصر وبما ندركه بالقلب، الوهم جار على ابن آدم في كل الحواس.

٩٥٧- وَعَنْ جَابِرَ ﴿ فَ قَالَ: «كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِيَنَا، أُمَّهَاتِ الأَوْلادِ، وَالنَّبِيُّ عَلَيْ حَيٌّ لا يَرَىٰ بذَكِ بَأْسًاهُ (١). رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

«السراري» جمع سُرِيَّة، وهي الأمة التي يطأها سيدها، قد تلد منه وقد لا تلد، قد تلد كما حصل لمارية القبطية في حيث تسرًاها النبي سَلَيْ فأتت منه بولد وهو إبراهيم، وقد لا تلد، ولكن جابرًا في يقول: «أمهات الأولاد»، فصرّح بأنها أم ولد، وأنهم كانوا يبيعونها والنبي حي لا يرئ بذلك بأسًا، وهذا إقرار من رسول الله سَلِيْ إن كان قد علم بذلك، أو من الله إن كان الرسول سَلِي له يعلم؛ لأن الله إذا لم ينزل الإنكار على عمل عُمل في عهد نزول الوحى دل هذا على الجواز فيه.

⁽١) أخرجه النَّسَائِيّ في الكبرى (٣٦٠)، وابن ماجه (٢٥١٧)، وَالدَّارِقُطْنِيّ (٤/ ١٣٥)، وابن حبان (٤٣٢٣)، وأحمد (٣/ ٣٢١)، وصححه النووي في المجموع (٩/ ٢٣٠).

إذا قال قائل: كيف نجمع بين هذا الحديث الذي فيه جواز بيع أمهات الأولاد بإقرار النبي على الله الله الله إياه وبين نهي عمر؟

نقول: الجمع بينهما ظاهر؛ لأنه لا معارضة في الواقع، فبيعهن في عهد الرسول والله إلى إلى إلى الم يكن هناك تفريق، وعليه فما دام الجمع ممكنا فإنه يجب المصير إليه ولا يعارض هذا بهذا ما دام قد حصل إمكان الجمع، فنقول: ما جاء فيه سنة من جواز بيع أم الولد فإنه محمول على ما إذا لم يكن هناك تفريق، وأما إذا كان تفريق كما ذهب إليه عمر والله فلا بيع إذا أتت بولد ومات تباع؛ لأنه ليس هناك تفريق، كذلك إذا أتت بولد وبيع الولد معها لا تباع؛ لأن أم الولد من جاءت بولد من سيدها، أما لو كان من غير سيدها فيجوز أن تُباع معه لكن من السيد لا يمكن أن يباع الولد مع أمه لأنه حر.

خلاصة هذه المسألة أن نقول: إذا كان بيع الأم يستلزم التفريق بينها وبين أولادها فالبيع حرام وفاسد، لأن النبي على عن التفريق بين الوالدة وولدها، وإذا كان لا يستلزم ذلك فلا بأس به، فعلى الثاني يُحمل ما كان في عهد الرسول على الأول يُحمل ما كان في عهد عمر، إذن أم الولد حكمها حكم الإيماء في الاستمتاع والحل للسيد، وحكمها حكم الحرة باعتبار نقل الملك فيها، لأنه لا يجوز فيها نقل الملك.

أما حديث جابر فأظن أن فوائده قليلة؛ لأنه يُستفاد منه: أن بيع أمهات الأولاد جائز على عهد النبي عليه.

ويستفاد منه أيضًا: أن الحكم يتغير بتغير الأحوال، إذا وُجد مقتضى يقتضي تغيير الحكم الأول فلا بأس به، وأما تغيير الحكم إلى شرع جيد على وجه مستقل فهذا لا يمكن بعد عهد النبي عَلَيْقِي لكن إذا وجد سبب يقتضي تغيير الحكم فإن هذا يجوز، إذ لا بأس أن تتبع هذه المصلحة، ولكنه كما قلت: ليس هذا تغييراً للحكم على سبيل الاستمرار ورفع الحكم الأول، لأنه لا نسخ إلا بالكتاب والسنة إنما تغيير الحكم لمقتضى اقتضاه على وجه مؤقت لا على وجه دائم.

النهي عن بيع فضل الْمَاء وعسب الفحل:

٠٧٦٠ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله هِنْ قَالَ: «نَهَىٰ النَّبِيُّ يَتَلَقَّهُ عَنْ بَيْعٍ فَضْلِ الْمَاءِ» (١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ. - وَزَادَ فِي دِوَايَةٍ: «وَعَنْ بَيْع ضِرَابِ الْمَجْمَلِ».

النهي -كما سبق- طلب الكف على وجه الاستعلاء، وقوله: «عن بيع فضل الماء» هفضل، يعني: زيادة، أي: ما زاد على قدر الحاجة فإنه لا يجوز بيعه إنما نص على ذلك، لأن الغالب أن الإنسان لا يبيع إلا ما زاد على حاجته، أما ما تعلقت به حاجته فإنه لا يبيعه.

⁽١) أخرجه مسلم (١٥٦٥).

وقوله: «عن بيع فضل الماء» ما المراد بهذا الماء؟ المراد به شيئان: الشيء الأول: ما اجتمع بفعل الله وَعَيْلَةً في أرض من الأراضي كالغُدران التي تجتمع من السيول، فهذا لا يجوز لأحد أن يستولي عليه بأن يبيعه على الناس، يعني: لو أن رجلاً جاء إلى غدير ثم تحجّره وصار يبيعه على الناس هذا حرام؛ لأن هذا الماء ليس من فعله، والناس شُركاء في ثلاث: في الماء، والكلأ، والنار(١)، فلا يجوز أن يبيعه، الوجه الثاني: أن يحفر الإنسان بترا فيصل إلى الماء، فهنا لا يجوز أيضًا أن يبيع نقع البئر؛ لأن نقع البئر من فعل الله هو الذي جمع هذا الماء في البئر فليس من صنعه، غاية ما فعلت أنك حفرت حتى وصلت إليه، أما الذي سلك الينابيع في الأرض وهو الله فلا يحلّ لك أن تبيعه؛ لأنك أنت والناس فيه على حدٌّ سواء، صحيح أنك أنت أحق به، ولهذا قال: نهى عن بيع فضله، أنت أحق به لا أحد يزاحمك إذا كنت محتاجًا إليه، لكن إذا لم يكن هناك حاجة فإنه لا يجوز لك أن تبيعه، هناك شيء ثالث للماء وهو أن تحوزه، يعني: تخرجه من الأرض وتحوزه في بركة أو تحوزه في إناء -مجمع يسمونه حوضًا أو خزانًا أو ما أشبه ذلك- فهذا ملكك، لك أن تبيعه؛ لأنك حُزته في أمر يختص بك وجمعته في هذا الوعاء، ويدل لهذا أن رسول الله عَلَيْ قال: «الناس شُركاء في ثلاث: الماء والكلأ والناره، وقال: «لأن يمد أحدكم حَبْله فيحتطب فيأتي به ويبيعه خير من أن يسأل الناس، (١٦)، والناس في الحطب شُركاء، لكن هذا احتطبه وملكه عادة ثم جاء يبيعه فأجاز له النبي ﷺ فهذا مثله، فصار الآن ثلاثة أوجه: وجهان ممنوعان ووجه جائز، الوجهان الممنوعان: ألا يحوز الإنسان في إناء وشبهه، ويكون حصول الماء بغير فعله مثل الغدير والشّعاب، وكذلك أيضًا نقع البثر؛ لأن الذي جمع الماء حتى صار في هذا المستقر هو الله وعِجْلَنَّ، هذان الوجهان لا يجوز فيهما البيع، أما الوجه الثالث -وهو بعد أن تحوز الماء في رحلك في إناء- فلك أن تبيعه.

إذا قال قائل: في الوجهين الأولين: هل يجوز أن أمنع الماء؛ أي: أقول لأي إنسان: لا تدخل إلى هذا الغدير لتشرب منه؟

نقول: لا يجوز أن تمنع الناس؛ لأنهم شركاء لك في هذا الماء إلا بشرط أن يلحقك بهذا ضرر، بماذا؟ إما أن يدوسوا زرعك أو يطلعوا على عوراتك أو يأخذوا الماء كله على وجه يضرك وينقصك فحينتا لله أن تمنع، فإذا خشيت الأذى أو الضرر فلك أن تمنع، لكن في الحال التي لا يجوز لك أن تمنع هل يجب استئذانه، وإذا استأذنه فهل يجب عليه الإذن؟ قال بعض أهل العلم: إنه لا يلزم استئذانه، وعليه فلك أن تدخل أذن أو لم يأذن، فإذا رأيت هذا

⁽١) سيأتي في إحياء الموات.

⁽٢) تقدم تخريجه.

الغدير في أرض هذا الرجل فأدخل إبلك ولتشرب منه، سواء استأذنت أم لم تستأذن، فإن استأذنت ولم يأذن فهل لك أن تدخل قهرًا؟ فيه قولان: القول الأول: أنك لا تدخل؛ لأنه ملكه، والقول الثاني: تدخل، لأن لك الحق في أن تشرب هذا الماء، ولو قلنا: إن الأمر يتوقف على إذنه لم يكن لقولنا: إنه يحرم عليه المنع فائدة بالنسبة للداخل.

إذن السؤال الآن هل يجوز -في الحال التي لا يجوز فيها بيع الماء- أن يمنع الداخل إلى ملكه لشرب الماء؟ أقول إذا كان فيه ضرر أو أذى، فالضرر مثل أن يُداس زرعه ويؤكل ثمره فله أن يمنع، والأذى مثل أن يطلع الناس على عوراته -نسائه وأولاده وحوائجه مكشوفة- ولا يحب أن يطلع أحد عليها فله أن يمنع، أما إذا لم يكن هناك مسوغ للمنع فالصحيح أنه لا يجوز له أن يمنع، وأما استئلان الداخل فتقول: إنه لا يلزمك أن تستأذن إلا إذا كنت تخشى الفتنة مثل لو دخل وجاء صاحب الأرض حصل فتنة من قتال أو نحوه فحينئذ نقول: لا تدخل حتى تستأذن خوفًا من الفتنة.

والثاني: قال: «وعن بَيع ضِرَاب الجمل»، وهو عسب الجمل؛ يعني: إنسان عنده جمل يُضرب الناقة، يعني: يعلو عليها من أجل تلقيحها، نهى الرسول ﷺ عن بيع ضراب الفحل، فإذا كان عندك جمل وجاءك صاحب ناقة يطلب منك أن تضرب الجمل هذه الناقة، تقول: لا مانع، لكن كل تلقيحة بمائة، فلا يجوز هذا، لأنه حرام عليه.

فإن قال صاحب الجمل: إن الضراب يضرُّ جملي، فما الجواب؟ نقول: ليس يضر، هل إضرابك امرأتك يضرُك؟ لا يكون ضرر في ذلك أبدًا، بل إنه أمر يَسُرُك، اترك هذا الجمل أيضًا كذلك، فهو لا يضره في الواقع، لكن إن قال: إنه يضره من جهة أخرى تتعلق نفسه بالإبل بالنوق ويتعبه وهذا مُشاهد في الحُمُر، فالحمار إذا عُود لا يعود، يعني: إذا عوده صاحبه إذا رأى أنثى يمكن أن يُسقط ما على ظهره ويذهب إليها، فإذا قال: أنا أخشى من التضرر بهذا، فإننا نقول: هذا أمر بينك وبين ربك إن كان هذا حقيقة فلك الحق وإن لم يكن حقيقة وإنما تريد أن تعلل عن منع ما يجب عليك فهذا لا يحل لك على أن موضوع الحمير يختلف عن موضوع الجمال لأن مَني الحمار نجس خبيث لا يجوز بيعه بخلاف ضراب الجمل.

لو قال صاحب الجمل: إن جملي هزيل ويضره الضراب، ماذا نقول؟ في هذه الحال لا يلزمك، لكن هذا لا يبرر لك أخذ العوض عنه، نحن نقول: إما أن يكون على الجمل ضرر أو عليك أنت ضرر باستخدام الجمل بعد أن يضرب فلك أن تمنع إذا لم يكن ضرر لا على الجمل ولا عليك فلا يجوز أن تأخذ عوضًا، والكلام الآن في أخذ العوض.

فإن قال قائل: لماذا نهي عنه الرسول ﷺ؟

قلنا: لأن هذا فيه نوع من المضارة والحسد، لأنه إذا كان الجمل لا يتضرر وصاحب الجمل لا



يتضرر ولكنه أبي عُلم بأنه مضار وحاسد ومانع للفضل ومضر باقتصاد الأمة، لأن الأمة كلما كثر النماء في مالها ازدادت قوة، فلهذا منع منه الشارع، أي: منع من عوضه، ونظير ذلك حديث أبي هريرة وشين: «لا يمنعن جار جاره أن يغرز خشبة في جداره» (۱) بلان غرز الخشبة في الجدار منفعة للجار ولا ضرر عليك أنت، قال أبو هريرة: «ما لي أراكم عنها معرضين، والله لأرمين بها بين أكتافكم»، قاله وكان أميرًا على المدينة، يقول: إذا لم تسمح للخشب أن يوضع على الجدار وضعته على كتفك، وهذا نظير قول عمر في محمد ابن مسلمة لما منع جاره أن يجري الماء على أرضه إلى الجهة الأخرى كانت أرض بين أرضين جاره فطلب هذا صاحب الأرضين أن يُجري الماء من أرض إلى أرض مارة بأرض محمد بن مسلمة وقال: أنا أجري الماء على الأرض وأنت انتفع بالماء، قال: لا، فترافعا إلى عمر، فقال عمر: والله لأجرينه ولو على بطنك (۲) بلانه مضار، ومثل هذا أيضًا نفسه ضراب الجمل فإنه لا يجوز.

من فوائد الحديث: أولاً: النهي عن بيع فضل الماء، وهو ما زاد عن حاجة الإنسان من الماء الذي لم يدخل في ملكه؛ لأن ما دخل في ملكه فهو يتصرف فيه كما يشاء.

وفيه أيضًا: دليل على أنه لو باعه فالبيع غير صحيح والثمن يرد على المشتري؛ لأن ما ِ يقع النهي عنه بعينه فإن النهي فيه للفساد؛ لأن تصحيحه مضادة لحكم الله ورسوله، فالنهي عنه يُراد شرعًا إنقاذه وعدم الاعتداد به، فإذا صححناه فقد خالفنا مقصود الشارع.

وفيه دليل على تحريم بيع ما يحتاج إليه الإنسان من الماء، لماذا؟ لأن التقييد بالفضل بناء على الغالب، وقد قال علماء الأصول: إنما جيء به مقيدًا باعتبار أمر الغالب، فإنه ليس له مفهوم، ومثلوا لذلك بأمثلة، منها قوله تعالى: ﴿وَرَبَيْبُكُمُ مُ اللَّيْ فِي حُجُورِكُم …﴾ مفهوم، ومثلوا لذلك بأمثلة، منها قوله تعالى: ﴿وَرَبَيْبُكُمُ مُ اللَّهُ فَقَدُ لا تكون في حَجره، وكذلك: ﴿وَلا نقد لا تكون في حَجره، وكذلك: ﴿وَلا ثَكْرِهُوا فَنَيْنَكُمْ عَلَى ٱلْبِغَلَمِ إِنْ أَرَدَنَ تَعَسَّنًا ﴾ [النَّبُونِ: ٢٢]. لأن هذا هو الغالب، والإكراه لا يجوز سواء أردن التحصن أم لم يردن التحصن.

فإذا قال قائل: إذا حازه الإنسان وملكه فهل يجوز بيعه؟

إن نظرنا إلى ظاهر الحديث قلنا: لا يجوز، لأنه عام، وإن قِسْنَا على الحطب الذي قال الرسول على الخلاص أعطوه أو منعوه، الرسول على أن يمد أحدكم حبله فيحتطب فيبيع خير من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه، فإنه يدل على أن الماء إذا حازه الإنسان فهو له، كما أن الإنسان إذا حاز الحطب ملكه مع أن الناس شركاء فيه أيضًا.

⁽١) سيأتي في الصلح، وهو صحيح.

⁽٢) أخرجه مالك (٢/ ٧٤٦)، وعنه الشافعي (١/ ٢٢٤)، والبيهقي (٦/ ١٥٧)، وقال: وهو مرسل.



وهل يُستفاد من الحديث: تحريم منع المنتفع يِفَضل الماء من الانتفاع به؟ الجواب: نعم، لو أراد الإنسان أن ينتفع بفضل الماء الذي في أرضك سواء كان نقع بئر أم ما جمعت السيول فإنه ليس لك الحق في منعه، لأن الشارع ما نهى عن البيع إلا لأجل أن ينتفع الناس كلهم بهذا الماء، فإن قال قائل: أرأيتم لو كان في دخوله لأخذ الماء ضرر على صاحب الأرض؟ قلنا له في هذه الحال أن يمنعه؛ لأن الضرر لا يُزال بالضرر(١)، لو فرضنا أن المتضرر يحتاج إلى ماء فإنه لا يزال ضرره بضرر الآخر، فإن قال قائل: إذا كان قد حازه واضطر الإنسان اضطرارا إليه فهل يجوز أن يبيعه، إنسان معه ماء في قِربة وهناك رجل مضطر إلى الشرب فهل يجوز لصاحب القِربة أن يبيع عليه الماء؟ الجواب: لا؛ لأنه يجب عليه إنقاذه من الهلاك وإذا وجب إنقاذه فالواجب لا يؤخذ عليه عوض، أما لو جاء إليك يساومك وهو في حاجة لا في ضرورة فلك أن تبيع عليه بما تريد.

ومن فوائد الحديث: النهي عن بيع ضِراب الجمل، ويتفرع عليها: أنه لو باع ذلك فإن البيع لا يصح؛ لأنه مما وقع النهي عنه بعينه، والمنهي عنه بعينه لا يصح بيعه.

ومن فوائد الحديث: حكمة الشرع في أن الأمور التافهة التي يجري بذلها دائمًا وغالبًا لا يرى لها ثمنًا ولا أجرة، لقوله: «نهئ عن بيع ضراب الجمل»، فإن أبئ صاحب الجمل أن يبذله إلا بأجرة أو بيع، قلنا في الجواب: إن له أن يأخذه بأجرة ويكون الآثم صاحب الجمل؛ لأن هذا يريد أن يتوصل إلى شيء محتاج إليه، فيكون الإثم على صاحب الجمل.

٧٦١ - وَعَن ابْن عُمَرَ ﴿ اللهُ عَلَى اللهُ وَ اللهُ وَيَقَالِكُ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ (١٠). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

«نهى عن عسب الفحل»، «العسب» قيل: إنه الماء الذي يُلَقَّح به، وقيل: إنه الضرّاب، يعني: نزو الذكر على الأنثى، ولا شك أن نزو الذكر على الأنثى كالجمل والتيس والثور يُراد به: الماء، فهو وسيلة وليس بمقصود، فسواء فسرناه بأنه النّزو أو فسرناه بأنه الماء نفسه فهو يدل على النهى عن عَسَب الفَحل.

هل المراد بيعُه أو إجارته؟ الحديث مطلق، ما فيه البيع ولا فيه الأجرة، وحديث جابر الذي رواه مسلم يدل على أن المراد به: البيع، ولكن الحقيقة حتى لو قلنا: إن المراد به البيع فإنه شبيه بالأجرة، لأن هذا الماء ليس يُجعل في الأواني ويباع، لكنه يتكون من نزو الذكر على الأنثى فيتكون هذا الماء ويخرج من هذا النّازي إلى رَحِم الأنثى بدون واسطة فهو شبيه بالأجرة، ولهذا نقول: إن النهى عن «عسب الفحل» يشمل البيع ويشمل الأجرة.

⁽١) الأشباه والنظائر للسيوطي (ص٨٦)، والمنثور للزركشي (٢/ ٣٢١).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٢٨٤).

فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام



الإجارة تأتي على وجهين:

الوجه الأول: أن يستأجره لضيرابه لمرة واحدة فهذا حرام، وذلك للجهالة والغرر، ولأنه لا يدرى ماذا تكون النتيجة من هذه النزوة.

والوجه الثاني: أن يستأجره لأيام فيقول: أجّر لي فحلك لمدة أسبوع فيؤجّره سواء أضرب أم لم يضرب، فقيل: إن ذلك لا يصح؛ لأن هذا المستأجر إنما استأجره للضّراب وهذا الفحل ربما يضرب وربما لا يضرب، لا ندري متى يضرب، ولا ندري أيضًا متى تكون الإناث تريده، فالمقصود بالعقد أمر مجهول فلا يصح ولا شك أن الوجه الأول -وهو أن يستأجره لإضرابه مرة - لا يجوز؛ لأن الأجرة لا تصح فيه وذلك لجهالة العوض المعقود عليه، وأما الثاني فهو محل نظر، فقد أجازه بعض أهل العلم وقال: إن هذا الذي استأجره أهم شيء عنده أن يضرب ولو مرة أو مرتين وليس بلازم عنده أن يضرب دائمًا، ولكن لا شك أن فيه جهالة، وأن ظاهر المحديث النهي عنه، وعلى هذا فلا يجوز استئجار الفحل للضراب لأيام معدودة ولا نزوات معدودة معلومة، وذلك من أجل الجهالة.

ومن فوائد الحديث: استبعاد الشرع عن كل ما يُحدث الندم أو النزاع أو العداوة، كيف ذلك؟ لأن النهي عن هذه البيوع إنما كان لحِكَم منها: ألا يحصل للإنسان ندم، افرض أنك استأجرت فَحلاً لينزو على أنثى عندك فنزع فلم تلقح يحصل تنازع، كل ما يُحدث الندم للإنسان فإن الشرع يأمرنا بالابتعاد عنه، ولهذا أيضًا أصول منها: أن الله سبحانه قال: ﴿إِنَّمَا النَّبَوَىٰ مِنَ الشَّيْطَنِ لِيَحْرُكَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَيْسَ بِصَارِّهِم شَيْعًا إللَّ بِإِذْنِ الله المسلمان يريد إحزاننا لا، أخبرنا بذلك من أجل أن نتجنب هذا الشيء ليس مجرد إخبار أن الشيطان يريد إحزاننا لا، المراد: أن نبعد عن كل ما يحزن، ولهذا قال النَّبِي عَيَّا الله من أجل أن ذلك مُحزنه (٢)، فكل ما يجلب الحزن للإنسان فهو منهى عنه، ثانيًا: أن الرسول عَيَّا أمر من ذلك مُحزنه (٢)، فكل ما يجلب الحزن للإنسان فهو منهى عنه، ثانيًا: أن الرسول عَيَّا أمر من

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) متفقّ عليه من حديث ابن مسعود، البخاري (٦٢٩٠)، ومسلم (٢١٨٤).



رأى رؤيا يكرهها أن يتفل عن يساره ثلاث مرات، ويستعيذ بالله من شرها ومن شر الشيطان، وينقلب إلى الجنب الثاني، ولا يخبر بها أحدًا، ويتوضأ ويُصلي(١)، كل هذا من أجل أن يطرد الإنسان عن هذه الأمور التي تأتى بها هذه المراتب، ولهذا قال الصحابة: لقد كنا نرى الرؤيا فنمرض منها فلما حدَّثنا رسول الله عَلَيْ بهذا الحديث؛ يعنى: استراحوا ولم يبق لهم هَمُّ، فكل شيء يجلب الهم والحزن والغم فإن الشارع يريد منا أن نتجنبه، ولهذا قال الله تعالى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِكَ ٱلْحَبَّ فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَكَ وَلَا جِـدَالَ فِي ٱلْحَيِّجَ ﴾ [النِّئَةِ:١٩٧]. لأن الجدال يجعل الفرد يحتمي ويتغير فكره من أجل المجادلة سيحصل له هَمُّ ويلهيه عن العبادة، المهم اجعل هذه نُصْبَ عينيك دائمًا؛ أي: أن الله وَعِجَلَّا يريد منك أن تكون دائمًا مسرورًا بعيدًا عن الحزن، والإنسان في الحقيقة له ثلاث حالات: حالة ماضية، وحالة حاضرة، وحالة مستقبلة، الماضية يتناساها الإنسان وما فيها من الهموم؛ لأنها انتهت بما هي عليه إن كانت مصيبة فقل: «اللهم أجرني في مصيبتي واخلفني خيرًا منها، وتناسى، ولهذا نهى عن النياحة، لماذا؟ لأنها تُجدد الأحزان وتُذكر بها، الحالة المستقبلة علمها عند الله ﷺ، اعتمد على الله، وإذا جاءتك الأمور فاضرب لها الحل، لكن الشيء الذي أمرك الشارع بالاستعداد له فاستعد له، والحال الحاضرة هي التي بإمكانك معالجتها، حاول أن تبتعد عن كل شيء يجلب الهم والحزن والغم لتكون دائمًا مستريحًا منشرح الصدر مقبلاً على الله وعلى عبادته وعلى شئونك الدنيوية والأخروية، فإذا جربت هذا استرحت، أما إن أتعبت نفسك مما مضى أو بالاهتمام بالمستقبل على وجه لم يأذن به الشرع فاعلم أنك ستتعب ويفوتك خير كثير.

٧٦٧ - وَعَنْهُ ﴿ اَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ حَبَلِ الْحَبَلَةِ، وَكَانَ بَيْعًا يَبْتَاعُهُ أَهْلُ الْحَبَاهِ اللَّهُ الْحَبَاهِ اللَّهُ الْحَبَاهِ اللَّهُ الْعَلَيْةِ: كَانَ الرَّجُلُ يَبْتَاعُ الْحَزُورَ إِلَى أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ، ثُمَّ تُنْتَجُ الَّتِي فِي بَطْنِهَا ١٠٠٠. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ ظُ لِلْبُحَارِيِّ.

«حبل» بمعنى: حَمل، والحَبَلَة بمعنى: الحوامل؛ لأن حَبَلَة جمع حابل ككامل وكَمَلة، وساحر وسَحَرة، وكاهن وكَهَنة، إذن حَبَلَة جمع حابل، والحبل هي الأنثى الحامل، ولا تلحقها التاء؛ لأن الوصف الذي من خصائص الأنثى لا يحتاج إلى تاء، إذ إن التاء يُؤتى بها للفرق بين الملكر والمؤنث، وما كان خاصًا بالمؤنث فليس بحاجة إلى أن يؤتى بالتاء الفارقة، ولهذا يقال: حائضة، ويقال: مرضعة، ولا يُقال: مرضعة، وحينئذ نحتاج إلى الجواب عن قوله

⁽۱) أخرجه الترمذي (۲۲۹۱)، وابن ماجه (۳۹۱۰) عن أبي هريرة، وضعفه البوصيري بعبد الله بن عمر العمرى، وأخرجه النسائي في الكبرى (۷٦٥٣) عن جابر.

⁽٢) أخرجه البخاري (٢١٤٣)، ومسلم (١٥١٤).

تعالَى: ﴿ يَوْمَ تَكُونَهَا تَذْهَلُ كُلُ مُرْضِعَكَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴾ [التق:١]. قال العلماء: لأن المرضعة ليس المراد بها: الفعل؛ يعني: تذهل التي ترضع وولدها في ثديها تذهل عنه، بخلاف المرضع التي من وصفها الإرضاع لكن ما معها ما ترضعه هذه ما معها أحد حتى نقول: إنها ذهلت عنه.

على كل حال: الحبلة جمع حابل، وهل ورد في اللغة العربية أن يجمع حابل على فعلة مثل ساحر وستحرة، وكاهن وكهنة، وكامل وكملة، «حبل الحبلة»، إذا أخذنا بظاهر اللفظ فإن ظاهر اللفظ يحتمل وجهين: الوجه الأول: أن يكون المراد به: بيع حمل الحوامل، يعني: حمل الأنثى الحامل، فيكون النهي عن بيع الحمل في البطن، ويحتمل وجه آخر: وهو النهي عن بيع حبل الحبلة، أي: حمل الأحمال، فيكون النهي عن بيع حمل الحملة، إذا وضع وكان أنثى وحملت فينتهي عن بيع ولدها، أي: عن بيع حمل الحملة، هذا الحمل الذي في البطن، ويلزم على هذا التقدير أن يكون الحمل الذي في البطن أنثى ثم تحمل ثم نبيع حملها.

[إعادة شرح]: الأول هذا للحبلة، يعني: حمل الحوامل، يعنى: بيع الحمل في بطن الأم، وهل يُقال: حمل الحوامل الثاني عن حمل المحمول؛ لأن حمل الحمل، يعنى: المحمول، وعلىٰ هذا الوجه يكون أن تبيع حمل الحمل الذي في البطن، فنقدر أن هذا الحمل الذي في البطن أنثى ثم تحمل ثم يبيع حملها، ولنفرض أن عند الإنسان شاة اسمها هَيْلة وفيها حمل فأبيع الحمل الذي في بطن هَيلة هذا لا يجوز، وهذا هو الوجه الأول، الوجه الثاني: أن أبيع حمل الذي في بطن هَيْلة، والذي في بطنها ولدت وسميناها هربية، فأبيع حمل رَبية هذا لا يجوز، ما وجه المنع على الوجه الأول؟ الجهالة فهي ظاهرة، هذا الحمل الذي في البطن لا ندري أذكر هو أم أنثى، لا ندري أواحد أم متعدد، لا ندري أيخرج حيًّا أم ميتًا؟ هذه ثلاثة احتمالات كلها غَرَر، لهذا يُنهى عن بيع الحمل، إذا كان حمل «رَبْية» ضار أشد؛ لأنا لا ندري هل الذي في بطن مَيْلةِ ظبية أم ظبيان، لا ندري أذكر أم أنثى، ثم على تقدير أنه أنثى لا ندري أنها أيضًا إذا حملت هل تكبر أو لا تَكْبرَ، وتأتى بولد أو تحمل، وإذا حملت جاءت الاحتمالات الواردة في بطن الأم حي أو ميت، ذكر أم أنثى، واحد أم متعدد، إذن العلة هي الجهالة -جهالة المبيع-، فيه وجه آخر: وهو الذي فسره -إما ابن عمر أو نافع-: «وكان بيعًا يبتاعه أهل الجاهلية، كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنهاه، أولاً ننظر في الجملة: «وكان بيعًا يبتاعه أهل الجاهلية، نُسبوا إلى الجاهلية؛ لأن سلوكهم كله مبنى على الجهل، وعلى هذا فيُقال: أهل النهجة الجاهلية أو الملة الجاهلية.

وقولة: «كان الرجل يبتاع الجزور»، الجزور هي البعير سواء كان ذكرًا أم أنثى، صغيرًا أم كبيرًا.

وقوله: «إلى أن تنتج الناقة»، كيف نُعرب الناقة؟ «الناقة» فاعل، «تُنتج» فعل مضارع مبني للمجهول صورة وهو للفاعل حقيقة، يقولون: هذا الفعل لم يُبن للفاعل؛ أي: أن العرب ما بنته للفاعل أبدًا، إنما تبنيه للمفعول، لكن المعمول بعده يكون فاعلاً، وهذا يُلغز به، يُقال لنا: فعل مضارع مضموم الأول مفتوح ما قبل الآخر -على صيغة المبني للمجهول- وما بعده فاعل، يقال: نتجت الناقة (۱)، ف الناقة فاعل، ويوجد كتيب صغير مؤلف اسمه: «إتحاف الفاضل للفعل المبني لغير الفاعل، ذكر فيه ما بلغه علمه من الأفعال التي وردت عن العرب مبنية لغير الفاعل والمعمول فيها فاعل.

يقول: «وكان بيعًا يبتاعه أهل الجاهلية، كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج الله في بطنها» البيع واقع على شيء معلوم ولكن إلى أجل مجهول، يقول: «إلى أن تنتج الناقة»، يعني: تلد ثم تنتج التي في بطنها، يعني: تلد، وإنتاج الناقة مجهول، إنتاج التي في بطنها أجهل، ولكن ما المؤجل في هذا البيع؟ هل المؤجل البيع، بمعنى: أني أبيعه عليك هذه المدة فيكون حقيقة الأمر أنه إجارة إلى زمن مجهول، والإجارة تسمى بيعًا، أو أن المعنى: يباع بثمن ويُجعل أجل الثمن إلى هذه المدة المجهولة؟ كلاهما صحيح، يعني: أحيانًا يؤجلون البيع نفسه، يعقدون البيع بأن يقول أحدهم: بعنها عليك إلى أن تنتج الناقة، ثم تنتج التي في بطنها قد تكون مدة البيع عشرة أشهر أو عشرين شهرًا وقد تكون عشر سنين، لا يُدرى متى تنتج الناقة، ومتى تنتج التي في بطنها، هذا إذا قلنا: إن البيع مؤجل نفس البيع، وقد يكون المراد: أنه يؤجل الثمن، بمعنى: أنه باع عليه شيئًا، كأن يكون قد باع عليه الجزور تامًا مؤبدًا، لكن الذي يؤجل هو الثمن، يقول: لا تسلمني الثمن إلا بعد أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها وكلاهما مجهول، فالبيع إذن غير ضحيح، فصارت المسألة لها أربع صور:

الصورة الأولى: أن يبيع حَمَل الناقة.

والصورة الثانية: أن يبيع حَمْل حَمْل الناقة، وهذا يعود إلى جهالة معقود عليها.

الصورة الثالثة: أن يؤجل المبيع، يعني: يُؤجل المدّة التي يكون فيها الشيء ملكًا للمشتري، إلى متى؟ إلى أن تنتج الناقة أو تنتج التي في بطنها هذه فيها تداخل، أحيانًا يبيعونه على أن تنتج الناقة، وأحيانًا إلى أن تنتج التي في بطنها أبعد.

الصورة الرابعة: أن يكون البيع معددًا ولكن الثمن مؤجل بأجل مجهول، إلى أن تضع الناقة أو إِلَى النافة أو إِلَى النافة أو إِلَى النافق أو الله عليه الله عليه الله مجهول ويؤدي إلى التنازع وإلى الغَرَر وإلى الندم.

⁽١) حاشية البيجرمي (٢/ ٢٠٦)، ومغني المحتاج (٢/ ٣٠)، وحاشية ابن عابدين (٥/ ٥٣)، وفتح الباري (٣/ ٢٥٠).



يستفاد من حديث عبد الله بن عمر: النهي عن بيع الحمل، والحكمة في ذلك لأنه مجهول فلا يدري أيكون ذكراً أو أنثى، واحداً أو متعدداً، حيًّا أو ميتًا، وعن حَمْل حَمْل الحمل وهو أيضاً معدوم ومجهول، وهو أشد من بيع الحمل نفسه، هل يُقاس على ذلك بيع الحامل بحملها؟ الجواب: لا؛ لأن الحمل حينئذ تبع، فإذا كان تَبعًا فإنه يثبت تَبعًا ما لا يثبت استقلالاً ونظيره لو باع اللبن في الضرع لم يصح، ولو باع شاة فيها لبن صح ".

ومن فوائد الحديث: النهي عن كل ذي جهالة سواء كان في عين المبيع أم في ثمن المبيع أم في ثمن المبيع أم في الأجل بالقياس على حَبَل الحَبَلة.

ومن فوائد الحديث: بيان ما كان عليه أهل الجاهلية من المعاملات الفاسدة لقوله: «وكان بيعًا يبتاعه أهل الجاهلية».

ومن فوائد الحديث: أنه إذا وجدت معاملة في الجاهلية ولم ينكرها الشرع فهي جائزة؛ لأن سكوت الشرع عنها بدون إنكار يدل على إقرارها، ومن ذلك على رأي كثير من أهل العلم الممضاربة»، فإن المضاربة لم يأت فيها نص صريح في الإسلام لكنها كانت معروفة في الجاهلية فأقرها الإسلام ولم ينه عنها، والمُضاربة: هي أن تعطي شخصا مالاً يَتَجر به وما حصل من الربح فهو بينكما على حسب ما تشترطانه وهي جائزة.

ومن فوائد الحديث: أنه يُشترط أن يكون الثمن معلومًا والمبيع معلومًا وأجُل الثمن إذا كان مؤجلاً أن يكون معلومًا، أما الأول والثاني -وهو اشتراط علم المبيع وعلم الثمن- فهذا ظاهر، وأما اشتراط علم الأجل فقد ذكر أهل العلم أنه ليس شرطًا للصحة، فيصح البيع ولكن لا يصح الشرط، فيكون الثمن حالاً، يعني: أنه إذا أجُل الثمن إلى أجَل مجهول مثل أن يقول: بعتك هذا الشيء بمائة ريال، فيقول: اشتريت إلى أن يقدم زيد، الأجل هنا مجهول لا ندري متى يقدم، يقول العلماء: الشرط فاسد والبيع صحيح، وذلك لأن البيع لم يتضمن نهيًا يعود إلى ذاته ولا إلى شرطه إنما الغَرر في جهل التأجيل، وحينئذ نقول: إذا فسد الشرط -أعني: شرط التأجيل عد إذا صار حالاً وقال البائع للمشتري أعطني الثمن قال: ألسنا قد أجّلناه إلى أن يحضر زيد؟ قال: نعم ولكن هذا الأجل مجهول فهو باطل، نقول:

⁽١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٩/ ٤٨٠)، قواعد ابن رجب (ق/١٣٣)، الأشباه والنظائر للسيوطي (ص١٣٣)، شرح القواعد الفقهية للزرقا (مادة/ ٥٤)، وقواعد السعدي شرح الشارح (ق/ ٥٠)، هذا وقد قال الشارح في منظومته (رقم ٧٧):

قَسدْ يَنْبُتُ النَّبِيءُ لِغَيزِهِ تَسِعُ وَإِنْ يَكُنْ لَسِو اسْتَقَلَّ لاَمْتَنَعُ

⁽٢) قال الشارح: كَحَامِل إِنْ بِيعَ حَمْلُهَا امْتَنَعْ وَلُو تُبَاعُ حَامِلًا لَمْ يَمْتَنِعْ



للمشتري حينئذ الخيار؛ لأنه إنما اشترى على أن الثمن مؤجل، فإذا تبين أن الأجل فاسد قيل له: لك الخيار إن شئت الآن انقد الثمن، وإن شئت فافسخ البيع، فإن قال: أنا أريد أن أمضي البيع وأجعل الأجل معلومًا، فأقول: اشتريته بكذا إلى مدة سنة، قلنا: هذا عقد جديد إن رضي البانع وإلا فلا.

النهى عن بيع الولاء وهبته:

٧٦٣ - وَعَنْهُ هِنِهِ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ الْـوَلاءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ»(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«الولاء»، يعنى بذلك: ولاء العِتق، وسبق أن الولاء عصوبة تثبت للمُعتق وعصبة المتعصبين بأنفسهم، يعنى: إذا أعتقت عبدًا صار لك ولاؤه، ترثه إذا لم يوجد عاصب من النسب، ولا صاحب فَرض يستغرق، وكذلك تتولى ما يتولاه العاصب بالنّسب إذا عُدم بي العاصب بالنسب، وسبق لّنا أن الولاء يكون لمن أعتق، فلا يجوز لمن له الولاء أن يبيعه، فلو أن رجلاً أعتق عبدًا أو جاء إنسان آخر وقال بع عليّ ولاءك الذي ثبت لك إعتاق هذا الرجل فإن البيع لا يجوز، إذا قال قائل: لماذا لا يجوز؟ لأن النبي ﷺ قال: «الولاء لُحمة كلحمة النَّسب، (٢)، يعنى: التحام بين الناس كلُحمة النّسب، فكما أن الإنسان لا يجوز أن يبيع نسبه فكذلك لا يجوز أن يبيع ولاءه، لو جاء شخص لآخر وقال: يا فلان، أنت أبو هذا الطفل،: قال نعم، قال: يِع على أبُوتك فلا يصح، كذلك لا يصح أن نبيع على الولاء، هذا دليل من السنة، وهناك أيضًا دليل نظري أن الذي يشتري الولاء إنما يشتريه غالبًا من أجل ما يثبت له من العصوبة، والعصوبة مجهولة، لماذا؟ لأنه ربما يكون لهذا العتق عصوبة نسب يُولد له أولاد بنون فتكون عُصبته لهؤلاء الأولاد، أو يكون له أعمام من النَّسب أو إخوة من النسب، أو ما أشبه ذلك، ثانيًا: على فرض أنه لم يحصل هذا، فالميراث الذي كنت تؤمّله من هذا العتيق قد يحصل وقد لا يحصل، قد يصرف المال الذي عنده وقد يزيد زيادة كبيرة، وقد ينقص، المهم أن الغرض الذي من أجله اشتريت ولاءه ربما تفقده، فلهذا صار بيع الولاء حرامًا، هبة الولاء كذلك لا تجوز، لو قال إنسان لصديق له: أنا أعتقت عبدي غانمًا وولاؤه لك هبة مِنَّى ماذا نقول؟ نقول: لا يجوز، فإن قال الثاني: وأنا أعتقت عبدي سالمًا فولاؤه لك لا يجوز أيضًا حتى لو تبادلا لا يجوز؛ لأن الولاء لُحمة كلحمة النسب.

松垛垛

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥٣٥)، ومسلم (١٥٠٦).

⁽٢) سيأتي في آخر الفرائض.



النهي عن بيع الحصاة وبيع الغُرر:

٧٦٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: ﴿ مَهَىٰ رَسُولُ اللهُ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمَحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْمَحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْمَحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْمَحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْمَعَرِهِ (١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

سبق لنا مرارًا وتكرارًا معنى النهي وأنه طلب الكفّ على وجه الاستعلاء، وأن الأصل فيه التحريم إلا بدليل، فهنا نهى الرسول ﷺ عن نوعين من البيع، أحدهما داخل في الآخر: عن بيع الحَصَاة؛

هل يعني هذا أنه إذا كان عندي حصاة لا يجوز لي أن أبيعها؟ لا، بل يجوز أن أبيع المحصاة، لكن النهي هنا عن البيع المنسوب للحصاة، فهنا الإضافة ليست إضافة على تقدير اللام، بل هو على تقدير «من»؛ يعني: بيع من الحصاة، يعني: من أنواع البيوع التي للحصاة، فالإضافة هنا لأدنى ملابسة، وبيع الحصاة له صور:

الصورة الأولى: أن يقول: ارم هذه الحصاة فعلى أي شاة من هذا القطيع وقعت فهي لك بكذا، فرمى الحصاة وسقطت على شاة هزيلة جدًا اشتراها بمائة وهي لا تساوي عشرين، فيكون قد خسر، جاء عبد آخر فقال: بعت عليك الشاة التي تصيبها هذه الحصاة إذا رميتها، فرمى الحصاة وقد اشترى الشاة بخمسين فوقعت على شاة تساوي مائة فقد غنم المشتري وخسر البائع عكس الأولى، إذن هذا ضرر، لأن كل عقد دار بين الغُنم والغُرم فهو ضرر ميسر لا يجوز.

الصورة ثانية: عندي أرض فجاء إنسان فقال: أريد أن أشتري منك قطعة من الأرض فقلت: خذ هذه الحصاة وارمها وإلى أي مدى تصل من الأرض فهو عليك بكذا، فرماها وكان نشيطًا وكانت الريح مستديرة له، يعني: تأتيه من ورائه، فرماها فوصلت إلى مائة متر، وهو اشترى بمائة درهم -مائة المتر تساوي ألف درهم- إذن كان غانمًا، العكس لو أنه قال: بعت عليك ما تصل إليه هذه الحصاة بألف درهم فرمى الحصاة وكانت الريح مستقبلة له، وعندما رمى أحس بأن كتفه انزلق، والحصاة وصلت قريبة جدًا فيكون هنا خاسرًا، إذن هو مَيْسر لا يجوز.

الصورة الثالثة: أن يأتي إلى صاحب دكان عنده بز^(۲) فيقول: ارم هذه الحصاة فعلى أي خرقة أو ثوب تقع فهو عليك بعشرة، فرمى الحصاة فأصابت ثوبًا يُساوي عشرين، من الغانم؟ المشتري، ورجل آخر رمى الحصاة فأصابت ثوبًا يساوي خمسًا: الغانم البائع، إذن هذا ميسر لا يجوز، هذه ثلاث صور.

⁽۱) **أخرجه** مسلم (۱۵۱۳).

⁽٢) البزُّ: هو نوع من الثياب، وسيأتي بيانه في شرح الشيخ.

الصورة الرابعة: أن يضم يديه على حَصَى، يعني: أن يأخذ كومة من الأرض حصى، ولنفرض أن أرضًا فيها حصباء فأخذ بيده وقال: بعتك من هذا القطيع عدد ما في يدي من الحصاة بألف درهم فقال: قبلت، عدّ فعدّ يمكن الحصى أن يطلع كثيرًا ويمكن أن يطلع قليلاً حسب اليد وحسب صغر الحصى وحسب جودة الكمش، هذا أيضًا غرر، والعكس لو قال: بعتك هذا القطيع بعدد ما في يدك من الحصى من الدراهم، الأول قدَّرنا المبيع، وهنا قدَّرنا الثمن، نقول: هذا أيضًا لا يجوز من أجل الجهالة، هذه خمس صور.

وهناك أيضًا صورة سادسة: بأن يقول: بعت عليك ما يزن مائه من الحصى ومن هذه الأرض بكذا وكذا، وهو لم يعين الحصّاة، نقول: هذا أيضًا لا يجوز؛ لأنه مجهول، وبهذا تبين أن بيع الحصاة داخل في قوله: هوعن بيع الغرر»، وهذا في الحقيقة يعتبر قاعدة؛ أي: أن كل بيع فيه غرر فهو منهي عنه، والغرر كل ما فيه جهالة واحتمال فهو غرر، وعلى هذا فعطفه على بيع الحصاة من باب عطف العام على الخاص، وهذا سائغ في اللغة العربية، فيكون الخاص الذي ذُكر كأنه مثال مقدم لهذه القاعدة العامة.

كلمة «غرر» قلنا: كل ما فيه جهالة واحتمال للغنم أو الغرم، لأن ذلك من الميسر، فإن حقيقة الميسر هي أنها معاملة تقع بين متغالبين، يكون أحدهما إما غانم وإما غارم، فبيع الغرر إذن من الميسر، والحكمة في النهي عنه ظاهرة جدًا؛ لأنه إذا كان غانما أدّاه ذلك إلى الجشع والطمع والانسياق وراء المادة والدنيا؛ لأنه كسب، فيريد أن يستمر هذا الكسب، فتجده يلهو بدنياه عن دينه، وإن كان الأمر بالعكس بأن كان غارما ألحقه من الندم والحزن وكراهة صاحبه الذي غلبه ما يوجب العداوة بينهما، ولهذا قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَوة وَالْبَغْضَآة في ٱلْخَبْرِ وَٱلْمَيْسِ ﴾ وواضح في هذا أن المغلوب وَالْبُغْضَآة في ٱلْخَبْرِ وَالْمَيْسِ ﴾ وواضح في هذا أن الميسر ضرر على المغلوب والغالب جميعًا؛ لأن الغالب يكون في نفسه حب الغلبة والظهور والجشع والظمع وحب المال والانصراف به عما خُلق له لأنه يكسب، والنفوس مجبولة على محبة المال: ﴿ وَيُنَهُ لِحُبُ الْمَيْسِ عَن ذلك، وهذا النهي للتحريم، وقد علمنا من القاعدة المعروفة عند الفقهاء ورحمهم الله- أن كل شيء تُهي عنه إذا فعل صار حرامًا من جهة الحكم التكليفي وفاسدًا من جهة الحكم الوضعي، والحكم الوضعي، والحكم الوضعي، والحكم الوضعي، والمحكم الوضعي، والحكم الموضعي، والمعروفة عند النقهاء وحرامًا من جهة الحكم التكليفي وفاسدًا من جهة الحكم التكليفي وفاسدًا من جهة الحكم الوضعي، والحكم الوضعي، والحكم الوضعي، والحكم التكليفي وفاسدًا من جهة الحكم التكليفي وفاسدًا من جهة الحكم الوضعي، والحكم الوضعي، والحكم الوضعي، والحكم الوضعي، والحكم التكليفي وفاسدًا من جهة الحكم العكم الوضعي، والحكم الوضعي المعروفة عند الفقه الحكم الوضعي، والحكم الوضعي، والحكم الوضعي الموضعي والحكم الوضعي الموضعي الموضعي الموضعي المعروفة عليه المؤلفي والحكم الوضعي والحكم الوضعي المؤلفي المؤلفي والحكم الوضعي المؤلفي والحكم الوضعي المؤلفية والمؤلفية و

⁽١) الأحكام الوضعية: ما وضعه الشارع من أمارات لثبوت انتفاء أو نفوذ أو إلغاء، وهي تنقسم إلى خمسة أقسام:



يوصف به العقد أو الفعل من صحة أو فساد أو شرط أو مانع أو سبب، يعني: هذه الأشياء ليست تكليفية فلا يُقال فيها حرام أو واجب، فهي أحكام وضعية بمعنى: أن الشارع وضعها علامة على النفوذ أو عدم النفوذ، المهم: أنه إذا وقع بيع الغرر فهو حرام، والمتعاقدان آثمان، والبيع فاسد باطل يجب ردة.

«بيع الحصاة»، هذه البيوع السابقة كلها فاسدة مع الإثم ويجب ردّها، «بيع الغرر» كثير جداً له مئات الصور نذكر منها الآن، أولاً: يَبع الحَمْل غرر؛ لأنه إن ظهر سالماً متعدداً غنم المشتري، والعكس بالعكس، ومن بيع الغرر: أن يبيع العبد الآبق؛ أي: الذي هرب عن سيده هذا إذا باعه فإنه لا يجوز، لماذا! لأنه غير مقدور على تسليمه، يمكن أن يأتي ويمكن ألاً يأتي، إن جاء فالغانم المشتري وإن لم يأت فالغانم البائع، والمشتري غارم.

فإن قال قائل: لا يمكن أن يكون المشتري غانمًا لأن المشتري قد بذل الثمن.

فالجواب: أن المشتري للآبق لا يمكن أن يشتريه بقيمة الحاضر المقدور عليه، إذا كان هذا العبد يساوي مائة فيشتريه بخمسين مثلاً فحينئد إن وجده صار غانمًا، وإن لم يجده فهو غارم خمسين بدون فائدة، الجمل الشارد كذلك فمثلاً: إنسان له جمل شارد، يعني: هارب من أهله لا يجوز بيعه، لماذا؟ لأنه غير مقدور عليه قد يأتي وقد لا يأتي، والجمل في المرعى مقدور عليه، فلو باع عليه جمله الذي في المرعى صح، لأنه مقدور عليه بخلاف الشارد الذي هرب.

ومثله بيع طير في هواء، مثل: أن يكون له حمام ليس في الأبراج فيبيعه، هذا البيع أكثر العلماء (۱) على عدم الصحة وقالوا: لأن الطير في الهواء غير مقدور عليه، وبعضهم يقول: إن ألف الرجوع جاز بيعه، وإلا فلا يجوز، وهذا التفصيل لا شك أنه يجري على القواعد؛ لأنه إذا ألف الرجوع فهو كالبعير الذي في المرعى يأتي في آخر النهار وهذا أيضًا يأتي في آخر النهار

١- المانع: وهو ما يمنع من حصول الشيء، وشرعًا: ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم، كالحدث بالنسبة للصلاة.

٢- الشرُّط: وهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم كالوضوء لصحة الصلاة.

٣- السبب: وهو الوصف الظاهر المنضبط المعرف للحكم؛ أي: يستلزم من وجوده الوجود كزوال الشمس لوجوب الصلاة.

٤- الصحة: وهي استباع الغاية؛ أي: طلب الفعل لتبعية غايتها وترتب وجودها على وجوده.

الفساد: وهو مرادف للبطلان عند الجمهور، والبطلان مخالفة الفعل الشرع سواء أكان عبادة أو معاملة،
 وقيل: البطلان في العبادة عدم إسقاط القضاء، فصلاة من ظن الطهارة ثم تبين أنه محدث باطلة. العضد على ابن الحاجب (٢/٧)، والتمهيد للإسنوي (ص٨٣)، المحصول للرازي (١/ ٢٥).

⁽١) الكافي في فقه ابن حنبل (٢/ ٢١)، والفروع (٤/ ١٤)، والمبدع (١٨/٤)، والمجموع للنووي (٩/ ٢٧١)، والمبسوط للسرخسي (١٨/٣).



ويحصل، إذا باع عليه دينًا في ذمة شخص لا يجوز هذا هو المشهور من المذهب، مثل رجل يطلب شخصًا ليأخد مائة صاع بُرّ له في ذمته فباعه على زيد فإنه لا يجوز؛ لأنه غير مقدور عليه، قد يحصل وقد لا يحصل، ربما يفتقر هذا المطلوب وربما يموت ويُنكر الورثة وربما يجحد، المهم: أنه غير مقدور عليه، فلا يجوز بيعه، أما بيعه لمن هو عليه فجائز بشرط ألا يربح البائع بأن يبيع بسعر الميثل فأقل مثل لو كان في ذمته لي مائة صاع بُر، والصاع في السوق يساوي أربعة ريالات وقال: غدًا تبيع عليُّ الأصواع التي في ذمتي؟ قال: أبيع عليك الصاع بخمسة ريالات هذا لا يجوز، لماذا؟ لأنه ربح فيما لم يدخل في ضمانه، وقد نهى النَّبِيّ رَبِّ اللَّهِ عَلَيْتُهُ عن ربح ما لم يضمن، والشيء الذي في ذمة غيرك لك ما دخل في ضمانك حتى الآن، فإذا بعته بربح فإنك تكون قد وقعت فيما نهي عنه الرسول ﷺ ولهذا قال الرسول ﷺ لابن عمر لما سأله أن يبيع الإبل بالدراهم ويأخذ معها الدنانير وبالدنانير ويأخذ عنها الدراهم قال: لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تتفرقا وبينكما شيء، رجل باع دراهم له عند شخص بسعر يومها فهذا لا يجوز؛ لأن هذا فيه محظوران: المحظور الأول: عدم القبض وهذا يجري فيه الربا ربا النسيئة، والثاني: أنه في ذمة الغير، فإن بعت هذه الدراهم بدراهم أو بدنانير على الذي في ذمته هذا يجور: «ما لم تتفرقا وبينكما شيء»، فإذا كانت في ذمته لي ألف درهم وبعته عليه بمائة دينار يجوز، لكن بشرط أن يسلمني مائة الدينار قبل التفرق؛ لأن بيع الذهب بالفضة يجب فيه التقابض قبل التفرق.

يوجد شرط آخر: وهو أن تكون بسعر اليوم أو أقل لا بأكثر، فمثلاً الألف درهم إذا كانت تساوي مائة دينار وبعتها عليه بمائة وعشرين دينارا فالبيع غير صحيح، لأني بعتها عليه بأكثر من سعرها، إن بعتها بمائة يصلح مع التقابض، إن بعتها بثمانين يصلح، لكن قد تقول: إنك إذا بعتها بثمانين خالفت ظاهر حديث ابن عمر: «لا بأس أن تأخذها بسعر يومها»، فإن ظاهره ألا تأخذ بأقل ولا بأكثر، والجواب على ذلك أن يُقال: إن المقصود من قوله: «بسعر يومها» ألا يزيد، أما إذا كان ينقص فهذا إحسان، ويدل على ذلك أن المنهي عنه هو الربح فيما لم يضمن، أما إذا بعت بالمائة فجائز، وإذا بعت بأقل فيكون أجود، لأن هذا فيه رفق بالمطلوب بدل ما أبيع عليه ألف درهم بمائة دينار أبيع عليه بتسعين دينار، يكون في هذا إحسان إليه -والدراهم والدنائير ليس فيها ربًا - ولهذا اشترطنا التقابض قبل التفرق.

المهم: أن القاعدة في بيع الغرر صُوره لا تحصى، بل القاعدة في ذلك: أن يكون مجهولاً ومحتملاً إنسان وقف المبيع ومعه سيارة مشحونة بالحبحب أو بالجح، فقال له: أبيعك هذه كل واحدة بدرهم هل يجوز؟ لا يجوز، لماذا؟ لأنه يمكن أن يكون في الأسفل جح لوحده صغيرة



فتأخذ عليه دراهم كثيرة وهي لا تساوي ربع القيمة، لو قال: أبيعها عليك كلها هكذا كما ترى هذا جائز؛ لأنه باع عليه الكومة ما باع عليه بالعدد، رجل أراد أن يشتري من شخص البضاعة التي في الدكان وقال: آخذ منك هذه البضاعة كل حبة منها بدرهم هذا لا يجوز لأنه غرر، يمكن أن تكون حبة تساوي عشرة وحبة لا تساوي ريالاً، الآن هناك دكاكين يقولون: كل شيء بعشرة ريالات، هذا ليس فيه غرر؛ لأنه يقول: خُذ الذي تبغي خذ ما تشاء، لكن لو قال قائل: يوجد غرر على البائع لأن البائع يوجد قطع اشتراها بعشرين مثلاً نقول: البائع لابد أنه قد عرف كيف يخرج يعرف من أين تؤكل الكتف -والله أعلم- إن كل البضاعة التي عنده أعلاها بعشرة قيكون رابحًا.

على كل حال: إذن ليست في المسألة جهالة؛ لأن المشتري سوف يختار، والبائع نعلم -والعلم عند الله- أنه قد عرف المخرج، إذن القاعدة فهمناها، الصور لا تحصى وربما يأتي صور لا تخطر على بال العلماء ولكنها داخلة في هذه القاعدة العامة.

في هذا الحديث: نهي عن بيع الحصاة، ولقد سبق لنا شيء من صوره، والأصل في النهي التحريم، والأصل فيما كان محرمًا أن يكون فاسدًا، إذن فبيع الحصاة يترتب عليه أمران: إثم المتعاملين وفساد العقد، فإن كانا جاهلين سقط الإثم وفسد العقد.

ومن فوائده: النهي عن بيع الغرر كل غرر والنهي يقتضي الفساد.

ومن فوائده أيضًا: أن رسول الله عَلَيْ أعطي جوامع الكلم (١)، ويحب هو أيضًا جوامع الكلم حتى في الدعاء كان يدعو بجوامع الكلم ويدع ما سوى ذلك، وبهذا نعرف خطأ أولئك الذين يأتون بأدعية طويلة عريضة مسجوعة وهذا خلاف سنة الرسول عَلَيْهُ.

ومن فوائد الحديث: حرص الشارع على تجنب كل ما يكون سببًا للعداوة والبغضاء، ومن أجل ذلك نهى عن بيع الغرر والحصاة.

ومنها أيضًا: حرصه على أن ينهى عن كل شيء يكون سببًا للطمع والجشع والتكالب على الدنيا يُؤخذ أيضًا من النهي عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر.

ويُستفاد من الحديث: بلاغة النبي عَلَيْقَ؛ حيث يذكر بعض أفراد العام ليكون كالمثال له لقوله: بيع الحصاة وعن بيع الغرر.

ويستفاد من الحديث: النهي عن الإجارة إذا تضمنت غررًا، ووجهه: أن الإجارة نوع من البيع فهي بيع منفعة إلى أجل مسمى، الإجارة إلى مدة مجهولة لا تصح؛ لأنها غرر، وهل يُستثنى من بيع الغرر شيء؟ الجواب: يُستثنى منه ما جرى به العُرف ولم يعده الناس غَبنًا مثل

⁽١) تقدم الكلام على هذا.

أساسات الجدران، الحصى المدفون في الأرض، أو ما يسمى عندنا بالقواعد، هذه يغتفر فيها الجهالة لأن الناس لا يعدون ذلك غررًا، ولأن إلزام الإنسان بأن يحفر ذلك فيه مفسدة أكثر، لو أن واحدًا باع عليك فِلَة نقول: البيع هذا غرر، لماذا؟ قال: لم أر القواعد، ماذا تريد؟ قال: أحفر حتى أرئ القواعد، هذا معناه: تكسر البناء، إذن هذا مما لا يعده الناس غررًا ولا يلتفتون إليه، نعم لو فُرض أن هذه العمارة حول أرض قد تنهار فهذا ربما يُطابق، يعني: حولها مثلاً مياه جارية ويخشى أن تنهار، فقد يُقال: إنه لابد من الاطلاع على المدفون، وأما العادي فهو عادي.

بيع الفجل والبصل وشبهه هل يجوز؟ قال بعض العلماء: لا يجوز؛ لأن المقصود منه مستتر في الأرض، والمستتر مجهول، وهذا هو المشهور من المذهب، وإذا كان مجهولاً فهو غرر فلا يصح بيعه، بيع أوراقه الظاهرة يجوز، لكن الكلام على بيع الثمرة، واختار شيخ الإسلام ابن تيمية (۱) يَحَلَنْهُ جواز بيعه وقال: إن هذا مما يعرفه أهل الخبرة يعرفون المندفن بما ظهر؛ أي: بأوراقه وقوتها، وما زال الناس يتبايعون هذا من غير نكير، وعليه فإذا كان في حياض من البصل وجاء صاحبها ليبيعها المذهب لا تُباع حتى تنبش وتُرى، والقول الناني: تُباع وإن لم تُنبش لأن هذا معلوم عند أهل الخبرة وليس فيه غرر.

مسألة: هل يجوز بيع المسك في فأرته (٢)؟

الفأرة: وعاء المسيك، نقول: إن هذا ليس فيه غرر عند الناس؛ لأن الناس يعرفون ذلك لكنه لا يُباع إلا على صاحب خبرة يعرف ذلك، فالمهم أن هذه المسائل منها ما هو متفق على جوازه كأساسات الحيطان، ومنها ما هو مختلف فيه كالبصل والفجل وشبهه، ومنها ما هو متفق على منعه كالأمثلة التي سبقت لنا.

بيع الجهالة:

٧٦٥ - وَعَنْهُ ﴿ عَنْهُ ﴿ مَنِ اللّٰهِ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنِ اشْتَرَىٰ طَعَامًا فَلا يَبِعْهُ حَتَّىٰ يَكْتَالُهُ» (٠٠). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الجملة هنا شرطية، أداة الشرط فيها «مَن»، وجواب الشرط «فلا يبعه»، واقترن الجواب الفاء؛ لأن الجملة طلبية، وإذا كانت الجملة طلبية وجب اقترانها بالفاء كما قال الناظم:

⁽١) الفتاوي (٢٩/ ٣٤).

⁽٢) انظر الفتح (٩/ ٦٦٠).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٥٢٨).

⁽٤) انظر شرح الشيخ على الألفية البيت رقم (٧٠١) بتحقيقنا، الأجرومية (ص١٥٥).



وقوله: «حتىٰ يكتاله» هذا إذا بيع كبلاً، أما إذا بيع جُزاقًا فيُباع وإن لم يكتل لأنه لا حاجة لاكتياله.

الطعام ما هو؟ الطعام: كل ما يؤكل، ولكن قوله: هحتى يكتاله يدل على أن المراد به: الطعام الذي يجري فيه الكيل البُرّ والشعير والتمر والزبيب والأقط والرز والدُّرة وما أشبه ذلك، المهم الذي يؤكل ويُكال إذا اشتريته فلا تبعه حتى تكتاله، مثال ذلك اشتريت من صاحب المزرعة هذه الكومة من الحبّ كل صاع بدرهم فجاءني شخص وقال: يع على هذا البُرّ الذي اشتريته من فلان، هل يجوز؟ لا، حتى أكتاله أولاً ثم أبيعه إذا كِلته بعته عليه، فإذا قال: بعه على وأكتاله أنا بالوكالة عنك؛ نقول: لا يصح، ولا يمكن أن أبيعه، أوكُّلك في قبضه لا بأس، اذهب واكتله نيابة عني، ثم إذا اكتلته وتمّ اكتياله [سَلمه لي] وأبيع عليك، ما الحكمة من عدم البيع؟ للجهالة، لأنه لا يتحقق الغابن إلا بالاكتيال قد ينقص وقد يزيد، والعادة أن هذه الحبوب كلما مضى عليها وقت تنقص إلا إذا كان الجو فيه ندى هذه ربما تزيد وإلا فالأصل أنها كلما مضى عليها وقت يبست، وحينئذ إن زادت صار الغبن على المشتري وإن نقصت صار الغَبن على البائع، فأنا أكيلها أولاً ثم بعد ذلك أبيعها إن نقصت بعد الكيل كان على وليس على البائع، فلهذا نهى النبي ﷺ عنها، وهنا نسأل هل يقاس عليه غيره، مثل: أن يبيع شيئًا يوزن فنقول: لأ تبعه حتى تزنه؟ الجواب: نعم، نقول: إذا باع الإنسان شيئًا يوزن فلا يبعه حتى يزنه؛ لأن العلة واحدة وهي احتمال الزيادة والنقص، ولأن متعلقات البيع الأول لم تتم بعد فيبيعه وقد تعلق به شيء من تمام العقد الأول وهو الكيل أو الوزن، هل يُقاس على ذلك ما يُباع بالعدد؟ مثل أن أقول: بعتك هذا التفاح كل واحدة بكذا وكذا، أو هذا البيض كل واحدة بكذا وكذا وأنا قد اشتريتها من فلان عددًا؟ الجواب: نعم؛ لأن العلة واحدة.

وهل يُقاس على ذلك ما بيع بالذرع مثل أن أبيعك هذه الطّية من الحبال كل متر بكذا وكذا؟ الجواب: نعم، لأنه يحتاج إلى ذرع، فإذا قال قائل: ما هي العلة؟ نقول: اختلف في هذا أهل العلم، فابن عباس هُنِّ ذكر أن العلة أنه قد يُتخذ حيلة، أو أنه يشبه بيع دراهم بدراهم إذا اشتريته منك أيها البائع وهو عندك لم أكِله أو لم أزنه أو لم أعده اشتريته بمائة ثم بعته قبل أن أقبضه على زيد بمائة وعشرين، السلعة ليست بيدي الآن ولا تحت قبضتي وإنما السلعة تحت قبضة البائع، يقول: فكأنه باع دراهم بدراهم، الدراهم التي أعطاها البائع أو التي هي ثابتة في ذمته لم يسلمها بعد وأخذ من المشتري الثاني الجديد دراهم كأنه باع الدراهم التي سلمها للبائع أو التي في ذمته الآن بالدراهم التي أخذها من المشتري الجديد، ولهذا قال: تلك دراهم بدراهم فهي تشبه بيع الدراهم بالدراهم، لأن المشتري الأول لم يقبض السلعة ولم يكتلها هذا

واحد، وبعضهم علل بأن البيع الأول لم يتم بعد؛ لأن فيه شيئًا من متعلقاته وهو الكيل أو الوزن أو العد أو القدرة والقدرة القدرة والقدرة القدرة والقدرة والمسترى وبما يبيعها بأكثر مما اشتراها، فما هو الغالب خصوصا الذي يشتري السلع الغالب أنه لا يبيع إلا بربح، فإذا علم البائع الأول ربح المشتري فإنه يماطل في التسليم، وربما يتحيل على إبطال البيع بأي سبب لأجل أن يحرم المشتري هذا الربح الذي هو إلى الآن في قبضة البائع، وهذا الأخير علل به شيخ الإسلام ابن تيمية، ولهذا قال: إنه لو باعه بدون ربح فلا بأس، أو باعه على البائع الذي باع عليه فلا بأس، ولكن لا شك أن هذه العلة التي ذكرها شيخ الإسلام تستلزم تخصيص العموم؛ لأن الحديث عام: «من اشترى طعامًا فلا يبعه حتى يستوفيه أو حتى يكتاله».

فنقول: الحديث عام، وتخصيص العموم بعلة مستنبطة لم ينص عليه الشرع فيه نظر، لماذا يكون فيه نظر؟ لأنه من الجائز ألا تكون هذه هي العلة، وهذا واقع، ولهذا لم يعلل ابن عباس بهذا الشيء، إنما علل بأنه دراهم بدراهم.

وعلى هذا فنقول: إن ظاهر الحديث يدل على أنه لا يجوز بيعه لا على البائع ولا على غيره بدون ربح، بل الحديث يدل على منع البيع على البائع وعلى غيره بربح وبغير ربح، نحن قسنا على الطعام المكيل كل شيء بيع بالوزن أو بيع بالعد أو بيع بالدرع، قلنا: العلة هي عدم الاستيفاء في كل منها، ولكن روي البخاري(١) وغيره عن ابن عباس بين أن النبي ولا أحسب كل من ابتاع طعامًا فلا يبعه حتى يستوفيه، أو قال: هحتى يقبضه، قال ابن عباس: ولا أحسب كل شيء إلا مثله، فكانه يرى بين أن الحديث عام في القياس.

فعلى هذا نقول: كل شيء يُباع قبل قبضه فبيعه منهي عنه، سواء بيع بالكيل أو الوزن أو العدّ أو الله الذرع أو بيع بغير ذلك، ويُؤيد هذا العموم ما رواه ابن عمر وزيد بن ثابت من أن النبي العدّ أو الله أن تُباع السلع حيث تُباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم (٢)، والمراد: حتى يحوزوها على مكان لا يختص بالبائع، فهذا الحديث عام، حتى قال ابن عمر: كانوا يضربون على بيعها قبل أن يحوزوها إلى رحالهم، وهذا يدل على أن كل شيء لا يُباع حتى يقبض، وهذا القول هو أرجح الأقوال، وأن جميع الأشياء المبيعة لا تُباع حتى تقبض؛ لأن ذلك أبعد عن التنازع فيما إذا أراد البائع أن ينكد على المشتري ويفسد سمعته بين الناس، فكونه لا يبيع إلا إذا قبض لا شك أنه أولى وأحوط لأنه عام.

⁽١) أخرجه البخاري (٢١٣٢).

⁽٢) سيأتي بعد أحاديث قليلة.

فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام



وقد يقول قائل: هل النهى للكراهة أو للتحريم؟

نقول: إن كون الناس يضربون على ذلك يدل على التحريم وأنه لا يجوز.

بقى علينا أن نقول: القبض كيف يكون؟ نقول: من الأشياء ما لا يمكن نقله فهذا قبضه بتخلي البائع عنه، لو باع عليه أرضا هل نقول: لا تبع الأرض حتى تحوزها إلى رحلك؟ هذا لا يمكن، إذن كيف يقبضها بالتخلي عنها؟ نقول: هذه أرضك خذها، إذا باعه دارًا يقبضها المشتري بالتخلية وتسليم المفتاح، إذا باع شيئًا منقولاً فقبضه بنقله، فإن احتيج إلى عد أو ذرع أو كيل أو وزن فليُضف إلى القبض، فلو باع عليك مثلاً هذا الكيس من البُر كل صاع بدرهم وحملت الكيس إلى بيتك لا يكفي هذا بل لابد من كيله، لقوله في هذا الحديث: «حتى يكتاله»، وحملت الكيس إلى بيتك لا يكفي هذا بل لابد من كيله، لقوله في هذا الحديث: «حتى يكتاله»، إذن ما يحتاج إلى توفية بعد أو ذرع أو كيل أو وزن فإنه يُضاف إلى قبضه، اشتراط التوفية يعني: الاستيفاء، ولهذا في بعض الألفاظ في حديث ابن عباس: «حتى يستوفيه»، لأنه إذا استوفاه انقطعت عُلقُ البائع الأول عنه نهائيًا ولم يبق له فيه أي تعلق.

من فوائد الحديث: تحريم بيع الطعام إذا بيع بكيل حتى يُكتال.

ومن الفوائد: أن غير الطعام مثله بالقياس.

ومن فوائد الحديث: أن الشارع له نظر في إبعاد الناس عن كل معاملة يمكن أن يحصل فيها نزاع؛ ولهذا نهى عن بيع هذا الشيء حتى تنقطع عُلَق البائع الأول عنه نهائيًا لئلا يحصل النزاع.

ومن فوائده: أن الإنسان لا يتصرف في الشيء حتى تكون قبضته عليه على وجه تام؛ يعني: حتى يكون في قبضته لئلا تخلف المسألة فيقع في حرج، ولهذه الفائدة مسألة في الحديث الذي بعده حديث عمرو بن شعيب ولين في

النهى عَنْ بيعتينْ في بيعة :

٧٦٦ - وَعَنْهُ ﴿ فَالَ: ﴿ مَهَىٰ رَسُولُ الله ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ ﴾ (١). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ.

- وَلاَّ بِي دَاوُدَ: «مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوَكَسُهُمَا أَو الرِّبَا» (٣).

الحديث الأول معناه: أنه لا يجوز لإنسان أن يبيع بيعتين في بيعة، أي: في صفقة واحدة، ولننظر هل هذا ظاهر المراد، لو قلت: بعتك هذا الشيء على أن تشتري مني الشيء الآخر، هذا

⁽١) أحمد (٢/ ١٧٤)، والنسائي (٧/ ٢٩٥)، والترمذي (١٢٣١)، وابن حبان (٤٩٧٣)، وصححه النووي في المجموع (٩/ ٣٢٠–٣٢٣).

⁽٢) أبو داود (٣٤٦١)، وصححه الحاكم (٢/٥٢) وقال: على شرط مسلم، وصححه ابن حزم في المحلىٰ (١٦/٩) قال: هذا خبر صحيح.



يكون بيعتين في بيعة هذه صورة، أريد أن أشتري منك سكرًا مثلاً فقال: بعتك هذا السكر بشرط أن تشتري مني الرز فأقول: قبلت، هذا بيعتان في بيعة، ثانيًا: قال: بع عليّ بيتك، فقال: لا أبيعه حتى تبيع عليّ بيتك، هذا أيضًا بيعتان في بيعة، لكن الفرق بينها وبين الأولى أن البيع في الأولى من رجل واحد والبيع في الثانية: بعتك هذا على أن تبيع هذا، هذا بيعتان في بيعة، فهل هذا هو المراد؟ نقول: رواية أبي داود تدل على أنه غير مراد، لأنه قال: «من باع بيعتين في بيعة فله أو كُسُهُما أو الرِّبا»، والصورتان اللتان ذكرناهما ليس فيهما ربًا ولا فيهما أوكس ولا أكثر، فيهما أني أبيعك بيتي على أن تبيعني بيتك، أو أبيع عليك هذا الشيء على أن تشتري مني الشيء الآخر، وليس فيه وكس ولا زيادة.

وعلى هذا فنقول: إن مقتضى رواية أبي داود ألا تدخل الصورتان المذكورتان في نهيه عن بيعتين في بيعة ويؤيد ذلك أن الصورتين المذكورتين ليس فيهما محظور شرعي؛ إذ لا مانع لو أنني قلت: بعت عليك هذا السكر وهذا الشاي بألف ريال، هذا جائز بالاتفاق، فلا فرق بين أن أقول: لا أبيعك هذا السكر حتى تشتري هذا الشاي، فإذا جمعت بينهما بشرط فإن الأمر لا يتغير عما إذا جمعت بينهما بغير شرط، وحينئل يكون لا محظور في المسألة.

كذلك أيضا إذا قلت: لا أبيعك بيتي حتى تبيعني بيتك، ما المحظور؟ إن رضيت بهذا الشرط فاقبل البيع إذا لم ترض فاترك، وأنا قد يكون لي نظر في هذا، قد لا أريد عليك بيتي فأبقئ بلا بيت حتى تبيع علي بيتك، والبيتان لا يجري فيهما الربا حتى نقول: ربما يتخذ وسيلة إلى الربا، فما دامت المسألة ليست فيها محظور شرعي وأن جمعهما لا بأس به بدون شرط وجمعهما بالشرط لا بأس به: «المسلمون على شروطهم إلا شرطًا أحل حرامًا أو حرّم حلالاً»، وهذا الشرط لا يحل حرامًا ولا يحرم حلالاً، أرأيت لو قلت: بعتك بيتي بيتك واتفقنا على هذا فيجوز بالاتفاق، فالمسألة هذه بعتك بيتي على أن تبيعني بيتك ليس بينهما فرق ولا بين تلك، إلا أننا قدرنا الثمن في الأخير دون الأول، فيجب على هذا أن يحمل على رواية أبي داود: «من باع بيعتين في بيعة فله أو كسهما أو الربا»، وحينئذ نقول ما معنى «أوكسهما»؟ أي: أنقصهما أو الربا إن لم يكن له أنقصهما، يعني: إن كان له الأكثر وقع في الربا وإن كان له الأقل لم يقع في الربا وان كان له الأقل لم يقع في الربا ما صورة ذلك؟ لهذا صورتان:

الصورة الأولى: أن يقول: بعتك هذا الشيء بعشرة نقدًا أو بعشرين نسيئة، فهنا إن أخذ بالعشرة نقدًا لم يقع في الربا، وإن أخذ بعشرين نسيئة وقع في الربا، هذه صورة.

فإذا قال قائل: أين البيعتان؟

قلنا: واحدة بعشرة وواحدة بعشرين، المبيع واحد، والبيعتان هما الثمنان إما عشرة نقدًا وإما عشرون نسيئة.



الصورة الثانية: أن المراد بلالك: مسألة العينة وهي أن يبيع الإنسان شيئًا بثمن مؤجل ثم يشتريه بأقل منه نقدًا، قالوا: فهاتان صفقتان في صفقة؛ أي: في مبيع واحد، وتحمل البيعة هنا على المبيع، يعني: باع بيعتين في بيعة، فهذا هو الذي له أوكسهما، والصورة أن يبيع شيئًا بثمن مؤجل ثم يشتريه بأقل منه نقدًا، فهنا بيعتان البيعة الأولى بثمن مؤجل، والبيعة الثانية بثمن حاضر نقول للذي باع البعير: أنت الآن لك أوكسهما أو الربا، كيف ذلك؟

يعني: إما أن تقتصر على الثمن الأقل وإلا وقعت في الربا، الثمن الأقل ثمانون والأكثر مائة، إذا أخذها بثمانين فلا رباء لأنه باع بمائة واشتراها بثمانين، المشتري لم يأخذ إلا الثمانين فلم يأخذ ربًا، فإن أخذ بالأكثر أخذ بالربا، من الذي يأخذ بالأكثر؟ البائع الأول باعها بمائة فقد أخذ بالربا، وإن اقتصر على الثمانين لم يأخذ بالربا، إذا اقتصر على الثمانين هل يلحق المشتري شيء؟ لاء لأنه اشتراها بثمانين وقد باعها بثمانين وانتهى كل شيء.

الصورة مرة ثانية: بعت عليك هذه الناقة بمائة إلى سنة، الثمن الآن مؤجل ومقداره مائة إلى سنة، ثم رجعت إليك واشتريتها منك بثمانين نقدًا، البعير ردت لي الآن وثبت لك في ذمتي مائة، إذن كأنني أعطيته ثمانين بمائة، وهذا ربًا، فإن قلت له: أنا الآن أشتريها بثمانين ولا أريد منك الزائد فقد أخذت بأوكسهما، البيعة الأولى بمائة وهذه البيعة بثمانين أخذت بأوكسهما وسيلمت من الربا، فإذن يكون المراد بالبيعتين في بيعة: مسالة العينة.

إذن للحديث معنيان: المعنى الأول: أن يبيع عليه الشيء بثمانين نقدًا أو بمائة نسيئة مؤجل هذا بيعتان في بيعة وهذا لا يجوز، الصورة الثانية: مسألة العينة أن يبيعه شيئًا بمائة مؤجل ثم يشتريه بثمانين نقدًا، ثمانين يسلمها للمشتري الذي اشترى منه أولاً، البائع الأول يسلم للمشتري الأول ثمانين وباقي في ذمته مائة، زيد باع على عمرو هذه الناقة بمائة إلى سنة، كم يثبت في ذمة عمرو لزيد؟ مائة، ثم رجع زيد فاشتراها بثمانين نقدًا وسلمه الثمانين، كم في ذمة عمرو لزيد؟ مائة كأن هذا -أعني: زيدًا- أعطى عمرًا ثمانين بمائة إلى سنة. الحديث يقول: فله أوكسهما أو الرباه، ما أوكسهما؟ ثمانون أو الرباه نقول: أنت الآن يا زيد إن أخذت من عمرو مائة وقعت في الربا، لأنك أخلت أكثر مما أعطيت؛ لأنك أعطيت ثمانين، وإن أخذت ثمانين فقط عند تمام السنة خرجت من الربا، فإذا تمت السنة قلنا: يا زيد تعال، إن أخذت المائة وقعت في الربا وإن أخذت بالثمانين خرجت من الربا، فلك أوكسهما بدون ربًا، أو الربا أمائة وقعت في الربا وإن أخذت بالثمانين خرجت من الربا، فلك أوكسهما بدون ربًا، أو الربا فسر به ظاهر اللفظ غير مراد، وهو أن أقول: لا أبيع عليك هذا الشيء حتى تشتري هذا الشيء أو لا أبيع عليك هذا الشيء حتى تشتري هذا الشيء أو لا أبيع عليك هذا الشيء مؤلك هذا الشيء مرادين، وقانا: إن هذين غير مُرادين،

فالمسألة الثانية قلنا: فسر الحديث بتفسيرين: إما أن المعنى أبيعك إياه بثمانين نقدًا أو بمائة نسيئة إلَى سنة تفسير آخر يقولون: مسألة العينة وهي: أن يبيع شيئًا بثمن مؤجل ثم يشتريه بأقل منه نقدًا بعت على زيد بعيرًا بمائة إلى سنة ثم اشتريتها بثمانين نقدًا؛ أيُّ التفسيرين أولى بالمطابقة بالحديث؟ الثاني؛ لأن بيعتين في بيعة بينها الرسول عَلَيْق: «فله أوكسهما أو الرباه وعلى هذا فيكون المراد بالبيعتين: مسألة العينة، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية(١) كَتَلَقُهُ، فنقول للبائع: الآن إذا تمت السنة إما ألا تأخذ إلا ثمانين الذي أعطيته فتكون قد سلمت من الربا أما إذا أخذت المائة ثمن البيع الأول فإنك تقع في الربا؛ لأن حقيقة الأمر أنك أعطيته ثمانين بمائة وأدخلت بينهما بعيرًا، ولهذا قال ابن عباس ويُضا: هي دراهم بدراهم دخلت بينهما حريرة؛ يعنى: ثوب، نقول: هنا في مثالنا دراهم بدراهم دخل بينهما بعير، الصورة الأولى في التفسير الثاني، وهي: بَعتك هذا بعشرة نقدًا أو بعشرين نسيئة ما وجه إدخالها في الحديث؟ قالوا: لأن هذا ربًا لأنك زدت الثمن في مقابل الأجل هذا واحد، ولأن هذا جهالة لأن الثمن لم يستقر، أنت تقول: بعشرة نقداً أو بعشرين نسيئة، إذن المشتري هل يلتزم بعشرة أو يلتزم بعشرين، والبائع لا يدري هل الذي حصل له عشرة أو عشرون، إذن فالمسألة فيها جهالة وفيها ربا، إذن فتكون داخلة في الحديث، ولكن عند التأمل يتبين أن الحديث لا يُراد به ذلك أولاً: استنادًا إلى لفظ أبى داود، وثانيًا: أن قول البائع: بعتك هذا بثمانين نقدًا أو بمائة نسيئة ليس فيه ربًا وليس فيه غَرَر، ليس فيه ربًا لأنني لم أبدل دراهم ثمانين بمائة وإنما الزيادة في ثمن السلعة، فكما أنى لو قلت: السلعة هذه تساوي ثمانين لكن لا أبيع عليك إلا بمائة زدت كم؟ عشرين وهذا ليس بربًا، فأنا إذا أجلت هذه المائة عليك أفدتك خيرًا، إذا كان يجوز أن أبيع ما يساوي ثمانين بمائة بقدًا فلماذا لا يجوز أن أبيع ما يُساوي ثمانين بمائة نسيئة من باب أولى؟ ثانيًا: قولهم: إن هذه جهالة، نقول: ليس بجهالة؛ لأن المشترى لا يمكن أن يفارق المكان حتى يقطع الثمن: وما هو الثمن؟ ثمانين أو مائة، صحيح الذي يذهب وهو غير قاطع للثمن فهو جهالة، ولكن لا نأخذها من هذا الحديث بل من أحاديث أخرى وهي جهالة الثمن، أما إذا قال: خذ هذه أنا أبيع عليك بثمانين نقدًا أو بمائة إلى سنة صار معلومًا ما تفرقنا حتى قطعنا الثمن وعرف المشتري أن عليه مائة سنة والبائع أن له مائة ولا إشكال.

فتبين الآن أن أصح ما يفسر به الحديث مسألة العينة؛ لأنا فسرنا قول الرسول ﷺ بقول الرسول الله الرسول الرسول الرسول الرسول الرسول الرسول الله الرسول الله الماء على أنه إذا أمكن أن يفسر كلام المتكلم بكلامه فهو أولى من أن يفسر بكلام غيره؛ لأنه أعلم بمراده، والمسألة لا

⁽١) الفتاوي (٢٠/ ٣٥٠).



تنطبق أبدًا إلا على مسألة العينة، أما بثمانين نقدًا أو بمائة نسيئة لكن بشرط ألا يتفرقا حتى يقطع الثمن، أو يقول: لك الخيار يومًا أو يومين، فإذا أخذه على هذا الشرط فلا بأس.

من فوائد الحديث: أولاً: أن الربا محرم؛ لقوله: «أوكسهما أو الرباه؛ لأنه من المعلوم أن الإنسان لن يخسر الأوكس إلا إذا كان الأكثر ممنوعًا وإلا فلا.

ثانيًا: فيه دليل على تحريم الحيل وأنها لا ترفع الأحكام، فمن تحيل على إسقاط واجب لم يسقط الواجب، ومن تحيل على فعل محرم لم يبح المحرم، مثال الأول: لو سافر الإنسان في رمضان من أجل أن يفطر فالسفر مبيح للفطر، ولكن إذا سافر من أجل أن يفطر فقد تحيل على إسقاط واجب يفعل شيء مُباح فيكون هذا المباح محرمًا، ومثال الثاني: التحيل على المحرم وهو ينطبق على هذا الحديث الذي معنا.

وفيه: دليل على أن الإنسان إذا عامل معاملة ربويّة فالواجب عليه حذف الربا لقوله: هله أوكسهماه، لأنه إن وقع في الربا وقع في حرام فلم يبق إلا الأوكس، وهو لا يتحقق إلا بحذف الزيادة، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبَتِّمُ فَلَكُمُ رُءُوسُ أَمْوَلِكُمْ لَا نَظْلِمُونَ وَلَا نُظْلَمُونَ وَلَا نُظْلَمُونَ ﴾ [الثّقة:٢٧٩].

ومن فوائد الحديث: إحكام الشريعة وإتقان سياجها وأنها شريعة جدً لا لهو ولعب، وذلك بتحريم الحيل؛ لأن الحيل نوع من اتخاذ آيات الله هزوًا، كيف يُحرَّم الله عليك هذا الشيء ثم تذهب وتلوذ من جهة أخرى لتصل إليه بأدنئ وسيلة، فالشريعة شريعة جدًّ وصراحة وليست شريعة لهو وتحيل وهزو.

السلف والبيع:

٧٦٧- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَيْدُ: «لا يَسجِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ وَلا شَرْطَانِ فِي بَيْع، وَلا رِبْتُح مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَلا بَيْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ (١٠). رَوَاهُ الْحَمْسَةُ، وَصَحَحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَأَبْنُ خُزَيْمَةَ، وَالْحَاكِمُ.

- وَأَخْرَجَهُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي حَنِيفَةَ، عَنْ عَمْرِو الْمَذْكُورِ بِلَفْظِ: «تَهَىٰ عَنْ بَيْع وَشَرْطٍ» وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الأَوْسَطِ وَهُوَ غَرِيبٌ (٢).

أولاً: نفي الحل يقتضي التحريم، وإن كان بعض العلماء قال: قد يقتضي الكراهة؛ لأن ضد الحل شيئان هما الكراهة أو التحريم، لكن هذا خلاف الظاهر، فإن الله تعالى يتجعل الحل

⁽۱) أخرجه أبو داود (۳۰۰٤)، والترمذي (۱۲۳٤)، والنسائي (۷/ ۲۸۸)، وابن ماجه (۲۱۸۸)، وأحمد (۲/ ۲۱۸)، وصححه الحاكم (۲/ ۲۱) وقال: على شرط جملة من أثمة المسلمين.

⁽٢) أخرجه أبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص١٦٠)، والطبراني في الأوسط (٣٦١)، والحاكم في علوم الحديث (ص١٢٨)، قال ابن القطان وعلته ضعف أبي حنيفة في الحديث، وأشار الهيثمي في المجمع (١٤/ ٨٥) إلَى ضعفه، وانظر نصب الرابة (١٤/٤).

مقابل الحرام لا مقابل المكروه، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا نَقُولُواْ لِمَا نَصِفُ ٱلْسِنَنُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَنَدَا حَلَنُلُّ وَهَنَا حَرَامٌ ﴾ [الخَيْلَة:١١٦]. فإذا نفى الضد ثبت ضده، فنقول: ظاهر الحديث أن نفي الحِلّ هنا يعني التحريم.

وقوله: هسلف وبيعه، السَّلَف: التقديم ومنه الحديث في زيارة القبور: «أنتم سلفنا ونحن في الأثره (١)، ومنه حديث ابن عباس: «قدم النبي ﷺ وهم يسلفون في الثماره؛ أي: يقدمون القيمة على الثمن الذي يأتي في السنة المقبلة، فالسلف: الشيء المقدم، ويُحتمل أن يكون السلف اسم مصدر بمعنى: تسليف، لكن المراد به التقديم، «بيعه البيع المعروف هو تبادل الشيئين على وجه التأبيد، والواو هنا في قوله: «وبيع» للجمع لا للتفريد؛ لأن السلف وحده حلال، والبيع وحده حلال لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلُ اللهُ البُينَعُ ﴾ [التهزيد؛ لكن المراد: الجمع بين السلف والبيع وحده حدال لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلُ اللهُ الْبُنْهُ عَلَى المراد: الجمع بين السلف والبيع.

فما هذه الصورة التي فيها السلف والبيع؟ قال بعض العلماء: السلف والبيع أن يقول: أسلفت مائة درهم بمائة صاع من البُرّ إلى سنة على أن تبيعني بيتك، فهنا جمع بين السلف الذي هو السلم وبين البيع، وهذا عائد إلى تفسير البيعتين في بيعة، وهو أن يشترط عقد في عقد، فعلى هذا يفسر السلف والبيع بما فسر به بيعتان في بيعة، وقيل: معنى السلف هنا: القرض، يعني: لا يحلّ لإنسان أن يجمع بين قرض وبيع، مثل أن يقول: أبيعك داري بألف على أن تقرضني ألفا قالوا: هذا لا يحل، لماذا؟ لأن الغالب أن هذا الشرط يكون فيه مصلحة للمقرض وكل قرض جرّ نفعًا فهو ربًا، فأنت إذا قلت: أبيعك هذا البيت على أن تقرضني كذا، فإن هذا المشتري سوف ينتفع في الغالب، أو يقول مثلاً: لا أشتري هذا، أو يقول: أشتري منك هذا على أن تسلفني، يأتي إنسان يعرض عليك سلعة فتقول: أشتريها منك بشرط أن تقرضني كذا وكذا، فهنا انتفع المقرض، لأن هذه السلعة التي عرضها علي ربما لا تساوي مائة وأشتريها بمائة وعشرين من أجل القرض، وحينئذ يكون قد أقرضني بفائدة، ومعلوم أن القرض إذا جر منفعة فهو ربًا؛ لأن الأصل في القرض أنه من باب الإرفاق والإحسان، فإذا انضم إليه شيء من العوض صار ربًا، وصار ليس قصده الإرفاق والإحسان، هذه ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن المراد بالسلف هنا السّلَم؛ يعني: أن يسلم إليه دراهم بسلعة مؤجلة ويشترط عليه بيعًا مع هذا العقد، وعلى هذا التفسير يكون كقوله: «نهى عن بيعتين في بيعة» على أحد التفاسير السابقة، لكن هذا في الحقيقة ليس بصحيح، لأن الجمع بين عقدين على وجه ليس فيه محظور شرعى لا بأس به.

⁽١) تقدم في الجنائز.



الصورة الثانية: أن يقول: بعتك كذا على أن تقرضني كذا، يأتي يطلب منه أن يبيع عليك سلعته يقول: أنا أبغيك تبيع علي بيتك، فيقول: أبيعك بيتي بشرط أن تقرضني كذا وكذا، هذه لا تجوز، لماذا؟ لأنه جر نفعًا للمشتري حيث حصل مقصودًا من البيت بسبب إقراضه البائع، ولولا أن البائع باع عليه ما أقرضه.

الصورة الثالثة: العكس ما هو؟ أن يقول: أشتري منك كذا بشرط أن تقرضني كذا وكذا، فهذا أيضًا لا يصح، فالإقراض تارة يكون من البائع وتارة يكون من المشتري وكلاهما فيه إخراج للقرض عن المقصود به؛ إذ إن المقصود بالقرض الإرفاق، وفي هاتين الصورتين خرج به عن المقصود.

قال: «ولا شرطان في بيع» هذا ليس على إطلاقه، والشرط سبق لنا أنه ينقسم إلى قسمين: شرط للعقد وشرط في العقد، والفرق بينهما: أن الشرط للعقد تتوقف عليه صحته، والشرط في العقد يتوقف عليه لزومه، بمعنى: أنه إذا فات الشرط فمن له شرط الخيار بين إمضاء العقد وفسخ العقد لكن الشرط للعقد لا يصح إلا به، من شروط البيع: أن يكون الثمن معلومًا، فإذا باعه بثمن مجهول لا يصح العقد، لماذا؟ لفقد شرط من شروطه، أما الشرط في العقد فأن يشترط أحد المتعاقدين شرطاً فيه مصلحة له، فهانا تشوط في العقد يُتوقف عليه لزوم العقد، مثال ذلك: قال: بعتك بيتي على أن أسكن فيه سنة، هذا شرط في العقد من وضع الشرع فليس ويُمكنني من السكن لكان لي الخيار، فرق ثان بينهما: شرط العقد من وضع الشرع فليس لأحد أن يخل به، والشرط في العقد من وضع المتعاقدين فلكلً منهما إبطاله.

هنا يقول: «ولا شرطان في بيع» ليس المقصود بلا شك النوع الأول الذي هو شرط العقد؛ لأن العقد يتضمن شروطًا كثيرة.

كم شروط البيع؟ سبعة على المشهور من المذهب، فيتضمن عدة شروط، ولم يرد النبي على أراد الشرطين في العقد، وهنا في البيع.

ما معنى «شرطان في بيع» هل كل شرطين في البيع يحرمان أيضاً؟ هذا ليس على إطلاقه، فهناك شرطان في البيع يصحان بالإجماع، كما لو قال: بعتك هذه السيارة على أن تقبضني الثمن، وقال الآخر: وعلى أن تسلمني السيارة، هذان شرطان، شرط من البائع وشرط من المشتري وهما يصحان بالإجماع، بل لو قال: بعتك هذه السيارة بشرط أن يكون الثمن حالاً وأن تقبضني إياه، هذان شرطان من طرف واحد أنه حال وأنه يقبضه هذان حلال بالإجماع، الصورة الأولى: الشرطان من المتعاقدين جميعًا، وهذه الصورة الشرطان من واحد منهما وهذا أيضًا جائز بالإجماع، لماذا؟ لأن هذا مقتضى العقد فهو ثابت سواء شرطه المشترط أو لم يشرطه، لأن

مقتضى العقد المطلق أن يكون الثمن حالاً، ومقتضاه أيضًا أن يقضيه إياه سواء اشترط البائع ذلك أو لم يشترط، فما دام ثابتًا فإن شرطه لا يفيد إلا التوكيد فقط، هذا لا إشكال في جوازه وأظنه لا خلاف فيه أيضًا.

بقى لنا الكلام في الشرط الذي لا يلزم إلا باتفاقهما الذي الأصل عدمه، فهذا هو محل الخلاف، مثاله: اشتريت من صاحب السيارة الحمولة التي على ظهرها ولنَقُل: إنه حطب واشترطت عليه أن يحمله إلى البيت، أن يدخله في البيت وأن يكسُّره، هذه الشروط هل هي ثابتة بمقتضى العقد أم لا؟ أبدًا غير ثابتة، مقتضى العقد إذا اشتريت منه حمولة السيارة ينزل في الحال ويقول: أنت تحمله هذان الشرطان، اشترطت عليه أن يحمله ويُدخله البيت، قال بعض أهل العلم: إن هذين هما الشرطان اللذان نهى عنهما الرسول على وقال: «لا يحل شرطان في بيع» قال: هذان شرطان في بيع فلا يحل، لماذا؟ قالوا: هكذا قال الرسول ﷺ لا يتوالى شرطان في عقد واحد، ولكن هذا فيه نظرٌ؛ لأن هذين الشرطين ليس فيهما محظور شرعي، فإذا قال قائل: بل فيهما محظور شرعى؛ لأن حمل الحطب وإدخاله لو لم يكن عقد بيع لاحتاج إلى أجرة، ونسبة الأجرة إلى الثمن مجهولة، أنا اشتريته بمائة وقلت: بشرط أن تحمله إلى البيت وتدخل، البيت الثمن الآن مائة بالشرطين المذكورين، قلنا عن هذين الشرطين: لو أنهما كانا بأجرة لكان نسبة الأجر إلى الثمن مجهولة، ما ندري المائة هذه كيف نوزعها على الأجرة وعلى قيمة الحطب، فيعود ذلك إلى جهالة الثمن، وهذا هو وجه النهى مع أن الرسول نهى عنه وسكت، ولكن هذا التعليل عليل منقوض؛ لأنا نقول: هل لو اشترط عليه أن يحمله إلى البيت بدون أن يدخله البيت هل يصح الشرط؟ يصح؛ لأن الرسول علي قال: ولا يحل شرطان في بيع، حمله من مكان البيع إلى البيت يستحق الأجرة لو انفرد، ونسبة الأجرة هذه إلى الثمن مجهولة فينتقض، وحينئذ نقول: لابد أن ننزل الحديث على القواعد الشرعية، فلنبحث ما هما الشرطان اللذان إذا اجتمعا وقعنا في محظور، وإذا انفرد أحدهما سلمنا من المحظور، يجب أن ننزل الحديث على أنه إذا كان هناك شرطان يوقعان الشارط في محظور شرعى فهما محرمان، وإن كانا لا يوقعانه في محظور شرعي فإن الحديث لا يشملهما، لكن هذا أيضًا لو قال قائل هذا فيه نظر؛ لأن الشرطين المشتملين على محظور شرعي محرمان سواء أضيفا إلى البيع أم لم يضافا إليه، فالجواب على هذا أن يقال: إن هذين الشرطين لا يستقلان عادة وإنما يكونان تابعين للعقد، فلهذا قال: هولا شرطان في بيعه، الشرطان في بيع إذا قلنا: إنهما ينزلان على ما إذا اجتمعا صار فيهما محظورٌ شرعيٌّ، وإذا لم يجتمعا لم يكن فيهما محظورٌ شرعيٌّ، ممكن أن ننزلهما على مسألة العينة، فأقول: بعتك هذا الشيء بمائة درهم مؤجلاً على أن تبيعنيه بثمانين نقلاً، لو قلت: بعتك إياه بمائة مؤجلة هذا شرط واحد فيجوز على أن تبيعني بثمانين نقدًا دخل الشرط الثاني أفسده، وعلى هذا حمل الحديث شيخ الإسلام ابن تيمية قال: إن المراد بذلك مسألة العينة؛ لأنها هي التي إذا اجتمع فيها شرطان أفسد العقد وشرط واحد لم يفسد العقد؛ لأنه -كما قُلنا- لا ينطبق على الشروط التي هي شروط للعقد ولا على الشروط في العقد التي تثبت بدون شرط، ويكون الشرط فيها توكيدًا، ولا على شروط فيها منفعة لكن لا تؤدي إلى شرط محرم، هذه ثلاثة أشياء.

قلنا: المعنى الأول لا يدخل في الحديث بالاتفاق، لأننا نجد عقد البيع يشتمل على شروط كثيرة، والمعنى الثاني كذلك لا يدخل بالاتفاق وإن قُدُر فيه خلاف فهو ضعيف جداً وهو الذي يقتضيه العقد سواء شرط أو لم يشترط، ويكون الشرط هنا مقيدا للتوكيد فقط، الثالث الذي فيه مصلحة ولا يُوقع في محظور فيه خلاف، فمن العلماء من منعه وهو المشهور من مذهب أحمد، ومنهم من أجازه، والصحيح الجواز، وإن شئت فقل -بما هو أعم-: كل شرطين لو انفرد أحدهما لم يؤثر وإن اجتمعا أثرا فهما داخلان في الحديث، ويمكن أن تأتي صورة غير العينة.

[فائدة] أن يزرع أرضًا، فقد قال ابن القيم تعلق أن يزرع أرضًا، فقد قال ابن القيم تعلق: إن هذا لا بأس به إذا كان متساويًا فكل منهما انتفع، والربا ينتفع به جانب واحد، ومن ذلك ما يفعله الناس الآن يجتمع خمسة موظفون فيقولون: سنخصم من رايتنا كل شهر الفا نعطيه واحدا منا وفي الشهر الثاني نعطيه الثاني وهكذا، فهذا جائز لأنه ليس فيه منفعة للمقرض، فإن قدر أنه منفعة فهو للجميع.

ثم قال: وولا ربح ما لم يضمن هذا الثالث، يعني: ونهئ النبي على عن ربح الذي لم يضمن، أي: لم يدخل في ضمان رابح، لماذا؟ لأنه إذا لم يدخل في ضمانه فربما الضامن الذي لم يسلمك الحق يمانع في تسليمه، وحينئذ يكون في ذلك ضرر، مثاله: باع الإنسان طعامًا اشتراه من زيد فباعه علي عمرو قبل أن يستوفيه، فهنا لا يصح البيع، لأنه غير مضمون؛ إذ إن ما بيع بكيل أو وزن أو عد أو ذرع لا يضمن ولا يدخل في ضمان المشتري إلا إذا حصل ذلك، نزيدها إيضاحًا: إذا اشتريت هذا البر الذي أمامنا كل صاع بدرهم إن كِلته فهو في ضماني وقبل أن أكيله في ضمان البائع، هذا البر هل هو لي أو للبائع؟ هو لي، ولكن ما دمت لم آكله فهو في ضمان البائع، لو بعته بربح قبل الكيل لكان حرامًا، كما أن بيعه من الأصل حرام ويزداد حرمة إذا ربحت فيه، لماذا؟ لأنه ربما إذا علم البائع أني ربحت يمانع في تسليمه؛ لأن النفوس

⁽١) من الأسئلة وألحقناها لأهميتها.



مجبولة على الحسد وعلى الظلم، فإذا رأى أني قد ربحت يمنع، وحينتذ يكون بيع ما لم يقدر على تسليمه.

رجل في ذمته لي مائة صاع بُرّ فبعتها على شخص آخر، هل يجوز هذا البيع؟ لا يجوز، لماذا؟ لأن هذا الدّين الذي في ذمة المدين لا يدخل في ضماني حتى أستوفيه منه.

إذا اشتريت ثمرًا على نخل فالثمر من ضمان البائع، يقول النبي ﷺ: ﴿إذا بعت من أخيك ثمرًا فأصابته جائحة فلا يحلّ لك أن تأخذ منه شيئًا بما تأخذ مال أخيك بغير حق (١) فهل يجوز أن أبيعه بفائدة؟ نقول: ظاهر الحديث لا، وهو أحد القولين في مذهب الإمام أحمد (١) أنه لا يجوز بيع الثمرة على رءوس النخل بربح، أما بغير ربح فيجوز، لأن قبض الثمرة تخلية، فإذا خلى البائع بيني وبينها فهذا قبض، لكن الشارع جعلها من ضمان البائع، فإذا بعتها بربح فقد ربحت فيما لم أضمن فيكون ذلك حرامًا، وهو أحد القولين في مذهب الإمام أحمد كالله (١).

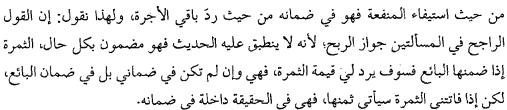
مثال آخر: استأجرت من شخص بيتا لمدة سنة بالف ريال فهل يجوز أن أؤجرة بربح بالف ومائة؟ ظاهر الحديث أنه لا يجوز، لأن هذا غير مضمون، لأنه لو سلف في العين لانفسخت الإجارة -أي: وهو المضمون هو الذي يُضمّن في ذمة الضامن بكل حال- وهنا لو تلفت العين لانفسخت الإجارة، ولهذا كان القول الثاني في مذهب الإمام أحمد أنه لا يجوز للمستأجر أن يُؤجر بأكثر مما استأجر؛ لأنه إذا فعل ذلك فقد ربح فيما لم يضمن هكذا ذكر شيخ الإسلام هَنَّة في رسالته هوضع الجوائح، على أنه لا يجوز الربح فيما استأجرته، ولا يجوز الربح في بيع الثمرة على رءوس النخل؛ لأنها في غير ضمانه، أما المذهب في المسألتين فيجوز الربح؛ لأنه كان من ضمان البائع؛ أعني: الثمرة كانت من ضمان البائع ولم تدخل في ضمان المشتري لسبب وهو أن المشتري لا يكمل الانتفاع بها إلا بأخذها، ففي القبض شيء من النقص، وأما في مسألة الإجارة فيقولون: إن الأصل بقاء العين، والأصل أن المنفعة باقية للمستأجر، وإذا قدر أنها تلفت فإنه سوف يضمن للمستأجر بقية الأجرة، فهي داخلة في ضمانه إما باستيفاء منفعة وإما برد الأجرة، ولنفرض أنها تهدمت في نصف السنة، فهنا لا يمكنك أن تُطالب المؤجر وتقول له: ابحث لي عن بيت أسكن فيه؛ لأنه سيقول لك المؤجر: قسط، فإذا انهدم في نصف السنة يستحق نصف الأجرة، إذن الواقع أنه وإن لم يكن في ضمانه قسط، فإذا انهدم في نصف السنة يستحق نصف الأجرة، إذن الواقع أنه وإن لم يكن في ضمانه قسط، فإذا انهدم في نصف السنة يستحق نصف الأجرة، إذن الواقع أنه وإن لم يكن في ضمانه قسط، فإذا انهدم في نصف السنة يستحق نصف الأجرة، إذن الواقع أنه وإن لم يكن في ضمانه قسطه فإذا انهدم في نصف السنة يستحق نصف الأجرة، إذن الواقع أنه وإن لم يكن في ضمانه قسمانه إلى المورة المؤلم المؤل

⁽١) سيأتي في الرخصة في العرايا.

⁽٢) الفَروع (٤٪ ٥٥)، والإنصاف (٥/ ٦٥).

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٤/ ٩٠).





على كل حال: المشهور من المذهب أنه يجوز بيع الثمرة على رءوس النخل بأكثر مما اشتراها به وإن لم تكن اشتراها به وإن لم تكن داخلة في ضمانه، ويجوز تأجير العين بأكثر مما استأجرها به وإن لم تكن داخلة في ضمانه، لأن ضمانها على المؤجر.

قال: «ولا بيع ما ليس عندك»، بيع ما ليس عندك أيضًا لا يجوز، والمراد إذا كان مُعينًا، أما إذا كان موصوفًا فلا بأس كما سندكره، بيع ما ليس عندي يشمل أمرين: الأول: أن أبيع ملك زيد لأذهب فأشتريه فهذا لا يجوز.

مثال ذلك: جاءني رجل فقال: وجدت لفلان سيارة من أحسن ما يكون من السيارات فقلت له: أنا أبيع عليك هذه السيارة -سيارة فلان- قال: نعم، كم الثمن؟ قلت: أبيعها عليك بأربعين ألفًا، قال: قبلت، هذا لا يجوز، لماذا؟ لأن صاحب السيارة قد يبيع وقد لا يبيع، فتقع في مشكلة مع الذي اشتراها منك، فلا يجوز أن تبيع ما ليس عندك، هذه صورة.

الصورة الثانية: أن يكون الشيء ملكاً لك، لكن لا تقدر عليه مثل أن يكون قد استولى عليه ظالم لا تقدر على تخليصه منه، أو يكون جملاً شاردًا أو عبدًا آبقًا فهذا لا يجوز بيعه ولا بيع ما ليس عندك.

الصورة الثالثة: أن يبيع الديون في ذمم الناس، يقول: أطلب فلانًا مائة صاع بُر أبيعها عليك هذا لا يجوز، أولا: لأنها لم تدخل في ضمانه، والثاني: أن هذا المشتري لم يشترها بمائة درهم فيشتريها مثلاً بتسعين درهما، وحينئذ فإن قدر على أحدها من المدين فهو غانم، لأنه أخذ ما يساوي مائة بتسعين وإن عجز فهو غارم، لأنه بذل تسعين درهما وقد تذهب عليه، إذن الصور الآن ثلاث: أن يبيع ملك غيره المعين، أن يبيع ما ليس عنده وهو ملكه لكن لا يقدر عليه، الثالث: أن يبيع الديون في ذمم الناس، لأن هذه ليست عنده.

فإن قال قائل: أتجيزون أن يبيع الإنسان الدِّين على مَن هو عليه؟

فالحواب: نعم، لكن بشرط ألا يربح، فإن ربح دخل في الجملة الأولى من الحديث، وهي: «ربح ما لم يضمن»، ودليل ذلك حديث ابن عمر شنط قال: كنا نبيع الإبل بالدراهم فنأخذ عنها الدنانير وبالدنانير فنأخذ عنها الدراهم، فقال النبي عليه «لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم



تتفرقا وبينكما شيءه فإذا جاء المدين وقال: أنا عندي لك مائة صاع بُرّ والآن ما عندي شيء من البر لكن سأعوضك عنه قال: نعم عوضني عنه، قال: أعطيك مائة درهم؛ لأن الصاع بدرهم، فقال الدائن: لا، أعطني مائة وعشرة هذا لا يجوز، لماذا؟ لأنه ربح بما لم يضمن لم يدخل في ضمانك حتى الآن، ولأن النبي ﷺ قال: «لا بأس أن تأخذها بسعر يومها»، إذا قال: أعطيك عنها مائة فيجوز؛ لأنه ما ربح، إذا قال: أعطيك عنها تسعين يجوز؛ لأنه إذا جاز بنفس القيمة فمن باب أولى أن يجوز بأقل كما لو قال: أعطني بدل المائة صاع تسعين صاعًا أليس يجوز؟ نعم، إذن يكون قول الرسول عَلَيْق ولا بأس أن تأخذها بسعر يومها، المراد: نفي الزيادة لا نفى النقص، فلو أخذها بأنقص جزاه الله خيرًا أو أخذها بالمِثل فهو عدل، أو أخذها بالزيادة فهو حرام، وهل يُشترط في هذه الحال ألاَّ يتفرقا وبينهما شيء؟ هو في ذمته مائة صاع بُرّ ولم يكن عنده شيء فاشتراها بمائة درهم، هل يُشترط ألا نتصرف حتى أستلم مائة الدرهم أو لا يُشترط؟ اللين يقولون: يشترط. سيستدلون بحديث ابن عمر: «ما لم يتفرقا وبينهما شيء»، فنقول: كأنكم تقولون: لا يصح الاستدلال بحديث ابن عمر على اشتراط القبض؛ لأن حديث ابن عمر إنما هو في بيع دراهم بدنانير، وبيع الدراهم بالدنائير يشترط فيه التقابض، لكن بيع دراهم ببُر لا يشترط فيه التقابض، وعلى هذا فلو قال بعتك مائة الصاع بمائة درهم لم يشترط القبض الذي يشترط أن يكون بسعر يومه حتى لا يربح فيما لم يضمن، وأما القبض فليس بشرط، وحينئذ نحول البُر إلى دراهم، لو قال: أنا ليس عندي بُر لكن عندي شعير، أنا رجل مزارع أعطيك بدل البُرّ شعيرًا، هنا يُشترط الشرطان اللذان في حديث ابن عمر وهما أن يكون بسعر اليوم والتقابض، فيقال مثلاً: إذا كان السعر أن صاعًا من البُرّ بصاعين من الشعير فأعطه بدل مائة صاع مائتين ولا تأخذ أكثر من مائتين ولم تتفرقا وبينكما شيء؛ لأن بيع البُرّ بالشعير يُشترط فيه التقابض، هذه أربعة أنواع من البيوع.

فإذا قال قائل: ما هي الحكمة في النهي عنها؛ لأننا نعلم أن الأصل في المعاملات الحل، فكل من ادَعَى تحريم معاملة طُولب بالدليل، فهنا نقول: ما هي الحكمة لنعرف سمو هذه الشريعة وأنها لا تضيق على معتنقيها؟

قلنا: لأنها تشتمل على مفاسد، أما الأول: السلف والبيع، فإنها تشتمل على ربًا إما تحقيقًا وإما ظنًا، ومعلوم أن الربا محرم، وثانيًا: لأنها تخرج العقود عن مقصودها الشرعي، فالمقصود بالسلف الإرفاق والإحسان، وإذا انتقل إلى مُعاوضة خرج عن موضوع الشرع، ولذلك لو بعت عليك درهمًا بدرهم إلى أجل لا تعطينيه إلى بعد يومين أو ثلاثة هل يجوز؟ لا يجوز، أما لو أقرضتك درهمًا ولم توفني إلا بعد يومين فهذا يجوز، لماذا؟ لأن المقصود الإرفاق ليس المعاوضة:



«شرطان في بيع» العلة في ذلك أنه يؤدي إلى التنازع والفوضى، أو الربا إن تضمن الوقوع في الربا بواسطة الشرطين، «بيع ما لم يضمن» كذلك يُؤدي إلى النزاع وعدم التمكين من التسليم، وربما يُؤدي إلى الحسد والبغضاء إذا رآك البائع قد ربحت ولم يدخل في ضمانك بل هو في ضمانه، ربما يكون في قلبه حسد والحسد كالنار إذا ولعت أحرقت ما ولعت به إذا صار في قلبك حسد ولو على مسألة صغيرة فإن هذا -والعياذ بالله- ينمو، قد تحسد إنسان في بيع من البيوع يتطور هذا إلى أن تحسده في كل شيء، تحسده على عافيته، على صحته، على أولاده، على أهله، على بيته، على علمه، على ماله، فالمهم أن هذا لما كان يُؤدي إلى العداوة والبغضاء وعدم التمكين من التسليم والحسد منعه الشرع.

ويع ما ليس عندك معناه ظاهر؛ لأنه يتضمن الغَرَر والجَهالة، وكل شيء يتضمن الغرر والجهالة فإنه ميسر الذي يريد به الشيطان أن يوقع بيننا العداوة والبغضاء كما قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشّيطَنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدُوةَ وَٱلْبَغْضَاة فِي ٱلْخَيْرِ وَالْمَيْرِ وَرَصُدُكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوْة فَهَلَ ٱنْمُ مُنتَهُونَ ﴾ المناهذاء وناخل من عموم العلة هذا أن الشرع يريد منا الاتزان في البيع والشراء حتى نبيع بيعًا هادئا ليس فيه جشع ولا طمع ولا عداوة ولا بغضاء، وهذا لا شك أنه من محاسن الشريعة، الموصوف (١) مثل أن أبيع عليك مائة صاع بُرّ صفته كذا وكذا بمائة ريال هذا لا بأس به، وهذا لا يكون من يبع ما ليس عندي إنما هو من بيع شيء موصوف في الذمة لم تعينه، المعين أن نقول مثلاً: الجمل الفلاني، الطير الفلاني، ملكي الذي غَصَبه فلان هذا معين، أما الموصوف فلا؛ لأن الموصوف في الثمة ينهم ورزن معلوم ورزن معلوم الشئة الشمر كذا وكذا، ولهذا قال الرسول على المناه في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل الثمر كذا وكذا، ولهذا قال الرسول على النه علي علي معلوم وين المعين موسوف في الذمة، أيضًا في معلوم ومين يقول: فلا يسلف، فهذا هو الفرق بين المعين وبين الموصوف في الذمة، أيضًا في موصوف معين، كما لو بعت عليك سيارتي التي عندي في الجراج صفتها كذا وكذا هذا معين موصوف ومعين يقول: ماذا ترئ لو بعت عليك هذه السيارة تشاهدها، فالمعين موصوف ومعين موصوف ومعين بقول: ماذا ترئ لو بعت عليك هذه السيارة تشاهدها، فالمعين موصوف ومعين موصوف ومعين بقول: ماذا ترئ لو بعت عليك هذه السيارة تشاهدها، فالمعين موصوف ومعين موصوف ومعين بالذمة.

أيضًا نقول في: «نهى عن بيع وشرط» المراد به: الشرط الذي يتضمن محظورًا شرعيًا كقضية بريرة، اشترط أهلها أن يكون الولاء لهم مع أن الولاء للمعتق وليس المراد: النهي عن كل بيع يتضمن شرطًا، فهاهو النبي عليه الشترئ من جابر جمله واشترط جابر أن يحمله إلى المدينة

⁽١) من الأسئلة.

⁽٢) سيأتي في السُّلُّم.

فاقرَه النبي ﷺ على ذلك الشرط وجعله شرطًا صحيحًا، فهذه المطلقات كالذي سبق في النهي عن شرطين في بيع وعن بيع وشرط، هذه المطلقات يجب أن تُحمل على الصور التي فيها مانع شرعي لا على إطلاقها.

من فوائد الحديث: جواز السلف لقوله: **ولا يحل سلف وبيع»**؛ لأن المنهي عنه الجمع، وما نهي عن جمعه دل على جواز إفراده، ولو لم يكن الأمر كذلك لكان النهي يرد عنه مطلقًا.

ثانيًا: جواز البيع مثل السلف.

ثالثًا: تحريم الجمع بين البيع والسلف لقوله: «لا يحل سلف وبيع»، وهذا إن كان مشروطًا فلا شك في أنه حرام؛ لأن الغالب أنه يتضمن ربًا، فإن الغالب أن المسلف إذا اشترط البيع أو الشراء منه لابد من أن يكون هناك فائدة له، وكل شرط جر نفعًا للمُقرض فهو حرام ربًا، فإن وقع عن غير شرط بأن باع عليه شيئًا ثم قال المشتري: أريد أن تسلفني -تُقرضني- هذا الثمن الذي ثبت لك علي، يعني: يسلمه الثمن وانتهى البيع، ثم قال: سلفني إياه، هذا جائز، أو رجل باع على شخص آخر بيته بعشرة آلاف ريال، ثم قال: أريد أن تقرضني عشرة أخرى، لأنني محتاج إلى عشرين ألفًا، فهذا جائز إذا وقع بدون شرط لا شرط ولا اتفاق مسبق فإنه جائز لا بأس به.

ومن فوائد التحديث: تحريم كل شرطين إذا اجتمعا لزم منهما محظور؛ لقوله: «ولا شرطان في بيع» أما إذا لم يلزم منهما محظور فلا بأس بذلك، مثل أن يشتري الحطب على بائعه أن يحمله إلى بيته ويدخله في البيت ويكسره، هذه ثلاثة شروط لكنها كلها جائزة؛ لأنها لا تتضمن محظورًا شرعيًا.

ومن فوائد الحديث: تحريم الربح فيما لم يدخل في ضمان رابح، والعلة في ذلك الغرر أحيانًا وإثارة الإحقاد أحيانًا، فإنني إذا بعت شيعًا لم يدخل في ضماني بقبضه وربحت فيه فإن البائع الذي باع علي سوف يكون في نفسه شيء، يقول: هذا غرني غلبني، وإذا لم يسئ الظن بالمشتري فإنه ربما يحقد عليه.

ومن فوائد الحديث أيضًا. تحريم بيع ما ليس عند الإنسان بالصور الأربعة التي ذكرناها كل شيء ليس عندك لا تبعه، لماذا؟ لأنه يؤدي إلى الخصومات والنزاعات، فإنك إذا بعت ثم عجزت أن تسلمه صار بينك وبين المشتري نزاع طويل وحصل بذلك عداوة وبغضاء وشحناء، ثم إن الغالب أن الإنسان لا يتعجل فيبيع ما ليس عنده إلا بأرباح، فيكون التقى فيه المعنيان: الربح فيما لم يضمن، والثاني: بيع ما ليس عندك.

ومن فوائد السحديث: الإشارة إلى تحريم كل غَرَر؛ لأن بيع ما ليس عندك غَرَر قد يحصل وقد لا يحصل وهو كذلك، فإن الشريعة جاءت بتحريم كل ما فيه غرر؛ لأن هذا يؤدي إلى



النزاع والبغضاء وإلَى الطمع وأن ترتقي النفوس لطلب الربح إلى المَيسر الذي حرمه الله تعالى في كتابه وقرنه بالخمر والأنصاب والأزلام.

ومن فوائد الحديث: حكمة الشارع في درء كل ما يوجب العداوة والبغضاء بين الناس؛ لأن المطلوب من المسلمين أن يكونوا إخوانًا متآلفين متحابين، فكل ما يفضي إلى النزاع من أي معاملة كانت فإن الشرع يمنع منه.

بيع العُرْبان:

٧٦٨ - وَعَنْهُ هِ فَالَ: «نَهَىٰ رَسُولُ الله ﷺ عَنْ بَيْعِ الْـعُرْبَانِ»(١). رَوَاهُ مَالِكٌ، قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، بِهِ.

النهي هو طلب الكف على وجه الاستعلاء، وهو من الشارع يقتضي التحريم كما مر علينا وقوله: «العُربان»، ويقال: العَربون، والعَرَبون: هو أن يشتري إنسان شيئًا من شخص ويقدم له بعض الثمن ويقول: إن تم البيع فهذا من الثمن، وإن لم يتم البيع فهو لك، مثال ذلك: جئت إلى زيد وقلت: بعنى بيتك، قال: طيب اتفقنا على أنه يبيعه على بمائة ألف ريال، فقال: أعطني العُربون، فقال: أعطيك عشرة آلاف ريال عربونا، إن تمّ البيع أتممت الثمن، كم يتمم؟ تسعين ألفًا وإن لم يتم فهو لك، هذا فيه خلاف بين العلماء؛ فمن أهل العلم من قال: إنه محرّم؛ لأنه غرر وجهالة قد يتم البيع وقد لا يتم، فيكون هناك جهالة وغرر فيكون ممنوعًا، واستدلوا بهذا الأثر، لكن هذا الأثر كما تشاهدون لا يصح، لماذا؟ لأنه يقول: بلغني عن عمرو بن شعيب، فمن الذي بلغ، ما هو الطريق؟ مجهول، وحينئذ لا يصح، ولهذا كان القول الثاني في المسألة صحة بيع العربون، وهذا مذهب عمر ﴿ صحَّ عنه ذلك، وصحَّ عن ابنه أيضًا ابن عمر وهو مذهب الإمام أحمد بن حنبل أن بيع العُربون جائز ولا بأس به، قالوا: والجهالة التي فيه ليس جهالة مَيسر؛ لأن الجهالة -جهالة الميسر- يكون فيها المتعاملان بين الغُنْم والغُرم، أما هذه فإن البائع ليس بغارم بل البائع غانم، وغاية ما هناك أن ترد إليه سلعة، ومن المعلوم أن المشترى لو شرط الخيار لنفسه لمدة يوم أو يومين كان ذلك جائزًا، وبيع العُربون يشبه شرط الخيار إلا أن المشترى يقول: بدل من أنيّ رددت عليه السلعة وربما تنقص قيمتها إذا علم الناس اشتريت ثم رُدت بدلاً من ذلك أنا أعطيه عُشر الثمن أو أكثر أو أقل حسب ما يتفقان عليه، ففية جَبر لما قد

⁽۱) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٢٠٩)، ومن طريقه أبو داود (٣٥٠٢)، وابن ماجه (٢١٩٢)، رواه مالك عن الثقة عن عمرو بن شعيب، ومثل هذا لا يحتج به على الأصح، وإسناد أبي داود وابن ماجه فيه انقطاع، وأخرجه ابن ماجه (٢١٩٣) متصلاً وإسناده ضعيف، قال ابن عدي في الكامل (١٥٣/٤): الثقة عند مالك هو ابن لهيعة. قال ابن الملقن: ورواه أبو مصعب الزهري عن مالك، حدثني ربيعة، عن ابن شعيب، عن أبيه، عن جده، وهذا إسناد جيد فاستفده، انظر التمهيد (١٧٦/٢٤)، وخلاصة البدر المنير (٢٣/٢).

يحصل من نقص قيمة السلعة، ولو على سبيل التقدير، ففيه مصلحة، وفيه أيضًا مصلحة للبائع من وجه آخر، لأن المشتري إذا سلم العُربون وعلم أنه إن لم تتم البيعة أخذ منه العُربون فسوف يتمم البيعة، ولهذا البائع يشترط العربون في الغالب لأجل أن يتمسك ويمسك المشتري ولا يتهاون، ففيه مصلحة للبائع وفيه أيضًا مصلحة للمشتري، لأن المشتري ربما إذا أخذ السلعة وذهب ونظر وفكر وقدر علم أنها لا تناسبه، فإذا كان لم يشترط الخيار فهي لازمة له، وإذا اشترط الخيار بالعُربون صار غير لازم، وهذا يقع كثيرًا، تجد الإنسان يشتري الشيء راغبًا فيه جدًا ثم يتغير نظره فيه أو يأتيه من جهة أخرى نفس الشيء الذي اشتراه بهبة له إنسان فتطيب نفسه عن الشراء ويرغب في ردّه، فإذا كان اشتراه عن طريق العُربون انتفع.

فالقول الراجح في هذه المسألة -وعليه عمل الناس اليوم-: أن يبع العُربون لا بأس به؛ لأنه مصلحة للطرفين، وليس من باب الميسر؛ لأن الميسر يكون فيه أحد الطرفين إما غانمًا وإما غارمًا، أما هذا فليس فيه غُرم، البائع رابح؛ لأنه يقول: إن تم البيع فذاك، وإن لم يتم فأنا قد ربحت العُربون.

فإذا قال قائل: هل العُربون مقدر؛ أي: أنه يكون بنسبة شيء معين إلى الثمن أو على حسب ما يتفقان عليه؟

الجواب: هو الثاني، قد يعطيه من العربون عشرة ريالات والثمن منه مائة ألف، وقد يعطيه خمسين ألفًا والثمن مائة ألف، المهم: أن هذا شيء يرجع إليهم، لكن من المعلوم أنه إذا أعطاه عُربون خمسين ألف من مائة ألف الغالب أنه لا يترك المبيع؛ لأن الخسارة كبيرة والبائع إذا كان يخشى سوف يطلب عُربونًا كبيرًا حتى يستمسك من المشتري.

حكم بيع السِّلع حيث تُبتَاع:

٧٦٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ هِضَ قَالَ: «ابْتَعْتُ زَيْتًا فِي السُّوقِ، فَلَمَّا اسْتَوْجَبْتُهُ لَقِيَنِي رَجُلٌ فَأَعْطَانِي بِهِ رِبْحًا حَسَنًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَىٰ يَدِ الرَّجُلِ، فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بِذِرَاعِي، فَأَعْطَانِي بِهِ رِبْحًا حَسَنًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَىٰ يَدِ الرَّجُلِ، فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بِذِرَاعِي، فَالْمَتَفَتُّ، فَإِذَا هُوَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ: لا تَبعْهُ حَيْثُ ابْتَعْتَهُ حَتَّىٰ ثَحُوزَهُ إِلَىٰ رَحْالِهِمْ (اللهُ عَلَيْكَ عُلْمَ أَنْ تُبَاعُ مَحَدُ أَبْنَاعُ، حَتَّىٰ يَحُوزَهَا التَّجَّارُ إِلَىٰ رِحَالِهِمْ (اللهُ وَالْمَحَدُهُ أَنْ رَعَالَهُ عَنْ وَالْحَاكِمُ.

«استوجبته» يعني: تم العقد وحصلت المفارقة ولزم، وفي لفظ: «فلما قبضته».

⁽۱) أخرجه أحْمَد (٥/ ١٩١)، وأبو داود (٣٤٩٩)، وابن حبان (٤٩٨٤)، والحاكم (٢/ ٤٦)، وقال النووي في المجموع (٢/ ٢٥٨): إسناده صحيح، إلا أنه من رواية محمد بن إسحاق بن يسار عن أبي الزناد، وابن إسحاق مختلف في الاحتجاج به وهو مدلس، وقد قال: عن أبي الزناد، والمدلس إذا قال: (عن) لا يحتج به، لكن لم يضعف أبو داود هذا الحديث، وقد سبق أن ما لم يضعفه فهو حجة. اهد

وقوله: «أضرب على يد الرجل» يعني: أن أبيع عليه، وإنما كنى عن البيع بالضرب على اليد، لأنهم كانوا يفعلون ذلك أحيانا، يقول مثلاً: اشتريت منك كذا وكذا، فيقول: نعم، ويضرب يده على يده كالمؤكّد للبيع، ولهذا يسمى عقد البيع ويُسمى صفقة، وليس المعنى تصكه على وجهه، لكن المعنى: أنك تصفق يدك على يده، ومن التصفيق: ضرب البد على اليد، فكانوا أحيانا عند البيع -ولاسيما البيعات الكبيرة - يفعلون هذا كالمعاهد، الإنسان إذا أراد أن يُعاهد شخصًا مدّ يده وعاهد، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهِ يَدُ اللّهِ وَهُمَا يَنكُ فَهَن نَكَ فَإِنَّما يَنكُ عَلَى نَفْيهِ وَمَن أَوْق بِمَا عَهد عَلَي يمه المهم: أن قول ابن بيعا، لأنه مأخوذ من الباع، لأن كل واحد من المتعاقدين يمد باعه للآخر، المهم: أن قول ابن عمر: «أردت أن أضرب على يده» أي: أتمم البيع معه وأتمم العقد.

يقول: «فأخذ رجل مني خلفي بذراعي» كأنه رفع يد ابن عمر فأخذ من خلفه بذراعه فالتفت فإذا هو زيد بن ثابت وفي فقال: «لا تبيعه حيث ابتعته حتى تحوزه إلى رحلك، فإن رسول الله على أن تُباع السّلع حيث تُباع حتى يحوزها التجار إلى رحاهم، «حيث» هذه ظرف مكان، و «ابتعته» بمعنى: اشتريته، يقال: باع وابتاع كما يقال: شرى واشترى، شرى: بمعنى باع خلافًا للغة العُرفية عندنا أن شرى بمعنى: اشترى، بل شرى بمعنى: باع، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَاآةً مَهْنَاتِ اللّهِ ﴾ [التَهَوَّ:٢٠٧]. أي: من يبيعها، واشترى مقابلها باع وابتاع كَشَرى واشترى.

وقوله: «حيث تُبتاع» أي: حيث تُشترئ، «حتى يحوزها التجار إلى أماكنهم»، إن كانت دكانا ففي الدكان، وإن كانت بيتًا ففي البيت، المهم إلى بيته الذي يسكنه أو إلى محلّ تجارته، وقوله: «حتى يحوزها التّجار»، وهم الذين يتعاملون بالتجارة والتكسب، والظاهر أنه ليس لها مفهوم، وأنها جاءت على الأغلب، وأن الإنسان إذا اشترى شيئًا ولو لحاجته الخاصة ثم أراد أن يبيعه فلا يبيعه حتى يحوزه إلى رَحله.

هذا الحديث فيه دليل على فوائد كثيرة منها: جواز البيع والشراء من العالم والفقيه وذي الحجاه بدليل فعل ابن عمر هينها، ولا يخفئ على أحد مكانة ابن عمر هينها من العلم والفقه والدين والورع وهو كذلك، أي: أنه يجوز للعالم والفقيه والعابد أن يبيع ويشتري كغيره، لكن كره بعض أهل العلم أن يبيع القاضي ويشتري بنفسه، وإنما كرهوا ذلك لئلا يُحابي القاضي ويكون عند المحابي له خصومة؛ لأن القاضي كل الناس إما أن يحتاجوه وإما أن يترقبوا حاجتهم إليه، فربما يحابونه تحسبًا لما سيكون عندهم من المخاصمة، ولكن الصحيح أنه لا يكره للقاضي أن يبيع ويشتري لحاجاته، أما في مسألة التجارة وطلب التكسب فالأولى أن يتنزه

كتماب البيوع

الإنسان عن ذلك؛ لأن الإنسان إذا دَاخَل الناس في تجاراتهم سقط من أعينهم وعرفوا أنه مثلُهم. يُنَازعهم جيفة الدنيا، وأظن للشافعي كَنْلَهُ أبيات حول هذا الموضوع يقول: [الطويل]

وَمَـنْ يَبْـع الـدُّنيا فَـإِنِّ طَعَنْتُهَا وَعِــذَابُها

فَلَهُ أَرَهَا إِلاَّ غُرُورًا وَغَافِلاً كُما لاَحَ فِي ظَهرِ الفَلاَة سَرَابُهَا

وَمَا هِيَ إِلاَ جِيفَةٌ مُسْتَحِيلَةٌ عَلَيْهَا كِلابٌ هَمُّهُنَّ اجْتَذَابُهَا

فَإِنْ تَـجْتَنِيْهَا كُنْتَ سِلمًا لأَهْلِهَا وَإِنْ تَـجْتَذَبْهَا نَازَعَتْكَ كِلاَبُهِا

فالإنسان ذو الشرف والجاه والعلم لا ينبغي أن يتدخل في التجارة وطلب زيادة المال، أما التجارة التي لابد منها فلابد منها.

ومن فوائد الحديث: حرص الصحابة -رضي الله عنهم- على التآمر بالمعروف والتناهي عن المنكر لفعل زيد بن ثابت.

ومن فوائد الحديث: المبادرة في منع المنكر؛ لأنه أمسك بيده، وهذا يدل على أنه فعل ذلك فورًا لئلا يتم البيع.

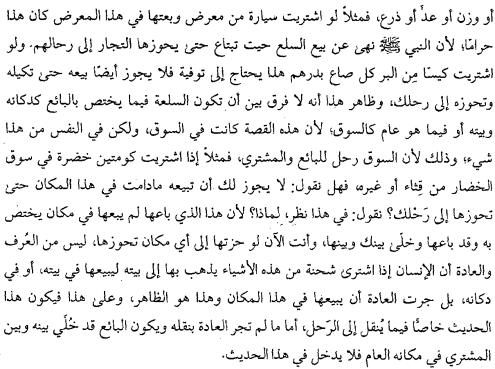
ومن فوائده: أن مثل هذا لا يقال أن فيه حَسَدًا للمشتري أو بيعًا على بيع كما يتوهمه بعض العامة إذا عُقِد عَقْدُ محرم وجاء شخص ينصح العاقد ويحذره قال: لا تقطع رزقه، هذا ليس بصحيح، بل الشيء المحرم يجب منعه، ولا يُعد هذا من باب الحسد والحيلولة بين الإنسان وبين رزقه.

[إعادة شرح]("): وقوله: «ابتعت» بمعنى: اشتريت، وأما بعت بمعنى: أعطيت الشيء، فعندنا المادة شرك إن زيدت فيها التاء فهي بمعنى: الأخذ، وإن خُذفت فهي بمعنى: الإعطاء، فالبائع معط والمشتري آخذ، يُقال: شرك بمعنى: باع، واشترى بمعنى: أخذ، ويُقال: باع بمعنى: أعطى، وابتاع بمعنى: أخذ.

[عودة للفوائد]: أنه لا يجوز بيع الشيء في مكانه الذي اشترى فيه حتى يحوزه مشتريه إلى رَحله لقوله: «نهى النبي رَافِي أَن تُباع السلع حيث تُبتاع حتى يحوزها التُجار إلى رحالهم ولا فرق في هذا بين ما يحتاج إلى توفية وما لا يحتاج؛ أي: لا فرق بين ما يبيع جزافًا أو يبيع بكيل

⁽۱) أوردها العجلوني في كشف الخفاء (٤٩٣/١) منسوبة للشافعي، وعند ابن رجب في جامع العلوم (ص٥٦٠) لبعض السلف.

⁽٢) انقطع الشرح بسبب الأسئلة، فرجع الشيخ إلى أول الحديث، وسيعود للفوائد بعد أسطر قليلة، وتركنا إعادة الشرح للفائدة.



ومن فوائد الحديث: أن للشرع نظرًا في قطع ما يُوجب الحقد والبغضاء، وجه ذلك: أن النبي ﷺ إنما نهى عن بيع السلع في مكان ابتياعها لئلا يربح المشتري، وحينئذ يكون في قلب البائع شيء من الحقد والبغضاء، حتى وإن كان البائع قد باع باختياره لكن من المعلوم أنه إذا كسب عليه المشتري فقد يظن أنه غلبه وأخذه منه بأقل فيكون في نفسه شيء عليه، ولاسيما أن الشيطان يحرص على هذه الأمور، وبناء على هذه العلة قال شيخ الإسلام ابن تيمية تتولية؟ باعه على من اشتراه منه فإن ذلك لا بأس به أو باعه تولية فإن ذلك لا بأس به، ما معنى تولية؟ يعني: برأس المال بدون ربح، ولكن ظاهر الحديث يُخالف هذا، وأنه لا يجوز بيعه لا تولية ولا مُرابحة ولا على البائع ولا على غيره، وهذا هو الأقرب.

ومن فوائد الحديث: جواز البيع والشراء في الأصل؛ لأنه إنما منع بيعها حيث تُبتاع، فيدل على أن الأصل جواز البيع، وهذا هو الأصل لقول الله تعالى: ﴿ وَأَصَلَ اللّهُ ٱلْبَيْعَ وَهَرَّمَ الرِّبُواَ ﴾ اللّه الأصل جواز البيع، وهذا هو الأصل لقول الله تعالى: ﴿ وَأَصَلَ اللّهُ الْبَيْعَ وَهَرَّمَ الرِّبُواَ ﴾ الله الأصل أنه لو ادعى مدع أن عقد بيع معين عقد محرم ماذا نقول؟ نقول: هات الدليل، وإلا فالأصل أن عقد البيع حلال حتى تأتى بدليل.

٠٧٧- وَعَنَهُ وَ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله ، إِنِّي أَبِيعُ الإِبل بِالْبَقِيعِ ، فَأَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ وَآخُذُ الدَّرَاهِمَ ، وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَآخُذُ الدَّنَانِيرَ ، آخُذُ هَذَا مِنْ هَذِهِ وَأَعْطِي هَذَهِ مِنْ هَذِه! فَقَالَ رَسُولُ اللهَ وَأَعْطِي هَذَهُ مِنْ هَذِه! فَقَالَ رَسُولُ اللهَ وَعَلَى مَا أَنْ تَأْخُذَهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَفتَرقًا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ اللهَ وَاهُ الْخَمْسَةُ ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

«البقيع» معروف هو بقيع الغرقد الذي فيه مقبرة أهل المدينة، والبقيع معناه: مقتنع الماء وهو موضع قريب من المدينة تُباع فيه الإبل.

وقوله: «فأبيع بالدنانير وآخذ الدراهم»، الدنانير جمع دينار وهو النقد من الذهب، والدراهم جمع درهم وهو النقد من الفضة، والنقدان هما الذهب والفضة، فكان بيع بالدنانير ويأخذ بالدراهم وبالعكس.

وقوله: «آخذ هذا من هذا وأعطي هذا من هذا»، «من» هنا بدلية أي: بمعنى بدل؛ لأن من معاني «من»: البدلية، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ نَشَاء لَمُعَلْنا مِنكُم مَّلَيْكَة فِي ٱلْأَرْضِ يَخْلَفُونَ ﴾ [النائي المحنى معاني «من»: البدلية، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ نَشَاء لَمُعَلْنا مِنكُم مَّلُكُ ذَلك: يبيع البعير بخمسة دنانير فأخذ هذا بدل هذا، فقال رسول الله على الله عنه ويأخذ عنها خمسة دنانير، فسأل النبي على عن ويأخذ عنها ستين درهما أو يبيعها بستين درهما ويأخذ عنها خمسة دنانير، فسأل النبي على المحرج ذلك فقال: ولا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء»، ولا بأس، أي: لا حرج ولا إثم، وأن تأخذها الضمير يعود على العوض المأخوذ بدلاً عن العوض الثابت في الذمة سواء كان يأخذ الدنانير بدل دراهم أو الدراهم بدل دنانير، لكن اشترط النبي على شرطين قال: «بسعر يومها» لا تزيد ولا تنقص، فمثلاً إذا باع بخمسة دنانير وكان قيمة الدينار عشرة دراهم كم يأخذ العوض?

خمسون درهما، لو أخذ عنها ستين درهما لا يجوز، أخذ عنها أربعين درهما لا يجوز لظاهر الحديث؛ لأنه قال: «بسعر يومها»، أما إذا أخذ عوض هذه الخمسة ستين درهما فإنه لا يجوز، ووجهه: أنه ربح فيما لم يدخل في ضمانه ربح في دَين له في ذمة المشتري فربح في شيء لم يدخل في ضمانه، وقد نهى النبي عَلَيْتُ عن ربح ما لم يضمن كما تقدم في حديث عمرو بن شعيب، إذن نقول: وجه ذلك: أنه لا يجوز أن يربح في شيء لم يدخل في ضمانه، أما إذا أخذ عنها خمسين يجوز، لأن هذا سعر يومها، إذا أخذ عن الخمسة أربعين وكان قيمة

⁽۱) أخرجه أبو دَاوُد (٣٣٥٤)، وَالتَّرْمَذِيِّ (١٤٤٢)، وَالنَّسَائِيِّ (٧/ ٢٨١)، وابن ماجه (٢٢٦٢)، وأحمد (٢/ ١٣٩)، والحاكم (٧/ ٥٠) وقال: على شرط ملم، وقال الترمذي: تفرد برفعه سماك، وأكثر الرواة وقفوه على ابن عمر، قال في تحفة المحتاج (٢٣٣/): لك أن تقول: سماك من رجال مسلم استقلالاً والبخاري تعليقًا ووثق أيضًا فلِم لا يكون من باب تعارض الرفع والوقف، والأصح تقديم الرفع كما فعله ابن حبان (١١٢٨). والحديث صححه النووي في المجموع (٩/ ٢٦٠).



الدينار عشرة فظاهر الحديث أنه لا يصح، ولكن ليس هذا مرادًا يعني: أنه يجوز أن يأخذ عن هذه الدنانير الخمسة التي قيمة الدينار عشرة أن يأخذ عنها أربعين، لأن هذا في مصلحة المشتري الذي تلفت عليه خمسة دنانير وأنا لم آخذ منه إلا أربعين درهمًا لو ذهب ليشتري الدنانير لدفع خمسين درهمًا.

فإذا قال قائل: كيف تخالفون مفهوم الحديث؟

قلنا: إن المفهوم يُصدق ولو بصورة واحدة، وهنا صُدُق بصورة واحدة وهي ما إذا كان بزيادة، أما إذا كان ينقص فلا بأس به؛ لأن قواعد الشرع لا تأباه، كما أنه لو ثبت في ذمتك لي خمسين درهمًا وقلت: أعطني أربعين درهمًا وأنت في حِلّ أليس هذا بجائز.

الشرط الثاني قال: «ما لم تفترقا وبينكما شيء يعني: أنه يُشترط قبض العوض قبل التفرق، وهذا ظاهر، لأن هذا بيع ذهب بفضة، وبيع الذهب بالفضة يُشترط فيه التقابض قبل التفرق، لقول الرسول على في حديث عبادة بن الصامت: «فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيده (۱) إذن لابد أن يستلم البائع عوض الثمن في مجلس العقد، مثاله: بعت عليك هذا البعير بخمسة دنانير، ثم أردت أن آخذ عن هذه الدنانير دراهم وقيمة الدينار عشرة، كم درهما آخذ؟ خمسة، قلت: إذن نحول اللهب إلى فضة، وأبقيت في ذمتك خمسين درهما، هل يجوز؟ لا يجوز، لابد أن يعطيني ويسلمني الدراهم، ووجهه: ما ذكرت أن بيع الذهب بالفضة يُشترط فيه التقابض في مجلس العقد، فإن أخذت عوضًا عنه ما لا يجوز فيه النساء بأن بالفضة يُشترط فيه التقابض في مجلس العقد، فإن أخذت عوضًا منه ما لا يجوز فيه النساء بأن قلت: الدراهم التي في ذمتك آخذ عنها هذه السيارة فوافق، فهل يجوز هذا أو لا يجوز، ولم آخذ السيارة؟ إن قلتم يجوز: أخطأتم، وإن قلتم: لا يجوز أخطأتم، نقول: إذا كانت السيارة في ذمة الذي أعطاها فقد حصلنا على شرط وهو قوله: «بسعر يومها»، فمثلاً إذا كان تساوي ما في ذمة الذي أعطاها فقد حصلنا على شرط وهو قوله: «بسعر يومها»، فمثلاً إذا كان في ذمته لي عشرة آلاف ريال وقال: أعطيك عنها هذه السيارة، والسيارة تساوي عشرة آلاف ريال وُجد الشرط الآن لكن صرف ولم أشتر منه السيارة، فهل يجوز؟

نحن قلنا: إن الرسول على الشرط: هما لم تفترقا وليس بينكما شيءه، اشترط هذا الشرط، لأنه سيأخذ عن الدنانير دراهم أو عن الدراهم دنانير وبيع الذهب بالفضة يشترط فيه التقابض في مجلس العقد، أما بيع السيارة بالدراهم لا يشترط فيه، وبناء على ذلك فيجوز أن آخذ هذه السيارة عما في ذمته بدون أن أستلمها تبقى عنده متى شئت استلمتها، والعلة الثانية: «ما لم تفترقا وبينكما شيء»، لأن بيع الذهب بالفضة لابد فيه من التقابض في مجلس العقد، وبناء على هذه العلة لو أخذت عوضاً عن الدراهم ما يُباح به النسيئة فإنه لا يشترط القبض في مجلس العقد.

⁽١) سيأتي في باب الربا.

يستفاد من هذا الحديث عدة فوائد: أولاً: حرص الصحابة -رضي الله عنهم- على العلم؛ لسؤال ابن عمر النبي عليه عن تصرفه.

ثانيًا: أنه يتأكد على كل إنسان أراد أن يفعل عبادة أو أن يعقد عقدًا أن يعرف أحكامه لئلا يقع في خطأ، وهل يُطلب من الإنسان أن يعرف الأحكام قبل أن يفعل أو بعد أن يفعل؟ قبل أن يفعل؛ لأنه إذا فعل ووقع في الخطأ مشكل قد لا يمكن استدراك هذا الخطأ، ولهذا نجد بعض الناس الآن لما انتشر الوعي وصار الناس يتساءلون عن الدين تجده يسأل عن مسألة لها عشرين سنة، يقول: حججت منذ عشرين سنة وفعلت كذا وكذا، وربما يكون هذا لم يطف طواف الإفاضة وتزوج وجاءه أولاد يقع في مشكلة ما هي؟ المشكلة أن من يرئ أن عقد النكاح قبل التحلل الثاني فاسد يجعل نكاحه هذا فاسدًا، لكن يوجد قول ثان يقول أن عقد النكاح بعد التحلل الأول جائز، وهذا اختيار شيخ الإسلام (۱۱) ابن تيمية وابن حزم (۲۱) وجماعة من أهل العلم، قالوا: لأن الرسول والله إنما قال: «حل لكم كل شيء وقال: إلا النساء» يعني: نساءكم، ولا يتوجه النهي عن النساء إلا بعد العقد، ولكن من أخذ بالعموم وقال: إلا النساء سواء كان جماعاً أو مباشرة أو وسيلة فإنه داخل في الحديث كما هو المشهور من مذهب الإمام أحمد، فإن عقد النكاح لهذا الرجل ليس بصحيح ويجب أن يُعاد، انظر كيف التساهل يعني: بعد عشرين سنة وبعدما تزوج ورزق أولاذا قال: تركت طواف الإفاضة، المهم: أنه يأكد أن يسأل الإنسان قبل أن يفعل.

ومن فوائد الحديث: أنه لا يُشترط في التقابض في بيع الحيوان بالنقود؛ لقول ابن عمر في الدراهم: نبيعها بالدنانير ثم نأخذ عنها كذا، وهذا يدل على أن الدراهم والدنانير تبقئ في ذمة المشتري.

ومن فوائد الحديث: جواز بيع الدين لمن هو عليه، كيف ذلك؟ لأن ابن عمر يبيع البعير بالدنانير، فيثبت في ذمة المشتري دنانير، ثم يبيع على المشتري هذه الدنانير، وهذا بيع الدين لمن هو عليه، وله أمثلة منها هذا المثال الذي في حديث ابن عمر، ومنها لو كان في ذمتك لي سلم يعني: قد أعطيتك دراهم على أن تعطيني مائة صاع بُر إلى أجل لما حل الأجل بعت عليك هذه الأصواع، فهل يجوز أو لا؟ نعم يجوز، وإنما مثلت بالسُلم خاصة؛ لأن بعض أهل العلم قال: إن بيع السلم لا يجوز حتى ولو كان على ما هو عليه، واستدلوا بحديث ضعيف:

⁽١) شرح العمدة له (٣/ ٥٣٧-٥٣٨)، ونقله عنه تلميذه ابن مفلح في الفروع (٣/ ٥٣٥).

⁽٢) أورده في المحلئ (٧/ ١٩٨).



«من أسلف في شيء فلا يُسلفه إلى غيره (١)، والحديث ضعيف، ولو صح فليس معناه الذي ذهب إليه هذا الدال، لو أنني اشتريت منك سيارة وبقيت السيارة عندك ثم بعتها عليك قبل أن أحوزها إلى رَحلي هل يجوز؟ لا يجوز إلا على رأي شيخ الإسلام ابن تيمية، لكن ذكرنا أن ظاهر الحديث العموم.

مسألة بيع الدّين:

- هل يجوز بيع اللاِّين على غير مَن هو عليه؟

في هذا خلاف بين أهل العلم، أما المذهب فإنه لا يجوز أن يُباع على غير من هو عليه، مثال ذلك: في ذمتك لشخص مائة صاع بُرّ فباعها الذي هي له على زيد وأحاله عليه، هل يجوز أو لا؟ المذهب لا يجوز (٢)؛ وذلك لأن هذا المشتري قد يقدر على استلام هذا الدّين وقد لا يقدر، فيكون في البيع نوع غَرَر، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الغرر، وقال بعض أهل العلم إنه يجوز بيع الدّين على غير من هو عليه بشرط أن يكون معلومًا جنسه وقدره وأجله، إذا كان مؤجلاً وأن يكون مقدورًا على أخذه، وقال: إنه ما دام صاحب الدّين مقرًّا به وثقة يمكن أخذ الدّين منه والأجل معلوم والجنس معلوم، والنوع معلوم والقدر معلوم، فإن هذا لا يدخل-في بيع الغرر الذي نهى عنه رسول الله ﷺ وهذا هو الصحيح، ويدل على ذلك أن العلماء -رحمهم الله- الذين منعوا بيع الدّين على من هو عليه قالوا: لو باع مغصوبًا بيد الغاصب والمشتري قادر على أخله فإن ذلك جائز وصحيح، فنقول: المغصوب عين باعها من هو له، والدّين دَين باعه من هو له، ولا فرق بين الدين والعين؛ لأن العلة هي القدرة على التسلم، وما دام المشتري قادرًا على تسلم المبيع ممن هو عنده أو في ذمته فلا محظور في ذلك، وهذا القول هو الصحيح، لكن يشترط ألا يبيعه بما يزيد فيه الربا بأن يكون في ذمة المدين دراهم ويبيعها الطالب على شخص ثالث بدنانير، لماذا يشترط؟ لأنه ينتفي التقابض، ولابد من التقابض قبل التفرق، والشرط الثاني: ألا يربح البائع فيها، فإن بح فهو حرام، لأنه ربح فيما لم يدخل في ضمانه، مثل أن يكون الدّين الذي في ذمة المطلوب مائة صاع بُرّ، الصاع يساوي عشرة فبعته بأحد عشر فلا يجوز؛ لأنني ربحت في شيء لم يدخل في ضماني. ٣٠

⁽١) أخرجه الدارقطني (٣/٤٦) عن ابن عمر ولفظه: «من أسلف سلفًا فلا يشترط على قضائه»، وابن عدي في الكامل (٦/ ٩٢) ترجمة لوذان بن سليمان، وقال: ما رواه مناكير لا يتابع عليه. قال المصنف في الفتح (٤/ ٤٣٤) إسناده ضعيف، ولو صح فهو محمول على شرط ينافي مقتضى العقد.

⁽Y) المبدع (٤/ ١٥٠)، الإنصاف (٥/ ١١٢)، المحرر (١/ ٣٣٨).



* إذن بيع الدَّين على غير من هو عليه جائز بشروط:

الشرط الأول: أن يكون مقدورًا على أخذه.

والشرط الثاني: أن يكون معلومًا جنسه وقدره ووصفه وأجله.

والشرط الثالث: ألا يجري فيه ربا النسيئة مع ما باعه به.

والشرط الرابع: ألا يربح فيه، فإن ربح فيه فإنه لا يجوز؛ لأنه ربح فيما لم يضمن، وقد نهى النبى عَلَيْ عن ذلك.

وإذا تمت هذه الشروط فما المانع ألا نشترط شرطًا خامسًا: بأن يكون المدين مستعدًا للتسليم، هنا قد يكون المشتري في نفسه ظائًا أنه قادر وأن صاحبه سهل الانقياد فيخلف الظن ويكون داخلا على خطر، بخلاف ما إذا قال المدين: أنا مستعد للتسليم، يعني: لو قيل بهذا الشرط لأجل قطع الاختلاف لكان هذا القول جيدًا، فتكون الشروط على هذا خمسة، فإن كان هذا الدّين على الغير غير ثابت ما يثبت، جاءنا واحد وقال: أنا أطلب فلانًا مائة صاع، فقال أحد الحاضرين: بعها على، هذا لا يصح.

إذن ممكن أن تضيف هذا الشرط السادس: وهو أن يكون الدّين ثابتًا ببينة أو يإقرار؛ لأنه إذا لم يثبت كيف يبيع عليه شيء لم يثبت.

من فوائد هذا الحديث: أنه لا يحل أن يأخد عِوَضًا بأكثر من سعر اليوم لقوله ﷺ: «لا بأس أن تأخذها بسعر يومها».

ومن فوائده: اشتراط التقابض فيما يُشترط فيه القبض، أي: فيما يجري فيه ربا النسيئة، وأما ما لا يجري فيه ربا النسيئة فلا يُشترط فيه القبض.

هل ناخذ من الحديث: أنه لا يلزم المستفتي أن يسأل عن الموانع؟ نعم، وهو كذلك، يعني: لا يُشترط لجواز الفتوى أن تسأل المستفتي عن الموانع، فإذا استفتاك في رجل مات عن أبيه وأمه وابنه، فقلت: للأب السدس، وللأم السدس، والباقي للابن، هل يشترط أن تقول قبل أن تُفتي هل أحدهما مخالف للميت في الدّين؟ لا، ولا يشترط أن تقول: هل أحدهما قاتل الميت، هل أحدهما رقيق، كل هذا لا يجب، فالسؤال عن الموانع عند الفتوى لا يجب، اللهم إلا إذا كان قد بلغ المفتي خبر فأراد أن يتحقق منه؛ يعني: خبر يمنع من نفوذ الحكم فأراد أن يستفهم، فهذا لا بأس.

فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام



بيع النَّجش:

٧٧١- وَعَنْهُ وَإِنْ قَالَ: «نَهَىٰ ﷺ عَنِ النَّجْشِ»(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

النّجش مصدر نَجَش يَنجش نَجشا، وأصله: حرث الأرض وإثارتها، والمراد بالنجش: أن يزيد في السلعة ولا يريد شراءها، فنهي عنه يَكُلُم لما في ذلك من العدوان على الغير وإحداث العداوة والبغضاء بين المسلمين، والناجش لا يريد السلعة، ولكن يريد أن ينفع البائع أو يضر المشتري أو يريد الأمرين معًا، أو يريد بذلك إظهار نفسه مظهر الغني مثل أن يزيد في سلعة كبيرة لا يشتريها مثله لكن ليظهر للناس أنه غني، فالمهم أن النّجش هو أن يزيد في السلعة وهو لا يريد الشراء إما لإضرار المشتري أو نفع البائع أو لهما جميعًا أو لإظهار نفسه مظهر الغني ونحو ذلك، وإنما نهي عنه الرسول كَلُم لما فيه من العدوان على المشتري، بل وربما على البائع، أما على المشتري فظاهر لأنه بدل من أن يحصلها بعشرة فإنه مع النجش لا يحصلها إلا بخمسة عشر مثلاً، وأما على البائع فلأنه أدخل عليه مالأ بالباطل، ولا يحل لأحد أن يُدخل على أخيه مالأ بالباطل، ومن أدخل على أخيه مالأ بالباطل فإنه في الحقيقة لم ينفعه بل ضره.

ومن فوائد الحديث: حماية النَّبِيّ يُتَلِيُّهُ أمته عما يثير العداوة والبغضاء؛ لأنه نهئ عن النَّجش وهو مما يثير العداوة والبغضاء.

ومن فوائد الحديث: حماية الإسلام لحقوق الإنسان؛ لأن في النجش خِداعًا على الغير، فإذا نهى عنه هذا يتضمن حماية الإنسان من العدوان عليه.

ومن فوائده: تحريم النَّجش؛ لأن الأصل في النهي التحريم.

وهل نقول: من فوائده عدم صحة البيع في حال النحش؟

الجواب: لا، البيع صحيح، لأن النهي فيه هو الفعل لا العقد، والنجش لا ينقسم إلى صحيح وباطل، والذي ينقسم إلى صحيح وباطل هو الذي إذا ورد النهي عنه يُقال: إن النهي يقتضي فيه الفساد، وأما ما لا ينقسم إلى صحيح وفاسد فلا يصح أن نقول: إنه صحيح أو إنه فاسد.

فلو قال لنا قاتل: الظِّهَار حرام هل فيه ما هو صحيح وفاسد؟

لا؛ لأنه لا ينقسم إلى صحيح وفاسد، لكن البيع إذا وقع في وقت منهي عنه مثل بعد نداء المجمعة الثاني فهو حرام وغير صحيح، لماذا؟ لأن البيع نفسه ينقسم إلى صحيح وباطل، فإذا وقع على الوجه المنهي عنه كان باطلاً، النَّجش ليس فيه تقسيم إلى صحيح وباطل بل كله حرام، فلا نقول: إن من اشترئ بالنجش فشراؤه باطل، لا نقول بذلك لماذا؟ لأن النجش لا ينقسم إلى صحيح وباطل، فلا يكون العقد باطلاً.

⁽١) أخرجه البخاري (٢١٤٢)، ومسلم (١٥١٦).

ولكن بالنسبة لمن وقع عليه النّجش فهل شراؤه صحيح؟ نعم صحيح، ولكن هل له الخيار؟ الجواب: نعم، إذا زاد الثمن عن العادة فله الخيار، مثاله: نجش زيد على عمرو، كانت السلعة لولا النّجش تساوي عشرة، وبالنجش لم يأخذها عمرو إلا بخمسة عشر، نقول: البيع صحيح، ولكن إذا تبين أن فيه نجشًا فإن للمشتري -وهو عمرو- الخيار بين أن يرد السلعة ويأخذ الثمن أو يبقيها بثمنها الذي استقر عليه العقد؛ لأن البائع يقول: ما ذنبي ليس لي ذنب، إما أن تعطوني سلعتي أو الدراهم كلها، لو أن إنسانًا زاد في السلعة رغبة فيها بناء على أن ثمنها قليل وأنه يُؤمل الربح، لكن لما ارتفع تركها، فهل هذا من النّجش؟ ليس هذا بنجش؛ لأنه ما وصد إضرار غيره ولا نفع البائع على حساب المشتري، وإنما رأى أن هذه السلعة رخيصة، فلما ارتفع ثمنها تركها فهذا ليس من النّجش، وهذا يقع كثيرًا تجد إنسانًا يسُوم السلعة ويزيد فيها بناء على أنها رخيصة، فإذا ارتفعت قيمتها تركها فهذا لا بأس به.

هل من النّجش أن يزيد الشريك فيما هو شريك فيه وهو يريد نصيب صاحبه؟ ليس من النّجش، فإذا قال قائل: هو يزيد لنفسه، فالجواب: ليس يزيد لنفسه، بل هو يزيد على نفسه بالنسبة لنصيب شريكه، أما بالنسبة لنصيبه فهو ملكه لا يحتاج أن يقع عليه العقد، فحينئذ لا يصح أن نقول: إنه زاد لنفسه، وعلى هذا فيجوز لأحد الشركاء أن يزيد في السلعة المشتركة، ولا يُعد هذا من النّجش.

النهى عن المحاقلة والمزابنة وما أشبهها:

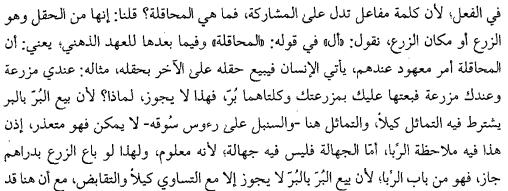
٧٧٧- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله ﴿ الله ﴿ الله عَلَيْ عَلَيْكُ النَّبِيِّ عَلَيْكُ نَهَىٰ عَنِ الْـهُحَاقَلَةِ، وَالْـمُزَابَنَةِ، وَالْـمُزَابَنَةِ، وَالْـمُخَابَرَةِ، وَعَنِ الثُّنْيَا إِلا أَنْ تُعْلَمَهُ (١). رَوَاهُ الْـخَمْسَةُ إِلا ابْنَ مَاجَهُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ.

قال: «نهى عن المُحَاقَلة»، النهي قال العلماء: هو طلب الكف على وجه الاستعلاء، يعني: أن يطلب منك الناهي شيئًا لتكفّ عنه على وجه الاستعلاء، فإن كان على وجه الاستجداء فهو سؤال ودعاء، وإن كان على وجه الالتماس، فهو التماس، ولهذا قالوا: إن كان من أعلى إلى أدنى فهو نهي، ومن أدنى إلى أعلى فهو سؤال، ومن مماثل لمماثل فهو التماس، «نهى»، النهي هنا طلب الكف على وجه الاستعلاء، يعنى: أن النّبي على طلب منا أن نكف عن هذه الأشياء.

أولاً: «المُحاقلة» مُفاعلة من الحَقْل وهو الزرع أو مكان الزرع، كما قال رافع بن خديج: كنا أكثر الأنصار حَقلاً، فهو الزرع أو مكان الزرع، وكما تعلمون أن المحاقلة مفاعلة تدل على اشتراك

⁽۱) أخرجه أبو داود (۳٤٠٥)، والترمذي (۱۲۹۰)، والنسائيي (۷/ ۳۷)، وأحمد (۳/ ۳٦٤)، قال النووي في شرح مسلم (۱۱/ ۱۹۰): إسناده صحيح، وتابعه المصنف في الفتح (٥/ ٣١٥)، والحديث أصله في مسلم (١٥٣٦).





صورة أخرى للمحاقلة: يبيع الزرع على شهر في بُر محصود يابس هذا أيضًا لا يجوز، لماذا؟ لتعذر العلم، فإذا فرضنا أن البُر المحصود معلوم فإن الزرع غير معلوم فيكون قد باع بُرًا غير معلوم بِبُر معلوم فلا يجوز.

حصل التقابض؛ لأنه أعطاني المزرعة وأعطيته المزرعة، ولكن فات شيء آخر وهو التساوي أو

الثاني: هَالْمُوَابَنَةُهُ مِن الزَّبْن، وهو الدفع بشدة، كأن كل واحد من المتبايعين يدفع العوضِ للآخر دفعًا بشدة، أي: بسرعة.

وما هي المزابنة نقول: «أل» فيها للعهد، أي عهد؟ الذهني، وهي بيع معلوم عندهم، وفُسر بأن يبيع العنب بالزبيب، مثاله رجل عنده شجر أعناب، وآخر عنده أكياس من الزبيب، فقال أحدهما للآخر: نتبايع هذه الأشجار من الأعناب بهذه الأكياس من الزبيب، نقول: هذا نهئ عنه الرسول على ملاحظًا فيه الربا، لأن بيع العنب بالزبيب لا يجوز، إذ إنه يُشترط التماثل، والتماثل هنا معدوم؛ لأنه لو فرضنا أن أكياس الزبيب معلومة المقدار، لكن أشجار العنب غير معلومة المقدار، فلو قال: نَخرص هذه العنب بمثل ما يثول إليه، قلنا: الخرص في هذا الباب لا يجوز إلا العَرَايا، ومثل ذلك أيضًا في المزابنة مثلها: إذا باع رَطبًا على رءوس النخل بتمر في الزناييل والأواني فإنه لا يجوز؛ لأن بيع التمر بالتمر يُشترط فيه التماثل، والتماثل بين الرُّطب والتمر متعذر غير معلوم، فيكون هذا حرامًا ملاحظًا فيه جانب الرُّبا.

الثالث: «المُخَابِرة» وهي مأخوذة من الخُبْر، يعني: الزرع، والخبير الزارع مأخوذ من الخِبارة، وهي في الأصل: الأرض الرُّخوة يزرع فيها الحب، والمخابرة «أل» فيها أيضًا للعهد، والمراد بها: المزارعة الفاسدة، ولها صور:

الأولى: أن يقول: زارعتك على أن يكون لك البر ولي الشعير، هذا لا يجوز لماذا؟ لأن فيه غررًا قد يكون بالعكس.

الصورة الثانية: أن يقول: زارعتك على أن يكون لي شرقي الأرض ولك غربيها، هذا أيضًا لا يجوز لماذا؟ للجهالة والغرر؛ لأنه قد يكون المحصول كثيرًا من الشرق دون الغرب أو بالعكس، والمشاركات مبناها على المُساواة، وهنا لا تسوية.

الصورة الثالثة: أن يقول: زارعتك على أن يكون لي مائة صاع من المحصول والباقي لك، هذا أيضًا لا يجوز لماذا؟ للجهالة أيضًا؛ لأن هذا الزرع ربما لا يأتي منه إلا مائة صاع، وحينئذ يكون صاحب المائة صاع غانمًا، والثاني غارمًا، وربما يكون في تقديرنا أنه يأتي ألفًا من الأصواع، فتكون نسبة المائة إلى الألف العُشر، ثم يأتي عشرة آلاف صاع فتكون نسبة المائة عُشر العُشر، وحينئذ يكون الذي اشترط المائة صاع غارمًا، وهذا لا يجوز في باب المشاركات.

الصورة الرابعة: أن يقول: زارعتك على هذه الأرض خمس سنين، على أن تكون السنة الأولى لي والثانية لك، والثالثة لي، والرابعة لك، والخامسة بيننا، فهذا لا يجوز لماذا؟ للجهالة والغرر، لأنها قد تكون في السنة الأولى المحصول كثيرًا، وفي السنة الثانية قليلاً أو لا تنتج شيئًا. وهل يشترط أن تكون خمس سنوات؟ لا، لو قال: لك سنة ولى سنة لا يجوز، لكن ذكرناه على سبيل المثال.

الخامس من صور المخابرة الممنوعة: أن يقول: لك ثمرة النخل الذي على البركة، والباقي لي، أو لك ثمر النخل الذي على السواقي، والباقي لي، فهذا أيضًا لا يجوز لماذا؟ للجهالة.

إذن ما هي المُخابرة الجائزة؟ المخابرة الجائزة: أن تكون بجزء معلوم مُشاع، يعني: شائعًا في كل أجزاء المحصول مثل العُشر، الربع، النصف، ثلاثة أرباع، واحد من مائة، عُشر العُشر، يعني: هذا لا بأس به؛ لأننا إذا اشترطنا ذلك اشترك الجميع في المغنم والمغرم، فصارت المخابرة الممنهي عنها خمسة أقسام تدور كلها على الغرر والجهالة، وأن أحد الشريكين يكون غانمًا والآخر يكون غارمًا، فإن أجّره الأرض بدراهم وقال: خُد هذه الأرض كل سنة تعطيني عشرة آلاف ريال، فهل يجوز أو لا؟ يجوز؛ لأن هذا من باب الإجارة، والزارع يزرع ويحصل قليلاً أو كثيرًا ما علينا، حتى لو لم يزرع فأجرتي ثابتة؛ لأن هذا من باب الإجارة، ولهذا قال رافع بن خديج: «فأما الورق فلم ينهنا»، يعنى: تأجير الأرض بالفضة، «فلم ينهنا» يعنى: رسول الله ﷺ.

قال: «وعن الثَّنيَّا» على وزن صُغرى أو كُبرى وليست على وزن ثريا كما في شرح سبل السلام (١)، قال: إنه عن الثنيًا على وزن ثريا، وهذا ليس بصحيح، ولا أدري من أين جاء هذا الضبط المعروف في القاموس وغيره أنها بالضم ثم السكون على وزن صُغرى يعني: عن الثُنيا، المراد بالثُنيًا: الاستثناء، ﴿ لا أن تعلم عني: نهى الرسول ﷺ في البيع عن الثنيا إلا أن يكون

⁽١) سبل السلام (٣/ ١٩).





الاستثناء معلومًا؛ وذلك لأنه إذا لم يكن الاستثناء معلومًا دخل الغرر المنهي عنه، وقد نهئ النَّبِيُّ ﷺ عن بيع الغرر.

كيف الثنيا المعلومة والثنيا غير المعلومة؟ التَّنيا المعلومة أن يقول: بعتك هذا الشيء إلا نصفه فهذا معلوم، إلا ربعه معلوم، فإذا قال: بعتك هذا البيت إلا ربعه، هذا البستان إلا ربعه معلوم، بعتك هذه العشر نخلات إلا عُشرها معلوم، كل جزء مُشاع يعيُّن فهو معلوم، بعتك هذه النخلات العشر إلا واحدة مجهول لا يصح؛ لأن هذه الواحدة لا ندري ما هي أهي الطويلة. أو القصيرة أو الشرقية أو الغربية أو الوسطى لا ندري، بعتك هذه النخلات وهي عشر إلا هذه وعينتها يصح؛ لأن هذا معلوم، بعتك هذا البيت إلا جزءًا منه لا يجوز هذا لأنه مجهول، فكان لابد من علم المستثنى، بعتك الشاة إلا رأسها معلوم، لو فرض أن هناك شاة لها رأسان وقال: إلا أحد رأسيها، إذا كان رأساها متساويين فهذا معلوم، لكن إذا كان واحد صغيرًا وواحد كبيرًا فهذا مجهول، إذا قال: بعتك هذه الشاة إلا حملها، هذا مجهول، ولهذا قال الفقهاء: إنه لا يصح؛ لأن الحُمل مجهول، ولكن الصحيح في هذه المسألة أنه يصح؛ لأنه وإن كان استثناء لكنه في الحقيقة استبقاء، فإن الحمل جزء منفصل عن الأم، وكما أنه يصح أن أبيع عليك هذا الحائل-يصح أن أبيع عليك هذه الحامل إلا جنينها لأني إذا بعتها عليك إلا الجنين كأني بعت عليك حائلاً، إذ إن الجنين جزء منفصل مستقل قائم بنفسه، بعتك هذه الشاة إلا قلبها، مجهول، ولهذا قال العلماء: إنه مجهول(١١)، وكذلك بعتك هذه الشاة إلا كبدها يقولون: إنه مجهول فلا يصح، ولو قيل بالصحة لم يكن بعيدًا؛ لأن هذين العضوين يكادان يكونان معلومين، والاختلاف قريب يسير.

القاعدة الآن في باب الاستثناء أن النبي عَلَيْ نهى عن الثنيا إلا أن تعلم، بعتك هذه الكومة من البُرّ إلا ثلاثة أصواع؟ في هذا خلاف، المذهب يقول: لا يصحّ، وعللوا ذلك بأن الثُّنيا معلومة، لكن الباقي بعدها مجهول غير معلوم، واستثناء المعلوم من المجهول يُصَيِّره مجهولًا، بعتك هذه الكومة إلا نصفها هذا يجوز؛ لأنه مُشاع، لكن إلا ثلاثة أصواع فهذا لا يجوز؛ لأن ذلك يؤدي إلى جهالة المبيع، وهو الباقي بعد ثلاثة الأصواع، قد أتصور أنه سيبقي بعد ثلاثة أصواع ثلاثون صاعاً، ولا يبقى إلا سبعة وعشرون صاعاً فيقولون: هذا يختلف، ولكن الصحيح أن هذا من الثُّنيا المعلومة؛ لأن الرسول نهى عن الثُّنيا إلا أن تُعلُّم، الذي يُعلم ما هو؟ المستثنى، فإذا كان المستثنى معلومًا فلا بأس، وهنا نعلم أن هذه الكومة من الطعام تزيد عن

⁽١) المغنى (٤/ ٨٤).

المستثنى بكثير، نحن استثنينا ثلاثة أصواع وهي تأتي ثلاثمائة صاع، فالصحيح أن استثناء المعلوم من المجهول لا بأس به، كالمثال الذي ذكرنا، بعتك هذه الأرض إلا أربعين مترا يصح، مثل هذه المسألة الحكم فيها كالحكم في السابقة، المهم إذا كانت تختلف سواء ذات الأرض أو جهات الأرض باعتبار الشوارع فإنه في هذه الحال يحتاج إلى أن يعين.

إذن يستفاد من هذا الحديث: النهي عن هذه الأشياء: المُحاقلة، والمُزابنة، والمُخابرة، والتُنيا إلا أن تُعلم، وقد علمنا في أصول الفقه أن النهي يقتضي الفساد، وعليه فإذا جرت العقود على هذه العقود المنهي عنها فهي فاسدة؛ لنهي النبي ﷺ عنها، والنهي يقتضي الفساد وإذا كان النهي يقتضى الفساد فإن التعامل بهذه الأشياء يكون فاسدًا.

إذن من فوائد الحديث: تحريم هذه المعاملات التي تفضي إلى النزاع والخصومة وحمل الأحقاد.

ومن فوائده: جواز الاستثناء في كل عقد من البيوع وغيرها بشرط أن يكون معلومًا، فإن كان مجهولاً فإنه لا يصح، وهذا في عقود المعاوضات واضح، وفي عقود التبرعات قد نقول بالجواز؛ لأن عقود التبرعات ليس فيها ما يثير العداوة والبغضاء، فلو قال الإنسان لشخص: وهبتك هذا الشيء إلا بعضه فيتوجه الجواز ويعين الواهب البعض الذي استثناه لأن الموهوب لم يخسر شيئًا، إن سُلم له الكل فذاك، وإن لم يسلم له إلا أقل القليل فهو رابح على كل حال.

٧٧٣- وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ قَالَ: «نَهَىٰ رَسُولُ الله ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُخَاضَرَةِ، وَالْمُخَاضَرَةِ،

كل هذه أيضًا أنواع من البيع فيها غرر وجهالة أو احتمال ربًا.

المحاقلة» وهي مأخوذة من الحقل، وتفسر في هذا الحديث بما فُسرت به في الحديث السابق.

وه أخضر، والمُخاضرة مأخوذة من الخضار، وهي: أن يبيع الحبّ قبل أن يشتد، يعني: وهو أخضر، فهذا لا يجوز، وذلك لأنه يؤدي إلى الغرر، فقد يصاب هذا الحب بآفات، ويحصل في ذلك نزاع بين المشتري والبائع، مثاله: رجل عنده مزرعة قد خرجت السنابل وباعها قبل أن يشتد حبُها، فهذا لا يجوز إلا إذا باعها على أنها علف بشرط القطع، فهذا يجوز لأنها معلومة وقد بيعت لغرض حاضر فصح البيع، أما إذا بيعت على أنها تكون حَبًّا قبل أن يشتد فالغرض منها مؤجل، ولهذا إذا باع الزرع وقصده أن يكون علفًا وشرط القطع فلا بأس بذلك، أما إذا باعه على أن يكون حبًا فهذا لا يجوز حتى يشتد؛ لأن النبي على النهى عن ذلك.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٧٠٧).



و «الله المسة»: أن يقول: أيّ ثوب لمست فهو لك بكذا، أيّ شاة تلمس فهي لك بكذا، أي نخلة تلمس فهي لك بكذا، هذا مجهول، مثلاً يغطي عينيه ويقول: اذهب إلى قطيع الغنم أي شاة تلمسها فهي عليك بمائة، فذهب فأمسك شاة فإذا هي تساوي خمسمائة، يكون الغابن مَن؟ المشتري، لأنه يبعث عليه بمائة ريال وهي تساوي خمسمائة، ومرة أخرى غطى عينيه وقال: أي شاة تلمسها فهي عليك بمائتين، فوقعت يده على شاة تساوي خمسين، فمن الغابن؟ البائع، إذن لا يجوز للغرر والجهالة، وهذا يُؤدي إلى النزاع والعداوة والبغضاء.

كذلك أيضًا لو قال: أيّ ثوب تلمسه ولو لم يغط عيناه فهو بكذا فإنه لا يجوز؛ لأن هذا وإن علم لدى المشتري فهو مجهول لدى البائع؛ لأن البائع لا يدري أي ثوب يلمس، هذا الإنسان عنده ثياب متنوعة بعضها بمائة وبعضها بألف وبعضها بعشرة ريالات، فقال: أي شيء تلمسه من هذه الثياب فهو لك بخمسين، أخبروني أيّ ثوب يختاره هذا المشتري؟ أغلى شيء، فيأخذ الثوب الذي يساوي ألفًا على كل حال فهذا مجهول.

والمُنابذة، أن يقول: أي ثوب أنبذه، لأن النبذ بمعنى: الطرح، أي ثوب أنبذه فهو عليك بكذا، ما الذي يختاره البائع؟ أدنى ثوب، والمشتري يكون مغبونا، فلا يصح، أو يقول مثلاً: انبذ حصاة أو عوذا أو ما أشبه ذلك، فعلى أي ثوب يقع فهو لك بكذا، فهذا لا يجوز.

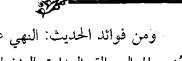
إذن للمُنابذة صورتان:

الأولى: نبذ المبيع.

والثانية: أن ينبذ شيئًا على المبيع، وكلتاهما باطلة، المُزابنة سبق تفسيرها.

هذه المعاملات هل إذا وقعت من إنسان تكون حرامًا ويصح العقد، أو هي حرام ولا يصح العقد؛ الثاني: هي حرام ولا يصح العقد، حرام للنهي عنها، ولا يصح العقد؛ لأن النهي منصب على نفس الفعل، وإذا كان النهي موجه إلى نفس الفعل فإن ذلك يقتضي بطلانه؛ لئلا يحصل التفاضل والتناقض، إذ كيف يمكن أن يكون هذا الفعل منهيًا عنه مأذونًا فيه في وقت واحد، لو قلنا بذلك لقلنا بإمكان الجمع بين النقيضين، وهذا أمر مستحيل، فنقول الآن: لو أن إنسانًا باع ببيع مُحاقلة أو مُزابنة أو مُخابرة أو استثنى ما لم يعلم أو بيع ملامسة أو منابذة أو مخابرة لكان البيع فاسدًا لوقوع النهي عنه، كم هذه من أنواع؟ سبعة أنواع من للبيع نهى عنها الشرع بعضها يُومئ إلى الربا وبعضها يومئ إلى الجهالة والمَيسر.

من فوائد الحديث: النهي عن المُحاقلة والمُزابنة وقد سبق، والنهي عن المخابرة، وذلك لأن الحب قبل أن يشتد يكون عُرضة للتلف، ولأن الحب قبل الاشتداد لو أتى برد شديد هلك فهو عُرضة للآفات، فيكون في ثمراته مخاطرة، والمخاطرة منهى عنها شرعاً.



ومن فوائد الحديث: النهي عن الملامسة والمنابذة، وذلك لأنهما من بيع الغرر الذي يُؤدي إلى الجهالة والعداوة والبغضاء والندم من المغبون، وكل هذا مما يُنهى عنه في الشرع. النهى عن تلقّى الرّكبان؛

٤٧٧- وَعَنْ طَاوُس، عَنِ ابْنِ عَبَّاس وَ فَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ : «لا تَلَقُّوا الرُّكْبَانَ، وَلا يَبِع حَاضِرٌ لِبَادٍ. قُلْتُ لابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: وَلا يَبِع حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ لا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا» (١). مُتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

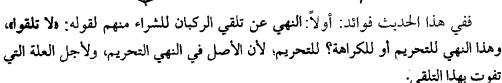
قال: «لا تلقوا الركبان» الجملة هنا جملة إنشائية متضمنة للنهي عن تلقي الرُّكبان، و «تلقي» بمعنى: استقبال، و «الركبان» جمع راكب، والمراد بهم: كل من يقدم للبلد لبيع سلعته من راكب وماش وواحد وجُمَاعة، لكنه علق الحكم بالركبان؛ لأن الغالب أن الدَّين يقدمونَ البلد لبيع السلع يكونون هكذا راكبين، ويكونون ايضًا جماعة، وإلا فلو قدم واحد لبيع سلعته فله هذا الحكم.

وقوله: «لا يبع حاضر لباد»، «الحاضر»: صاحب القرية، و«البادي»: من ليسٌ مَنَ أَهْلَّ القرية؛ لأنه أتى من البادئة، وهنا «لا يبع، فتكون «لا، ناهية.

ثم سأل ابن عباس: ما معنى قوله: «لا يبع حاضر لباده؟ قال: «لا يكون له سمسارًا» والسمسار هو الذي يبيع لغيره بأجرة، وضده من يبيع لغيره مجانًا، ولكن للنصح، فالسمسار يبيع لغيره لمصلحة نفسه، والمتبرع يبيع لغيره لمصلحة الغير، لكنه يريد الأجر من الله وبينهما فرق؛ أي: السمسار والمُتبرّع؛ لأن المتبرع ناصح محضًا، والسمسارُ إنما هُو للمصلحة، رجل أناني.

وقوله: «تلقوا الركبان» المراد: تلقيهم للشراء منهم، أما إذا تلقاهم ليضيفهم فإن ذلك لا بأس به، فالمراد: تلقيهم للشراء منهم، وذلك لأن الشراء منهم فيه مفسدتان: المفسدة الأولى: ما يُخشى من غبنهم؛ لأن هؤلاء قدموا إلى البلد لا يعرفون الأسعار، فيأتي هذا المتلقى الذّي ا تلقاهم خارج البلد ويشتري منهم برخص فيعينهم، المسألة الثانية: أن فيه تفويتًا للربح على أهل البلد؛ لأنه جرت العادة أن هؤلاء الرُّكبان يبيعون برخص ويشتري الناس منهم، ويكسبون " من ورائهم، فمن أجل هذين الأمرين نهي النّبي ﷺ عن تلقى الركبان، أما الحاضر لباد فنهي عنه؛ لأن الحاضر عالم بالسلعة، والبادي غير عالم، والبادي في الغالب يبيع برخص، لأنه يريد أن يقضى حاجته ويمشى، فإذا تولى الحاضر البيع له فإنه لن يبيع برخص سيبيع بالثمن الذي يبيع به الناس، وحينئذ يفوت الناس الفائدة التي تحصل من بيع البادي بنفسه.

⁽١) أخرجه البخاري (١٥٨)، ومسلم (١٥٢١).



ومن فوائد الحديث: حماية الشرع لمصالح العباد الفردية والجماعية، الفردية؛ لأن في النهي عن تلقي الركبان حماية للبائع، وهذه فردية، وتفويت مصلحة لأهل البلد وهذه جماعية، فالشرع يحمى المصالح الفردية والجماعية.

وظاهر الحديث النهي عن تلقي الرُّكبان، سواء كانوا يعلمون بالقيمة أو لا يعلمون، أما إذا كانوا لا يعلمون فالأمر ظاهر، وأما إذا كانوا يعلمون فإن العلة ألا يُتخذ هذا ذريعة لتلقي من لا يعلم، صحيح أنه ربما يكون الذين قدموا للبلد لبيع سلعهم يعرفون الأسعار تمامًا وربما لم يأتوا لهذا البلد إلا لعلمهم بالسعر لاسيما في وقتنا هذا سهولة المواصلات، والإنسان يستطيع أن يعلم بالهاتف القيمة قبل أن يتوجه من بلده فضلاً عن وصوله للبلد، لكن نقول: الحديث عام ويجب سد الباب.

هل إذا اشترى منهم يصح البيع أو لا يصح البيع؟ نقول: في هذا قولان لأهل العلم -وهذه هي الفائدة الرابعة - فمن العلماء من يقول: إن البيع لا يصح، وذلك لأن النهي عن التلقي يُراد به النهي عن الشراء فيكون النهي حقيقة عائدًا إلى الشراء ويكون هذا الشراء منهيًا عنه ولا يمكن أن يصح، ولكن الصحيح أن الشراء يصح، ودليل ذلك ما يأتي في الحديث الذي بعده أن النّبي قال الله عنه عنه قالوا: ولا تلقوا الجلب، فمن تُلقي فاشتري منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخياره، قالوا: وثبوت الحيار له فرع عن صحة البيع إذ لا خيار إلا بعد بيع، ولا شك أن هذا هو ظاهر الحديث أن البيع صحيح، بدليل أن النّبي عليه الله المراد بالخيار: الإمضاء، ويكون ذلك من باب صحة البيع، على أنه يمكن أن يقول قائل: أن المراد بالخيار: الإمضاء، ويكون ذلك من باب تصرف الفضولي أن يمكن أن يقول قائل: أن المراد بالخيار: الإمضاء، ويتفرع على ذلك: ما لو تلف هذا يقع العقد موقوفًا حتى يأتي صاحبه السوق ويكون بالخيار، إن أجاز نفذ البيع، وإن لم يُجز فالبيع غير نافذ من أصله، ويتفرع على ذلك: ما لو تلف هذا المبيع بين شرائه من خارج البلد وبين وصوله إلى البلد فإن قلنا: إن البيع صحيح نفضمانه على من؟ على المشتري، لأنه مُلكه، وإن قلنا: إن البيع لا يصح، وإنه من باب تصرف فضمانه على من؟ على المشتري، لأنه مُلكه، وإن قلنا: إن البيع لا يصح، وإنه من باب تصرف الفضولي فالضمان على البائع، ولكن لنا فُسحة، وأن ناخذ بظاهر الحديث، ونقول: الأصل أن

⁽١) تصرف الفضولي هو من يتصرف في حق غيره بغير إذن شرعي وفيه تفصيل منه ما أذن به الشرع مثل اللقطة إذا تم الحول ولم يعثر على صاحبها ففيها الإذن على التفصيل المعروف وانظر شرح الشيخ على منظومته في القواعد والأصول (ص١٢٢).



ثبوت الخيار فرع عن صحة البيع، وحينئل يكون البيع صحيحًا وللبائع المُتلقئ الخيار إذا وصل السوق، ويمكن أيضًا أن تنزل على القواعد، فيقال: إن النهي هنا لا يعود إلى معنى يتعلق بالمبيع، وإنما يعود إلى معنى يتعلق بالبائع، حيث إنه يُخدع فيشترى منه برخص، والشارع جعل الأمر الذي يتعلق بالعاقد يملك فيه العاقد المغبون الخيار مع صحة البيع، بدليل أنه قال: «لا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعده فهو بالخيار إن شاء أمسك وإن شاء ردّها وصاعًا من تمره، إذن الجلّب نقول: إنه إذا تلقى واشترى فالشراء صحيح، لكن للجالب الخيار إذا وصل السوق فإن كان مغبونًا رد البيع وإن كان غير مغبون فالخيار له.

من فوائد الحديث: تحريم بيع الحاضر للبادي لقوله: «لا يبع حاضر لباد».

ومن فوائده: أن ظاهر الحديث أنه لا يبيع له مطلقًا، سواء قصد الحاضر البادي أو قصد البادي الحاضر، أي: سواء ذهب صاحب البلد إلى القادم وقال: أبيع لك سلعتك، أو جاء القادم إلى البلد وجاء إلى الرجل وقال: خُذ هذه السلعة بعها.

فإن ظاهر الحديث: أن كلتا الصورتين حرام لعموم قوله: «لا يبيع حاضر لباد»، وقال بعض أهل العلم (١): إنه إذا قصده البادي فلا بأس أن يبيع له ولو على وجه السمسرة؛ وذلك لأن البادي لا يريد أن يبيعها بيع باد بدليل أنه هو الذي جاء إلى الحاضر، وهذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد تَهَيَّلُهُ على أنه إذا قصده البادي فلا بأس أن يبيع له؛ لأن البادي لا يريد أن يبيع بيع البدوي ولكن أراد أن تباع بيع الحاضر.

ثانيا: ظاهر الحديث: أنه لا فرق بين أن يكون البادي عالماً بالسعر أو جاهلاً به، مع أنه إن كان عالماً فإن المقصود يفوت؛ لأنه إذا كان عالماً بالسعر فلن يبيعها إلا كما يبيع الناس، فظاهر الحديث أنه لا يبيع له سواء كان عالماً بالسعر أو لم يعلم، والمشهور من مذهب الحنابلة أيضاً: أنه إذا كان يعلم بالسعر فلا حرج أن تبيع له؛ لأن المعنى الذي نهى الشارع من أجله عن بيع الحاضر للبادي مفقود في هذه الصورة، أي: فيما إذا كان البادي عالماً بالسعر؛ لأنك سواء جئت إلى الحاضر أو لم تأت فلن يبيع إلا بالسعر، ويفوت على أهل البلد الربح والفائدة.

ثالثًا: ظاهر الحديث: أنه لا فرق بين أن تكون السلعة مما يحتاجه الناس كالأطعمة والألبسة، أو مما لا يحتاجه الناس كالأشياء الكمالية، فلو أن الجالب جَلّب طعامًا أو جلب أشياء ترفيهية لا يحتاج الناس إليها فالحكم سواء لكن فقهاء الحنابلة اشترطوا أن يكون بالناس حاجة إليها، فإن لم يكن بالناس حاجة إليها فلا حرج أن يبيع الحاضر للبادي، ولكن ينبغي أن ناخذ بظاهر الحديث إلا بدليل واضح يدل على التخصيص.

⁽١) كشاف القناع (٣/ ١٨٤).



بقي مسألة وهي: لو أن الحاضر باع للبادي تبرعا ونصحا؛ لأنه علم أن البادي سوف يُغبن إما لكونه يعلم أنه رجل ليس بذلك القوي في البيع والشراء، أو يعلم بأن أهل البلد الذين يشترون من الجلب أناس يخدعون، فأراد أن ينصح لهذا القادم ويبيع له تبرعا فهل هذا جائز؟ اللجواب: على تفسير ابن عباس جائز، وعلى ظاهر الحديث ليس بجائز؛ لأن الحديث مطلق، والذي يُبرئ ذمة الإنسان أن يأخذ بظاهر النص؛ لأن الله سيسأله يوم القيامة، ليس عن فهم فلان وفلان سيسأله عما أجاب به المرسلين، سيسأله عن كلام الرسول على الإنسان أن يأخذ بظاهر النصوص ما لم يعلم من النصوص الأخرى أن هذا غير مراد، فإذا علم بأنه غير مراد فهذا حجته عند الله ومنها.

في هذا الحديث أيضاً في الجملة الثانية منه هل يصح بيع الحاضر للبادي؟ المشهور من المذهب: أنه لا يصح إذا تمت الشروط بأن قصده الحاضر وكان البادي لا يعلم السعر وبالناس حاجة إليها، فإذا تمت الشروط فإن البيع لا يصح، وهذا هو ظاهر الحديث أن البيع لا يصح، ولكن لو أجاز المشتري ذلك وقال: أنا راضٍ فينفي أن يصح، لأنه إنما نهى عن بيع الحاضر للبادي من أجل مصلحة المشتري، فإذا رضى بذلك فلا بأس.

٧٧٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا تَلَقَّوا الْـجَلَبَ، فَمَنْ تُلُقِّيَ فَاشْتُرِيَ مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدُهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْـخِيَارِ (١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

قوله: «لا تلقوا الجلب» نقول فيها كما قلنا في «لا تلقوا الركبان»، لكن هنا الجلب فعل بمعنى مفعول أي: لا تَلَقّوا المجلوب، «فإذا أتى سيده» أي: سيد المجلوب وهو مالكه الأول «فهو بالخيار»، النهي هنا يُراد به: النهي عن التلقي والشراء، أما مجرد تلقى الجلب من أجل أن يضيفهم أو يُوجب بهم فإن النهى لا يرد على هذا.

وقوله: «فمن تلقي فاشتري منه فإذا أتى سيده أي: سيد الجلب وهو المالك الأول؛ لأن السيد يُطلق على المالك، وله إطلاقات كثيرة متعددة معروفة في اللغة، وقوله: «السُّوق»، يعني: سوق التجارة الذي يباع فيه ويُشترى فداله في قوله: «السوق» للعهد الذهني؛ لأن العهود ثلاثة: عهد ذكري، وعهد ذهني، وعهد حضوري، فالعهد الذكري: أن يكون مدخول «ألى» سبق ذكره مثل قوله تعالى: ﴿ كَمَّ أَرْسُلُنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿ اللهِ الله وله تعالى: ﴿ كَمَّ أَرْسُلُنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿ اللهِ الله وله تعالى: ﴿ آلَيْوَمُ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ الله العهد المحضوري فهو أن تكون «ألى» بمنزلة اسم الإشارة مثل قوله تعالى: ﴿ آلَيُومُ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ الله العهد الله العهد المعدوري فهو أن تكون «ألى» بمنزلة اسم الإشارة مثل قوله تعالى: ﴿ آلَيُومُ أَكُمُلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ الله العهد المعدوري فهو أن تقديره: هذا اليوم أكملت لكم دينكم، فتشير «أل» إلى شيء حاضر، أما العهد

⁽١) أخرجه مسلم (١٥١٩).

الذهبي فهو أن يكون مدخول «أل» معلوما بالذهن، يعني: مفهوما عند الناس، كما لو قلت: ذهب فلان وفلان إلى القاضي، من القاضي؟ معروف، ينصرف إلى القاضي في المحكمة، نقول: «أل» هنا للعهد الذهبي، هنا «إذا أتى سيده السوق» «أل» للعهد الذهبي؛ لأنه لم يسبق له ذكر، ولم تكن «أل» بمعنى اسم الإشارة، فكانت للعهد الذهبي، يعني: سوق التجارة الذي يباع فيه ويُشترى، وقوله: «بالخيار» هذه اسم مصدر لهاختار»؛ لأن مصدر اختار اختيار، واسم المصدر خيار، واسم المصدر هو: ما وافق المصدر في معناه وحروفه الأصلية دون الزوائد مثل: كَلام مِن كَلم، والمصدر تكليم، سلام من سلم والمصدر تسليم، هنا خيار من اختار والمصدر اختيار، إذن فهو بالاختيار أي: ينظر ما هو خير له من إمضاء البيع أو الفسخ.

والحكمة من النهي عن تلقي الجلب هو ما أشرنا إليه فيما سبق أن فيه إضرارا بالبائع وإضرارا بأهل السوق، أما البائع فلأن المتلقي غالبًا يغبن المتلقّى ولو لم يغبنه ما ذهب يتكلف ويخرج، والثاني: الإضرار بأهل البلد حيث يحرمهم الربح المتوقع من هذا الجالب.

في الحديث فوائد منها: أولاً. عموم الشريعة الإسلامية، وأنها كما جاءت في إصلاح الخلق في العقود الخلق في العبادات، وهي معاملتهم فيما بينهم وبين الله جاءت أيضًا بإصلاح الخلق في العقود وهي المعاملة فيما بين الناس، الرد على من زعم أن الدين الإسلامي يُنظم العبادة فقط، وهي المعاملة مع الله، فإن الدين الإسلامي ينظم العبادة والمعاملة، ولا غرابة فإن أطول آية في كتاب الله آية الدين، وكلها في معاملة الخلق، ويكون هذا حجرًا يقذف في فم من قال: إن الدين الإسلامي لا ينظم إلا العبادة، نقول: الدين الإسلامي ينظم العبادات والمعاملات جميعًا.

ومن فوائد الحديث: حماية حقوق الناس؛ لأننا ذكرنا أنّ العلة في النهي عن تلقي الجلب هو دفع الضرر الحاصل على البائع وعلى أهل البلد.

ومن فوائد الحديث: أن من تلقى فاشتراه فشراؤه صحيح، لكن للمشتري الخيار.

إذا قال قائل: بِمَ استدللتم على الصحة؟

نقول: بإثبات الحيار للبائع، لأن إثبات الحيار فرد عن الصحة.

ومن فوائد الحديث: إثبات خيار الغبن، لأن الشرع إنما جعل الخيار للمشتري منه المتلقي لأنه غالبًا يغبن، ووجه ذلك: أن هذا الذي اشترئ منه إذا أتى السوق ووجد أن القيمة مناسبة فلا يختار الفسخ، إنما يختار الفسخ إذا وجد نفسه قد غبن، إذن فعلة ثبوت الخيار له هي الغبن، وعلى هذا فيكون في الحديث دليل على ثبوت خيار الغبن، ولكن هل الغبن ثابت في كل عقد يحصل به الغبن أم في صور معينة؟ في هذا خلاف بين العلماء؛ فمنهم من قال: إنه خاص في صور معينة، وهي ما يحصل بالنّب أو بالاسترسال أو بتلقى الجلب، ومن العلماء



من يقول: إنه ثابت في كل غَبن حتى لو غُبن من يحسن المماكسة ويعرف كيف يبيع ويشري، لكن غبن لغفلة منه أو لجهله بالسعر لكون الأسعار هبطت بسرعة، فإن له الخيار سواء كان بائعًا أو مشتريًا، وعلى هذا فلو أرسلت صبيك ليشتري لك خبزًا ماذا نقول؟ الخبز الأربعة بريال، فقالوا للصبي: الأربعة بريالين وأخذ الأربعة وأنت أعطيته الريالين وتنتظر أن يأتي بثمان، فلك الخيار؛ لأن الصبى لا يُحسن أن يُماكس وهو جاهل بالقيمة.

مثال آخر: قدم مسافر إلى بلد ووقف على صاحب بقالة وقال: أطلب منك خبرًا بريال فأعطاه خبزتين، وأطلب منك مريئ طماطم لأجل أن يكون إدامًا للخبز، فأعطاه القوت هذا ً بريالين، إذن أعطاه خبزتين بريال وكوب طماطم بريالين هو مسافر وجيد في البيع والشراء لكن لا يعرف السعر في هذا البلد، فالصحيح: أن له الخيار، ويرى بعض العلماء أنه لا خيار له؛ لأنه يعرف يماكس، ويرون أن المسترسل هو الذي يجهل القيمة ولا يحسن المماكسة، والصحيح: أن كل من جهل القيمة فإن له الخيار، فهؤلاء الجلب الذين تلقوا قد يكونوا من أشد ً الناس معرفة بالقيم ولكن يجهلون القيمة فلهذا غُبنوا.

ومن فوائد الحديث: إطلاق لفظ السيد على المالك وهو كذلك؛ لأن أصل السيادة من الشرف، ومعلوم أن للمالك شرفًا على المملوك، ولهذا سمينا مالك العبد سيدًا، ونسمى مالك البهائم ومالك الطعام أيضاً سيدًا، ولذلك قال: «إذا أتى سيده السوق... إلخ».

ومن فوائد الحديث: أن التلقى هو ما كان قبل وصول الجلب إلى السوق ولو من داخل المدينة، وقال بعض أهل العلم: إن التلقى لا يكون إلا من خارج المدينة، لأن التلقى عادة يكون خارج المدن، ولهذا يُقال: تلقّي المسافر أي: خرج لاستقباله.

وهذه المسألة فيها خلاف، فمن العلماء(١) من يقول: إن التلقى يصدق باستقبال الجلب قبل دخولهم السوق ولو في المدينة، واستدلوا لذلك بقوله: «فإذا أتى سيده السوق»، ولم يقل: فإذا دخل البلد، فعليه لو كانت البلدة واحدة والسوق في وسطها في قصبة البلد، واستقبلهم أناس في أطراف البلد واشترئ منهم، فإنه يكون داخلاً في الحديث؛ أي: فاعلاً للنهئ وللجالب الخيار وهذا أقرب إلى المعنى؛ لأنه لا فرق بين أن يتلقاهم في المدينة وأن يتلقاهم في داخلها قبل أن يصلوا إلى السوق.

فإن قال قائل: فما تقولون في جلب مرُّوا بالمدينة ولا يريدون دخولها فاشترئ منهم شخص وهم سائرون إلى مدينة أخرى، هل يجوز؟ يعنى: مثلاً جاءوا من جدّة ومروا ببلدنا ويريدون الرياض ومعهم سلع؟ الظاهر: أنه يجوز؛ لأنهم لم يقصدوا هذا البلد هم في سفر كما

⁽١) المهذب للشيرازي (١/ ٢٩٢)، كشاف القناع للبهوتي (٣/ ٢١١).

يجوز أن تشتري من المسافر، ولذلك يبعد أن يبيعوا على هذا المتلقي؛ لأنهم سيقولون: إن سفرنا إلى الرياض اللهم إلا إذا احتاجوا إلى دراهم في طريقهم، فإنه في هذه الحال قد يبيعون.

ما تقولون في رجل خرج يتمشئ خارج البلد وإذا هو بقوم معهم جلب هل يجوز أن يشتري منهم؟ لا يجوز؛ لأن أصل النهي عن الشراء والتلقي وسيلة.

بيع الرجل على بيع أخيه المسلم:

٧٧٦- وَعَنْهُ ﴿ قَالَ: «نَهَىٰ رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلا تَنَاجَشُوا، وَلا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَىٰ بَيْعِ أَخِيهِ، وَلا تُسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفَأَ مَا فِي إِنَائِهَا ﴿ الْمُذَاّةُ طَلاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفَأَ مَا فِي إِنَائِهَا ﴿ الْمُذَاّةُ طَلاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفَأَ مَا فِي إِنَائِهَا ﴿ اللَّهُ مُنْفَقٌ عَلَيْهِ.

- وَلِـمُسْلِم: «لا يَسُوم الْمُسْلِمُ عَلَىٰ سَوْم الْمُسْلِم».

قوله: هحاضر لباده شبق الكلام عليه، وقوله: هولًا تناجشوله أيضًا سبق الكلام عليه، قوله: هولا يبيع الرجل على بيع أخيه، كلمة الرجل، لم تُذكر للتقييد ولكن ذكرت للغالب، وإذا كان الشيء ذكر للغالب فإنه لا مفهوم.

وقوله: الا يبيع الرجل، روي بوجهين: الا يبع الرجل، والثاني: الا يبيع الرجل، أما الا يبع الرجل، أما الا يبع الرجل، فلا إشكال فيه، لأن الاه ناهية، وهيبع، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، ولكنه حُرَّكُ بالكسر لالتقاء الساكنين، وأما الا يبيع الرجل، بالرفع ففيه إشكال وهو أن الاه نافية فهل النفي يفيد النهي؟ الجواب: نعم، قد يكون نفيًا ويُراد به النهي فتكون الجملة خبرية إنشائية، خبرية باعتبار اللفظ إنشائية باعتبار المعنى؛ لأنها خبر يُراد به النهي، قال أهل العلم: وكما يجيء الخبر في موضع النهي يجيء الطلب في موضع الخبر، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ الخبر؛ في موضع النهي يجيء الطلب في موضع الخبر، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ صَحَمَرُوا لِلَّذِينَ عَامَنُوا أَتَبِعُوا سَبِيمَانَ وَلَنحُولُ خَطَايَكُم ﴾ [التَبْكِينَة : ١٢]. فإن اللام للأمر، ولكن المراد: الخبر؛ لأن المعنى: ونحن نحمل خطاياكم، الكلام على أن هيبيعه فيها وجهان: الا يبعه والا يبيعه، المراد: الخبر؛ لأن المعنى: ونحن نحمل خطاياكم، الكلام على أن هيبيعه فيها وجهان: الا يبعه والا يبيعه، المراد على قيد بالرجولة بناء على الأغلب.

⁽١) أخرجه البخاري (٢١٤٠)، ومسلم (١٥١٥).

ومثلها الأخوة الإيمانية كما في قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةً ﴾ [النِّئيّة: ١٠]. وإما أخوة في النسب كقوله تعالَى: ﴿ وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَيْسَاءُ فَلِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنكَيْنَ ﴾ [النِّئيّة: ١٧١]. وقوله: ﴿ وَإِلَىٰ مَدّيَنَ الْمُؤْمِنُونَ إِنْ الْمُعْمَ شُعَيْبًا ﴾ [الإنجابية: ١٧٥]. وأما قوله: ﴿ كَذَبَ أَصَّعَنبُ لَيْبَكَةِ ٱلْمُرْسِلِينَ ﴿ إِذْ قَالَ لَمُمْ شُعَبْبُ ﴾ [النّيّة: ١٧٥]. ولم يقل: أخوهم، لأن أصحاب الأيكة غير مَدين، بل هم قوم آخرين، إما تابعون لهم أو مستقلون، المهم أن شعيبًا ليس منهم، ولهذا لم يقل: إذ قال لهم أخوهم شعيب، بل قال: ﴿ إِذْ قَالَ لَمُمْ شُعَيْبُ ﴾. إذن ﴿على يبع أخيه عني: في الدين والإيمان، صورة ذلك: أن يشتري شخص من إنسان سلعة بعشرة ثم يأتيه آخر، ويقول: أعطيك مثلها بتسعة هذه يبع على يبع، أو يقول: أعطيك أحسن منها بعشرة هذا يبع على يبع، ما نقص الثمن، لكن أفضل منها، اختلفت صفة المبيع، هذا يبع على يبع فهذا حرام، وإذا فعل فالبيع باطل لورود النهي عنه بعينه، وكل عقد أو عبادة ورد النهي عنه بعينها فهي باطلة ولا يمكن تصحيحها؛ لأن تصحيحها جمعٌ بين الضدين.

هل البيع حرام سواء كان ذلك في مدة الخيار أو بعد انتهاء مدة الخيار؟ في ذلك خيلاف، فبعض العلماء يقول: إن النهي خاص فيما إذا كان ذلك في زمن الخيارين: خيار الممجلس أو خيار الشرط، ومن العلماء من قال: إنه عام فمن قال بالأول قال: إن علة النهي: لئلا يفسخ البيع ويعقد مع الثاني، فيكون في ذلك حسد على البائع الأول، مثاله: باع زيد على عمرو بيتًا بمائة ألف ريال واشترط الخيار لمدة أسبوع فعلم بكر بالعقد فنهب إلى عمرو وقال: اشتريت بيت فلان بمائة ألف، وقال بكر: لك عندي بيت أحسن منه بثمانين ألف، فنهب فرأى بيته أحسن والثمن أقل، فلهب عمرو إلى زيد وقال: إنى رجعت، هل له ذلك؟

له ذلك؛ لأنه في زمن الخيار، زمن خيار المجلس، مثاله: باغ زيد على عمرو بيته بمائة ألف ريال وهما جالسان فسمع شخص بدلك فجاء إليهم وهم جُلوس وقال: يا فلان، أنا أعطيك بيتي بثمانين ألف ريال، وهي أحسن من فِلَة فلان، قال: إذن رجعت، هذا في زمن خيار المجلس، والأول في زمن خيار الشرط، سيكون بين زيد وبين هذا الداخل عذاوة، وسب وشتم، لماذا تفعل أنت مثل الشيطان أنت حسود، ويمكن تصل إلى الضرب، أو تصل إلى السلاح، ولهذا نهى الشارع عنه، إذا كان بغرر من الخيارين يعني: بعد أن اشترى الرجل من عمرو البيت وتفرقا ولزم البيع جاء شخص آخر وقال: أنا أبيع عليك بيتًا أحسن منه بثمانين ألفًا فلان غالطك هل يمكن أن يرجع ويفستخ البيع؟ لا، لماذا؟ لأنه انتهى زمن الخيار، ولكن سيكون في قلب المشتري ندم وحسرة ويقول: يا ليتني ما تعجلت، وسيكون في قلبه أيضًا حقد وغل على البائع خدعني غلبني.

والقول الثاني في المسألة يقول: حتى بعد زمن الخيارين، ويرون أن العلة في ذلك هو إيقاع الندم في قلب المشتري، والثاني إلقاء العداوة بينه وبين البائع، ثالثًا: ربما يتحيل فيبحث عن سبب



يبيح له الرد والفسخ، أيهما إذن أرجح القول بالعموم أو تقيد ذلك بزمن الخيارين؟ القول بالعموم كما هو ظاهر الحديث: ولا يبيع الرجل على بيع أخيه.

هل يُقاس على البيع الشراء؟ لا يشتر على شراء أخيه؟ نعم، نقول: وكذلك الشراء لا يجوز أن يشتري على شراء أخيه، وصورة الشراء: أن يقول لمن باع انتبهوا للمثال لأجل أن يقرب لكم الموضوع- في صورة البيع أن نقول لمن اشترى، وفي صورة الشراء نقول لمن باع هذا يسهل عليك التصوير، علمت أن زيدا باع على عمرو بيته بمائة ألف فذهبت إلى من؟ إلى زيد، وقلت: يا فلان، أنت بعت بيتك على عمرو بمائة ألف، أنا أعطيك مائة وعشرين ألفًا، إن كانا في زمن الخيارين المجلس أو الشرط فهو حرام على كلا القولين، وإن كانا بعد انتهاء زمن الخيارين سواء.

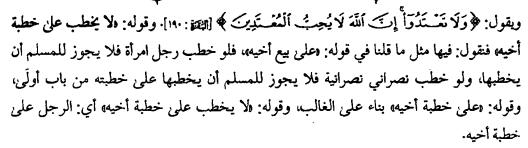
فإذا قال قائل: لِمَ أدخلتم صورة الشراء والنبي رَبِيَّا إِنَّهُ قال: «لا يبعه؟

فالجواب من عدة أوجه: أولاً: أن الشراء قد يُطلق عليه البيع، ثانيًا: أن الشراء في معنى البيع والشارع لا يفرق بين متماثلين، فإذا حرّم البيع على بيعه حرّم الشراء على شرائه من باب أولى. ثالثًا: أن في رواية مسلم: «ولا يسم على سومه»، والشراء على شرائه أبلغ من السوم على سومه كما سيأتي في شرح السوم.

فإذا قال قائل: هل تُلحقون في البيع ما سواه كالإجارة؟

فالجواب: نعم، وذلك من وجهين: إما أن نقول: إن الإجارة بيع المنافع فتدخل في البيع، وإما أن يُقال: لا تدخل في البيع، لكن المعنى الذي في البيع موجود في الإجارة، وعلى هذا فلا يجوز للإنسان أن يؤجر على إجارة أخيه، ولا أن يستأجر على استئجار أخيه، أن يؤجر على إجارة أخيه مثل: أن يسمع أن زيدًا آجر عمرًا بألف ريال في السنة فذهب إلى عمرو وقال: أنا أعطيك منزلا أحسن من هذا بثمانمانة ريال في السنة، هذا إجارة على إجارة، أو يذهب إلى زيد فيقول: أنا أعطيك أجرة ألف ومائتين، هذا استئجار على استئجاره فصار الآن البيع على البيع والشراء على الشراء والإجارة على الإجارة، والاستئجار على الاستئجار، والسوم على السوم كل ذلك محرم، وهل يصح العقد؟ الجواب: لا يصح لا في البيع على بيعه ولا في الشراء على شرائه ولا في الإجارة على إجارته ولا في الاستئجار على استئجاره، ووجه ذلك: أن النهي عائذ إلى العقد بنفسه، ولا يمكن أن يرد في على مأذون، فيه فإذا ورد نهى عن شيء بعنيه صار ذلك الشيء باطلاً لا يصح.

ثم قال ﷺ: «ولا يخطب على خطبة أخيه» «ولا يخطب يعني: الرجل اعلى خطبة أخيه» يعني: إذا خطب شخص امرأة فإنه لا يحل لرجل آخر أن يذهب ويخطبها من أهلها ؛ لأن ذلك عدوان على حق أخيه، والله -سبحانه وتعالى - يقول: ﴿ وَلَا نَعَاوَثُوا عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدُونِ ﴾ [التاليّة: ٢].



لو كانت المرأة هي الخاطبة على خطبة أختها فهل يجوز؟ لا يجوز، فلو علمت امرأة أن فلانا خطب فلانة وكانت تريد أن تتزوج، وقالت: أريد أن أفسخ عليه، فهذا لا يجوز؛ لأنه عُدوان على حق الغير.

وقد يقول قائل: هناك فرق بين خطبة الرجل وخطبة المرأة؛ لأنه لا يلزم من خطبة الثانية فسخ الأولَى؛ لأن بإمكانه أن يجمع بينهما بخلاف الرجل؟

قلنا: نعم، هذا ممكن، لكن من الذي قال: إن هذا الرجل يمكنه أن يأخذ اثنتين فيكون في هذا عدوان.

وقوله: وعلى خطبة أخيه يدل على أنه ما دامت الخطبة غير قائمة فله أن يخطب، وكيف تكون غير قائمة؟ إذا رُدَّ الخاطب، خطب فلان من جماعة وردوه فهل يجوز أن يخطب الثاني؟ نعم. لو قال قائل: لا يجوز لاحتمال أن يرجع مرة أخرى؛ لأن بعض الناس إذا خطب وردوه

يصبر شهرًا أو شهرين، ثم يعود ما دام له رغبة في المرأة فما تقولون؟ نقول: هذا وارد، لكن ما دام رُدِّ في الأصل، فالأصل عدم القبول ما دام ردوه أول مرة لا يقبلوه

تقول: هذا وارد، لكن ما دام رد في الأصل، قالا صل عدم الفبول ما دام ردوه أول مره لا يقبلوه مرة ثانية، فيجوز أن يخطب الثاني هذه المرأة.

ويُستفاد من قوله: «على خطبة أخيه» لو جاءنا فلان الخاطب الأول بأن سمع زيد بأن عمرا خطب فلانة فذهب إليه وقال: يا فلان، الخطبة هذه أنا راغب فيها، فقال: إذن أنا متنازل، هل يجوز؟ نعم يجوز؛ لماذا؟ لأن الخطبة الآن صارت غير قائمة.

لو أن الرجل خطب المرأة وهي مخطوبة لكنه لم يعلم فهل يجوز؟ يجوز؛ لأنه لا يعلم ولأن الحديث: ولا يخطب على خطبة أخيه، وهذا ما خطب على خطبة أخيه، لأنه لا يعلم أن أخاه قد خطب، فإن علم أنه خطب، لكن لا يعلم هل ردوه أم قبلوه فهل له أن يخطب؟ ليس له أن يخطب، وهذا هو الصحيح، خلافًا لمن قال: إن هذا خاص فيما إذا قبلوه، وأما إذا لم يعلم فله أن يخطب، والحاصل أن خطبة الرجل الأول إما أن يُقبل أو يُرد أو لا يدرى حاله، فإن قُيل فلا إشكال فيه وإن ردوه أو قبلوه فقد اختلف على قولين، والصحيح أنه فالخطبة جائزة، ولا إشكال فيه وإن لم يعلم هل ردوه أو قبلوه فقد اختلف على قولين، والصحيح أنه لا يخطب، لأن الخطبة قائمة، وقد يكون في إرادتهم أنهم سيوافقون لولا خطبة الثاني، فالصحيح إذا كان لا يدرى حاله فلا يجوز أن يخطب عليه، فإن أذن فإنه جائز؛ لأن الحق له وقد أذن فيه، وإن

جهل الناني خطبة الأول جائز أيضًا، وعلى هذا يُحمل خطبة أسامة وأبو جهم ومعاوية (١١)، ثلاثة خطبوا امرأة واحدة [على عدم العلم] المهم أن نقول مع العلم لا يصح، ولكن إذا أذن هل يجب عليه أن يسحب الخطبة أو له أن يبقى، أو تقول: إن هذا الرجل خطب على وجه مُباح فلا يلزمه؟ [نقول: اسحب الخطبة وابحث لك على بيت آخر].

ثم قال: وولا تسأل المرأة، لَمًا ذكر حق الرجل على الرجل، ذكر حق المرأة على المرأة، فقال: وولا تسأل المرأة طلاق أختها، يعنى: أختها؛ أي: في الدين.

يؤخذ من هذا الحديث من قوله: هولا يبعه: أن الرسول نهى عن هذا، والمراد بالأخت: الأخت في الدّين.

فهل نقول: إن هذه لو سألت طلاق امرأة نصرانية تزوجها مسلم هل هو جائز؟ نقول: لا؛ لأن هذا بناء على الغالب.

قال وفي رواية لمسلم: «ولا يسم» «لا» هذه ناهية، لأنها جزمت الفعل، «ولا يسم المسلم على سوم أخيه» السوم: تقدير الثمن من المشتري وهو معروف، ولكن السوم على نوعين: سوم يزاد فيه، وسوم يطمئن إليه البائع، أما الأول الذي فيه زيادة كل من البائع والمشتري يتساومان، هذا يقول: بعشرة، والثاني يقول: بإحدى عشر، وهكذا، لكن إذا استقر البائع والمشتري، ولم يبق إلا موجب العقد، فإنه لا يجوز لأحد أن يتقدم إلى البائع، لأن البائع قد رضي، أما لو قال البائع: من يزيد، أو بعد أن ركن إليه سمع أن فلانا يزيد السلعة فذهب فطلب زيادة فهذا لا بأس به.

في هذا المحديث فوائد: أولاً: تحريم بيع الحاضر على البادي لقوله: ونهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباده، والأصل في النهي التحريم، لكن الفقهاء -رحمهم الله- كما عرفتم جعلوا لذلك شروطًا، ومنها ما ذكره ابن عباس والله يكون له سمساراه.

ثانيًا: أنه لو باع حاضر لباد فلا يصح، لماذا؟ لأن النهي عائد إليه، وما عاد النهي إليه فلن يكون صحيحًا، لكن بعض أهل العلم صحح البيع وقال: إن النهي هنا لا يعود إلى معنى يختص بالبيع، وإنما يعود إلى حق البائع أو البيع، ولكن الصحيح أن البيع لا يجوز؛ لأنه قد ورد النهي عنه، وما ورد النهى عنه فلن يكون مقبولاً لقوله ﷺ: ممن عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رده".

ومن فوائد المحديث: تحريم النّجش لقوله: **دولا تناجشوله،** فإذا وقع النّجش ثم بيع على من نجش عليه فهل البيع صحيح؟ الجواب: نعم، إذ أن النهي ليس عن البيع بل عن النّجش، لكن للمنجوش إذا غُرُر به أن يرجع يعنى: له الخيار، يعنى لما رأى هذا الرجل يزيد في السلعة،

⁽١) سيأتي في النكاح.

⁽٢) تقدم، وهو صحيح.



وهو رجل له خبرة ظن أن السلعة لا تقل عن هذا الثمن، فلما تبين له بعد ذلك أنه نجش يثبت له الخيار لأنه قد غُرر به.

ومن فوائد المحديث: تحريم بيع الرجل على بيع أخيه لقوله: «ولا يبع الرجل على بيع أخيه» وعرفتم في الشرح هل يدخل فيه لقوله: «أخيه» اللمي، أو لا يدخل، فيه خلاف، والصحيح أنه لا يدخل. هل يُلحق بالبيع الشراء؟ نعم، لأننا إن قلنا بأن البيع يكون مشتركًا بين البيع والشراء فالأمر واضح، وإن قلنا بأن البيع خاص بالبيع، والشراء له معنى مستقل فإنه يكون خاص بالبيع، وهل يُقاس على البيع الإجارة؟ نعم، وجميع العقود، لأن العلة واحدة وهي العدوان على حق الغير.

ومن فوائد المحديث: تحريم الخطبة على خطبة المسلم لقوله: «ولا يخطب على خطبة أخيمه، ونقول: في اللّميّ ما قلنا في البيع.

ومن فوائد المحديث أنه إذا رُد الخاطب أو أذن أو كان الخاطب الثاني جاهلاً، فلا تحريم، لأن الخطبة تكون غير قائمة، ونقول في الخطبة على خطبة الدّمي ما قلنا في البيع على بيعه، والصحيح أنه لا يجوز؛ لأنه عدوان، والذمي له حق، وهل يُقاسِ على ذلك خطبة المرأة على خطبة المرأة؟ نعم، لأنه عُدوان.

ومن فوائد الحديث: تحريم سؤال المرأة طلاق أحتها لقوله: هولا تسأل المرأة طلاق أُختها، ولكن هل هذا التحريم خاص بما إذا أرادت قطع رزقها لقوله: هلتكفأ ما في إنائها، الجواب: نعم، إن قلنا: اللام للتعليل فهو مختص بها، وإن قلنا: اللام للعاقبة لم يكن مختصًا بها، ومن تأمل عموم النصوص تبين له أن اللام للعاقبة، وأنه حتى وإن لم تطلب قطع رزقها فإنما قصدت الإضرار بها، فإن سؤال الطلاق حرام.

ومن فوائد الحديث بيان ضعف قول من قال من أهل العلم: إن المرأة إذا تزوجت بشرط أن يُطلق الزوج زوجته الأولى، فالشرط باطل خلافًا للمشهور من مذهب الإمام أحمد كَذَلَهُ لأنهم يقولون بجواز ذلك مع أنه قول مخالف للنص، وإذا فرض أن هذا الشرط باطل وتزوجت على هذا الشرط، ولكنه بعد أن تزوج قال: هذا الشرط باطل ولم أطلق الأولى، فهل للزوجة الثانية الجديدة فسنخ النكاح؟ فيه تفصيل: إن كانت لا تعلم حكم الشرع فلها الفسخ ولا يمكن أن نعاقبها بأمر لم تعلم به، وإذا أخبرت أن هذا حرام فإنه ليس لها الفراق، ولكن هل لنا أن نعزره؟ فيه تفصيل: إذا كان يعلم بالحديث فإنه يؤدّب؛ لأنه غرر.

سألت المرأة طلاق أختها لمصلحتها بأن تكون المرأة قد سئمت من زوجها، وجاءت المرأة الأخرى وقالت: أنا أطلب لها الطلاق فهل يجوز؟ جائز بل قد يكون محمودًا؛ لأن فيه إنقاذًا لها مما هي عليه من سوء العشرة.

لو سألت طلاق أختها لمصلحة الزوج وليس لمصلحة الزوجة؟ يُنظر هذه امرأة تزوجت رجلاً



فأخذت تطلب منه كل يوم نوع من الأرز نوع من الخبز نوع من اللباس، والزوج هذا كالشاة مع الراعي، فأرادت الأخرى أن تنقذ الزوج من هذه المرأة، فذهبت تطلب الطلاق هل يجوز؟ هو جائز، بل قد يكون محمودًا؛ لأن فيه إنقادًا لهذا الرجل المغلوب على أمره.

إذن نقول: إذا سألت المرأة طلاق أختها فلا يكون إلا في ثلاث حالات: الأولَى: أن يكون لمصلحة الزوج أو لمصلحة المرأة وهذا جائز، أن يكون بقطع رزق المرأة هذا لا يجوز، بل حرام، لأنه إضرار بالمرأة إذا سأل الرجل طلاق المرأة من زوجها كرجل سأل زوجًا أن يُطلق زوجته؟ إذا كان لمصلحة الزوجة فلا يجوز، أو لقطع رزق المرأة فلا يجوز، كان لمصلحة الزوجة فلا يجوز، أو لقطع رزق المرأة فلا يجوز، إذا كان لغرض السائل هو نفسه يريدها فهذا حرام، وقد أنكر الإمام أحمد تَعَلَقُهُ من سأل من رجل خلعه امرأته ليتزوج منها، إذا كان الشارع نهى عن خطبة المرأة فكيف يكون ذلك؟

وقوله: «لا يسم المسلم»، «يسمه هذا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وحُدفت الواو لالتقاء الساكنين، لأنه لا يمكن أن يُحذف حرف من وسط الكلمة من أجل الجزم، أي: لا يمكن أن يكون عامل الجزم هو الذي حذفها إنما يُحذف الحرف للجزم من آخر الكلمة، فالعلة هنا لالتقاء الساكنين، لأنه إذا جزم الفعل صار آخره ساكنا فلا يستقيم آخر ساكن مع الواو -حرف علة- فتُحذف، المهم «لا يسم على سومه» يعني: أنه إذا سام المسلم شيئا وركن البائع إليه فإنه لا يجوز لشخص آخر أن يأتي ويزيد عليه، لأن البائع قد ركن إليه، أما إذا كانت المسألة من باب المزايدة فإن هذا جائز بإجماع المسلمين، وليس فيه حرج، يعني: رجل يعرض سلعة ويقول: من يسوم، من يسوم، فقام آخر وقال: أن أسومها بعشرة، فهل يجوز أن أزيد عليه وأقول: بإحدى عشر؟ نعم يجوز ذلك، وكذلك لو أن البائع هو الذي عرضها، فإنه لا يجوز لي أن أسوم على سومه، لما في ذلك من العذوان على يبق عليه إلا أن يوجب البيع، فإنه لا يجوز لي أن أسوم على سومه، لما في ذلك من العذوان على حقه، ولأن هذا يُوجب العداوة والبغضاء بين المسلمين.

وهل مثل ذلك السوم على السوم في البيع؟ يعني بأن يجد شخصًا يريد أن يشتري شيئًا، وقد ركن إلى قول البائع، ولم يبق عليه إلا أن يُوجب البيع، فيأتي إنسان آخر فيقول: أنا أعطيك مثله أو أكثر منه؟ فالجواب: نعم، لأن العلة واحدة، وهي العدوان على حق الغير، ولكن في مسألة السوم لو أنه عقد البيع مع الذي سام على سوم أخيه فهل يصح؟ الجواب: نعم، لأن النهي عن السوم، وأما في البيع على بيعه أو الشراء على شرائه فإنه لا يصلح البيع، لأن النهي وارد على نفس العقد، وقد سبق لنا قاعدة مهمة (افي هذا الباب وهو أن النهي إذا عاد إلى ذات الشيء فإنه لا يُمكن أن يقع صحيحًا من أجل التضاد، وأما إذا عاد النهي إلى أمر خارج فإنه يأثم ولكن يضح العقد.

⁽۱) تشنيف المسامع للزركشي (٢/ ٦٣٦)، شرح الأصول لابن عثيمين (ص١٨٠)، القواعد الفقهية للسعدي، شرح المؤلف القاعدة (٣٨).



حكم التفريق بين ذوي الرحم في البيع:

٧٧٧ - وَعَنْ أَبِي أَنُوبَ الأَنْصَارِيِّ ﴿ فَا ثَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَنْ فَرَّقَ يَئْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا، فَرَّقَ اللهِ عَيْنَهُ وَيَنْنَ أَحِبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ١٠٠٠. رَوَاهُ أَحْمَلُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ، وَلَكِنْ فَ إِسْنَادِهِ مَقَالٌ وَلَهُ شَاهِدٌ.

َ مَهُولُ الله ﷺ أَنْ أَبِيعَ غُلامَيْنِ أَخِي طَالِب ﴿ قَالَ: ﴿ أَمَرَنِي رَسُولُ الله ﷺ أَنْ أَبِيعَ غُلامَيْنِ أَخَوَيْنِ، فَبِعْنُهُمَا، فَفَرَّقْتُ بَيْنُهُمَا، فَلَا كَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَدْرِكُهُمَا، فَارْتَجِعْهُمَا، وَلا تَبِعْهُمَا إِلا بَعِنْهُمَا، وَوَلا تَبِعْهُمَا إِلا بَعِنْهُمَا، وَوَلا تَبِعْهُمَا إِلا بَعِنْهُمَا، وَوَلا تَبِعْهُمَا إِلا بَعِنْهُمَا، وَوَلا تَبِعْهُمَا إِلا بَعْنُهُمَا، وَوَاهُ أَحْمَلُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ الْحَارُودِ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَابْنُ الْفَطَّانِ.

هذان الحديثان موضوعهما واحد وهو: التفريق بين ذوي الرحم في البيع أيجوز أم لا، وهذا الحديث يقول الرسول على النوب، مثاله: رجل عنده أمّة مملوكة ولها ولد مملوك على التحريم، وأن هذا من كبائر الذنوب، مثاله: رجل عنده أمّة مملوكة ولها ولد مملوك، وكيف يمكن أن يكون ولده مملوكا؟ بأن يزوجها من عبد أو من حرّ يعلم أنها مملوكة، فإذا زوجها من عبد فأولادها مماليك لسيد الأمة، وإذا زوجها من حر وأخبره بأنها أمّة فكذلك يكونون أولادها مماليك لسيدها، المهم أن عنده والدة وولدها كلاهما رقيق له فباع الوالدة دون الولد، فإن ذلك لا يجوز، والبيع حرام بل من كبائر الذنوب، ولكن هل يقع البيع صحيحًا؟ الجواب: لا، بل يقع البيع فاسدًا أو يجب عليه أن يرده كما يدل على ذلك حديث علي وهو مقضى القاعدة التي ذكرناها آنفًا، وهو إذا عاد النهي إلّى نفس العقد أو نفس العبادة فإنه لا يمكن أن يكون صحيحًا للتضاد، لأن النهي يقتضي الفساد فكيف يصح المنهى عنه مم نهى الشارع عنه؟

⁽۱) الترمذي (۱۲۸۳) (۱۲۸۳)، وأحمد (۱۲/۵)، والحاكم (۱۳/۳)، وقال: على شرط مسلم. وكلامه كِللّه فيه نظر، فيه نظر؛ لأن حيى بن عبد الله لم يخرج له في الصحيح شيء بل تكلم فيه بعضهم، قال البخاري: فيه نظر، وقال أحمد: أحاديثه مناكير، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال النسائي: ليس بالقوي، قال ابن القطان: ولأجل الاختلاف فيه لم يصححه الترمذي، وهذا خلافًا لما قاله المصنف كَللله من تصحيح الترمذي له إلا أن تكون إحدى نسخ الترمذي فيها التصحيح أو سبق نظر والله أعلم، وانظر المجموع (٩/ ٤٣٤)، ونصب الراية (٤/٤/٣)، والشاعد الذي قصده المصنف عند البيهقي في الشعب (٧/ ٤٨٤)، وفيه انقطاع.

⁽٢) المسند (١٢٦/١)، وابن الجارود (٥٧٥)، والحاكم (٢/ ٣٦)، قال الهيثمي (١٠٧/٤)، ورجال أحمد رجال الصحيح، والحديث عند الترمذي (١٠٨٤)، وابن ماجه (٢٢٤٩)، وحسنه الترمذي، قال النووي وليس بمقبول منه؛ لأن مداره على الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف ولأنه مرسل، فإن ميمون بن أبي شبيب لم يدرك عليًا وقد ضعف البيهقي هذا الحديث، المجموع (٩/ ٣٤٣)، وما قال هو الذي ذكره أبو حاتم في علل ابنه (٢/ ٢٨٦).



من فوائد الحديثين: تحريم التفريق بين ذوي الرحم في البيع وهو من كبائر الذنوب لوجود الموعيد على ذلك، وكبائر الذنوب كل ما فيه وعيد خاص سواء كان هذا الوعيد بالنار أو الغضب أو اللعنة أو البراءة منه أو نقي الإيمان أو نفي الإسلام أو غير ذلك، وكذلك كل ما فيه عقوبة خاصة من قبل الشرع في الدنيا فإنه من كبائر الذنوب، مثل الزنا واللواط وغيرها، وما ليس كذلك وإنما فيه النهى أو التحريم أو نفى الحل فإن ذلك ليس من كبائر الذنوب.

هل يُقاس على الوالدة العمة والخالة؟ إذا نظرنا إلى حديث علي قلنا: إنها تُقاس العمة والخالة؛ لأن في حديث علي تحريم التفريق بين الأحوين، وأخد العلماء من هذا والذي قبله قاعدة، وقالوا: لا يجوز التفريق بين ذوي الرحم في البيع، وإذا قلنا: ما هو الضابط؟ فالضابط أنه لو قدر أن أحدهما ذكر لم يحل أن يتزوج الآخر لقرابته منه فإنه لا يجوز التفريق بينهما، لأنه لا يحل التناكح بينهما وابن العم وابن عمه يجوز التفريق بينهما، لماذا؟ لأنه لو كان أحدهما أنثى لجاز أن يتزوجه الآخر، أمُّ وابنتها من رضاع يجوز، لأن العلة ليست الرحم ولكن الرضاع.

نعود إلَى القاعدة فنقول: كل مملوكين لو قدر أن أحدهما ذكر لم يحلّ للآخر أن يتزوجه للقرابة فإنه لا يجوز التفريق بينهما، فإن وقع التفريق فالواجب ردّ البيع، كما يدل عليه حديث على بن أبى طالب.

يُستفاد من الحديثين: رحمة الله وَعَبَلَنَ بعباده؛ حيث حرّم التفريق بين ذوي الرحم؛ لأنه لا شك أنه يُلحق ذوي الرحم بهذا التفريق من التعب والمشقة، ولاسيما بين الأم وولدها ما لا يحتمل أحيانًا، فمن رحمة الله أن حرّم التفريق بينهما.

ويُستفاد من حسديث عسليّ: وجوب رد البيع إذا كان باطلاً لقوله: هأدركهما فارتجعهماه، وهكذا كل عقد باطل، فإنه يجب أن يُردَ، وكل فسخ باطل فيجب أن يُرد، العقود كثيرة والفسوخ مثل: الطلاق في الحيض، فإن الطلاق أحلّ قَيد النكاح، فإذا وقع في الحيض وجب رده وإبطاله وعدم احتسابه، وإذا بقيت المرأة ولم ترد فإنها باقية في عصمة الزوج الذي طلقها، لأن الطلاق في الحيض على القول الراجح غير واقع، لأنه على خلاف أمر الله ورسوله.

إذا قال قائل: إلى متى يكون هذا الحكم، هل نقول: إن هذا الحكم يمتد إلى أن يملك أحدهما نفسه، يعني: إلى أن يكبر الصبي أو الصبية أو إلى ما لا نهاية له؟ فيه خلاف، فمنهم من أخذ بظاهر الحديثين، وهو أنه لا فرق بين الصغير والكبير، ومنهم من قال: إنه يُفرق بين الصغير والكبير، وأن حدّ ذلك أن ينفصل الصغير عن الكبير، بحيث لا يحتاج إليه، فإن الغلامين اللذين في حديث على صغيران بلا شك، لأن الكبير لا يُقال له مغلام، إلا من باب التجوز كأن يكون مملوكًا،



فيقال: غلام وأمّة أو عبد وأمّة، والأقرب التقييد؛ لأنهما إذا انفصلا بعضهما عن بعض، واستغنى بعضهما عن بعض، واستغنى بعضهما عن بعض، فإن الرّقة والرحمة التي تكون بينهما -في الغالب- تزول، ولهذا لا تجد الرقة والحنان والرأفة الذي في قلب الأم لولدها في حال صغره مساوية لذلك فيما إذا كبر، فنقول: متى كان هذا الغلام محتاجًا إلى الأم لولدها في حال صغره مساوية لذلك فيما إذا كبر، فمتى كان هذا الغلام محتاجًا إلى أمه أو إلى أحيه أو إلى عمه والرأفة والحنان باق، فإنه لا يحرم التفريق.

وهـذا التفريق في البيـع خـاصة أو حـتى في العتق؟ الجـواب: في البيع خاصة، أما في العتق فيجوز أن يعتق الأم ويدع الولد، أو يعتق الولد ويدع الأم، لأنه لا ضرر في هذا، إذ إن الحر يملك نفسه، فإذا أعتقه فبإمكانه أن يرجع إلّى أمه ويبقى معها؛ لأنه ليس ملكًا لأحِد.

وهل يشمل الحديث التفريق بين الوالدة وولدها من البهائم؟ قال بعض العلماء بالعموم، وأنه لا يجوز أن يبيع السخلة "دون أمها ولا أم السلخة دون السخلة، ولكن هذا فيه نظر، إذ هل نقول: لا تذبح الأم دون السخلة ولا السخلة دون الأم وهذا لا شك أنه خلاف ما هو معلوم بالضرورة من دين الإسلام، والصواب: أن هذا خاص في بني آدم فقط، وأما البهائم فلا بأس، لكن يمنع من أن يذبحها أمام أمها.

حكم التسعيرة:

قوله: «غلا السعر» أي: ارتفع وزاد، يقال: غلا يغلو وكل هذه المادة اللام والغين والألف أو الواو كلها فيها نوع من الزيادة: ﴿ كَالْمُهُلِ يَغْلِى فِي ٱلبُّطُونِ ۞ كَعْلِي ٱلْحَمِيمِ ﴾ [النَّجَانَ : ٢٦]. والغليان فيه ارتفاع وزيادة، «غلا السّعر» يعني: ارتفع وزاد فيه أيضًا زيادة، وطلسعره: قيمة الأشياء، يعني مثلاً صاع البُر بكذا، وصاع التمر بكذا، وصاع الأقط بكذا؛ لأنه إذا سُعر فلن يزيد أحد على تسعيره، ولكن الرسول عَنِي قال أن ذلك ليس إليه؛ لأن من بيده ملكوت السموات

⁽١) السُّخلة: ولد الشاة سواء ذكر أو أنثى.

⁽٢) أبو داود (٣٤١٥)، والترمذي (١٣١٤)، وابن ماجه (٢٢٠٠)، وأحمد (٣/ ٨٥)، وابن حبان (٤٩٣٥)، وقال الترمذي: حسن صحيح، قال العجلوني في كشف الخفاء (٢/ ٤٧٤): إسناده على شرط مسلم، وفي الباب عن عدة من الصحابة. انظر: الدراية للمصنف (٢/ ٢٣٤)، ومجمع الزوائد (٤/ ٩٩-١٠٠):

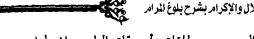
والأرض هو الله وعلى السعر، كيف ذلك، لأن سبب الغلاء إما زيادة في نمو الناس، وإما نقص في وإن شاء أرخص السعر، كيف ذلك، لأن سبب الغلاء إما زيادة في نمو الناس، وإما نقص في المحصول، وإما جشع وطمع، وكل ذلك بيد الله وتخلل الزيادة في النمو بيد الله وكذلك أيضا النقص في المحصول والزيادة فيه بيد الله ومعلوم أنه إذا نقص المحصول زاد السعر، أو يكون من باب المطمع والجشع، وهذا أيضا بيد الله لأن الطمع والجشع من فعل الإنسان، والله تعالى خالق للإنسان وخالق لفعله، وهذا قال النبي وهذا قال النبي وهذا ما خوذ من قوله تعالى: ﴿ يَبْسُلُ الرَّنِ فَ لِمَن السباب الزيادة وأسباب النقص، القابض الباسط، وهذا مأخوذ من قوله تعالى: ﴿ يَبْسُلُ الرَّنِ فَ لِمَن الله عن الله وهو والباسط، الذي يبسطه ويكثره، وهذا من جملة أفعاله و اللي يقبض الشيء ويقلله، وهو والباسط، الذي يبسطه ويوسعه ويكثره، وهذا من جملة أفعاله و الأصل العطاء، كما قال الله تعالى: ﴿ فَارَزُقُوهُم مِنهُ ﴾ ويوسعه ويكثره، وهذا من جملة أفعاله وي الأصل العطاء، كما قال الله تعالى: ﴿ فَارَزُقُوهُم مِنهُ ﴾ الشيئة : ١٥]. أي: أعطوهم، ورزق الله وتجن بالطعام والشراب والكسوة الحياة الجسدية، ورزق مادة الحياة الروحية، فالأول يكون بالطعام والشراب والكسوة والسكن، والثاني يكون بالعلم والإيمان.

وعلى هذا فنقول: من ليس له كسب إلا المحرم كالمرابي هل الله رازقه؟ الجواب: نعم، رازقه بالمعنى الأول، أما بالمعنى الثاني فلا شك أنه ناقص الإيمان؛ لأنه لو كان إيمانه كاملاً ما انتهك محارم الله وَ الربا.

الكافر مرزوق بأي المعنيين؟ بالمعنى الأول؛ لأن الله رزقه ما يقوم به جسده، أما ما يقوم به قلبه من العلم والإيمان فإنه مفقود؛ لأن علمه إن كان عنده علم ينتفع به وإيمانه معدوم.

يقول: «وإني لأرجو أن ألقى الله تعالى وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال»، الرجاء: هو الطلب النفسي مع وجود أسباب حصول المطلوب، إذن فهو في الأمور الميسورة، والتمني في الأمور المتعسرة، لكنه طلب كالرجاء، لكن الرجاء يكون في الأمور القريبة، والتمني في الأمور البعيدة، وقوله: «إني لأرجو أن ألقى الله تعالى»، ومعنى «تعالى» أي: ترفّع، وتعاليه وَعَلَلُ معنوي وحسي، أما تعاليه المعنوي فهو أنه -سبحانه وتعالى- متعال عن كل نقص، وأما الحسي فهو متعال على جميع الخلق كما قال تعالى: ﴿ ٱلْكِينُ الْمُتَعَالِ ﴾ المحتوي فهو أما الحسي فهو متعال على جميع الخلق كما قال تعالى: ﴿ ٱلْكِينُ المُعَنّى اللهِ المعنوي فهو أما الحسي فهو متعال على جميع الخلق كما قال تعالى: ﴿ المُعَنّى اللهِ اللهِ المُعْنِي اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المعنوي فهو أما الحسي فهو متعالى اللهِ المُعْنِي اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المعنوي فهو أما الحسي فهو متعال على جميع الخلق كما قال تعالى: ﴿ اللهِ اللهِ

يقول: ووليس أحد منكم يطلبني بمظلمة»، يعني: يكون له عندي مظلمة ويجوز مظلمة، وفي دم ولا مال»، وفي دم كالاعتداء على الناس، وولا مال» كالاعتداء على المال، هذا الحديث القصة فيه واضحة وهي أن الصحابة لما غلا السعر ذهبوا إلى النّبي عَلَيْ -باعتباره ذا السلطة والإمامة - أن يسعر لهم، فامتنع النّبي عَلَيْ وبيّن أن الأمر بيد الله وَجَنَّ وأن التسعير على الناس نوع من الظلم، ورجا الله وَجَنَّ أن يلقاه وما أحد منهم يطلبه بمظلمة في دم ولا مال.



فيستفاد منه فسوائد: أولاً: أن غلاء السعر سبب للقلق؛ أي: قلق الناس واضطرابهم، وهو كذلك لما فيه من ضيق القوت.

ويتفرع على هذه الفائلة: أن رُخص الأسعار فيه توسعة للناس وانبساط، ولكن اعلم أن رخص الأسعار مثلاً رخص الأسعار قد يكون أحيانًا ضررًا على آخرين ولكن العبرة بالعموم، فرخص الأسعار مثلاً في المنتوجات قد يتضرر به المنتجون، لكن عامة الناس ينتفعون به، والمصالح العامة مُقدمة على المصالح الخاصة، ألا ترى إلى المطر يعتبر من رحمة الله ويفرح الناس به وقد يكون ضررًا على بعض الناس كالمزارع لا يحب المطر؛ لأنه قد أسقى زرعه آخر تسقية، وإذا أسقاه آخر، فربما يتضرر الزرع بما يأتي بعد ذلك من الماء، أو يكون شخص قد بنى بُنيانًا ولم يَيْبس، فإذا جاء المطر ضرة وهدم بنيانه... إلى غير ذلك من المسائل التي يكون فيها المطر ضررًا، لكنه ضرر معتقر؛ لأنه قليل في جانب النفع العام.

ومن فوائد المحديث: أن الصحابة -رضي الله عنهم- يشكون الأمور التي تقلقهم إلى الرسول على رجاء أن يُعالجها بنفسه أو بدعاء الله -سبحانه وتعالى-، الرجل الذي دخل والنبي يخطب الناس يوم الجمعة قال: يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل، فادعوا الله أن يغيثنا أن هذا طلب من الرسول علاج هذا الموقف بدعاء الله وهنا الصحابة طلبوا علاج الموقف بفعل النبي على ولكن الرسول تبرأ من ذلك.

ومن فوائد التحديث: إثبات أن الله وَجَانَة هو الذي بيده الأمور دون غيره لقوله: «القابض، الباسط، الرازق»، وهذا يقوله النّبي يَسِيخ وهو أحق الناس بأن يكون له شيء من التكبر لو كان لأحد من المخلوقين شيء من التكبر، فإذا انتفى هذا الأمر بالنسبة لرسول الله عَلَيْ فانتفاؤه بالنسبة لغيره من باب أولَى، وعلى هذا فلا يجوز للإنسان أن يعلّق قلبه بأحد إلا بالله.

ومن فوائد المحديث: وصف الله بأنه مُسَعّر؛ لأن التسعير نوع من أنواع فعله سبحانه، فهو الذي يسعر الأشياء، ويقدر قيمتها بما يقدره من الأسباب، وقد ذكرنا أسباب الغلاء قبل قليل بأنها ثلاثة: زيادة النمو، قلة المحصول، الجشع والطمع.

ومن فوائد المحديث: وصف الله وَجَالَة بالقابض والباسط لقوله: «القابض، الباسط».

ومن فوائد السحديث: وصفه بالرازق، فهل هذه أوصاف وصف الله بها؛ لأنها من أنواع أفعاله أو هي أسماء؟ يُحتمل أن تكون أسماء من أسماء الله لأنها دخل عليها هأله، ويُحتمل أن تكون أوصافًا؛ لأنها أنواع من الفعل، فهي كالضحك والغضب والسخط والرضا، فهي أنواع من الفعل فلا تكون من أسماء الله ولهذا لم يأت شيء منها في القرآن إلا بلفظ الفعل:

⁽١) تقدم.

﴿ يَقْبِضُ ﴾، ﴿ وَيَبْضُطُ ﴾، أما الرازق فجاءت في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ خَيْرًا لِزَنِقِينَ ﴾ [اللَّهُ ان الرزاق هنا غير الرازق لأنه قال: ﴿ خَيْرًا لزَّزِقِينَ ﴾، والمفضل غير المفضل عليه، لكن جاءت في القرآن السما بلفظ: الرزاق، وفرق بين الرازق والرزاق؛ لأن الرزاق نسبة وصيغة مُبالغة بخلاف الرازق.

ومن فوائد المحديث: تحريم التسعير لقوله: هوإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة» وهذا يدل على أن التسعير ظلم، لأن فيه احتكار للسلعة، فإذا سعر ولي الأمر، وقال: لا يُباع إلا بكذا، هذا لا شك أن فيه احتكار، لأن الأشياء قد ترتفع مؤنتها، ويحتاج البائعون إلى زيادة الثمن، وهذا كله بيد الله، ولكن في هذا تفصيل، فإن كان سبب الغلاء احتكار الناس وطمعهم فإن الواجب على ولي الأمر أن يُسعر، وإن كان سبب الغلاء زيادة النمو أو قِلة المحصول فهذا ليس بفعل الإنسان فلا يجوز لولي الأمر أن يسعر، وإنما عليه أن يُوفَر ما يحتاجه الناس إذا أمكنه ذلك.

إذا قال قائل: ما دليلكم على أنه إذا كان سبب الغلاء احتكار الناس فإنه يجوز التسعير؟

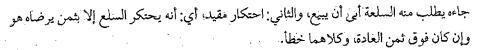
قلنا: دليلنا الحديث الذي بعده أن رسول الله على قال: ولا يحتكر إلا خاطئ وإذا كان لا يحتكر إلا خاطئ دل هذا على أن الاحتكار حرام، لأن الخاطئ مرتكب الإثم عن عمد، والمخطئ مرتكب الإثم عن غير عمد، ولهذا يُعفى عن المخطئ ويُعاقب الخاطئ، قال الله تعالى في سورة العلق: ﴿ نَامِيَةِ كَفِيهَ غَاطِئة ﴾ [البَيَان :١١]. وقال تعالى: ﴿ رَبّنا لا تُوَاخِذَنا إن نَيينا أَوَ المَيانا ﴾ [المخطئ في سورة العلق: ﴿ نَامِية كَفِيهُ غَاطِئة ﴾ [البَيان : ١١]. وقال تعالى: ﴿ رَبّنا لا تُوَاخِذُنا إن نَيينا أَو المخطئ في المخطئ غير أثم، إذن المحتكر خاطئ آثم، وإذا كان آثما وجب أن ترفع هذا الربح، فإذا كان سبب الغلاء احتكار الأغنياء وجب أن يسعر عليهم ولا يجوز أن تطلق لهم الحرية في الاحتكار، إذن التسعير فيه تفصيل إذا كان سببه احتكار الأغنياء وجب التسعير، وإذا كان سببه كثرة النماء أو قلة المحصول فإنه يحرم التسعير، لأن هذا ليس بفعل أحد بل هو بفعل الله و فعل الله

الاحتكار:

٧٨٠- وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ الله ﴿ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: ﴿ لَا يَكْتَكُو ۚ إِلَّا خَاطِئٌ ﴿ اللهِ عَشْدِهُ مُسْلِمٌ.

والمراد ولا يحتكار، بمعنى: حَبْس الشيء وإمساكه، والمراد ولا يحتكر، يعني: لا يحوز الشيء ويمنعه عن البيع وإلا خاطئ، والاحتكار نوعان: احتكار بمعنى الحَبْس حبسًا مطلقًا بحيث لا يبيع كل من

⁽١) أخرجه مسلم (١٦٠٥).



قال الرسول ﷺ: «لا يحتكر إلا خاطئ و والخاطئ هو مُرتكب النخطأ عمدًا وقصدًا، وعكسه المخطئ فإنه مرتكب البخطأ من غير عملي إذن المحتكر خاطئ، أي: مُرتكب للخطأ عن عمد، وإذا كان خاطئًا، فإن الواجب ردّه إلى الصواب، وذلك بأن يسعّر عليه، فإن كان منع بالكلية أجبر على البيع، وإن كان قد منع من أجل السعّر الذي يرضاه هو أجبر على البيع بسعر المثل، ثم إن ظاهر المحديث عموم الاحتكار في كل شيء، وقيده بعض أهل العلم بالأشياء التي تكون ضرورية يضر الناس احتكارها، أما الأشياء التي ليست ضرورية فإن للإنسان أن يحتكرها كالأمور الكمالية، والصواب: العموم؛ لأن الكماليات والضروريات أمرها نسبي، فقد يكون هذا الشيء كماليًا عند قوم، ضروريًا عند آخرين، ولا يمكن انضباط هذا الشيء.

فنقول: كل شيء يحتكره الإنسان مما يُباع في الأسواق، فإنه يعتبر خاطئًا: «لا يحتكر إلا خاطئ ثم إن ظاهر الحديث: أنه لا فرق بين أن يكون المحتكر واحدًا يشتري كل ما في السوق، ثم يحتكره أو جماعة تحتكر هذا الشيء وتتفق على أنها لا تبيعه إلا بسعر معين وهو لا يوجد عند غيرهم كالخبازين والجزارين، قال الخبازون: ستفق على أن نبيع الخبز ثلاثًا بالريال، ولكنهم يربحون إذا باعوا باعوا أربعًا بالريال، قال الجزارون: ستفق على أن نبيع الكيلو بعشرين ريالاً، وهم يربحون إذا باعوا بخمسة عشر ريالاً، هؤلاء محتكرين يعجب على ولي الأمر أن يُجبرهم على البيع كما يبيع الناس. فإذا قال قائل لا يوجد أحد يبيع هذه السلع إلا هؤلاء الناس؟

قلنا: حينئذ يُقَدِّر ولي الأمر رأس المال ويقدر الربح ويقدر المؤنة والنفقة التي تترتب على الصلاح هذا الشيء ثم يضيف إليها نسبة معينة تكفي في الربح غالبًا، مثلاً يقول: نقد قيمة الدقيق، قيمة العُمال، قيمة الوقود، قيمة أجرة المكان ثم نقدر نسبة أخرى تضاعف إلى هذه القيمة تكون مقاربة، ويُجبر الناس على البيع، على هذه الصفة من ذلك الآن ما يوجد بالصيدليات حيث قُدرت قيمة الأدوية صار الناس لا يتلاعبون، ولهذا نجد الشيء الذي لم تقدر قيمته نجد فيه تلاعبًا كثيراً، تدخل على صاحب المحل وتقول: بكم هذه السلعة? فيقول: بمائة، وتدخل على جاره تقول: بكم السلع هذه؟ يقول: بخمسين إلى هذا الحد، يعني: الفرق النصف والسلع واحدة، والسوق واحد... كل هذا بسبب الاجتكار، وغالب المشترين لا يعرفون الأسعار، فيشترون كيفما استقر، بل إنه من العجب العجاب أن بعض الناس يشتري السلعة بثمن زهيد، ثم يعرضها للبيع ويقول: إن ذكرت تمنها وربحها معتادا، قال الناس: هذه سلعة بائرة، وإن رفعته وقلت: شعر الثمن كذا وكذا، قالوا: هذه سلعة جيدة، يقولون: إنهم يشترون هذه السلعة من البلد الآخر بعشرة ويبعونها في هذا السوق سلعة جيدة، يقولون: إنهم يشترون هذه السلعة من البلد الآخر بعشرة ويبعونها في هذا السوق سلعة جيدة، يقولون: إنهم يشترون هذه السلعة من البلد الآخر بعشرة ويبعونها في هذا السوق



بخمسين، بل بثمانين لماذا؟ قالوا: لأني لو أقول: هذه السلعة بخمسة عشر قالوا: هذه السلعة بائرة، فهل يجوز لهذا الرجل أن يفعل هذا الفعل؟ نقول: إن في هذا ضررًا على الناس، والواجب على أهل الحسنبة في الأسواق أن ينظروا، فإذا كانت القيمة خمسة عشر مشوا إلى البائعين الآخرين، وإذا كانوا قد رفعوا القيمة عن هذا المعتاد أجبروهم على أن يُنزلوا القيمة، حتى يعرف الناس أن كل الذي في السوق على حد سواء، وغالب الناس بما يصنعون أو يشاهدون -كما يقول العامة: هذا عقله في عيونه- إذا سمع أن الثمن كثير، قال: هذه السلعة جيدة وإذا كان الثمن قليلاً -حتى لو كانت السلعة جيدة وإذا كان الثمن قليلاً -حتى لو كانت السلعة جيدة -قال: هذه بائرة ليست بشيء.

هذا الحديث أتى به المؤلف تَعَلَّلُهُ بعد حديث أنس ليستدل به على أنه إذا كان سبب الغلاء احتكار الناس، أي: الناس الذين احتكروا ويجب أن يسعر عليهم، وأن يبيعوا بربح مناسب.

من فوائد المحديث تحريم الاحتكار لقوله: «لا يحتكر إلا خاطئ.

ومن فوائده أيضًا: عموم تحريم الاحتكار في أي شيء؛ لأن الحديث مطلق لم يقيد.

ومن فوائدة أيضًا: وجوب النصح للمسلمين؛ لأن الاحتكار على خلاف النصيحة، والواجب على المؤمن أن ينصح لإخوانه المؤمنين، وألا يحتكر عليهم السلع التي يريدونها.

ومن فوائد المحديث: أن الذي يبيع كما يبيع الناس ويُسهّل للناس فإنه مُصيب، وأخد هذا من إثبات الخطأ للمحتكر، فيكون من وستع على الناس وبَدَل الشيء مُصيبًا ليس بخاطئ. يبع الإبلوالفنم الْمُصرَّاة:

آ ٧٨٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هِنَ ، عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «لا تَصُرُّوا الإبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنِ ابْتَاعَهَا بَعْدُ فَهُوَ بِخَيْرُ النَّظَرَيْنِ بَعْدُ أَنْ يَحْلُبَهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكُهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَسَمْرٍ (١١٠. مُتَفَقِّ عَلَيْهِ. - وَلِـمُسْلِم (١٢٠: «فَهُو بِالْخِيَارِ ثَلاَئَةَ أَيَّام».

- وَفِي رِوْايَةٍ لَهُ عَلَّقُهَا ٱلْبُخَارِيُّ: ﴿وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لاَ سَمْرَاءَ»، قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَالتَّمْرُ أَكْثُرُ ().

«لا تَصُرُّوا» (لاه ناهية، و «تصرُّوا» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعل، وهي مرويّة بوجهين: «تَصُرُّوا»، و«تُصَرُّوا»، والأرجح الأخير، مأخوذة من التُّصْرِيّة وهي الجمع.

وقوله: «الإبل والغنم» أي: لبن الإبل والغنم، وكانوا يجمعون لبنها في ضّروعها ليظن من رآهاً

⁽١) أخرجه البخاري (٢١٤٨)، ومسلم (١٥١٥).

⁽۲) مسلم (۲۵۲٤).

⁽٣) البخاري باب النهي للبائع ألاَّ يحفل الإبل... إلخ، وانظر الفتح (٤/ ٣٦٣).

أنها كثيرة اللبن، فيشتريها بزيادة، فنهاهم النَّبِي ﷺ عن ذلك؛ لأن ذلك غش وخديعة وخيانة، وهو عند الفقهاء من باب التدليس، وهو إظهار الرديء بصفة أجود مما هو عليه في الواقع، وقوله: هالإبل، والغنم، هالإبل، اسم جامع لا واحد له من لفظه، لكن له واحد من معناه، واحده بعير، والغنم واحده الغنمة، وتشمل الضاّن والمغز.

قال: هفمن ابتاعها بعله أي: فمن اشتراها، هبعده أي: بعد التصرية وبُنيت هبعده على الضم؛ لأنه حدف المضاف إليه ونوى معناه، وقد مرّ بنا أن هبعده، وهقبلُه وأخواتهما لها أجوال، فتارة تُبنى على الضم، وتارة تُعرب بالتنوين، وتارة تُعرب بلا تنوين، متى تعرب بلا تنوين؟ إذا أضيفت لفظا أو تقديرا، وتبنى على الضم إذا قُطعت عن الإضافة لفظا وتقديرا، وتُبنى على الضم إذا قُطعت عن الإضافة لفظاً لا تقديرا، وعنى.

وقوله: «فهو بخبر النظرين» يعني: فهو بما يرى أنه خير له من أي شيء، قال: «إن شاء أمسكها وإن شاء ردّها»، هوصاعًا من تمر»، وقوله: «بعد أن يجملها»، لم يذكر أمر الخيار في هذه الرواية، لكن قال: ولمسلم: «فهو بالخيار ثلاثة أيام»، وفي رواية علقها البُخاري ورد معها: «صاعًا من طعام لا سَمْرًاء»، قال البخاري: «والتمر أكثر».

في الحديث: هنهئ النَّبِيّ وَﷺ النهي يقتضي التحريم، فيستفاد من ذلك: تحريم تصرية الإبلَ والغنم؛ أي: جمع اللبن في ضروعها.

وهل يلحق بالإبل والغنم ما سواهما؟ الجواب: نعم، مثل البقر والجاموس وغيره.

وهل يلحق بمباح الأكل محرم الأكل كالأتان يعني الحمارة؟ قال بعض أهل العلم: يلحق؛ لأن كثرة اللبن في الحمارة مقصود، وإن كان الإنسان لا يشربه لكن يشربه ولدها وولد غيرها، فهو مقصود، وقال بعض العلماء: بل إن الأتان لا حكم لتصريته؛ لأن لبنها لا عوض له، والنبي على جعل لهذا اللبن المصرى عوضا، وهو صاع من تمر، والراجح الأول أنه خاص بمباح اللبن، اللهم إلا إذا كان ذلك عبب في الأتان، فإن للمشتري الفسخ من أجل العيب.

من فوائد الحديث: تحريم التدليس بالقياس، نقول: لما حرم الشارع تصرية الإبل والغنم من أجل التدليس على المشتري نقيس عليه كل ما فيه تدليس، ومن ذلك ما ذكره الفقهاء وحمهم الله جمع ماء الرُحى وإرساله عند عرضها، الرُحى معروفة وهي التي يطحن بها الحبوب وكيفية جمع ماء هذه الرحى هي: أنهم كانوا يجعلون الرحى على الجروة ويجعلون لها ريشاً كالمروحة إذا مر بها الماء حرك هذه الريشة واستدارت وهنا كسير متصل بالرحى، إذا استدارت هذه المروحة استدارت الرّحى، فإذا كانت الجروة قوية صار دوران المروحة قويًا فيكثر دوران الرّحى وقوي الطحن، هذا تدليس بأن يجمعوا ماء الرحى يحبسونه، فإذا أرادوا أن يعرضوها للبيع فتحوا عليها الماء، فيأتى الماء مندفعًا بشدة، فيظن المشتري أن هذا دأب هذه الرّحى فزيد في ثمنها.



كذلك تسويد شعر الجارية التي ابيض شعرها من الكِبَر، فيُسوده ليظن الرائي أنها شابة وهي من القواعد اللاتي لا يرجون النكاح.

كذلك أيضًا إذا كانت السيارة مصدومة عدة صدمات فسمكرها وطلاها باللون الموافق للونها الأصلى، فيظن الرائي أنها جديدة فيزيد في قيمتها وهي قديمة مصدومة.

من ذلك أيضاً أن يُلبس البيت عند بيعه ليظن الظان أنه جديد، المهم الضابط في هذا إظهار السلعة بصفة مرغوب فيها وهي خالية منها.

من ذلك أيضًا إذا أراد أن يبيع رقيقًا نثر على ثوبه حِبرًا لماذا؟ ليظن أنه كاتب، ثم إن التدليس بعضه قريب وبعضه بعيد، يعني: كون هذا الرقيق على ثوبه حبرًا ليس من لازمه أن يكون كاتبًا، لكن قد يظن الظان أنه كاتب، وكذلك أيضًا تسويد اللحية إذا أراد أن يبيع رقيقًا فيظن أنه شاب، قص تص لحيته من اليمين والشمّال والأسفل ثم سوّدها حتى يراه الرائي وكأنه شاب، على كل حال: الضابط عندنا هو أن يظهر السلعة بصفة مرغوب فيها، وهي خالية منها في الحقيقة.

وقوله: هفمن ابتاعها بعد فهو بحير النظرين، أي: بما يرى أنه حير له إما الإمساك وإما الرد.

وقوله: وبعد أن بحلبهاه لم يذكر في هذه الرواية المدة التي تُضرب له، لكنه في الرواية الأخرى التي في مسلم قال: وفهو بالخيار ثلاثة أيامه منذ حَلبها، وتنظر هل هذا اللبن الموجود في ضَرعها حين الشراء هو اللبن الحقيقي أو لا؟ وثلاثة الأيام تبين بها طبيعة هذه البهيمة هل لبن طبيعي أو لبنها مُحقَل يعني مجموع، ولهذا قال: ضرب له ثلاثة أيام، قال: إن شاء أمسكها، وظاهره أنه يمسكها بلا أرش، لأن هذا ليس عَيبًا، ولكنه فوات الصفة، وهناك فرق بين فوات الصفة وبين العَيب، لأن العيب نقص، وفوات الصفة فوات كمال، والعيب قد علمنا أن المشتري يُخير بين أن يرد السلعة وأن يقوم له العيب، الذي يسمى الأرش، لأنه عيب ونقص، أما فوات الصفة الكمالية فإن المشتري يخير بين أن يفسخ أو يُمسك مجانًا، ولهذا قال: إن شاء أمسكها، يعني: بدون أن يُعطى أرش، وإن شاء ردّها وصاعًا من تمر ردها على البائع وصاعًا من تمر، وفي رواية البخاري يعطى أرش، وإن شاء ردّها وصاعًا من طعام لا سمراء، قال البخاري: ووالتمر أكثره، يعني: أكثر الروايات: وصاعًا من تمره، والصاع هو مكيال معروف، وهو يسع من البُرّ الرزين ما زنته كيلوان فرابعون غِرامًا، وقوله: «من تمره أيضًا التمر معروف، وهذا الصاع عِوض عن اللبن الذي كان في ضرعها حين اللبن الذي كان في يكون على ملك المشتري فلا يضمن، وأما اللبن الذي كان موجودًا في ضرعها حين البيع فهو ملك البائم، وقد استهلكه المشتري وحليه، فقدر له النبي كَان موجودًا في ضرعها حين البيع فهو ملك البائم، وقد استهلكه المشتري وحليه، فقدر له النبي كان موجودًا في ضرعها حين البيع فهو ملك البائم، وقد استهلكه المشتري وحليه، فقدر له النبي كان موجودًا في ضرعها حين البيع فهو

وهنا أسئلة :

أولاً: لماذا قدر النَّبِيِّ ﷺ صاعًا من تمر دون غيره؟

قالوا: لأن التمر أشبه ما يكون بالحليب، لأنه طعام لا يحتاج إلى طبخ، وفي أنه حلو كالحليب فكان أشبه ما يكون بالحليب التمر.

والسؤال الثاني: لماذا قدره بصاع مع أن اللبن قد يكون كثيرًا يساوي أكثر من الصاع، وقد يكون قليلاً لا يساوي الصاع، وقد تكون نازلة دون قيمة الصاع؟ وقد تكون نازلة دون قيمة الصاع؟

فنقول: إنما قدّره النّبِي ﷺ بالصاع قطعًا للنزاع، لأنه لو قال: صاعًا من تمر مقابل للحليب لو قال ذلك لحصل نزاع بين البائع والمشتري، البائع يقول: إن اللبن أكثر من ذلك، والمشتري يقول: إن اللبن أقل، فإذا كان مقدرًا من قِبل الشرع رضي الجميع ولم يحصل نزاع.

السؤال الثالث: لماذا لم يوجب النَّبِيّ عَيَّا للهُ وَ اللَّبِن الذي حُلب الأول مرة؟

والجواب على ذلك نقول: أولا: اللبن قد لا يبقى إلى ما بعد ثلاثة أيام، ثانيًا: أن اللبن من حين عقد البيع فإنه سيزداد، لأن المشتري ليس من اللازم أن يحلبها من حين أن يشتريها، قال: ربما تبقى ساعة أو ساعتين وفي هذه المدة تَدُرّ البهيمة لبنًا، فيختلط لبن المشتري مع لبن البائع، وإذا قلنا: يجب عليك أن ترد اللبن صار نزاع، لأن ردّه متعذر أو متعسر، فلهذا أوجب النّبِي عَلَيْ صاعًا من تمر.

٧٨٧- وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿ فَ قَالَ: «مَنِ اشْتَرَىٰ شَاةً مَحَفَّلَةً، فَرَدَّهَا، فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعًا» (١). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

- وَزَادَ الإِسْمَاعِيلِيُّ: «مِنْ تَـمْرِ».

فيستفاد من هذا الحديث فوائد: الأولى: تحريم تصرية الإبل والغنم للنهي في قوله: «الا تصرواه.

فإذا قال قائل: ما الحكمة من ذلك؟

الجواب: أن الحكمة لذلك أمران: الأول: إيذاء الحيوان، لأن حبس اللبن يتأذى به الحيوان، الثاني: أنه غش للمشتري ظاهر، وقد ثبت عن النّبي عَلَيْ أنه قال: «من غَشّ فليس منا».

ومن فوائد الحديث: أن المشتري للمُصرّاة يُخيَّر بين ردها أو إمساكها لقوله ﷺ: همن ابتاعها فهو بخير النظرين،

⁽١) أخرجه البخاري (٢١٤٩)، وقوله: وزاد الإسماعيلي: «من تمر» هذه الزيادة عند البخاري. والذي في الفتح (٢٦٨/٤) أن الإسماعيلي أخرجه مرفوعًا وذكر أنه غلط، والله أعلم.



ومن فوائد الحديث: أن له الخيار مدة ثلاثة أيام، والتعليق بالثلاثة ورد في نصوص كثيرة متعددة، حتى كان الرسول ﷺ إذا تكلَّم تكلِّم ثلاثًا، إذا سَلَّم سلَّم ثلاثًا، إذا استأذن يستأذن ثلاثًا، والثلاث معتبرة شرعًا في مسائل كثيرة ومنها الحديث.

ومن فوائد الحديث: أنه إذا اختار الرد فإنه يجب أن يرد معها صاعاً من تمر، فإن قال قائل: إذا لم يكن عنده تمر؟ فإنه يرد معها أقرب ما يكون شبها بالتمر من القوت؛ لأنه قد يكون في بلاد ليس عندهم نخيل ولا تمر فيرد أقرب ما يكون شبها بالتمر، وقيل: بل يرد نفس اللبن إن كان موجوداً أو مثله، إن كان قد شربه أو قيمته إن تعذر الميثل، ولكن الصحيح أن يرده طعاماً أقرب ما يكون إلى التمر؛ لأن هذا هو الذي جعله الشارع بدلاً عن اللبن المفقود، ولو كان رد اللبن مقصوداً لقال النبي على في في نفر اللبن في في من تمر، ثم نقول أيضاً: إن رد اللبن مثله متعذر؛ لأن اللبن الذي وقع عليه العقد لبن في ضرع، واللبن في الضرع مستحيل ردة وتقديره.

ومن فوائد الحديث: حماية الشريعة لحقوق الإنسان، وجه ذلك: النهي عن التصرية وجعل من غُبن بها مخيرًا بين الإمساك والرد

ومن فوائد الحديث: أن الإنسان إذا أمسك بفوات صفة مطلوبة، فإنه يُمسك بلا أرش سواء كانت هذه الصفة مشروطة لفظًا أو حالاً، المشروطة لفظًا أن يقول: إنها لبون في مسألتنا هذه والمشروطة حالاً بالتصرية مصرًاة فإن هذه التصرية تعطي المشتري شرطًا على أنها كثيرة اللبن، فإذا زال هذا المشروط، فإننا نقول للمشتري الآن، إما أن تمسكها على ما هي عليه وإما أن تردها بخلاف العيب، والفرق بينهما ما أشرنا إليه آنفًا من أن العيب نقص، لأن مقتضى العقد أن تكون السلعة خالية من العيب، وأما هذا فهو فوات كمال فهو زائد على أصل ما وقع عليه العقد وهو السلامة.

ومن فوائد المحديث: إثبات الخيار للإنسان، أي: أنه يفعل باختياره فيكون فيه رد على الجبرية الذين يقولون: إن الإنسان مُجبر على عمله لا يختار شيئًا من الأشياء، بل هو كالريشة في الهواء.

⁽١) صحيح، وسياتي.

⁽٢)صحيح، وسيأتي.



ومن فوائد المحديث: حرص الشرع على قطع المنازعات والبعد عنها، من أين يؤخذ؟ من تقديره العوض بصاع من تمر، ونحن إذا تأملنا نصوص الكتاب والسنة وجدنا أن الشرع ينهي عن كل ما يُحدث العداوة والبغضاء بين الناس؛ لأنه يريد من الأمة الإسلامية أن تكون أمة متآلفة متآخية كالجسد الواحد إذا اشتكي منه عضو تداعى له سانر الجسد بالسهر والحمي، والبعد عما يوجب التنافر والبغضاء كما هو واجب على سائر المسلمين، فهو واجب على طلبة العلم بالذات أكثر من غيرهم؛ لأن طلبة العلم هم الذين يُقتدى بهم وهم الذين يُشار إليهم بالسوء أو بالحسني، إن أساءوا صاروا مشمتة للناس وصارت سيئاتهم في عيون الناس أكبر من سيئات غيرهم، وإن أحسنوا صاروا قدوة للناس في الخير والعمل الصالح، وأحبهم الناس، ويؤسفنا كثيرًا أن نجد العداوة والبغضاء والخصومات والجدال والتعصب بالباطل بين كثير من طلبة العلم عند مسائل شرعية ينبغي أن تكون محل اجتماع اتفاق ووفاق لا أن تكون محل عداوة وبغضاء وسب وشتم وتنفير، فإن هذا خلاف الشرع وخلاف ما أمر الله به وما أخبر الله به عن هذه الأمة: ﴿ وَإِنَّ هَنامِهِ ٱمَّنَّكُمْ أُمَّةً وَيُحِدَةً ﴾ اللغَيْنَيْنَ : ٥٦]. فإذا كان الشارع ينهى عن بعض المعاملات المؤداة إلَى النزاع والعداوة والبغضاء فكيف بالمسائل الشرعية التي تكون هي السبب في العداوة والبغضاء هذا شيء يؤسف له، والواجب على كل مسلم وعلى طلبة العلم بالأخص أن يسعوا إلى كل ما فيه إصلاح القلوب وحصول المصلحة، أنا لست أقول: دعوا الناس يقولون فيُخطئون أو يصيبون، لا، لكن يُبين للناس بمناقشة هادئة هادفة، فإذا تبين الحق وجب على كل إنسان اتباعه، وإذا لم يتبين فكل إنسان معذور، والذي يحاسب الخلق هو الله وَعَبَّلُهُ، لأنه قد يتبين لي ما لم يتبين لك والعكس(١)، فلماذا نجعل مثل هذه المسائل سببًا للعداوة والبغضاء بين طلبة العلم حتى إن كل طائفة منهم حزب مستقل كأنهم ليسوا مسلمين والواجب خلاف ذلك، وعلى طلبة العلم أن يكون طالب العلم عند هذا العالم كالطالب عند العالم الآخر، كل منهم يبذل الخير، وكل منهم يريد أن يصل إلَى الغاية المنشودة وهي إقامة شريعة الله بين عباد الله.

ومن فوائد المحديث: أن العدد الثلاثي معتبر في كثير من الأشياء، وبه تتبين الأشياء في الغالب في الثلاث، كما إذا استأذنت على رجل ثلاث مرات تبين أنه غير موجود، أو كاره للفتح وإما أنه نائم مستريح، أما الاستئذان الأول فقد لا يسمع، والاستئذان قد يسمع، ولكن لا يدري عن حقيقة الأول، وفي الثالثة الغالب أنه يتبين فإذا كان يريد أن يفتح لك الباب فتح وإلا تركك، وهكذا في مسائل كثيرة تعتبر فيها الثالث.

⁽١) رحمك الله -أيها الشيخ- وسخر لهذا الكلام الثمين أذُنَّ واعية.



تحريم الغش في البيع:

٧٨٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ فَ اللَّهِ عَلَيْهِ مَرَّ عَلَىٰ صُبْرَةِ مِن طَعَام، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلا، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ ؟ قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ الله. فَقَالَ: أَضَابِعُهُ بَلَلا، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ ؟ قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ الله. فَقَالَ: أَفَلا جَعَلْتُهُ فَوْقَ الطَّعَام ؛ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ ؟ مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي (١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وصبرة، أصل هذه المادة والصاد والباء والراء تدل على الحبس، ومنه الصبر، ومنه قُتل صَبْرًا، وأمثلتها كثيرة، فهذه المادة (ص ب ر) تدل على الحبس، والطعام المحبوس يعني: المجموع، فمعنى وصبرة أي: مجموع من طعام، مرّ على هذه الكومة من الطعام فأدخل يده فيها، الفاعل هو النبي ﷺ، أدخل يده في هذه الصبرة فنالت أصابعه بللاً، يعني: أصابت بللاً، وإدخال النبي ﷺ يده في هذه الصبرة يحتمل أنه للاستخبار والاستعلام، ويُحتمل أنه شم فيها رائحة الرطوبة أو غير ذلك، المهم أننا نعلم أن النبي ﷺ لم يدخل يده إلا لسبب.

يقول: «فقال: ما هذا يا صاحب الطعام؟»، «ما» هنا استفهامية والمراد بالاستفهام الإنكار، ينكر عليه كأنه يقول: لماذا تصنع هذا الشيء، فقال: «أصابته السماء»، «السماء» يعني: المطر، والمطر يُطلق عليه السماء في اللغة العربية، قال الشاعر: [الوافر]

إذا نَــزل الـــسماء بغــير قــوم رعينــاه وإن كــانوا غِــضَابًا

أي: المطر، فالمراد بالسماء: المطر، فقال رسول الله عليه: «أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس؟»، الاستفهام للإرشاد يعني: أرشده إلى أن يجعله فوق الطعام، وعلل ذلك بقوله: «ليراه الناس» فيعرفوا أن فيه عيبًا، ثم قال: «من غش فليس مني».

الحديث واضح معناه لكن فيه فوائد كثيرة منها: جواز بيع الطعام صبرة -يعني: كومة - من غير معرفة لقدره كيلاً أو وزنا؛ لأن النبي والله الله ولو كان حراماً لم يقره، فهل يدخل في ذلك غيره من المرئيات، يعني: بحيث أن أبيع عليك قطيع هذا الغنم بدون معرفة لعدّه وأن أشتري منك السلعة بهذه الرُّزمة من الدراهم بدون عدّ؟ ذهب بعض العلماء إلى الجواز وقال: إن هذا، وإن كان لا يُعلم بالعد أو بالوزن يعني: لا يُعلم بالتقدير فإنه: يُعلم بالمشاهدة، ولكن هذا فيه نظر، لأن الذي يُعلم بالمشاهدة إما أن يكون الغرر فيه يسيراً كالكومة من الطعام والقطيع من الغنم والكيس من البُر فالأمر في هذا قريب، وإنما الذي يكون فيه الغرر كثيراً والخطر جسيمًا مثل الرزمة من الدراهم، وإذا قدرنا أنها من فثة خمسمائة كم يكون الفرق فيما نقص عن تقديرك ورقة أو ورقتان؟ الفرق كبير، فالصحيح في هذه المسألة أن الجزاف يجوز نقص عن تقديرك ورقة أو ورقتان؟ الفرق كبير، فالصحيح في هذه المسألة أن الجزاف يجوز

⁽١) أخرجه مسلم (١٠٢) في الإيمان.



إلا فيما فيه خطر مثل النقود، لو جئتك بصرة من ذهب وقلت: اشتريت منك هذا البيت بهذه الصرة، يرى بعض العلماء: أن هذا جائز مع أنك لا تدري ما في هذه الصرة من الذهب، ولا شك أن هذا ليس بجائز للخطر والجهالة العظيمة بخلاف قطيع الغنم وكيس البُرّ فالخطر فيه قليل والتقدير فيه ممكن حقيقة أو تقريبًا، أما مثل الدراهم فلا يجوز، لو قلت: اشتريت منك هذا البيت بوزن هذه السنّجة ذهبًا فلا يجوز؛ لأنه مجهول، أما لو كانت معلومة فلا بأس السنجة هي الحديدة التي يُوزن بها-.

ومن فوائد هذا الحديث: جواز الاستعلام عن المبيع، ولاسيما مع القرينة لإدخال النّبي على الله في الطعام، ولا يقال: إن هذا سوء ظن بالبائع، لأننا نقول: وهذا احتياطًا للمشتري، ولاسيما إن وجدت قرينة لظاهر هذا الحديث.

ومن فوائد الحديث: وجوب إنكار المنكر، لأن النّبِي ﷺ أنكر على هذا الرجل، لكن هل يُنكر علنا أو سراً؟ إن كان مخفيًا له فإنه يُنكر عليه عليًا، وإن كان مخفيًا له فإنه يُنكر عليه سراً هذا هو الأصل، مع أن المصلحة قد تقتضي الإنكار حتى فيما يُعلم إنما الأصل أن من أظهر المنكر أنكر عليه ظاهرًا ومن أخفاه أنكر عليه سراً.

ومن فوائد المحديث: أن من كان مجهول الاسم فإنه يدعى بمهنته لقوله: ها صاحب الطعام، فإذا كنت لا تعرف هذا الرجل فادعه بمهنته، مثلاً وقفت على بناء لا تعرف اسمه ماذا تقول؟ يا بناء، سقط من شخص طوق من الدراهم، تقول: يا صاحب الطوق.... وهكذا، كما دعا الرسول على مثل هذا في عدة مواضع يدعو بالمهنة.

ومن فوائد الحديث: إطلاق لفظ السماء على المطر لقوله: «أصابته السماء» ولم يُنكر النّبي عليه، ولو كان ذلك غير جائز لأنكر عليه، لأنه كذب، فإن السماء لم تصبه وإنما الذي أصابه المطر النازل من السماء.

ومن فوائد المحديث: وجوب إظهار العيب، والنبي ﷺ في هذا الحديث أرشد إلَى إظهاره بالفعل، قال: «أفلا جعلته فوق الطعام»، ويجوز بالقول، بأن أقول مثلاً في هذه الصرة من الطعام إن أسفلها قد أصابه الماء ولكن أيهما أبين؟ الإظهار بالفعل أبين؛ لأن المشتري قد لا يُحيط بوصفك.

هل نقول في هذا الحديث: وجوب جعل الأردأ هو الأعلى وأنه تتعين هذه الصورة، أو نقول: إن المراد البيان بأي صورة كانت؟ الثاني، وأن للإنسان الذي عنده طعام معين طريقتين، الطريقة الأولى: أن يجعل العيب أعلى وهذا قد يكون فيه ضرر عليه؛ لأنه إذا جعل العيب أعلى

7.0

فقد يظن الرائي أن العيب كثير ويخفئ عليه السلم، الطريقة الثانية: أن يجعل المعيب وخده والسليم وحده بحيث يكون للمعيب ثمنه وللسليم ثمنه، ولا شك أن الثاني هذا عدل للبائع وللمشتري.

فإذا قال قائل: لماذا لم يرشد النّبيي عَلَيْقُ إليه؟

فالحواب: لوضوحه، ولعل النَّبِي ﷺ علم أن هذا الرجل ليس عنده إناءان يبحث يجعل الرديء وحده والجيد وحده.

ومن فوائد الحديث: تحريم الغش لقوله: هن غشّ فليس مناه.

بل من فوائله. أن الغش من كبائر الذنوب، وجهه: أن النّبِي ﷺ تبرًا من فاعله، والبراءة من فاعله تقتضي أن يكون كبيرة، لأن علامات الكبيرة أن يتبرأ النّبِي ﷺ من فاعل هذا العمل.

ومن فوائد الحديث: أن الغش في كل شيء من كبائر الذنوب لعموم قوله: «من غش فليس

ومن فوائله أيضًا: أن الغش كبيرة سواء كانت المعاملة مع مسلم أو مع كافر لقوله: «من غشّره أطلق.

وهناك رواية أخرى: «من غشنا فليس مني» فبأيهما نأخذ؟ نأخذ بالأعم: «من غش، فيشمل الغش في معاملة أي إنسان، فإن النَّبِي ﷺ قد تبرأ منه.

إذا قال قائل: لم يبين النِّبِي عَلَيْقُ حكم المغشوش فيما لو اشترى هذا الطعام.

والجواب: أنه لم يحصل بيع لهذا الطعام، لأن صاحبه لم يزل عارضًا له، ولا يمكن أن يتحدث الرسول على في مثل هذه الحال عن أمر لم يقع، ثم إنه إذا علم هذا الرجل أن هذا الشيء حرام، فسوف يغيره وسوف يجعل الرديء فوق، كما أرشد النّبِي على ثم إن اللشيء إذا لم يكن أمام الإنسان فلا يلزم الإنسان السؤال عنه، ولذلك لما جاء ماعز إلى الرسول وأخبره أنه زنى فإنه من المعلوم أنه لم يزن إلا بامرأة ولم يسأل النّبِي على المرأة، ولما جاءه الرجل الذي قال: جامعت زوجتي في رمضان لم يسأله عن المرأة وحكمها، ولما جاءته هند تشكو أبا سفيان لم يسأل عنه ولم يطلبه؛ لأن مثل هذه المسائل تتعلق بالفعل الشاهد، وأما الغائب فحكمه يُعلم إذا وجد أو أدلى هذا الغائب بحجته حينئذ ننظر فيها.

ارنج مشكالية، من من الم

٧٨٤ - وَعَنْ عَبْدِ الله بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ حَبَسَ الْعِنَبَ أَيَّامَ الْقِطَافِ، حَتَّىٰ يَبِيعَهُ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا؛ فَقَدَ تَقَحَّمَ النَّارَ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ (١). رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ.

وحبس، أي: منع بيعه وأبقاه في أصوله، ووأيام القطاف أي: أيام قطاف العنب؛ لأن العنب - كما نعلم - له أيام يُقطف فيها ويُباع فيؤكل طريًا كما يُقطف الرطب من النخل وأحيانا يُحبس حتى يَيْبس فيكون زبيبًا، هذا الزبيب يستعمله الناس غذاء كما يأكلون التمر، يأكلونه أو يضعونه على الأطعمة، ومن الناس من يجعله عصيراً ليتخمر، فيقول الرسول على: (من حبس العنب أيام القطاف حتى بيعه ممن يتخذه خرًاه، وممنه أي: على من يتخذه خمره، أي: يصنعه خمرا، وفقد تقحمها، والمراد تقحمها أي: دخلها بانزعاج، وعلى بصيرة، أي: على علم بالسبب الذي يوجب تقحمها، والمراد بالجملة: أن من فعل ذلك فقد أدخل نفسه في النار بسبب يعلم أنه سبب لدخول النار، وذلك لأنه أعان على شرب الخمر، والمعين على الإثم آثم، إثم الفاعل كالحاضر، كما قال الله تعالى: ﴿ وَفَدْ نَزَّلُ عَلَيْ مَا لَكُونُ مِا لَهُ اللّهُ مَا اللّه على عمر على المَا على عَمر على المَا الله على عمر على على عمر على على عمر على عمر على المنار، ويعد على عمر على عمر على عمر على عمر على عمر على على عمر على على عمر على عمر على عمر على عمر على عمر على عمر على على عمر على على عمر على على عمر عمر على عمر على عمر على عمر على عمر عمر على عمر على عمر على عمر على عمر على على عمر على عمر على عمر على عمر على عمر على عمر على عم

من فوائد الحديث: أنه يحرم حبس العنب ليباع على من يتَّخذه خمرًا.

ومن فوائد المحديث: أن ذلك من كبائر الذنوب؛ وجهه: أنه توعد عليه بالنار.

ومن فوائد المحديث: عِظَم شُرب الخمر والإعانة على شربها، حيث جعل النّبِي عَلَيْهُ ذلك من أسباب دخول النار، والخمر كل ما خامر العقل، أي: غطّاه على سبيل اللذة والطرب، فإن السكران -والعياذ بالله- يزول عقله كأنما الدنيا عنده قطعة ورقة، ويجد لذة، ويجد نفسه في مقام الملوك والرؤساء فينسى همومه وغمومه، لكن إذا زال السّكر تراكمت عليه الهموم والمغموم، لأنه كالماء إذا حبسه وقف، لكن عندما تزول الحابس يندفع بقوة، هكذا الهموم والعموم تقف عند السّكر، لكن إذا زال السكر اندفعت اندفاعًا مؤلمًا مؤذيًا، لا يمكن أن يقر له قرار حتى يعود إلى شرب الخمر، ولهذا قل لمن شرب الخمر أن ينزع عنه -والعياذ بالله- إلا بإيمان قوي أو رادع قوي.

ومن فوائد الحديث: أن للوسائل أحكام المقاصد"، وجه ذلك: أن هذا عَبس العنب

⁽١) الأوسط (٥٣٥٦)، قال في المجمع (٤/ ٩٠): وفيه عبد الكريم بن عبد الكريم، قال أبو حاتم: حديثه يدل على الكذب. وأخرجه ابن حبان في المجروحين (٢/ ٢٣٦)، ترجمة الحسن بن مسلم الناجر، وقال: هذا الحديث لا أصل له، وينبغي أن يعدل بالحسن عن سنن العدول إلى المجروحين برواية هذا الخبر المنكر.

⁽٢) انظر القواعد النورانية لابن تيمية (ص١٦٩)، والفروق للقرافي (١٥٣/٢) (٣/١١١)، والبحر المحيط للزركشي (١/٣٢)، وشرح الأصول لابن عثيمين (ص٥٦)، وقواعد السعدي (ق/٢).



لغرض سيئ يريد هذا الشيء، وهذه القاعدة قاعدة متفق عليها، وهي أصولية فقهية من أجزائها أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وما لا يتم المندوب إلا به فهو مندوب إليه وما كان سببًا للمكروه فهو مكروه، وكل هذه الأجزاء داخلة في القاعدة العامة، وهي أن الوسائل لها أحكام المقاصد.

ومن فوائد السحديث: عقوبة من أعان على فعل محرم وإن لم يفعله؛ لأن هذا الذي احتبسه ليبيعه لمن يتخذه خمرًا لم يفعله؛ لكنه أعان، فالمعين على الإثم آثم.

ومن فوائده: أنه إذا كان هذا فيمن أعان على من يتخذ العنب خمرًا فما بالك بمن يشرب الخمر؟ لا شك يكون أعظم؛ ولهذا كان شارب الخمر ملعونًا على لسان رسول الله على محرومًا من شربها في الآخرة، إما لأنه لا يتنعم بها في الجنة، وإما أنها تؤدي إلى الكفر المانع من دخول الجنة (أ، ولهذا سُميت الخمر أم الخبائث (أ) ومفتاح كل شر.

ومن فوائد المحديث: أن من باع شيئا لغرض المعصية فإن بيعه حرام، وهذا هو الشاهد من الحديث، وهل يصح -أي البيع- أو لا؟ لا يصح البيع، لأنه منهي عنه لذاته، فالنهي متسلط على نفس البيع، فإذا باع شيئا لمن يتخذه لمحرم كان البيع حرامًا، وإن باعه لمن لم يتخذه لمحرم كان البيع حلال، أما لمن يتخذه خمرًا فالبيع حرام، بعت البيض لمن يأكله فالبيع حلال، لمن يُقامر به حرام، من الصور التي يستعمل فيها للقمار ما يفعله بعض الناس يقول: خُذ هذه البيضة اكسرها طولاً، فإن فعلت ذلك فلك مائة ريال، وإن لم تفعل فعليك مائة ريال، هذا من جملة القمار التي تُتخذ له البيض، بيع الدخان داخل في هذا الحديث، لكن الدخان لا ينقسم إلى حلال وحرام، بل كله حرام، لكن قصدنا أن الشيء قد يكون مباحًا في حال فيصح بيعه، محرمًا في حال فلا يصح بيعه، السلاح إذا بعته لمن يقتل به المسلمين كان هذا البيع حرامًا، أما لمن يقتل به الكفار كان بيعه حلالاً، وقد يكون مندوبًا.

ومن فوائد الحديث: أن المباح لذاته قد يكون محرمًا لغير، فأصل البيع حلال لذاته

⁽۱) أخرجه البخاري (٥٨٣٢)، ومسلم (٢٠٧٣) عن أنس بلفظ: «... ومن شرب الحمر لم يشربها في الآخرة»، وهذا يدخل في قاعدة: «من تعجل شيئًا قبل أوانه عوقب بحرمانه». انظر المنثور في القواعد (١٨٣/٣)، الموافقات للشاطبي (١/ ٢٦١)، والأشباه والنظائر للسيوطي (ص١٦٩)، وقواعد السعدي (ق/ ١٧).

فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام

لكن إذا قصد به المحرم صار حرامًا لغيره، كما أن المباح يكون واجبًا لغيره، مثل لو لم يكن عندك ماء وحضرت الصلاة، وأردت الوضوء ووجدت الماء يُباع في الأسواق كان واجبًا عليك أن تشتري الماء، وقد يكون الشيء أن تشتري الماء لتتوضأ به مع أنه لولا هذا لم يجب عليك أن تشتري الماء، وقد يكون الشيء مسنونًا وهو في الأصل مُباح كما لو اشترى الإنسان مسواكًا فأصل الشراء مباح وإذا اشترى مسواكًا ليتسوك به صار سنة، أو طيبًا يتطيّب به كان سنة، وعلى هذا فقس، المهم أن كل مباح ممكن أن تجري فيه الأحكام الخمسة بحسب النية والقصد، إن قصدته لأمر حزام صار حرامًا؛ لأمر واجب صار واجبًا، لأمر مستحب صار كذلك، لأمر مباخ فهو مباح.

٧٨٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ مِشْ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الْحَرَاجُ بِالظَّمَانِ» (أَ. رَوَاهُ الْهَ حَسَّلَةُ، وَضَعَّفَهُ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ الْمَجَارُودِ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ الْمَجَارُودِ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْمُحَاكِمُ، وَابْنُ الْمَجَارُودِ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْمُحَاكِمُ، وَابْنُ الْمَعَارُودِ، وَابْنُ حِبَّانَ،

والحديث صحيح، يقول على: «الخراج بالضمان»، فما هو الخراج الحراج هو العنم والكسب والربح وما أشبه ذلك، قال الله تعالى: ﴿أَرْ تَسَّلُهُمْ خَرَّا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّزِقِينَ ﴾ والكسب والربح وما أشبه ذلك، فخراج الشيء يعني: غنمه ونماؤه وما أشبه ذلك، فخراج الدابة مثلاً لبنها وصوفها وولدها، وخراج النخلة ثمرتها وعسيبها وفسيلها، وهلم جرًا، خراج العيد: كسبه ومنفعته، وعلى هذا يطرد هذا الباب، فه الخراج الغلة والنماء والكسب، «بالضمان» الباء للبدلية أو للسبية، ومعنى «بالضمان» أي: أنه بدل عنه وسبب له، والمعنى: أن كل من له خراج شيء فعليه ضمانه وليس كل من عليه ضمان شيء فله خراجه؛ لأن الغاصب عليه الضمان وليس له خراج، لكن من له الخراج فعليه الضمان ولهذا قال الرسول عليه ضمانه؛ ولذا قلنا:

إذا قال قائل: مثل لنا؟ نقول: المشتري عليه ضمان المبيع من حين العقد فيكون له خراجه من حين العقد، هذا رجل اشترى عبدًا بعشرة آلاف ريال وبقي عنده أسبوعًا كل يوم يُدَخُل له مائة ريال، كم دخل في الأسبوع؟ سبعمائة ريالاً لما انتهى الأسبوع تبين أن في العبد عيبًا، وأنه يسرق، والسرقة في العبد عيب، فأراد أن يردًه، فردَّه على البائع، هل يردّ معه سبعمائة ريال؟ لا، السبعمائة نسميها خراجًا فلا يردها، لماذا؟ لأن العبد لو تلف في هذه المدة -السبعة الأيام- لم

⁽۱) أخرجه أبو داود (۳۰۰۸)، والترمذي (۱۲۸۰)، والنسائي (۲/۲۰۶)، وابن ماجه (۲۲٤٣)، والحاكم (۲/۲۰)، وابن الجارود (۲۲۲)، وضححه ابن حبان (۴۹۲۸- الإحسان)، وفي سنده مخلد بن خفاف وثقه ابن وضاح، وذكره ابن حبان في الثقات، وضعفه البخاري في التاريخ (۲/۳۲)، وابن حزم في المحلئ (۸/۳۳۱)، وانظر التلخيص (۳/۲۲).

⁽٢) أحكام أهل الذمة لابن القيم (ص١١٣).

يضمنه البائع، بل يكون ضمانه على المشتري، أي: يهلك على نصيب المشتري، إلا إذا ثيب أن البائع خادع له وكاتم للعيب فضمانه حينئذ على البائع؛ لأنه معتد ظالم.

والمستأجر المنفعة له وعليه الأجرة، كل المنافع التي تفوت في زمن الإجارة لمن؟ للمستأجر؛ يعني: لو أنه استأجر البيت لمدة سنة، ولكنه ما سكنه بل سافر ولم يسكنه حتى تمت السنة، وقال صاحب البيت: أعطني الأجرة، فقال: لا ما أعطيك شيئًا لأني ما سكنت البيت، ماذا نقول؟ نقول: إن المنافع فاتت على المستأجر؛ أي: أن المستأجر يدفع الأجرة كاملة؛ لأن المؤجر يقول له: هل منعتك، المفتاح معك وأنت الذي فوّت المنفعة على نفسك فأنت ضامن؛ لأن الخراج لك، المنفعة لك وليست لى، وأنت الذي فوتها على نفسك، فعليك ضمانها.

رجل وجد شاة وصار ينشد عنها سنة كاملة وفي هذه السنة ولدت الشاة، يعني: نشأ بها ولد حمل وولدت، وبعد السنة نشأ فيها ولد حمل فولدت، فلمن يكون الولد الأول، ولمن يكون الولد الثاني؟ الولد الأول لصاحبها، والثاني للمُنشد، يعني: لواجد اللقطة، لأن الأول وجد في حال ليس فيها الملتقط ضامنًا؛ لأنها تفوت على ملك صاحبها بعد السنة يملكها، فيكون نماؤها للملتقط، ومثل ذلك إناء، وجد إناء وصار ينشد عنه لمدة سنة كاملة فلم يجد صاحبه لما تمت السنة صار ملكًا للواجد، أجره بعد السنة فلمن تكون الأجرة؟

تكون له؛ لأنه لو تلف تلف على ملكه فصار خراجه بضمانه، وهذا الحديث بنى عليه العلماء فروعًا كثيرة، وجعلوه قاعدة فقهية، فقالوا: من كان له الغنم فعليه الغرم، وأحيانًا يعللون بنفس الحديث فيقولون: لأن الخراج بالضمان.

ساق المؤلف هذا الحديث في باب البيع ليتبين به أن الملك مدة الخيارين بل مدة الخيار مطلقًا للمشترى حتى لو ردّه بخياره، فإن الملك مدة الخيارين له النماء وله الكسب.

مرّ علينا في الشفعة أن النماء المتصل إذا أخذ الشفيع بالشفعة يكون لمن؟ على المذهب يكون للشفيع، ورجّحنا أنه للمشتري، هذا الحديث يدل على الراجح؛ لأن المشتري له الخراج فعليه الضمان، المشتري لو أنه تلف في هذه الحال من يضمنه؟ يكون على ملكه، وإذا فات عليه فله غُنمه، فالقول الراجح كما سبق أنه، -أي: النماء المتصل- يكون للمشتري كالنماء المنفصل.

جوارْ التوكيل في البيع والشراء:

- وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ ﴿ فَ النَّبِيَّ عَلَيْ النَّبِيَ عَلَيْ أَعْطَاهُ دِينَارًا لَيَشْتَرِي بِهِ أُضْحِيَةً أَوْ شَاةً، فَاشْتَرَىٰ بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، فَأَتَاهُ بِشَاةٍ وَدِينَارٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، فَكَانَ لَو اشْتَرَىٰ تُرَابًا لَرَبِحَ فِيهِ (۱). رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَا النَّسَائِيَّ.

(۱) أخرجه أبو داود (۳۳۸٤)، والترمذي (۱۲۵۸)، وابن ماجه (۲٤۰۲)، وأحمد (۶/۳۷۵)، قال النووي (۲۰) (شرح بلوغ الرام) للجلدالثالث

فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام



- وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ() في ضِمْن حَدِيثٍ، وَلَمْ يَسُقُ لَفْظَهُ.

يقول: اليشترى به أضحية أو شاقه، لا منافاة بين اللفظين؛ فإنه أعطاه ليشتري به شاة للأضحية، فيكون بعض الرواة اقتصر على أحد اللفظين، فاشترى والله شاتين بالدينار الواحد، ثم باع إحداهما بدينار، فرجع بشاة ودينار، فربح النبي عَلَيْ شاة ولم يخسر شيئًا فدعا له النبي عَلَيْ بالبركة في بيعه مكافأة له على إحسانه؛ لأن هذا الرجل أحسن التصرف، اشترى شاتين بدينار وباع شاة واحدة بدينار، فدعا له بالبركة مكافأة له على إحسانه، فقبل الله دعوة النبي عَلَيْقُهُ، «فكان -هذا الرجل- لو اشترى ترابًا لربح فيه»، وقوله: «تراباه، يعني: لو اشترى شيئًا لا قيمة له، وذلك ببركة دعاء النبي ﷺ.

وذكر المؤلف هذا الحديث في كتاب البيع؛ لأنه يتضمن بيعًا وتوكيلاً في البيع، ويتضمن أشياء عديدة من البيوع تذكر في الفوائد إن شاء الله وأظن هذا البحديث واضح المعنى، ولكن فيه فوائد، الأولى: جواز التوكيل في البيع والشراء؛ لأن النبي رَبَيْكُيْ وكُل عروة البارقي، ويتفرع على هذه الفائدة: أن التوكيل لا يُنافي الإخلاص ولا التوحيد مع أن الموكّل في قلبه نوع من الاعتماد على الوكيل، لكن هذا الاعتماد ليس اعتماد افتقار، وإنما هو اعتماد سلطة، إذا كان الوكيل يتوكل بالأجرة لأن المعروف والفضل فيما إذا كان الوكيل يتوكل بالأجرة للموكل على الوكيل، فهو يرئ أنه معه ذو سلطة لا يرى أنهَ يعتمد عليه اعتماد افتقار، وإن كان محسنًا -أعنى: الوكيل- متبرعًا فإن الموكِّل لا يعتمد عليه اعتماد افتقار ولا اعتماد سبب مستقل، وحينئذ لا يُنافي التوكل على الله ولا يمكن أن يُنافي التوكل، وقد وقع من النبي عَلَيْةُ سيد المخلصين -عليه الصلاة والسلام-.

ومن فوائد الحديث: جواز التوكيل في شراء الأضحية، من أبن يؤخد؟ من أنه وكله لشراء أضحية، وهل يجوز التوكيل في ذبح الأضحية؟ الجواب: نعم، يجوز أن يوكِّل شخصًا ليذبح الأضحية كما وكُل النبي ﷺ على بن أبي طالب أن يذبح له هديه.

ومن فوائد الحديث: جواز تصرف الوكيل فيما فيه نفع للموكل.

فإذا قال قائل: هل هاتان الشاتان في مقابلة الشاة لأنهما ضعيفتان؟ البجواب: هذا بعيد، والظاهر أن عروة ﴿ فَيْكُ يَسُّر الله له شخصًا محتاجًا فباع عليه هاتين الشاتين مع أن كل واحدة

(٩/ ٢٤٩): وإسناد الترمذي صحيح، وإسناد أبو داود وابن ماجه حسن، فهو حديث صحيح، وأعله ابن حزم في المحليٰ (٨/ ٣٦٤)، وأشار ابن عبد البر في التمهيد (١٩/ ١٠٧) إلى تقويته.

⁽١) البخاري (٣٦٤٢) مرسلاً. قال ابن القطان: واعلم أن نسبة هذا الحديث إلى البخاري كما ينسب إلى ما يخرجه من صحيح الحديث فهذا خطأ؛ إذ ليس من مذهبه تصحيح ما في إسناده من لم يسم، وقال المنذري في مختصره: لو كان علىٰ شرطه لأخرجه في كتاب البيوع وكتاب الوكالة كعادته، وكونه ذكره بعد حديث الخيل يدل علىٰ أن مراده حديث الخيل فقط. نصب الراية (٤/ ٩١).

منهما تساوي دينارًا بدليل أنه باع واحدة بدينار هذا هو الأقرب، وليس في هذا غبنًا حتى يقال: إن في ذلك دليلاً على جواز غبن الإنسان بنفس القيمة أو أكثر؛ لأن الظاهر أنه اشتراها من شخص يُحب أن يمشي وأن يبيع بأي ثمن.

ومن فوائد الحديث: جواز تصرف الفضولي، فما هو تصرف الفضولي؟ تصرف الإنسان في ملك غيره بدون إذنه فإذا أجازه صحّ التصرف، يُؤخذ: من أن عروة تصرف واشترى شاتين وباع واحدة، فخالف في الشراء وخالف في البيع، إنما كان عليه في الشراء أن يشتري شاة واحدة بنصف دينار ما دام وجد شاتين بدينار، إذ الواحدة تساوي نصف دينار، فلو تقيد بالوكالة لاشترى واحدة بنصف دينار، لكنه ﴿ فَيُكُ تُرخِصُهُما ورآهُما رَخيصتين فاشترى شاتين، فالظاهر أن من نيته أن يبيع إحدى الشاتين، إذن فيه تصرف الفضولي، وأنه نافذ إذا أجير، ومعنى أجيز يعنى: وافقَ من تصرف له على هذا التصرف، فإن لم يُوافق لم يصح، فلو أن شخصًا باع سيارة شخص على آخر اعتبارًا بالمصلحة وانتهازًا للفرصة، ثم أخبر صاحب السيارة بأنه باع سيارته فقال: جزاك الله خيرًا أنا موافق، فالبيع صحيح، ودليله هذا الحديث، فإن قال: لا آذن ولا أرضى، فالبيع غير صحيح وتُرد السيارة ويأخذ المشتري ثمنها، فإذا ادعى المشتري أن صاحب السيارة قد وكُل البائع، فإننا نقول له: أقم بينة، وإلا فالأصل أنه لم يأذن له وهذا هو الصحيح من أقوال أهل العلم أن تصرف الفضولي نافذ إذا أجيز، فإن لم يُجز فسد، وقال بعض العلماء(١): إن تصرف الفضولي فاسد لا يصح حتى لو أجيز؛ لأن العبرة بالعقد وهو حين العقد ليس وكيلاً ولا مأذونًا له، فإذا لم يكن وكيلاً ولا مأذونًا له فقد وقع التصرف من غير أهله؛ لأنه ليس من مالك ولا من يقوم مقام المالك، وهذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد تَعَلِقُهُ، ولا يُجيزون تصرف الفضولي إلا في بعض الأحوال للضرورة، كالتصرف في مال المفقود فيتبين بعد ذلك أنه حي، ولكن أيهما أولَىٰ أن نقدم الأثر أو نقدم النظر؟

الأثر؛ لأن الأثر حاكم على النظر ولا عكس، على أنه يمكن أن نقول: إن النظر يؤيد الأثر، كيف ذلك؟ لأن منع الإنسان من التصرف في مال غيره إنما هو جماية لحقوق الغير ومنعا للفوضى، فإذا أذن فقد زالت هذه العلة، وحينئذ يكون النظر مطابقًا للأثر، وهذا هو المعلوم في جميع الأحكام الشرعية أنها موافقة، للنظر لكن للنظر الصحيح المبني على التروي والتأني دون النظر السطحي، فإن النظر السطحي قد يتوهم الإنسان به مخالفة الحكم الشرعي للمعقول ولهذا روي عن على بن أبي طالب أنه قال: لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولَى بالمسح من

⁽١) المبدع (٢/ ٢٢)، وشرح العمدة (٣/ ٢٣٩)، والمبسوط (٦/ ١٥٥)، والمجموع (٩/ ٢٥١).



أعلام وقد رأيت النبي عَلَيْ يمسح أعلى الخفين (١)، كيف؟ لأن بادئ الرأي ذا بدء أن يكون الأسفل أولى من التطهير من الأعلى؛ لأن الأسفل هو الذي يلاقي النجاسة والأوساخ، ولكن نحن نقول إن الرأي الصحيح المبني على التأني موافق للحكم الشرعي ويدل على صحة الحكم الشرعي، ويشهد له بالاعتبار، كيف ذلك؟ لأن هذا المسح لا يعطى تنظيفًا، وإنما هو مجرد تعبد لله رَجُّلُّهُ، ولو أننا مسحنا أسفل الخف لزدناه تلوينًا بهذا المسح؛ لأنه لن يتطهر به وتلوثت اليد، وبهذا نعرف أن الدين موافق للرأي، لكن الرأي الصحيح المبنى على التأني، وحينتا نقول: إن تنفيذ تصرف الفضولي عند الإجازة جائز موافق للنظرُ الصحيح والقياس، وقول هؤلاء: إن التصرف وقع من غير أهله لأنه ليس بمالك ولا قائم مقام مالك، نقول: نعم، هو كذلك، لكن المالك أجازه، والأصل في منع صحة التصرف من غير مالك أو من يقوم مقامه، أن ذلك لحماية أموال الناس، وعدم الاعتداء عليهم، فإذا وافق صاحب المال فما المانع؟ إذن هذا الحديث يدل على تصرف الفضولي وهو الصحيح.

ومن فوائد المحديث: جواز بيع الأضحية بعد التعيين، هكذا الذي ذكره بعض العلماء ١٦٠)، ولكن هل فيه دليل؟ ليس فيه دليل؛ لأن عروة ﴿ فَإِنَّ إِنْ كَانَ عَالَمُا بَأَنَ الرَّسُولُ ﷺ يريدها أضحية فليس له حق التعيين.

ثم نقول: إن عروة لم يعيِّن تلك الشاتين؛ لماذا؟ لأنه يعلم أن الرسول ﷺ سوف يضحي بواحدة، فلا يمكن أن يعيِّن تلك الشاتين بل هو عيَّن واحدة قطعًا إن كان قد عين، هو لم يعيّن، وإن فُرض أنه عيَّن فلن يعيِّن أكثر من واحدة، ومن المعلوم أنه إذا عيّن واحدة من هاتين الشاتين لتكون أضحية واختارها، فلن يبيع الذي عُيَّن وسيبيع غير المُعينة، وحينئذ لا يكون في هذا الحديث دليل على جواز بيع الأضحية المعينة؛ إذن نفهم أن الأضحية المعينة لا يجوز بيعها وهو كذلك، فإذا قال: هذه أضحية عنى وعن أهل بيتي صارت كالمنذور ويجب ذبحها ولا يجوز أن يبيعها، وهل يجوز أن يبدلها بخير منها؟ الصحيح: أنه يجوز أن يبدلها بخير منها، ودليل ذلك: أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ عام الفتح فقال: يا رسول الله انهي إنى نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلى ركعتين في بيت المقدس فقال: صَلِّ هاهنا، فأعاد عليه فقال: صل هاهنا، فأعاد عليه فقال: شأنك إذن(")، فأباح له الرسول ﷺ أن يدع المعيِّن بالنِّذر إلى ما هو أفضل منه، فدلَ ذلك على أن نقل الإنسان الشيء الذي أخرجه لله إِلَىٰ ما هو أنفع وأفضل

⁽١) تقدم في باب المسح على الخفين.(٢) كشاف القناع (٣/ ١٦)، وروضة الطالبين (٣/ ٢٢٥).

⁽٣) سيأتي في أواخر الأيمان والنذور.

جائز، وينبني على هذا ما ذكرناه من إبدال الشاة المعينة أضحية بخير منها، وكذلك أيضًا ينبني عليه جواز إبدال الوقف الشيء الموقوف بخير منه، فلو أني وقفت مسجدًا وصلى الناس فيه أذن المؤذن وأقاموا وصلى الناس، ثم إننا رأينا موقعًا أحسن منه وأنفع للحي فنقلناه إليه، فهل يجوز؟ نعم يجوز المسجد الأول، ماذا يكون بعد نقله؟ يصير ملكًا لنا يجوز أن نقطعه حجرًا نسكن فيه أو دكاكين نؤجِّرها أو نهدمه ونجعله مواقف؛ لأنه الآن لما أبدل بغيره انتقل الحكم من هذا المكان الجديد.

ومن فوائد المحديث: أنه ينبغي للإنسان مكافأة من أحشن إليه، وجهه: أن النبي على الهذا الرجل أن يبارك الله له في بيعه، وقد ثبت عن رسول الله على أنه قال: «من صنع إليكم معروفًا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئوه فادعوا له حتى تروا أنكم كافأغوه (۱۱)، وهذا كما أنه من أوامر الشرع فهو من الأخلاق النبيلة الفاضلة، كثير من الناس تُحسن إليه ولا تجد منهم مكافأة ولا بطلاقة الوجه، بل يمكن أن يعبس في وجهك لا تسمعه يقول: جزاك الله خيرا ولا ينشرح صدره لإحسانك، والإنسان المحسن -وإن كان مخلصاً لله- لا يريد منهم جزاء ولا شكورا، لكن لا شك أن من الأدب أن تُكافئ من صنع إليك معروفًا، لو أن رجلاً تصدق على فقير جاءه ويقول: أنا علي دين كثير فأعطاه مائة ريال، قال: لا تعطني غير مائة، الله لا يكثر خيرك، ثم اكفهر في وجهه وألقى بالمائة، هل هذا موافق للشرع أم مخالف؟ مخالف، كان الذي ينبغي له أن يقول جزاك الله خيراً ويأخذ المائة ينتفع بها إن كان عليه عشرة ملايين ريال الآن صار عليه عشرة إلا مائة إذا كان صادقًا، والعامة يقولون: القطر مع القطر يأتي غدير، والشاعر يقول:

لا تــــحقرن صــعيرة إنَّ الــجبَال مِـنَ الْحَـصيٰ "

لكن أقول: إن بعض الناس حُرم هذا الأدب، والخلق النبيل الذي أرشد إليه النبي ﷺ في قوله وفعله، همن صنع إليكم معروفًا فكافئوه، هذا قوله، وكونه دعا لعروة هذا فعله.

ومن فوائد الحديث: حدوث آية لرسول الله على وهي إجابة الدعاء، حتى إن هذا الرجل لو اشترئ ترابًا لربح فيه، ومواضع إجابة دعوة الرسول على كثيرة، وكلها تأييد لرسالته على وإذا وقع مثل هذا لمتبع الرسول على سميناه كرامة لمن وقع له، ومعجزة أو آية للرسول على وهو المتبوع؛ لأن إظهار هذه الكرامة لمتبع الرسول على شهادة من الله أن هذا على حق، فيكون متبوعه أيضًا على حق.

⁽١) سيأتي في كتاب الجامع باب البر والصلة.

⁽٢) القاتل هو ابن المعتز كما في شعب البيهقي (٥/ ٤٦٥).



ومن فوائد المحديث: أن المكافأة تكون من جنس المكافأ عليه، من أين يؤخذ؟ دعا له بالبركة في بيعه؛ لأن الذي وقع منه إسداء معروف في بيعه، فينبغي أن تكون المكافأة من جنس الإحسان، إلا إذا رأى الإنسان أنه لا يليق أن يعطيه من جنس إحسانه أو أن يخشى أو خشي أن يظن الفاعل المعروف أن هذا ردُّ لمعروفه، فهنا ينبغي أن يكافئه من جنس آخر، مثال ذلك: رجل أهدى إليّ بمناسبة ظهور أول الرطب فصل من الرُّطب فأهديت أنت إليه كافأته بفصل من الرطب مثل رطبه هذا أشبه أن يكون ردًّا، لكن أهدى عليه مثلاً فصلاً من العنب، المهم: ينبغي للإنسان في مثل هذه الأحوال أن يحرص غاية الحرص على ألاً يخدش المحسن إليه بحيث يشعر أن هذا ردِّ لجميله.

ومن فوائد المحديث: أن الربح لا يُحدُد، فيجوز للإنسان أن يربح الربع أو الخمس أو العشر أو الأكثر، لكن بشرط ألا يكون في ذلك غبن، فإن كان عن طريق الغبن، فإنه يحرم ما زاد على العادة، وأما إذا كان عن طريق الكسب، أي: أن السوق زادت قيمة السلع فيه أو أن البائع الأول قد حاباه أو أن المشتري الثاني قد حاباه فإن هذا لا بأس به وقد يكون البائع الأول يعرف أن هذه السلعة تساوي عشرين، فباع عليك بعشرة، إذا بعت بثمن المثل فبكم تبيعها؟ بعشرين أو أكثر هذا لا يضر، لأن الأول حاباك، أو أن يكون المشتري الثاني يعلم أن قيمتها عشرة لكن أراد أن ينفعك فاشتراه بعشرين، هذا لا بأس به، وإن كانت السلع في الأسواق لم يحصل منها زيادة.

الحاصل لنا: أن في هذا الحديث دليلاً على أنه لا تحديد للربح.

فإذا قال قائل: إذن لو اتفق أهل السوق على أن يجعلوا ما يُساوي مائة بثلاثمائة.

قلنا: هذا لا يجوز؛ لأنه احتكار، وقد قال النبي عَلَيْ: «لا يحتكر إلا خاطع، ٩٠.

ومن فوائد الحديث: أن الإنسان لو أعطاك مالاً تشتري به حاجة معينة واشتريتها بأقل مما أعطاك وجب عليك أن ترد الباقي، ولو قال: خد هذه السلعة بعها بمائة فبعتها بمائة وعشرين فهل يجب عليك أن تعطيه مائة وعشرين، أو تقول: هو قال: بعها بمائة والعشرين لي؟ الأول؛ لماذا؟ لأنه قد يكون البائع يحدد الثمن ظنًا منه أنها لن تزيد عليه فيكون السوق قد أخلف، أو يأتي إنسان محتاج ولا يهمه أن يزيد عليه الثمن، ولكن لو قال: بع هذه بمائة وما زاد فلك؛ فهذا جائز، ولا يقال: إن هذا مجهول، نقول: لأن المالك قد علم الثمن الذي قدره فلا يريد أكثر من ذلك.

وقوله: وَأَوْرَدَ التِّرْمِذِيُّ لَهُ شَاهِدًا مِنْ حَدِيثِ حَكِيم بْنِ حِزَام (١٠).

«الشاهد» هو ما يدل على معنى الحديث، وللعلماء حول هذا الموضوع ثلاثة أشياء: اعتبار

⁽۱) الترمذي (۱۲۵۷) وضعفه، وهو عند أبي داود (۳۳۸٦)، وقال الخطابي: متصل؛ لأن فيه مجهولاً لا يدرى من هو ردًّا علىٰ من قال بانقطاعه، ثم قال: وما كان سبيله من الرواية لم تقم به حجة.

وشاهد ومتابع، كلها تتعلق في تقوية الأحاديث بعضها ببعض، فأما الشاهد: فهو ما روى من حديث آخر يؤيده في المعنى هذا يسمى شاهدًا، وأما المتابعة: فهو أن يتابع الرجل الضعيف رجلاً آخر في الأخذ عن شيخه هذا يسمى متابع ثم إما أن تكون قاصرة إن كانت فيمن فوق الشيخ، وقد تكون تامة إذا كانت في الشيخ، وأما الاعتبار فهو تتبع طرق الحديث لينظر هل لهذا الحديث شاهد أو لهذا الراوي متابع، مثال ذلك: روى زيد عن عمرو حديثًا وزيد من الضعفاء، فروى بكر عن عمرو هذا الحديث تسمى هذه متابعة؛ لأن بكرًا تابع زيدًا في الأخذ عن عمرو، وهذا يقوى، أما الشاهد فهو أن يروى حديثًا يوافقه في المعنى، لكن من طريق آخر، هذا هو الشاهد وسميناه شاهدًا؛ لأنه أجنبي من هذا الحديث، وتتبع الطرق لهذا الشيء يسمى اعتبارًا؛ لأن العلماء إذا رأوا الحديث الضعيف ذهبوا يبحثون في كتب الحديث لعلهم يجدون له شاهدًا، أو يجدون لِراويه متابعًا من أجل أن يتقوَّى؛ لأننا مأمورون بحفظ السَّنة، فإذا رأينا حديثًا ضعيف السند ولا يُخالف الأحاديث الصحيحة، فلنبحث عنه لننظر هل نرى له شاهدًا، أو لراويه الضعيف متابع أما إذا كان حديث شاذ المتن فأمره هيّن؛ لأننا لو تعبنا ووجدنا له طرق صحيحة وهو شاذ المتن لم يكن صحيحًا، يعنى: لا تتعب نفسك فيما إذا رأيت هذا الحديث مخالفًا للأحاديث الصحيحة؛ لأنك لو رأيت فالحديث الشاذ ليس بصحيح، لكن أحيانًا يكون الضعف من حيث السند، والحديث لا يُعارض الأحاديث الصحيحة أو ربما تؤيده الأحاديث الصحيحة بمعناها العام فإنه ينبغي بل يجب أن تتبع الطرق من أجل أن تحصل على ما يقويه من شاهد أو مُتابع.

بيع الفرر:

٧٨٧ - وَعَنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﴿ إِنَّ النَّبِيَّ عَيَّ مَهَىٰ عَنْ شِرَاءِ مَا فِي بُطُونِ الأَنْعَامِ حَتَّىٰ تَضَعَ، وَعَنْ بَيْعِ مَا فِي ضُرُوعِهَا، وَعَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ وَهُوَ آبِقٌ، وَعَنْ شِرَاءِ الْمَغَانِمِ حَتَّىٰ تُقْسَمَ، وَعَنْ شِرَاءِ الْمَعَانِمِ حَتَّىٰ تُقْسَمَ، وَعَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ وَهُو آبِقٌ، وَعَنْ شِرَاءِ الْمَعَانِمِ حَتَّىٰ تُقْسَمَ، وَعَنْ ضَرْبَةِ الْعَائِصِ (١٠). رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ، وَالْبَرَّ ارُ، وَالدَّارَ قُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

قوله: «ما في ضروعها» يعني: من اللبن، وهالعبده أي: المملوك، وهآبق، بمعنى: شارد عن سيده هارب منه، وهالمغانم، جمع مغنم، وهو ما يغنمه المسلمون من الكفار من الأموال عند القتال وما ألحق به، وهالصدقات، يعنى: الزكوات، يعنى: يقال لشخص: ما لك عندنا صدقة

⁽۱) أخرجه ابن ماجه (۲۱۹۱)، وأحمد (۲/۲۶)، وأبو يعلىٰ (۱۰۹۳)، وأخرجه الترمذي (۱۰۹۳) مقتصرًا علىٰ شراء المغانِم. واستغربه. وضعفه البيهقي (۳۳۸/۵)، قال ابن حزم (۸/ ۳۹۰): جهضم ومحمد بن إبراهيم ومحمد بن زيد العبدي مجهولون وشهر متروك، انظر العلل لابن أبي حاتم (۲/۳۷۳)، ونصب الراية (٤/ ۱۰).



زكاة فلا يبيعها حتى يقبض، وقوله: «الغائِص» أي: الذي يغوص في البحر لاستخراج الدّرر منه فيقول: أَضْرِب الآن، يعني: أغوص فما أخرجته فهو لك بكذا، كم هذه من نوع؟ ستة أنواع يجمعها معنى واحد وهو الغرر.

وقد صح من حديث أبي هريرة ﴿فَنُ أَن النَّبِي ﷺ نهى عن بيع الحَصَاة وعن بيع الغرر. الفرق بين بيع الحصاة والرحى:

حدثني في المدينة هذه الأيام يقول سمع شيخًا من أئمة المساجد يقول إن النّبِي وَ الله عن بيع الحصاة وهؤلاء الله يهديهم يبيعون الرّحى، فهو آخذ بظاهر اللفظ، وظن أن الحصاة هي الرحى، فمثل هذا جهله يسمئ جهلا مركبًا، المهم أن هذه الأنواع الستة يجمعها الغرر في كلّ منها، وقد ثبت النهي عن الغرر كما لاكرنا، وهذه تعتبر قاعدة من قواعد الشرع في البيوع، فأولا نهى عن شراء ما في بطون الأنعام، وهي جمع نعم وهي: الإبل والبقر والغنم، ويقاس عليها ما سواها، وإنما نهى عن بيعها؛ لأنها غرر عظيم، فالذي في بطون الأنعام قد يكون متعددًا وقد يكون واحدًا، وقد يكون ذكرًا وقد يكون أنثى، وقد يخرج حيًا وقد يخرج ميتًا، وقد يكون مشوهًا، وقد يكون سليمًا، المهم: أن كثيرًا من احتمالات الغرر ترد على ما في بطون الأنعام، وحتى تضعه بدل ما تبيعها اليوم بعها غذا إذا وضعت، ويُستفاد من هذه الجملة: تحريم بيع ما في بطون الأنعام وفساد البيع أيضًا؛ لأنه قد تقرر في علم الأصول أن ما نهي عنه فهو فاسد، سواء من العبادات أو من المعاملات، ووجه ذلك: أن ما نهي عنه فإن النهي يستلزم البعد عنه وعدم تنفيذه فإذا نقدً وصُحَع فقد ضاد الإنسان أمر الله وَ الله الله المنه المعاملات، ووجه ذلك: أن ما نهي عنه فإن النهي يستلزم البعد عنه وعدم تنفيذه فإذا نقدً وصُحَع فقد ضاد الإنسان أمر الله وَ الله الله الله وعده في المناه المهاه في الله وعده في المهاه في المناه المهاه عنه في المناه المن الله وعده في المناه المن الله وعده في المناه المناه

فيستفاد من هذا الحديث: جواز بيع الحامل وما في بطنها؛ لأن النهي إنما ورد عن بيع ما في بطونها لا عن الحوامل، وعلى هذا فإذا باع الإنسان أنثى حاملاً من بهيمة الأنعام أو من غيرها فالبيع صحيح.

ويُستفاد من هذا الحديث: ما أشار إليه ابن رجب في قواعده "، من أنه يثبت تبعًا ما لا يثبت استقلالاً، ويغتفر في التابع ما لا يُسوّغ في المتبوع، ثانيًا: قال: «وعن بيع ما في ضروعها» يعني: حتى يُحلب، فينهى عن بيع ما في ضروع بهيمة الأنعام، لأنه مجهول، ولأنه غير مقدور على تسليمه، أما الجهالة فظاهر حتى لو رأيت حجم الضرع فقد يكون اللحم الذي في داخل الضرع كثيرًا وقد يكون قليلاً، فإذا كثر قلّ اللبن وإذا قلّ كثر اللبن، إذن اللبن مجهول، ثانيًا: أنه

⁽۱) مجموع فتاوى ابن تيمية (۲۹/٤٨٠)، وقواعد ابن رجب (قاعدة١٣٣)، والأشباه والنظائر للسيوطي (ص١٣٣)، شرح القواعد الفقهية مادة (٥٤)، وقواعد السعدي شرح ابن عثيمين القاعدة (٥٠).

غير مقدور على تسليمه لماذا؟ لأن البهيمة قد تعاكس، فإذا كان غير مقدور على تسليمه ولا معلوم المقدار فلا يصح لأنه غرر.

الثالث: وعن شراء العبد وهو آبق، نرجع إلى الجملة الأولى: «شراء ما في ضروعها حتى تجلب»، فإذا حلبت صحّ بيع الحليب؛ لأنه من الشيء المباح، هل يُقاس على ذلك ما في وعائه من الثمار كان يقال لا يصح بيع الرمان في قشرة ! لا، لماذا ! لأن هذا لا يمكن بيعه إلا على هذا الوجه، إذ لو أمرنا البائع بأن يفتحه لكان ذلك عرضة لفساده، وهو مما جرى بين المسلمين بيعه في قشره بيع السنبل في حبه أجازه الشارع فنهى عن بيع الحبّ حتى يشتد، فإذا اشتد جاز بيعه ولو في سنبله مع أنه في سنبله فيه شيء من الجهالة لكن لمًا كان لا يمكن بيعه إلا على هذا الوجه اغتفرت فيه الجهالة.

هل يقاس على ذلك بيع الفجل في الأرض والثوم والبصل وشبهها؟ أيضًا قاسه بعض العلماء على هذا، وقال: لا يصح بيع البصل والثوم والفجل وما مأكوله في باطن الأرض؛ لأنه مجهول لا يعلم، ولكن اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية (۱) وابن القيم -رحمهما الله تعالى- جواز بيع ذلك، قالا: لأنه مما جرت به العادة، ولأنه مغروس بأصل الخلقة فيكون كالرمان والبطيخ وليس كاللبن في الضرع من كل وجه؛ لأن اللبن في الضرع فيه بالإضافة إلى الجهالة أنه غير مقدور على تسليمه وأيضًا أنه ينمو فكلما حلبت نزل اللبن بخلاف هذا، والصحيح ما ذهب إليه شيخ الإسلام وابن القيم من جواز بيعه، وهو أيضًا معلوم عند أهل الخبرة يعرفون أن البصل كبير ولو كان في باطن الأرض مما يظهر من سوقه وأوراقه.

قال: وعن شراء العبد وهو آبق، من العبد؟ الرقيق؛ يعني: المملوك وقد أطلق الله على المملوك اسم العبد فقال: ﴿وَالْصَالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَالِحِكُمْ ﴾ [النَّبُونِ : ٢٦]. وقوله: وهو آبق، أي: هارب من سيده، إلَى متى؟ الجملة هذه حال، وهو آبق، أي: في حال إباقه، أما إذا رجع فإنه يصح شراءه ولكن لو اشتراه الإنسان دون أن يخبره بائعه بأنه قد أبق، فهل له الخيار في رده؟ نعم، لماذا؟ لأن الإباق عيب، ومن أبق عند سيده الأول فلا يضمن أن يأبق عند الثاني، ويُستفاد من هذه الجملة من الحديث: جواز بيع وشراء العبيد.

فإذا قال قائل: إن في هذا ظلمًا لهم كيف تجعله كالبهيمة يُباع ويُشترئ؟ قلنا: إنهم لم يُظلموا، ولكن هم الذين ظلموا أنفسهم؛ لأن سبب الرَّق هو الكفر، فإذا كانوا هم الذين ظلموا أنفسهم فإننا لم نظلمهم، وقد جاءت النصوص الكثيرة بالحث على مواساتهم وعلى الرافة بهم والرحمة وعلى العتق حتى جعل له الشارع أسبابًا كثيرة من المعاصي التي تكفر بالعتق، وهل

⁽١) الفتاوى (٢٩٤٨٧).



هذا النهي عن شراء العبد وهو آبق على إطلاقه، أو نقول: إنه إذا قدر الإنسان المشتري على رد هذا العبد الآبق جاز الشراء، من نظر إلى ظاهر اللفظ قال: إن النهي عام، وقد تظن أنك قادر على ردّه ولكن لا تستطيع، ومن نظر إلى المعنى قال: إنه إذا كان الإنسان قادرًا على ردّه فلا بأس؛ لأن الحكم يدور مع علته، فإذا كان هذا عنده من وسائل الطلب ما يستطيع به أن يرد هذا الآبق كرجل مثلاً عنده سيارة جيب تجوب الرمال والجبال حتى يجد هذا الرجل، فلا بأس بشرائه الآبق، وأما إذا لم يكن عنده ولكنه خاطر فإن هذا لا يجوز.

ومن فوائد الحديث: «وعن شراء المغانم حتى تقسم» النهي عن شراء المغانم حتى تقسم، وكما في الجملة الأولى أن النهي يقتضي الفساد، وفي هذه الجملة دليل على أن المغانم تُملك لقوله: «حتى تقسم»، وهو كذلك، فإن الغنائم أحلت لهذه الأمة ولم تحل لأمة قبلها، أحلت لهم ليستعينوا بها على الجهاد في سبيل الله، وعلى حوائجهم الأخرى، أما الأمم السابقة فإن الغنائم لا تحل لهم، وقد ذكروا أنها كانت تُجمع في مكان وتنزل عليها نارٌ من السماء فتحرقها.

ومن فوائد هذه الجملة: أن المغانم مشتركة لقوله: «حتى تقسم»، والقسم يكون بعد الاشتراك، ولكن بين من؟ قال العلماء: الغنيمة لمن شهد الوقعة من أهل القتال، وأما من ليس من أهل القتال فليس لهم سهم، ولكن يعطى منها شيئًا لا يبلغ حد سهم المقاتل.

ومن فوائد المحديث: في قوله: ووعن شراء الصدقات حتى تقبض أي: أن شراء الصدقات لا يجوز ممن استحقها حتى يقبضها، والعلة في ذلك أولاً: عدم الملك، وهذا فيما إذا لم يعين نصيبه في شيء من الصدقة فإن العلة عدم تمام الملك، لأنه لا يتم ملكه حتى يقبضها، فلو قال الساعي الذي يجبي الزكاة لخمسة فقراء لكم كذا وكذا من الزكاة صار الآن مشتركا معينا مملوكا، لكنه لا يتم ملكه حتى يقبضه أصحابه، فإذا قبضوه جاز بيعه، وعلم من هذا الحديث أنه إذا قبضت جاز بيعها وإن لم تقسم، ولهذا صرَّح في المغنم قال: ٥حتى تقسم، فإذا قال الساعي لجماعة من الفقراء خمسة: هذا لكم، فإذا قبضوه وحازوه جاز لأحدهم أن يبيع نصيبه منه، فإذا كانوا خمسة كم لكل واحد؟ الخُمس، وجاز أن يبيعوه جميعًا وإن لم يقسم؛ لأنه كسائر الأملاك المشتركة.

ويستفاد من هذا الحديث: من قوله: «وعن ضربة الغائص» جواز الغوص في البحر لطلب الدر وغيره مما هو موجود في البحر، وهذا مقيَّد بما إذا كان الغالب السلامة، فإن كان الغالب الهلاك فالغوص حرام، لقوله تعالَى: ﴿وَلَا نَقْتُكُواۤ أَنفُسَكُمُ إِنَّ اللَّه كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [النَّهُ ال وإن تساوى الأمران فالاحتياط التحريم، لأن من القواعد المقررة: «أنه إذا اجتمع مبيح وحاظر غلب

جانب الحظره(١)، فالسلامة مُبيحة والهلاك حاظر، وقد اجتمع في هدا الفعل ولم يترجح أحدهما فغلب جانب الحظر، فنقول: لا يجوز أن تغوص.

ومن فوائد هذا الحديث: جواز بيع ما يستخرجه الإنسان من البحر، يؤخذ من قوله: وعن ضربة الغائص، لأنها مجهولة، لكن إذا عُلمت فإن ذلك لا بأس به، فإن الإنسان يملك ما يستخرجه من البحر كما يملك من في البرّ، ما يحشه من البرّ ومثل ذلك ما لو قال قائل أنا سأذهب القط لك الكمأة ولك ما أجنيه من الآن إلى الظهر، هذا يقوله في الصباح أو في الظهر، يقول من الظهر إلى الغروب؟ لا، لماذا؟ لأنه غَرر قد يجني كثيرًا وقد يجني قليلاً، لو استأجرت شخصًا يجني الكمأة من الظهر إلى الغروب يجوز؛ لأن العقد هنا وقع على المنفعة لا على التحصيل.

ويُستفاد من هذا الحديث ككُل: عناية الشرع بحماية البشر مما يوجب النزاع بينهم، لأن هذه الأنواع التي فيها الغرر سوف يكون من المغبون فيها حقد وعداوة وبغضاء على من؟ على الغابن، وتكون من الغابن تطاول، وفخر على المغبون، فالشارع حمى الناس من هذه الورطة التي يتورطون فيها.

ومن فوائده أيضًا: أنه يجب البعد عن كل ما يُوجب العداوة والبغضاء، دل ذلك على أن كل ما ساواها في هذا المعنى فهو مثلها منهي عنه، ولهذا قال النبي ﷺ: «لا تباغضوا» يعني: لا تفعلوا الأشياء التي توجب البغضاء، وأخبر أن البغضاء مما يريده الشيطان في بني آدم: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطُنُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَوَةَ وَٱلْبَعْضَآءَ فِي الْخَبَرِ وَٱلْمَيْسِرِ ﴾ [لللهنظ: ١١].

ومن فوائد الحديث: أنه إذا نُهي عن الأسباب التي توجب العداوة والبغضاء فإن المعنى يقتضي الأمر بالأسباب التي توجب الولاية والمحبة؛ لأن النهي عن الشيء أمر بضده، ولا شك في هذا أن الشرع يأمر بكل ما يوجب المودة والمحبة والولاية -ولاية المؤمنين بعضهم لبعض- فإن الله تعالَى يقول: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنُونَ بَعْضُمُ أَوْلِيااً عُمِنِ ﴾ [التَّنَيَّ : ١٧]. ويقول النبي عَلَيْة: هوالله لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أفلا أخبركم بشيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ ه(٢). فكل ما يوجب الولاية والمحبة فإنه مأمور به شرعًا، فإذا كان مأمورًا به شرعًا فإن العاقل سوف يفعله مع ما في المحبة والولاية من الإلفة والطمأنينة، وصلاح الأحوال، وانشراح الصدر. أنت الآن لو فردت نفسك لا تلاقي شخصًا إلا وفي قلبك عداوة وبغضاء له، هل تكون مسرورًا؟

⁽١) انظر المنثور في القواعد للزركشي (١/٣٣٧)، ومجموع الفتاوى (٢٦٢/٢٠)، والقواعد الفقهية لابن القيم (ص٤٠٠)، والأشباه والنظائر لابن السبكي (١/١١٧)، وقد قال الشيخ نَتَيْلَةٌ في منظومته (رقم٣١):

إن يَعجْتَمِعْ مَسعَ مُبِيحٍ مَا مَنَعْ فَعَقَدُمَنَّ تَغْلِيبَ الَّذِي مَنْعُ

⁽٢) أخرجة مسلم (٥٤) عن أبي هريرة.



أبدًا تضيق بك الأسواق، لكن إذا كنت لا تضمر لإخوانك المسلمين إلا المحبة والولاء فإنك سوف تكون مسرورًا بكل من تلاقيه من المسلمين، لأنك تلاقي من تحب ومن تتولاه ويتولاك، فهذه أيضًا فيها راحة نفسية لا توجد في كل إنسان يكره الناس ويبغضهم.

فإذا قال قائل: إذا كان في الإنسان ما يوجب المودة والمحبة ما يوجب البغضاء والعداوة ما العمل؟

نقول: إن الله قال: ﴿ وَزِنُواْ بِٱلْقِسَطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ﴾ [الإنزان: ٢٥]. أحببه بما معه مما يقتضي المحبة واكرهه بما معه مما يقتصي الكراهة ولا تغلب جانبًا على جانب، الرسول ﷺ قال: ولا يفرك مؤمن مؤمنة -يعني: لا يبغضها على سبيل الإطلاق- إن كره منها خلقًا رضي منها خلقًا آخره!!! هكذا الميزان لا تكاد تجد أحدًا يسلم مما يوجب الكراهة إلا نادرًا، لكن قارن بين هذا وهذا وأعط كل شيء حكمه.

ومن فوائد الصديت: منع الإنسان من كل ما يؤدي إلى الميسر والمقامرة، لماذا؟ لأن هذه الموانع كلها فيها خطر وغرر، قد يكون الإنسان فيها غانما وقد يكون فيها غارما، وإذا اعتاد الإنسان هذا النوع من المعاملات طمعت نفسه وصار يتعامل بمثل هذه المعاملات المبنية على الخطر والغرر حتى تؤدي إلى معاملات أكبر، ولهذا كثيرًا ما يفتقر أصحاب القمار في ليلة، تجد هذا الرجل مثلاً عنده ملايين فيقامر فيغلب، يغلب أول ضربة بمليون، فيقول: ألعب ثانيًا لأجل أن أرجع المليون فيضرب ضربة أخرى بمليونين يقول: ألعب ثالثا حتى أرجع ثلاثة، ولكن يضرب بضربة قاصمة ثلاثة ملايين، ولو كان عنده مائة مليون يصرفها في ليلة، بعد ما كان غنيًا يصبح فقيرًا، وهذه البيوع لا تظن أنها هينة، إذا اعتادت النفس على هذه المكاسب المبنية على الغرر والخطر صارت تتطلع إلى ما هو أعظم وأكبر ووقعت في الميسر الذي هو قرين الخمر في كتاب الله: ﴿إِنَّمَا الْفَيْرُواُلْمُ الْمَالَةُ اللَّالَةُ اللَّهُ الْمَالَةُ اللَّهُ الْمَالَةُ وَالْمَالُ وَالْاَلْقَالُ وَالْاَلْكَامُ وَالْاَلْقَالُ وَالْمَالُ وَالْاَلْكَامُ اللَّهُ وَالْمَالُ وَالْاَلْكَامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْقَلْحُونُ ﴾ [السَّائيَة على الله و كتاب الله: ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ

٧٨٨- وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَ عَنَ اللهِ عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَىٰ: «لا تَشْتَرُوا السَّمَكَ فِي الْـمَاءِ فَإِنَّهُ عَرَرٌ» (٢). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الصَّوَاتَ وَقَفُهُ.

وهو كذلك الظاهر أنه موقوف، «لا تشتروا السمك في الماء»، وعلل ذلك بأنه غور، السمك

⁽١) أخرجه مسلم (١٤٦٩) عن أبي هريرة.

⁽٢) المسند (١/ ٣٨٨)، والبيهقي (٥/ ٣٤٠)، موقوفًا ومرفوعًا، وقال: الصحيح موقوف، وكذا قال الدارقطني في العلل، وقال الهيثمي (٤/ ٨٠): رواه أحمد مرفوعًا وموقوفًا ورجال الموقوف رجال الصحيح، وضعف المرفوع. وقال النووي في المجموع (٢/ ٢٧٠): أثر ابن مسعود صحيح موقوف. وانظر علل الدارقطني (٥/ ٢٧٥)، وخلاصة البدر المنير (٢/ ٥٢).

يعيش في الماء كما هو معلوم، فإذا قلت: أبيع عليك ما في هذا الجانب من النهر من السمك، فإنه لا يجوز، وعلل النبي عليه ذلك بأنه غرر، والغرر جهالة، والعقود التي تتضمن الجهالة لابد أن يكون فيها نزاع بين المتعاقدين يؤدي إلى العداوة والبغضاء والحقد، والدين الإسلامي جاء بمحاربة ما يؤدي إلى ذلك، ولكن العلة أو التعليل الذي في هذا الأثر: «فإنه غرر، يقتضي أنه متى كان غير غرر فلا بأس به، مثل أن يكون السمك في مكان يحيط به العلم بأن يكون في مكان ضيق، والماء صاف والسمك يُرئ، ويمكن السيطرة عليه بحيث لا يخرج إلى النهر أو إلى البحر الواسع، فإذا يبع هذا السمك فإنه لا بأس به كما لو كان في بركة محجوزة بجوانبها وهو يُرئ لكون الماء صافيا فإن ذلك لا بأس به، لماذا؟ لأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً (أ)، فإذا كانت العلة هي الغرر وانتفى الغرر فإن البيع يصح، وهذا كالذي سبق كله مداره على الجهالة والغرر، وكل عقد يكون فيه جهالة وغرر مما يؤدي إلى النزاع والنزاع يؤدي إلى النزاع والنزاع يؤدي إلى العداوة والبغضاء أرأيتم لو كان العقد لا يؤدي إلى النزاع والعداوة والبغضاء مثل الهبة كما لو وهب الإنسان عبداً آبقاً فهل يصح؟ الجواب الصحيح: أنه يصح، وأن هبة المجهول جائزة؛ لأن الموهوب له إما غانم وإما سالم، بخلاف عقود المعاوضات، فإن الجهالة الممجهول جائزة؛ لأن الموهوب له إما غانم وإما سالم، بخلاف عقود المعاوضات، فإن الجهالة في الجهالة في يكون فيها أن يكون فيها إما غانما وإما غارما وينهما فرق عظيم.

هبة العبد وهو آبق قلنا: إنها جائزة وصحيحة، لأن الموهوب له إن أدركه فهو غانم وإن لم يدركه فهو سالم، هبة الغنيمة قبل القسمة كذلك، هبة السمك في الماء ولو كان مجهولا فهي صحيحة وذلك للقاعدة التي ذكرنا وهي أن العقد هنا دائر بين الغنم والسلامة فقط لا بين الغنم والغرم، وإذا كان دائرًا بين الغنم والسلامة، فإنه لن يحصل فيه نزاع؛ لأن الموهوب له مثلاً لو وهب له عبد وهو آبق وعجز عن تحصيله هل يأتي إلى الواهب يخاصمه ويطالبه؟ لو أتاه قبل له: ليس لك حق.

٧٨٩- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: «نَهَىٰ رَسُولُ الله ﷺ أَنْ تُبَاعَ ثَمَرَةٌ حَتَّىٰ تُطْعَمَ، وَلاَ يُبَاعَ صُوفٌ عَلَىٰ ظَهْرِ، وَلا لَبَنٌ فِي ضَرْعِ» (٢). رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الأَوْسَطِ وَالدَّارَقُطْنِيُّ.

«تطعم» يعني: حتى تكون صَّالحة للطعام، ويشمل هذا ثمر النخل وثمر العنب ثمر الرَّمان البرتقال، فلا يجوز بيعه حتى يكون صالحًا للطعام، لأن بيعه قبل ذلك يؤدي إلى الغرر من

⁽١) البحر المحيط (٧٤٣/٥)، وأصول الفقة لخلاف (ص٤٠)، وقواعد السعدي (قاعدة٥٨).

⁽٢) الأوسط (٣٧٠٨)، وفي الكبير (١١/٣٣٥-١١٩٣٥)، قال الهيثمي (١٠٢/٤): رجاله ثقات، وقال البيهقي (٥/ ٣٤٠): تفرد به عمر وليس بالقوي، قال المصنف في التلخيص: قد وثقه ابن معين وغيره، انظر المجموع (٥/ ٣٤٠)، وصححه أبن السكن مرفوعًا كما في خلاصة البدر المنير (٢/ ٥٢).

وجوه، أولاً: أن الآفات تكثر عليه قبل أن ينضج، وثانيًا: أنه يزداد نموه فيحدث في المبيع ما لم يقع عليه العقد، وثالثًا: أنه قد يؤدي إلى النزاع بين البائع والمشتري في سقيه وملاحظته، فأما إذا كان قد كان قد بلغ أن يطعم فإن أخذه وجنيه قريب لا يؤدي إلى النزاع، لكن إذا كان قبل ذلك فقد يؤدي إلى النزاع بينهما، فيقول المشتري مثلاً: أسقه، ويقول: سقيته، يقول: هذا لا يكفي، يقول الآخر: يكفى وما أشبه ذلك من النزاعات التي ترد فيما لو باعه قبل أن يطعم.

وكذلك أيضاً: الا يباع صوف على ظهر إلى أن يُجَرّ الصوف على الظهر لا يجوز بيعه لماذا؟ لأن موضع الجز مجهول قد يريد المشتري أن يجز الصوف من أصله، ويريد البائع أن يجز من فوق من نصف الشعر مثلاً فيقع في ذلك نزاع، ثم إن الإحاطة به على وجه الكمال قد تكون متعذرة أو متعسرة، ثم إن المنع ليس منعا يُخل بمصالح العباد، لأنه من الممكن أن يُقال للبائع جُزّ الصوف ثم بعه؛ لأن الذي اشتراه إن لم يجزه في الحال فإنه ينشأ صوف جديد لم يقع عليه العقد فيختلط بما وقع عليه العقد، ويكون التمييز بينهما صعباً أو متعذراً، فيختلط مال البائع الجديد بمال المشتري القديم، وذهب بعض العلماء إلى جواز بيع الصوف على الظهر بشرط أن يكون معلوماً وأن يجزّ في الحال، وقال: إن المرجع في جزّه على ما جرت به العادة وأنه يغتفر الغرر اليسير في مثل هذا، لأن الحاجة قد تدعو إلى بيعه على الظهر، ولكن إذا قلنا على البائع، كالثمرة إذا بيعت فإن جزّها يكون على المشتري إلا أن يشترطها على البائع، ولكن على البائع، كالثمرة إذا بيعت فإن جزّها يكون على المشتري إلا أن يشترطها على البائع، ولكن على اللفعف، وإما بأن يُحمل على صوف لا يدرك أو على صوف يبقى بعد الشراء جوابين: إما بالضعف، وإما بأن يُحمل على صوف لا يدرك أو على صوف يبقى بعد الشراء بحيث يُحدث صوف لم يقع عليه العقد فتكون فيه الجهالة والصحيح أنه جائز إذا جزّ في بعيث أحدل وكان معلوماً.

- وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاسِيل لِعِكْرِمَةَ، [وَهُوَ الرَّاجِحُ].

- وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مَوْقُوفًا عَلَىٰ ابْنِ عَبَّاسِ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ، وَرَجَّحَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١).

يعني: أنه موقوف، ومعلوم أنه إذا كان موقوفًا فإنه يتنزل على خلاف العلماء: هل قول الصحابي حجّة أو لا؟ (أ) فمن قال: إن قوله حجة احتج به، ومن قال: إنه ليس بحجة لم يحتج به؛ إلا أن يكون هذا القول مما لا مجال للاجتهاد فيه ولم يعرف قائله بالأخذ عن بني إسرائيل فإنه يكون له حكم الرفع، هذه المسألة المروية عن ابن عباس إذا اتبع الإنسان فيها ابن عباس

⁽١) المراسيل (١٨٢، ١٨٣)، والبيهقي (٥/ ٣٤٠)، وأيضًا الدارقطني (٣/ ١٥).

⁽٢) استفاض الشيخ تَتَمَلَّلُهُ في هذا المبحث في شرحه لمقدمة المجموع (٢٤٤- ٢٤٦) فانظره بتحقيقنا.



﴿ وَإِلَّا اللَّهِ عَلَى اللَّهِ مَا كَانَ فِيهُ عَرِرُ وَإِلَّا اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّ

بيع المضامين:

٧٩٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مُنْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ الْمَضَامِينِ، وَالْمَلاقِيحِه (أَ. رَوَاهُ الْمَبَرَّارُ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

لكن معناه صحيح، نهى عن بيع الملاقيح، وهي التي يلقحها الفحل في بطن الأنثى بأن يقول صاحب الفحل: أنا أبيع عليك ضراب فحلي من ناقتك يعني: يضربها هذه المرة فيبيع عليك هذا الضراب فلا يجوز؛ لأنه أجهل من بيع الحمل، فإن هذا اللقاح قد يكون صحيحًا وقد يكون فاسدًا، فإذا منع الحمل فهذا من باب أولَى.

الإقالة:

٧٩١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هِفِي قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ أَفَالَ مُسْلِمًا بَيْعَتَهُ؛ أَفَالَهُ الله عَثْرَتَهُ (١٠). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

عندي يقول في الحاشية: إنّ هذا الحديث موضعه أول الخيار في نسخ صحيحة فليحرر، على كل حال لا يهم.

قال: «من أقال مسلمًا بيعته»، و «الإقالة»: هي طلب فسخ العقد، تكون أحيانًا مطلوبة من المشتري، وتكون أحيانًا مطلوبة من البائع، أحيانًا يأتي المشتري إلى البائع ويقول: أقلني، يعني: يندم المشتري على الشراء فيطلب من البائع أن يقيله، وأحيانًا يكون بالعكس يأتي

⁽۱) أخرجه البزار (۱۲۲۷)، وضعفه قال: وصالح بن أبي الأخضر ليس بالقوي، وانظر المجمع (٤/ ١٠٤)، وقد أخرجه مالك (٢/ ١٠٤) عن سعيد بن المسيب مرسلاً، قال الدارقطني: وهو الصحيح. خلاصة البدر المند (٢/ ٥٥).

⁽۲) أخرجه أبو داود (۳٤٦٠)، وابن ماجه (۲۱۹۹)، وابن حبان (۵۰۳۰)، والحاكم (۲/۲۰)، وقال: علىٰ شرط مسلم. شرط مسلم. قلنا: أصل الحديث عند مسلم (۲۱۹۹): لهن نفس عن مؤمن....، الحديث، وانظر جامع العلوم (ح٣٦).



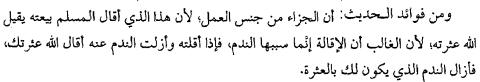
الطلب من البائع يندم على البيع فيأتي للمشتري فيقول: أقلني، والحديث يشمل هذا وهذا، فرمن أقال مسلمًا بيعته يعني: البيعة التي وقعت بينه وبينه، وأقال الله عثرته، عثرته في أمور الدنيا أو عثرته في أمور الدنيا والآخرة؟ نقول: يشمل الأمرين جميعًا، وفضل الله واسع، وإقالة العثرة لا شك أنها أمر مطلوب لكل واحد، إذ إنه لا يخلو واحد منا من العثرات، فإذا أقال الله عثراتنا فهذا فضل عظيم ينبغى للإنسان ألا يفرط فيه، والمسألة سهلة جداً.

وقوله: «من أقال مسلمًا» هل مثل ذلك لو أقال ذميًا؟ الجواب: نعم، ويكون ذكر المسلم بناء على الغالب، ويؤيد ذلك أن في بعض الألفاظ: «من أقال نادِمًا بيعته فيشمل المسلم وغير المسلم.

ففي هذا الحديث عدة فوائد: أولاً: جواز الإقالة وهو كذلك، فالإقالة جائزة، بل نقول: في الحديث دليل على أن الإقالة مطلوبة مستحبة، ووجه الدلالة: أن الشارع رتب عليها ثوابًا، وهذا ترغيب من الشارع لفعلها، والترغيب إذا عُلِّق على حكم دل ذلك على أن هذا الحكم مطلوب شرعًا إما أن يكون واجبًا، وإما أن يكون مستحبًا حسب ما تقتضيه الأدلة.

ولكن هل الإقالة عقد جديد أو فسخ لعقد مضى؟ الجواب: الثاني أنها فسخ لعقد مضى؛ ولهذا تجوز قبل قبض المبيع ولو كان من الكيل أو الموزون الذي يحتاج إلى حق توفية، وتجوز بعد نداء الجمعة الثاني، وتجوز أيضًا بعد إقامة الصلاة إذا لم تمنع عن الصلاة؛ لماذا؟ لأنها ليست بيعًا.

هل تجوز في المسجد؟ نعم تجوز، لأنها ليست بيعًا، ولكن هل يشترط أن تكون بمثل الثمن أو لا بأس أن يزيد الثمن أو ينقص؟ في هذا خلاف بين العلماء، فمنهم من قال: إنها لا تجوز إلا بمثل الثمن، فإن أسقط أو زاد لم تصح، قالوا: لأنه إذا أسقط أو زاد فقد لاحظ في إقالته المعاوضة، وإذا لاحظ المعاوضة لم تكن إقالة، ولكن الصحيح الجواز ومحظور الربا فيها بعيد، فمثلاً إذا بعت عليك سيارة بعشرين ثم جئت إليّ وقلت: أقلني أنا الآن لا أريد السيارة، فقلت: لا أقيلك إلا إذا أعطيتني ألفين من الثمن، فقال: أعطيك، فمن قال: إنها لا تجوز إلا بمثل الثمن، قال: إن هذه الإقالة لا تصح، ومن قال بالجواز وهو الصحيح - قال: إن هذه الإقالة صحيحة، وكذلك بالعكس لو أن البائع هو الذي طلب الإقالة فقال المشتري: أنا لا أقيلك إلا إذا أعطيتني ألفين، فالصواب: أنه جائز ولا بأس به، وذلك لأن الإقالة قد يكون فيها أقيلك إلا إذا أعطيتني ألفين، فالصواب: أنه جائز ولا بأس به، وذلك لأن الإقالة وصلت إلى غشرين ألفاً، أو لأن الذين يزيدون فيها قد تفرقوا، عشرين ألفاً، أو لأن الذين يزيدون فيها قد تفرقوا، والثاني أن الناس قد يقولون: لماذا ردّها لولا أن فيها عيبًا ما ردها فتنقص القيمة، لهذا نقول: الصحيح جواز الإقالة بمثل الثمن أو فوقه أو دونه.



وهنا أسئلة:

أولاً: هل يلحق غير البيع بالبيع؟

الجواب: نعم، يعني: لو أنه أجره بيته وبعد أن استأجره جاء إليه وقال: استأجرت البيت منك ولكن أرجو منك الإقالة، فأقاله هذا يندب له، لكن هل يحصل على هذا الثواب؟ نعم، الظاهر أنه يحصل؛ لأن الإجارة نوع من البيع، فهي وإن لم تكن كالبيع، لأن البيع تطول مدته ويملك به العين والمنفعة بخلاف الإجارة، لكنه يعطى من الأجر بمثل ما نفع هذا المستقبل.

هل يُلحق بهذا عقد النكاح؟ الزوج بعد أن عقد جاء إلى الزوجة أو إلى ولي الزوجة وقال: أقلني؟ هذا لا يُلحق؛ لأنه يمكن أن يتخلص منه بالطلاق وهذا بالنسبة للزوج واضح، لكن بالنسبة للزوجة هل نقول إذا جاءت الزوجة إلى الزوج وطلبت منه الطلاق فوافقها على ذلك وطلقها هل يحصل له هذا الأجر؟ الظاهر أنه يحصل له هذا الأجر إن لم يكن أكثر؛ لأن المرأة قد لا تطيق الصبر مع الزوج هذا، ومشكل لا يمكن الانفكاك عنه، أما المشتري إذا كان لا يريد هذه السلعة وندم عليها يمكن أن يتخلص بالبيع، لكن المشكل الزوجة كيف تتخلص من زوجها(١١)؟ الزوج ذكرتم أنه يتخلص منها بالطلاق، لكن الزوجة تريد أن تتخلص منه، فالظاهر غله إذا أقالها -أي: طلقها- بناء على رغبتها فإنه يرجى أن يكتب له هذا لأجر، لأنه فكها من ندم عظيم، لولا طلاقه لبقيت في أتعب ما يكون.

ثانيًا: إذا أقال الإنسان هذا الرجل فهل يشترط أن يقبض المبيع في نفس المكان أو لا يشترط؟ يعني: مثلاً اشترى منه ذهبًا بفضة ثم رجع إليه واستقاله فأقاله، هل يشترط قبض العوضين في المجلس، الجواب: لا، لماذا؟ لأن الإقالة فسخ وليست بيعًا، فلا يثبت لها أحكام البيع.

ثالثًا: هل يشترط للإقالة رضا المقيل؟ نعم، لابد من هذا، وبناء على ذلك لو أن شخصًا أكره آخر على أن يقيل فلانًا وقال له: أقِل فلانًا وإلا فإني أفعل وأفعل وهو قادر على تنفيذ ما هدده به فإن الإقالة لا تصح.

السؤال الرابع: هل لولي اليتيم والوكيل ونحوهم أن يقيلوا؟

الجواب فيه تفصيل بالنسبة للولمي إذا رأى المصلحة في الإقالة فله أن يقيل، وإن لم ير

⁽١) سئل الشيخ: إذا أقال الرجل زوجته من أجل العوض هل ينال الأجر المذكور في الحديث فأجاب بالنفي.

فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام

المصلحة فليس له أن يقيل؛ فإذا قال: أنا أريد الأجر، قلنا: المحافظة على أداء الأمانة أولى من طلب الأجر بالإقالة؛ لأن المحافظة على الأمانة واجبة، والإقالة سنة، وليست بواجبة، أما بالنسبة للوكيل فليس له أن يقيل إلا أن يجعل إليه؛ لأن الوكالة مقيدة بما وكل فيه، وهو إنما وكل بالبيع، ولم يوكل بالإقالة؛ ولأن الموكّل قد لا يرضى بذلك بخلاف الولي، الولي مستقل عنده نوع استقلال ليس فوقه أحد، بل هو متول على مال اليتيم فله أن يقبل إذا رأى المصلحة، وأما الوكيل فلا؛ إلا أن يجعل إليه أو يراجع الموكل.

ومن فوائد المحديث -وإن كان يتكرر علينا كثيرًا-: الرد على الجبريّة، حيث قال: «من أقال مسلمًا»، وهذا يدل على أن للإنسان اختيارًا في الإقالة وعدمها، والجبريّة يرون أنه لا اختيار للإنسان، وأن الإنسان مُجبر على عمل.

وفي الحديث أيضًا: ردُّ على غلاة القدرية الذين ينكرون علم الله بأفعال العباد، ووجه ذلك قوله: «أقال الله عثرته»، ولم يقل: «عثرته» إلا بعد العلم بإقالته.

رَفَعُ الْخَرَّي الْخَرَّي الْخَرَّي الْخَرَى الْخَرَى الْخَرَى الْخَرَى الْخَرَى الْخَرَى الْخَرَى الْخَرَى الله المنظم المنظم المنظم الله المنظم المنظم





فهرس الموضوعات





رقم الصفحة	الموضوع
γ	كتاب الزكاة
Y	مفهوم الزكاة
٨	فائدة الزكاة
1.	متى فرضت الزكاة؟
1.	حكم الزكاة
11	مسألة: هل تؤخذ الزكاة قهرا؟
10	مسألة: هل يمنع الدُّين وجوب الزكاة؟
۱۸	زكاة بهيمة الأنعام
۲۳	أحكام مهمة في السوم
**	زكاة الفضة والمعتبر فيها
٣٣	حكم الخلطة في السائمة وغيرها
40	زكاة البقر ونصابها
٣٧	مشروعية بعث السعاة لقبض الزكاة
٣٨ .	لا زكاة على المسلم في عبيده وخيله



فهرس الموضوعات	1
فائدة: الواجبات تسقط بالعجز	٩.
الحكمة من صدقة الفطر	91
مقدار صدقة الفطر ومما تكون؟	97
وقت صدقة الفطر وفائدتها	98
٢- باب صدقة التطوع	9.7
مفهوم صدقة التطوع وفائدتها	97
ستحباب إخفاء الصدقة	. 9 V
فضل صدقة التطوع	1.7
ليد العليا خير من اليد السفلي	1.0
فضل الصدقة جهد المقل	1.9
فضل الصدقة على الزوجة والأولاد	117
حكم صدقة المرأة من مال زوجها	110
جواز تصدق المرأة على زوجها	MY
كراهية سؤال الناس لغير ضرورة	177
مسائل مهمة	. 179
٣- باب قسم الصدقات	14.
قسام أهل الزكاة	141
متى تحل الزكاة للغني؟	149
مَن الذين تحل لهم الصدقة؟	120
فائدة في أقسام البيّنات	189

		فتح ذي المجلال والإكرام بضرح بلوغ المرام	777
10			الصدقة لا تحل للنبي ﷺ ولا
10	•		مسألة مهمة
10	r	سدقة	آل النبي الذين لا تحل لهم الص
10	•	علي من الصدقة	حكم أخذ موالي آل الرسول يَّأ
10	٨	سألة	جواز الأخذ لمن أعطي بغير م
. 176)	ــتاب الصيام	2
17	•		مفهوم الصيام وحكمه
17	1		فوائد الصيام
17	۸.	يوم أو يومين	النهي عن تقدم رمضان بصوم
17	ŧ		كيف يثبت دخول رمضان
۱۸	•	火 し	يقبل خبر الواحد في إثبات اله
۱۸			حكم تبييت النية في الصيام
۱۸	1	لرفع والوقف؟	مسألة: ما الحكم إذا تعارض اأ
18	1		حكم قطع الصوم
19	١		فضل تعجيل الفطر
19			فضل السحور
۲.	•		النهيي عن الوصال
۲٠			حكمة مشروعية الصيام
۲.			هل تبطل الغيبة الصيام؟
۲۰	/		حكم القبلة للصائم

ں الموضوعات ﷺ	فهرس
Y11	حكم الحجامة للصائم
77.	فائدة في ثبوت النسخ في الأحكام
YY1	حكم الفصد والشرط للصائم
777	حكم الاكتحال للصائم
377	حكم من أكل أو شرب ناسيًا وهو صائم
447	حكم من استقاء وهو صائم
P77	حكم الصيام في السفر
444	جواز فطر الكبير والمريض
721	حكم من جامع في رمضان
۲0٠	هل على من تعمد الفطر كفارة؟
701	حكم الجماع ناسيًا أو جاهلاً
Y0Y	حكم الصائم إذا أصبح جنبا
704	حكم من مات وعليه صوم
ا نهي عن صومه ٢٥٦	١- باب صوم التطوع وما
· 707	فضل صيام يوم عرفة ويوم عاشوراء
Y09 .	فائدة: حكم الاحتفال بالمولد النبوي
77.	فضل صيام ستة أيام من شوال
778	فضل الصوم في شعبان
779	حكم صوم المرأة بغير إذن زوجها
441	حكم سفر المرأة بغير إذن زوجها

	و فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام و المحالات المحالات المجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام	<u> </u>
47.5	م الفطر ويوم النحر	النب عدمامي
440		النهي عن صيام أيا
777	.کر ·	فائدة في حقيقة الذ
444	جمعة	حكم صيام يوم ال
787	سبت والأحد تطوعا	حكم صيام يوم ال
۳۸۳	صف شعبان	حكم الصيام إذا ان
7 //	<i>۔</i> هر	النهي عن صوم الا
·	٣- باب الاعتكاف وقيام رمضان	
444	وحكمه	مفهوم الاعتكاف,
444	إيمانا واحتسابا	فضل قيام رمضان
797	<i>ور</i> من رمضان	فضل العشر الأوا
795	ام أفعال الرسول ﷺ	فائدة في ذكر أقس
79 A	أحكامه	آداب الاعتكاف و
4.4		مسألة مهمة
۳۰ ۷		ليلة القدر
71.	ن ئلاثة	فضل المساجد ال
<u> </u>	·	فائدة
٣١٩ -	كتاب الحج	
414	واصطلاحًا	تعريف الحج لغة

419

متى فُرض الحج؟

770	فهرس الموضوعات في الموضوعات الموضوعا	ī
441	۰ ۱- باب فضله وبيان مَن فرض عليه	
۳۲۲	شروط الحج المبرور	
440	جهاد النساء: الحج والعمرة	
۳۲۷	حكم العمرة	
۳۳.	حكم حج الصبي	
440	حكم الحج عن الغير	
7 £7	حكم سفر المرأة بغير محرم للحج والخلوة	
404	حكم من حج عن غيره قبل الحج عن نفسه	
707	فرض الحج في العمر مرة واحدة	
409	٢- باب المواقيت	
404	الْمواقيت: تعريفها وبيان أقسامها	ļ
۳٦٣	٣- باب وجوه الإحرام وصفته	
414	٤- باب الإحرام وما يتعلق به	
414	استحباب رفع الصوت بالتلبية	1
. 440	جواز استعمال الطيب عند الإحرام	
471	النهي عن النكاح والخِطْبَة للمحرم	١
*\9	من محظورات الإحرام قتل الصيد	ı
·	ما يجوز للمحرم قتله	ı
47.5	حكم الحجامة للمحرم	

. 'ô

۳۸۷

	فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام		-
تحريم المدينة	·	797	
	٥- باب صفة الحج ودخول مكة	445	
صفة دخول مكة		٤١١	
صفة الطواف		£11	
وقت رمي جمرة ا	العقبة والوقوف بعرفة والمزدلفة	٤١٤	
متى تقطع التلبية؟	5		
صفة رمي الجمرا	ات ووقته	£\7	
- وقت الحلق أو الت	نقصير	£ \ V	
صفة التحلل عند	الحصر وبعض أحكامه	٤١٧	
التحلل الأصغر		- 19	
عدم جواز الحلق	للنساء	271	
مسألة حكم قص	المرأة لشعر رأسها؟	277	
استحباب الخُطبة	، يوم النحر	٤٣١	
حكم طواف الودا	اع في الحج والعمرة	240	
فضل الصلاة في ا	المسجد الحرام والمسجد النبوي	£ ٣٨	
	٦- باب الفوات والإحصار	227	
الاشتراط عن الإح	عرام وأحكامه	££9 _	
أسئلة مهمة على ا	الحج	£0 £	
	Jo Granica & Son Library	śóv	

Sometime of the second

٦٣٧	فهرس الموضوعات في
£ΌΛ	أطيب الكسب
£71	· تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام
279	تحريم بيع الميتة مثل الدخان والدم
٤٧٢	تحريم بيع الأصنام وما يلحق بها من الكتب المضلة والمجلات الخليعة
٤٧٩	النهي عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن
٤٨٤	جواز اشتراط منفعة المبيع للبائع
٤٩٥	جواز بیع المُدَبَّر إذا كان على صاحبه دين -جواز بيع المُدَبِّر إذا كان على صاحبه دين
£9.A	حكم أكل وبيع السمن الذي تقع فيه فأرة
٥٠٣	بطلان مخالفة الشرع
071	حكم أمهات الأولاد
٥٢٧	النهي عن بيع فضل الماء وعسب الفحل
٥٣٧	النهي عن بيع الولاء وهبته
0 TA	النهي عن بيع الحصاة وبيع الغَرر
٥٤٣	ميالة: هل يجوز بيع المسك في فأرته؟
028	بيع الجهالة
730	النهي عن بيعتين في بيعة
00.	السلف والبيع
٥٦٠	بيع العربان
150	حكم بيع السلع حيث تُبتاع
٨٦٥	مسألة بيع الدين

	عددي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام عن فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام
٥٧٠	بيع النَّجش
٥٧١	النهي عن المحاقلة والمزابنة وما أشبهها
٥٧٧	النهي عن تلقي الركبان
٥٨٣	بيع الرجل على بيع أخيه
09.	حكم التفريق بين ذوي الرحم في البيع
. 097	حكم التسعيرة
090	الاحتكار
09 Y	بيع الإبل والغنم المصراة
7.4	تحريم الغش في البيع
7.9	جواز التوكيل في البيع والشراء
017	بيع الغرر
778	الإقالة
779	فقرس الموضوعات

اعتنى بالصف والإخراج الفئي قسم الصف التصويري بالمكتبة الإسلامية

29..... 29...



صدرحديثًا

مختصر

مخني اللبيب

اختصره فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح بن عثيمين

شرحه أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى المفيني

كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر

قدم له فضيلة الشيخ أحمد بن منصور آل سبالك

حفظه الله

المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع

صدرحديثًا

شرح الآجرومية

تاليف فضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح بن عثيمين

वळवव

النكت العلية على شرح الإجرومية

وصعها

أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى الفيني

قدم له فضيلة الشيخ

أحمد بن منصور آل سبالك

حفظه الله

الْمكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع